معهد الانماء العربي

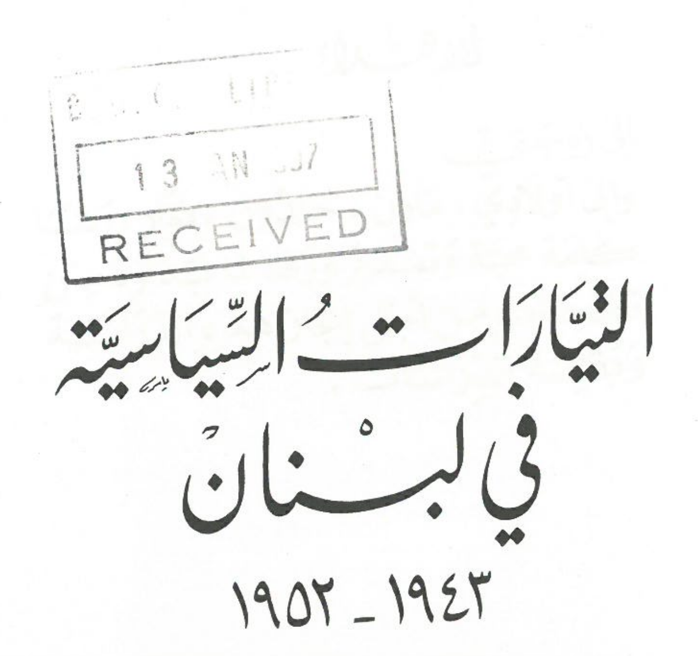
التيارات السياسية في لبنان

١٩٤٣ - ١٩٥٢

مع دراسة
للعلاقات اللبنانية - العربية
والعلاقات اللبنانية - الدولية

د. حسان حلاق

الدراسات التاريخية



معهد الإنماء العربي

التيّارات السّياسيّة في لبنان
١٩٤٣ - ١٩٥٢

مع دراسة
للعلاقات اللبنانيّة - العربيّة
والعلاقات اللبنانيّة - الدوليّة

د. حسّان حلاق

الدراسات التاريخية

الإهداء

إلى زوجتي

وإلى أولادي : مازن ، خلدون ، نوّار ، رشا

كلمة محبّة وتقدير ووفاء لما بذلوه من تضحيات من أجل إنجاز هذه الدّراسة وبقيّة الدّراسات .

قائمة
الاختصارات الواردة في حواشي الرسالة

1 –	A.W.	= **Arab World.**
2 –	B.L.	= **British Legation.**
3 –	C.O.C.	= **Cahiers de l'Orient Contemporain.**
4 –	F.O.	= **Foreign Office.**
5 –	K.C.A.	= **Kessing's contemporary Archives.**
6 –	M.E.J.	= **Middle East Journal.**

«نالت هذه الدراسة درجة دكتوراه دولة مع مرتبة الشرف الأولى من كلية الآداب ـ جامعة الاسكندرية عام ١٩٨١ باشراف الأستاذ الدكتور عمر عبد العزيز عمر رئيس قسم التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الاسكندرية وعميد كلية الآداب في جامعة بيروت العربية. و شاركه في لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور عبدالعزيز سليمان نوار رئيس قسم التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة عين شمس ومدير مركز دراسات الشرق الأوسط، والأستاذ الدكتور محمد محمود السروجي أستاذ كرسي في قسم التاريخ في جامعة الاسكندرية وأستاذ منتدب لجامعة الإمام محمد بن سعود».

مقدمة

تعتبر التيارات السياسية في لبنان من أعقد الدراسات التاريخية المعاصرة وأصعبها نظراً لتعدد الاتجاهات وتناقضها وتشابكها وتبدلها باستمرار ونظراً لأن هذه الاتجاهات ليست هي في الحقيقة تيازات سياسية فحسب، بل هي تيارات طائفية ودينية ومنفعية، وهي في حقيقتها ليست اتجاهات وتيارات لبنانية بقدر ما هي اتجاهات عربية أو صهيونية أو دولية: أوروبية أو أميركية أو سوفياتية.

هذه التيارات السياسية المتصارعة، كانت تتخذ حيناً طابعاً سياسياً بحتاً وطوراً تتخذ طابعاً طائفياً، وذلك تبعاً للظروف والحالات التي تمر بها وتبعاً للعوامل الكامنة في تحريكها، بل كانت هذه التيارات تتخذ أحياناً طابع الصراع الدولي ـ الدولي تبعاً لصراع الأحزاب اليمينية واليسارية، أو صراع الفئات السياسية التي كان بعضها يدين بالولاء لهذه الدولة أو تلك. وعلى هذا يمكن عملياً أن نقسم الاتجاهات السياسية في لبنان في الفترة، من ١٩٤٣ إلى ١٩٥٢ إلى عدة أقسام وهي:

١ ـ اتجاهات سياسية وطائفية لبنانية.
٢ ـ اتجاهات سياسية عربية.
٣ ـ اتجاهات سياسية صهيونية.
٤ ـ اتجاهات سياسية دولية.

ومن خلال هذا التفريع للاتجاهات السياسية في لبنان يتبين لنا بأن التيارات السياسية من المنطلقات غير اللبنانية هي الغالبة والمسيطرة على الفكر السياسي اللبناني، هذا مع العلم أن التيارات اللبنانية ليست بالضرورة أنها تمثل تياراً سياسياً اصلاحياً وطنياً، بل قد تمثل تياراً منفعياً استغلالياً.

إن الاتجاهات السياسية في لبنان، في الفترة موضوع الدراسة، تعتبر من أهم الفترات في تاريخ لبنان المعاصر، لأنها الفترة التي وضعت فيها المحاولات الأولى لأسس دولة الاستقلال، وهي الأسس الطائفية التي لا يزال يعاني منها لبنان إلى عهدنا الحاضر، وهي الأسس التي انطلقت منها كافة المفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. خاصة وأن ساسة عام ١٩٤٣ ظنوا أنهم قادرون على فصل لبنان ١٩٤٣ عن لبنان الانتداب ولبنان الامتيازات. فمنذ أن أعلن الجنرال «غورو» (Gouraud) في أول أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠ دولة لبنان الكبير، ولبنان يئن من الصراعات السياسية أو الطائفية، ومنذ ذاك التاريخ ازداد انقسام اللبنانيين على أنفسهم. فرغم أن دولة لبنان الكبير وحدت لبنان جغرافياً غير أنها لم تستطع أن توحد اتجاهات اللبنانيين السياسية، بل على العكس فمنذ اعلان غورو لبنان الكبير رفض الوحدويون ـ وأكثرهم من المسلمين ـ الصيغة الجديدة، ونزعوا أكثر نحو المطالبة بتحقيق الوحدة السورية بين المناطق الساحلية في لبنان وبين سوريا الداخلية. كما ضاعف ذلك الاعلان من اتجاه المسيحيين وبالتحديد الموارنة نحو الانفصال التام عن سوريا والقبول بدولة لبنان الكبير في ظل الانتداب الفرنسي، فيما رأى القنصل البريطاني «ساتو» (Satow) بأن بعض المسلمين أيدوا صيغة لبنان الجديد، ولكنهم طالبوا باقامة العدل والمساواة، غير أن العناصر المسيحية تخوفت من هذه التحركات والمطالب الاسلامية[1].

ومن الأهمية بمكان القول ان الفرنسيين استغلوا هذه الانقسامات بين اللبنانيين وغذوها كي يتمكنوا من احكام قبضتهم على البلاد وبصورة أسهل. وكان

---

(١) Satow to F. o. No. E. 9989, of 23 August 1921 in F. o. 371/6456/89.

الوحدويون يعبرون عن رفضهم للصيغة الجديدة برفضهم قبول المناصب الحكومية باستثناء قلة منهم، لئلا يفسر قبولهم بها أنه اعتراف بواقع ١٩٢٠، الأمر الذي أدى إلى أن يتولى المسيحيون غالبية المناصب الكبرى، والهامة في الدولة، وكان ذلك سبباً هاماً ورئيسياً في أن الادارة اللبنانية أصبحت «مسيحية الطابع». هذا ولا يمكن أن ننكر في أن المسلمين يتحملون الكثير فيما وصلت إليه الادارة اللبنانية من غياب اسلامي فيها، وكان هذا الحرمان والابتعاد عن مناصب الدولة نتيجة ايمانهم وتشبثهم بالوحدة السورية. ولما حاول المسلمون في أواخر الثلاثينات القبول بدولة لبنان الكبير والدخول إلى مناصب الدولة كانت الادارات والوظائف تغص بسواهم ممن سبق لهم أن باركوا وأيدوا اعلان غورو.

ومن المهم القول ان الدستور اللبناني الذي نشر في ٢٣ أيار (مايو) ١٩٢٦ في عهد المندوب السامي هنري دي جوفنيل (H. De Jouvenel) خرج دستوراً طائفياً. فقد أوصى في مواده بتوزيع وظائف الدولة وتشكيل الحكومات على أسس طائفية، مما أدى إلى حدة الانقسامات بين اللبنانيين. وقد نصت المادة (٩٥) على التوزيع الطائفي صراحة بقولها «بصورة مؤقتة، وعملاً بصك الانتداب والتماساً للعدل والوفاق، تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة، وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الاضرار بمصلحة الدولة»[1]. والغريب في الأمر أن هذه «الصورة المؤقتة» منذ عام ١٩٢٦ لا تزال مستمرة بنصها الحرفي إلى وقتنا الحاضر، الأمر الذي أدى إلى تكوين الطائفية السياسية التي لعبت دوراً بارزاً في تكوين الاتجاهات الحزبية والقيادية والفكرية. والجدير بالذكر أن دستور عام ١٩٢٦ ظل معمولاً به في عهود الاستقلال باستثناء تعديلات طفيفة واهية طرأت عليه في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ لا تزيد عن تغيير ألوان العلم اللبناني، والغاء اللغة الفرنسية من ادارات الدولة والابقاء على اللغة العربية فحسب كلغة

---

(١) المادة ٩٥ من الدستور اللبناني نقلاً عن: الدستور اللبناني مع تعديلاته ١٩٦٢، ص ١٩ مطبعة صادر، بيروت.

رسمية في الدولة، وحذف عبارة «عملاً بصك الانتداب» من بنود الدستور[1].

والحقيقة أن فرنسا ساهمت بدورها في تعميق الطائفية السياسية وبتكريس الانقسامات بين اللبنانيين، ومما ساهم في ذلك شعور المسلمين بالغبن لا سيما بعد اعترافهم بواقع لبنان الكبير، فبالاضافة إلى انتفاء أي احتمال لوصولهم إلى منصب رئاسة الجمهورية منذ عام ١٩٢٦، فإنهم أبعدوا أيضاً عن منصب رئاسة الوزارة ولم يتولوا هذا المنصب ولأول مرة إلا في عهد الرئيس اميل اده (١٩٣٦ - ١٩٤١) الذي اختار مسلماً موالياً للفرنسيين هو خير الدين الأحدب. وعلى حد قول الوزير البريطاني «سبيرز» (Spears) بأن الفرنسيين سيطروا على البلاد وحكموها بتقريب الموارنة إليهم واعطائهم امتيازات امتازوا بها عن سواهم من الطوائف[2].

وفي عام ١٩٤٣ وعندما تمكن اللبنانيون من نيل استقلالهم بعد أحداث تشرين الثاني (نوفمبر) استمرت الاتجاهات السياسية - الطائفية تفعل فعلها في «المجتمعات اللبنانية»، ولم تحاول دولة الاستقلال صهر هذه «المجتمعات» في مجتمع لبناني واحد، بل رأت أن خير وسيلة للابقاء على المصالح الذاتية هي في الابقاء على روح الأسلوب الفرنسي باستغلال الفكر الطائفي والديني وأحياناً السياسي، واستخدامه كوسيلة يهدد اللبنانيون بعضهم الآخر به كسلاح سريع الأثر.

ويلاحظ أن النظام السياسي الطائفي حكم لبنان على أساس أنه بلد عشائري، ذلك «إن خمس لبنان يحكم البلد بواسطة رئاسة الجمهورية - والموارنة خمس اللبنانيين - وخمس لبنان الآخر - السُنة - يحكم البلد بواسطة رئيس الحكومة والشيعي والدرزي والأرثوذكسي والكاثوليكي والأرمني والآشوري والكلداني وما إلى ذلك يحكمون لبنان، هذا بخمسه وهذا بسدسه وهذا بعشره و... كأننا

(٢) انظر تعديلات مواد الدستور اللبناني التالية: ١، ١١، ٥٢، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ١٠٢.

(٢) E. Spears; Fulfilment of a Mission Syria and Lebanon, pp. 271-272.

في نظام العشائر والبطون والأفخاذ»[1] وذلك على حد قول كمال جنبلاط في عام ١٩٥٨. ومما يمكن اضافته بأن اللبنانيين وبتشجيع من القيادات السياسية قد أخذتهم العزة بالتناقض السياسي والطائفي، وهذا ما حاول البعض أن يسميه خلافاً للحقيقة بأنه وجه من وجوه «الديمقراطية الطائفية».

حقيقة أن الميثاق الوطني الذي أوجده بشارة الخوري ورياض الصلح كان لتهدئة الأوضاع السياسية في لبنان ولتأمين استقرارها، غير أنه منذ ولادته عام ١٩٤٣ ولد ميثاقاً طائفياً بأساليب سياسية، وكان بمثابة أداة تهدئة مؤقتة بين اتجاهين:

أولهما، الاتجاه الإسلامي الوحدوي الذي كان يؤمن بتحقيق الوحدة السورية،

وثانيهما، الاتجاه المسيحي اللاوحدوي الذي يؤمن باستقلال لبنان بحماية أجنبية.

غير أنه تبين من خلال ممارسات السياسيين في الفترة من ١٩٤٣ إلى ١٩٥٢ أن ما من أحد منهم إلا واستمر يعمل أو يصرح من أجل الوحدة العربية أو من أجل الحماية الأجنبية، مرة علانية ومرة أخرى في الخفاء. وراح رياض الصلح مثلاً يعمل من أجل التوازن العربي - اللبناني كقوله: «ماذا يمنع أن يكرس العلم اللبناني عربياً بألوانه، وأن تحتل الأرزة صدر هذه الألوان» على حد قول صحيفة «الأيام»، الدمشقية، مما أثار احتجاجاً لدى الأوساط اللاوحدوية. وكانت بعض الأوساط السورية لا تزال تطالب حتى هذه الفترة بالحاق المناطق الساحلية اللبنانية بسوريا مما أثار العديد من التساؤلات حول حقيقة الموقف السوري[2].

والحقيقة التي لا ينبغي تجاهلها هي أن الميثاق الوطني - خلافاً للفكرة السائدة في لبنان والخارج - ليس اتفاقاً نهائياً على توزيع الرئاسات الثلاث بين الموارنة والسُنة والشيعة، بل هو في الحقيقة اتفاق على أن يبتعد المسلمون عن اتجاهاتهم

(١) كمال جنبلاط: حقيقة الثورة اللبنانية، ص ٢٥.

(٢) أنظر: محاضر مشاورات الوحدة العربية، ص ٢٨، ٢٩. أنظر أيضاً: **العمل** العدد ١٣٦، ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤.

الوحدوية مقابل أن يبتعد المسيحيون عن طلب الحمايات الأجنبية . وقد أكد هذه الحقيقة الرئيس بشارة الخوري نفسه حينما أشار في مذكراته « وما الميثاق الوطني سوى اتفاق العنصرين اللذين يتألف منهما الوطن اللبناني على انصهار نزعاتهما في عقيدة واحدة: استقلال لبنان التام الناجز دون الالتجاء إلى حماية من الغرب ولا إلى وحدة أو اتحاد مع الشرق » . ومما يؤكد ذلك أيضاً بأن الرئاسة الثانية ـ رئاسة المجلس النيابي ـ لم تكن باستمرار للطائفة الشيعية، بل تولاها نائب أرثوذكسي عام ١٩٤٦ بدعم وتأييد من رئيس الجمهورية نفسه الذي نصح الرئيس صبري حماده « بأن من مصلحته الاحتجاب عن الرئاسة مدة فيما لو فاز منافسه بها . وهكذا كان وفاز حبيب أبو شهلا بأكثرية ضئيلة . . »[١] .

وهكذا استمرت الزعامات اللبنانية في استغلال « المجتمعات اللبنانية » المتناحرة أساساً، وكان كل زعيم أو نائب يمثل طائفته ومجتمعه الضيق رغم أن الدستور اللبناني يعتبر أن كل نائب يمثل كل لبنان وليس ناخبيه فحسب، مما أدى إلى زيادة التناحر والانقسامات والتهافت على كسب المغانم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي كان يؤدي إلى انهيار أسس لبنان قبل تركيزها . ولم تحاول تلك الزعامات الوقوف بجرأة في وجه التيارات الطائفية، بل كانت تشجعها حرصاً منها على مصالحها السياسية الخاصة . حتى أن رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه ووزراءه كثيراً ما كانوا يحرصون على أخذ آراء القوى الطائفية ـ السياسية والدينية على السواء استرضاء وتخوفاً من تهجم أو معارضة أو نقد .

ونظراً لتردي الأوضاع السياسية والادارية في الدولة برزت قوى معارضة ادعت أن هدفها « الاصلاح » في الادارات والشؤون العامة سرعان ما ينتهي هذا الهدف حينما تتولى زمام الحكم . غير أنه مما لا شك فيه أن تشابك الصلاحيات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء كان من شأنه تعقيد الكثير من الأمور السياسية، مما دعا العديد من الصحف اللبنانية ورؤساء الوزراء السابقين للمطالبة بتعديل

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٢، ص ٢٧١ .

الدستور اللبناني لتحديد الصلاحيات والمسؤوليات، غير أن شيئاً من هذا لم يحدث، وعندما قرر النواب تعديل الدستور إنما قرروا تعديله عام ١٩٤٨ لتجديد الولاية لرئيس الجمهورية ست سنوات أخرى قبل انتهاء ولايته بسنة واحدة على أن تمتد الولاية الجديدة بين ١٩٤٩ ـ ١٩٥٥ . ولم يعترض سوى قلة من النواب الذين فازوا في انتخابات ١٩٤٧ دون تدخل الدولة لمصلحتهم، بخلاف الذين سارعوا إلى تعديل الدستور وهم الذين فازوا عبر تدخل أجهزة الدولة لمصلحتهم .

والجدير بالذكر أن الولاية الجديدة للرئيس بشارة الخوري لم تكن أفضل من الولاية الأولى بل تردت خلالها الأوضاع العامة في البلاد، وزادت سلبيات الطائفية، وعمت البطالة وتفشت الفضائح الادارية، وتفاقمت الصراعات الحزبية والعشائرية، وعادت الانقسامات حول نظرة اللبنانيين إلى كيان لبنان . وانقسم أركان الحكم أنفسهم على غرار ما وقع من خلافات حادة بين الرئيس بشارة الخوري ورئيس وزرائه الرئيس سامي الصلح عام ١٩٥٢، مما دعا الصلح إلى القاء كلمة في المجلس النيابي عرفت باسم البيان ـ الفضيحة حيث أوضح بقوله « أردنا تطبيق القانون فحاربونا، حاربونا لأننا أردنا أن نطبق القانون القاضي بمنع المقامرة والقمار هو أحد مواردهم السرية . حاربونا لأننا شرعنا في مكافحة التهريب إلى اسرائيل لأن هذه المكافحة تقطع عليهم الرزق الحرام » . ثم طالب الصلح باقالة رئيس الجمهورية في معرض تساؤله عن كيفية الاصلاح بقوله « كيف تريدون أن يتحقق اصلاح ونجاح إذا لم تستأصل شأفة العلة القاتلة وتقتلع جذورها ؟ »[١] .

ونظراً لتردي الأوضاع كان لا بد من استقالة رئيس الجمهورية في ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ الذي دافع عن نفسه وسجل مشاعره حيال ما جرى في لبنان خلال حكمه بقوله: « معارضة ضارية ظالمة لا تعرف التحليلَ والتحريمَ؛

(١) من خطاب الرئيس سامي الصلح في المجلس النيابي في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ نقلاً عن مذكرات سامي الصلح، جـ ٢، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٧، **النهار** العدد ٥١٢٨، ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، **البناء** العدد ١٢، ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ .

يشجعها الأجنبي، وموالاة متواكلة نائمة على الثقة، وفي كثير من أفرادها نهم ومطامع وأحقاد»[١].

ومن الأهمية بمكان القول أنه لا بد من التأكيد بأن دراسة الاتجاهات السياسية الداخلية في لبنان، ما بين ١٩٤٣و١٩٥٢، لا يمكن دراستها بمعزل عن الاتجاهات السياسية للبنان ومواقفه من القضايا العربية والدولية لا سيا قضية فلسطين، ذلك لأن لبنان بالاضافة إلى كونه عضواً في جامعة الدول العربية، فهو البلد المحاذي لفلسطين، وهو البلد الذي شهد ولادة اسرائيل عام ١٩٤٨ مع ما يتضمن ذلك من أخطار على حدوده. ثم لأن موقف لبنان من القضية الفلسطينية في هذه الفترة، بل ومنذ أوائل القرن العشرين، يمثل اتجاهاً سياسياً على قدر كبير من الأهمية لأنه من خلال دراسة مواقف لبنان الرسمية ومواقف السياسيين وفئات المواطنين والقوى الدينية يمكننا تحديد الاتجاهات السياسية للبنانيين بعمق ووضوح أكثر، ذلك لأن قضية فلسطين بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ كانت سبباً هاماً في تكوين التيارات السياسية اللبنانية المعاصرة، ولأنها كانت سبباً في انقسام اللبنانيين الذين إذا ما اختلفوا حول واقع سياسي داخلي، فانه في كثير من الحالات يكون له خلفيات عربية أو دولية.

ومنذ أن قدمت الحركة الصهيونية مذكرتها إلى مؤتمر الصلح في فرساي عام ١٩١٩، والتي تضمنت مطالبتها بفلسطين وجنوب لبنان، ومنذ أن اجتمع دافيد بن غوريون (D. Ben Gurion) وحاييم وايزمان (Ch. Weizmann) بالبطريرك الماروني الياس الحويك أثناء انعقاد المؤتمر لاقناعه بالموافقة على المذكرة الصهيونية، منذ ذلك رأى عدد كبير من اللبنانيين مدى الخطر الصهيوني ليس على فلسطين فحسب، وإنما على لبنان أيضاً[٢]. ولهذا انبرى عدد كبير من اللبنانيين

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣، ص ٤٨٥.

(٢) انظر:

H. F. Frischwasser Ra'anan; the frontier of a Nation, p. 105 Esco Foundation for Palestine, Vol. I, p 156. J. C. Hurewits, Diplomacy in the Near and Middle East Vol. II, pp. 46 - 47.

يدافعون عن القضية الفلسطينية في المحافل العربية والدولية، وكانت اللجنة العربية العليا لفلسطين حريصة جداً على اختيار محمد جميل بيهم، أحد العاملين اللبنانيين في سبيل القضية الفلسطينية، ليرأس الوفد العربي عام ١٩٣٨ المتجه إلى أميركا الشمالية والجنوبية للعمل من أجل فلسطين.

وبينما كان عدد وفير من اللبنانيين يعمل لنصرة قضية فلسطين كان عدد وفير آخر يعمل لدعم الحركة الصهيونية، فقد جرت محادثات ومراسلات بين البطريرك الماروني انطون عريضة والمطارنة: مبارك وعقل والمعوشي من جهة وبين زعماء الحركة الصهيونية من جهة أخرى وفي مقدمتهم حاييم وايزمان، وكان هدف هذه المحادثات العمل لانشاء وطن قومي يهودي في فلسطين يقابله وطن قومي مسيحي في لبنان وذلك في عامي ١٩٣٤ و١٩٣٥ وبعدهما حتى في عهد الاستقلال، بل بلغ الأمر بأن رئيس الجمهورية اللبنانية اميل اده اجتمع مع الزعيم الصهيوني حاييم وايزمان في باريس الذي اعتبره اده الرئيس الأول للجمهورية اليهودية على حد قول المؤرخ «ساشر» H. Sachar[١].

هذا، وقد اعتبرت بعض القوى المارونية السياسية والدينية على السواء أن ايجاد دولة يهودية في فلسطين من شأنه أن يعزز موقف الموارنة أو المسيحيين عامة في لبنان والمنطقة العربية. وفي عهد الاستقلال تولت القيادات الدينية المارونية علانية مهمة تأييد الحركة الصهيونية، وقد تولى المطران اغناطيوس مبارك ـ مطران الطائفة المارونية في بيروت ـ مهمة الترحيب بانشاء وطن قومي يهودي، ثم سرعان ما عمد إلى تقديم مذكرة في ٥ آب (اغسطس) ١٩٤٧ إلى رئيس لجنة التحقيق الدولية أشار فيها إلى أنه يتحدث باسم «أكثرية اللبنانيين» معرباً عن نكرانه لعروبة فلسطين مشيداً بالذكاء اليهودي واللبناني «فليس من العدل أن تشرع لها القوانين أكثرية جاهلة تريد أن تفرض ارادتها». ثم راح يطالب بانشاء وطنين:

(١) H. M. Sachar, Europe leaves the Middle East, 1936 - 1954 p. 84.

«وطن مسيحي في لبنان ـ كما كان دائماً ـ ووطن يهودي في فلسطين»[1] وكان المطران انطوان عقل قد سبق المطران مبارك بهذا الصدد، فقد قدم مذكرة في أواخر عام ١٩٤٦ إلى الأمم المتحدة هاجم فيها المسلمين والعرب وطالب بحماية المسيحيين باقامة دولة مسيحية في لبنان.

وكان لبنان قبل قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ وبعدها مركزاً هاماً لتهريب اليهود وأموالهم منه إلى فلسطين، بل كان مركزاً لاتمام عمليات بيع السلاح للمهاجرين اليهود. وأكدت صحيفة «النهار» عام ١٩٤٧ أن طائرات غريبة كانت تهبط كل يوم في سهل البقاع لتنقل أسلحة إلى خارج البلاد بعد أن يكون اشتراها بعض العملاء لهذه الغاية. وكانت شخصيات لبنانية بارزة تسهل مهمات عصابات التهريب وعمليات تهريب اليهود إلى داخل اسرائيل[2]. بل أكثر من ذلك فقد سبق أن اتهم وزير الدفاع الوطني عام ١٩٤٥ بأنه ممن باع أراضيه في قرية العديسة لليهود، وقد نشرت وثيقة تؤكد ذلك[3]، كما اتهم وزير آخر للدفاع بالتهمة نفسها في فترة توليه هذه الوزارة بين ١٩٤٨ ـ ١٩٥٢.

أما فيما يختص بحرب فلسطين عام ١٩٤٨، فمن الثابت أن لبنان شارك فيها على مضض مثل بعض الدول العربية، مع العلم أن الرئيس رياض الصلح كان يريد قتال اليهود بدافع عربي وعاطفي، بينما كان رئيس الجمهورية وقادة الجيش وبعض السياسيين لا يريدون المشاركة عملياً في هذه الحرب، غير أنه ما أن انتهت المعارك حتى تبين أن رياض الصلح أجرى عام ١٩٤٩ اتصالات في باريس مع الزعيم

(١) من مذكرة المطران الماروني أغناطيوس مبارك المقدمة إلى لجنة التحقيق الدولية في جنيف ـ سويسرا في ٥ آب (أغسطس) ١٩٤٧. نقلاً عن: **النهار** العدد ٣٧٠٠، ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧.

(٢) انظر: **النهار** العدد ٣٣٩١، ٢٨ حزيران (يونيه) ١٩٤٦، **النهار** العدد ٣٤١٠، ٧ آب (اغسطس) ١٩٤٦، **الحياة** العدد ٥٨٥، ٧ نيسان (ابريل) ١٩٤٨، واعداد متفرقة أخرى من النهار والحياة وبقية الصحف اللبنانية.

(٣) **النهار**، العدد ٣٢١٨، ١٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٥.

الصهيوني «الياهو ساسون» على حد قول الصحيفة الأميركية Herald Tribune)[1]، مع العلم أن الصلح في هذه الفترة، كان لا يزال مصمماً على رفض انشاء دولة يهودية حسبما جاء في تصريحاته. بالاضافة إلى ذلك فقد اتهم لبنان بأن بين جيشه بعض الضباط اليهود الذين اشتركوا في حرب ١٩٤٨[2]. والحقيقة أن حرب ١٩٤٨ قصمت ظهر الحكم بالاضافة إلى الفساد الداخلي الذي عم البلاد، ومن أجل جلة من العوامل اللبنانية والفلسطينية والعربية والدولية قررت حركة المعارضة اقصاء رئيس الجمهورية عن الحكم في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢.

هذا ،وقد بحثت في هذه الدراسة موقف اللبنانيين من مشروعات الهلال الخصيب وسوريا الكبرى التي كان يطرحها الملك عبد الله بين الحين والآخر، كما أشرت إلى موقف لبنان من ثورة تموز (يوليه) ١٩٥٢ التي قامت في مصر ضد الملكية، ونظرة وزير لبنان المفوض في واشنطن شارل مالك إلى هذه الثورة من خلال النظرة الأميركية إليها.

هذا ،وينتهي البحث في عام ١٩٥٢ وهي فترة الاضطرابات التي أنهت حكم بشارة الخوري، وانتخاب كميل شمعون كرئيس جديد للجمهورية اللبنانية، غير أن عهده سيشهد أيضاً سلسلة جديدة من الأحداث السياسية الجسام التي انتهت بانفجار عام ١٩٥٨.

والحقيقة أن المؤرخين اللبنانيين والعرب والأجانب الذين أرّخوا لتاريخ لبنان في الفترة ما بين ١٩٤٣ و١٩٥٢ مروا بها مروراً عابراً بل تكاد لا تزيد عن أسطر معدودة أو صفحات قليلة، ولم يعالجوا الفترة المعالجة التي يحاول هذا البحث القيام بها، هذا مع العلم أن هناك دراسات أكاديمية عديدة عن تاريخ لبنان، غير أن أكثرها يعالج أوضاع لبنان في القرن الثامن عشر، أو القرن التاسع عشر، أو أوائل القرن العشرين على غرار دراسة الدكتور وجيه كوثراني «الاتجاهات

(١) **النهار**، العدد ٤٠٩٦، ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩.

(٢) عارف العارف: النكبة ١٩٤٧ ـ ١٩٥٥، ص ٣٦٤، جـ ٤، ص ٨٨١ ـ ٨٨٢.

الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠ »، وهي دراسة هامة وجيدة، غير أنها لا تتعدى أحداث عام ١٩٢٠ . كما أن دراسات الدكتور مسعود ضاهر عن تاريخ لبنان لا تتعدى عام ١٩٢٦ ، أما الدراسة التي تعدت هذا التاريخ وهي تحت عنوان: لبنان ـ الاستقلال الميثاق والصيغة، بيروت ١٩٧٧ ، فانه يلاحظ أنها تهتم بدراسة الميثاق وصيغة الحكم في لبنان، ولم تقم بدراسة الاتجاهات السياسية في لبنان. أما رسالة الماجستير التي قدمها منير تقي الدين إلى الجامعة الأميركية في بيروت عام ١٩٥٣ وموضوعها: « ولادة استقلال »، فهي بمجملها دراسة جادة غير أنها لا تبحث إلا في أحداث تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ ولكنها تعتبر مصدراً هاماً في هذا الصدد. أما رسالة الدكتوراه المقدمة من الدكتورة نجلا عطية والمعتمدة على الوثائق البريطانية، فهي من الدراسات الهامة، ولكنها غير منشورة ومحفوظة في الـ (Closed Area) في الجامعة الأميركية في بيروت،غير أن هذه الدراسة لا تركز بدورها على الاتجاهات السياسية في لبنان، بل أن دراستها قامت حول اتجاهات ومواقف الطائفة السنية من الكيان اللبناني. بالاضافة إلى أن الوثائق المعتمدة عليها لا تتعدى عام ١٩٤٠ ذلك لأنها نالت درجة الدكتوراه في أوائل السبعينات ويوم كانت الوثائق البريطانية المنشورة لا تتعدى عام ١٩٤٠ . والحقيقة أن هناك العديد من الدراسات الأكاديمية أو المصادر العامة التي تركز في معظمها على الأمير فخر الدين الثاني أو الأمير بشير الثاني، وهي باتت دراسات تقليدية، غير أن أحداً لم يقم بدراسة الاتجاهات السياسية في لبنان في هذه الفترة وعلى هذا المنحى في دراسة التيارات بأوجهها المتعددة اللبنانية والعربية والصهيونية والدولية.

أما المصادر التي اعتمدت عليها لاخراج هذه الدراسة فهي تضم العربية والأجنبية من وثائق ومخطوطات وبيانات وتقارير ومذكرات ومقالات وصحف ودوريات ونشرات، ويمكن عرض البعض منها على سبيل المثال لا الحصر وهي:

١ ـ بشارة الخوري: **حقائق لبنانية**، (ثلاثة أجزاء)، درعون ـ حريصا ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ . ويعتبر هذا المصدر من أهم المصادر اللبنانية التي ظهرت حتى

الآن في تاريخ لبنان المعاصر، وتعود أهميته إلى عدة أسباب منها:

أ ـ كون بشارة الخوري لم يكن معاصراً للأحداث ١٩١٨ ـ ١٩٥٢ فحسب، بل كان مشاركاً فاعلاً فيها، وكان تبوؤه المناصب الحكومية والنيابية والوزارية عاملاً هاماً من عوامل فهمه للحقائق والمشاكل اللبنانية ومن ثم العمل على تدوينها.

ب ـ أصبح بشارة الخوري رئيساً للجمهورية في الفترة الممتدة بين ١٩٤٣ ـ ١٩٥٢ ،وقد أرخ لهذه الحقبة نتيجة خبرة شخصية ومعاناة يومية ومعايشة الأحداث بحيث استطاع أن يدوّن معلومات هامة من تقارير سفراء ووزراء واجتماعات مع ملوك ورؤساء ومندوبين أجانب، لذا يمكن القول ان هذه المعلومات تعتبر وثائق تنشر للمرة الأولى.

جـ ـ لا يمكن الأخذ بكل ما جاء في هذه المذكرات التي تظهر فيها الميول الشخصية والدفاع عن الذات، غير أنها تبقى مصدراً أساسياً وأولياً لكل من أراد أن يؤرخ لتاريخ لبنان المعاصر ومنذ أوائل القرن العشرين إلى عام ١٩٥٢ .

٢ ـ سامي الصلح: **مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠ ـ ١٩٦٠**، (أربعة أجزاء) ـ بيروت ١٩٦٠ . وتعتبر هذه المذكرات سجلاً تاريخياً لأحداث لبنان منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى عام ١٩٥٨ ، إذ إنها تظهر نشاط سامي الصلح السياسي في هذه الفترة، وقد عالج فيها الصلح تجاربه السياسية في العهد العثماني والانتداب الفرنسي وعهد الاستقلال. وتعود أهمية هذه المذكرات إلى عدة عوامل منها:

أ ـ تبين لنا ملابسات السياسة اللبنانية واتجاهاتها السياسية والطائفية في عهد الانتداب والعهد الاستقلالي. كما أنها تمثل وجهة نظر مختلفة عن وجهة نظر بشارة الخوري.

ب ـ يعتبر سامي الصلح بما تبوّأ من مناصب رسمية ونيابية وحكومية

ورئاسة الوزارة أكثر من مرة مرجعاً هاماً في تدوين التاريخ اللبناني، لا سيما وأن سقوط الرئيس بشارة الخوري في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ كان بسبب موقف سامي الصلح الذي رفض الاستقالة وفضل فضح رئيس الجمهورية في بيان وزاري في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، وفضح معه أقرباءه وحاشيته، وكان ذلك البيان ـ الفضيحة بسبب فهم الصلح لحقيقة ما يجري بين خفايا السياسة اللبنانية. وبهذا البيان خرج سامي الصلح على الأسلوب التقليدي المتبع عند رؤساء الوزارات.

٣ ـ سامي الصلح: **احتكم إلى التاريخ** ـ بيروت ١٩٧٠. وتعود أهمية هذا الكتاب إلى أن سامي الصلح استطاع أن يعبر فيه عن تجاربه السياسية بانفتاح سياسي أكثر مما عبر في الكتاب الأول، ذلك لأن كتاب: **مذكرات سامي الصلح** كتبه مباشرة بعد ثورة عام ١٩٥٨ ثم نشر عام ١٩٦٠، وهي الثورة التي قامت ضده كرئيس للوزراء وضد كميل شمعون رئيس الجمهورية. أما الكتاب الثاني: احتكم إلى التاريخ فقد كان من المفترض نشره قبل وفاته عام ١٩٦٨ ولكنه صدر عام ١٩٧٠. وكان سامي الصلح قد عاد منذ عام ١٩٦٤ إلى الندوة النيابية، فأضاف إلى الكتاب الثاني تجاربه الجديدة إلى عام ١٩٦٨، بينما الكتاب الأول يتوقف عند أحداث ١٩٥٨. وبالإضافة إلى ذلك فان كتاب: **احتكم إلى التاريخ**، تميز بأنه كتاب وثائقي على خلاف الكتاب الأول، فقد وضع له ملاحق وثائقية هامة في آخر الكتاب، ويظهر أن سليم واكيم الذي سجل مذكرات الكتاب الثاني لعب دوراً هاماً في هذا الموضوع متأثراً بمذكرات بشارة الخوري: **حقائق لبنانية**، التي نشرت بين ١٩٦٠ ـ ١٩٦١. هذا، ولا بد من القول أن كتاب سامي الصلح: احتكم إلى التاريخ ضمنه معلومات جديدة أخرى مثل قضية فلسطين وقضية مقتل ابن عمه رياض الصلح وكيفية نشوء جامعة الدول العربية، وسوى ذلك من الأمور التي تعرض لها للمرة الأولى، وبعض الموضوعات الهامة الخارجة عن نطاق بحثنا مثل مشاورات حلف بغداد وسواه.

٤ ـ **مذكرات خالد العظم**، وهي ثلاثة أجزاء، بيروت ١٩٧٣. ولقد رأيت خدمة للبحث التاريخي المقارن الاعتماد على هذه المذكرات التي تعود أهميتها إلى عدة عوامل منها:

أ ـ يعتبر خالد العظم من أهم الشخصيات السورية التي لعبت دوراً هاماً في السياسة السورية، فهو منذ عام ١٩٢٠ شارك في الحياة السياسية كما أصبح عام ١٩٣٦ وزيراً للعدلية والخارجية، وفي عام ١٩٤١ أصبح رئيساً للوزراء وظل يتبوأ منصب رئاسة الوزارة بين الفترة والأخرى إلى عام ١٩٦٣. وبذلك فان خالد العظم لا يعتبر معاصراً للأحداث فحسب، بل أنه كان مشاركاً وصانعاً لها، ومن هنا تكمن أهمية مذكراته.

ب ـ بينما تمثل مذكرات بشارة الخوري وسامي الصلح وسواهما وجهة النظر اللبنانية حيال العلاقات السورية ـ اللبنانية، فان مذكرات خالد العظم تمثل وجهة النظر السورية لا سيما فيما يختص بمشكلة الوحدة الاقتصادية بين البلدين والانفصال الجمركي والعلاقات السياسية أيضاً.

جـ ـ أوضح خالد العظم في مذكراته خطورة اتجاه رياض الصلح السياسي بفصل لبنان عن سوريا، واعتبر أن سبب تبدل الصلح هو رغبته في الحصول والتمسك بمنصب رئاسة الوزراء... بالاضافة إلى أن العظم أوضح حقيقة الانقلابات السورية وملابسات علاقتها بلبنان والدول العربية، كما أنه تحدث عن موضوعات على غاية من الأهمية وهي خارجة عن نطاق بحثنا مثل مشاورات حلف بغداد وقضية الوحدة السورية ـ المصرية عام ١٩٥٨ وأسباب الانفصال.

٥ ـ كميل شمعون: **مراحل الاستقلال ـ لبنان ودول العرب في المؤتمرات الدولية** ـ بيروت ١٩٤٩. وتعود أهمية هذا المصدر إلى أن كميل شمعون كان وزيراً مفوضاً للبنان في لندن ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥، وقد ضمنه الكثير من مباحثاته ونشاطاته في لندن مع الشخصيات الأجنبية والعربية على السواء،

كما أشار فيه إلى مواقف الصحافة العالمية من القضايا العربية . ومن الأهمية القول ان الكتاب لا يحوي معلومات عن أوضاع لبنان فحسب بل يضم معلومات هامة عن القضية الفلسطينية وما بذل في سبيلها ، وكيفية نظرة الغرب إلى القضيتين اللبنانية والفلسطينية معاً .

هذا ،ويظهر شمعون في هذا الكتاب ذاك السياسي اللبناني العروبي الذي نذر نفسه لخدمة القضية الفلسطينية جنباً إلى جنب مع القضية اللبنانية . ولا يمكننا أن نغفل ملاحظة هامة وهي أن شمعون نشر كتابه عام ١٩٤٩ وهو العام الذي كان مقدراً لولاية بشارة الخوري أن تنتهي ، وكان شمعون راغباً في الوصول إلى الرئاسة الأولى ، غير أن التجديد لبشارة الخوري عام ١٩٤٨ كان قد تم ، وكان كميل شمعون يريد أن يظهر أمام الدول العربية مدى نشاطه وجهوده من أجل القضايا العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين .

٦ ـ محمد جميل بيهم : **النزعات السياسية بلبنان ـ عهد الانتداب والاحتلال ١٩١٨ ـ ١٩٤٥** . وهذا المصدر الهام هو في الأساس مخطوط كان صاحبه لا يزال محتفظاً به منذ عام ١٩٤٥ إلى أن وفق السيد توفيق حوري ـ مدير التخطيط والدراسات في جامعة بيروت العربية ـ باقناع بيهم لاخراج هذا المخطوط كتاباً . والحقيقة أن هذا المخطوط يشكل اتجاهاً سياسياً على قدر كبير من الأهمية ، ذلك لأن بيهم لم يضعه منفرداً بل ساعده في وضعه أعضاء « الكتلة الاسلامية » التي كان يرأسها حينذاك . وقد تضمن المخطوط وثائق أساسية استقيت من مصادر الدولة وادارتها ، وهي تمثل مواطن التمايز السياسي والطائفي بين المواطنين . كما يتضمن احصاءات دقيقة عن عدد الموظفين في كل وزارة ودائرة رسمية . وبمعنى آخر فان هذا الكتاب يمثل الاتجاهات السياسية الاسلامية المطالبة برفع الغبن عن المسلمين .

وهناك مصادر أخرى هامة اعتمدت عليها ولكن المجال لا يتسع لتحليلها منها : مذكرات الملك عبد الله ، ومذكرات الجنرال ديغول ، ومذكرات ونستون تشرشل ، ومذكرات فوزي القاوقجي وسواها .

أما فيما يختص بالمقالات التي اعتمدت عليها فهي عديدة ، وتضم مقالات منشورة وغير منشورة ، ومن المقالات المنشورة نذكر على سبيل المثال :

١ ـ د. مسعود ضاهر : **لماذا رفضت فرنسا وصول مسلم لرئاسة الجمهورية** ـ بيروت ١٩٧٩. ويتميز هذا المقال بالأسلوب الأكاديمي العلمي ، كما يعتبر أول مقال وثائقي عن أزمة عام ١٩٣٢ عندما رفضت فرنسا والقوى الطائفية وصول مسلم لرئاسة الجمهورية هو الشيخ محمد الجسر . وقد اعتمد الباحث على ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية ، ولهذا فان المقال بجزئيه امتلأ بالعديد من الوثائق الفرنسية التي شكلت وجهة النظر الفرنسية والطائفية حيال هذه الأزمة .

أما المقالان غير المنشورين فهما :

٢ ـ الأب بطرس ضو : **موارنة الغد على ضوء تاريخهم** ـ بعبدا ١٩٧٧ . ويعتبر الأب بطرس من منظري السياسة الطائفية في لبنان ، ويوضح في هذه المحاضرة بجرأة وصراحة تامة عداء الموارنة للاسلام والعروبة ، كما يشير فيها إلى نيات الموارنة في الاستقلال التام بلبنان عن المحيط العربي . والجدير بالذكر أن هذه الآراء التي تمثلت بالجرأة والصراحة ألقيت في محاضرة مقفلة على بعض الموارنة في كنيسة مار عبدا الفوقا في بعبدا بمناسبة عيد مار مارون . وقد استطعت الحصول عليها من بعض المصادر العلمية المهتمة بمثل هذه الدراسات .

٣ ـ يوسف عزاريا : **شارل مالك وأعداء العروبة** ـ ١٩٥٠ . وهذا المقال الذي عثرت عليه بين ملفات أرشيف صحيفة « النهار » أرسل أساساً إلى الصحيفة كي تنشره وهو يتضمن تعليقاً ونقداً لآراء شارل مالك الوزير اللبناني المفوض في واشنطن ، غير أن الصحيفة لم تقم بنشره نظراً للعلاقة الجيدة التي تربط غسان تويني ـ صاحب النهار ـ بشارل مالك ، ولأن المقال يشن هجوماً عنيفاً من أحد المغتربين على آراء مالك العدائية للعرب والعروبة ، وقد

حدث أن ألقى مالك خطاباً في تورنتو بكندا حضره حشد من المغتربين اللبنانيين أشاد فيها الخطيب بالحضارات اليونانية والرومانية والفارسية والعبرية وكافة الحضارات باستثناء الحضارة العربية، لذلك قام يوسف عزاريا بكتابة ذلك النقد العنيف وأرسله إلى صحيفة «النهار» غير أنها احتفظت به ولم تنشره. وقد استطعت الحصول عليه الأمر الذي أضاف إلى الدراسة مادة جديدة تمثل أحد الاتجاهات السياسية الرسمية والشعبية على السواء لا سيما في بلاد الاغتراب.

أما فيما يختص بالمصادر الأجنبية التي اعتمدت عليها فهي عديدة وتضم المذكرات والمصادر الأساسية ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

1 - Général G. Catroux, Dans la bataille de la Méditerrannée Egypte - levant - Afrique du nord 1940 - 1944 (Paris 1949).

وتعتبر هذه المذكرات من الوثائق الهامة لأحد القادة الفرنسيين الذين لعبوا دوراً عسكرياً وسياسياً سواء على الصعيد الدولي أو العربي أو على صعيد السياسة الفرنسية في لبنان؛ فقد كان كاترو المسؤول الأول عن القوات الفرنسية في المشرق لا سيما في سوريا ولبنان. ويهمنا من هذه المذكرات ما يختص بلبنان لا سيما الأزمة المستعصية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ وتداخلاتها العربية والدولية. وقد استطاع كاترو أن يضمن مذكراته الكثير من الوثائق والتقارير والمراسلات التي جرت بينه وبين القادة الفرنسيين والبريطانيين لا سيما حيال الأزمة اللبنانية.وعلى هذا استطاع كاترو أن يمدنا بوجهة النظر الفرنسية إزاء تلك الأزمة والمباحثات التي دارت حولها.

2 - S. H. Longrigg, Syria and lebanon under French Mandate, London, 1958(1).

---

(١) من بين مؤلفاته الأخرى:

Four centuries of Modern IRAQ Oxford, 1925; IRAQ 1900-1950 Oxford, 1953; oil in the Middle East Oxford, 1954.

يعتبر «لونغريغ» من الشخصيات الدبلوماسية البريطانية التي عملت في العراق، وهو ممن زاروا ودرسوا المنطقة العربية بين ١٩٢٥ - ١٩٥٠، وأقام علاقات وطيدة مع العرب والفرنسيين، ومن هنا تكمن أهمية كتابه الذي يعتبر من بين أهم الكتب التي بحثت في تاريخ سوريا ولبنان في ظل الانتداب الفرنسي، إذ عالج فيه الباحث الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية من مختلف وجوهها، بالاضافة إلى ذلك فان كتابه لا يعتمد فقط على التحليل والمشاهدات الشخصية بل اعتمد الباحث على العديد من المصادر العربية والفرنسية والانجليزية والايطالية.

3 - Général E. SPEARS, Fulfilment of a Mission, Syria and Lebanon 1941 - 1944 Great Britain, 1977.

ويعتبر هذا المصدر من أهم المصادر التي تعبر عن وجهة نظر بريطانيا لأحداث سوريا ولبنان في الفترة بين ١٩٤١ - ١٩٤٤، فقد كان الجنرال «سبيرز» هو الوزير البريطاني المفوض في سوريا ولبنان، ولم يكن مجرد وزير مفوض فحسب، بل كان يعتبر أحد صانعي السياسة البريطانية في بلدي المشرق (سوريا ولبنان)، وكان المرجع الأساسي للعديد من الزعامات اللبنانية لا سيما تلك التي كانت تعادي السياسة الفرنسية ،وكان يعتبر الموجه والدماغ المفكر لهؤلاء الساسة، وكان الملك اللبناني غير المتوج. ويعتبر كتابه سجلاً تاريخياً للحقبة التي كان فيها وزيراً مفوضاً، كما يعتبر مصدراً وثائقياً لا سيما أنه يضم العديد من التقارير والمراسلات المتبادلة بينه من جهة وبين وزارة الخارجية البريطانية من جهة أخرى، وبينه من جهة وبين المندوب السامي البريطاني في مصر من جهة أخرى لا سيما ابان أزمة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ في لبنان. وقد كانت زوجته اللايدي سبيرز قد أصدرت كتاباً ترجم إلى العربية تحت عنوان: **قصة الاستقلال في سوريا ولبنان** - بيروت ١٩٤٧. وبالرغم من أنه يمدنا بمعلومات هامة عن الحقبة ١٩٤١ - ١٩٤٤، غير أن كتاب زوجها الجنرال سبيرز يبقى أكثر أهمية وأكثر دقة في تحديد الأحداث والاتصالات السياسية الدبلوماسية. ومن الأهمية بمكان القول ان على الباحث أن يشعر بضرورة المعايشة اليومية والمرحلية للاتجاهات السياسية اللبنانية بشقيها الداخلي والخارجي، وذلك بالاطلاع على الصحف والدوريات المعاصرة،

اللبنانية والعربية والأجنبية في الفترة موضوع البحث، بدقة متناهية.

والحقيقة أن سبب اهتمامي بدراسة الصحف والدوريات إنما يعود لأهميتها حول تحديد الاتجاهات السياسية في لبنان، ولأنها تلاحق الأحداث يومياً، ولأن ما من صحيفة لبنانية إلا وكانت تمثل اتجاهاً سياسياً وهي انعكاس حقيقي لتلك الاتجاهات السياسية والطائفية وللاتجاهات العربية والدولية، خاصة وأن بعض هذه الصحف كانت تمول تمويلاً عربياً أو أجنبياً، ويظهر ذلك من خلال اتجاهاتها ونهجها الفكري والسياسي. بالاضافة إلى ذلك، فان المعلومات الواردة في هذه الصحف لم ترد في أي مصدر أو أية دراسة أو بحث سواء صادر باللغة العربية أو الأجنبية، ولهذا وخدمة للبحث العلمي وطمعاً بالاستزادة العلمية فقد حرصت على استخراج معلومات ووثائق وبيانات من هذه الصحف استخدمت بعضها كمستندات وثائقية للبحث. ولهذا فانني أعتبر أن الصحف والدوريات هي بمثابة وثائق يومية وسجل تاريخي لا يمكن التنكر له ولا يمكن للباحث اغفاله. ولقد بلغت تلك الصحف والدوريات العربية التي اعتمدت عليها ما يقارب (٥٢) صحيفة ودورية ومنها على سبيل المثال: الاستقلال العربي، البيرق، بيروت، البيان، الحياة، الديار، سورية الجديدة، العمل، العروبة، المصور، النهار، الهدف، اليوم...

وكان ينبغي كذلك أن يطلع الباحث على تقييم الصحافة الأجنبية للاتجاهات السياسية في لبنان، ولذلك تتبعت ما كتبته الدوريات الأجنبية ومنها على سبيل المثال:

1 - Arab World, Political and Diplomatic History 1900-1967, Washington 1972.

وتعود أهمية هذه النشرة التاريخية إلى أنها سجل يومي وأسبوعي لأهم الأحداث السياسية والعسكرية ليس على صعيد لبنان فحسب، وإنما على صعيد البلاد العربية برمتها، وقد اعتمدت هذه النشرة في عرضها للأحداث التأريخ بحسب ترتيب الوقائع (Chronological).

2 - Keesing's Contemporary Archives, 1940-1954 vols. IV - IX London.

ولقد اعتمدت على ستة مجلدات ضخمة من هذه الدورية التي تعود أهميتها إلى تسجيلها أهم الأحداث اليومية والأسبوعية في العالم. وهي تتميز عن نشرة «العالم العربي» (Arab World) في أنها أكثر توضيحاً وأكثر شمولاً وشرحاً وسعة، وقد أمدتني بمعلومات هامة وثبتت معلومات أخرى لا سيما وأنها معتمدة في نشر معلوماتها على كبريات الصحف الأجنبية مثال:

-Le Monde, Times Manchester Guardian, New York Times, Daily Telegraph, New York Herald Tribune, Sunday Times;

والأمر الذي لاحظته أن جمهرة الدارسين العرب لا يعتمدون كثيراً على هذه المجلدات رغم أهميتها في تدوين الأحداث التاريخية في كل منطقة من مناطق العالم وليس في لبنان أو العالم العربي فحسب.

3 - Cahiers de l'Orient Contemporain, 1945-1952 vols I-XXVI Paris.

وتعتبر هذه الدراسات المعاصرة للشرق العربي والاسلامي من الدراسات الهامة الجديرة بالاعتماد عليها، لأنها في الحقيقة تمثل وجهة النظر الشرقية والغربية على السواء، فهي اعتمدت على المصادر المحلية لموضوع البحث وعلى التحليل الفكري الغربي. وتتميز هذه الدراسات عن سواها بأنها لا تعتمد على التأريخ بحسب ترتيب الوقائع فحسب، بل أنها اعتمدت أسلوب المقالات العلمية الشاملة عن لبنان والدول العربية والاسلامية، ففي كل جزء من أجزائها، ابتداء من الجزء الأول الصادر عام ١٩٤٥، نشرت المقالات بشكل موسع عن البلد مع دراسة أهم التيارات والمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والطائفية، وعلاقة هذه الدولة أو تلك مع الدول العربية الأخرى أو بجامعة الدول العربية أو بالدول الغربية. والحقيقة أن الأجزاء الـ ٢٦ (١٩٤٥ - ١٩٥٢) التي اعتمدت عليها لا يمكن للباحث الجاد في تاريخ لبنان المعاصر أو التاريخ العربي والاسلامي المعاصر إلا وأن يعود إليها ويعتمد عليها.

4 - The Middle East Journal, 1958, 1962, 1967 Washington.

وتعتبر هذه المجلة التي تصدر أربع مرات في السنة من المجلات العلمية الأميركية التي تهتم بتاريخ ومشكلات منطقة الشرق الأوسط، وهي تضم مقالات لبعض المؤرخين العرب واليهود والأجانب، ولهذا لا يمكن الاستغناء عنها لأي باحث تاريخي لا سيما وأنها تبحث في التاريخ القديم والوسيط والحديث وقد استفدت منها فيما يختص بالمقالات الخاصة بتاريخ لبنان منذ ١٩٢٠ - ١٩٥٢ . وبالإضافة إلى هذه النشرات والدوريات هناك بعض الصحف اللبنانية الصادرة باللغة الفرنسية ومنها صحف: **Le soir, l'Orient, Le jour** .

والجدير بالذكر أن البحث الأكاديمي التاريخي الجاد لا تستكمل شروطه العلمية إلا بالاعتماد على الوثائق والتقارير والمراسلات والبيانات لا سيما غير المنشور منها، ومن أجل ذلك فان وثائق البحث تنقسم إلى قسمين: وثائق منشورة ووثائق غير منشورة. أما فيما يختص بالوثائق المنشورة فيأتي في مقدمتها:

١ - **اتفاقيات الهدنة العربية - الاسرائيلية شباط (فبراير) - تموز (يوليو) ١٩٤٩**

وقد تناولت منها ما يختص باتفاقية الهدنة اللبنانية - الاسرائيلية، وذلك نظراً لأهميتها في القاء الضوء على اتجاه سياسي لبناني فيما يختص بموقف لبنان من القضية الفلسطينية، وفيما يختص بنهج السياسة اللبنانية حيال الشعب اللبناني والشعوب العربية.

٢ - بيار زيادة: **التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق (بيروت ١٩٦٩)**

ويضم هذا الكتاب مجموعة كبرى من وثائق تاريخ لبنان ١٩٤١ - ١٩٤٣، وهي إما وثائق تنشر للمرة الأولى أو وثائق نقلت عن كتب ومذكرات وثائقية مثل مذكرات الجنرال ديغول والجنرال كاترو وسواهما. وللباحث كتاب آخر يضم وثائق مماثلة تحت عنوان: مجموعة وثائق دبلوماسية وسياسية - لبنان ١٩٤١ - ١٩٤٣ .

٣ - **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين**

وهي مجموعتان: الأولى وتبحث في الفترة ١٩١٥ - ١٩٤٦، والثانية بين ١٩٤٧ - ١٩٥٠، وهي بمجملها صادرة عن جامعة الدول العربية في القاهرة ١٩٥٧، ١٩٧٤ . وقد تناولت منها ما يشير أولاً إلى موقف لبنان من القضية الفلسطينية لا سيما في العهد الاستقلالي بالاضافة إلى الاستفادة من تتبع أحداث القضية الفلسطينية على المستوى العربي والدولي. وتعتبر هذه المجموعة الوثائقية ضرورية لكل باحث أراد البحث في القضية الفلسطينية.

٤ - **قضية الحزب القومي**

وهو كتاب وثائقي صدر عن وزارة الأنباء اللبنانية في بيروت ١٩٤٩، وذلك بإيعاز من الحكومة اللبنانية بعد اعدامها زعيم الحزب انطوان سعادة. وقد ضم الكتاب مجموعة كبرى من الوثائق والتقارير والتحقيقات التي نشرت للمرة الأولى. وكان هدف الحكومة من نشر الكتاب تأليب الرأي العام اللبناني ضد الحزب، وتأليب الزعامات السياسية والأحزاب كلها ضده، فقد نشرت الحكومة في الكتاب اتهامات الحزب القومي للزعامات اللبنانية بأنها زعامات رجعية وعميلة وعشائرية، كما اتهم بعض الأحزاب بالتعامل مع اسرائيل مثل حزب الكتائب مثلاً. غير أن الحكومة اللبنانية وإن نجحت بعض الشيء لفترة آنية في تأليب بعض الزعماء على القوميين السوريين، غير أن ما ورد في الكتاب من اتهامات لقي صدى جيداً وترحيباً لدى أوساط المواطنين الذين كانوا في حقيقة الأمر غير راضين على زعاماتهم وأحزابهم مما لفت انتباه المسؤولين أخيراً، الأمر الذي أدى إلى سحب الكتاب فوراً من الأسواق والمؤسسات الرسمية، ولهذا فان الكتاب يعتبر كتاباً وثائقياً وإدانة لبعض السياسيين وللدولة. هذا مع العلم أن الحكومة اللبنانية بنشرها الكتاب استطاعت أن تخدم الباحثين عن غير قصد، لأنها تركت لنا سجلاً وثائقياً نادراً، لاتهامات الحزب للسياسيين وللأحزاب مما كان أمراً غير ميسور أن نحصل عليه، لا سيما وأن الحزب

ورجاله تعرضوا لاضطهادات وملاحقات مستمرة مما أدى إلى ضياع العديد من وثائقه السرية .

أما الوثائق والمخطوطات والبيانات والتقارير غير المنشورة الخاصة بالدراسة فقد عانيت الكثير في الحصول عليها نظراً لندرتها في الدور والمكتبات العامة ،كما أن بعض الزعامات السياسية ترفض أن تطلع أحداً على وثائقها وأوراقها الخاصة إلا بحدود ما تريده خوفاً على مسألة ما سياسية أو سرية . وقد اجتمعت ببعض هذه الزعامات للحصول على وثائق شخصية ، ومنها على سبيل المثال الرئيس تقي الدين الصلح الذي أشار أنه لا يملك وثائق أو أوراق خاصة ، رغم أنه أحد الفعاليات السياسية على الصعيد اللبناني والعربي منذ الثلاثينات ، واكتفى باعطائي معلومات وهي هامة في ذلك الاجتماع .

وبالرغم من تلك المعاناة فقد واصلت جهودي في البحث والتنقيب والسفر إلى بعض العواصم العربية والأوروبية . ففي صيف ١٩٧٨ زرت القاهرة للاطلاع على محاضر ومضابط جلسات جامعة الدول العربية وهي مسألة صعبة وشاقة ، كما كان يهمني الاطلاع على المراسلات والتقارير المتبادلة بين السفارة المصرية في بيروت ووزارة الخارجية المصرية بين ١٩٤٣ - ١٩٥٢ . وبالفعل فقد حاولت وزرت عدداً من الأقسام التابعة لوزارة الخارجية المصرية في ميدان التحرير بالقاهرة ومنها الادارة العربية بالجيزة محاولة مني للاطلاع على تلك التقارير لا سيما وأنني قرأت في الصحف المصرية والعربية أن الحكومة المصرية تنوي نشر وثائقها إلى عام ١٩٥٢ . غير أن المسؤولين المصريين أفهموني أن الحكومة المصرية لم تأذن بعد لأحد بالاطلاع على تلك المراسلات والتقارير .

هذا وقد زرت أيضاً معهد المخطوطات العربية بالدقي التابع لجامعة الدول العربية ، كما زرت مكتبة جامعة القاهرة ودار الكتب المصرية في باب الخلق ، والحقيقة أن هذه المراكز العلمية مليئة بالمخطوطات والوثائق غير أنها

خارجة عن نطاق دراستي ولهذا فانها لم تمدّني بجديد ، ولكن زيارة هذه الأماكن لم تكن ضارة بل فتحت أمامي آفاقاً علمية جديدة . غير أن رحلتي إلى مصر كانت مفيدة لا سيما وانني أخيراً وُفِّقت في الاطلاع على وثائق ومحاضر هامة منها :

محاضر ومضابط جلسات جامعة الدول العربية ، وهي تعتبر وثائق ثابتة ورسمية لا يمكن انكار أهميتها وصحتها ، وتعود أهميتها أيضاً إلى أنها تظهر مواقف الوفود العربية من جميع المشكلات التي تعرض على مجلس الجامعة ، وذلك من خلال مناقشة وخطب رؤساء الوفود . كما أننا نستطيع أن نتبين مدى التناقض بين ما يقال في داخل الجلسات وبين ما يقال خارجها أمام الصحافة . وقد استطعت فعلاً الحصول على هذه النتائج وكان يهمني موقف لبنان مما يعرض في مجلس الجامعة وما استفدت منه من محاضر فهي التي تعود لأعوام ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٥٠؛ ولما كنت أنوي الاطلاع على بقية المحاضر وقعت بعض التطورات السياسية في العالم العربي مما أربك العمل في جامعة الدول العربية.غير أنني استطعت الاطلاع على جميع المجموعات الخاصة بقرارات مجلس جامعة الدول العربية في الفترة الممتدة بين ١٩٤٥ - ١٩٥٢ لا سيما غير المنشور منها .

وفي بيروت عدت للبحث والتنقيب عن الوثائق غير المنشورة ، فكانت وثائق وزارة الخارجية اللبنانية مقفلة في وجهي لأسباب عديدة لا يتسع المجال لذكرها،غير أنه تبين لي أن هناك عدداً من الوثائق والمخطوطات والمراسلات موجودة في الجامعة الأميركية في بيروت وفي ارشيف صحيفة « النهار » وفي جامعة بيروت العربية ولدى العلامة المؤرخ محمد جميل بيهم (١٨٨٧ - ١٩٧٨) الذي يمثل « مخزناً وثائقياً » لتاريخ لبنان المعاصر لا سيما وأن الرجل تبوأ عدة مناصب سياسية وقيادية[1] .

---

(١) كان محمد جميل بيهم في عام ١٩١٩ نائباً عن بيروت للمؤتمر السوري العام، كما أصبح عام ١٩٣٢ رئيساً لاتحاد الشبيبة الاسلامية، ثم أصبح عام ١٩٤٤ رئيساً لاتحاد الأحزاب اللبنانية =

ولهذا فقد اتصلت أولاً بالمؤرخ بيهم قبل وفاته، وقد أمدَّني بمجموعة وثائقية مخطوطة يمكن تصنيفها على النحو التالي:

١ - **مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية:** وهي عبارة عن مراسلات وبيانات وتقارير على غاية من الأهمية والخطورة، فهي تعالج أحداث لبنان بين ١٩٠٢ - ١٩٦٥ وهي مصنفة في سبعة مجلدات، وكل مجلد يضم في طياته المئات من تلك البيانات والمراسلات بينه وبين الأحزاب والزعامات والهيئات المحلية والعربية والدولية.

٢ - **محفوظات محمد جميل بيهم وهي غير مصنفة:** وهي على غاية كبرى من الأهمية أيضاً لأنها تلقي الضوء وثائقياً على اتجاهات سياسية لبنانية حيال القضايا المحلية والعربية، ونذكر منها رسالة المحامي وديع البستاني من حيفا إلى بطرس البستاني في بيروت عام ١٩٣٧ والتي أكد فيها مدى استياء الشعب الفلسطيني من تأييد البطريرك الماروني والمطران مبارك للحركة الصهيونية، كما أكد في رسالته على اجتماعات المطرانيين المارونيين عقل والمعوشي مع الزعيم الصهيوني حايم وايزمان.

أما فيما يختص بالوثائق والمخطوطات غير المنشورة الأخرى فهي:

١ - **وثائق وبيانات اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية ١٩٤٤ - ١٩٤٧:** وتمثل هذه الوثائق والبيانات اتجاهات مختلف الأحزاب اللبنانية من القضية الفلسطينية. والجدير بالذكر أن هذه الأحزاب كانت بمبادئها متناقضة أشد التناقض فيما بينها، فعلى سبيل المثال كان الحزب القومي السوري على خلاف مستفحل مع منظمة الكتائب، وكانت الكتائب على

= لمكافحة الصهيونية، وأصبح عام ١٩٤٢ رئيساً للكتلة الاسلامية. وقد عرضت عليه رئاسة الوزارة أكثر من مرة فرفضها. قام بتأليف أكثر من (٢٥) كتاباً في السياسة والاجتماع. للمزيد من التفصيلات يمكن العودة إلى كتابنا: المؤرخ العلامة محمد جميل بيهم ١٨٨٧ - ١٩٧٨، بيروت، ١٩٨٠.

خلاف مع الحزب الشيوعي، وكانت عصبة العمل القومي على خلاف مع منظمة الغساسنة وهكذا. ولكن يمكن القول بأن مختلف هذه الأحزاب استطاعت أن توحد جهودها في اتحاد الأحزاب اللبنانية وذلك لمكافحة الصهيونية وتأييد القضية الفلسطينية، غير أنه لا يمكن الجزم بأن كل هذه الأحزاب كانت فعلاً ضد الصهيونية أو كانت عاملة في سبيل نصرة القضية الفلسطينية،وكانت الانتفاضات الشعبية في لبنان والعالم العربي هي من بين الأسباب التي دعت لتكتل هذه الأحزاب، مع العلم أن الذي قام بمساع حثيثة لتوحيد أهداف هذه الأحزاب هو محمد جميل بيهم الذي أصبح رئيساً لهذا الاتحاد. هذا، ولا بد من الاشارة إلى أن ملفاً آخر باسم اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية موجود بين مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية، ويضم وثائق ومراسلات وبيانات أخرى وقد اعتمدت عليها أيضاً خدمة للبحث.

٢ - **وثائق ومخطوطات الجامعة الأميركية في بيروت - مكتبة يافث(Nami jafet) :** وبعضها وثائق محفوظة والآخر مخطوطات مصورة على ميكرو فيلم، وتعود أهميتها إلى أنها تنشر للمرة الأولى ولأن أصحابها من القيادات التي تبوّأت مناصب سياسية هامة، ومن بين هذه المخطوطات والوثائق:

أ - **مخطوط مذكرات سليم علي سلام - نائب بيروت في مجلس المبعوثان -** وهي مذكرات تلقي الضوء على أحداث هامة جرت في العهد العثماني في لبنان منذ عام ١٩٠٨، كما تعود أهميتها إلى أن كاتبها كان معاصراً ومشاركاً أيضاً في صنع تلك الأحداث. وقد دوَّن هذه المذكرات بعد أن فقدت منه الكثير من الوثائق السياسية الخاصة إثر تعرضه للحملات سواء زمن الدولة العثمانية أو زمن الانتداب الفرنسي، ولذا فقد آثر أن يكتب مذكراته لحقبة من حياته السياسية.

ب - **مخطوط علي سيف الدين القنطار: على هامش الثورة ١٩٢٥ - ١٩٢٧،** وهي مذكرات تاريخية تلقي الضوء على الثورة الدرزية في سوريا ضد

الانتداب الفرنسي وامتدادها إلى جنوب لبنان، كما تمدنا بمعلومات عن ملابساتها وأسبابها .

ج - **مخطوط مذكرات هلال بك عز الدين الحلبي ١٩٢٥ - ١٩٢٧**، وهي مذكرات عن الثورة الدرزية أيضاً وأسباب اندلاعها وعلاقتها بجنوب لبنان، وبالأمير عبد الله أمير شرق الأردن، والأمير ابن سعود في بلاد الحجاز . ومن عوامل أهمية هذا المخطوط أن هلال بك كان أحد زعماء الدروز البارزين وأحد الفاعلين على صعيد الأحداث السياسية في تلك الفترة .

د - **بعض وثائق وبيانات صادرة ابان أزمة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣** .

٣ - **مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية:** ومن الأهمية بمكان القول إنه بعد اطلاعي على هذه الوثائق تأكد لي فعلاً بأن المؤرخ محمد جميل بيهم يمثل «مخزناًوثائقياً»، فقد حرص قبل وفاته وبمسعى من السيد توفيق حوري أن يقدم لجامعة بيروت العربية وثائق من تاريخ لبنان المعاصر لا يمكن انكار مدى أهميتها، وبالرغم من أن الجامعة لم تعمد بعد إلى تصنيفها، غير أن المؤرخ قبل وفاته وضعها في ملفات وتصنيفات مؤقتة يمكن ذكرها على النحو التالي:

أ - **ملف اتحاد الشبيبة الاسلامية**، وهو يضم العشرات من البيانات والتقارير والأنشطة الخاصة بالاتحاد في عهد الانتداب الفرنسي، ومدى قيامه بأعباء الدفاع عن حقوق المغبونين من المسلمين .

ب -**ملف اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية**، وهو يضم محاضر اجتماعاته ونشاطه ومراسلاته مع القوى السياسية ورؤساء الوزراء والوزراء والهيئات المحلية والعربية والدولية، وذلك دعماً للقضية الفلسطينية .

جـ - **ملف الكتلة الاسلامية**، ويحوي نشاط الكتلة الاسلامية من خلال وثائقها ومراسلاتها الداخلية والخارجية وكيفية اضطلاعها بمهام الدفاع عن حقوق المسلمين في عهد الاستقلال وقبله بقليل، حيث كانت تعد الدراسات الاحصائية وتقدمها للمسؤولين لتحقيق بعض المطالب الاسلامية .

وبعد، فان هذه الملفات التي تضم المئات من الوثائق لا يمكن لأي باحث جاد الاستغناء عنها، لأنها تمثل مرحلة هامة من مراحل لبنان، ولأنها تمثل اتجاهاً سياسياً لا بد من دراسته .

٤ - **ارشيف صحيفة «النهار»** - بيروت، والحقيقة أن الأرشيف يعتبر أرشيفاً وثائقياً هاماً لما يتضمن من برقيات سرية من وزارة الخارجية إلى وزرائها المفوضين في الخارج، ومن بيانات منعت في حينه من النشر، ومن أحاديث ومقالات ومذكرات وجهت إلى رئاسة الجمهورية . والجدير بالذكر أن هذا الأرشيف كان مهملاً وغير مصنف وغير منسق، إنما كانت أوراقه متداخلة فيما بينها ومع غيرها من الأوراق والمحفوظات التي لا يجمع بينها جامع، إلى أن بدأت بدراسة تلك الأوراق والمحفوظات والتنقيب عما أريده للفترة ١٩٤٣ - ١٩٥٢، فوجدت فيه الكثير، وقد بقيت شهوراً عديدة منذ أوائل عام ١٩٧٩ أبحث بين آلاف من الأوراق والقصاصات مما يخدم البحث، إلى أن استطعت أن أخرج بعدد من البرقيات والبيانات والمذكرات غير المنشورة مما ساهم جداً في اعطاء البحث طابعاً مميزاً، ومما أعطاه معلومات كانت طي الاهمال والنسيان .

٥ - **بيانات ودراسات الهيئة العربية العليا لفلسطين**، وهي تضم عدة بيانات ودراسات ومنها على سبيل المثال: كراس: **اللاجئون الفلسطينيون في الجمهورية اللبنانية**، بيروت ١٩٥١ . ويعبر هذا الكراس عن وجهة نظر الهيئة العربية العليا لفلسطين من قرارات الحكومة اللبنانية الهادفة إلى منع تشغيل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وعدم تجديد اقاماتهم بحجة منافستهم

للأيدي العاملة اللبنانية، الأمر الذي دعا الهيئة العربية العليا لفلسطين إلى اصدار هذا الكراس الذي يتضمن أرقاماً مالية واحصائية تشير إلى أن الوجود الفلسطيني في لبنان لم يكن ضاراً للبنانيين أو للاقتصاد اللبناني، وأثبت الكراس بالأرقام أن الفلسطينيين أدخلوا أموالاً إلى لبنان تقدر بالملايين، وأن الأموال التي تدخل إلى لبنان بواسطة الهيئات العربية والدولية وبواسطة الموظفين الفلسطينيين السابقين الذين كانوا لا يزالون يقبضون رواتبهم، لما ينفي مبررات اصدار الحكومة اللبنانية قراراتها بحق الفلسطينيين .

٦ - **مضابط ومحاضر المجلس النيابي اللبناني ١٩٣٤ - ١٩٣٩، ١٩٤٣ - ١٩٥٢،**
والحقيقة انني حرصت منذ ان عكفت على هذه الدراسة أن أعثر على هذه المضابط والمحاضر تبعاً لأهميتها في تسجيل الاتجاهات السياسية لممثلي الشعب سواء في عهد الانتداب أو في عهد الاستقلال . وهذه المحاضر تكشف أيضاً حقيقة المواقف والمشكلات التي كانت تثار في المجلس النيابي وموقف كل نائب أو بعض النواب على الأقل . وتبعاً لأنني قمت بدرسها بين فترتي الانتداب والاستقلال فانها كشفت لي أيضاً حقيقة المواقف السياسية وتبدلها أو تناقضها ما بين فترتين، فالكثير من النواب ممن كانوا يوالون الانتداب الفرنسي حتى آخر رمق، تبدلت مواقفهم منذ أن حل عصر الاستقلال حرصاً على عدم اثارة الفئات الشعبية، مع التأكيد على أن بعض النواب استمروا على مواقفهم المؤيدة للفرنسيين مثال اميل اده وكتلته . أضف إلى ذلك أن المحاضر النيابية كشفت عن أن مواقف بعض النواب كانت في داخل المجلس النيابي مختلفة عما كانت عليه في خارجه . ورغم أن أجزاء من المحاضر قد نشرت في حينه غير أن أكثرها لم ينشر لا سيا التفصيلات الوافية والمناكفات النيابية والمحاضر السرية التي لم تنشر إلا في هذه المحاضر التي اعتمدت عليها والتي تكاد تكون الآن مفقودة حتى من المجلس النيابي اللبناني نفسه . هذا، ولا بد من الاشارة إلى أنني لم أعتمد في هذه المحاضر على دراسة المشكلات اللبنانية فحسب وإنما أيضاً على دراسة

القضايا العربية والدولية المتعلقة بالشأن اللبناني .

ومما يعطي لهذا البحث عمقاً وثائقياً هاماً كان من الضروري الاطلاع على الوثائق البريطانية غير المنشورة . فسافرت إلى لندن بين عامي ١٩٧٩ - ١٩٨٠ للاطلاع على وثائق وزارة الخارجية البريطانية (F. O. 371) والموجودة في مركز الوثائق العامة (Public Record Office) حيث توجد المراسلات والتقارير بين السفارة البريطانية في بيروت ووزارة الخارجية في لندن وبينها من جهة وبين سفاراتها وقنصلياتها في مختلف المناطق العربية والأجنبية وهي مصنفة على النحو التالي:

1 - F. O. 371/Turkey 44.
2 - F. O. 371/Syria 89.
3 - F. O. 371/Lebanon 88.
4 - F. O. 371/Palestine and Trans jordan 31.

والحقيقة أن هذه المراسلات والتقارير على غاية من الأهمية نظراً لأن بريطانيا لعبت دوراً فعالاً على الساحة اللبنانية والعربية منذ عام ١٩١٨، كما أن هذه المراسلات والتقارير تشكل وجهة النظر الرسمية البريطانية حيال التطورات السياسية اللبنانية، ولأنها سجل وثائقي للتيارات والأحداث السياسية في لبنان . وتعود أهميتها أيضاً إلى أن الحكومة البريطانية سمحت بنشر هذه المراسلات والتقارير إلى عام ١٩٤٩ يوم اطلعت عليها بين عامي ١٩٧٩ - ١٩٨٠، ومن هنا تضاهي وتزيد في أهميتها الوثائق الفرنسية التي لم يسمح بنشرها إلا لعام ١٩٣٩ .

وقد كان للوثائق البريطانية التي تنشر للمرة الأولى أثر بارز وهام في اعداد هذه الدراسة، ويكاد يكون هذا البحث هو الوحيد بين الدراسات اللبنانية التي اعتمدت على وثائق بريطانية لا سيا فيما يختص بالاتجاهات السياسية في لبنان فيما بين ١٩٤٣ و١٩٥٢، غير أنني لاحظت بأن بعض هذه الوثائق السرية حذف أو أسقط منها بعض الأسماء أو العبارات، وقد أشير إلى

ذلك بلفظ (Omission) أو لفظ (Omitted) مما يؤكد بأن المصنف البريطاني تدخل في هذه الوثائق لتغطية حدث ما أو لعدم فضح شخصية ما أو طائفة ما.

ومن هنا رأيت أنه من الخطأ الفادح الاعتماد على وثائق معينة فحسب، بل كنت حريصاً جداً على تنويع مصادر البحث ومصادر الوثائق بحيث تشمل الوثائق اللبنانية والعربية والأجنبية وبحيث يمكن مقارنة وجهات النظر وتبيانها ودراستها وتحليلها.

هذا، وقد حرصت أخيراً على أن أذيل الدراسة ببعض الملاحق الوثائقية التي جمعتها من كافة المصادر التي اعتمدت عليها في اعداد هذه الدراسة، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها:

١ - إن الملاحق الوثائقية تضفي على الدراسة طابعاً أكاديمياً وثائقياً، كما أنها ضرورية عند بحث أية دراسة تاريخية.

٢ - تعطي الملاحق الوثائقية ايضاحات شاملة ووافية عن الوثيقة عند نشرها كاملة بعكس ما هي عليه الحال عند نشر أسطر محددة منها.

٣ - لقد قصدت أيضاً من جمع ووضع هذه الملاحق الوثائقية إلى تكوين نواة وثائقية لتاريخ لبنان المعاصر، وبذلك أسهم في جمع شتات الوثائق الخاصة بتاريخ لبنان.

لقد حاولت في هذه الدراسة الموضوعية أن أوضح الاتجاهات السياسية في لبنان منذ عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٥٢ بشقيها الداخلي والخارجي، معتمداً الأسلوب العلمي متجنباً الأسلوب العاطفي الذي لا يخدم قضية العلم وقضية لبنان ومبتعداً أيضاً عن استخدام التعابير السياسية الشائعة في عصرنا الحاضر، وهي تعابير نسبية تختلف في مفهومها بين اتجاه سياسي واتجاه سياسي آخر. كما حرصت على تسمية الأشياء بأسمائها دون مواربة أو مجاملة، لأن الهدف العلمي من هذه الدراسة هو اظهار الحقائق العلمية على ضوء دراسة التيارات السياسية من خلال الوثائق والمصادر.

والجدير بالذكر أنه لا يسعني في هذا الصدد إلا أن أشكر كل من أعانني على اخراج هذه الدراسة، وأخص بالذكر موظفي مكتبات جامعة بيروت العربية والجامعة الأميركية وجامعة الدول العربية وصحيفة النهار وآل بيهم وموظفي دار الوثائق البريطانية (P. R. O.)، كما لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير لأستاذي الدكتور عمر عبد العزيز عمر أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الاسكندرية الذي لولاه لما أضحت هذه الدراسة على هذا المستوى من الاعداد. وللأستاذ الدكتور لطفي عبد الوهاب يحيى وللأستاذ توفيق حوري - مدير التخطيط والدراسات في جامعة بيروت العربية - لما بذلوه جميعاً من مساعدات علمية قيّمة.

حسان حلاّق

بيروت في ٢ تموز (يوليه) ١٩٨١م.

١ رمضان ١٤٠١ هـ.

الفصل الاول

مدخل عن الاتجاهات السياسية والطائفية في لبنان من عام ١٩٠٨ إلى عام ١٩٤٢

١ ـ استغلال فكرة القومية العربية ودور الفكر الطائفي في الاتجاهات السياسية اللبنانية الى عام ١٩٢٥.

٢ ـ اعلان الجمهورية اللبنانية عام ١٩٢٦ والخلافات حول منصب رئاسة الجمهورية الى عام ١٩٣٢.

٣ ـ استمرار الانقسامات السياسية والطائفية وتكريس مارونية رئاسة الجمهورية في ظل الصراع الفرنسي ـ البريطاني في لبنان (١٩٣٣ ـ ١٩٤٢).

١ ـ استغلال فكرة القومية العربية ودور الفكر الطائفي في الاتجاهات السياسية اللبنانية الى عام ١٩١٨

كانت بلاد الشام احدى المناطق الرئيسية التي انطلقت منها فكرة القومية العربية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وقد ازداد انتشار الفكرة بعد ثورة عام ١٩٠٨/١٩٠٩ في الدولة العثمانية، وكرست بعض الفئات من منطقة جبل لبنان جهودها الدؤوبة في الداخل والخارج لاقناع سواها من الفئات والطوائف لا سيما الاسلامية بالفكرة القومية. وبالفعل فقد بدأت الفكرة القومية تنتشر بين المسيحيين وبعض المسلمين ونادت بأن يكون الولاء للعروبة وليس للدين. وكان الهدف الاسمى للتحركات القومية في بلاد الشام هو في انفصال المسلمين بالذات عن الدولة العثمانية[١].

والحقيقة أنه منذ ان انتهت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ وتم القضاء على الدولة العثمانية حتى تنكر رواد القومية العربية من بعض مسيحيي جبل لبنان لهذه القومية ولزملائهم القوميين وعملوا على تأييد الانتداب الفرنسي في لبنان وسوريا معاً، وبذلك أهملت فكرة القومية العربية لأن مهمتها انتهت بانتصار الحلفاء. وكان هذا الأسفين الذي دكّه الموارنة وسواهم لانصار فكرة القومية العربية،

---

(١) للمزيد من التفصيلات حول انتشار فكرة القومية العربية على يد بعض اللبنانيين انظر: ألبرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩، ص٣١١ ـ ٣٨٥، ٣٤٠ ـ ٣٤١.

بمثابة بداية من بدايات حركة « المارونيسم » (Le Maronisme) السياسية والطائفية .

وذكر الأب بطرس ضو في هذا الصدد بأن العرب ليسوا أفضل من الاتراك وأن العروبة هي الاسلام، وأن العثمانيين لم يضعوا الشرائع العربية ـ الاسلامية وتصنيف مسلم وذمي ومؤمن وكافر، انما وجدوها قائمة فطبقوها . وفي رأيه أن العرب هم الأصل والاتراك فرع المدرسة العربية . واضاف قائلاً : من المقابلة بين مختلف العهود التي اختبرها الموارنة طوال ١٣٠٠ سنة، يتضح أن عهد الوطن القومي الماروني المستقل عن الدول الاسلامية عربية كانت أم غير عربية هو العهد الذهبي الامثل[1] .

والجدير بالذكر أن الاتجاهات الطائفية انتقلت بمفاهيمها من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين، واعتبرت بعض الفئات أن فرنسا هي حامية النصارى في الشرق فدعتها للسيطرة على بلاد الشام في الوقت الذي كانت فيه تلك الفئات القومية والاصلاحية تدعي العمل للقومية العربية . ففي ١٢ آذار (مارس) ١٩١٣ أرسل بعض اعيان المسيحيين في لبنان ـ من أعضاء الجمعية الاصلاحية ـ رسالة سرية الى المسيو « قوجه » (Couget) ـ قنصل فرنسا في الشام ـ تحدثوا فيها عن أوضاعهم وعن تعصب المسلمين حيالهم، ورأوا أن الاصلاحات لا توافق رغباتهم لأنهم مرتبطون بفرنسا « وانهم باهتمام من شفقتها واهتمامها بهم زمان أدبار طالعهم، فأكبر آمال نصارى سورية أن تستولي فرنسة على البلاد الشامية . . . »[2] .

---

(١) الأب بطرس ضو: موارنة الغد على ضوء تاريخهم، ص ١٤ . محاضرة مقفلة غير منشورة القيت في كنيسة مار عبدا الفوقا ـ بعبدا (لبنان) بمناسبة عيد مار مارون في ٨ شباط (فبراير) ١٩٧٧ .

(٢) ايضاحات عن المسائل السياسية التي جرى تدقيقها بديوان الحرب العرفي المتشكل بعاليه، ص٣٩ ـ ٤١ ، انظر: Djemal, Pasha; Memories of a Turkish Statesman 1913-1919 pp.228-229. ، مذكرات سليم علي سلام، ص ٣٠ ـ ٣١ ، مخطوط بالجامعة الأميركية بيروت مكتبة يافت (Jafet) Mic, A. 389 وقد قمت بنشر هذا المخطوط عام ١٩٨٢ .

وقد وقع على هذه المذكرة بعض الاعضاء المسيحيين من جمعية بيروت الإصلاحية، وأرسلوها الى القنصل الفرنسي دون علم الأعضاء المسلمين في الجمعية، وقد أكد ذلك عضو مجلس «المبعوثان» العثماني وعضو الجمعية الاصلاحية سليم علي سلام[1] . كما أكد سلام بعض أسرار التحركات السياسية السرية في هذه الفترة، فذكر بأن نخله بك التويني أخبره بأن فرنسا مستعدة لامداد اللبنانيين بعشرين ألف جندي في حال اعلان الثورة، غير أن سلام رفض هذا العرض وذهب لوالي بيروت وطلب منه تحقيق الاصلاحات واظهر له « ميل بعض الاهلين الى الانسلاخ عن الدولة وميل البعض للالتحاق بمصر والآخر للافرنسيين دون ان أذكر ما قاله لي صديقي نخله بك »[2] . ومن ناحية أخرى أوضح لنا سليم سلام ـ في مذكراته ـ الخلافات المستحكمة بين المسلمين والمسيحيين من أعضاء جمعية بيروت الاصلاحية وذلك بسبب الاتجاهات الطائفية لدى الأعضاء المسيحيين وقد اثبتت انتخابات البلدية صحة هذا الاتجاه[3] .

ويلاحظ بأن أسعد داغر أكد وجود هذه الاتجاهات الطائفية بين بعض مسيحيي جبل لبنان، واعتبر أن سبب ذلك هو وجود الارساليات الاجنبية الدينية التي كانت تحض المسيحي على كره المسلم على غرار ما ذكره له ناظر مدرسة عينطورة ـ وهو قس فرنسي ـ بأن من واجبه أن لا يدرس ولا يلعب مع رياض الصلح ذلك التلميذ المسلم، لأن المسلم برأي القس « هو الذي يطعن المسيحي بالخنجر من خلف . . »[4]،وعلى سبيل المثال فإن خير الله ـ أحد العاملين للسياسة الفرنسية ـ يعتبر نموذجا مثالياً لخريجي مدارس الارساليات وهو أحد الذين طالبوا

---

(١) سليم علي سلام (١٨٦٨ ـ ١٩٣٨) عضو الجمعية الاصلاحية في بيروت ونائب مجلس المبعوثان العثماني ١٩١٤ كما كان رئيساً لبلدية بيروت ورئيساً للبنك الزراعي، وفي عام ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ كان عضواً عن بيروت للمؤتمر السوري العام، ثم ترأس في عهد الانتداب الفرنسي مؤتمرات الساحل الوحدوية .

(٢) مذكرات سليم علي سلام، ص ٩ .

(٣) مذكرات سليم علي سلام، ص ٢٧ .

(٤) أسعد داغر: مذكراتي على هامش القضية العربية، ص١٨ ـ ٢٣ .

بتوسيع رقعة جبل لبنان في ظل الحماية الفرنسية[١]، كما أكد يوسف الحكيم[٢] الاتجاهات الطائفية لا سيما عند الموارنة ليس ازاء المسلمين فحسب وإنما ازاء المسيحيين أيضاً من الطوائف الأخرى[٣].

هذا ويعتبر جورج سمنة وخليل غانم وخير الله خير الله من القوى الطائفية التي كانت تعمل في فرنسا ضد القوى العربية والدولة العثمانية، وهؤلاء ممن يؤمنون بأن يحكم السوريون انفسهم على أساس طائفي وقومي بحيث يكون لكل فئة كبيرة منطقة تكون هي الأكثرية فيها[٤]. ومما يؤكد التوجهات الطائفية عند الاعضاء المسيحيين من الجمعية الاصلاحية ما أفصح عنه سليم سلام ومختار بيهم عام ١٩١٣ في وزارة الخارجية الفرنسية بأنها لا يقبلان عن الدولة العثمانية بديلا، فما كان من الدكتور أيوب ثابت وخليل زينية الا أن اعترضا على هذا الموقف لأنهما كانا من مؤيدي مجيء فرنسا الى بلاد الشام[٥].

أما فيما يختص بدور البطريركية المارونية في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨، فقد ذكر أن البطريرك الياس الحويك جمع الموارنة لمحاربة الدولة العثمانية في جيش مسيحي ترعاه فرنسا. وأن البطريرك الماروني أكد لمراسل صحيفة «Le matin» استعداد ستة آلاف ماروني للعمل يداً واحدة مع الجنود الفرنسيين فور

---

(١) K. Khairallah, la question du Liban, p. 44.

(٢) يوسف الحكيم: عين قاضيا، زمن الدولة العثمانية، وفي عام ١٩١٣ أصبح كبير أعضاء حاكم جبل لبنان أوهانس باشا، كما أصبح عام ١٩٢٠ وزيراً في الحكومة العربية في دمشق.

(٣) انظر: يوسف الحكيم: بيروت ولبنان في عهد آل عثمان ص١٠٩ - ١١١، ١٣٧.

(٤) انظر: البرت حوراني، المرجع السابق، ص٣٤١ - ٣٤٢

K. Khairallah, la Syrie, p. 106;

انظر أيضاً:

K. Ganem. les Sultans Ottomans, vol. 2, pp. 295-296;

G. Sammé, La Syrie, p. 90.

(٥) مذكرات سليم علي سلام، ص٣٠.

احتلالهم الساحل اللبناني[١]. وفي الوقت نفسه أرسل أحد الكهنة المسيحيين تقريراً الى جمال باشا في شباط (فبراير) ١٩١٥ أكد فيه أن المطران شبلي على اتصال دائم مع الحلفاء بواسطة عبدالله صفير الموجود في مصر، وأشار المطران في رسالته الى صفير بأن المسيحيين يرون أن حياتهم في خطر وأن الضرورة توجب مداخلة الحلفاء لحماية المسيحيين[٢].

هذا ،واعتبر الموارنة ان انقاذ لبنان من الدولة العثمانية هو انقاذ للمارونية لاعتبارهم أن الأرض اللبنانية هي أرض مسيحية بل مارونية مستقلة عن الارض الاسلامية المحيطة بهم، وحاربوا فكرة تعريب لبنان لأن أرضه «أرض مسيحية» ذلك لان العرب لم يسكنوا يوماً واحداً في «لبنان المسيحي»[٣]. وبالرغم من ان جمال باشا لم يميز بين مسلم ومسيحي عندما بدأ باعدام المعارضين للحكم العثماني في ٢٠ آب (أغسطس) ١٩١٥ و٦ أيار (مايو) ١٩١٦، غير أن الاتجاهات الطائفية استمرت تلعب دوراً بارزاً في سياسة اللبنانيين وتوجهاتهم. كما أن بعض الاحزاب واللجان اللبنانية العاملة في الخارج انقسمت فيما بينها وكان بعضها يؤمن بايجاد سوريا الكبرى فيما البعض الآخر يعمل ضدها، وقد عبر انطون الجميل عن استيائه من انقسام اللبنانيين سياسياً وطائفياً، ومما ذكره في رسالة أرسلها إلى يوسف السودا في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨ أوضح فيها أن الدعوة التي يقوم بها السوريون بين اللبنانيين تحت شعار «الفدراسيون» قد لاقت ارتياحاً عند

---

(١) أنظر: يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، جـ٢ ص٨٥٥ - ٨٦٣. يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص١٥٣ - ١٥٤. أنيس صايغ: لبنان الطائفي، ص١٣٧.

(٢) عزيز بك: سوريا ولبنان في الحرب العالمية الأولى، جـ٣، ص٨٥.

(٣) للمزيد من التفصيلات انظر:

T. Touma, Paysans et institution féodales chez les Druzes et les Maronites du Liban du XV 11e siècle à 1914, T. II, pp. 704 - 709.

أنيس صايغ، المرجع السابق، ص ١٣٥. وليد فارس: التعددية في لبنان ص ٢٣١.

K. Khairallah; La Syrie, p. 106; T. Touma, Op. Cit, p. 680.

بعضهم . وانه جاء من بيروت ان الناس فيها تفرقوا طوائف: فالمسيحيون مع فرنسا والمسلمون ضدها[١] .

وبعد انهيار الحكم العثماني تماماً في بيروت ودمشق ومدن فلسطين في تشرين الاول (أكتوبر) ١٩١٨ سلم ممتاز بك متصرف جبل لبنان شؤون الادارة الى حبيب فياض رئيس بلدية بعبدا، أما اسماعيل حقي والي بيروت فقد سلم مقاليد الولاية الى عمر الداعوق رئيس بلدية بيروت الذي أعلن قيام الحكومة العربية[٢] . ورفعت في صيدا الاعلام العربية بواسطة رياض الصلح، كما رفعت في بيروت شعارات تقول «العرب قبل موسى وعيسى ومحمد» غير أن الموارنة لم يكونوا يؤيدون مثل هذه الشعارات[٣] . وذكر زين زين بأن السياسة التي اتبعها فيصل و«لورنس» (Laurence) كانت سياسة قصيرة النظر، والى أنه كان خطأ نفسياً وسياسياً ان يوفدا شكري الأيوبي لتشكيل «حكومة عربية هاشمية» في جبل لبنان باسم ملك الحجاز، متجاهلين تركيب لبنان وتاريخه الانساني. إذ إن هذه الخطوة لم تثر شكوك فرنسا في نوايا فيصل فحسب، بل انها أثارت قلقاً شديداً في نفوس الفرنسيين فيما يتعلق بنوايا بريطانيا في لبنان[٤] . بينما ذكر ساطع الحصري بأن السوريين رحبوا بمجيء القوات العربية الى دمشق، كما أن المدن اللبنانية اشتركت في هذا الترحيب والتأييد، ورفعت الرايات العربية على الدوائر الحكومية والدور الخصوصية، مع العلم أنه لم يتواجد في لبنان من القوات العربية سوى ضابطين مع عدد قليل من الجنود أرسلوا لتنظيم الوضع فيه[٥] .

---

(١) يوسف السودا: في سبيل الاستقلال، جـ ١ في وادي النيل ١٩٠٦ - ١٩٢٢ ص ١٥٤ .

(٢) انظر: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان ص ٧٨، ٨٤، أنظر أيضاً:

E. Rabbath, La Formation Historique du Liban et Constitutionnel, pp. 268-269.

(٣) مقابلة مع الرئيس تقي الدين الصلح في ٩ آذار (مارس) ١٩٧٩ .

(٤) زين زين، المرجع السابق، ص ٨٤ .

(٥) ساطع الحصري: يوم ميسلون، ص ٧٤ .

والحقيقة أنه بالرغم من التنافس البريطاني ـ الفرنسي في بلاد الشام غير انه تم الاتفاق فيما بين فرنسا وبريطانيا على انهاء الحكم العربي في لبنان، مع العلم أن بريطانيا حاولت في البدء أن تغض النظر عن ممارسات الحكومة العربية لاستخدامها كورقة ضغط ضد فرنسا، بينما صرحت فرنسا بلسان رئيس وزرائها «كليمنصو» (Clemenceau) بأن التوازن لا يمكن أن يتحقق الا على أساس الوفاق بين الدول الكبرى[١] مما يشير الى ضرورة التنسيق البريطاني ـ الفرنسي حول ما خلفته الحرب العالمية الأولى من نتائج وبينها الأوضاع في بلاد الشام. هذا وما أن تسلم الفرنسيون ادارة لبنان حتى بدأوا باستغلال الفكر الطائفي وبالدس ما بين اللبنانيين، وبدأوا بتحريك المسيحيين وتخويفهم من المسلمين ومن الحكومة العربية والأدعاء بأنها حكومة دينية رجعية، وكانت دعايات الفرنسيين تجد بعض الآذان الصاغية بين الجهلة والمتعصبين[٢] . وبالفعل فقد رأى البعض أن فرنسا كانت هي المنقذ الحقيقي للمسيحيين اللبنانيين بعد انتصارها على الدولة العثمانية عام ١٩١٨[٣] . وأكد أمين الريحاني[٤] أن: رجال الدين المسيحيين هم الذين شاركوا الفرنسيين في الدسائس ضد العرب، ومما ذكره «أن دسائس المسيحيين على العرب كانت مصادرها تلك المقامات العالية المحترمة مقامات الورع والتقوى»[٥] . وفي الوقت الذي كانت فيه فرنسا تقوم بمثل هذه الممارسات اتفقت مع بريطانيا على استمرار خداعها للعرب فأصدر الجنرال البريطاني «اللنبي» بياناً مشتركاً مع فرنسا في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ عرف باسم التصريح الانجليزي ـ الفرنسي أوضح فيه أن أهداف بريطانيا وفرنسا هي التحرير

---

(١) R. Lansing, Memoires, p. 67.

(٢) ساطع الحصري، المصدر السابق، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٣) طوني مفرج: حرب الردة، ص ٨٢ .

(٤) أمين الريحاني: (١٨٧٦ ـ ١٩٤٠) وهو أحد المفكرين المسيحيين البارزين المؤمنين بالقومية العربية ومن المعادين للفكر الطائفي والاستعماري .

(٥) أمين الريحاني: ملوك العرب، جـ ٢ ص ٣٣٢، ٣٣٣.

النهائي للشعوب التي طال اضطهاد الأتراك لها، وإقامة حكومات وطنية تستمد سلطتها من الاختيار الحر والارادة المستقلة[١].

وبالرغم من هذا التصريح فإن طلاب الوحدة السورية في لبنان وسوريا لم يطمئنوا اليه، من أجل ذلك ظهر اتجاهان وموقفان لبنانيان متناقضان هما:

موقف المسلمين سكان الساحل (بيروت، طرابلس، صيدا، صور) وكان مطلبهم الاستقلال التام عن أي حكم أجنبي مع الارتباط مع الأمير فيصل ضمن وحدة البلاد السورية.

موقف المسيحيين سكان جبل لبنان، وكان مطلبهم الاستقلال مع الحماية الأجنبية، وبالتحديد حماية فرنسا لضمان انفصال لبنان عن سوريا، والعمل على ضم الأقضية التي سلخت عنه إثر اعلان بروتوكول ١٨٦١.

ويلاحظ بأن مؤتمر فرساي المنعقد في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ عقد في ظل هذه الانقسامات اللبنانية، وأوعزت السلطة الفرنسية الى مجلس ادارة جبل لبنان لإصدار مذكّرة في الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨ فوض بموجبها داوود عمون لترؤس وفد مجلس الادارة الى باريس. وفي باريس قدم الوفد مطالبه الهادفة الى توسيع نطاق جبل لبنان وطلب مساعدة فرنسا[٢]، وبينما واجه الوفد اللبناني ترحيباً واجهت الأمير فيصل في باريس ثلاثة مؤثرات كبرى وهي: مصلحة بريطانيا في العراق وفلسطين ومصلحة فرنسا في سوريا والمصلحة الصهيونية القومية في فلسطين[٣].

---

(١) انظر: J. C. Hurewitz, Lebanon democracy in its international setting, p.225, in L. Binder (ed) Politics in Lebanon; the Middle East and North Africa p. 54.

(٢) يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، جـ ٢ ص ٨٧٣ - ٨٧٨، بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ١، ص ٩٤. محمد جميل بيهم: سورية ولبنان ١٩١٨ - ١٩٢٢، ص ٨٦. عبد العزيز نوار: وثائق أساسية من تاريخ لبنان ١٥١٧ - ١٩٢٠ - ص ٥٢٠ - ٥٢٢.

(٣) جورج أنطونيوس: يقظة العرب، ص ٣٨٧.

وفي الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ قدم الأمير فيصل مذكرة الى مؤتمر الصلح أشار فيها الى مطالب العرب الاستقلالية ورفضهم للسيطرة الأجنبية وأن هدف الحركة القومية العربية هو توحيد العرب في أمة واحدة[١]. ولوحظ بأن رؤساء المؤتمر اختلفوا حول هذه المشكلات المطروحة وبينها المشكلة اللبنانية وقد صرح «كليمنصو» رئيس وزراء فرنسا انه لا بد من ايجاد التفاهم بين الدول الكبرى، فما كان من ويلسون الا أن انتقده، لأن ذلك يعني استمرار السياسة القديمة. وتحدث عن ضرورة تأكيد حق الشعوب في تقرير مصيرها، هذا مع العلم أن «لانسنج» (Lansing) وزير الخارجية الاميركية كان يرفض سياسة ويلسون لأنه «كلما فكرت بتصريح ويلسون... ازددت قناعة بخطورة زرع هذه الأفكار في رأس بعض الأعراق. ان ذلك سيؤدي الى مطالب يستحيل تحقيقها بواسطة المؤتمر...»[٢]. غير أن ويلسون انسجاماً مع وعوده للشعوب فقد حرص على صياغة مواد ميثاق عصبة الأمم واصدار تصريحه المؤلف من (١٤) بنداً. ويعني ذلك اعطاء العرب استقلالهم، غير أن بريطانيا وفرنسا مانعت في تحقيق ذلك[٣]. مع العلم ان بعض المصادر ترى أن المساعي تجددت للحصول على موافقة أميركا بصدد المعاهدات السرية لاقتسام ممتلكات الدولة العثمانية وايجاد حل لما يطلق عليه المسألة السورية[٤].

والحقيقة أن مصالح بريطانيا وفرنسا في المناطق العربية أعاقت مهمة الأمير فيصل، وقد استاء كليمنصو من الحكومة البريطانية نتيجة ازدواجية تصرفها

---

(١) زين زين، المرجع السابق، ص ٣٠٣، ٣٠٦. عبد العزيز نوار، المرجع السابق ص ٥٢٣ - ٥٢٧. يوسف مزهر، المرجع السابق ص ٨٧٣ - ٨٧٥. جورج أنطونيوس، المرجع السابق ص ٣٩٧ - ٣٩٨.

(٢) A. Lansing; op. cit., p. 82.

(٣) A. Williams, Britain and France in the Middle East and North Africa 1914-1967, p. 17. J. Pichon, le partage du proche orient, p. 136.

(٤) H. Howard, the King-Crane Commission; p. 9.

وتأييدها أحياناً لمطالب فيصل، الأمر الذي دعا كليمنصو لأن يرفض مقابلة فيصل في البدء[1]، وكانت فرنسا تعتبر أيضاً أن اشتراك فيصل في المؤتمر ليس هو الا مناورة بريطانية هدفها تقليص النفوذ الفرنسي في سوريا[2]. وبالرغم من ذلك فقد أمكن التوصل الى اتفاق بين كليمنصو وفيصل اعترفت فرنسا بمقتضاه بوحدة الأراضي السورية واتحاد السوريين مقابل اعتراف فيصل بحاجة السوريين الى معاونة ومشاورة فرنسا لتنظيم أوضاعهم، وأن تمثل فرنسا البلاد السورية في الخارج، بالاضافة الى اعتراف فيصل باستقلال لبنان تحت الوصاية الافرنسية، وبالحدود التي سيعلنها له مؤتمر السلم[3]. غير أن هذا الاتفاق لم يخرج الى حيز التنفيذ مطلقاً، وكان من آثاره الأولى أن احتج الموارنة على بنوده، كما أن المصالح الفرنسية في المنطقة تناقضت مع تنفيذه.

ونظراً لاقتراح الأمير فيصل وبلس (Bliss) - رئيس الجامعة الأميركية في بيروت - على مؤتمر الصلح، فقد أرسلت لجنة لتقصي الحقائق الى البلاد السورية وهي اللجنة التي عرفت باسم لجنة كينج - كراين (King - Crane)[4] التي وصلت الى المنطقة في ١٠ حزيران (يونيه) ١٩١٩ وأجرت عدة اتصالات في فلسطين ودمشق وبيروت وطرابلس وصيدا وصور وبكركي. وتبين من خلال الاتصالات مع اللبنانيين ومن خلال تقرير اللجنة انقسام اللبنانيين على النحو التالي:

١ - قسم نادى بالاستقلال تحت الحماية الفرنسية.
٢ - قسم نادى بالاستقلال تحت الحماية الاميركية.

(١) S. H. Longrigg, Syria and Lebanon under French Maṇdate p. 94.
(٢) A. Bruneau, tradition et politique de la France au levant, pp. 295-296.
(٣) مذكرات خالد العظم، جـ ١، ص ١٠١ - ١٠٣.
(٤) S. N. Fisher, the Middle East - A history, p.378, E. Rabbath, op. cit; pp. 287-288,
A. Williams, op. cit; pp. 20-21.
جورج أنطونيوس، المرجع السابق، ص ٣٩٩.

٣ - قسم نادى بالاستقلال مع الارتباط مع الحكم الفيصلي في دمشق[1].

والجدير بالذكر أن لجنة التحقيق لم تستطع أن تنهي المشكلة القائمة بين اللبنانيين ومن أجل ذلك عملت فرنسا على تشجيع البطريرك الماروني الياس الحويك للسفر الى باريس على رأس وفد من الأحبار والكهنة للمطالبة باستقلال لبنان بحماية فرنسية. وبالفعل ففي ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٩ قدم البطريرك مذكرة الى مؤتمر الصلح تحدث فيها باسم الحكومة اللبنانية ومجلس ادارتها وباسم أهل المدن والقرى اللبنانية وطالب فيها الاعتراف باستقلال لبنان تحت الانتداب الفرنسي[2].

وكانت مسألة تكوين الوفد الماروني على هذا النمط قد أثارت استياء العديد من اللبنانيين لأنه يعبر عن وجهة نظر فئة من اللبنانيين فحسب، هذا بالإضافة الى أن مذكرة البطريرك لم تأخذ مطلقاً بعين الاعتبار موقف اللبنانيين المعارضين لفرض الحماية الفرنسية على لبنان. بينما تجاوبت فرنسا مع تلك المذكرة وأرسل كليمنصو رسالة الى البطريرك في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩ أشار فيها الى اتفاق رغبة اللبنانيين مع تقاليد فرنسا الحرة «وأنني لعلى ثقة من التأكيدات التي أبديها لغبطتكم توافق العواطف التي حملت الشعب اللبناني هذه المرة أيضاً على طلب وصاية فرنسة على بلاده...»[3]. ورأى محمد جميل بيهم أن هذه الرسالة كانت

(١) حسن الحكيم: مذكراتي - صفحات من تاريخ سورية الحديث ١٩٢٠ - ١٩٥٨، جـ ١ ص ١٧٧ - ١٧٨. جورج أنطونيوس، المرجع السابق، ص ٦٠٠ - ٦٢١.
The Middle East and North Africa, pp. 54; 56.
انظر أيضاً: يوسف السودا، المرجع السابق، جـ ١، ص ١٧٤.
G. Samné, op. cit., pp. 547-548.
فيليب حتي: لبنان في التاريخ، ص ٥٩٤.
(٢) محمد جميل بيهم: سورية ولبنان ١٩١٨ - ١٩٢٢، ص ٩٠. يوسف مزهر، المرجع السابق، جـ ٢، ص ٨٨٨. عبد العزيز نوار، المرجع السابق ص ٥٣٠ - ٥٣١.
A. Ismail, Le Liban, Histoire d'un peuple, p. 188.
(٣) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ١، ص ٢٨٠ - ٢٨١. محمد جميل بيهم، المرجع السابق، ص ٩٠ - ٩١.

حجر الزاوية في بناء الكيان اللبناني على ما أراد البطريرك وطائفته .

وبعد وضوح الاتجاهات السياسية المارونية الموالية لفرنسا اعتبر الوحدويون من سكان سوريا ولبنان (الداخل والساحل) أن الخطر الفرنسي ـ الطائفي بدأ يتكرس في المنطقة السورية ، ولذا بدأت المساعي لعقد مؤتمر سوري عام يشترك فيه مختلف الشخصيات والقوى الوحدوية . وبالفعل فقد عقد المؤتمر السوري العام وصدرت أول قراراته في أوائل تموز (يوليو) ١٩١٩ وأكدت على الاستقلال التام الناجز للبلاد السورية[١] . وفي ٥ آب (أغسطس) ١٩١٩ أصدر المؤتمر مذكرة احتجاج موجهة الى مؤتمر فرساي بسبب سفر البطريرك الماروني الى باريس وتحدثه باسم اللبنانيين ومطالباً بفصل لبنان فصلاً تاماً عن سوريا ، وجاء في المذكرة « ... أن الطائفة المارونية التي يزعم غبطة البطريرك أنه يتكلم باسمها ليست الا الاقلية في لبنان الكبير المزعوم ، وأن قسماً كبيراً منها لا يوافق غبطته في رأيه ، كما أن سائر الطوائف الممثلة في مؤتمرنا هذا ترفض بتاتاً فصل لبنان عن سورية » . وأضافت المذكرة بأنه لا حياة للبلاد السورية الا بوحدتها السياسية ، فحياتها الاقتصادية تستلزم اتصال (البلاد) الداخلية بمرافىء الساحل وتسهيل تجارة الساحل في الداخل ... »[٢] .

وفي السابع من آذار (مارس) ١٩٢٠ عقد المؤتمر السوري العام اجتماعاً هاماً في دمشق ضم (٨٥) مندوباً منتخباً من كافة البلاد السورية (سوريا لبنان فلسطين) ، وقرر المجتمعون استقلال سوريا بما فيها فلسطين وحفظ حقوق الأقليات ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود . واختار المؤتمر الأمير فيصل ملكاً دستورياً على سوريا ، أما فيما يختص بلبنان فقد حرص المؤتمر على

(١) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، جـ ٢، ص٤٨ . جورج أنطونيوس، المرجع السابق، ص٥٩٦ ـ ٥٩٩ .

(٢) **المقتبس**، ٦ آب (أغسطس) ١٩١٩، انظر أيضاً: **سورية الجديدة**، ١٢ آب (أغسطس) ١٩١٩، **الاستقلال العربي**، ١٢ آب (أغسطس) ١٩١٩ .

اتخاذ قرار خاص به مؤداه « أن تراعى أماني اللبنانيين الوطنية في كيفية ادارة مقاطعتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب العامة بشرط أن يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي »[١] .

وفي ٩ آذار (مارس) ١٩٢٠ تم تشكيل الحكومة العربية الأولى برئاسة رضا الركابي بتكليف من الملك فيصل، وقد اشترك فيها عناصر من مختلف البلاد السورية[٢] . ونظراً لهذه التطورات الداخلية بدأت القوى المارونية الدينية والسياسية تسعى في باريس وفي لبنان لاحباط قرارات المؤتمر السوري العام، فأرسل البطريرك الماروني برقية الى « ميلران » رئيس الوزراء الفرنسي احتج فيها على اعلان فيصل ملكاً على لبنان، وقد جاء الرد في ١٧ آذار (مارس) ١٩٢٠ بأن فرنسا ما تزال متمسكة بما قطعته على نفسها في السابق من وعود للبنان[٣] .

وفي خضم هذه التطورات السياسية كانت المراسلات قائمة بين الحكومة الفيصلية والحكومة البريطانية، ففي ١٨ آذار (مارس) ١٩٢٠ أرسل رضا الركابي رئيس وزراء الحكومة الفيصلية رسالة الى رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج بواسطة الكولونيل البريطاني « مينر تزغن » الموجود في القاهرة أوضح له فيها ثقة حكومته بانجلترا وأكد على الفائدة التي تحصل عليها من خلال توطيد العلاقات القائمة بين الحكومتين والبلدين . ثم جدد الركابي برنامج حكومته السياسي ونيتها في المحافظة على مصالح كل أصدقائها وخاصة مصالح الشعب البريطاني . وأكد انه تفادياً لأي سوء تفاهم في هذا الموضوع ومن أجل تسهيل مهمة مؤتمر

(١) ساطع الحصري: يوم ميسلون، ص ٢٦٤ . محمد جميل بيهم: سورية ولبنان ١٩١٨ ـ ١٩٢٢، ص١١٣ ـ ١١٩ .

(٢) انظر: ساطع الحصري، المصدر السابق، ص٢٢٩، ٢٣٤ . وهناك دراسة مفصلة عن الحكومات السورية منذ عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٥٩ يمكن الاستفادة منها في هذا الصدد نشرت في: **M. E. J., vol. 16, number 4, pp 409-429 (Autumn 1962) B. winder, Syrian Deputies and Cabinet Ministers 1919-1959.**

(٣) زين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط، ص ١٥٤ ـ ١٥٥ .

السلام فإن الحكومة السورية على استعداد للدخول في مباحثات مع بريطانيا على الأسس التالية[1]:

١ ـ المحافظة على الاستقلال الداخلي والخارجي لسوريا والمحافظة على وحدة أراضيها.

٢ ـ المحافظة على مصالح انجلترا[2].

٣ ـ الافادة من مساعدة انجلترا ضمن الحدود التي يسمح بها استقلالنا.

والواقع أن هذه المراسلات استمرت بين الطرفين، ومن خلال دراستها فإنها تظهر نية الحكومة الفيصلية بالابقاء على علاقة مميزة مع الحكومة البريطانية دون أن يؤدي ذلك الى الاخلال بالوضع الاستقلالي لسوريا، مع العلم أن تلك العلاقة في تلك الفترة كانت تتناقض مع حقيقة الاستقلال. غير أن انجلترا أيضاً لم تكن قادرة على السير قدما لتحقيق اماني الملك فيصل لا سيما وأن فرنسا كانت لها بالمرصاد في مؤتمر الصلح. وكانت بعض القوى المارونية والاسرائيلية قد أبرقت من لبنان برقيات الى مؤتمر الصلح في باريس أكدت كلها رفضها للوحدة السورية وجعل فيصل ملكاً على البلاد السورية بما فيها لبنان[3].

ومن ناحية أخرى فقد رأى الجنرال غورو (Gouraud) صعوبة تنفيذ قرارات المؤتمر السوري العام، ففي البرقية التي أرسلها الى حكومته في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٢٠ أوضح بأن قرارات مؤتمر دمشق تعتبر فاشلة، غير أن الأمير فيصل ـ لم يقل الملك ـ أبلغه أن الأمة العربية ما تزال تشعر نحو الحكومتين الفرنسية

(١) Col. Meinertzhagen to prime Minister, No. E.2917 of 18 March 1920, in F.o. 371/5034/44.

(٢) يقصد بالمحافظة على مصالح انجلترا اقامة علاقات مميزة معها على الصعيد الثقافي والسياسي دون أن يؤول ذلك إلى مس الاستقلال.

(٣) هذه البرقيات كلها مرسلة من مؤتمر السلام في باريس إلى سكرتير الوفد البريطاني في المؤتمر وهي من ضمن وثائق وزارة الخارجية البريطانية مصنفة على النحو التالي:
Conference de la paix à le secretaire de la délégation de l'Empire Britanique No. 2594, of 24 mars 1920 in F.o. 371/5034/44.

والانجليزية بشعور الصداقة والانصاف. وأضاف بأن مصادره العسكرية أوضحت بأن الامير فيصل لن يذهب الى أوروبا الا بشروط وأنه سوف يقوم بعمل عدائي ضدنا للحصول عليها، وأن هذه الشروط تتضمن ضرورة اعتراف فرنسا باستقلال سوريا بحدودها الطبيعية[1].

ونظراً للتطورات السياسية المتلاحقة في البلاد السورية وبناء على رغبة فرنسا وانجلترا عقد المجلس الأعلى للحلفاء اجتماعه في «سان ريمو» (San Remo) بايطاليا في ٥ أيار (مايو) ١٩٢٠ حيث عهد خلالها الى فرنسا بفرض انتدابها على سوريا ولبنان، وعهد إلى بريطانيا بفرض انتدابها على فلسطين والعراق، وكان تبرير المؤتمر لهذا القرار أن هذه البلاد ما تزال بعد غير مؤهلة للاستقلال التام ولا بد من وضعها تحت الانتداب لكي تتعود على ممارسة الحكم الذاتي[2].

وكان الأمر اللافت للنظر في هذه الفترة القرار الذي اتخذه مجلس ادارة الجبل في ١٠ تموز (يوليو) ١٩٢٠ باعلان استقلال لبنان التام المطلق رداً على مقررات مؤتمر سان ريمو[3]. وكان الملك فيصل قد أجرى اتصالات غير مباشرة مع أعضاء مجلس الادارة وتم الاتفاق معهم على استقلال لبنان التام وتوسيع حدوده ومن ثم ملاحقة هذه المطالب في عصبة الأمم والسفر الى باريس. وقد دفع الوجيه البيروتي عارف النعماني لأعضاء مجلس الادارة مبلغ عشرة آلاف ليرة ذهبية لتسهيل سفرهم الى باريس، غير أن الجنرال غورو استطاع اعتقال أعضاء مجلس الادارة في منطقة المديرج الجبلية وهم في طريقهم الى دمشق ومنها الى باريس، وجرت

(١) من محفوظات وزارة الخارجية البريطانية وقد أرسلها الجنرال غورو إلى حكومته في باريس وهي مصنفة على النحو التالي:
Gen. Gouraud à quai d'orsay, No E. 2864, of 25 Mars 1920, in F. o. 371/5034/44.

(٢) انظر: E. Rabbath, Op. cit, p. 289.

(٣) انظر: بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ١، ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩. وجيه علم الدين: العهود المتعلقة بالوطن العربي، ص ١٩٣ ـ ١٩٤. أنيس النصولي: عشت وشاهدت، ص ٤٦.

محاكمتهم التي انتهت إما بالنفي أو بالسجن[1].

والجدير بالذكر أنه إزاء هـذا الحادث عمـد الجنرال غـورو الى حـل مجلس الادارة وتعيين لجنة ادارية محله، ثم صمم على أن تكون ضربته التالية في دمشق نفسها، ففرض بعض الشروط على الملك فيصل، وبالرغم من أن فيصلاً تجاوب مع هذه الشروط غير أن القوات الفرنسية زحفت باتجاه دمشق، فاضطر الجيش العربي الى مواجهتها في منطقة ميسلون، وانتهت المعركة بين الجانبين بانتصار الفرنسيين ومقتل القائد يوسف العظمه في ٢٤ تموز (يوليه) ١٩٢٠[2]. ولم يلبث الجيش الفرنسي أن احتل سوريا وأنهى الحكم الفيصلي فيها، بعد أن سلم الكولونيل «تولا» (Toula) كتاباً الى الملك فيصل من الحكومة الفرنسية في ٢٧ تموز (يوليه) فطلب منه مغادرة البلاد مع عائلته وحاشيته.

ومن الأهمية بمكان القول أن معركة ميسلون لم تكن سوى مقدمة لتقرير مصير لبنان وفقاً للسياسة الفرنسية وللرأي الديني والسياسي الماروني. ففي ٢١ آب (اغسطس) ١٩٢٠ أصدر الجنرال غورو القرار رقم (٣١٨) ويقضي بضم المدن التالية الى جبل لبنان لايجاد دولة لبنان الكبير وهذه المدن هي: بيروت

(١) للمزيد من التفصيلات حول هذا الموضوع انظر: أنيس النصولي، المرجع السابق، ص ٤٥ - ٤٩. يوسف مزهر، المرجع السابق، ص ٩٢١ - ٩٢٣ - ٩٢٦. زين زين، المرجع السابق، ص ١٦٧، ٢٥٩. أمين الريحاني: ملـوك العرب، جـ ٢، ص ٣٥٣. اسكنـدر الريـاشي: تذكارات اسكندر الرياشي، ص ٢٦. صحيفة الحياة، ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥٣ - ٢٤ آذار (مارس) ١٩٥٣. بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ١، ص ١٠٥.

(٢) للمزيد من التفصيلات أنظر: ساطع الحصري: يوم ميسلون، ص ١٠٣ - ١٠٤، ١٤٥ - ١٤٦. أمين الريحاني، المصدر السابق، جـ ٢، ص ٣٥٤ - ٣٥٥. وجيه علم الدين، المرجع السابق، ص ١٩٧ - ١٩٨. مذكرات خالد العظم، جـ ١ ص ١١٥ - ١١٦. أسعد داغر: مذكراتي على هامش القضية العربية، ص ١٤٤ - ١٤٥. بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ١، ص ١٠٧ - ١٠٨. جورج أنطونيوس: يقظة العرب، ص ٤٢٣.

وصيدا وصور ومرجعيون وولاية طرابلس مع قضاء عكار وأقضية البقاع وبعلبك وحاصبيا وراشيا[1].

وفي الأول من أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠ دعا الجنرال غورو بعض السياسيين والأعيان وممثلي الطوائف لا سيما مفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا وبطريرك الموارنة الياس الحويك الى احتفال أقيم في قصر الصنوبر في بيروت. وقد حرص غورو على حضور المفتي والبطـريـرك للاشارة بـأن المسلمين والمسيحيين على السـواء موافقون على فصل لبنان عن سوريا وعلى اعلان صيغة دولة لبنان الكبير في ظل السيطرة الفرنسية. وبالرغم من حضور المفتي هذا الحفل غير أن غورو اعطى الأهمية السياسية للبطريرك الماروني فأجلسه الى يمينه، كما اعتبر أن الحفل يقام «أمام كبير أحبار هذه البلاد الذي جاء خصيصاً من مقره في الديمان ليشاهد هذا اليوم المجيد الذي يتوج به جهاد حياته الطويل»[2]. وأعلن غورو في خطابه ولادة دولة لبنان الكبير (L'état du grand Liban) ومما قاله «... يجب أن تبثوا في بلادكم - بمساعدة فرنسا - روح الوطنية والاحترام والنظام»، ثم ساق المغالطات والاتهامات عندما أشار الى معركة ميسلون قائلاً «منذ خمسة أسابيع أطلق جنود فرنسا العنان لآمالكم، فبددوا بقتال صبيحة واحدة في ميسلون فلول السلطة التي حاولت أن تستعبدكم... فلا تنسوا أن دم فرنسا الكريم أهدر من أجلكم».

والحقيقة أن خطاب الجنرال غورو أحدث استفزازاً شديداً لدعاة الوحدة مع

(١) للمزيد من التفصيلات انظر:

E. Rabbath, op cit, pp. 347-348.

G. Haddade, Revolutions and Military rule in the Middle East, vol II pp. 389-390.

W. B. Fisher, The Middle East and North Africa, p. 492.

S. Fisher, The Middle East A History, p. 409.

(٢) يوسف مزهر، المرجع السابق، ص ١، ص ٩٤٠. للمزيد من التفصيلات عن اعلان دولة لبنان الكبير نظر: بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ١، ص ١١٣، ٣١٢، ٣٢٠. وجيه علم الدين، المرجع السابق، ص ٢٣١ - ٢٣٣. عبد العزيز نوار، المرجع السابق، ص ٥٤٩ - ٥٥٩. محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، جـ ٢، ص ٩٥ - ٩٦.

سوريا الداخلية، كما أن الموارنة أنفسهم وعلى رأسهم البطريرك الحويك بدأوا يتخوفون من لبنان الكبير لأنه أصبح ذا أكثرية اسلامية الأمر الذي يؤدي الى الاخلال بالتوازن الطائفي ويشكل خطراً على الهيمنة المارونية في الدولة الجديدة. واذا صدقت أخبار أوساط جماعة البطريرك الحويك جاز التساؤل: أكان البطريرك يريد هو أيضاً ايجاد لبنان صغير مقتصر على جبل الموارنة[1]؟ ومن اللافت للنظر في هذه الفترة أيضاً بأن الجنرال غورو لم يكتف بفصل لبنان عن سوريا بل عمل على تقسيم سوريا ذاتها الى دويلات طائفية واقليمية وهي: دولة دمشق، دولة حلب، دولة العلويين وعاصمتها اللاذقية، دولة جبل الدروز وعاصمتها السويداء، وكان هدف غورو من ايجاد هذه الدويلات غير الطبيعية هو تغذية النزعات الطائفية والمذهبية واثارة النعرات الاقليمية والقضاء على الروح الوطنية المتجانسة فكراً وروحاً ولم يتم دمج دولتي دمشق وحلب في دولة واحدة هي دولة سوريا الا بعد اقالة غورو وتعيين ويغان مكانه، وبعد اعلان الثورات السورية المتكررة[2].

وفي هذه الفترة من عام ١٩٢٠ أوحت فرنسا لانصارها ومؤيديها من اللبنانيين أن يعملوا على دعمها بنشر البيانات الدعائية، وقد وزع بيان على اللبنانيين جاء فيه أن «لا حياة لنا الا بفرنسا، المسلم والدرزي والشيعي، والاسرائيلي والمسيحي جميعهم لاحياة لهم الا بفرنسا، فلنحيي من أنقذ لبنان الكبير من براثن السفاحين... ملعون من لا يحب فرنسا، ملعون من لا ينادي باسم فرنسا...»[3].

ومن ناحية ثانية، كانت التنظيمات الادارية الخاصة بدولة لبنان الكبير تثير في

(١) A. Bruneau, op. cit, pp. 309-310.

(٢) للمزيد من التفصيلات عن الدويلات الطائفية انظر: أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، جـ ٣، ص ٢٢٥ - ٢٣١،

R. o' zoux, les États du levant sous Mandat Français. pp. 93-108, La Syrie et le Liban en 1922, pp. 68-69 M. E. J. Vol. 16 No. 4 (autumn 1962-) p. 408.

(٣) من بيان «لا حياة لنا إلا بفرنسا» عام ١٩٢٠. من بين محفوظات محمد جميل بيهم - غير مصنفة.

بعض اللبنانيين المخاوف والشكوك، لا سيما وأن المادة (١٦) نصت على تكوين مجلس مؤلف من (١٥) عضواً يسمى «اللجنة الادارية للبنان الكبير». وعوضاً عن أن يأتي هذا المجلس متساوياً في عدد أعضائه بين مختلف الاتجاهات اللبنانية فإذا بالمادة (٢١) من التنظيمات تفسر كيفية توزيع الأعضاء، فتبين بأن الهدف من هذا التوزيع هو تكريس هيمنة طائفة على بقية الطوائف، فقد وزع الأعضاء طائفياً على النحو التالي: ٦ موارنة، ٣ أرثوذكس، ١ كاثوليك، ٢ سني، ٢ شيعي، ١ درزي. وقد وزع هؤلاء جغرافياً على النحو التالي:

- مدينة بيروت : ١ أرثوذكس، ١ ماروني (أو ممثل الاقليات المسيحية)، ١ سني.
- مدينة طرابلس : ١ سني.
- متصرفية لبنان الشمالي : ٢ أرثوذكس، ١ ماروني.
- متصرفية لبنان الجنوبي : ١ شيعي، ١ ماروني، ١ درزي.
- متصرفية جبل لبنان : ٢ موارنة، ١ شيعي، ١ كاثوليك.

ويلاحظ من دراسة هذا التنظيم الجديد أن ما من منطقة الا ومثل فيها الموارنة باستثناء طرابلس، ثم أنه بالرغم من أن مدينة بيروت تعتبر من المراكز الهامة لتواجد السنّة والأرثوذكس فإن المادة (٢١) ساوت بينها وبين الموارنة. أما شمال لبنان فرغم وجود العديد من القرى والبلدات الاسلامية فيه فإنه لم يعين ممثل لها. كما أن جنوب لبنان الذي تتواجد فيه أكثرية شيعية، فقد تساوى فيه الشيعة مع الموارنة الذين يشكلون أقلية في تلك المنطقة. أما فيما يختص بجبل لبنان فإن فيه أعداداً كبيرة من الدروز والشيعة والسنة، ومع هذا فإن التنظيم الجديد لم يعين ممثلاً درزياً على الأقل، مع العلم أن عدد الأعضاء الدروز والشيعة زمن متصرفية جبل لبنان كان يتجاوز الواحد لكل طائفة.

والحقيقة أن الباحث لا يودّ هنا تحليل المادة (٢١) من تنظيمات دولة لبنان

الكبير تحليلاً طائفياً بقدر ما يريد أن يؤكد أن الممارسات الفرنسية كانت تهدف الى ايجاد اتجاهات سياسية تكرس الهيمنة الطائفية، هذا مع العلم أن روح العصر، وظروف الأحداث السياسية، كانت تدعو الناس الى التفكير في الاتجاه الطائفي طالما أنهم كانوا يرون مثل هذا التمايز وعدم المساواة، خاصة وأنه من الثابت أن الطائفة المارونية لم تكن أكبر الطوائف اللبنانية عدداً. وعوضاً عن أن يأتي لبنان الكبير بتنظيمات تجعل اللبنانيين في بوتقة واحدة، فإذا بها تعمق الانقسامات بينهم واستمروا كعادتهم فئتين: سكان الساحل المسلمون وقد رفضوا رفضاً قاطعاً اعلان غورو لدولة لبنان الكبير، وسكان جبل لبنان والموارنة تحديداً وقد أعلنوا تأييدهم القاطع لاعلان غورو طالما أنه يبعدهم عن الوحدة السورية.

ويذكر محمد جميل بيهم في هذا الصدد بأن اعلان دولة لبنان الكبير كان مؤلماً للوحدويين، ولم ينحصر ألمهم فيما وقع من التجزئة، وإنما لشعورهم بأن وراء ذلك مخططاً يرمي الى اضفاء صيغة ملية على هذا الكيان الجديد يساعد فرنسا على اقامة مركز استراتيجي دائم لها في الشرق الأدنى[1]. أما فيليب حتي وجورج انطونيوس فقد انتقدا هذا الاعلان أيضاً، فقد اعتبر فيليب حتي بأن لبنان كسب فعلاً مساحات ومرافىء جديدة ولكن هذا الكسب في مساحة الأرض، كان يقابله عدم تجانس في السكان ونقص في التمازج والترابط. ذلك أن لبنان فقد التوازن الداخلي الذي كان ينعم به سابقاً، ولكن من الناحية الجغرافية والاقتصادية أصبح لبنان دولة تستطيع البقاء. أما الأكثرية المسيحية فلم تظل لها تلك الأكثرية الساحقة التي كانت تحتفظ بها من قبل[2]. أما جورج انطونيوس فقد أكد بدوره بأن المسيحيين أصبحوا أقلية وأن هذا الكيان انما هو كيان مفتعل ثم أدان فرنسا لهذا العمل، واعتبر أن توسيع حدود لبنان دلالة على قصر النظر لأنه اجراء حرم سوريا من منافذها الطبيعية الى البحر، ولأنه اجراء عرض الأغلبية المسيحية الى أن تصبح

(١) محمد جميل بيهم: لبنان بين مشرق ومغرب، ص٢٣.

(٢) فيليب حتي: لبنان في التاريخ، ص٥٩٨.

على مرّ الزمن أقلية في دولة افتعل كيانها لتحتفظ الأكثرية فيها بسيادتها، والأسوأ من ذلك أن هذا الاجراء أوجد عنصراً من عناصر النزاع في بلد حافل بدوافع الفرقة[1]. ثم أكد انطونيوس بأن الفرنسيين يستحقون الادانة لأنهم اقترفوا عملاً شنيعاً باغفالهم للقيم الخلقية اغفالاً خبيثاً موصوماً بما صاحبه من قصر النظر. واعتبر آخرون أن اعلان غورو أعطى الضوء الأخضر لتفجير أكبر مشكلات القرن العشرين الا وهي «القضية اللبنانية»، لا لشيء إلا لأن غورو جمع داخل حدود واحدة مجموعتين قوميتين تصارعتا على مدى الأجيال منذ ثلاثة عشر قرناً بشكل مباشر أو من خلال مشاركتهما مع قوى متصارعة متناقضة أخرى[2]. والمقصود بهذا الصراع «صراع القومية العربية الاسلامية والقومية اللبنانية المسيحية» على حد تحليل وليد فارس.

والحقيقة أن هناك عدة ملاحظات لا بد من ذكرها في هذا المجال وهي:

١ - إن عدم تجانس اللبنانيين وعدم تمازجهم وترابطهم ليست مسؤولية لبنانية فحسب، وإنما هي مسؤولية دولية تعود الى التدخلات الفرنسية والبريطانية والروسية والنمساوية والايطالية في شؤون الدولة العثمانية بحجة حماية الأقليات واتباع أسلوب الفتن الطائفية بين الفئات اللبنانية وامدادها بالأسلحة وقد حدث ذلك فعلاً في الفترة الممتدة من ١٨٤٠ إلى ١٨٦٠.

٢ - حقيقة أن اعلان دولة لبنان الكبير أوجد عنصراً جديداً من عناصر النزاع ولكن هذا النزاع ما كان ليحيا لولا الممارسات الفرنسية والطائفية التي أثارت الشكوك والريبة في نفوس بعض اللبنانيين لا سيما أنه كان من أهدافها صبغ لبنان بصبغة طائفية مذهبية.

ويلاحظ بأن عدم تمازج اللبنانيين فكراً ونهجاً وسياسة أدى الى استمرار

(١) جورج أنطونيوس، المرجع السابق، ص٤٩٤. انظر أيضاً:

A. Hourani, Syria and Lebanon, p. 27.

(٢) وليد فارس: التعددية في لبنان، ص٢١٣.

انقساماتهم، فقد كانت الأفكار المعادية للعروبة التي تسيطر على أكثرية المسيحيين وبالذات الموارنة تعتبر أن لبنان جزء من الحضارة الغربية، بل أن هناك الكثير من مسيحيي جبل لبنان يعتقدون أن لبنان ليس عربياً على الاطلاق وإن تكلم اللغة العربية، وفي المقابل فإن أغلب المسلمين يعتقدون بأن لبنان جزء لا يتجزأ من العالم العربي، وأنه عربي مثل غيره من البلدان العربية الأخرى، غير أن المسلمين لا سيما السنة في طرابلس كانوا ممن يقولون أيضاً بالاتحاد مع البلدان العربية الأخرى[1].

والحقيقة أن الممارسات الفرنسية والطائفية هي التي أدت الى تكريس المطالب والاتجاهات الطائفية، وكأن الطائفية أصبحت مذهباً سياسياً في لبنان. وبسبب سياسة فرنسا التمايزية بين اللبنانيين قام بعض وجهاء المسلمين بمطالبة السلطات الفرنسية باقامة المساواة بين الفئات اللبنانية وقد أكد هذا الواقع ساتو (Satow) قنصل بريطانيا العام في بيروت، في تقرير أرسله الى وزراء الخارجية البريطانية في ٢٣ آب (أغسطس) ١٩٢١، إذ أشار الى أن بعض الوجهاء المسلمين: سليم أفندي علي سلام، عبد الله أفندي بيهم رئيس جمعية التجار وعمر بك الداعوق رئيس غرفة التجارة، محمد أفندي الفاخوري وبدر دمشقية، قد قابلوا مؤخراً المسؤولين في المفوضية الفرنسية العليا وعرضوا الاجحاف المتعدد الأشكال اللاحق بالمسلمين ويتمثل هذا الاجحاف في زيادة عدد الموظفين المسيحيين عن عدد الموظفين المسلمين. واعتقد القنصل «ساتو» أن هذا الاجحاف كان بسبب التعداد السكاني، وأن المعارضة الاسلامية بدأت صورتها تتكون عند اللبنانيين الذين يسكنون في بيروت. واعتبر أن تحول المسلمين عن ابقاء أبناء لبنان الكبير مع سوريا قد يؤدي الى مصالحة المتنازعين من المسلمين والمسيحيين، ورأى «ان السلطة قلقة البال، ولهذا فهي تريد ارضاء العناصر الاسلامية، ومن أجل ذلك أعطت السلطة الفرنسية للموفدين المسلمين وعداً باحصاء النفوس بشكل مرض وبطريقة يمكن تعديله». وأضاف القنصل بأن المسيحيين كونوا بدورهم جمعية

(١) M. E. J, Vol. 12 No. 2 (Spring 1958) p. 167.

مسيحية مؤلفة من: الفرد بك سرسق، البرت عشو (محام) بشارة الخوري (صاحب صحيفة البرق)، جورج ثابت، ميشال شيحا (صيرفي) اميل اده، رزق الله ارقش، (محاميان) ود. أيوب ثابت. وأن هؤلاء قاموا باظهار وجهة نظر مناقضة للفئات الاسلامية[1].

ومما ينبغي التأكيد عليه في هذه الفترة أن القوى المارونية والمسيحية لم تكن كلها تناصر الانتداب الفرنسي، بل هناك قوى كانت تسير في ركاب السياسة البريطانية، ومما يؤكد ذلك تلك الوثيقة الهامة التي أرسلها سليمان كنعان ـ العضو الماروني في مجلس ادارة جبل لبنان السابق ـ من لندن الى اللورد كرزون (Curzon) وزير خارجية بريطانيا في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٢٢ وذكر فيها أن بد بريطانيا الآن مستقبل لبنان وأنه من الخطأ ومن الضرر لبريطانيا وللبنان أن يترك وشعبه تحت السيطرة الفرنسية. بل أكثر من ذلك فقد طالب سليمان كنعان باستقلال لبنان تحت راية بريطانيا لا لشيء الا ليصبح لبنان «وطناً لكل المسيحيين بسوريا والشرق ويكون هؤلاء قوة لانكلترا، ومن صالحهم أن يكونوا تحت ظلها ويستميتوا تحت لوائها». ثم رأى سليمان كنعان أن باستطاعة بريطانيا أن تجند من المسيحيين خمسين ألف مقاتل يعملون تحت رايتها، وأن اقامة وطن مسيحي مستقل في لبنان هو أكثر فائدة لبريطانيا من الحجاز وفلسطين والعراق لأن سكان تلك البلدان مسلمون وهم من الممكن أن ينكروا جميلها بعكس سكان لبنان[2].

هذا، واعتبر البعض الآخر أن صيغة لبنان الكبير ذاته يعني قيام دولة مسيحية ولكن تحت الوصاية الفرنسية، ورأى أن من أهم أساليب تقسيم اللبنانيين التي اتبعها الانتداب الفرنسي أنه أقام دولة مسيحية في لبنان الكلمة العليا فيها للمسيحيين وإن كان المسلمون لا يقلون عنهم عدداً، ولا يخفى أن كثيرين من

(١) Satow to. F. O. No. E.9989, of 23 August 1921, in F. O. 371/6456/89.

(٢) S. Kanaan to Lord Curzon, No. E.1888, of 17 feb. 1922 in F. O. 371/7846/89.

عقلاء المسيحيين في لبنان جاهروا بأن في بقاء هذه الدولة خطراً يهدد المسيحيين من سكانها بما تولده من ضغائن[١] .

غير أن القوى الموالية لفرنسا لم تكن تعتبر أن وجود دولة تتسم بالطابع الطائفي فيه خطر على تلك القوى، بل أكثر من ذلك فإننا نرى أحد المعاصرين أخذ يكيل المديح لفرنسا وللجنرال غورو فقال إن فرنسا هي « أمنا ذات الاحسان . . . تنظر الينا من وراء البحار . . وعند الخروج من امتحاناتها القاسية حين برزت ملتحفة بالمجد وجرحها لا يزال دامياً أبت إلاّ أن تغذينا بماذا أقول؟ بدمها »[٢] . بل أكثر من ذلك حرص لطف الله نصر البكاسيني الماروني اللبناني - حسبا سمى نفسه - على اعتبار فرنسا « أم سوريا ولبنان. نعم هي أمنا وشرفنا وفخرنا فلتحيا لأنها أنقذتنا من التلف وجددت شباب الشرق »[٣] . وكانت نتيجة موالاة بعض اللبنانيين للسلطات الفرنسية أن أيدتهم في انتخابات عام ١٩٢٢ وسعت لايصالهم الى النيابة[٤] .

وبعد أن عينت الحكومة الفرنسية الجنرال ويغان (Wegand) (١٩٢٣ ، ١٩٢٤) خلفاً للجنرال غورو، وصل الى بيروت وسط موجة من الفوضى والاضطرابات والفتن الطائفية . وقام أنصار الوحدة بتقديم مذكرة للجنرال ويغان طالبوا فيها باعادة الوحدة مع البلاد السورية لأن ضم ولاية بيروت مع متصرفية جبل لبنان تم بدون موافقة الأهالي وبدون استفتاء . كما جاء في المذكرة « أن الوحدة السورية أجزل خيراً وأعم نفعاً وأكثر عدداً، وجبل لبنان جزء من سورية لا يصح عقلاً شذوذه عن المجموع، ومع ذلك فلما رفض الالتحاق

(١) أمين سعيد: الثورة العربية، جـ ٣ ، ص ٦٢٣ .

(٢) استخدم لطف الله نصر البكاسيني التعبير التالي:

(Nous a nourir pour ainsi dire de son sang).

(٣) لطف الله نصر البكاسيني: نبذة من وقائع الحرب الكونية، المقدمة وص١ - ٤ .

(٤) انظر: بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ١ ، ص ١١٦ . محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، جـ ٢ ، ص ٩٧ . **لسان العرب**، ١٥ حزيران (يونيه) ١٩٢٢ .

بالوحدة السورية ما رأينا من حاول ارغامه للالتحاق . . . » ولذلك فإن وجهاء المسلمين يطالبون بالانفصال عن لبنان الكبير والالتحاق بسوريا « طالبين اليوم بكمال الاخلاص من عدالة الجمهورية الفرنساوية الفخيمة حامية حرية الشعوب اجابة طلبنا الانفصال عن لبنان والالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية »[١] . غير أن الجنرال « ويغان » لم يعمل بالتأكيد على تحقيق المطالب الوحدوية أو المطالب السياسية والاقتصادية الأخرى .

وفي عام ١٩٢٤ ظنّ اللبنانيون أن انتصار حزب اليسار في فرنسا سيؤدي الى تغيير في السياسة الفرنسية في لبنان وسوريا وكان أول عمل قامت به الحكومة الراديكالية اقالة الجنرال « ويغان » وتعيين الجنرال « ساراي » (Sarrail) (١٩٢٤ - ١٩٢٥) المشهور بعلمانيته وكراهيته لرجال الدين . ولذا فمنذ وصوله ابتدأت الخلافات بينه وبين بعض القوى المسيحية على أساس طائفي وسياسي معاً، وقد أكد هذه المعلومات اللورد كرو (Crew) ، سفير بريطانيا في باريس، إثر معلومات تلقاها من بيروت مشيراً الى أن سبب الخلاف بين ساراي وبين بعض النواب الذين هاجموه رفضه الاذعان للتقاليد الدينية المسيحية ورفضه القيام بالشعائر الدينية . كما أنه قام بعزل الجنرال فاندربرغ (Wanderberghe) من حكومة لبنان الكبير، وحل المجلس الاستشاري (Conseil Consultatif) وأشار اللورد كرو أن هنري سيمون (H. Simon) - مخبر وزارة الشؤون الخارجية - أوضح هذه الأمور بواسطة رئيس المجلس، كما اعتبر سيمون من جهته أيضاً أن كافة الموارنة كانوا مخطئين في نظرتهم الى دولة لبنان الكبير، ومخطئين في نظرتهم لأية سياسة جامحة لرعاية المصالح المارونية على حساب العناصر الأخرى في الدولة والذين وجدوا فيها أساساً ليكونوا منصفين . . .[٢]

(١) من مذكرة وجهاء بيروت وصيدا وصور وطرابلس إلى الجنرال ويغان عام ١٩٢٣ نقلاً عن محفوظات محمد جميل بيهم الوثائقية، غير مصنّفة .

(٢) Lord Grew to Austen Chamberlain, No. E. 705, of 5 Feb. 1925 in F. O. 371/11850/89.

والجدير بالذكر أن حكم المفوض السامي « ساراي » شهد العديد من التطورات السياسية والعسكرية سواء في لبنان أو في سوريا، وفي مقدمتها الثورة السورية الكبرى التي انطلقت في تموز (يوليه) ١٩٢٥ في المناطق الدرزية السورية ثم ما لبثت أن عمت المناطق السورية واللبنانية أيضاً[1]. وعلى الفور قامت السلطات الفرنسية بتسليح المسيحيين اللبنانيين لا سيما مسيحيي الجنوب وتجريد المسلمين من سلاحهم بحجة أن طابع الثورة هو طابع اسلامي ديني، وكان من نتيجة ذلك أن شكلت القوى المارونية والمسيحية في جنوب لبنان ما يقارب نصف القوة الفرنسية العاملة هناك ضد الثورة السورية التي امتدت إلى تلك المناطق[2]. غير أن صاحب مخطوط « على هامش الثورة » أكد بأن الثورة مقدسة وشريفة وأنها لا تريد معاداة المسيحيين وأنها لم تكن لاقامة أركان التعصب الديني، لأن الهدف الوحيد فيها الحرية ونيل الحقوق[3] كما أكد الدكتور عبد الرحمن الشهبندر - وزير الخارجية في الحكومة الفيصلية عام ١٩٢٠ - أن الثوار السوريين لم يعتدوا على مسيحيي جنوب لبنان، إنما هؤلاء هم الذين أساؤوا إليهم وأطلقوا النيران نحوهم وقتلوا ثلاثة منهم مما اضطرهم إلى دخول القرى المسيحية الجنوبية[4]. وذكر هلال بك عز الدين الحلبي - أحد زعماء الدروز - بأن الهدف من ارسال الثوار الدروز إلى جنوب لبنان كان لحماية اخوانهم الدروز من الفرنسيين والتفاهم مع مسلمي ومسيحيي اقليم البلان « على قيام الثورة في الاقليم يعمل بها

(١) انظر: جورج أنطونيوس، المرجع السابق، ص ٥٠٢،

A. Ismail, op cit, pp. 194-195.

(٢) أمين سعيد، المصدر السابق، جـ٣، ص ٣٥٥، ٣٦٠.

(٣) علي سيف الدين القنطار، مخطوط على هامش الثورة ١٩٢٥ - ١٩٢٧ - مذكرات تاريخية - صفحات بدون ترقيم، مخطوط بالجامعة الأمريكية في بيروت مكتبة « يافث » (Jafet) رقم (Mic. A. 411).

(٤) مذكرات عبد الرحمن الشهبندر ١٩٢٢ - ١٩٢٥، ص ٢٠٢ - ٢٠٥. أمين سعيد، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٣٥٢ - ٣٥٤. أسعد داغر، المصدر السابق، ص ١٦٥ - ١٦٦. حسن الحكيم، المصدر السابق، ص ٢٣٣ - ٢٩٨.

أبناء الوطن متساوين على اختلاف المذاهب إلى حيث تتصل في حدود لبنان وتأمين البلاد وافهامها الغاية من الثورة على أساس الدين لله والوطن للجميع »[1].

وفي هذه الفترة من عام ١٩٢٥ اتهم المسلمون في لبنان بأنهم من مؤيدي الثورة السورية، فما كان من الشيخ عبد الكريم أبو النصر - نقيب الاشراف في بيروت - إلا أن ندد بالشائعات المغرضة ضد المسلمين « وليس يضير المسلمين هذا اللغو »، وأكد على موقف المسلمين الشريف من أحداث ١٩٢٥ « رغم ما يحيط بهم من شقاء وما ينزل بهم من نوازل في دينهم واستقلالهم ومعاملاتهم وتجارتهم وعاداتهم وتقاليدهم »، ثم عاد فأكد على ضرورة تنفيذ المطالب الاسلامية في « ضرورة الاصلاح العاجل فيكون لأبناء البلاد القول الفصل في مصيرهم محفوظة لهم حقوقهم في الحكم والادارة والسياسة ». كما طالب بضرورة اتفاق اللبنانيين ووحدتهم في هذه الظروف « رحمة بهذا الوطن الذي يمزقه الاختلاف وينهض به الاتحاد فعسى أن يكون لموقف المسلمين صدى بين أبناء الطوائف يهيب بهم إلى العمل عصبة واحدة في سبيل هذا البلد الطيب »[2].

من ناحية ثانية حرص المجلس النيابي اللبناني بايعاز من السلطات الفرنسية على اتخاذ قرار في الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٥ ضد الثورة السورية منددا بها وبدخولها إلى جنوب لبنان مؤكداً على عزلة لبنان وانفصاله عن سوريا واصفاً الثوار بالخوارج، غير أن بعض النواب المسلمين رفضوا ما جاء في القرار وكان في مقدمة هؤلاء: عمر الداعوق، عمر بيهم، جميل تلحوق، فؤاد ارسلان[3]. كما أنه يجب التأكيد بأن بعض الفئات المسيحية قامت بشجب التعصب الطائفي الذميم، وكان فؤاد الشمالي - السكرتير العام لحزب الشعب اللبناني - قد وجه نداء إلى

(٤) مذكرات هلال بك عز الدين الحلبي ١٩٢٥ - ١٩٢٧، ص ٨٥. مخطوط بالجامعة الأمريكية في بيروت - مكتبة يافث (Jafet) رقم (Mic. A. 411).

(٢) حنا أبي راشد: جبل الدروز، ص ٣١٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٢١ - ٣٢٢.

اللبنانيين طلب فيه أن تزول من قاموس الوطنية كلمات مسلم ومسيحي ودرزي وشيعي لا سيما في الظروف الحرجة التي يمر بها لبنان[1] .

٢ ـ اعلان الجمهورية اللبنانية عام ١٩٢٦ والخلافات حول منصب رئاسة الجمهورية إلى عام ١٩٣٢

في الثاني من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٥ وصل مفوض فرنسي جديد هو المفوض « هنري دي جوفنيل » (H. de Jouvenel) وكانت الثورة السورية على أشدها وانقسامات اللبنانيين مستمرة حول موقفهم من مجمل الأوضاع السياسية وقد حاول « دي جوفنيل » استرضاء اللبنانيين بدعوة المجلس النيابي إلى وضع دستور للبلاد وإلى منح اللبنانيين حق اختيار حاكم لهم من الشعب . غير أن المسلمين ظلوا متمسكين ومطالبين بتحقيق الوحدة السورية ، ولهذا فقد رفضوا المساهمة في وضع دستور مستقل عن الدستور السوري ، ففي ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٦ اجتمع بعض الشخصيات الاسلامية في دار جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية ، ووجهوا مذكرة إلى المفوض السامي جاء فيها « إن رغائب ومطالب الطائفة الاسلامية التي هي الأكثرية الساحقة في البلاد ... رفض هذا الانضمام وطلب الالتحاق بالاتحاد السوري على قاعدة اللامركزية »، ثم أشارت المذكرة إلى رفض المسلمين المشاركة في صياغة الدستور اللبناني ورفض الاشتراك في الأسئلة الموجهة إليهم فيما يتعلق بسَن الدستور اللبناني[2] . كما طالبت شخصيات سياسية واجتماعية ودينية في بعلبك وطرابلس وجبل عامل بالمطالب نفسها ، كما أعلن عمر الداعوق ـ نائب بيروت في المجلس النيابي ـ احتجاجه بصراحة على استمرار فصل لبنان عن سوريا[3] .

(١) حنا أبي راشد، المصدر السابق، ص ٣١٥ ـ ٣١٧ .
(٢) مذكرة الشخصيات الاسلامية في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٦ إلى المفوض دي جوفنيل . نقلاً عن : أمين سعيد، المصدر السابق، جـ٣، ص ٤١١ .
(٣) انظر المضابط والمذكرات المطالبة بالوحدة السورية في : أمين سعيد ، المصدر السابق، جـ ٣ ، ص ٤١٢ ـ ٤١٥ ، ٤١٧ . انظر أيضاً : محمد جميل بيهم : قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور ، جـ٢ ، ص ١٠١ . انظر ايضاً كتابنا : مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦ .

أما القوى المارونية فقد رفضت الاتجاهات الوحدوية لأن قرية صغيرة في جبل لبنان أفضل من سهول سوريا الفسيحة ولأن كرامة وحرية الفقراء أفضل من عبودية وذل الأغنياء[1] .

ومما تجدر الاشارة إليه أن الدستور اللبناني الذي أقر في المجلس النيابي في ٢٣ أيار (مايو) ١٩٢٦ والذي رفض المسلمون والوحدويون المشاركة في وضعه اصطبغ بالصبغة الفرنسية الطائفية ، فمن جهة شارك في وضع نصوصه ممثلون عن المفوضية الفرنسية ، ومن جهة ثانية شارك في وضعه فريق لبناني موال للسلطة الفرنسية يأتي في مقدمتهم بترو طراد وميشال شيحا وشارل دباس . ويلاحظ بأن الدستور اللبناني كرس وجود الانتداب الفرنسي وكرس العلم الفرنسي أيضاً علماً للبنان[2] . كما حرص الدستور على التأكيد على حدود لبنان كما أعلن عام ١٩٢٠ كي يتكرس انفصال لبنان عن سوريا دستورياً أيضاً . بالاضافة إلى ذلك، فقد خرج الدستور طائفياً وكرس الطائفية كما جعل اللغة الفرنسية لغة رسمية للدولة إلى جانب العربية . وبالرغم من أن المادة (١٢) من الدستور تنص على أن « لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة لا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون »، نرى أن المادة (٩٥) تناقضها تناقضاً تاماً إذ تكرس الطائفية بقولها « بصورة مؤقتة وعملاً بصك الانتداب والتماساً للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة ، وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الاضرار بمصلحة الدولة »[3] .

ويمكن القول بأن الدستور اللبناني لم ينص مطلقاً على دين للدولة أو لرئيسها

(١) وليد فارس، المرجع السابق، ص ٢٢٣ .
(٢) فيليب حتي : لبنان في التاريخ، ص ٥٩٨ .
(٣) انظر المادة (١٢) والمادة (٩٥) من الدستور اللبناني . انظر أيضاً :
E. Salem, Cabinet Politics in Lebanon, in M. E. J. vol. 21, No. 4 (Autumn 1967) p. 488, p. RONDOT the political institutions of Lebanon democracy, In Politics in Lebanon, (ed. 1. Binder) P. 137.

غير أن الاتجاهات السياسية الفرنسية والاتجاهات الطائفية اللبنانية صبغت الدولة ورئيسها بصبغة دينية طائفية . ولوحظ أنه في فترة اختيار مرشح لرئاسة الجمهورية بدأت الخلافات بين المسيحيين أنفسهم حول طائفة وجنسية الرئيس ، فانقسم المسيحيون إلى فئتين : فئة يترأسها داوود عمون وقد طالب برئيس فرنسي للجمهورية اللبنانية في الخمس سنوات الأولى نظراً لصعوبة اتفاق الطوائف على واحد منها ؛ أما الفئة الثانية فقد ترأسها حبيب باشا السعد الذي خالف داوود عمون في رأيه ورأى أن اللبنانيين أهلاً لأن يحكموا أنفسهم مستقلين[١] .

والحقيقة أن فرنسا قررت اختيار لبناني موال لها لرئاسة الجمهورية ، ولذا فقد اختارت في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٢٦ شارل دباس ليكون أول رئيس للجمهورية اللبنانية ، ولم يكن دباس مارونياً بل كان مسيحياً أرثوذكسياً[٢] . وقد اختارته لمدة ثلاث سنوات (١٩٢٦ - ١٩٢٩) ثم جددت له فيما بعد إلى عام ١٩٣٢ . وبانتخاب شارل دباس لرئاسة الجمهورية تمّت ولادة الجمهورية اللبنانية التي تعتبر أول جمهورية عربية في التاريخ الحديث[٣] . أما فيما يختص بمسألة معارضة اختيار شارل دباس رئيساً للجمهورية فانها لم تأت من جانب المسلمين بقدر ما جاءت من المسيحيين أنفسهم وبالذات من الموارنة فقد طالب البطريرك الماروني بأن يكون منصب الرئاسة الأولى للموارنة لأنه حق من حقوق الطائفة المارونية التي تمثل الأكثر عدداً في لبنان على حد قوله أو بين المسيحيين على الأقل . وقد فكر البطريرك بنجيب باشا ملحمة - الوزير اللبناني زمن السلطان عبدالحميد - لتولي الرئاسة ، غير أن الفرنسيين أقنعوا البطريرك بصعوبة الأمر في المرحلة الأولى ، وأن

---

(١) يوسف السودا ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٢٥٧ .

(٢) A. Hourani, Lebanon, the development of a political Society, in politics in Lebanon, p. 25 S. Fisher, the Middle East, p. 412.

(٣) G. Haddad, op. cit vol II, P. 391.

خير من يتولاها في هذه الظروف مرشحهم على أن تعود الرئاسة المقبلة إلى الطائفة المارونية[١] .

ولما حاولت فرنسا استمالة المسلمين بتكليف الشيخ محمد الجسر - الموالي لسياستها - تأليف الوزارة بعد استقالة حكومة أوغست أديب في أيار (مايو) ١٩٢٧ ، عارضت البطريركية المارونية هذا التكليف واعتبرت أن ابعاد الموارنة عن رئاسة الجمهورية لا يعني ابعادهم عن رئاسة الوزارة . ولذا تم الاتفاق بين الأقطاب الموارنة والبطريركية المارونية والمفوض السامي الفرنسي على عرقلة مساعي الشيخ محمد الجسر ، وذكر بشارة الخوري رأيه حول هذا الوضع مشيراً إلى أنه « أطال الرئيس المكلف استشاراته يومين كاملين ولكنه ما لبث أن اعتذر فجأة عن عدم القبول وتجددت الأزمة »[٢] ، ومن أجل هذا الأمر تم الاتفاق على تكليف شخصية مارونية بعد اعتذار الشيخ الجسر . فكلف بشارة الخوري لتشكيلها ، وبالرغم من صراعه مع الزعيم الماروني اميل اده فقد استطاع الخوري تأليفها ونيل الثقة النيابية بالاجماع . وقد حاولت الحكومة الجديدة العبث بالدستور وتعديله لصالح منصب رئاسة الجمهورية وإمكانية حل المجلس النيابي متى شاء ، فانبرى جبران تويني معارضاً هذا الأسلوب لأن برأيه أن الدستور هو الوثيقة الوحيدة المكتوبة التي اعترف بها الفرنسيون بحق البلاد في الحكم الذاتي وأقاموا بموجبها حكومة برلمانية مسؤولة[٣] .

والحقيقة أن السلطات الفرنسية والطائفية كانت تود تأمين استمرار سيطرتها بكافة الوسائل ، فكانت ممارساتها السياسية لا تزال كما هي إذ تقرب فئات وتبعد فئات عن المناصب الأساسية في الدولة . وبالرغم من أن بعض الشخصيات الاسلامية أمثال : أحمد الداعوق ، عبد الله اليافي ، فؤاد النكدي ومحمد جميل بيهم

---

(١) انظر : بشارة الخوري ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ١٣٢ - ١٣٥ .

(٢) بشارة الخوري ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ١٤٧ .

(٣) **الأحرار** ، ١٥ تموز (يوليو) ١٩٢٧ .

وسواهم قد كونوا حزباً جديداً هدفه العمل لخير البلاد والتضامن بين جميع أفرادها[1] . غير أن تلك الممارسات الفرنسية والطائفية أبعدت الوطنيين والوحدويين عن التعاون مع السلطة الفرنسية، واستمروا يطالبون بالوحدة السورية على غرار ما حدث في مؤتمر دمشق في ٢٣ حزيران (يونيه) ١٩٢٨ .

وفي ١٩ آب (اغسطس) ١٩٢٨ وإثر توتر الأوضاع السياسية الداخلية تألفت وزارة جديدة برئاسة ماروني آخر هو حبيب باشا السعد . وفي عهد هذه الوزارة، استمرت ممارسة أساليب تخويف المسلمين والمسيحيين الوطنيين، وذلك بمحاولة السلطات الفرنسية واللبنانية القضاء على اللغة العربية بتشجيع اللهجات العامية اللبنانية واعتبارها لغة رسمية، مما دعا محمد جميل بيهم في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٨ إلى مصارحة الدكتور اسبيردون أبو الروس وزير المعارف وبحضور الموسيو « بينار » ـ سكرتير البعثة العلمانية الفرنسية ـ ومما قاله: « أرجو من معاليكم المعذرة إذا أعلنت فكري بصراحة وأن أصارحكم القول بأن المساعي المبذولة لأجل اعتبار اللغة العامية في جملة لغات احراز البكالوريا هي صادرة عن نية وقصد غير خالصين لم تنتبه لهما لجنة المعارف حين اصدارها هذا القرار . وعلى ما أرى أن القصد من ذلك هو ايجاد لغة مستقلة عن اللغة العربية تتخذها الجمهورية اللبنانية اللغة الأساسية زيادة في تفكيك عرى الاتحاد ما بينها وبين سائر سوريا »[2] . ورأى بيهم أنه يعزّ عليه أن يتناسى أهل لبنان أن اللغة العربية ليست هي لغة الاسلام فحسب، وإنما هي لغة للعرب كافة استعملها المسيحيون والمسلمون سواء[3] . وكان من أثر هذه الكلمة أن وعد وزير المعارف بتدارك هذا المخطط وتلافيه .

والواقع فان الاتجاهات الطائفية استمرت في لبنان في عهد وزارة بشارة

(١) **العهد الجديد**، ٢٦ أيار (مايو) ١٩٢٨ .

(٢) انظر: أمين سعيد، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٥٤٥ ـ ٥٤٦ . محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، جـ ١، ص ١٠١ .

(٣) **ألف باء**، ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٨ .

الخوري الجديدة التي تألفت في ١٠ أيار (مايو) ١٩٢٩، مما دعا جبران تويني ـ أحد الوطنيين اللبنانيين ـ إلى مهاجمة تلك الاتجاهات وإلى انتقاد فكرة التعصب وفكرة « نصرنة » أو « مورنة » لبنان، ودافع عن العروبة والقومية العربية، ومما كتبه في ٩ تموز (يوليو) ١٩٢٩ مقالاً في صحيفة « الأحرار » تحت عنوان « إلى المتفرنجين نحن عرب قبل أن نكون مسيحيين ومسلمين » هاجم فيه صحيفة « الشرق » (L'Orient) لأنها زعمت « أن لبنان بلد غير عربي وأن حضارته نصرانية . . » . ورد على هذا الزعم بأنه من الخطأ القول بأن لبنان بلد ذو حضارة نصرانية بل هو بلد عربي، وسواء أكان أهله فنيقيين أم آراميين أم سرياناً، فقد استعربوا وامتزجوا في هذه البوتقة العربية وأصبحوا يؤلفون مع عرب لبنان قوماً عربياً . ثم أضاف تويني منددا بفكرة الوطن القومي المسيحي والوطن القومي الصهيوني على السواء وعزا ذلك إلى أننا « نحن حاربنا فكرة الوطن القومي الصهيوني في فلسطين لأنها قومية دينية، فلا نسلم أن يكون لبنان وطناً قومياً مسيحياً، بل هو بلد عربي الجنس واللسان »[1] .

هذه الدعوات والاتجاهات غير الطائفية التي طرحها تويني لعبت دوراً مهماً في عملية تقريب اللبنانيين، غير أن الفئات الطائفية كانت تهاجم وتنتقد مثل هذه الاتجاهات، وبسبب استمرار الوضع الطائفي والتمييز بين الطوائف طالبت صحيفة « البلاغ » بتحقيق المطالب الاسلامية وعدم تناسي حقوق الطائفة الاسلامية[2] . والأمر الملاحظ أن الأزمات الوزارية وتغيير الوزارات كانت بسبب الاتجاهات الطائفية والسياسية الضيقة والمصالح الحزبية، ولذا فان تغيير الوزارات بات أمراً تقليدياً في لبنان، ولهذا فقد استقال بشارة الخوري وخلفه اميل اده الذي تنبأ له القنصل البريطاني في بيروت « ساتو » (Satow) « بأن

(١) جبران تويني: في وضح النهار ـ مقالات مختارة ـ ص ١ ـ ٢ .

(٢) **البلاغ**، ٦ آب (أغسطس) ١٩٢٩ . حول المطالب الإسلامية . انظر أيضاً: **ألف باء**، ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٩، **العهد الجديد**، ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٩ .

باستطاعته في أحد الأيام أن يصبح رئيساً للجمهورية ». غير أن التقرير كان متشائماً بالنسبة للمستقبل، فقد رأى أن الحالة العامة ستبقى على حالها لبعض الوقت ولن يستطيع اميل اده القيام بأي شيء، كما أن الادارة، غير فعالة لأن مصروفاتها كبيرة وأن السياسيين مسرورون بهذه الحالة لأنهم يستطيعون اعطاء أي منصب لكل شخص يرضى بمصالحهم الخاصة[١].

ونظراً للاستياء الوطني الشامل من ممارسات رئيس الوزارة اميل اده ونظراً لمطالب الطائفة الاسلامية بشكل خاص فقد حجبت الثقة عن الوزارة وتألفت حكومة جديدة برئاسة أوغست أديب في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٣٠، ولكن لا يعني ذلك أن ذهنية الحكم اللبناني والفرنسي قد تغيرت بل استمرت الأساليب ذاتها سواء من حيث الأساليب الطائفية أو السياسية، مما دعا « حزب الاستقلال الجمهوري، إلى اصدار بيان تضمن مطالب اصلاحية سياسية وادارية واقتصادية ». ورأى الحزب أن سبب تردي الأوضاع اللبنانية هو زيادة الضرائب الناتج عن متطلبات السياسيين والاداريين في لبنان بصورة مخجلة[٢].

وفي ظل هذه التيارات بدأ عام ١٩٣١ باستعدادات قوية لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، وذكر بعض المصادر أن المنافسة كانت بين شخصيتين مارونيتين هما: بشارة الخوري واميل اده[٣]. بينما ذكر بشارة الخوري بأن حظ الرئاسة كان متوفراً له أكثر مما هو متوفر لاميل اده بسبب خصومته مع الرئيس شارل دباس ومع المسلمين، فهو لم يستطع الاعتماد على الشيخ محمد الجسر بسبب مواقفه التي أغضبت المسلمين في عهد وزارته[٤]. بينما ذكرت مصادر أخرى أن

---

(١) Satow to. A. Henderson, No. E. 2828 of 11 NOV. 1929 in f. o. 371/13803-89.

(٢) عادل الصلح: حزب الاستقلال الجمهوري - من المقاومة الوطنية أيام الانتداب ص ٤٢ - ٤٣.

(٣) P. Rondot, op. cit in, Politics in Lebanon, p. 137.

(٤) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ١، ص ١٧٥. أنظر أيضاً:

A. Ismail op. cit p. 198.

البطريركية المارونية كانت تفضل حبيب باشا السعد[١]. أما الشيخ محمد الجسر فقد رأى بدوره ضرورة ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية، غير أن المفوض الفرنسي أوضح له استحالة انتخابه للرئاسة[٢]، بينما كان البطريرك انطون عريضة والمطران اغناطيوس مبارك وبعض القوى المارونية قد عارضت ترشيح الجسر لأن رئاسة الجمهورية يجب أن تكون هذه المرة لماروني بعد أن انتظر الموارنة منذ عام ١٩٢٦، ونظراً للمطالب الاسلامية والمطالب المسيحية المضادة، حول منصب الرئاسة، ذكرت صحيفة « لسان الحال » بأنه ينبغي عدم حصر رئاسة الجمهورية في طائفة دون أخرى، وأنه بامكان أي لبناني أن يسعى للرئاسة بشرط توفر الصفات اللازمة « فالمسألة مسألة كفاية وجدارة لا مسألة دين ومذهب »[٣].

ونظراً للمشاحنات السياسية والطائفية حول موضوع منصب رئاسة الجمهورية قام المفوض السامي الفرنسي « بونسو » (Ponsot) بتعليق الدستور اللبناني في ٩ أيار (مايو) ١٩٣٢ وحل المجلس النيابي والوزارة وتثبيت الرئيس شارل دباس رئيساً للجمهورية لأجل غير مسمى. والأمر الثابت حتى الآن يشير إلى أن سبب تعليق الدستور إنما هو للحيلولة دون وصول مسلم لرئاسة الجمهورية اللبنانية[٤].

ومن الأهمية بمكان القول إن دراسة الدكتور مسعود ضاهر للوثائق الفرنسية من خلال المراسلات والتقارير والبرقيات المتبادلة بين لبنان وفرنسا حول حادثة ١٩٣٢ أضفت طابعاً هاماً لهذه الحادثة لأنها تمدنا بمعلومات جديدة وهامة من المرجح أن تؤدي إلى إعادة النظر في بعض ظروف وملابسات ترشيح مسلم لرئاسة الجمهورية لم يكن في الوقت نفسه معادياً للانتداب الفرنسي. ففي ٢٢ آذار

---

(١) E. Rabbath; Op cit, p. 393.

(٢) باسم الجسر: الميثاق الوطني، ص ٥٨ - ٥٦.

(٣) **لسان الحال**، ٢٥ آذار (مارس) ١٩٣٢.

(٤) للمزيد من التفصيلات انظر: يوسف مزهر، المرجع السابق، جـ ٢، ص ٩٧٧. محمد جميل بيهم: لبنان بين مشرق ومغرب، ص ٣٤. نعيم زيلع: الرئيس اده يتكلم، ص ٢٤ - ٢٦؛
E. Rabbath, op. cit. pp. 390 - 395.

(مارس) ١٩٣٢ سارع المفوض الفرنسي إلى ارسال برقيتين عاجلتين إلى وزارة خارجيته، جاء في الأولى بأن رئيس المجلس النيابي اللبناني شخصية اسلامية من طرابلس الشام، وقد قدم حتى الآن كل الضمانات للانتداب الفرنسي واحتفظ مع الفرنسيين بعلاقات وثيقة جداً ومستقيمة. وجاء في البرقية الثانية بأنه في حال استمرار الجسر مرشحاً لرئاسة الجمهورية فان ذلك سيحرج الموقف الفرنسي، رغم «أن الدستور يسمح له بالترشيح». وردت وزارة الخارجية الفرنسية في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٣٢ ببرقية جوابية أيدت فيها موقف المفوض الفرنسي (Ponsot) وطلبت منه اقناع الشخصيات السياسية بالالتفاف حول شخصية «نطمئن إليها كل الاطمئنان، والتي لا تهدد مزاجيتها في العمل السياسي باستمرار المشاحنات الطائفية الحادة إلى ما بعد الانتخابات»[1].

وقد أرسل المسلمون برقيات إلى رئيس الجمهورية الفرنسية وإلى رئيس وزرائه وإلى عصبة الأمم في جنيف وإلى المفوض السامي الفرنسي طالبت كلها بأن يمارس المسلمون حقهم السياسي، «وإن الترشيح لرئاسة الجمهورية هو من أبسط حقوقهم الطبيعية والمشروعة، فالوطن القومي المسيحي قبل الحرب ليس هو لبنان الحالي الذي أصبح بلداً مسلماً أكثر منه مسيحياً..»؛ حتى أن الشيخ محمد الجسر الموالي للفرنسيين انتقد الممارسات الفرنسية الطائفية التي تقوم على مبدأ «إقامة وطن قومي مسيحي يضم أغلبية اسلامية في لبنان، ويستند في أساسه على نظام برلماني مشوه وغير قابل للتصحيح، ويسمح دوماً أن تبقى هذه الأكثرية الاسلامية مغلوبة على أمرها»[2]. وكان «بونسو» قد أكد في رسالة إلى وزارة الخارجية في ١١ نيسان (ابريل) امكانية وصول الجسر لرئاسة الجمهورية بسبب تماسك الكتلة السياسية الاسلامية، غير أن نجاحه «سيضع فرنسا في واجهة سياسية صعبة جداً

(١) مسعود ضاهر: لماذا رفضت فرنسا وصول مسلم إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية، جـ ١، **السفير**، العدد ١٧٧١، ٢٥ آذار (مارس) ١٩٧٩.

(٢) مسعود ضاهر، المقال نفسه، جـ ٢، **السفير** العدد ١٧٧٣، ٢٧ آذار (مارس) ١٩٧٩.

لأن نفوذنا في المشرق يرتكز أساساً على المسيحيين اللبنانيين أعواننا التقليديين». وفي ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٣٢ أرسل وزير الخارجية برقية إلى المفوض «بونسو» طلب فيها وضع كامل ثقل فرنسا من أجل انتخاب رئيس مسيحي للبنان، لأن وصول الشيخ الجسر إلى الرئاسة سيؤلب المسيحيين ضدنا «بالرغم من أنهم وحدهم يتحملون تبعات الهزيمة الناتجة عن انقسامهم». وأضاف بأن الحفاظ على الانتداب الفرنسي يقضي بترسيخ هيمنة مسيحية في لبنان.

ومن خلال هذه المراسلات والتقارير يلاحظ التصميم الفرنسي على ابعاد الشخصيات الاسلامية من منصب رئاسة الجمهورية ولو كانت هذه الشخصيات موالية للفرنسيين، مما يشير إلى أن مرتكزات دولة لبنان الكبير قامت على أساس أن هذه الدولة إنما أقيمت لانشاء وطن قومي مسيحي يضم أغلبية اسلامية على حد قول الشيخ محمد الجسر، وأن الحفاظ على الوجود الفرنسي يقضي بترسيخ هذه الهيمنة المسيحية في لبنان على حد قول وزير الخارجية الفرنسية.

٣ - استمرار الانقسامات السياسية والطائفية وتكريس مارونية رئاسة الجمهورية في ظل الصراع الفرنسي - البريطاني في لبنان ١٩٣٣ - ١٩٤٢

استمر شارل دباس رئيساً للدولة اللبنانية في ظل تعليق الدستور ووقف الحياة النيابية، غير أن وقف الحياة الدستورية لا يعني وقف الاتجاهات الطائفية بل على العكس استمرت الدولة تمارس سياستها التقليدية بالتمييز بين اللبنانيين ولا سيما فيما يختص بالمساعدات الحكومية للمدارس المسيحية والاسلامية. فقد تبين أن أكثر المساعدات وزعت على المدارس والارساليات المسيحية[1]. وفي ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣، وبالرغم من ملابسات بقاء الرئيس شارل دباس في الحكم فان المسلمين استمروا في محاولاتهم لمد الجسور بينهم وبين الدولة لعلها تنظر في مطالبهم، فقد قدمت جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية مذكرتين إلى المفوض السامي

(١) انظر: **لسان الحال**، ٤ تموز (يوليو) ١٩٣٢، **البصير**، ٥ تموز (يوليه) ١٩٣٢.

« بونسو » وإلى الرئيس شارل دباس طالبت فيها انصاف المسلمين وإقامة العدالة بينهم وبين كافة اللبنانيين، ثم طالبت ببعض الأمور منها :

١ ـ مراعاة احصاء عام ١٩٣٢ .

٢ ـ المحافظة على حقوق الطوائف الاسلامية على اعتبارها نصف سكان الجمهورية .

٣ ـ العناية بالمحافظة على عدد ممثلي الطوائف الاسلامية في المجلس النيابي حين تقسيم الدوائر الانتخابية .

٤ ـ المحافظة على كسور الأنصبة الانتخابية باضافة كسور كل دائرة إلى الدائرة الأقرب إليها كيلا تذهب تلك الكسور هدراً [١].

وكانت صحيفة « لسان الحال » في شباط (فبراير) ١٩٣٣ قد عقدت لقاء صحافياً مع محمد جميل بيهم رئيس اتحاد الشبيبة الاسلامية حول مطالب المسلمين، فأوضح بأن المسلمين أحجموا في البداية عن الاشتراك في الحكم وكان ذلك مساعداً لضياع حقوقهم، « ونحن لا نلوم أحداً على هذا التغلب »، ولكن بعد اعلان الاحصاء الأخير الذي أثبت بأن الطوائف الاسلامية هي نصف سكان الجمهورية اللبنانية، تبين لهذه الطوائف بأن الفرصة سانحة لطلب المساواة مع سواهم، ثم أضاف بيهم « إن حركتنا وإن كانت باسم الطوائف فهي ليست حركة تعصب أعمى ولا ذات صبغة دينية وإنما ترمي إلى الدفاع عن حق كتلة تسمى الكتلة المحمدية دفاعاً ملؤه الولاء والاخلاص » [٢]. غير أن الاتجاهات الوطنية لم تكن قاصرة على المسلمين، بل ظهرت بعض الفئات المسيحية المعادية للانتداب تطالب باستقلال لبنان استقلالاً صحيحاً على غرار « المؤتمر الوطني » الذي عقد في تموز

(١) مذكرة اتحاد الشبيبة الاسلامية ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣ نقلاً عن: مجموعة جامعة بيروت العربية، ملف اتحاد الشبيبة الاسلامية ـ غير مصنفة. انظر أيضاً: محمد جميل بيهم، النزعات السياسية بلبنان، ص ٣١، صحيفة **بيروت**، ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣. أنظر أيضاً جهود اتحاد الشبيبة الاسلامية لرفع الغبن عن المسلمين في: **الأحرار**، ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣.

(٢) **لسان الحال**، ٣ شباط (فبراير) ١٩٣٣.

(يوليه) ١٩٣٣ وقد كان رئيس المؤتمر رشيد نخله، فيما كان محمد جميل بيهم نائباً للرئيس، أما الأعضاء فهم: د. مصطفى الرفاعي، جورج بيضون، أمين الحلبي، نجيب ليان، فؤاد الخوري، اميل لحود، راشد عسيران. وقد اتخذوا في نهاية مؤتمرهم قرارات معادية للانتداب الفرنسي مع ضرورة العمل للاتحاد مع سوريا مع الحفاظ على استقلال لبنان، كما طالبوا بضرورة الحفاظ على اللغة العربية لغة البلاد ... [١]. وقد انتقدت صحيفة « الصحافي التائه » هذا المؤتمر لأن المؤتمرين اتخذوا من رشيد نخله مطية يتآمرون بواسطتها على وحدة لبنان [٢].

وبالرغم من أن المؤتمر لم ينص صراحة على الوحدة السورية الشاملة، فقد لاقى الكثير من الاتهامات من قبل الصحافة الموالية لفرنسا، هذا مع العلم أن بعض القوى المسيحية والموارنة بينهم قد طالبوا في هذه الفترة باستقلال لبنان ووحدته مع سوريا. ففي ٣ حزيران (يونيه) ١٩٣٣ أرسل أمين الريحاني مضبطة من بيروت باسم « الشباب اللبناني العربي » إلى فيصل الأول ملك العراق بمناسبة سفر الأخير إلى أوروبا، وقد طالبه بالعمل في أوروبا لانهاء الوضع الاستعماري الفرنسي عن لبنان كي يستعيد هذا البلد حقوقه الطبيعية والمشروعة [٣]. كما وصلت رسالة من البرازيل من الياس فرحات إلى محمد جميل بيهم في ٢٥ حزيران (يونيه) ١٩٣٣ طالبه فيها بتأليف حزب سياسي لبناني يعمل للوحدة السورية، « بل تكون المادة الأساسية فيه السعي إلى الوحدة السورية .. » [٤]. وفي هذه الفترة من عام ١٩٣٣ أرسل خليل كرم رئيس جمعية الاتحاد السوري في ولاية بارانا في البرازيل رسالة إلى بيهم أكد فيها تأييده للوحدة السورية، ومما قاله « .. إن الذي يكتب إليك هذه السطور هو لبناني المولد مسيحي ماروني المذهب من احدى

(١) **لسان الحال**، ٢ آب (أغسطس) ١٩٣٣.

(٢) **الصحافي التائه**، ١ آب (أغسطس) ١٩٣٣.

(٣) فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله، ص ١٢٨، بغداد ١٩٤٥.

(٤) من رسالة الياس فرحات (لابا ـ البرازيل) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) ٢٥ حزيران (يونيه) ١٩٣٣ نقلاً عن محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٠٨ ـ ١٩٣٥، الملف ٤، ص ١٩٣.

قرى كسروان. لبناني ينشد الوحدة السورية بما فيها لبنان...»[1].

ومن الملاحظ أن موضوع الوحدة السورية كان يطرح بين الفترة والفترة غير أن تكريس مارونية رئاسة الجمهورية في عهد المفوض السامي الجديد الكونت دي مارتل (Count de Martel) جعل الموضوع أكثر صعوبة، فقد صدر قرار بتعيين حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية وذلك في ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٤. وفي هذا العهد تزايدت الطفرات الطائفية بسبب سياسة الدولة، وقد أثار النائب السني خير الدين الأحدب موضوع الاعانات المدرسية التي توزع على الطوائف وذلك في الجلسة النيابية المنعقدة في ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٣٤، وتبين من خلال جلسة المناقشة مدى التمييز بين الطوائف والمؤسسات الخاصة لدى المسلمين والمسيحيين، فعلى سبيل المثال كان البطريرك الماروني وحده يتسلم مبلغ (٢٥٠٠) ليرة بينما كانت مدارس جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية لا تتسلم كلها سوى ٤٠٠ ليرة، في السنة[2].

ومهما يكن من أمر فان «مورنة» القرارات الحكومية بات أمراً واضحاً لا سيما بعد أن جدد المفوض السامي مدة رئاسة حبيب باشا السعد سنة أخرى تنتهي في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٦، وكان معنى ذلك عدم الأخذ بعين الاعتبار المطالب الاسلامية والمسيحية غير المارونية، ذلك أنه ما إن حاول النائب الدكتور أيوب ثابت - وهو مسيحي بروتستانتي متعصب ومتطرف في ولائه للفرنسيين - أن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية حتى ثار المفوض السامي وأعلن رفضه لهذا الترشيح، ثم طلب المفوض ثلاثة مرشحين موارنة هم: حبيب باشا السعد، اميل اده، وبشارة الخوري. أما عتب بشارة الخوري على المفوض فلم يكن بسبب تكريس مارونية

(١) من رسالة خليل كرم (بارانا - البرازيل) إلى محمد جميل بيهم (بيروت)؟ ١٩٣٣، نقلاً عن: محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٠٨ - ١٩٣٥، الملف ٤، ص ٢٠٠ - ٢٠١.

(٢) للمزيد من التفصيلات انظر: مضبطة الجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٣٤، ص ١٣٧.

رئاسة الجمهورية، بل لأن المفوض وقف إلى جانب اميل اده ضده في انتخابات الرئاسة[1].

ولما جرت الانتخابات في أوائل ١٩٣٦ فاز اميل اده بالرئاسة الأولى وقد صوره ديغول بأنه «الصديق الذي لا يتزعزع في صداقته لفرنسا والسياسي المتزن..»[2]، ولذا فقدجعل المفوض مدة رئاسته ثلاث سنوات ثم جعلها فيما بعد ست. وفي هذه الفترة كانت تجري في بيروت المفاوضات لعقد معاهدة بين فرنسا ولبنان لمدة خمس وعشرين سنة تحتل فيها فرنسا المركز الأول ولو نال لبنان استقلاله، فما كان من القوى السياسية الوحدوية الاسلامية والمسيحية إلا أن تداعت إلى عقد مؤتمر في ١٠ آذار (مارس) ١٩٣٦ برئاسة سليم أبو علي سلام، وكان الاتجاه العام في هذا المؤتمر هو ضرورة اقامة الوحدة بين لبنان وسوريا وان كانت بعض القوى فيه قد عارضت السير في هذا الاتجاه[3].

وفي حزيران (يونيه) ١٩٣٦ بدأت الصحف والقوى الموالية للانتداب الفرنسي تدعو اللبنانيين لتأييد هذه المعاهدة عن طريق التظاهرات الشعبية، غيرأن جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية أصدرت بياناً في ٢٧ حزيران (يونيه) نددت فيه بتلك القوى وبالمعاهدة نفسها واعتبرت أن المفاوض اللبناني لا يمثل إلا نفسه وليس له صفة التمثيل السياسي[4]. علماً أن هذه المعاهدة والوضع السياسي والطائفي قد أدّيا إلى مواصلة تراشق التهم بين المسلمين والمسيحيين، وقد كتب محيي الدين النصولي مقالاً افتتاحياً في صحيفته «بيروت» أشار فيه إلى النزعات والتناقضات القائمة ما بين المسلمين والمسيحيين لا سيما حول الوحدة والانفصال،

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ١، ص ١٩٤ - ١٩٦.

(٢) مذكرات ديغول (Memoires de guerre) ص ٢٨٤.

(٣) للمزيد من التفصيلات عن مؤتمر الساحل ١٩٣٦ انظر: صحيفة **البلاد**، ١١ آذار (مارس) ١٩٣٦، وبقية الصحف اللبنانية، **النهار**، ١١ آذار (مارس) ١٩٣٦ وكتابنا: مؤتمر الساحل.

(٤) بيان اتحاد الشبيبة الاسلامية، ٢٧ حزيران (يونيه) ١٩٣٦ ملف اتحاد الشبيبة الاسلامية، مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية، غير مصنفة.

ومما أكده «أن المسلمين لا يرضون عن الوحدة بديلاً. هذه هي عقيدتهم لم تتبدل ولن تتحور ولو تبدلت الأرض غير الأرض والسماء غير السماء..»[1] غير أن النتيجة كانت بأن فرنسا وقعت المعاهدة مع لبنان في ظل المعارضة الاسلامية لها، في وقت أكدت فيه في أحد بنودها على ضرورة المساواة بين الطوائف[2]. وذلك لاستمالة القوى الاسلامية المعارضة. وقد أشار نائب القنصل البريطاني في بيروت (Furlonge) في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ إلى أن الفئات الاسلامية لا سيما في طرابلس قامت بتدبير حملة ضد احتوائها وادخالها في اطار لبنان[3] لأنها كانت لا تزال مؤمنة بالوحدة السورية. وكان السفير البريطاني في باريس «اريك فيبس» (E. Phipps) قد تحدث عن الوضع في لبنان لا سيما بعد توقيع المعاهدة الفرنسية - اللبنانية، وأشار إلى زيارة الرئيس اميل اده لباريس وتصريحاته للصحافة الفرنسية في ٢٧ حزيران (يونيه) ١٩٣٧ التي أعرب فيها عن دعمه وتأييده لفرنسا، واعتبر أن المعاهدة مع فرنسا هي نوع من الرابط التاريخي معها، بينما اعتبرها السوريون بأنها نوع من التحرر وفي حين أعلن اللبنانيون بأن هذه المعاهدة يجب أن تدوم لمدة ٢٥ عاماً فإذا بالسوريين يعلنون أن على القوات الفرنسية أن تنسحب[4].

والأمر الملاحظ أنه بعد توقيع المعاهدة الفرنسية - اللبنانية رأت بعض القوى المارونية ضرورة اقامة تدريبات عسكرية علنية في ظل الظروف الطائفية والسياسية، وكانت منظمة الكتائب (Les phalanges) رائدة هذه السياسة. فمنذ منتصف

(١) **بيروت**، ٢٨ تموز (يوليه) ١٩٣٦. أنظر أيضاً: تاريخ حزب الكتائب اللبنانية ١٩٣٦ - ١٩٤٠، جـ ١، ص ٣٢١ - ٣٢٢.

(٢) أنظر نص المعاهدة في: مضبطة الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني، ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦، ص ٧ - ١٠. أنظر أيضاً: E. Rabbath, op. cit. pp. 314-340

(٣) Furlonge to Eden, No. E.7315 of 17 Nov. 1936, in F. O. 371/20067/89.

(٤) Sir E. Phipps to Eden, No. E.3735 of 5 July 1937, in F. O. 371/87.

تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ ابتدأت الكتائب بتدريباتها العسكرية على ملعب فرن الشباك. بل أكثر من ذلك فقد ظهر التحالف الفرنسي - الكتائبي واضحاً عندما طلب مسؤولو الكتائب من قيادة الجيش الفرنسي أن تخصص لهم ضابطاً فرنسياً لتدريب الفرق الكتائبية على التمارين العسكرية. وقد ذكر في حينه أن قيادة الجيش تجاوبت مع هذا الطلب، وأن الضابط سيقوم بالمهمة التي انتدب من أجلها[1]. وكان من نتيجة ذلك أن علق محي الدين النصولي - صاحب صحيفة بيروت - بقوله: «لسنا ندري ما هي الغاية من هذه الكتائب اللبنانية ولا ما هي الغاية من التمارين العسكرية[2]..». غير أن أوساط منظمة الكتائب نفت أن تكون قيادة الجيش قد قبلت الطلب الكتائبي، ولكنها اعترفت بتقديمه، واعترفت بأن جوزف خوري الضابط اللبناني السابق في الجيش الفرنسي هو الذي قام بمهمة تدريب الفرق الكتائبية[3].

ونتيجة للتدريبات العسكرية الكتائبية ولطابعها العسكري والسياسي، فقد اتهمت الكتائب بأنها منظمة فاشستية أقيمت على غرار التنظيمات العسكرية في المانيا وإيطاليا، غير أن المنظمة دافعت عن نفسها من واقع الاعتراف بقولها: «صحيح أن التمارين العسكرية وسلطة القائد الفرد من الأدلة الواضحة على التنظيم الفاشستي لكنها ليست كافية لتأكيد الروح الفاشستية، فالتمارين العسكرية التي جاهرت بها الكتائب... وإن التقت من حيث الشكل فانها تختلف عنها من حيث الغاية والجوهر»[4].

ولما استمر تخوف القوى الاسلامية من ممارسات الدولة وتأييدها للقوى الطائفية بدأت الأوساط المارونية تشعر بأهمية استمالة المسلمين، فعمد رئيس الجمهورية في أول عام ١٩٣٧ إلى اسناد رئاسة الوزراء إلى مسلم سني هو النائب

(١) تاريخ حزب الكتائب اللبنانية ١٩٣٦ - ١٩٤٠ جـ١، ص ٧١، ٣٣٣.

(٢) تاريخ حزب الكتائب، المرجع السابق، جـ ١ ص ٧٨، نقلاً عن: **بيروت**، ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦.

(٣) المرجع نفسه، جـ ١، ص ٧١.

(٤) المرجع نفسه، جـ ١، ص ٢٣٨.

خير الدين الأحدب، وتعتبر هذه هي المرة الأولى التي يتولى فيها مسلم رئاسة الوزراء منذ بداية عهد الجمهورية عام ١٩٢٦ . ولكن هذه المحاولة من قبل الرئيس اميل اده لم تنه الاتجاهات الطائفية في لبنان، بل ازدادت حدة ليس على أساس طائفي فحسب وإنما على أساس مذهبي ذلك أن كل نائب كان يمثل بعض المذاهب الدينية بدأ يطالب بمطالب لأبناء مذهب وليس لأبناء طائفته وهذا ما أكدته جلسات مجلس النواب في ٦ نيسان (ابريل) ١٩٣٧ [١] .

والجدير بالذكر أنه مما زاد في اثارة المشاعر الطائفية والانقسامات السياسية أن رئيس الجمهورية اميل اده نفسه كان يرأس تياراً طائفياً قبل أن يرأس جمهورية بالاضافة إلى أنه كان ضد الفكرة العربية مؤيداً الدعاوى الفينيقية وعزلة لبنان عن العرب كما طالب أكثر من مرة باقامة وطن قومي لليهود في فلسطين مقابل وطن قومي مسيحي في لبنان [٢] .

وذكرت صحيفة « العروبة » في معرض حديثها عن احداث عام ١٩٣٧ ، أن المطران مبارك سافر إلى فرنسا للعمل من أجل الوطن القومي اليهودي وذلك بمساعدة رئيس الجمهورية اميل اده، وأن اده ورئيس وزرائه خير الدين الأحدب عملا على تأمين بيع مئتي ألف دونم في جنوب لبنان لليهود [٣] ، هذا بالاضافة إلى أن البطريرك الماروني انطون عريضة الصديق الحميم لرئيس الجمهورية أعلن أثناء زيارته لروما وباريس في صيف ١٩٣٧ أنه يؤيد الصهيونية [٤] .

من جهة أخرى فقد أكد « اريك فيبس » (E. Phipps) السفير البريطاني في باريس في تقرير إلى وزير الخارجية المستر ايدن في ٥ تموز (يوليو) ١٩٣٧ أن الرئيس اميل اده يعمل على توطيد النفوذ الفرنسي في المنطقة العربية عبر

---

(١) للمزيد من التفصيلات انظر : مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ٦ نيسان (ابريل) ١٩٣٧ ، ص ٢٥٥ - ٢٥٦ ، الجلسة التاسعة ، ١١ أيار (مايو) ١٩٣٧ ، ص ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، مضبطة الجلسة الثالثة عشرة، ٢٨ أيار (مايو) ١٩٣٧ ، ص ٤٠٢ .

(٢) انظر الفصل الخامس من هذه الدراسة .

(٣) **العروبة**، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧ ، جـ ٨ ، ص ٢٠ ، ٢١ .

(٤) S. H. Longrigg, op. cit, p. 252.

المعاهدة الفرنسية - اللبنانية، وأن الرئيس اده وأعوانه كانوا مسرورين جداً لحصول المسألة اللبنانية على الدعم من جميع الأحزاب الفرنسية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين « ولهذا فان ذلك أثبت بأن سياسة فرنسا الشرق أوسطية يجب أن تمر عبر لبنان، وكلما كانت هذه السياسة لبنانية كلما أصبحت فرنسية أكثر » . وأضاف السفير البريطاني أن الرئيس اده صرح في باريس بأن ليس لديه أي اعتراض على انشاء قاعدة بحرية في لبنان وأن الساحل اللبناني يمكن اعتباره كقاعدة فرنسية [١] .

هذا واستمر الوضع اللبناني متأرجحاً ما بين الانقسامات السياسية والطائفية سواء في المجلس النيابي أو في خارجه، وما إن ابتدأت الحرب العالمية الثانية في الأول من أيلول (سبتمبر) ١٩٣٩ حتى بادر المفوض السامي الفرنسي « غبريال بيو » (G. Puaux) إلى تعليق الدستور اللبناني وحل المجلس النيابي وإلغاء المناصب الوزارية دون أن يتعرض للرئيس اميل اده الذي استمر في الحكم إلى عام ١٩٤١ [٢] .

وفي هذه الفترة بدأ الصراع الفرنسي - البريطاني يبدو واضحاً من خلال سياسة فرنسا وبريطانيا ومن خلال التوجهات اللبنانية [٣] لا سيما قبل سقوط لبنان وسوريا بيد قوات فيشي، كما استمر الصراع بعد اعادة دولتي المشرق إلى حكومة فرنسا الحرة . وكان الجنرال كاترو (Catroux) قد أعلن في ٨ حزيران (يونيه) ١٩٤١ نيابة عن الجنرال ديغول أنه يضمن حرية واستقلال سورية ولبنان، وباسم فرنسا الحرة وقائدها ديغول أشار كاترو إلى أن مجيئه إنما لوضع نهاية لسلطة الانتداب ولاعلان حرية واستقلال دولتي سوريا ولبنان [٤] .

---

(١) E. Phipps to Eden, no, E. 3735, of 5 JULY 1937, in, 371 / 89.

(٢) انظر تقرير: Havard to F. O. no E.477, of 15 Jun. 1940, F. O. 371/24591/89.

(٣) انظر تقرير: Havard to F. O. No. E.2867, of 17 Sept. 1940, in F. O. 371/24595/89.

(٤) انظر نص الاعلان في التقرير التالي الوارد من القاهرة إلى لندن:

Sir Lampson to M. Eden, No. E.2915, of 8 jun. 1941, in E. O. 371/27294/89.

وأخذ الجنرال كاترو يمارس صلاحيات المفوض السامي بعد عقد اتفاق عكا بين بريطانيا وفرنسا، غير أن ديغول رفض التصديق على هذا الاتفاق لأن الانجليز تجاهلوا النفوذ الفرنسي ودور فرنسا في المنطقة. ثم أرسل مذكرة احتجاج إلى أمين وزير الخارجية البريطانية، أصر فيها على الشروط الفرنسية للتوقيع على تلك الاتفاقية، كما أرسل رسالة إلى تشرشل رئيس الوزراء البريطاني أشار فيها إلى أنه «نحن نعتبر اتفاق عكا متعارضاً في فحواه مع مصالح فرنسا الحرة السياسية، والعسكرية، كما نعتبره في مبناه مؤلماً غاية الألم لكرامتنا...»[1]. وبالفعل فان الانجليز ما لبثوا أن قاموا بتعديلات ارضاء لديغول، وقد جاء في خطاب «ليتلتون» - المندوب البريطاني في مصر - إلى ديغول في ٢٥ تموز (يوليه) ١٩٤٠ بأنه «أرغب أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد لكم أننا نحن البريطانيين نعترف بمصالح فرنسا التاريخية في المشرق. إن بريطانيا العظمى لا مصلحة لها في سوريا ولبنان إلا كسب الحرب، وليس في نيتنا أن نتجاوز بأية صورة على مركز فرنسا.. فسيكون لفرنسا مركز متفوق ممتاز في المشرق بين جميع أمم أوروبا.»[2].

وبالرغم من التأكيد البريطاني على مركز فرنسا المميز في المنطقة، غير أن بريطانيا استمرت تنافس فرنسا وتضع العراقيل في وجهها في لبنان وسوريا، وقد أكد ذلك الجنرال كاترو في برقيته إلى الجنرال ديغول. كما أن سبيرز - الوزير البريطاني المفوض في سوريا ولبنان - قد مارس سياسة عدوانية ضد فرنسا، وقد اشار إلى أن ديغول لا يثق مطلقاً بالسياسة البريطانية، في وقت كان فيه ديغول رجلاً يهتم

(١) مذكرات الجنرال ديغول، جـ ١، ١٩٤٠ - ١٩٤٢، ص ٢٧٠.

(٢) للمزيد من التفصيلات انظر: بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ١، ص ٢٩١. مذكرات الجنرال ديغول، جـ١، ص ٢٦١، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٢. أنظر أيضاً:
S. H. Longrigg, op. cit, p. 309. G. Catroux, Dans la bataille de la Méditerrannée, pp. 182 - 183, 189, 190.

كثيراً بعظمة فرنسا ومصالحها في المنطقة[1]. والواقع أن الصراع الفرنسي البريطاني انتقل بدوره إلى القوى اللبنانية، فأصبح اميل اده وكتلته يمثلون المصالح الفرنسية بينما راح بشارة الخوري وكتلته الدستورية يدعمون السياسة البريطانية في المنطقة على اعتبار أن النفوذ البريطاني في تزايد في لبنان والبلاد العربية، وقد كان لكميل شمعون اليد الطولى في اقامة العلاقات بين الخوري ومن معه وبين بعثة سبيرز[2].

وعن صراع اده - الخوري ذكر الجنرال ديغول بأنه كان تنافساً شديداً، وأنه سمع مرة بشارة الخوري يقول «لقد احتل اده مقعد الرئاسة من قبل وقد حان الآن دوري». أما عن رياض الصلح فقد ذكر ديغول «كان رياض الصلح - الزعيم العاطفي لمسلمي السنة - يرفع في غضون ذلك راية القومية العربية فوق المساجد مثيراً الفزع في المنافسين دون أن يحملها على الاتفاق»[3].

والملاحظ في هذه الفترة أن بعض الموالين لفرنسا انقلبوا ضدها، غير أن المفوضية الفرنسية لم تفضح أمرهم، إنما أرسلت أوراقها وسجلاتها إلى منطقة جبلية فأحرقت ما فيها من أسماء وأسرار[4]. وكان بشارة الخوري وسبيرز والقوى العربية الموالية لبريطانيا ترى ضرورة اجراء انتخابات نيابية في لبنان كي يتسنى للبريطانيين ممارسة نفوذهم والتدخل في الانتخابات والعمل على انجاح مرشحين موالين للسياسة البريطانية، بينما كان رئيس الجمهورية ألفرد نقاش وكاترو وديغول يعارضون اجراء الانتخابات النيابية بحجة الأوضاع الحربية. وقد سأل كاترو مرة النحاس باشا رئيس وزراء مصر عن سبب تأخر الحكومة المصرية في الاعتراف باستقلال لبنان، فأجابه النحاس باشا بأنه لا يسع أية حكومة أن تقوم بأعباء الاستقلال الفعلي إلا إذا استمدت سلطتها من القوة الشعبية «وإن دول المشرق لن تصبح مستقلة فعلاً إلا إذا سارت على الطريق الذي سلكته مصر لا سيما أن الزعماء

(١) G. E. Spears, Fulfilment of a Mission Syria and Lebanon 1942-1944 p. 97.

(٢) سامي الصلح: احتكم إلى التاريخ، ص ٤٩.

(٣) مذكرات الجنرال ديغول، جـ ١، ص ٢٥٨.

(٤) تذكارات اسكندر الرياشي، ص ٢٩.

الوطنيين في سوريا ولبنان يطالبون بهذه الانتخابات » . ثم أبدى النحاس باشا رأيه بالشيخ بشارة الخوري بأنه يمثل في نظره، الاتجاه الوطني والشعبي . وإزاء ذلك رأى كاترو أن كلام النحاس باشا واضحاً ومعناه أن مصر لن تعترف باستقلال لبنان إلا إذا أجريت انتخابات كانت نتيجتها لصالح بشارة الخوري « ولقد لقي بشارة الخوري التأييد نفسه من نوري السعيد رئيس وزراء العراق »[١] .

ونظراً للاتجاهات البريطانية والعربية الموالية لبريطانيا فقد تلقى الشيخ بشارة الخوري في أيار (مايو) ١٩٤٢ دعوة من مصطفى النحاس باشا لزيارة مصر للبحث في مستقبل لبنان والتعاون العربي . وبالفعل ففي حزيران (يونيه) من العام نفسه عقد في القاهرة اجتماع تمهيدي ضم النحاس باشا، بشارة الخوري، جميل مردم بك - وزير خارجية سوريا - محمد شرارة باشا وكيل وزارة الخارجية المصرية، ومحمد صلاح الدين الأمين العام للخارجية المصرية، وقد أبدى بشارة الخوري استعداده للتعاون مع الدول العربية بشرط استقلال لبنان لا سيما أن بعض المسيحيين لا يؤمنون بالتعاون العربي[٢] . وكان مشروع الوحدة بين الدول العربية قد طرح في هذه الفترة ليس بدافع تأييد السياسة البريطانية فحسب، وإنما من منطلقات شعبية حرة ونظراً لأضرار التجزئة بين الدول العربية[٣] .

وفي عهد حكومة سامي الصلح الجديدة التي تكونت في ٢٧ تموز (يوليه) ١٩٤٢ تزايد اعتراف الدول باستقلال لبنان الذي سبق أن منحه كاترو للبنانيين

---

(١) G. Catroux, op. cit, pp. 163-164.
انظر أيضاً: بيار زيادة: التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق، ص ٦٦ - ٦٧ .

(٢) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ١، ص ٢٤٥ . انظر أيضاً: مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠ - ١٩٦٠، جـ ١، ص ٦٧ - ٦٨ . سامي الصلح: احتكم إلى التاريخ، ص ٥٥ ،
E. Rabbath, op. cit; p. 448.

(٣) انظر: اميل حبوش: من تقرير أساليب السياسة الفرنسية، ص ١٢ . محمد جميل بيهم، النزعات السياسية بلبنان، ص ٢٣ .

شكلًا ، وكانت الولايات المتحدة الأميركية في عداد الدول التي أرسلت ممثلاً لها لدى الحكومة اللبنانية هو جورج ودسورث (G. Wodsworth) الذي أبدى منذ وصوله إلى بيروت تأييده لاستقلال لبنان وإلى ضرورة تطوير العلاقات الأميركية - اللبنانية لا سيما وأن عدداً كبيراً من المهاجرين اللبنانيين يقاتلون إلى جانب الأميركيين في الحرب . ومن المهم الاشارة إلى أن اعتراف بعض الدول العربية باستقلال لبنان لا سيما سوريا ، فسره البعض بأنه نهاية للمطالب السورية فيما يختص بالأقضية الاسلامية من لبنان[١] .

والحقيقة أن جميع التحركات والاتجاهات السياسية المحلية والعربية والدولية التي شهدها لبنان منذ أوائل القرن العشرين إلى عام ١٩٤٢ ، إنما كانت مقدمة لعملية تغيير في الاتجاهات السياسية لا سيما على الصعيد الرسمي عندما سينتقل النفوذ من القوى الفرنسية إلى القوى البريطانية ، مع التأكيد بأن الاتجاهات السياسية والطائفية المحلية حافظت في أكثر الأحيان على أساليبها وممارساتها التقليدية التي سبق أن درجت عليها القوى السياسية والدينية على السواء .

---

(١) S. H. Longrigg, op. cit, p. 324.

الفصل الثاني

الاتجاهات اللبنانية من العلاقات الفرنسية - اللبنانية ومن الصراع الفرنسي - البريطاني

(١٩٤٣ - ١٩٤٦)

١ - علاقة لبنان بفرنسا وموقفه من الصراع الفرنسي - البريطاني ١٩٤٣ .
٢ - ردود الفعل اللبنانية والعربية والدولية على تطورات تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ وقضية الرئيس اميل اده (١٩٤٣ - ١٩٤٤) .
٣ - التطورات التمهيدية لجلاء القوات الأجنبية عن لبنان ١٩٤٥ .
٤ - مفاوضات جلاء القوات الأجنبية عن لبنان وسوريا عام ١٩٤٦ .

١ ـ علاقة لبنان بفرنسا وموقفه من الصراع الفرنسي ـ البريطاني ١٩٤٣

في بداية عام ١٩٤٣ بدأت الحياة السياسية والاقتصادية تعود تدريجياً إلى أوضاعها السابقة، وفي لبنان وسوريا نال الشعور العربي قوة أكبر ـ رغم أنه لم يشمل مسيحي لبنان على حد قول «لونغريغ»، كما ظل العنصر الكاثوليكي في لبنان على تعلقه بفرنسا ولو شاب هذا التعلق بعض الفتور، كما ظل البطريرك الماروني يعتبر الرئيس السياسي[١]. وبعد أن خفت وطأة الحرب وأخطار دول المحور سعى الجنرال كاترو (Catroux) إلى إعادة الحياة البرلمانية في لبنان لا سيما بعد تململ بعض السياسيين من الأوضاع الداخلية[٢]. ثم أن الخلافات المستجدة بين رئيس الجمهورية الفرد نقاش والمفوض السامي عجلت بتغيير حكومي في البلاد، كما صمم كاترو على التخلص من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء سامي الصلح كمقدمة لاجراء انتخابات عامة وفقاً لما تم الاتفاق عليه بين البريطانيين والفرنسيين في إطار التسويات والصراعات القائمة بينهما، غير أن الفرنسيين كانوا لا يزالون مصممين على إعادة مجلس النواب الذي سبق أن حله المفوض السامي غيربال بيو (G. Puaux) عام ١٩٣٩، ولكن سبيرز (Spears) والسلطات البريطانية عارضت مثل هذا الاجراء وأصرت على انتخاب مجلس جديد. ومنذ أن طرح سبيرز في نيسان (ابريل) ١٩٤٣ قضية اجراء انتخابات عامة، أصبح

---

(١) S. H. Longrigg, Syria and Lebanon under French Mandate, pp. 324-325.

(٢) انظر: Rabbath, La Formation Historique du Liban Politique et constitutionnel, p. 450.

هذا الموضوع يثير قدراً كبيراً من الحساسية لا سيما وأنه كان واضحاً أن أية انتخابات جديدة ستؤدي إلى انتصار « الوطنيين » ـ المعادين لفرنسا ـ والقوى المؤيدة لبريطانيا الأمر الذي سيؤدي إلى عواقب غير محددة بالنسبة للوجود الفرنسي في سوريا ولبنان، مع العلم أن الجنرال ديغول (De Gaulle) سبق أن صرح في صيف ١٩٤٢ أن دولتي المشرق (سوريا ولبنان) قد لا تكونان جاهزتين للاستقلال قبل عدة سنوات لأن فرنسا لا تزال تعمل على تمدين (Civilizing) الدولتين[1].

ومن المؤكد أن بريطانيا كانت لا تستخدم نفوذها في لبنان وسوريا بأسلوب مباشر فحسب، وإنما كانت تستخدمه أيضاً بواسطة بعض القوى والدول العربية الموالية للسياسة البريطانية. وقد كشفت الوثائق البريطانية عن هذا الاتجاه من خلال مراسلات الوزير البريطاني المفوض في لبنان وسوريا الجنرال سبيرز وبين وزارة خارجيته التي كانت تسيّر وتؤيد استخدام القوى العربية. غير أن سبيرز أكد في أواخر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٢ في برقية إلى وزارة خارجيته بأنه ليس من واجب بريطانيا أن تطلب من ابن سعود أن يعمل ضد رأي جماعته في المسألة اللبنانية، « ونحن نرى عند الاقتضاء ضرورة الاعتراف بلبنان، أما بالنسبة لسوريا فالأمر مختلف ». ورأى سبيرز أن الفرنسيين هم ـ بدون شك ـ ماضون لضمان مقدار عظيم من الاعتراف بوجودهم في سوريا ولبنان لأن البلدان يمثلان لها رأس جسر. ثم أضاف أنه ليس من الضروري الارتكاز على الاعتراف السعودي بلبنان[2]. وفي ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٣ أشار ويكلي (Wikeley) الوزير البريطاني المفوض في جدة إلى الجهود السعودية في لبنان وسوريا، وأنه أرسل ملاحظات وزير الخارجية البريطانية إلى ابن سعود بواسطة الشيخ يوسف ياسين لابلاغها للعاهل السعودي، موضحاً بأن الحكومة السعودية ليس بامكانها التدخل بمشكلة تجزئة سوريا داخل الأجزاء المنفصلة عنها. وأضاف بأن دور القنصل

(١) S. H. Longrigg, op. cit, p. 327.

(٢) E. Spears to F. O. No. E.12, of 30 Dec. 1942, in F. O. 371/35167/89.

السعودي في دمشق مع كل الذين لهم مصلحة مع السعودية في لبنان كان جيداً[1].

ومن المرجح أن الجهود البريطانية أسفرت عن نتائج أولية لمصلحة السياسة البريطانية في المنطقة. ففي آذار (مارس) ١٩٤٣ وقعت الأزمة الحادة بين الرئيس ألفرد نقاش وبين المفوض كاترو، وقد أوضح الرئيس اللبناني كيفية اتفاق بريطانيا مع فرنسا من أجل اجراء انتخابات نيابية في لبنان رغم أن أجواء الحرب العالمية كانت لا تزال تسيطر على لبنان والمنطقة، كما أن سليم تقلا ـ باسم بشارة الخوري ـ وحبيب أبو شهلا ـ باسم اميل اده ـ حضرا كل بمفرده إلى كاترو وقالا له: « باسم الحزبين الممثلين الآن أمامك نؤكد لك يا جنرال أننا مستعدون لأن نتعهد معك ونتعهد لك بتنفيذ برنامجك السياسي بشرط أن تسلمنا الحكم[2] ».

وبالرغم من الاتفاق البريطاني ـ الفرنسي، غير أن الصراع كان لا يزال قائماً بين السياستين بدليل أنه بعد عودة كاترو إلى لبنان كان في مقدمة همومه استمالة الناخبين في سوريا ولبنان بواسطة مستشاريه وأتباعه المخلصين[3].

وعلى ضوء المساومات البريطانية ـ الفرنسية سلم دافيد (David) ـ مندوب الجنرال كاترو ـ في ١٨ آذار (مارس) ١٩٤٣ رسالة للرئيس الفرد نقاش طلب منه فيها أن يقدم استقالته رسمياً من رئاسة الجمهورية، ولكن الرئيس النقاش رفض الانصياع لطلب كاترو، وظل رئيساً للجمهورية من الناحية الشكلية إلى الأول من أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣ عندما قدم استقالته إلى المجلس النيابي الجديد.

وفيما يتعلق بالرئيس سامي الصلح رئيس الوزراء فيرى البعض أن سبب اقالته هو تقديمه مذكرة احتجاجية لكاترو في ١٥ آذار (مارس) ١٩٤٣[4]. ومهما يكن

(١) Wikeley to F. O. No. E. 97, of 7 Janu. 1943, in F. O. 371/351/67/89.

(٢) انظر: يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، جـ ٢، ص ١٠٥٨ ـ ١٠٥٩. بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ١، ص ٢٤٩.

(٣) S. H, Longrigg, op. cit., p. 328.

(٤) بيار زيادة: التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان، ص ٦٩.

من أمر، فقد اختار كاترو النائب أيوب ثابت رئيساً للجمهورية، على أن تكون رئاسته مؤقتة بهدف الاشراف على اجراء انتخابات نيابية ينبثق عنها مجلس نيابي جديد يتولى بدوره انتخاب رئيس جديد للجمهورية. وكان الرئيس أيوب ثابت الذي تولى الحكم في ١٨ آذار (مارس) ١٩٤٣ من الأقليات المسيحية البروتستانتية، وكان من جملة الأسباب التي أدت إلى اختياره كون كاترو يريد تحقيق أمنية المفوض السابق «بيو» الذي كان يتلهف لاقامة حكم مسيحي يرأسه أمير بروتستانتي على غرار مذهبه[1]. ورغم أن عهده كان قصيراً غير أنه كان مليئاً بالاتجاهات الطائفية وبالمشكلات السياسية التي عمقت الهوة بين اللبنانيين، الأمر الذي اضطر المندوب الفرنسي «جان هللو» (J. Helleu) إلى اصدار قرار باقالة أيوب ثابت من رئاسة الجمهورية وتعيين النائب بترو طراد بدلاً منه وذلك في ٢١ تموز (يوليه) ١٩٤٣، وكان طراد من طائفة الروم الأرثوذكس، وكان تعيينه أيضاً بشكل مؤقت وذلك للاشراف على الانتخابات النيابية.

وقد بدا واضحاً الصراع البريطاني ـ الفرنسي من خلال الاستعدادات المكثفة للمرشحين للانتخابات النيابية، فبدأت الكتلة الوطنية تنشط في مختلف المناطق مدعومة من فرنسا، بينما بدأت بريطانيا تدعم الكتلة الدستورية التي رئسها الشيخ بشارة الخوري، كما اتخذت الانتخابات طابعاً آخر هو طابع الصراع بين دعاة العزلة ودعاة الاتحاد العربي، بالاضافة إلى أن الانتخابات اتخذت مظهراً سياسياً وليس طائفياً على أساس أن الكتلتين المتصارعتين كانتا تضمّان من مختلف الطوائف الدينية. وبدأت الاتهامات المتبادلة تطلق من كلتا الكتلتين، فالدستوريون اتهموا أركان الكتلة الوطنية باستسلامهم للفرنسيين، وبأنهم ضحوا بمصالح البلاد طمعاً بمساعدتهم، وإن قوات الأمن الفرنسية سخرت لخدمتهم، وأن الأموال وزعت تأميناً لفوز مرشحيهم، أما الكتلويون فقد اتهموا الدستوريين بأن الانجليز وعلى رأسهم الجنرال سبيرز لم يدخروا وسيلة إلا استخدموها لانجاح مرشحي الدستوريين وأن رئيسهم الشيخ بشاره الخوري تناول أموالاً طائلة من مصطفى

(١) S. H. Longrigg, op. cit., p. 295. نقلاً عن: Puaux, **Deux Années**, P. 68.

النحاس باشا أثناء وجوده في مصر للانفاق على الانتخابات، وأنه أعطى وعداً مقابل ذلك أن يوجه سياسة لبنان توجيهاً عربياً[1]. بينما اتهمت اللايدي سبيرز كلاً من المفوض الفرنسي جان هللو ومساعده بوغنر بأنهما تدخلا في سير الانتخابات النيابية وعملا على تعبئة رجال الدين المسيحيين الموالين لفرنسا، كما أرسلا رجال الأمن إلى كافة المناطق اللبنانية قبل أسبوع من موعد الانتخابات لاقناع الناخبين وتهديدهم وابتياع ضمائرهم. غير أن اللايدي سبيرز اعترفت بأن الاتهامات أصابت الفرنسيين والانجليز على السواء، فقيل مثلاً بأن الفرنسيين أنفقوا خمسين مليوناً من الفرنكات على الحملة الانتخابية، في حين اتهم زوجها بأنه شوهد يجوب الجبال يحمل أكياساً من الذهب[2].

ومن الثابت أن الرشوة تفشت أثناء الانتخابات تفشياً كبيراً. وقد كتب الدكتور مصطفى عز الدين عدة مقالات بهذا الصدد تحت عنوان «كيف تستقيم النيابة في لبنان» أكد فيها انتشار الرشوة مع عدم نفيه وجود وجوه نيابية جديدة[3]. أما صحيفة «البيرق» الموالية لفرنسا ولاميل اده فقد هاجمت الكتلة الدستورية بسبب ميولها «غير اللبنانية» بينما أيدت قائمة الكتلة الوطنية في جبل لبنان لا لشيء إلا لأن إرادة الأمة تجلت بأحلى المظاهر في تأييد زعماء هذه الكتلة بالنظر لمبادئهم اللبنانية القديمة الصحيحة على حد قول «البيرق»[4]. كما أن الفرنسيين والكتلويين اتهموا الدستوريين بأنهم «مرشحون بريطانيون». بينما ذكرت اللايدي سبيرز بأن البريطانيين لم يساندوا مرشحاً معيناً، ولم يتدخلوا بطريقة من الطرق بشؤون الانتخابات، ولكنها أضافت بأن القرويين الذين

(١) يوسف مزهر، المرجع السابق، جـ٢، ص ١٠٧٦. جورج حنا: من الاحتلال إلى الاستقلال، ص ١٨٠.

(٢) اللايدي سبيرز: قصة الاستقلال في سوريا ولبنان، ص ٧٦.

(٣) انظر: مقالات الدكتور مصطفى عز الدين «كيف تستقيم النيابة في لبنان» في **النهار** العدد ٢٧٨٠، ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣، العدد ٢٧٨٢، ٢٨ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٣، العدد ٢٧٨٣، ٢٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٣.

(٤) **البيرق**، العدد ٣٧٦٣، ٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٣.

اعتقدوا بأن مرشحيهم الوطنيين كانوا مؤيدين من قبل بريطانيا، وأن ذلك لم يسوءهم، بل ربطوا ما بين الانجليز وتحقيق آمالهم الوطنية. واعتبرت أن انتشار القوات البريطانية في أنحاء لبنان هي التي أدت إلى حرية اللبنانيين في الانتخابات، بينما لم يعترف الفرنسيون بأنهم كانوا مكروهين حتى في جبل لبنان المسيحي، لكنهم اعتقدوا بأن البريطانيين كانوا وراء ذلك كله، وأن هذه الحملة الاستقلالية كانت مؤامرة بريطانية، وأن الوزير البريطاني سبيرز كان كبير المتآمرين عليهم في البلاد[1].

ويلاحظ الدبلوماسي لونغريغ (Longrigg) أن الفرنسيين بذلوا كل ما في وسعهم من أساليب للتأثير على الناخبين في المدن والأرياف، وأن عمليات الانتخاب أسفرت عن نجاح أنصار فرنسا في المعاقل المارونية مقابل خصومهم في المناطق الأخرى[2]. وإزاء هذه الأوضاع السائدة بدأ بعض اللبنانيين يتساءلون عن سبب وقوف بريطانيا بهذه القوة ضد الانتداب الفرنسي، وهل تريد بريطانيا أن تطرد فرنسا من لبنان وسوريا لينعم البلدان بالاستقلال، أم لتحل هي محل فرنسا؟ وإذا لم تستطع أن تحل محل فرنسا فهل هي تعمل على ادخال لبنان في مشاريعها العربية الوحدوية؟ وقد ذكر جواد بولس[3] في هذا الصدد، أن الجنرال سبيرز حاول اقناعه في دعوة هادئة بأن لبنان مثقل بحدوده الحالية، وأن من الخير له أن «ينزل عن كتفه» بعض أراض له في الشمال والجنوب فيصير سكانه أكثر انسجاماً[4].

وفيما يتعلق بنتائج انتخابات الدورة الأولى فقد أسفرت عن نجاح مرشحين عديدين، بينما لم ينجح رئيسا الكتلتين المتنافستين بشارة الخوري واميل اده إلا في

(١) اللايدي سبيرز، المصدر السابق، ص ٧٨.

(٢) S. H, Longrigg, op. cit., p. 329.

(٣) جواد بولس: كان وزيراً للأشغال العامة والخارجية والصحة في عهد الرئيس أيوب ثابت في ١٨ آذار (مارس) ١٩٤٣.

(٤) يوسف سالم: ٥٠ سنة مع الناس، ص ١٤١.

الدورة الثانية (البالوتاج) بعد أن اشتد الصراع بين الكتلتين وكثرت في محافظة جبل لبنان نفقات الانتخابات ولعبت التدخلات الفرنسية والانجليزية دورها الفاعل، كما تدفقت عشرات الألوف من الليرات من الجانبين لشراء الأصوات[1]. غير أن نتائج الانتخابات انتهت بصورة رئيسية بنجاح معتبر ومهم للكتلة الدستورية التي يرأسها بشارة الخوري ضد الكتلة الوطنية التي يرأسها اميل اده[2]. وكشفت الانتخابات النيابية التي جرت في لبنان بين أواخر آب (اغسطس) وأوائل أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣ بأنها لم يتخللها صراع فرنسي - بريطاني فحسب، وإنما اتجاهات سياسية وصولية للمرشحين للنيابة، وأكدت بعض المصادر المعاصرة أن أحد المرشحين أوضح بأن النيابة لا تهمه ولا يرغب فيها، وأن رغبته في مصانعة السلطة الفرنسية إنما هي لتأمين نفوذه بين عشيرته ولمنع القانون من الوصول إليه إذا ما أتى عملاً يحرمه القانون «والسلطة التي تحميني إذا قتلت أو أجرمت، أو خالفت هي السلطة التي أؤيدها وأعمل لها، لتكن هذه انجليزية أو فرنسية أو صينية..»[3] بالاضافة إلى هذا الواقع السياسي فقد لوحظ أيضاً بأن بعض المرشحين من ذوي الاتجاهات الوصولية قد نجحوا في الانتخابات، بينما مرشحي الأحزاب العقائدية فشلوا فيها[4].

وكشف الجنرال كاترو ملابسات الانتخابات النيابية ١٩٤٣، فرأى بأن ضعف فرنسا في سنتي ١٩٤١ - ١٩٤٣ كان يزداد بازدياد قوة الحلفاء، فالوزير المفوض البريطاني سبيرز كان يحارب الوجود الفرنسي بحجة الدفاع عن الاستقلال

(١) انظر: جورج حنا، المصدر السابق، ص١٨٨. يوسف مزهر، المرجع السابق، جـ ٢، ص ١٠٨١ - ١٠٨٢. بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ١، ص٢٥٦ - ٢٥٧. يوسف سالم، المرجع السابق، ص ١٤٦.

(٢) Arab World, Political and Diplomatic History 1900-1967, Vol. 2 1942-1952, 29 August 1943.

(٣) جورج حنا، المصدر السابق، ١٨٢. يوسف مزهر، المرجع السابق، جـ ٢، ص ١٠٦٩ - ١٠٧١.

(٤) جورج حنا، المصدر السابق، ص ١٨٦ - ١٨٧.

في لبنان وسوريا، كما أن وزير أميركا المفوض «ودسورث» (Wadsworth) كان يعلن على الملأ أن الولايات المتحدة الأميركية لا تعترف بمركز ممتاز لأية دولة. وأضاف الجنرال كاترو بأن موقعة العلمين ١٩٤١ - ١٩٤٢ قد أعادت للانجليز هيبتهم، كما أن انتصارات الجنرال الأميركي ايزنهاور في أفريقيا الشمالية رفعت اسم أميركا عالياً، وأصبح الحلفاء يمثلون كثرة العدد والقوة الساحقة والتطور الصناعي «أما نحن فلم يكن لدينا من مثل هذا، فكان لا بد لجميع هذه العوامل أن تؤثر على سير الانتخابات»[١]. ومما أضافه كاترو عن الصراع الفرنسي - البريطاني في انتخابات ١٩٤٣، بأن الانتخابات جرت في سوريا بدون ضجة لأن سبيرز لم يتدخل فيها، أما في لبنان فقد كان الوضع مختلفاً، فالتنافس بين الفرنسيين والانجليز رافقه تناحر الأحزاب والطوائف والأشخاص. ومما لا شك فيه أن سبيرز استعمل كل دهائه في المعركة الانتخابية، فكانت النتيجة هزيمة أصدقاء فرنسا في الجنوب والشمال والبقاع وتناقص عدد الموالين لها في بيروت وجبل لبنان وهما المنطقتان اللتان كانتا الحصن الحصين للنفوذ الفرنسي[٢].

والواقع أن التنافس الفرنسي - البريطاني لم ينته بانتهاء الانتخابات النيابية، إنما استمر وبرز بوضوح في انتخابات رئاسة الجمهورية، فقد استمرت فرنسا تدعم مرشحها للرئاسة اميل اده، بينما قامت بريطانيا بدعم مرشحها بشارة الخوري، غير أن بشارة الخوري نفى هذه التهمة بقوله: «إن السلطة الفرنسية أصرت على مخاصمتي، ولم أجر أي اتصال مباشر بالسلطة البريطانية وكل ما كنت أعرفه أنها لا تنظر إلى اميل اده بعين الرضى»[٣] بينما أكد كمال جنبلاط[٤] أنه كان

---

(١) G. Catroux, dans la Bataille de la Méditerranée, p. 338.

(٢) G. Catroux, Ibid., p. 402.

(٣) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ١، ص٢٥٨.

(٤) كمال جنبلاط (١٩١٧ - ١٩٧٧) أحد الزعماء السياسيين البارزين في لبنان، دخل المجلس النيابي لأول مرة عام ١٩٤٣، وفي أول أيار (مايو) ١٩٤٩ أسس الحزب التقدمي الاشتراكي. كان أحد زعماء ثورة عام ١٩٥٨ ضد عهد الرئيس كميل شمعون. لعب دوراً بارزاً في كل العهود السياسية، وتبوأ مناصب وزارية أكثر من مرة، كما لعب دوراً فاعلاً في

للبريطانيين اليد الطولى في إيصال أعضاء الكتلة الدستورية إلى المجلس النيابي ١٩٤٣ ثم إلى الحكم، وأن الجنرال سبيرز تدخل لدى السفارة البريطانية في بيروت ودوائر الاستخبارات لديها لمناهضة اميل اده. وأضاف جنبلاط أنه كان بين أعضاء الكتلة الدستورية من اتصفوا بالوطنية الصحيحة والعروبة السليمة، وبعضهم أيضاً عرف باتصالاته الأجنبية وعلاقاته المباشرة بدوائر الاستخبارات البريطانية بعد أن كانت لديهم ارتباطات سابقة بالدوائر الفرنسية[١].

وفي هذا الجو من الصراع السياسي المحلي والعربي والدولي بدأ كل من بشارة الخوري واميل اده بممارسة نشاطهما للوصول إلى منصب الرئاسة الأولى، وبدأت المناورات وأولها لجوء اميل اده إلى طرح اسم الرئيس بترو طراد ليكون بديلاً عنه وعن بشارة الخوري مدعياً أن القبول به ينهي الخلاف بين الموارنة، غير أن بشارة الخوري رفض هذا الاقتراح، وراح يجتمع ببعض النواب وبينهم عبد الحميد كرامي وعادل عسيران فأكد لهما استعداده للتعاون مع الدول العربية إلى أقصى حد في حال وصوله لرئاسة الجمهورية، ولكنه رفض اقتراحهما بتوحيد العلم والجيش والتمثيل الخارجي مع سوريا «ورأيت في ذلك تجاوزاً للحدود فرفضته بكل صراحة». فأوضحا له بأن اده قبل اقتراحهما، فرد بشارة الخوري بأن الوعد شيء والتنفيذ شيء آخر[٢]. ثم بعد ذلك تزايدت المناورات السياسية بين القوى الفاعلة، ففي ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣ وقبل انتخابات الرئاسة بأيام قليلة، اقترح الجنرال سبيرز على بشارة الخوري بحضور النائب هنري فرعون الانسحاب لكميل شمعون أو حميد فرنجية أو يوسف اسطفان أو أمين السعد، ولكن تبين أن هذا الاقتراح كان مجرد مناورة بريطانية انطلت على الفرنسيين وكانت تهدف إلى اجبار

= أحداث لبنان ١٩٧٥ - ١٩٧٦ وترأس الحركة الوطنية اللبنانية، له عدة مؤلفات في السياسة والأدب، اغتيل في ١٦ آذار (مارس) ١٩٧٧.

(١) كمال جنبلاط: حقيقة الثورة اللبنانية، ص٢١ - ٢٢.

(٢) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ١، ص٢٥٨.

فرنسا على القبول ببشارة الخوري[١]، ذلك لأن الفرنسيين ما كانوا ليوافقوا على نجاح كميل شمعون، وقد أوضح المفوض الفرنسي جان هللو لبشارة الخوري «ان كميل شمعون هو خويصة الانجليز، وأنا باسم فرنسا أطلب منك أن ترجع عن تنازلك لمصلحته»[٢].

والحقيقة أن المناورات استمرت بين الفرنسيين والبريطانيين واللبنانيين إلى أن اقتنعت فرنسا وعلى مضض بأن وصول بشارة الخوري إلى الحكم يبقى أفضل وأقل خطورة من وصول كميل شمعون و«خويصة الانجليز»، وفي هذا ذكر اميل اده بأن الفرنسيين لم يكونوا معادين للشيخ بشارة الخوري، وذلك اعتماداً على ما جاء في مذكرات الجنرال كاترو «أن الشيخ بشارة الخوري لم يكن خصماً لنا، بل بالعكس كان في جميع أدوار حياته السياسية صديقاً مخلصاً لفرنسا»[٣]. ثم أن بشارة الخوري نفسه ذكر بأنه ما إن اقترب موعد انتخابات الرئاسة حتى زاره موظفان فرنسيان كبيران وعرضا عليه مساعدة المفوض السامي بأصوات النواب الذين ينتمون إلى الموظفين الفرنسيين وتحمل بعض النفقات[٤]. وكان بشارة الخوري حريصاً بدوره على استمالة بعض القوى الدينية المارونية، وقد ذكر سعيد فريحة[٥] بأنه مر على منزل بشارة الخوري ورأى أمامه عشرين ظرفاً، فقرأ على الظرف الأول اسم غبطة البطريرك وعلى الثاني اسم أحد المطارنة. فقال له سعيد فريحة: ألم تنته بعد من الدفع؟ فأجاب بشارة الخوري: بأنه جرت العادة أن ندفع لرجال

---

(١) انظر: يوسف مزهر، المرجع السابق، جـ ٢، ص ١٠٨٣ - ١٠٨٤. اسكندر الرياشي: رؤساء لبنان كما عرفتهم، ص ١٤٧. يوسف سالم، المرجع السابق، ص ١٤٧ - ١٤٨.

(٢) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ١، ص ٢٦٠ - ٢٦٢.

(٣) G. Catroux, op. cit., p. 239.

(٤) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ١، ص ٢٦٤.

(٥) سعيد فريحة (؟ - ١٩٧٨) صحافي لبناني بارز وصاحب مؤسسة صحافية تضم بعض الصحف والمجلات في مقدمتها: الأنوار والصياد. أعلن ترشيح نفسه للانتخابات النيابية عن مقعد الروم الأرثوذكس في بيروت إثر ثورة ١٩٥٨ باعتباره سياسياً ناصرياً. ورغم أنه نال أصواتاً عديدة غير أنه لم يوفق في النجاح كما أنه لم يكرر ترشيح نفسه ثانية.

الدين شيئاً من المال مقابل اقامة قداس. ورأى سعيد فريحة أن بشارة الخوري لم ير وسيلة لتحقيق اقناع رؤساء الدين بعدم محاربة ترشيحه للرئاسة أنجح من استعمال المال[١].

ومن جهة ثانية، لا بد من الاشارة إلى أن رياض الصلح وبعض القوى السياسية الاسلامية لم تكن تؤيد وصول بشارة الخوري للرئاسة الأولى، مما دعا سوريا إلى التوسط لاقناع تلك القوى لتأييد بشارة الخوري، وقد حرص الرئيس السوري شكري القوتلي ورئيس وزرائه سعد الله الجابري - نسيب رياض الصلح - ووزير خارجيته جميل مردم بك على ارسال وفد خاص مؤلف من لطفي الحفار، وعفيف الصلح وسواهما إلى بيروت، وسبب الحرص السوري على التوسط في هذا الموضوع صادر من وعود بشارة الخوري في القاهرة للوفدين السوري والمصري بأنه سيعمل على تعزيز التعاون العربي إلى أقصى حد. وبالفعل فقد اجتمع لطفي الحفار وعفيف الصلح بكل من رياض الصلح وعبد الحميد كرامي وسامي الصلح وصائب سلام، وانتهى الاجتماع بالموافقة على تأييد بشارة الخوري. وكان للموقف السوري أثر واضح في تغيير موقف الزعامات الاسلامية الذين ساهموا في تشكيل جبهة قوية لمساندة الشيخ بشارة الخوري، وكان رياض الصلح على رأس هذه الجبهة[٢]. ومن ثم فقد عقد اجتماع ضم بشارة الخوري ورياض الصلح وعبد الحميد كرامي وصائب سلام أعلنوا فيه أن بشارة الخوري هو مرشحهم الوحيد لرئاسة الجمهورية.

وقد ذكر بشارة الخوري أن اميل اده استمر في مناوراته حتى آخر لحظة، فقد أقنع اده رئيس الوزراء الأسبق سامي الصلح بترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية في ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣. ورأى بشارة الخوري أن هذه العوبة سبق أن لعبها اميل اده مع الشيخ محمد الجسر عام ١٩٣٢ غير أن هذه الألعوبة فشلت[٣]. بينما

---

(١) يوسف مزهر، المرجع السابق، جـ ٢، ص ١٠٨٥ - ١٠٨٦.

(٢) يوسف مزهر، المرجع السابق، جـ ٢، ص ١٠٨٧. باسم الجسر، المرجع السابق، ص ١٠٨.

(٣) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ١، ص ٢٦٤.

ذكر سامي الصلح بأن اميل اده وكتلته طلبوا بالفعل منه ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية وهو المسلم السني، وبالتفاهم أيضاً مع رياض الصلح، غير أن سامي الصلح قال لإدّه: إن أوضاع البلاد لا تسمح بذلك وأن مناورة كهذه مصيرها الفشل. وأضاف الصلح: كنت مقتنعاً بأن اده كان مخلصاً وكان موقفه يعبر عن شعور صادق، أما أنا فلم أقتنع بجدوى المسألة فشكرته، واعتذرت له عن عدم موافقتي على مشروعه[1]. وفي هذه الفترة كان بشارة الخوري قد اجتمع برياض الصلح في عاليه وأخبره عن نيته بالتعاون معه وباسناد رئاسة الوزارة إليه وبضرورة وضع ميثاق وطني. ومنذ تلك الفترة بدأ رياض الصلح يقول: أنا لست متعصباً ولكن إذا كان لنا أن نتحالف مع الموارنة فالتحالف مع بشارة الخوري فيه شيء من خدمة العروبة والاسلام[2].

وعلقت صحيفة «البيرق» الناطقة باسم الكتلة الوطنية والموالية لفرنسا على ترشيح بشارة الخوري وانسحاب كميل شمعون قبل يوم واحد من الانتخابات بقولها: «.... لقد انتقلت مسألة الترشيح بسرعة من مرشح دستوري غارق في الحزبية إلى مرشح دستوري آخر تغمره الحزبية من أعلى رأسه إلى أخمص قدميه، وقد ترك لها في كل قرية ومدينة ودسكرة أثراً ناطقاً بميوله ووعوده. فأثار الحزازات والضغائن بين أبناء البلد الواحد والبيت الواحد أيضاً مما ستكون له في المستقبل عواقب وخيمة لا سبيل إلى تلافيها....». وأضافت الصحيفة متحدثة عن التدخل الخارجي في انتخابات الرئاسة: إن هبوط الوحي فجأة لانتخاب هذا الطراز من المرشحين ليس من المصلحة الوطنية في شيء «وليس من الحق والعدل أن يكون للمؤثرات الخارجية وللضغط على حرية النواب دورها الأول في مفتتح عهدنا الاستقلالي وأعمال المجلس الجديد الذي تعلق البلاد على جرأة أعضائه وتمسكهم بمبادىء الاستقلال التام أطيب الأماني والآمال»[3]. ويظهر من هذا

---

(١) سامي الصلح: احتكم إلى التاريخ، ص ٦٢.

(٢) تذكارات اسكندر الرياشي: قبل وبعد ١٩١٨ - ١٩٤٢، ص ٢٦٤.

(٣) **البيرق**، العدد ٣٧٥١، ٢٠ - ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣.

التعليق تخوف الأوساط الفرنسية والكتلوية من وصول مرشح الكتلة الدستورية، ثم طلبت البيرق من النواب أن لا يخضعوا للمؤثرات والضغوط على غرار النواب الكتلويين الذين لم يتأثروا بالمؤثرات الخارجية.

واستكمالاً لعملية انتخاب بشارة الخوري للرئاسة، فقد اجتمع في منزله في بيروت في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣ أغلبية النواب الموالين، وكتب عبد الحميد كرامي وثيقة بترشيح بشارة الخوري للرئاسة، وكان أول من وقع عليها كرامي نفسه ثم وقع عليها رياض الصلح، صائب سلام، مجيد ارسلان، أحمد الأسعد، مارون كنعان، بطرس الخوري، رشيد بيضون، محمد عبود، عادل عسيران، ومحمد الفضل وسواهم. وبذلك بدأ بشارة الخوري ليل ٢٠ - ٢١ يعد الخطاب الرئاسي الذي سيلقيه أثر انتخابه لرئاسة الجمهورية، واثقاً بذلك من مسألة نجاحه. وبالفعل ففي ٢١ أيلول (سبتمبر) عقد المجلس النيابي جلسته الأولى التي ترأسها رئيس السن النائب جورج زوين، فانتخب المجلس النائب صبري حماده رئيساً للمجلس النيابي. ثم ابتدأ الاقتراع لرئاسة الجمهورية وانتهت النتيجة بانتخاب (٤٤) نائباً بشارة الخوري من مجموع الأعضاء البالغ عددهم (٤٧)[1]، وبذلك تم انتخاب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية وقد اعتبر نجاحه انتصاراً للقوى الوطنية[2]. واعتبر كاترو أن نجاح بشارة الخوري كان نتيجة للاتفاقات التي تمت بين الزعامات السورية والعربية وليس نتيجة لاتفاق بشارة الخوري مع الزعماء المسلمين اللبنانيين[3]، مع العلم أن بشارة الخوري قد قرر قبل

---

(١) انظر: **K. C. A. 1943-1945, Vol. V, p. 6109, E. Spears, op. cit., PP. 222-223.** هذا وقد كشف عن ثلاث ورقات اقتراع بيضاء، كما غاب عن الجلسة كل من: اميل اده وكمال جنبلاط، اسعد البستاني، جورج عقل، احمد الحسيني، عبد الغني الخطيب، جميل تلحوق وهم نواب الكتلة الوطنية، كما غاب عنها النائب أيوب ثابت، اما جورج زوين وامين السعد فرغم انهما من الكتلة الوطنية فقد حضرا الجلسة وانتخبا بشارة الخوري.

(٢) A. Williams, Britain and France in the Middle East and North Africa, P. 80.

(٣) G. Catroux, op. cit., pp. 259, A. W. 21 sept. 1943.

انتخابه التعاون مع رياض الصلح باعتباره أول أحد العاملين في سبيل استقلال لبنان[١] . بالإضافة إلى هذا الواقع، يمكن القول بأن انتخابات الرئاسة أكدت أيضاً تبعاً للاتجاهات العربية والدولية والتدخلات فيها بأن الصراع لم يكن طائفياً بقدر ما كان سياسياً، لا سيما وأن مجموعة من النواب المسلمين أيدوا اميل اده المعروف بتعصبه الطائفي والمعادي للعروبة.

وفي ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣ تم تشكيل الوزارة[٢] التي تمثلت فيها جميع الطوائف الدينية أكثر مما تمثلت فيها الاتجاهات السياسية. وذكر الرئيس بشارة الخوري من أنه ارتؤي اختيار وزيرين من الكتلة الوطنية هما جورج زوين وجبرائيل المر، غير أن الرئيس اميل اده رفض اشراكهما في الحكم[٣] . وفي ٧ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٣ عقد المجلس النيابي جلسة ألقى فيها رياض الصلح بيانه الوزاري، وقد حرص كل من الوزير البريطاني المفوض سبيرز وقنصل مصر أحمد رمزي بك على حضور هذه الجلسة. وأشار الصلح في بيانه إلى أسلوب الحكم في المستقبل وضرورة تعديل الدستور والغاء الطائفية والقضاء على مساوئها لأنها تسمم روح العلاقات بين الجماعات الروحية التي يتألف منه الشعب اللبناني، كما ركز على علاقة لبنان بالبلدان العربية لا سيما الدول المجاورة. واعتبر أن اخواننا في الأقطار العربية لا يريدون للبنان إلا ما يريده أبناؤه الوطنيون، نحن لا نريده للاستعمار إليهم ممراً، فنحن وهم اذن نريده وطناً عزيزاً مستقلاً سيداً

---

(١) E. Rabbath op. cit. pp. 453-454, A. Ismail, Le Liban, Histoire d'un peuple, p.207.
G. Haddade, op. cit. vot. 11, pp. 391-392.

(٢) تم تشكيل الوزارة على النحو التالي: رياض الصلح (سني) رئيسا للوزراء ووزيراً للمال، حبيب ابو شهلا (روم ارثوذكس) نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للتربية والعدل، كميل شمعون (ماروني) وزيرا للداخلية والبريد والبرق، سليم تقلا (كاثوليك) وزيرا للخارجية والاشغال، عادل عسيران (شيعي) وزيرا للاقتصاد، مجيد ارسلان (درزي) وزيرا للدفاع والصحة.
انظر: K. C. A. 1943- 1945, Vol V. P. 6109, E. Rabbath, op. cit., P. 454.

(٣) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٢، ص ١٩.

حراً[١] . وكان لهذا البيان أثر كبير على فئات الشعب ذلك لأنه أوجد طريقة نحو الاستقلال وتوحيد الصفوف[٢]، كما أنه اعتبر بمثابة اتفاق بين المسلمين والمسيحيين على عدد من المبادىء الأساسية[٣] . وبعد إلقاء البيان الوزاري ناقشه النواب ومما قاله النائب كمال جنبلاط أن استقلال لبنان الحديث هام جداً من الناحية الحقوقية والدولية لأنها لأول مرة في تاريخه يعترف أهل لبنان الكبير بلبنان مسلميه ومسيحيه ودرزيه وشيعيه. ثم حيا وأيد العهد الجديد لصبغته العربية «لأن العروبة وحدها كانت تكفل لهذه البلاد الوحدة القومية والاستقلال المصان»[٤] . ثم تحدث بعد ذلك كل من النواب: كاظم الخليل وأديب الفرزلي وسواهما، ثم انتهت الجلسة باعطاء الحكومة الثقة.

والحقيقة أن الحكومة اللبنانية عقدت عزمها منذ البدء على تقليص النفوذ الفرنسي بتعديل الدستور اللبناني، بما يضمن استقلال لبنان عن فرنسا، فسعى رياض الصلح أولاً إلى صبغ لبنان بالصبغة العربية فأصدر تعميماً وزع على مختلف الدوائر الرسمية طلب فيه استخدام اللغة العربية كلغة رسمية وحيدة للبلاد[٥] .

---

(١) راجع نص البيان في: مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٣، ص ١١ - ١٧، **النهار**، اعداد ٢٧٦٩، ٢٧٧٠، ٨، ٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٣، بيار **زيادة**: مجموعة وثائق دبلوماسية وسياسية - لبنان، ص ٩١.

(٢) انظر: **E. Abouchdid, Thirty years of Lebanon and Syria 1917- 1947, P. 19.**

(٣) **E. Rabbath, op. cit., P. 455.**

(٤) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٣، ص ٢٤.

(٥) جاء في تعميم رئيس الوزراء رقم (١٩٥) ما يلي: «ارجو من حضرتكم ان تصدروا التعليمات اللازمة الى جميع الدوائر التابعة لوزارتكم بان جميع المخابرات والمعاملات بين الدوائر الرسمية يجب ان تحرر من الآن فصاعدا باللغة العربية التي هي لغة البلاد الرسمية، وذلك عملا بالعهد الذي قطعته الحكومة على نفسها في البيان الوزاري.» انظر: **النهار**، العدد ٢٧٧٣، ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٣، **النهار**، العدد ٢٧٧١، ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٣، العدد ٢٧٧٢، ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٣، **صوت الاحرار**، العدد ٥٠٥٨، ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٣.

وفي ١٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٣ أصدر رئيس الوزراء أوامره باستبدال الأوامر العسكرية من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية، كما تألفت لجنة خاصة لوضع المصطلحات اللازمة لأفراد الدرك والشرطة باللغة العربية. وبالاضافة إلى ذلك فقد قرر رئيس الوزراء فتح مدرسة ليلية لتعلم الموظفين الذين لا يتقنون العربية مبادىء هذه اللغة[١]. وكانت أول نتيجة لاستخدام اللغة العربية في المعاملات الحكومية تعطيل عمل المستشارين الفرنسيين الذين لم يعد بوسعهم أن يشتركوا في الاشراف والمراقبة على سير ادارات الدولة، كما أدت إلى معارضة « جان هللو » (J. Helleu) استخدام العربية مكان الفرنسية لأن ذلك يعتبر مخالفاً لصك الانتداب، ومخالفاً لنصوص الدستور اللبناني، كما أن صك الانتداب لا يخول لبنان حق تعديل الدستور منفرداً[٢]. وذكر الرئيس تقي الدين الصلح في هذا الصدد بأن المحامين الموارنة الذين يتقنون الفرنسية ويجهلون العربية، وسواهم من المنتفعين رفضوا حركة تعريب الدولة لأنهم كانوا ضد الاستقلال وضد الغاء المحاكم التي يترافعون بها، وهؤلاء هم اليسوعيون المؤمنون بالحماية الفرنسية وأضاف قائلاً: « هذه الجرثومة اليسوعية انطفأت بصورة مؤقتة لدى اليسوعيين والمتعصبين غير أنها عادت لتنمو شيئاً فشيئاً بعد اغتيال رياض الصلح »[٣]. وبالفعل فقد اعتبر البعض أن تعريب لبنان هي مسألة خطرة « وهو أخطر قرار بحق الشعب المسيحي لأنه يعطي الشرعية القومية لمن يريد تعريبه بالقوة »[٤].

وبالرغم من أن السياسة البريطانية كانت مؤيدة للعهد الاستقلالي الأول، غير أن تقريراً بريطانياً صادراً في ٢٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٣ كشف عن

(١) منير تقي الدين: ولادة استقلال، ص ٣٧. انظر ايضاً: **البيرق**، العدد ٣٧٦٥، ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٣، **صوت الاحرار**، العدد ٥٠٦٠، ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٣، محمد جميل بيهم: النزعات السياسية بلبنان، ص ٩٧ - ٩٨.

(٢) E. Abouchaid, **op. cit.**, P. 19.

(٣) مقابلة شخصية مع الرئيس تقي الدين الصلح، في ٩ آذار (مارس) ١٩٧٩.

(٤) وليد فارس: التعددية في لبنان، ص ٢٣١.

مدى انتقاده لفقرات من البيان الوزاري لا سيما حول اعتماد اللغة العربية كلغة رسمية في الدولة. فأشار التقرير إلى أن اللغة الفرنسية لا تقل أهمية عن اللغة العربية وأنه كان من الأفضل عدم تركيز رئيس الوزراء على هذه النقطة بقوة، وأن استخدام اللغة الفرنسية أو عدم استخدامها هو موضوع يجب أن يتم عبر الاتفاق. ثم أشار التقرير إلى ضرورة الاهتمام بموضوع احلال الموظفين اللبنانيين مكان الموظفين الفرنسيين، كما أشار إلى أن وزير العدل يحضر لمشروع الغاء المحاكم المختلطة، بينما يحبذ الفرنسيون بقاء هذه المحاكم بسبب ارتباطاتهم الدولية[١]. أما فيما يختص بالدستور اللبناني فقد عزم رياض الصلح على تعديله وفاء بتعهداته لا سيما أنه سبق أن أشار في بيانه الوزاري أنه لا بد من تعديله « بحيث يصبح ملائماً كل الملاءمة لمعنى الاستقلال وفيه ما يجعل لغير الشعب اللبناني وممثليه الشرعيين مشاورة في تسيير شؤونه...»[٢]. وكانت الحكومة اللبنانية منذ أواخر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٣ قد أبلغت المفوض السامي هللو عزمها على استلام جميع المصالح اللبنانية وتحويل المفوضية الفرنسية إلى بعثة دبلوماسية، غير أن « لجنة الجزائر » رفضت تحقيق ذلك ما لم يوقع اتفاق بين البلدين يحدد العلاقات بينهما[٣].

وفي ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ أذاعت « اللجنة الوطنية الفرنسية » بلاغاً عارضت فيه الحكومة اللبنانية عزمها على تعديل الدستور اللبناني[٤]. وتلقى الصحافيون اللبنانيون دعوة من مدير قلم المطبوعات الفرنسي للحضور إلى دائرة المطبوعات لاعلامهم بذاك البلاغ ونشره في صحفهم دون مناقشته سواء في الاجتماع معه أو على صفحات الصحف[٥]. كما أن المسؤول العسكري الفرنسي

(١) F. O. to Spears, No. E. 6451, of 29 Oct.1943, in F. O. 371/ 35183/89.

(٢) من البيان الوزاري في ٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٣. انظر: مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٣، ص ١١ - ١٧.

(٣) G. Catroux, OP cit., P.403.

(٤) انظر: G. Catroux, op. cit., PP. 403 - 404, E. Rabbath O P. cit., P. 449, S, H. Longrigg, Op. cit. PP. 330- 331.

(٥) **البشير**، العدد ٦٩٧٨، ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣.

المسيو « دافيد » (David) سلم البلاغ نفسه إلى رئيس الوزراء الذي أنكر حق فرنسا في التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية ، كما أن بعض الصحف اللبنانية أيضاً أشارت إلى حق لبنان بتعديل دستوره [١] . غير أن مجلس الوزراء أصدر بلاغاً بعد ظهر ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) اعتبر فيه أن تعديل الدستور حق من حقوق السلطات الدستورية اللبنانية وفقاً لأحكام المادة (٧٦) وما يليها من الدستور ، ثم قدم مجلس الوزراء للمجلس النيابي مشروع تعديل الدستور في بعض مواده التي تتعارض مع استقلال لبنان [٢] . ومن جهتهم فان الفرنسيين حاولوا اقناع رياض الصلح بالعدول عن تنفيذ قرار تعديل الدستور ، ولكنه رفض طلبهم ، فما كان منهم إلا أن حاولوا اقناع (١٧) نائباً بالتغيب عن جلسة تعديل الدستور التي حُدّدت في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ وذلك لتعطيل الجلسة . كما أن المفوضية الفرنسية أظهرت من خلال هذه الممارسات بأنها غير راغبة اطلاقاً في انهاء انتدابها عن لبنان . ورأى كاترو أن أقصى ما تسمح به المفوضية هو ابدال الانتداب بمعاهدة تستوحى من بنود اتفاقية ١٩٣٦ [٣] . كما سعى بعض كبار الموظفين الفرنسيين في المفوضية الفرنسية مثال : بار ، دافيد ، شاتينيو ، إلى اقناع بعض النواب بعدم القبول بتعديل الدستور ، وبممارسة الضغوط عليهم أحياناً .

وفي ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) اجتمع (١٢) نائباً في مكتب الرئيس الأسبق اميل اده [٤] ، الذي اتصل بمدير الأمن العام « غوتيه » وأخبره « أن الجماعة حضروا » ، فما كان من غوتيه إلا أن طلب منهم عدم حضور جلسة تعديل

---

(١) **النهار**، العدد ٢٧٨٩، ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣.

(٢) منير تقي الدين، المرجع السابق، ص ٤٧ . يوسف مزهر، المرجع السابق، جـ ٢، ص ١٠٩٨ - ١٠٩٩.
بيار زيادة: مجموعة وثائق دبلوماسية وسياسية ص ٨٨ - ٨٩.

(٣) G. Catroux, OP. cit., P.173.

(٤) من بين هؤلاء النواب: كمال جنبلاط ، عبد الغني الخطيب، احمد الحسيني، جورج زوين، جورج عقل، اسعد البستاني، جميل تلحوق، امين السعد، جبرايل المر، وديع الاشقر.

الدستور، غير أن عدداً من النواب رفضوا طلبه وأصروا على حضور الجلسة واقرار التعديل رغم التهديد الفرنسي لهم [١] . والحقيقة أن المجلس النيابي كان في هذه الفترة ينقسم إلى ثلاث مجموعات: مجموعة تتصرف بوحي من وطنيتها اللبنانية، ومجموعة تتصرف بوحي من السياسة الفرنسية ، ومجموعة ثالثة تصرفت بوحي من السياسة البريطانية . وقد صرح النائب أحمد الحسيني الموالي لاميل اده بالقول: « لا أريد أن أستبدل سيداً بسيد ودولة منتدبة عرفناها بدولة منتدبة (بريطانيا) نعرف عنها الشيء الكثير » [٢] .

وفي الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ عقد المجلس النيابي جلسته وتغيب عنها النواب: أيوب ثابت وأحمد الحسيني ودركالوسيان . ولما عرضت الحكومة مشروع التعديل على المجلس طلب اميل اده وجورج عقل وأسعد البستاني وأمين السعد احالة المشروع إلى لجنة برلمانية لدرسه وتأجيل التصويت عليه ريثما تنتهي اللجنة من دراسته . ولكن الأكثرية النيابية رفضت الاقتراح وصدق (٤٨) عضواً على مشروع التعديل مادة مادة، فانسحب اميل اده وأمين السعد احتجاجاً ، أما بقية المعارضين فرفضوا التصويت [٣] . وقد تناول التعديل المواد: (١) و(١١) و(٥٢) و(٩٠) و(٩١) و(٩٢) و(٩٣) و(٩٤) و(٩٥) و(١٠٢) وقضت التعديلات بالغاء المواد والفقرات المتعلقة بالانتداب والدولة المنتدبة، كما أنها جعلت اللغة العربية لغة رسمية وحيدة في لبنان [٤] . وعلى الفور وقع رئيس الجمهورية على مشروع التعديل ونشر في اليوم الثاني في الجريدة

---

(١) منير تقي الدين، المرجع السابق، ص ٤٩ .

(٢) **البشير**، العدد ٦٩٧٩ ، ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ .

(٣) E. Rabbath, OP. cit., P. 463.

(٤) انظر تعديلات هذه المواد في: الدستور اللبناني مع تعديلاته ١٩٦٢ ، ص ٧ - ٢٠ ، مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ - ص ٤٠ - ٥٢ .
بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٢، ص ٢٧ - ٢٨ .

الرسمية ليصبح نافذ المفعول[1] . وإزاء هذا التعديل ساءت العلاقات بين المفوضية الفرنسية والحكومة اللبنانية ، وكان من المتوقع أن تقوم السلطات الفرنسية باعتقال رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة مساء اليوم نفسه ، غير أن وصول ملك يوغوسلافيا بطرس الثاني إلى بيروت حال دون اتمام ذلك لانشغال الفرنسيين باستقباله . وفي اليوم التالي وصل هللو إلى بيروت ، وبالرغم من أنه وعد الوزير البريطاني سبيرز بأنه لن يقدم على أي عمل ، فاذا به يصدر قراراً في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) رقم (464/F. C) علق بموجبه العمل بالدستور اللبناني وحل المجلس النيابي وألغى التعديلات الدستورية ، ثم أصدر في اليوم نفسه قراراً ثانياً يحمل الرقم (465/F. C) عين بموجبه اميل اده رئيساً للجمهورية وللحكومة[2] .

وفي ليل ١٠ ـ ١١ تشرين الثاني بدأت السلطات الفرنسية عملية اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ثم الوزراء : سليم تقلا ، كميل شمعون ، عادل عسيران ، والنائب عبد الحميد كرامي ونقلوا جميعاً إلى قلعة راشيا[3] . وذكر سبيرز وزوجته تفصيلات عن هذه الحادثة ، فعندما اعتقل الفرنسيون بشارة الخوري اعتقلوا معه نجله ووضعوه في السرداب وأخذوا يوجهون إليه اهانات كقولهم : « ابن الكلب ، ابن الانجليزي »[4] .وقد أكد ذلك بشارة الخوري نفسه

---

(١) للمزيد من التفصيلات انظر: E. Rabbath, op. cit., PP. 458-469.
H. Sachar, op. cit., PP. 303- 309, A. W. 8 Nov. 1943.

(٢) للمزيد من التفصيلات الوافية يوما بيوم من ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) الى ٢٤ منه انظر: K. C. A., 1943- 1945, Vol. V, PP. 6109- 6111, A. W., 11 Nov. 1943. W. B. Fischer, The Middle East, P. 493.

(٣) حول الوثائق الرسمية لفهم اسباب حوادث ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣، انظر: النهار، ٢٣ ـ ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ .

(٤) انظر تقرير سبيرز إلى وزارة خارجيته في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ في: E. Spears, Op. cit, P.228.
انظر ايضا : اللايدي سبيرز، المصدر السابق، ص ٨١ ـ ٨٤ .بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٢، ص ٣٣ ـ ٣٩ . يوسف مزهر، المرجع السابق، جـ ٢، ص ١١٢٨ ـ ١١٣٠ .

هذه الحادثة . ولما حاول الرئيس اميل اده تشكيل حكومة لتعينه في ادارة البلاد رفض جميع السياسيين مشاركته الحكم، ولما حاول اشراك بعض المديرين العامين أعلنوا أيضاً رفضهم الاشتراك في الحكم وأصدروا بيانات بهذا الخصوص[1] . بينما كان اميل اده لا يستطيع في هذه الفترة الخروج إلى الشوارع إلا بحماية الدبابات والسيارات العسكرية[2] . ولذا فقد حاول هللو تهدئة الأوضاع باسناد رئاسة الوزراء إلى سامي الصلح ـ وهو مسلم وابن عم رياض الصلح ـ غير أنه رفض هذا العرض قائلاً : « إني ملتزم بموقف رفاقي واني أصر على استقلال البلاد واخلاء سبيل المعتقلين فوراً . . . »[3] .

والحقيقة ، أن من ايجابيات حادثة اعتقال المسؤولين اللبنانيين هي أنها استطاعت هذه الحادثة أن توحد اللبنانيين للمرة الأولى ولو بشكل مؤقت . فقد اجتمع في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) محيي الدين النصولي ، الرئيس الأعلى لمنظمة النجادة وبيار الجميل ، الرئيس الأعلى لمنظمة الكتائب، واتفقا على توحيد الجهود بقيادة بيار الجميل على أن يعاونه مندوبان من النجادة . وفي اليوم نفسه اجتمع مجلس النواب برئاسة صبري حماده وبحضور الحكومة المؤقتة ـ المؤلفة من الوزيرين مجيد ارسلان وحبيب أبو شهلا ـ فأوضح رئيس المجلس النيابي أنه أرسل مذكرات حول الوضع الراهن إلى كل من: سبيرز وودسورث وتحسين قدري ـ القائم بأعمال المفوضية العراقية ـ وأحمد رمزي القائم بأعمال المفوضية المصرية[4] . وبعد التداول في الوضع الراهن منح مجلس النواب ثقته بالاجماع لممثلي الوزارة وطالب باطلاق سراح المعتقلين، كما قام بتعديل المادة الخامسة الخاصة بألوان العلم اللبناني ، فأجرى عليها تعديلات بحيث غاب عن العلم السمات والطابع الفرنسي .

---

(١) E. Abouchdid, op. cit., P. 94.

(٢) اللايدي سبيرز، المصدر السابق، ص ٩٣ .

(٣) سامي الصلح: احتكم الى التاريخ، ص ٦٤ .

(٤) انظر نص المذكرة في: مضبطة الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني، ١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٤، ص ٦٢ .

٢ ـ ردود الفعل اللبنانية والعربية والدولية على تطوّرات تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣، وقضية الرئيس اميل اده ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤

في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ اجتمع (٣٤) نائباً في منزل النائب صائب سلام وقد اتخذوا عدة قرارات لدعم الحكومة، واعتبروا أن الدستور اللبناني لا يزال قائماً، وأن حكومة اميل اده غير شرعية. وفي الوقت نفسه عقد مؤتمر وطني في بيروت للبحث فيما يجب اتخاذه، وقد تم انتخاب لجنة تنفيذية لمتابعة الموضوع[١]. وقد استنكر المؤتمر «الاجراءات الاستبدادية الصادرة عن مندوبية لجنة فرنسا»، واعتبر أن الحكومة الشرعية هي وحدها دون سواها صاحبة الحق للتكلم والمفاوضة باسم لبنان. ويبدو أن الاتجاهات السياسية التقليدية في لبنان ظلت تسيطر على عقلية بعض الزعامات السياسية التي استمرت في استغلال الأحداث التي مر بها لبنان، فقد جمع المؤتمر الوطني ما يقارب (١٢٠) ألف ليرة لبنانية لدعم حركة المعارضة ضد الانتداب الفرنسي، ولكن هذه الأموال وزعت على بعض من تسلمها. وذكر حبيب ربيز ـ أحد أعضاء المؤتمر الوطني ـ هذه الحقيقة بقوله، «لا يعلم غير الله كيف أنفقت، وانني أضن بكرامة البلاد فأترفع عن ذكر الطرق، التي اتبعها بعض من يدعي النزاهة والوطنية في بعزقة هذه الأموال»[٢].

وكان طلاب مدارس جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية والجامعة الأميركية يتظاهرون ضد السلطة الفرنسية، وقد قتل منهم الطالب هاني غندور كما جرح ابن وزير التموين في سوريا. ثم قام بعض المتظاهرين بنزع صور ديغول وأبقوا صور

---

(١) تكونت اللجنة التنفيذية على النحو التالي: سليم ادريس، جورج حنا، محمد خالد، حبيب ربيز، مصطفى بيضون، رئيف ابي اللمع، فريد طليع، الياس البعقليني، يوسف عطية، ميشال فرعون، احمد الداعوق، نقولا بسترس، سليم الطيارة، سعيد فريحة، رينه سرسق، محيي الدين النصولي، محمد علي بيهم، ابراهيم الاحدب، عبد الرحمن سحمراني، امين الحلبي، ايلي خياط، تقي الدين الصلح، جورج ريس، ابراهيم عودة، الياس طرابلسي، كمال جبر، مصباح بحصلي، ايلي فارحي، سامي عبد الملك، جورج عاقوري، ارتين مادويان.

(٢) منير تقي الدين، المرجع السابق، ص ١٥١.

ستالين لإغاظة الفرنسيين بالاضافة إلى أن مفتي الجمهورية اللبنانية محمد توفيق خالد والمطران الماروني اغناطيوس مبارك وصلا إلى منزل سبيرز، وقد طلبا منه الدعم والتأييد، ثم طلب منه المطران مبارك باسم المسيحيين التدخل المسلح، وكان حينذاك يهتز بشيء من السخط والهياج[١]. كما شاركت المرأة اللبنانية بعدد من التظاهرات منددة بالفرنسيين طالبة من سبيرز ارسال برقية احتجاج باسم المرأة اللبنانية إلى رئيس وزراء بريطانيا[٢]. وقد اطلعت اللايدي سبيرز من احدى السيدات اللبنانيات على أهداف الفرنسيين في لبنان فقالت: إن المعلمين في المدارس الفرنسية يلقنون الأطفال أنه إذا غادر الفرنسيون البلاد، فعندئذ يفتك المسلمون بجميع المسيحيين[٣]. ولا بد في هذا الصدد من أن نذكر ما أقر به الجنرال كاترو، بأن ما أقدم عليه المفوض جان هللو قد وحد لبنان كله ضد فرنسا في ليلة واحدة[٤]. فقد بدأت الحركة الشعبية ضد السلطة الفرنسية في منطقة البسطة في غربي بيروت ثم ما لبثت أن امتدت إلى الجميزة وجوارها من شرقي العاصمة. وبالفعل فقد كانت أحداث عام ١٩٤٣ فرصة ليحقق اللبنانيون أمانيهم، خاصة وأن الرأي العام أخذ يتقارب كثيراً وبدأ اللبنانيون ينسجمون ويتوافقون[٥]، وإن كانت فرنسا قد حاولت تشتيت صفوف اللبنانيين على أمل إيجاد حوادث تمكنهم من استمرار انتدابهم[٦]. وكان محمد جميل بيهم قد اقترح في اجتماع المؤتمر الوطني في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ارسال وفد من المؤتمرين لمقابلة البطريرك الماروني انطون عريضة لاطلاعه على تطورات الموقف قبل أن يتصل به عملاء فرنسا. فما كان من النائب فريد الخازن إلا أن ترك مقعده واقترب من محمد جميل بيهم وقال

---

(١) E. Spears, op. cit., P. 229.

انظر ايضا: اللايدي سبيرز، المصدر السابق، ص ٨٥.

(٢) انظر نص البرقية في: E. Spears, op. cit., P. 237.

(٣) اللايدي سبيرز، المصدر السابق، ص ١٢٦.

(٤) G. Catroux, op. Cit., P. 414; S. H. Longrigg, op. cit., P.332.

(٥) كمال جنبلاط، حقيقة الثورة اللبنانية، ص ١١١.

(٦) محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، جـ ٢، ص ١٧٣.

له: إن عمال الانتداب سواء أكانوا من الفرنسيين أو من اللبنانيين سرعان ما تسلقوا الجبال إلى الديمان قبل أن يعقد المؤتمر جلسته وشرعوا ينذرون غبطته بسوء المصير[١]. وبالفعل فان السلطة الفرنسية وجماعة الرئيس اده حاولوا اقناع البطريرك بأن حركة المقاومة الشعبية ليست هي إلا حركة اسلامية، يقصد منها طغيان العناصر الاسلامية واضعاف العناصر المسيحية. غير أنه بالرغم من أن المسلمين هم الذين اتخذوا زمام المبادرة بمحاربة الفرنسيين وأساليبهم، لكن الوفود المسيحية بدأت تنهال على مقر البطريركية المارونية لتؤكد بأن الثورة ليست ثورة اسلامية، إنما هي ثورة لبنانية يشترك فيها معظم اللبنانيين. وأكد ذلك للبطريرك الوفد المؤلف من: الأمير رئيف أبي اللمع، د. يوسف مزهر، أسعد بولس، ادمون طرابلسي، أسعد يونس، واسكندر مزهر[٢].

وحول موقف المسلمين والمسيحيين من فرنسا أرسل الوزير البريطاني المفوض سبيرز رسالة إلى وزارة خارجيته في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ أوضح فيها كيف أن المسلمين والمسيحيين يكرهون فرنسا رغم أنها استغلت المسيحيين بتقريبهم إليها، ومنحتهم الامتيازات بحجة تخوفهم من المسلمين. وأضاف أنه في خلال عشرين عاماً كان الفرنسيون قد سيطروا على البلاد سيطرة تامة «وحكموا البلاد باعطاء الموارنة امتيازات تميزوا بها عن سواهم من الطوائف... وعندما أحس الفرنسيون بأن الموارنة والمسلمين يكرهونهم أحسوا بالمرارة والألم...»[٣].

ولما شعر الفرنسيون بفشل مساعيهم مع البطريرك الماروني عمدوا إلى بث الفتن الطائفية وبذلوا جهودهم لحصر نطاق الثورة في المناطق الاسلامية[٤] لتأكيد وجهة نظرهم القائلة بأنها ثورة اسلامية. ثم بدأت السلطات الفرنسية ببث الشائعات

---

(١) محمد جميل بيهم: لبنان بين مشرق ومغرب، ١٩٢٠ - ١٩٦٩، ص ١٠٨.

(٢) يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، جـ ٢، ص ١١٦٥ - ١١٦٦، ١١٧٠.

(٣) E. Spears, op. cit., PP. 271- 272.

(٤) انيس صائغ: لبنان الطائفي، ص ١٥٦.

المغرضة بين الفئات الاسلامية والمسيحية، والتي اتخذت طابعاً طائفياً[١]. غير أن الحكومة الشرعية المؤقتة في بشامون نفت هذه الشائعات، وبدأت بتجميع الشباب الوطني من مختلف الطوائف برئاسة الأمير مجيد ارسلان وذلك لمقاتلة الفرنسيين، وأكدت بيانات الحكومة المؤقتة احتدام المعارك بين الجانبين الفرنسي واللبناني[٢].

أما فيما يختص بالصحافة اللبنانية فقد كانت منقسمة إلى عدة اتجاهات سياسية، فبعضها مؤيد للفرنسيين والبعض الآخر معاد لهم، وكانت صحيفة «صدى الأنصار» من بين الصحف المعادية لفرنسا، وكان عبد القادر نجيب عيتاني أحد أصحابها قد غضب كثيراً من نسيبه خليل عيتاني لأنه وقع على تعهد يقضي بعدم نشر أخبار جلسة تعديل الدستور، غير أن هذه الصحيفة لم تتقيد بالتعهد، بل نشرت تفاصيل الجلسة، وكان عبد القادر وحسن عيتاني قد أبديا استعدادهما لتحمل نتائج نشر نص التعديل. وإزاء نشر التعديل، أمرت السلطة الفرنسية باقفال مطابع الصحيفة[٣]. ثم اعتقلت حسن عيتاني واتهمته بمخالفة القوانين واستغلال صحيفته لأهداف سياسية، ثم أبعد إلى منطقة حلوان بمصر، وبعد أن قضى شهوراً في مصر نقل إلى منطقة «المية ومية» قرب جزين في جنوب لبنان[٤].

ومن ناحية ثانية كانت بعض الصحف اللبنانية تدعم السلطات الفرنسية في موقفها ضد اللبنانيين، ومن بين هذه الصحف: البيرق، البشير، صوت الأحرار، والشرق (L'Orient) وسورية (La Syrie) الصادرتان باللغة الفرنسية. وقد تعرضت هذه الصحف لغضب المتظاهرين الذين رموها بالحجارة، والقنابل، مما اضطرها إلى الاقفال. ولكن اقفال السلطة لأربعين صحيفة كان أمراً صعباً على اللبنانيين

---

(١) للمزيد من التفصيلات عن هذه الشائعات انظر: منير تقي الدين: ولادة استقلال، ص ١٦٣ - ١٦٥. يوسف مزهر، المرجع السابق، جـ ٢، ص ١١٥٠.

(٢) انظر: البلاغ رقم (١) من وزير الدفاع الامير مجيد ارسلان، محفوظات الجامعة الاميركية في بيروت، مكتبة يافت (Jafet).

(٣) كانت مطبعة «صدى الانصار» في شارع عبد الملك، بالقرب من مقر بلدية بيروت.

(٤) مقابلة شخصية مع السيد حسن عيتاني (١٩١٠ -) في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧.

المعادين لفرنسا، ولذا قرر «الشباب الوطني اللبناني» اصدار صحيفة لا تحمل اسماً أو عنواناً سوى علامتي استفهام (؟؟) وأصبح اسمها صحيفة «علامة الاستفهام». وبسبب المصاعب المالية والأمنية فقد طلبت الصحيفة من «المواطن الكريم» قراءة العدد واعطاءه لسواه كي يقرأه ذلك «إن المجهود لطبع هذا العدد كبير والصعوبات كثيرة. لذلك نرجو أن تقرأ العدد وتعطيه لغيرك فتكون قد ساهمت بالواجب». ونظراً لأهمية صحيفة «علامة الاستفهام» في توعية المواطن اللبناني وازعاجها للسلطات الفرنسية، فقد قامت هذه السلطات بتشويه دورها، فأصدرت صحيفة مزورة تحمل الشعار نفسه كي تضلل المواطنين، كما أصدرت صحيفة أخرى باللغة الفرنسية وتحمل أيضاً «علامة الاستفهام». وكانت الطبعتان العربية والفرنسية تطبعان في المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين وتوزعان بكثرة في أنحاء لبنان وتحملان حملة شعواء على الحركة الوطنية ورجالها[1]. وكان رد الحركة الوطنية سريعاً فأصدرت نشرة باللغة الفرنسية، كما ردت صحيفة «علامة الاستفهام» الوطنية على الصحيفة المزورة مهاجمة أسلوبها، طالبة من المواطنين التمييز بين الصحيفتين، وذلك بأن وضعت الحركة الوطنية على صحيفتها عبارة «يسقط الخائن اده» وذلك لاحراج الصحيفة المزورة وتمييزها عن الصحيفة الوطنية. وعن هذه العبارة قالت الصحيفة الوطنية «متى قالوها في «علامة استفهامهم» فاننا نقفل علامة استفهامنا»[2].

أما فيما يختص بموقف الدول العربية من أزمة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣، فقد استطاعت التحرك لدعم موقف لبنان إما بإيحاءات بريطانية وإما من منطلقات عربية. فبعد اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء قامت التظاهرات الصاخبة في سوريا والعراق ومصر وفلسطين[3]. كما قام تحسين قدري ـ القائم بالأعمال العراقي في بيروت ـ بارسال مذكرة إلى جان هللو أكد فيها أن ما قام به

(١) منير تقي الدين: ولادة استقلال، ص ٧٩.

(٢) **علامة الاستفهام** (؟) العدد ٧، ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣.

(٣) S. H. Longrigg, op. cit., P. 332.

يعتبر عملاً شاذاً، وأن العراق حكومة وشعباً يحتج بشدة على العمل الذي قامت به فرنسا في لبنان[1]. أما الملك فاروق ـ ملك مصر ـ فقد أرسل رسالة إلى رئيس الجمهورية تسلمتها الحكومة المؤقتة في بشامون أيد فيها قضية لبنان ومما قال فيها: «... إننا لواثقون بأن الشعب اللبناني بالغ في ظل الكرامة والحرية والشرف ما هو جدير به من سيادة ومجد، ولست في حاجة لأن أؤكد لفخامتكم أن الشعب اللبناني يستطيع أن يعتمد على صداقتنا وصداقة حكومة وشعب مصر في ساعات الشدة والحرج التي تمر به»[2]. وفي ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر)، وهو عيد الجهاد الوطني في مصر، ألقى مصطفى النحاس رئيس الوزراء المصري خطبة ندد فيها بالفرنسيين، وحيا فيها الحركة اللبنانية الاستقلالية، وطالب الدول العربية بدعم القضية اللبنانية، كما قدم مذكرة للجنرال ديغول قال فيها «... فاذا لم تعد الحالة في لبنان إلى وضعها المنطقي، فان مصر تعيد النظر في موقفها من فرنسا على ضوء الحوادث الجارية»[3]. كما أن الشعب المصري بجميع فئاته، لا سيما الفئات المثقفة من طلاب جامعيين وثانويين، قد قاموا بتنظيم تظاهرات صاخبة تأييداً للبنان وتجاوباً مع اخوانهم الطلاب اللبنانيين[4]. وكان الجنرال كاترو قد وصل إلى القاهرة في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ورفض في البدء زيارة النحاس باشا. أما مباحثاته مع كيزي (Casey) ـ المعتمد البريطاني للشرق الأوسط ـ فقد انتهت إلى اصرار كاترو على استمرار الانتداب الفرنسي وركز على آثام الجنرال سبيرز الذي ينبغي أن يستدعى إلى بلاده جنباً إلى جنب مع المفوض هللو[5].

(١) انظر: جورج حنا: من الاحتلال الى الاستقلال، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤. بيار زيادة: مجموعة وثائق دبلوماسية، ص ١٤٠ ـ ١٤٣. منير تقي الدين، المرجع السابق، ص ٩٧ ـ ٩٨.

(٢) **علامة الاستفهام** (؟) العدد ٤، ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣.

(٣) أنظر: جورج حنا، المصدر السابق، ص ٢٠٣. منير تقي الدين، المرجع السابق، ص ١٢١. يوسف مزهر، المرجع السابق، جـ ٢، ص ١١٥٨.
G. Catroux, op. cit., P. 415.

(٤) زاهية قدورة: تاريخ العرب الحديث، ص ٢٩١.

(٥) G. Catroux, op. cit., P. 332.

أما فيما يختص بالموقف السوري فقد بدأت حركة تظاهرات واسعة النطاق مؤيدة للبنان، وكانت الحكومة السورية برئاسة سعد الله الجابري تراقب الوضع اللبناني ثم ما لبثت أن وجهت انذاراً إلى كاترو في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) طالبت فيه ارجاع الحياة الدستورية إلى ما كانت عليه في لبنان «وإلا تتحملون وحدكم المسؤوليات»[١]، كما أبرق الملك عبد العزيز آل سعود، ملك السعودية، إلى الحكومتين الأميركية والبريطانية محتجاً على سياسة الفرنسيين، ووقف اليمن وشرقي الأردن إلى جانب لبنان، وقد أرسل الأمير عبد الله أمير شرقي الأردن رسالة إلى البطريرك الماروني أيد فيها لبنان ضد الممارسات الفرنسية. ونظراً للموقف العربي المؤيد للبنان، اتخذت السلطات الفرنسية قراراً يمنع دخول الصحف العربية إلى لبنان، غير أن هذا القرار لم يمنع تسرب بعض الأعداد لا سيما من فلسطين إلى الداخل.

والجدير بالذكر بأن القضية اللبنانية تعدى نطاقها من الصعيد اللبناني والعربي إلى الصعيد الدولي، ذلك لأن أزمة تشرين الثاني (نوفمبر) لم تكن أزمة محلية بقدر ما كانت أزمة ايديولوجية سببت صراعاً دولياً بين الدول الكبرى. فلقد وقفت بريطانيا إلى جانب الرئيس بشارة الخوري ـ وهو أمر بديهي ـ لأنه منذ بداية ولايته وهو يتعاون مع الانجليز ويطلب إلى المسؤولين اللبنانيين التعاون معهم، وأكد فريد شهاب ـ مدير عام الأمن العام الأسبق ـ ذلك بقوله: إن الشيخ بشارة الخوري طلب منه التعاون مع الانجليز بواسطة مارون عرب ـ المستشار في السفارة البريطانية ـ «وصار مارون عرب يتردد عليّ ومن حينها بدأت تهمة أنني انجليزي»[٢]. وعندما حدثت أزمة تشرين الثاني (نوفمبر) أرسل الجنرال سبيرز مذكرة إلى المفوض هللو في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) احتج فيها على اعتقال أركان الدولة، كما وصل في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) من القاهرة إلى بيروت

---

(١) G. Catroux, op. cit., P. 423.

(٢) **الديار**، ٢٤ ـ ٣٠ أيار (مايو) ١٩٧٦، ص ٤١، مقابلة اجراها الصحافي جورج عقيقي مع فريد شهاب مدير عام الامن العام الاسبق في الفترة الممتدة من ١٩٤٨ الى ١٩٥٨.

«كيزي» ـ المعتمد البريطاني للشرق الأوسط ـ وعقد عدة اجتماعات لبحث الأزمة اللبنانية مع مفتي الجمهورية الشيخ محمد توفيق خالد ومع مطران بيروت الماروني اغناطيوس مبارك ومع السيدة فايزة الجابري قرينة الرئيس رياض الصلح، ومع النائبين هنري فرعون ويوسف سالم، كما كان هدف كيزي من وصوله اجراء مباحثات مع الجنرال سبيرز للبحث فيما فعله الفرنسيون في لبنان[١]. وقد أرسل كيزي تلغرافاً لوزارة الخارجية البريطانية بالمعلومات التي أمده بها سبيرز. وكان سبيرز نفسه قد أرسل إلى وزارة خارجيته في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) بمعلومات أوضح فيها موقف اللبنانيين المسلمين والمسيحيين على السواء لا سيما موقف المفتي محمد توفيق خالد ومطران بيروت أغناطيوس مبارك الذي أوضح لسبيرز بأن كل الطوائف المسيحية في لبنان والتي كانت صديقة لفرنسا، لم تعد تستطيع الابقاء على هذه الصداقة بشكل أكثر، كما أشار المطران بأن هناك اتفاقاً تاماً بين المسلمين والمسيحيين[٢].

وفي اليوم نفسه أيضاً تلقى «رينيه ماسيغلي» (R. Massigli) ـ وزير الخارجية في اللجنة الوطنية لفرنسا الحرة ـ مذكرة من روجر ماكنز (R. Makins) الوزير البريطاني جاء فيها «إن حكومة صاحب الجلالة لا يمكنها بوجه من الوجوه أن توافق على خطورة الحالة في الشرق، ولا ان تهضم وقوع اضطرابات جديدة أثناء الحرب. والحكومة ترى ضرورة تدخلها عسكرياً لاعادة الهدوء إلا إذا سحبت فرنسا مندوبها هللو وأطلقت سراح المعتقلين»[٣]. ويلاحظ من خلال هذه المذكرة حدة الصراع والتنافس البريطاني ـ الفرنسي على لبنان، بحيث وصل إلى إمكانية التدخل العسكري البريطاني. وفي الوقت نفسه كان الجيش التاسع البريطاني قد

---

(١) A. W., 14 Nov. 1943.

(٢) انظر: نص مذكرة المطران مبارك لسبيرز في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ في التقرير التالي: Spears to F. O. No. E.497, of 13 Nov. 1943, in F. O. 371/62193/89
انظر ايضا: E. Spears, op. cit., PP. 248- 249.

(٣) G. Catroux, op. cit., P. 421.

وزع في لبنان اعلاناً هاماً جاء فيه ، إن السلطات البريطانية لا تؤيد اعتقال الحكومة اللبنانية وإن البريطانيين سيحافظون على الوعود التي قدمت عندما انتزعت البلاد من القوات الفيشية[1] .

والحقيقة أن بريطانيا فكرت جدياً بارسال قوات بريطانية إلى لبنان لمواجهة الجيش الفرنسي ولترسيخ نفوذها . ورأت ارسال قوات من الهند إلى لبنان لتحقيق هذه الغاية ، ولكن المشكلة الخطيرة التي واجهت بريطانيا تساؤل المسؤولين فيها : كيف يمكن اقناع الجنود المسلمين الهنود بالتوجه إلى لبنان والمنطقة التي غالبية سكانها من المسلمين ، إذ أنهم يعتقدون أنهم سيقاتلون سكاناً من المسلمين . وقد كشفت وثيقة بريطانية عن هذا الاتجاه وهذا الموضوع إذ أن ادارة الهند (India Office - White Hall) أرسلت رسالة سرية إلى « أنتوني ايدن » وزير الخارجية البريطانية في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ مرفقة ببرقية مرسلة إلى الحاكم البريطاني في الهند بشأن لبنان وإمكانية استخدام القوات الهندية فيه مؤكداً أنه « من الواضح من برقيات الحاكم السابق ومن التي استلمتها اليوم أن هناك شعوراً قوياً لدى المسلمين الهنود ، فاذا كان علينا استعمال القوات الهندية في لبنان فعلينا أن نهيىء الرأي العام المسلم في الهند ، واعلامه بأن هذه الخطوة هي فقط لافشال المخططات الفرنسية في لبنان وللمحافظة على الأمن فيه »[2] . وطلبت ادارة الهند من وزير الخارجية أن يسمح لها بارسال نسخة من هذه البرقية إلى الزعماء المسلمين الهنود عندما تستدعي الحاجة إلى ذلك . كما طلبت الادارة أنه إذا كان استخدام القوات الهندية ضرورياً فمن الأفضل أن يقوم كيزي أو ويلسون بالاعلان عن هذا العمل لأنه يخفف من ردود فعل المعارضين في الهند « غير أن المخاطرة تكون في وقوع الاضطرابات في لبنان مما سيفرض علينا التدخل للمحافظة على الأمن ، وبدون أية سياسة معلنة من جانبنا بشأن الأزمة »[3] .

---

(١) من الاعلان البريطاني في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ ، محفوظات الجامعة الاميركية في بيروت ، مكتبة يافت (Jafet) .

(٢) India Office to A. Eden, E. 7436, of 17 Nov. 1943, in F. O. 371/ 35193/89.

(٣) Ibid.

ويلقي هذا التقرير الهام الضوء على السياسة الاسلامية للحكومة البريطانية ، ويظهر مدى تخوفها من اعتراضات الجنود المسلمين العاملين في خدمة التاج البريطاني على اشتراكهم في عمليات عسكرية قد يرونها موجهة ضد جماعات اسلامية . ولكن بريطانيا كانت مضطرة من ناحية أخرى الى ترتيب أوضاعها للتدخل في لبنان « بدون أية سياسة معلنة » في حال وقوع واستمرار الاضطرابات . ومن أجل هذا الوضع وبعد مزيد من الاتصالات بين مختلف القنصليات والسفارات والمراكز البريطانية والحكومة البريطانية بشأن الأزمة اللبنانية ، تقرر أن يعود المعتمد البريطاني كيزي من القاهرة إلى بيروت التي وصلها فعلاً في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) واجتمع بالجنرال كاترو وسلمه بحضور الوزير المفوض سبيرز انذاراً من بريطانيا والحلفاء تضمّن أنه في حال عدم انهاء الأزمة فان الجيش البريطاني مضطر للتدخل العسكري لتوطيد الأمن وإعادة الأوضاع اللبنانية إلى طبيعتها ، وأن حكومة صاحب الجلالة قد أطلقت يد وزير الدولة البريطاني (كيزي) في حرية التصرف واعلان الأحكام العرفية في لبنان ، وتسلم قائد الجيش التاسع مهمة الأمن ، وأنه إذا لم يخل سبيل رئيس الجمهورية والوزراء قبل الساعة العاشرة من صباح الاثنين ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) فان الجيش البريطاني يتولى هذه المهمة « ونحن نؤكد أن تدخل بريطانيا ليس له هدف خاص أو ابدال نفوذ فرنسا بنفوذ بريطاني »[1] . وفي ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) تسلم سبيرز برقية من كيزي عالج فيها الموقف اللبناني ، كما أشار إلى مسؤولية الانجليز الدولية حيال الوضع الراهن في لبنان[2] .

وكانت أجهزة الاعلام الفرنسية قد بدأت تتهم البريطانيين بأنهم يعملون للسيطرة على سوريا ولبنان وأن سبيرز هو المحرك الأول في « المؤامرة البريطانية » ،

---

(١) انظر : G. Catroux, op.. cit., PP. 420 - 421. E. Spears, op. cit. PP.262-263.
منير تقي الدين، المرجع السابق، ص ٢٠٩ .
بيار زيادة، مجموعة وثائق دبلوماسية، ص ١٤٧ - ١٤٨ .

(٢) E. Spears, op. cit., PP. 266 - 267.

ورأى الفرنسيون أنهم إذا تخلصوا من سبيرز فعندئذ يصبح كل شيء على ما يرام في لبنان، ولهذا فانهم حاولوا اغتياله ولكنهم فشلوا في تحقيق ذلك. وذكر كاترو أن سبيرز كان طموحاً ويود أن يصبح الرجل الأول الذي يكون له الفضل التاريخي في إزاحة فرنسا عن الشرق، لا سيما وأن الشرق العربي كان تحت سيطرة بريطانيا العسكرية «غير أنه لم يرد أن يقلد النازية فيدوس فرنسا علناً» ، كما ذكّر بانتخابات رئاسة الجمهورية اللبنانية، فأوضح بأن سبيرز ساهم كثيراً في دعم لائحة بشارة الخوري تحت ستار انقاذ البلاد من الفرنسيين واعطاء اللبنانيين استقلالهم، كما اتهم مصطفى النحاس باشا رئيس وزراء مصر ونوري السعيد رئيس وزراء العراق بأنهما ساعدا سبيرز في هذا الموضوع، وقد تعهد بشارة الخوري يومذاك مقابل هذا التأييد أن يسير في ركاب السياسة البريطانية والعربية.

هذا ،وقد شعر كاترو بأن الصراع ليس بين الفرنسيين واللبنانيين والدول العربية بقدر ما هو صراع بين الفرنسيين والانجليز، وقد أثبتت الأحداث والتطورات السياسية وموقف بريطانيا صحة ذلك. وفي هذه الفترة تساءل ونستون تشرشل W.Churchill (رئيس الوزراء البريطاني) عن سبب اقدام فرنسا على حركة اعتقال أركان الدولة، وكيف يمكن لها أن تفسر رغبتها في اجلاء الألمان عن أراضيها وهي تبشر بالاستعمار في غير بلادها. ورأى أن الحل يكمن في تدخل بريطاني - أميركي لحل الأزمة التي «خلقت لنا الفرصة السانحة أمام الرأي العام العالمي لنبحث جدياً أمر ديغول ولنوقفه عند حده». ورأى تشرشل ضرورة اطلاق سراح رئيس الجمهورية وبقية المعتقلين «فاذا رفض ديغول هذا الحل نبادر إلى الغاء اعترافنا باللجنة الوطنية الفرنسية ووقف القوى العسكرية الفرنسية الموجودة في افريقيا. وقد أصدرت أوامري للجنرال ويلسون أن يكون على استعداد لفرض النظام والهدوء في لبنان»[١].

والجدير بالذكر أن الأميركيين تعاونوا مع البريطانيين لانهاء الأزمة اللبنانية

(١) منير تقي الدين، المرجع السابق، ص ٦٤. نقلا عن:
W. Churchill, Memoires sur la deuxieme guerre, T. V., PP. 185- 186.

لأن ذلك يضاعف من نفوذهم في الأوساط اللبنانية. ووجد الأميركيون فرصة سانحة لابداء معارضتهم للفرنسيين عندما تعرض طلاب الجامعة الأميركية في بيروت لنيران الجنود الفرنسيين وجرح منهم أكثر من عشرة طلاب، الأمر الذي أدى إلى ادخال جنود أميركيين إلى بيروت بحجة حماية الجامعة الأميركية والمفوضية الأميركية أيضاً. وفي منتصف شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ أرسلت الولايات المتحدة مذكرة إلى اللجنة الفرنسية في الجزائر تضمنت تحذيرات شديدة اللهجة وتهديدات في حال استمرار التعنت الفرنسي الذي لن يضر بفرنسا ولبنان فحسب، وإنما بجميع دول الحلفاء الذين لا يريدون الانشغال عن الحرب العالمية الدائرة في أوروبا وبقية بلدان العالم. وقد أوضح «شابان» (Chapin) المسؤول في وزارة الخارجية الأميركية - في مذكرة لوزارة الخارجية الفرنسية بأن فرنسا تحافظ على مصالحها أكثر وأفضل إذا أعطت الاستقلال للبنان فوراً، عوضاً عن اصرارها على الانتداب، إذ أنها لو اعتمدت سياسة استعمارية فهي لن تنتظر انفجار الجماهير ضدها فحسب، «بل إن الحكومة الأميركية ترى أيضاً بأن الاضطرابات تضر بمجهود الحلفاء العسكري، خاصة وأن الشعوب تنتظر تحقيق وعود أميركا الهادفة إلى تقرير مصير تلك الشعوب»[١]. ويقول كاترو في هذا الصدد «اتفق الأميركيون والانجليز على خطة واحدة ضدنا».

أما الاتحاد السوفياتي فقد أبدى تأييده للبنانيين في أزمتهم لا سيما وأن السوفيات كانوا يعانون من وطأة الاحتلال الألماني لأراضيهم، بالاضافة إلى تحالفهم - المؤقت - مع الولايات المتحدة وبريطانيا وذلك منذ الهجوم الألماني على الاتحاد السوفياتي في ٢٢ حزيران (يونيه) ١٩٤١. وكان لا بد من اتخاذ موقف موحد. وبالفعل فقد أرسلت حكومة الاتحاد السوفياتي مذكرة لكل من المسؤولين الأميركين والبريطانيين أعلنت فيها تأييدها لوجهة نظرهما حيال قضية لبنان،

G. Catroux, op. cit., P. 412.

(١) انظر نص المذكرة في:
بيار زيادة، في كتابيه: التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان، ص٢٧٧. مجموعة وثائق دبلوماسية وسياسية - لبنان ١٩٤١ - ١٩٤٣، ص١٥٣.

وأنها تقف إلى جانب الشعب اللبناني لنيل استقلاله الحقيقي، كما طالبت المذكرة باطلاق سراح المعتقلين[١].

وإزاء هذه المواقف الدولية والعربية شعرت فرنسا بأن دول العالم تقف ضدها، وكان لا بد قبل كل شيء من اتخاذ قرار باستبدال المفوض هللو واطلاق سراح المعتقلين باستثناء رياض الصلح، نظراً لدوره الأساسي وريادته لحركة تعديل الدستور. وباتت فرنسا غير قادرة على اقناع اللبنانيين بأن تلك الدول لم تؤيد لبنان إلا لمصالحها الايديولوجية والاستراتيجية التي تأمل تحقيقها في المستقبل سواء في لبنان أو في المنطقة العربية، ذلك أن جو العزلة الذي فرض على فرنسا لبنانياً وعربياً ودولياً كان أكبر بكثير من أن تبرر سبب أعمالها. وفي هذا الصدد ينبغي أن نبحث في الأسباب التي دعت تلك الدول لاتخاذ مواقف مؤيدة للبنان في أزمته ضد الفرنسيين، وهي تنحصر فيما يلي:

أولاً ـ إن إصرار دول الحلفاء على انهاء الأزمة اللبنانية، إنما مرده إلى رغبة هذه الدول اثبات جدية وعدها لشعوب العالم بالحرية والاستقلال، وللتأكد من أن ميثاق الأطلسي الذي أعلن في ١٤ آب (أغسطس) ١٩٤١ ليس حبراً على ورق. وكانت القضية اللبنانية محكاً لهذا الميثاق. فكيف يمكن اقناع شعوب العالم بدعوة الحلفاء للوقوف ضد دول المحور، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، بينما تقوم دولة حليفة كفرنسا بعمل استبدادي في لبنان.

ثانياً ـ إن الحرب العالمية الثانية لم تكن قد انتهت بعد، وكان عام ١٩٤٣ عاماً حاسماً في سير المعارك، وكان يهم دول الحلفاء كسب ود وتأييد مختلف الشعوب، خاصة وأن الدعاية الألمانية استغلت الأزمة اللبنانية، وقامت بحملة واسعة ضد الحلفاء متهمة إياهم بخداع الشعوب وتضليلها واستغلالها.

(١) **البشير**، العدد ٦٩٨٥، ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣.

ثالثاً ـ كان المفوض البريطاني ادوارد سبيرز (E. Spears) يهدف إلى اعلاء كلمة بريطانيا وتوطيد نفوذها في لبنان والمنطقة العربية عامة، واحلال الثقافة الانجليزية مكان الثقافة الفرنسية وإزاحة فرنسا عن الشرق. وأكدت اللايدي سبيرز هذه الحقيقة بقولها: «إن سبيرز ناصر شعب لبنان ضد الفرنسيين في أزمة نوفمبر ١٩٤٣، إلا أنه على كل حال كان يعمل لانجلترا، وكان يؤيد عدالة قضية العرب لا لمصلحتهم بل لمصلحتنا...»[١]. وبالرغم من أن اللايدي سبيرز تؤكد هذا الهدف، غير أن كميل شمعون ـ الموالي لبريطانيا ـ دافع عن السياسة البريطانية في لبنان مشيراً إلى أن بريطانيا لا تهدف الحلول محل فرنسا في لبنان وسوريا[٢].

رابعاً ـ كان يهم بريطانيا أن تتواجد عسكرياً على الساحة اللبنانية وأن تقوي هذا التواجد بالقدر الذي تسمح به الظروف. وقد أكدت هذه الحقيقة وثائق وزارة الخارجية البريطانية[٣]. كما عبرت اللايدي سبيرز عن سرورها بالقول: إن الشيء الحسن الوحيد هو أنه صار لدينا جنود في البلاد بعد أن وصلت وحدات بريطانية من مصر إلى بيروت[٤].

خامساً ـ كان لبنان محط أنظار بريطانيا والولايات المتحدة لاستغلاله استراتيجياً وسياسياً، وكان لبنان يعتبر ممراً حيوياً لبترول العراق والسعودية الذي تسيطر عليه الشركات الأمريكية والبريطانية. وكان التأييد للبنان في أزمة تشرين الثاني (نوفمبر) نابعاً أيضاً من هذا المنطلق الاقتصادي، ولعل الحصول على امتياز خطوط أنابيب التابلاين (T. A. P. Lines)

(١) اللايدي سبيرز، المصدر السابق، ص ١٩٦.

(٢) كميل شمعون: مراحل الاستقلال، ص ٢١٥.

(٣) أنظر التقرير السابق التالي: F.O. to A. Eden, E. 7436, of 17 Nov. 1943, in F.O. 371/35193/89.

(٤) اللايدي سبيرز، المصدر السابق، ص ١٠٩.

والأي بي سي (I. B. C.) في فترة لاحقة أكبر دليل على صحة هذا الرأي[1].

سادساً ـ اعتبر الاتحاد السوفياتي أن تحالفه مع دول الحلفاء، إنما مرده إلى ظروف الحرب العالمية الثانية، بينما كانت المبادىء الشيوعية تخالف المبادىء الغربية، وعلى هذا كان يهمه جداً تقليص النفوذ الفرنسي في لبنان، بل وتقليص النفوذ الغربي عن المنطقة العربية. ومن هنا وقف إلى جانب القضية اللبنانية ضد الفرنسيين، مع العلم أنه كان يأمل بتزايد انتشار المبادىء الشيوعية في لبنان لا سيما بعد ظهور صور ستالين في شوارع بيروت إبان أزمة تشرين الثاني (نوفمبر).

وفي خضم التدخلات الدولية والعربية وصل الجنرال كاترو إلى بيروت في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) وبعد يومين قابل رئيس الجمهورية بشارة الخوري بعد أن أنزل من معتقله في راشيا؛ وبعد اتهامات كاترو لرئيس الجمهورية بأنه سعى إلى ادخال النفوذ البريطاني مكان النفوذ الفرنسي، قرر كاترو اطلاق سراحه بشرط ابقاء رياض الصلح في السجن قائلاً: «إنكم تعرفونه، وها هو نفسه كما تعهدونه، لم يغير في خطته وعقيدته شيئاً، هذا شأنه منذ خمس وعشرين سنة، بل من عهد العثمانيين»[2]. ولكن مثل هذا الأمر لم يكن ممكناً خاصة وأن رياض الصلح يمثل قوة شعبية واتجاهاً سياسياً كبيراً، ولهذا فقد قابله كاترو في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ واعترف بقوة شخصيته واحترامه له نتيجة مواقفه. وكان الصلح قد طلب من كاترو إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه «ولو كلفه ذلك اعتزال الحكم والسياسة»[3]. ونظراً لهذا الواقع بالاضافة إلى العوامل العربية والدولية فقد أطلق سراح جميع المعتقلين في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣. وعلى ضوء ذلك بدأت الحياة السياسية تعود إلى حالها السابقة وصدرت نشرة باسم

---

(١) انظر: بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣، ص ١٧٢، ١٧٨.

(٢) انظر: G. Catroux, Dans la bataille de la Méditerranée PP. 414- 416, A. W.

(٣) G. Catroux, op. cit., P. 420.

منظمتي النجادة والكتائب تطلب فيها من الشعب اللبناني حل الاضراب واستئناف الحياة العادية[1].

وبعد انتهاء أزمة العلاقات اللبنانية ـ الفرنسية عاد الحديث مجدداً عن دور اميل اده في هذه الأزمة، ذلك لأن سياسته شكلت محوراً بارزاً في أزمة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣. ولذلك ينبغي أن نبحث عن الاتجاهات السياسية والعوامل التي دعته للوقوف في وجه اللبنانيين، وعن أسباب عدم محاكمته بعد انتهاء الأزمة طالما أنه اعتبر مذنباً من الوجهة الرسمية والقانونية. وذكر الرئيس بشارة الخوري حول هذا الموضوع، بأن أول مسألة وضعت على بساط البحث بينه وبين رياض الصلح هو العمل الذي قام به اميل اده «ورأينا من الواجب أن لا يبقى عمله بدون جزاء... ولكننا لم نشأ أن نندفع مع التيارات الشعبية وآثرنا التريث لعل الوقت يداوي جرحاً أصيبت به البلاد ودستورها في الصميم»[2]. وفي الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٣ تقدم النائب الماروني حميد فرنجية باقتراح يرمي إلى وضع مشروع قانون لمعاقبة الأشخاص الذين تآمروا على دستور البلاد وحكمها الوطني. كما تقدم النائب الكاثوليكي هنري فرعون باقتراح مشترك مع النائب حميد فرنجية يهدف إلى معاقبة اميل اده، وطلب من الحكومة أن تتقدم إلى المجلس بأسرع ما يمكن باقتراح العقوبة التي يجب أن تنزل به[3]. وقد وافقت أكثرية المجلس على هذا الاقتراح، ولكنه لم ينفذ في ذلك الوقت.

والواقع أن رياض الصلح نفسه وقف موقفاً مضاداً ضد أي اجراء سلبي بحق الرئيس اميل اده، بل أنه وقف وحده في المجلس النيابي وواجه الجماهير وبالأخص

---

(١) نشرة رقم (٤) للرئيس الأعلى للكتائب والنجادة في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣. محفوظات الجامعة الأميركية في بيروت. مكتبة يافت (Jafet).

(٢) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٢، ص ٦٤.

(٣) أنظر: مضبطة الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني، ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٣، ص ٦٩ - ٧٠.

أنظر أيضاً: **النهار**، العدد ٢٧٩٥، ٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٣. بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٢، ص ٦٨.

السيدة لور[١]. وأخذ رياض الصلح يدافع عنه، فاتهم بأنه يعمل لاقامة التوازن السياسي. وأكد النائب يوسف سالم بأن فكرة محاسبة اميل اده إنما تعود إلى الشيخ بشارة الخوري والجنرال سبيرز، غير أن رياض الصلح لم يتجاوب معها لأكثر من سبب، وفي طليعة هذه الأسباب أن اميل اده يمثل في لبنان تياراً سياسياً قوياً[٢]. ويمكن القول بأن الأسباب التي أدت إلى تأخير اتخاذ أي اجراء ضد اميل اده تتلخص فيما يلي:

أولاً - تخوف الحكم من أن يذيع الرئيس اده أسراراً محلية وعربية ودولية على جانب من الخطورة تتعلق بتحركات وأهداف بريطانيا للحلول في لبنان محل النفوذ الفرنسي.

ثانياً - اتفق كاترو مع الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح على عدم مساس اميل اده «إذ ليس من المروءة أن تتخلى فرنسا عنه وتتركه في هذه الظروف بدون أن تأخذ وعداً بصيانة رأسه وكرامته»[٣]. كما أكدت الوثائق البريطانية مدى التدخل الفرنسي من أجل عدم محاكمة أو فصل اده من المجلس النيابي، ففي تقرير المفوضية البريطانية في بيروت في ٢٩ آذار (مارس) ١٩٤٤ إلى وزارة خارجيتها وردت معلومات عن تدخل العسكريين الفرنسيين وفي مقدمتهم الجنرال بينيه (Beynet) والجنرال شاتينو (Chataigneau) لدى بعض النواب والوزراء ورئيس الوزراء من أجل عدم محاكمة اده، كما توسط الفرنسيون مع البطريرك الماروني الذي كتب لرئيس الجمهورية ملحاً عليه عدم اقصاء اده عن المجلس النيابي[٤].

---

(١) يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، جـ٢، ص١١٩٣. أما السيدة لور فهي زوجة الرئيس بشارة الخوري، وقد طالبت حينذاك بطرد اميل اده من لبنان ونزع الجنسية عنه.

(٢) يوسف سالم: ٥٠ سنة مع الناس، ص ١٧٧.

(٣) يوسف مزهر، المرجع السابق، جـ٢، ص ١١٩٢ - ١١٩٣.

(٤) British Legation in Beirut to F. O. No. E.2396, of 29 Marsh 1944, in F. O. 371/ 40301/ 89.

ثالثاً - طالب البطريرك الماروني انطون عريضة والمطران اغناطيوس مبارك وبيار الجميل الحفاظ على كرامة الرئيس اده، وطلبوا من رئيس الوزراء ألا يسمح باتخاذ أي تدبير بحقه يمس كرامته فوعدهم رياض الصلح بذلك[١]. غير أن التقارير البريطانية أشارت إلى أن رياض الصلح اتصل بالبطريرك الماروني وأقنعه بالتراجع عن معارضته، فما كان من الجنرال الفرنسي «اوستروروغ» (Ostrorog) إلا أن توسط أيضا باسم الجنرال بينيه مع أعضاء الحكومة. وكان هدف هذه الوساطات تجميد اتخاذ عمل مؤذ ضد اميل اده[٢].

رابعاً - برر الرئيس بشارة الخوري عدم محاكمة اميل اده وغيره من كبار الموظفين فوراً بالقول: «اختلط الحابل بالنابل، كما يجري بعد كل هزة عنيفة في بلد صغير، تكثر فيه الارتباطات العائلية والصداقات، وحيث يبرز حب الانتقام والتشفي من جهة والرغبة في تبييض الوجوه من جهة ثانية، وقد تظهر علائق بين الناس لا تخطر ببال»[٣]. بينما سامي الصلح اتهم بشارة الخوري بأنه أبدى تصلباً في موضوع اميل اده، إذ كان ينوي في البدء محاكمته بتهمة الخيانة[٤].

أما عن الأسباب التي دعت اميل اده لقبول رئاسة الجمهورية والحكومة خلال الأزمة فتتلخص فيما يلي:

أولاً - اعتقد اميل اده أن الصراع كان واضحاً بين الانجليز والفرنسيين، ولم يكن يعتقد بوجود الروح الاستقلالية. ولذا كان يفضل انتداب فرنسا على سيطرة بريطانيا، لا سيما وأن أركان المفوضية الفرنسية أكدوا له بأن بشارة الخوري ورياض الصلح وأعضاء الحكومة يريدون استبدال

---

(١) يوسف سالم، المصدر السابق، ص ١٧٧.

(٢) B. L. in Beirut to F. O. No. E. 2396, of 29 Marsh 1944,. in F. O. 371/ 340301/ 89.

(٣) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٢، ص ٦٤.

(٤) سامي الصلح: احتكم الى التاريخ، ص ٨٤.

الانتداب الفرنسي بالانتداب البريطاني والعربي . ولقيت هذه التهمة هوى في نفس اميل اده الذي كان يكره سياسة بريطانيا ولا يضمر للدول العربية إلا تخوفاً وقلقاً على لبنان [1] .

ثانياً – كان اميل اده لبنانياً متعصباً للبنانيته ولطائفته المارونية مؤيداً للفرنسيين مؤمناً بالفكرة القومية اللبنانية معارضاً للقومية العربية ، كما كان يصعب عليه مسايرة الدستوريين ونزعاتهم العربية المصطنعة على حد قوله .

ثالثاً – رأى اده ضرورة بقاء لبنان منفصلاً وبعيداً عن أي مشروع اتحادي عربي لاعتقاده أن بريطانيا تسعى لاقامة وحدة عربية تحت لوائها ويكون لبنان في عدادها . وقد ذكر في كلمته يوم تسلم مسؤولية الحكم في ابان الأزمة : « إني أستلم الحكم في الظروف العصيبة هذه ولا أقوم بهذه المسؤولية إلا لمصلحة لبنان . إني أطلب إلى الشعب اللبناني أن يثق بي وأن يحتفظ بهدوئه . . . » [2] . ولهذا وقفت بريطانيا والدول العربية التي تسير في فلكها ضد توليه الرئاسة .

والجدير بالذكر أن الحكم حاول طي صفحة قضية اميل اده ، غير أن المسؤولين شعروا بأن اده يريد افشاء بعض الأسرار عن أزمة تشرين الثاني (نوفمبر) طالما هو يتمتع بالحصانة النيابية ، وتمتعه بهذه الحصانة دليل على براءته . ولهذا فقد اقترح النائبان اميل لحود وهنري فرعون في جلسة ٣١ آذار (مارس) ١٩٤٤ ، بناء على المادة (٢٨) من القرار رقم (٢) الصادر في ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٤ ، فصل اميل اده من عضوية المجلس النيابي ، وقد صدق المجلس على هذا الاقتراح بأكثرية

(١) يوسف سالم، المصدر السابق، ص ١٦١ .

(٢) **البشير**، العدد ٦٩٨١ ، ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ .

(٣٥) عضواً [1] ، غير أن بعض النواب عارضوا هذا القرار [2] . وذكر يوسف سالم بأن رياض الصلح تعرض لضغوط شديدة من الرئيس بشارة الخوري والجنرال سبيرز ومن بعض الشخصيات السياسية . ورأى بأن فصل اده من المجلس النيابي جرى بواسطة الضغط والتطبيق [3] .

وكان الرئيس اده قد سافر عام ١٩٤٦ إلى فرنسا لتمضية بعض الوقت، وبعد عودته إلى لبنان دافع عن نفسه بين أوساطه مشيراً إلى عدم وجود الحريات الصحافية ، ونفى أن تكون كتلته الوطنية تعمل ضد لبنان . وعن حوادث عام ١٩٤٣ فقد رأى أنه طالما أن الحريات معدومة فلا يمكن له العودة بالحديث عن تلك الحوادث « وإني أعاهدكم على كشف الستار عن كل شيء في اللحظة التي أستعيد فيها وإياكم حرية القول والكتابة والعمل » [4] . والأمر اللافت للنظر أن اميل اده أيد في تصريحه ميثاق جامعة الدول العربية ، كما نفى تأييده لاقامة وطن مسيحي ووطن يهودي ومما قاله : « إن الخصوم الذين لم يتمكنوا من النيل مني على هذا الصعيد ، قد حاولوا أن يستغلوا ضدي حديثاً لم أدل به ، فزعموا أني ارتأيت انشاء وطن مسيحي في لبنان ووطن صهيوني في فلسطين . لقد سارعت إلى تكذيب هذا الحديث تكذيباً قاطعاً حازماً . . . » ، وأوضح أن ذلك يتناقض مع برنامج حزبه وخاصة المادة (١٢) التي تنادي بضم جميع اللبنانيين في قومية واحدة هي الوطن اللبناني . أما فيما يتعلق بالحركة الصهيونية فانه « لم يكن لي فيما مضى وليس لي الآن

(١) B. L. in Beirut to F. O. No. E.2451, of 12 April 1944, in F. O. 371/ 40301/ 89.

أنظر أيضا : مضبطة الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني، ٣١ آذار (مارس) ١٩٤٤، ص ٣٦٦ – ٣٦٨ . **النهار**، العدد ٢٨٧٥ ، ٤ نيسان (ابريل) ١٩٤٤ . بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٢، ص ٨٢ .

(٢) النواب الذين عارضوا القرار هم: محمد العبود، احمد الحسيني، يوسف سالم، وديع الاشقر، جبرائيل المر، جورج عقل، جورج زوين، واسعد البستاني، بينما انسحب امين السعد قبل عملية الاقتراع .

(٣) التطبيق: كلمة شائعة في لبنان وتعني الاتفاق السياسي المسبق على عمل ما .

(٤) **النهار**، العدد ٣٤٥٨ ، ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٦ .

أية صلة سياسية أو تجارية مع الصهيونيين »[1] . وذكر نعيم زيلع ـ أحد المقربين لإده ـ بأن ما كان يعرفه هو شخصياً أن الرئيس اده كان قد وضع دفاعاً بليغاً مسهباً معززاً بالوثائق والاثباتات لشرح قضيته في المجلس النيابي، ولكن عندما فصل من المجلس لم يعد في وسعه أن يلقي ذلك الدفاع فبقي محفوظاً مع مذكراته السياسية[2] .

٣ ـ التطورات التمهيدية لجلاء القوات الأجنبية عن لبنان ١٩٤٥

إثر التطورات السياسية في لبنان ما بين عامي ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤ طلب الرئيس بشارة الخوري من الجنرال كاترو تسلم بعض المصالح والمؤسسات اللبنانية الخاضعة للفرنسيين، فأبدى كاترو استعداده باستثناء الجيش والحراسة على أموال العدو بحجة أن الحلفاء لا يزالون في حالة حرب مع دول المحور . وقد قبل لبنان من حيث المبدأ تسلم جزء من الجيش غير أن سوريا رفضت إلا أن تتسلم الجيش كاملاً من فرنسا[3] . وكان لبنان منذ أواخر عام ١٩٤٣ قد وقع مع فرنسا وسوريا على البروتوكول الخاص بتسلم المصالح المشتركة (Interet Communs)[4] . والملاحظ أن مشكلة العلاقات الفرنسية ـ اللبنانية كانت من بين أهم المشكلات التي واجهت الحكومة الجديدة، التي شكلها عبد الحميد كرامي في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٥ ، منذ بدأت مساعيها للحصول على موافقة بريطانيا وفرنسا لجلاء قواتها عن لبنان وسوريا معاً . وكانت الحكومة اللبنانية قد أوعزت إلى كميل شمعون ـ الوزير اللبناني المفوض في لندن ـ لاجراء مباحثات مع المسؤولين البريطانيين لمعرفة موقفهم من المطلب اللبناني . وبالفعل فقد أجرى شمعون اتصالاً مع وزير الخارجية البريطانية أنتوني ايدن في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٥ فأوضح

(١) **النهار**، العدد ٣٤٥٨، ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٦ .
(٢) نعيم زيلع: الرئيس اده يتكلم، ص ٤١، ٤٢ . وأضاف زيلع بان مذكرات الرئيس اميل اده لا تزال محفوظة مع نجليه ريمون وبيار، وهما يرفضان بدورهما نشرها .
(٣) عن العلاقات الفرنسية ـ اللبنانية عام ١٩٤٤ أنظر:
C. O. C., Vol. I, PP. 74- 75.
(٤) K. C. A., 1943-1945, Vol. V, P. 6196.

الوزير البريطاني: بأن الحكومة البريطانية قد اعترفت باستقلال لبنان وسوريا، وضمنت هذا الاستقلال، وهي لم تفكر قط في التراجع عن هذه الخطة . أريد فقط أن ألفت نظركم إلى نقطة واحدة: « أنكم أصدقاؤنا والفرنسيون هم أيضاً أصدقاؤنا . وأنه ليكون أدعى بكثير لراحة وزير الخارجية الذي هو أنا، أن توفقوا إلى ايجاد حل فيما بينكم للمسائل التي تفرقكم »[1] . وهذا القول يشير إلى أن بريطانيا لن تتدخل للضغط على فرنسا من أجل سحب قواتها من لبنان، بل تنتظر من لبنان وفرنسا أن يتفقا معاً على حل هذا الموضوع . أما كميل شمعون فقد أوضح لإيدن بأن فرنسا تريد أن تفرض على لبنان معاهدة تضمن لها مركزاً ممتازاً في بلاد الشرق . فكرر أنطوني ايدن مجدداً موقفه السابق مطالباً بايجاد تسوية بين لبنان وفرنسا .

والحقيقة أن فرنسا كانت تصر على الاحتفاظ بالقوات الخاصة (Troupes Speciales) وكانت تبرر هذه المطالبة بأنه يمثل السلاح الوحيد الباقي لها من أجل الحصول على معاهدة مرضية لها[2] . بينما كان لبنان يصر بدوره على الاشراف على كل الخدمات العامة ومنها القوات الخاصة التي كانت فرنسا تريدها أن تكون خاضعة لإمرتها[3] . وفي هذه الفترة من عام ١٩٤٥ كان لا يزال كميل شمعون يواصل نشاطه الدبلوماسي مع الدبلوماسيين البريطانيين غير مكتفٍ بما سمعه من ايدن، فاجتمع بالمستر « نيفل بتلر » ـ وكيل وزارة الخارجية البريطانية ـ ومع الجنرال السير « فريدريك موريس » وتم التداول بموقف بريطانيا حيال لبنان وسوريا . وفي الوقت نفسه نقل فيكتور خوري ـ مستشار المفوضية اللبنانية في لندن ـ موقف وزارة الخارجية البريطانية على النحو التالي: « إن وزارة الخارجية البريطانية تتمسك قبل أي اعتبار آخر بتوطيد مركز الجنرال ديغول، هذا المركز المتضعضع في فرنسا . وتوصلاً إلى هذه الغاية فانها تفضل أن لا تسمع شيئاً بصورة

(١) **كميل شمعون**: مراحل الاستقلال، ص ١١٢ ـ ١١٣ .
(٢) S. H. Longrigg, op. cit., P. 431.
(٣) W. B. Fisher, The Middle East, P. 493.

علنية . إن استقبالاتنا المتكررة واتصالاتنا مع أعضاء البرلمان والأسئلة التي يطرحها هؤلاء في مجلس العموم، كل هذا يبدو لها في غير محله، بمعنى أنه يوجب على الحكومة اللبنانية أن تعين موقفها »[1] . ونظراً لأهمية الاتجاهات السياسية الدولية بالنسبة للقضية اللبنانية، فقد حرص الوزير المفوض كميل شمعون على الحصول على الدعم السوفياتي في لندن واجتمع فيها بالسيد « غوزف » الذي شرح لشمعون باختصار كلي بأن مبدأ السياسة السوفياتية يقوم على مناصرة الأمم الصغرى في نضالها للحصول على الاستقلال، وأن هذا المبدأ هو الذي أوحى للاتحاد السوفياتي تأييد قضية لبنان وسوريا[2] . وأكد كميل شمعون بأن « نانسي موريس » أمينة سر الجنرال سبيرز في بيروت ولندن ـ أخبرته بأن الجنرال ديغول سعى لدى السوفيات أثناء زيارته لموسكو عام ١٩٤٤ لتوطيد حقوق فرنسا على لبنان وسوريا ـ ولكن مساعيه رفضت لأن موسكو أرادت أن تبقى منسجمة مع سياستها نحو لبنان وسوريا، أما فيما يختص بالموقف العربي من القضية اللبنانية فقد تمثل بالموقف المصري، إذ أن كميل شمعون عاد من لندن إلى القاهرة، وقابل فيها الملك فاروق في ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٤٥ وتباحثا بعدة شؤون سياسية ومنها الوضع اللبناني، ولكن تبيّن لشمعون بأن الملك فاروق مستاء جداً من السياسة اللبنانية لا سيما أثناء مشاورات الوحدة العربية ١٩٤٤ - ١٩٤٥[3] .

وبعد وصول كميل شمعون إلى بيروت في أيار (مايو) ١٩٤٥ اتصل بأركان الدولة وأطلعهم على نشاطه في الخارج، ثم التقى بالوزير البريطاني المفوض (Shone)، كما اجتمع بالسير « أدوارد غريك » وزير الدولة البريطاني في القاهرة الذي قدم إلى بيروت موضحاً لشمعون أنه متأثر جداً من النشاط الشيوعي المتزايد ومن الاستفزازات الفرنسية ضد اللبنانيين لا سيما بعد انتصار الحلفاء على دول المحور . وذكر شمعون بأن العناصر الشيوعية التحقت بالفرنسيين في لبنان وسوريا

(١) كميل شمعون: مراحل الاستقلال، ص ١٢١ .
(٢) كميل شمعون، المصدر نفسه، ص ١٥٤ .
(٣) كميل شمعون: مراحل الاستقلال، ص ١٨١ .

ورفعت على الدور الرسمية العلم الفرنسي والشعار الشيوعي . وفي هذه الفترة من شهر أيار (مايو) ١٩٤٥ وصلت قوات فرنسية جديدة إلى مرفأ بيروت، وقد أثيرت المسألة في المجلس النيابي في ٨ أيار (مايو) فأكدت الحكومة على عدم سماحها لمجيء قوات فرنسية أو بريطانية إلى لبنان . وبالرغم من هذا الموقف اللبناني الرسمي، غير أنه في ١٤ أيار (مايو) وصلت إلى مرفأ بيروت أيضاً المدرعة الفرنسية « جان دارك » وعلى متنها (١٢٠٠) جندي سنغالي، فأثيرت المسألة مجدداً وعقد لقاء بين الرئيس بشارة الخوري والرئيس السوري شكري القوتلي في شتورا لمناقشة أهداف فرنسا من ارسال جنود جدد إلى لبنان، وتبين لهما أن فرنسا تريد أن يكون لها في لبنان وسوريا مركز ممتاز، ولكن المسؤولين رفضوا اعطاءها مثل هذا المركز[1] ورافق وصول المدرعة تسليم مذكرة فرنسية إلى وزارة الخارجية اللبنانية أعلنت فيها فرنسا استعدادها للجلاء مقابل أن تؤمن حفظ مصالحها الثقافية والاقتصادية والاستراتيجية وذلك بعقد معاهدة بين لبنان وسوريا من جهة وبين فرنسا من جهة ثانية .

ونتيجة لتطور الأحداث الخاصة بالوجود الفرنسي أوضح الوزير المفوض (Shone) في تقرير إلى وزارة خارجيته في ١٨ أيار (مايو) ١٩٤٥، جاء فيه بأنه جرت اجتماعات ومباحثات بين ممثلي حكومتي سوريا ولبنان وبين الجنرال بينيه (Beynet) في دمشق وأن وزير الخارجية اللبنانية وصل دمشق بالأمس وعاد اليوم . وأعطى الوزير اللبناني لأحد أعضاء المفوضية البريطانية معلومات حول ما جرى خلال زيارته لدمشق، ومما جاء في هذه المعلومات بأن الجنرال بينيه طلب عقد لقاء مع الوزير اللبناني لتقديم عروضه . فيما علم الوزير اللبناني بأن السوريين يشعرون بأن الفرنسيين يخدعونهم حول موضوع وصول المدرعة العسكرية وحول تعزيز جيش الحكومتين اللبنانية والسورية الرافضتين تسلم العروض الفرنسية . وأضاف « شون » بأن الفرنسيين أوضحوا بأنه كان لهم المسؤولية في اعطاء الاستقلال للدولتين عام ١٩٤١ . كما أن الجنرال بينيه عرض الفوائد التي يمكن أن تجنيها الدولتان من

(١) K. C. A., 1943-1945, Vol. V, PP. 7313-7318.

الوجود الفرنسي وهي فوائد ثقافية واقتصادية واستراتيجية، وأن الحكومة الفرنسية عرضت الفوائد الثقافية من خلال وجود جامعة، والفوائد الاقتصادية من خلال اتفاقيات لتنفيذ هذه الخطط[1]. ورأى «شون» بأن الأميركيين يأملون بعقد طاولة مستديرة مع دولتي المشرق (سوريا ولبنان) لبحث الأمور العالقة بينهما وبين فرنسا.

وفي ٢٢ أيار (مايو) ١٩٤٥ عقد المجلس اللبناني جلسة ناقش فيها التطورات المستجدة على صعيد العلاقات الفرنسية ـ اللبنانية، ومما قاله هنري فرعون وزير الخارجية بأنه على أثر دخول المدرعة الفرنسية سلمه الجنرال بينيه، كما سلم زميله الوزير السوري مذكرة تشترط على سوريا ولبنان اعطاء فرنسا مركزاً ممتازاً، وكان هذا كافياً لعدم قبول لبنان الدخول في مفاوضات مع فرنسا. ولما تكلم النائب سعدي المنلا أيد سياسة الحكومة وعدم قبولها إجراء مفاوضات مع الجانب الفرنسي. كما أعرب رياض الصلح وأديب الفرزلي عن شجبهما للممارسات الفرنسية. ومما قاله النائب أديب الفرزلي: إن فرنسا لم تعلّم اللبنانيين سوى الفتن الداخلية وهي أنشأت مدرسة الشؤم والويل، وإن على فرنسا أن تعلم أن اللبنانيين لا يقتتلون من أجل الدين. ثم أضاف «ثقوا أيضاً أننا لا نؤمن برسالتكم الدينية البتة وأنتم الذين تزعمون أنكم أتيتم لحماية الدين في الشرق لم تتمكنوا من حمايته في الغرب...». أما النائب عادل عسيران فقد اعتبر أن المعاهدة التي تطلبها فرنسا ليست هي سوى وجه للانتداب، وأن الانتداب ليس هو إلا وجه للاستعمار. وأشار النائب الماروني اميل لحود إلى أن هدف فرنسا هو الدسيسة واقامة الفتن بين اللبنانيين، وأنه من أجل تقوية لبنان لا بد أن يعتمد المجلس النيابي فوراً اعتمادات ونفقات الجيش. أما النائب صائب سلام فقد شبه الفرنسيين بالنازيين طالما هم لا يزالون يسيطرون على البلد عسكرياً، وأنهم مع جواسيسهم ورجال الأمن يعيشون في البلاد على طريقة «الجستابو»، وأوضح أن القضية ليست الآن قضية لبنانية فحسب، وإنما هي قضية عربية بل ودولية، كما

(١) Shone to F. O., No. E.3197, of 18 May 1945, in F. O. 371/ 45355/ 88.

ندد النائب كمال جنبلاط والنائب رفعت قزعون بالممارسات الفرنسية. ولما تحدث رئيس الوزراء أشار إلى أن فرنسا تريد أن تسلب اللبنانيين أموالهم وعقولهم، وتريد أن تستعمر لبنان ثانية بواسطة المعاهدة المقترحة. وأضاف بأن الفرنسيين يدعون أنهم جاءوا لحماية المسيحيين في الشرق، فما المسيحيون اليوم هم من الرعيل الأول المجاهد «فمرحى للفرنسيين أنهم يريدون أن يجعلوا دم المسلم والمسيحي يمتزجان في سبيل الاستقلال». ثم حمّل مسؤولية التدهور السياسي والاقتصادي في البلاد لأساليب السياسة الفرنسية السابقة ولسيطرتها على الذهب اللبناني ونقله إلى فرنسا[1].

وفي الوقت الذي أشار فيه رئيس الوزراء إلى رفض المسيحيين للحماية الفرنسية فاذا بالبطريرك الماروني أنطون عريضة يدعو لمؤتمر لكل قادة الدين المسيحيين، للطلب إلى فرنسا حماية مسيحيي الشرق. وبهذا الخصوص أرسل الوزير البريطاني المفوض «شون» (Shone)[2] من بيروت تقريراً إلى وزارة خارجيته في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٤٥ حلل فيه الوضع الراهن في لبنان على النحو التالي[3]:

أولاً ـ دعا البطريرك الماروني لمؤتمر لكل قادة الدين المسيحيين للبحث في الوضع الراهن، وهو يعتقد جازماً نشر بيان مشترك حتى يكون له أثر على فرنسا التي ينبغي عليها حماية المسيحيين والنظر في دور فرنسا التقليدي في حماية مسيحيي الشرق.

(١) للمزيد من التفصيلات أنظر: مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٢٢ أيار (مايو) ١٩٤٥، ص ٣٥٢ ـ ٣٦٠.

(٢) عين «شون» وزيرا مفوضا في بيروت بعد انتهاء مهمة الجنرال سبيرز في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٤.

(٣) Shone to F. O. No. E.3488, of 28 May 1945, in F. O. 371/ 45355/ 88.
انظر ايضا التقرير التالي:
Chancery to F. O. No. E.3784, of 26 May 1945, in F. O. 371/ 45355/ 88.

ثانياً ـ إن اشتراك بطريرك الروم الأرثوذكس في هذا المؤتمر كمقرر بعيد الاحتمال، كما أن موقف بطريرك الروم الكاثوليك وبطريرك الأرمن هو موقف مبهم. وبناء على ذلك فان هذا الوضع قد يؤدي إلى احداث التضييق وعزل قادة الدين الموارنة واللاتين.

ثالثاً ـ إن اللبنانيين المسلمين هم ـ مهما كلف الأمر ـ تعودوا نوعاً ما على مثل هذه الأمور، وقد أوحوا بواسطة بعض قادتهم أنه ينبغي الدعوة لمؤتمر اسلامي والذي سيكون نافعاً للتأكيد على المطالبة بالاستقلال اللبناني وحقوق ومصالح الطوائف الاسلامية التي لن تكون مضمونة تحت الحماية الفرنسية. وأنه في مثل هذه الحالة كما يتخيل فان المسلمين سيطالبون بالوحدة مع سوريا.

رابعاً ـ إن الأكليروس الكاثوليكي هم الطبقة الأكثر خضوعاً في لبنان للنفوذ الفرنسي. وبشكل عام فان الاعتقاد بهذه الفكرة يتبين من خلال المؤتمر المسيحي الذي عقد بايحاء من الفرنسيين كما أن الحكومة اللبنانية هي سريعة التأثر تماماً لخطورة هذا النوع من التعصب، غير أنها بلا ريب لا تستطيع اخماد أو توقيف أي أحد في هذا المؤتمر.

والحقيقة فان الموقف العربي لم يكن بعيداً عن تطورات الوضع اللبناني والسوري، فقد أصدر مجلس جامعة الدول العربية قراراً في ٦ حزيران (يونيه) ١٩٤٥ ـ بعد سماع آراء ممثلي سوريا ولبنان والاطلاع على المذكرة المقدمة منها ـ اعتبر فيه أن الحكومة الفرنسية معتدية على البلدين وتقع عليها مسؤولية ما وقع فيهما من قتل وتخريب وخسائر. كما اعتبر القرار أن وجود القوات الفرنسية يحدث توتراً مستمراً في علاقات فرنسا مع الجمهوريتين العربيتين يمتد إلى بقية الأقطار العربية ويعيق المجهود الحربي ضد اليابان سواء كان هذا المجهود لدول الجامعة أو لحلفائها. ولذلك فان مجلس الجامعة العربية يؤيد طلب سوريا ولبنان في الجلاء العاجل لجميع القوات الفرنسية عن أراضي الجمهوريتين. وهو حين يقرر ذلك لا يفكر مطلقاً في احتمال بقاء قوات أجنبية أخرى في بلاد الجمهوريتين العربيتين،

وقد أعلن البريطانيون من غير تردد عزمهم على سحب قواتهم من هذين القطرين[1].

وفيما يختص بالموقف البريطاني فقد سبق لبريطانيا أن أذاعت بلاغاً رسمياً في ٢٧ أيار (مايو) ١٩٤٥ أبدت فيه أسفها لارسال جنود فرنسيين جدد إلى لبنان لأن من شأن ذلك أن يؤثر على العلاقات بين فرنسا من جهة وبين لبنان وسوريا من جهة ثانية. فما كان من الجنرال ديغول إلا أن أذاع بياناً اتهم فيه البريطانيين بأنهم المسؤولون عن الاضطرابات في سوريا ولبنان مشيراً إلى أن عملاء بريطانيا نشطوا «لإيغار صدور العرب علينا وهم سلحوا العرب ضدنا». فما كان من ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني إلا أن نفى هذه التهمة. ثم اتهم بدوره فرنسا بأنها كانت السبب فيما حدث بمحاولتها ارسال الامدادات العسكرية إلى دولتي الشرق وافتعال الأحداث في حمص وحماه. وأضاف قائلاً: إن وعدي للجنرال ديغول باجلاء جميع جيوشنا حالما تتخذ التدابير التي من شأنها أن تحول دون اختلال حبل الأمن في سوريا ولبنان كان جديراً بأن يزيل من أذهان الفرنسيين إلى الأبد تلك الفكرة القائلة: بأننا نرغب في أن نخلفهم أو نحل محلهم أو نسلبهم نفوذهم، نحن لا نعتزم أن نسرق أملاك أحد في هذه الحرب[2].

وفي ٧ حزيران (يونيه) ١٩٤٥ كان الوضع اللبناني لا يزال متوتراً بسبب الوجود الفرنسي وبسبب موقف بعض القادة الموارنة المؤيد لهذا الوجود، ولهذا فقد أرسل «شون» الوزير البريطاني المفوض في بيروت تقريراً آخر عن هذا الوضع وعن موقف العناصر المسيحية. فأشار إلى أن البطريرك الماروني المسن (انطون عريضة) ومطران بيروت الشاب (أغناطيوس مبارك) وبقية الموارنة لم يقوموا بأية واسطة لاجراء اتفاق في الداخل، غير أنهم لاحظوا تبدلاً في درجات الحماية الفرنسية للمسيحيين. وأضاف الوزير البريطاني أنه مما يلاحظ بأن المسلمين

(١) مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية. ق ٢/ د ١/ جـ ٤/ ٦ حزيران (يونيه) ١٩٤٥، ص ٤. أنظر أيضا: ق ١/ د ١/ جـ ٢، ٤ حزيران (يونيه) ١٩٤٥، ص ٤.

(٢) يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، جـ ٢، ص ١٢٣٠ ـ ١٢٣١.

والعديد من المسيحيين ينفرون من الفرنسيين الذين هم في الغالب متورطون في لبنان مثلما هم متورطون في سوريا، وأن العديد من المسيحيين موقفهم جيد مثل المسلمين، وقد عبروا عن ارادتهم إلى حد ما ورفعوها للسلطات الفرنسية. وأوضح «شون» بأن موقف رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ومجلس النواب هو موقف معارض للسياسة الفرنسية، وأن جامعة الدول العربية احتجت أيضاً على الوجود الفرنسي. كما أن رئيس الجمهورية ووزير الخارجية قاما باتصالات مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع الحكومة البريطانية وذلك من أجل متابعة مراقبتها على النشاط العسكري في المنطقة تبعاً لاتفاق ليتلتون ـ ديغول[1]. ونظراً للموقف البريطاني المؤيد للبنان فقد أرسل وزير الخارجية هنري فرعون رسالة إلى المفوضية البريطانية في بيروت أعرب فيها عن شكره للحكومة البريطانية على موقفها وجدد بالمناسبة ثقته بها[2].

ومن الأهمية بمكان القول ان الموقف الماروني الطائفي والمتطرف كان يعيق الموقف الرسمي والشعبي، وكانت هذه الاتجاهات المارونية قد أثارت مجدداً اهتمام الدوائر البريطانية نظراً للتأييد الماروني للوجود الفرنسي في لبنان. وقد أرسل المستر «يونغ» ـ الدبلوماسي البريطاني في المفوضية البريطانية في بيروت ـ تقريراً إلى وزارة الخارجية البريطانية أشار فيه إلى تلك الاتجاهات المارونية[3]. ومما يلاحظ أنه فيما كانت الحكومة اللبنانية حذرة ومتخوفة من الوجود الفرنسي، وبينما كان مجلس النواب اللبناني وجامعة الدول العربية يندّدان بهذا الوجود، فاذا بالبطريرك الماروني انطون عريضة يرسل رسالة إلى صحيفة «لوموند» (Le Monde) الباريسية نشرتها في ١٩ تموز (يوليه) ١٩٤٥ عرض فيها مستقبل المسيحيين في منطقة الشرق الأوسط، وطالب باستمرار الحماية الفرنسية للبنان، ثم اعتبر أن لبنان يعتبر الملجأ الوحيد للمسيحيين (Only Refuge)[4]. وقد نشرت

(١) Shone to F. O. No. E.3959, of 7 June 1945, in F. O. 371/ 45355/ 88.

(٢) H. Pharaon to British Legation, No. E 5218, of 29 June 1945, in F. O. 371/ 45355/ 88.

(٣) Young to F. O. No. E.3612, of 30 June 1945, in F. O. 371/ 45355/ 88.

(٤) K. C. A., 1943-1945, Vo, V, P. 7395, A. W., 19 July 1945.

رسالته بالاضافة إلى لوموند صحيفتا (France) و(Times). وقد أراد البطريرك من رسالته الاشارة إلى أن الوجود الفرنسي فيه ضمانة للمسيحيين في لبنان والشرق الأوسط، وأنه في حال جلاء القوات الفرنسية فان ذلك سيؤول إلى تهديد وجودهم، مما يؤكد بأن حصول الموارنة على منصب رئاسة الجمهورية لم يؤد إلى اطمئنان المتطرفين منهم إلى مستقبلهم. وكانت فرنسا تغذي نزعة التخوف المسيحي من المسلمين والمحيط الاسلامي، فالجنرال «اوليفاروجيه» سمح مثلاً لأحد الضباط الفرنسيين بالقاء محاضرة في دمشق موضوعها «فرنسا حامية النصرانية ضد الاسلام». كما بدأت السياسة الفرنسية تتبع عدة أساليب تقليدية للحفاظ على وجودها، فقد وزعت ما يقارب ملياري فرنك على أنصارها والصحف التابعة لها، وبدأت بتخويف المسيحيين من المسلمين ومن العرب، وأن المسيحيين لا حياة لهم في هذه البلاد بدون حماية فرنسا[1]. الأمر الذي دعا البطريرك الماروني لتوسيع نشاطه خارج الاطار اللبناني، فأرسل في وقت لاحق الخوري انطون عقل إلى فرنسا والولايات المتحدة الأميركية لابلاغ اللبنانيين المغتربين وجهة نظر البطريرك القائلة بأهمية الحماية الفرنسية للمسيحيين في لبنان[2]. بل إن الفئات المارونية الطائفية لم تجد غضاضة في التصريح علانية بمارونية لبنان وذلك في حفل أقيم لتكريم المطران مبارك[3].

وبمناسبة الحديث عن الوضع الحكومي وإمكانية تشكيل حكومة جديدة أوضح الوزير البريطاني (Shone) في ١٤ آب (أغسطس) ١٩٤٥، بأنه فيما يختص بسياسة لبنان الخارجية فان أية حكومة ستأتي لن تكون سياستها ملائمة لفرنسا[4]. غير أنه بعد تشكيل الوزارة الجديدة في ٢٢ آب (أغسطس) أوضح الوزير البريطاني بأن وزير الخارجية حميد فرنجية رغم كونه وطنياً غير أنه لا يكره

(١) يوسف مزهر، المرجع السابق، جـ ٢، ص ١٢١٣ - ١٢١٤.

(٢) C. O. C. Vol. III, P. 616.

(٣) محمد جميل بيهم: النزعات السياسية بلبنان، ص ٢١.

(٤) Shone to F. O. No. E 5974, of 14 August 1945, in F. O. 371/ 45355/ 88.

الفرنسيين[1] . والجدير بالذكر أن الوجود العسكري الفرنسي والبريطاني في سوريا ولبنان بات مسألة دولية، وكاد أن يؤدي إلى تدخل سوفياتي في المنطقة. وقد أكد ذلك الوزير البريطاني (Shone) في تقرير إلى «باكستر» (Baxter) - أحد المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية - في الأول من أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥، أوضح فيه أنه من خلال المعلومات الموجودة في ملفاتنا حول تصريحات السيد «مولوتوف» (Molotov's) بأن سوريا طلبت التدخل السوفياتي. وأن وزير الخارجية السوري صرح أمام الهيئات الدبلوماسية في دمشق في ٢٠ أيار (مايو) بأن لبنان وسوريا اتفقا في شتورا على ارسال برقيات شخصية إلى ستالين وتشرشل وترومان طالبا فيها تدخلهم المشترك. وأضاف «شون» قائلاً: «نحن لم نسجل أي طلب مثل هذا لستالين، ولكن قد يكون مثل هذا الطلب ممكناً ...» وعلى كل فانه قد حصل طلب بالتدخل المشترك. «أما فيما يختص بالموقف من دولتي المشرق والتدخل الروسي في شؤونها فاني أعتقد أن الفرصة مناسبة لاجتماع (G. O. C.)[2] مع رئيس الوزراء اللبناني، وأنه سبق للحكومة اللبنانية أن أوضحت في ٢٢ أيار (مايو) بلسان وزير خارجيتها بأنه سيترك المسألة لنا بشأن توقيع معاهدة مع الروس أو عدم التوقيع على مثل هذه المعاهدة»[3] .

ويلاحظ من هذا التقرير الذي اتخذ سمة (Top Secret) تخوف البريطانيين من امكانية وجود طلب سوري - لبناني يطلب التدخل الروسي في سوريا ولبنان ضد

---

(١) Shone to F. O. No. E.6189, of 23 August 1945, in F. O. 371/ 45355/ 88.

هذا وتألفت الحكومة الجديدة على النحو التالي: سامي الصلح رئيس الوزراء ووزير التجارة والصناعة والتموين والبرق والبريد، جبرائيل المر نائب رئيس الوزراء ووزير الاشغال العامة، سعدي المنلا وزير العدل، حميد فرنجية وزير الخارجية والتربية الوطنية، اميل لحود وزير المال، يوسف سالم وزير الداخلية، احمد الاسعد وزير الزراعة والدفاع الوطني، جميل تلحوق وزير الصحة والاسعاف العام.

(٢) (G. O. C) وتعني General Office Commander

(٣) Shone to Baxter, No. E. 6530, of 1 Sept. 1945, in F. O. 371/ 45582/ 88.

الفرنسيين، مما يؤثر على الوجود البريطاني في المنطقة ويقلب التوازن العسكري والايديولوجي الذي وضعت أسسه الدول الغربية في المنطقة العربية. كما أكد هذا التقرير ارتباط الحكم اللبناني بالسياسة البريطانية، فقد وضع لبنان موقفه ومصيره بيد البريطانيين تاركا موضوع عقد معاهدة لبنانية - روسية لهم وتبعا لسياستهم في المنطقة. بل ان النائب حبيب أبو شهلا لم يجد غضاضة في التمييز بين الوجود الفرنسي والوجود البريطاني، فقد اعتبر ان القوات البريطانية ليست قوات استعمارية انما أتت الى لبنان في الحرب العالمية الثانية لحمايته، وانها لم تكن خصما بل كانت مساعدة له في جهوده لصون كرامته وسلامته[1] . ولهذا فان السياسة اللبنانية حاولت تقليص النفوذ الروسي في لبنان بشتى الطرق، وقد أشار أحد التقارير البريطانية الى برقية مرسلة من مراسل وكالة تاس (Tass) الى رؤسائه في موسكو حول الحوادث التي وقعت بين الشيوعيين والحزب السوري القومي واصفا الحزب الأخير بانه حزب فاشستي (Fascit)، وان المراسل استنتج بان الحكومة اللبنانية بمساعدتها مثل هذا الحزب بالتوسع في قوته فانها تصدم اصول الديمقراطية. وبناء على هذه الاقوال فان وزير الداخلية أخبر مراسل تاس بان العلاقات بين لبنان والاتحاد السوفياتي قد تصبح مهددة، وانه بالرغم من انه مع حرية الصحافة، ولكنه سيكون مرغما على وقف اية مطبوعة مشابهة. فأوضح مراسل تاس بانه مرسل من قبل الاتحاد السوفياتي وانه بالتالي يجب ان يسمح له بان يرسل ما يرغب من المعلومات. ونتيجة لذلك فقد احتج الوزير المفوض السوفياتي على هذا الامر لدى وزير الخارجية اللبنانية، وبما وصفه من انه تهديد من وزير الداخلية اللبناني الى موظف روسي من موظفيه[2] .

والجدير بالذكر انه ليس من المستبعد مطلقا بان ما تم من اتفاق بريطاني - فرنسي في ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٥ كان بسبب تخوف بريطانيا

---

(١) مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني، ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥، ص ٥٠٠.

(٢) Chancery to F.O. No. E. 9087, of 12 Nov. 1945, in F. O. 371/45365/ 88.

وفرنسا من امكانية امتداد النفوذ **السوفياتي** الى لبنان وسوريا . فبالرغم من الصراع البريطاني ـ الفرنسي عقد « اتفاق لندن » وهو عبارة عن معاهدة لضمان مصالحهما الاستراتيجية، وان كانت تنص على جلاء قواتها وضمان شعوب الشرق الاوسط[١] . وبعد فترة وجيزة قدم الوزير البريطاني « شون » (Shone) نص الاتفاق الى رئيس الجمهورية اللبنانية بينما قدمه « اوستروروغ » (Ostrorog) ـ المندوب الفرنسي بالوكالة ـ الى وزير الخارجية حميد فرنجية . ولوحظ بأن غموضاً اكتنف نص الاتفاق لمصلحة فرنسا وبريطانيا، ولهذا فقد تم الاتفاق بين بشارة الخوري ورئيس الوزراء سامي الصلح على عقد جلسة نيابية لمناقشة نص الاتفاق البريطاني ـ الفرنسي . وبالفعل فقد عقدت جلسة نيابية في ٢٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٥ ناقش فيها النواب الاتفاق، وبحث في بنوده عدد من النواب منهم: رياض الصلح، حبيب ابو شهلا، أديب الفرزلي، جورج عقل، مجيد ارسلان، كمال جنبلاط، صائب سلام، وتبعا لاتجاهاتهم السياسية فقد كانت مواقفهم بين التأييد والتحفظ وقد تضمنت الاتجاهات التالية:

أولا ـ عدم قبول صيغة الاتفاق الذي ينص على ان الاستقلال اعطي من جانب فرنسا .

ثانيا ـ عدم الثقة بالتطمين البريطاني ـ الفرنسي من قضية الجلاء .

ثالثا ـ ضرورة التأكد من ان الجلاء يعني الجلاء التام، فلا قبول بوجود مطارات او موانىء او قواعد .

رابعا ـ العمل على اتباع سياسة التوازن الدولي وعدم الانحياز، لان سياسة التوازن في الشرق تحقق للدول الصغرى ما تصبو اليه من سيادة واستقلال .

والملاحظ أن رئيس الوزراء السوري خالد العظم اتهم الحكومة اللبنانية بانها رحبت بهذا الاتفاق **وهلّلت** له، وبعد ان القى وزير الخارجية اللبناني نص

---

(١) انظر: سامي الصلح: احتكم الى التاريخ، ص ٧٤ ـ ٧٥ A.W. 13 Dec. 1945.

الاتفاق وقف النواب وانشدوا النشيد الوطني فرحا وابتهاجا[١] . وكان وزير الخارجية حميد فرنجية قد أوضح موقف لبنان من الاتفاق في بيان مفصل حدد فيه حسنات وسيئات الاتفاق البريطاني ـ الفرنسي، مشيرا الى ان الجيوش البريطانية والفرنسية ستجلو بوقت واحد وبصورة تدريجية من كل الاراضي اللبنانية والسورية[٢] . ونظرا لتباين نصي الاتفاق الفرنسي والبريطاني وبعض الملابسات المستجدة حول الاتفاق، **فقد عقد لقاء في منطقة عاليه في لبنان في ١٥ كانون الأول** (ديسمبر) ضم الرئيسين السوري واللبناني ورئيسي الوزارتين ووزيري خارجية البلدين، وبحثوا في المستجدات وتم الاتفاق على تنسيق المواقف بين البلدين . ثم ان حميد فرنجية أكد في جلسة نيابية عقدت في ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) على ضرورة جلاء القوات الأجنبية، وان الحكومة اللبنانية لن تقوم بأي عمل ممكن ان يقيد لبنان بشيء[٣] .

هذا وقد ذكر خالد العظم ان الاتفاق عقد لمصلحة بريطانيا وفرنسا، وان الحكومة اللبنانية شاءت ان تتجاهل ذلك، فلجأت الى تغطية الحقائق واخفائها عن الرأي العام . ورأى ان سوريا فعلت كما فعل لبنان تمشيا مع السياسة العامة التي كانت الحكومتان السورية واللبنانية في ذلك العهد تتمشيان عليها وهي السير في ركاب السياسة البريطانية[٤] . من هنا يلاحظ بأن ما أظهره خالد العظم حول الاتفاق وسير لبنان وسوريا في ركاب السياسة البريطانية، اخفاه الرئيس بشارة الخوري اكثر من مرة وفي اكثر من موضع .

---

(١) مذكرات خالد العظم، جـ ١، ص ٣١٣ .

(٢) للمزيد من التفصيلات أنظر: بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٢، ص ١٩٧ ـ ٢٠٢ . **العمل**، العدد ١٨٧، ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٥ . يوسف مزهر، المرجع السابق، جـ ٢، ص ١٢٤٢، ١٢٥٠ . C.O.C, Vol. III, P. 606.

(٣) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٢، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٤ .

(٤) مذكرات خالد العظم، جـ ٢، ص ٣١٣ .

٤ ـ مفاوضات جلاء القوات الأجنبية عن لبنان وسوريا عام ١٩٤٦

عيّن رئيس الجمهورية وزير الخارجية حميد فرنجية رئيسا للوفد اللبناني الذي سيفاوض في لندن وباريس من أجل جلاء القوات الأجنبية، وطلب رئيس الجمهورية من رياض الصلح ان يكون عضوا في الوفد مع العضو الآخر وزير الداخلية يوسف سالم، غير أن رياض الصلح تردد في القبول لأنه من غير اللائق ان تكون شخصية كرياض الصلح مجرد عضو في وفد وليس رئيسا له مع العلم انه لم يكن رئيسا للوزراء في هذه الفترة، ولكن رأى أنه من أجل مصلحة لبنان سيضحي بسمعته المعنوية، وبالفعل فقد قبل طلب رئيس الجمهورية. وقال بشارة الخوري: «سأمتثل وسنبذل جهدنا للوصول الى الجلاء في القريب العاجل[1]». كما تقرر ان ينضم الى الوفد كميل شمعون وزير لبنان المفوض في لندن. وبرر يوسف سالم سبب اختيار رئيس الوفد مارونيا بأن الفرنسيين يحرصون دائما على الترديد انهم يرون في مسيحيي لبنان وفي الموارنة بصورة خاصة أصدقاء طبيعيين تقليديين لفرنسا، غير أن الرئيس تقي الدين الصلح بالرغم من موافقته على هذا القول، الا أنه ذكر بان جو المباحثات في فرنسا أثبت أن الفرنسيين كانوا دائما يريدون أخذ رأي رياض الصلح ويحرصون على سماع رأيه والتقرب اليه[2].

هذا وفي الوقت الذي كان يبحث فيه مسألة تشكيل الوفد، وفي الوقت الذي كان لا يزال المجلس النيابي يبحث في موضوع جلاء القوات الأجنبية عن لبنان، في هذا الوقت كان الجنود الفرنسيون لا يزالون يصلون الى بيروت[3]. ومع هذا فان الوفد اللبناني الثلاثي أبحر من بيروت ووصل الى لندن في ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦. والشيء الملفت للنظر أن الوزير الأميركي المفوض في بيروت «ودسورث» (Woodsworth) توجه أيضا من بيروت الى لندن للإطلاع على مجريات المفاوضات ليكون هو وحكومته على بيّنة مما يجري هناك. وقد اتصل به

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٢، ص ٢٠٩.
(٢) من مقابلة شخصية مع الرئيس تقي الدين الصلح في ٩ آذار (مارس) ١٩٧٩.
(٣) انظر: **النهار**، العدد ٣٢٧١، الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦.

شارل مالك وزير لبنان المفوض في واشنطن وطلب منه دعم الموقف اللبناني، فأبدى استعداده وبدأ بتنسيق الموقف مع الوفد اللبناني لا سيما ان الحكومة الاميركية لم تكن مرتاحة جدا الى الاتفاق البريطاني ـ الفرنسي.

ومن الاهمية بمكان القول ان مسألة البحث في جلاء القوات الاجنبية عن لبنان باتت بحد ذاتها اداة للتنافس «والمزايدات» الدولية، فبعد ان ابدى الاميركيون استعدادهم لمساعدة اللبنانيين في مسعاهم، قدم الوزير المفوض السوفياتي مذكرة الى وزير الخارجية اللبنانية تضمنت النقاط الاربع التالية:

١ ـ اصرار الاتحاد السوفياتي على قراره وتعهده بسيادة لبنان.

٢ ـ الاتفاق الانجلو ـ فرنسي على الشرق كان غير متوازن بدون مشاركة الاتحاد السوفياتي.

٣ ـ ان الحكومة السوفياتية تشاطر في نصح السلطات اللبنانية، غير انه اذا كانت قرارات الحكومة اللبنانية لمقاومة الاتفاق فان لدى الحكومة السوفياتية رغبة في مساعدتها.

٤ ـ ان الحكومة السوفياتية لا تدعي على لبنان ولكن تطلب الحق في اية امتيازات يمنحها لبنان لاية دولة اخرى.

هذه المذكرة وردت في تقرير الوزير البريطاني المفوض في بيروت (Terence Shone) الى وزارة خارجيته في ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦ الذي جاء فيه ايضاً بأن الحكومة السوفياتية تملك جوابا للطلب البريطاني وذلك لاخلاء قواتها من شمالي ايران، وستطلب أيضا اخلاء القوات البريطانية من فلسطين ومصر[1]. وقد نقلت وكالة الصحافة الفرنسية (A. F. P.) نقلا عن الاوبزرفر (Observer) اللندنية المذكرة السوفياتية، وهذا ما أكده الوزير البريطاني المفوض في باريس[2].

(١) Shone to F. O. No.E.158, of 6 jan. 1946, in F. O. 371/ 52483/ 88.
(٢) Duff Cooper to F. O. No. E.166, of 7 jan. 1946, in F. O. 371/ 52483/ 88.

وقد ناقشت الصحف اللبنانية هذا الموضوع وردود الفعل السورية واللبنانية عليه [(١)].

وفي هذه الفترة اصبحت لندن مركزا للنشاط السياسي اللبناني السوري، وقد وصلها وزير لبنان المفوض في باريس أحمد الداعوق، فأخبر كميل شمعون ان موظفي وزارة الخارجية الفرنسية اخبروه بان اتفاق البريطانيين والفرنسيين يتوطد يوما بعد يوم، وان وزير الخارجية البريطانية بيفن (Bevin) سيدلي بتصريح امام مجلس العموم البريطاني يقول فيه ان الجيوش البريطانية ستنسحب الى فلسطين، وان القوات الفرنسية وحدها ستتجمع في لبنان. فبادر شمعون الى الاتصال بالاوساط البريطانية للاستفهام عن صحة هذه المعلومات، فأكدوا له بان بريطانيا متمسكة بموقفها ووعدها للحكومة اللبنانية بأن الجيوش البريطانية ستبقى في لبنان الى ان تنسحب منه قواتها والقوات الفرنسية في وقت واحد [(٢)].

والملاحظ ان لبنان الرسمي نقل معه الى لندن اسلوبه في العمل السياسي، فقد بدأ كميل شمعون والوفد الثلاثي بخلافات حول كيفية العمل والنشاط الدبلوماسي، ذلك ان شمعون كان يحاول فرض آرائه على اعضاء الوفد، بينما كانوا بدورهم يناصبونه العداء. وهكذا بدأ الخلاف في وقت كان فيه الوفد المفاوض في اشد الحاجة الى توحيد الجهود من اجل الحصول على اهداف لبنانية.

من جهة ثانية، بدأ الوفد اللبناني يسعى للتعاون مع الوفود العربية ووفود اميركا اللاتينية، كما اتصل الوفد بممثلي فرنسا وبريطانيا في هيئة الامم المتحدة وذلك لتحديد موعد للجلاء العام، غير أنه لم يتم التوصل الى نتيجة حاسمة. وفي هذا الوقت كانت الحكومة اللبنانية من جهتها ترسل مذكرة احتجاج في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦ الى الدول الكبرى والى الدول العربية. ولما تبين للحكومة اللبنانية وللوفد اللبناني في لندن بأنه لا امل من الاتصالات مع المسؤولين الفرنسيين

---

(١) Shone to F. O. No. E.299, of 8 jan. 1946, in F.O. 371/ 52483/ 88.

(٢) كميل شمعون: مراحل الاستقلال، ص ٣٢٢.

والبريطانيين قدم الوفدان اللبناني والسوري شكوى مشتركة الى مجلس الأمن في ٤ شباط (فبراير) لبحث موضوع وجود القوات الفرنسية والبريطانية في سوريا ولبنان[(١)]. وقد جاء في الشكوى ان الوفدين اللبناني والسوري بناء على أمر حكومتيهما يطلبان من مجلس الأمن أن يتخذ قرارا يوصي فيه بجلاء جميع الجيوش الأجنبية عن الأراضي اللبنانية والسورية جلاء تاما في وقت واحد. وان الوفدين مستعدان ان يعاونا مجلس الامن فيقدما اليه كل المعلومات اللازمة توصلا الى هذه الغاية.

والجدير بالذكر ان الوفدين اللبناني والسوري نشطا على كافة الأصعدة لتحقيق جلاء القوات الأجنبية عن أراضيها بأقصى سرعة[(٢)]. ونظرا للشكوى اللبنانية ـ السورية المشتركة فقد عقدت جلسة في مجلس الأمن في ١٥ شباط (فبراير) ألقى فيها وزير الخارجية اللبنانية حميد فرنجية خطابا أوضح فيه «ان لبنان وسوريا دولتان مستقلتان، وقد وقّعتا على تصريح الأمم المتحدة وقبلتا كعضوين في منظمتها، وبمجرد قبولها لم يبق من الممكن الحد بأي شكل من سيادتها، وقد أصبح وضعها الدولي محددا بالميثاق وخصوصا بالمادة الثانية منه[(٣)]». ثم اشار الى ان حالة الحرب لم تعد تقتضي بقاء الجيوش الأجنبية في أراضيها، وطالب أخيرا بتطبيق ميثاق هيئة الأمم المتحدة، واتخاذ قرار يوصي بأن تجلو حالا الجيوش المعسكرة في لبنان وسوريا جلاء تاما وفي آن واحد. فلما كان من «بيدو» (Bidault) مندوب فرنسا الا أن رد على حميد فرنجية وبرر بقاء القوات الفرنسية ـ البريطانية بأن مرحلة الحرب لم تصل الى نهايتها بعد، وان حالة السلم لم

---

(١) A. W., 4 Feb. 1946.

(٢) للمزيد من التفصيلات حول جهود لبنان وسوريا من اجل الجلاء انظر: **النهار**، العدد ٣٢٨٥، ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦. **النهار**، العدد ٣٢٨٦، ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦. أنظر أيضا: C. O. C. Vol. V., PP. 81- 84.

(٣) من خطاب حميد فرنجية نقلا عن: مناقشات مجلس الأمن في قضية سوريا ولبنان ـ المحضر الرسمي الكامل لجلسات مجلس الأمن، ص ٢٥ ـ ٢٩. أنظر أيضا: A. W., 14 Feb. 1946.

تستتب نهائيا في أي مكان، وان بقاء هذه القوات في لبنان وسوريا جنّبهما ويلات الحرب، غير أن «بيدو» عاد يعرض بدبلوماسية ان بلاده مستعدة للاتفاق مع حكومة البلدين لبحث مشكلة الجلاء[1].

أما ألكسندر كادوغان (A. Cadogan)، ممثل بريطانيا والوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية، فقد تكلم بالنيابة عن بيفن (Bevin) وأعلن موقف حكومته في جلسة ١٥ شباط (فبراير) موضحا ان الجيوش البريطانية ليست موجودة في لبنان وسوريا تنفيذا لاحكام معاهدة ما، وانما هي موجودة فيهما بحكم ضرورات الحرب، ورأى أن حكومته كانت تنتظر ان تستطيع الامم المتحدة حفظ السلام والامن في هذا الجزء الاستراتيجي وتحل محل القوات البريطانية، وأشار أخيرا «بان رغبتنا هي ان ننسحب باسرع ما يمكن وان نصبح في حل من المسؤوليات التي نتعرض لها نتيجة الوضع القائم في المشرق»[2].

أما فيما يختص بالموقف السوفياتي فقد كان مؤيدا للبنان ومعاديا لفرنسا ولبريطانيا، فقد انبرى «فيشنسكي» ممثل الاتحاد السوفيتي في الرد على «بيدو» وعلى «كادوغان»، وقد ذكر مجلس الامن بانه سبق لفرنسا في ١٨ أيار (مايو) ١٩٤٥ أن أيدت استقلال لبنان وسوريا بكل الوسائل الممكنة، ولذا فان من الواجب تلبية مطالب البلدين «ينبغي على مجلس الأمن ان يقرر بأن ليس هنالك أي سبب لابقاء الجيوش الفرنسية والبريطانية في سوريا ولبنان، وان وجود هذه الجيوش لا يبرر شيئاً ...»[3].

وعلى ضوء ذلك فقد أيّد «ولنغتون كو» مندوب الصين ما ذهب اليه المندوب السوفياتي، وتمنى جلاء الجيوش الأجنبية عن لبنان وسوريا «لأن ابقاء جيوش

(١) من خطاب «بيدو» (Bidault)، نقلا عن المصدر نفسه، ص ٣٤ - ٤٢.
(٢) من خطاب «كادوغان» (Cadogan)، نقلا عن المصدر نفسه، ص ٤٢ - ٤٥.
(٣) من خطاب «فيشنسكي» (Fishinski)، نقلا عن المصدر نفسه، ص ٥٥ - ٦٦.

أجنبية في أراضي دولة ذات سيادة وصديقة - دون موافقة هذه الدولة التامة - هي حالة تؤدي الى الحد من سيادتها».

والحقيقة انه كان لموقف ممدوح رياض مندوب مصر أثر في سير المناقشات الجارية في مجلس الأمن، فقد تقدم في ١٦ شباط (فبراير) باقتراح يقضي باجراء تعديلات على مشروع قرار سبق لمجلس الامن ان أعده فيما يختص بجلاء القوات الأجنبية عن لبنان وسوريا[1]. وقد لاقى الاقتراح المصري تأييدا من الاتحاد السوفياتي، ومن الوفدين اللبناني والسوري وقد اوضح حميد فرنجية وزير الخارجية اللبنانية بقوله: «إننا نفضل بالدرجة الأولى الاقتراح المصري وبالدرجة الثانية اقتراح ممثل المكسيك».

وفي الجلسة الثالثة والعشرين من بعد ظهر ١٦ شباط (فبراير) استمرت المناقشات واشتركت الوفود جميعها في النقاش واقترح «ستاتينوس» (Statinus) مندوب الولايات المتحدة الاميركية على المجلس اقتراحا للخروج من دوامة النقاش مؤداه «ان مجلس الأمن يأخذ علما بالبيانات التي أدلت بها الدول الأربع، وهو يعرب عن ثقته بسحب القوات في المهلة العملية الأكثر امكانا. ويجب ان يشرع لهذه الغاية بمفاوضات بين تلك الدول دون ابطاء. وهو يطلب اليها ان تحيطه علما بنتائج تلك المفاوضات». ولقد حاز هذا الاقتراح أكثرية سبعة أصوات، غير ان المندوب السوفياتي استخدم «الفيتو» - حق النقض - موضحا انه لا يفي

(١) نص الاقتراح المصري على ما يلي:

ان مجلس الأمن، نظراً لأن وجود الجيوش البريطانية والفرنسية على أراضي سوريا ولبنان لا يتفق مع المبدأ المعلن في الميثاق عن تساوي كل أعضاء المنظمة، ونظراً لأن هذا المبدأ الذي لم يعارض أحد من الفرقاء في أنه غير قابل للمساس والانتقاص، يجب أن يجد تطبيقه الكامل في جلاء كل القوات البريطانية والفرنسية الموجودة على الأراضي السالفة الذكر حالا. وفي آن واحد.

يوصي الحكومتين البريطانية والفرنسية من جهة والحكومتين اللبنانية والسورية من جهة أخرى، بالقيام في أقرب وقت بمحادثات غايتها ان تعين فقط الكيفيات الفنية للجلاء المذكور، بما فيها تحديد التاريخ الذي يجب أن يتم فيه هذا الجلاء، ويدعو هذه الحكومات الى ان تطلع المجلس على نتائج هذه المفاوضات.

بالغرض المقصود بصورة صريحة، ولذا فقد جمد الاقتراح ولم ينفذ.

والحقيقة ان الموقف الاميركي والسوفياتي المؤيد للبنان انما كان لمصلحة اميركا والاتحاد السوفياتي اللذين لعبا في معركة الجلاء دورا لا يقل من حيث الاهمية عن الدور الانجليزي[١]. ولما لم يتوصل المجتمعون الى أية نتيجة حاسمة فقد أعلن مندوبا بريطانيا وفرنسا انهما رغم هذه النتيجة ورغم رد الاقتراح الاميركي فانهما يعتبران نفسيهما مقيدين بتصريحاتهما السابقة بقبول جلاء القوات الفرنسية - البريطانية عن الأراضي اللبنانية - السورية.

وعلى ضوء هذه التطورات أصبح الموقف اللبناني حرجا، فلم يستطع الوفد الرسمي ان يحدد موقفه النهائي لأنه لم يحقق ما هدف اليه من توجهه الى مجلس الامن في لندن، ومما زاد في تعقيد الموقف الخلافات المستمرة بين كميل شمعون وبين أعضاء الوفد. وقد وقف الجنرال «سبيرز» (Spears) موقفا مؤيدا لكميل شمعون. ثم أرسل شمعون عدة برقيات الى الحكومة اللبنانية طالبا فيها دعوة الوفد الى لبنان بأقرب فرصة، ودعوة الدول الأربع الكبرى الى مؤتمر يعقد في بيروت او لندن، معتبرا ان هذه هي الطريقة الوحيدة التي حتمتها مناقشات مجلس الأمن.

والجدير بالذكر ان الوفد اللبناني فكر بالذهاب الى باريس لمتابعة المفاوضات مع المسؤولين الفرنسيين لا سيما وان الجنرال الفرنسي بينه (Beynet) والمندوب الفرنسي بيدو (Bidault) قد وجها دعوة للوفد لزيارة باريس لمتابعة المفاوضات، كما أن بيفن (Bevin) رفض أن تكون بيروت مركزا للمفاوضات خشية حدوث خلافات بين الانجليز والفرنسيين، غير أن كميل شمعون رفض فكرة ذهاب الوفد الى باريس، بالرغم من أن شمعون لا يذكر في مذكراته هذا الرفض، بل يذكر خبر ذهاب الوفد الى باريس دون تعليق، ولكن رئيس الجمهورية أكد رفض شمعون توجه الوفد الى باريس، كما أكد ذلك يوسف سالم عضو الوفد اللبناني[٢].

---

(١) منح الصلح: المارونية السياسية، ص ٣٥.

(٢) أنظر: كميل شمعون: مراحل الاستقلال، ص ٣٤٨. بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٢، ص ٢١٧ - ٢١٨. يوسف سالم، ٥٠ سنة مع الناس، ص ٢٤٤. أنظر أيضا:
A. W., 23 Feb. 1946.

ولما تضاعف النشاط السياسي اللبناني والدولي حول قضية المفاوضات، تكررت الاتصالات برئيس الجمهورية سواء من لندن او مصر او سوريا[١]. ولما أظهرت فرنسا نيتها بالبحث بجدية في قضية الجلاء، اجتمع مجلس الوزراء اللبناني وقرر الموافقة على توجه الوفد اللبناني من لندن الى باريس. وبعد مغادرة الوفد الى باريس وجّه الجنرال «سبيرز» (Spears) - الوزير البريطاني المفوض السابق في بيروت - رسالتين الى الرئيس بشارة الخوري والنائب صائب سلام أوضح فيهما «ان الوفد اللبناني لم يكن في مستوى مهمته، وقد خيّب آمال اصدقائكم العديدين في لندن. لقد بدا الوفد كأنه غير مؤمن بالمهمة التي وكلت اليه، وذلك بخلاف السوريين الذين تصرفوا تصرفا يفرض الاعجاب». ثم ان «سبيرز» ابدى اعجابه برئيس الوفد حميد فرنجية بينما «خيّب رياض الصلح أملي فيه» ثم عاد ليبدي اعجابه بكميل شمعون «نحمد الله على ان كميل شمعون كان هناك حتى يقاوم التيار ويتغلب عليه». ثم كرر انتقاداته لتصرفات رياض الصلح واهماله بقوله «واما رياض الصلح ففي اليوم الذي كان مصير لبنان يتقرر في الأمم المتحدة كان هو يتنزه في أسواق لندن باحثا عن معطف فراء لزوجته».

ومن الأهمية بمكان القول إن الرئيس بشارة الخوري حرص على عدم نشر رسالة سبيرز لئلا يسيء الى سمعة الوفد اللبناني المفاوض، على ان ارسال سبيرز رسالة أخرى الى النائب صائب سلام أدى الى نشرها بين الأوساط السياسية وذلك بسبب الخصومات التقليدية بين السياسيين اللبنانيين. ويرى وزير الداخلية يوسف سالم بان انتقاد سبيرز للوفد انما يعود لتلبية الوفد دعوة فرنسا للذهاب الى باريس للمفاوضة على الجلاء، وعدم النزول على رغبة كميل شمعون بالبقاء في لندن كما ان سبيرز كان يريد ان يتم الجلاء على أيدي الانجليز وفي عاصمتهم، وليس على ايدي الفرنسيين وفي عاصمتهم[٢].

---

(١) للمزيد من التفصيلات حول المفاوضات أنظر: E. Rabbath, La Formation Historique du Liban politique et Constitutionnel, PP. 494-504.

(٢) يوسف سالم، المصدر السابق، ص ٢٥٠ - ٢٥٣.

ونظرا للصراع التقليدي البريطاني ـ الفرنسي، فقد حاولت بريطانيا بدورها البقاء في لبنان وسوريا، وأرسلت الحكومة البريطانية في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٤٦ مذكرة الى الحكومة اللبنانية بررت فيها بقاء قواتها في لبنان وسوريا وانها أصبحت بحل من تعهداتها باخلاء أراضيها بسبب تقديم الوفدين اللبناني والسوري شكوى لمجلس الأمن ضد بريطانيا وفرنسا [1]. غير أن الحكومة اللبنانية لم تعلق على هذا الموضوع ولم تحاول اثارته لئلا يعقد القضية الرئيسية أكثر ويثير المشكلات في وجه الوفد اللبناني في باريس، مع العلم ان الموقف اللبناني والسوري بات في تحسن على الصعيد العربي والدولي لا سيا وان سنتي ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ قد شهدت اعترافات عربية ودولية بالكيانين [2].

هذا وقد توصل الوفد اللبناني في باريس الى بعض النتائج الايجابية حول تحديد مهلة بقاء الجيوش الأجنبية وجلائها عن لبنان وسوريا، وهي نتائج بحد ذاتها انتهت طبقا لاتفاق سابق منذ ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٤٥، وقد أعلن في باريس في ١٠ آذار (مارس) ١٩٤٦ ان الفرنسيين والبريطانيين الذين ناقشوا كيفية انسحاب جيوشهما توصلوا الى اتفاق بان تنسحب القوات البريطانية من لبنان في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٤٦، بينما تنسحب القوات الفرنسية في الاول من نيسان (ابريل) ١٩٤٧، كما حدد الاتفاق كيفية خروج اعداد هذه القوات وتاريخ خروجها بمواد ثلاث [3]. غير ان تصلب العسكريين الفرنسيين المتطرفين وفي مقدمتهم الجنرال «دي لارمينا» أوجد العديد من العقبات بسبب رفضهم صيغة الاتفاق. ثم سرعان ما بدأت الأمور تنجلي بين الجانبين اللبناني والفرنسي وتم التوصل في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٤٦ الى تفاهم بينهما يقضي بتقريب موعد جلاء القوات الفرنسية، على ان يكون موعده متفقاً مع موعد خروج القوات

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٢، ص ٢٢٢.

(٢) S. H. Longrigg, op. Cit, PP. 350-351.

(٣) K.C.A. 1946- 1948, Vol VI., P. 7783.

البريطانية في حزيران (يونيه) ١٩٤٦ [1]. وأصدرت جامعة الدول العربية بالمناسبة قرار تهنئة لكل من سوريا ولبنان [2].

ولما انتهت المفاوضات الهادفة الى رحيل ٩ آلاف جندي بريطاني و ٨ آلاف جندي فرنسي عن لبنان، فاذا بكميل شمعون يرسل برقية الى رئيس الوزراء سامي الصلح يعتب فيها على الحكومة لأنها لم تتجاوب مع رغبته وطلبه بعدم ارسال الوفد اللبناني الى باريس، كما وصلت الى رئيس الوزراء برقية أخرى من حميد فرنجية ويوسف سالم تضمنت استقالتهما من الوزارة اعتبارا من يوم وصولهما الى بيروت، وذلك بالرغم من نجاح المفاوضات في باريس، وبررا سبب الاستقالة بان الحكومة لم تدعمهما الدعم اللازم في أثناء المفاوضات.

ويمكن القول ان التدخل الخارجي في السياسة اللبنانية لا سيا تدخل الجنرال سبيرز وارساله الرسائل الى رئيس الجمهورية والنائب صائب سلام، ومن ثم نشر هذه الرسائل، ادى الى زرع الخلافات بين الزعماء اللبنانيين والى تعميق التناقضات. ويرى الرئيس بشارة الخوري ان سبب الاستقالة ـ كما رواها له الوزير يوسف سالم ـ هي الاشاعات التي أطلقت ضد الوفد في غيابه وأساءت اليه، بالاضافة الى سبب آخر وهو «ان سفينة سامي الصلح على وشك الغرق، وأنا لا أرغب أن أغرق معها [3]»، على حد قول يوسف سالم. غير ان يوسف سالم يؤكد ان سبب استقالته وحميد فرنجية، هو أنه كان في بيروت أناس يذيعون ويروجون ان الوفد اللبناني يعبث ويتسلى في باريس، وكان بعض الصحف يشن حملات متجنية على أعضاء الوفد، بالاضافة الى قرارات وممارسات حدثت بغياب أعضاء الوفد من حل للبلديات واقالة للموظفين وأعمال وتدابير «تجري في غيابنا. لم أكن

(١) E. Rabbath, op. cit., PP. 509-510.

(٢) مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ص ٩ . ق ٢٣/٣د/جـ ٢٥/١ آذار (مارس). ١٩٤٦.

(٣) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٢، ص ٢٣٣.

بوصفي وزيرا للداخلية اوافق عليها او اسمح بحدوثها لو اني في بيروت[1] » .
ويضيف يوسف سالم انه وحميد فرنجية غضبا من هذه السياسة وصمما على الاستقالة من الحكم وذلك كي « ننبه الاستغلاليين والوصوليين الى ان الأوطان لا تبنى على السياسات الصغيرة والحزبيات الضيقة والنزوات الشخصية » .

ويلاحظ بان الوزير يوسف سالم والوزير حميد فرنجية اعتبرا ان رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء مسؤولان عن الأمور التي جرت بغيابها لأنهما سكتا عن الاشاعات ولم يدافعا عنها . كما انهما مسؤولان عن التغييرات التي جرت في بعض الوظائف والمناصب في وزارتي الداخلية والخارجية . وازاء الاصرار على الاستقالة من الوزارة عينت الحكومة النائب فيليب تقلا وزيرا للاقتصاد الوطني والبريد والبرق، كما كلفت وزير المال اميل لحود بمهام وزارة الداخلية[2]، التي أعطيت فيما بعد لوزير العدل سعدي المنلا الذي أعطيت وزارته لرئيس الوزراء سامي الصلح . والأمر الملاحظ انه لما عاد حميد فرنجية من روما – بعد اتصالات مع البابا – تبين انه قلب ظهر المجن للوزير يوسف سالم وتراجع عن استقالته، وباشر عمله مجددا كوزير للخارجية بعد ان عتب بعض الشيء على بشارة الخوري وسامي الصلح، غير ان بشارة الخوري افهمه بانه غير مسؤول عن نشر رسالة سبيرز « وان ما تسرب الى الخارج انما تسلل من مصدر غير رسمي »[3] .

وعلى هامش نشاط الوفد اللبناني في باريس، فقد تبين أنه في الوقت الذي كان فيه الوفد يطالب بجلاء القوات الأجنبية عن لبنان، كان حميد فرنجية رئيس الوفد يناقض أحيانا الموقف الفعلي للاستقلال ولطبيعة المفاوضات، فقد ذكر الوزير يوسف سالم انه في أثناء حفلة عادية في باريس، اختلى حميد فرنجية ويوسف سالم

(١) يوسف سالم، المصدر السابق، ص ٢٦٠ .
(٢) C.O.C., Vol. VI, P. 223.
(٣) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٢، ص ٢٣٧ .

بأحد أعضاء الوفد الفرنسي أوستروروغ (Ostrorog) وبدأوا يتحدثون في بعض الأمور، وما ان وصل رياض الصلح الى حيث كانوا يجتمعون حتى سمع قول حميد فرنجية للعضو الفرنسي: « آمل ايها الكونت مهما اختلفت آراؤنا ان لا تنسى فرنسا تقاليدها ورسالتها التاريخية والثقافية بالنسبة الى المسيحيين في لبنان » . فهتف « أوستروروغ » بصوت عال: « يا للسعادة، هذا ما كنا ننتظره منك يا أكسلانس وانت حميد فرنجية الزعيم الماروني الكبير . لقد نطقت أخيرا بالكلمة التي كنا نتشوق الى سماعها منك . ان فرنسا يا أكسلانس ستعمل دائما على حماية المسيحيين في لبنان وهذا لا شك فيه » .

وفي هذه اللحظة بالذات صرخ رياض الصلح في ظهر « أوستروروغ » وصوته يرتجف من شدة الغضب والانفعال وقال: « ماذا يا كونت؟ حماية مسيحيي لبنان؟ وانا ماذا جئت أفعل هنا ؟ » . فحاول أوستروروغ ان يعتذر ويطيب خاطره غير ان رياض الصلح رفض الاعتذار وقال: لا، لا، انا لا أقبل بهذا، أنا ذاهب الآن وسأسافر غدا الى بيروت[1] . فحاول حميد فرنجية ويوسف سالم وسواهما اللحاق برياض لكنه أصر على الخروج، ولما علم « جورج بيدو » (G. Bidault) وزير الخارجية الفرنسية ورئيس الوفد المفاوض بالحادثة، أعلم الجميع بانه هو رئيس الوفد وهو الذي يتكلم باسم فرنسا . ولم تعد الأمور الى طبيعتها الا بعد ان توجه « بيدو » الى الفندق الذي ينزل فيه الوفد اللبناني واعتذر هناك من رياض الصلح، وأعلمه انه تم اقصاء أوستروروغ من عضوية الوفد . ولكن من الاهمية القول بان حميد فرنجية هو الذي استدرج اوستروروغ الى مثل ذلك الموقف، وهو الذي طلب استمرار حماية فرنسا للمسيحيين في لبنان مما سبب وقوع تلك الحادثة . ولعل موقف حميد فرنجية يؤكد صحة تقرير سابق للوزير البريطاني (Shone) الذي أرسله الى وزارة خارجيته بمناسبة تشكيل الوزارة الجديدة في ٢٣ آب (أغسطس) ١٩٤٥ عندما أشار بأن حميد فرنجية مع كون وطنيته قوية فانه لا

(١) يوسف سالم، المصدر السابق، ص ٢٥٧ – ٢٥٨ .

يكره الفرنسيين[١]

هذا وفي الوقت الذي كان فيه الوفد اللبناني ينشط في لندن وباريس، كانت الحكومة اللبنانية تنشط بدورها في بيروت تبعا لتطورات الحالة الراهنة، فقد أكد الوزير المفوض (Shone) في تقرير الى وزير الخارجية بيفن (Bevin) في الأول من آذار (مارس) ١٩٤٦ أن وزارة الخارجية اللبنانية طلبت من المفوضية البريطانية تزويدها بالمعلومات التالية:

أولا - اسماء كل اللبنانيين العاملين في خدمة بريطانيا مهما كانت وظائفهم.
ثانيا - طبيعة أعمالهم او استخدامهم.
ثالثا - تاريخ دخولهم الخدمة.

وأضاف الوزير المفوض «شون» بان المدير العام لوزارة الخارجية اللبنانية علل شفهيا لأحد أعضاء المفوضية البريطانية بان الحصول على هذه المعلومات انما هو لضرورات استلزمها القانون الخاص بالجنسية اللبنانية الذي نشر في ٣١ كانون الثاني (يناير)، والذي تقضي المادة الاولى منه بان اي لبناني يشغل مركزا لدى حكومة أجنبية سواء أكانت في لبنان او في أي مكان آخر تضيع جنسيته ما لم يتقدم بدعوى للحصول عليها... ولكن المدير العام لوزارة الخارجية اللبنانية اضاف تبريرا آخر، وهو ان هذا التدبير اتخذ مباشرة ضد الفرنسيين وضد اللبنانيين غير الوطنيين الذين يعملون لدى الفرنسيين[٢]. وفي ٥ آذار (مارس) ١٩٤٦ أرسل «شون» تقريرا آخر الى وزير خارجيته أوضح له فيه بان رئيس الجمهورية اللبنانية ورئيس الوزراء تضايقا مؤخرا من مسألة اعتباطية وهي طرد الموظفين المدنيين العاملين في «قسم الحرب» (War Department) حول موضوع التعويضات[٣]. اذ طلب رئيس الجمهورية ان يدفع لهؤلاء الموظفين عشرة

(١) Shone to F.O. No. E. 6189, of 23 August 1945, in F.O. 371/45355/88.
(٢) Shone to Bevin, No. E. 2325, of 1 March 1946, in F.O. 371/52495/88.
(٣) Shone to Bevin, No. E.2375, of 5 March 1946, in F.O. 371/52495/88.

ايام من كل سنة خدمة على غرار ما فعل الفرنسيون[١]. بينما كان كميل شمعون في هذه الفترة يطلب من وزارة الخارجية البريطانية اية معلومات وتفاصيل من الحكومة البريطانية او من سلطاتها العسكرية يمكن ان يستفيد منها لبنان[٢].

والجدير بالذكر ان الوضع اللبناني استأثر باهتمام الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي وبريطانيا ليس على الصعيد السياسي فحسب وانما على الصعيد الاقتصادي ايضا، على اعتبار ان النفوذ الاقتصادي في بلد ما يؤدي عادة الى النفوذ السياسي، ففي ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٦ أرسل المجلس التجاري البريطاني (Board of Trade) رسالة من لندن الى وزارة الخارجية البريطانية أبدى فيها اهتماما شديدا حول ما أشيع من عقد اتفاقية اقتصادية بين الولايات المتحدة الاميركية ولبنان، وطلب المجلس التجاري امداده بمعلومات عن هذه الاتفاقية بل «انه يجب أن نعرف أين وصلت المباحثات بين حكومتي الولايات المتحدة ولبنان... واننا نكون شاكرين اذا تم سؤال المفوضية في واشنطن لاعطائنا تلك المعلومات»[٣]. وبالفعل فبعد اجراء الاتصالات والمراسلات اللازمة مع المفوضية البريطانية في واشنطن، أرسلت هذه المفوضية تقريرا حول هذا الموضوع في ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٦ أوضحت فيه ان المسؤولين في الولايات المتحدة رفضوا اعطاء معلومات او محتويات الاتفاقية بينها وبين لبنان باستثناء معلومات مختصرة يستفاد منها حصول الولايات المتحدة على امتيازات اقتصادية على صعيد القانون اللبناني وعلى صعيد المحاكم والمحامين والدفاع عن مصالحها، وان لا يكون هناك

(١) C. in C. Middle East to the war office, No. E.3584, of 13 April 1946, in F. O. 371/ 52495/ 88.

أنظر أيضا حول الموضوع نفسه:

Menderson (F. O.) to Shone, No. E.3399, of 18 April 1946, in F. O. 371/ 52495/ 88.

(٢) Camille Chamoun to F. O., No. E.2217, of 7 March 1946, in F. O. 371/ 52495/ 88.
(٣) Board of trade to R. Beith, No.E. 9195, of 13 Sept. 1946, in F. O. 371/ 58500/ 88.

تمييز بين الاميركيين والمواطنين[1] .

هذا فيما يختص بالاهتمام البريطاني بالنشاط الاميركي في لبنان، اما فيما يختص بالاهتمام البريطاني بالنشاط السوفياتي، فقد كشف تقرير مرسل من المفوضية البريطانية في موسكو الى وزارة الخارجية في لندن في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٦ الموقف اللبناني الرسمي من السياسة السوفياتية في لبنان، فقد أوضح الوزير البريطاني المفوض في موسكو بأن الوزير اللبناني المفوض في موسكو كان مصرّاً فور وصوله الى العاصمة السوفياتية على الاجتماع به، وأن هذا الوزير يعتبر «أكثر الممثلين العرب اقترابا من المشاكل التي ناقشها بشكل صريح وعاقل، وهو أكثر الممثلين العرب ذكاء واتزانا». وأوضح بان الوزير اللبناني توقع ان يكون الوزير العراقي متخوفا من الروس، بينما القائم بالأعمال السوري متأثر بالدعاية السوفيتية، وان الوزير اللبناني أشار الى أنه متألم لأن مهمته الرسمية تقضي عليه اقامة علاقات جيدة مع الاتحاد السوفياتي، ولكنه أكد بأن ذلك لن يكون على حساب بريطانيا العظمى التي لبلاده علاقات متينة معها. وأضاف الوزير البريطاني بأن الوزير اللبناني يأمل منا المساعدة والارشاد، «وأكدت له أننا بالفعل سنساعده وسنكون بالنسبة له كالأب» (Father Confessor). وأوضح الوزير البريطاني في تقريره الى تضايق الروس من تقرب الوزير المفوض اللبناني من البريطانيين لا سيما انه اعترف ان للانجليز فضلاً كبيراً على استقلال لبنان، وأشار أيضاً إلى أن الدعاية السوفياتية كانت ماهرة في لبنان، وأن السوفيات كانوا غير البريطانيين وغير الاميركيين، فليس لديهم رؤوس أموال في الخارج ولا اهتمامات رأسمالية تتطلب عدداً من التدخلات الأجنبية في البلاد الصغرى، كما أنه ليس للاتحاد السوفياتي مستعمرات ولا تلهف لها، كما ان السوفيات عملوا على حل مشاكلهم العنصرية والدينية، وبذلك يستطيعون اعطاء مثل يحتذى للبلاد العربية التي لديها مثل هذه

(١) British Embassy in Washington toF. O. No. E.9913, of 27 Sept. 1946, in F. O. 371/ 58500/ 88.

المشكلات. وعلى كل حال فان هذه الصورة المثالية خصصت لجذب اللبنانيين الى ان مصالحهم الفضلى هي في صداقتهم مع الاتحاد السوفياتي وليس مع الاميركيين والانجليز. وأضاف الوزير اللبناني بأنه أعطي مهمة للتجربة فيما اذا كان اللبنانيون يقبلون باقامة علاقة دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي[1] .

وبالرغم من عداوة السياسة الرسمية اللبنانية للاتحاد السوفياتي غير ان هذه السياسة استمرت تطلب الدعم السوفياتي من اجل الحصول على جلاء القوات الأجنبية وبالذات الفرنسية عن لبنان. واستمر لبنان بالاتفاق مع سوريا في مساعيها لتحقيق الجلاء الكامل عن أراضيها، وقد بدأ يتحقق ذلك تباعا، وكانت الاتفاقات مع بريطانيا وفرنسا التي توصل اليها الوفدان اللبناني والسوري تقضي بجلاء القوات الأجنبية ابتداء من ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٤٦، وبالفعل فقد بدأ تنفيذ برنامج الجلاء، وتوالى رحيل دفعات عسكرية في أيار (مايو) وحزيران (يونيه) وآب (أغسطس). وكان الجنرال بينيه (Beynet) قد غادر بيروت في ٦ حزيران (يونيه) ١٩٤٦. ومنذ ذلك الوقت تحولت المفوضية الفرنسية الى سفارة كسائر السفارات الأجنبية. غير ان آخر فرقة فرنسية غادرت ميناء بيروت كان في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦، وبذلك تحقق الجلاء الكامل عن الاراضي اللبنانية، بما فيه جلاء القوات البريطانية التي اتجهت الى فلسطين.

(١) Frank Roberts to. C. Baxter, No E.9976, of 30 Sept. 1946, in F. O. 371/ 52483/ 88.

الفصل الثالث

الاتجاهات الطائفية والسياسية في لبنان

(١٩٤٣ - ١٩٤٩)

١ - التيارات الطائفية وأزمة المرسومين (٤٩) و(٥٠) عام ١٩٤٣.
٢ - الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ لا يعني التكريس الدائم لطائفية الرئاسات الثلاث.
٣ - الاتجاهات الطائفية في لبنان بين عامي (١٩٤٣ - ١٩٤٥).
٤ - الازمات الطائفية في لبنان بين عامي (١٩٤٦ - ١٩٤٧).
٥ - الازمات السياسية المحلية في لبنان (١٩٤٥ - ١٩٤٧).
٦ - تطور الازمات السياسية والحزبية في لبنان (١٩٤٨ - ١٩٤٩).
٧ - الانقلابات العسكرية السورية وأثرها على العلاقات السورية - اللبنانية (١٩٤٩ - ١٩٥٠).

١ ـ التيارات الطائفية وأزمة المرسومين (٤٩) و (٥٠) عام ١٩٤٣

شهد عام ١٩٤٣ تطورات سياسية اتخذت طابعا طائفيا كان لها اثر بارز في انقسام اللبنانيين وفي توتر الوضع العام، فبالاضافة الى الخلافات القائمة بين رئيس الجمهورية الفرد نقاش وبين المفوض السامي الفرنسي« كاترو »(Catroux) بسبب قرب الانتخابات النيابية، كانت هناك خلافات حادة بين اللبنانيين انفسهم انطلاقا من الفكر الطائفي، فقد طالب البطريرك الماروني بإقالة رئيس الوزراء سامي الصلح وجميع اعضاء حكومته « لان اعمال رئيسها تتنافى مع مصلحة الطائفة المارونية». وكان رد الكتلة الاسلامية[١] صريحا عندما انتقدت هذا التدخل في شؤون الحكم، وفي تسمية البطريرك خلفا لرئيس الوزراء ومن يتمتع بثقة البطريركية المارونية. ومما جاء في المذكرة بان دولة مثل لبنان اعترفت الدول باستقلاله السياسي وفيه من المسلمين ما يناهز نصف سكانه جدير بان يكون مستقلا عن نفوذ الافراد والجماعات، ومنزهاً بسياسته العامة عن ان يكون مرتكزا على قاعدة تعزيز طائفة على الطوائف الاخرى[٢]. ثم ذكّرت الكتلة الاسلامية رئيس الجمهورية بمطالب المسلمين من جراء الغبن اللاحق بهم وفي مقدمتها المساواة والعدل بين مختلف اللبنانيين.

---

(١) تألفت الكتلة الاسلامية في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٣ من وجوه الطوائف الاسلامية الثلاث: السنة والشيعة والدروز، وكانت برئاسة محمد جميل بيهم.

(٢) مذكرة الكتلة الاسلامية الى الرئيس الفرد نقاش في (؟) ١٩٤٣، ملف الكتلة الاسلامية، مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية، غير مصنفة.

وفيما يختص بالتمهيد للانتخابات النيابية وانتخاب رئيس جديد للجمهورية، فقد اختار الجنرال كاترو النائب ايوب ثابت رئيسا للجمهورية خلفا للرئيس الفرد نقاش، على ان تكون رئاسته مؤقتة بهدف الاشراف على الانتخابات النيابية. وكان الرئيس ايوب ثابت الذي تولى الحكم في ١٨ آذار (مارس) ١٩٤٣ بروتستانتي المذهب، ماروني السياسة، طائفي الاتجاه، وكان مبدأه الثابت جعل لبنان وطناً قومياً مسيحياً تضمن سلامته فرنسا، كما أنه كان متعصباً للفكرة المسيحية. وعلق جورج حنا على هذه المميزات بانه يستغرب من رجل كالدكتور ثابت معروف بعلمانية متطرفة أن يتمسك بمسيحية لبنان، بما في ذلك من خطر عليه وعلى مستقبله وهو محاط باقطار اسلامية من شرقه وشماله وجنوبه، الا اذا اسلم بصهيونية فلسطين شرارة النار في هذا الشرق[١]، كما ان يوسف مزهر ذكر العبارات نفسها في معرض تعليقه على اتجاهات الرئيس ايوب ثابت، غير انه اضاف اليها مؤكدا انه لا يجرؤ احد ان يتهم الدكتور ثابت انه يماشي الافرنسيين طمعا لجاه او كسب شخصي. ولكن هي عقيدة راسخة في ذهنه يعتقدها صوابا والدكتور ثابت لا يجادل في عقيدة اعتنقها[٢]. ويكفي ان نذكر ما كشفته صحيفة «لسان العرب» منذ عام ١٩٢٢ عن ايوب ثابت في معرض حديثها عن الانتخابات، فنظرا لعداوته وتعصبه ضد المسلمين فقد كان من المتوقع فشله في الانتخابات، ولكن الانتداب الفرنسي تدخل لانجاحه ضد ارادة الرأي العام الوطني[٣].

ونظرا لمعرفة اللبنانيين باتجاهات الرئيس ايوب ثابت، قدمت الكتلة الاسلامية مذكرة الى مفتي الجمهورية الشيخ محمد توفيق خالد في ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٤٣، لفتت نظره فيها الى خطورة ادراج المغتربين ضمن من يحق لهم الانتخاب، كما اشارت المذكرة الى ان الكتلة الاسلامية طلبت من الحكومة

---

(١) جورج حنا: من الاحتلال الى الاستقلال، ص ١٧٩.

(٢) يوسف مزهر، المرجع السابق، جـ ٢، ص ١٠٦٨. انظر ايضا:
E. Abouchdid, Thirty Years of Lebanon and Syria pp. 102-110.

(٣) **لسان العرب**، ١٥ حزيران (يونيه) ١٩٢٢.

اللبنانية اجراء احصاء جديد قبل مباشرة الانتخابات. غير ان الرئيس ايوب ثابت بدأ يترجم عقيدته السياسية والطائفية الى اعمال متطرفة، ففي ١٧ حزيران (يونيه) ١٩٤٣ اصدر مرسومين تشريعيين، يحمل المرسوم الاول رقم (٤٩) وحدد فيه عدد النواب بـ (٥٤) نائبا، (٣٢) مقعدا للمسيحيين و ٢٢ للمسلمين[١]. اما المرسوم الثاني الذي يحمل الرقم (٥٠) فقد تعلق بتوزيع عدد النواب على المناطق اللبنانية. وقد جاء في البند الرابع من المرسوم رقم (٤٩) ان يتألف عدد الاهالي من المواطنين المقيدين في سجلات الاحوال الشخصية بتاريخ ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٢، يضاف اليهم الاشخاص غير المقيدين في هذه السجلات، واصلهم من لبنان ومحل اقامتهم في الخارج وقد اختاروا الجنسية اللبنانية. والهدف من هذا البند هو تسجيل ابناء المهجر (D'Outre-Mer) من المسيحيين لا سيما الموارنة منهم[٢]. ومعنى ذلك العودة الى المشكلة القديمة التي سبق ان طرحت حول اعتبار المهاجرين اللبنانيين لهم حقوق المقيمين ذاتها أم لا.

والحقيقة ان هذين المرسومين اللذين اصدرهما الرئيس ايوب ثابت أثارا الطوائف الإسلامية واحدثا احتجاجاً صارخاً لديها، ويبدو ذلك واضحا في تعليق محمد جميل بيهم رئيس الكتلة الاسلامية على ذينك المرسومين، اذ اعتبر ان الخطورة لا تكمن في زيادة عدد النواب المسيحيين على عدد النواب المسلمين، ولكن الخطر يكمن في تأمين وصول كثرة نيابية تعمل لعزل لبنان عن العالم العربي بهدف ابعاده عن الوحدة العربية، وتأكيد الصبغة الطائفية على لبنان[٣]. واشار الجنرال سبيرز الى قضية المرسوم رقم (٤٩) وتحديد عدد

---

(١) حدد المرسوم رقم (٤٩) عدد النواب بـ ٥٤ نائبا موزعين طائفيا على الشكل التالي: ١٨ للموارنة، ٦ للروم الارثوذكس، ٣ للروم الكاثوليك، ٣ للارمن الارثوذكس، ٢ للاقليات المسيحية، ١٠ للسنة، ٩ للشيعة، ٣ للدروز.

(٢) انظر: S. H. Longrigg i op. cit., p. 329; E. Rabbath, op. cit., p. 452; H. Sachar. Europe leaves the Middle East 1936-1954, p. 301.

(٣) محمد جميل بيهم: النزعات السياسية بلبنان، ص ٢١، ٥٥.

المقاعد بـ ٣٢ للمسيحيين و ٢٢ للمسلمين، واوضح بانه لم يكن موافقا على هذا العمل، كما دافع عن وجهة النظر الاسلامية في هذا الصدد[١] . اما اسكندر الرياشي فرأى ان مناداة ايوب ثابت بان يكون النصارى في المجلس النيابي الجديد اكثرعددا من المسلمين هـي نسبـة غير مقبـولـة، كما ان اختيـاره لمرشحين مـن « النصارى المتعصبين » لم يجد عطفا عند المسلمين[٢] .

ونظرا لخطورة الوضع نشطت القوى الاسلامية والوطنية غير الطائفية، كما ارسلت الكتلة الاسلامية مذكرة الى الحكومـة المصريـة شرحـت فيهـا اهـداف المرسومين التشريعيين، كما اجتمع محمد جميل بيهم رئيس الكتلة وأحد اعضائها عبد الرحمن سحمراني بالسكرتير العام للمفوضية الفرنسية لشاتينيو(Chataingneau) في ١٩ حزيران (يونيه) ١٩٤٣ وشرحا له الغبن اللاحق بالمسلمين من جراء المرسومين التشريعيين، وطالباه بوقف تنفيذهما . وفي اليوم نفسه عقد اجتماع في منزل مفتي الجمهورية ضم القيادات الاسلامية بحضور المفوض السامي جان هللو (J. Helleu)[٣] فبينوا له سبب رفض المسلمين للمرسومين (٤٩) و (٥٠) . ثم توالت مواقف المسلمين الرافضة للمرسومين السابقين، فعقدوا مـؤتمر الطـوائـف الاسلامية[٤] ، في « نادي جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية » في ٢١ حزيران (يونيه) ١٩٤٣ ، بحثوافيه قضية المرسومين . ومما قاله المفتي الشيخ محمد توفيق خالد في هذا المؤتمر: « ان اختلال المساواة يثير المشاحنات بين الطوائف المختلفة التي يتألف منها لبنان . . . فاذا نحن طالبنا اليوم بشدة كما كنا نطالب في الماضي بالعدل والمساواة فلمصلحة الجميع . . . » . أما عبد الحميد كرامي فقد هدد بالانفصال عن

---

(١) E. Spears, Fulfilment of a Mission, Syria and Lebanon, 1941-1944, p. 213.

(٢) اسكندر الرياشي: رؤساء لبنان كما عرفتهم، ص ١٠٤ ـ ١٠٥ . انظر ايضا : باسم الجسر: ١٩٤٣ . ص ٩٤ ـ ٩٥ .

(٣) حل جان هللو (J. Helleu) مكان الجنرال كاترو الذي نقل من لبنان الى الجزائر في ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٤٣ .

(٤) كان المؤتمر برئاسة المفتي محمد توفيق خالد، بينما كان صائب سلام وحسين ابو ظهر اميني السر، اما بقية الاعضاء فمنهم: رياض الصلح، عبد الحميد كرامي، عبد الله اليافي، محمد جميل بيهم، مجيد ارسلان، بهيج تقي الدين، محسن سليم، عبد الرحمن سحمراني، الشيخ سليمان الضاهر.

لبنان اذا لم يكن لبنان عربيا ومن صميم بلاد العرب، كما اعلن بهيج تقي الدين باسم الأمير مجيد أرسلان بأن لا طوائف محمدية وإنما كلهم طائفة واحدة إسلامية، وأشار الى أن لبنان ليس الا وطناً قومياً عربياً يتساوى فيه الجميع. وأخيراً اصدر المؤتمر عدة قرارات طالب فيها باجراء احصاء عام وباجراء انتخابات على أساسه، والا فإن المسلمين لن يشتركوا في الانتخابات حتى تتحقق مطالبهم[١] .

وازاء هذه التطورات السياسية والطائفية عاد الجنرال كاترو من الجزائر الى بيروت، وبدأ في بحث الموضوع مع مختلف القوى السياسية، ولما كانت القضية اللبنانية تهم البلدان العربية وبالذات مصر، قام النحاس باشا، رئيس وزراء مصر، بالتوسط لحل الازمة، وارسل رسالة سرية الى كاترو في ٤ تموز (يوليه) ١٩٤٣ لدى وصوله الى لبنان، وحرصا من الرئيس المصري على تبيان موقف مصر من مسلمي لبنان فقد ارسل نسخة اخرى الى الكتلة الاسلامية، وطلب فيها من كاترو بحث الازمة الناجمة عن المرسومين وقال: « ان القرار الذي اتخذ اثناء غيابكم قد اثار كثيرا من الشكوك، وبات يخشى ان يجر وراءه اسوأ العواقب . . . ولكنت اود وتودون كذلك ان يتحقق الاتفاق التام بين العنصرين المسيحي والمسلم في لبنان، اتفاقا يكون من شأنه ان يقوم ـ فيما وراء حدود هذه الدولة الصغيرة ـ اتفاق عام ونزيه بين جميع المسلمين وجميع المسيحيين في الشرق » . وتساءل النحاس باشا في رسالته عن سبب التمييز بين المسلمين والمسيحيين مشيرا الى « انني لا استطيع الوقوف مكتوف اليدين ازاء نداء الزعماء المسلمين في لبنان، كما انكم تقدرون ما تركه ذلك النداء من تأثير في مصر والبلاد العربية كافة[٢] » . ثم اقترح عند تشكيل المجلس النيابي الجديد اعطـاء الطـوائـف المسيحيـة (٢٩) مقعـدا والطـوائـف الاسلامية (٢٥) مقعدا .

---

(١) انظر نص القرارات والمذكرات المرسلة الى الرئيس ايوب ثابت والى المفوض جان هللو في: ملف الكتلة الاسلامية، مجموعة جامعة بيروت العربية، غير مصنفة. محمد جميل بيهم: النزعات السياسية، ص ٥٧ ـ ٧٠ .

(٢) مذكرة النحاس باشا (القاهرة) الى الجنرال كاترو (بيروت) في ٤ تموز (يوليه) ١٩٤٣ . نقلا عن: محمد جميل بيهم: النزعات السياسية، ص ٧١ـ ٧٣ .

وعلى اثر ذلك واصل كاترو اتصالاته من اجل البحث في الوسائل الكفيلة لانهاء الأزمة، فقام بزيارة مفتي الجمهورية في ٩ تموز (يوليه) بوجود عدد كبير من وجوه المسلمين. وتحدث المفتي عن المرسومين (٤٩) و (٥٠) وعن الاجحاف الذي يصيب المسلمين من جراء تنفيذهما، موضحا بأن المسلمين في لبنان لا يطلبون سوى الحق والعيش بسلام مع بقية الطوائف على اساس العدل[١]. واستمع كاترو الى هذه المطالب مشيرا الى محبته للمسلمين! وانه سيدرس الوضع بتجرد. ولكن من ناحية اخرى اعلن البطريرك الماروني انطون عريضة رفضه لاقتراح النحاس باشا في برقية ارسلها الى الرئيس ايوب ثابت في ١٣ تموز (يوليه)١٩٤٣، أوضح فيها ان الموارنة سيقاومون كل مسعى لتعديل «قرارات الحكومة العادلة» بشأن توزيع المقاعد النيابية. وكان معنى هذا الرفض اشتداد الازمة السياسية التي اتخذت طابعا طائفيا، مما دعا بعض اللبنانيين للبحث مجددا في امكانية عقد مؤتمر وطني لجميع اللبنانيين، فقام فيليب نقاش - احد المشاركين في الاحداث - ووفد مسيحي بجولة على رؤساء الطوائف المسيحية للمطالبة بانعقاد ذلك المؤتمر. ولما اجتمع الوفد بالبطريرك الماروني ابدى البطريرك موافقته لحضور المؤتمر، ولكن النائب البطريركي عبد الله الخوري رفض وقال: لا يكفي ان يقول البطريرك قررت فهو ليس وحده هنا[٢]. وبذلك فشلت المحاولات لعقد مؤتمر يضم مختلف الطوائف اللبنانية، وتم عقد مؤتمر للطوائف المسيحية على غرار مؤتمر الطوائف الاسلامية، غير ان الفرق بينهما هو ان المؤتمر الذي ترأسه البطريرك الماروني اصر على تثبيت الامتيازات الطائفية للقوى المارونية، بينما كان المؤتمر الذي ترأسه مفتي الجمهورية يطالب برفع الغبن واقامة المساواة بين جميع اللبنانيين.

هذا ورأى فيليب نقاش ان توفيق لطف الله عواد - معاون امين سر الدولة اللبنانية - كان سببا من اسباب فشل عقد المؤتمر الوطني نظرا لطائفيته واتجاهه الطائفي على غرار النائب البطريركي عبد الله الخوري. وبذلك استمر كل فريق

(١) محمد جميل بيهم، المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٢) فيليب نقاش: مشاهد تاريخية من الحياة العامة اللبنانية ١٩٠٨ - ١٩٧٣، ص ٨٧ - ٩٢.

على موقفه الامر الذي دعا المفوض جان هللو الى توجيه كتاب الى الرئيس ايوب ثابت في ٢٠ تموز (يوليه) ١٩٤٣ طلب فيه ضرورة استقالته مع حكومته. وبالفعل فقد قدم استقالته مع وزرائه. وفي ٢١ تموز (يوليه) اصدر هللو قرارا آخر عين بموجبه النائب بترو طراد - وهو روم ارثوذكس - رئيسا للجمهورية لفترة مؤقتة وذلك للاشراف على الانتخابات النيابية[١]. والحقيقة ان الاهتمام بهذه التطورات الداخلية لم يقتصر على اللبنانيين والعرب والبريطانيين والفرنسيين فحسب، وانما برزت اهتمامات اميركية بالوضع اللبناني، فقد اوضح تقرير مرسل من (Wright) الوزير البريطاني المفوض في واشنطن الى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٣ تموز (يوليه) ١٩٤٣، بان (Alling) المسؤول الاميركي في وزارة الخارجية الاميركية نظر بامكانية اعتراف حكومة الولايات المتحدة الاميركية بسوريا ولبنان، فيما اذا كانت الانتخابات ستجري بطريقة ديمقراطية. اما (Wallace Murray) المسؤول الاميركي الآخر فقد أوضح بان حكومة الولايات المتحدة متخوفة من عدم منح فرنسا الاستقلال لدولتي المشرق، ثم طالب ان تمارس الدولتان اشرافها على ميزانية الحكومة وعلى ممثلي الهيئات الدبلوماسية في الخارج، وان تمارسا الديمقراطية وفقا لدستوريهما وذلك من اجل الاستقلال[٢].

وعلى أي حال، فقد كان لردود الفعل الاسلامية اثر هام على الحياة السياسية في لبنان وعلى الاتجاهات الرسمية ايضا ولو بشكل مؤقت، فمنذ ان تبوأ بترو طراد رئاسة الجمهورية في ٢١ تموز (يوليه) ١٩٤٣ حاول استمالة المسلمين والوحدويين ايضا رغم ان رئاسته مؤقتة، فقد صرح في ٢١ آب (أغسطس) من العام نفسه بان من واجبات لبنان اتباع سياسة داخلية تشعر كل لبناني بانه ابن الوطن مهما كان دينه او مذهبه، ومن واجبات لبنان المستقل ايضا ان يدرك انه موجود وسط محيط عربي، وانه ليس بامكانه - اذا كان يحرص على منفعته وعلى صيانة استقلاله -

(١) اصدر بترو طراد في ٢١ تموز (يوليه) ١٩٤٣ مرسوما عين بموجبه عبد الله بيهم امين سر الدولة، بينما عين توفيق لطف الله عواد معاونا له.

(٢) Wright to peterson (F. O.) No. E.538, of 23 july 1943, in F. O. 371/35167/89.

الا ان يسير على سياسة تعاون وثيق مع جيرانه . ثم اضاف مؤكدا على ضرورة التعاون مع سوريا لان السياسة الرشيدة تقتضي ذلك ، ولا بد من توثيق الصلات معها لا سيما بعد ان استوثق شخصيا وتأكد من سياسة سوريا حيال لبنان من خلال المراسلات بينه وبين الرئيس السوري[1] .

وبالرغم من تعيين رئيس جديد للجمهورية ، غير ان الازمة ظلت دون حل واستمر كل فريق على موقفه مما افسح المجال للظن بان السلطات الفرنسية تحبذ هذه المعارك الطائفية[2] . وعلى اثر استمرار هذا الوضع دعا المفوض هللو الوزير البريطاني المفوض سبيرز للاشتراك في حل الازمة المستعصية ، فابدى سبيرز استعداده وقام بزيارة البطريرك الماروني ثم زار مفتي الجمهورية في ٣٠ تموز (يوليه) ١٩٤٣ ، وتباحث معهما كل على حدة حول ضرورة انهاء الازمة المطروحة[3] . وابدت القيادات الاسلامية تجاوبا مع اقتراح جديد يجعل عدد النواب المسيحيين (٣٠) نائبا مقابل (٢٥) نائبا للمسلمين ، مع العلم ان اقتراح النحاس باشا والجنرال كاترو جعل (٢٩) مقعدا للمسيحيين مقابل (٢٥) للمسلمين . ولكن حرصا على انهاء الازمة وصيانة الوحدة اللبنانية تجاوب المسلمون مع الاقتراح الجديد على ان يجري تعديله فيما بعد واجراء احصاء عام لا سيما وان عدد المسلمين طرأ عليه زيادة كبرى فاقت عدد المسيحيين ، كما تزايدت مصادر الدخل عندهم وعدد مثقفيهم بشكل ملحوظ . وبناء على الحل الجديد المقترح ، اصدر هللو في ٣١ تموز (يوليه) ١٩٤٣ مرسوما حدد فيه عدد النواب بـ (٥٥) نائبا : (٣٠) مقعدا للمسيحيين و (٢٥) مقعدا للمسلمين اي ٦ نواب مقابل ٥ نواب[4] . على ان يكون المجلس النيابي الجديد على النحو التالي : ١٨ مارونيا ، و ١١ سنيا ، و ١٠ من الشيعة ، و ٦ من الروم الارثوذكس ، و ٤ من الدروز ، و ٣ من الروم الكاثوليك ، واثنين من الارمن ، وواحد عن

(١) محمد جميل بيهم: النزعات السياسية بلبنان، ص ٢٤

(٢) يوسف مزهر، المرجع السابق، جـ ٢، ص ١٠٧٢ .

(٣) انظر: E. Rabbath, op. cit., p. 452.

(٤) E. Rabbath, op. cit., p. 452.

الاقليات[1] . كما نص المرسوم على ضرورة اجراء احصاء عام لسكان لبنان في مدة لا تتعدى سنتين من تاريخ هذا المرسوم .

وعلى أثر ذلك وجه هللو نداء الى اللبنانيين اشار فيه الى ضرورة وحدة اللبنانيين ، وان الحل الجديد المعتمد يتطلب ان تضحي الطائفتان ، اذ انه لا يعقل ان يكون هذا الصراع من اجل مقعد نيابي ، كما ان الرأي العام الدولي لا يرضى ان يكون مصير لبنان معرضا للخطر بسبب معارضة عنيدة . وأكد ان الحل المتخذ انما هو حل ذو صفة مؤقتة ، وعلاوة على ذلك فانه لا بد من اجراء احصاء سكاني عام ، ووفقا لنتيجته تجري انتخابات اضافية لادخال التعديل اللازم على عدد مجلس النواب . وفي اليوم نفسه اذاع ادوارد سبيرز الوزير البريطاني رسالة على اللبنانيين اوضح فيها حرص المسلمين على وحدة البلاد والعيش مع المسيحيين خاصة وان الطائفة الاسلامية قبلت ان يكون في المجلس النيابي اكثرية مسيحية . وتعجب من القوى المسيحية بعد ذلك ان تضع العراقيل بحيث تصبح العلاقات مع المسلمين في خطر . ورأى سبيرز ان عدم قبول المسيحيين باقتراح هللو سيعرضهم لفقدان عطف الدول الديمقراطية ، كما ان المسيحيين ليس هم وحدهم الذين لهم آمال ومطالب ، بل للمسلمين ايضا آمال ومطالب ورغم ذلك فقد ضحوا من اجل وحدة لبنان « ويحلو لي انا المسيحي أن احيي الطريقة التي ضحت بها الطائفة الاسلامية بوجهة نظرها لصالح لبنان الوطن المشترك والبلد الذي يحبه الجميع على السواء[2] » .

ومن خلال ذلك يتبين انه بالرغم من الاجحاف اللاحق بالمسلمين فقد قبلوا بالحلول المقترحة . ولوحظ ايضا بان المقترحات الفرنسية والبريطانية لم ترض القيادات المسيحية لا سيما المارونية ، وبالتحديد البطريرك الماروني الذي أوعز بدوره الى توفيق لطف الله عواد ـ معاون امين سر الدولة ـ بالاستقالة من الحكم مبررا استقالته بتدخل مصطفى النحاس في شؤون لبنان الداخلية . غير ان الرئيس بترو

(١) K. C. A., 1943- 1945, Vol. V., p. 5907.

(٢) محمد جميل بيهم، النزعات السياسية بلبنان، ص ٧٧ ـ ٧٨ .

طراد رفض هذه الاستقالة، وتدارك الامر بتوجيه رسالة الى البطريرك في الاول من آب (اغسطس) كثرت فيها عبارات المجاملة والود لارضاء نزعاته الطائفية. فما كان من البطريرك انطون عريضة الا ان اجاب في اليوم نفسه برسالة اشار فيها الى اضطراب افكار الموارنة بالنسبة للحلول الجديدة المطروحة، اعتقاداً منهم بالاجحاف اللاحق بهم من جراء هذه الحلول. وادعى انه بالرغم من هذا الاجحاف فانه سيترك البت في هذا الموضوع للمجلس النيابي المقبل[1]. وبذلك يكون البطريرك الماروني قبل بحل الازمة مؤقتا معتبرا ان الاجحاف لم يصب المسلمين وانما اصاب المسيحيين، رغم انهم نالوا (٣٠) مقعدا بينما نال المسلمون (٢٥) مقعدا. هذا مع العلم ان عدد المسلمين كان يوازي عدد المسيحيين اعتماداً على احصاء عام ١٩٣٢، مع التأكيد على ان زيادة كبرى طرأت على عدد المسلمين عام ١٩٤٣ عما كانوا عليه قبل عشر سنوات، ولذلك ازداد الغبن اللاحق بهم بالنسبة الى عددهم[2]. هذا وبعد انتهاء الازمة اللبنانية مؤقتا ارسل رئيس الكتلة الاسلامية رسالة شكر فيها مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء المصري على ما قدمه من مساع لحل الازمة، فرد عليه بان ما قام به من مساع وما اعرب عنه من تصريحات قد املتها علاقات الاخوة والمودة القائمة بين البلاد العربية وروح التضامن التي تحدو الجميع لخير العروبة[3].

---

(١) انظر نص الخطابين المتبادلين بين الرئيس بترو طراد والبطريرك انطون عريضة في: محمد جميل بيهم، المصدر السابق، ص ٧٩ - ٨٠.

(٢) نظرا للزيادة الكبرى التي طرأت على عدد المسلمين فان الاحصاء الذي وعد به كل من هللو وسبيرز لم يجر في عام ١٩٤٥، لان البطريركية المارونية طلبت من الرئيس الجديد بشارة الخوري عدم الاقدام على مثل هذه الخطوة لان نتيجة الاحصاء ستكون لصالح المسلمين. وقد وصلت هذه النتيجة المسبقة الى البطريرك الماروني والى رئيس الجمهورية من فريد حبيب مدير النفوس الذي نصح بعدم اجراء الاحصاء. ومنذ ذلك الحين الى الآن لم يجر احصاء للسكان في لبنان، والاحصاء الوحيد المعتمد عليه هو احصاء عام ١٩٣٢.

(٣) رسالة احمد رمزي القنصل العام المصري (بيروت) الى محمد جميل بيهم (بيروت) في ٣٠ آب (اغسطس) ١٩٤٣. نقلا عن: محمد جميل بيهم، رسائل ووثائق ١٩١٩ - ١٩٦٥، الملف ٢، ص ٤٣.

٢ - الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ لا يعني التكريس الدائم لطائفية الرئاسات الثلاث

بعد انتهاء أزمة المرسومين (٤٩) و (٥٠) وبعد اجراء الانتخابات النيابية وانتخابات رئاسة الجمهورية في ٢١ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٣ تبين بان الصراع في هذه الانتخابات اتخذ الطابع السياسي اكثر مما هو طابع طائفي، نظرا لانقسام السياسيين ما بين مؤيد للسياسة العربية والبريطانية وما بين مؤيد للسياسة الانفصالية والفرنسية. ومهما يكن من امر فقد كان اختيار رئيس الجمهورية لرياض الصلح لتأليف الوزارة الاولى في عهده يعتبر بداية عملية للميثاق الوطني وكان هذا الاختيار منطلقاً من اعتبارات عديدة، فرياض الصلح هو الزعيم المعروف بسجل عربي وقومي قديم ومعاد للانتداب الفرنسي[1]. كما ذكر بشارة الخوري بأنه سبق أن صمم تولية رئاسة الوزارة لرجل له مكانته في لبنان ولدى الدول العربية ووهبه الله ذكاء نيرا واقداما نادرا عنيت به رياض الصلح[2] وبالفعل فقد كان اختياره لرياض الصلح بسبب مزاياه اللبنانية والاسلامية والعربية، فهو الشخصية السنية التي تؤثر على المسلمين في لبنان لكسب تأييدهم في استقلال لبنان، كما انه كان معروفا بافكاره العربية، ولهذا كان قادرا على كسب التأييد العربي للاستقلال اللبناني[3].

وكانت سياسة بشارة الخوري منذ البداية تقوم على ان لبنان مهما كان له طابع مسيحي فهو بلد اسلامي ايضا، وعدد المسلمين فيه يوازي عدد النصارى، وانه يجب ان يكون للمسلمين حساب كبير، وعلى الزعيم السياسي المسيحي ان يذكر هذه الحقيقة لنفسه وللمسلمين أيضاً حتى يكونوا أصدقاء، وأنصاراً له، وكان هذا

---

(١) S. H. Longrigg, op. cit., p. 33.

(٢) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٢، ص ١٧.

(٣) E. Salem, Cabinet politics in Lebanon, M E J., Vol. 21, No. 4, Aut. 1967, p. 490.

الاسلوب امضى سلاح استخدمه بشارة الخوري لمحاربة اميل اده[١]. ومن هنا كان اختياره لرياض الصلح اذ اصدر مرسوما جمهوريا بتعيينه رئيسا للوزراء[٢]. وما ان تم اختياره حتى وقفت انجلترا وفرنسا ضده معاً، فقد أبدى الوزير البريطاني سبيرز في البدء الكثير من التحفظ بشأن هذا التكليف، وكان رأيه وعبد الحميد كرامي ان يكون صائب سلام رئيسا للوزراء، لان الحكومة البريطانية رأت ان رياض الصلح قد لا يماشيهم في خططهم السياسية في لبنان والمنطقة العربية، وكان الفرنسيون بدورهم يخافون على الانتداب من حكومة يرأسها رياض الصلح وقد اثبتت الاحداث صحة هذا التخوف[٣]. لا سيما وان البعض كان يرى بان رياض الصلح لم يكن يعتبر نفسه لبنانيا بقدر ما كان يعتبر نفسه عربيا تبعا لاشتغاله بالسياسة السورية منذ زمن بعيد[٤]. ومهما يكن من امر فقد عقدت جلسة هامة بين الرئيس بشارة الخوري والرئيس رياض الصلح، تم فيها الاتفاق على الخطوط العريضة لما عرف باسم «الميثاق الوطني» الذي اعتبره المسلمون بمثابة استقلال عن فرنسا، بينما اعتبره المسيحيون وبالتحديد الموارنة انفصالاً عن سورية والعرب. وبالرغم من ذلك، كادت ان تطغى الاتجاهات الطائفية على البيان الوزاري الاول الذي جاء في مسودته «لبنان بلد عربي ذو وجه مسيحي» وبعد نقاش طويل تم تعديل هذه العبارة بعبارة اخرى هي: «لبنان بلد مستقل ذو وجه عربي»[٥].

ورأى منح الصلح ان لهذا الميثاق عدة اتجاهات جديدة وهي[٦]:

أولا – ارتداد عدد كبير من المارونية السياسية عن فكرة الضمانات الفرنسية

---

(١) تذكارات اسكندر الرياشي، قبل وبعد ١٩١٨ – ١٩٤١، ص ٢٢٦.

(٢) M. E. J., Vol. 12, No. 2, No. 2, Spring 1958, p. 168.

(٣) يوسف سالم، ٥٠ سنة مع الناس، ص ١٥١.

(٤) M. E. J., Vol. 12, No. 2, Spring 1958, p. 168.

(٥) منح الصلح، المارونية السياسية، ص ٣١ – ٣٣.

(٦) منح الصلح، المرجع نفسه، ص ٢٩، ٣٠.

وبين هؤلاء بشارة الخوري ويوسف السودا.

ثانيا – تخلي الحركة الوطنية السورية عن الاقضية اللبنانية الاربعة (بعلبك، المعلقة، حاصبيا وراشيا) واعلانها الاستعداد للقبول بحدود لبنان التي رسمها الانتداب عام ١٩٢٠، اذا كان في ذلك ما يقنع موارنة لبنان بسلوك السياسة الاستقلالية. وقد كتب نجيب الريس في صحيفة «القبس» – لسان حال الحركة الوطنية السورية – ان السوريين ليسوا على استعداد للتخلي عن الاقضية الاربعة فحسب «بل نحن على استعداد لان نعطي ميسلون وقبر يوسف العظمة للبنان اذا كان في ذلك ما يشجعه على الاتفاق على سياسة محاربة فرنسا».

ثالثا – انتشرت بين المسلمين الوطنيين فكرة مؤداها المطالبة بوحدة لبنان وعدم تقسيمه، ووجدوا ان انضمام الاقضية الاربعة لسوريا يعني بقاء جبل لبنان جزيرة طائفية مستقلة وتحت حماية الاجنبي. لذا آثر الوطنيون في لبنان بقبول صيغة ١٩٤٣ لانها افضل من عودة جبل لبنان الى زمن المتصرفية والى مبدأ الحمايات الاجنبية.

ورأى البعض الآخر بان الميثاق الوطني انبثق على يد سياسيين محافظين من المسيحيين والمسلمين وفي مقدمتهم بشارة الخوري الماروني ورياض الصلح السني[١]. وان الهدف منه كان في عدم وقوع لبنان تحت التبعية الاجنبية ولا الوقوع في احضان الوحدة العربية[٢]. واكد البعض بان الميثاق الوطني ولد مع البيان الوزاري بينما اعادت بعض المصادر اللبنانية جذور هذا الميثاق الى مقررات المؤتمر الماروني الذي عقد في بكركي في ٦ شباط (فبراير) ١٩٣٦، والى مؤتمر بكركي عام ١٩٤١[٣]. ولكن يبدو ان جذور الميثاق الوطني بدأت في عهد الرئيس اميل اده

---

(١) M. E. J., Vol. 12, No. 2, Spring 1958, p. 168.

(٢) E. Salem, Op. Cit., M. E. J., Vol. 21, No. 4, Aut. 1967, p. 490.

(٣) E. Rabbath, op. cit., pp. 407-408.

من حيث التوزيع الطائفي للرئاسات، فقد مهد عهده وللمرة الاولى التعاون مع رؤساء وزراء من الطائفة الاسلامية السنية في طيلة فترة عهده الممتدة من عام ١٩٣٦ الى عام ١٩٤١. ورأى جوزف شادر (نائب برلماني وأحد كبار المسؤولين الكتائبيين) بان جذور الميثاق تعود الى عام ١٩٣٧ نتيجة اجتماعات مستمرة بين رياض الصلح وبيار الجميل، فبعد عدة مناقشات حصل نوع من التفاهم على الخطوط العامة التي شكلت فيما بعد الميثاق الوطني، وانه تم الاتفاق بين الكتائب ورياض الصلح على ان يحارب المسيحيون الانتداب الفرنسي وفكرة الوطن القومي المسيحي، مقابل ان ينادي رياض الصلح في الاوساط الاسلامية بلبنان المستقل عن الشرق والغرب معاً[1].

وذكر يوسف يزبك[2] نقاطا هامة حول الميثاق الوطني، فقال ان حوارا تم بين بشارة الخوري ورياض الصلح، اذ طلب بشارة الخوري من رياض الصلح التخلي عن فكرة اقامة دولة عربية كبرى موحدة على ان يتقبل المسلمون ايضا واقع لبنان الجديد. فاوضح الصلح انه بالرغم من نضاله من اجل الوحدة العربية غير انه يفضل ان يعيش مستقلا في قرية لبنانية من ان يعيش في دولة عربية واسعة مرتبطة بالاجنبي. ثم وعده بالحصول على موافقة المسلمين بلبنان المستقل، بل واقناع الزعماء السوريين والعرب بالاعتراف باستقلال لبنان وحدوده الحالية[3]. هذا ولا

---

(١) تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ص ١٤٧ - ١٤٨.

(٢) يوسف يزبك، (١٩٠١ - ١٩٨٢) هو احد المؤرخين اللبنانيين، وممن لعبوا دورا سياسيا في لبنان، وكان شيوعيا واول من اسس فرعا للحزب الشيوعي في لبنان، وقد لقي معارضة من طائفته المارونية الامر الذي دعاه للتخلي عن الشيوعية. وهو احد اعضاء مؤتمر الساحل المنعقد في منزل سليم سلام عام ١٩٣٦. اصدر مجلة وثائقية هي «أوراق لبنانية» توقفت عن الصدور عام ١٩٥٨.

(٣) للحصول على النص الكامل للحوار بين بشارة الخوري ورياض الصلح يمكن العودة الى المصادر التالية:
الأسبوع العربي، ١٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٠، العدد ٦٦. جوزف مغيزل: لبنان والقضية=

بد من التأكيد هنا بان بشارة الخوري لم يذكر في مذكراته «حقائق لبنانية» بانه جرى بينه وبين رياض الصلح مثل هذا الحوار.

وتبقى نقطة هامة تتعلق بموضوع طائفية الرئاسات الثلاث. فهل تم الاتفاق بين بشارة الخوري ورياض الصلح والزعامات السياسية اللبنانية على توزيع الرئاسات الثلاث على الشكل التالي: للموارنة (رئاسة الجمهورية) وللسنة (رئاسة الوزراء) وللشيعة (رئاسة مجلس النيابي) بشكل دائم ام بشكل مؤقت؟ في الواقع لا يوجد دليل وثائقي يؤكد الاتفاق على توزيع الرئاسات الثلاث طائفياً بشكل دائم، فبشارة الخوري اكد مضمون الميثاق بقوله: «وما الميثاق الوطني سوى اتفاق العنصرين اللذين يتألف منهما الوطن اللبناني على انصهار نزعاتهما في عقيدة واحدة: استقلال لبنان التام الناجز دون الالتجاء الى حماية من الغرب ولا الى وحدة او اتحاد مع الشرق[1]». وهذا تأكيد من رئيس الجمهورية وأحد ركني الميثاق الوطني، بان الميثاق ليس الهدف منه توزيع الرئاسات الثلاث طائفيا وانما هو اتفاق على امتزاج النزعات السياسية اللبنانية، كما يلاحظ ايضا من خلال خطب بشارة الخوري انه لم يشر مطلقا الى التوزيع الطائفي للرئاسات الثلاث. بل اشار الى ان الميثاق هو اتفاق على استقلال لبنان ووحدة شعبه وعدم انعزاله عن الدول العربية. كما ان رياض الصلح لم يشر مطلقا في بيانه الوزاري الأول الى طائفية الرئاسات الثلاث، بل على العكس فقد تضمن البيان برنامجا بالغاء الطائفية، والقضاء على مساوئها مشيرا الى ان هذه القاعدة الوطنية تقيد التقدم الوطني من جهة وتسيء الى سمعة لبنان من جهة اخرى. فضلا عن انها تسمم روح العلاقات بين الجماعات الروحية المتعددة التي يتألف منها الشعب اللبناني[2].

= العربية، ص ٨٤ - ٨٥.
كمال الحاج: الطائفية البناءة، ص ١٤٣، باسم الجسر، الميثاق الوطني، ص ٤٧٩ - ٤٨٢.
E. Rabbath, op. cit., pp. 518-524; Magazine, 14 Aout 1958.

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٢، ص ٢١.

(٢) بيان رياض الصلح الوزاري في ٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٣. نقلا عن: **النهار**، العدد=

من جهة ثانية فقد حدث اكثر من مرة في عهد الاستقلال وبعد ولادة الميثاق الوطني بسنوات ان تقدم بالترشيح لرئاسة المجلس النيابي شخصيات غير شيعية مثل يوسف سالم الكاثوليكي الذي نافس عام ١٩٤٤ النائب الشيعي صبري حماده[1]. كما انه في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٦ جرى تنافس على منصب رئاسة المجلس النيابي بين النائب الارثوذكسي حبيب ابو شهلا وبين النائب صبري حماده. ولم يقتصر الامر على المنافسة بل ان حبيب ابو شهلا نجح في رئاسة المجلس النيابي، وكان رئيس الجمهورية نفسه قد نصح صبري حماده بأن من مصلحته الاحتجاب عن الرئاسة مدة فيما لو فاز منافسه بها. وبالفعل فقد فاز حبيب ابو شهلا باكثرية ضئيلة، فتقبل صبري حمادة النتيجة وتبادل مع الرئيس الجديد عبارات التهاني والتقدير[2]. ويؤكد هذا الحدث السياسي الاتفاق المؤقت حول طائفية الرئاسات الثلاث. وقد علقت صحيفة «النهار» على هذا الموضوع، وأشارت الى أن تغير الميزان الطائفي هو انتصار للفكرة القومية ولقاعدة الكفاءة سيما ان النواب الذين انتخبوا حبيب ابو شهلا الارثوذكسي هم من النواب الشيعة والسنة والدروز والمسيحيين. ورأت «النهار» ان زحزحة الميزان الطائفي كان في حاجة الى بداية وقد كان هذا الانتخاب فاتحة هذه البداية[3].

= ٢٧٧٠، ٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٣. بيار زيادة، مجوعة وثائق دبلوماسية وسياسية - لبنان ١٩٤١ - ١٩٤٣، ص ٨٧ - ١٠٢.

(١) C. O. C., Vol. I. p. 72.

(٢) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٢، ص ٢٧١.

(٣) **النهار**، العدد ٣٤٦٥، ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٦. وقد عابت «النهار» على بعض النواب بسبب انتشار الرشوة بينهم اثناء انتخابات رئاسة المجلس النيابي، فقد اتبعوا الاسلوب المعروف باسم «المفاتيح الانتخابية» كأن يكتب النائب في ورقة الاقتراع عبارة «صبري سعدون باشا حماده» او «حبيب باشا ابو شهلا» وهكذا. وهذه التسميات المميزة هدفها ان يتأكد المرشح من ان النائب هذا او ذاك قد اقترع الى جانبه مقابل دفع مبلغ من المال او مقابل خدمة سياسية تؤدى فيما بعد.

ومن الواضح ان كثيرا من اللبنانيين وبعض المؤرخين العرب والاجانب يعتبرون ان الميثاق الوطني هو اتفاق نهائي على ان تكون رئاسة الجمهورية للموارنة ورئاسة الوزارة للسنة ورئاسة المجلس النيابي للشيعة، بل اكثر من ذلك فان المؤرخ فيليب حتي نفسه اعتبر ان الاتفاق على جعل رئيس الجمهورية مارونيا يعود الى ان الموارنة هم اكبر طائفة في لبنان على حد زعمه[1]. وهذا يخالف الحقائق التاريخية والاحصائية، ثم لو ان هناك اتفاقاً سياسياً نهائياً حول تكريس طائفية الرئاسات الثلاث لما تردد بشارة الخوري لحظة واحدة في ذكر هذا الامر سواء في مذكراته او خطبه. فقد حكم تسعة اعوام (١٩٤٣ - ١٩٥٢)، كما انه نشر مذكراته «حقائق لبنانية» بين عامي ١٩٦٠ - ١٩٦١ يوم كان رياض الصلح غائبا عن المسرح السياسي اثر اغتياله عام ١٩٥١، ومع ذلك فان بشارة الخوري لم يشر مطلقا الى انه تم الاتفاق على توزيع طائفية الرئاسات الثلاث طائفياً، وبشكل نهائي. بل على العكس فانه اكد مجدداً عام ١٩٤٤ مضمون الميثاق الوطني بقوله: «هذا الميثاق... هو استقلال صحيح وسيادة قومية ومحافظة على دستور البلاد، لا انتقاص فيها ولا هوادة، ومودة خالصة وتعاون وثيق بين الاقطار العربية ولبنان لمصلحة الجميع وعلى قدم المساواة وبروح العدل والانصاف[2]». ثم عاد بشارة الخوري فاكد عام ١٩٤٦ وللمرة الاولى «التوقيع» على الميثاق الوطني الذي يتضمن الاستقلال اللبناني «الذي يحترمه جيراننا العرب، وضعنا يدنا بيدهم مختارين مع المحافظة على سيادتنا واستقلالنا». ثم حدد بشارة الخوري اهداف الميثاق الوطني ومضمونه فيما يلي:

أولا - استقلال تام وناجز عن الدول العربية كل الدول العربية.

ثانيا - استقلال تام وناجز عن الدول الشرقية كل الدول الشرقية.

---

(١) فيليب حتي: لبنان في التاريخ، ص ٥٩٩.

(٢) انظر: بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٢، ص ٢٩٠، ٢٨٩ - ٢٩٩.

ثالثا - لا وصاية ولا حماية ولا امتياز ولا مركز ممتاز لمصلحة اي من الدول.
رابعا - التعاون الى اقصى حدود مع الدول العربية الشقيقة.
خامسا - الصداقة مع كل الدول الاجنبية التي تعترف باستقلالنا الكامل وتحترمه.

وهكذا لم يكن الميثاق الوطني توزيعا لطائفية الرئاسات الثلاث، ويذكر باسم الجسر في هذا الصدد بان هذه الفكرة انبثقت ومن ثم تكرست بعد حادثة اغتيال رياض الصلح. وكل تصريحات السياسيين الذين شاركوا في سياسة عام ١٩٤٣ اكدوا بان الميثاق ليس هو توزيع الرئاسات الثلاث طائفيا، انما هو التوفيق بين الاتجاهات الاسلامية الوحدوية وبين الاتجاهات المسيحية الانفصالية. كما ان الوزير السابق والنائب الحالي نصري المعلوف - وهو كاثوليكي - رفض ان يكون الميثاق اتفاقاً حول توزيع الامتيازات والمراكز بين الطوائف، بل هو تسوية عقائدية بين الفئتين اللتين يتألف منهما الشعب اللبناني، واكد هذه الحقيقة كل من زكي النقاش ومنح الصلح وانطون مسرة[١]. وذكر محمد جميل بيهم انه بعد تولي رياض الصلح رئاسة الوزارة دعي لحضور اجتماع للكتلة الاسلامية في منزل رئيسها محمد جميل بيهم، وناقشه المجتمعون وفي مقدمتهم رئيس الكتلة فيما تم الاتفاق عليه بينه وبين الرئيس بشارة الخوري. فاوضح الصلح بانه تم الاتفاق على الغاء الطائفية بعد ان تسمح الظروف السياسية، وان موضوع توزيع الرئاسات الثلاث ليس امرا نهائيا، بل ستكون الرئاسة الاولى مداورة بين المسيحيين وبين المسلمين وليس بالتحديد بين الموارنة والسنة، ومعنى ذلك ان اي لبناني بامكانه ان يتبوّأ منصب الرئاسة الاولى او سواها من الرئاسات. واضاف رياض الصلح بانه قبل التعاون مع بشارة الخوري على اساس مارونية رئاسة الجمهورية، لانه يريد اعطاء الاطمئنان للمسيحيين على ان تكون الرئاسة الاولى لهم لفترة قد تمتد (١٢) سنة اي لعهدين

(١) باسم الجسر: الميثاق الوطني، ص ١٤٤ - ١٤٧، ١٥٤ - ١٥٥.

متتاليين، وهي حقبة كافية لالغاء الطائفية وللتأكد بان لبنان سيبقى مستقلا ولن يلتحق باي اتحاد عربي. واوضح محمد جميل بيهم بان رياض الصلح كان يتصبب عرقا من شدة اسئلة المجتمعين واحراجهم له[١].

وذكر خالد العظم[٢] رأيه في موقف رياض الصلح في معرض حديثه عن العلاقات السورية - اللبنانية، فاوضح انه منذ ان استقل لبنان عام ١٩٤٣ سعى رياض الصلح لعزل لبنان عن سوريا، وان قبول الصلح بمنصب رئاسة الوزراء كان ثمنا لموقفه الانفصالي مبررا موقفه ايضا بابقاء التوازن النسبي بين المسلمين والمسيحيين بقبوله بلبنان الكبير، وعلى ذلك فقد اصبح رياض الصلح على حد قول خالد العظم زعيما لانفصال لبنان عن سوريا بعد ان كان في جملة المنادين بوحدة البلاد العربية والعاملين في سبيل تحقيقها[٣]. اما الرئيس تقي الدين الصلح فرد على هذه التهم، فاوضح اولا بان سبب اتفاق بشارة الخوري ورياض الصلح حول ما عرف باسم «الميثاق الوطني» هو ان رياض قبل باستقلال لبنان وعدم ذوبانه ضمن الوحدة السورية او العربية للحيلولة دون اتجاه المسيحيين نحو الحماية الاجنبية. اما فيما يختص بمنصب رئاسة الجمهورية فان رياض الصلح قبل ان تكون للموارنة بشكل مؤقت ريثما يطمئنوا الى مصيرهم، كما قبل ان تكون الرئاسة

(١) مقابلة شخصية مع محمد جميل بيهم في ٢٨ تموز (يوليه) ١٩٧٧.

(٢) خالد العظم (١٩٠٣ - ١٩٦٥) سوري المولد والنشأة، والده فوزي باشا العظم وزير الأوقاف في عهد السلطان عبدالحميد الثاني، مارس خالد العظم الحياة السياسية مبكرا، فاصبح عام ١٩٣٦ وزيرا للعدلية والخارجية، ثم اصبح عام ١٩٤١ رئيسا للوزراء في سورية، وفي عام ١٩٥٣ عين وزيرا للمالية، ثم تولى رئاسة الوزراء عام ١٩٤٩، وفي عام ١٩٥٨ شارك في مباحثات الوحدة المصرية - السورية ولم يكن راضيا عنها من حيث الممارسات. بعد فشل الوحدة اعتقل مرة ثم اصبح رئيسا للوزراء بين ١٩٦٢ - ١٩٦٣ اثر التطورات السياسية السورية. عاش في اواخر سنيه في لبنان، وبعد وفاته دفن في مدفن مسجد الامام الاوزاعي في بيروت بناء لوصيته.

(٣) مذكرات خالد العظم، جـ ٢، ص ١١ - ١٣.

الاولى لهم « لئلا تقوم اسرائيل المسيحية عام ١٩٤٣ قبل قيام اسرائيل الصهيونية عام ١٩٤٨» لان عدم اعطاء الاطمئنان للمسيحيين سيؤدي بهم الى انشاء دويلة طائفية تكون خنجرا في جنب سوريا والعرب . واضاف الرئيس تقي الدين الصلح بأن رياض الصلح قبل بالميثاق الوطني وضحى بمبادئه الوحدوية من اجل مصلحة العرب والدول العربية لانه كان يعلم مدى خطورة انشاء دويلة طائفية في جبل لبنان . وردا على اتهام رياض الصلح بانه باع الوحدة العربية من اجل رئاسة الوزارة في لبنان قال تقي الدين الصلح: بان رياض الصلح باعتراف الجميع كان قادرا على ان يكون وزيرا ضمن اتحاد الدول العربية، بل كان قادرا ان يكون رئيسا للوزراء في هذا الاتحاد . فكيف يمكن القول انه باع الوحدة العربية من اجل رئاسة وزراء في بلد لا يساوي اكثر من ولاية من ولايات الدولة العربية الموحدة[1] .

ومن الاهمية بمكان ان نسجل ما ذكره ادوارد سبيرز الوزير البريطاني المفوض في لبنان حول الميثاق الوطني والاتفاق المسيحي ـ الاسلامي حسبما اسماه، حيث ذكر بان المسلمين لم يبقوا راغبين في الوحدة، غير ان هـذا الامـر ليس نهائيـاً ، وان المسلمين كانوا يرون من قبل ان يتحد لبنان مع الدول العربية، وكان هناك رأي في بعض الاقطار العربية بان لبنان يجب ان يضم الى سوريا ، « لمنع وجود اي جيب مسيحي في الاقطار العربية ، ولكن لدهشتي وجدت ان هذه الفكرة غير مرغوب فيها لدى مسلمي لبنان » . لماذا رفض المسلمون هذه الوحدة؟ اجاب سبيرز قائلاً : لان المسلمين اصبح لديهم مراكز قوة في لبنان ، فبينما كان رئيس الجمهورية مسيحياً كان رئيس الوزراء مسلما . غير انه اشار إلى أن الرؤساء المسلمين اتصلوا به مرارا لأخذ مشورته بشأن تكوين برلمان ثان، ومن اجل توزيع المقاعد في المجلس النيابي . واضاف بان المسلمين اوضحوا له بان عددهم اصبح اكثر من

(١) مقابلة شخصية مع الرئيس تقي الدين الصلح في ٩ آذار (مارس) ١٩٧٩ .

عدد المسيحيين لان نسبة الولادات لديهم كبيرة «وبسبب ذلك اخبرتهم لماذا القلق، وقلت لهم بان يقبلوا بحكم مسيحي الآن، ثم بعد ان يصبحوا اكثرية يكون بامكانهم التغيير ، ويكونوا بذلك قد كسبوا تقدير المسيحيين، وكانت وجهة نظري هذه مقبولة[1] » . اما عن فكرة المجلس الثاني فان سبيرز لم يـؤيـدهـا لانها تـزيـد في المصروفات . والواقع ان ما ذكره سبيرز يدل من جهة على ان القبول « بحكم مسيحي » كان لفترة مؤقتة فحسب، ويدل من جهة ثانية بان اعطاء الاطمئنان والعدالة للمسلمين ـ وليس للمسيحيين فحسب ـ يؤدي الى رغباتهم الصادقة في الحفاظ على استقلال لبنان كل المحافظة .

من جهة ثانية رأى كمال الحاج[2] بان الميثاق الوطني وقف من الطائفية موقفا ايجابيا « ومن هنا عظمته التي غابت عن الكثيرين » ، واعتبر عام ١٩٤٣ فجر « القومية اللبنانية » وان اهم مدماك للميثاق اعتباره « لبنان قومية » . وأضاف بان « القومية اللبنانية » موجودة في لبنان بعكس القومية العربيةغير الموجودة . واضاف قائلا : انه لا وجود لقوميتين في دولة واحدة ولا وجود لدولتين في قومية واحدة « يعني ان كل من يعمل في سبيل قومية غير لبنانية يعمل سرا او جهارا بوعي او بلا وعي في سبيل القضاء على لبنان فعلا وقانونا[3] » . اما وليد فارس فقد تحدث عن الميثاق الوطني مناقضا ما ذكره كمال الحاج ، **فأقر** بوجود قوميتين في لبنان هما : القومية المسيحية اللبنانية (هكذا) والقومية العربية وبوجود حضارتين فيه هما : الحضارة المسيحية والحضارة الاسلامية ، ورأى بـان صـانعـي الميثـاق الوطني لم

(١) E. Spears, op. cit., p. 209.

(٢) كمال الحاج (؟ ـ ١٩٧٦) كان احد اساتذة الجامعة اللبنانية وهو من رواد الفلسفة اللبنانية والفكرة الفينيقية وفكرة القومية اللبنانية ، وكان يؤمن بالطائفية كنظام سياسي وبامجاد حضارة « نصلامية » اي تقوم على النصرانية والاسلام . وقد اغتيل في عام ١٩٧٦ إبان الحرب الاهلية اللبنانية في منطقة حمانا الجبلية بسبب افكاره ومعتقداته السياسية .

(٣) كمال الحاج: الطائفية البناءة او فلسفة الميثاق الوطني، ص ١٣٩ ـ ١٤٣ .

يدركوا بان التنازلات المتبادلة لا تصح في بيئة تعددية تقوم على حضارتين وقوميتين مثل البيئة اللبنانية . فقد حاولوا دمج ١٣٠٠ سنة من الحضارات المختلفة، فلم يتكلموا عن لبنان مسيحي آرامي له اكثر من ستة الاف سنة من التاريخ، ولم يتكلموا عن لبنان عربي له ثلاثة عشر قرنا من الوجود، بل اخترعوا عبارة « لبنان ذو وجه عربي » ظانين انها تحل جميع المشاكل القومية . وقد برهنت احداث التاريخ الحديث بان هوية لبنان كما جاءت في الميثاق قد جلبت اكبر معضلة وأعقدها، فلا المسلمون اكتفوا بوجه لبنان العربي ولا المسيحيون ارتضوا بعروبة لبنان . واعتبر وليد فارس بان العبارة الواردة في البيان الوزاري الاول بان لبنان « لن يكون للاستعمار مقرا » هي اعلان عن استمرار محاربة المسلمين للغرب المسيحي، وابدى استغرابه كيف رضي الزعماء المسيحيون بذلك الاعلان، مع أن مواجهة الغرب المسيحي تعني طبعا مواجهة مسيحيي الشرق ومنهم مسيحيو لبنان المرتبطون حضاريا بالغرب[1] .

وهكذا يمكن القول بان الميثاق الوطني لم يكن سوى تسوية مؤقتة للتوفيق بين الاتجاهين الاسلامي الوحدوي والمسيحي الانفصالي، وهي تسوية لا تؤدي الى استئصال ما بين الفريقين من تباين وتطرف. فالميثاق كرس الطائفية واعترف بها ضمنا، كما كرس علاقات الطوائف ضمن خطوط مصلحية وحزبية[2] . ثم انه لم يقرر جازما ما اذا كان لبنان بلدا عربيا ام لا مكتفيا بعبارة « لبنان بلد مستقل ذو وجه عربي » . وذكر سامي الصلح بان هذا الميثاق غير المكتوب لم يكن قادرا على ابدال النفوس بين ليلة وضحاها رغم انه خدم كعنصر تهدئة لفترة وجيزة، ذلك لان المسلمين يعتبرون لبنان جزءا من العالم العربي في حين يعتبره المسيحيون ان له هوية تاريخية خاصة[3] .

---

(١) وليد فارس: التعددية في لبنان، ص ٢٤١ ـ ٢٤٤ .

(٢) انيس صايغ: لبنان الطائفي، ص ١٥٧ ـ ١٥٨ .

(٣) سامي الصلح: احتكم الى التاريخ، ص ٥٩ .

والواقع انه لا بد من ذكر ملاحظة هامة حول موضوع الميثاق الوطني، وهو ان المسلمين والوطنيين المسيحيين قبلوا عام ١٩٤٣ بتولية ماروني مسيحي لرئاسة الجمهورية بسبب مبررات ومشاعر الخوف عند المسيحيين وبالذات عند الموارنة، غير ان الشيء الاهم الذي لا بد من ان نذكره، وهو ان المسلمين في عام ١٩٢٠ وعام ١٩٢٦ كانوا اشد خوفا من المسيحيين عام ١٩٤٣ ، لان المسلمين كانوا ينظرون بألم وأسى الى كيفية تقرير مصير لبنان بدون أخذ رأيهم، في وقت كانوا فيه ايضاً ينظرون الى مستقبلهم السياسي نظرة التخوف من التحالف الفرنسي ـ الطائفي، وقد اثبتت الاحداث صحة هذا التخوف، وبالرغم من ذلك فان الانتداب الفرنسي والموارنة لم يفكروا قط بازالة هذا الخوف الاسلامي من نفوس المسلمين ابتداء من عام ١٩١٨ . ومما يؤكد ليس غبن المسلمين فحسب، وانما شعورهم بالخوف هو الاستمرار بالسياسة الطائفية وصبغ لبنان بصبغة مسيحية وبالتحديد مارونية؛ وبالتمسك بسياسة الكنيسة المارونية القائمة على بقاء لبنان ذي الرأس المسيحي وذي الاسس المسيحية وذلك ليس من اجل الحقوق والحريات والكرامة الانسانية فحسب، ولكن من اجل الوجود المسيحي ذاته والرسالة المسيحية « فلبنان بنظامه المشار اليه حصن وملجأ المسيحية في الشرق وبانهيار نظامه تنهار المسيحية ذاتها[1] » . وانطلاقا من هذا الفكر الطائفي، وسواه من الاتجاهات الطائفية رفض الحكم في لبنان الغاء الطائفية وذلك منذ عام ١٩٤٣ ، وكان نائب بيروت الرئيس عبد الله اليافي ـ مسلم سني ـ قد تقدم في ٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٣ باقتراح لرئيس المجلس النيابي يهدف الى الغاء المادة (٩٥) من الدستور اللبناني، وهي المادة التي كرست الطائفية دستورا وفعلا . غير ان المعنيين بالامر لم يلتفتوا الى هذه البادرة . وعقبت صحيفة « النهار » البيروتية على ذلك بتأييدها الاقتراح بكل قوة، وطالبت النواب تأييده ليتم تعديل الدستور،

---

(١) الاب بطرس ضو: موازنة الغد على ضوء تاريخهم، ص ٢٩ .

غير انها اشارت ايضا بان عددا من النواب ليس من مصلحتهم الغاء الطائفية بحجة عدم استعداد البلاد لهذه الخطوة الجريئة . ورأت انه لا بد من احلال الفكر القومي والتكتل القومي مكان مرض الطائفية الوبيل[1] . ومهما يكن من امر فان اخطر ما في الميثاق الذي كان الهدف منه ابعاد المسلمين عن الوحدة العربية والمسيحيين عن الحماية الاجنبية، هو ان المسلمين خسروا كل شيء بينما ربح المسيحيون كل شيء، فقد خسر المسلمون تطلعاتهم الوحدوية دون ان يكون لهم اية ضمانة داخلية، كما ابعد المسلمون عن منصب رئاسة الجمهورية والمناصب الرئيسية الحساسة في الدولة . وبذلك يكون الموارنة قد حصلوا على تنازلين من اهم التنازلات الاسلامية والوطنية وهما : الوحدة العربية والقيادة السياسية . والأدهى من ذلك ان المسلمين بشخص رياض الصلح وبعض القيادات السياسية وبتخطيط ومباركة مارونية قد تنازلوا أيضاً للمسيحيين، وبالتحديد للموارنة، عن قيادة الجيش ومديرية الامن العام والأمن الداخلي ورئاسة القضاء الاعلى ومديرية المالية والمديرية العامة لوزارةالخارجية، وبمعنى آخر فقد استطاع الموارنة تحديدا حصر سياسة الدولة العليا بايديهم بحجة الضمانات والخوف من المستقبل الذي انقلب الى خوف وغبن اسلامي .

٣ - الاتجاهات الطائفية في لبنان بين عامي ١٩٤٣ - ١٩٤٥

ظن اللبنانيون ان ما جاء في البيان الوزاري في ٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٣ حول ضرورة الغاء الطائفية سوف يتحقق، لا سيا وان اكثر الفئات اللبنانية كانت مستعدة لقبول اي قرار اصلاحي تتخذه الدولة لا سيا بعد خروجها قوية متماسكة امام الشعب بعد ازمة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣، كما ان فئات الشعب ذاتها توحدت أثناء الازمة المنصرمة . غير ان من اخطاء الحكومة انها لم تقم بإلغاء المواد الخاصة بالطائفية سواء الوارد منها في الدستور اللبناني او المعمول بها

(١) **النهار**، العدد ٢٧٧٢، ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٣.

عرفا، بل على العكس فـان العهـد الاستقلالي حـافـظ عليهـا رغـم التعـديلات الدستورية التي لم تتطرق الى المواد الطائفية . وكان المؤتمر الوطني عام ١٩٤٣ قد طالب بالغاء الطائفية ومبدأ ٦ و ٦ مكرر الطائفي . وعلق جورج حنا على هذا الموضوع فقال: بقيت عقلية الحكم في الداخل في عهد الاستقلال، كما كانت عقلية الحكم في عهد الانتداب، وبين ليلة وضحاها عاد الخلاف الطائفي يذر قرنيه، واخذت الطائفية وجها جديدا هو الوجه التجاري وعاد عهد «مسلم - مسيحي» الى الظهور واصبحت الطائفية اولى مشكلات لبنان الحكم ولبنان الوجود ايضا[1].

ورأى جورج حنا ان الوضع في عهد الاستقلال حافظ على الامتيازات الطائفية على غرار ما كان عليه في فترة الانتداب الفرنسي، فقد كان في عهد الانتداب يؤخذ برأي رجال الدين، وكان يكفي لبطريرك او مفتي ان يحتج على مقال نشر ورأى فيه اجحافا على حقه المزعوم او افتئاتا على امتيازاته المقدسة حتى تتحرك السلطة لتنزل ضربتها على المدعى عليه[2] . وهكذا استمر في العهد الاستقلالي.

من هنا يمكن القول ان علة الحكم في لبنان هي الطائفية،فهي السبب في جعل مناصب الحكم والوظائف حقا لمن لا يستحقونها لمجرد كونهم من السنة او الشيعة او الدروز او من الموارنة او الكاثوليك او الارثوذكس . كما ان مثل هذه الاساليب عمقت الانقسامات بين اللبنانيين وضاعفت في ميزانية الدولة سنويا لانها تضطر الى توظيف عدد كبير من الموظفين دون ضرورة تذكر بحجة التوازن الطائفي، وقد ادى ذلك بدوره الى تزايدالمحسوبية وجعل ولاء المواطن موجها لزعيمه ولطائفته بل لمذهبه الديني قبل ان يكون موجها لوطنه . ومن المؤكد ان هذه الاساليب الحكومية ادت الى مضاعفة الاتجاهات الطائفية . وقد تجلى التنافس الاسلامي - المسيحي في مظـاهـرات دينيـة لا تمت الى الديـن بصلـة، اذ انـه «كلما تهوس

(١) جورج حنا: العقدة اللبنانية، ص ٢٤، ٢٥.
(٢) جورج حنا: من الاحتلال الى الاستقلال، ص ١٤٦ - ١٤٨.

المسيحيون في دق النواقيس في كنائسهم، يقابلهم المسلمون في مكبرات الصوت على المآذن، وكلما حصلت مظاهـرة في عيـد مسيحي تقـوم مظـاهـرة في عيـد اسلامي... يحصل هذا ولبنان الحكم يبتسم مدعيا حدبه على حرية الاديان وحرية المعتقد[١] ». ويزداد التحدي والتنافس الاسلامي - المسيحي بـاطلاق الطلقـات النارية في عيدي الميلاد المسيحي والمولد النبـوي، جبهـات حـربيـة فتحـت في البسطتين: الفوقا والتحتا وفي الزيدانية والمصيطبة ورأس النبع[٢]، تقابلها جبهات معادية فتحت في الاشرفية الفوقا والجميزة وساحة الاتحاد[٣] هذه هي مظاهر الابتهاج الطائفي في لبنان: المسلمون يقولون للمسيحيين: نحن هنا هذه بلادنا، والمسيحيون يجيبون: لبنان وطننا القومي فابقوا فيه اقلية راضخة او اكثرية مسحوقة او فارحلوا فديار الاسلام واسعة امامكم[٤].

الجدير بالذكر ان الخلافات المسيحية - الاسلامية لم تكن بالضرورة خلافات على اسس دينية، وإن كان طابعها الخارجي يسير وفق هذه الاسس، بل يمكن القول ان اكثر الخلافات تعود الى الاتجاهات السياسية المتناقضة حول سياسة لبنان العربية والدولية وسياسته الداخلية ايضا. ويذكر في هذا المجال ان النائب هنري فرعون مثلا، وهو مسيحي كاثوليكي، انتقد رياض الصلح في بدء عهد حكومته بقوله: نحن يا حضرة الرئيس اكثر عروبة منك. انك تقول ان لبنان ذو وجه عربي، ونحن نقول ان لبنان عربي الوجه وعربي القلب وعربي اليد واللسان[٥]. ومن

(١) جورج حنا: العقدة اللبنانية، ص ٤٩.
(٢) هذه المناطق هي مناطق اسلامية تقع في بيروت الغربية.
(٣) هذه المناطق هي مناطق مسيحية تقع في بيروت الشرقية. والجدير بالذكر ان هذا الوضع الطائفي الذي كان سائداً في بيروت في عهد الاستقلال لا يزال مستمراً حتى وقتنا هذا.
(٤) ... عيتاني: مذكرات بيروتي، ص ٧٠. وقد طبع هذا الكتاب للمرة الاولى عام ١٩٥١. غير ان الحكومة لاحقت مؤلفه وصادرت نسخه من الاسواق، فعملت جامعة بيروت العربية على نشره ثانية عام ١٩٧٧، والسيد عيتاني (١٩١٠ -) لا يزال على قيد الحياة.
(٥) جورج حنا: العقدة اللبنانية، ص ٣٣.

هنا يمكن القول بان الاتجاهات القائمة على اساس النظام الطائفي اعتبرت خطرا على بنيان الدولة، بينما كانت الاتجاهات السياسية اقل خطرا، وان كانت قد شكلت عوامل اساسية لانهيار هذه الدولة تبعا لانها بغالبيتها اتجاهات قائمة على اساس المصالح الذاتية. اما فيما يختص بالطائفية فقد جلبت الى الحكم في لبنان افرادا انتسبوا الى اديان وليس الى مبادىء او احزاب، فاذا خلت وظيفة في اية ادارة لبنانية في العهد الاستقلالي كان يشغلها مسيحي مثلا، فلا تستطيع الحكومة ان تعين لها غير مسيحي ولو لم يكن على شيء من الكفاءة، بينما يبقى خارج الحكم مشترعون واقتصاديون وعلماء. اما فيما يختص باثر المدارس الطائفية على النشء الجديد، فذكر اميل حبوش بان احد اساتذة المدارس اليسـوعيـة كـان يقـول لتلاميذه: بان البروتستانت والارثوذكس والمسلمون هالكون لانهم لا يخضعون لسلطة الحبر الاعظم (البابا)، وانه ممنوع دينيا على المسيحي الكاثوليكي ان يتزوج من هذه الطوائف غير الكاثوليكية. واضاف اميل حبوش بان المدرسة هي محرك دماغ الأمة، لذا فإن انقسام اللبنانيين هو في اختلاف ثقافتهم ونزعاتهم الفكرية واختلاف وجهات نظر مدارسهم حول لبنان، كما ان لديانة المدرسة اثر في توجيه الطلاب شرقا او غربا[١].

وذكر كمال جنبلاط خطورة الاتجاهات الطائفية وانقسام لبنان بين الطوائف، فرأى ان خمس لبنان يحكم البلد بـواسطـة رئـاسـة الجمهـوريـة والموارنـة خمس اللبنانيين، وخمس لبنان الآخر يحكم البلد بواسطة رئيس الحكومة والسنة خمس اللبنانيين، والشيعي والدرزي والارثوذكسي والكاثوليكي والارمني والآشوري والكلداني وما الى ذلك يحكمون لبنان، هذا بخمسه وهذا بسدسه وهذا بعشره «كأننا في نظام العشائر والبطون والافخاذ[٢]». ثم ان فرنسا والقوى الطائفية

(١) اميل حبوش: من تقرير اساليب السياسة الفرنسية، ص ١٦، ٢١.
(٢) كمال جنبلاط: حقيقة الثورة اللبنانية، ص ٢٥.

الموالية لها حرصت على اثارة الفتن الطائفية بعد انتهاء ازمة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ ، فقد قامت فرنسا باعمال لاثارة المسلمين ضد المسيحيين او بالعكس، كما ان السلطات الفرنسية عملت على امداد بعض القوى المارونية بالسلاح والمال للاستعانة بها في الأعمال التخريبية والعسكرية، وقد كشفت احدى الوثائق البريطانية السرية عن هذه المعلومات، ففي ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣، ارسل الوزير البريطاني سبيرز برقية الى وزارة خارجيته اوضح فيها ان احد الوزراء اللبنانيين اخبر موظفا في المفوضية البريطانية بانه استلم تقارير هو بصدد التأكد منها تفيد بأن سيارات فرنسية محملة بالسلاح قد ارسلت الى مدينة جبيل لجماعة اميل اده. وأضاف الوزير سبيرز «بان الفرنسيين يقومون بمجهود كبير لإشعال الفتنة بين المسلمين والمسيحيين، والطريقة هي بدفع بعض المسلمين بطرح الشعارات والنداءات المضادة للمسيحيين، ثم بجعل المسيحيين يتأثرون بهذه النداءات المحرضة، ولقد كانت تلقى بعض التعاون من الموارنة (وزير الداخلية نفسه ماروني)»، واشار سبيرز في برقيته بان المسؤول السياسي في منطقة البقاع ارسل تقريرا في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ ذكر فيه ان قنبلة ألقيت على كنيسة مارونية قرب زحلة بواسطة شاب درزي بحجة اظهار المعاداة للنفوذ الفرنسي، ولكن هذه الاساليب تركت اثرا سلبيا عند الدروز المتعقلين، لان دروز لبنان تعاونوا مع المسيحيين في الدفاع عن الحكومة اللبنانية الشرعية خلال الازمة. واضاف سبيرز بان هناك معلومات افادت عن وجود مروجين في زحلة ركزوا دائما على اثر ردود الفعل المارونية ضد مشروعات كاترو لخطورتها على البلاد[1].

من ناحية اخرى، كتب جبران تويني مقالا في صدد التيارات والشائعات الطائفية تحت عنوان «احذروا الفتنة ايها المواطنون» تحدث فيه عن الجو الموبوء الذي تعيشه البلاد حيث ينفث الرجعيون سمومهم بترويج الشائعات المختلفة

(١) Spears to F. O. No. E.7474, of 27 Nov. 1943, in F. O. 371/35193/89.

الالوان والاشكال لاثارة الفتنة بين الطوائف خدمة لسياسة معلومة وارواء لشهوات كانت مكتومة. واضاف تويني اقائلاً: لقد اطلقوا مأجوريهم من الجواسيس والدساسين يغشون البيوت والاندية ويتنقلون في الشوارع والساحات لترويج اشاعات السوء، واختلاق اخبار تثير الفتنة بين الطوائف «فتراهم يقولون للمسلمين ان المسيحيين فعلوا كذا ويسردون حوادث معينة بعيدة عن التصديق...[1]». واكد جبران تويني بان الهدف من هذه الشائعات اثارة طائفة على اخرى واحداث فتنة تفكك وحدة اللبنانيين. ثم طالب بالحذر من الجواسيس والدساسين وعدم الخداع باقوالهم «فان غرضا دنيئا لا يخفى على العقلاء». وبلغ من خطورة الامر ان منظمة الكتائب التي تعتبر منظمة طائفية تنظيما وفكرا وعملا وانتسابا، بدأت تطالب بالقضاء على الطائفية للتقرب من القوى الاسلامية والحكومة الاستقلالية، وذكرت صحيفة «العمل» ـ لسان حال الكتائب ـ انه سبق للكتائب ان طالبت غير مرة بتطهير الجو اللبناني من ادران الطائفية «تلك الآفة التي اليها وحدها مرد الكثير من المحن والنكبات المتعاقبة علينا، فباسم الطائفية انحطت الاديان... وباسم الطائفية بدد شمل الامة شذر مذر، فاذا كل فريق في واد لا يطمع في غير الدس والكيد والانتقام من الفريق المخالف له مذهبا ومعتقدا.....وباسم الطائفية رفعت زعامات ما كان يحق لها ان تخلق ولا هي جديرة بالحياة...[2]».

والواقع ان الاتجاهات الطائفية في لبنان ادت بالفريق المسيحي، وبالتحديد الماروني، الى نكرانه لعروبة لبنان فاعتبر الموارنة ان العروبة تقوم على اساس الدين الاسلامي، بينما رأى المسلمون ان العروبة ظاهرة تقوم على روابط مادية وروحية وان لبنان امتداد طبيعي للعالم العربي[3]. وبلغ الامر ببعض المسيحيين ان حللوا

(١) **النهار**، العدد ٢٧٩٣، ١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٣.
(٢) **العمل**، العدد ١٢٤، ٢٩ تموز (يوليه) ١٩٤٤.
(٣) جوزف مغيزل: لبنان والقضية العربية، ص ٢٦ ـ ٣٠. عيتاني، مذكرات بيروتي، ص ٦٨ ـ ٦٩.

الازمات اللبنانية واعتبروا ان من اسبابها اتجاهات الطائفة السنية تحديدا، فرأى طوني مفرج ووليد فارس[1] أن مسؤولية المشكلات اللبنانية تقع على عاتق السنة، فانهما أشادا بجميع الطوائف الاسلامية والمسيحية على السواء باستثناء الطائفة السنية. وبرأي طوني مفرج ان مشكلة لبنان تكمن في استحالة انسجام المسلم السني مع شرعة الدولة بحالتها اللبنانية، ذلك ان المسلم السني يرى إما ان يكون الحاكم مسلماً والحكم اسلامياً فيرضى عنه ويؤيده، واما أن يكون الحاكم غير مسلم والحكم غير اسلامي فيرفضه ويعارضه ويعمل على الغائه. واضاف بان ارتباط السنة بالخارج كان ارتباطا دائما، فمنذ زمن والزعامات الاسلامية في لبنان تستمد قوتها، بل شرعيتها من مصادر تتخطى لبنان، وان الزعيم المسلم الوحيد الذي لم يلجأ الى هذا الاسلوب هو رياض الصلح، لأنه كان زعيما عربيا قبل ان يصبح رئيس وزراء لبنان. وانه بعد رياض الصلح وعبد الحميد كرامي بدأ الحج الى دمشق والى قاهرة فاروق والى الرياض وبغداد. واضاف مفرج بان المسلمين السنة يرون ان المشاركة الاسلامية والعربية في الحكم امر طبيعي انسجاما مع نظرتهم الوحدوية العربيةالاسلامية، بينما ينكرون على اي كان من غير المسلمين الحق بأي تدخل في الشؤون اللبنانية الرسمية او غير الرسمية. وهم يرون ان الدعم المادي والمعنوي لهم من قبل الدول العربية والاسلامية جائز لا بل واجب، بينما يعدون نشاط الارساليات المسيحية الدينية والتربوية في لبنان تآمرا وتسلطا على الاسلام والمسلمين[2].

والحقيقة ان الطائفة السنية في لبنان لا يختلف افرادها عن بقية افراد الطوائف الاخرى الاسلامية والمسيحية على السواء، ولكن الظروف السياسية والاجتماعية السائدة في لبنان حملت هذه الطائفة وبالتعاون مع الفئات الوطنية مسؤولية مواجهة

(١) انظر: وليد فارس: التعددية في لبنان، صفحات متفرقة من الكتاب.
(٢) طوني مفرج: حرب الردة، ص ٢١، ٣٧، ٥٣.

التيارات الطائفية والانفصالية والاجنبية. كما ينبغي التأكيد بان القوى الوطنية من مختلف الطوائف المسيحية والاسلامية آمنت منذ ما قبل عام ١٩١٨ بالمصير العربي المشترك، كما آمنت بان العروبة ظاهرة قومية وليست دينية، كما رأت خطورة الارساليات الاجنبية في شتى الميادين السياسية والثقافية والتربوية، وان المفكرين المسيحيين وفي مقدمتهم، اسعد داغر وامين الريحاني وجبران تويني وجورج حنا واميل حبوش وسواهم نبذوا الاتجاهات الطائفية وآمنوا بالفكر القومي قبل المفكرين المسلمين أمثال: عمر فروخ ومحمد جميل بيهم وزكي نقاش ومصطفى خالدي وغيرهم. وعلى كل حال فان عهد الانتداب الفرنسي والعهد الاستقلالي بالذات يتحملان مسؤولية كبرى في استمرار التناقض السياسي والطائفي بين مختلف الفئات اللبنانية، فبالاضافةالى سماح الحكم اللبناني بتزايد المد الطائفي حرص المسؤولون انفسهم على المشاركة في الاحتفالات الدينية لمختلف الطوائف الاسلامية والمسيحية للدلالة على رعايتها لمثل هذه الاحتفالات، كما شارك الحكم الاحزاب الطائفية في احتفالاتها ومهرجاناتها، ففي ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٣ احتفلت منظمة الكتائب كمنظمة مسيحية بعيد تأسيسها الثامن، وقد شارك في الاحتفال رئيس الوزراء رياض الصلح ووزراء العدلية والخارجية والدفاع وقنصلا مصر والعراق ووفد من منظمة النجادة الاسلامية. وبعد القاء الخطب العديدة لم يكتف رياض الصلح بتعليق وسام واحد على صدر رئيس الكتائب بيار الجميل، بل علق على صدره وسامي الاستحقاق المذهبين. ثم صعد المنبر والقى كلمة اشاد فيها بالخدمات التي ادتها الكتائب في احداث تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ وقال: «نحن حكومة ثورة وانقلاب تعمل في سبيل استقلال لبنان الكامل وحصوله على صلاحياته كلها، وانا سعيد ان اعلق الوسام على علم منظمة لبنانية وطنية وعلى صدر رئيسها لانها خدمت الاستقلال[1]». ولم تكتف الحكومة بمثل هذه المشاركة

(١) **النهار**، العدد ٢٨٠١، ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٣. **البيرق**، العدد ٣٨٠٦، ١٣، ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٣.

بل سمحت بكل ما هو طائفي بالنماء والتطور، فاستمرت في منح التراخيص للمنظمات ذات الصبغة الدينية، فاعطت في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٣ علما وخبرا لمنظمة «الغساسنة» للروم الارثوذكس برئاسة نسيم مجدلاني وسمحت لها بمزاولة نشاطها[١].

أما فيما يختص بموقف الكتائب من لبنان والطائفية، فقد اعتبر رئيسها بيار الجميل بان الكتائب من طلاب الاستقلال التام والسيادة اللبنانية الحقيقية، وان كل شاب من صميم جبل لبنان وسواحله يدين بهذه العقيدة. ورأى ان الطائفية يجب ان تذوب في بوتقة الوطنية كما ذابت في ازمة تشرين الثاني (نوفمبر) وان من مصلحة اللبنانيين حكومة وشعبا تناسي جميع العنعنات الشخصية والحزبية والطائفية. وأضاف الجميل بأن من حقه ابداء رأيه وكلمته في القضايا الوطنية لا لشيء الا لانه «من اعرق الناس لبنانية واشدهم تمسكا بالمبادىء والعقائد القومية التي نشأ عليها لبنان[٢]». والحقيقة ان منظمة الكتائب كانت تحاول في شخص رئيسها واعضائها ان تلعب دورا في الحياة السياسية وان تقحم نفسها اقحاما كي يتسنى لها ان تقود تيارا سياسيا مسيحيا. فبعد ان ذكر رئيس الكتائب بان من حقه ابداء رأيه لانه «من اعرق الناس لبنانية» فاذا بالياس ربابي المدير المسؤول لصحيفة «العمل»[٣] يقول: «ان لبنانيا كالرئيس الاعلى وراءه ووراء عيلته سبعمائة سنة من حياة وطنية دمغها الطابع اللبناني الصرف بأروع سماته، يحق له ان يقول كلمته في السياسة اللبنانية، قبل هذا القادم الينا منذ سنوات، وذاك المتطفل المجهول الأرومة،

(١) **النهار**، العدد ٢٨٠٧، ٢٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٣.

(٢) **العمل**، العدد ٩٩، ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤. **البيرق**، العدد ٣٨٠٤، ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٣.

(٣) كانت صحيفة «العمل» تصدر باللغة العربية، ويصدر معها في العدد نفسه صفحتان او اكثر باسم (Action) باللغة الفرنسية، وكانت يومذاك صحيفة اسبوعية.

وذلك الغريب عن وطننا وقوميتنا[١]»، ويلاحظ بأن الياس ربابي تحدث عن ضرورة مشاركة الكتائب في العمل السياسي من منطلق عائلي عشائري، بينما ادعى بأن المسلمين والعروبيين هم غرباء عن لبنان. وعن موقف الكتائب من لبنان وكيانه ووجوده، فقد عبر عنه الياس ربابي بفكر طائفي على اساس ان ليس للمسيحين وطن سوى لبنان وعلى أساس التوازن بين المسيحيين والمسلمين أو بالاحرى بين الكتائب والمسلمين. فتحت عنوان «اتقوا الله ايها الفريسيون» قال: «... اننا كلبنانيين متعصبين اشد التعصب للبنان نغار عليه ونحبه اضعاف غيرتهم ومحبتهم، والفرق كبير بيننا وبينهم. اننا نحب لبنان لكونه وطننا الذي لا وطن لنا سواه». مشيرا بذلك الى ان للمسلمين اللبنانيين اوطانا اخرى هي جميع الدول العربية على حد التعبير الماروني السياسي. واضاف بان حب المسيحيين للبنان نابع من انه قطعة منهم وفلذة من اكبادهم. وعن سياسة التوازن بين المسيحيين والمسلمين رأى انه يحق للمسيحيين ابداء رأيهم في سياسة لبنان قبل المسلمين، ومما قاله: «نعتقد كلبنانيين لنا ما لاخواننا من حقوق وعلينا ما عليهم من التزامات. ان من حقنا ان يكون لنا رأي في ادارة البيت اللبناني وتوجيه سياسته اكثر من هذا او ذاك من الدخلاء علينا...[٢]».

والحقيقة ان منظمة الكتائب كانت تعتبر ان بقية المنظمات والاحزاب اللبنانية ليست وطنية لا سيما اذا نادت تلك الاحزاب بالعروبة او الوحدة. وبمناسبة السماح مجددا للحزب السوري القومي باعادة نشاطه في لبنان بعد ان شطب كلمة «السوري» من اسمه اعتبرت صحيفة «العمل» انه سبق للبنان ان لفظ الحزب السوري القومي «لما في مبادئه ومساعيه من عمل تخريبي يضرب في اساس الكيان اللبناني، واضطهدته السلطات المحلية لاشتباهها في حقيقته وعمله لحساب دولة من

(١) **العمل**، العدد ١٠٠، ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤.

(٢) المصدر السابق.

الدول الاجنبية[١]..». ويلاحظ من خلال موقف الكتائب من الاحزاب الاخرى انها لم تكن تؤمن بديمقراطية القول والمبدأ طالما ان تلك الاحزاب تخالفها في معتقداتها السياسية، ولهذا ساد لبنان جو من الاضطراب اساء الى واقعه السياسي. غير ان المنظمات الطائفية واركان الحكم ليسوا وحدهم الذين اساؤوا الى النظام اللبناني، بل ان بعض اعضاء المجلس النيابي ساهموا ايضا في الحفاظ على الواقع الطائفي، وفي تردي الاوضاع السياسية بشكل عام، فلم يكن همهم الاساسي سوى اتباع سياسة التشفي والانتقام من خصومهم، او تعيين موظف او دركي في منطقة معينة[٢]. كما انهم سعوا الى ابقاء الطائفية، وقد حاول الرئيس عبد الله اليافي في شباط (فبراير) ١٩٤٤ تحريك اقتراحه القديم الهادف الى الغاء الطائفية، غير ان النواب لم يتجاوبوا معه. وبلغ الحرص بالابقاء على الطائفية ان عشرة من النواب لم يوقعوا على اقتراح اليافي وهو العدد الكافي لطرح الاقتراح على المجلس. وعلقت صحيفة «النهار» على ذلك بقولها: «قيل ان سبب ابقاء هذا الاقتراح نائما في ادراج المجلس يعود الى عدم توقيعه من عشرة نواب كما ينص الدستور ليجوز طرحه على المجلس، وقيل ايضا بان صاحب الاقتراح عرض اقتراحه على اكثر نواب المجلس فتمنعوا عن التوقيع عليه، مما يدل على ان الرغبة لا تزال موجودة في بقاء الطائفية في صلب الدستور»[٣]. وكان الرئيس بشارة الخوري قد اكد بان النواب لم يعد يهمهم سوى مصالحهم الخاصة، وانهم كانوا يستقتلون للدخول الى الوزارات ومتى اوكلت اليهم مهمة وزارة استهتروا بالمصالح الموكولة اليهم واضاعوا الوقت بتوافه الامور وتلهوا بالقشور عن اللباب[٤].

وفي ٢٧ آذار (مارس) ١٩٤٤ أثار النائب الكاثوليكي يوسف سالم موضوع

(١) **العمل**، العدد ١٣١، ٢٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٤.
(٢) **العمل**، العدد ١٠٨، ٢١ آذار (مارس) ١٩٤٤.
(٣) **النهار**، العدد ٢٨٤٢، ١٧ شباط (فبراير) ١٩٤٤.
(٤) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٢، ص ٧٣ - ٧٤.

الطائفية في المجلس النيابي فلوحظ في كلامه التناقض بين مطالبته الغاء الطائفية وبين الابقاء عليها، فأشار الى انه لا يطالب بالغاء الطائفية بتاتا لانه امر لا يتم في سنة واحدة، ولكن لا يجوز ايضا لبلد مستقل ان يختار نوابه على أساس الطائفية. ورأى أنه اذا ألغيت الطائفية من الدستور فلا مانع عندئذ أن توزع الوظائف الشاغرة على الطوائف فتصبح الحكومة غير مقيدة بنص دستوري. فما كان من رئيس الوزراء الا ان رد على النائب يوسف سالم مشيرا الى عدم امكانية الغاء الطائفية. ومما قاله: «لا يمكنني ان افهم كيف يكون لبنان مستقلا والطائفية متغلغلة فيه، ولكن لا يمكننا ان نلغي الطائفية ما لم يعتقد هذا المجلس فردا فردا ان كل طائفة وكل فرد قد نال حقه، ولا اريد ان يفهم من كلامي هذا ان هناك طائفة او افرادا لم ينالوا حقوقهم. واسمح لي ان اهنئك وانت تقول بالغاء الطائفية مع انك من طائفة تعد اقلية[١]». وفهم من كلام رياض الصلح بان الحكم اولا لم يتجاوب مع دعوة الغاء الطائفية، كما ان النواب انفسهم لم يكونوا راضين عن إلغاء الطائفية لان كل واحد منهم يعالج المشكلات المطروحة من منطلق طائفي ومذهبي، وكل منهم يطالب بحقوق ابناء مذهبه الديني ولا يطالب بحقوق اي مغبون آخر من اللبنانيين. وعلى هذا يمكن القول ان ابناء النظام السياسي في لبنان لعبوا الدور الاساسي والاهم في الابقاء على نظام الطائفية السياسية والدينية.

ونتيجة لاستمرار الفكر الطائفي، فقد وصل الى بيروت النائب المنتخب يوسف كرم في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٤٤ الذي اعتبر نجاحه في الانتخابات الفرعية في الشمال نجاحا للسياسة الطائفية والفرنسية، وقد ثبت ان مداخلات تخريبية قد جرت في صناديق الاقتراع السري وفي غرف الاقتراع الانتخابي، بواسطة مساعدي النائب كرم نفسه[٢]. ومنذ ان وصل الى بيروت على رأس

(١) مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني، ٢٧ آذار (مارس) ١٩٤٤، ص ٣٤٣- ٣٤٤.
(٢) British Legation to F. O. No. E. 2723, of 26 April 1944, in F. O. 371/4030/89.
وكانت الانتخابات الفرعية قد اجريت في الشمال لاشغال المقعد الماروني في المجلس النيابي بعد: =

تظاهرة مسيحية - مارونية برزت الممارسات الطائفية الحادة، وقد ذكر الرئيس بشارة الخوري من ان الابواق التي تتلبس بالمسيحية اندفعت تبشر بالقيامة وتستعد لدخول كرم المجلس النيابي بتظاهرات شعبية. وكانت الدوائر الفرنسية قد شجعت كرم وانصاره على اقتحام المجلس النيابي، فامدتهم بالسلاح والاموال لعلهم ينجحون في السيطرة على الحكم. ورفع في مقدمة التظاهرة العلم الفرنسي والعلم اللبناني القديم، ثم اراد المتظاهرون الدخول عنوة الى المجلس النيابي، فبدأت الاشتباكات بين الشرطة اللبنانية من جهة وبين انصار كرم من جهة ثانية، غير ان رجال الشرطة والدرك استطاعوا اعتقال بعض المتظاهرين وبينهم كاهن اشوري مسلح كان يطلق الرصاص يمينا وشمالا. وبعد فشل المحاولة الطائفية اضطر يوسف كرم للدخول الى المجلس النيابي منفردا، واعتذر عما جرى في الخارج. وذكر رئيس الجمهورية ان الهدف من تلك الفتنة هو سيطرة المتظاهرين على المجلس النيابي ودار رئاسة الجمهورية[1]. وذكر ادمون رباط من ان هذه الحادثة تعتبر آخر معارضة للاستقلال قام بها فريق من المسيحيين المتطرفين الذين كانوا يخافون من تخلي فرنسا عن حمايتها لهم وتركهم وجها لوجه مع المسلمين[2]. ولوحظ في هذه الفترة ان منظمة الكتائب المارونية ومنظمة النجادة الاسلامية وتنظيمات اخرى وزعت منشورات دعت فيها اعضاءها لمساعدة الحكومة في معركتها من اجل الاستقلال اللبناني، وكانت امنيتها العامة في ان لا تضعف الحكومة في تصميمها لضرب العناصر الهدامة[3]. وكانت تلك الحادثة قد أدّت إلى عدد من القتلى والاحداث المؤلمة كان في مقدمتها محاولة اغتيال عبد الحميد كرامي في

= وفاة النائب كميل جعجع، وكان هناك مرشحان ضد كرم هما: حبيب جعجع وندره عيسى الخوري الذي ذكر التقرير البريطاني السابق الذكر أنه انسحب من المعركة في آخر دقيقة بناء على طلب رئيس الوزراء.

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٢، ص ٨٧، ٨٨، ٨٩.

(٢) E. Rabbath, La Formation Historique du Liban, p. 478.

(٣) B. L. to F. O. No. E. 2966, of 3 May 1944, in F. O. 371/40301/89.

طرابلس[1]. اما الوزير البريطاني المفوض في بيروت فقد ذكر في تقرير سري في ٣ أيار (مايو) ١٩٤٤ من ان هذه التظاهرة الطائفية نظمت عن قصد، وانها تمت بمساعدة اميل اده والعناصر التي آزرته خلال ازمة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ ضد الحكومة التي زعموا انها ضد السياسة المسيحية. اما رئيس الوزراء فقد اسف لهذا الامر الذي صدر من مجموعة من الخونة الذين ارادوا انتهاك حرمة البرلمان[2].

وفي الوقت الذي كانت فيه البلاد ما تزال متأثرة بأحداث ٢٧ نيسان (ابريل) الطائفية، فاذا بالاتجاهات الطائفية تبرز من جديد في المجلس النيابي، فقد اثار النائب الشيعي الجنوبي رشيد بيضون في ٤ أيار (مايو) ١٩٤٤ موضوع حقوق الطائفة الشيعية بسبب الغبن اللاحق بها منتقدا من يطالب بالغاء الطائفية قبل ان تنال طائفته حقوقها من الوظائف لا سيما ان بين شبابها مثقفين جديرين بتولي اكبر المناصب[3]. وفي جلسة ١١ أيار (مايو) ١٩٤٤ اثار النائب بيضون مجددا حقوق الطائفة الشيعية باعتبارها الطائفة الاكثر غبنا، معتبرا مطالبة بعض النواب الغاء الطائفية واقفال باب التوظيف «لا يستهدفان بنظري الا الطائفة الشيعية». واشار صراحة الى ان مطالبته بحقوق طائفته انما لارضاء ناخبيه اذ «بماذا تريدون ايها السادة ان نجيب منتخبينا ان سألونا عن الداعي الى هضم حقوقهم والاستخفاف بها... بماذا تريدون ايها الزملاء ان نجيب منتخبينا ومنتخبيكم اذا قالوا الم نكن في طليعة المجاهدين في ازمة تشرين». وبدأ النائب بيضون يؤكد بان الشيعة ونوابهم ورئيس المجلس النيابي صبري حماده - وهو شيعي - والوزير عادل عسيران - وهو شيعي - هم ممن ضحوا في سبيل استقلال لبنان، ولذا فان على الحكم ان يقر مبدأ المساواة والعدل لان الشيعة لا يريدون ان يظلوا على

(١) S. H. Longrigg, Syria and Lebanon under French Mandate, pp. 342- 343.

(٢) British L. to F. O. No. E. 2966, of 3 May 1944, in F. O . 371/40301/89.

(٣) مضبطة الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني، ٤ أيار (مايو) ١٩٤٤، ص ٤٤٦ - ٤٤٨.

الهامش، ثم ناشد النواب والدولة مطالبا انصاف الطائفة الشيعية بقوله: «امنحوها حقها في الوظائف وفي العلوم والمعارف. مدوا الطرقات وسهلوا المواصلات في ارجائها المحرومة، عززوا فلاحيها وعمالها، تعهدوها بالعناية اللازمة، وانظروا اليها نظرة احترام كما تنظرون الى غيرها والا ....» فأجاب رئيس الوزراء بالمنطق الطائفي نفسه، واعتبر ان الطريق لالغاء الطائفية من البلاد هي في ايصال كل طائفة لحقها غير المنقوص «فإذا لم ننصف جميع الطوائف فلا يمكن ان تزول الطائفية»[1].

وكانت الاتجاهات الطائفية في لبنان قد جعلت كل طائفة تعالج مشاكلها من الوجهة الطائفية، وكان من المعتاد في عهد الاستقلال ان توجه المطالب الشعبية المختلفة الى المجلس النيابي، ومما يدل على ذلك البرقيات الواردة الى المجلس النيابي من الطائفة المارونية في بعلبك والتي طالبت فيها تعيين الياس الياس مخايل شكر الله مختارا مارونيا لمنطقتهم لان المختار المسلم لا يمثلهم ولا يمثل الاكثرية في منطقتهم على حد قولهم[2]. وفي معرض الحديث عن امكانية انتهاء الحرب العالمية الثانية وعلاقة ذلك بمستقبل لبنان ذكر النائب خليل ابو جودة في جلسة ١١ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٤ بان على الحكومة ان تستعد لمواجهة المشكلات السياسية والاقتصادية والطائفية لانه قد يقال في مؤتمر الصلح ان مرض لبنان الطائفية ويمكن ان لا يمنح حق تقرير مصيره بسبب هذه الآفة، وان على الحكومة ان تبرهن للحلفاء بأن الأجنبي هو الذي أوجدها. ورأى أن خطورة الأمر تكمن في ان بعض الطائفيين لم يؤمنوا بعد باستقلال لبنان، وان احداث نيسان (ابريل) ١٩٤٤ اثبتت ذلك[3]. والملاحظ انه بالرغم من ان هذه الاحداث اثارت

(١) مضبطة الجلسة التاسعة لمجلس النواب اللبناني، ١١ أيار (مايو) ١٩٤٤، ص ٤٤٦ - ٤٤٨.

(٢) مضبطة الجلسة الحادية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٢٤ أيار (مايو) ١٩٤٤، ص ٤٨٤.

(٣) مضبطة الجلسة الخامسة لمجلس النواب اللبناني، ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤، ص ٦١٢.

الاتجاهات الطائفية فان المسؤولين اللبنانيين لم يتخذوا اي قرار حازم بحق المسؤولين عن التظاهرات والاقتحامات، بل ان الحكومة لم تعلن نتائج تحقيقاتها، كما تبين انها غير قادرة على اتخاذ اي عمل ضد اميل اده[1]، الذي ثبتت مسؤوليته ومشاركته في تلك الاحداث الطائفية.

والجدير بالذكر، أن الاتجاهات والانقسامات الطائفية لم تقتصر على اللبنانيين المقيمين في لبنان، بل امتدت وانتقلت الى اللبنانيين المغتربين، فبعد زيارة كميل شمعون للولايات المتحدة الاميركية عام ١٩٤٤ اعطى فكرة سيئة عن وضع المغتربين اللبنانيين فيها، وأكد بان اكثرهم يجهلون كل شيء عن لبنان، وان الجيل الجديد منهم فقد كل علاقة بالوطن القديم حسبما يسميه شمعون، وهذا القول هو تأكيد بطريقة او باخرى بان المغتربين اللبنانيين أصبحوا غير مرتبطين بلبنان سياسيا او اجتماعيا او روحيا. وهذه الحقيقة تؤكد بدورها صحة الاعتقاد القائل بعدم اعتبار المهاجرين والمغتربين لبنانيين ما لم يتخلوا عن جنسياتهم الاجنبية والارتباط بالوطن وبمعايشة احداثه وتطوراته. واكد كميل شمعون مدى انقسام اللبنانيين في الاغتراب بقوله: «حمل اللبنانيون معهم كل اسباب الخلافات القديمة التي كانت تفرق بينهم في لبنان. اختلافات طائفية وحزبية، منافسات شخصية....»[2] مما يؤكد بان الحضارة الغربية الحديثة وتطورها لم تستطع ان تنزع من اللبنانيين اتجاهاتهم الطائفية والسياسية التي نموا عليها في لبنان، هذا مع التأكيد بأن مجموعة من اللبنانيين الطائفيين الذين قادوا التجمعات الطائفية في بلاد الاغتراب لعبوا الدور البارز في استمرار الانقسامات اللبنانية في بلدان الاغتراب.

وفي أيار (مايو) عام ١٩٤٥ يوم احتدت العلاقات الفرنسية - اللبنانية، بسبب قدوم قوات فرنسية جديدة الى لبنان، قامت بعض القوى المارونية بمظاهرة

(١) B. L. to F. O. No. E. 3377, of 24 May 1944, in F. O. 371/40301/89.

(٢) كميل شمعون: مراحل الاستقلال، ص ٨٧.

طائفية تعبيرا عن تأييدها للانتداب الفرنسي، وكان في مقدمة هؤلاء البطريرك الماروني انطون عريضة نفسه الذي دعا لعقد مؤتمر طائفي لكل قادة الدين المسيحيين للمطالبة باستمرار الحماية الفرنسية لمسيحيي لبنان والشرق، واكد الوزير البريطاني المفوض شون (Shone) في تقرير الى وزارة خارجيته في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٤٥ من ان هذا المؤتمر عقد بايحاء من الفرنسيين وان الإكليروس الكاثوليكي هم الطبقة الاكثر خضوعا في لبنان للنفوذ الفرنسي. وجاء في التقرير نفسه من ان المسلمين مهما كلف الامر فقد تعودوا نوعا ما على مثل هذه الامور[١]. وعلى صعيد طائفي آخر، فقد كانت الطائفة الشيعية في عداد القوى والطوائف المهضومة الحقوق لا لانها من الطائفة الاسلامية فحسب، ولكن لان السياسة العامة للدولة كانت تركز الاهتمام على بعض الفئات على اساس ديني ومذهبي بل وعلى اساس السياسات الضيقة. ولهذا كان النائب رشيد بيضون يطرح في كل مرة مسألة الغبن اللاحق بطائفته على غرار ما فعل في جلسة ١٤ آب (اغسطس) ١٩٤٥ عندما اشار الى انه بالرغم من هذا الغبن فان بعض المراكز الحكومية خسرتها الطائفة الشيعية وبينها مركز وديع عسيران رئيس المحكمة البدائية في بيروت ومركز حسن الامين قاضي محكمة النبطية، فما كان من وزير العدلية الا ان اسند هذين المنصبين الى شخصين من الطائفة الكاثوليكية. واورد النائب بيضون حادثة جرت بينه وبين وزير الخارجية الذي رفض طلب بيضون حول موضوع ارسال موظف شيعي الى السفارة اللبنانية في مصر، وبرر رفضه بقوله: «اني اريد ارسال شخص مسيحي الى ذلك المركز». ثم انتقد النائب بيضون زميله الوزير الشيعي احمد الاسعد لانه قصر في حق طائفته مع العلم انه سبق للاسعد ان قدم لرئيس الجمهورية منشورا بالمطالب الشيعية.

وازاء ذلك رد وزير الاشغال العامة احمد الاسعد على انتقادات النائب رشيد

(١) Shone to F. O. No E. 3488, of 28 May 1945, in F. O. 371/45355/88.

بيضون، مؤكدا له ان اعترافه بتقديم ذلك المنشور لهو اقرار بأنه يهتم ويطالب بحقوق الطائفة الشيعية والمحافظة عليها، واشار الى خدماته التي قدمها لطائفته «غير انني لا يمكنني بوصفي وزيرا شيعيا ان أعمد الى ترقية موظف شيعي اضعه في مكان رئيسه لانه شيعي ولان هذا الرئيس غير شيعي، فاصبح كمن يعزل محافظاً لانه غير شيعي ليضع مكانه رئيس قلم لشيعيته. هذا كلام اجاهر به هنا وفي جبل عامل وفي أي مكان[١]». واستمر الواقع الطائفي هاجس السياسيين في لبنان والنواب منهم بصورة اساسية، ففي ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥ عقد المجلس النيابي جلسة استثنائية لبحث موضوع التصديق على ميثاق الامم المتحدة، فاوضح النائب فيليب تقلا ان لبنان لا يمكن ان يستفيد من هذا الميثاق الا اذا اثبت اللبنانيون انهم اهل للاستقلال بمعزل عن الطائفية والطوائف والمذاهب. ورأى ضرورة اعلان الحرب على كل تكتل طائفي وعلى كل محاولة ترمي الى طغيان فئة لبنانية على بقية الفئات الأخرى[٢].

ومن الملاحظ ان جو الانقسامات السياسية والطائفية دعت الحكم ليكون طرفا فيها، فقد بدأ رئيس الجمهورية يضاعف من انحيازه وبدأ يدخل جو الحساسيات الشخصية، فكل منطقة كان يزورها كان يلقي فيها خطبا تتناسب مع واقع المنطقة السياسي والطائفي على غرار ما جرى مثلا في ٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٥ في منطقة الشمال[٣]. غير أن هذه السياسة لم تنه الصراع الطائفي القائم بين اللبنانيين، بل استمر في شتى المجالات بالرغم من ان رئيس الوزراء سامي الصلح حاول ارضاء رئيس الجمهورية ومجاملته على حساب الحقوق الشعبية والمواطنية بدعوى عدم التمييز بين الطوائف. فقد حدث أن تم تعيين أربعين موظفا في دائرة الامن العام

(١) مضبطة الجلسة الاولى لمجلس النواب اللبناني، ١٤ آب (اغسطس) ١٩٤٥، ص ٤٨٤ - ٤٨٦.

(٢) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ٤ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٥، ص ٥٢٠ - ٥٢٢.

(٣) انظر: بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٢، ص ١٦٤.

بعد نجاحهم في المباريات، فاختير عشرين مسلما وعشرين مسيحيا لهذه الوظائف، فما كان من رئيس الوزراء سامي الصلح الا ان قال في جلسة مجلس الوزراء «ولكن لا ننسى اني انا نائب المسلمين في بيروت، واريد ان يكون لي حق اختيار بعض ابناء طائفتي». فتعجب وزير الداخلية يوسف سالم وتطلع الى الرئيس بشارة الخوري على اساس ان لا مجال للحديث في هذا الموضوع طالما ان الموظفين عينوا مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، ولكن رئيس الجمهورية قال: لا بأس تفضل يا سامي بك من تريد ان تعين من ابناء المسلمين؟ فقال سامي الصلح: جان ايليان وميشال عيسى. فضحك رئيس الجمهورية ووزير الداخلية وبقية الوزراء على هذا القول لأن اللذين ذكرهما رئيس الوزراء هما من الطائفة المسيحية، ولكن سامي الصلح اصر على طلبه. وقال يوسف سالم في هذا الصدد «وجاريت رغبته ووضعنا جان وميشال في عداد المعينين». هذا وبغض النظر من ان المسلمين خسروا او لم يخسروا وظيفتين بسبب هذه الاساليب، او ان مسيحيين نجحا في المباريات فعيّن مكانهما اثنان آخران، فاننا نرى انه في الوقت الذي تجاوب فيه يوسف سالم مع مطلب سامي الصلح غير القانوني بتعيين جان ايليان وميشال عيسى، نراه من جهة اخرى يرفض مرسوما صادرا عن سامي الصلح بل ومزقه، وكان المرسوم يقضي بترقية مفتش في الشرطة. وقال لناظم عكاري – رئيس ديوان رئاسة الوزراء – «أرجو ان تعيده الى دولة الرئيس وتضيف على ذلك، اذا كان يريد ان يعمل مني كاتبا للتوقيع على معاملاته، فانا مستعد لان اترك الحكم الآن[1]». ومن هنا يلاحظ مدى التناقض في مواقف وزير الداخلية الذي وافق على الحالة الاولى رغم عدم قانونيتها بينما رفض الثانية.

ويلاحظ من خلال هذه التيارات السياسية بأن الاتجاهات الطائفية لم تقتصر على الفئات الشعبية، بل تمثلت بكبار الرسميين الذين حرصوا بدورهم على صبغ لبنان

(١) يوسف سالم: ٥٠ سنة مع الناس، ص ٢٢٥ – ٢٢٧.

بالصبغة المسيحية. وكان حرص الرئيس بشارة الخوري واضحا في هذا المجال، وذلك بارضاء القوى المارونية لتكريس تلك الصبغة، فقد سعى للحصول على اعتراف بلبنان من البابا «بيوس الثاني عشر»، وبدأت المفاوضات مع القاصد الرسولي في بيروت، كما ان وزير الخارجية حميد فرنجية توجه عام ١٩٤٥ الى روما – رغم انشغاله بمباحثات الجلاء في لندن وباريس – وذلك للحصول على اعتراف البابا باستقلال لبنان غير ان هذا الاعتراف لم يتم الا في عام ١٩٤٦[1] وذكر الرئيس بشارة الخوري بانه سعى منذ عام ١٩٤٣ للحصول على اعتراف الكرسي الرسولي باستقلال لبنان، ووسط لهذه الغاية الوزيرين المفوضين لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية وممثل فرنسا في لبنان ايضا. وأكد بشارة الخوري نفسه ان سبب هذه المساعي كلها هو ضرورة اطمئنان بعض الفئات من المسيحيين الى الاستقلال اللبناني «بعد أن فعلت الدسائس فعلها وصورت للعناصر النصرانية ان تقلص الانتداب الفرنسي سيؤدي الى ان الدول العربية الاسلامية سوف تبتلع لبنان وتقضي عليه[2]» مشيرا الى ان اعتراف البابوية بلبنان وكأنها هي الضمانة لاستمرار استقلاله. والملاحظ في هذا الصدد ايضا أن أحد الشخصيات الدينية المارونية وهو الخوراسقف يوحنا مارون الوكيل البطريركي الماروني، كان يشارك في المشاورات في الفاتيكان بشكل رسمي مع وزير الخارجية حميد فرنجية ويجهد نفسه للحصول على اعتراف البابا بالاستقلال اللبناني، بالرغم من ان بعض الاوساط السياسية والشعبية كانت ترى في هذه التحركات مجرد تحقيق هدف وهو اضفاء الطابع المسيحي على لبنان على غرار ما كان يطالب به البطريرك الماروني انطون عريضة والمطران الماروني اغناطيوس مبارك. واوضح السفير حليم ابو عز الدين بان الهدف من الاعتراف البابوي بلبنان صبغ الكيان اللبناني بالصبغة

(١) انظر: لحد الخاطر: لبنان والفاتيكان – العلاقات المتبادلة بينهما من صدر النصرانية حتى اليوم، ص ٢١٤.

(٢) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٢، ص ٢٣٥.

الكاثوليكية على الصعيد الدولي والمحلي. بل اكثر من ذلك فقد حرص بشارة الخوري وحميد فرنجية على عقد اتفاقية بابوية (Concordat) يتم بموجبها ان يكون السفير البابوي عميدا للسلك الدبلوماسي في لبنان، وهو ما كان متّبعاً ومتعارفا عليه في البلدان الكاثوليكية، بينما كان العرف والتقليد الدبلوماسي في غير البلدان الكاثوليكية يقضي بان يكون عميد السلك الدبلوماسي السفير الذي يقدم اوراق اعتماده لرئيس الجمهورية ولو قبل ساعة واحدة من تقديم اوراق اعتماد اي سفير آخر ولو كان سفيرا لاكبر دولة في العالم. وعلى هذا فقد اعتبر لبنان بلدا كاثوليكيا دون الاخذ بعين الاعتبار الطابع العربي له[1].

٤ - الازمات الطائفية في لبنان عام ١٩٤٦

تميز العهد الاستقلالي بتدخل رجال الدين في شؤون السياسة والادارة والحكم، ولم يقتصر هذا التدخل على رجال الدين اللبنانيين فحسب، وانما على الاجانب منهم ايضا، الامر الذي ازعج النائب المسيحي اديب الفرزلي الذي عبر عن استيائه في جلسة مجلس النواب في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦ من تدخل الكاردينال تبوني في شؤون البلاد الذي هنأ رئيس اساقفة ليون بقوله انه يتمنى من الله ان تواصل فرنسا مهمتها «كابنة بكر للكنيسة في بلاد الشرق ولا سيما في سوريا ولبنان حيث ما يزال نفوذها السعيد جسيما». واشار النائب الفرزلي الى ان هذه البرقية تدل على دعوة من الكاردينال تبوني للاجنبي للعمل في لبنان وللتدخل فيه، ولذلك فان اللبنانيين لا يقبلون من اية شخصية كانت ومن اية سلطة التدخل في شؤون لبنان، وانه لا يحق لا لرئيس روحي ولا للكاردينال تبوني بصورة خاصة ان يدعو رئيس اساقفة روما للتضامن ولمد الاصابع الى كرامتنا واستقلالنا في لبنان[2]. اما النائب خليل ابو جودة فقد انتقد بدوره ما ذهب اليه الكاردينال

(١) من مقابلة شخصية مع السفير حليم ابو عز الدين، في ١٣ آذار (مارس) ١٩٨١.
(٢) مضبطة الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني، ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦. ص ٢٨٨، =

تبوني لتدخله ليس في الشؤون الدينية فحسب، وانما في الشؤون السياسية للبنان، وأشار الى رفض اللبنانيين مثل هذا التدخل «وكل اسقف اجنبي يتدخل في اي شيء لا يعنيه يجب ان نقلم اظافره[1]».

وبسبب الاتجاهات الطائفية والانكماشية اصدر عمر فروخ[2] في آذار (مارس) ١٩٤٦ كراسا تحت عنوان «دفاعا عن الوطن» اوضح فيه مضار الطائفية ورأى ان القومية هي العلاج الوحيد لحل الازمات اللبنانية الطائفية، وان منشأ الطائفية في لبنان يعود الى رجال الدين الاجانب الذين زرعوا التباغض والتنازع بين اللبنانيين، موضحا خطورة عودة لبنان الى متصرفية كما كان بعد ان امسى دولة. وانتقد البطريرك الماروني انطون عريضة لانه طالب ببقاء القوات الفرنسية في لبنان وادعى ان «وجود هذه الجيوش عندنا لا يتنافى مع الاستقلال». وأشار عمر فروخ الى الممارسات الطائفية وصبغ لبنان بالصبغة المسيحية وذلك باستمرار ترقيات الموظفين على اساس طائفي، فقد عمدت وزارة الداخلية مثلا الى ترقية الموظفين المسيحيين من ضباط ومفوضين الى رتب اعلى رغم عدم ولائهم للبنان لا سيما في أزمة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣، بينما الموظفون المسلمون المؤيدون لاستقلال لبنان منعوا من الترقية. ولا ريب في ان سياسة الحكومة غير واضحة وقلة وضوحها دليل على سيطرة العناصر غير

= ٢٨٩. أنظر أيضاً: تصريح النائب الفرزلي لصحيفة **النهار**، العدد ٣٢٨١، ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦.
(١) مضبطة الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني، ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦، ص ٢٨٩،
(٢) عمر فروخ (١٩٠٦ -) وهو أحد العاملين في الحقل التربوي والاجتماعي في لبنان، كما كان عضوا في اكثر من هيئة سياسية، نال دكتوراه الفلسفة من المانيا في الاربعينات، وقد أصدر عام ١٩٤٥ كراساً دفاعا عن العلم، وأصدر عام ١٩٤٦ كراساً دفاعا عن الوطن، وبسبب خطورتها عمدت السلطة آنذاك الى الحد من انتشارهما بشراء النسخ التي عرضت في الاسواق. وفي عام ١٩٧٧ حرصت جامعة بيروت العربية على نشرهما في كتاب واحد محافظة على قيمتهما التاريخية.

الاستقلالية فيها . واضاف بان الطائفية لم تصبح في لبنان شعورا فحسب ، بل اصبحت مصلحة ايضا ، واصبح كل من يحمل تذكرة لبنانية يعتقد ان انتسابه الى هذه الطائفة او تلك معناه نيل هذا المنصب او ذاك معناه نيل مساعدات مالية او اجازات تصدير واستيراد[1] . ويذكر في هذا المجال ايضا بان النظام الطائفي في لبنان الاستقلال دعّم الاسس الطائفية لسنين طويلة . فقد أوضح السفير حليم أبو عز الدين بأنه أصبح في يوم من الأيام في أعلى مركز في وزارة الخارجية اللبنانية ولكن لمجرد كونه درزيا وليس مارونيا حيل بينه وبين منصب الامين العام للوزارة الذي يجب ان يكون من نصيبه حسب التسلسل الوظيفي وليس على اساس مذهبي او طائفي[2] .

وازاء الاتجاهات الطائفية في لبنان وبين اللبنانيين راحت صحيفة « النهار » تنتقد الاتجاهات الطائفية الاسلامية والمسيحية على السواء ، وطالبت بانتهاج المبدأ القومي ، واوضحت ان في لبنان القرن العشرين حركة تكتل طائفي بدأت سرية تستحي بنفسها وتخشى النور وانتحلت اسماء سترت بها اغراضها وصبغتها ، ولكن لامر ما كشفت عن وجهها بغتة لتظهر بمظهرها الحقيقي في وقت تستدعي ظروف الوطن وحدة الصفوف على اساس قومي صحيح . واضافت « النهار » ان بعض اللبنانيين انشأوا مجلسا اسلاميا اعلى ، فقام البعض الآخر يعمل على انشاء كتلة مسيحية . وتساءلت : ايجوز ان يتم هذا التكتل الطائفي في عصر القوميات والعصبيات العنصرية ، عصر الجامعة العربية والكتلة السلافية والعائلة الانكلوسكسونية والكتلة اللاتينية ؟ واجابت النهار بسخرية انه رغم التيارات الطائفية في لبنان يصرح البعض بان لبنان هو درة الشرق العربي ودماغه المفكر « فهلا اشفق الداعون الى التكتل على اساس طائفي على سمعة لبنان ، واتخذوا

(١) عمر فروخ : دفاعا عن العلم ، دفاعا عن الوطن ، ص ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٧ ، ٦٧ ، ٦٨ .

(٢) مقابلة شخصية مع السفير حليم ابو عز الدين في ١٣ آذار (مارس) ١٩٨١ .

لنشاطهم سياقا آخر لئلا يشمت بنا الشامتون وتعصف باستقلالنا الرطب العود اعاصير السياسة الانتهازية التي تتربص بنا الدوائر ! » . واخيرا اضافت الصحيفة مناشدة اللبنانيين ان لا مانع من خدمة الدين ولكن ليس باسم الوطنية وقالت : تكتلوا ما شئتم طوائف وشيعا في كنائسكم ومساجدكم . افعلوا ذلك باسم الدين والخدمة الدين ، اما ان تفعلوه باسم الوطنية ، ان تتصدوا بهذه الصفة لخدمة لبنان ، فأمر ينكره عليكم المخلصون ، لان الاوطان لا تخدم من هذا الطريق[1] .

وفي الوقت الذي اعترف فيه الفاتيكان رسميا باستقلال لبنان في ٨ نيسان (ابريل) ١٩٤٦ ، وتم تبادل الرسائل بين البابا والرئيس اللبناني والاتفاق على تبادل السفراء[2] ، رأينا ان المد الطائفي بدأ يتزايد في لبنان وصرح الخوراسقف يوحنا مارون بتصريحات طائفية دعت بعض الصحف لإبعاد اثبات تصريحه ، كما ان البطريرك الماروني انطون عريضة ارسل الخوري انطون عقل الى الولايات المتحدة الاميركية واتصل بالمهاجرين اللبنانيين هناك ، وبدأ يجمع اموالا لدعم المسيحيين في لبنان ولحمايتهم من « السيطرة الاسلامية » . وقد جمع بالفعل اموالا طائلة . وبلغ من خطورة هذا الموضوع ان تخوف البطريرك الكسندرس - بطريرك الروم الارثوذكس - من هذه الاتجاهات الطائفية المارونية ، كما تخوف ان ينساق المهاجرون الارثوذكس مع دعوات الخوري انطون عقل ، فارسل الارشمنديت الياس الخوري خصيصا لمحاربة تلك الاتجاهات[3] . ونظرا لخطورة الاتجاهات المارونية الطائفية تتبعت الصحف المصرية هذه التطورات ونشرت صحيفة « اخبار اليوم » برقية لمراسلها في واشنطن جاء فيها : ان الخوري انطون عقل وصل الى نيويورك ليطلب من مجلس الأمن حماية لبنان من السيطرة الاسلامية . وعلقت

(١) **النهار**، العدد ٣٣٢٣ ، ٢٢ آذار (مارس) ١٩٤٦ .

(٢) K. C. A. 1946- 1948, Vol. VI, p. 7883.

(٣) **النهار**، العدد ٣٣٣٥ ، ٩ نيسان (ابريل) ١٩٤٦ .

الصحيفة المصرية على ذلك بقولها: «نحن لا ندري باسم اية دولة يرفع الخوري شكواه الى منظمة لا تقبل الشكاوى الا من الدول النظامية». وعلى ضوء الموقف المصري واللبناني والعربي اصبح موقف الدبلوماسية اللبنانية حرجا، واصدرت المفوضية اللبنانية في القاهرة بلاغا نفت فيه ان يكون للخوري عقل اية صفة رسمية فهو لا صفة رسمية له او غير رسمية تخوله القيام باي عمل سياسي او الادلاء باي تصريح من هذا النوع. وقد سبق ان امره البطريرك الماروني بالامتناع عن كل عمل سياسي، فاذا صح ما نسب اليه فهو لا يعبر الا عن رأيه الشخصي[1].

ويلاحظ أن الدولة اللبنانية كانت تشكل غطاء سياسيا للقوى المارونية الطائفية، ففي الوقت الذي أصدرت فيه مفوضيتها في القاهرة، بلاغاً ينفي الصفة الرسمية او غير الرسمية للخوري انطون عقل، كان البطريرك الماروني قد لاذ بالصمت ولم يصدر عنه اي نفي للموضوع مع العلم ان الامر الثابت هو ان البطريرك عريضة هو الذي أوفد الخوري عقل الى الولايات المتحدة الاميركية وحمله مذكرة مطولة تحدث فيها عن العلاقات الاسلامية ـ المسيحية عبر العصور مؤكدا على ان العروبة هي الاسلام، وقد طبعت هذه المذكرة في كتيب تحت عنوان «لبنان وطن قومي للنصارى في الشرق الادنى». وفي القاهرة نشرت صحيفة «المقطم» رسالة موقعة باسم «ماروني لبناني» رد فيها على النبأ الذي ورد بصدد تحركات الخوري انطون عقل المبعوث الشخصي لبطريرك الموارنة. ومما جاء في الرسالة ان انطون عقل ليس مطرانا وانه ليس هناك ما يثبت أنه مبعوث البطريرك الشخصي في الشؤون السياسية، واذا سلمنا جدلا بانه مبعوث البطريرك فليس في طاقته ان يتصل بمجلس الامن الدولي، كما انه ليس للبطريرك سلطة التكلم باسم لبنان، **فأهل** لبنان ليسوا كلهم موارنة، ولم يثبت حتى الآن ان الموارنة

(١) من بلاغ المفوضية اللبنانية في القاهرة، نقلاً عن: **النهار**، المصدر السابق.

في لبنان وكلوا غبطته في شؤونهم السياسية؛ اما الذين يحق لهم ان ينطقوا باسم لبنان فهم نواب لبنان وحكومته ورئيس الجمهورية. وان نصارى لبنان لا يرهبون احدا ولا يطلبون ان يحميهم احد، ولا يقبلون ان يعزى اليهم خوف من ان يبتلعهم المسلمون او سواهم[1].

وفي حزيران (يونيه) ١٩٤٦ أرسل الخوري انطون عقل رسالة من اميركا الى صاحب صحيفة «النهار» اشار فيها الى انه من وراء البحار يرافق تطورات لبنان والى انه يؤدي رسالة في سبيل لبنان المستقل الذي يريده حرا من كل سيطرة اجنبية عربية كانت أم اوروبية، ثم نفى التهم الموجهة ضده وأن لا صحة لما يشاع من انه طلب وصاية دولية، ولكنه طلب ضمانة استقلال لبنان بحدوده الحاضرة من الدول الكبرى خوفا من تطور حوادث الشرق الى ما لا يتفق وسيادة لبنان التامة. ثم اعترف بانه بالفعل كان مبعوثا للبطريرك الماروني وليس كما اذاعت مفوضية لبنان في القاهرة وقال: «انني كرسول غبطة البطريرك عريضة احبذ عقد معاهدة مع فرنسا، تكون بعد الجلاء رابطة صداقة مع امة كانت لها اليد الطولى في تثقيفنا، وارغب ان تكون هذه المعاهدة عونا لنا على اجتياز ازمة سياسية واقتصادية تهدد كياننا الاستقلالي[2]». وعلقت «النهار» على هذه الرسالة بان الهدف من نشرها اطلاع الحكومة على رغبة الخوري انطون عقل في المجيء الى لبنان، اما ما ورد فيها من نظرياته السياسية فان الصحيفة تهمل مناقشتها، كما اهملت كل حركاته في الماضي «لاننا لا نعلق عليها اهمية». والملاحظ ان موقف جبران تويني ـ صاحب النهار وهو ارثوذكسي ـ وموقف البطريرك الارثوذكسي وموقف التيار السياسي الارثوذكسي بوجه عام قد اغضب الاوساط المارونية التي اظهرت تعصبها وكراهيتها ليس ضد المسلمين فحسب، وانما ضد

(١) **النهار**، العدد ٣٣٣٦، ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٤٦، نقلا عن: المقطم، ٩ نيسان (ابريل) ١٩٤٦.

(٢) **النهار**، العدد ٣٣٨٧، ٢٣ ـ ٢٤ حزيران (يونيه) ١٩٤٦.

المسيحيين من الارثوذكس. فقد اراد الكهنة الارثوذكس مواساة الموارنة بفقيد لهم في منطقة عاريا الجبلية، ولكن المطران الماروني فرنسيس ايوب ـ مطران أبرشية قبرص ـ رفض مشاركتهم وقال لهم: « ليخرج كهنة الروم الارثوذكس وليجلسوا مع العامة » ثم التفت الى كاهن الكنيسة وقال له: « بعد الجناز طهروا الكنيسة منهم[1] ». وفي الحال غادر الكنيسة الكاهنان الارثوذكسيان الخوري سليمان ابو سمرا كاهن عاريا، والثاني كاهن كنيسة منطقة العبادية، وتبعهما جميع الارثوذكس الموجودين في الكنيسة. واوردت صحيفة « النهار » هذه الحادثة ولم تعلق عليها، بل اكتفت بوضع عبارة « دون تعليق ».

وبالرغم من هذه الاتجاهات الطائفية والمذهبية المارونية، غير ان صحيفة « النهار » لم تعمل على محاربة الموارنة او انتقادهم من خلال تصرفات الخوري انطون عقل او حادثة عاريا، بل انطلقت في سياستها من منطلقات قومية واغفلت الاشارة الى المذكرة التي رفعها الخوري عقل الى الامم المتحدة والتي طالب فيها بحماية المسيحيين من المسلمين، كما انها تمنت على بعض الصحف لو انها امتنعت ايضا بدورها عن نشرها لئلا تثير الحساسيات الطائفية. وكانت صحيفة « الديار » اول صحيفة تنشر نص المذكرة كاملا وعلى حلقات عديدة[2]. واشارت « النهار » الى انه « كنا نود لو ان الزميلة « الديار » امتنعت عن نشرها مضحية بهذا السبق الصحفي في سبيل المصلحة العامة. فالبلاد تجتاز ظروفا دقيقة يجدر بحملة الاقلام ان يتجنبوا فيها اثارة المواضيع الشائكة ». ثم أوردت تصريحا لبيار الجميل رئيس منظمة الكتائب انكر فيها على الخوري عقل ممارساته، وان تصريحاته وحركاته تغذيها مصادر اجنبية. ورای ان لبنان ليس لطائفة دون اخرى، فهو للمسلمين

(١) **النهار**، العدد ٣٤٠٣، ١٣ ـ ١٤ تموز (يوليه) ١٩٤٦.

(٢) انظر نص المذكرة في: **الديار**، الاعداد ١٢١٠ ـ ١٢١٤، ٩ ـ ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦، انظر ايضا النص في كتيب البطريرك الماروني انطون عريضة: لبنان وطن قومي للنصارى في الشرق الادنى، ص ٤ ـ ٥٤.

كما هو للمسيحيين، واخيرا استنكر الجميل تقديم المذكرة للامم المتحدة والمغالطات التي وردت فيها[1].

أما فيما يختص بالمذكرة البطريركية المقدمة الى هيئة الامم المتحدة فقد تألفت من اربعة عشر فصلا تحت عنوان « لبنان وطن قومي للنصارى في الشرق الادنى » وجاء في مقدمتها مخاطبة الامم المتحدة وعملها في سبيل حرية الانسان وكرامته وبين هؤلاء نصارى الشرق المشتتون في العالم الاسلامي وقد اوشكوا ان يصيروا نسيا منسيا، بعد عدم مبالاة الدول الكبرى بهم، بعد ان غاب عن علمهم « ان الاقليات المسيحية في الشرق ليست من العنصر العربي ولا صلة لها بالعروبة » وأضاف البطريرك بان البعض يتوهم ان ليس في الشرق سوى معضلة واحدة هي معضلة « الوطن القومي لليهود » ولكن هناك معضلة اخرى هي معضلة نصارى الشرق الذي لا بد من ايجاد وطن خاص بهم يلجأون اليه ليعيشوا في ظلاله بامان وطمأنينة. ان هؤلاء المسيحيين اذا ما استمر تشتيتهم اقليات ضئيلة بين ظهراني اكثرية اسلامية وتحت سيطرة دولة اسلامية من طبعها ان تكون تيوقراطية، فان هؤلاء سيؤلفون عاملا للتشويش في قلب هذه الدولة، ثم طالب البطريرك ان يكون لبنان ليس وطنا لمسيحيي لبنان فحسب بل لمسيحيي الشرق كلهم. واعتبر ان ذيوع اللغة العربية بين سكان الشرق الادنى لا يعني انهم عرب « بل ان مثل هذا الافتراء يعد اهانة بحق الذين قضوا مئات السنين وهم يجاهدون ضد ظلم العرب للبقاء امينين على وديعة الجدود والحفاظ على عنصرهم وعاداتهم وايمانهم ». واشار الى ان العروبة لا تعني سوى الاسلام « بل ان العروبة ليست سوى اداة للتمويه والتغلغل لاجتناب المخاوف الناشئة من الوحدة الاسلامية ». ورأى البطريرك في مذكرته حشد مسيحيي سوريا في لبنان لاقامة وطن فيه تبعا للمعتقد المسيحي، وان من مصلحة المسلمين انفسهم تكوين امتين منفصلتين: اسلامية ومسيحية « بحيث

(١) **النهار**، العدد ٣٤٩٨، ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦.

تكون كل امة متناسقة الاعضاء وقابلة للتطور الذي يتفق وشعورها الديني دون ان تصطدم الواحدة بالاخرى . . . وبفضل هذا الطلاق الطوعي يـوافـق عليـه كلا الفريقين عن طيبة خاطر بوضع حد فاصل لماض منقرض لا يجوز تجديد فصوله المروعة » . وانتهى البطريرك في مذكرته بالاشارة الى ان الاقليات ترسل صرختها ومناداتها بحقها في الحياة « فنصارى الشرق يطالبون بان يكون لهم وطن قومي هو لبنان[1] » .

والجدير بالذكر ان نذكر بعض الملاحظات على المذكرة البطريركية وعلى مواقف البطريرك عريضة والخوري انطون عقل وهي كما يلي :

أولا – يعتبر البطريرك الماروني انطون عريضة وبما لـديـه مـن قـوة دينيـة وسياسية لدى الطائفة المارونية اول من خرج عن مضمون « الميثاق الوطني » وذلك بمطالبته بانشاء وطن قومي للمسيحيين في لبنان، وسبق ذلك منذ اعوام تصريحات طائفيـة وسياسيـة اتخذت طـابـع الخروج عن الميثاق .

ثانيا – تعتبر المذكرة المقدمة الى هيئة الامم المتحدة لجمع مسيحيي الشرق في وطن لهم في لبنان كتأكيد ومبرر عملي لانشاء دولة يهودية دينية قومية في فلسطين يتجمع فيها ايضا يهود العالم .

ثالثا – لم يكتف البطريرك بالقول ان في لبنان والشرق أمتين منفصلتين : اسلامية ومسيحية بل طالب ايضا بطرد المسلمين من لبنان وتوطينهم في بلاد عربية اخرى، مقابل انتقال المسيحيين من سوريا والدول العربية الى لبنان . وبذلك يكون اقتراحه لو نفذ لكان سبب كارثة

(١) مذكرة البطريرك انطون عريضة الى الامم المتحدة عام ١٩٤٦ تحت عنوان : لبنان وطن قومي للنصارى في الشرق الادنى، ص ٤ – ١٦، ٤٩، ٥٤، وصفحات متفرقة اخرى . ويعتبر هذا الكتيب من المصادر الهامة والنادرة ليس الآن فحسب وانما في حين اصداره .

اجتماعية انسانية نتيجة التهجير والتهجير المضاد ولكانت ادت هذه العملية الى ذيول سياسية وخيمة اهمها قيام دولة طائفية في المنطقة العربية .

رابعا – ان قيام دولة مسيحية صرفة في لبنان ستؤدي الى مزيد من التطاحن في المنطقة العربية على اساس طائفي وسياسي، بينما كانت دول العالم تسرع الخطى للقضاء على الظواهر الطـائفيـة مـن انظمتهـا ومـن بلادهـا . والملاحظ ايضا ان البطريرك لم يتحدث باسم المسيحيين في لبنان فحسب، بل نصب نفسه ممثلا لجميع المسيحيين في الشرق .

خامسا – أكدت تحركات الخوري عقل والبطريرك عريضة على استمرار بعض الاتجاهات المارونية الطائفية نحو مبدأ الحماية الاجنبية في وقت كانت فيه الحكومة اللبنانية تسعى للحصول على جلاء القوات الاجنبية من لبنان . ولقد ثبت ايضا بأن تحركاتها انما تمثل تيارا سياسيا مارونيا واسعا بدليل عدم ظهور حركة احتجاج مارونية واسعة ضدهما . ولم تصدر بعض الاستنكارات الا بعد نشر المذكرة علنا في صحيفة « الديار » .

سادسا – لقد ثبت ايضا ان البطريرك الماروني بما يمثل من تيار سياسي ماروني كان فعلا من العاملين والمؤيدين لانشاء وطن قومي ماروني في لبنان يقابله وطن قومي يهودي في فلسطين .

وفي الوقت الذي كانت فيه بعض القيادات الدينية المارونية تعمل من اجل وطن مسيحي في لبنان، كانت بعض القيادات السياسية المارونية تعمل في الاتجاه نفسه، وقد اكد شون (Shone)، الوزير البريطاني المفوض في بيروت، في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٤٦ ان اميل اده الذي سافر الى باريس يحاول من هناك التقرب الى البريطانيين وقد يسافر الى لندن، كما انه من الممكن ان يجتمع في باريس

بالمستر « بيفن » . ويبدو انه ينشط الآن لإقامة سوريا الكبرى بتشجيع من الانجليز وذلك بهدف اقامة لبنان الصغير كوطن قومي للمسيحيين يقابله وطن قومي لليهود وذلك ضمن اطار سوريا الكبرى[1] . ويبدو ان محاولات اميل اده للتقرب من البريطانيين انما كان سببها الحصول على موافقتهم من اجل مشروع الوطن القومي المسيحي الذي اخذ جدلا كبيرا في الأوساط المحلية والعربية والدولية .

والحقيقة ان هذه الاتجاهات الطائفية ادت الى تعميق انقسام اللبنانيين لا سيما وان القوى المسيحية الوطنية والقوى الاسلامية رأت ان فئات لبنانية لا تزال غير مؤمنة بصيغة لبنان كما أقرت عام ١٩٤٣، وان هذه الفئات لم تكتف بصبغ لبنان بصبغة ملية مارونية بل انها تريد جعله وطنا خاصا لها . ونظرا لمعاناة اللبنانيين من المشكلات الدينية والطائفية تقدم النائب الشيعي صبري حادة في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٦ بمشروع الى المجلس النيابي يهدف الى الغاء الاعتبارات المذهبية الدينية من الانظمة والقرارات والقوانين النافذة في انتخابات مجلس النواب والمخاتير والبلديات والمجالس الادارية على ان تستبدل فقرة « مذهب » من تذاكر الهوية بفقرة « لبناني او لبنانية » . وبرر النائب حماده تقديمه لهذا المشروع بان الوضع الطائفي فرضه الانتداب الفرنسي على لبنان ولما زال المسبب والسبب وجب الغاء الطائفية . ثم وجه كلمة الى النواب معتبرا ان البعض يعتبر ان الطائفة الشيعية هي حجر عثرة في وجه الغاء الطائفية ، ولكن آلت هذه الطائفة على نفسها الا ان تكون اول الطوائف العاملة لالغاء الطائفية وابدالها بالقومية . وعلى الفور ايد النائب السني عبد الحميد كرامي مشروع الغاء الطائفية واستبداله بالقومية لان الاعتبارات الطائفية كادت ان تنقلب الى خطر يهدد البلاد ، كما ايد المشروع النائب السني عبدالله اليافي – رئيس اللجنة العدلية – ولكنه وجه لوما الى النائب حماده – لانه

(١) Shone to F. O. No. E. 5046, of 28 May 1946, in F. O. 371/52499/88.

انظر ايضا التقرير التالي من باريس الى بيروت:

Clark to Shone, No. E. 7210, of 27 july 1946, in F. O. 371/52499/88.

وهو الذي قضى ثلاث سنوات رئيسا للمجلس النيابي لم يقدم مشروعه بالطريقة القانونية ؛ ولوحظ أيضاً بان رياض الصلح ايد المشروع وطلب عدم الخروج من المجلس النيابي الا بعد اقرار الغاء الطائفية ، كما ايده النائب الشيعي كاظم الخليل ولكنه خالف النائب حماده في قوله ان الطائفة الشيعية كانت حجر عثرة في سبيل الغاء الطائفية ، لانه سبق ان تقدم باقتراح بهذا الصدد « ولكنه دفن في هذا المجلس » . ثم ايد المشروع ايضا النائب الشيعي عادل عسيران . اما النواب : حميد فرنجية وسامي الصلح (ماروني وسني) فقد طالبا قبل إلغاء الطائفية بتعديل الدستور اللبناني وتعديل قانون الانتخاب[1] . غير ان اقتراح النائب صبري حماده بقي اقتراحا ومشروعا « ودفن في المجلس النيابي » على غرار سواه من المشروعات والاقتراحات .

والحقيقة ان الاتجاهات الطائفية كانت مرتبطة الى حد كبير بشعور الغبن اللاحق ببعض الطوائف ، كما ان التطورات السياسية الداخلية سرعان ما تكشف المواقف الحقيقية لاتجاهات بعض السياسيين ، ففي ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦ مثلت الحكومة الجديدة التي تألفت برئاسة رياض الصلح امام المجلس النيابي ونالت الثقة بالاجماع ، غير ان رئيس المجلس النيابي اخبر النواب قبل رفع الجلسة ان ثلاثة من النواب الشيعة قدموا استقالاتهم من النيابة وهم : عادل عسيران ، كاظم الخليل ، رشيد بيضون . موضحا انه حاول اقناعهم للعودة عن استقالاتهم ولكنه لم يتمكن من ذلك واقترح على المجلس رفض الاستقالات . وكان الذي دعا النواب الشيعة لتقديم استقالاتهم هو عدم اعطاء الطائفة الشيعية مقعدين وزاريين على غرار ما اعطي للدروز الذين نالوا وزارتين تولاهما كل من الامير مجيد ارسلان وكمال جنبلاط ، بينما نال الشيعة وزارة واحدة تولاها صبري حماده . والسبب الآخر للاستقالة كون الوزير حماده مواليا بل صهر النائب احمد

(١) مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني، ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٦، ص ١٤ – ١٦.

الاسعد خصمهم اللدود في منطقة الجنوب. وعلى اثر طرح الموضوع في المجلس تحدث النائب احمد الاسعد فحاول تغطية السبب الحقيقي للاستقالات، مشيرا الى انه لا يعتقد ان السبب يكمن في كيفية تشكيل الحكومة، ولا يعتبر ان النواب الشيعة اقدموا على الاستقالة بسبب حرمان الطائفة الشيعية من مركزين في هذه الوزارة. واضاف الاسعد ان الطائفة الشيعية ممثلة خير تمثيل بشخص رئيس الوزراء رياض الصلح وبشخص وزير الداخلية صبري حماده، ثم طلب اخيرا رفض الاستقالات الثلاث. ونزولا عند رغبة النائب يوسف كرم تلي نص الاستقالة الذي لم يشر صراحة الى غبن الطائفة الشيعية في تشكيل الوزارة وانما اشار النص الى ان هذا الاسلوب الذي اتبع في تشكيل الحكومة الحاضرة لا يختلف عن الاساليب والاهداف التي اتبعت في تشكيل الحكومات السابقة وكل ذلك لا يترك مجالا في مستقبل اصلح. واخيرا اقترح النائب محمد العبود رفض الاستقالات فعرض الامر على المجلس النيابي فرفضها بالاجماع[1]. والجدير بالذكر ان الفكر الطائفي من جهة والتمييز الرسمي بين الطوائف والفئات من جهة اخرى اثبتا ان الممارسات السياسية القائمة على الطائفية متأصلة في الفكر السياسي اللبناني، ومن هنا يتبين السبب الحقيقي لفشل الاقتراح السابق الذي تقدم به صبري حمادة يوم كان نائبا في ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٦ والهادف الى الغاء الطائفية، والاقتراحات والمشاريع الأخرى التي تقدم بها سواه من النواب. والامر المثير للانتباه هو في دخول الطائفية الى المؤسسة العسكرية،فبالاضافة الى ان كبار القيادات والرتب العسكرية هي حكر على الطوائف المسيحية وتحديداً المارونية، فقد جعل ايضا عيد الموتى (الشهداء) لدى الجيش اللبناني في ٣١ تموز (يوليه) من كل عام[2]، لان هذا اليوم يصادف احد الاعياد القديمة عند الطوائف

(١) مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦، ص ٢٠٩ - ٢١٠.
(٢) يصادف عيد الجيش في الاول من آب (اغسطس) من كل عام اي في اليوم الذي يلي عيد شهداء الجيش.

المسيحية. واقترح البعض يومذاك ان يختار يوما آخر لذكرى عيد الموتى كحادثة لبنانية قديمة او حديثة او لمعركة خاضها الامير فخر الدين مثلاً، وذلك لئلا يعتبر العيد بانه عيد الشهداء المسيحيين في الجيش فحسب، ولكن لم يؤخذ بالاقتراح واستمر النظام الطائفي على الأخذ بقراره[1].

وفي اوائل عام ١٩٤٧ كشف الرئيس عبد الحميد كرامي بعض ملابسات تجاربه السياسية منذ ان كان رئيسا للوزراء قبل حوالي السنتين، امام وفد من اهالي منطقة تنورين المارونية، وابدى استياءه من الممارسات الطائفية وتحكم رئيس الجمهورية واستئثاره بالسلطة وقال لرئيس الوفد عبد الله ابو خاطر: «يا صاحبي والله اني لأرى في سبيل مصلحتنا العامة ان تزول كلمة مسلم ومسيحي من هذا الوطن، ولكن أناشدك الله من هم شهداء راشيا امنكم ام منا»؟ واضاف كرامي معبرا عن استيائه من استغلال وسيطرة المسيحيين على المسلمين بقوله: «افركبتمونا خمسة وعشرين عاما وتريدون ان تركبونا مثلها ثم تحجرون علينا حق القول. فاين انصاف الاخ لاخيه. ألسنا واياكم شركاء في هذا الوطن، فلماذا لم تنصفونا، واذا لم تنصفوا فلماذا تنكرون علينا الجهر بالحق[2]؟». ويستنتج من هذا القول لرئيس وزراء سابق مدى معاناة المسلمين من السياسة الطائفية المارونية الممثلة برئيس الجمهورية والقوى السياسية الفاعلة المسيطرة على اجهزة الدولة واداراتها.

واستمرارا في صبغ لبنان بالصبغة الطائفية، فقد اختير شارل حلو - وهو ماروني - وزيرا مفوضا فوق العادة مطلق الصلاحية لدى الفاتيكان، وعندما قدم اوراق اعتماده في ١٥ آذار (مارس) ١٩٤٧ ألقى كلمة أمام البابا عبرت عن مشاعر ومواقف فئة واحدة من اللبنانيين، بالرغم من انه ممثل رسمي لدولةمستقلة،

(١) مقابلة شخصية مع السفير حليم ابو عز الدين، في ١٣ آذار (مارس) ١٩٨١.
(٢) **العروبة**، جـ ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، ص ١٧، ١٩.

فقد اشار الى مدى تعلق اللبنانيين بشخص البابا تعلقا ورعا لا لشيء الا لان البابا سبق له ان خاطب الكاثوليك في العالم متمنيا عليهم العدالة والاصلاح. وأضاف الى أن العلاقة بين البابوية ولبنان لم يدشنها، وانما اكملها لانها تتفق مع مجرى التاريخ وهي علاقات يعود عهدها الى منشأ الكنيسة وهي معدة للاستمرار حتى منتهى الدهر. وأوضح حلو أن بامكانه ان يكون ترجمانا للحب الذي يكنه الكاثوليك لأبي المؤمنين بل ترجمانا لكل اللبنانيين. وفي معرض رد البابا على شارل حلو، اعتبر ان العلاقة الجديدة بين لبنان والفاتيكان ليست هي سوى استمرار لعلاقة اوائل العهد المسيحي، بل اكثر من ذلك فقد اعتبر البابا ان لبنان بلد كاثوليكي، وتمنى ان يرى كاثوليك لبنان على اختلاف طوائفهم تبعا لتعاليم الانجيل يوحدون جهودهم من اجل دولتهم الفتية[1]. والامر الملاحظ في تبادل الكلمات بين وزير لبنان المفوض وبين البابا، بان ممثل لبنان لم يتحدث باسلوب دبلوماسي يعبر عن موقف لبناني عام، بل كانت كلمته وكأنه يتحدث باسم دولة كاثوليكية لابي الكاثوليك في العالم، وهذا بالتأكيد امر متفق عليه بين رئيس الجمهورية وشارل حلو. كما ان البابا يعبر بكلمته عن العلاقة البابوية - اللبنانية وكأنه يخاطب ممثل دولة كاثوليكية وليست دولة لبنانية تجمع مختلف الطوائف الدينية والاتجاهات السياسية.

ونتيجة للممارسات والفكر الطائفي في لبنان، كتب حنا غصن - أحد صاحبي صحيفة «الديار» - مقالا عبر فيه عن استيائه من الفكر الطائفي المعادي للعروبة وللمسلمين الوطنيين، فأوضح الى ان هذه الفئة الطائفية المؤمنة بفينيقية لبنان ترى ان لبنان انبثق من الازل لا تجمعه بمن حوله جامعة او رابطة دم، وهو ذو قومية لبنانية وكيان لبناني ووجه لبناني. وان من يقول او يكتب انه عربي او من اصل عربي فقد رموه بالزندقة والكفر والذبذبة، ووجه كلامه الى المتعصبين من الموارنة

(١) **النهار**، العدد ٣٥٦٢، ١٩ آذار (مارس) ١٩٤٧. لحد الخاطر، لبنان والفاتيكان، ص ٢١٧ - ٢٢٠.

بقوله «... ايها الاخوان الوطنيون مئة بالمئة لا تعلنوا عن تعصبكم الطائفي بمثل هذا الشكل، انكم متعصبون واكثر من متعصبين والفرق بين تعصبكم الديني وتعصب الهندوس والمسلمين في الهند هو انكم متعلمون وهم غير متعلمين، ولولا وشاح الخجل الذي يلقيه العلم على اجسادكم الملتهبة تعصبا وعصبية دينية لقلتم ما يقوله الهندوس والمسلمون في الهند والباكستان ولفعلتم افضح مما يفعلون». وتابع حنا غصن مؤكدا على تعصبهم، وان الاهداف الطائفية اعمت ابصارهم وبصائرهم، وانه لولا هذا التعصب الأعمى والعاطفة البغيضة والعصبية الدينية الممقوتة «لما وضعتم العرب موضع الحثيين والكلدان والآشوريين ولما قلتم ان لبنان انبثق من لبنان لم يؤثر فيه عامل غير العامل اللبناني[1]».

ونظرا لازدياد المشكلات اللبنانية الناجة عن الاتجاهات الطائفية فقد طرح الموضوع مجددا في المجلس النيابي لامتصاص نقمة اللبنانيين الوطنيين العاملين ضد الطائفية ومظاهرها، ففي ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ طرح بعض النواب مشروعا بالغاء الطائفية من قانوني البلديات والمختارين، غير ان رئيس الجمهورية نفسه اكد بان السياسيين اللبنانيين يقولون غير ما يضمرون «وكل منهم يرغب بالغاء الطائفية شرط أن لا تمس طائفته»، كما اعترف نفسه بانه غير راغب بالغاء الطائفية لان الوقت لم يحن بعد لمثل هذه التجارب الخطرة على حد قوله[2]. وفي جلسة ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ناقش النواب مجددا قانون المختارين من وجهة طائفية، فرأى النائب اديب الفرزلي بان المجلس النيابي اذا الغى الطائفية من قانون المختارين فانه سيقع بمشاكل عديدة نظرا لان القرى اللبنانية يتألف بعضها من مسلمين ومسيحيين «وكل طائفة تعيش في شارع قائم بذاته جريا على عادة التعصب القديم». ومعنى ذلك ان كل قرية سيصبح لها مختاران: واحد مسيحي

(١) **العروبة**، جـ ٨، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٧، ص ٧ - ٨.
(٢) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٢، ص ٦٦ - ٦٨.

للحي المسيحي والثاني مسلم للحي المسلم . ونظرا لهذا الامر، فقد طلب النائب الفرزلي ابقاء مختار واحد لكل قرية لان المسلمين والمسيحيين في القرى بدأوا ينسون التعصب الطائفي ، غير ان اقتراحه سقط بالاكثرية ولم يؤيده سوى اقلية ضئيلة . وبعد الموافقة على تعديل قانوني انتخاب المختارين والبلديات رغم ابقاء الطابع الطائفي لهما ، فقد اعتبر النائب امين نخله ان قانون البلديات الغى الطائفية ولكن الوقت لا يسمح بذلك لأن الغاء الطائفية يسبب الوقوع بأشد من الطائفية ، « وقلنا مرارا وتكرارا ان قضية الطائفية لا يجوز بحثها لان البلاد لا تزال على فكرة الطائفية وانها لا تزال تعيش على التوازن الطائفي[1] » . وهكذا يلاحظ من خلال التيارات الطائفية في لبنان من انها لم تكن نابعة من الفئات الشعبية او من المواطنين بقدر ما كانت اتجاها رسميا في الدولة ولدى القيادات الطائفية سواء اكانت من القيادات السياسية او الدينية . ويمكن القول ايضا بان الطائفية في لبنان لم تكن اتجاها دينيا بقدر ما كانت اتجاها سياسيا ونمطا من انماط السياسة اللبنانية . وذكر كمال جنبلاط بان السياسيين الطائفيين لا يعملون الا وفق مصالحهم الطائفية ، اذ تكثر مطالبهم في توزيع المنافع والوظائف على المناطق وعلى طوائف لبنان الست عشرة ، وبذلك يكون من هذا الواقع صورة ناطقة لوضع السياسة اللبنانية في حقل الفساد والاصلاح ، موزاييك فسيفساء تتجمع وتتبعثر على الدوام[2] .

٥ - الازمات السياسية المحلية في لبنان ١٩٤٥ - ١٩٤٧

لم تظهر الازمات السياسية ذات الطابع المحلي والافق السياسي الضيق في اوائل عهد الاستقلال ، لان عام ١٩٤٣ وما تلاه من اعوام قليلة كان لا يزال لبنان منشغلا بالوجود الفرنسي وبالعمل من اجل جلاء القوات الاجنبية عن أراضيه .

(١) مضبطة الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني ، ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، ص ٢٢٦ ، ٢٣١ .

(٢) كمال جنبلاط : حقيقة الثورة اللبنانية ، ص ٢٠ .

غير أن عام ١٩٤٥ بدأ يشهد بعض التطورات السياسية المحلية ، فقد نشبت الخلافات بين القوى السياسية الاسلامية بعد ان اصبح منصب رئيس الوزراء محط انظار العديد من هذه القوى ، وظهر الصراع واضحا بين عبد الحميد كرامي (سني من طرابلس) وبين رئيس الوزراء رياض الصلح (سني من صيدا) مما دعا مفتي الجمهورية الشيخ محمد توفيق خالد وعمر الداعوق وأعيان المسلمين للتدخل لتجميد الخلافات . بالرغم من ان رئيس الجمهورية اعتبر ان رياض الصلح هو الشخصية السنية المؤهلة للتأثير على الشارع الاسلامي وكسب تأييده ، غير انه اعتبر أن الاستمرار في تغيير رؤساء الوزراء انما هدفه ارضاء الزعماء السنيين المتنافسين ، وكذلك للحصول على وضع من القوة وبشكل دائم ، وللحصول ايضا على الدعم السياسي[1] . وازاء هذا الوضع قدم رياض الصلح استقالة حكومته في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٥ ، وبعد يومين فقط تشكلت حكومة جديدة ، برئاسة عبد الحميد كرامي الذي قال عنه الرئيس تقي الدين الصلح بانه شخصية انفعالية ، وكثيرا ما كان رياض الصلح يؤنبه على انفعاله وتردده ويقول له : « اثبت لا تتردد[2] » .

والواقع ان الحكومة الجديدة ، تعرضت للنقد منذ بداية تشكيلها نظرا لانها حكومة اللون الواحد والمنطقة الواحدة ، وقد كتب جبران تويني مقالا افتتاحيا في صحيفة « النهار » انتقد فيه الحكومة لكونها حزبية ومنحصرة في محافظة جبل لبنان ، وابدى استياءه من سياسة الكتلة الدستورية التي يرأسها رئيس الجمهورية لان الدستوريين اضاعوا فرصا عديدة لتنظيم حزبهم على اسس قومية فلم يلتفتوا اليها ، بل حصروا همهم « في سياسة المختار والبلدية والناطور ولم يعرفوا ان يتحرروا من هذه السياسة المحلية وان يرتفعوا الى افق السياسة العليا[3] » . واستمر

(١) E. Salem, Cabinet politics in Lebanon, in M. E. J., Vol. 21, No. 4, Aut. 1967, pp. 490- 491.

(٢) مقابلة شخصية مع الرئيس تقي الدين الصلح في ٩ آذار (مارس) ١٩٧٩ .

(٣) النهار ، العدد ٣٠٣٥ ، ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٥ .

الصراع قائما بين رياض الصلح وعبد الحميد كرامي الامر الذي اضطر كرامي في كثير من الاحيان الى رفع شكواه لرئيس الجمهورية طالبا منه قبول استقالة حكومته لان « صاحبنا رياض الصلح فيه شهوة الحكم ولا يريدني ان اهدأ يوما واحدا، فهو يثير المشاكل والعراقيل في وجهي، وصحفه تنحي باللائمة عليّ، وانا قليل الصبر ». وبسبب تزايد المشكلات الداخلية والاستمرار في السياسات اللبنانية الضيقة فقد اوضح شون (Shone) الوزير البريطاني المفوض في بيروت في تقرير ارسله الى وزارة الخارجية البريطانية في ١٤ آب (اغسطس) ١٩٤٥ من ان المجلس النيابي عقد جلسة استثنائية طرحت فيها الحكومة الثقة فنالتها، بالرغم من ان عودة الحكومة الى الحكم لم تكن مقررة. وأضاف شون بان رئيس الوزراء ووزير الخارجية اعلماه - وبعض الناس الآخرين - بانها عقدا النية على الاستقالة في نهاية الاسبوع[١]. وكانت علاقة كرامي برئيس الجمهورية قد تدهورت ايضا بسبب استئثار الرئاسة الاولى بشؤون الحكم، ولهذا فقد عجّل باستقالته، فتألفت حكومة جديدة على الفور برئاسة سامي الصلح في ٢٢ آب (اغسطس) ١٩٤٥[٢]. ورأى شون ان الوزارة الجديدة بغالبية اعضائها هي قوية، وان الجميع باستثناء واحد - لم يذكر اسمه - لهم سمعة جيدة[٣]. اما الرئيس بشارة الخوري فقد ذكر ردود الفعل المعادية للوزارة الجديدة على النحو التالي:

أولا - بدأ عبد الحميد كرامي بشن الهجوم على رئاسة الجمهورية وعلى صلاحياتها، وراح يتحدث عن تشابك الصلاحيات بين الرئاستين.

ثانيا - غضب هنري فرعون - وزير الخارجية السابق - من رئيس الجمهورية لان الدستوريين لم يولوه الثقة.

---

(١) Shone to F. O. No. E. 5974, of 14 August 1945, in F. O. 371/45355/88.

(٢) K. C. A. 1943- 1945, Vol. V. p. 7395.

(٣) Shone to F. O. No. E. 6189, of 23 August 1945, in F. O. 371/45355/88.

ثالثا - أظهر رياض الصلح امتعاضه من تشكيل الوزارة لانه لم يقم هو بتشكيلها.

والحقيقة ان مشكلة الصلاحيات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء[١] كانت - ولا تزال - من المشكلات اللبنانية الداخلية التي افرزت العديد من القضايا السياسية، وافرزت اتجاهات سياسية عديدة في لبنان كان اكثرها متناقضا، ولهذا فقد أثار عبد الله اليافي رئيس الوزراء الاسبق هذه المشكلة الدستورية في ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥ في الجلسة النيابية التي عقدت من اجل مناقشة بيان الوزارة الجديدة ومما قاله: ان النظام الدستوري الذي مورس في لبنان منذ عشرين سنة مورس بطريقة غير صحيحة، فمنذ عشرين سنة تأتي الحكومات الى المجلس وبيدها بيان هو نسخة طبق الاصل عن بيانات الحكومات التي سبقتها، ثم تنسحب بعد فترة من الحكم، ولا يعلم المجلس النيابي لماذا انسحبت او استقالت. واوضح الى انه لا يعلم لماذا استقالت حكومة عبد الحميد كرامي مع العلم انها حازت على ثقة المجلس، كما انه من حق الحكومة الافصاح عن سبب استقالتها، وللمجلس ان يقول عندئذ: ابقي في الحكم أو انسحبي. « لكن هناك مناورات تجري وراء الستار ليست من النظام النيابي بشيء، واني اطلب من دولة سامي بك الصلح ان لا ينسحب الا بعد ان يدلي بالاسباب التي ينسحب لاجلها[٢] ». وبذلك يكون عبد الله اليافي قد عالج موضوعا من اهم الموضوعات الدستورية والتي كانت سبباً رئيسياً في الخلافات الخفية بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء، واصبحت هذه الخلافات من السمات والمميزات البارزة في النظام اللبناني، بحيث ان رئيس الجمهورية والنواب الموالين له كانوا قادرين على تغيير

---

(١) كانت مشكلة الصلاحيات بين الرئاستين من جملة الاسباب التي فجرت احداث عام ١٩٧٥ - ١٩٧٦ في لبنان، فقد طالب المسلمون ان يمارس رئيس الوزراء صلاحياته بحرية بينا رفض رئيس الجمهورية والقوى المارونية ذلك.

(٢) مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني، ٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٥، ص ٥٠١.

رئيس الوزراء والحكومة متى شاؤوا، ولاسباب تتعلق بالسياسات الضيقة التي لا تمت الى الصالح العام بصلة، ولهذا اشار عبد الله اليافي الى ان النواب سئموا البيانات الوزارية وإن على الحكومة ان تقول رأيها في الازمة الدستورية التي يتشوق الجميع الى سماعها لا سيما حول تعديل الدستور ونظام الانتخابات البلدية.

وبالاضافة الى هذا الواقع السياسي فان ممتهني السياسة في لبنان لم يَسموا بالفكر السياسي وبالممارسة السياسية الى مبتغاها الحقيقي لخدمة الوطن والمواطن، بل ان اكثرهم وجد في القيادةمنافع ذاتية وفئوية. ورأى كمال جنبلاط بان ما من احد من السياسيين رضي بما كسبه، بل طلبوا المزيد، وعندما يتحسس «جماعة الاخوان المنتفعة» بان العهد بدأت اركانه تتزعزع يبادرون الى قلب ظهر المجن للعهد الذي خدمهم ويندرجون في صفوف المعارضة[1]. ونتيجة للممارسات السياسية الخاصة فقد انتشرت الفوضى والرشوة والمحسوبية في دولة الاستقلال وتعاقبت الفضائح وترسخت الرشوة التي اصبحت بمثابة «نظام حكومي». ولم يعد اللبناني يسأل متى يذهب الفرنسيون من لبنان بقدر ما كان يسأل متى يصبح عنده ادارة صالحة. ولقد عمت الفضائح كل اجهزة الدولة من اعلى سلطة الى اصغر موظف، بل ان كبار الرسميين لم يتورعوا عن المتاجرة بالحشيش واعمال اخرى معيبة اساءت اليهم والى لبنان[2]. ونتيجة لهذا الوضع المتردي فقد كتب جبران تويني في اوائل عام ١٩٤٦ تسع مقالات تحت عنوان «هذا العهد» عالج فيها أخطاء الحكم، ومما قاله: «... نرى من واجبنا ان ننظر في الاصلاح من حيث هو ضرورة ملحاح اذا شئنا انقاذ هذا العهد الاستقلالي من الاخطار التي تعمل فيه هدما وتخريبا، لأن انقاذ هذا العهد واجب محتم على كل وطنيّ مخلص للاستقلال ولمستقبل بلاده. وليس هذا العهد ملكا لأفراد معينين بل هو نتيجة مجهود الأمة

(١) كمال جنبلاط: حقيقة الثورة اللبنانية، ص ١٨ - ٢٠.

(٢) يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، جـ ٢، ص ١٢١٥ - ١٢١٦، تذكارات اسكندر الرياشي: قبل وبعد ١٩١٨ - ١٩٤١، ص ١٩٣ - ١٩٤.

بكاملها[1]..» وعوضا عن تجاوب الحكم مع مطالب جبران تويني بالاصلاح لانقاذ العهد، فاذا بالدولة تصدر قرارا بتعطيل صحيفته «النهار» من ٦ آذار (مارس) ١٩٤٦ لغاية ١٢ منه.

وما هي الا فترة وجيزة حتى أسفرت السياسة الحكومية عن أزمات اجتماعية واقتصادية، فقد شهد عام ١٩٤٦ العديد من الاضرابات العمالية، وفي مقدمتها اضراب عمال الترامواي وسكة الحديد والريجي (Regie - ادارة حصر التبغ والتنباك)، مطالبين بتحسين مستواهم الاجتماعي والاقتصادي بعد ان تبين لهم استغلال هذه الشركات الخاصة لجميع العمال وكانت هذه الاضرابات مثار جدل بين أعضاء المجلس النيابي في ١١ نيسان (ابريل) ١٩٤٦[2]. كما أثيرت القضية العمالية مجددا في جلسة ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٤٦، فأوضح النائب محمد العبود بان الحكم اذا بقي سائرا كالسكارى متبعا أسلوب التبذير واستثمار مرافق الدولة واستمرار تفشي الفوضى والمحسوبية وارتجال السياسة الانشائية، فان مصير الشعب الفقر والافلاس والتذمر. «وهاهو الشعب اليوم يديننا نحن النواب ولم يعد يقبل لنا عذرا» ورأى أن النواب لم يقدموا للشعب سوى ارهاقه بالضرائب بينما الدولة تتبع سياسة التبذير، وهدد النائب محمد العبود بثورة الشعب على هذه الأوضاع قائلا «ان الشعب صابر على مضض، ولكن هل نستطيع أن نضمن انه سيظل صابرا على مضض وان هذا التذمر المحصور لن ينفجر يوما[3]». ونظراللأوضاع السياسية والاجتماعية المتردية في لبنان، اعتبرت بعض الصحف اللبنانية ان النواب والسياسيين أنفسهم هم المسؤولون عن هذا الفساد تأكيدا لما ذهب اليه النائب محمد

(١) **النهار**، العدد ٣٢٩١، ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦، أنظر ايضا: **النهار**، الاعداد ٣٢٩٤ - ٣٢٩٩ - ٢ - ٧ شباط (فبراير) ١٩٤٦.

(٢) أنظر: مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني، ١١ نيسان (ابريل)١٩٤٦. ص ٤٥١.

(٣) مضبطة الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني، ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٤٦، ص ٥٣٤ - ٥٣٥.

العبود. واعتبرت هذه الصحف ان الذين اشتركوا في وضع العرائض الاصلاحية وتقديمها لرئيس الجمهورية هم من بين المسؤولين عن هذه الفوضى وهذا الفساد في البلد، وقد كتب جبران تويني يومذاك مقالا تحت عنوان «يطلبون الاصلاح وهم المسؤولون عنه[1]».

وكانت بعض القوى السياسية تطالب باصلاح الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفي مقدمة هذه القوى حزب الاستقلال[2] الذي سبق ان اسس لمعارضة رياض الصلح، ثم انشق عنه عبد الحميد كرامي الذي الف كتلة سياسية عرفت باسم «كتلة الاصلاح» متخذا هذا الاسم بعد تزايد المطالبة بالاصلاح. ثم سرعان ما نشأت كتلة نيابية ـ سياسية[3] معارضة لسياسة الدولة، وبدأت الكتلة باكورة عملها بتقديم مذكرة الى رئيس الجمهورية تضمنت المطالب الاصلاحية في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وطالبت بتشكيل حكومة يختار اعضاؤها من الشخصيات اللبنانية المشهود لها بالتجرد والاخلاص والوطنية والكفاءة من المجلس وخارجه، تكون مهمتها تحقيق الاصلاح وانتشال البلاد من الفقر والافلاس والدمار والمحافظة على الاستقلال الذي اشتراه الشعب بتضحياته والذي اصبح معرضا للضياع[4]. والحقيقة ان هذه العريضة الاصلاحية اثارت جدلا ونقاشا حادين في المجلس النيابي في جلسة ٩ أيار (مايو) ١٩٤٦ لا سيما

---

(١) أنظر المقال في: **النهار**، العدد ٣٣٥٤، ٨ أيار (مايو) ١٩٤٦.
(٢) كان لحزب الاستقلال ممثلون في الوزارة هم الوزراء: أحمد الاسعد، سعدي المنلا، جميل تلحوق.
(٣) تألفت الكتلة من اثني عشر عضوا بينهم اربعة نواب هم: الفرد نقاش، كمال جنبلاط، محمد العبود، يوسف كرم؛ كما اشترك فيها ثمانية من غير النواب: نهاد ارسلان (شقيق الامير مجيد ارسلان) محمد عمر بيهم، عمر الداعوق، حبيب طراد، لويس زيادة، الفرد سكاف، فيليب تامر، د. محمد خالد.
(٤) انظر نص المذكرة في: **النهار**، العدد ٣٣٥٤، ٨ أيار (مايو) ١٩٤٦.

بين النائبين الدرزيين مجيد ارسلان وكمال جنبلاط، فقد قام النائب ارسلان بمهاجمة موقعي المذكرة واعتبرهم انهم خليط عجيب من اناس بينهم السياسي المحترف الذي قضى حياته كلها يوقع العرائض لاسقاط الوزارات منتظرا عبثا دوره للتربع في «دست الحكم» وبينهم الموظف الذي رفعته غفلة الزمان وقرار من ممثل الانتداب الى اكبر منصب في الدولة جيء به اليه ثم اخرج منه فما حقق اصلاحا ولا فعل للشعب شيئا. وتابع النائب ارسلان منتقدا ومهاجما قائلا: «... هؤلاء الاثنا عشر الذين يغارون اليوم على الاستقلال ويخشون عليه من الضياع... اين كانوا يوم كان الاجنبي يغرف من خزينتنا ويعتدي على حرياتنا ويدوس كل كبير فينا اين كانوا. لقد كانوا يستقبلون ذلك الاجنبي وينزلونه على الرأس والعين». وراح ارسلان يدافع عن رئيس الجمهورية «الذي عصمه الدستور» واعتبر ان انتقاده يعتبر وقاحة.

وعلى اثر هذا الخطاب، رد النائب كمال جنبلاط مشيرا الى انه ليس على استعداد لالقاء خطاب على النواب «كالذي رتب للامير مجيد ارسلان، وكنت اود لكي ارد عليه ان اطلع على ما جاء فيه قبل ان يرتبه له احد اصدقائه الحميمين[1]». واوضح جنبلاط ان السبب في عدم تقديم العريضة عبر المجلس النيابي لان هذا المجلس قام على اسس انتخابية غير صحيحة نظرا لقانون الانتخاب الذي جعل كل من يريد ان يرشح نفسه مضطرا لان يتصل باشخاص ربما لا يوافقهم في العقيدة والمبدأ، وبسبب اتهام جنبلاط للمجلس النيابي صوّت النواب على اخراجه من المجلس بعد ان رفض التراجع عن كلامه، فخرج جنبلاط مهددا بالقول: «ساعود الى المجلس بالقوة المسلحة». وازاء تهديد جنبلاط اعتبر النائب خليل ابو جودة ان هذا الانذار ليس الا حلقة من سلسلة

---

(١) اكد رئيس الجمهورية بانه كان مطلعا على خطاب الامير مجيد ارسلان قبل القائه. انظر: بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٢، ص ٢٣٨.

يراد بها الدس على الاستقلال والتهجم على الدستور و « شرشحة » النظام البرلماني .
ورفض النائب ابو جوده التهديد بالقوة المسلّحة لان معنى ذلك انتشار الفوضى والثورة « ونحن مستعدون لمجابهة الفوضى والثورة » ، واعتبر النائب اديب الفرزلي ان تهديد جنبلاط هو بمثابة ايقاظ للفتنة وعلى جانب من الخطورة ، وهو بمثابة شرارة تجر الى اندلاع اللهيب[1] .

والجدير بالذكر انه بعد هذه التطورات الداخلية وتزايد حدة المعارضة ضد العهد والممارسات الحكومية ، وتخوفا من ان تكون المعارضة بشخص جنبلاط قد قررت ترجمة تهديدهـا ، رأى رئيس الجمهوريـة بشارة الخوري ان مصلحتـه ومصلحة الحكم تقتضي تغيير الحكومة ، ولكن رئيس الوزراء رفض الخروج من الحكم هذه المرة الا بعد القاء بيان في ٨ أيار (مايو) ١٩٤٦ في المجلس النيابي اشار فيه الى المناورات التي تحاك من « وراء الستار » وقد غمز من قناة رئيس الجمهورية وفسرت اقواله بانها انتقاد للرئاسة الاولى . وذكر سامي الصلح بانه اكتشف سرّا من اسرار القصر الجمهوري وصفه بانه « ميكروب فاسد » اصاب جميع مدراء الدولـة ، اذ اصبح هؤلاء يذهبون الى القصر الجمهوري ليقدموا فروض التبريك والعبودية لسيد القصر ، واصبح همهم ارضاء رئيس الجمهورية وليس العمل للمصلحة العامة[2] . وعلى اثر استقالة سامي الصلح كلف سعدي المنلا – نائب طرابلس والوزير السابق واحد اعضاء حزب الاستقلال المعارض – تأليف الوزارة الجديدة ، فتم تأليفها في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٤٦[3] . ومنذ البداية

---

(١) مضبطة الجلسة التاسعة لمجلس النواب اللبناني ، ٩ أيار (مايو) ١٩٤٦ ، ص ٥٧١ – ٥٧٤ .
انظر ايضا : **النهار**، العدد ٣٣٥٦ ، ١٠ أيار (مايو) ١٩٤٦ .

(٢) مذكرات سامي الصلح، جـ ٢ ، ص ١٤٢ – ١٤٣ . سامي الصلح: احتكم الى التاريخ، ص ٨٠ .

(٣) انظر: **K.C.A., 1946-1948, Vol. VI, p. 7920, C.O.C., Vol. VI, p. 224; A.W. m 26 May 1946.**

واجهت الحكومة الجديدة العديد من المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وكانت المشكلات العمالية في مقدمتها والتي اعتبرها البعض ان لها اتجاها شيوعيا يعمل على ضرب النظام اللبناني ، ففي الجلسة النيابية المنعقدة في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٤٦ دافع النائب الارثوذكسي حبيب ابو شهلا عن النظـام اللبنـاني ورفـض تطبيق النظام الشيوعي مكانه اذ حاول البعض تطبيقه او التفكير فيه[1] . وانطلاقا من طبيعة النظام اللبناني قامت اجهزة الدولة بالقضاء على التحركات العمالية ظنا منهـا ان العمال يبيتون للبنان المساوىء واعطى وزير الداخلية صائب سلام اوامره الى العسكريين لقمع اضرابات عمال التبغ ، فاطلقوا نيرانهم على العمال فسقط عدد من الجرحى وقتلت احدى العاملات في الشركة . وفي ٨ تموز (يوليه) ١٩٤٦ رأى النائب عبد الله اليافي ضرورة تحسين مستوى العمال لانه لمس عندهم « بعدا عن التأثيـرات الخارجية ، ولو كانوا يتأثرون من الخارج لما وجدنا فيهم حب التساهل والتفاهم حتى الآن » . وكان النائبان هنري فرعون وجورج زوين قد وجها انتقاداتها للحكومة ولوزير الداخلية لسـوء معـاملتـه للعمال وقتـل العـزل والابرياء[2] .

وقد استمرت الازمات والمشكلات الداخلية بين القوى السياسية لا سيما بعد تزايد انتشار السلاح بايدي الحزبيين وانصار الوزراء والنواب والزعامات ، ففي تموز (يوليه) ١٩٤٦ وقعت اشتباكات حادة في طرابلس بين انصار عبد الحميد كرامي وبين اعضاء من حزب النداء القومي كان من نتائجها قتل وجرح العديد من الطرفين . وقد اثيرت مشكلة انتشار السلاح بين اللبنانيين بدون رادع او وازع في الجلسة النيابية في ٦ آب (اغسطس) ١٩٤٦ . فأوضح النائب حبيب ابو شهلا انه لا يمكن ان يكون نظام في لبنان وهيبة للحكم ما دام في ايدي اللبنانيين في كل

---

(١) مضبطة الجلسة الخامسة عشرة لمجلس النواب اللبناني ، ٢٨ أيار (مايو) ١٩٤٦ ، ص ٦٥٢ .

(٢) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني ، ٨ تموز (يوليو) ١٩٤٦ ، ص ٧٤٧ .

بيت وقرية اسلحة تفوق اسلحة الحكومة، ثم طالب بنزع السلاح من ايدي الشعب[1]. ونظرا لتردي الاوضاع المحلية وتأزمها لم تعمر الحكومة الجديدة سوى شهور قليلة، فاضطرت الى الاستقالة في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦، فكلف رياض الصلح بتأليف وزارة جديدة عرفت باسم «وزارة الجبابرة الائتلافية[2]». ولوحظ منذ البدء انقسام في وجهات نظر بعض الوزراء مع رئيس الحكومة، وكان هنري فرعون وزير الخارجية في مقدمة هؤلاء، فقد حاول الاستقواء على رياض الصلح مدعوما من بعض الزعامات الاسلامية المعارضة لسياسة الصلح، ولكن رئيس الحكومة استطاع ان يعيده الى حجمه السياسي الطبيعي بعد ان تأكد له منذ سنوات ان هدف تعاونه مع عبد الحميد كرامي هو اضعاف حكومات رياض الصلح[3].

ومن بين المشكلات الداخلية التي واجهت حكومة رياض الصلح وصول المجاهد اللبناني فوزي القاوقجي الى بيروت في ٢ آذار (مارس) ١٩٤٧ بعد غياب طويل قارب ٢٥ عاما متنقلا بين المانيا وروسيا ومصر[4]. فاستقبله جمهور غفير وبعض الزعامات اللبنانية وفي مقدمتهم عبد الحميد كرامي الذي اصطحبه وتوجها معا الى القصر الجمهوري، فاستقبلها رئيس الجمهورية وتمنى عليهما عدم القيام بمهرجانات في مدينتهما طرابلس لان الاوضاع السياسية متوترة لا سيما وان الانتخابات باتت قريبة. غير انه ما ان وصل القاوقجي الى طرابلس حتى خرجت المدينة لاستقباله، كما جاءت وفود من سوريا للمشاركة بهذا الاستقبال. واعترف رئيس الجمهورية بضعف الدولة وتقاعسها في تطبيق القوانين، فأشار الى ان الوفود

(١) للمزيد من التفصيلات انظر: مضبطة الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني، ٦ آب (اغسطس) ١٩٤٦، ص ٧٥٧ - ٧٥٩.
(٢) أنظر: K. C. A., 1946-1948, Vol. VI, p. 8367.
(٣) مقابلة شخصية مع الرئيس تقي الدين الصلح في ٩ آذار (مارس) ١٩٧٩.
(٤) C. O. C. Vol. IX- X, p. 79.

السورية قدمت من سوريا وهي تحمل الاسلحة الحربية، مع العلم انه كان باستطاعة القوات العسكرية اللبنانية منع هؤلاء من الدخول عند الحدود. كما اكد رئيس الجمهورية بان الاحزاب الطرابلسية المتصارعة نزلت الى الساحة بأسلحتها الحربية وراح كل «يغني على ليلاه» على حد قول بشارة الخوري، مما يؤكد على ضعف الدولة واهمالها وتراخيها في معالجة هذا الموضوع لا سيما انتشار السلاح بين المواطنين. ولم يقتصر الامر على هذه المظاهر المسلحة، بل ابتدأت الاشتباكات بين القوى المسلحة المتصارعة وسقط عدد من القتلى قدر بعشرين قتيلا. بينما قدرهم الوزير البريطاني بستة عشر قتيلا بمن فيهم نافذ المقدم عميد آل المقدم وشقيق النائب مايز المقدم. كما سقط مظهر العمري وآخرون من انصاره، وكانت الاشتباكات قد تركزت بصورة اساسية بين مؤيدي كرامي ومؤيدي نافذ المقدم[1]. وعلى الاثر عمدت الدولة متأخرة الى انزال الجيش والدرك في طرابلس، وطلبت من فوزي القاوقجي ترك المدينة فتركها الى قرية قرنايل. واعتبرت بعض الاوساط السياسية والشعبية ان تحرك الدولة حيال فوزي القاوقجي ما هو الا التخوف من افكاره ونشاطه السياسي العربي، وان كان التقرير البريطاني الصادر من بيروت ذكر بان عودة انطون سعادة زعيم الحزب السوري القومي كان لها اثر اكثر من احداث طرابلس[2].

في اوائل آذار (مارس) ١٩٤٧ نشرت الصحف المصرية خبرا مفاده ان الاذاعة الصهيونية في فلسطين حملت على السلطات الفرنسية والبريطانية والمصرية لانها اتاحت لفوزي القاوقجي الوصول الى لبنان لان وجوده على مقربة من فلسطين «كان لايقاظ العداء اليهودي في صدور العرب». كما نوقش موضوع عودته الى لبنان في مجلس العموم البريطاني[3]. ونوقشت أيضاً

(١) B. L. to F. O. No. E.3364, of 19 Feb. 31 March, 1947 in F. O. 371/61710/88.
(٢) Chancery to F. O. No.E.2414, of 13 March 1947, in F. O. 371/61724/88.
(٣) النهار، العدد ٣٥٥٥، ٧ آذار (مارس) ١٩٤٧.

القضية وبشيء من التفصيل والاسهاب في المجلس النيابي اللبناني في ٦ آذار (مارس) ١٩٤٧ وفي ١٢ منه[١]. وبالرغم من استياء اللبنانيين من الوضع السياسي في لبنان، فقد نشط رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة من اجل التجديد ست سنوات اخرى للعهد. وبدأ العمل الجدي من اجل تحقيق هذه الغاية بحل المجلس النيابي وتقديم موعد الانتخابات النيابية على ان تجري في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٤٧. وادعى الرئيس بشارة الخوري ان السبب في ذلك الحيلولة دون وقوع الانتخابات في موسم الاصطياف. وتبين ان الدولة بدأت بمساعدة بعض المرشحين للانتخابات النيابية وهم ممن وعدوا بالمساعدة على تعديل الدستور بحيث يسمح لبشارة الخوري بالعودة ثانية للرئاسة. وبالرغم من ان رئيس الجمهورية حاول ان ينفي عن نفسه تهمة التدخل في الانتخابات، غير انه عاد واعترف بهذا التدخل مبررا ان سبب ذلك هي عقلية اللبنانيين التي تطلب من الرئيس كل شيء. والحقيقة ان هذا التدخل جعل بعض الزعامات اللبنانية تمتنع عن الترشيح للانتخابات[١]. ومما يلاحظ ايضا بان المرشحين للنيابة بدأوا باتباع اسلوب غير ديمقراطي يهدف الى شراء اصوات الناخبين، وشرعوا يعقدون الصفقات لانهم اعتبروا الانتخابات عملية تجارية او مشروعا استثماريا يحتاج تنفيذه الى المال، وانبرى بعضهم يلوح للناخبين بألوف الليرات ثمنا لاصواتهم. وخاطبت صحيفة «النهار» المواطنين بسبب هذا الواقع قائلة: ايها الناخب يعتقد بعض المرشحين ان ضميرك بضاعة تشرى وتباع، فبرهن لهم أنهم على ضلال، ان الذي يشتري صوتك بالمال لا يحجم عن بيع مصلحة الوطن، وهو اذ يعطيك مئة فانه يأمل ان يربح الالوف[٣].

(١) انظر: مضبطة الجلسة الخامسة عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٦ آذار (مارس) ١٩٤٧، ص ٤٧٦. ومضبطة الجلسة السادسة عشرة لمجلس النواب اللبناني، ١٢ آذار (مارس) ١٩٤٧، ص ٥٠٣.

(٢) B. L. in Beirut to F. O. No. E.4307, of 30 April 1947, in F. O. 371/61710/88; بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣، ص ٢٩ - ٣٠، ٤٥.

(٢) **النهار**، العدد ٣٥٧٢، ١ نيسان (ابريل) ١٩٤٧.

وفي ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٤٧، أشار تقرير المفوضية البريطانية في بيروت الى الانتخابات في مناطق لبنان الخمس، معتبرا ان انتخابات جبل لبنان ستكون مميزة، وان كميل شمعون انشأ تحالفا مع كمال جنبلاط وسبب هذا التحالف تفادي اشتراك شمعون مع زملائه القدامى من الكتلة الدستورية، وان كلا منهما شدد وصمم على عودة العناصر النظيفة (Clean Elements) الى المجلس الجديد، وجاء في التقرير ان شمعون وجنبلاط ينظران الى انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٤٩، ولذا فانهما يرغبان في ابعاد العديد من الأعوان الخاصين للرئيس بشارة الخوري. وتبين بأن كميل شمعون واثق مما يريد لأنه قادر من جهة على اجراء تسوية مرضية مع الكتلة الدستورية وبالذات مع الأمير الدرزي مجيد ارسلان، وقادر من جهة ثانية على اجراء مثل هذه التسوية مع كمال جنبلاط خصم ارسلان. وأوضح تقرير المفوضية البريطانية بأن الوضع كان معقداً للغاية بسبب المطالب المفرطة من جانب الكتائب (Phalanges) وبسبب توتر العلاقات بين شمعون وجنبلاط...[١] وفيما يختص بالقوى المتصارعة فقد سعت الى ترتيب اوضاعها وسبل وصولها للنيابة، بينما كانت الدولة تعمل على تطويق نشاط المعارضة لا سيما انطون سعادة زعيم القوميين السوريين الذي اصدر بيانا في ٢٠ أيار (مايو) ١٩٤٧ طلب فيه الى اللبنانيين تأييد المرشحين القوميين، لان القوميين ينقذون الشعب من الحالة السيئة التي جره اليها «عمال الارادات الاجنبية والنفعيون والرجعيون والمتكالبون على الحكم ومنافع الدولة»[٢].

وبعد اجراء الانتخابات واعلان نتائج الدورة الاولى التي تخللها العديد من الاشتباكات والمنافسات[٣]، سعت المعارضة جديا للحيلولة دون اجراء الدورة

(١) B. L. to F. O. No. E.4307, of 30 April 1947, in F. O. 371/61710/88.

(٢) **النهار**، العدد ٣٦٠٨، ٢١ أيار (مايو) ١٩٤٧.

(٣) للمزيد من التفصيلات عن الانتخابات ونتائجها وملابساتها انظر:
= B. L. to F. O. No. E.4307, of 30 April, 1947, in F. O. 371/61710/88.

الثانية في جبل لبنان والجنوب في اول حزيران (يونيه)، فقام رئيس الجمهورية ودافع عن نفسه، واتهم المعارضة بالتخريب، وعلى حد قوله فان طلائع العمل التخريبي كانت في استقالة كمال جنبلاط من الوزارة ليقاتل من الخارج ورجوع كميل شمعون عن استقالته من الوزارة ليقاتل من الداخل. بالاضافة الى ذلك فان المصادر البريطانية اشارت الى ان المعارضة تنادت الى عقد اجتماع في مدرسة الحكمة في ٣٠ أيار (مايو) لمعارضة نتائج الانتخابات حضره المطران اغناطيوس مبارك، عبد الحميد كرامي، الفرد نقاش، وعمر بيهم واعضاء من منظمة الكتائب والكتلة الوطنية والحزب الشيوعي وكمال جنبلاط ايضا[1]. وهذه القوى السياسية لم تكن تجمعها مبادىء وآراء سياسية موحدة باستثناء معارضتهم لرئيس الجمهورية، فقد كان كمال جنبلاط يتميز باتجاهات تقدمية بينما كان المطران مبارك طائفيا ويعمل لانشاء دولة مسيحية في لبنان ودولة يهودية في فلسطين، وكانت منظمة الكتائب منظمة تختلف بكل مبادئها عن الحزب الشيوعي. وكانت كتلة التحرر الوطني التي يرأسها عبد الحميد كرامي ومن بين اعضائها حبيب طراد وعمر بيهم وسواهما قد تولت موضوع المعارضة بالاتفاق مع جنبلاط والمطران مبارك[2].

ونظرا للتيار المعارض الجارف فضلت الدولة عدم الوقوف ضد المعارضة او منعهم من عقد مؤتمرهم. وفي اثناء المؤتمر القى المجتمعون خطبا انتقدوا فيها العهد وممارساته وتزويره للانتخابات ودعوا لاضراب عام في ٣١ أيار (مايو) ١٩٤٧ في مدينة بيروت، ووجهوا اتهامات الى رئيس الجمهورية بأنه عمل على تزوير الانتخابات للاتيان بنواب موالين مقابل قبولهم التجديد لولاياته ست

= B. L. to F. O. No. E 5207, of 31 May 1947, in F. O. 371/61710/88.

النهار، العدد ٣٦١٤، ٢٩ أيار (مايو) ١٩٤٧، العدد ٣٦٣٥، ٢٧ حزيران (يونيه) ١٩٤٧.

(١) B. L. to F. O. No. E.5207, of 31 May 1947, in F. O. 371/61710/88.

(٢) C. O. C. vol, IX- X, p._78.

سنوات اخرى، غير ان رئيس الجمهورية اعتبر ان هذا الاتهام مجرد افتراء وكذب وليس فيه اي اثر للصدق[1]. بينما اكد النائب والوزير السابق يوسف سالم تدخل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في الانتخابات النيابية وانهما وهنري فرعون عرضوا عليه مبلغ (٧٥) الف ليرة مقابل انسحابه من الانتخابات لصالح جوزيف سكاف، وان رياض الصلح اصدر بيانا دعا فيه ناخبي الجنوب الى تأييد سكاف ضد يوسف سالم، ولما اجريت الانتخابات فشل فيها يوسف سالم بسبب هذا التدخل[2]. كما اكدت المفوضية البريطانية في ٣٠ نيسان (ابريل) ان هنري فرعون ممن يستخدمون المال بسخاء لاستمالة جوزيف سكاف منافسه في البقاع وذلك لتأمين عودته الى المجلس النيابي[3]. كما اكد عبد الرحمن بكداش العدو - نقيب بائعي الخضار - حدوث التزوير في الانتخابات النيابية وان رياض الصلح هو احد المسؤولين عن هذا التزوير[4]. وهكذا اعتبرت انتخابات ايار (مايو) ١٩٤٧ هي التاريخ الاسود في التاريخ اللبناني[5]. وكان الاقبال الشعبي على الاقتراع متدنيا اذ لم يشارك في عمليات الاقتراع سوى نصف عدد المقترعين البالغ عددهم (٢٧٣) الف مقترع وكانت النتيجة ان الحكومة ضمنت لها (٤٩) مقعدا من اصل (٥٥) مقعدا وهكذا عادت الحكومة ورئيسها للحكم مجددا[6].

وفي منتصف حزيران (يونيه) ١٩٤٧ شكل رياض الصلح حكومة جديدة رفض هنري فرعون المشاركة فيها، غير ان الدولة حرصت على اشراك كميل شمعون كوزير للداخلية وذلك لامتصاص نقمة المعارضة، فما كان من النائب سليم

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٣ - ٤٥.

(٢) يوسف سالم: ٥٠ سنة مع الناس، ص ٢٧٠ - ٢٩٤.

(٣) B. L. to F. O. No. E.4307, of 30 Aptil, 1947, in F. O. 371/61710/88.

(٤) عبد الرحمن بكداش العدو: ايام من الحياة، ص ١٨٨ - ١٨٩.

(٥) G. Haddade, Revolutions and Military Rule in the Middle East, Vol.II, p. 401.

(٦) K. C. A. 1946- 1948, Vol. VI. p. 8758.

الخوري - شقيق رئيس الجمهورية - الا ان قدم استقالته من النيابة احتجاجا على اشراك شمعون في الحكم، وهذه الاستقالة كانت بالاتفاق بين رئيس الجمهورية وشقيقه لممارسة الضغوط على المعارضة وعلى شمعون. ولما مثلت الحكومة الجديدة امام المجلس النيابي في ١٧ حزيران (يونيه) اعتبر رياض الصلح ان الانتخابات النيابية كانت بمثابة استفتاء على السياسة الوطنية منذ عام ١٩٤٣ وارتكاز هذه السياسة هي الاستقلال واستمرار التعاون المشترك بين المسلمين والمسيحيين، واشار الى ان الانتخابات كانت طبيعية وانها الاولى منذ الاستقلال[١]. ورغم هذه التبريرات فان الصحافة استمرت في معارضتها للحكومة، كما عقد في ٢٩ حزيران (يونيه) اجتماع للمعارضة في منزل عمر بيهم ضم عبد الحميد كرامي والفرد نقاش وحبيب طراد وجواد بولس، كما اعربت منظمة الكتائب عن مساندتها لحركة المعارضة بواسطة مندوبيها، وقد ابدى المجتمعون مجددا استياءهم من تدخل الحكومة في الانتخابات النيابية والقوا خطبا قاسية ضدها[٢]. ثم قدم المرشحون الذين أُسْقطوا او سقطوا في الانتخابات شكاوى لجامعة الدول العربية وهيئة الامم المتحدة، وازاء هذه الاوضاع السياسية المتردية حاول رئيس الجمهورية بشارة الخوري تسوية نتائج الانتخابات لا سيما بعد اصرار المعارضة على مطلبها بحل المجلس النيابي، فاجتمع بعبد الحميد كرامي والفرد نقاش وحبيب طراد وسواهم، ولكنه لم يستطع اقناعهم بالتراجع عن مطالبهم الأمر الذي ادى الى استمرار الانشقاق بين المعارضة والدولة. وفي هذا الصدد اتهم رئيس الجمهورية الوزير كميل شمعون بانه لم يقم بواجبه ازاء حركة المعارضة وما قام به من محاولات ما هو الا «لرفع العتب».

وفي أواخر تموز (يوليه) ١٩٤٧، شهد لبنان تطورات محلية سياسية من نوع

(١) B. L. to F. O. No. E.6621, of 30 June 1947, in F. O. 371/61710/88.

(٢) Ibid.

آخر، فقد عاد المطران اغناطيوس مبارك من روما بعد ابعاد قسري، فاستغل المعارضون عودته الى بيروت واستغلوا مركزه الديني، وشاع ان المطران مبارك اتفق مع لويس زيادة والامير نهاد ارسلان (شقيق الامير مجيد) على اعداد خطة وعمل ثوري ضد الدولة لقلب نظام الحكم، فما كان من الدولة الا ان بدأت بتطويق نشاط المعارضة، فمنعت اجتماعا كان من المقرر عقده في ٢٤ آب (اغسطس) ١٩٤٧ في منزل رشيد جنبلاط في منطقة صوفر الجبلية، فما كان من المطران مبارك الا ان اصدر منشورا دعا فيه الى العصيان المدني بالتعاون مع منظمة الكتائب[١]. واكد الوزير البريطاني المفوض في بيروت (Boswall) في ٣١ آب (اغسطس) ١٩٤٧ ان احداث صوفر انتشرت بسرعة نتيجة المنشور العام الصادر من المطران مبارك والذي هاجم فيه الدولة، فما كان من البطريرك الماروني الا ان وجه رسالة للنواب الموارنة للتبرئة من المطران مبارك، كما امره بترك ابرشيته والتوجه الى مقر البطريرك الصيفي، وقد امتثل المطران للامر، ولكنه في الغالب سيعود الى ابرشيته على الفور[٢]. والامر اللافت للنظر انه في الوقت الذي كان فيه المطران مبارك يدعو للعصيان المدني فان الدولة لم تستطع اعتقاله او الحد من معارضته، بينا كانت في الوقت نفسه تقوم بمحاولات دؤوبة لاعتقال انطون سعادة[٣]. ونظرا لان بعض النواب الموارنة رأوا في موقف المطران مبارك حرجا لمواقفهم السياسية ازاء اللبنانيين والحكم، فقد اجتمع بعضهم في منزل وزير الخارجية حميد فرنجية (ماروني) وناقشوا موضوع منشور المطران مبارك واتخذوا المقررات التالية[٤]:

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٦ - ٥٢.

(٢) Boswall to F. O. No. E.8742, of 31 August 1947, in F. O. 371/61710/88.

(٣) B. L. to F. O. No. E.6621, of 30 June 1947, in F. O. 371/61710/88.
النهار، العدد ٣٦٥٩، ٢ - ٣ آب (اغسطس) ١٩٤٧، العدد ٣٦٧٩، ٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٧.

(٤) **النهار**، العدد ٣٦٧٩، ٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٧.

أولا - شجب البيان واستنكاره.

ثانيا - مخابرة غبطة البطريرك عريضة لاتخاذ الاجراءات بحق المطران.

ثالثا - في حال فشل هذه المخابرات يجري الاتصال بحاضرة الفاتيكان بواسطة السفير البابوي في بيروت.

وقد توجه بعض نواب الموارنة الى الديمان، المقر الصيفي للبطريرك الماروني، وقدموا له المقررات المتخذة في اجتماعهم، فرد عليهم البطريرك ببيان وزع عليهم وعلى الصحافيين استنكر فيه بيان المطران مبارك الداعي الى العصيان ومقاومة الحكومة وشجب تهجمه على رئيس الجمهورية «لان للاصلاح الذي يطالب به المطران مبارك طرقا غير هذه الطرق المستنكرة». والجدير بالذكر ان هذه الازمة وازمة الانتخابات النيابية وازمة الوضع اللبناني برمته كانت مدار مناقشات حادة في المجلس النيابي في جلسة ٢٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٧، فاوضح النائب فيليب تقلا ان مسؤولية الوضع المنهار وما يتعرض له المجلس النيابي الجديد انما تقع على عاتق الحكومة الحالية والحكومة السابقة، وهاجم المعارضين الذين اخفقوا في الانتخابات، وطالب النواب بالعمل لاثبات قدرتهم على مواجهة التحدي والحقد الثائر. ورأى انه ليس من الحكمة ان يعتمد الحكام خطة النعامة، بل اصبح ضروريا ان تنزع العلة من اساسها فتعمد الحكومة الى حل المشاكل المستعجلة بجرأة وصراحة. وأضاف بان قلق اللبنانيين على اختلاف طبقاتهم وميولهم تختلف اسبابه وتتنوع فمنها ما يعود الى الوضع الطائفي والسياسي ومنها ما هو ناتج عن اسلوب الادارة. ووجه اللوم للحكومة لانها لم تبادر الى الغاء الطائفية بل عززتها، ولانها لم تقم باي عمل ازاء منشور المطران مبارك، اذ كيف يمكن عذر الحكومة على فوضى الكلام والكتابة حيث يتعرّض اكبر مرجع في الدولة لكلام يخجل ان يتراشق به صبيان الازقة. وكيف تعذر الحكومة وقضية الكيان اللبناني توضع موضع البحث بشكل يستدعي اجتماع رئيس الدولتين السورية واللبنانية[1].

(١) مضبطة الجلسة الاولى لمجلس النواب اللبناني، ٢٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٧، ص ٥٥ - ٥٦.

وفي جلسة ٢٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٧، هاجم النائب امين نخله المعارضة غير النيابية لانها لا تعترف بالنواب ولا بالحكومة، ولان المعارضين هم اعداء للمجلس النيابي. اما النائب سليمان العلي فقد ايد المعارضة وانتقد الحكومة على منعها اجتماع صوفر وطلب منها ان تترك حرية الكلام للمعارضة. وذكّر رئيس الحكومة بانه سبق وسجن واضطهد وحكم بالاعدام مع رئيس المعارضة زمن الانتداب الفرنسي «وانت قبل ان تكون حكوميا كنت معارضا وانني على يقين من انك ستصبح معارضا[1]». واكد محمد علي الطاهر - الصديق القديم لرياض الصلح - بان اوامر رياض الصلح بمحاصرة مدينة صوفر ومنعه اجتماع المعارضة فيها، انما قلد بذلك فرنسا ايام الانتداب وقلد استاذه النقراشي في مصر[2]. والجدير بالذكر، إن القوى المعارضة لا سيا المتحالفة مع المطران اغناطيوس مبارك بدأت معارضتها وقوتها تتلاشى وتضعف عندما اعلن المطران مبارك صراحة عن مطالبته بجعل لبنان وطناً قومياً مسيحياً مقابل ان تكون فلسطين وطنا قوميا لليهود على غرار ما طالب به عام ١٩٤٦ وعلى غرار ما طالب به الخوري انطون عقل. والملاحظ ان البطريرك الماروني انطون عريضة الذي ادعى شجبه لمنشور العصيان الصادر عن المطران مبارك، أيد في هذه المرة مذكرة المطران المقدمة الى لجنة التحقيق الدولية[3]. والحقيقة ان ما قام به المطران الماروني من

(١) مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني، ٢٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٧، ص ٧٥ - ٧٧.

(٢) محمد علي الطاهر: ظلام السجن - مذكرات ومفكرات سجين هارب، ص ٦٣٨.

(٣) للمزيد من التفصيلات عن هذا الموضوع انظر: الفصل الخامس من الدراسة (موقف لبنان من القضية الفلسطينية). انظر أيضاً: مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ٢٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٧، ص ٨٤ - ٩١، Boswall to F. O. No. E.9986, of 30 Sept. 1947, in F. O. 371/61710/88.

النهار، العدد ٣٧٠٠، ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٧، العدد ٣٧٠١، ١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٧، **العروبة**، جـ ٨، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٧، ص ٢٠ - ٢١.

C. O. C., Vol. X. I-XII,p. 222, Le soir, 29 Sept, 11 Oct. 1947.

ممارسات خاطئة انما كان هدفها استغلال المعارضة له، وقد ادت هذه الممارسات السياسية والطائفية الى تعميق الانقسام بين اللبنانيين، وبالرغم من ذلك فان الدولة تركته طليق اليدين واللسان، ولم تقف منه الموقف الحازم بحجة «الثوب الديني» الذي يلبسه واحتراما لما يمثله من «قيم مارونية».

وفي جلسة ١١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٧ ناقش النائب نصوح الفاضل الازمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعصف بلبنان والفوضى التي تهدد مصيره وسياسة «المختار والناطور» وشكوى المواطنين من ظاهرة انتشار السلاح الممنوع وتكاثر الجرائم والتساهل في قمعها وشكوى الطوائف حول مطالبها وازمة الفقر. ورأى ان الدولة لم تعالج هذه الامراض الا بما يمكن تسميته بالاسبرين وسياسة الاسترضاء التي تركزت حول سبعة من النواب - لم يذكر من هم - اذ حرصت الدولة على استرضائهم باستمرار لان الحكومة شعرت بان هؤلاء يستطيعون ان يزحزحوها «هؤلاء هم اهل الوليمة، هؤلاء هم آكلو الاطايب، واما غيرهم من النواب الاتباع... فانما يلتقطون شيئا من فتات المائدة، فالسعيد منهم من كان نصيبه من سياسة الاسترضاء مختارا او ناطورا او حاجبا، واعتبر النائب الفاضل ان علة العلل في النظام السياسي في لبنان هي سياسة الاسترضاء لان هذه السياسة هي التي تعلم النواب سياسة الاستغلال والمناورة واغتنام الفرص واقتناص الغنائم[١]». والأمر الملاحظ من خلال ما ذهب اليه النائب نصوح الفاضل ومن خلال الازمات اللبنانية مدى ما كان يعاني منه لبنان من مشكلات واضطرابات وفوضى، مما أكد بان الحكومات المتعاقبة لم تحاول ان تخطط ولو لمرة واحدة لايجاد دولة عصرية وديمقراطية بكل معنى الكلمة. وان ما كان يقال عن لبنان بانه بلد الاشعاع والنور والحرية والديمقراطية ليست هي في حقيقتها سوى عبارات

(١) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، ١١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٧، ص١٢٩ - ١٣٠.

اثبتت التطورات السياسية بطلانها وعدم صحتها، كما اثبتت بما لا يدعو للشك بان لبنان بلد يعيش على السياسة المحلية الضيقة وعلى الفكر الطائفي الممقوت.

ومما اكد على تردي الاوضاع اللبناني استمرار الانتفاضات الشعبية في اكثر المناطق اللبنانية احتجاجا على الوضع الاقتصادي والمعيشي، ومنها ما حدث في مدينة زحلة في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، حيث جرى احتكاك بين المواطنين وقوى الجيش الامر الذي ادى الى مقتل وجرح العديد من المتظاهرين، وقد اثير هذا الموضوع في الجلسة النيابية المنعقدة في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) وتحدث النائب موسى فريج ونائب زحلة جوزيف سكاف منددين بسياسة الدولة. وتمنى كمال جنبلاط ان يسقط كل يوم قتلى في سبيل الاصلاح والتحرير، وان هذا الوضع المتردي في زحلة وبقية المناطق وبيروت انما سببه الفوضى وفساد جهاز الادارة والوساطات. واعطى امثلة من تجاربه الخاصة يوم كان وزيرا، فاوضح بانه حول عددا من الموظفين المرتشين والسارقين والمزورين لانتخابات ١٩٤٧ الى المحاكمة، فاذا بالدولة ترقيهم، واذا بصبري حماده واحمد الاسعد يتدخلان من اجل موظفين اتهموا بتهريب الحشيش. ثم اشار جنبلاط باصبعه الى النائب ميشال مفرج وقال له: انك اخذت مليونا من الدولارات فارجو منك ان ترجعها الى صندوق الدولة. غير ان النائب مفرج نفى التهمة عن نفسه[١]. وفي جلسة ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ كانت اتهامات جنبلاط مثار جدل شديد بين النواب، وتخوف النائب ابراهيم عازار من الاسلوب الذي يطالب به جنبلاط لتحقيق الاصلاح، وذكّر النواب كيف ان جنبلاط عندما طرد من المجلس النيابي السابق قال يومها: «اني سأعود بقوة السلاح». ثم اتهم جنبلاط بأنه اضاع على البلاد عشرين مليونا من الليرات يوم كان وزيرا للتموين. اما النائب اديب الفرزلي فقد اعتبر ان النائب

(١) مضبطة الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني، ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، ص٢٧٨ - ٢٨١.

Boswall to F. O. No. E.11247, of 30 Nov. 1947, in F. O. 371/68489/88.

جنبلاط يعمل لمصلحته الخاصة وانه لا يجوز ان يرمي هذه الاتهامات ثم يغيب عن الجلسة. وأشار النائب سليمان العلي بان ما من مشكلة تثار الا وتزعم الدولة بان العناصر المحركة لها من الشيوعيين، فرياض الصلح رئيس الوزراء اتهم المتظاهرين في زحلة بانهم من الشيوعيين ووزير الاقتصاد اتهم المطالبين بالاعاشة في عكار بانهم من الشيوعيين ومن العناصر الهدامة. واضاف العلي: «فلنفترض ان لبنان باجمعه شيوعي افلا يجوز ان يأكل؟ لماذا لا تقف الحكومة سدا منيعا امام العناصر الهدامة اذا كان ذلك صحيحا وتضطرها للسكوت». ثم طالب العلي النواب بوضع حد لطغيان الحكومة الذي لا يعرف الى اي حد سيصل.

ولوحظ ان رئيس الوزراء استاء من كلام النائب العلي الذي كان لخمسة شهور خلت «مصانعا لي وطوعا» ومواليا للحكم،واكد مجددا انه لا يوجد ازمة اقتصادية ولا ازمة اضرابات بل ازمة سياسية، فالبعض يريد ان يدخل الفوضى في كل موضوع، وان الذين تدخلوا في حوادث زحلة هم من العناصر الهدامة «أقولها للمرة الثانية انها عناصر هدامة. نحن حذرون ومنتبهون لكل لباس يلبسه هؤلاء. نحن لاجل العهد نعمل وندافع عنه بكل قوانا، ومنتبهون جيدا للدسائس التي تحاك ضده. اننا اوجدنا ميثاقا لانفسنا ارتضينا به جميعا وسنبقى عليه ولا نحيد عنه[1]». ومن الاهمية بمكان القول ان ما اشار اليه النائب سليمان العلي يمثل واقع السياسة الرسمية في لبنان، فالثابت ان الفساد والمحسوبية والفوضى وسوء الادارة باتت جزءا من صلب السياسة اللبنانية وطابعها المميز، وان الاستياء من هذه الاوضاع كان عاما، وليس شيوعيا فحسب، ذلك لان العناصر الشيوعية كانت في هذه الفترة لا تمثل سوى اقلية في المجتمع اللبناني. ولذا فانه كلما أحرج موقف الحكومة من احداث سياسية او اقتصادية او اجتماعية، كانت ترمي تبعته على

---

(١) مضبطة الجلسة الثامنة لمجلس النواب اللبناني، ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، ص٢٩٢ - ٢٩٤، **النهار**، العدد ٣٧٤٤، ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧.

الفئات الشيوعية التي اسمتها «العناصر الهدامة» كي تبرر عدم تنفيذ المطالب الشعبية.

٦ - تطور الازمات السياسية والحزبية في لبنان ١٩٤٨ - ١٩٤٩

ارادت الحكومة اللبنانية ان تضع اتهاماتها في اوائل عام ١٩٤٨ موضع التنفيذ، فبدأت اجهزة الامن بملاحقة العناصر الشيوعية والسورية القومية، وفي ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ اتخذت اجراءات ضد الشيوعيين ودوهم مركز الحزب وفروعه، ومنع اي نشاط له. وذكر الوزير البريطاني المفوض في بيروت بوزويل (Boswall) في تقريره الشهري، بان الشرطة فتشت مركز الحزب الشيوعي ولكنها لم تجد شيئا لان المتعاطفين مع الحزب اعلموه بالمداهمة مسبقا. وأشار الى ان الوزير السوڤياتي المفوض في بيروت احتج على اقفال الجمعية الثقافية، كما ارسلت رسائل احتجاج من مصطفى العريس رئيس النقابات العمالية ورسائل احتجاج من الجمعية الثقافية، ووزعت مناشير بواسطة الحزب الشيوعي. وكانت النتيجة ان اصدرت الحكومة مذكرة تقضي بتوقيف رئيس الحزب نقولا الشاوي، ولكنه كان لا يزال مختبئا، مع العلم ان بعض الزعماء الصغار قد اوقفوا، وقد كان لهذه المارسات ردود فعل لا سيما في الاوساط العمالية[1].

وحيث ان الدولة كانت تتخوف من القوى الحزبية المعارضة فتلاحقها وتضطهدها، بينما كانت تهادن القوى الطائفية فتسايرها وتعطف عليها، قام المطران اغناطيوس مبارك يشجع عمليا بعض القوى للقيام بثورة ضد الحكم اللبناني لعلمه ان الدولة ضعيفة لا سيما امام الاتجاهات الطائفية، وقد اوضح (Boswall) الوزير البريطاني المفوض في بيروت في تقرير سري من انه في ليلة ٢ - ٣ شباط (فبراير) ١٩٤٨ قام الامير نهاد ارسلان - شقيق وزير الدفاع الحالي مجيد ارسلان - بمحاولة انقلاب على راس زمرة من الفلاحين غالبيتهم من الدروز

---

(١) Boswall to F. O. No. E.2855, of 30 Jane. 1948, in F. O. 371/68489/88.

الذين قاموا بمهاجمة ثكنة للدرك في صوفر قتل فيها دركي واحد . وكان الامير نهاد قد قام بعدة محاولات من هذا النوع ولكنه لم يتمكن من الوصول الى النتيجة المرجوة . ونتيجة للهجوم على الثكنة اعتقل العديد من الناس لعلاقتهم ببيع الاسلحة للامير بينهم خالد عبد القادر نائب الشمال السابق ، وممن له علاقة بالانقلاب لويس زيادة ، وهو محام معروف كان يأمل ان يصبح رئيسا للجمهورية ، وكان تحت رعاية وحماية المطران الماروني اغناطيوس مبارك . اما الامير نهاد ارسلان فقد ترك البلاد وانتهت عمليته دون فائدة ، ومن المعروف عنه انه شخص غير مسؤول ، وكان مرشحا غير ناجح في انتخابات عام ١٩٤٧ في لائحة اميل اده ، ولكنه انفصل فيما بعد عن حزب اده[١] . وذكرت الاوساط السياسية بان الامير نهاد ارسلان اجتمع اكثر من مرة مع المطران مبارك ، وتساءل البعض فيما اذا فكر الامير نهاد ارسلان بتعيين المطران مبارك رئيسا للجمهورية في حال نجاحه في قلب الحكم في لبنان[٢] . ورغم الاثباتات بان المطران مبارك كان محرضا وراعيا لمحاولة الانقلاب الفاشلة ، غير ان الحكومة لم تتخذ بحقه اي اجراء قانوني ، بل كل ما فعلته انها اكتفت بمقاطعة احتفال عيد مار مارون الذي ترأسه المطران . ونتيجة السياسة الحكومية المتخاذلة استمر المطران مبارك مستقويا بثوبه الديني وببعض القوى الطائفية ، والقى خطابا تطاول فيه على الحكومتين اللبنانية والسورية وعلى العرب وقال انه يريد ان يبقى لبنان محافظا على وضعه كما يريده اللبنانيون لا كما يريده السوريون ، وانه لا يقبل ايضا بالخضوع لديكتاتورية الجامعة العربية[٣] . اما فيما يختص بوضعه الديني ، فقد ذكر ان البابا اعفاه من منصبه كمطران لابرشية بيروت ، وان قرار البابا قديم اتخذه اثر تقديم المطران

(١) Boswall to F. O. No. E.3952, of 28 Feb. 1948, in F. O. 371/68489/88.

(٢) **النهار**، العدد ٣٨٠١ ، ٥ شباط (فبراير) ١٩٤٨ .

(٣) **الحياة**، العدد ٥٣٧ ، ١٠ شباط (فبراير) ١٩٤٨ .

مذكرته الشهيرة للجنة التحقيق الدولية[١] .

والحقيقة ان سياسة عهد الاستقلال التي قامت على المحسوبية والسياسة الضيقة والتراخي الرسمي حيال كل القوى الطائفية والعشائرية ، انما كان من جملة اسبابها ان يستوفي العهد مقابلها التجديد لرئيس الجمهورية دون معارضة تذكر ، لان سياسة العهد انما قامت على مراضاة ومسايرة جميع القوى تقريبا ، ولهذا ادعى الرئيس بشارة الخوري بان جميع اللبنانيين اتفقوا على تجديد ولايته وعلى تعديل الدستور من اجل هذه الغاية ، مبررا ذلك بسبب الظروف المؤاتية التي لخصها كما يلي : جو مفعم بالتأكيد الذي اوجده الميثاق الوطني ، وتطهير الدستور من قيود الانتداب ، وحادث اعتقال راشيا ، وانتزاع الصلاحيات من الفرنسيين ، والاصرار على جلاء جميع الجيوش الاجنبية عن الاراضي اللبنانية ، واشتراك لبنان في تأسيس جامعة الدول العربية وانضمامه الى هيئة الامم ... واضاف الى هذه المبررات ـ الانجازات ، أمرين آخرين هما : تجديد الرئاسة لشكري القوتلي في سوريا قبل عام من انتهاء ولايته والامر الثاني هو حرب فلسطين[٢] . علماً ان هذه المبررات لا تشكل مبررا حقيقيا للتجديد لا سيما وان سياسة لبنان فشلت سواء على الصعيد الداخلي ام العربي ، او على صعيد القضية الفلسطينية ، ثم ان الميثاق الوطني اثبت عدم قدرته على دمج اللبنانيين في بوتقة واحدة ، كما ان اللبنانيين لم يكونوا راضين عن التجديد ، ولكن الحل والربط لم يكن بايديهم وانما بايدي القوى السياسية وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية والوزراء والنواب ايضا ، ثم ان ميشال شيحا ـ صهر رئيس الجمهورية ـ عارض فكرة التجديد وكثيرا ما كتب في صحيفة (Le Jour) منددا بهذه الفكرة ، وطلب مرة من صديقه موسى مبارك ان يطلب من رياض الصلح عدم تشجيع الشيخ بشارة الخوري على التجديد ، غير ان

(١) Boswall to F. O. No. E. 7086, of 30 April, 1948, in F. O. 371/68489/88.
الحياة، العدد ٥٩٢ ، ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٤٨ .

(٢) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣ ، ص ١٢٢ ، G. Haddade, Op. Cit. Vol. II. p. 401

رياض الصلح - حسبما قال النائب يوسف سالم - رفض الفكرة وهدد بقوله: «اذا صرف الرئيس الشيخ بشارة النظر عن التجديد فانا مستعد للرئاسة. واذا رشحت نفسي نجحت، ولن اعمل ما عمله المير بشير الشهابي ليصير اميرا على لبنان، بل اني ارشح نفسي وانا رياض الصلح المسلم[١]». وقصد رياض الصلح من هذا القول انباستطاعته الوصول الى رئاسة الجمهورية دون ان يتمورن - اي دون ان يصبح مارونيا - وكان موقفه هذا منسجما مع وعوده للشيخ بشارة الخوري عام ١٩٤٣ على التجديد لماروني لمنصب رئاسة الجمهورية ريثما يشعر المسيحيون بالاطمئنان، وبما ان بشارة الخوري كان في هذه الفترة اقرب اليه من كميل شمعون او حميد فرنجية فقد فضله عليهما.

ومن الأهمية بمكان القول أن الوزير البريطاني في بيروت (Boswall) أكد في نيسان (ابريل) ١٩٤٨ أن الدور الذي قام به رياض الصلح في موضوع التجديد لرئيس الجمهورية كان دوراً مهماً جداً، واضاف الوزير البريطاني بأنه كان على علم بأن رياض الصلح كان من مشجعي اعادة انتخاب بشارة الخوري، ولكنه تجنب اعلان ذلك على الملأ خاصة بسبب موقف بشارة الخوري من قضية المعاهدة اللبنانية - الفرنسية. وفي أغلب الأحيان فإن مواقف رياض الصلح كانت تهدف لشق المسيحيين فيما يختص بموضوع التجديد[٢]. واعترف بشارة الخوري بأن المرء لا يستطيع أن يرفض تجديد ولايته إلا إذا كان ملاكاً أو نبياً وهو ليس كذلك. ولذا فقد بدأ النواب الموالون للعهد يعملون بجد ونشاط للتجديد، وفي ٩ نيسان (ابريل) ١٩٤٨ وقّع (٤٦) نائباً على اقتراح تعديل البند (٤٩) من الدستور تعديلاً استثنائياً لتجديد الرئاسة ست سنوات أخرى للشيخ بشارة الخوري[٣].

---

(١) يوسف سالم، المصدر السابق، ص ٣١٧.

(٢) Boswall to. F.O. No.E.7086, of April 1948, in F.O. 371/68489/88.

(٣) E. Rabbath, op. cit., p.532.

دون أن يكون له الحق بتولي الرئاسة مرتين متتاليتين فيما بعد. أما سليم الخوري - شقيق الرئيس - وهنري فرعون وموسى فريج فلم يوقعوا على الاقتراح لأنهم أقرباء للرئيس، كما أن بعض النواب المعارضين رفضوا التوقيع وبينهم عبد الحميد كرامي وكمال جنبلاط[١]. وفيما يختص بهنري فرعون فقد ذكر الوزير البريطاني المفوض (Boswall) من أنه كان من بين القليلين الذين رفضوا التوقيع لأنه كان بانتظار عودة كميل شمعون من الخارج لمعرفة موقفه[٢]. واتهم جنبلاط كل رئيس جمهورية ماروني من أنه يسكب همه الوحيد منذ بداية ولايته حتى نهايتها في اضعاف كل شخصية مارونية أخرى في البلاد، أكانت صديقة له أم مناوئة، وذلك من أجل ضمان تعديل الدستور والتجديد في آخر المطاف[٣]. أما كميل شمعون، وزير الداخلية، فقد تجنب الادلاء بأي تصريح بعد وصوله الى بيروت في ٢٩ نيسان (ابريل) ١٩٤٨، واعتقد الوزير البريطاني أن شمعون كان على استعداد للتعاون مع الرئيس في حالة واحدة وهي اذا وعده الرئيس بتقديم برنامج اصلاحي[٤].

وفي هذه الفترة حاول رئيس الجمهورية أن يظهر نفسه بمظهر الحريص على فلسطين، فراح يتفقد المناطق الحدودية الجنوبية وألقى هناك عدة كلمات حماسية[٥]، كما أن رياض الصلح كان حريصاً بدوره على الحديث عن فلسطين مدعياً وقوع انتصارات عسكرية على الصهيونيين، وأن على اللبنانيين أن ينتظروا قليلاً حتى يروا الانتصارات «سترون اننا لا نهزل انتظروا قليلاً وقليلاً جداً»[٦].

---

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣، ص ١٢٣، **النهار**: العدد ٣٨٥٧، ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٤٨.

(٢) Boswall to F.O. No. E. 7086, of 30 April, in F.O. 371/68489/88.

(٣) كمال جنبلاط: حقيقة الثورة اللبنانية، ص ٢٦.

(٤) Boswall to F.O. No. E. 7086, of 30 April 1948, in F.O. 371/68489/88.

(٥) **الحياة**، العدد ٦٠٠، ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٤٨.

(٦) **الحياة**، العدد ٦٠٨، ٤ أيار (مايو) ١٩٤٨.

كما أن المجلس النيابي خصص جلسة خاصة عقدت في ١٢ أيار (مايو) ١٩٤٨ خصصت لمناقشة تطورات القضية الفلسطينية[1]. ولوحظ أنه في ظل انشغال اللبنانيين والعرب بحرب فلسطين. وكان بن غوريون قد أعلن في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ قيام دولة اسرائيل، استصدرت الحكومة اللبنانية مرسوماً باحالة مشروع تجديد ولاية رئيس الجمهورية الى المجلس النيابي، فما كان من الوزير كميل شمعون الا أن قدم لرئيس الوزراء استقالته في اليوم نفسه، ومما جاء في كتابة استقالته «... إن وطنيتي لا تلزمني بمشاركتكم العبث بالدستور بعد أن عرفت حكومتنا منذ فجر الاستقلال بعبثها بالقوانين والأنظمة عبثاً نال من سمعة الحكم الوطني». وبعد أن عدد مساوىء الحكم من فساد في الادارة والأنظمة المالية ونظام الانتخابات اعتبر شمعون أن التجديد لرئيس الجمهورية في ظل انشغال اللبنانيين بمعركة فلسطين إنما «يجرح شعور الامهات والزوجات المتجهة قلوبهن الى جهات القتال حيث يخوض ابناؤهن وأزواجهن المنايا دفاعاً عن القضية المقدسة، فضلاً عن أنه ليس هنالك ما يبرر العجلة ما دامت المدة التي تفصلنا عن موعد انتخابات الرئاسة لا تتجاوز السنة»[2].

والجدير بالذكر أن شمعون ما إن قدم استقالته حتى قبلت فوراً بمرسوم جمهوري رقم (١١٨٠٨). وفي ظل الفوضى السياسية والعسكرية اجتمع مجلس النواب في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٤٨ وأقر النواب تعديل الدستور، بينما رفض المعارضون تعديله ومنهم من تغيب عن الجلسة. وفي ٢٧ أيار (مايو) تم تجديد ولاية بشارة الخوري قبل انتهاء ولايته بسنة. وذكر النائب يوسف سالم بأن بشارة الخوري ورياض الصلح ارتكبا خطأً بشأن التجديد، لأن التجديد ترك في البلاد أثراً سيئاً وأثار نقمة فريق كبير من اللبنانيين سياسيين وغير سياسيين، كما قويت

(١) للمزيد من التفصيلات انظر: الفصل الخامس، أو مضبطة الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني، ١٢ أيار (مايو) ١٩٤٨، ص ٨١٥ - ٨١٦.

(٢) انظر نص كتاب الاستقالة في: يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، جـ ٢، ص ١١٠٨ - ١١١٠.

شوكة المعارضة وبدأت الصحف تشن حملات عنيفة على الرئيس نفسه وعلى الحكومة، فأخذ الرئيس وحكومته بإحالة الصحافيين على المحاكمة وارسال بعضهم الى السجن وتعطيل الصحف[1]. وبعد أن أصبح التجديد أمراً واقعاً، كان من المتوقع تبعاً لنمط السياسة اللبنانية أن تحدث تغييرات في مواقف المعارضين كأن يصبحوا في صفوف الموالاة، غير أن كمال جنبلاط وكميل شمعون استمرا في معارضة الحكم بينما كانت منظمة الكتائب متناقضة المواقف، فهي تارة تعترف داخل الجدران بمحاسن العهد وفضائل رئاسة الجمهورية وحنكة رئيس الحكومة والاشادة بمواقفها الوطنية لا سيما حول الموافقة على وقف القتال في حرب فلسطين، وتارة أخرى كانت صحيفتها «العمل» تثير حملات عنيفة على الحكومة حتى لا ينسب الى المنظمة تأخر عن ركب المعارضة[2].

والحقيقة أن التجديد لرئيس الجمهورية لم يغير في واقع السياسة اللبنانية ولم يَقوِّ الحكم، بل على العكس فقد بدأت بعض القوى المارونية تشتري السلاح والذخيرة برعاية المطران اغناطيوس مبارك، وبدأت تكدسه في بعض الكنائس المارونية، وأكد رئيس الجمهورية بأنه بعد انتهاء حادث صوفر، قامت دوريات الأمن بمصادرة كميات من الأسلحة في ممتلكات الكنيسة المارونية في صوفر، كما أوقفت كاهن الرعية وبعض المسؤولين، بينما لم تستطع الدولة أن توقف المطران مبارك بسبب نفوذه، بل أن التحقيق «كوّع» حتى لا يمس المطران مبارك[3]. وفي هذا تأكيد جديد واعتراف من رئيس الجمهورية من أن الدولة لم تكن تمارس قوانينها وصلاحياتها بشكل عادل على جميع اللبنانيين، بل انها كانت تطبقها على الفئات التي لا نصير لها وتمتنع عن تطبيقها على الفئات المدعومة من العهد أو من الزعامات السياسية والدينية، الأمر الذي أدى الى استمرار استياء اللبنانيين من هذه الأوضاع الشاذة، مع العلم أن رئيس الجمهورية كان دائماً يعظ اللبنانيين باصلاح

(١) يوسف سالم، المصدر السابق، ص ٣١٨.

(٢) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ١٢٥ - ١٢٦.

(٣) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ١٢٦.

نفوسهم رغم أن النظام السياسي هو المسؤول الأول عن الفساد في لبنان. وذكر النائب أحمد الأسعد من أن رئيس الجمهورية قال له: إن العبرة باصلاح النفوس لا باصلاح النصوص. ورأى الاسعد أن في البلاد فئتين تتطاحنان في ميدان السياسة المحلية، وفي كلتا الفئتين جماعة مخلصون يتألمون لآلام الشعب ويغارون على مصلحته، وهناك فئة «الحرد السياسي» تدعي أنها تنشد الاصلاح، ولكن الشعب بعيد عن الفئتين المتناحرتين، وفي رأيه أن المسؤولية تقع على الحكومة وعلى زعماء البلاد كما تقع على الشعب نفسه[1].

والملاحظ في هذه الفترة ان رياض الصلح استطاع استمالة عبد الحميد كرامي لتجميد حركة المعارضة أو شق صفوفها، فاجتمع به فما كان من كرامي الا أن أعلن على الرأي العام أنه في الظروف الحاضرة، يجب أن يأتي الاهتمام بفلسطين أولاً، وبالتالي فإن موضوع المعارضة وحل مجلس النواب يجب أن يؤجلا الى ما بعد ايجاد حل للقضية الفلسطينية. وأكد الوزير البريطاني (Boswall) في تقرير حزيران (يونيه) ١٩٤٨ أنه بعد سفر اميل اده الى أوروبا قام كميل شمعون بعقد اجتماعات مع أعضاء كتلة التحرر الوطني وأن عبد الحميد كرامي أظهر ليونة في موقفه في صوفر ظناً منه أن كميل شمعون سيتراجع في قيادته للمعارضة فيما يختص بموضوع حل مجلس النواب، كما أن كميل شمعون توقف في هذه الفترة عن مهاجمة الحكومات العربية بسبب موقفها من القضية الفلسطينية، وبدلا من مهاجمة تلك الحكومات راح يهاجم الحكومة اللبنانية بسبب سياستها التسويقية للقمح السوري الذي كان سعره ضعف السعر العالمي. وأضاف الوزير البريطاني نقطة هامة تمثلت في استحالة تكوين معارضة متماسكة قوية، والسبب في رأيه استحالة اقناع كتلة التحرر الوطني وعناصر المعارضة الاسلامية الأخرى بالتعاون مع اميل اده، وهذا السبب لا يزال يؤثر في شق المعارضة الى عناصر اسلامية وعناصر مسيحية تعمل مشتتة[2].

(١) **النهار**، العدد ٣٩٠٥، ٨ حزيران (يونيه) ١٩٤٨.

(٢) Boswall to F.O. No. E.10301, of 30 June, 1948, in F.O. 371/68489/88.

وفي ٢٥ تموز (يوليه) ١٩٤٨ تألفت حكومة جديدة برئاسة رياض الصلح ايضاً، ولكن تأليف الحكومة وتغيير بعض الوجوه الوزارية لا يعني انتهاء الأزمات المحلية، بل على العكس توترت الأوضاع السياسية، ومما ذكرته صحيفة «النهار» أنه بالرغم من كل شيء، بالرغم من قضية فلسطين ومشاورات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ومن وجود برنادوت في لبنان ومن ومن ومن... انتهت الأزمة الوزارية الى الأجل الذي كان مكتوباً لها تقديم رياض الصلح استقالته وتكليفه بتأليف الوزارة الجديدة. وأن البعض رأى أن الأزمة مردها الى عدم قبول البعض بالانتخابات النيابية السابقة، وأن ثمة أزمة ناجمة عن صدور قرار التقسيم، وأن ثمة أزمة ناجمة عن عدم حصول الاصلاح. غير أن «النهار» اضافت مؤكدة حقيقة الأزمة وهي أن مقاعد الوزارة سبعة فقط لا غير وأن النواب أربعة وخمسون[1]. ومهما يكن من أمر ففي أوائل آب (أغسطس) ١٩٤٨ ألقى رياض الصلح بيان الحكومة في المجلس النيابي ثم تحدث كميل شمعون مهاجماً رياض الصلح والحكومة اللبنانية لأنهما لم يفعلا شيئاً من أجل فلسطين، وحملهما مسؤولية الاشتراك في قبول مبدأ الهجرة اليهودية الى فلسطين و«أني أحمل الحكومة مسؤولية التفريط في كرامة البلاد بقبولها واقعياً أن تعامل معاملة الند للعصابات الصهيونية وبقبولها تصرفات الوسيط الشاذة»، ثم سخر شمعون من رياض الصلح مشبهاً إياه بعبد الله الذي أضاع غرناطة وبكاها فقالت له أمه:

إبكِ مثل النساء ملكا مضاعا   لم تحافظ عليه مثل الرجال

وعلى أثر هذا الانتقاد العنيف، قام رياض الصلح وارتجل كلمة غاضبة رداً على شمعون أوضح فيها أن لبنان رفض قبول الهدنة قبل سوريا والعراق «أنا لست مثلك، أنا أحمل مسؤولية كبرى ومركزي يوجب عليَّ ألا أبوح بكل ما حدث... لقد جاهدت وضحيت مدة ثلاثين عاماً بينما كنت أنت تتسكع على

(١) **النهار**، العدد ٣٩٤٦، ٢٧ تموز (يوليه) ١٩٤٨.

أبواب الانتداب . . . ولكن نفثات موتور فاشل لا تجدي نفعاً في الدفاع عن فلسطين هنا . . . »[١] . ونظراً لنتائج هذه الجلسة النيابية التي أضفت عاملاً جديداً من عوامل الانقسام بين القوى السياسية، فقد دعت المعارضة في منتصف آب (أغسطس) ١٩٤٨ الى اجتماع شامل يعقد في قرية « رومية المتن » غير أن الدولة منعت هذا الاجتماع نظراً لخطورته على الوضع الحكومي لا سيما وأن دورية من الدرك قبضت على بضعة كتائبيين متجهين الى منطقة عاليه في سيارة « جيب » وبحوزتهم قنابل يدوية، مما دعا المسؤولين الى مداهمة بيت الكتائب في حي الصيفي في قلب العاصمة بيروت، فضبطت فيه أسلحة حربية وأحيل المقبوض عليهم الى المجلس العدلي[٢] ولكن سرعان ما ابتدأت الوساطات لاخراج الكتائبيين من السجن، فما كان من رياض الصلح الا أن رفض المساعي نظراً لخطورة الموضوع، وبسبب السلاح الذي بدأ يتكاثر لدى منظمة الكتائب، ثم اجتمع برئيس المجلس النيابي صبري حماده وبعدد من الوزراء والنواب، واتفق معهم على مواجهة حركة المعارضة التي قويت بسبب تشتيت الموالين للعهد . ولذا حرصت الدولة على محاكمة الكتائبيين المعتقلين وهم: فؤاد الشرتوني، بطرس خليل، أميل فاضل . وكان النائب المحامي بهيج تقي الدين يمثل الدفاع عن المتهمين الكتائبيين الثلاثة، وكانت التهم الموجهة اليهم نقل ديناميت من بيروت وعاليه ليل ١٦ - ١٧ آب (أغسطس) ١٩٤٨ وارتباط هذا العمل بحادث القاء القنابل على مدير وزارة الداخلية جورج حيمري في بيت مري[٣] .

ولوحظ أن حركة المعارضة سرعان ما نشطت بقيادة كميل شمعون وكمال جنبلاط، وكان كميل شمعون الشغل الشاغل لرئيس الجمهورية باعتباره مارونياً

---

(١) مضبطة الجلسة الاولى لمجلس النواب اللبناني، ٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨، ص ٨٧٣ - ٨٨٠، **النهار**، العدد ٣٩٥٣، ٤ آب (أغسطس) ١٩٤٨ .

(٢) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣، ص ١٣٤ .

(٣) **النهار**، العدد ٤٠٥٥، ٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ .

صديقاً لبريطانيا على غرار الرئيس نفسه، ولذا طلب بشارة الخوري من وزير بريطانيا المفوض أن يوقف شمعون معارضته للحكم، ولكن الوزير البريطاني ادّعى أنه لا يوافق على الخطة التي ينتهجها شمعون[١] . واقترح الوزير البريطاني عقد لقاء بين رئيس الجمهورية وشمعون، ووافق الرئيس ورئيس وزرائه على هذا اللقاء، وبعد اجراء مقابلة بينهما لمدة ساعتين تبين أن شمعون لا يزال مصراً على معارضته للحكم . وانتهى الاجتماع إلى تكريس الخلاف الماروني - الماروني لأسباب شخصيّة ومصلحية لا تمت الى المصلحة العامة بصلة، ولكن تتصل بنزوع كميل شمعون نحو منصب رئاسة الجمهورية . كما قامت في الفترة ذاتها حركة معارضة للعهد من نوع آخر، وهي الحركة التي بدأت تعارض « دولة السلطان سليم » بعد أن أصبح سليم الخوري شقيق رئيس الجمهورية يشكل دولة ضمن دولة، ولذا فقد أسماه الناس وقتذاك « السلطان سليم » واسموا دولته « دولة فرن الشباك »[٢] حيث المنطقة التي كان يقيم فيها . وكانت هذه « الدولة » مظهراً سيئاً للغاية من مظاهر حكم الرئيس بشارة الخوري، لأن « السلطان سليم » كان يتحكم بأمور السراي وينقل الموظفين الى فرن الشباك، وبذلك عمد إلى تقسيم السراي بينه وبين الحكومة . وبالرغم من تذمر بشارة الخوري فإنه لم يقم بمبادرة لوضع حد لهذا الوضع الشاذ[٣] . وإن كانت في هذه الفترة قد راجت بعض الشائعات من أن الحكومة راغبة في تنفيذ جميع المطالب الاصلاحية التي تطالب بها المعارضة[٤] .

ومنذ أوائل عام ١٩٤٩ بدأت تتزايد المطالب الاصلاحية لتحسين الوضع العام في لبنان، فقدمت كتلة التحرر الوطني مطالب اصلاحية جديدة في كانون

---

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ١٣٨ .

(٢) تقع منطقة فرن الشباك في ضاحية بيروت الشرقية، وكانت قبل عام ١٩٢٠ تابعة لمتصرفية جبل لبنان .

(٣) اسكندر الرياشي: رؤساء لبنان كما عرفتهم، ص ١٥٥ - ١٥٦ .

(٤) **النهار**، العدد ٤٠٠٦، ٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨ .

الثاني (يناير) ١٩٤٩ تضمنت ثمانية مطالب اصلاحية تقضي بتطبيق الضمان الاجتماعي واستقلال القضاء والاصلاح المالي والدستوري وحل المجلس النيابي واجراء انتخابات جديدة[١]. وفي الجلسة النيابية المنعقدة في ٢ شباط (فبراير) أكد النائب محمد علي الغطيمي على سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في لبنان، ورأى أن الأقلية تتحكم في اقتصاديات البلاد بينما الأكثرية تئن من الفقر والحرمان، وأنه اذا استمر هذا الوضع المتردي فإن ذلك قد يكون سبباً في وقوع أحداث مؤثرة في مستقبل البلاد الاقتصادي بل وفي لون اتجاهها السياسي. وأشار النائب الغطيمي الى أن مكافحة الشيوعية[٢] لا تكون بحل الحزب الشيوعي فحسب، وإنما باسعاد الطبقة العاملة وغيرها من الطبقات المعوزة، كما أن القضاء على الشيوعية، لا يكون بالارتباط بمعاهدات فحسب لدرء الخطر الشيوعي، بل بالعمل أيضاً على استئصال هذا الداء من نفوس الذين يؤمنون به كوسيلة لتخليصهم من الحياة التعيسة. ثم طالب الحكومة باتباع النهج الاشتراكي في سياستها الاقتصادية فتوزع الاراضي على صغار الفلاحين وتؤمم المصانع والمصالح الاستثمارية[٣]. كما أن سامي الصلح انضم الى المعارضة وأدلى ببيان أشار فيه الى الفوضى الشاملة في دوائر الدولة وتفشي الاستغلال وخرق الدستور وتعطيل الحريات، وتحطيم هيبة الحكم وتشجيع الاحتكارات السياسية والاقتصادية والاقطاعية[٤].

ونظراً لهذا الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي فقد أعلن كمال جنبلاط

---

(١) Boswall to F.O. No. E.2696, of 30 June, 1949, in F.O. 371/75318/88.

(٢) كانت الحكومة قد أوقفت في هذه الفترة مصطفى العريس رئيس اتحاد النقابات التجارية، وكان شيوعياً، وأشارت اليه الوثائق البريطانية اكثر من مرة وفي اكثر من موضع. أما اتحاد النقابات فقد لعب دوراً بارزاً في الحياة السياسية اللبنانية.

(٣) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ٢ شباط (فبراير) ١٩٤٩، ص ٦٥ – ٦٦.

(٤) **النهار**، العدد ٤١٢٩، ١ آذار (مارس) ١٩٤٩

في الأول من أيار (مايو) ١٩٤٩ عن ولادة حزب جديد هو «الحزب التقدمي الاشتراكي»، ورأت «النهار» أن من مفارقات السياسة اللبنانية أن يعتمد زعيم اقطاعي كالنائب جنبلاط يوم أول أيار (مايو) يوم العمال لاعلان مولد حزب اشتراكي تقدمي، كما أن الحزب لم يعلن في مزرعة أو في مجتمع عمالي بل في حفلة شاي، ولكن هذه المفارقات لن تضير الحزب الجديد اذا عرف مؤسسوه كيف يخرجونه من نطاق النظريات والفلسفيات الى نطاق التنظيم الشعبي العملي والى نطاق صراع المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية[١].

وبمناسبة ولادة الحزب التقدمي الاشتراكي اشارت المفوضية البريطانية في تقريرها الى وزارة الخارجية بأن الحزب تأسس برئاسة الوزير السابق كمال جنبلاط الذي يعتبر زعيماً لاحدى العائلات الدرزية الهامة في لبنان. أما فيما يختص بتطلعات الحزب ونظرته فإنها تظهر من خلال شعاره وهي الاشتراكية (Socialism) وأن هذا المبدأ يعطيه امكانية لتحركٍ أكثر سهولة من كلا النمطين: الشيوعية أو الاشتراكية العملية الخاصة بحزب العمل البريطاني. واعتبر التقرير البريطاني بأن ظهور الحزب يعتبر حدثاً جديداً، ومهما يكن من أمر فإن غالبية أعضاء الحزب ليسوا من الشيوعيين. وأن واحداً من مؤسسي الحزب هو د. جورج حنا هو من الشيوعيين المعروفين جداً واللطفاء، ومن المجربين لقيادة سياسة الأحزاب نحو الشيوعية، ولكن بشكل عام قوبل بمعارضة وأخيراً أجبر على الاستقالة[٢].

وكانت ولادة هذا الحزب الجديد مؤشراً لزيادة حدة الصراعات السياسية في لبنان، ذلك لأن الأحزاب اللبنانية كانت كلها تقريباً على نقيض في اتجاهاتها وتياراتها السياسية والاجتماعية كما أن الدولة بحد ذاتها قد درجت في تعاملها مع المنظمات السياسية وشبه العسكرية الى شيء من التساهل والانحياز وعدم الجدية، وهذا مما كان يؤدي الى تطور الصراعات بين هذه الأحزاب والمنظمات لا سيما بين

---

(١) **النهار**، العدد ٤١٨٢، ٣ أيار (مايو) ١٩٤٩.

(٢) B.L. in Beirut to F.O. No. E. 7444, of 3 June 1949, in F.O. 371/75320/88.

المنظمات المتناقضة نهجاً وعملاً ومبادىء، ومثال ذلك ما وقع في ٩ حزيران (يونيه) ١٩٤٩ في منطقة الجميزة - شرقي الأسواق التجارية في بيروت - من اصطدامات بين أفراد من منظمة الكتائب وأفراد من الحزب القومي السوري وذهب ضحيتها عدد من القتلى والجرحى. وعلى الفور اتهمت السلطات اللبنانية الحزب القومي بأنه يريد من هذه التحركات القيام بانقلاب في لبنان، كما اتهمت السلطات زعماء الحزب بالاجتماع بشخصيات صهيونية بارزة. وأضاف التقرير البريطاني أن من أهداف الحزب اقامة سوريا الكبرى بما فيها سوريا ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين، وهو حزب مناهض للشيوعية، وربما لهذه الأسباب فإن هناك اعتقاداً عند عامة الناس بأن الحزب يتلقى الدعم من بريطانيا ولسوء حظ الحقيقة فإن اثنين من الموظفين اللبنانيين من قسم الاستعلامات في المفوضية هم من بين الموقوفين[١].

والحقيقة أنه ما ان وقع الحادث حتى اتهم رئيس الجمهورية القوميين السوريين بأنهم تعمدوا هذا الاصطدام لإحداث شغب تنفجر على أثره ثورة داخلية تطيح بالأوضاع. كما اتهم المعارضة بالتعاون مع القوميين ومع قوى خارجية لتحقيق تلك الأهداف، ومما ذكره رئيس الجمهورية «فما أن بلغتني تفاصيل الاصطدام حتى دعوت مجلس الوزراء للانعقاد ليلاً واستمر اجتماعه الى الساعة الرابعة صباحاً وقد قرر المجلس حل الحزب القومي السوري الذي كان يعمل ضد كيان لبنان وملاحقة المسؤولين فيه ملاحقة قانونية»[٢].

وبالفعل فقد اعتقلت قوات الأمن بعض المسؤولين القوميين من مركزهم في رأس بيروت، كما لوحق أفراد منظمة الكتائب بالتهم المنسوبة اليهم وهي محاولة قتل وجرح وضرب. وذكر الوزير البريطاني المفوض في برقية الى وزارة خارجيته

---

(١) Bailey to F.O. No. E. 9483, of 30nJune 1949, in F.O. 371/75318/88.

(٢) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣، ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

في ١٠ حزيران (يونيه) بأن عدد المشتركين في الاشتباكات يبلغ حوالي مئتي شخص غالبيتهم من الكتائب، وأن شرطة الاستقصاءات تعمل ولغاية الآن أوقفت ٢٢ عضواً من الحزب القومي السوري، وأن انطون سعادة لم يكن بين هؤلاء. أما فيما يختص بالكتائب فإن أحداً منهم لم يوقف حتى الآن[١].

والحقيقة أن الدولة لم تستطع تقليص النشاط القومي السوري بسرعة بسبب الانتشار الواسع له، وقد اعترف رئيس الجمهورية بنفسه بفشل الدولة في هذا المجال مبرراً أن السبب في تواني السلطة عن تنفيذ اجراءاتها ضد القوميين السوريين مرده الى أنهم منتشرون في صفوف الدرك والشرطة وقوى الأمن[٢]. ولذا فقد اضطرت الدولة أن تسيّر دوريات عسكرية لاعتقال أفراد الدرك والشرطة وقوى الأمن من القوميين السوريين، وهذا بحد ذاته كان يعيق العمل الحكومي حيال الحزب القومي.

وقد ذكرت صحيفة «النهار» حادثة الاشتباك بين الكتائبيين والقوميين بأنه في أوائل حزيران (يونيه) نقل الحزب القومي ادارة صحيفته «الجيل الجديد» الى مطبعة فضول في شارع الجميزة، ويبدو أن ذلك زاد في جو التوتر القائم بين الحزب القومي وبين الكتائب من جراء المقالات العنيفة التي كانت توجهها صحيفة «الجيل الجديد» ضد الكتائب. وصودف أنه في ٩ حزيران (يونيه) كان موعد أحد الاجتماعات العادية التي يعقدها فرع الكتائب الأعلى، وقد ضم الاجتماع نحو (٤٠٠) شخص في مقهى الجميزة التي تقع تجاه «الجيل الجديد». وقد ألقى عدة خطباء كتائبيين خطباً حماسية ثم انتهى الاجتماع، وبعد ذلك بوقت قصير كان بعض عمال «الجيل الجديد» خارج المطبعة يؤدون مهمتهم في حراستها، فأقبل بعض زملائهم فحيوهم بالتحية القومية المعروفة: تحيا سوريا، يحيا سعادة، وقد اعتبرها بعض الكتائبيين الجالسين في المقهى تحدياً لهم، فقام أحدهم

---

(١) H. Boswall to F.O. No. E.7201. of 10 June 1949, in F.O. 371/75320/88.

(٢) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٢٢٩.

وضرب أحد القوميين كما تفوه بألفاظ نابية ضد الحزب وضد انطون سعادة . وعلى الأثر وقع اشتباك بين الفريقين وتبودل اطلاق الرصاص بين الجهتين، ثم هجم الكتائبيون على مطبعة القوميين فأحرقوها واتلفوا ما فيها من أوراق، وقد سقط عدد من الجرحى معظمهم من القوميين[1] .

ويلاحظ من خلال ما ذكرته «النهار» بأنه ليس في الموضوع خطة قومية سورية مبيتة، مما يشير أيضاً الى أن السلطة اللبنانية اصبحت متخوفة من كل نشاط قومي لا سيما بعد الانقلاب السوري . ومما يؤكد أيضاً انحيازها لصالح الكتائب أنه بعد انتهاء الاشتباك بين الفريقين تدخل رجال الشرطة والدرك فاعتقلوا عدداً من القوميين وساقوهم إلى النظارة، بينما وضعوا قوة كبرى أمام بيت الكتائب لحراسته . وأضافت «النهار» أن الحادث وقع تحت جنح الظلام ولم يتدخل رجال الأمن الا بعد انتهاء المعركة وبعد أن دخل الكتائبيون الى بناية الجريدة القومية[2] .

وبعد قرارات الحكومة ضد الحزب القومي السوري، أشارت صحيفة «النهار» في ١١ حزيران (يونيه) تحت عنوان «الحكومة تشل الحزب السوري القومي الاجتماعي وتحقق في نشاطه وخططه»، وأضافت في عنوان آخر «كان الحزب السوري القومي الاجتماعي يدبر انقلاباً ... فأدى حادث الجميزة الى اعتقال نحو ٢٠٠ من أركانه وتوارى زعيمه»[3] .

والحقيقة أن التحقيق استمر مع القوميين وتم توقيفهم في سجن الرمل[4]، بينما

(١) أوردت صحيفة «النهار» أسماء الجرحى على النحو التالي: فيكتور لطوف، أسعد حنا، جوزف يعقوب الطويل، محمد جميل يونس، رامز حسن جابر، مهادش يوسف مهادش، زهير مصباح قليلات .

(٢) **النهار**، العدد ٤٢١٥، ١٠ حزيران (يونيه) ١٩٤٩ .

(٣) **النهار**، العدد ٤٢١٦، ١١ حزيران (يونيه) ١٩٤٩ .

(٤) سجن الرمل: يقع في منطقة الطريق الجديدة في غربي بيروت قرب جامعة بيروت العربية، وقد تم هدمه عنوة وهرب سجناؤه منه ابان احداث لبنان عام ١٩٧٦، وقد تحول منذ ذلك التاريخ الى حديقة تابعة للجامعة .

تم التحقيق مع الكتائبيين في نظارة البرج[1]، ثم ما لبث أن اطلق سراحهم . وقد كتبت «النهار» محللة الواقع الجديد والحادث بين الطرفين اعتماداً على ما تداولته الأوساط السياسية فأوضحت ما يلي:

أولاً - لقد كان حادث الجميزة ابن ساعته، بدليل أن الحزب لم يكن مستعداً لخوض معركة مسلحة، ولم يتمكن من تلقي النجدة التي طلبها . .

ثانياً - كان حادث الجميزة حادثاً مفتعلاً نظمته الكتائب للانتقام من الحزب، بعد أن تحداها في عقر دارها خلال انتخابات المختارين، واقامته حفلة تكريمية لانطون سعادة أثر تلك الانتخابات في مقهى الشامي في الجميزة . وقد شجعت الحكومة الكتائب في عملها بغية ايقاع الحزب القومي في شرك يتيح لها اعتقال قادته وأعضائه البارزين والقضاء عليه . وما كانت مظاهر التقارب بين الكتائب والنجادة سوى مقدمة لهذا الحادث .

ثالثاً - كان حادث الجميزة مقصوداً وقد أراده الحزب ليتخذ منه حجة للقيام بأعمال شغب واسعة النطاق تؤدي الى شل الآلة الحكومية وقلب نظام الحكم والسيطرة على البلاد . . . ودليل صحة هذا التعليل أن عدداً كبيراً من القوميين وجد في بيت الأستاذ سعادة إثر وقوع الحادث، وأن نجدات بدأت الزحف الى بيروت فاعتقلتها قوى الأمن وهي في الطريق[2] .

ويبدو أن صحيفة «النهار» المؤيدة للقوميين السوريين في هذه الفترة كانت تريد بهذا التحليل المتناقض ارباك السلطات اللبنانية فهي تتهم السلطات مرة بطريقة غير مباشرة بالقضاء على القوميين السوريين، وتتبنى مرة أخرى وجهة نظر الدولة بأن الحزب القومي كان مستعداً لقلب نظام الحكم . وقد يكون سبب اتخاذ هذا الموقف أيضاً حذر الصحيفة من السلطات بعد تفاقم الوضع .

(١) نظارة البرج: وتقع في قلب العاصمة بيروت، والمعروفة بساحة البرج أو ساحة الشهداء .

(٢) **النهار**، العدد ٤٢١٦، ١١ حزيران (يونيه) ١٩٤٩ .

وبعد صدور مرسوم حل الحزب القومي السوري والغاء امتياز صحيفته، أطلق سراح الكتائبيين الموقوفين، بينما حاول القوميون الهرب من سجن الرمل، بينما راحت النيابة العامة بايعاز من كبار المسؤولين تتهم الحزب بالتعاون مع اليهود لقلب حكومتي سوريا ولبنان[1]. وراحت «النهار» تتساءل على صدر صفحاتها «هل اتفق انطون سعادة مع اسرائيل على الاعتراف بالأمر الواقع لقاء مساعدة اليهود بالمال والسلاح لتحقيق انقلاب في لبنان وسوريا»[2]. غير أن الزعيم انطون سعادة الذي اختفى عن لبنان رد على الحكومة وتحداها أن تنشر الوثائق المزعومة التي بحوزتها. وصرح لصحيفة «العلم» الدمشقية في ٢١ حزيران (يونيه) تصريحاً جاء فيه «أما تهمة الاتصال باليهود فإنني اتحدى رئيس الحكومة المتهادنة مع اليهود أن يعطي للنشر الوثائق المزعومة، فإذا كانت لدى الحكومة وثائق في صدد الاتصال باليهود، فإنها ولا شك وثائق مشرفة للحزب ومخزية للمتحكمين في رقاب الشعب اللبناني وللطائفيين الذين نملك وثائق عديدة عن اتصالاتهم واتصالات جميع الرجعيين باليهود من بيع أراضٍ الى بيع خطط سياسية في الحكم تسهل الانتشار اليهودي ومطامع اليهود في التسلط على جنسنا وعلى بلادنا المحبوبة»[3].

وبالرغم من ملاحقة الدولة للحزب القومي السوري، الا أنه استمر في مناوءة الحكم، ففي الأسبوعين الأول والثاني من تموز (يوليه) ابتدأت سلسلة من النشاطات العسكرية القومية ضد مراكز الدولة. ففي ٤ تموز (يوليه) هجم أفراد مسلحون من القوميين على مخفري الدرك في حارة حريك والمتين وقتلوا دركياً

---

(١) انظر: **النهار**، العدد ٤٢١٧، ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٤٩، **النهار**، العدد ٤٢١٨، ١٤ حزيران (يونيه) ١٩٤٩، **النهار**، العدد ٤٢٢٠، ١٦ حزيران (يونيه) ١٩٤٩، **النهار**، العدد ٤٢٢٤، ٢١ حزيران (يونيه) ١٩٤٩، انظر:
Boswall to F.O. No. E. 7949, of June 1949, in F.O. 371/75320/88.

(٢) **النهار**، العدد ٤٢٢٥، ٢٢ حزيران (يونيه) ١٩٤٩.

(٣) **النهار**، العدد ٤٢٢٦، ٢٣ حزيران (يونيه) ١٩٤٩.

وجرحوا اثنين[1]. واستمر نشاطهم ليلاً نهاراً رغم اعتقال البعض منهم في المتين. وفي هذه الفترة كان زعيمهم انطون سعادة قد لجأ الى دمشق، وابتدأ من هناك يقود الحملات ضد السلطة اللبنانية، وبحماية حسني الزعيم الأمر الذي ازعج بشارة الخوري ورياض الصلح لأنهما اعتبرا أن ذلك مؤشراً خطراً، ولأن الزعيم السوري تخلى عن وعوده فيما يختص باستقلال لبنان وكيانه، فعمد لبنان ازاء ذلك الى توسيط الملك عبد العزيز في التطورات السورية ـ اللبنانية. ورغم هذه الوساطات فإن الحزب القومي السوري استمر في مناوءة السلطة بلا هوادة[2]، وبجرأة دون الاهتمام بموقف الدولة.

والجدير بالذكر أن الدولة اللبنانية وقعت في ارتباك كبير بعد تفاقم الحملات القومية عليها لا سيما بعد أن نشرت عمدة الحزب مناشير عديدة دعا فيها انطون سعادة الشعب اللبناني الى الثورة، كما أذاعت العمدة على أعضائها وانصارها ومحبذيها بأن الجيش اللبناني والجيش السوري على أتم التفاهم مع الحزب القومي، وأنه في ليل ٥ تموز (يوليه) ستخرج المصفحات والدبابات اللبنانية بقيادة ضباطها تحمل علامة الزوبعة وستسلم الى المقاتلين من الحزب، في حين تخرق الدبابات والمصفحات السورية الحدود اللبنانية وتنضم الى القوى القومية السورية المقاتلة، فينهار الوضع في لبنان من أساسه ويتولى القوميون السوريون مقدرات الحكم فيه. كما صدر عن انطون سعادة أمراً الى اتباعه في السلك العسكري اللبناني طلب فيه منهم أن يعتبروا أنفسهم معبئين في صفوف الثورة القومية الاجتماعية في لبنان ابتداء من اليوم الثالث من شهر تموز (يوليه) ١٩٤٩[3].

---

(١) E. Rabbath, La Formation Historique du Liban politique et Constitutionnel, p.533.
W. B. Fisher, op. cit., p. 493.

(٢) K.A.C. 1948 - 1950, Vol. VII, p. 10136.
انظر أيضاً عن أحداث هذه الفترة:
قضية الحزب القومي، ص ٢٧١ ـ ٢٨١، الوثائق رقم ٤٦، ٥١، ٤٧، ١٧٢.

(٣) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ٣، ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨.
انظر أيضاً:
G. Haddade, op. cit., p.397.

هذا وقد تكررت حوادث العنف التي قام بها القـوميـون السـوريـون، فقـد هاجموا مخفر الغبيري في الضاحية الجنوبية من بيروت، وأطلقوا النار على رجال الدرك فيه. وفي ليل ٥ تموز (يوليه) هاجمت جماعات مسلحة منهم منطقة راشيا في البقاع الغربي لاحتلالها، وكانت بقيادة الأمير زيد حسن الأطرش من سوريا، فوقع اشتباك بينها وبين الدرك. كما ظهرت جماعة مسلحة أخرى من القوميين قرب سحمر وهاجمت مخفر مشغرة، وتم تبادل اطلاق النيران مع رجال الدرك فقتل عدد من الجانبين. وألقي القبض في بيروت على خمسة من أعضاء الحزب القومي السوري وهم يوزعون المناشير التي تضمنت اعلان الثورة القومية في جميع الأراضي اللبنانية، وحجزت الشرطة في بيروت ثلاث سيارات فيها أسلحة وقنابل ورشاشات، كما اشتبك الجنود مع القوميين الاجتماعيين في وادي سرحمول قرب عرمون الغرب، وأسفرت المعركة عن مقتل النقيب توفيق شمعون[1].

لقد أثبت القوميون السوريون قـدرتهم في التـأثير على أمـن الدولـة، واعتبر البعض أن نشاطهم العسكري والسياسي سيؤدي الى اسقاط كيان الدولة وتسلمهم الحكم. ولما اثبتت الاحداث اللبنانية أن للقومين قوة عسكـريـة، عنـدهـا امتـد التخوف من لبنان الى سوريا، واعتبر حسني الزعيم أن نجاح القوميين في لبنان سيؤثر على وضعه في سوريا طالما أن سوريا هـي ضمـن مخططـاتهم وطـالما أن للقـوميين أنصاراً ومؤيدين داخل الجيش السوري. وكان حسني الزعيم وبشارة الخوري قد بحثا في شتورة في ٢٤ حزيران (يونيه) ١٩٤٩ قضية القوميين السوريين، كما نشرت الحكومة اللبنانية في أواخر حزيران (يونيه) بأن محمد جميل يونس منفذ عكا اعترف أمام التحقيق أنه بأمر من الزعيم سعادة جمع معلومات عن الجيوش العربية وسلمها لاسرائيل وأنه تم عقد اتفاقية بينه وبين الضباط الاسرائيليين[2].

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ٣، ص ٢٣٨ - ٢٣٩.

(٢) **النهار**، العدد ٤٢٢٨، ٢٥ حزيران (يونيه) ١٩٤٩، **النهار**، العدد ٤٢٣٢، ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٤٩.

وكانت هذه الاتهامات مقدمة ومبرراً لاعتقال انطون سعادة في دمشق في ٦ تموز (يوليه) ١٩٤٩[1]. وفي فجر اليوم التالي أمر حسني الزعيم بترحيله الى بيروت شرط أن يقتل في الطريق وقبل وصوله اليها بحجة أنه حاول الهرب فاضطر رجال الأمن الى قتله، غير أن رياض الصلح رفض اتباع هذا الأسلوب، وأصر على اجراء محاكمة لانطون سعادة.

والحقيقة أنه ما أن اعتقل انطون سعادة ليل ٦ - ٧ تموز (يوليه) حتى أعلم الوزير البريطاني المفوض في بيروت «وطلب مني أن أبقيها سراً لأنفسنا في الوقت الحاضر». وأشار أن هذه هي نهاية المطاف في تجدد الحملة ضد الحزب القومي السـوري الذي قـام بهجمات مسلحـة على مـراكـز الدرك خلال الأيـام القليلـة المنصرمة، وكان هناك ارتباطات ما بين الدرك ومجموعات صغرى من الحزب القومي قرب الحدود السـوريـة - والتي كـانـت تتكـوَّن مـن الدروز السـوريين والفلسطينيين - وفي الجبال قرب بيروت. واضاف الوزير البريطاني بأنه علم من شخصية هامة في السلطة من أن الحكومة السورية قد وعدت أن تقيم تعاوناً مع السلطات اللبنانية، وتعتقل جميع أعضاء الحزب القومي السوري في سوريا[2].

ومن الأهمية بمكان القول، إن السلطات اللبنانية سبق لها أن مهدت قبل تسلمها انطون سعادة من دمشق بالزعم أن سعادة لا يريد احداث انقلاب في لبنان فحسب وإنما في سوريا أيضاً وأنه يعمل ضد حسني الزعيم للاطاحة به، وأنه لتنفيذ هذه الغاية قد اتفق مع الاسرائيليين وأرسل اليهم معلومـات عسكـريـة[3]. والجديـر بالذكر أن الوزير البريطاني (Boswall) أكد في تقريره في نهاية حزيران (يونيه) بأن رئيس الوزراء اللبناني أوضح له بأن حسني الزعيم هو وراء مؤامرة انطون

(١) **النهار**، العدد ٤٢٣٩، ٨ تموز (يوليه) ١٩٤٩.

(٢) Boswall to F.O. No. E. 8343, of 7 July 1949, in F.O. 371/75320/88.

(٣) Boswall to F.O. No. E. 7649. of 22 June, 1949, in F.O. 371/75320/88.

سعادة[١]. كما أكد رئيس الوزراء مجدداً هذا الموضوع في تموز (يوليه) للوزير البريطاني بأن حسني الزعيم هو الذي موَّل وسلح الحزب القومي السوري[٢]. وبذلك يتبين حقيقة وهي أن اتهامات الدولة اللبنانية لانطون سعادة وللحزب القومي بأنه يعمل ضد حسني الزعيم ويتعامل مع اسرائيل ما هي إلا لتأليب الرأي العام ضده وتأليب حسني الزعيم حتى يتم تسليمه للحكومة اللبنانية. وقد استطاعت الحكومة اللبنانية الحصول على مبتغاها من هذه الاتهامات عندما سلم حسني الزعيم للسلطات اللبنانية زعيم الحزب القومي.

وكانت الدولة اللبنانية قد اتفقت مع حسني الزعيم على اقفال الحدود بين البلدين ليتم اعتقال القوميين وحصرهم في وقت كان فيه بعض العناصر القومية من اللبنانين والسوريين والفلسطينيين يهاجمون بعض مراكز الشرطة في ضواحي بيروت[٣]. ونظراً لخطورة الأمر فقد قررت الدولة القضاء على الحزب بشخص زعيمه.

وبالفعل ففي ٨ تموز (يوليه) عقدت المحكمة العسكرية برئاسة القاضي يوسف شربل جلسة سرية، تم فيها استجواب سعادة استجواباً شكلياً مع اصرار وخلفية سياسية رسمية بضرورة اتخاذ قرار باعدامه. ولذا فقد اتصل كمال جنبلاط بالقصر الجمهوري وطلب مقابلة مستعجلة، فدخل على رئيس الجمهورية أصفر اللون عصبي المزاج وقال: «تملأ الدنيا إشاعة أن انطون سعادة سيعدم بدون محاكمة... أنا لا أشاركه عقيدته. لكن يجب أن لا يحاكم عليها، ومن الضروري أن تجري المحاكمة علناً ليكون للرأي العام نصيب في الحكم، خصوصاً وأن المحاكم

---

(١) Boswall to F.O. No. E.9483, of 30 June 1949, in F.O. 371/75318/88.

(٢) Bailey to the Commonwealth Governments, 25 July 1949, in F.O. 371/75320/88.

(٣) للمزيد من التفصيلات الوافية أنظر التقارير والبرقيات التالية:

Broadmead (Damascus) to F.O. No. E.8373, of 8 July 1949, in F.O. 371/75320/88.

SHARQ AL ADNA RADIO (Damascus) 8 July 1949, No.8446.

تتأثر برأي الحكومة». ثم طلب جنبلاط من رئيس الجمهورية إرجاء المحاكمة بعد أن هدأت الاحوال لا سيما وأن الشوفيين ومنهم الجنبلاطيون لم يشتركوا في محاولة الثورة باستثناء بعض الارسلانيين. ثم تساءل جنبلاط: لماذا لم يحاكم لحد الآن دعاة آخرون للثورة كالمطران مبارك ونهاد ارسلان»[١]. ثم قدم جنبلاط استجواباً الى الحكومة محتجاً على قرار اعدام انطون سعادة، غير أن السلطات منعت نشر نص الاستجواب، ولم ينشر الا بعد أكثر من شهر على اعدام سعادة[٢].

والواقع أن رئيس الجمهورية الذي ادعى أن الحكومة لن تتدخل في قرار المحكمة وأن المتهم لن يحاكم على عقيدته بل على أعمال مادية اقترفها كالدعوة الى العصيان المسلح، فقد ثبت تدخل الدولة في المحاكمة، وكان القرار المتخذ مسبقاً ينتهي الى اعدام انطون سعادة وحل الحزب القومي. وبالفعل فقد جرى اعدامه سريعاً في الساعة الرابعة من صباح ٩ تموز (يوليه)، كما أصدرت المحكمة احكاماً على قوميين سوريين آخرين تراوحت بين الاعدام والسجن[٣]. وهكذا اعدم من كان يسمى هتلر الشرق الأوسط على حد قول Arab World[٤]. ومما قاله انطون سعادة بعد أن بلغه حكم الاعدام، «إنني اعتبر أن الحكومة اللبنانية قامت بمؤامرة واسعة ضدي وضد حزبي، ولكني أنظر الى الذين تآمروا عليَّ والى الذين

---

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ٣، ص٢٤٢ - ٢٤٣.

(٢) انظر: **النهار**، العدد ٤٢٧٣، ١٧ آب (اغسطس) ١٩٤٩، **النهار**، العدد ٤٢٩٣، ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩؛

(٣) انظر: **النهار**، العدد ٤٢٤٧، ١٧ تموز (يوليه) ١٩٤٩، **النهار**، العدد ٤٢٨٦، الاول من أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩، انظر أيضاً: قضية الحزب القومي ص١٠٦ - ١٠٩، بشارة الخوري، المصدر السابق جـ٣، ص٢٤٣، ٢٣٧ - ٢٤٤، البرت حوراني، المرجع السابق، ص٣٧٨، **الحياة**، العدد ٩٩١، ٤ آب (اغسطس) ١٩٤٩.

G. Haddade, op. cit., pp. 398-399. C.O.C., Vol. XVIII - XIX P.P. 153-154, Paris. 1949.

(٤) A.W., 8 July, 1949.

حكموا عليّ بالاعدام والى الذين سيعدموني نظرة ازدراء . . . »[١] .

ومن الأهمية بمكان القول أن الرئيس بشارة الخوري كان صاحب القرار الأول باعدام انطون سعادة قبل أن تبدأ المحاكمة، ولكن المسألة ألصقت برئيس الوزراء رياض الصلح باعتباره رئيساً للوزراء ومسؤولاً عن السلطة التنفيذية . وقد أكد د . زكي نقاش ـ وهو قومي سابق ـ أن رياض الصلح كان معارضاً لاتخاذ قرار باعدام انطون سعادة، كما كان معارضاً لأسلوب المحاكمة والاجواء التي جرت فيها لا سيما وأنه سبق أن عفا عن قوميين حاولوا اغتياله في السابق، ولكن الرئيس بشارة الخوري خدع رياض الصلح ـ وهو الرجل الذكي ـ موضحاً له أن من الأفضل أن يوافق على اعدام سعادة وأن يوقع على المرسوم الجمهوري أيضاً من أجل أن يظهر الحكم متماسكاً أمام اللبنانيين، والا فان عدم موافقته ستؤدي الى استقواء الحزب السوري على الدولة ولو أُعدم سعادة[٢] . كما أكد النائب يوسف سالم بأن مسألة تسليم انطون سعادة ومحاكمته مما لا يتفق والتقاليد اللبنانية، ناهيك عن الضمانات التي توفرها الشرائع لكل متهم ولكل محكوم . وأضاف يوسف سالم بأن اللبنانيين رأوا في قرار السلطة دليلاً على فزع الحاكمين ورغبتهم في الظهور بمظهر القوة حيث لا قوة على الاطلاق . . . وترك اعدام زعيم الحزب القومي السوري أثراً سيئاً في لبنان وأحدث ضجة كبيرة تجاوزت الحدود الى اكثر من بلد عربي وتجاوزته الى ديار الاغتراب حيث تعيش جماعات من المغتربين المنتمين الى هذا الحزب أو الذين يعطفون عليه[٣] . ولذا فقد أقسم القوميون على الانتقام من

---

(١) **النهار**، العدد ٤٢٤٠، ٩ تموز (يوليه) ١٩٤٩ .

(٢) من مقابلة شخصية مع د . زكي النقاش في ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ . وزكي النقاش هو من مواليد بيروت عام ١٩٠٠ ومن خريجي الجامعة الاميركية عام ١٩٢٣، وقد انتسب للحزب القومي عام ١٩٣٥ وانسحب منه عام ١٩٣٦، وقد اضطهد وسجن مرات عديدة على يد السلطات الفرنسية واللبنانية بسبب معتقداته الوحدوية . وكان لسنين عديدة مديراً لكلية جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت .

(٣) يوسف سالم: ٥٠ عاماً مع الناس، ص ٣٢٨ .

المسؤولين عن اعدام زعيمهم فشددت الحراسة على منازل بشارة الخوري ورياض الصلح ورئيس المحكمة يوسف شربل غير أن بشارة الخوري بدأ ينشر بين بعض السياسيين بأن صاحب قرار اعدام انطون سعادة هو رياض الصلح . وبالفعل فقبيل اعدام انطون سعادة توجه سامي الصلح الى رئيس الجمهورية طالباً منه عدم تنفيذ الحكم فقال له الرئيس: اذهب واقنع ابن عمك رياض بالأمر . ولما قابل رياض وطلب منه ذلك وجده متمسكاً بالقرار فقال له سامي الصلح: حرام لا تتورط، هذا رجل خطر واتباعه خطرون . . . ان الجرم سياسي ويوجب الاسباب التخفيفية[١] .

ويلاحظ بأن محمد علي الطاهر اتهم رياض الصلح بأنه هو المسؤول عن اعدام انطون سعادة، كما اتهم حسني الزعيم بأنه هو الذي غدر به، وشبه رياض الصلح بابراهيم باشا عبدالهادي الذي اتهمت حكومته باغتيال الشيخ حسن البنا المرشد العام للاخوان المسلمين في القاهرة في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٤٩ . وأضاف الطاهر بأن رياض الصلح أصبح يعيش حياة الخوف من أن يغتاله انصار انطون سعادة كما عاش ابراهيم عبدالهادي تحت الحراسة الشديدة التي تضيق الأنفاس[٢] . أما رئيس الوزراء السوري السابق خالد العظم فقد ذكر بأن رياض الصلح اعترف لأحد مقربيه بأنه ارتكب في حياته ثلاث خطيئات لا تغتفر وهي: أولاً: مساندته للشيخ بشارة الخوري الذي تخلى عنه فيما بعد، وثانياً: موافقته على اعدام انطون سعادة ارضاء لبشارة الخوري، وأخيراً رفضه اقتراح الحكومة السورية حول الوحدة الاقتصادية[٣] .

وفي اليوم الذي اعدم فيه انطون سعادة، أرسل من دمشق ملخص سري الى

---

(١) سامي الصلح: احتكم الى التاريخ، ص ٩٤ .

(٢) محمد علي الطاهر: ظلام السجن، ص ٦٣٩ .

(٣) مذكرات خالد العظم جـ ٢، ص ٤٢ .

وزارة الخارجية البريطانية جاء فيه تأكيد جديد بأن حسني الزعيم كان قد شجع وساعد انطون سعادة كوسيلة للتخلص من « بعبعه » (Béte noir) رياض الصلح. غير أن المعارضة الحقيقية لرياض الصلح فهي التي تتألف من كميل شمعون وعبدالحميد كرامي وأعوانهما الذين بقوا هادئين مؤقتاً. وأضاف الملخص بأن الاشاعة تذكر بأن انطون سعادة ساعد اثنين من المعارضة « وأعتقد أن مساعدته لشمعون وكرامي ربما كانت مساعدة صحيحة »[١].

وبعد أن أعدم انطون سعادة شنت صحيفة « النهار » حملة عنيفة على الحكومة، فلوحق صاحبها غسان تويني وأوقف، أما شقيقه وليد تويني ـ المدير المسؤول عن الصحيفة ـ فقد توارى عن الأنظار فانبرى كمال جنبلاط وكميل شمعون يدافعان عن الصحيفة وعن القوميين السوريين وقدما استجوابين للحكومة يتعلقان بالموضوعين السابقين. وبالرغم من حركة المعارضة فقد حكم على غسان تويني مدة ثلاثة شهور لم يكملها وحكم على أخيه بالبراءة. ودافعت الدولة عن نفسها منددة بمعارضي قرار الحكم على سعادة بقولها: « فعلاً م المناداة بالويل والثبور وعظائم الأمور، اذ نطبق بحق انطون سعادة المجرم تجاه القانون وتجاه لبنان وتجاه العروبة ومحقر الاديان والمحرض على الفتك بالناس باسم حرية الفكر والعامل على كم الافواه . . . »[٢].

وفي وقت كان لا يزال الرأي العام اللبناني وجميع الدوائر السياسية المحلية والعربية والدولية مهتمة بنتائج اعدام انطون سعادة، فاذا بوزير لبنان المفوض في لندن فيكتور خوري يحرص في لقاء مع المسؤولين البريطانيين على تأكيد وحرص حكومته على الصداقة مع بريطانيا والتخوف من سياسة فرنسا الجديدة في الشرق الأوسط طالباً الدعم السياسي والاقتصادي والتقني. وقد أشير الى هذا الموضوع في

---

(١) Extract from Damascus to F.O. No. E.69.9 July, 1949, in F.O. 371/75320/88.

(٢) قضية الحزب القومي، ص ٦٥.

تقريرين بريطانيين جاء في احدهما بأن الحكومة اللبنانية هي نوعاً ما متخوفة بخصوص تجدد التأثير الفرنسي، حديثاً في الشرق الأوسط، ونوعاً ما هي منزعجة من المحادثات الانجليزية ـ الفرنسية التي تهدف الى بعض الترتيبات السياسية بين المملكة المتحدة وفرنسا. ومما جاء في التقرير أنه بالنسبة لبريطانيا فهي تريد ثمرة النفوذ في لبنان، وأن هؤلاء الناس في لبنان منهم من يلقى رعاية من المملكة المتحدة (بريطانيا) ومنهم من يلقى رعاية فرنسا، ولكن سياسة الحكومة التي هي قوية مؤيدة لبريطانيا، وأن وزير حكومة جلالته مسرور جداً من النفوذ الخاص في لبنان، والحكومة اللبنانية تأمل من وزير حكومة جلالته متابعة اعماله الجيدة للحفاظ على وضعها[١]. ويبدو أن اعدام انطون سعادة وما تبعه من تطورات دعت الحكومة اللبنانية للتخوف على مستقبلها ومستقبل لبنان والتخوف من وقف الدعم البريطاني للسياسة اللبنانية.

والجدير بالذكر أن حادث اعدام انطون سعادة وقرار حل المنظمات كان بداية النهاية لحكم بشارة الخوري، كما كان حادث اغتيال رياض الصلح عام ١٩٥١، النهاية الحقيقية لحكم بشارة الخوري لأنه فقد باغتياله العمود الفقري للحكم. ولا بد من القول أن طبيعة النظام السياسي في لبنان كان يحمل في طياته اتجاهات معادية للفكر القومي السوري، ومؤيداً بصورة أو بأخرى للفكر الكتائبي، ففي الوقت الذي اصدرت فيه الدولة كتاباً يعبر عن وجهة نظرها في أسباب اعدام سعادة ومحاكمة القوميين، وتعطي المبررات لممارساتها، نراها تقف لتدافع عن حزب الكتائب، فقد ادعت السلطة أنه بعد حادث الجميزة عثر لدى القوميين على وثائق ادانة، بينما لم تذكر السلطة أنها عثرت على وثائق ادانة لمنظمة الكتائب[٢]. مع العلم

---

(١) انظر التقريرين الداخليين الآتيين:

W. Strang (F.O.) No. E.8717, of 13 July 1949, in F.O. 371/75324/88.

J. Chadwick (F.O.) No. E.8717, of 13 July 1949 in F.O. 371/75324/88.

(٢) انظر: قضية الحزب القومي، ص ٦٢.

ان رئيس الجمهورية نفسه اعترف بانه عثر في اكثر من مرة على أنواع عديدة من الأسلحة والقنابل لدى منظمة الكتائب . كما أكد انه في ليل ١٧ - ١٨ تموز (يوليه) ١٩٤٩ أطلق حراس بيت الكتائب النار على بعض العمال العائدين من المرفأ وجرحوا اثنين منهم، وتقدم العمال بشكواهم الى الشرطة التي لاحقت الكتائبيين واوقفتهم . ثم بحثت الشرطة في مستودع الكتائب فوجدت فيه أسلحة منوعة وقنابل يدوية، كما عثر في ١٨ تموز (يوليه) على أسلحة حديثة متطورة مخبأة في مستودع آخر[١] .

ويظهر أن الدولة ارادت أن تُظْهر للبنانيين بعد اعدام انطون سعادة ومحاكمة القوميين انها لا تعامل الكتائبيين معاملة مميزة، ولذا فقد بدأت بمحاكمة بعض الكتائبيين الذين أطلقوا النيران على عمال المرفأ . ونشرت الصحف في هذه الفترة نبأ مؤداه ان الرئيس السوري نصح السلطات اللبنانية أن تحل المنظمات في لبنان، وقد علم أن الحكومة اللبنانية أوعزت الى منظمات الكتائب والنجادة والطلائع والنهضة والغساسنة وسواها بابدال تنظيمها الاساسي بحيث تتحول الى احزاب سياسية وقد سألت « النهار » الدوائر المختصة عن الغاية من تحويل المنظمات الى أحزاب، فقالت أن ذلك يرفع عنها الصبغة شبه العسكرية، فيبطل حمل الشارات وتأدية التحية واجراء التجمعات والاستعراضات، وبالفعل فقد باشرت بعض المنظمات اعداد الترتيبات اللازمة لاجراء التحول المطلوب، وتمنت النهار أن تعيد المنظمات تكوينها على أساس قومي[٢] .

ومما يؤكد ما ذكرته الصحافة اللبنانية هو أن مجلس الوزراء اتخذ قراراً في ١٩ تموز (يوليه) بحل المنظمات جميعها . واعتبرت الكتائب أن هذا القرار موجه

---

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣، ص ٢٤٥، **النهار**، العدد ٤٢٤٨، ١٩ تموز (يوليه) ١٩٤٩ .

(٢) **النهار**، العدد ٤٢٤٥، ١٥ تموز (يوليه) ١٩٤٩ .

ضدها، بينما نفى رئيس الجمهورية ذلك وأوضح « انني لم أضمر أي سوء لمنظمة الكتائب ولا لسواها » . وأعتبر أن ذلك القرار فيه مصلحة لجميع اللبنانيين لأن طبيعة المنظمات اللبنانية عسكرية أو شبه عسكرية مما يستوجب اصطدامها بالغير . وكان النواب: هنري فرعون، حبيب أبو شهلا، وابراهيم عازار وسواهم قد تدخلوا لدى رئيس الجمهورية لمصلحة الكتائب كما أن الوزير جبرائيل المر، استقال احتجاجاً على قرار مجلس الوزراء حل المنظمات اللبنانية . وكان رئيس الجمهورية حريصاً على اعلام القائم بالأعمال البريطاني بقرار حل المنظمات شبه العسكرية وذلك قبل اتخاذ القرار وقبل اجتماع مجلس الوزراء[١] .

هذا وقد تضمن قرار مجلس الوزراء حل كل التنظيمات ذات الطابع العسكري، بما فيها النجادة والكتائب والعمل لاقرار الخدمة العسكرية الاجبارية والتعليم العسكري لاعطاء كل الأسس الثقافية منذ بداية السنة الدراسية الجديدة، والعمل على تنمية الجيش والدرك واعادة تجهيزهما واستكمال الاعتمادات المقدرة بمليون ليرة وتخويل وزارة الدفاع حق تنفيذ هذا الأمر[٢] .

وكانت صحيفة « مانشستر غارديان » (Manchester Guardian) ذكرت في ١٨ تموز (يوليه) أن الحكومة اللبنانية بدأت اليوم توجه أنظارها نحو أعضاء حزب سياسي آخر هو الكتائب، وقد أقفلت مراكزه وأوقفت ١٣ شخصاً وصادرت الأسلحة، وقدرت الصحيفة عدد اعضاء الكتائب بثلاثين ألفاً[٣] .

هذا وقد استاءت الاوساط السياسية الحزبية من قرار حل المنظمات لا سيما منظمتي النجادة والكتائب، فعمدت الكتائب الى اطلاق تسمية جديدة على منظمتها تحت اسم « الحزب الكتائبي السياسي » بينما مرسوم حل المنظمات يقضي بأن

---

(١) Howes to F.O. No. E. 10339 of 30 July 1949, in F.O. 371/75318/88.

(٢) Bailey to F.O. No. E. 8927, of 21 July 1949, in F.O. 371/75320/88.

(٣) Manchester Guardian, 18 July 1949.

وهي قصاصة مرفقة بتقرير « بايلي » (Bailey) السابق الذكر في ٢١ تموز (يوليه) ١٩٤٩ .

لا تحمل أية منظمة اسمها القديم، ونظراً لذلك فقد اتخذت الكتائب اسماً جديداً هو «الاتحاد اللبناني»[1].

ونظراً لاستمرار المعارضة التي تزايدت نتيجة لاعدام انطون سعادة فقد أصدرت الدولة كتاباً تبريراً لموقفها ومؤيداً لوجهة نظرها عرف باسم «قضية الحزب القومي» تعمدت أن تورد فيه اتهامات الحزب القومي لمختلف الأطراف السياسية حتى تكسب تأييدها والكف عن معارضتها، وقد تكون بعض اتهامات الحزب صحيحة غير أن الاتهامات الأخرى كانت مختلقة من قبل أجهزة الدولة، ومثال ذلك ما أوردته الأجهزة في الكتاب من أن القوميين انتقدوا كمال جنبلاط وأسموه «الوزير الولد» وأنهم كانوا يشتمون نعمة ثابت وفايز صايغ ومأمون اياس وغسان تويني رغم أن هؤلاء قوميون أو مؤيدون لهم ورغم ان غسان تويني سخر صحيفته لتأييدهم. وأضاف الكتاب بأن القوميين هاجوا مدرسة الحكمة وكتلة التحرر الوطني والكتائب والنجادة والامير عادل ارسلان والشيخ عارف النكدي ومشايخ البياضة والتكتل الدرزي واتهموا حبيب المطران وسعيد عقل بأنهما شيوعيان.

وقد بلغ بأسلوب الدولة أن عمدت الى اثارة الروح الطائفية والدينية ضد القوميين، فأوضح الكتاب بأن القوميين قالوا: «ان بعض المسلمين يتغنون بوطنيتهم المتمركزة على ارادات خارجية، والعلويين مرتزقة والمسيحيين جبناء اذلاء والأرمن كذابون منافقون...»[2]. كما جاء في الكتاب، في الوثيقة رقم (١٥٤) بأن على القوميين واجب العمل لقتل شعبية رياض الصلح في كل أنحاء سوريا خارج لبنان[3]. أما فيما يختص بمدرسة الحكمة فسواء أكان الكتاب الصادر عن الدولة اختلق التقرير الخاص بها أم كان صحيحاً فان أحداً لا يشك بما جاء فيه

(١) انظر: **الحياة**، العدد ٩٨٧، ٣٠ تموز (يوليه) ١٩٤٩.
(٢) قضية الحزب القومي، ص ٤٧ ـ ٤٨.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

عن هذه المدرسة ونشاطها ومراميها، بل أنه سبق لرئيس الجمهورية أن انتقدها لأنها أصبحت وكراً للمعارضة على حد قوله. أما فيما يختص بتقرير البير يوسف أبو حيدر عضو الحزب السوري القومي فقد جاء فيه، أن أحداً لا يجهل مدرسة الحكمة، ففيها الطائفية الهدامة الغاشمة والتعصب الذميم والمبادىء الهدامة، وفيها رجعيون يبثون الشوق الى الأم الحنون فرنسا، وفي مدرسة الحكمة دعوة الى الانعزال والى محاربة الذين أرادوا تحرير هذه الامة من قيود الاستعمار[1].

والحقيقة الهامة في هذا الصدد هي أن بعض القوى السياسية لا سيما التي ورد اسمها في الكتاب الرسمي «قضية الحزب القومي» لم تقتنع بما جاء فيه، باستثناء القوى الموالية للدولة، ولكن المواطنين ايدوا الكثير مما جاء في التقارير وفي افادات القوميين أثناء محاكمتهم سواء أكانت الدولة قامت بتزويرها أم ثبت صحتها لأن موقف المواطن اللبناني من السياسيين اللبنانيين لم يكن يختلف كثيراً عما ورد في الكتاب، وبذلك تكون الدولة باصدارها الكتاب قد أدت خدمة للحزب السوري القومي أكثر مما ألحقت الضرر به، وكان وقعه خلافاً لما أراده الرئيس بشارة الخوري وحكومته، ولهذا بادرت الدولة بعد فترة وجيزة الى سحبه من وزارة الانباء ومن المكتبات.

وفي الجلسة النيابية الاستثنائية في ١٦ آب (أغسطس) ١٩٤٩، وبعد مضي أكثر من شهر على الاستجواب المقدم من النائب كمال جنبلاط، طلب رئيس المجلس النيابي تلاوة الاستجواب الذي جاء فيه أنه باسمه، وباسم الجيل المخلص الواعي يطلب استجواب الحكومة حول الظروف الغامضة التي أحاطت باعدام انطون سعادة اثر عملية هي من السرعة بحيث كانت أشبه بعملية تطهير ادارية بعد أن تألبت عليه عناصر الرجعية والطائفية والمصلحية، وهو رجل عرف عنه أنه رجل عقيدة ومؤسس مدرسة فكرية كبيرة، وباعث نهضة في أنحاء الشرق قد يندر

(١) المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

لها مثيل . وأضاف ان الشعب اللبناني لا يزال تحت وطأة كابوس الألم والحيرة والامتعاض من جراء التدابير المستغربة التي اتخذتها الحكومة اللبنانية بحق رئيس الحزب القومي الاجتماعي . ومما ذكره جنبلاط في استجوابه أنه يرجو الحكومة والمسؤولين ان يتعلموا « أن عمليات التخلص من كبار الشخصيات والقادة التقدميين لا تفيد شيئاً ، وقد تأتي على رغبات المقولين ، فالجيل الواعي الجديد لا يخاف الموت . . . » .

وبعد انتهاء تلاوة الاستجواب تحدث كمال جنبلاط معترضاً على رئاسة المجلس لأنها لم تطبع استجوابه وتوزعه على النواب كما جرت العادة ، كما أن الحكومة قد أمرت الصحف هاتفياً بعدم نشر استجوابه خلافاً للقانون . أما الأسباب التي دعته لتقديم استجوابه فهي « الطريقة المنكرة التي اتبعت بالقضاء على حزب مهما اختلفت بيننا وبينه العقائد كان يمثل قضية فكر ويضم عناصر من جميع الطوائف في البلاد العربية واني مضطر للخوض في صميم الموضوع » . فقاطعه على الفور رئيس المجلس النيابي ليمنعه من تفصيل الموضوع والخوض فيه مبرراً أن المادة (١٧٥) من النظام الداخلي تمنع ذلك ، ثم طرح رئيس المجلس فوراً الاستجواب على النواب فيما اذا يقبلونه أو يرفضونه . فما كان من جنبلاط الا أن أشار الى أنه سواء قبل المجلس استجوابه ام لم يقبله « فاني مستعد بأن أفضح اسرار قضية الحزب القومي في استجواب ثان لأنها قضية عداء شخصي ضد انطون سعادة ، كما أن هنالك اصابع أجنبية لعبت دورها في هذه الفضيحة »[1] .

ولما أعطيت الكلمة لرئيس الوزراء اعتبر أن قضية اعدام انطون سعادة هي مفخرة للبنان ولشعب لبنان وليست فضيحة كما يذكر جنبلاط ، وأعرب عن استعداده لسماع تفاصيل تلك الفضيحة التي يقال ان أصابع أجنبية لعبت فيها وأنها

(١) مضبطة الجلسة الاولى لمجلس النواب اللبناني، ١٦ آب (اغسطس) ١٩٤٩، ص٦١٣ - ٦١٤ .

قضية عداء شخصي « بينما هؤلاء الرجال اقترفوا الجرائم وقتلوا الجند وعملوا ما عملوا لمصلحتهم الشخصية لا لمصلحة أحد ، ونحن عملنا ما عملناه وضميرنا مرتاح ، وسنعمل مثل هذا وأكثر من هذا لحفظ لبنان واتحاد لبنان هذا الوطن العزيز » . ثم طلب من المجلس رفض استجواب جنبلاط . وبالفعل عندما طرح على التصويت سقط بعد أن نال أقلية نيابية . وحاول رئيس الوزراء ـ كأي رئيس وزراء أو مسؤول ـ أن يتهرب من تفاصيل القضايا الهامة فأشار الى أنه سيعطي تفاصيل عن القضية بعد انتهاء العمل القضائي . فما كان من كمال جنبلاط الا أن قاطعه موضحاً أن انطون سعادة قتل ظلماً ويجب أن تحاكم الحكومة على ذلك « وأنا لا أحب الخوف والجبن عند هكذا أشخاص يقدمون على مثل هذا العمل » . فرد رئيس الوزراء عليه بالقول : « أنت جبان ، نحن جئنا بقوتنا ، وسنقضي على كل مشاغب ، نعم على كل مشاغب وعلى كل قوة مجرمة » . وقبل انسحاب جنبلاط من الجلسة قال : « أنتم مجرمون وتجب محاكمتكم » . أما الاستجواب المقدم من كميل شمعون حول قضية انطون سعادة فقد كان أخف لهجة من استجواب جنبلاط لأنه بحث فيه قضية القبض على غسان تويني بسبب مقال له حول انطون سعادة كتبه في صحيفة النهار في ٩ تموز (يوليه) . ورأى شمعون أنه كان من الاولى بالحكومة ان ترد على المقال بادلة تقنع الرأي العام اللبناني بأنها كانت محقة بالسياسة التي سلكتها والتدابير التي اتخذتها لاعدام زعيم القوميين بهذه الكيفية[1] .

هذا وفي الجلسة النيابية المنعقدة في ٣٠ آب (اغسطس) لوحظ من خلال المساجلات التي جرت بين جنبلاط من جهة وبين رئيس الوزراء ورئيس المجلس النيابي من جهة ثانية أنهما حاولا باستمرار منعه من طرح استجواباته والتهرب منها ، كما أظهرت تحالفهما ضده مما دعا جنبلاط للقول ان ما اقترفته الحكومة في انطون سعادة هو جرم وأي جرم[2] . ومن الأهمية بمكان القول أن مسألة

(١) مضبطة الجلسة الاولى لمجلس النواب اللبناني، ١٦ آب (اغسطس) ١٩٤٩، ص ٦١٥ .
(٢) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ٣٠ آب (اغسطس) ١٩٤٩، ص ٦٤٨ .

اعدام انطون سعادة كانت حافزاً ومشجعاً على مضاعفة نشاط المعارضة السياسية للعهد وبشتى الوسائل، لا سيما وأن هذه المعارضة قد شهدت تحولاً جذرياً في أساليب الدولة لمواجهة الحركات الحزبية[١] .

والواقع فان الدولة اللبنانية لم تكتف بملاحقة القوميين بل بدأت بملاحقة الشيوعيين، وذكرت صحيفة « الحياة » البيروتية انه نتيجة لانشغال الدولة بملاحقة القوميين، استغل الشيوعيون الفرصة واستأنفوا نشاطهم السري، فأخذوا يكثرون من اصدار النشرات المعادية للحكومة وللنفوذ الانجلو ـ اميركي وبسبب محاكمة انطون سعادة محاكمة سرية، فقام الأمن العام بتحريات اسفرت عن مصادرة عدة منشورات من أحد المنازل في منطقة الأشرفية في بيروت الشرقية، وألقي القبض على يوسف خطار الحلو ونديم الحلو وجورج كيال، كما عثر رجال الأمن على اعداد من صحيفة سرية اصدرها الحزب اسمها « نضال الشعب »[٢] وبين الأوراق التي عثر عليها تقرير أثبت أن انشقاقاً هدد الحزب، وتقرير عن محاكمة أحد الشيوعيين حزبياً، كما قبض الأمن العام على بعض الأشخاص الذين حاولوا توزيع المنشورات الشيوعية في جنوب لبنان[٣] . وبمناسبة الحديث عن الشيوعية صرح بيار الجميل بأن الكتائب عدوة للشيوعية بقدر ما هي عدوة لأي نظام رجعي أو مطمع استعماري[٤] .

وبمناسبة انعقاد مؤتمر الدبلوماسيين البريطانيين ربط بعض الأوساط السياسية بين ملاحقة الشيوعيين في لبنان وبين هذا المؤتمر الذي اعتبر مكافحة الشيوعية في

---

(١) للمزيد من التفصيلات انظر:

Boswall to F.O. No. E.12196 of 30 August, 1949, in F.O. 371/75318/88.

(٢) وجدت بعض اعداد من صحيفة « نضال الشعب » الشيوعية في أرشيف صحيفة « النهار » وهي بمجملها لا تختلف كثيراً عن البيانات السرية الشيوعية التي وجدتها أيضاً في الارشيف نفسه.

(٣) **الحياة**، العدد ٩٨٧، ٣٠ تموز (يوليه) ١٩٤٩.

(٤) **الحياة**، العدد ٩٨٧، المصدر نفسه.

الشرق الأوسط شرطاً أساسياً لازدهار المنطقة وتأمين سلامتها . وذكرت مصادر حكومية أنها تريد تنقية الجو الداخلي قبل شروعها في تحقيق الاصلاح لأن برأيها ان الشيوعيين يعرقلون مسيرة الاصلاح . كما ذكرت الأوساط ذاتها بأن الباعث على التشدد مع الشيوعيين هو الرغبة في اظهار لبنان ـ الموعود بنصيب من المساعدة الاقتصادية المخصصة للبلدان المتأخرة ـ بمظهر الدولة الديمقراطية التي يمكن للمشروعات الاجنبية أن تقوم فيها وتنمو وهي بمنأى عن الانقلابات والثورات، وثمة من رأى بأن تشدد الحكومة اللبنانية في ملاحقة الشيوعيين انما هو عائد الى رغبتها في مجاراة سوريا التي دشنت العهد الجديد برئاسة حسني الزعيم بالاعلان عن عزمها على الانضمام الى الجبهة المناهضة للشيوعية[١] . غير أن صحيفة « النهار » رأت بأن هناك ارتباطاً بين الحملة على الشيوعيين وبين مؤتمر لندن الذي اتخذ مقررات بهذا الشأن، كما أن المؤتمر اتخذ مقررات طالب فيها الدول الصغرى ومنها لبنان أن تفرض قانون التجنيد الاجباري لأن تنفيذه يؤدي الى تضاؤل عدد العاطلين عن العمل التي يمكن أن تجذبهم الشيوعية .

وبمناسبة الحديث عن مداهمة الاحزاب والمنظمات شبه العسكرية وتحويلها الى أحزاب سياسية، كتب كامل مروة مقالاً في صحيفته « الحياة » تحت عنوان « حزبية الكراسي » سخر فيه من الحكومة والمعارضة على السواء لأن همومهم لم تنصب على النظام الحزبي بقدر ما هي اهتمام بالحفاظ على مناصبهم، وقال الناس بأن الحكوميين والمعارضين مثلوا حزبية غايتها الاولى والقصوى « الكرسي » ولا يسمع بأخبارها الا عندما يوضع مصير الكرسي على بساط البحث. ذلك أن الحكومة لا تشعر بالحزبية الا عندما تهدد كراسيها، كما أن المعارضة لا تنشط الا عندما تسنح الفرصة لاستلام الحكم. وأضاف مروة منددأً بالأساليب السياسية المحلية الضيقة، فأوضح بأن الحياة السياسية في لبنان تحتاج الى أكثر من شهوة

---

(١) **النهار**، العدد ٤٢٥٩، ٣١ تموز (يوليه) ١٩٤٩.

الكرسي والعصبيات المكتسبة أو الموروثة، انها بحاجة الى انضواء هذه الظواهر تحت لواء الحزبية ذات النظم والمبادىء وأن تكون «الكرسي» وسيلة النفع لا غاية الموتور والطامع»[1]. وبالرغم من الانتقادات الموجهة الى حركة المعارضة، غير أن كتلة التحرر الوطني عقدت اجتماعاً في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩ برئاسة عبدالحميد كرامي، وطالبت الكتلة مجدداً بحل المجلس النيابي، وتعديل قانون الانتخاب وتنفيذ الاصلاح وعدم الاعتراف بشرعية المجلس النيابي وعدم شرعية الولاية الثانية لبشارة الخوري. غير أن حزب الكتائب ـ الذي تحول الى حزب الاتحاد الوطني ـ عارض القرار الاخير وأعلن انفصاله عن المعارضة، كما اتخذ القرار نفسه نعمة ثابت رئيس الحزب الجمهوري. وكان حزب الكتائب باتخاذه هذا القرار منسجماً مع نفسه ومعترفاً بموقف بشارة الخوري الذي أيد الكتائبيين في أكثر من حادث وبينها حادث الجميزة.

ونظراً لاستمرار المعارضة في مطالبها الاصلاحية تساءل كامل مروة عن ماهية هذا الاصلاح. ذلك ان الجهاز الحكومي يشكو وباء مزدوجاً: وباء الحكم ووباء الشعب وكلاهما ينبثقان من معدن واحد، «فاذا أصلحت الجهاز الحكومي ولم تصلح الخلق الشعبي فعبثاً تحاول» ثم اتهم كل صاحب مصلحة بتجاوز حقوقه وارغام الجهاز الحكومي على مسايرته ولو داس حقوق غيره، واتهم الحكم أيضاً بأنه يعتبر نفسه سيداً على الناس لاخادماً لهم[2]. وحاولت الدولة ارضاء المعارضة بتغيير الحكومة في ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩ ولكنها عادت بصورة مماثلة للحكومة السابقة وبرئاسة رياض الصلح أيضاً[3]. واعتبر موضوع تغيير الوزارات باستمرار

---

(١) **الحياة**، العدد ٩٩٧، ١١ آب (أغسطس) ١٩٤٩.
(٢) **الحياة**، العدد ١٠١٩، ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩.
(٣) وضع الوزير البريطاني المفوض (Boswall) تعريفاً بكل المشتركين بهذه الوزارة وكشف عن اتجاهاتهم السياسية والتاريخية وصنف كل وزير حسب دينه ومذهبه، ويمكن الاطلاع على هذا التعريف في التقرير التالي: =

في لبنان تياراً سياسياً ليس لمصلحة الديمقراطية اللبنانية كما يدعي البعض، بل لمصلحة المستوزرين ولامتصاص نقمة المعارضة البرلمانية والشعبية. وكان أول اتهام وجه للحكومة الجديدة من النائب كميل شمعون الذي أوضح بأن أكثر المشاركين في هذه الوزارة يحملون مسؤولية هزيمة فلسطين وبالتالي قيام دولة صهيونية، ولذا فقد حجب الثقة عنها[1]. ولما مثلت الحكومة الجديدة أمام المجلس النيابي في ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٩، أوضح النائب أديب الفرزلي بأنه يعجب من هذا الفساد والافساد ويعجب أيضاً من المعارضة التي كان لها وزراء أثناء انتخابات عام ١٩٤٧ ومع هذا فإنهم لم ينسحبوا من الوزارة، ورأى أن على المعارضة أن لا تعارض من أجل مطالب ومصالح شخصية تقدمت بها فرفضتها الحكومة. كما أن الوزير السابق حميد فرنجية اعتبر أن القانون لا يطبق في لبنان على الجميع[2].

وفي الأول من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٩، ألقى كمال جنبلاط كلمة في المجلس النيابي فضح فيها تزوير الحكومة لانتخابات أيار (مايو) ١٩٤٧[3]، واتهم حزب رئيس الجمهورية ـ الكتلة الدستورية ـ بتزوير الانتخابات، فاحتج رئيس المجلس النيابي الذي رد عليه قائلاً: «ليس لرئيس الجمهورية حزب، وان حزبه هو جميع اللبنانيين» كما رد عليه النائب ابراهيم عازار قائلاً: أنت والأستاذ شمعون تسعيان للهدم وتحاولان هدم الاستقلال ولن يهدم باذن الله. ولكن جنبلاط تابع كلمته مؤكداً أنه بالرغم من المساندة التي قدمها طوعاً واختياراً وهبة

= Boswall to F.O. No. E.12046, of 30 Sept. 1949, in F.O. 371/75320/88.

أنظر أيضاً:

K.C.A. 1948 - 1950, Vol. VII, p.10273.

(١) **النهار**، العدد ٤٣٢٥، ١٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٩.
(٢) مضبطة الجلسة الخامسة لمجلس النواب اللبناني، ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٩.
(٣) دوّن في محضر الجلسة ذاتها ص ٩٩ أنه بأمر من رئيس المجلس النيابي لم يدون خطاب كمال جنبلاط لأنه امتنع عن تسليمه في الجلسة لرئيس المجلس غير أن صحيفة «**النهار**» المعارضة نشرته في اليوم التالي أي في ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٩، العدد ٤٣٦٥.

للذين كان يعتقد بوجود بعض بذور الاستقلال في نفوسهم وبالتعاون معهم « أصبحنا نؤمن بأن انجاز الاستقلال لا يمكن أن يتحقق على أيديهم الملوثة »، ورأى جنبلاط أن المجلس النيابي ليس عائلة ونظاماً عشائرياً وعائلياً كما ادعى رئيس الحكومة، وأشار الى أن مشكلة لبنان هو أنه يحكم باسم الطائفية والاقطاعية والمصلحية، وأن حكامه يعتبرون أن الدستور شرعة خاصة واتفاق شفوي واعتيادي بين صاحب المزرعة والمرابعين، وان القضاء تعامل عائلي وتحكيم عشائري واذا التمنطق السياسي تمنطق سوقي وبازاري[1]. وفي الجلسة ذاتها رد رياض الصلح على تهجمات شمعون وهدد بنقض الميثاق الوطني ومما قاله: « كنت أود . . . أن أعود الى الميثاق الذي وضعناه بين المسيحيين والمسلمين لنحفظ وحدة لبنان واستقلاله وندفع عنه داعية الاحتلال الاجنبي، ذلك الاحتلال الذي كان يهدده من قبل، ولو بقي الى الآن لهدد استقلال سوريا والعراق أيضاً. كنت أريد أن أعود لبحث هذا الموضوع لارى هل بدل كميل شمعون وهو النائب الماروني فكره في هذا الميثاق، فإن كان قد بدل فأنا أسبقه. نعم أسبقه. فأنا رياض الصلح (النائب المسلم)[2] لم يعد بامكاني أن أتحمل تحديات من هذا النوع وسأطرح الموضوع ثانية وسندرس هذا العهد الذي قدسته وتحملت في سبيل تنفيذه المر والصعاب، ولم تنسوا حتى الآن حملة الصحف السورية عليّ في معرض قضية النقد . . . »[3]. ولوحظ أنه عندما طرح رياض الصلح موضوع نقض الميثاق وجم المجلس النيابي وصمت النواب بينما ضج آخرون وصدموا من هذا التهديد الذي أفزع الكثيرين وفي طليعتهم النائب الارثوذكسي حبيب أبو شهلا وقال النواب معاً: لا، لا، لا. فازداد رئيس الوزراء حدة وحماسة وقال: شبعنا بهورة بالعروبة.

(١) **النهار**، العدد ٤٣٦٥، ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٩.

(٢) « رياض الصلح النائب المسلم» هكذا أوردتها صحيفة « النهار» العدد ٤٣٦٥، ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ بينما لم تشر مضبطة الجلسة النيابية الى ذلك.

(٣) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، ١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٩، ص ١٠٨.

أنتم تعلمون الحملة التي شنها علي السوريون وتعلمون ما فعلت، وأنا أريد أن أبحث هذا الموضوع »[1].

وذكر الرئيس بشارة الخوري أن رياض الصلح رد على شمعون بينما تساهل في الرد مع جنبلاط الذي تعرض لرئيس الجمهورية. وأبدى رئيس الجمهورية استياءه من رياض الصلح لقوله أنه سيكون السباق لنقض الميثاق المتفق عليه عام ١٩٤٣، وأنه لم يكن من الحكمة في شيء أن يحتكم رئيس وزارة الى الشارع في مثل هذا الظرف[2]. مع العلم أن رياض الصلح لم يكن يريد الرد على شمعون فحسب، وانما كان يريد اظهار مؤازرته لرئيس الجمهورية الذي بينه وبين شمعون عداء مستحكم. ومهما يكون من أمر فان المناظرة بين الصلح وشمعون تؤكد من جديد بأن الميثاق الوطني كان مرتبطاً بانفعالات شخصية ومشاعر خاصة مما يثبت ضعف أسسه ودعائمه.

٧ ـ الانقلابات العسكرية السورية وأثرها على العلاقات السورية ـ اللبنانية ١٩٤٩

بدأ لبنان يهتم بما يدور في سوريا من تطورات سياسية نظراً لأثرها على أوضاعه الداخلية، ومنذ ٢١ شباط (فبراير) ١٩٤٩ أبدى رئيس الوزراء السوري خالد العظم تخوفه من بعض الاحداث الداخلية في سوريا، وأبدى هذا التخوف في بيروت في اجتماع عقده مع الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح والوزير حميد فرنجية. ومما قاله لهم: « اكتشف الأمن العام في دمشق مسعى تجسس يقوم به الحزب السوري القومي في الأراضي السورية، وقد أوقف بعض

(١) **النهار**، العدد ٤٣٦٥، ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٩.

(٢) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ٣، ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩.

المتجسسين، فعلى الأمن العام اللبناني أن يكون يقظاً وينسق عمله مع الأمن العام السوري للقضاء على التجسس المذكور».

وفي هذه الفترة كانت سوريا ومعها لبنان أكثر ما يتخوفان من النشاط الشيوعي والقومي السوري، لا سيما بعد مضاعفة النشاط الشيوعي في العراق. ولقد حاولت العواصم الثلاث: بيروت، دمشق، وبغداد، التنسيق للوقوف في وجه هذه التيارات السياسية، غير أن فجر الثلاثين من آذار (مارس) ١٩٤٩ فاجأ الكثيرين بانقلاب عسكري بقيادة حسني الزعيم[١]. وقد تم اعتقال رئيس الجمهورية شكري القوتلي ورئيس الوزراء خالد العظم. وكان لهذا الانقلاب أثر مباشر على الوضع اللبناني، فبدأت الدولة تتحرى عن خلفيات هذا الانقلاب وتتابع كل تطوراته، وعقد اجتماع طارىء بين الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح لبحث أثر هذه التطورات على لبنان والدول العربية لا سيما بعد سيطرة الصهيونية على فلسطين، وبعد ظهور المطامع الدولية في الشرق الأوسط، ولهذا حاولا الربط بين الانقلاب وهذه المطامع، وقد أكد الوزير البريطاني المفوض في بيروت في أواخر آذار (مارس) بأن الانقلاب السوري احدث قلقاً جسيماً في الأوساط الحكومية، بينما رحبت به القوى المعارضة[٢]. وقد وصف بشارة الخوري الانقلاب بأنه «انقلاب أرعن» رغم أن حسني الزعيم أشار في بيان موجه للسوريين تأييده وضع لبنان الراهن تمام التأييد واحترام استقلاله مع تمنياته بحل كل القضايا المعلقة بين سوريا ولبنان.

أما خالد العظم رئيس الوزراء السوري فقد اعتبر أن الأسباب الحقيقية لقيام الانقلاب الاول ليس سوء الحالة في البلاد ورغبة الشعب في التخلص من القائمين

---

(١) A.W. 31 March 1949.

(٢) Boswall to F.O. No. E.5443, of 31 March 1949, in F.O. 371/75318/88.

انظر أيضاً:

Chancery to F.O. No. E.6549, of 30 April 1949, in F.O. 371/75318/88.

على الحكم وإن كان احد الاسباب، غير أن الاسباب الحقيقية تنحصر في كون الحركة الانقلابية «حركة طائشة قام بها رجل أحمق متهور هو حسني الزعيم». واتهمه العظم بأنه أراد حماية نفسه من العزل والاحالة على المحاكمة بتهمة الاشتراك في صفقات مريبة وخاسرة، تعاقدت عليها مصلحة التموين في الجيش مع بعض الملتزمين الذين قدموا بضاعة فاسدة وقبضوا ثمنها مضاعفاً «الا أنني لا أستبعد الدور الذي قامت به بعض الدول الاجنبية في تحضير الانقلاب وفي تشجيع حسني الزعيم على الاقدام عليه».

ويذكر خالد العظم تفصيلات وافية عن كيفية كشفه ورئيس الجمهورية للأسلحة السورية الفاسدة وغير الصالحة للحرب وعن مواد التموين الفاسدة الخاصة بالجيش السوري، وتبين أن حسني الزعيم كان أحد كبار المسؤولين عن عقد هذه الصفقات، وقد انتشرت هذه الفضائح في الصحف السورية، كما أن النائب السوري فيصل العسلي شن حملة عنيفة على حسني الزعيم في ١٧ آذار (مارس) ١٩٤٩ مفنداً أعماله ومواقفه، واتهمه بالخيانة والتآمر مع الملك عبدالله، وطالب باحالته الى المحاكمة، ثم صرح بأن ثمة محاضر وتقارير تثبت ذلك. ومما زاد في تردي وضع حسني الزعيم اكتشاف مزيد من الأسلحة الفاسدة المستوردة من ايطاليا حيث كان الصدأ لا يزال عليها، فأمر جنوده بازالة هذا الصدأ، غير أن الحكومة علمت بأمره. وبعد افتضاح هذا الأمر بدأ حسني الزعيم يجتمع بالضباط ويقول لهم «ان الحكومة تريد السوء بالجيش وتنوي تسريح أكثر الضباط واحالة بعضهم على المحاكمة لأسباب شتى، فاذا لم نوحد صفوفنا ونتخذ التدابير اللازمة قضت الحكومة علينا». وبعد ذلك قدم حسني الزعيم مذكرة الى رئيس الجمهورية باسم عدد من الضباط رفضوا فيها اهانة الجيش ووصمه بالخيانة وطالبوا بالقاء القبض على النائب فيصل العسلي ومحاكمته. وبعد تطور الأوضاع السورية وتباين وجهات النظر بين السياسيين والعسكريين وتأكد اتصال حسني الزعيم بالملك عبدالله، قام

حسني الزعيم مع بعض الضباط بانقلابه الشهير[١] .

ويلاحظ بأن التقرير البريطاني لشهر نيسان (ابريل) ١٩٤٩ الصادر من بيروت الى وزارة الخارجية البريطانية أشار الى أن موقف الحكومة اللبنانية من الانقلاب كان موقفاً غير متعاون مطلقاً، وأنه من وجهة نظر المقربين من السوريين واللبنانيين والوطنيين فانه كان غير مفاجيء، وان الخوف من انعكاسه على لبنان كان طبيعياً، بالاضافة الى نقص الحماس اللبناني[٢] .

وبلغ من خطورة الانقلاب السوري ليس على لبنان فحسب وانما على وضع المنطقة برمتها، ان بدأت البرقيات تنهال على الحكومة وتستفهم منها عن الوضع في سوريا، ثم بدأت الدول العربية ترسل مبعوثين الى بيروت للاطلاع عن كثب على التطورات الراهنة، ومن بين هؤلاء الضابط المصري محمد يوسف وهو من ضباط القصر الملكي وجميل بابان موفد الحكومة العراقية والذي وصل دمشق فبيروت والذي أعرب عن تأييد حكومته للانقلاب الجديد[٣] . بينما كانت بعض الصحف اللبنانية تهاجم الانقلاب السوري والأوضاع التي نجمت عنه، فأخذ حسني الزعيم يتهم رياض الصلح بأنه هو الذي أوعز لتلك الصحف بمهاجمة الانقلاب، كما اتهم رياض بأنه يقوم بمساع حثيثة لدى الدول العربية كي لا تعترف بالحكومة الجديدة، غير أن بشارة الخوري رفض هذه التهمة التي اعتبرها تهمة فاسدة وظالمة لأن «الصحف الوطنية في لبنان لم تكن بحاجة الى وحي لمهاجمة الانقلاب الطائش». كما اعتبر الخوري بأن حركة حسني الزعيم ليست هي سوى تمرد شخصي انتقامي

(١) للمزيد من التفصيلات الوافية انظر: مذكرات خالد العظم، جـ٢، ص١٨١ - ٢٠٨.

(٢) Chancery to F.O. No. E. 6549, of 30 April 1949, in F.O. 371/75318/88.

(٣) للمزيد من التفصيلات انظر: بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ٣، ص ١٩٨ - ٢٠٦. أنظر أيضاً: عدد صحيفة **«النهار»** الصادر بعد ظهر الأربعاء ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٩، العدد ٤١٥٣، وفيه ٩ بلاغات صادرة عن حسني الزعيم.
أنظر أيضاً: **النهار**، العدد ٤١٥٤، ٣١ آذار (مارس) ١٩٤٩، وسواه من الاعداد.

أساءت الى سوريا والى جميع الاقطار العربية[١] .

وفي صدد العلاقات بين رياض الصلح وحسني الزعيم فقد جاء في التقرير البريطاني السابق الذكر بأن العلاقات بين حسني الزعيم ورياض الصلح ـ الذي كانت معظم قوته حتى في لبنان مستقاة من الدعم الذي استمده من الوطنيين السوريين ـ كانت في الواقع غير مرضية وبسرعة أصبحت متباينة نوعا ما. وتبين أن الموقف اللبناني يأخذ جانب التسوية فقد أعلن رئيس الوزراء في ٤ نيسان (ابريل) بأن حكومته لن تتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وأنكر أن يكون هناك أية اعتبارات قد اتخذت من قبل الحكومة اللبنانية للتشدد في العلاقات الطبيعية بين سوريا ولبنان. غير أن التقرير أضاف بأن رياض الصلح بلا مبالاة استمر في توظيف التحركات المعوقة، مما دعا الزعيم لازاحة الستار بأن هناك عملاً عدائياً تجاهه شخصياً[٢] .

والأمر الملاحظ أن القوى الشيوعية لم تكن أيضاً تؤيد الانقلاب السوري فقد وزعت في لبنان مناشير شيوعية ضد الانقلاب وضد حسني الزعيم. كما لوحظ بأن بعض الفئات اللبنانية كانت تعارضه، بينما فئات اخرى أيدته، وتبعاً للتطورات السورية ـ اللبنانية فقد أوفد حسني الزعيم في ٤ نيسان (ابريل) الى بيروت مرافقه الخاص النقيب رياض الكيلاني ومعه كتاب فيه الكثير من اللطف واللياقة، غير أنه تضمن شكوى صريحة من موقف رياض الصلح تجاه الانقلاب، وخشي الزعيم أن يؤدي الأمر الى أسوأ العواقب مؤكداً أمنيته بأن تبقى سوريا على صلات مع لبنان[٣] . وفي ٧ نيسان (ابريل) عقد حسني الزعيم مؤتمراً صحافياً أعلن فيه استقالة كل من شكري القوتلي وخالد العظم، وعلى أثر ذلك أخذ الوضع الجديد

(١) بشارة الخوري، المصدر نفسه، جـ٣، ص٢٠٧.

(٢) Chancery to F.O. No.E.6549, of 30 April, 1949, in F.O. 371/75318/88.

(٣) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ٣، ص٢٠٨.

يتركز في سوريا بشكل سريع وملفت للنظر، وبدأت الدول العربية والكبرى تبحث جدياً في أمر الاعتراف بالزعيم والعهد الجديد.

وفي ١٣ نيسان (ابريل) أوفدت الحكومة اللبنانية محمد علي حماده - مدير الشؤون العربية في وزارة الخارجية، وفريد شهاب - مدير عام الأمن العام - الى دمشق لمقابلة حسني الزعيم والاطلاع على آخر التطورات السورية، والبحث في العلاقات الثنائية بين البلدين، فأعطى زعيم الانقلاب السوري الاطمئنان للمبعوثين اللبنانيين وان كان أبدى بعض الضيق من اللبنانيين المعارضين لانقلابه لا سيما رئيس الوزراء رياض الصلح[1]. ويذكر في هذا الصدد بأنه في اليوم نفسه أعلم وزير الخارجية اللبنانية الوزير البريطاني المفوض بأن الحكومة اللبنانية قررت مبدئياً الاعتراف بالنظام الجديد[2].

وفي الوقت نفسه اتصل وهبي الحريري - صديق حسني الزعيم ووزير المالية في عهد شكري القوتلي - برياض الصلح وطلب منه ضرورة الاعتراف بالحكم الجديد في سوريا، فأبدى الصلح تجاوبه مع هذا الموضوع على أن يسبق ذلك مبادىء يتفق عليها بين البلدين. وفي ١٤ نيسان (ابريل) طلب حسن جبارة - رئيس اللجنة السورية في المجلس الأعلى للمصالح المشتركة - مقابلة بشارة الخوري وسلمه رسالة من حسني الزعيم تضمنت اتهامات جديدة ضد رياض الصلح من أنه يدبر

(١) ذكر لي السفير محمد علي حماده في ٢٨ آب (اغسطس) ١٩٨٠، أن رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء طلبا منه أن يقدم تقريراً مفصلا عن شخصية حسني الزعيم وتصرفاته وكيفية تفكيره وأسلوبه - بالاضافة الى نتائج اللقاء - لأن الحكم في لبنان كان يريد ان يعرف كل شيء عن حسني الزعيم كي يستطيع التفاهم معه. وأضاف السفير حماده أن الدولة لم تختر فريد شهاب لكونه مديراً عاماً للأمن العام فحسب، وانما لكونه صديقاً لحسني الزعيم وقد تكونت صداقتهما في سجن راشيا عام ١٩٤٢، يوم أن اعتقلها الديغوليون بعد دخولهم الى سوريا ولبنان منتصرين على الفيشيين.

(٢) Chancery to F.O. 30 April, 1949, op. cit.

مؤامرة على حياة حسني الزعيم بالاتفاق مع أحمد الشراباتي وزير الدفاع السوري السابق الموجود في بيروت، كما اتهم الصلح بأنه وراء تأخر لبنان عن الاعتراف بالوضع السوري ومما قاله حسن جبارة: ان الزعيم لا يمكنه البتة التعاون مع رياض الصلح[1].

ومما يذكر أن حركة المعارضة اللبنانية استغلت موقف حسني الزعيم من رياض الصلح، واستغلت التباين في الموقفين السوري واللبناني، فرأت الفرصة سانحة لاضعاف الوضع الحكومي، حيث بدأت بشن حملات سياسية متتابعة كما بدأت بمضايقة واثارة المسؤولين عن طريق زيارات بعض الزعماء لدمشق، وكان في مقدمتهم زعماء كتلة التحرر الوطني وزعماء المعارضة الآخرين الذين شكلوا وفداً مشتركاً ضم: عبدالحميد كرامي، كميل شمعون، سامي الصلح، كمال جنبلاط، سليمان العلي، ونصوح الفاضل، وقد عقد هؤلاء لقاء مع حسني الزعيم ظهرت نتائجه السلبية على الحكم اللبناني بعد أيام قليلة في مقدمتها مضاعفة حركة المعارضة[2]. وجاء في التقرير البريطاني بأن هذه الزيارة زادت في شكوك رياض الصلح مما جعله مقتنعاً وبشكل خاص من وجهة نظر الحركة اللبنانية الوطنية ان يمد جذور الصداقة مع سوريا[3].

ونظراً لأن الانقلاب السوري أثر على الوضع اللبناني الداخلي والخارجي، فقد استمر الحكم باجراء اتصالاته المحلية والعربية والدولية لا سيما بعد تهديد الزعيم باحتلال لبنان، ويذكر محمد علي حماده بأن حسني الزعيم اتصل هاتفياً برياض الصلح وبدأ يهدد ويتوعد بأنه سيعمد الى احتلال لبنان، فما كان من رياض الصلح الا ان رد التهديد ورفضه مؤكداً له أن المسلمين قبل المسيحيين سيواجهونه وسيواجهون أي

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٢٢١.

(٢) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٢١٠.

(٣) Chancery to F.O., No. E.6549, 30 April, in F.O. 371/75318/88.

اعتداء على الأراضي اللبنانية[1]. وبسبب تزايد الاخطار على لبنان رأت الحكومة اللبنانية أنه لا بد من تكثيف الاتصالات مع الدول العربية لا سيما مع مصر والعراق، ففي ١٥ نيسان (ابريل) أوفدت الحكومة محمد علي حماده الى القاهرة فاتصل هناك بوزير لبنان المفوض سامي الخوري، ثم عقد اجتماعاً مع أمين عام جامعة الدول العربية الذي أكد لحماده ان الجامعة ترفض تصرفات حسني الزعيم وتؤيد لبنان في محنته. ثم عقد اجتماعاً آخر في القناطر الخيرية مع رئيس الوزراء المصري ابراهيم عبدالهادي فأكد بدوره أن الحكومة المصرية لا يمكن أن تقبل باحتلال سوريا للبنان. وهنا طلب حماده من رئيس الوزراء المصري التوسط لدى العراق ونوري السعيد كي يبدي استعداداً لتأييد لبنان في محنته فرد عبدالهادي بما نصه «من جهة تأييدنا للبنان ضد تهديدات حسني الزعيم فنحن مع لبنان، أما فيما يختص بنوري باشا فهذا «ألعُبان» لا أقدر عليه، وليتصل به رياض شخصياً يكون أفضل»[2]. وبالفعل فقد عمد رياض الصلح الى الاتصال بنوري السعيد مستغلاً الخلاف الذي وقع بينه وبين حسني الزعيم لأن الاخير لم يف بوعده لعقد اتحاد بين سوريا والعراق. ويذكر محمد علي حماده بأن مصر في تلك الفترة ـ واستمرت لفترة طويلة ـ كانت تمثل دولة التوازن بالنسبة للأوضاع في لبنان، فكلما كانت تحدث مشكلة خطيرة لا سيما بين لبنان وسوريا، لم يكن أمام لبنان سوى مصر كي تستخدم سياستها العربية لايجاد مثل هذا التوازن.

من جهة أخرى فقد حرص لبنان أيضاً على الاتصال بالملك عبدالعزيز آل سعود للتشاور حول المستجدات السياسية الراهنة طالباً الدعم والمعونة. ونظراً لتطور الاوضاع في مصر بعد الانقلاب السوري عادت وزارة الخارجية اللبنانية وأبرقت الى الوزير المفوض سامي الخوري في منتصف نيسان (ابريل) تستفهم منه

(١) من مقابلة شخصية مع السفير محمد علي حماده في ٢٨ آب (أغسطس) ١٩٨٠.
(٢) من مقابلة شخصية مع السفير محمد علي حماده في ٢٨ آب (أغسطس) ١٩٨٠.

عن سبب اعلان حالة الطوارىء في مصر.

والجدير بالذكر أن النظام السوري الجديد أظهر استمرارية في الفترة الاولى مما دعا بعض الدول العربية والأجنبية الى الاعتراف به، وقد اعترفت به كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الاميركية والمملكة العربية السعودية. ورغم التأكيدات المصرية باحترام سيادة لبنان واستقلاله فان هذا لم يمنع مصر والسعودية وبريطانيا من احتضان النظام السوري وتأييده، ولذا فقد سافر حسني الزعيم إلى القاهرة في ٢٣ نيسان (ابريل) واجتمع هناك بالملك فاروق ونشرت الصحف وقتذاك بياناً أكد على رفضها لأي مشروع يهدف لايجاد سوريا الكبرى وضم بعض البلدان العربية مثل شرقي الاردن ولبنان والعراق[1]. وفي هذا المجال يمكن القول بأن جهود لبنان لدى الحكومة المصرية أثمرت وأدت الى اصدار مثل هذا البيان. أما فيما يختص باحتضان مصر والسعودية وبريطانيا للنظام السوري فيرى محمد علي حماده بأنه ما من شك بأن بريطانيا كانت وراء انقلاب حسني الزعيم، ولهذا السبب كان ذلك الاحتضان[2].

وقد جاء في التقرير البريطاني لشهر نيسان (ابريل) ١٩٤٩ من أنه كان هناك شك بسيط بأن الخوف من عدم تعاون لبنان مع سوريا سيؤدي بالزعيم للتعاون مع الهاشميين مما سيؤدي الى قيام سوريا الكبرى ومشروع الهلال الخصيب بحيث يكون مسؤولاً رئيسياً عن التغيير. كما جاء في التقرير بأن وزير الخارجية اللبنانية بالتحديد كان أقل حماساً لوحدة الهلال الخصيب، ورأى أنه اذا تمت فان ذلك سيؤدي الى اختفاء لبنان بوضعه الحالي ومن ثم الى انشاء لبنان الصغير. وكان هناك استعداد عند رياض الصلح للتحرك كي يتعاون مع الهاشميين، وقد نجح في حمل رئيس الجمهورية على اعلام حكومة جلالته بأنهما مستعدان للتعاون مع العراق حتى

(١) K.C.A. 1948 - 1950, Vol. VII p. 9981.
(٢) من مقابلة شخصية مع السفير محمد علي حماده في ٢٨ آب (اغسطس) ١٩٨٠.

ولو أن الهلال الخصيب سيشمل العراق لأنه كان مستعداً لضمان استقلال لبنان . . . وأضاف التقرير البريطاني أن الجدير بملاحظته بأن أولئك اللبنانيين الذين كانوا يحبذون في السابق قيام سوريا الكبرى أصبحوا الآن يخافون من خطر قيامها أو قيام الهلال الخصيب وبين هؤلاء وزير الخارجية مثلاً[1] .

والحقيقة ان لبنان شعر بالخوف من اللقاءات السورية المصرية ورأى فيها تقوية لسوريا على لبنان وأنها تزيد من ضغوطها عليه لا سيما وأن الوزير البريطاني المفوض في بيروت سبق أن أعلن في ٢٢ نيسان (ابريل) تأييده لتلك اللقاءات والتوجهات الوحدوية وتكتل الدول العربية فيما بينها . ولما وجدت الحكومة اللبنانية نفسها أمام هذا التأييد للانقلاب السوري فقد رأت أنه لا بد من الاعتراف به على مضض . وفي ٢٤ نيسان (ابريل) اضطر رياض الصلح لزيارة دمشق وعقد هناك اجتماعاً مع حسني الزعيم لبحث الأمور السياسية . وقد أكد الزعيم لرياض الصلح حرص سوريا على النظام الجمهوري اللبناني وعدم انضوائه تحت لواء سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب، كما أكد الصلح بدوره حرص لبنان على أن لا يكون بؤرة للمؤامرات على النظام السوري متمنياً عليه عدم تأييد سوريا لحركة المعارضة اللبنانية، كما تمنى عليه نقل الرئيس شكري القوتلي من سجن المزة الى داره، وبالفعل فقد لبى الزعيم تمنيات الصلح ونقل القوتلي الى دار والدته .

وكان رياض الصلح قد حاول قبل هذا اللقاء أن يحصل على اتصالات مع الوطنيين السوريين وسعى للقاء مع الزعماء العرب كنوري السعيد وسواه عن طريق ايجاد ذريعة كاجتماع جامعة الدول العربية مثلا . ولما لم يستطع عقد لقاء مع الزعيم، وعلى حد قول التقرير البريطاني فان رياض الصلح كوّن انطباعاً عن الزعيم بأنه سخيف جداً . ولا شك بأنه لا يزال بعيداً جداً عن الاقتناع بأن حالة الامور في سوريا هي مرضية[2] .

(١) Chancery to F.O. No. E.6549, 30 April 1949, in 371/753318/88.

(٢) Chancery to F.O. No. E6549, of 30 April 1949, in F.O. 371/75318/88.

وقد كانت احداث سوريا في هذه الفترة الشغل الشاغل للمسؤولين اللبنانيين، وقد أبرق الوزير البريطاني المفوض (Boswall) برقية الى وزارة خارجيته في ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٤٩ أشار فيها الى أن رئيس الوزراء اللبناني اجتمع به وتحدث مجدداً في موضوع سوريا ومسألة الضغط للاعتراف بالحكم الجديد الذي يتنامى[1] . وأشارت برقية مرسلة من وزارة الخارجية البريطانية الى الوزير البريطاني في بيروت في ٢٤ نيسان (ابريل) إلى أن مفوضية الولايات المتحدة أظهرت في تلغراف من الوزير الاميركي في بيروت بأنه جرى حديث بينه وبين الرئيس اللبناني ورئيس الوزراء في ١٨ نيسان (ابريل) وقد تبين أنهما أظهرا خلافاً متبايناً نوعاً ما في آرائهما، غير أنهما عرضا للوزير الاميركي المفوض الخطر الشديد من اهداف الزعيم التي فيها تعدٍّ على سلامة لبنان أو على الأقل الخطر من أية وحدة بين سوريا والعراق يراد فرضها - بتشويق قوي - على المسلمين في لبنان الذين يرون في هذا الطريق خطر على سلامة البلد . وأنه في هذه الظروف الخاصة فان التوقع كان هو اعتراف حكومة الولايات المتحدة بالزعيم . . .[2] .

ونظراً لارتباط انقلاب حسني الزعيم بمشروعات الوحدة فقد أرسلت وزارة الخارجية البريطانية برقية الى المفوضية البريطانية في بغداد طلبت فيها الاهتمام بأية تعقيبات حول موضوع سوريا والهلال الخصيب[3] . وقد وصل الرد من المفوضية في بغداد الى وزارة الخارجية في لندن بأن هناك بعض التناقض في الايضاحات والتعقيبات الواردة ما بين وزارة الخارجية وبغداد، وبيروت . وأشار الى أنه ينتظر وصول رياض الصلح الى بغداد[4] .

ولما لم تكن العلاقات السورية - اللبنانية قد سادها بعد جو من الثقة المتبادلة،

(١) H. Boswall to F.O. No.E.5194, of 23 April 1949, in F.O. 371/75322/88.

(٢) F.O. to Boswall. No.E.286, of 24 April 1949, in F.O. 371/75322/88.

(٣) F.O. to British L. in Bagdad, No. E.5194 of 30 April 1949, in F.O. 371/75322/88.

(٤) British Legation in BAGDAD to F.O. No.E.5194, of 3 May in F.O. 371/75322/88.

فقد كان من المتوقع توتر العلاقات بين البلدين، ففي ١٩ أيار (مايو) ١٩٤٩ أقدم الضابط السوري أكرم طبارة وبعض جنوده على قتل الجاسوس اللبناني كامل الحسين في جوار منطقة حاصبيا بحجة تجسسه على الجيش السوري لمصلحة اسرائيل، فما كان من السلطات الا أن اعتقلت الضابط السوري وجنوده، وعند ذاك طلب حسني الزعيم تسليم المعتقلين، ولكن السلطة اللبنانية رفضت هذا الطلب، فرد حسني الزعيم باقفال الحدود فترة وجيزة سرعان ما أمر باعادة فتحها. وبسبب الوضع المتوتر عقد اجتماع في شتورا في ٢٥ أيار (مايو) بين ممثلي لبنان: حميد فرنجية، فيليب تقلا وانيس صالح وممثلي سوريا: عادل ارسلان، أسعد الكوراني، وعبدالحميد الاسطواني. وقد تم البحث في مسالة الضابط والجنود السوريين المعتقلين فلم يتم التوصل الى نتائج ايجابية، فاحتكم لبنان وسوريا الى السعودية ومصر لايجاد عملية اخراج سياسية للورطة التي وقع بها كل من البلدين، فسوريا في ظل نظام جديد لا تريد أن تسقط هيبة حكمها، ولبنان الذي يواجه معارضة داخلية ويديره حكم هزيل يريد أن يحافظ أيضاً على هيبة حكمه. وبالفعل فقد انتهى تحكيم الرياض ـ القاهرة الى اطلاق سراح المعتقلين السوريين بعد محاكمة شكلية[١]. وكانت الصحف السورية قد نددت باتجاهات السياسة اللبنانية واعتبرت رياض الصلح «الصديق القديم للصهيونيين»[٢].

ورغم هذه التسوية المؤقتة بين سوريا ولبنان فقد استمرت اجواء التوتر بينهما، ففي ٣ و٥ حزيران (يونيه) دخلت مفرزة عسكرية سورية الى حدود لبنان من

(١) للمزيد من التفصيلات انظر:
British L. in Beirut to F.O. No.E.7778. of: 30 May 1949, in F.O. 371/75318/88.
بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ٣، ص ٢٢٢ - ٢٢٥؛ **النهار**، الاعداد ٤٢٠٨ - ٤٢٠٩، ٢، ٣ حزيران (يونيه) ١٩٤٩.
C.O.C. Vol. VIII - XIX, p.155, Paris, 1949.
(٢) C.O.C. Ibid, p.155.

جهات راشيا ودير العشائر والحلوة وذلك لاعتقال بعض آل العريان وأنسبائهم بحجة أنهم كانوا يعملون ضد السلطات السورية. بينما رأى بشارة الخوري أن سبب اعتقالهم هو مساعدتهم السلطات اللبنانية على اعتقال الضابط السوري والجنود السوريين. ولذا فقد توتر الوضع من جديد بين بيروت ودمشق واقفلت سوريا حدودها مع لبنان، ثم جرت اتصالات واجتماعات سياسية وعسكرية بين البلدين تم على أثرها فتح الحدود وسحب المفرزة السورية، وكان ذلك تمهيداً لعقد لقاء بين بشارة الخوري وحسني الزعيم في ٢٤ حزيران (يونيه) ١٩٤٩ في شتورا حضره أيضاً رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح ورئيس الوزراء السوري محسن البرازي. وقد قوّم المجتمعون العلاقات السورية ـ اللبنانية منذ الانقلاب السوري، كما جرى دراسة تطويرها والبحث في ضرورة تحسينها وتقويتها، وضرورة الحفاظ على استقلال البلدين وعدم القبول بمشروع سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب[١]. ذلك لأنه قبل فترة وجيزة عقد اجتماع بين حسني الزعيم ونوري السعيد تم فيه التداول بموضوع الوحدة بين سوريا والعراق وموقف بغداد من الانقلاب. وذكر في حينه أن نوري السعيد رفض البحث في الوحدة أو الاتحاد لئلا يثير مخاوف مصر والسعودية، وأوضح نوري السعيد لحسني الزعيم جهوده للوحدة لا سيما عام ١٩٤٦ مؤكداً أنه تباحث مع سامي الصلح رئيس وزراء لبنان وقتذاك حول موضوع الوحدة، وكان مجلس الوزراء اللبناني قد أقرّ توحيد المواصلات والجمارك والاقتصاد والتجارة «ولكن لم أشأ أن أقوم بهذا مع لبنان دون سوريا وقلت لسامي الصلح أن عليه أن يقنع اخواننا السوريين بالسير معنا سوياً وعندئذ يتم ما اتفقنا عليه»[٢]. بينما أشار خالد العظم إلى أن موقف لبنان في

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ٣، ص ٢٢٦ - ٢٣٠، أنظر أيضاً: تقرير المفوضية البريطانية في بيروت.
Bailey to F.O. No. E9483, of 30 June 1949, in F.O. 371/75318/88.
(٢) أنظر: النص الرسمي السري لمحضر اجتماع نوري السعيد بحسني الزعيم في: **النهار**، العدد ٤٢١٢، ٧ حزيران (يونيه) ١٩٤٩.

الجامعة العربية كان معارضاً لأي مشروع اتحادي، وهكذا كان موقف مصر والسعودية، وان المسيحيين كانوا يخشون من خطر الاندماج في البوتقة الاسلامية فيضيع عليهم ما هم عليه في لبنان من مراكز ونفوذ بفضل الطائفية[1]. والحقيقة أن السياسة السورية في زمن حسني الزعيم والسياسة اللبنانية لا سيما فيما يختص بموضوع اعدام أنطون سعادة قد أثرت كثيراً على الأوضاع السورية وعلى مصير حسني الزعيم الذي سلّم سعادة للسلطات اللبنانية. وقد جاءت ردود الفعل السورية في ١٤ آب (اغسطس) ١٩٤٩ عندما وقع انقلاب عسكري ثان في سوريا بقيادة الزعيم سامي الحناوي الذي اعتقل حسني الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي وحكم عليهما بالاعدام ونفذ الحكم فوراً بالشخصين. ثم تألفت في اليوم التالي حكومة جديدة برئاسة هاشم الأتاسي[2]. وكان لهذا الانقلاب أثر كبير على السياسة اللبنانية وعلى الوضع اللبناني خاصة «أن بين الانقلابيين الحاليين ضباطاً يوالون الحزب القومي السوري»[3] على حد قول الرئيس بشارة الخوري. كما كان لهذا الانقلاب أثر على السياسة العربية فقد تحفظت كل من السعودية ومصر في الاعتراف بالحكم السوري الجديد، كما أن نوري السعيد رئيس وزراء العراق وصل من القاهرة الى بيروت للاطلاع على الموقف الجديد، فاجتمع في شتورا برئيس الوزراء اللبناني وتباحثا معاً في ملابسات وأهداف الانقلاب الثاني. وفي الوقت نفسه حرص رياض الصلح على عقد لقاء مع ناظم القدسي وزير الخارجية السورية الجديد، وأثيرت في الاجتماع بعض الموضوعات السياسية الطارئة ومستقبل

(١) مذكرات خالد العظم، جـ٢، ص ٢١٨، ٢٢٠.

(٢) A.W. 14 Aout 1949.

أنظر أيضاً: مذكرات خالد العظم، جـ ٢، ص ٢١١. وبمناسبة الانقلاب على حسني الزعيم نشرت صحيفة «**الحياة**» من ١٧ آب (أغسطس) ١٩٤٩، العدد ١٠٠١ الى ٢١ آب (أغسطس) ١٩٤٩ العدد ١٠٠٥، تفاصيل سرية عن انقلاب حسني الزعيم وأهدافه وملابساته.

(٣) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ٣، ص ٢٥١.

العلاقات الثنائية وضرورة اعتراف لبنان بالوضع الجديد في سوريا. ولما كان لبنان لا يزال متخوفا من نشاط الحزب السوري القومي فقد تناول البحث أيضاً النشاط المتجدد للحزب القومي[1].

أما فيما يختص بأثر الانقلاب على الصعيد المحلي، فقد سارعت المعارضة اللبنانية الى عقد لقاءات عديدة ومنها لقاء ١٥ أيلول (سبتمبر) برئاسة كتلة التحرر الوطني التي طالبت بتطبيق الاصلاح وحل المجلس النيابي وتعديل قانون الانتخاب. غير أن الأمر الملاحظ أن الاوضاع في سوريا ذاتها لم تكن مستقرة، فما هي الا فترة وجيزة حتى وقع انقلاب عسكري ثالث في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ أسفر عن تنحية سامي الحناوي[2]. وكان هذا الانقلاب بزعامة أديب الشيشكلي وشوكت شقير[3] والعقيد عبدالحفيظ. ومن أسبابه الوضع السوري الداخلي والوضع العربي والعمل للحيلولة دون وحدة سوريا والعراق ومنع رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي من أداء قسم اليمين الذي تضمن العمل لوحدة الأقطار العربية. وكان من المتوقع دعوة الرئيس السابق شكري القوتلي من الاسكندرية لتولي منصب الرئاسة، ولكن التطورات الداخلية السورية اعادت في آب (أغسطس) ١٩٥٠ هاشم الأتاسي رئيساً للدولة. والأمر الذي أثار تخوف لبنان في هذه الفترة الأنباء التي سرت في الأوساط السياسية ومؤداها أن هدف الانقلابيين اقامة وحدة سورية - لبنانية تحل محل الوحدة السورية - العراقية، ولكن القيادة السورية نفت هذه الأنباء وأرسلت وفداً عسكرياً الى لبنان طمأن

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٢٥٣.

(٢) **النهار**، العدد ٤٣٨٠، ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٩.

A.W. 22 Dec. 1949.

(٣) شوكت شقير: ضابط لبناني وطني، قام بدور مهم مع القيادات العسكرية اللبنانية في تطوير الجيش اللبناني، وقد أبلى بلاء حسناً في حرب ١٩٤٨، ولكن نظراً للسياسة الطائفية في الجيش فقد استقال وغادر الى سوريا حيث انضم الى جيشها، وتدرج فيه الى أن أصبح برتبة زعيم.

الحكومة اللبنانية بأن الحركة العسكرية الأخيرة ذات طابع سوري مرتبط بقضية الاتحاد مع العراق وليس لها أي مطمع في لبنان والمشاكل اللبنانية، واذا كان بين ضباط الحركة الانقلابية من كان ينتمي الى الحزب السوري القومي وما يزال يعتنق فكرته، فذلك لا يؤثر مطلقاً في توجيه الحركة، وليس في النية القيام بأية حركة اتحادية مع لبنان[1]. وأكد خالد العظم من أن أديب الشيشكلي والضباط الانقلابيين أكدوا له أن سبب انقلابهم على الحناوي هو عمله للوحدة مع العراق، ولأنه كان ينوي اعتقالهم في حالة معارضتهم له، وقد أصدرت قيادة الجيش السوري في ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ بياناً بهذا الصدد ضمنته أسباب الانقلاب[2].

وفي ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠ وصل الى بيروت زعماء الانقلاب السوري وفي مقدمتهم أديب الشيشكلي والزعيم شوكت شقير والعقيد عبدالحفيظ، وعقدوا اجتماعاً مع رئيس الجمهورية طلبوا فيه منع المتآمرين على النظام السوري الجديد من أن ينشطوا في لبنان، مقابل أن تمنع سوريا نشاط الحزب السوري القومي ضد لبنان. وفي الاجتماع وجه الرئيس بشارة الخوري اتهاماً للشيشكلي بأنه هو قومي سوري فرد الشيشكلي وأقسم له بشرفه العسكري أنه غير منتسب الى هذا الحزب، وأن المساعدات التي قدمها للحزب في السابق قد فرضها عليه حسني الزعيم. والحقيقة أن اجتماع الخوري ـ الشيشكلي لم يؤد الى قيام علاقات جيدة بين البلدين، بل على العكس فقد شهدت هذه الفترة قطع العلاقات السورية ـ اللبنانية، ففي ٧ آذار (مارس) ١٩٥٠ أرسل خالد العظم رئيس الوزارة السورية مذكرة الى الحكومة اللبنانية خيّرها فيها بين وحدة اقتصادية شاملة أو انفصال تام يستتبع الغاء المجلس الأعلى للمصالح المشتركة وتصفية هذه المصالح. وبسبب هذه

(١) **الحياة**، العدد ١١١٤، ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٩.

(٢) انظر نص البيان في: مذكرات خالد العظم، جـ٢، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٩.

التطورات عقد مجلس الوزراء اللبناني عدة اجتماعات وانتهى الأمر برفض الوحدة الاقتصادية الشاملة[1]. فما كان من الحكومة السورية الا أن أعلنت في ١٥ آذار (مارس) القطيعة بينها وبين لبنان، كما أصدرت قراراً بمنع المسافرين والبضائع من اجتياز الحدود من سوريا الى لبنان. وكان لهذا القرار السوري أثر سيّء على الوضع الاقتصادي اللبناني نظراً لأهمية الحدود السورية ولأهمية العلاقة الاقتصادية القائمة بين البلدين أو عبرهما، كما حدثت أزمة في السوق اللبنانية بسبب وقف تصدير البضائع اللبنانية الى سوريا، لذا فان التجار اللبنانيين تذمروا من الحالة الراهنة، فبدأت الدولة اللبنانية تحثهم على التريث والصبر الى أن أقام لبنان علاقات جديدة مع العراق وبلدان أخرى أدت الى انتعاش الاقتصاد اللبناني مجدداً[2].

وقد نفى خالد العظم رئيس وزراء سورية أن يكون هو أو حكومته قد تسببا في الانفصال الاقتصادي بين سوريا ولبنان، بل ألقى اللوم على الحكومتين اللبنانية والسورية اللتين وقعتا على اتفاق أول تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٣، ذلك أن سعدالله الجابري وجميل مردم عن سوريا ورياض الصلح وسليم تقلا عن لبنان هم الذين قضوا على الوحدة الاقتصادية التي كانت قائمة بين البلدين منذ مئات السنين وحصروا علاقتها المشتركة بالشؤون الجمركية فحسب «أما أنا فقد سعيت لاعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل ذلك التاريخ، ولكن رياض الصلح نفسه رفض اقتراحي فاضطرني الى الغاء الوحدة الجمركية في ١٣ آذار ١٩٥٠». وبعد أن عدّد العظم نصوص الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين منذ عام ١٩٤٣[3]، عاد فانتقد رياض الصلح انتقاداً لاذعاً لأنه أصبح انفصالياً بعد أن كان وحدوياً،

(١) انظر: W.A. Fisher, op. cit., 9493.

(٢) للمزيد من التفصيلات انظر: بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ٣، ص ٢٧٢ ـ ٢٩١.
K.C.A., 1948 - 1950, Vol. VII, p.10658.

(٣) انظر نصوص الاتفاقيات السورية ـ اللبنانية في مذكرات خالد العظم، جـ٢، ص ٩ ـ ٣٣.

وأضاف بأن سوريا تحملت خسائر كثيرة نتيجة لموقف لبنان، مع العلم أن سوريا هي التي منعت شحن القمح السوري ومشتقاته الى لبنان. ولوحظ من كلام رئيس الوزراء السوري بأن سوريا قررت أخيراً اما وحدة جمركية واقتصادية ونقدية مع لبنان تقر فوراً ويخلص لها الفريقان، واما انفصال عاجل تكون فيه كل من سوريا ولبنان حراً باتباع السبيل الذي يتوافق مع هواه ومصلحة بلاده الحقيقية[1].

وبالفعل فقد أرسلت الحكومة السورية مذكرة بهذا الخصوص الى الحكومة اللبنانية[2]، ولم يكد يطلع عليهم المسؤولون في لبنان حتى ثارت ثائرتهم بشكل عنيف وبدأت حملاتهم الخطابية والصحفية على الحكومة السورية بأشد ما يتصور من الاقوال والكتابات على حد قول خالد العظم. وفي ١٣ آذار (مارس) ردت الحكومة اللبنانية على المذكرة السورية بمذكرة رفضت فيها الاقتراحات السورية حول اقامة الوحدة الاقتصادية الشاملة[3]. وقد أوضح خالد العظم لموفد الحكومة اللبنانية محمد علي حماده بأنه يرجوه أن ينقل الى رياض الصلح بأنه كان الوحيد الذي يستطيع تحقيق الوحدة الاقتصادية وتوثيق العلاقات بين سوريا ولبنان «انني أعتقد أن كثيراً من اللبنانيين وخاصة المسلمين منهم يتوقون الى الوحدة، وأنه شخصياً لو أراد دعم هؤلاء فالوحدة الاقتصادية حاصلة بدون شك عاجلاً أو آجلاً، وأنه لو أعلن رأيه في الوحدة الاقتصادية لصعب على رئيس الجمهورية اللبنانية ومن معه من المعارضين لهذه الفكرة أن يتشبثوا بموقفهم السلبي... ولكنه بتمسكه بمقامه فهو مضطر لمسايرة رئيس الجمهورية واخوته وأقاربه»[4]. وقد

(١) مذكرات خالد العظم، جـ ٢، ص ٣٧.

(٢) انظر نص المذكرة السورية في ٧ آذار (مارس) ١٩٥٠، في مذكرات خالد العظم، جـ ٢، ص ٣٨ - ٤٠.

(٣) انظر نص المذكرة اللبنانية في ١٣ آذار (مارس) ١٩٥٠، في مذكرات خالد العظم، جـ ٢، ص ٤٣ - ٤٧.

(٤) مذكرات خالد العظم، جـ ٢، ص ٤٣.

اعترف رياض الصلح فيما بعد باخطائه لا سيما حول رفضه للمذكرة السورية وللوحدة الاقتصادية مع سوريا. وبعد أن قررت الحكومة السورية منع السوريين من السفر الى لبنان بدأ التجار والصحف في لبنان بتشديد الحملة على الرئيس خالد العظم «واتهموني بأني بموقفي هذا لم أكن الا راغباً في معاكسة رياض الصلح شخصياً لضغينة خاصة زعموا اني أحملها ضده، وكتبوا أو بالأحرى استكتبوا بعض الصحف مهددين سورية بأن لبنان سوف يرتمي في أحضان اسرائيل، وبأن العلاقات الوثقى بينه وبين سورية في الشؤون الوطنية العربية سوف تصاب بأزمة يعود ضررها على جميع البلاد العربية»[1].

وذكر خالد العظم أن رياض الصلح بدأ يوسط البعض لعقد اجتماع معه ولقبول دعوة لزيارة بيروت «ليستعيد أمام الرأي العام اللبناني شيئاً من مكانته التي انهارت اثر الانفصال». وبالفعل فقد توجه العظم الى بيروت في أواخر آذار (مارس) ١٩٥٠ فاجتمع برياض الصلح وبشارة الخوري «فأكد لي الرئيس الصلح ان لبنان سيبقى محتفظاً بالعروبة وبالسياسة التي سار عليها منذ أن توليا الحكم في ١٩٤٣، وانتهى الاجتماع بعد أن لمسنا الموضوع الاقتصادي لمساً بسيطاً دون أن نتعمق فيه»[2]. والحقيقة ان الانفصال الاقتصادي بين سوريا ولبنان أثار استياء الاوساط اللبنانية والسورية على السواء، فقد اعترض شكري القوتلي المبعد الى القاهرة ورئيس الجمهورية السورية السابق على الانفصال الاقتصادي والجمركي بين البلدين، كما اعترض عليه الوزير السابق لطفي الحفار، أما في لبنان فقد كانت المعارضة قائمة قبل موضوع الانفصال.

أما فيما يختص بالموقف اللبناني من قضية الانفصال الاقتصادي بين لبنان

(١) مذكرات خالد العظم، جـ ٢، ص ٦٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٢. وللمزيد من التفصيلات عن العلاقات السورية ـ اللبنانية انظر: المصدر نفسه، جـ ٢، ص ٦٧ - ٧٨.

وسوريا ، فقد تبين من خلال الصحافة وموقف الحكومة والمجلس النيابي، ولهذ
فقد أوضح رئيس الوزراء في جلسة ١٥ آذار (مارس) ١٩٥٠ ملابسات تردي
الأوضاع بين البلدين بسبب قضية الـ ٤٤ مليون ليرة سورية وتبادل المذكرات
بين الحكومتين حول الموضوعات الاقتصادية، وكيف أن لبنان فوجىء منذ أيا
عندما سمع ليلاً من الاذاعة قرار سوريا بالانفصال عن لبنان. وتمنى أن تعود الميا
الى مجاريها بين البلدين الشقيقين، وان لبنان سيرد على العنف باللين وعلى الكلا
الشديد بالكلام اللطيف. واعتبر النائب اديب الفرزلي بأن هذه الممارسات ليست
صادرة عن سوريا الشقيقة وانما تدابير شخصية وحكومية لسياسة مستجدة.
وخطورتها تكمن في وجود اسرائيل التي يهمها وضع هذه القطيعة موضع التنفيذ،
ومما يؤسف له أن الفوضى في سوريا أدت الى أن لا يكون في الحكم أشخاص
يفهمون أسس الصداقة والاخوة بين البلدين. كما أشار النائب أمين نخله الى
الأمور نفسها التي أشار اليها الفرزلي من أن الأزمة القائمة ليست بين لبنان وسوريا
وانما بين لبنان وسوريا الحكومية.

وبعد أن تحدث بعض النواب وبينهم محمد العبود وعبدالله اليافي رد رئيس
الوزراء بأنه يعلم خطر الانفصال الذي أشار اليه الزميل عبدالله اليافي، بل هو خطر
عام على جميع الدول العربية، وأفاد بأنه سيبحث هذا الموضوع في اجتماعات
الجامعة العربية في ٢٥ آذار (مارس) المقبل. ثم تحدث النائب حميد فرنجية فاعطى
صورة جيدة عن الحكومات السورية السابقة ورأى أن العلاقات تكون جيدة بين
البلدين طالما في سوريا حكومة شعبية قوية «أما اذا كان وراء الاكمة ماوراءها
واذا كانت هناك مقاصد غير المقاصد السامية للبلدين، عندئذ لا يعلم أحد الى أين
تصل علاقاتنا». أما فيما يختص بالنائب سامي الصلح فقد اعترض على كلام
النائبين اديب الفرزلي وأمين نخله من أن الخلاف مع سوريا ناشىء عن أشخاص،
وأكد بأن الخلاف كان منذ أيام شكري القوتلي وجميل مردم. ثم أشار الى الأخطاء
الواردة في بيان الحكومة اللبنانية في ردها على البيان السوري، وأن لبنان كثيراً ما

كان يراجع سوريا بأمور مختلفة «فكانت دائماً تتساهل معنا وكنا دائماً نحل
الأمور لا بخطب أمين بك نخله ولا بخطب أديب بك الفرزلي بل بالطرق السليمة
والمحبة والعلاقات الطيبة ...»، وأضاف أنه لا يجوز القول أن الخلاف ناشىء من
الحكومة السورية الحالية، فهو خلاف قديم، ولا بد للوصول الى حل له.

ورد رئيس الوزراء على النائب الصلح من أن الخلاف قديم ولكن القطيعة
حديثة وتمنى أن يقوم في المجلس السوري أصوات تدافع عن حكومة لبنان كما
قام سامي الصلح «وأنا أهنئه لأنه قام بهذا وهو فرض كفاية اذا قام به البعض
سقط عن الكل». وبعد أن رد النائب أمين نخله وبعد أن تحدث النائب كميل
شمعون منتقداً الحكومة اللبنانية، أوضح رئيس الوزراء أنه يوم اعتقل رئيس
الوزراء السوري خالد العظم «ظاهرنا شعباً على حكومة وعملنا كل ما في
امكاننا» وانه لا بد أن يذكر في هذه المناسبة «بأني نبهت خالد العظم ـ وأعلن
ذلك هنا ـ قبل أسبوع من وقوع الانقلاب الاول الذي أنتج هذه النتيجة السيئة.
اجل عندما كان هنا نبهته الى ما قد بلغني بالتفصيل. أنا أنبهه عن وقوع مخاطر
قبل أسبوع وهو ـ سامحه الله ـ لا يعلمني بالقطيعة ـ وهو يوقع عليها قبل حصولها ـ
ولو بساعة»، وأضاف أنه لو علم في دمشق أن شرقي الاردن سيوقع على اتفاق مع
اسرائيل فما كانت الحكومة السورية تقدم على اعلان القطيعة[1].

وينبغي هنا أن نسوق بعض الملاحظات على القطيعة الاقتصادية بين سوريا
ولبنان وتتلخص فيما يلي:

١ ـ انتابت العلاقات السورية ـ اللبنانية الكثير من المشكلات ومن فقدان الثقة
بين البلدين، ومما ضاعف هذه المشكلات سلسلة الانقلابات السورية التي بد
أن لبنان يتخوف منها لا سيما حول ما أشيع من أن هدف الانقلاب السوري

(١) للمزيد من التفصيلات انظر: مضبطة الجلسة الخامسة عشرة لمجلس النواب اللبناني، ١٥ آذار (مارس) ١٩٥٠، ص ٤٨٤ ـ ٤٩٥.

الاخير تحقيق الوحدة السورية ـ اللبنانية مكان الوحدة السورية ـ العراقية.

٢ ـ اتهمت الحكومة اللبنانية ورئيس الجمهورية قائد الانقلاب الجديد أديب الشيشكلي بأنه قومي سوري وأنه يدعم القوميين السوريين في لبنان.

٣ ـ وجه رئيس الوزراء السوري خالد العظم اتهاماً الى رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح بأنه هو المسؤول الأول عن الانفصال الاقتصادي.

٤ ـ أشارت بعض الآراء السياسية إلى أنه كان للانفصال وجوه عربية ودولية يهدف فيمايهدف الى خدمة المصالح الاسرائيلية في المنطقة.

وكان كمال جنبلاط وكميل شمعون وسامي الصلح وسليمان العلي ونصوح الفاضل قد أعلنوا معارضتهم للحكم، ومما زاد في نقمة القوى المعارضة ضد الدولة اللبنانية هو موضوع القطيعة الاقتصادية بين لبنان وسوريا[١]. وفي الوقت الذي تبودلت فيه الاتهامات بين الحكومتين السورية واللبنانية وبين بشارة الخوري وخالد العظم من أن أحدهما ليس مسؤولاً عن القطيعة الاقتصادية، نرى أن القوى الشيوعية السورية واللبنانية تتهم سوريا ولبنان معاً بافتعال هذه الأزمة، وقد أصدر الحزب الشيوعي السوري والحزب الشيوعي اللبناني بياناً مشتركاً في آذار (مارس) ١٩٥٠[٢] أوضحا فيه «أن جميع الاعتبارات الاقتصادية التي يتخذونها حجة لتبرير الانفصال هي أكاذيب واهية واختراعات مفضوحة. فالسياسة الاستعمارية الانكلو ـ اميركية هي التي أوحت بالانفصال وأمرت به، بل ان الاميركيين وشركاءهم الانكليز والفرنسيين يعملون للانفصال منذ أمد طويل، ولذلك رأينا عملاءهم والساسة الخونة في دمشق وبيروت من خالد العظم والأتاسي

---

(١) C.O.C. XXI, p.89.

(٢) بيان مشترك من الحزب الشيوعي السوري والحزب الشيوعي اللبناني، آذار (مارس) ١٩٥٠، تحت عنوان «فلتسقط مؤامرة الانفصال الاستعمارية الحربية المجرمة» من وثائق أرشيف صحيفة «النهار» البيروتية، غير مصنفة.

ورشدي كيخيا ومعظم زعماء حزب الشعب وطغمة الحزب الوطني والاخوان المسلمين في دمشق، الى بشارة الخوري ورياض الصلح وجماعة اده وصديقهم كميل شمعون والكتائب يتبعون رغم «اختلافاتهم» باتفاق وتضامن سياسة مجرمة قوامها القاء الشقاق المصطنع بين البلدين، والعمل لتوتر العلاقات بينهما تمهيداً لهذا الانفصال الذي أمر به المستعمرون». واعتبر البيان الشيوعي المشترك ان الهدف الرئيسي للانفصال بين البلدين انما هو للاسراع في تنفيذ مشاريع حربية وعسكرية لصالح الاميركيين والانكليز والفرنسيين في سوريا ولبنان وكل الشرق الأدنى، بل أكثر من ذلك فقد اعتبر البيان ان هذه الخطة موجهة ضد الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية في أوروبا وآسيا وضد الانسانية بأسرها.

ويلاحظ بان البيان الشيوعي المشترك كان ضد قيام اتحاد سوري ـ عراقي أو قيام سوريا الكبرى، لأن معنى ذلك القضاء على كيان سوريا وجعلها مستعمرة مباشرة للانكلو ـ اميركيين واقطاعاً لعبدالله وعبد الإله ونوري السعيد. بل أكثر من ذلك فقد اعتبر البيان ان الانفصال معناه التمهيد للوطن المسيحي في لبنان، أي تدمير لبنان والقضاء على كيانه، معناه اقامة تعاون رجعي بين الرجعية الخائنة في لبنان والرجعية الصهيونية في اسرائيل، بين حكومة بشارة الخوري ورياض الصلح وحكومة حاييم وايزمن وبن غوريون من أجل خدمة مطامع أسياد الطرفين: المستعمرين الانكلو ـ اميركين، وجعل سواحل لبنان مع سواحل اسرائيل قاعدة عسكرية من الطراز الاول للاسطول الاميركي وللمطارات الاميركية ضد الاتحاد السوفياتي. وأشار البيان الشيوعي الى أن الانفصال بين لبنان وسوريا انما هو لتبرير صرف الملايين المنهوبة من الشعب لتوسيع مرفأ اللاذقية الذي سيصبح قاعدة عسكرية اميركية. وطالب البيان أخيراً العمال والفلاحين والتجار الصغار والمستخدمين اللبنانيين والسوريين ان يتحدوا ويناضلوا من أجل القضاء على مشروعات الاستعمار الانكلو ـ اميركي والقضاء على الحكام الرجعيين والاقطاعيين. والحقيقة أن معارضة الانفصال الاقتصادي بين سوريا ولبنان لم

تقتصر على فئات معينة، بل عارضته أكثر القوى المتفهمة لخطورة هذا العمل ونتائجه السياسية قبل الاقتصادية، ولذا فقد أرسل طلاب لبنان وسوريا من فرنسا عريضة الى المجلس النيابي اللبناني في حزيران (يونيه) ١٩٥٠ اعترضوا فيها على الانفصال بين البلدين نظراً لنتائجه الوخيمة السياسية والاقتصادية[1].

---

(١) مضبطة الجلسة الاولى لمجلس النواب اللبناني، ٢٢ حزيران (يونيه) ١٩٥٠، ص ٩٠٢ - ٩٠٣.

الفصل الرابع

موقف لبنان من السياسة العربية ومن مشروعات الوحدة العربية

(١٩٤٣ - ١٩٤٩)

١ - أثر الموقف اللبناني على سياسة جامعة الدول العربية والمشروعات الوحدوية.

٢ - موقف لبنان من مشروع سورية الكبرى (١٩٤٦ - ١٩٤٧).

٣ - موقف لبنان من سياسة الأحلاف والمعاهدات مع الدول العربية والأجنبية ١٩٤٨ - ١٩٤٩.

١ ـ أثر الموقف اللبناني على سياسة جامعة الدول العربية والمشروعات الوحدوية

في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٤١ أدلى وزير الخارجية البريطانية أنطوني ايدن (A. Eden) بتصريح أشار فيه الى أن بريطانيا ترى أن كثيراً من مفكري العرب يتمنون درجة من الوحدة أكبر مما تتمتع به الآن البلاد العربية، وأن العرب يتطلعون الى تأييد بريطانيا في مساعيهم نحو تحقيق هذا الطلب. ثم أكد على ضرورة تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية وكذلك الروابط السياسية، وان بريطانيا تؤيد هذه الخطة[١]. وفي ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٤٣ ذكر ايدن أن مبادرة الوحدة العربية يجب أن تصدر من العرب أنفسهم[٢]. كما أكد «لونغريغ» (Longrigg) ـ الدبلوماسي البريطاني ـ أن بريطانيا لم تكن المؤسس الحقيقي لجامعة الدول العربية، وهي لم تفعل أكثر من أن تنظر بعين العطف الى الجهود العفوية لتحقيق المزيد من الوحدة بين العرب، ورأى بأن نوري السعيد رئيس وزراء العراق ومصطفى النحاس رئيس وزراء مصر هما اللذان لعبا الدور الرئيسي في قيام الجامعة، وان الرأي العام العربي كان مؤيداً لهذه الخطوة[٣].

---

(١) أحمد طربين: الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨، ص ٣٨١.
نقلاً عن: The Times, 36 May 1941.

(٢) C.O.C., Vol. III, P. 469, E. Rabbath, op. cit., p. 474.

(٣) S.H. Longrigg, op. cit., p. 351.

بينما ذكر الجنرال غلوب (Glubb) أن الحكومة البريطانية مارست كل تأثيراتها لتشكيل جامعة الدول العربية[1]. أما الرئيس سامي الصلح فقد زعم ان فكرة الجامعة كانت فكرة لبنانية، وأنه عرضها بنفسه على سبيرز الوزير البريطاني المفوض في بيروت منذ عام ١٩٤٢، وان بريطانيا استغلت هذه الفكرة فيما بعد[2].

والحقيقة أن الحديث عن امكانية قيام الوحدة العربية استمر بين الأوساط العربية والأجنبية وفي مختلف الصحف لا سيما بين عامي ١٩٤٢ - ١٩٤٣[3]. ففي أيار (مايو) ١٩٤٢ زار أحمد رمزي - قنصل مصر العام في لبنان - بشارة الخوري وسلمه دعوة من مصطفى النحاس باشا رئيس وزراء مصر لزيارة مصر والبحث في التعاون العربي، كما تلقى جميل مردم بك وزير خارجية سوريا الدعوة نفسها. وبالفعل ففي ٢ حزيران (يونيه) ١٩٤٢ عقد اجتماع تمهيدي في القاهرة ضم النحاس باشا، بشارة الخوري، جميل مردم بك، محمد شرارة باشا وكيل وزارة الخارجية المصرية، ومحمد صلاح الدين الامين العام للخارجية المصرية. وقد أبدى بشارة الخوري استعداداً للتعاون مع الدول العربية بشرط استقلال لبنان ضمن حدوده المعترف بها على حد قوله. ورأى أن ذلك قد يكون عقبة في سبيل انشاء جامعة للدول العربية. ومما قاله الخوري في الاجتماع: اننا نريد التعاون مع الدول العربية الى أقصى حد على هذا الأساس «ثم استدركت ان عدداً من المسيحيين لا يعتنق هذا المذهب، وقد يعاكسه لاعتقاده بضرورة حماية أجنبية لبلاده»[4].

(١) J. B. Glubb, Syria, Lebanon, Jordan, p. 143.

(٢) سامي الصلح: احتكم الى التاريخ، ص ٥٩ - ٦٠.

(٣) أحمد طربين، المرجع السابق، ص ٣٨٢ - ٤٠٢.

(٤) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ١، ص ٢٤٥؛ أنظر أيضاً: مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠ - ١٩٦٠، جـ ١، ص ٦٧ - ٦٨؛

E. Rabbath, op. cit., p. 448,

وكانت الحكومة السورية لا تثق بالسياسة اللبنانية نظراً لعدائها للفكرة العربية، لذا كان النحاس باشا يهمه جداً سماع الرأي السوري لأن سوريا هي جارة لبنان. فقال جميل مردم: «نحن نثق بكلام الشيخ بشارة وعندما تطمئن سوريا لهذا الاتجاه في السياسة اللبنانية، فنحن مستعدون لأن نتنازل عن كل مطلب لنا في لبنان، بل أن نوسع أراضي لبنان اذا لزم»[1].

ومن الضروري القول إن البريطانيين وبعض المسؤولين العرب كانوا يريدون مساعدة شخصية لبنانية موالية لهم في الوصول الى رئاسة الجمهورية، ولذا فقد دعي بشارة الخوري بالذات الى مصر، ولم يختر سواه. ثم ان مسألة طرح بعض الأسئلة عليه في أثناء الاجتماعات في مصر يؤكد حرص مصر وسوريا وبريطانيا على التأكد من سياسة بشارة الخوري المستقبلية في حال مساعدته للوصول الى الرئاسة الاولى. وهنا لا بد من القول بأن الفئات الشعبية العربية أيدت مشروع الوحدة لا لكونه مشروعاً بريطانيا، ولكن لأنه موحد لجهود الدول العربية، وأكد «جوزف هاريسون» (J. Harisson) بأن أهم عنصر في موقف العالم العربي هو المساعدة التي تبديها بريطانيا العظمى نحو فكرة الاتحاد العربي وأن المسلمين استقبلوا في جميع الأقطار العربية هذه الفكرة بحماس، ولكن الأمر الذي يجب تسجيله باعجاب هو أن عدداً كبيراً من المسيحيين يناصرون فكرة الاتحاد العربي. وبالرغم من أن الزائر للشرق الاوسط ينتظر أن يرى من المسيحيين مقاومة لكل ما يقوي شوكة الاسلام دين الأكثرية في البلاد، ولكن على العكس فان قسماً كبيراً من المسيحيين في مصر وسوريا ولبنان كانوا في طليعة المطالبين بالاتحاد العربي[2]. وكان اميل حبوش قد طالب بتحقيق الوحدة بين البلدان العربية نظراً لسيئات التجزئة، ورأى أن من نتائجها السيئة أن أخذ السكان يفكرون تفكيراً اقليمياً ويبنون

(١) بشارة الخوري، المصدر نفسه، جـ ١، ص ٢٤٥.

(٢) محمد جميل بيهم: النزعات السياسية بلبنان، ص ٢٣.

اقتصادياتهم على أسس اقليمية واهية . فهذه التجزئة ضارة ومخالفة للأوضاع الطبيعية من جهة ولميثاق جامعة الأمم من جهة أخرى، لأن هذه البلاد كلها واحدة، واحدة أرضاً ولغة وعادات[١] . والحقيقة أن السياسة الفرنسية والطائفية المعادية لفكرة الوحدة العربية، جعلت فرنسا كعادتها تستخدم الشعور الطائفي والديني للحيلولة دون تحقيقها . ويتضح ذلك من خلال برقية أرسلها الجنرال كاترو الى الجنرال ديغول في ٨ آذار (مارس) ١٩٤٣ بصدد ضرورة توقيع معاهدة فرنسية ـ لبنانية، فقد أوضح له أن هذه المعاهدة لن تتحقق مع لبنان الا باستخدام المشاعر العاطفية التي تربط اللبنانيين المسيحيين بفرنسا، وباستغلال غريزة الدفاع اللبناني حيال مشاريع الابتلاع العربية[٢] .

من جهة ثانية فقد قدم نوري السعيد منذ عام ١٩٤٣ مشروعاً وحدوياً من نوع جديد تضمن مفاهيم جديدة، وتمّ نشره في الكتاب المعروف باسم « الكتاب الأزرق » الذي نص على قيام وحدة بين سوريا ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين في دولة واحدة، وأن تنشأ جامعة للدول العربية ويكون لمجلس الجامعة مهام عديدة منها: الدفاع والشؤون الخارجية وحماية حقوق الأقليات، وأن تكون القدس مدينة لمعتنقي جميع الأديان. واقترح المشروع بأن يمنح اليهود في فلسطين شبه حكم ذاتي ويكون لهم الحق في ادارة أقاليمهم في المدن والريف، بما في ذلك المدارس والمؤسسات الصحية والبوليس والشؤون البلدية مع الخضوع لاشراف الدولة السورية، كما منح المشروع الموارنة في لبنان ـ اذا طالبوا بذلك ـ نظاماً خاصاً مثل الذي كان لهم خلال السنين الأخيرة لحكم الدولة العثمانية، ويرتكز الحكم الذاتي لليهود والنظام الخاص للموارنة ووضع مدينة القدس الى ضمان دولي[٣].

---

(١) اميل حبوش: من تقرير أساليب السياسة الفرنسية، ص ١٢ .

(٢) G. Catroux, op. cit., p. 336.

(٣) أنظر نص الكتاب الأزرق في: **النهار**، العدد ٣٦٩٥، ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧؛ أحمد طربين، المرجع السابق، ص ٤٠٧ . حول هذا الموضوع أنظر أيضاً: البرت حوراني: الفكر =

وكان لهذه الاتجاهات الوحدوية في المنطقة العربية أثر هام على الوضع الداخلي في لبنان لا سيما وأن صيف عام ١٩٤٣ شهد الاستعدادات للانتخابات النيابية التي اتخذت طابع الصراع بين دعاة العزلة ودعاة الاتحاد العربي . ولم تكد الحكومة اللبنانية تعلن عن موعد الانتخابات حتى أوجس دعاة العزلة خشية من وصول دعاة الاتحاد العربي الى المجلس النيابي، فأرسل البطريرك الماروني نداء الى الأساقفة طلب اليهم أن يتلى نداؤه في الكنائس لانتخاب المرشحين المعادين لفكرة الوحدة العربية وأن لا يقترع الا للمرشحين المعروفين بحبهم للبنان[١] . وكانت القوى الطائفية الدينية والسياسية على السواء قد خضعت لهذه التوجهات البطريركية، وكانت الكتلة الوطنية برئاسة اميل اده في مقدمة القوى التي تنادي بالعزلة والانفصال عن العرب . كما أن الأوساط الأكليريكية كانت تستمد تصلبها ضد الاتحاد العربي من مصادر خارجية وتنادي في الوقت نفسه بضرورة المحافظة على قومية لبنان المسيحية[٢] . ولوحظ بأن بعض القوى السياسية المارونية التي زعمت أنها وحدوية واتجاهاتها عربية بدأت تتخوف من الارهاصات الطائفية، وكان في مقدمة هؤلاء بشارة الخوري الذي أصدر بياناً تبرأ فيه من « تهمة » العمل للاتحاد العربي، كما عمد الى نفي هذه التهمة مجدداً فيما أشار الى أن السلطة الفرنسية بدأت تحاربه واتخذت اجراءات لا أساس لها من الصحة منها توزيع صورة عن محضر مزور كله من الألف الى الياء زعموا فيه أن الكتلة الدستورية قررت اتحاد لبنان بالبلاد العربية[٣] .

أما فيما يختص بالكتلة الوطنية، فقد نشرت نص الميثاق الاقتصادي العربي

= العربي في عصر النهضة، ص ٣٥١ .

C.O.C., Vol. I, p. 13, Vol. III, PP. 471-472; J.C. Hurewit z, op. cit., Vol. II, p. 236.

(١) محمد جميل بيهم: النزعات السياسية بلبنان، ص ٢١ ـ ٢٢ .

(٢) جورج حنا: من الاحتلال الى الاستقلال، ص ١٨٨ .

(٣) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ١، ص ٢٥٥ .

موقعاً عليه من أركان الكتلة الدستورية[1] . وقد وصلت نسخة من هذا الميثاق الى البطريرك الماروني فطلب استفساراً من الشيخ بشارة الخوري، فأنكر الأخير صحته، فطلب اليه البطريرك أن يذيع بياناً في الصحف ينكر فيه هذا الخبر، ولكن بشارة الخوري تنصل خوفاً من خسارة قد تلحقه من أصحاب الاتجاهات العربية وقال: ان الأمر لا يستلزم اذاعة هذا البيان الذي يثير ضجة في الأوساط اللبنانية ويشوش الروح اللبنانية في الظروف الحاضرة، غير أنه نفى في كلمة خاصة الى البطريرك أن يكون قد قام بجهد من أجل الاتحاد العربي «واني أؤكد لغبطتكم بأني لم أقم بأي مسعى لتحقيق ميثاق عربي اقتصادي ان في مصر أو في بيروت، ولم أبحث في هذا الميثاق بصورة رسمية، وكل مساعينا ومساعي الكتلة الدستورية مبذولة في سبيل المحافظة على الاستقلال اللبناني وعلى كيانه السياسي الحاضر»[2] . بالمقابل فقد نشرت أوساط الكتلة الدستورية بياناً اتهمت فيه اميل اده بأنه عدو الثقافة العربية، وأنه منذ أن وضع الدستور اللبناني عام ١٩٢٦ وهو يتشبث بقتل اللغة العربية، ليس هذا فحسب بل أن اميل اده هو عدو القومية العربية وعدو لبنان «فحذار حذار أيها الناخب الكريم من انتخابه وانتخاب عصابته الشريرة»[3] .

والجدير بالذكر أن البيانات التي نشرت ضد اميل اده وفيها أنه عدو للقومية والثقافة العربية، انما كانت ردودها جيدة وايجابية في أوساطه وفي مناطقه الانتخابية، لأن هذه الأوساط كانت تؤيده أساساً انطلاقاً من سياسته المعادية

---

(١) وقّع بشارة الخوري على هذا الميثاق باسم أركان الكتلة الدستورية المكوّنة من: كميل شمعون، مجيد ارسلان، صبري حماده، سليم تقلا، خالد شهاب، فريد الخازن، خليل أبو جودة، ابراهيم عازار.

(٢) يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، جـ ٢، ص ١٠٧٨ - ١٠٧٩.

(٣) بيان «اميل اده عدو الثقافة العربية»، محفوظات الجامعة الأميركية في بيروت - مكتبة يافت (Jafet).

للعروبة وللعرب، وعلى كل فان اميل اده كان صريحاً وصادقاً مع نفسه ومع ناخبيه عندما أعلن أنه ضد عروبة لبنان أو الحاقه بالعالم العربي، بينما كان بشارة الخوري يدلي بآراء وتصريحات متناقضة تتناسب ونزعات الحاضرين وترضي المقام الديني الذي ينتمي اليه سامعوه، وكان يتجنب دائماً الجزم في أي موضوع، فلا يتحدى المسيحي ولا يتحدى المسلم بعكس اميل اده الذي كان يقول رأيه بصراحة ويتحدى المسلمين، وهذا ما جعلهم في لبنان والبلدان العربية يطمئنون الى الشيخ بشارة الخوري أكثر من اطمئنانهم الى أي ماروني آخر، لا سيما وان اميل اده أول من خرج على الناس بأسطورة الأصل الفينيقي للبنانيين زاعماً أنهم لم يكونوا ولا مرة عرباً ولا مستعربين. أما بشارة الخوري فانه لم يحاول مرة القول مع المسلمين أن لبنان غير عربي، كما أنه لم يفضح نفسه أمام الكنائس والأديرة بالقول ان لبنان عربي محض[1] .

بالاضافة الى ذلك فقد أشارت بعض المعلومات الى أن بشارة الخوري لم يناد بالعروبة في لبنان الا للوصول الى منصب رئاسة الجمهورية، لأنه لو لم يناد بالعروبة لكان على الصعيد المحلي والعربي والبريطاني أضعف بكثير من منافسه اميل اده الموالي للفرنسيين، وقيل يومذاك لو أن الفرنسيين أيدوا بشارة الخوري وأبعدوا اده لكان اميل اده هو الذي سافر لمصر للاجتماع بالنحاس باشا وأعلن من هناك عروبة لبنان[2] ، لا سيما وأن من الثابت ان بشارة الخوري لم يكن معادياً للفرنسيين قبل الاستقلال، بل كان فرنسي الولاء أكثر من اميل اده[3] . ومن أجل المصالح السياسية الخاصة بالكتلة الدستورية وبعض الدول العربية وبريطانيا فقد تلقى بشارة الخوري الدعم من مصطفى النحاس ونوري السعيد ومن الجنرال سبيرز. وذكر كاترو أن التأييد الذي تلقاه بشارة الخوري من رئيس الوزراء

---

(١) تذكارات اسكندر الرياشي: قبل وبعد ١٩١٨ - ١٩٤١، ص ٦٧ - ٦٨.

(٢) اسكندر الرياشي: رؤساء لبنان كما عرفتهم، ص ١٣٤، ١٣٥.

(٣) M.E.J., Vol. 12, No.2 Spring 1958, p. 168, E. Rabbath, op. cit., pp. 418-419.

المصري ورئيس الوزراء العراقي انما كان هدفه توحيد الشعوب التي تتكلم اللغة العربية[1]، في وقت انقسم فيه اللبنانيون حيال هذه الأمور، وقد تجلى ذلك واضحاً في الانتخابات النيابية التي جرت في أواخر آب (أغسطس) ١٩٤٣، بدليل أن الموارنة أنفسهم لم يكونوا يعملون لاستقلال لبنان عن فرنسا بقدر ما كان هدفهم الاستقلال عن المحيط العربي. وأكد الأب بطرس ضو بأنه منذ أن تصدع «الوطن الماروني» فان الموارنة في توق مستمر ومتصاعد الى تحقيق الاستقلال عن الدولة الاسلامية، وان هذا التوق كان الحافز الأكبر الناهض بالموارنة نحو الحرية[2].

وفي ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣ أسفرت انتخابات رئاسة الجمهورية عن انتخاب بشارة الخوري لما لقيه من دعم القوى الوحدوية المحلية ومن القوى العربية والبريطانية، وفي حينه أكد بشارة الخوري على تعاون لبنان مع البلدان العربية وخروجه من عزلته. وكان الميثاق الوطني الذي اتفق مع رياض الصلح على أسسه يقضي بابتعاد المسيحيين عن فكرة الحماية الأجنبية لما فيها من خطورة على لبنان وعلى سوريا والبلاد العربية، وبابتعاد المسلمين عن فكرة الوحدة العربية[3]. وقد أثبتت التطورات السياسية المستقبلية أن هذا الميثاق ولد ميتاً، ذلك أن القوى المسيحية لا سيما المارونية استمرت تتطلع الى فرنسا، كما استمرت القوى الاسلامية والمسيحية الوطنية تتطلع الى الوحدة العربية. ولوحظ بأن خالد العظم رئيس الوزراء السوري هاجم رياض الصلح لتخليه عن مبدأ الوحدة العربية والسورية، واعتبر أن رياض الصلح هو المسؤول عن عدم اقامة الوحدة الاقتصادية بين لبنان وسوريا منذ عام ١٩٤٣. وأضاف أن رياض الصلح المناضل من أجل سوريا الكبرى تنازل عن خطته وأصبح زعيم استقلال لبنان منفرداً عن سوريا في

---

(١) G. Catroux, op. cit., p. 267.

(٢) الأب بطرس ضو: موارنة الغد على ضوء تاريخهم، ص١١.

(٣) فصلنا هذا الموضوع في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

سبيل الحصول على تأييد الأكثرية المارونية. بينما كان عليه أن يجعل لبنان يتدرج في طريق الوحدة السورية، ولكن من كان يضمن له رئاسة الحكومة في الدولة الموحدة؟[1].

ومنذ أن تبوّأ الرئيس بشارة الخوري رئاسة الجمهورية، واجهته معضلة الوحدة العربية، فقد أثارت الصحف المصرية وبينها مجلة «الاثنين» هذا الموضوع في لقاء خاص معه، فرد بشارة الخوري على مندوب المجلة حسن لطفي بأنه من مؤيدي التعاون العربي الاقتصادي والثقافي، ولم يذكر كلمة «الوحدة» الاقتصادية أو الثقافية. وما قاله: إن بعض اللبنانيين اتهموه علناً «بأنني أعطيت وعداً أنه في حال انتخابي رئيساً للجمهورية سأسعى الى تحقيق الوحدة العربية كأنها شر مستطير» ولكنه نفى حدوث ذلك مع تأييده لنجاح الفكرة الوحدوية بين البلدان العربية على أن يبقى لبنان مستقلاً، ويترك لكل شعب كيانه السياسي، وأشار الى أنه أفصح عن هذه السياسة لنوري السعيد «وهو يتفق معي في أن من الممكن أن تتحد البلاد العربية في الشؤون الاقتصادية والثقافية»[2]. وفي هذه الفترة اتضح للمسؤولين العرب أن الرئيس بشارة الخوري عدل عن فكرة الاتحاد «والتعاون مع العرب الى أقصى حد» وهو ما سبق أن أكده في اجتماعات مصر عام ١٩٤٢، فجاءه الرد هذه المرة من الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود أذيع من الاذاعة الاميركية جاء فيه: أن مشروع الوحدة العربية يقوم على تحقيق اتحاد بين مصر والعراق وسوريا ولبنان والسعودية، وأنه لا يرى ثمة سبب يحول دون وضع هذا المشروع موضع التنفيذ قبل انتهاء الحرب[3]. وشكر بالمناسبة وزارة الخارجية الأميركية على تأييدها مشروع الاتحاد العربي، مما يشير بأن الولايات المتحدة لم

---

(١) مذكرات خالد العظم، جـ٢، ص١١ - ١٣.

(٢) **النهار**، العدد ٢٧٦٦، ٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣.

(٣) **النهار**، العدد ٢٧٦٩، ٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣.

تكن أقل تأييداً من بريطانيا لمشروع الوحدة .

أما موقف البطريرك الماروني انطون عريضة من الدول العربية والوحدة معها فقد ذكره في الديمان أمام رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٣ ، فأشار الى أن العلاقة مع سوريا يجب أن تكون ودية ومتبادلة ، ولكن الوحدة لا يمكن أن تكون تامة بينهما بسبب بعض الظروف الخاصة . فرد عليه بشارة الخوري المعروف بتوازنه السياسي على الصعيد اللبناني والعربي ، بأن تمسك البطريركية باستقلال لبنان « لم تنزع يوماً بكم الى انعزال لبنان عن جواره ، بل كنتم حريصين كل الحرص على أن يكون التعاون العتيد على أساس المساواة التامة للفرقاء المتعاقدين »[1] . وفي هذه الفترة التي كان لا يزال فيها لبنان متناقضاً بين مواقفه اللبنانية ومواقفه العربية ، كانت مشاورات الوحدة العربية مستمرة في مصر بين ممثلي البلدان العربية ، وكانت بدأت بين ٣١ تموز (يوليه) ١٩٤٣ الى ١٠ شباط (فبراير) ١٩٤٤ . وافتتحت هذه المشاورات بين مصر والعراق، ثم التقى مصطفى النحاس برئيس وزراء الاردن توفيق ابو الهدى في ٢٨ آب (أغسطس) ١٩٤٣ ، فتبين لهما أن العائق الأساسي لتحقيق الوحدة العربية هما : اليهود في فلسطين والموارنة في لبنان . وأشار أبو الهدى أنه لو اقتصر الأمر على سوريا وشرقي الأردن لسهل أمر الوحدة ، ولكن الصعوبة تأتي من لبنان وفلسطين . ثم استؤنفت المفاوضات بين النحاس باشا ويوسف ياسين ممثل الملك عبدالعزيز آل سعود في ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٣ ، فتبين بأن السعودية متحفظة حيال الوحدة السياسية وتؤيد التعاون الاقتصادي والثقافي ، وفي ذلك بعض التناقض فيما صرّح به الأمير فيصل بن عبدالعزيز حول الوحدة بين البلدان العربية . وفي ٢٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٣ اجتمع النحاس باشا مع سعدالله الجابري رئيس الوفد السوري ، فأوضح له بأن الآراء التي تجمعت لديه من

(١) **النهار**، العدد ٢٧٧٢ ، ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣ .

خلال لقاءاته بوفود الدول العربية أظهرت صعوبة تحقيق الوحدة بين أقطار سوريا الأربعة ، والسبب يعود الى امتيازات الموارنة في لبنان وما لليهود من مركز في فلسطين . فأوضح الجابري الظروف التي أدت الى قيام لبنان الكبير وذلك باضافة أجزاء من سوريا الى جبل لبنان ، كما أن الانتشار اليهودي في فلسطين خطر جداً « وهذا الانتشار لا نرضى به مطلقاً ولا نوافق عليه . ومهما يكن من أمر فانه من المستحسن الرجوع إلى رأي عرب فلسطين أنفسهم لاستشارتهم في قضيتهم » ، وأضاف الجابري بأن سوريا تعالج مشاكل مستقلة عن سائر البلاد العربية « وأني لأخشى من بقاء مصر وسوريا في معزل عن البلاد العربية لا تربطها بها رابطة ما ، فتزول بذلك عناصر الوحدة العربية ، ويهدد ذلك كيان سوريا ومصيرها ويعرض تقاليدها ولغتها للأخطار »[1] .

وفي الجلسة الثانية في ٢٧ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٣ ، أوضح الجابري للنحاس باشا بأن الأكثرية الساحقة من سكان لبنان المسيحيين والمسلمين يرغبون في الانضمام الى سوريا بلا قيد أو شرط لا سيما المناطق التي ضمت الى لبنان بعد الحرب العالمية الأولى . وأضاف قائلا : بأن اللبنانيين اذا كانوا يشعرون الآن بشيء من الارتياح « فانما اتاهم هذا الشعور عن طريقنا نحن لأن الأمل في التوحيد هو الذي يسكتهم ، ونحن نخاف أن يعود قادة الرأي في لبنان الى الارتماء في أحضان فرنسا ، فتصبح لها قدم راسخة من جديد بعد أن زعزعتها الحرب ، ولذلك اعترفنا باستقلال لبنان وأيدناه على شرط أن يطالب مثلنا بسيادته الكاملة ، ويقتفي خطواتنا في ذلك محتفظاً بوجهه العربي ، وفي الاتفاق على ادارة المصالح الاقتصادية بشكل يحقق مصلحة الطرفين » . ورأى الجابري أن من نتيجة تفاهم سوريا مع رجال الحكم في لبنان أن تعهد رئيس الجمهورية الجديد ورئيس وأعضاء الحكومة بألا يسمحوا للأجنبي بالسيطرة على لبنان سواء كان ذلك لاستعماره أو

(١) مضبطة مشاورات الوحدة العربية ١٩٤٣ - ١٩٤٤ ، ص ٢٣ ؛ وثائق جامعة الدول العربية .

لاتخاذه ممراً لاستعمار سوريا . وبالرغم من أن الجابري أشار الى اعتراف سوريا باستقلال لبنان، ولكنه أكد مجدداً تصميمه على وحدة سوريا ولبنان أو على الأقل وحدة سوريا بالأجزاء التي ألحقت بلبنان عام ١٩٢٠ « فقد كنا دائماً نطالب بأن يكون لبنان بالنسبة الى سوريا في وضع طبيعي، فاما أن تكون الصلات بينه وبيننا قائمة على أسس الاتحاد، وأما أن ترد الى سوريا الأجزاء التي انتزعت منها ويعود لبنان الى ما كان عليه من قبل » . وأعتبر أن هذه ليست رغبة سكان سوريا وحدهم بل هي كذلك رغبة سكان الأجزاء التي ألحقت بلبنان مرغمة كارهة، وظلت معارضة للوضع الذي أجبرت على الخضوع له بجميع أساليب المعارضة[١] . والحقيقة أن شيئاً مما دار في هذه المباحثات لم يسرب الى الصحف أو جميع الأوساط السياسية، انما جرى نشر بيان بهذه المشاورات مفاده أن المباحثات دلت على حرص مصر وسوريا على الوصول الى ما يحقق آمال البلاد العربية، ويؤدي الى جمع كلمتها وتوطيد التعاون بينها[٢] .

ولما كان لبنان المشكلة الرئيسية في موضوع الوحدة العربية فقد وجه رئيس الوزراء المصري دعوة الى الحكومة اللبنانية لأخذ رأيها في هذا الموضوع . وذكرت الأوساط الحكومية بأن الحكومة اللبنانية تدارست أمر الدعوة، وأنها لن تتخذ موقفاً نهائياً من تلبيتها الا بعد اتفاق الوزراء على بعض المبادىء الأساسية، وبعد الاستئناس برأي زعماء الكتل في مجلس النواب والأوساط السياسية[٣] . وكان عادل عسيران (شيعي) وزير الاقتصاد اللبناني قد أدلى بحديث في القاهرة في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٣، أوضح فيه موقف لبنان من الوحدة العربية رافضاً اطارها السياسي مشيراً الى أن العرب في مختلف الأقطار العربية يشكلون

(١) مضبطة مشاورات الوحدة العربية، ١٩٤٣ - ١٩٤٤، ص ٢٨ - ٢٩ .

(٢) **النهار**، العدد ٢٧٨٣، ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣ .

(٣) **النهار**، العدد ٢٧٨٨، ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ .

وحدة اقتصادية وجغرافية وتاريخية وثقافية، ورأي العرب في مختلف أقطارهم أن يبقى كل قطر مستقلاً وأن يعنى بشؤونه الداخلية . أما الاتحاد السياسي فينبغي أن يترك تقريره للأجيال القادمة حسب مقتضيات الحاجة « وأن لبنان بلد عربي يؤمن باستقلاله ويؤمن بضرورة مباشرة تنفيذ الوحدة الاقتصادية والثقافية »[١] .

وفي ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤ وصل الوفد اللبناني الى مصر برئاسة رئيس الوزراء رياض الصلح، وبدأت على الفور مشاورات الوحدة العربية مع النحاس باشا فأوضح الصلح موقف لبنان من الوحدة بقوله: ان لبنان لا يألو جهداً في سبيل التعاون والتكاتف بين البلدان العربية لما في ذلك من الخير العميم للجميع . وتبين بأن الصلح لم يستخدم كلمة « وحدة » بل كان باستمرار يذكر كلمة « تعاون » مع تحفظه أيضاً حيال هذا التعاون، فاعتبر أن أداة التعاون بين سوريا ولبنان هي في تأسيس مجلس مشترك لادارة المصالح المشتركة من الوجهتين التشريعية والتنفيذية، وان هذا المجلس قد باشر أعماله بالفعل، وهذا التعاون - برأي الصلح - أصبح وحدة اقتصادية صحيحة؛ ولكنه اعترف بانفراد لبنان بمسائل الدفاع والشؤون الخارجية على أنه « يمكن ايجاد تعاون وثيق بين البلدين في الناحيتين الثقافية والاجتماعية يؤدي الى توحيد أنظمة التعليم ومناهجه » أما فيما يختص بالوحدة العربية فان لبنان يرغب أن يكون تعاونه مع جميع الاقطار العربية على أساس السيادة والمساواة[٢] . ومن اللافت للنظر ان البلاغات الرسمية اللبنانية المذاعة كانت مخالفة في بعض الأمور لموقف الحكومة اللبنانية، ففي الوقت الذي كان فيه اصرار لبنان على رفض الوحدة السياسية والتأكيد على عبارات التعاون والسيادة، كان البلاغ الرسمي اللبناني الذي أذيع على اللبنانيين يشير الى أنه جرت مشاورات للوحدة العربية بين الوفد اللبناني ومصطفى النحاس باشا[٣] .

(١) **البيرق**، العدد ٣٨١١، ٢٠ - ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٣ .

(٢) مضبطة مشاورات الوحدة العربية، ١٩٤٣ - ١٩٤٤، ص ٣٣ .

(٣) **النهار**، العدد ٢٨١٨، ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤ .

وكانت بعض القوى المارونية وفي مقدمتها منظمة الكتائب تعلن رفضها للوحدة العربية، ففي ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤، وفي مقال تحت عنوان «تفاهم وتعاون لا وحدة ولا اتحاد» استبقت صحيفة «العمل» الكتائبية نتائج المشاورات وذكرت بأن اطلاق عنوان الوحدة العربية على الاتصالات القائمة بين ممثلي العرب ليس بالتعبير الذي ينطبق على الواقع، فقد اتضح ان لفظ «وحدة» أبعد من أن تدل على طبيعة تلك الاتصالات ومراميها القريبة والبعيدة، وهذا ما أدركه المتشاورون تمام الادراك فرأينا بلاغ التشاور العراقي ـ المصري يشير الى التفاهم والتآزر بين الأقطار العربية، واذا جاز استنتاج خواتم الأمور من مقدماتها وقعنا حتماً على بلاغ التشاور اللبناني ـ المصري وفيه دلالة صريحة الى التفاهم والتآزر ليس الا. وأضافت «العمل» ان للتعاون المنشود بين لبنان والأقطار الشقيقة فوائد جلى لا ينكرها إلا كل مكابر، خاصة متى كان ذلك التعاون قائماً على قدم المساواة في الاحترام المتبادل والمحافظة على الاستقلال التام لكل من البلدان المتعاونة. ولبنان يرحب بكل تفاهم وتآزر وتعاون، انما ما ينفر منه هو التفريط بأي حق من حقوق استقلاله وسيادته. وما حرص اللبناني على استقلال لبنان الا كحرص العراقي على استقلال العراق والمصري على استقلال مصر والسوري على استقلال سوريا. ثم ان لبنان يجب أن لا يلام على هذه السياسة، بل ان «العمل» رأت أنه أحرى بلبنان موطن التمرد والثورة أن يحافظ على استقلاله اليوم أكثر منه في أي زمن عبر[1].

وفي أوائل شباط (فبراير) ١٩٤٤ أدلى بيار الجميل بتصريح صحفي للوكالة العربية في دمشق، أوضح فيه أنه لا يرى مانعاً من أن ينشأ بين لبنان وبين الأقطار العربية أطيب صلات الولاء والتعاون المرتكزين على أسس المعاهدات والاتفاقات

---

(١) **العمل**، العدد ١٠٠، ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤؛ **العمل**، العدد ١٠٣، ٨ شباط (فبراير) ١٩٤٤.

التي تضمن للمتعاهدين صيانة الحقوق وتحديد الموجبات. أما عن الوحدة فقد رفضها بكافة أشكالها السياسية والاقتصادية ورأى «أن موقفنا من الوحدة الاقتصادية لا يختلف عن موقفنا من الوحدة السياسية... وما حرصنا على استقلال لبنان الا كحرص العراقي على استقلال العراق و.....»[1]. وحول موضوع الوحدة العربية والمشكلات التي تعترضه أوضح تقرير سري للوزير المفوض البريطاني في بيروت إلى وزارة خارجيته في ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٤٤ أن مفاوضات الوفد اللبناني في المملكة العربية السعودية دارت حول موضوع الوحدة العربية، وتبين بأن موقف ابن سعود معارض لأية سياسة تهدف لعقد مؤتمر للجامعة العربية قبل انتهاء الحرب العامة، لأن هذه الحرب قد تقوي المسيحيين اللبنانيين بمن فيهم رئيس الجمهورية والذين هم يشمئزون أساساً من فكرة الاتحاد. وأضاف الوزير البريطاني بأن الوحدة بعيدة الاحتمال، ونظراً لهذا التصور فان رئيس الوزراء اللبناني شارك في مؤتمر مشاورات الوحدة العربية، أما فيما يختص بموقف الحكومة السورية ازاء المؤتمر فهو موقف قديم، فالتفكير في الجامعة العربية شعور قوي في سوريا بدون أدنى شك وبتأثير من الرئيس السوري الذي صلته قوية بابن سعود[2].

والحقيقة أن المعارضة الكتائبية استمرت ضد مشروعات الوحدة العربية، وشبه بيار الجميل الدول العربية بالانتداب الفرنسي وقال: نحن لا نريد أن نستبدل انتداباً بانتداب آخر[3]. كما أن صحيفة «العمل» لسان حزب منظمة الكتائب تخوفت من أقوال صحيفة «البلاغ» المصرية حول الوحدة العربية، وتخوفت من تصريح للدكتور الملقي قنصل شرقي الأردن في مصر الذي صرّح للصحيفة المصرية «الوفد المصري» بأن فكرة توحيد سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي

---

(١) **العمل**، العدد ١٠٣، ٨ شباط (فبراير) ١٩٤٤.

(٢) B.L. in Beirut to F.O.N.O.E.2723, of 26 April 1944, in F.O. 371/40301/89.

(٣) **العمل**، العدد ١١٤، ١٣ أيار (مايو) ١٩٤٤.

الأردن هي الركن الأساسي في بناء صرح الوحدة العربية الشاملة . وعلقت « العمل » على هذه التصريحات فأبدت استياءها ، كما أن بيار الجميّل طالب الحكومة اللبنانية توضيح حقيقة المشاورات العربية واحتج على الاشتراك في مؤتمر يصرح بعض ممثليه الرسميين بمثل تلك الأقوال[1] . وفي الوقت نفسه قدم المحامي يوسف السودا في ١٨ آب (أغسطس) ١٩٤٤ مذكرة الى امين سر مؤتمر المحامين العرب في دمشق رفض فيها تحقيق الوحدة العربية[2] .

وفي ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤ ناقش المجلس النيابي موضوع مشاورات الوحدة العربية[3] ، فأوضح النائب الماروني وديع نعيم أن الحكومة اللبنانية الأولى أعلنت أن لبنان دولة مستقلة ، وقد وافقت الدول العربية على ذلك ، فاذا بالنحاس باشا يدعو دول الشرق العربي الى مشاورات الوحدة العربية ، وكان لبنان السباق في تلبية الدعوة بالرغم من تصريحات لزعماء عرب تعرضوا في ظروف كثيرة لاستقلال لبنان وسيادته وسلامة حدوده وأراضيه . وأضاف النائب نعيم بأن رئيس الوزراء رياض الصلح لا يجهل أن أحاديث الوحدة وشبح الوحدة تقضّ على كل لبناني صميم مضجعه وتجعله في قلق دائم بعد التضحيات الغالية التي قدمتها « الأمة اللبنانية » في سبيل استقلالها . وطالب أخيراً رئيس الوزراء بمطلبين هما :

أولاً - اذاعة بلاغ يتضمن بأن لبنان لن يتنازل عن ذرة من أراضيه ، ولن يندمج في وحدة ولن يذوب في حلف .

ثانياً - اطلاع المجلس النيابي على الهدف الذي ترمي اليه مشاورات الوحدة العربية .

ولما تحدث رئيس الوزراء أشار بأن لبنان لا يرضى انتقاصاً ولو قليلا من

---

(١) **العمل**، العدد ١٢٦ ، ١٠ آب (أغسطس) ١٩٤٤ ؛ **العمل**، العدد ١٢٧ ، ١٩ آب (أغسطس) ١٩٤٤ .

(٢) **العمل**، العدد ١٢٩ ، ٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤ .

(٣) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤ ، ص ٦٣٢ - ٦٣٥ .

استقلاله ، وانه لا داعي لتكرار ذلك ، وأن سبب تلبية لبنان الدعوة الموجهة اليه هو عدم غيابه عندما يقرر أي أمر يتعلق بهذا الشرق العربي « وستسمعوني أحدد موقف لبنان في هذا المؤتمر كما حددته في دمشق ، وستسمعون ان الدول العربية الشقيقة ستصادق على هذا التحديد وتحبذه » . واعتبر أن اعتراف الولايات المتحدة وايران باستقلال لبنان يعزز هذا الاستقلال . أما النائب الماروني أسعد البستاني فقد اعتبر أن لبنان يريد التعاون مع العرب عن طريق الاخاء والعاطفة وليس عن طريق المناورات والسياسة ، لأن اللبنانيين حريصون على استقلال لبنان لأنه وطن قومي لكل أبنائه المسلمين والمسيحيين والموسويين ، ولبنان المتميز بكيانه وشخصيته يتنافى والادماج ويتناقض والوحدة العربية الشاملة . « أما نحن فاننا لا نستأنس الآن لا في الضم ولا في الوحدة . . . » . وفي الجلسة النيابية ذاتها عبر النائب كمال جنبلاط عن آرائه حول الوحدة ، فاعتبر أن مبدأ التعاون سيكون قاعدة لكل سياسة أو علاقة بين الدول بعد الحرب العالمية ، وهذا التعاون تيار عالمي لا يمكن لكل سياسة أو علاقة بين الدول بعد الحرب العالمية ، وهذا التعاون تيار عالمي لا يمكن للبنان التنكر له رغم نزعة الانكفاء والانعزال ، ولكنه عارض مبدأ الوحدة أو الاتحاد مع الدول العربية ومما قاله : « نريد أن لا نسمع . . . من مصر الا نغمة لبنانية استقلالية صرفة من فم وفدنا المسافر الى مصر . . . وان يفهم كل عضو من أعضاء المؤتمر العربي وكل أجنبي وكل لبناني اننا لا نرضى أن ندخل مع الدول العربية بأي وحدة أو اتحاد سياسي في الوقت الحاضر . أقول في الوقت الحاضر ، وأننا لا نفهم بمشروع الوحدة العربية الا التعاون المجرد الى أقصى حد ممكن مع الدول العربية » . ومما اقترحه أنه في حال فشل التجربة اللبنانية المنبثقة عن صيغة عام ١٩٤٣ يمكن التطلع الى سواها من الصيغ كصيغة الوحدة السورية أو الوحده العربية أو الاتحاد العربي . أما النائب السني عبدالحميد كرامي فأشار الى أن نواب جبل لبنان (وديع نعيم ، وأسعد البستاني وكمال جنبلاط) بدأوا يشككون باستقلال لبنان بمناسبة مؤتمر الوحدة العربية ، بينما الدول العربية اعترفت باستقلاله ،

وأن كل واحد من اللبنانيين سيدافع عنه بكل قواه « ونحن الذين حاربنا لبنان في الماضي لأنه لم يكن عربياً ، ونحن الذين طلبنا الوحدة السورية أتينا اليوم الى هذه الندوة نعترف باستقلال لبنان ونناضل في سبيل هذا الاستقلال ضد أي كان » . وأضاف بأن أهل الساحل اعترفوا باستقلال لبنان ليس مجاملة لأحد ولا خوفاً من أحد بل عن ثقة باستقلال لبنان . وكان كرامي قد أراد بكلامه الرد بطريقة غير مباشرة على كلمة جنبلاط الذي اعتبر فيها أن سكان جبل لبنان ـ وهو منهم ـ أكثر لبنانية من سواهم ، كما أن جنبلاط كان لا يزال يميز بين أهل الجبل وأهل الساحل بقوله : « اذا ببعض اللبنانيين الجدد خارج هذا المجلس . . . هؤلاء اللبنانيون الذين أشرقت نفوسنا وتهللت يوم اعترافهم بلبنان ـ والذين لا نريد أن نفرق بيننا وبينهم ـ اذا ببعض هؤلاء يعتبرون لبنان مرحلة ووسيلة في سبيل تحقيق الوحدة العربية المنشودة » .

ومما يلاحظ من خلال بعض التيارات السياسية اللبنانية أن القوى المارونية والسنية والدرزية والشيعية اتفقت من حيث المبدأ على صيغة لبنان ورفضت الحاقه أو اندماجه ببقية الدول العربية . وكان موقف عبدالحميد كرامي الرافض للوحدة العربية الأكثر بروزاً نظراً لما عرف عنه في السابق من تشدد وتطرف في مطالبه بضرورة تحقيق وحدة لبنان مع سوريا ، على أن موقفه الجديد من لبنان المستقل دعا رئيس الجمهورية والأوساط الانفصالية الى تأييد ترشيحه لرئاسة الوزراء في أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٤٥ . ومهما يكن ففي ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤ جرى حفل افتتاح المؤتمر العربي العام في الاسكندرية ، واضطر لبنان للمشاركة في جلسات اللجنة التحضيرية لئلا يتهم من قبل الدول العربية بأنه خرج عن الصف العربي ، كما شاركت وفود من سوريا والعراق وشرقي الأردن ومصر . أما فيما يختص بالعربية السعودية واليمن فلم يمثلا في المؤتمر[1] . أما ممثل

---

(١) تم تمثيل الوفود العربية على النحو التالي :

أ ـ حضر عن سوريا : سعد الله الجابري (رئيس مجلس الوزراء) وجميل مردم بك (وزير =

فلسطين موسى العلمي فقد سمح له بالمشاركة في المناقشة بعد لأي وبعد تردد بعض الوفود العربية بحجة ان فلسطين لا تزال خاضعة للانتداب البريطاني وهي غير مستقلة ، وبحجة أن بعض القيادات الفلسطينية قد تحتج على تمثيل العلمي لفلسطين . وفي افتتاح المؤتمر ألقى النحاس باشا كلمة رحّب فيها بالمؤتمرين ، كما ألقى وزير الخارجية اللبناني سليم تقلا كلمة أعرب فيها عن تجاوب لبنان مع جمع الشمل العربي ، « وأن لبنان لم يكن يوماً ـ وهو ابن العربية البار ـ الا الحافظ الأمين للرسالة الباهرة التي اضطلع بها العرب ، فصانها كنزاً ثميناً في بطون وديانه ، وأن لبنان سيظل أبداً في الرعيل الأول عاملاً على تأليف القلوب وتوحيد الصفوف »[1] . وكانت هذه الكلمة الدبلوماسية بمثابة سياسة لبنانية قائمة على أساس

= الخارجية) ونجيب الارمنازي (أمين سر عام رئاسة الجمهورية) وصبري العسلي (نائب دمشق) .

ب ـ حضر عن شرقي الاردن : توفيق أبو الهدى (رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية) وسليمان سكر بك (سكرتير مالي وزارة الخارجية) .

جـ ـ حضر عن العراق : حمدي الباجه جي (رئيس مجلس الوزراء) وارشد العمري (وزير الخارجية) ونوري السعيد (رئيس مجلس الوزراء سابقاً) وتحسين العسكري (وزير العراق المفوض بمصر) .

د ـ حضر عن لبنان : رياض الصلح بك (رئيس مجلس الوزراء) وسليم تقلا بك (وزير الخارجية) وموسى مبارك (مدير غرفة الجمهورية) .

هـ ـ حضر عن مصر : مصطفى النحاس باشا (رئيس مجلس الوزراء) وأحمد نجيب الهلالي باشا (وزير المعارف العمومية) ومحمد صبري أبو علم باشا (وزير العدل) ومحمد صلاح الدين بك (وكيل وزارة الخارجية) .

و ـ حضر عن فلسطين : موسى العلمي .

نقلا عن كراس : اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام ، الاسكندرية ١٩٤٤ ، ص ٨ . وثائق جامعة الدول العربية .

تمنى النحاس باشا في خطبته الافتتاحية أن يرحب في القريب العاجل بممثلي الملك ابن سعود والامام يحي . وبالفعل فقد حضر ممثل اليمن حسين الكبسي الجلسة الثانية من المؤتمر ، بينما حضر مندوب السعودية يوسف ياسين الجلسة الثالثة .

(١) مضبطة اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام في الاسكندرية ، ٢٥ أيلول (سبتمبر) =

اعطاء العرب الكلام فحسب دون العمل.

وقد أثبتت وثائق مشاورات الوحدة العربية في المؤتمر العربي العام أن رياض الصلح الرجل القوي في لبنان لم يحاول التصرف منفرداً أو اتخاذ أي قرار دون استشارة الرئيس بشارة الخوري، وكثيراً ما كان يطلب اذناً من المجتمعين للخروج لاجراء اتصال هاتفي برئيس الجمهورية لأخذ رأيه وللتشاور حول بعض الموضوعات المطروحة، وقد تأكد ذلك من خلال دراسة مضابط ومحاضر الجلسات السرية. كما أن الرئيس بشارة الخوري سجل ذلك أيضاً في مذكراته حينما قال: «وانتهت المشاورات في ٩ من تشرين الاول وأنا أتتبع بالتلفون سيرها بمحادثات يومية طويلة مع رياض»[١]. وعقدت الجلسة الثالثة يوم الأحد أول تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٤ في جامعة فاروق الاول بستانلي باي برمل الاسكندرية، وفي أثناء المناقشة طالب رئيس الوزراء السوري سعدالله الجابري اقامة الوحدة الشاملة بين البلدان العربية، فأجابه النحاس باشا: «سمعت آراء كثيرة في مشاوراتي السابقة أو في ما وصل الي من التقارير والرسائل ومجملها حول وجوب اندماج الأقطار الأربعة ـ لبنان وسوريا والأردن وفلسطين ـ اندماجاً تاماً. ولست أخفي انني أحسست أن هناك صعوبات تعترض تحقيق هذه الغاية... فان لكل قطر منها كيانه ونظامه ومكانه ودرجة تقدمه وحكومة بعضها جمهورية وعلى رأس حكومة البعض الآخر أمير. فكيف يكون شكل الحكومة الموحدة في حال الاندماج؟ وكيف تتغلب على الصعوبة الناشئة من امتيازات الموارنة في لبنان ومن مركز اليهود في فلسطين؟» فرد سعدالله الجابري قائلاً: ان بلاد الشام قبل انسلاخها عن السلطنة العثمانية «لم يكن للبنان وجود مستقل بشكله الحالي، بل كان هناك جبل لبنان الذي ينحصر ما بين فرن الشباك خارج بيروت من ناحية الغرب والمعلقة (زحلة) من ناحية الشرق، وما بين شمالي البترون وشمالي صيدا». ثم أكد الجابري

= ١٩٤٤، ص٧.

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٢، ص ١٠٩.

بأن السوريين يريدون الوحدة كما يريدها كل عربي مخلص رغم معرفتهم بالمشاكل التي تعترضها ومنها مشكلة الصهيونية في فلسطين والنزعة المسيحية في لبنان، تلك النزعة التي لم يثبت بعد أنها تستند الى عملية حسابية صحيحة.

وكان موقف رياض الصلح من مطالب سعدالله الجابري هو الرفض وقال: «ان سوريا تريد الوحدة العربية بكامل ما تعنيه هذه الكلمة، وأنا لو كنت ممثلاً لسوريا لقلت مثل هذا الكلام. ولكن لدينا ظروفاً في لبنان يجب النظر اليها بعين الاعتبار، وحضراتكم جميعاً تعرفون مركز لبنان واتصالاته مع الخارج والعوامل الأجنبية التي كان لها في الماضي أثرها في لبنان والتي سبق أن أشرت اليها في مذكرتنا بكل صراحة واخلاص وبساطة». ثم كرّر الصلح مجدداً مبررات عدم قبول لبنان مبدأ الوحدة العربية أو حتى المشاركة فيها، ورأى أن لبنان يعتبر نفسه وطناً عربياً رغم موقفه من الوحدة، وأنه يسر لكل ما يسر الوطن العربي العام ويألم لكل ما يقوم في وجهه من عقبات. وقدطرحت في الفترة الأخيرة فكرة عقد معاهدة بين فرنسا وكل من سوريا ولبنان، أي اعادة الانتداب بشكل آخر، فرفضت سوريا ورفض لبنان. وتساءل الصلح: ماذا كان يفيد رفض سوريا وهل كان يستطاع في هذه الحالة البحث في الوحدة العربية؟ أظن لا، ولكن لبنان رفض ورفض كما سبق أن صرّحنا مراراً أن يكون للاستعمار مقراً أو لاستعمار شقيقاته العربية ممراً، وهذه أكبر خدمة يؤديها لبنان في مجال العمل والتنفيذ. فما كان من سعدالله الجابري الا أن رد قائلاً: نحن نعترف بذلك. ثم أوضح رياض الصلح أن موقف لبنان ليس عقبة في سبيل الوحدة، وتمنى ألا يقال انه عقبة «لقد سمعت الآن ممثلين لدول أعرق عروبة منا[١] يقولون أنهم بالنسبة لظروف معينة يرجون تأجيل النظر في التعاون السياسي الآن؛ والخلاصة هي أن لبنان يريد الاستقلال ويريد أيضاً التعاون مع الدول العربية جميعاً»[٢].

(١) يقصد رياض الصلح بذلك المملكة العربية السعودية.

(٢) مضبطة الجلسة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام في الاسكندرية، في أول تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤، ص ٢٥ ـ ٢٧.

والحقيقة أن البعض برّر موقف رياض الصلح من الوحدة العربية، لأن قبوله بالتخلي عن جزء من سيادة لبنان يضع في يد فرنسا حجة للمبالغة والتهويل من خطر ابتلاع لبنان وضياع «كيانه المسيحي» وسط المشاريع الاتحادية «العربية المسلمة» وبذلك تستعيد ما كان لها من قدم راسخة في لبنان، فيصبح مقراً للاستعمار تضرب منه الحركة العربية في الشرق العربي. وحاول أحمد طربين انصاف رياض الصلح لأن ماضيه السياسي أثبت ايمانه بالفكرة العربية. ثم تساءل ما الفائدة التي تعود على لبنان وعلى الوحدة العربية وعلى رياض الصلح نفسه لو قبل أموراً يعلم أنها لن تلقى موافقة عامة من مختلف الطوائف التي تمثل شتى النزعات والاتجاهات المتضاربة في لبنان؟[1]. ومهما يكن من أمر فنظراً لموقف لبنان الرسمي من الوحدة العربية فقد تغيب عن بعض اجتماعات المؤتمر سعدالله الجابري وموسى العلمي، غير أنه بعد مناقشات طويلة وافق المجتمعون على اقتراح تقدم به وزير الخارجية السورية جميل مردم بك يتعلق بالاعتراف باستقلال لبنان[2]. وهذا يعتبر تحولا سورياً هاماً بالنسبة الى واقع لبنان السياسي، ذلك لأنه تم التأكيد على هذا الاستقلال بحدود عام ١٩٢٠[3]. ورغم أن الرئيس بشارة الخوري زعم أنه هو صاحب الاقتراح الذي اقترحه على رياض الصلح[4]، غير أن مضبطة الجلسة السادسة في ٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٤ أكدت بأن صاحب الاقتراح هو وزير الخارجية السورية وليس رئيس الجمهورية اللبنانية. وقد اعترف بذلك

(١) أحمد طربين: الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ١٨٠٠ – ١٩٥٨، ص ٤٦٤.

(٢) قال الاقتراح السوري: أن الدول العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية تؤيد مجتمعة احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة، وهو ما سبق لحكومات هذه الدول أن اعترفت به بعد أن انتهج سياسة استقلالية أعلنتها حكومته في بيانها الوزاري الذي نالت عليه موافقة المجلس النيابي اللبناني بالاجماع في ٧ أكتوبر ١٩٤٣. نقلاً عن: مضبطة الجلسة السادسة للجنة التحضيرية، في ٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤، ص ٥١.

(٣) M.E.J. Vol. 12, No. 2 (Spring 1958) p. 168.

(٤) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٢، ص ١٠٩ – ١١٠.

رياض الصلح نفسه لا سيما عندما شكر الوفد السوري واللجنة التحضيرية على موقفها لأنها «نظرت بعين البصيرة الى موقف لبنان وأحلته هذا المحل الاستقلالي». وكان رياض الصلح يريد أن يطيل كلمته ليبرر موقف لبنان من الوحدة العربية، غير أن القرار الخاص بالاعتراف باستقلال لبنان دعاه للاختصار بالكلام كما قال. وادعى رياض الصلح بأن لبنان ما أحجم يوماً عن الاشتراك في كل حركة استقلالية قامت في الشرق العربي، بل لقد كان في مقدمة اخوانه عاملاً على تحرير البلاد. ولم يدع رياض الصلح الفرصة تفوته في مدح الموارنة فقال أنه «كان للأكليروس الماروني ليس فقط في لبنان، بل في كل الشرق العربي الأثر الكبير في نشر الدعاية العربية». كما لم ينس الصلح تذكير المجتمعين ما كان للبنانيين من فضل في اعلاء شأن اللغة العربية التي نشروها في الآفاق. وأخيراً أبدى شكره للوفود العربية وخاصة الوفد السوري «الذي تلطف وأراد أن يكون هو صاحب الاقتراح باحترام استقلال لبنان في هذه اللجنة مجتمعة». كما تقدم بالشكر من النحاس باشا والحكومة المصرية بسبب المساعدة القيّمة التي ساعدت بها لبنان خلال أزمته عام ١٩٤٣. كما أن الصلح لم ينس مدح رئيس الجمهورية «الذي له الفضل الأكبر في سير لبنان هذا السير الاستقلالي والذي لولاه لما أمكننا نحن أن نجتمع معكم هنا»[1]. والأمر المستغرب أنه بالرغم مما بذله الوفد اللبناني من حرص على استقلال لبنان ورفضه الوحدة العربية، فقد اعتبر الفريق الماروني أن توقيع لبنان على بروتوكول الاسكندرية هو خروج على الميثاق الوطني، كما اتهم الموارنة رياض الصلح أنه بعمله هذا نقض الميثاق[2].

والجدير بالذكر أنه قبل عودة الوفد اللبناني الى بيروت أصر مدير غرفة رئاسة الجمهورية موسى مبارك وهو ماروني على الحصول على توضيح أكثر فيما يختص

(١) مضبطة الجلسة السادسة للجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، في ٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤، ص ٥١ – ٥٢.

(٢) طوني مفرج: حرب الردة، ص ٨٦ – ٨٧.

بنصوص الميثاق لا سيما حيال لبنان، كما أنه رفض الانصياع لتعليمات رياض الصلح بل رفض التوقيع على ما تم الاتفاق عليه بحجة أن ذلك يقيد من حرية لبنان، ولم يوقع الا بعد أن تم الاتصال بالرئيس بشارة الخوري الذي طلب منه التوقيع لأن ميثاق جامعة الدول العربية لا يقيّد لبنان بشيء[1]. ولما عاد الوفد اللبناني الى بيروت أطلع رياض الصلح رئيس الجمهورية على جو المؤتمر وما دار فيه من مناقشات وجهود الصلح من أجل الحفاظ على لبنان مستقلا عن الدول العربية. وفي ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٤ عقد مجلس النواب جلسة ألقى فيها رياض الصلح بياناً عرض فيه نشاطه في مشاورات الوحدة العربية، وكيف أنه سعى لاصدار قرار خاص بلبنان يبعده عن الوحدة العربية، وأن لبنان اول من حدّد موقفه تحديداً صريحاً في مشاورات الوحدةالعربية في مصر، وأن الصلح أدلى برغبة المسلمين والنصارى الذين يريدون الاستقلال الصحيح والتعاون مع البلاد العربية، ثم فسّر عبارة «جامعة عربية» فقال أنها لا تعني وحدة أو اتحاد، مع العلم أنه هو من رواد الاتحاد ولكن ليس مع العرب بل بين المسلمين والنصارى في لبنان، وأنه على استعداد لحماية الاستقلال والدفاع عنه ليس ضد الغرب فحسب وانما ضد الشرق أيضاً. وأوضح النائب السني سعدي المنلا الى ضرورة عدم عزلة لبنان عن الدول لأن من المستحيل اليوم أن تعيش دولة دون أن يكون لها روابط قوية مع دول أخرى، وأكّد بأن أنصار العزلة يحكمون عاطفتهم وعليهم أن لا يضيعوا المصلحة الوطنية العليا.

وبصدد ما جرى من مشاورات في الاسكندرية، تحدث النائب الماروني جورج عقل فقال بأنه سمع أن سعدالله الجابري رئيس وزراء سوريا قدّم اقتراحاً بانشاء سوريا الكبرى بحيث تضم لبنان وسوريا وفلسطين وشرقي الاردن وأن لبنان رفض

(١) يوسف سالم، المصدر السابق، ص ١٨٧.

الاقتراح. فما كان من رئيس الوزراء رياض الصلح الا أن أخفى حقيقة ما جرى في المشاورات السرية وقال: هل قرأت هذا في بيان أو جريدة. فقال جورج عقل: لا. فرد الصلح: اسمح لي أن أقول ان هذا غير صحيح. وأن الجابري لم يصرّح بشيء من هذا[1]. مع العلم ان الدارس للمضابط السرية لمشاورات المؤتمر العربي يعلم حقيقة ما ذهب اليه النائب عقل، لأن الوفد السوري طالب فعلا بالحاق لبنان بسوريا أو تحقيق مشروع سوريا الكبرى[2]. أما النائب السني محمد العبود فقد أيد ما توصل اليه لبنان في مصر وغمز من قناة سوريا لأنها لا تزال تطالب ببعض أجزاء من لبنان، وطالب اللبنانيين أن لا يكونوا ملكيين أكثر من الملك، أي لا يكونوا عرباً أكثر من العرب أنفسهم[3]. وأعربت منظمة الكتائب عن سرورها وارتياحها من النتائج الاولى لمشاورات الوحدة العربية ومن بروتوكول الاسكندرية لأنه جاء فيه نص خاص حول استقلال لبنان، لذا فقد كانت ردود الفعل الكتائبية غير معارضة[4]. ومن المرجح أن ساسة سوريا أنفسهم قد انقسموا حيال مستقبل لبنان رغم ما جاء في بروتوكول الاسكندرية من ضمانة عربية لاستقلاله، فرغم ان رئيس الوزراء السوري الجديد فارس الخوري أكّد لرياض الصلح في اتصال هاتفي بأن سوريا تقر وتعترف باستقلال لبنان وسيادته، ولكن بعض السياسيين السوريين كانوا ضد هذا الموقف السوري الجديد وفي مقدمة هؤلاء رئيس الوزراء السابق سعدالله الجابري وبعض النواب السوريين وبينهم نائب دمشق نسيب البكري الذي أشار في المجلس النيابي السوري، بأن لبنان الشقيق اذا اختار لنفسه

(١) مضبطة الجلسة الحادية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤، ص ٧١٤.

(٢) مضبطة مشاورات الوحدة العربية، ص ٢٨ - ٢٩.

(٣) مضبطة الجلسة الحادية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤، ص ٧١٥.

(٤) **العمل**، العدد ١٣٥، ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤. أنظر في العدد نفسه تصريح بيار الجميّل بمناسبة صدور بروتوكول الاسكندرية.

الاتحاد مع سوريا من غير أن يمس استقلاله رحبنا به أعظم ترحيب وقاسمناه السراء والضراء . « وفي حال ايثاره الانفصال طالبناه دولياً وودياً بالأراضي والمدن السورية التي ألحقت به رغم ارادة أهلها » وذلك على أساس استفتاء السكان استفتاءً حراً وبالاستناد الى المقتضيات التاريخية والجغرافية . أما رئيس الحكومة السورية السابق فقد أشار في بيان استقالته بأن لبنان جزء من سوريا ، وقد انقسم عنه كما انقسم سواه . ثم أشار بحديثه الى سوريا الكبرى وأكّد بأن لبنان من ضمنها . وكان هذا الموقف السوري كفيلاً باثارة الرافضين للوحدة ، وأبدت صحيفة « العمل » الكتائبية استياء شديداً من هذه التصريحات مما دعا الياس ربابي للمطالبة بانشاء تبادل سياسي بين لبنان وسوريا يضع حداً للأقاويل والاشاعات ويساعد على تنقية الجو من الغيوم التي تنتشر فيه أحياناً بدون موجب[1] .

والواقع أن القوى المتطرفة في انعزاليتها اعتبرت أن مجرد توقيع لبنان على ميثاق بروتوكول الاسكندرية يعتبر أمراً يهدد كيان ومستقبل لبنان ، فقد حاول النائب الماروني ألفرد نقاش – وهو رئيس جمهورية سابق – الاعتراض على ذلك البروتوكول . ولكن منعه رئيس الحكومة من التحدث في المجلس النيابي لمجرد أنه يريد التكلم بالفرنسية[2] . كما طالب فيليب حتي بفصل الجامعة العربية كل الفصل عن الجامعة الاسلامية ، فالأولى تجعل الثقافة واللغة أساساً للتعاون ، بينما الثانية تجعل أساسه الدين . ومن الواضح أنه ما لم يتم فصل الدين عن السياسة فصلاً تاماً ، فلا تستطيع البلدان العربية وبينها لبنان الاجتماع على مستوى واحد . ويجدر بجميع الدول العربية أن تقتفي أثر لبنان الذي لم يعيّن ديناً للدولة[3] . ويبدو أن التصريحات والتصريحات المضادة حول مستقبل لبنان وحول الوحدة العربية

---

(١) **العمل**، العدد ١٣٦، ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤ .
(٢) منح الصلح: المارونية السياسية، ص ٣٥ .
(٣) يوسف مزهر، المرجع السابق، جـ ٢، ص ١٢٠٣ .

أوجدت جواً من التوتر الطائفي ، فبدأت الاشاعات تغزو المناطق اللبنانية ومن ضمنها ما ذكر بأن البطريرك الماروني وأوساطه تسعى للعمل من أجل عودة لبنان الصغير كما كان عليه في السابق ، كما أشيع بأن مسلمي البسطة في بيروت قد تلقوا من تركيا خمسمائة سيارة مصفحة لتكون درعاً لهم في محاربة المسيحيين ، بينما قال آخرون بأن رئيس الوزراء المسلم أخرج من مستودعات الذخيرة ثلاثمائة بندقية استأثر بها الشباب المسلم لتكون عوناً لهم في اليوم العصيب ، ولكن الجميع نفوا ما أشيع من أخبار واشاعات[1] . ويبدو أن مرحلة ما بعد بروتوكول الاسكندرية تطلبت شخصية أخرى في الحكم غير رياض الصلح على غرار ما جرى في سوريا من تغيير وفي سواها من الأقطار العربية ، فكلف رئيس الجمهورية النائب عبدالحميد كرامي الذي أعلن أكثر من مرة تأييده لوضع لبنان واستقلاله الأمر الذي أرضى السياسة التقليدية للدولة ، فقد سبق أن أشار كرامي الى أنه « علينا الآن أن نتحد لئلا نترك ثغرة للدساسين والمنافقين واعداء الوطنية . . . نحن الذين كنا من قبل ننادي بالوحدة السورية والامبراطورية العربية قد عدلنا الآن عن رأينا وأردنا لبنان مستقلا بحدوده الحالية لا خوفاً من أحد ولا مجاملة لأحد بل عن عقيدة ووطنية »[2] .

ويلاحظ بأن منصب رئاسة الوزراء وسواه من المناصب الهامة أصبحت مغرية حتى للوحدويين اللبنانيين ، كما أن الواقع السياسي العربي والدولي جعل هؤلاء يتخلون عن معتقداتهم الوحدوية لا سيما عندما يكونون في الحكم . وبعد أن تألفت الحكومة الجديدة برئاسة كرامي في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٥ ساءت العلاقات بين مصر ولبنان لأسباب تتعلق بأسلوب السياسة اللبنانية واستياء

---

(١) **العمل**، العدد ١٣٩، ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٤ .
(٢) أحمد طربين، المرجع السابق، ص ٤٦٣، نقلاً عن صحيفة « **المصري** » ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤ . وهذا الحديث بتفصيلاته ورد في مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤، ص ٦٣٥ .

المصريين منها، وكتب مصطفى أمين في صحيفة «أخبار اليوم» عدة مقالات هاجم فيها لبنان ونوّه بسياسة مصر نحوه، وبمساعي النحاس باشا الذي ساهم في انتخاب هذا رئيساً للجمهورية وذاك رئيساً للوزراء والآخر وزيراً مفوضاً[1].

وبالرغم من هذه الخلافات فقد اعتبر الوزير البريطاني السابق سبيرز بأن العرب متضامنون يدافعون عن بعضهم البعض لا سيما اذا تعرضت دولة كلبنان مثلا الى خطر السياسة الفرنسية[2]. كما أن كميل شمعون صرّح في لندن بأن لبنان لا يستطيع عقد أية معاهدة مع فرنسا أو مع أية دولة أخرى لانه مرتبط بمقتضى نصوص بروتوكول الاسكندرية، وأنه لا بد من استشارة الدول العربية للحصول على موافقتها قبل الدخول في أية معاهدات[3]. وقد أثارت تصريحاته ردود فعل عنيفة واعتبرها البعض بأنها مقيدة لاستقلال لبنان، فقد رد المطران الماروني اغناطيوس مبارك في ٩ شباط (فبراير) على كميل شمعون وعلى موضوع التعاون العربي، فأوضح بأن لبنان ظل مستقلا منذ (١٤) قرناً، ولن يقبل بتغيير وضعه، وان لا بروتوكول الاسكندرية ولا التفسيرات الاصطلاحية ولا ممثل الحكومة اللبنانية في لندن ولا بعض جيراننا يستطيعون أن ينزعوا منا حريتنا[4].

وكان على الحكومة اللبنانية ان تواجه بعض المشكلات العربية الهامة قبل انعقاد جلسات جامعة الدول العربية، لا سيما التصريحات التي أدلى بها الامير عبدالله بن الحسين أمير شرقي الأردن، الذي طالب بتوحيد بلدان سوريا الكبرى، مشيراً الى أن العائق في تحقيقها هو قضية فلسطين والوطن القومي اليهودي، كما اعتبر أن لبنان عقبة في سبيل الوحدة وطالب باعادته الى لبنان الصغير ومما قاله: ان لبنان له

(٣) للمزيد من التفصيلات أنظر: **العمل**، العدد ١٤٤، ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٥.

(٢) **النهار**، العدد ٣٠٣٤، ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٥.

(٣) **النهار**، العدد ٣٠٥٤، ٨ شباط (فبراير) ١٩٤٥؛

(٤) C.O.C., Vol. II, p. 240
C.O.C., Vol. II, p. 249.

صبغة سابقة من العهد العثماني لا سيما ما يتعلق بلبنان الصغير الذي لا يريد العرب اثارة أية مشاعر ضده، فاذا حققت أية وحدة فسيراعى فيها حق لبنان باستثناء الأقضية الأربعة التي انسلخت عن سوريا وانضمت اليه فأصبح لبنان الكبير[1]. فيما كان لبنان يعمل من أجل بقائه ضمن اطار لبنان الكبير الذي أعلن عام ١٩٢٠، ومنفصلاً في الوقت نفسه عن أية وحدة عربية. وبالرغم من الموقف الأردني المشار اليه حرص لبنان على الاشتراك في اجتماعات اللجنة السياسية في مصر، فسافر الوفد اللبناني برئاسة عبدالحميد كرامي وسرعان ما عاد الى بيروت فتولى هنري فرعون وزير الخارجية رئاسة الوفد. وفي ١٤ شباط (فبراير) ١٩٤٥ عقدت اللجنة الفرعية أولى جلساتها بدار وزارة الخارجية المصرية برئاسة محمود فهمي النقراشي وزير الخارجية المصرية[2].

وفي الجلسة الأولى، ألقى هنري فرعون، وزير الخارجية اللبنانية، كلمة مناقضة لحقيقة الاتجاهات السياسية الرسمية، فقد زعم أن الحكومة اللبنانية عندما

(١) **العمل**، العدد ١٤٤، ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٥.

(٢) مثّل الوفود العربية في جلسات اللجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥:

أ - عن سوريا: جميل مردم بك (وزير الخارجية).

ب - عن شرقي الاردن: سمير الرفاعي باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية) وسليمان سكر بك (سكرتير مالي رئاسة مجلس الوزراء).

جـ - عن العراق: نوري السعيد (رئيس الوزراء السابق) وتحسين العسكري (وزير العراق المفوض بمصر).

د - عن السعودية: خير الدين الزركلي (مستشار المفوض السعودي بمصر).

هـ - عن لبنان: هنري فرعون (وزير الخارجية) وفؤاد عمون (النائب العام لدى مجلس شورى الدولة).

و - عن مصر: عبد الرحمن عزام بك (الوزير المفوض بوزارة الخارجية).

وفيما يختص بوفد لبنان الذي ترأسه في البدء عبد الحميد كرامي فقد ضم بالاضافة الى هنري فرعون وفؤاد عمون كلاً من صبحي المحمصاني ويوسف سالم سفير لبنان في مصر.

يتاح لها ارسال وفد الى مصر لحضور هذه الاجتماعات الخطيرة التي يقصد بها التقارب بين الأقطار العربية، فان الحكومة تشعر بارتياح كما يشعر الشعب اللبناني بأسره بارتياح عميق، ويزيد هذا الارتياح أن مصر في ظل جلالة مليكها المعظم كانت سبّاقة الى عقد هذه الاجتماعات التاريخية. وأضاف أنه أصبح من حق لبنان أن ينتهج مع سائر الأقطار العربية انماء صلات المودة الطبيعية. «ان زمن العزلة قد أصبح قصيا عنا» وأنه من واجب الشرق العربي أن يتعاون فيما بينه «وقلوبنا مفعمة بالثقة وحسن النية»[1]. ويلاحظ بأن سياسة الحكم في لبنان لم تنفك تستخدم اسلوباً متناقضاً ما بين التنظير السياسي وبين التطبيق العملي، فيظهر ممثلو لبنان أمام الدول العربية بأن لبنان لن يخرج عن الاتجاه والسياسة العربية، غير أن الوفد اللبناني منذ مشاورات الوحدة العربية عام ١٩٤٤ وفي جلسات مشروع ميثاق جامعة الدول العربية ١٩٤٥ كان يظهر باستمرار الابتعاد عن كل ما يؤول الى توحيد الاتجاه العربي، وكان الوفد اللبناني على الدوام يظهر التخوف والحذر من كل المناقشات التي دارت في نطاق مشروع الميثاق لا سيما اذا ذكر مبدأ التعاون بين الدول العربية. فقد حدث ان اقترح النقراشي باشا رئيس وفد مصر أن تكون سياسة الدول العربية الخارجية واحدة فاعترض الوفد اللبناني وطلب أن يكون لكل بلد عربي حرية اختيار سياسته الخارجية بما يتناسب مع وضعه الخاص[2]، الأمر الذي دعا جميل مردم وزير الخارجية السورية في جلسة ١٧ شباط (فبراير) الى الاعتراض على قيام تعاون عربي مفكك وهزيل وقال: في رأيي أنه لا يجوز أن تكون العلاقات التي تقوم بين البلاد العربية أقل من أي نظام آخر يقوم بين البلاد الأخرى. فاذا فرضنا أن هناك نظاماً بين روسيا وانجلترا يتضمن روابط أوسع من الروابط التي بين الدول العربية يكون من غير المعقول أن نجد العلاقة أوثق بين

(١) مضبطة الجلسة الأولى للجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق جامعة الدول العربية، في ١٤ شباط (فبراير) ١٩٤٥، ص ٥ - ٦.

(٢) يوسف سالم، المصدر السابق، ص ١٩٦.

روسيا وانجلترا أو بين انجلترا وأمريكا مما هي بين الدول العربية، فهذه نواح يجب أن نحلها محل الاعتبار. فأجابه هنري فرعون وزير الخارجية اللبنانية: على أساس سيادة الدولة. فما كان من جميل مردم الا أن وافق فرعون على قوله مؤكداً أنه كان له اقتراح بشأن لبنان في اللجنة التحضيرية. وما دام هناك تعاون وثيق بين الدول العربية لتدعيم استقلالها، فمعنى ذلك أنه لن تفكر حكومة عربية في المساس بسيادة بلاد عربية أخرى[1]. والحقيقة أن تسخير مندوب لبنان في اللجان كل جهوده أو معظمها للدفاع عن هذه السيادة الفردية جعل بعض الوفود العربية يضيقون بلبنان وبآرائه، ورأوا أنها غلو في نزعة الحذر وتشكيك في المصلحة القومية وبعد عن روح الاتفاق والاجماع[2].

وفي ١٨ شباط (فبراير) أعيد في اجتماع اللجنة السياسية موضوع تخوف لبنان، وأورد رئيس الجلسة تحفظ وزير الخارجية اللبنانية على بعض ما جاء في صياغة الميثاق وطالب بالتأكيد على استقلال وسيادة لبنان وكل دولة عربية. وذكر رئيس الجلسة أنه بمناسبة اقرار المواد التي تليت يرى معالي السيد فرعون ان يبدي تحفظاً فهو يود أن ينص على المعنى الآتي أو ما يشابهه: «ان الدخول في جامعة الدول العربية لا يمس استقلال الدولة التي تدخل فيها ولا سيادتها سواء في الداخل أو في الخارج»[3]. وفي ٢٠، ٢١، ٢٢ شباط (فبراير) توالت الجلسات، وأثناء مناقشة مشروع الميثاق وردت برقية الى المجتمعين من المؤرخ اللبناني فيليب حتي أوضح فيها أن الامريكيين الذين هم من أصل عربي المجتمعين في نيويورك يرفعون تحياتهم وأحسن تمنياتهم للمؤتمر المنعقد راجين لجهوده النجاح[4]. وكان

(١) مضبطة الجلسة الثانية للجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق جامعة الدول العربية في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٤٥، ص ٣١ - ٣٢.

(٢) أحمد طربين، المرجع السابق، ص ٥٢٠.

(٣) مضبطة الجلسة السابعة للجنة الفرعية السياسية، ١٨ شباط (فبراير) ١٩٤٥، ص ٤٠.

(٤) مضبطة الجلسة السابعة للجنة الفرعية السياسية، ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٤٥، ص ٥٠.

هؤلاء حتى هذه الفترة متأثرين بفكرة الجامعة العربية فأرسلوا يؤيدون جهود الوفود العرب، وسرعان ما قامت مساع متناقضة للعمل ضد الجامعة بين المغتربين أنفسهم. وفي ٢٤ و٢٦ شباط (فبراير) ١٩٤٥ عقدت عدة جلسات، وكان وزير الخارجية اللبنانية مستمر في حذره وريبته، فناقش مواد الميثاق لا سيما حول السيادة والاستقلال. وبمعنى آخر فقد كان حذراً من كل مادة كانت تناقش أثناء بحث الموضوع. واقترح فرعون في جلسة ٢٦ شباط (فبراير) وضع مادة في الميثاق تؤكد على حقوق الدول العربية في السيادة والاستقلال[1]. ثم طالب الأخذ بالنص كاملا، ولكن رئيس الجلسة اعترض على ذلك وأوضح قائلاً: نحن نراعي دائماً أن تكون نصوص الميثاق للجميع وليس للبنان فحسب، وقد سار البروتوكول على هذا الأساس، وأصبح الميثاق واضحاً جداً في هذه النقطة ولم يبق سوى مسألة الرأي العام في لبنان «ويستطيع السيد فرعون تبريراً لموقفه أمامه أن يضع تحفظاً واضحاً بالصيغة التي يراها، ويكون ذلك مفهوماً فيما بيننا دون حاجة الى أن نعلن على الملأ بأن هذا الميثاق لا يقيد استقلال لبنان»[2]. وفي ٣ آذار (مارس) ١٩٤٥ انتهت الجلسات وتم الاتفاق أخيراً على ميثاق جامعة الدول العربية.

وفي ١٠ آذار (مارس) ١٩٤٥ عقد المجلس النيابي جلسة استثنائية فأدلى هنري فرعون ببيان طمأن فيه النواب المتخوفين من التعاون العربي، وأن المباحثات تضمنت التعاون مع الدول العربية فحسب مع المحافظة على استقلال كل دولة

---

(١) جاء في نص المادة المقترحة: اتفق المندوبون المفوضون على اعتماد البنود الآتية التي لا تنزع من حقوق الدول في السيادة والاستقلال شيئاً، فتحتفظ كل دولة بممارستها كاملة في الداخل والخارج.

(٢) مضبطة الجلسة العاشرة للجنة الفرعية السياسية، ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٤٥، ص ٦٩. أنظر أيضاً في المصدر نفسه ص ٦٥، ٦٩ مدى تركيز وزير الخارجية اللبنانية على عبارات السيادة والاستقلال.

وسيادتها. ومما ذكره بأن لبنان المستقل وجد لدى أشقائه الدول العربية كل عواطف الود والصداقة، وان ميثاق جامعة الدول العربية سيعرض على السلطات التشريعية في مختلف البلدان التي بحثته، ووصف الجامعة بأنها مرنة إلى أقصى حدود المرونة فضلاً عن أنها ستحوز رضى الجميع، وأنه بالرغم من أن الدول المشتركة في الجامعة ستحتفظ بسيادتها واستقلالها غير أن ذلك سيمكنها أيضاً من التعاون فيما بينها تعاوناً وثيقاً مع الابقاء على حرية كل دولة حرية مطلقة. ولما تحدث النائب خليل أبو جودة أوضح بأن الملك عبدالعزيز آل سعود اشترط لدخول جامعة الدول العربية أن يكون لبنان مستقلا استقلالا تاماً، كما أن الرئيس السوري شكري القوتلي أكد بأنه لا يرضى الا بأن تكون سوريا دولة مستقلة وجمهورية ديمقراطية، فنفى بذلك ما يشاع عن مشروع سوريا الكبرى تحت التاج والصولجان. ورأى النائب أبو جودة بأن العرب ليسوا مستعمرين بل هم مجاهدون ضد الاستعمار، وأنهم وعدوا بالمحافظة على استقلال لبنان، ولذا فان الخطر على لبنان ليس من مصر وفلسطين وشرقي الأردن وسوريا والسعودية والعراق أو من رياض الصلح وعبدالحميد كرامي، انما الخطر ممكن أن يأتي من الدول الغربية وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا.

أما النائب ورئيس الجمهورية السابق أيوب ثابت - من الاقليات المسيحية - فقد انتقد النائب سامي الصلح لقوله ان في لبنان فئتين: فئة تريد الانعزال وفئة تؤيد بروتوكول الاسكندرية. ورد على ذلك قائلاً: اني معروف بلبنانيتي الصميمة، بل أن برأسي هوساً للبنان واستقلاله وسيادته، فاذا خالفت سامي بك في رأيه أكون ممثلاً للبنانيين غير الراغبين في البروتوكول، ثم اعتبر نفسه أنه ممن يقولون بالتعاون العربي مع الدول العربية المجاورة لا سيما في الميدان الاقتصادي[1]. وفي الوقت الذي كان فيه لبنان متخوفاً من التعاون العربي، فاذا

---

(١) مضبطة الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني، ١٠ آذار (مارس) ١٩٤٥، ص ١٨٢ - ١٨٥.

برئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي يدلي بتصريح لصحيفة « البلاغ » المصرية أكد فيه أهمية تحقيق مشروع سوريا الكبرى[١] . ولوحظ بأنه عندما نشر ميثاق الجامعة العربية انقسم اللبنانيون حياله[٢] . ففيليب حتي الذي سبق قبل فترة وجيزة أن تمنى نجاح الجهود من أجل الجامعة، فاذا به في هذه الفترة يطالب بفصل جامعة الدول العربية عن الجامعة الاسلامية[٣] . ورأى فريق من اللبنانيين العروبيين أن الميثاق لا يحقق الأماني القومية كلها، بينما رأى الفريق الانفصالي أنه شبه خطر على استقلال لبنان. فالفريق الأول اعتبر أنه ليس في ميثاق الجامعة قوة كافية تجعل منه جامعة عربية متماسكة تلزم الدول المنتسبة اليه أن تتضامن في سائر شؤونها الخارجية، وان الميثاق مرن جداً الى درجة التراخي في بعض الأحيان، فهو لا يؤلف في نظرهم الأداة السياسية الصالحة التي كان ينتظرها طلاب الوحدة العربية الشاملة. أما الذين رأوا فيه الخطر على استقلال لبنان ففئتان: فئة مخلصة تقنعها المناقشة المتزنة وتعتبر أن لبنان لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن دنيا العرب، وأن هذا الميثاق يحفظ للبنان استقلاله ويجعل منه عنصراً قوياً في جامعة الدول العربية. وفئة من العبث أن تقتنع لأنها لا تريد أن يكون للبنان أية صلة مع العرب، وهذه الفئة من العبث مناقشتها[٤] .

من جهة أخرى، فبعد التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية في القاهرة في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٤٥ وبعد عودة رئيس الوزراء الى لبنان أحال رئيس الجمهورية هذا الميثاق الى المجلس النيابي لمناقشته، فوافقت اللجنة الخارجية عليه، ثم نوقش في جلسة نيابية عامة في ٧ نيسان (ابريل) ١٩٤٥، فتلا حبيب أبو

(١) C.O.C., Vol. II, p. 230.

(٢) يمكن الاطلاع على النص الكامل لميثاق جامعة الدول العربية في: كراس ميثاق جامعة الدول العربية.

(٣) **النهار**، ٣٠٨٣، ٢١ آذار (مارس) ١٩٤٥.

(٤) **النهار**، العدد ٣٠٨٨، ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٥.

شهلا، مقرر اللجنة الخارجية، تقرير لجنة الشؤون الخارجية حول الميثاق الذي تضمن أن الميثاق وقع على أساس تأمين التعاون بين البلاد العربية والمحافظة على استقلال وسيادة كل دولة من هذه الدول[١] . أما وزير الخارجية فقد أدلى ببيان أبرز فيه ايجابيات ومحاسن الميثاق، ثم طلب من النواب الموافقة عليه لأن التعاون مع البلدان العربية أصبح أمراً ضرورياً. ولما فتح باب المناقشة شكك النائب الماروني اميل لحود ببعض النوايا العربية، ورأى أن ما يثير الشكوك ما ينطق به بعض رجالات سوريا الرسميين من أن سوريا لن تسكت عن المطالبة ببعض المناطق الملحقة بلبنان « نحن نريد أن يعلم البعيد والقريب اننا هنا في لبنان ما طقنا تحكم أجنبي، ولكن نريد أن يعلم اخواننا السوريون بأن حدودنا مسلم بها نهائياً ». وأشار الى أن ميثاق الجامعة إذا طبق بروح مخلصة نزيهة فهو فاتحة عهد طيب للمصلحة العربية، أما اذا طبق بنية سيئة فليطمئن المتخوفون أنه سيسقط الميثاق كما سقط قبله فرساي وجنيف. أما النائب الماروني الآخر جورج عقل فأشار الى أن لبنان يرغب في التعاون مع الدول العربية ولكنه يرفض التفريط باستقلاله ذلك لأن بعض العرب لا يزالون يصرحون بالعمل لمشروع سوريا الكبرى، فهناك تصريح لنوري السعيد وللأمير عبدالله وآخر لسعدالله الجابري وتصريح لفارس الخوري ثم لسمير الرفاعي، وأخيراً اقتراح للنائب الحوراني في مجلس النواب السوري، وجميع هذه التصريحات تقول بعزيمة سوريا وشرقي الأردن على تحقيق سوريا الكبرى المؤلفة من لبنان وسوريا وفلسطين وشرقي الأردن. ووجّه النائب عقل لوماً الى الحكومة اللبنانية لأنه لم يصدر منها أي رد يشير الى رفض الوحدة أو الاتحاد. وقد سبق لوزارة رياض الصلح أن رفضت صراحة مشروع سوريا الكبرى « ونحن نرفضه اليوم لأنه مشروع صهيوني استعماري في حقيقته وان كان عربياً سورياً في ظاهره ». ولما تحدث النائب يوسف

(١) أنظر نص تقرير لجنة الشؤون الخارجية اللبنانية حول ميثاق الجامعة العربية في: مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني، ٧ نيسان (ابريل) ١٩٤٥، ص ٢١٢ - ٢١٣.

كرم - وهو ماروني - طرح أسئلة أراد منها استجواب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وهي تلقي أضواء على اتجاه سياسي متخوف ومعارض لميثاق الجامعة ومما قاله:

أ - هل أنه عندما دعا معالي وزير الخارجية الصحافيين الى دار السفارة اللبنانية في مصر وجه مصطفى امين النائب المصري وصاحب صحيفة «أخبار اليوم» إلى معاليه العبارة الآتية: ان موقفك يا معالي الوزير يعتبر تراجعاً لا يقره الشباب العربي.

ب - هل صحيح أنه عندما سئل سماحة رئيس الحكومة من أحد المصريين عن السبب الذي من أجله يدخن من السيكارة نصفها فقط أجاب: انني كنت أفعل ذلك لعلة ان البلاد العربية كانت مقسمة أما اليوم وقد بدأت تتوحد فانني أدخن السيكارة بكاملها.

جـ - يقال أن معالي وزير الخارجية قد أبدى بعض التحفظات على ميثاق الجامعة وأن رئيس الوزراء قد ألغى تلك التحفظات عند ذهابه الى مصر. هل هذا صحيح وهل بامكان الرئيس أن يصرّح أمامنا لماذا أصبحت مواد الميثاق عشرين مادة بعد أن كان عددها اثنتين وعشرين مادة؟

د - هل بامكان وزير الخارجية أن يصرّح أمامنا عما اذا كان جلالة ملك مصر قد وجّه اليه أثناء المأدبة الملكية التي أقامها على شرف وزراء خارجية الدول العربية العبارة التالية: هل تتحفظون يا حضرة الوزير في الأكل أيضاً. أما كان يعني جلالته أن التحفظات المتواصلة من قبل وزير خارجيتنا قد يكون فيها بعض الزيادة؟

وأخيراً لفت يوسف كرم نظر النواب الى تصريح فارس الخوري رئيس الوزراء السوري بأن سوريا لا تعترف باستقلال لبنان الا تحت شروط، فأجاب كرم بأنه طالما أن عبدالحميد كرامي لم يرد على هذا التصريح «فانني أقول لرئيس

الحكومة السورية أن وضع لبنان لا يختلف عن وضع سوريا فقد كنا معاً تحت الانتداب وقد نلنا معاً استقلالنا التام فليس لأحد منا فضل على الآخر. فطالما ان رئيس حكومة سوريا قد صرّح ان سوريا لا تعترف باستقلال لبنان الا بشروط فاننا لا نعترف باستقلال سوريا الا بشروط». كما رد النائب كرم على تصريح رئيس الوزراء عبدالحميد كرامي الذي أدلى به في القاهرة، ومؤداه ان هذه الجامعة ليست غاية ما يصبو اليه العرب، بل هي خطوة مباركة وكبيرة نحو تحقيق الغاية السامية. فقال كرم: انه لا يوافق على ميثاق الجامعة «وانني أتساءل بعد كل هذا اذا كان سماحته قد عاد الى عقيدته العربية الاولى».

أما النواب: أديب الفرزلي، يعقوب الصراف، ومحمد العبود، فقد كانوا أكثر اعتدالاً، وبعد مناقشة مستفيضة طالبوا بالموافقة على الميثاق. وكان النائب الشيعي عادل عسيران قد أبدى موافقته على هذا الميثاق لأنه أحد الأحلام العربية التي تحققت، ولأنه خطوة في سبيل التعاون العربي المنشود، ولكنه خطوة هزيلة فهو ليس ما يتمناه القوميون العرب في لبنان أو خارجه، لأن فيه حذراً وغموضاً وعدم انسجام وفيه مجالاً لتفكك العرى، بينما فيه من جهة أخرى مرونة للمتخوفين على استقلالهم. وأشار الى أن بعض اللبنانيين يزعمون أن في البلاد العربية من يريد ابتلاعهم وهم من أجل ذلك يبتعدون عن كل ما له علاقة بالعروبة، مع العلم أن اللبنانيين يعاملون في الدول العربية كأي عربي في بلده. وتمنى أن يضرب بالنصوص عرض الحائط ليكون التعاون بين الشعوب العربية على أساس أمة عربية لها شأنها وقيمتها ومقامها. وأخيراً تحدث رئيس الوزراء عبد الحميد كرامي فأوضح بأن اللبنانيين كانوا ثلاث فئات:

١ - فئة تطلب الوحدة العربية بلا قيد ولا شرط.

٢ - فئة تطلب الانكماش والانعزال ولا ترضى بالتعاون العربي ولا بما هو عربي.

٣ - فئة تقبل لبنان بحدوده الحاضرة بشرط أن يكون متعاوناً الى أقصى حد مع البلاد العربية. وقال: أنه كان من أولئك المتطرفين الذين يطالبون بالوحدة

العربية الشاملة وقبل أن يكون لبنان مستقلا وعربياً لا يتخوف من الشرق العربي « ولكن يؤلمني من يقول أن هناك من سيلجأ الى الغرب اذا خشي على لبنان من الشرق العربي » ولكن لبنان بما له من علاقة نسب وحسب مع العرب يجعله محترماً مستقلاً ما دام عربياً . ثم رد على تساؤلات كرم فبررها . وفيما يتعلق بمشروع سوريا الكبرى فان الرئيس فارس الخوري هو أحد موقعي ميثاق جامعة الدول العربية والتوقيع يلزم بكل شيء[1] . وفي نهاية المناقشة النيابية وافق النواب على ميثاق الجامعة رغم حذر بعضهم وتخوف البعض الآخر .

وقد ذكر يوسف سالم – وزير لبنان المفوض في مصر آنذاك – حادثة يستفاد منها مدى الفهم العربي للجامعة ومدى الخوف المسيحي منها ، فأوضح بأن عبدالرحمن عزام، أمين عام جامعة الدول العربية، عقد اجتماعاً للجنة الثقافية، فحضرها عن لبنان تقي الدين الصلح وهو مسلم سني، والملحق الشيخ نجيب الدحداح وهو مسيحي ماروني، وذلك لحضور اجتماعات اللجنة . وقال سالم، إن عزام افتتح الاجتماع بقوله: إن الثقافة العربية تنبع من الاسلام وان جامعة الدول العربية يجب ان تتخذ القرآن الكريم دستوراً لها . وشدد على الصلة الوثيقة بين رسالة الجامعة والاسلام . وأضاف سالم بأن نجيب الدحداح عاد اليه مقطب الجبين قائلاً: يريدون أن يجعلوا الجامعة العربية جامعة اسلامية دستورها القرآن . أرجوك يا أكسلانس ان تفعل شيئاً في الحال . وبعد ذلك أكد تقي الدين الصلح ما حدث مع عزام لأن أمين الجامعة ظن أن الدحداح مسلماً لأن آل الدحداح من القبائل العربية الاسلامية القديمة . وعند ذاك أبدى سالم اعجابه برياض الصلح لأنه اكتفى بالقول: « ان لبنان ذو وجه عربي » وأضاف سالم بأنه يرى أن رد الفعل العنيف الذي قابل به نجيب الدحداح كلام عزام باشا هو تجسيد للحذر والقلق والخوف

(١) مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني، ٧ نيسان (ابريل) ١٩٤٥، ص ٢١٦، ٢٢٤ – ٢٢٧ .

الذي يساور فريقاً كبيراً من مسيحيي لبنان من العروبة[1] . من جهة ثانية فقد اطلع يوسف سالم على تقرير الدحداح بالحادث وبعد قراءته مزقه وطلب منه عدم اطلاع أحد عليه أو التحدث عنه . ولكن الدحداح أرسل نسخة من التقرير الى بيار الجميل رئيس منظمة الكتائب مما يؤكد بأن بعض أجهزة الدولة انما كانت تعمل لمصلحة الاتجاهات الكتائبية . وأكد الرئيس تقي الدين الصلح أن الشيخ نجيب الدحداح كان كتائبياً وما أرسل الى مصر الا للتجسس على أعمال الجامعة العربية، ولذلك فقد أرسل التقرير الى بيار الجميل ولم يرسله الى رئيس الجمهورية[2] .

والحقيقة أن منظمة الكتائب حرصت منذ انشائها زمن الفرنسيين وفي عهد الاستقلال على تكريس بعض الموظفين في الدولة لخدمة أغراضها السياسية . ولكنها لم تكن تكتفي بالشأن السياسي، بل كانت تعمل على تعبئة أعضائها والمنتسبين اليها عسكرياً ، وذلك لمواجهة الدولة أو القوى التي تعارض مصالحها ، أو الوقوف الى جانب الدولة ضد التنظيمات المعادية لفكرها ونهجها . وكانت مصلحة التعبئة الكتائبية قد وضعت كتاباً خاصاً عن القوانين والمصطلحات والأمور العسكرية لتثقيف أعضائها عسكرياً[3] . وايماناً بالفكر العسكري والفكر اللاانساني الذي نشأت عليه منظمة الكتائب، نشرت صحيفة « العمل » عدة مقالات بتوقيع « كتائبي » موجهة الى الكتائبيين: جاء في إحدى هذه المقالات تحت عنوان « ليست الكتائب جمعية خيرية » « . . . لقد سبق لي في مناسبات كثيرة أن نبهتك الى كون الكتائب اللبنانية منظمة وطنية لا جمعية خيرية، وحذرتك والفرقة من الاعتقاد انكم في بلدتكم لمجرد عمل الخير والاحسان . . . انك تخطىء خطأ فاضحاً

(١) يوسف سالم: ٥٠ سنة مع الناس، ص ٢٠٥ – ٢٠٨ .

(٢) مقابلة شخصية مع الرئيس تقي الدين الصلح في ٩ آذار (مارس) ١٩٧٩ . كما أشار الصلح في حديثه إلى أن نجيب الدحداح يكتب منذ عام ١٩٧٩ في الصحيفة الكتائبية غير المرخص لها Le Reveil وذلك باسم مستعار تحت لقب (Libanos).

(٣) **العمل**، العدد ١٠٠، ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤ .

اذا اعتقدت أن الكتائب جمعية خيرية، وأنك لتخالف القوانين الكتائبية أشد المخالفة اذا حوّلت نشاط فرقتك الى ناحية الاحسان وحده . ان الكتائب اللبنانية منظمة وطنية وجدت أولاً وآخراً لخدمة الوطن لا لاغاثة البائسين ومن اليهم »[1] .

وفي أيار (مايو) ١٩٤٥ كانت لا تزال المساجلات الصحفية والسياسية قائمة حول طابع لبنان وصبغته، فتحت عنوان « قليل من المنطق يا قوم ... متى كان التعصب للبنان رجعية وانعزالاً » كتب الياس ربابي في صحيفة « العمل » مقالا ذكر فيه أن بعض الأقلام والأوساط تتعرض للبنانيين المخلصين الذين يعملون من أجل لبنان، فتنعتهم تارة بالانعزاليين وتارة بالرجعيين . وأما مسوغات مثل هذه النعوت على تلك الفئة فتنحصر في كونها لم تعمل للبنان العربي مثلاً أو للبنان السوري أو الأجنبي تتبدل ألوانه بتبدل موارد الغنم وتقلبات الظرف . وأضاف ربابي بأن الفرنسي والروسي والاميركي أو البريطاني نعتبره وطنياً من الطراز الأول وبطلا من أبطال الاستقلال عندما يتعصب لوطنه واستقلاله . وعندما يتعصب اللبناني للبنانه يقوم من يرميه بالانعزالية أو الرجعية وما الى هاتين الوصمتين من وصمات التحقير والاساءة . فما السر في ذلك يا ترى . وما الحكمة من سلوك هذا النهج الشائن ؟[2] . وفي جلسة ١٧ أيار (مايو) النيابية رأى كمال جنبلاط أن قسماً من تاريخ لبنان فينيقي وقسماً آخر عربي، وأنه ليس من الداعي بحث هذه الأبحاث العنصرية لأن الجميع اعترف بكيان لبنان أولا وبصبغته العربية ثانياً، وان بين لبنان والدول العربية جامعة ثقافية ومصلحية وربما روحية وللبنان وجه عربي ولكنه متميز بطابع خاص يستمده من مميزاته الاقليمية ومن بعض حقب تاريخه وموقعه الجغرافي وخصوصاً من سمو ثقافته ورقيه ونزعته نحو تقديس الحقوق والحريات البشرية العامة . ورد النائب عادل عسيران على جنبلاط بالقول أنه عندما أثار

---

(١) **العمل**، العدد ١١٠، ٨ نيسان (ابريل) ١٩٤٤ .

(٢) **العمل**، العدد ١٥٦، ٣ أيار (مايو) ١٩٤٥ .

موضوع الفينيقية والعربية انما أراد ابلاغ المسؤولين الى أن في دوائر المعارف موظفين يريدون تشويه وجه لبنان . فما كان من رئيس الوزراء الا أن أشار بأن الحادث الذي نوّه عنه عسيران قد انتهى وأن قومية لبنان قومية عربية[1].

ومن الملاحظ أيضاً أن بعض القوى الانفصالية لم تكن تنشط على الصعيد اللبناني فحسب وانما على الصعيد الدولي وذلك للوقوف ضد العرب وجامعة الدول العربية، ففي تقرير أرسل من المفوضية البريطانية في باريس الى كل من وزارة الخارجية البريطانية في لندن والى المفوضية البريطانية في بيروت في ٢٩ آب (أغسطس) ١٩٤٥ جاء فيه أن وزير الاعلام الفرنسي نظم مؤتمر الصحافة عن لبنان . وقد تكلم ايلي حرفوش، رئيس تحرير صحيفة الحديث اللبنانية الذي وصل من لندن الى باريس وبحث في المؤتمر مسألة اللبنانيين المخلصين الذي يرغبون في الاستقلال، واعتبر أن هؤلاء من الطائفة المسيحية المارونية الذين هم ليسوا من العرب، بل هم جسر يربط بين الشرق والغرب . ثم جاء في التقرير أن حرفوش هاجم جامعة الدول العربية التي تهدد حرية المسيحيين بسبب رغبتها في تحقيق الوحدة الفدرالية، مما يظهر المسيحيين أقلية للمدى البعيد، ثم أعلن بأن الموارنة هم فقط اللبنانيون المخلصون وهم يمثلون ٤٠٪ من سكان لبنان، وأعتقد أنه بمساعدة الفرنسيين يمكن قمع معارضة المسلمين حتى يكون لبنان تحت الوصاية الفرنسية[2]. أما رئيس الجمهورية فقد كان موقفه على الدوام يتناسب ومقام الزيارة ونوعية الناس، ففي ٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٥ زار منطقة الشمال بصحبة رئيس الوزراء الجديد سامي الصلح وألقى كلمة في منطقة طرابلس الاسلامية ذات الميول العربية فأكد على عدم انعزال لبنان عن العرب وارتباطه

---

(١) مضبطة الجلسة الحادية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ١٧ أيار (مايو) ١٩٤٥، ص ٣٤٦، ٣٤٧ .

(٢) Duff Cooper to F.O.No.E.6362. of 29 August 1945, in F.O. 371/45355/88.

بالعالم العربي لغة وعادات ومصلحة وأماني، وأن لبنان جمهورية لبنانية استقلالية عربية، بينما أكد في وقت آخر أمام البطريرك الماروني في الديمان انعزال لبنان عن الشرق والغرب واستقلاله عنهما، وأن لبنان لن يرضى اقامة أية وحدة مع الدول العربية وقال: لن أرضى وحكوماتي ان نهمل شبراً واحداً من أراضي لبنان ولا نقبل بأي انتقاص من سيادته واستقلاله[1]. وفي ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥ أكد في منطقة رياق في البقاع بأنه لم يعمل عام ١٩٤٢ في مصر من أجل الوحدة خلافاً لما حاول البعض اشاعته من أن لبنان سيكون عضواً في وحدة أو اتحاد[2].

والجدير بالذكر أن مشكلة سوريا الكبرى كانت من بين الأسباب التي دعت الرئيس بشارة الخوري الى نفي قبوله بالوحدة والاتحاد، منذ أن طرح وزير خارجية شرقي الأردن موضوع سوريا الكبرى مجدداً، فاحتجت الحكومة اللبنانية على هذا التصريح، فما كان من الأمير عبدالله بن الحسين الا أن وعد بأن لا يثير وزير خارجيته ثانية مثل هذه الموضوعات وعلى أن تتقيد الامارة الاردنية بميثاق جامعة الدول العربية. غير أن لبنان واجه نشاطاً آخر كان مركزه في دمشق حينما تألفت لجنة مشتركة من الحزب السوري القومي وعصبة العمل القومي وجماعة الأحرار والحزب العربي وذلك لدرس مشروع سوريا الكبرى ووضع تقرير مفصل عنه تمهيداً للمطالبة بتحقيقه. ولكن الرئيس السوري شكري القوتلي صرّح لصحيفة «آسيا» بأن مشروع انشاء مملكة تشمل سوريا وشرقي الاردن وجزءاً من فلسطين مشروع استعماري بحت، وما التمهيد السياسي الذي نشهده الآن الا جس نبض تمهيداً لتنفيذ خطة موضوعة منذ أمد طويل[3]. وفي تشرين الاول

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٢، ص ١٦٤.
(٢) بشارة الخوري، المصدر نفسه، جـ ٢، ص ١٨٣؛ أنظر أيضاً:
C.O.C., Vol. III, p. 599.
(٣) **النهار**، العدد ٣٢٠٦، ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥.

(اكتوبر) ١٩٤٥ تحدث الأمير عبدالاله الوصي على عرش العراق والامير عبدالله أمير شرقي الأردن عن مشروع سوريا الكبرى وضرورة تحقيق هذا المشروع، كما أن انتوني ايدن وزير الخارجية البريطانية عرض مشروعين لسوريا الكبرى لا يختلفان عما عرضه الأمير عبدالله ونوري السعيد[1]، وقد رد رئيس الوزراء سامي الصلح على ذلك بقوله: ان لبنان دخل الجامعة العربية مشترطاً المحافظة التامة على سيادته واستقلاله، وان قضية سوريا الكبرى ليست موضوع بحث في لبنان. وفي الوقت نفسه أكد الرئيس بشارة الخوري في كلمة ألقاها أثناء زيارته لصيدا معارضته لمشروع سوريا الكبرى، ومما قاله: أما فكرة سوريا الكبرى فمضادة لفكرة الجامعة العربية التي ضمنت حدود كل قطر عربي مستقل، فلا مجال اذاً لسوريا الكبرى، وأرجو أن تطوى صفحة الحديث عن مشروع كهذا كتب له الاخفاق سلفاً. أما استقلال لبنان فبات مضموناً في حدوده الحاضرة ونظامه الجمهوري[2].

وبالرغم من المواقف اللبنانية والسورية من مشروع سوريا الكبرى غير أن هذا الموضوع كان يثار بين الفترة والأخرى نظراً لأهميته، فتحت عنوان «قضية سوريا الكبرى تثار كلما أثيرت قضية فلسطين» أوردت صحيفة «النهار» خبراً هاماً وصلها من جنيف بسويسرا جاء فيه أن صحيفة «بازلرخرشتن» السويسرية نشرت مقالاً يظن أن كاتبه أحد المفكرين العرب المقيمين في سويسرا. وقد ذكر الكاتب أن مشروع سوريا الكبرى لا يزال فكرة بالرغم من الجهود المبذولة في سبيل تحقيقه، وأن الأخذ والرد حول توحيد الاقطار الشامية يثار دائماً كلما قامت مشادة حول فلسطين. وهذا ما يحمل على الاعتقاد بأن للصهيونيين علاقة بالمشروع[3]. ويكاد يعتبر هذا التفسير لمشروع سوريا الكبرى أول تفسير وتحليل

(١) أنظر: C.O.C., Vol. III, PP. 469-470.
(٢) **النهار**، العدد ٣٢٢٧، ٢٧ ـ ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥.
(٣) **النهار**، العدد ٣٢٤٤، ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥.

من نوعه لأن صاحب المقال كان قريباً من أحد المراكز الصهيونية في بال بسويسرا . ويبدو أنه كان مطلعاً أيضاً على بعض المشروعات المستقبلية للمنطقة، كما أنه لا يستبعد أن تكون الدوائر البريطانية قد شجعت كل من الأردن والعراق للعمل لمشروع سوريا الكبرى كي يعطى لليهود ولموارنة لبنان استقلالاً ذاتياً وفق ما نص عليه مشروع نوري السعيد في الكتاب الأزرق عام ١٩٤٣ . ونظراً لازدياد الحديث عن مشروع سوريا الكبرى فقد أرسل بيار الجميل في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥ برقية احتجاج واستنكار الى أمين عام جامعة الدول العربية عبدالرحمن عزام، اعتبر فيها أن تصريحات وزير خارجية شرقي الأردن للصحافة المصرية حول مشروع الوحدة تمس حرمة استقلال لبنان منافية بذلك مبدأ قبوله الدخول في الجامعة العربية[1] .

وكانت الصحف قد نشرت خبراً مؤداه أن مراسل صحيفة صنداي ديسباتش (Sunday Dispatch) الانجليزية قد حظي بحديث مع الأمير عبدالله أمير شرقي الأردن، أشار فيه إلى ضرورة ادماج سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن أما في كيان واحد مستقل أو على صورة اتحاد. وما كاد حميد فرنجية وزير الخارجية يطلع على هذا الحديث حتى بادر الى التعليق عليه بقوله: ان البلاد العربية قد استقلت ضمن حدودها الحاضرة، وقد اعترفت كل دولة منها باستقلال الدول الأخرى في هذه الحدود، كما تألفت الجامعة العربية على هذا الأساس، فهذه الأقوال تناقض صراحة ميثاق الجامعة[2] . وفي الوقت نفسه كلّفت الحكومة اللبنانية قنصلها العام في عمان لمقابلة الأمير عبدالله والاستفسار منه عن صحة ذلك التصريح . وبعد الاجتماع تسلم القنصل اللبناني بياناً من رئيس ديوان الأمير ينفي فيه

(١) **العمل**، العدد ١٨٣، ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥ أنظر أيضاً: **العمل**، العدد ١٧٨، ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥؛

(٢) C.O.C., Vol. III, PP. 473, 475.

ما نسب اليه، وأرسل برقية بهذا المعنى الى الحكومة اللبنانية جاء فيها أن الأمير عبدالله بن الحسين لم يصرح بمثل هذا التصريح ولم يتعرض لاستقلال لبنان، وكل ما يشاع ويكتب عن ضم لبنان الى سوريا الكبرى عار عن الصحة[1] . وذكر لونغريغ بان مشروع الوحدة لقي الرفض من اللبنانيين والسوريين لأنهم وجدوا أن الأمير عبدالله المؤيد للانجليز ليس متحرراً ولا ديمقراطياً، وهكذا حلّت لعنة الجميع على المشروع لا سيما من مسيحيي لبنان[2] .

٢ - موقف لبنان من مشروع سوريا الكبرى ١٩٤٦ - ١٩٤٧

في أوائل عام ١٩٤٦، أعيد الحديث عن مشروع سورية الكبرى[3] ، وأكّد الدكتور عبدالرحمن الكيالي - نائب حلب في المجلس النيابي السوري - لصحيفة «جمهوريت» التركية في مقابلة مع الصحافي التركي عمر رضا دوغرول، بأن أصحاب مشروع سورية الكبرى هم من الصهيونيين، وأنهم هم المستفيدون من تحقيق المشروع. ومما قاله: أن هذه الفكرة صحيحة من حيث الأساس، ولكن في ظهرانينا دخلاء هم الصهيونيون وهم الذين يريدون بث هذه الفكرة واخراجها الى حيز الوجود أمثال الدكتور سافيس الاستاذ في الجامعة العبرية، وجانونسكي، رئيس حزب اليهود الأحرار، وهم يسعون الى بسط نفوذ الصهيونية على مدى أوسع، وجعل دولتها تمتد من سواحل البحر الأبيض المتوسط وسيناء الى خليج البصرة ومنطقة دجلة وجبال طوروس. وهذا هو سبب سعي الصهيونية الى توحيد شرقي الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان في مملكة الشرق الكبرى. وأضاف الكيالي قائلاً: وسوريا الكبرى فكرة حسنة جداً، ولكن كي يفيد العرب منها يجب أن

(١) **النهار**، العدد ٣٢٤٥، ٢٥ - ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥.

(٢) S.H.Longrigg, Op. cit., p. 352.

(٣) للمزيد من التفصيلات حول مشروع سوريا الكبرى أنظر:
C.O.C., Vol. III, pp. 468-476; Vol. V, pp. 16-17.

يتخلصوا من الصهيونية، والا فانها تعود عليهم بالشر الوبيل لأن الصهيونية تبسط بذلك نفوذها على جميع الأقطار العربية وتجعل العرب أقلية خاضعة لأكثرية يهودية. وكانت صحيفة «النهار» قد نشرت هذا التصريح تحت عنوان ملفت للنظر وهو «المارونية بلبنان والصهيونية في فلسطين تحولان دون تحقيق مشروع سوريا الكبرى». أما الصحافي التركي عمر رضا فقد علّق وأضاف الى قول نائب حلب بأن تصريحات الدكتور الكيالي المهمة جعلته يفكر في الأمر تفكيراً عميقاً، ولكنه رأى أن الصهيونية ليست وحدها تمنع وجود سورية الكبرى، وانما يمنعه معها عدم امكان الاتفاق بين سوريا ولبنان «ان المارونية اللبنانية كالصهيونية الفلسطينية تحول دون ايجاد سوريا الكبرى، فان لبنان ببقائه مستقلاً يحمل الطابع الماروني ويقاوم كل فكرة أو مشروع من شأنه محو هذا الطابع»[1]. واعتقد الصحافي التركي أخيراً أن مطالب المسلمين بالوحدة وتزايد الحس القومي وتزايد الحرية الدينية والمقتضيات الاقتصادية ستقضي على تلك الموانع وتحقق الاتحاد السوري ـ اللبناني.

وقد كشف الوزير البريطاني المفوض في بيروت (Shone) في تقرير الى وزارة خارجيته في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٤٦ من أن رئيس الجمهورية السابق اميل اده سافر الى باريس ويحاول من هناك التقرب الى البريطانيين، وقد يسافر الى لندن، كما أنه من الممكن أن يجتمع في باريس بالمستر «بيفن» ويبدو أنه ينشط الآن لاقامة سورية الكبرى بتشجيع من الانجليز وذلك لاقامة لبنان الصغير كوطن قومي للمسيحيين يقابله وطن قومي لليهود ضمن اطار سوريا الكبرى[2]. ومن المؤكد أن نشاط اميل اده في باريس وما قيل من أنه اجتمع ببعض الشخصيات البريطانية قد أزعج رئيس الجمهورية والمسؤولين اللبنانيين بسبب تخوفهم من تحقيق مشروع

(١) النهار، العدد ٣٣٠٠، ١٢ شباط (فبراير) ١٩٤٦.

(٢) Shone to F.O.No. E. 5046, of 28 May 1946, in F.o. 371/52499/88.

سوريا الكبرى وسبب امكانية منافستهم على علاقتهم ببريطانيا، وذكر «شون» في ٢٤ تموز (يوليه) ١٩٤٦ أن الشائعات انتشرت بأن اده قد وصل الى نوع من التفاهم مع الانجليز «وأنني أكون مسروراً جداً إذا كانت هذه الأخبار صحيحة خاصة اذا كان اده اتصل بأحد أعضاء موظفي السفارة البريطانية في باريس أو اذا اتصل بالممثلين البريطانيين في مؤتمر وزراء الخارجية». وأضاف شون بأنه لا يرى سبباً يمنع البريطانيين من الاجتماع باده، مع العلم أن «شون» أكد بأن خوف الرئيس اللبناني من هذا الموضوع هو شيء مضحك، وهو على كل حال صديق جيد وأحب أن أسلمه رسالة مطمئنة[1]. وفي ٢٧ تموز (يوليه) أرسل أشلي كلارك (Ashley Clarke) من المفوضية البريطانية في باريس تلغرافاً الى الوزير «شون» في بيروت أشار فيه الى أن اده لم يجتمع به ولا بالوزير البريطاني ولا بأي انسان له علاقة بالسفارة[2]. وفي ٣١ أيلول (يوليه) وصل تلغراف آخر من وزارة الخارجية البريطانية الى بيروت أوضح فيه «بيفن» وزير الخارجية بأن الوزير اللبناني المفوض أجرى استعلامات غير مباشرة عن الموضوع نفسه مؤخراً. وأوضح بيفن «أن الشائعات تقول بأن اده اجتمع بي في باريس وأنه لقي تشجيعاً من حكومة جلالته للتخطيط لتحقيق سوريا الكبرى لانشاء وطن قومي لليهود ولبنان صغير كوطن قومي مسيحي». ولكن أضاف أنه لم يجتمع باده في باريس أما بقية القصة فليس لها أي معنى[3]. والجدير بالذكر أن النفي البريطاني بعدم اجتماع اميل اده بأي مسؤول بريطاني لا يعني مطلقاً ان اده لم يكن يعمل للبنان الصغير كوطن قومي مسيحي ولفلسطين كوطن قومي يهودي. هذا مع العلم ان السياسة البريطانية كان يهمها جداً اقامة سوريا الكبرى تحت لوائها ولواء الأمير (الملك) عبدالله من أجل ايجاد مخرج للأزمة الصهيونية قبل ايجاد مخرج للأزمة المارونية. وكان النائب ابراهيم حيدر قد صرّح بأن فؤاد عمون ـ مندوب لبنان

(١) Shone to A. Clarke (Paris) 24 July 1946, in F.O. 371/52499/88.

(٢) Clarke to Shone, No. E.7210, of 27 July 1946, in F.O. 371/52499/88.

(٣) Bevin to Shone, No. E.7125, of 31 July 1946, in F.O. 371/52499/88.

لدى الأردن ـ أخبره عن موقف الأمير عبدالله بعد لقاء تم بينهما وهو: « اننا لا نعارض قيام دولة مسيحية على الساحل، فنحن نحترم لبنان وسيادته الوطنية واستقلاله كل الاحترام »[1] . وإثر نشر هذا التصريح اذاع قلم المطبوعات في الحكومة اللبنانية بلاغاً نفى فيه ما أوردته صحيفة « تلغراف بيروت » وأشار الى أن هذا الكلام المنسوب لجلالة الملك عبدالله لم يقله جلالته لسعادة فؤاد بك عمون ولم يأت جلالته في معرض حديثه عن لبنان على ذكر الطائفية[2] .

وبالرغم من النفي اللبناني لحديث الأمير عبدالله، غير أن وزير خارجية شرقي الأردن صرّح في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ بأن لبنان في حالته الحاضرة قد أرغم بعض المناطق والأقاليم منه على الانضمام اليه وعلى قبول شكل حكم معين. ولما كانت تصريحات المسؤولين الاردنيين قد أكدت على تصميمهم في السير نحو تحقيق مشروع سورية الكبرى، فقد أثار ذلك تخوف الرسميين اللبنانيين وبعض الفئات اللبنانية، وأثير الموضوع في المجلس النيابي في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ وأدلى وزير الخارجية اللبنانية ببيان ضمنه موقف لبنان من المشروع، ومما ذكره بأن هذه القضية التي تثار من وقت الى آخر تحت اسم « سوريا الكبرى » لا يمكن أن تكون موضع بحث « فنحن لا نريد سوريا الكبرى ولا نقبل بها على أي وجه من الوجوه » . وأوضح النائب جورج عقل بأن شرقي الأردن هو البلد الوحيد الذي يثير قضية « سوريا الكبرى » وأن الجامعة العربية هي المرجع الوحيد الذي يحتكم اليه ولا يجوز أن تبقى هناك مطالب اقليمية معلقة بين دولة عربية وأخرى. ورأى النائب خليل أبو جودة بأن موضوع « سوريا الكبرى » يجب أن لا يكون موضع بحث، وتساءل فيما اذا كان هذا الموضوع قد طرح في الصحف فحسب أم أنه طرح في الجامعة العربية أيضاً. أما رياض الصلح فقد أعلن بأن لبنان دولة مستقلة « ولا نقبل أي مساس باستقلالنا سواء أكان عن طريق

(١) **تلغراف بيروت**، العدد ٣٥٧، ٣١ أيار (مايو) ١٩٤٦.
(٢) **النهار**، العدد ٣٣٧٢، ١ ـ ٢ حزيران (يونيه) ١٩٤٦.

سوريا الكبرى أو غيرها. وأصرح بأننا لن نتنازل قيد شعرة عن استقلالنا الذي فديناه بدمائنا ودماء أبنائنا » . وأعلن النائب حميد فرنجية بأنه لا يجوز أن يقال ان لسوريا مطالب اقليمية في لبنان بعد تبادل الاعتراف بالاستقلال وبعد توقيع ميثاق القاهرة. وعند ذلك طالب النائب عقل بضرورة تبادل التمثيل الدبلوماسي بين سوريا ولبنان لأن لسوريا مطامع اقليمية في لبنان[1] .

والحقيقة ان مسألة « سوريا الكبرى » استمرت الشغل الشاغل للأوساط السياسية المحلية والعربية والدولية، وبحث الموضوع مجدداً في جلسة ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ النيابية لا سيما بعد اثارة موضوع « سوريا الكبرى » على لسان وزير خارجية الاردن حول ما ذكره من أن بعض مناطق لبنان قد أرغمت على الانضمام اليه. فما كان من النائب السني عبدالله اليافي الا أن أكد رفضه القاطع لمشروع سوريا الكبرى بقوله: « فأنا بصفتي نائباً لبنانياً ـ نائباً مسلماً سنياً عن لبنان ونائباً عن بيروت التي قد تعني فيما تعني بالأقاليم التي ضمت قسراً إلى لبنان ـ أعلن بأننا في لبنان نصارى ومسلمين قد ارتضينا حالة لبنان الحاضرة بملء رضانا واختيارنا واننا لا نبغي عن هذا الوضع بديلاً، وأن تصريحي هذا يعبر عن رغبة اللبنانيين جميعهم سواء أكانوا نصارى أو مسلمين » . ورأى عبدالله اليافي أن ما يهم اللبنانيين في الدرجة الاولى المصلحة اللبنانية. وأعرب النائب السني محمد المصطفى عن رفضه لمشروع سوريا الكبرى وتعجب من وزير الخارجية الاردنية كيف يريد تنفيذ سوريا الكبرى بالقوة المسلحة. كما رفض المشروع مجدداً كل من النواب: جورج عقل، خليل أبو جودة وحميد فرنجية. أما النائب يعقوب الصراف فقد تكلم باسم أبناء الملحقات والأقضية التي ادعى وزير الخارجية الأردنية أنها ألحقت بلبنان بالقوة، فأشار الى أن سكان هذه الأقضية يرفضون مشروع سوريا الكبرى.

(١) مضبطة الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني، ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦، ص ٧٠ ـ ٧٨.

أما النائب الشيعي كاظم الخليل فقد عالج الموضوع معالجة جديدة، فرأى أنه استنتج من تصريح وزير خارجية شرقي الأردن أن لبنان لا دخل له بالمشروع وأن الأردن يكتفي بسوريا وقسم من فلسطين وهو لا يفكر بلبنان عند بحث مشروع سوريا الكبرى الا اذا أراد هو من تلقاء نفسه. وأضاف بأن سكان الأقضية كانوا ولا يزالون من أول المدافعين عن استقلال لبنان. غير أنه أشار الى أمر هام تداولته الأوساط السياسية وهو أن هناك مشروعا لسلخ قسم من جنوب لبنان وضمه الى فلسطين، واعتبر أن من يفكر في هذا المشروع يعتبر خائناً يجب أن يحاكم بتهمة الخيانة. فالجنوب والبقاع والشمال وجبل لبنان وحدة لا تتجزأ ولا يقل أحد أبنائها تمسكاً بلبنانيته عن غيره. أما رياض الصلح فقد أشار الى أنه ادرى بشرقي الأردن وبمن فيها، وغمز من قناة النائب ابراهيم حيدر الذي كان يؤيد مشروع سوريا الكبرى الذي لا يستند الى حقيقة لا من حيث الامكان أو الظروف أو الواقع أو الرغبات الدولية. ثم نفى وزير الخارجية أن يكون هذا المشروع بحث في جامعة الدول العربية، وأكد بأن سوريا رفضته قبل لبنان. أما النائب ابراهيم حيدر فقد كان من مؤيدي سوريا الكبرى ولكنه رأى أن المشروع لا يتحقق بقوة السلاح وانما بواسطة موافقة الرأي العام. وأخيراً صدّق النواب بالاجماع على اقتراح النائب ألفرد نقاش باستنكار تصريحات وزير الخارجية الاردني بينما امتنع عن التصويت النائب ابراهيم حيدر[1].

وبالرغم من الموقف اللبناني الرافض لمشروع سورية الكبرى، فان السياسة الاردنية استمرت في طرحها للمشروع. وجاء من دمشق من مراسل صحيفة «المصري»، أن حكومة شرقي الأردن قررت دعوة دول جامعة الدول العربية الى مؤتمر لبحث مشروع سوريا الكبرى وتأليف لجنة من الدول العربية تستفتي

(١) مضبطة الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني، ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦، ص ١١٨ - ١٢١.

الشعب السوري واللبناني حول موقفه من الوحدة مع شرقي الأردن تحت التاج الهاشمي، وأن لدى الملك عبدالله وثائق رسمية مستعد لابرازها عند الحاجة تعرب عن رغبة السوريين في الوحدة، والوثائق موقعة من سوريين وفلسطينيين ولبنانيين[1]. كما ذكر بعض الأوساط السياسية بأن وزارة نوري السعيد ستعمل بعد الانتخابات العراقية على تحقيق الاتحاد الاردني - العراقي، والدعوة الى عقد مؤتمر عربي عام يعقد في مدينة بغداد لبحث الموقف في الشرق الأوسط بأكمله. وجاء من لندن ان الدوائر البريطانية الدبلوماسية المتتبعة مجرى السياسة في المنطقة العربية تتوقع أن تتخذ حركة اعادة الملكية الى سوريا شكلا جدياً، كما توقعت دوائر وزارة الخارجية البريطانية ان يجري في سوريا تغييرات دستورية هامة، ولهذا رأت بريطانيا الموافقة على تعيين وزيرين مفوضين كل على حدة في كل من دمشق وبيروت. وأضافت تلك الدوائر الدبلوماسية ان هذا الاهتمام يخدم الأسرة الهاشمية لأنه في حال اعادة الملكية في سوريا فان المرشح لها سيكون الملك عبدالله أو الوصي على عرش العراق، وكلا البلدين مرتبط مع بريطانيا بمعاهدة. والحقيقة أنه يمكن الربط بين موضوع سوريا الكبرى وقضية فلسطين، فالدوائر البريطانية اعترفت بأن مقاومة تقسيم فلسطين الذي قامت به الجبهة العربية في مؤتمر لندن في ايلول (سبتمبر) ١٩٤٦ يمكن أن تتداعى الآن اذا قدر للقسم العربي من فلسطين أن ينضم بشكل من الأشكال الى احدى الممالك العربية التابعة للأسرة الهاشمية[2].

واستمر مشروع سورية الكبرى الحدث البارز بالنسبة للبنانيين ودول المنطقة، وذكرت صحيفة «البيرق» أن لبنان يعارض معارضة صريحة كل مشروع توسعي يرمي للانتقاص من سيادته أو التطاول على حدوده الطبيعية وكيانه التاريخي الحاضر، وان الشعب اللبناني يشجب دون تردد شجباً عالياً مشروع سورية الكبرى

(١) **النهار**، العدد ٣٤٩٣، ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦.
(٢) **النهار**، العدد ٣٤٩٧، ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦.

سواء كان مصدره دولة أجنبية أو الملك عبدالله وحكومة شرقي الاردن أو حكومة سوريا الجمهورية. فالقضية ليست قضية نظام حكم داخلي في سورية الحالية وشرقي الأردن وفلسطين بل قضية احترام لاستقلال لبنان وحدوده. وأضافت «البيرق» ما معنى استمرار مجلس شرقي الأردن التشريعي الخاضع لارادة الملك عبدالله ورغباته على اثارة موضوع سوريا الكبرى، وما معنى لهذه الأخوة وأية قيمة بقيت لما قرره مجلس الجامعة في دورته الحاضرة من وجوب اغلاق هذا البحث اغلاقاً أبدياً وموافقة وزراء خارجية جميع الدول الأعضاء على هذا القرار الاجماعي؟[1]. وسئل رياض الصلح رئيس الوزراء من قبل صحيفة «الكفاح» السورية عن رأيه في الوحدة العربية، فأوضح بأن موقف لبنان معروف منذ البداية وهو لم يتغير ولن يتغير. ان لبنان جزء لا يتجزأ من جامعة الدول العربية يعمل ويتعاون معها على صيانة حقوق جميع العرب أياً كانوا ضمن نطاق ميثاق الجامعة واستقلال وسيادة كل دولة من الدول الموقعة عليه وليس هذا بجديد بل هو الذي أقوله حتى النهاية[2].

وعن أثر السياسة العربية ونفوذها على الحكم في لبنان، أثارت صحيفة «البيرق» هذا الموضوع الهام والحساس، لا سيما أهمية مصر واثرها في تغيير الوزارات اللبنانية، ومما ذكرته أن احدى المجلات المصرية أوضحت بأن رؤساء الوزارات اللبنانية يستقيلون دائماً بعد عودتهم من مصر. فقد استقالت وزارة رياض الصلح عام ١٩٤٤ بعد عودته من مصر حيث أبلى في نجاح جامعة الدول العربية البلاء الحسن، واستقال من بعده عبدالحميد كرامي بعد عودته أيضاً من مصر رغم نيله ثقة البرلمان بما يشبه الاجماع، واستقال سامي الصلح بعد عودته من مصر في حين استقبل يوم عودته منذ سبعة شهور استقبال الظافرين. وأخيراً استقال سعدي المنلا إثر وصوله من القاهرة بعد أن جرى له استقبال في المطار

(١) **البيرق**، العدد ٤٥١٩، ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦.
(٢) **البيرق**، المصدر نفسه.

يليق بالملوك، ورغم اعتداده بقوته في مجلس النواب. وتساءلت «البيرق» عن هذا السر في تصادف وقوع جميع هذه الاستقالات بعد عودة رؤسائها من وادي النيل وعلى وتيرة واحدة بالاستقالة دون نقاش ولا برلمان. وهل هناك قوة خفية كانت تضطرها الى الرحيل؟ لقد رحلت كلها قبل أن تحقق عملاً وطنياً واحداً مفيداً يخلد ذكراها. فأمام هذا التصادف الغريب أصبحنا نتمنى أن لا يذهب الرئيس الجديد السيد رياض الصلح الى أرض الكنانة بعد اليوم، قبل أن يكشف بذكائه وحذقه عن العلاقة ما بين زيارة تلك الأرض الشقيقة المضيافة المباركة وتساقط الوزارات. فما هو ذلك السر الغريب يا جماعة الخير![1]. والجدير بالذكر أن معالجة هذا الموضوع ليؤكد صحة الرأي القائل بوجود النفوذ المصري السياسي في الدوائر الرسمية اللبنانية، لا سيما وان مصر كانت تتزعم العالم العربي في اطار العمل للسياسة البريطانية في المنطقة، وكانت الدول العربية الصغرى تأخذ برأيها وتعمل بارشاداتها الى حد كبير.

وأثارت صحيفة «العروبة» موضوع علاقة لبنان بالدول العربية وببريطانيا وموضوع عروبة لبنان ومسألة تخوف المسيحيين من العروبة، فأشارت الصحيفة الى آراء الأمير شكيب أرسلان الذي سبق أن تناولها منذ سنوات عندما كان في لوزان بسويسرا، ومما قاله آنذاك بأنه لا يخاف على عروبة لبنان ما دام في صميم الجامعة العربية. أما عن الوحدة العربية فلا تعني ضم لبنان الى البلاد العربية بل تعني ضم البلاد العربية الى لبنان «ما دمنا نتوسم في لبنان وجوهاً تخلص للعروبة» أما المسيحيون فهم «أعرق منا عروبة» ثم برّر خوفهم من الوحدة والعروبة الى أسلوب الحكم العثماني، لذلك فهو يعذرهم من خوفهم من الوحدة أو الاتحاد وأن طمأنتهم تحتاج الى مدة تفوق المدة التي غذاهم بها المستعمر الفرنسي والمدة التي اضطهدهم بها المستعمر التركي[2]. ولكن التخوف الذي أشار اليه الامير شكيب

(١) **البيرق**، العدد ٤٥٢٦، ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦.
(٢) **العروبة**، جـ ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، من المقدمة حتى ص ١٣.

ارسلان استمر بفعل طرح المشروعات الوحدوية من آنٍ لآخر، وفي هذه الفترة واجه لبنان مشكلة وحدوية من نوع جديد، فبعد أن كانت مشروعات الملك عبدالله تكاد تكون الوحيدة حول سوريا الكبرى فاذا بالمنافسة السعودية ـ الأردنية تبدأ حول هذا المشروع. فقد ورد خبر من استانبول بأن الشيخ يوسف ياسين ـ كبير مستشاري الملك عبدالعزيز ـ وصل فجأة الى دمشق بعد زيارة قصيرة لعمان، استمزج خلالها الزعامات السورية الرسمية في مشروع اقامة عرش يعتليه أحد أنجال الملك عبدالعزيز، فيقطع الطريق على الهاشميين الذين يعملون لمشروع سوريا الكبرى[١]. ولم تنف المصادر الدبلوماسية السعودية هذا الخبر بسرعة، انما بعد مضي حوالي نصف شهر تقريباً تلقت صحيفة «النهار» التي نشرت الخبر، نفياً من المفوضية السعودية في بيروت حول ما جاء في الخبر بشأن موضوع الوحدة. ومما أوضحته المفوضية في نفيها بأنها تؤكد مرة أخرى حرص حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالعزيز آل سعود وحكومته على استقلال سوريا ولبنان[٢].

وفي هذه الفترة أرسل الوزير البريطاني «شون» (Shone) تقريره السري الاسبوعي في ٧ تشرين الثاني (يناير) ١٩٤٧ الى وزارة خارجيته أوضح فيه بأن وزير الخارجية اللبنانية أخبر أحد أعضاء المفوضية البريطانية أن الملك عبد الله لا يزال مصمماً على خطته بتحقيق سوريا الكبرى، وأن الجامعة العربية ممكن أن تجد نفسها في مأزق حرج في موضوع طرد شرقي الأردن من الجامعة، وهذا الأمر ممكن أن يفجر الوضع ويمكن أن يكون له تأثير سيّىء على العلاقات بين حكومة الملك عبدالله وبين البلاد العربية. وأضاف الوزير البريطاني عن علاقة الجامعة العربية بلبنان مشيراً الى الانقسامات بين اللبنانيين، فأوضح بأن الجامعة العربية تريد التحدث باسم كل الدول العربية، ولكن اللبنانيين لا يوافقون على مثل هذا

(١) **النهار**، العدد ٣٥١٥، ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧.

(٢) **النهار**، العدد ٣٥٢٦، ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧.

الكلام. والجدال في لبنان له جذور عريضة ما بين الشعب والمجلس نفسه، كما أن المسيحيين الذين كثير منهم يؤيدون الفرنسيين ويسمون أنفسهم «القوميون اللبنانيون» هم حذرون من الجامعة العربية لأنها اتحاد عربي (Pan Arab) والأسوأ من ذلك أن لها اتجاهات اسلامية. أما «القوميون العرب» فهم يؤيدون ضرورة التعاون مع الجامعة العربية بسبب السياسة المحلية اللبنانية، ومعظم هؤلاء من المسلمين، ولكن هناك مسيحيون يؤيدون الفكرة وبينهم رئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابي حبيب أبو شهلا[١].

والحقيقة أن هذه الاتجاهات السياسية ظلت تفعل فعلها بين اللبنانيين لا سيما بعد كل تحرك عربي له علاقة بلبنان أو بفكرة الاتحاد خاصة تحركات الملك عبدالله[٢]. وفي ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ أوضح النائب الكاثوليكي فيليب تقلا في الجلسة النيابية بأنه يجب أن يزول الاعتقاد بأن كل قطر من الأقطار العربية لا يعمل إلا لنفسه ولا يهتم إلا لمصلحته الخاصة، وأن على الجميع أن يقتنعوا بأن الجامعة العربية ما وجدت لتنفيذ غاية تمر أو تزول بزوال الحاجة اليها، بل وجدت لغاية واحدة ولمبدأ عام هو التعاون والتضامن بين مصالح الدول العربية جميعاً. كما أن النائب السني محمد العبود رأى أن الدول العربية تؤلف رابطة واحدة وأنه من واجب لبنان أن يوطد أواصر الصداقة مع الدول العربية حتى لا تبقى للعروبة حدود سوى الحدود الطبيعية التي تتألف من المحيطين الأطلسي والهندي[٣]. وفي ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ اتصل رئيس الجمهورية بممثلي الهيئات الدبلوماسية العربية في بيروت لاعلام حكوماتهم حول اقتراح الرئيس السوري ـ الذي سبق أن التقى به ـ وذلك لمساعدته ضد ممارسات الملك

(١) Shone to F.O.No. E.909, of Janu 1947, in F.O. 371/61710/88.

(٢) للمزيد من التفصيلات انظر التقرير التالي:

Shone to F.O.No. E.1153, of 14 Janu. 1947, in F.O.371/61710/88.

(٣) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، ص ٣١٠.

عبدالله وحول القضية الفلسطينية أيضاً، وقد دار النقاش أيضاً حول مشروع سوريا الكبرى . وفي أول شباط (فبراير) أعلم وزير الخارجية اللبنانية القائم بالأعمال البريطاني بأن المسيحيين قلقون من التقارير البريطانية المستمرة السابقة من أجل هذه الحركة ومن اقتراح حكومة جلالته . وطلب نشر أقصى حد من الاتصالات أو تفويضه القاء بيان في المجلس النيابي، على أن وزير الخارجية اللبنانية قدم مسودة ملائمة من خطبته التي كان سيحيلها الى وزارة الخارجية للمصادقة عليها . وأضاف الوزير البريطاني في تقريره بأن القوات الأردنية حشدت على الحدود السورية، وهذا العمل بدون شك هو تحول جديد لاعطاء المسألة نتيجة من التأثير على قسم من العناصر المسيحية الخاضعة للتأثير الفرنسي كي يعدلوا موقفهم السابق ومعارضتهم للمشروع . وأشار بأن البطريرك الماروني عندما زار بيروت أكرمت وفادته من قبل الوزير الاردني، كما اتصل باميل اده المتضايق كثيراً من رئيس الجمهورية، كما زار أيضاً مركز الكتائب(١) .

ولما عقد المجلس النيابي اللبناني جلسة استثنائية في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٤٧، أثيرت قضية سورية الكبرى مجدداً بعد أن أثارها عدد من المسؤولين الأردنيين، وألقى وزير الخارجية هنري فرعون بياناً ضمنه رفض لبنان ادماجه في اطار سوريا الكبرى . فاقترح النائب ألفرد نقاش على الحكومة أن ترفع الأمر الى الجامعة العربية والى مجلس الأمن الدولي . ولكن رئيس الوزراء قلّل من تخوف النائب نقاش موضحاً أن ليس في الأمر تيار هائل، وكل ما في الأمر تصريحات وأقوال لا تستحق هذا الاهتمام، لأن قضية لبنان قد حلّت حلاً أبدياً سرمدياً بين اللبنانيين في لبنان « وما دمنا متفقين فلا يمكن لأية قوة في العالم أن تخضعنا لما لا نقبل به . والمهم أن نبقى متحدين ولا أخشى من تيار وغير تيار »، وأضاف بأن الموضوع بحث في الجامعة العربية مطولا وليس من الضروري العودة الى هيئة الأمم

(١) Shone to F.O.No. E.1700, of 4Feb. 1947, in F.O.371/61710/88.

المتحدة وماذا سنقول لهم، أن هناك صحيفة في شرقي الأردن تريد أن تبتلع لبنان؟ واعتبر النائب أديب الفرزلي بأن تصريحات المسؤولين الأردنيين مخالفة لميثاق الجامعة العربية وانتقد التخوف المتطرف على لبنان اذ « أن لهجتنا في الرد على تصريحات حكومة شرق الأردن تدل على أن هناك المدافع تضرب قنابلها على الحدود، وان كيان لبنان مهدد بالخطر » . وأوضح النائب حميد فرنجية أن قضية سوريا الكبرى لن تتحقق وما هي الا تصريحات، أما اذا دامت هذه التصريحات فان الجامعة العربية مهددة بالانقسام .

أما فيما يختص بالنائب فيليب تقلا فقد عارض كل من رئيس الوزراء والنائب فرنجية على قولهما: ان سوريا الكبرى وهم لن يتحقق، بل أنه رأى ان هذا المشروع سيتحقق، وأصبح في الآونة الأخيرة مدلولا وتمهيداً لإيجاد شيء في هذا الشرق غير موجود، وقد يكون من ورائه تغيير الأوضاع القائمة في البلاد، وان هذه البلبلة التي تجول والبرقيات التي ترسل بايعاز أو غير ايعاز تجعل الحالة في وضع شاذ ينشأ عنه نخر في جسم الجامعة العربية . ورأى بأن الدولة التي تحاول أن تفسد على الدول العربية يجب أن تقتل هذه الدولة . واعتبر هنري فرعون وزير الخارجية بأن مسألة سوريا الكبرى ليست مسألة لبنانية فحسب وانما هي مسألة عربية . وطلب النائب جورج زوين من الحكومة أن تعلن فيما اذا كانت الحكومة الاردنية قد أثارت مشروع سوريا الكبرى دولياً أم لا، وهل طلبت من لبنان أن يقتطع قسماً منه لضمه الى الأردن . فرد رئيس الوزراء بأن الحكومة تجيب عندما ترى داعياً للاجابة، ولكن الحكومة ذكرت بلسان رئيسها ووزير خارجيتها أن ليس هناك أي طلب من أية دولة ولا يمكن أن يطلب شيء من أحد .

وأشار النائب السني صائب سلام الى نقطة هامة حول مشروع سوريا الكبرى، فاعتبر أن اثارة هذا الموضوع ليس هو الا حملة منظمة تقودها بعض المصادر الأجنبية والمصادر الصهيونية، وأن الذين يروجون للمشروع هم بعض أصحاب وكالات الصحف والأنباء . واعتبر أن جامعة الدول العربية سبق أن أصدرت

قراراً نفت فيه موضوع سوريا الكبرى، ولكن بعض الصحف ووكالات الأنباء استمرت في الحملة عن نيّة مبيّتة وغاية مقصودة تضليلا للرأي العام، فتنسب تصريحات لبعض الشخصيات العربية ثم تتولى هي نفسها تكذيبها. ثم ناشد النواب عدم الوقوع مرة ثانية في مثل هذا الخطأ لأن هناك «من يريد أن يلهينا عن قضية فلسطين وعن تأييد اخواننا في مصر الذين رفعوا أصواتهم عالية يوم محنتنا». ومما لوحظ أن النائب ابراهيم حيدر الذي سبق أن رفض التصويت عام ١٩٤٦ على قرار المجلس النيابي باستنكار مشروع سوريا الكبرى، راح يكرر بأن المشروع لا يمكن أن يتحقق بالقوة المسلحة، ولكنه أشار الى موافقته على ما جاء في بيان الحكومة حول رفضها للمشروع، ويعتبر هذا تحولاً جديداً بالنسبة للنائب حيدر. أما النائب محمد المصطفى فقد تعجب من هذه الضجة المثارة وتساءل: لماذا نتوهم طالما نحن على اتفاق. ان شرقي الأردن عددها (٦٠٠) ألف نسمة ونحن مليون وسوريا مليونان ونصف المليون. فاذا كنا على اتفاق ماذا يمكن شرقي الاردن عمله وماذا يهمنا منها. ورأى النائب جميل تلحوق انه يجب الاهتمام بموضوع سوريا الكبرى منتقداً رئيس الوزراء ووزير الخارجية لقولها أنه يجب عدم اعطاء الأهمية لما يقال ويشاع. فقاطعه رئيس الوزراء قائلاً: بأنه صرّح أن لبنان متفق مع سوريا والجامعة على مناهضة المشروع، ولم نقل بأننا لا نهتم بالأمر فاهتمامنا واضح من البيان ومن عملنا[١]. وأخيراً صوّت المجلس بالاجماع على اقتراح تقدم به النائب يوسف سالم تأييداً لبيان وزير الخارجية وسياسة الحكومة الخارجية.

ورأى الوزير البريطاني المفوض بأن جلسة المجلس النيابي خصصت لسياسة الحكومة الخارجية والتي كانت مستحسنة من قبل المجلس، وأن الجزء الأهم من بيان وزير الخارجية كان مكرساً لمشروع سوريا الكبرى والعلاقة مع الجامعة

---

(١) مضبطة الجلسة الحادية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ١٢ شباط (فبراير) ١٩٤٧، ص ٣٨٧ - ٣٩٠.

العربية...[١] وأضاف الوزير البريطاني في تقرير آخر بأن مسألة سوريا الكبرى نوقشت في هذه الفترة بين الرئيسين اللبناني والسوري ورئيسي الوزراء في الحكومتين، وقد أظهروا التضامن اللبناني - السوري في مواجهة خطر سوريا الكبرى[٢]. ولكن لم يمض فترة قصيرة على بحث هذا الموضوع حتى عاد الملك عبدالله من جديد لطرحه، وأكد في مقابلة صحافية أجراها معه الصحافي محمد بديع سربيه صاحب صحيفة «كل شيء» بأنه مصمم على وحدة البلاد السورية تحت رايته، ذلك «أن والدي لم يجاهد في سبيل استقلال لبنان ولا في سبيل البلاد العربية قاطبة في حين أنكم تعملون في سبيل التجزئة وتقبلون أن تكونوا عبيداً لسواكم. نعم انكم عبيد»[٣]. ومما قاله أيضاً في تصريح آخر: سياستي واضحة، انني أريد دولة تضم سوريا والأردن وفلسطين ولبنان. نعم لبنان دولة قوية مترابطة بالعراق. وواجهت الحكومة اللبنانية في هذه الفترة مشكلة مرتبطة الى حد كبير بمشروع سوريا الكبرى وهي قرار أنطون سعادة زعيم الحزب السوري القومي بالعودة من الأرجنتين الى لبنان. وكان الوزير البريطاني في بيروت قد لفت انتباه وزير الخارجية اللبنانية الى ضرورة عودته[٤]. وبالفعل ما أن وصل سعادة الى بيروت حتى ألقى خطاباً هاجم فيه الكيان اللبناني، وأعرب عن ايمانه ونشاطه لايجاد سوريا الكبرى التي تتألف من سوريا ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين والعراق. وأضاف الوزير البريطاني في تقريره أنه قد يكون الحزب السوري مدفوعاً للتعاون مع مؤيدي سوريا الكبرى مع أنه لا يفضل كثيراً كلا الاثنين: الملك عبدالله أو الاتفاق البريطاني - الاردني[٥].

---

(١)) Shone to F.O.No..E.2129, of 18 Feb. 1947, in F.O. 371%61710%88.

(٢) B.L. in Beirut to F.O.No.E.3364, of 19 Feb-31 March 1947, in F.O. 371/61710/88.

(٣) **النهار**، العدد ٣٥٧٠، ٢٨ آذار (مارس) ١٩٤٧.
أنظر أيضاً: B.L. to F.O.No.E.3364, of 19 Feb.; in F.O. 371/61710/88.

(٤) C.O.C., Vol.IX-X, p. 51, B.L. to F.O.No.E 3364, op. cit.

(٥) Chancery to F.O.No.E.2414, of 13 March 1947, in F.O. 371/61724/88. =

وفي ٤ آب (أغسطس) ١٩٤٧ عاد الملك عبدالله الى طرح موضوعه القديم ـ الحديث، فما كان من الرئيسين بشارة الخوري وشكري القوتلي الا أن عقدا اجتماعاً في بيت الدين[1] في الشهر نفسه وبحضور رياض الصلح وجميل مردم، وصدر عن المجتمعين بيان شجبوا فيه تحركات الملك عبدالله[2]. واعتبر الوزير البريطاني الجديد (Boswall) في تقرير شهر آب (أغسطس) من أن لبنان وسوريا اعتبرا اعلان الملك عبدالله بمثابة تدخل في شؤونها الداخلية وتهجم على الحكم فيها، وأخيراً فهو نقض لميثاق جامعة الدول العربية والقانون الدولي أيضاً. وقد أعلم وزير الخارجية اللبنانية الوزير الأردني المفوض في بيروت في ٢٩ آب (أغسطس) من أنه اذا لم يتم اصلاح الحال فان الحكومة اللبنانية عازمة على استدعاء القائم بالأعمال أو وقف العلاقات الدبلوماسية مع شرقي الأردن[3]. وفي هذه الفترة صدر رأي اميركي حول مشروع سوريا الكبرى فأشار الى أن المشروع بشكله الحاضر يهدد السلام، ولكنه يصبح قابلا للتطبيق اذا تحررت كل من فلسطين وشرقي الأردن من النفوذ البريطاني[4]. وبلغ من أهمية هذا الموضوع ان عقد وزراء خارجية الدول العربية مؤتمراً في ٢٨ آب (أغسطس) ١٩٤٧ في جامعة الدول العربية. وبعد مناقشة مشروع سوريا الكبرى صدر قرار حاول فيه الوزراء العرب أن ينفوا تحركات الملك عبدالله، وجاء في القرار أنه تبين أن أحداً لم يقصد من تناوله هذا الموضوع التعرض لاستقلال أو سيادة احدى دول الجامعة أو النيل من نظام الحكم فيها[5]. وقد وقع على القرار كل من وزراء خارجية سوريا،

= K.C.A., 1948-1950, Vol. III, P. 10108.
C.O.C., Vol. IX-X, p. 79.

(١) بيت الدين منطقة أثرية تاريخية كانت قاعدة للأمير بشير الشهابي وهي تقع شرقي جنوب بيروت.
(٢) C.O.C., Vol. VII-VIII, p. 316.
(٣) Boswall to F.O.No.E.8742, of 31 August 1947, in F.O. 371/61710/88.
(٤) **النهار**، العدد ٣٦٧٧، ٢٩ آب (أغسطس) ١٩٤٧.
(٥) **النهار**، العدد ٣٦٧٩، ٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧.

السعودية، لبنان، شرقي الأردن، العراق، مصر واليمن.

ورغم صدور قرار جامعة الدول العربية فقد استمر الملك عبدالله في مطالبته بتحقيق مشروع سوريا الكبرى معتمداً على قرارات قديمة تعود الى عام ١٩٢٠ ومنها قرار المؤتمر السوري العام ١٩١٩ ـ ١٩٢٠، ومعتمداً على أول بيان وضعته وزارة رضا باشا الركابي وعلى بيان وزارة هاشم الأتاسي في ٨ أيار (مايو) ١٩٢٠، وعلى قرار المؤتمر الفلسطيني في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٢٠، وعلى مذكرات الجمعية الاسلامية ـ المسيحية في فلسطين عامي ١٩٢٠ ـ ١٩٢١. وظهر على جميع هذه القرارات والبيانات والمذكرات تواقيع الموفدين السوريين من لبنانيين وسوريين وفلسطينيين وأردنيين ومن بين هؤلاء رياض الصلح وسليمان كنعان عضو مجلس الادارة يومذاك[1]. وبلغ التشبث الاردني لتحقيق طروحات النظام الاردني أن عقد في عمان «المؤتمر القومي الاردني» في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ بحضور الأعضاء الأردنيين الذين اشتركوا في المؤتمر السوري العام ١٩٢٠، وقد طالب المؤتمر القومي مجدداً بالعودة الى قرارات المؤتمر السوري العام، كما هاجم المؤتمر النظام السوري لأنه يمانع في تحقيق مشروع سوريا الكبرى[2]. وفي ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ ناقش النائب أمين نخلة مشروع سوريا الكبرى، ومما ذكره بأنه ليس انعزالياً ولا أرى أن يكون لبنان جزيرة انعزالية في الدنيا، ولكن لبنان دولة مستقلة وشخصية قانونية ليس من مصلحته أن تلصق قضاياه الداخلية والخارجية بقضايا بعض الأقطار الأخرى، فلا سوريا الكبرى ولا سوريا الصغرى. ثم انتقد بقاء النقد مشتركاً بين سوريا ولبنان وكأنهما دولة واحدة مع العلم أنهما دولتان مستقلتان[3].

(١) **النهار**، العدد ٣٦٨٠، ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧.
(٢) **النهار**، العدد ٣٦٨٩، ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧. أنظر في العدد نفسه النص الكامل لبيان «المؤتمر القومي الاردني».
(٣) مضبطة الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني، ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧، ص ٥٩ ـ ٦٠.

وفي هذه الفترة من أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧، أوضح الاتحاد السوفياتي موقفه من مشروع سورية الكبرى، فقد جاء من موسكو في مقال نشرته صحيفة «النجم الأحمر» - الناطقة بلسان الجيش السوفياتي - بأن مشروع سوريا الكبرى هو مشروع بريطاني استعماري اداته الملك عبدالله وأنه في كل مرة يصطدم الدبلوماسيون البريطانيون بأية صعاب في البلاد العربية، فانهم يخرجون منها بواسطة عملائهم، كمشروع سوريا الكبرى الذي يتيح لهم أن يبعدوا أنظار الرأي العام العربي عن قضايا أكثر عجلة. وهذا ما يحدث اليوم مرة أخرى حيث تضيع الدبلوماسية البريطانية السبيل في قضيتي مصر وفلسطين. فمن أجل مساعدة الجانب البريطاني يشن الملك عبدالله تلك الحمة الجديدة، التي سمحت بجمع عدد من الأنصار لمشروع سوريا الكبرى. وأضافت صحيفة «النجم الأحمر» بأن الملك عبدالله يبشر بانشاء دولة تتألف من سوريا ولبنان وفلسطين والعراق وشرقي الأردن، وستؤلف هذه الدولة كما يقول ممثلو الكتلة الأنكلو - سكسونية ما يسمى باسم كتلة الشرق مع تركيا. وهكذا فان هذه المناورة الجديدة التي يقوم بها ملك الدولة الأردنية تبرز للعيان الطرق التي يستخدمها الاستعماريون في سياسة التوسع التي يسلكونها في الشرق الأدنى[١]. ويبدو أن الملك عبدالله كان مستاء في هذه الفترة من السياسة الاميركية ليس بسبب اخلاصه للقضية الفلسطينية، وانما لأن الولايات المتحدة لم تكن موافقة على مشروع سوريا الكبرى وتنصيبه ملكاً عليها بسبب التنافس الاميركي - البريطاني في المنطقة. ولذا فقد نشرت مجلة (American Magazine) تصريحاً للملك عبدالله أوضح فيه أن أميركا هي المسؤولة عن الاضطراب الحالي في فلسطين[٢].

ومن الضروري التأكيد على أن أفكار ونشاط الملك عبدالله والمطران الماروني

(١) **النهار**، العدد ٣٦٩٦، ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧.
(٢) **العروبة**، جـ ٩، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، ص ٩٤.

اغناطيوس مبارك جعلت بعضهم يعتقد بأن قيام الدولة المسيحية في لبنان بات قريباً، ولذا وجدنا ان أركان حزب «الكتلة الوطنية» التي يرأسها الرئيس السابق اميل اده، قد سافروا الى عمان لمباحثة الملك عبدالله بمشروع سوريا الكبرى على أن يعود لبنان الى ما كان عليه في السابق أي لبنان الصغير. وعلقت «النهار» بقولها: لعل أركان هذه الكتلة الذين يعتقدون أن قيام الدولة اليهودية في فلسطين سيعجل في قيام الوطن المسيحي في لبنان قد استدعوا الى عمان لدرس هذه المسألة قبل اثارتها بشكل جدي[١]. وكان الوفد المكوّن من كسروان الخازن وجورج عقل (مارونيان) وعبده عويدات (سني) قد قابل الملك عبدالله وتباحث بذلك الموضوع. كما لوحظ بأن «غلوب باشا» البريطاني قائد الجيش الأردني قد وصل الى بيروت خصيصاً واجتمع باميل اده وأركان كتلته[٢]. مما دعا غسان تويني يومها إلى كتابة مقال في صحيفته تحت عنوان «بين سوريا الكبرى ولبنان الصغير». هل من تصميم سياسي شامل يجمع بين مرامي الصهيونية وأحلام العرش الاردني وانعزالية بعض اللبنانيين ومطامع استعمارية قديمة»[٣]. ومما لوحظ أيضاً أن الحكومة اللبنانية لم تقف موقفاً حازماً ولم تتخذ تدابير حاسمة ضد القوى الناشطة والمتعاونة مع الملك عبد الله والتي تهدف فيما تهدف إلى تقسيم لبنان وتصغيره كما كان قبل عام ١٩٢٠.

٣ - موقف لبنان من سياسة الأحلاف والمعاهدات مع الدول العربية والأجنبية ١٩٤٨ - ١٩٤٩

درج لبنان منذ استقلاله على التخلص من كل الصيغ والقوانين الوحدوية لا سيما مع سوريا، كما درج على رفض كل المشروعات الوحدوية السياسية والاقتصادية

(١) **النهار**، العدد ٣٧٦١، ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧.
(٢) **النهار**، العدد ٣٧٦٢، ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧. أنظر أيضاً: **النهار**، العدد ٣٧٦٣، ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧.
(٣) **النهار**، العدد ٣٧٦٤، ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧.

سواء مع سوريا أو مع الدول العربية الأخرى . وكانت الحكومة اللبنانية قد عقدت اتفاقاً مالياً مع فرنسا هدفه فصل العملة اللبنانية عن العملة السورية، ولذا فقد شنّت سوريا بشخص جميل مردم حملة على رياض الصلح وبشارة الخوري . وبالرغم من معارضة حكومة دمشق للخطوة اللبنانية، وبالرغم من أن الخبراء الماليين المصريين قد نصحوا الحكومة اللبنانية برفض الاتفاق مع فرنسا لا سيما وأن سوريا رفضته، إلاّ أن لبنان استمر على موقفه، مما أدى إلى عرض القضية على مجلس جامعة الدول العربية الذي لم يستطع أن يحل الخلافات بين البلدين، غير أن المجلس النيابي اللبناني وافق على بنود الاتفاق المالي في ٣٠ آب (أغسطس) ١٩٤٨، ورأى الرئيس بشارة الخوري أنه من المؤسف أن الحالة الداخلية في لبنان تحرجت من تدخل السوريين في أوساطنا الاقتصادية، وصار السنيون يعاكسون الاتفاق المالي لأنه عقد مع فرنسا ولأن سوريا لم تقبل به، بينما أيده المسيحيون لأنه عقد مع فرنسا ورفضته سوريا[1] .

ويبدو أن السياسة اللبنانية باتت تتجه الى القوى الغربية أكثر من اتجاهها نحو السياسة العربية، بدليل أن الحكومة اللبنانية بدأت تسعى سراً لعقد معاهدة مع بريطانيا ،وقد أكد ذلك الوزير البريطاني المفوض (Boswall) في تقرير كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، فأشار الى أن رئيس الوزراء اللبناني قام بمحاولة معه لعقد معاهدة شاملة تؤمن التفاهم ليس بين لبنان وبريطانيا فحسب، وانما بين بريطانيا والدول العربية الاخرى وفي طليعتها مصر . وكان التوقيع على المعاهدة العراقية ـ

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣، ص ٩١ ـ ٩٨ . أنظر أيضاً:
C.O.C., Vol. XIII, pp. 40-41.
للمزيد من التفصيلات حول الاتفاق المالي أنظر التقارير التالية:
Boswall to F.O.No. E.2855, of 30 Janu. 1948, in F.O. 371/68489/88.
Boswall to F.O.No. E. 3952, of 28 Feb. 1948, in F.O. 371/68489/88.
والتقارير الأخرى الى شهر أيار (مايو) ١٩٤٨ .

البريطانية ووصول الوفد الاردني الى لندن من جملة العوامل التي شجعت رئيس الوزراء للمضي في جهوده . وأضاف الوزير البريطاني بأن المعاهدة مع العراق لقيت تأييداً في لبنان، وأن الطلاب اللبنانيين في الجامعة الاميركية لم يشتركوا مع الطلاب العراقيين في مظاهرة ضد المعاهدة في ٢٧ كانون الثاني (يناير) . وبالنسبة للتلميح في خطاب وزير الدولة في مجلس العموم برغبته في حدوث اتفاق مع جميع الدول العربية اعطى كثيراً من الشك بامكان قيام معاهدة لبنانية ـ بريطانية[1] .

وفيما يختص بالموقف اللبناني من السياسة الدولية حيال المنطقة، فقد ذكر في أوائل آذار (مارس) ١٩٤٨ أن المسؤولين في وزارتي الخارجية اللبنانية والسورية يدرسون تقارير سياسية بشأن عقد جبهة دولية للدفاع عن الديمقراطية، وهي الجبهة التي شرعت دول الغرب الاوروبي في بحث الأسس التي يجب أن تقوم عليها . وقد جاء في تقرير اللجنة الدولية ان روسيا تسعى حثيثاً لاثارة القلاقل في فلسطين وزيادة عوامل الاضطراب فيها عن طريق ارسال اليهود اليها عبر رومانيا وبلغاريا ليكونوا دعاة سياسيين للمذهب الشيوعي . وعلقت صحيفة «النهار» على ذلك بالقول: ان القواعد المرسومة لسياسة لبنان الخارجية في هذه الآونة تقضي بأن يقف في المضمار الدولي موقف الحياد الدقيق، واذا صح ان لبنان وسوريا مدعوان للدخول في جبهة محاربة الشيوعية فتكون دعوة مماثلة قد وجهت الى سائر دول الجامعة التي سبق لها ان اعتبرت مكافحة الشيوعية مسألة عربية مشتركة[2] . وبالفعل فقد صح ما توقعته صحيفة «النهار» عندما أكد الوزير البريطاني المفوض في بيروت من أن عدداً من الضباط المصريين قاموا بزيارة لبنان وتباحثوا مع السلطات اللبنانية في المسائل المتعلقة بالشيوعية، ومن المعتقد ان تعاوناً بين الحكومات العربية سيتخذ بشأن مثل هذه الاحزاب . وأضاف الوزير البريطاني أن رئيس الوزراء اللبناني كان ممن يؤيدون عقد مثل هذه التحالفات مع الدول

(١) Boswall to F.O.No. E.2855, of 30 Janu. 1948, in F.O. 371/68489/88.

(٢) **النهار**، العدد ٣٨٢٥، ٤ آذار (مارس) ١٩٤٨ .

الغربية، وأنه في اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في دمشق، وقف ضد اقتراح رئيس الوزراء السوري القائل بأن على الدول العربية ان تتوقف عن عقد المعاهدات مع القوى الاجنبية بدون قرار من الجامعة العربية. وأشار الوزير البريطاني بأن الاقتراح السوري سقط لصالح اقتراح رئيس الوزراء اللبناني الذي تضمن أن على الدول العربية أن تعقد متحدة معاهدات مع دول الغرب على أساس المعاملة بالمثل وبالأخص مع الحكومة البريطانية واذا احتاجت الضرورة مع حكومة الولايات المتحدة الاميركية. وقد تقرر في الاجتماع أن تدرس الحكومات العربية هذا الاقتراح وتقر النتيجة في اجتماع نيسان (ابريل) ١٩٤٨[١].

وفي ٩ نيسان (ابريل) ١٩٤٨ اثيرت هذه القضايا في المجلس النيابي وبحثت مسألة الاحلاف والمعاهدات العسكرية بين لبنان وسواه من الدول الاجنبية أو العربية. وأشار رئيس الوزراء أن لبنان لم يرفض معاهدة أو حلفاً عسكرياً كما أشيع، وأن لبنان دولة حرة وبلد مستقل لا يقيده غل ولا يسيطر على مقدراته سوى أبنائه. بينما تحدث النائب الدرزي بهيج تقي الدين فأوضح بأن لبنان يرفض عقد حلف عسكري بينه وبين الدول العربية لأن بعض هذه الدول تعقد اتفاقات مع دول أجنبية لا ترمي الى السيادة التي يتوخاها لبنان. أما النائب السني عبدالله اليافي فأوضح بأن الدول الكبرى لا تلجأ الى ممالأة الدول الصغرى الا عندما ترى مصلحتها في هذه الممالأة. وأكد أن الموقف الاميركي هو ضد قضية فلسطين مثلا، وأن الدول الغربية والاميركية بحاجة الى الدول العربية اليوم. ثم طالب بسياسة دولية واضحة لتأمين المصالح العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين والا فعلى لبنان أن يتبع الحياد. وأعتبر النائب أديب الفرزلي بأن رئيس الوزراء لم يتعود أن يكون صريحاً وواضحاً في بياناته، ولكن مهمة النواب صراحة البحث السياسي «ولكم يا دولة الرئيس الغمزات التي يفترض فينا أن نفهمها، فالحلف العسكري مع

(١) Boswall to F.O. No. E.5420, of 30 March 1948, in F.O. 371/68489/88.

العرب والغرب يثير التخوف، ومعناه الانتقال من مرحلة الاستقلال الى مرحلة التسليم». ومع هذا فلبنان لا يرفض التحالف مع العرب الذي يحفظ فيه كرامته. وطالب النائب الفرزلي أن يعمل لبنان والدول العربية على قمع الرجعية والعناصر التي تحدث انقلابات تستثمرها الدول الاجنبية. ولوحظ بأن رئيس الوزراء بدأ يغير من أسلوب حديثه بعد أن رأى أن بعض النواب يطالبون بالتحالف مع الدول العربية فوجه شكره اليهم لأنهم طالبوا بإقامة تحالف عسكري. فقاطعه بهيج تقي الدين وقال: أنا لم أقل عسكرياً. ثم أشار رئيس الوزراء بأن لبنان لم يرفض حلفاً لأنه لم يطرح عليه «ولعلنا نقبله عندما يطرح علينا»[١].

ومما يلاحظ أن قضية فلسطين والحرب التي نجمت عنها منذ أيار (مايو) ١٩٤٨ ادت الى وقف النشاطات السياسية المعهودة سواء على صعيد مشروعات الاحلاف والمعاهدات أو مشروعات الوحدة غير أنه في تشرين الاول (اكتوبر) أيد رياض الصلح قيام ميثاق لمكافحة الشيوعية ومما قاله: ان فكرة جمع البلدان المعنية ضمن كتلة اقليمية ونظام مشترك ليست جديدة، ولبنان مستعد لتأييدها بالاتفاق مع الدول العربية، وهو يرى في المشروع خيراً نظراً لما يقدمه هذا المشروع من ضمانات للسلام[٢]. وفي ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ كتب غسان تويني في افتتاحية صحيفته مقالا تحت عنوان «الاستقلال بين العزلة والتعاقد» أشار فيه الى وضع لبنان بعد قيام الدولة الصهيونية وقال: لقد عجز لبنان عن حماية أراضيه ولا نرى أنه سيتمكن في القريب العاجل من تنظيم جيش يحمي هذه الأراضي. وان كان بإمكانه تنمية هذا الجيش فانه لن يتمكن من حمل الاعباء التي تفرضها الحرب الحديثة. وأخيراً طالب تويني من المسؤولين اللبنانيين العمل لاقامة نظام سلام جماعي في الشرق الأوسط يطمئن لبنان في ظله الى سلامته

(١) مضبطة الجلسة الخامسة لمجلس النواب اللبناني، ٩ نيسان (ابريل) ١٩٤٨، ص ٨٠١- ٨٠٤.
(٢) **النهار**، العدد ٤٠٠٨، ٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨.

وسيادته القومية[1]. وكان الوزير البريطاني المفوض قد أكد في كانون الثاني (يناير) أن الجيش اللبناني على أي مستوى ليس عنده الكفاءة للقيام بعمليات جدية. وتساءل فيما إذا كان هناك امكانية لامداده بالسلاح البريطاني[2].

وبالرغم من أن رياض الصلح ورجال العهد كانوا ينكرون أحياناً تحركاتهم السرية لتنفيذ مشروع الدفاع المشترك مع بريطانيا والغرب الأوروبي، غير أن تقريراً سرياً خاصاً أرسله الوزير البريطاني المفوض في بيروت في ٢٣ شباط (فبراير) الى وزارة الخارجية البريطانية اشار فيه الى أن رئيس الجمهورية ينوي زيارة لندن في صيف عام ١٩٤٩. وقد علق شادويك (Chadwick) في وزارة الخارجية البريطانية على هذا التقرير في ٢١ آذار (مارس) انه يمكن القيام بمثل هذه الزيارة، ومما جاء في التقرير أن الرئيس بشارة الخوري يريد الاطلاع على بعض الآراء البريطانية حول المشكلات السياسية في الشرق الأوسط، وأن الطلب اللبناني يتضمن خطة الاسلحة والارتباط بمعاهدة دفاع وكذلك المساعدة الاقتصادية. ورأى (Chadwick) أن هذه الزيارة وهذه المطالب تكون مناسبة لايجاد وسيلة أخرى لتوطيد العلاقة مع الحكومة اللبنانية. وفي معرض تعريفه بالرئيس بشارة الخوري قال عنه بأنه ماروني مسيحي اسس علاقات من الصداقة مع الوزير المفوض، وهو مواز هام لرئيس الوزراء المسلم رياض الصلح[3].

وفي هذه الفترة اعاد البعض طرح موضوع عروبة لبنان وعلاقاته العربية وضرورة القاء نظرة جديدة على ميثاق جامعة الدول العربية وامكانية تعديله ومما ذكره غسان تويني في مقال له تحت عنوان « عروبة لبنان وتعديل الميثاق » أن على

(١) **النهار**، العدد ٤٠٨٨، ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩.
(٢) Boswall to F.O. No. E.42, of 1 Janu. 1949, in F.O. 371/75330/31.
(٣) انظر التقريرين التاليين: Boswall to B. Burrows, No. E.2731, of 23 Feb. 1949, in F.O. 371/75324/88.
Chadwick F.O. No. E.3962. of 21 March 1949, in F.O. 371/75324/88.

لبنان التزام الخط العربي على أن يقابل ذلك حرص عربي عليه، واذا كان واقع لبنان يجعل له رسالة خاصة في هذا الشرق ويجعل استقلاله ضرورة لا مفر منها، فإن الواقع العربي الذي لبنان منه وله يفرض على لبنان التعاون لا مع جيران بل مع اخوان يجب أن يحرصوا عليه حرصهم على أنفسهم[1]. وفي الفترة ذاتها تبين بأن بعض القوى الشعبية المعارضة وزعت منشورات معادية لكيان لبنان، لأن لبنان لا وجود له. واعتبر النائب جورج زوين في ٧ آذار (مارس) ١٩٤٩ أن السبب الحقيقي لانقسام اللبنانيين واختلاف نظرتهم حول لبنان والعروبة هو في اختلاف المناهج المدرسية التي يتلقاها طلاب لبنان في مختلف المدارس اللبنانية[2]. ومما يلاحظ أن موضوع علاقة لبنان بالدول العربية طرح مجدداً في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩، كما تكررت دعوة الملك عبد الله الى الوحدة العربية ضمن اطار مشروع سوريا الكبرى، وقد عاد التخوف مجدداً الى الرسميين اللبنانيين فدعا الرئيس بشارة الخوري الى الاجتماع بالوزراء المفوضين لكل من دول الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا، وطلب رأي دولهم في دعوة الملك عبد الله، وفي ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩ وصل جواب الحكومة الفرنسية برقياً ومؤداه ان الحكومة الفرنسية متفقة مع لبنان على عدم القبول بمشروع الملك عبد الله، وضرورة ابقاء الوضع الراهن في الشرق العربي على حاله. أما الموقف الأميركي والبريطاني فقد تأخر وصوله، وعندما وصل فإنه لم يكن معارضاً لمشروع الوحدة، بل محبذاً لها لا سيما الموقف البريطاني غير المتحفظ من هذه الوحدة. واتهم الرئيس بشارة الخوري يومذاك بالعمل لمناهضة الملك عبد الله واتهم شخصياً بأنه نشط بالنسبة لقرار منع التظاهر لمصلحة الهاشميين[3].

وفي ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩، أبدى النائب أديب الفرزلي حذراً

(١) **النهار**، العدد ٤١٣٢، ٤ آذار (مارس) ١٩٤٩.
(٢) مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٧ آذار (مارس) ١٩٤٩، ص ٢٣٩.
(٣) Boswall to F.O. No. E.13102, of 30 Sept. 1949, in 371/75318/88.

من المفاوضات الجارية بين سوريا والعراق حول الوحدة وطلب من الحكومة أن تحدد موقفها من هذه المفاوضات[١] . وبعد أن سافر رئيس الوزراء رياض الصلح ووزير الخارجية فيليب تقلا الى القاهرة للاشتراك في الدورة العادية لجامعة الدول العربية، اقترحت مصر أثناء الاجتماعات مشروع « الضمان الجماعي المشترك » بين الدول العربية وتأييد مشروع وحدة سوريا والعراق. فوافق رياض الصلح على « الضمان المشترك » بعد استشارة رئيس الجمهورية على أن يشمل الأمور الاقتصادية فحسب[٢] . والأمر الملاحظ أنه رغم مرور ما يقارب الأربع سنوات على انشاء جامعة الدول العربية ورغم انقضاء ست سنوات على رئاسة بشارة الخوري للجمهورية، غير أن الحذر والريبة والشكوك استمرت نهجاً وسياسة للدولة اللبنانية حيال المشروعات العربية. وفي القاهرة، اجتمع رياض الصلح بحسين سري ونوري السعيد كل على حدة، وانتشرت بهذه المناسبة شائعات كثيرة مؤداها أن رئيس الوفد اللبناني يحمل مشروعاً لتعزيز الجامعة العربية يتضمن عقد تحالف عسكري وسياسي واقتصادي بين الدول العربية مجتمعة. وساد الأوساط الصحفية المصرية الاعتقاد بأن الغاية من هذا الاقتراح تحقيق تعاون عربي شامل من النوع الذي تريده سوريا والعراق من اتحادهما وتنقية الجو بين الدول العربية»[٣] . وكان نوري السعيد قد طالب أيضاً في احدى جلسات الجامعة بضرورة العودة الى الأسس التي قامت عليها الجامعة وهي الاتحاد بين الدول العربية، كما أن مصر اقترحت انشاء اتحاد عسكري لجيوش الدول العربية السبع بحيث يؤلف مليون جندي أثناء الحرب، ولكن الاقتراح فشل لأن الدول العربية لم تتجاوب معه[٤] .

---

(١) مضبطة الجلسة الخامسة لمجلس النواب اللبناني، ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩، ص ٦٧٦ .

(٢) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٢٦٤ .

(٣) **الحياة**، العدد ١٠٥٥، ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩ .

(٤) **الحياة**، الاعداد ١٠٥٩ - ١٠٦١، ٢٤ - ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩ .

وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩ أشار الوزير البريطاني المفوض في بيروت بأنه غلب على احداث هذا الشهر القلق اللبناني نتيجة التقارير والاشاعات حول الوحدة بين سوريا والعراق، مع العلم أن الرأي العام تناول المشكلة بقليل من المناقشة، وقد أريد لها أن تكون مشكلة لتطرح من الفعاليات السياسية كأحد المشاعر الهامة الخطرة، وهي بدون شك نعرة سطحية لكل أصحاب الرأي المضطرب وبالنسبة أيضاً للشكوك بمستقبل لبنان[١] . وكانت قوى المعارضة اللبنانية قد أبرقت الى مجلس جامعة الدول العربية طلبت منه عدم الأخذ برأي الحكومة اللبنانية لأن جميع السلطات الحكومية القائمة في لبنان غير شرعية، وأن كل اقتراح أو التزام منها أو من وفدها لا يقيد الشعب اللبناني[٢] . وتبعاً للسياسة الضيقة فقد نظم استقبال لرياض الصلح بعد مجيئه من القاهرة، تخلله اطلاق النيران. وذكر (Boswall) بالمناسبة أن مظاهرة الابتهاج التي نظمها انصار رياض الصلح انما هي رد على الذين قالوا في رسالتهم للجامعة العربية أن الحكومة غير شرعية ولا تمثل الشعب[٣] . وبالرغم من ذلك فقد انتقد كميل شمعون باسم المعارضة ميثاق الضمان الجماعي، ورأى أن الحكومة فشلت في مشاوراتها في جامعة الدول العربية. كما أن صحيفة « الحياة » انتقدت بدورها اجتماعات الجامعة العربية لأنها لم تسفر عن شيء، وطالبت الشعوب العربية بألا تنام على ثقة لا مبرر لها، كما طالبت ممثلي هذه الشعوب المصارحة وعدم المراوغة[٤] . بل أن « الياهوساسون » مدير قسم شؤون الشرق الأوسط في الخارجية الاسرائيلية، انتقد العرب وتهكم على المسؤولين الذين اجتمعوا في جامعة الدول العربية بعد تفرق شملهم لمدة سنة

---

(١) Boswall to F.O. No. E.14025, of 30 Oct. 1949, in F.O. 371/75318/88.

(٢) **النهار**، العدد ٤٣٣٠، ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩ .

(٣) Boswall to F.O. No. E.15025, of 30 Nov. 1949, in F.O. 371/75318/88.

(٤) **الحياة**، العدد ١٠٧٠، ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ .

وبضعة شهور وأخيراً طالب بضرورة التفاهم واقامة السلام بين العرب والاسرائيليين[1].

وفي ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ عقد المجلس النيابي جلسة ألقى فيها وزير الخارجية كلمة حول ما تم الاتفاق عليه في الجامعة، واعتبر أن المشروع الخطير الذي أسفرت عنه الاجتماعات هو «مشروع الضمان الجماعي» الذي يهدف الى التعاون بين الشعوب العربية، ذلك أن مصالح الدول العربية الاقتصادية ومصالحها الدولية لا تستقيم الا بمثل هذا المشروع لتنظيم الجهود وتنسيق الأعمال. وأضاف الوزير بأن لبنان والدول العربية رحبت بالمشروع تمشياً مع ميثاق الجامعة، «على أننا وقد وافقنا على مبدأ الضمان الجماعي مشفوعاً بما اقترحنا من تعاون اقتصادي لم نتقيد بشيء نهائي»[2]. ورأى أن الأمر متروك أخيراً للحكومة وللبرلمان. وفي جلسة الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ تلي سؤال النائب كميل شمعون المتعلق بمشروع الضمان الجماعي ومشروع الاتحاد السوري ـ العراقي، الذي أشار فيه الى أنه فهم أن موقف الحكومة اللبنانية من المشروع السوري ـ العراقي تعدى حدود التحفظ الى مجال العرقلة والمخاصمة علناً أو ضمناً. ثم طلب شمعون جواباً على مواقف الحكومة من المشروعين. وبالفعل فقد أجابت الحكومة على سؤال شمعون، ولكن دون أن تحدد موقفاً واضحاً. وأشار شمعون صراحة الى أن جواب الحكومة لا يفي بالموضوع[3]. وبعد عدد من المناقشات طلب كميل شمعون أن يكون لبنان حيادياً حيال المشروع السوري ـ العراقي، واعتبر أن ظهور مشروع الضمان الجماعي فجأة يوحي بأنه مشروع معارض للمشروع الأول.

---

(١) **الحياة**، العدد ١٠٧٣، ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩.

(٢) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩، ص ٣١ ـ ٣٢.

(٣) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩، ص ٩٥ ـ ٩٦.

وطلب من الحكومة أن تطلع من الحكومتين العراقية والسورية على المشروع الاتحادي وتطلب منهما التأكيدات اللازمة لاستقلال لبنان، على أن تتمنى لهما الخير في نجاح مشروعهما، وأشار الى أنه ليس من حق لبنان مقاومة الاتحاد، لا سيما أن هناك مسعى اسرائيلياً وعربياً لدى واشنطن لمنع قيام الاتحاد. ورأى من الضروري ازالة ما يمكن أن يعلق في ذهن المواطنين من أن بعض الدول العربية تؤازر اسرائيل ضد دولتين عربيتين شقيقتين. ورداً على كلمة شمعون تحدث وزير الخارجية مؤكداً بأن العمل لمشروع الضمان الجماعي هدفه تطوير الجامعة العربية حتى تصبح ذات جدوى وفعالة. وقال لشمعون: «كنت أربأ به أن يكون وكيلاً في هذا البلد لأعداء لبنان» وهكذا يلاحظ أن الحكومة اللبنانية لم تعارض هذه المرة التعاون العربي السياسي والاقتصادي في اطار ما عرف باسم «الضمان الجماعي» طالما أن هذا الضمان موجه بأسلوب او بآخر ضد الاتحاد السوري العراقي، كما يبدو أن «الضمان الجماعي» كان صيغة من الصيغ المطروحة لمناوءة الشيوعية في المنطقة، وهذا ما دعا لبنان الى مماشاته وعدم معارضته رغم عدم ثقته بأي مضمون تعاوني أو اتحادي.

الفصل الخامس

موقف لبنان من القضية الفلسطينية

(١٩٤٣ - ١٩٥٢)

١ - الخلفية السياسية والطائفية لموقف اللبنانيين من القضية الفلسطينيه (١٨٩٧ - ١٩٣١) .

٢ - الوطن القومي الماروني والوطن القومي اليهودي وموقف لبنان من قضية فلسطين (١٩٣٤ - ١٩٤٢) .

٣ - الموقف اللبناني من قضية فلسطين في خضم المواقف العربية والدولية (١٩٤٣ - ١٩٤٥) .

٤ - قضية فلسطين بين تيار الدولة المارونية وتيار الدولة الصهيونية وموقف لبنان من حرب فلسطين (١٩٤٦ - ١٩٤٨) .

٥ - موقف لبنان من المفاوضات العربية - الاسرائيلية وموقفه من توطين الفلسطينيين (١٩٤٩ - ١٩٥٠) .

٦ - الموقف السياسي اللبناني من القضية الفلسطينية (١٩٥١ - ١٩٥٢) .

١ ـ الخلفية السياسية والطائفية لموقف اللبنانيين من القضية الفلسطينية ١٨٩٧-١٩٤٢[١]

يمثل موقف لبنان من القضية الفلسطينية اتجاهًا سياسيا هاما لا يقل أهمية عن الاتجاهات السياسية اللبنانية من القضايا المحلية ـ الداخلية، ذلك لأن سياسة لبنان ظلت تتمحور ردحا من الزمن حول القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وكان التباين في وجهات نظر اللبنانيين حيال هذه القضية منذ عهد الدولة العثمانية. والأمر الملاحظ أن الفكر الصهيوني منذ أواخر القرن التاسع عشر قد تأثر بالأسلوب الاستعماري ـ الطائفي، ذلك أن تيودور هرتزل (T. Herzl) لم ينس في مباحثاته مع المسؤولين الدوليين التجربة الطائفية والاستعمارية التي أنشأت متصرفية جبل لبنان عام ١٨٦١، ولذلك فان السلطان عبد الحميد الثاني خشي من أن تصبح فلسطين لبنان آخر، وخشي من تدخل المانيا بحيث تقوم بالدور نفسه الذي قامت به فرنسا في جبل لبنان[٢].

ومن الأهمية بمكان القول إنه منذ وقت مبكر عمد اليهود للدخول الى فلسطين عن طريق الأراضي اللبنانية لا سيما الجنوبية تهربا من القوانين العثمانية التي تمنع

(١) أنظر كتابنا: موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٥٢، بيروت ١٩٨٢.
(٢) حسان حلاق: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، ص ١١٢، ١٣٢، ١٥٥.

دخولهم للاقامة الدائمة. وبالاضافة الى ذلك فقد ساهم بعض الاقطاعيين اللبنانيين ممن يمتلكون أراضي في فلسطين، في بيع أراضيهم الى الجماعات والشركات اليهودية، ومن بين هؤلاء أشخاص من آل سرسق وتويني وتيان ومدور والأسعد وسواهم. والجدير بالذكر ان الصحف اللبنانية والقوى السياسية والفكرية كانت متناقضة في مواقفها من الخطر الصهيوني، فعلى سبيل المثال كانت صحيفة «لسان الحال» الصادرة في بيروت موالية للحركة الصهيونية، بينما كانت صحيفتا المشرق والبشير معاديتين لها، كما أظهرت صحيفة النشرة الأسبوعية معاداتها للحركة الصهيونية ولليهود باعتبارها نشرة دينية مسيحية[1].

ويمكن القول إن محمد رشيد رضا[2] كان أحد اللبنانيين الذين لعبوا دورا مهما في اليقظة القومية، وكانت صحيفته «المنار» الصادرة في مصر تمثل بمقالاتها أولى مظاهر وعي الصحافة العربية، فهي أول من طالب منذ عام ١٨٩٨ بمواجهة الخطر الصهيوني. ومن خلال دراسة مقالاتها يظهر لنا بعد نظر صاحبها ومحررها محمد رشيد رضا، فهو أول من دعا العرب والمسلمين بأسلوب واع الى تفهم الخطر الصهيوني، وقد ذهب في تعليقه على الحركة الصهيونية ليؤكد امرين:

الأول: دعا العرب الى اليقظة القومية والتنبه الى الاستيطان اليهودي وخطورته، ووجه نداء بأسلوب ناقد لاذع عندما قال «فيا ايها القانعون بالخمول اقنعوا رؤوسكم (ارفعوها) وحدقوا أبصاركم وانظروا ماذا تفعل الشعوب والأمم. أصيخوا لما تتحدث به العوالم عنكم. أترضون ان يسجل في جرائد جميع الدول أن فقراء أضعف الشعوب الذين تلفظهم

---

(١) حسان حلاق، المرجع نفسه، ص ١٣٢ - ١٣٤، ١٤١، ٢٤٤، ٢٤٦.

(٢) محمد رشيد رضا (١٨٦٥ - ١٩٣٥) لبناني من منطقة القلمون في شمالي لبنان، توجه الى مصر هاربا لممارسة نشاطه الفكري بعيدا عن النفوذ العثماني. عاد الى لبنان بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وشارك في المؤتمر السوري العام ١٩١٩ - ١٩٢٠ الذي عقد في دمشق لتقرير مصير بلاد الشام.

جميع الحكومات من بلادها - هم من العلم والمعرفة بأساليب العمران وطرقه بحيث يقدرون على امتلاك بلادكم واستعمارها وجعل أربابها اجراء وأغنيائها فقراء».

الثاني: دعا الى التثبت والتحري عن أهداف الحركة الصهيونية والعمل بجدية لمواجهتها إن هي حقيقة واقعة، والعمل على التناظر وعقد الاجتماعات والمؤتمرات بين العرب والمسلمين. وتابع نداءه بالقول «تفكروا في هذه المسألة واجعلوها موضوع محاورتكم لتتبينوا هل هي حقة أم باطلة، صادقة أم كاذبة. ثم اذا تبين لكم أنكم مقصرون في حقوق أوطانكم وخدمة أمتكم، فانظروا وتأملوا وتفكروا وتحاوروا وتناظروا في مثل هذا الأمر، فهو أخلق بالنظر من اختلاف المصايب وانتحال المثالب والصاقها بالبراء وأحرى بالمحاورة من التذقح والتجني على اخوانكم، فان في الخير شغلا عن الشر، وفي الجد مندوحة عن الباطل وما يتذكر الا من ينيب[1]».

والواقع أن دعوة محمد رشيد رضا أثرت في اتجاهات بعض الصحف العربية واهتمامها بنشر المقالات عن اليهود والحركة الصهيونية سواء في بيروت أو مصر أو فلسطين. كما أن الأب لويس شيخو صاحب صحيفة «المشرق» البيروتية لعب دورا مهما في ابراز الخطر الصهيوني وعلاقته بالماسونية لا سيما في مقالاته المتعددة ومنها مقال «السر المصون في شيعة الفرمسون[2]».

غير أنه رغم هذه الدعوات والتنبيهات فقد استمرت الهجرة اليهودية الى فلسطين واستمر بيع الأراضي لهم، ففي حزيران (يونيه) ١٩٠٣ فاوضت الشركات الصهيونية الاقطاعي اللبناني الياس سرسق[3] لشراء مقاطعة وادي

---

(١) **المنار**، م ١، جـ ٦، ص ١٠٨، ٩ نيسان (ابريل) ١٨٩٨.

(٢) للمزيد من التفصيلات انظر: حسان حلاق، صفحات متفرقة عديدة من المرجع السابق.

(٣) الياس سرسق: هو أحد كبار أثرياء آل سرسق، من أسرة لبنانية أرثوذكسية، حصل أفراد منها=

جزريل - مرج ابن عامر - فطلب سعرا مرتفعا قياسا بأسعار الأراضي المتعارف عليها، ذلك أن الياس سرسق كان يعتبر من تجار الأراضي الفلسطينية. وقد أكد هرتزل نفسه هذه العمليات بقوله: « ان السيد سرسق يطلب ٢٥ فرنكا للدونم الواحد، بينما تقول تقاريرنا أنه لا يساوي أكثر من ١٥ - ٢٠ فرنكا »[١]. وكانت عمليات البيع قد أثرت على كثير من الفلاحين على اعتبار أن مرج ابن عامر من أهم المناطق الخصبة في فلسطين « والفلسطينيون لا يزالون ساخطين لأن عائلة سرسق المتغيبة عن البلاد باعت مساحات واسعة منه لليهود، مما أدى الى اخراج المزارعين العرب وقد تراءى لي هذا السخط في أثناء محادثاتي مع العرب الأفندية منهم والفلاحين على السواء[٢] ».

وفي الوقت الذي كان فيه بعض الملاكين اللبنانيين يبيعون أراضيهم للمهاجرين اليهود، كان شاهين مكاريوس[٣] ابن جنوب لبنان قد أبدى اعجابه بالصهيونية وبالشخصيات اليهودية المقيمة في مصر وبقية أنحاء العالم. ورأى أن الحركة الصهيونية ستحقق أهدافها وأن الاستيطان اليهودي أدى الى التقدم والعمران ليس في فلسطين فحسب، وانما في منطقة مرجعيون اللبنانية أيضا موضحا « أن من

= منذ عام ١٨٧٢ على مساحات واسعة من أرض فلسطين بسعر زهيد من السلطات العثمانية. وفي مطلع القرن العشرين ازدادت الاتصالات بينهم وبين الصهيونيين وسماسرة الأراضي لبيع ممتلكاتهم التي بلغت حوالي ربع مليون دونم في مرج ابن عامر لوحده.

(١) يوميات هرتزل، ٤ حزيران (يونيه) ١٩٠٣، ص ١٥٠٤ (الترجمة العربية ص ٢٩٠).

(٢) السيرجون هوب سمبسون: فلسطين - تقرير عن الهجرة ومشاريع الاسكان والعمران، ص ٢٨.

(٣) شاهين مكاريوس (١٨٥٣ - ١٩١٠) ولد في قرية ابل السقي في منطقة مرجعيون بجنوب لبنان، تعلم في صغره مبادىء القراءة وتربى على يد المعلم يواكيم مسعود. هاجر الى مصر عام ١٨٨٤ مع الدكتور يعقوب صروف وفارس نمر. أصبح مكاريوس أحد أصحاب صحيفتي المقتطف واللطائف المصورة المؤيدتين للحركة الصهيونية، كما اشترك في ادارة صحيفة المقطم. كان ماسونيا مؤيدا للصهيونية وله مؤلفات عديدة حول الماسونية منها: الآداب الماسونية، مصر ١٨٩٥، الأسرار الخفية في الجمعية الماسونية، مصر ١٩٠٠، الحقائق الاصلية في تاريخ الماسونية العملية، مصر ١٨٩٧، فضائل الماسونية، مصر؟.

آثار هذه الجمعيات وخيراتها شراء قرية المطلة في قضاء مرجعيون بولاية بيروت واستيطان الاسرائيليين لها وشراء أراضٍ في جهات الحولة وطبريا وحيفا وغيرها، حيث استوطنها اليهود وأبدلوا حالتها من عسر الى يسر ومن جدب الى خصب ». ورأى مكاريوس أن الصهيونية ستصل الى أهدافها رغم المآسي التي ألمت بها « فهي دائبة في لم شعثها وجمع كلمتها وضم جامعتها تدافع عن كيانها بالصبر وثبات الجأش والرضوخ لأحكام الأقدار، فلا تقعد عن عمل يلوح لها فيه بارقة أمل الى غايتها الشريفة[١] ».

وفي الوقت الذي كان فيه شاهين مكاريوس يؤيد الحركة الصهيونية والهجرة اليهودية الى الأراضي المقدسة كان نجيب عازوري[٢] اللبناني يعمل ضد أهداف الحركة الصهيونية وينبه الى أخطارها، ففي عام ١٩٠٥ صدر كتاب « يقظة الأمة العربية في آسيا التركية » (Le Reveil de la Nation Arabe dans L'Asie Turque) عبر فيه عن واقع الأمة العربية وخطر الحركة الصهيونية، وطالب فيه بتأسيس امبراطورية عربية مستقلة من النيل الى الفرات، وحذر من خطر تحقيق المشروع الذي تنادي به الحركة الصهيونية وهدفها البعيد - حسبما أورده عازوري - كان احياء الدولة اليهودية بحدودها القديمة. ورأى أن امبراطورية عربية أو اتحادا كونفدراليا للولايات العربية سيضمن تقدم الملايين وسعادتهم، ويضع نهاية للاضطهاد الذي يمارسه الموظفون الأتراك، ويسمح ببعث الحضارة العربية القديمة

---

(١) شاهين مكاريوس: تاريخ الاسرائيليين، ص ٢٠٣، ٢٦١.

(٢) نجيب عازوري (؟ - ١٩١٦) ماروني لبناني من بلدة عازور في قضاء جزين. عيّن موظفا في ادارة متصرفية القدس بين الفترة ١٨٩٨ - ١٩٠٤ بدعم من البطريرك الماروني الياس الحويك ومن الأخوين سليم ونجيب ملحمة - عضوا مجلس المبعوثان - ثم نفي الى باريس نتيجة معارضته للمتصرف التركي رشيد باشا المؤيد للهجرة اليهودية. عاد الى فلسطين عام ١٩٠٨ بعد ثورة الاتحاد والترقي، غير أنه ظل ملاحقا وحكم عليه بالاعدم فهرب الى القاهرة حيث ترأس هناك تحرير صحيفة « يومية مصر » (Le quotidien d'egypte). كما سبق له أن أسس عام ١٩٠٤ « عصبة الوطن العربي » (La Ligue de la patrie Arabe) التي أصدرت نشرة « بلاد العرب للعرب » (Les pays Arabes aux Arabes) كما أصدر في باريس عام ١٩٠٧ مجلة « الاستقلال العربي » (L'independance Arabe).

التي ألغيت في القرون الوسطى. وأضاف «نريد باتحادنا أن نحكم أنفسنا بأنفسنا، بلغتنا وتبعا لعاداتنا[١]».

وبالرغم من اتصال نجيب عازوري بالقوى الأوروبية بهدف التخلص من الحكم العثماني، غير أنه يلاحظ من كتاباته رفضه لاقامة دولة صهيونية عنصرية في فلسطين بقوله: «ان التفسير الظاهري والحرفي الذي يقتصر عليه اليهود يجعل التوراة كتابا خطيرا ولا أخلاقيا ويشكل ادانة رهيبة لهم..» كما أنه أول من تنبأ باستمرار الصراع بين الحركة العربية والحركة الصهيونية موضحا أنه تظهر في الوقت الحاضر، وبشكل لم يثر الاهتمام من قبل، ظاهرتان متعارضتان رغم تشابه طبيعتها وهما: يقظة الأمة العربية وجهود اليهود الخفية لاعادة تأسيس مملكة اسرائيل القديمة على نطاق واسع للغاية. انه مقدر لهاتين الحركتين أن تتصارعا باستمرار حتى تنتصر احداهما على الأخرى، ومصير العالم كله منوط بنتائج هذا الصراع بين الشعبين اللذين يمثلان مبدأين متعارضين[٢].

لقد أدرك عازوري أهداف الحركة الصهيونية وأطماعها في اقامة اسرائيل الكبرى، فذكر حدودها كما تتوخاها الصهيونية واليهود، وأشار إلى أن «هذه الحدود الطبيعية هي بالنسبة اليهم جبل الشيخ الذي يضم منابع نهر الأردن ووادي بردى في الشمال مع الأراضي المحصورة بين راشيا وصيدا كتوطئة، وقناة السويس، وشبه جزيرة سيناء من الجنوب، والجزيرة العربية والبحر المتوسط في الغرب، وبتكوينها هذا تصبح فلسطين بين يدي شعب يعرف كيف يدافع عنها.. بلدا صعب المنال[٣]»، وكان عازوري يرى أن الفلسطينيين شعروا بالخطر عندما رأوا أن الصهيونيين يجدون كل الدعم، ثم قارن بين الفلسطينيين والصهيونيين بقوله «من جهة النزاع فان الفلسطينيين يتميزون بعدم التنظيم والجهل والبؤس، بينما يمتاز

---

(١) N. Azouri, Le Reveil de la Nation Arabe dans l'Asie Turque, P. 30.
(٢) N. Azouri, Op. Cit, P. 5.
(٣) Ibid., P. 7.

الصهيونيون بالاتحاد والغنى والمركزية والعمل الموجه بفكرة واحدة فحسب، تبعا لبرنامج صمم مسبقا».

وفي هذه الفترة أيضا، أبدى الشيخ عبد القادر قباني[١] ـ صاحب ثمرات الفنون البيروتية ـ اهتماما بالخطر الصهيوني على فلسطين، ولذا فقد انتدب عدة مكاتبين له في الأراضي الفلسطينية، وفي عام ١٩٠٧ كتب محمد حبال ـ المكاتب العام للصحيفة في عكا ـ الى صحيفته أوضح لها عمليات شراء الأراضي غير المشروعة في حيفا والناصرة وجنين وشفا عمرو والبناء عليها بأسماء مستعارة[٢]، كما كان نجيب نصار[٣] ـ المكاتب الآخر لثمرات الفنون ـ يرسل أيضا الى صحيفته أخبار النشاط الصهيوني وردود الفعل الفلسطينية ضد الهجرة اليهودية والاشتباكات بين العرب واليهود. كما كتب عددا من المقالات حول واقع فلسطين ومنها مقال «الأعشار والخزينة والأهالي» أوضح فيه الظلم الذي يخضع له الفلاح الفلسطيني[٤].

ومن المؤكد أن اللبنانيين كانوا يعون خطورة التحرك الصهيوني في فلسطين، لذا فانه ما أن خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش عام ١٩٠٩ حتى شعروا بخطورة هذا الحدث، ثم ما لبث محمد رشيد رضا أن زار الاستانة وكشف علاقة

---

(١) عبد القادر قباني (١٨٤٩ ـ ١٩٣٥) أحد رجالات بيروت البارزين الذين لعبوا دورا بارزا في الحياة الفكرية والاجتماعية والدينية، وكان له الفضل في تأسيس جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت عام ١٨٧٨، الذي أصبح رئيسا لها في السنوات الأولى، كما كان رئيسا لبلدية بيروت عام ١٨٩٨، ثم أصبح مديراً لمعارف ولاية بيروت، وفي عام ١٩٠٨ أسس في بيروت «الجامعة العثمانية» التي قامت على أساس التعاون العربي ـ التركي.
(٢) **ثمرات الفنون**، العدد ١٦٤١، ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٠٧.
(٣) نجيب نصار (١٨٤٢ ـ ١٩٤٨) كان مراسلا لصحيفة ثمرات الفنون، ويعتبر من الشخصيات المسيحية اللبنانية المعارضة للهجرة اليهودية. وبعد اعلان الدستور العثماني عام ١٩٠٨ أسس صحيفة «الكرمل» في فلسطين والتي تولت اظهار أخطار الحركة الصهيونية ومهاجمة الهجرة اليهودية.
(٤) للمزيد من التفصيلات انظر: **ثمرات الفنون**، العدد ١٦٧٩، ٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٠٨.

الصهيونية بالانقلاب العثماني، كما أن لويس شيخو كشف بعض الأسرار الأخرى عن دور الصهيونية والماسونية في أحداث عام ١٩٠٩ [١] . كما أن منير المدور - صاحب صحيفة الرأي العام البيروتية - أظهر اهتمامه بالقضية الفلسطينية والخطر الصهيوني الذي بدا واضحا على الفلسطينيين، ولهذا فقد أرسل رسالة الى محمد جميل بيهم في عام ١٩١٢ طلب منه مقالا عن الحركة الصهيونية موضحا أنه « لا خفاكم الحالة التي وصلت اليها فلسطين من الخطر الصهيوني وما لحق الوطنيين من الأضرار، وما سيلحق فلسطين من الأخطار »، ثم سأله « فما هو الرادع لذلك وما هي الطريقة لخلاص فلسطين من هذا الخطر [٢] .. » .

وفي عام ١٩١٣ ، لوحظ أن بعض الولاة العثمانيين ساعدوا الكثير من السياسيين اللبنانيين لاستثمار بعض الأراضي الفلسطينية لا سيما أراضي الحولة، وكان هناك مشروع استثماري في هذه الأراضي من قبل شركة بيهم - سلام - سرسق، وقد وقف والي بيروت بكر سامي بك الى جانب هذه الشركة وقضى على اعتراض المعارضين، كما ساعد على انجاح سليم سلام وميشال ابراهيم سرسق عن نيابة بيروت، وعيّن مختار بيهم رئيسا لبلدية بيروت ليضمن ولاءهم ضد المعارضين وليحققوا مشروعهم في فلسطين [٣] . وقد أكد سليم سلام دعم الوالي العثماني للشركة الاستثمارية الذي خصصها بـ ٨٠٪، بينما أرضى المعارضين بـ ٢٠٪ وكان متزعم معارضة المشروع رضا الصلح [٤] . وكان رضا الصلح - نائب

---

(١) للمزيد من التفصيلات انظر: **المشرق**، العدد ٨ ، آب (اغسطس) ١٩١١ ، ص ٦٠٨ ، ٩١٠ - ٩١١ ، **المنار**،تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٠ ، م ١٣ ، جـ ١٠ ، ص ٧٢٥ . أنظر أيضاً: م ١٤ ، جـ ٤ ، ص ٢٦٩ - ٢٧٢ ، ١٩١١ . أنظر أيضاً: حسان حلاق، المرجع السابق، الفصل الخامس، ص ٢٦٣ - ٣٤٠ .

(٢) رسالة منير المدور (بيروت) ١٩١٢ الى محمد جميل بيهم (بيروت) نقلا عن: محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٠٨ - ١٩٣٥ ، الملف ٤ ، ص ١٧ .

(٣) يوسف الحكيم: بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، ص ١١٩ - ١٢٠ .

(٤) مذكرات سليم علي سلام، ص ٣٥ - ٣٦ ، مخطوط بالجامعة الاميركية في بيروت، مكتبة يافث (Jafet) رقم . Mic. A. 389 .

بيروت في المبعوثان - من جملة المعارضين للأطماع الصهيونية في فلسطين . وكان منذ آذار (مارس) ١٩١١ قد أظهر خطورة أطماع الصهيونيين في فلسطين عندما ناقش مجلس المبعوثان هذا الموضوع، وبعد أن تحدث روحي الخالدي واسماعيل حقي أشار الصلح الى خطر شراء اليهود للأراضي واقامة المستعمرات الصهيونية ورغبة اليهود في انشاء حكومة فيها . واستند على بعض الأدلة منها اتخاذ اليهود علما خاصا بهم وطوابع بريدية ونقودا خاصة، وأكد أن هذا كله ليس رواية خيالية، ولذا فهو يلفت أنظار الحكومة الى أن تولي الأمر اهتماما لأنها مسألة حيوية للبلاد العثمانية [١] . وكانت القوى الصهيونية في هذه الفترة قد ابتاعت الكثير من الأراضي الفلسطينية واللبنانية من الاقطاعيين اللبنانيين لا سيما في الفترة الممتدة بين ١٩١٦ - ١٩٢١ [٢] .

ومما يجدر ذكره أن الحركة الصهيونية ابتداء من عام ١٩١٣ بدأت محاولات من نوع جديد للتقارب مع الشخصيات اللبنانية والعربية، وقد عهدت بهذه المهمة الى الصهيوني سامي هوخبرغ (S. Hochburg) - رئيس تحرير صحيفة (Le jeune Turc) - الذي بدأ نشاطه بزيارة القاهرة وبيروت، فاجتمع في القاهرة بالصحافي اللبناني ابراهيم سليم النجار ثم وصل الى بيروت واجتمع بالشيخ أحمد حسن طبارة [٣] ، كما اجتمع بأحمد مختار بيهم ورزق الله أرقش من أعضاء جمعية

---

(١) انظر: خيرية قاسمية: النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ - ١٩١٨ ، ص ٩١ - ٩٢ . انظر أيضا: **المقطم**، ١٨ آذار (مارس) ١٩١١ ، **المقتبس**، ٢٦ آذار (مارس) ١٩١١ . F. O. to Lowther, 7 March 1911, No. 311/1245/3103

(٢) للمزيد من التفصيلات انظر: خليل أبو رجيلي: المطامع الاسرائيلية في الأراضي اللبنانية مقال في مجلة شؤون فلسطينية، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٢ ، ص ٨٨ ، رقم ١٤ ، عارف العارف: النكبة، جـ ٣ ، ص ٦٥٦ - ٦٥٧ ، محمد نمر الخطيب: أحداث النكبة، ص ١٧١ - ١٧٢ .

(٣) الشيخ أحمد حسن طبارة (١٨٧١ - ١٩١٦) وهو أحد الشخصيات اللبنانية الفاعلة على الصعيد السياسي والفكري والديني، وكان يملك صحيفة « الاصلاح » البيروتية الصادرة في ١٠ أيار (مايو) ١٩١٤ بدلا من صحيفة « الاتحاد العثماني » . أعدم في ٦ أيار (مايو) ١٩١٦ على يد جمال باشا لاتهامه بالعمل ضد الدولة العثمانية .

بيروت الاصلاحية وبسواهم. وفي تقرير له أرسله الى الزعيم الصهيوني جاكوبسون (Jacobson) ادّعى تأييد هؤلاء للهجرة اليهودية الى فلسطين. وعندما توجه «هوخبرغ» الى باريس في حزيران (يونيه) ١٩١٣ كان في نيته الاجتماع بالشخصيات العربية التي اجتمعت لحضور المؤتمر العربي. وقد أكد مجددا في تقريره تأييد أصدقائه العرب بمن فيهم الشيخ أحمد طبارة وعبد الكريم الخليل ورئيس المؤتمر العربي عبد الحميد الزهراوي وخير الله خير الله للهجرة اليهودية الى فلسطين، ومن المؤيدين لعقد اتفاق صهيوني - عربي. مع العلم أن الشيخ طبارة تراجع في أواخر عام ١٩١٣ عن تأييده للاستيطان اليهودي، بسبب الخطر السياسي على الوحدةالعثمانية والخطر الاقتصادي على الفلاح الفلسطيني[١].

ومما يلاحظ من خلال تقارير ورسائل هوخبرغ وما نشرته الصحف المعاصرة من أن تأييد الحركة الصهيونية والهجرة اليهودية لم يكن مقتصرا على بعض الشخصيات المسيحية اللبنانية، بل أن بعض الشخصيات الاسلامية لم تكن أقل تأييدا لهذه الهجرة، ذلك لأن المصالح الاقتصادية والمالية والسياسية هي من جملة العوامل التي قربت بين الفئتين: المسيحية والاسلامية، مع العلم أن الفئتين اختلفتا في أمور كثيرة حول الأوضاع الداخلية اللبنانية، وأكبر مثال على ذلك خلافات أعضاء جمعية بيروت الاصلاحية. وبذلك تكون بعض القوى اللبنانية قد التقت بتأييدها للصهيونية مع السياسة البريطانية التي عملت على اصدار تصريح بلفور في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ الهادف الى اعطاء فلسطين لليهود، رغم أن الفئات الاسلامية والمسيحية في فلسطين أبدت أسفها لاصدار التصريح، ونظرت

---

(١) للمزيد من التفصيلات أنظر: خيرية قاسمية، المرجع السابق، ص ١٦٦، ١٧٤، ٢٢٠، ٢٢٩، ٣٢٠، نقلا عن: P. A. Alsberg, The Arab question in the policy of the zionist executive before the first world war shivatzion, vol. IV (1956- 1957), PP. 161- 209. **الاصلاح**، ١٠ أيار (مايو) و ١٢ حزيران (يونيه) ١٩١٣، **الأهرام**، ٢٥ حزيران (يونيه) ١٩١٥، **الأهرام**، ٢٦ تموز (يوليه) ١٩١٦، **الكرمل**، ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٣، **الكرمل**، ٥ أيار (مايو) ١٩١٤.

الى فلسطين وسوريا بألم وخوف من اليهود، واعتبر هذا الشعور العربي بمثابة تهديد للعلاقات الفلسطينية - البريطانية[١].

وفي كانون الثاني (يناير) ١٩١٨ أعرب بعض اللبنانيين عن تأييدهم للأهداف الصهيونية في فلسطين، وقد أرسل سليمان ناصيف - أحد أعضاء اللجنة السورية - الى سايكس (Sykes) - خبير الحكومة البريطانية في شؤون الشرق الأدنى - رسالة أخبره فيها أن بعض أعضاء اللجنة قد اجتمعوا مع رئيس اللجنة الصهيونية في مصر «موصيري» وتقرر تكرار الاجتماعات. وفي ١٥ شباط (فبراير) ١٩١٨ أرسل «سايكس» خطابا الى سليمان ناصيف أعرب فيه عن الرضا العميق للتقدم الذي حصل في تقريب آراء وأماني ممثلي الشعوب الثلاثة: السورية واليهودية والبريطانية وأنه «بدون التنازلات المتبادلة والتعاون فان مشاريعنا في المستقبل ستهدد بالخطر»، ووعد سايكس بقدوم بعثة صهيونية برئاسة حاييم وايزمان (Ch. Weizmann) تتوجه الى مصر في طريقها نحو فلسطين للاتصال باللجنة السورية[٢] التي كانت تتكون من مختار الصلح وفارس نمر وخليل زينية وسليمان ناصيف وحقي العظم ورفيق العظم وفوزي البكري و ك. أيوب.

وبالفعل ففي آذار (مارس) ١٩١٨ وصلت القاهرة بعثة صهيونية برئاسة وايزمان وهي في طريقها الى فلسطين، فبذلت جهودا كبيرة لتبديد مخاوف العرب حتى أن اللبناني فارس نمر سرعان ما سخر اقلام صحيفته «المقطم» للقضاء على شكوك العرب فيما يتعلق بمستقبلهم السياسي وللدعوة الى التفاهم بين اليهود والعرب. والحقيقة أن صحيفة «المقطم» كانت تعتبر أحد أبواق بريطانيا في مصر، وهي

---

(١) انظر: Esco Foundation for palestine, vol. I. P. 39, L. Stein, The Balfour declaration, PP. 45- 54.P. 269, The Middle East and North Africa, pp. 53-54.
انظر أيضا: دراسات الهيئة العربية العليا لفلسطين: تصريح بلفور المشؤوم، ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩، وعد بلفور أو المؤامرة البريطانية اليهودية، ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠.

(٢) خيرية قاسمية، المرجع السابق، ص ٣٤١ نقلا عن: F. O. 371/2298/27647

التي جهدت في اخفاء الهدف الحقيقي للبعثة الصهيونية وهو اعداد خطط تتمشى مع روح العصر، كما نشرت بيانا حددت فيه أهداف البعثة خلافا للحقيقة[١]. والحقيقة أنه رغم عدم الرضا الصهيوني لنتائج بعثة وايزمان، فإن اجتماعه بالأمير فيصل في ٤ حزيران (يونيه) ١٩١٨ قرب العقبة حقق بعض الآمال الصهيونية لا سيما وان اللقاء انتهى بتعبير ودي عن العطف المتبادل ودعوة من فيصل لتكرار اللقاء بعد عودة وايزمان من أميركا[٢]. وكان والده الشريف حسين قد أبدى من قبل استعداده منذ كانون الثاني (يناير) ١٩١٨ لهوجارث (Hogarth) - رئيس المكتب العربي في القاهرة - بقبوله انشاء دولة يهودية، ورحب أيضا باليهود في كل البلاد العربية[٣].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨ عقد مؤتمر الصلح لدول الحلفاء في فرساي بباريس، وفي أول كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ قدم الأمير فيصل بن الحسين مذكرة الى المؤتمر أوضح فيها وجهة نظر السوريين في مستقبل بلادهم، وركزت المذكرة على فلسطين التي اعتبر أن غالبية سكانها من العرب وأن اليهود يمتون بصلة نسب عرقية الى العرب، وأنه ليس بين الشعبين من فوارق في الخلق والمزايا. ولكنه أوضح في مذكرته أن العرب «لا يمكنهم تحمل مسؤولية الحفاظ على التوازن في حالة حدوث تصادم بين مختلف الشعوب والديانات في هذا الاقليم[٤] ..». هذا مع العلم أن بيشون (Pichon) ذكر بأن الامير فيصل لم يكن بعيداً

(١) عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص ٦٣٤.
(٢) للمزيد من التفصيلات أنظر: خيرية قاسمية، المرجع السابق، ص ٣٦٩ - ٣٧٣، نقلا عن: F. O. 322/14, Arab Bureau Papers, F. O. 371/3395/31853/11053.
(٣) L. Stein, Op. Cit., P. 633 انظر أيضاً نص رسالة هوجارت الى الشريف حسين في: The Middle East and North Africa, P. 54.
(٤) مذكرة الامير فيصل الى مؤتمر الصلح في أول كانون الثاني (يناير) ١٩١٩، نقلا عن: زين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط، ص ٣٠٣ - ٣٠٦، عبد العزيز نوار: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ - ١٩٢٠، ص ٥٢٣ - ٥٢٧.

عن تأييد تصريح بلفور، كما انه في صيف ١٩١٩ ذكر الجنرال اللنبي (Allenby) الأمير فيصل بأنه سيقمع بالقوة أية محاولة معادية للصهيونية[١].

وأكد عمر عبد العزيز عمر بأن اختيار فيصل لتمثيل العرب في مؤتمر الصلح لم يكن اختيارا موفقا لأنه لم يكن هو السياسي العربي الذي يستطيع أن يتصدى للدفاع عن المطالب العربية المتعلقة بالاستقلال والوحدة أمام عمالقة السياسة الدولية واعلام الدبلوماسية الأوروبية في مؤتمر فرساي، وأضاف بأن الأوساط البريطانية اقنعته بالاستجابة للمصالح البريطانية والفرنسية والصهيونية في المنطقة العربية[٢]. وفي هذه الفترة كان مؤتمر الصلح قد أرسل الى المنطقة لجنة كنج - كراين (King-Crane) لتقصي مطالب الشعوب العربية، وبعد عودتها في ٢٨ آب (أغسطس) ١٩١٩ أعدت تقريرا عن مهمتها ضمنته موقف البلاد السورية الرافض للهجرة اليهودية والمعادي للحركة الصهيونية[٣]، بينما كانت الحركة الصهيونية تطالب بكيان لها في فلسطين مع العلم أن عدد اليهود فيها عند نهاية الحرب العالمية الأولى لا يتجاوز خمسين ألفا، بينما كان عدد المسلمين ٥٥٠ ألفا وعدد المسيحيين ٧٠ ألفا[٤].

وبالفعل ففي ٣ شباط (فبراير) ١٩١٩ قدمت الحركة الصهيونية مذكرة الى مؤتمر الصلح تحت عنوان «تصريح المنظمة الصهيونية حيال فلسطين» ضمنتها الحدود المقترحة للدولة اليهودية بما فيها أجزاء من لبنان لا سيما جنوبه على أن تبدأ

(١) J. Pichon, Le Partage du Proche-orient, P. 174.
(٢) عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ٦٤٠، ٦٤١.
(٣) للمزيد من التفصيلات عن مهمة لجنة كنج - كراين وقراراتها أنظر: حسن الحكيم: مذكراتي - صفحات من تاريخ سورية الحديثة ١٩٢٠ - ١٩٥٨ - القسم الأول، ص٢١٢.
The Middle East and North Africa, PP. 54 - 55, J. C. Hurewitz; Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. II, PP. 216- 222; Lord Sydenham Comb, Palestine and the Mandate, Zionism and Palestine before the Mandate, P. 133.
(٤) S. Fisher, The Middle East, P. 427.

حدودها « في الشمال عند نقطة على شاطىء البحر الأبيض المتوسط بجوار مدينة صيدا، وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل الى جسر القرعون.. كما يجب التوصل الى اتفاق دولي تحمى بموجبه حقوق المياه للشعب القاطن جنوبي نهر الليطاني ـ أي اليهود في فلسطين الكبرى ـ حماية تامة، اذ أن منابع المياه هذه ـ فيما لو حظيت بالعناية اللازمة تستطيع أن تخدم تنمية لبنان مثلما تخدم تنمية فلسطين »[1]. وبالاضافة الى ذلك فان عدة تصريحات لحاييم وايزمان وعدة نشرات أكدت أطماع الصهيونية في الأراضي اللبنانية وبمياهها[2].

ومن الأهمية بمكان أن نذكر أنه أثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس اتصل دافيد بن غوريون (D. Ben gurion) وحاييم وايزمان (Ch. Weizmann) بالبطريرك الماروني الياس الحويك وحاولا اقناعه بامكانية تخلي لبنان عن الجليل الأعلى وجنوب لبنان لقاء وعد بمده بالمساعدات المالية والفنية كافة لتطوير لبنان الذي سيصبح على حد زعمهما « دولة ذات أكثرية مسيحية ». غير أن البطريرك الماروني تحفظ حيال هذا الموضوع لا سيما وأنه خارج عن ارادته، كما أنه سيثير غضب فرنسا التي كانت تعتبر هذه المناطق تابعة لها تبعا لاتفاقية سايكس ـ بيكو. مع العلم أن بعض المصادر رأت أن الرئيس الأميركي ويلسون (Willson) احتج في مؤتمر الصلح على المطامع التوسعية لكل من فرنسا وبريطانيا في الشرق[3]. فيما ترى مصادر أخرى أن المساعي الفرنسية ـ البريطانية تجددت

---

(١) للمزيد من التفصيلات أنظر: أسعد رزوق: اسرائيل الكبرى، ص ٤٠١ ـ ٤٠٢. عبد الوهاب الكيالي: المطامع الصهيونية التوسعية، ص ٨١ ـ ٨٣. خليل أبو رجيلي: المطامع الاسرائيلية في الأراضي اللبنانية، **شؤون فلسطينية**، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٢.
J. C. Hurewitz, OP. Cit, Vol. II, PP. 46- 47, Middle East and north Africa, P. 409.
H. F. Frischwasser Ra'anan, The Frontiers of a Nations, P. 105, Esco Foundation for Palestine, Vol. I, P. 156.

(٢) للمزيد من التفصيلات أنظر: Palestine, 6 Dec. 1919, No. 17, 15 Feb. 1917, 5 May 1917, No. 5, 19 Oct. 1918.

(٣) J. Pichon, Op. Cit. P. 136.

للحصول على موافقة أميركا بصدد المعاهدات السرية لاقتسام ممتلكات الدولة العثمانية وايجاد حل لما يطلق عليه اسم المسألة السورية، لا سيما وأن بريطانيا سبق أن أقنعت فرنسا بوضع فلسطين تحت حمايتها[1]. بل يرى البعض الآخر بأن حكومة الولايات المتحدة الأميركية وافقت على تعديل مشروع يمكن الصهيونيين من تحويل فلسطين الى وطن قومي للشعب اليهودي[2].

ونتيجة لتطور الأوضاع السياسية في المنطقة ونتيجة لمواقف المؤتمرين في مؤتمر الصلح، عقد المؤتمر السوري العام في دمشق وأصدر في ٧ آذار (مارس) ١٩٢٠ قرارا طالب فيه باعلان استقلال سوريا بما فيها لبنان وفلسطين ورفض مزاعم الصهيونيين[3]. وكان أول رد عملي على قرار المؤتمر السوري اجتماع الحلفاء في مؤتمر « سان ريمو » (San Remo) وإقرارهم في ٥ أيار (مايو) التمسك ببنود اتفاقية سايكس ـ بيكو. والأمر اللافت للنظر هو اشتراك الزعيم الصهيوني هربرت صموئيل (H. Samuel) في المؤتمر وتقديمه مذكرة تضمنت مقترحاته بشأن وضع حل أو تسوية لمنطقة الشرق الأوسط[4].

وفي خضم هذه التطورات السياسية كانت المراسلات قائمة بين الحكومة الفيصلية والحكومة البريطانية ومنها رسائل رئيس الوزراء رضا الركابي الى رئيس الوزراء البريطاني في ١٨ آذار (مارس) ١٩٢٠ الذي أكد فيها على ضرورة توطيد العلاقات بين الحكومتين السورية والبريطانية وعرض عليها ابرام اتفاقية ترضي الطرفين وبما يضمن المحافظة على استقلال سوريا الطبيعي والمحافظة على مصالح انجلترا في المنطقة[5].

---

(١) H. Howard, The king- Crane Commission, p. 9.

(٢) عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ٦١٨ ـ ٦١٩.

(٣) انظر: ساطع الحصري: يوم ميسلون، ص ٢٦١ ـ ٢٦٥، ٢٤٣.

(٤) L. Stein, OP. Cit. P. 659.

(٥) للمزيد من التفصيلات أنظر: Col. Meinertzhagen to primer Minister, No. E.2917, of 18 March 1920. in. F. O. 371/5034/44, col. Meinertzhagen to F. O. No. E 2917, of 18 March 1920, in F. O.371/5034/44.

وفي ٢٥ آذار (مارس) ١٩٢٠ أوضح الجنرال غورو موقف الأمير فيصل من فلسطين والبلادالسورية الأخرى وذلك في رسالة الى حكومته أشار فيها الى أن الأمير فيصل لن يذهب الى فرنسا قبل الحصول على الضمانات التالية: «الاستقلال العربي في العراق وفي سوريا بما فيه فلسطين والتخلي عن المشروعات الصهيونية والوعد بدرس دقيق لمسألة الوحدة السورية». وأضاف غورو أنه من الواضح أن الأمير فيصل يطلب «انسحابنا من المنطقة الغربية حسب تمنيات مؤتمر دمشق. وأعلن الأمير بأن الشعب العربي سيحارب ولن يسمح بقيام دولة يهودية في فلسطين». ويبدو أن الملك فيصل كان متخوفا من سفره الى فرنسا لأن غورو أضاف في رسالته بأن فيصل يخاف أن يؤخذ كرهينة في أوروبا اذا ما أعلن عمل عدائي ضد فرنسا خلال غيابه. وأعرب غورو عن معلومات مفادها أن الأمير وشعبه يميلون للدخول في حرب قد تكون كارثة لا مفر منها لهم، ويجب أن يعمل على تلافيها وبالتالي فان الأمير غير قادر على الدفاع عن مقررات المؤتمر[١].

ومما يجدر ذكره هنا أن المراسلات الدبلوماسية بين الأمير فيصل والجنرال غورو والدوائر البريطانية أكدت على حرص الأمير فيصل على استقلال فلسطين والبلدان السورية الأخرى، ففي ٣ نيسان (ابريل) ١٩٢٠ أبرق الجنرال غورو تلغرافا جديدا من بيروت الى حكومته أشار فيه إلى أنه وصله من الأمير فيصل اتصالان جديدان أكد فيهما بأن موقفه الذي أرسل لفرنسا وانجلترا هو شرط لسفره وهذا الشرط يتضمن الاعتراف شبه الرسمي باستقلال الدول العربية[٢].

ويوضح التقرير الصادر عن السفارة الفرنسية في لندن في ٧ نيسان (ابريل) ١٩٢٠ أنه لم يكن في نية فرنسا القبول بمطالب الأمير فيصل سواء فيما يختص بفلسطين أو كافة البلدان السورية[٣] مما يعطي بعدا جديدا للموقف الفرنسي وهو

(١) Gen. Gouraud à quai d'orsay, No. E.2846, of 25 Mars 1920, in F. O. 371/5034/44.

(٢) Gouraud à quai d'orsay, No. E.2846, of 3 April 1920, in F. O. 371/5034/44.

(٣) Ambassade de France à londres à? F.O. No. E.2831, of 7 April 1920. in F. O. 371/5034/44.

أن انجلترا لم تكن وحدها التي تساعد الحركة الصهيونية في فلسطين، بل كانت فرنسا تدعم أيضا مواقفها.

أما فيما يختص بموقف اللبنانيين حيال التطورات السياسية الخاصة بالقضية الفلسطينية، ففي الوقت الذي كانت فيه بعض العائلات اللبنانية تبيع الأراضي الفلسطينية للجمعيات الصهيونية، كانت بعض القوى السياسية اللبنانية والعربية تعمل لنصرة القضية الفلسطينية والقضية السورية بشكل عام، فقد شارك لبنانيون مثال: رياض الصلح ومحمد رشيد رضا وأسعد داغر وسليمان كنعان وسواهم، في المؤتمر السوري ـ الفلسطيني الذي عقد في جنيف لمدة ١٥ يوما بين آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) ١٩٢١، وكان رئيس المؤتمر ميشال لطف الله وهو من لبنان أيضا. وأكد أسعد داغر مدى الجهود التي بذلها في أوروبا وفد اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني الذي كان مؤلفا من الأمير شكيب أرسلان واحسان الجابري ورياض الصلح[١]؛ وقد طلب المؤتمر في مذكرة أرسلها إلى عصبة الأمم تحقيق الاستقلال للبلاد السورية وانهاء الانتداب الفرنسي - البريطاني ورفض المطامع الصهيونية[٢].

ونتيجة لردود الفعل العربية ضد المشروعات الصهيونية علم كيش(Kisch) - رئيس اللجنة الصهيونية الفلسطينية ـ أهمية ردود الفعل هذه، كما قدر أهمية اقامة علاقات جيدة بين اليهود والعرب وأثرها على العلاقات اليهودية - الفلسطينية، ولذا «فاني كنت ولا أزال أعتقد أن التفاهم الذي يجب أن نتوصل اليه مع الفلسطينيين العرب لا يتحقق الا بتحسين علاقاتنا مع العالم العربي بشكل عام، وبمعنى آخر تحسين العلاقات مع الزعماء الحقيقيين أصحاب السلطة في البلدان العربية المجاورة»[٣]. ولذا فان اللجنة الصهيونية حرصت على مقابلة الملك حسين

(١) أسعد داغر: مذكراتي على هامش القضية العربية، ص ١٥٥.

(٢) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، م ٣، ص ٥٤، ص ٢٦٤ - ٢٨٦.

(٣) L. T. Colonel Kisch, **Palestine Diary**, P. 361.

فانتدبت رئيسها الكولونيل «كيش» و «جاكوب ماير» (Jacob Mayer) - كبير حاخامي اليهود في فلسطين - وقابلا الملك في ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٤ وقدما له مضبطة، ثم خطب الكولونيل بين يديه متمنيا أن يتم الاتفاق بواسطته بين العرب واليهود، غير أن الملك حسين أوضح للوفد معارضته اقامة دولة يهودية في فلسطين، ولكنه لا يمانع باقامة اليهود كمواطنين لا سيما وأن العرب لا يفرقون بين الأديان[1].

وفي عام ١٩٢٩ ونظرا لتزايد الخطر الصهيوني في فلسطين ولبنان فقد حدد جبران تويني موقفه من القضية الفلسطينية وعلاقة الصهيونية بالماسونية. وبالرغم من أنه كان ماسونيا بدأ يتساءل فيما اذا كانت الماسونية تسمح لنفسها خدمة الصهيونية. ثم دعا اليهود إلى عدم المطالبة بوطن قومي يهودي لهم، وأن عليهم أن يعيشوا مع اللبنانيين والسوريين اخواناً تجمع بينهم جامعة الوطن وهي أقوى الجوامع[2].

وفي عام ١٩٢٩ كانت أيضا جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية في لبنان تعمل في سبيل نصرة القضية الفلسطينية وكان رئيسها محمد جميل بيهم قد أبرق عدة برقيات الى جمعية الأمم في جنيف والى وزارة المستعمرات والخارجية والبرلمان الانجليزي. وقد أرسل الحاج محمد أمين الحسيني - رئيس المجلس الاسلامي الأعلى في القدس - رسالة الى بيهم أشار فيها «أننا باسم اخوانكم عرب فلسطين نشكر لحضرتكم ولجمعية اتحاد الشبان المسلمين في بيروت ولجميع اخواننا العاملين معكم هذه المؤازرة والعطف والمعونة في حفظ أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين[3]..»، كما أرسل الحسيني رسالة أخرى إلى بيهم ذكر فيها أنه «في مثل

---

(١) أنظر: أمين سعيد، المصدر السابق، م ٣، ص ١٧٥، L. T. Kisch, OP. Cit, PP. 92-97.

(٢) جبران تويني: في وضح النهار - مقالات مختارة - ص ٣٦ - ٣٩، أنظر أيضا في المصدر نفسه، ص ٤٥ - ٤٨ مقال: الماسونية والصهيونية معا.

(٣) رسالة محمد أمين الحسيني (القدس) الى محمد جميل بيهم (بيروت) في ١٠ جمادي الثانية ١٣٤٨، نقلا عن: محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩١١ - ١٩٦٥، م ٣، ص ٣٦.

هذه الظروف تود فلسطين لو ظلت المؤازرة المعنوية من اخوانها أهل سورية الشمالية قائمة مستمرة، ولا سيما أن لجنة التحقيق ستصل الى هنا عما قريب، وحينئذ اذا كان من الممكن أن ترفع سورية الشمالية صوتها الكريم بالعطف على فلسطين، فان ذلك يبرهن للجنة أن سورية الجنوبية ليست بعزلة عن شقيقتها القريبة ولا عن شقيقاتها اللواتي هن أبعد قليلا كالعراق والحجاز ونجد[1]..». وفي عام ١٩٣١ استمرت بعض القوى اللبنانية في دعمها للقضية الفلسطينية وقد أكد ذلك محمد أمين الحسيني عندما أشار بأن رياض الصلح كان أحد الشخصيات العاملة في سبيل القضية الفلسطينية، وكان أحد أعضاء المؤتمر الاسلامي الذي عقد في القدس عام ١٩٣١[2]. وفي العام نفسه أرسل محمد جميل بيهم برقية الى الملك جورج ملك انجلترا طلب فيها بمناسبة عيد الأضحى أن يشمل عفوه عن الفلسطينيين المحكومين بالاعدام[3].

٢ - الوطن القومي الماروني والوطن القومي اليهودي وموقف لبنان من قضية فلسطين ١٩٣٤ - ١٩٤٢

رأت الحركة الصهيونية أن تحقيق أهدافها في فلسطين مرتبط الى حد كبير بموقف بعض الفئات اللبنانية، لذا فقد بدأت المفاوضات بين الزعامات الصهيونية والشخصيات اللبنانية الرسمية والدينية لشراء بعض الأراضي في جنوب لبنان أو اقامة مستوطنات يهودية في لبنان على غرار ما جرى في فلسطين، كما شجعت الحركة الصهيونية الاتجاه اللبناني القائل بانشاء وطن قومي مسيحي في لبنان يقابله انشاء وطن قومي يهودي في فلسطين. ولهذا فقد وصل الى بيروت في نيسان

---

(١) رسالة محمد أمين الحسيني (القدس) الى محمد جميل بيهم (بيروت) في ٨ ربيع الثاني ١٣٤٨ - أيلول (سبتمبر) ١٩٢٩ نقلا عن: محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩١١ - ١٩٦٥، الملف ٣، ص ٣٢.

(٢) محمد أمين الحسيني: حقائق عن قضية فلسطين، ص ١٣٨.

(٣) **البرق**، ١٤ أيار (مايو) ١٩٣١.

(ابريل) ١٩٣٤ الزعيم الصهيوني حاييم وايزمن في عهد رئيس الجمهورية حبيب باشا السعد (١٩٣٤ - ١٩٣٦) وقابل بعض المسؤولين السياسيين ومنهم العميد اميل اده - رئيس الوزراء وقتذاك - كما قابل عبد الله بيهم أمين سر الدولة والبطريرك الماروني أنطوان عريضة، وقد تداول معهم في الكثير من الشؤون المتعلقة بالهجرة اليهودية.

وبعد أن أصبح أميل اده رئيسا للجمهورية اللبنانية (١٩٣٦ - ١٩٤١)، اجتمع في باريس برئيس الوزراء الفرنسي ليون بلوم (L. Blum) اليهودي وتباحثا في العلاقات اللبنانية - الصهيونية، وكان من ذيول هذه المباحثات تسهيل بيع أراضٍ في جنوب لبنان لبعض الأشخاص اليهود. فما كان من المطران غريغوريوس حجار - مطران الروم الكاثوليك في فلسطين - الا أن وجه رسالة الى اللبنانيين المتعاملين مع الحركة الصهيونية قال فيها: «فأنتم في لبنان مخدوعون بأمر الصهيونية لا ترون فيها غير المال الذي جاءت به الى بلادنا، ولكن مال اليهود باق لليهود..» ثم أضاف قائلا «هل تعتقدون أن الشعب الفلسطيني وصل الى هذه الحالة من الحماسة والتضحيات وركوب الأخطار الا بعد أن استولى اليأس عليه تماما، ولم يعد يجد منفذا سلميا يخرج منه؟ وهل تعتقدون أن في فلسطين غير الشقاء والفاجعة اليوم، ومع هذا فانتم في لبنان ما تزالون تعتقدون أن وجود اليهود عندنا ثروة لنا، وبينكم من يتغنى بهم، ومن أحباركم الأجلاء من يأخذ جانبهم[1]».

وكانت بعض الفئات الدينية المارونية تؤيد الحركة الصهيونية، وكان البطريرك الماروني انطون عريضة في مقدمة هذه الفئات، وقد حرص على تسجيل موقفه المؤيد لجهود اليهود في رسالة أرسلها في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٣٤ الى عمدة الجمعيات الاثنتي عشرية اليهودية في الأرجنتين ردا على رسالة العمدة اليه، ومما جاء في رسالة البطريرك «تحريركم اللطيف المعرب عما تكنه قلوبكم الطيبة من

(١) محمد جميل بيهم: فلسطين أندلس الشرق، ١٩١٧ - ١٩٤٥، ص ١٧٣.

عبارات الشكر والامتنان لما أظهرنا نحو أمة اليهود الكريمة من العطف في آن الاضطهاد الذي لم يكن له مبرر، والرسم الذي صورته قريحتكم الوقادة عربون الولاء والمحبة سيحفظ في الكرسي البطريركي للذكر المؤبد»، ثم راح البطريرك يؤكد العلاقات التاريخية والدينية بين الموارنة واليهود مؤكدا تأييده ومؤازرته بما يؤدي الى نجاح جهودهم بقوله «أما نحن فقد رأينا أنه من الواجب الانساني والمحبة الأخوية والعلائق التاريخية والدينية التي تربطنا بكم أن نرفع صوتنا عاليا بالاحتجاج على ما ينابكم من الاضطهاد والمكروه، ونظهر لكم عطفنا ورغبتنا فيما يأول (يؤول) لخيركم وراحتكم، كما اننا مستعدون أن نؤازركم مع ضعفنا في كل ما يأول (يؤول) لخير أمتكم ونجاحها سالكين بذلك على خطة الانجيل المقدس وطريقة سلفائنا البطاركة»[1] ثم تمنى البطريرك زيادة العلاقة بين الجانبين وتمنى لليهود التوفيق لمدى الأجيال.

وفي عام ١٩٣٥، أرسل البطريرك الماروني الى فلسطين اثنين من رجال الدين الموارنة واجتمعا هناك مع حاييم وايزمان لمتابعة المساعي من أجل جعل لبنان وطناً قومياً مسيحياً مقابل أن تكون فلسطين وطناً قومياً يهودياً. وذكر محمد جميل بيهم أنه لا يريد أن يذكر اسمي رجلي الدين تأدبا، في حين أن لديه وثيقة خطية تثبت ذلك[2]. وبالفعل فهذه الوثيقة عبارة عن رسالة أرسلها المحامي وديع البستاني من حيفا في ٧ أيار (مايو) ١٩٣٧ الى ابن عمه في لبنان بطرس البستاني أكد فيها على التحالف الماروني - الصهيوني كما أكد فيها استياء الأوساط الفلسطينية من هذا التحالف ومما قاله «.. فلسطين في هذه الأيام ولشهور متبلبلة عصبية المزاج. وقد كان لموقف البطريرك الماروني وموقف مطران بيروت من اليهود ومن عرب

(١) رسالة البطريرك الماروني أنطون عريضة (بكركي) الى عمدة الجمعيات الاثنتي عشرية اليهودية (الارجنتين) في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٣٤، من محفوظات محمد جميل بيهم الوثائقية - غير مصنفة.

(٢) محمد جميل بيهم: فلسطين أندلس الشرق، ص ١٧٣.

فلسطين أثر فظيع في النفوس.. وأنا هنا كبستاني تناولت مسألة البطريرك والمطران بحكمة فائقة، مع أن جريدة فلسطين نشرت بمقال افتتاحي تصريحا لا تلميحا أرادت استفزازي لأجهر بموقف عرب فلسطين باسمي وبشخصيتي».

ولكن المحامي وديع البستاني اعترف بأنه لا يريد أن يتكلم باسم عرب فلسطين، كما أكد على انعقاد اجتماع سابق بين المطرانين عقل والمعوشي مع الزعيم الصهيوني حاييم وايزمان «وأنا على تفاهم تام مع ابن العم المطران أوغسطين في هذه المعضلة السياسية، وكذلك أبناء العم الاسكندراني وأسعد، ويذكرون زيارتي المخصوصة لبيروت وبيت الدين منذ سنتين على أثر ايفاد البطريرك المطران عقل ثم المطران المعوشي لزيارة الدكتور وازمن (وايزمان)[1]».

وفي الوقت الذي كانت فيه الزعامات الدينية المارونية تتعاون مع الحركة الصهيونية كانت بعض الشخصيات اللبنانية المارونية وغير المارونية تتعاون مع الشركات الصهيونية لا سيما في مسألة بيع الأراضي الفلسطينية، وكان في مقدمة هذه الشخصيات كميل شمعون، ففي ٢٧ أيار (مايو) ١٩٣٥ عقد اجتماع ضم المركيز جان دو فريج وجورج بك ثابت وغبريال طراد ونقولا دوماني ورشيد بك حماده وكميل شمعون وقد تم الاتفاق بين المجتمعين على تنفيذ الاقتراح الهادف الى تشكيل لجنة قوامها الأشخاص المدرجة أسماؤهم أعلاه لتخمين وشراء الأراضي في سوريا ولبنان ومنطقة العلويين لتأمين استيطان المهاجرين اليهود الذي سمح لهم بالاقامة في هذه الأراضي. وقد عهد الى هذه اللجنة مهمة انتقاء الأراضي وتحديد أسعارها، بالاضافة الى تعيين المناطق التي ستتم عملية الشراء فيها[2].

ويلاحظ هنا أن أكثر الفئات اللبنانية كانت ضد تحقيق الأهداف الصهيونية

---

(١) رسالة المحامي وديع البستاني (حيفا) الى بطرس البستاني (لبنان) في ٧ أيار (مايو) ١٩٣٧، من محفوظات محمد جميل بيهم الوثائقية ـ غير مصنفة.

(٢) وثيقة نشرت في صحيفة «**الوطن**» البيروتية في ١ آب (أغسطس) ١٩٧٨، العدد ١٢٧، نقلا عن: صحيفة «**البعث**» السورية في ٣١ تموز (يوليه) ١٩٧٨.

غير أن (Sachar) أكد بأن موارنة لبنان ليسوا كذلك ولا يضمرون العداء للحركة الصهيونية[1]. بينما كانت جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية تعلن حرصها على القضية الفلسطينية وعدائها للصهيونية، ولذا فانها كانت حريصة على توحيد الصفوف الفلسطينية لا سيما بعد تزايد النزاعات المحلية في فلسطين. وفي أيار (مايو) ١٩٣٥ أرسل رئيس الاتحاد محمد جميل بيهم رسالة الى أحمد حلمي باشا ـ احد الزعامات الفلسطينية ـ حذره فيها من مغبة التنازع الداخلي لأنه «لا تقتصر عاقبته على تهديم أركان الجبهات الوطنية العربية المقاومة، بل تتعداها الى تصغير رجالات الوطن بأعين الرعية المكافحة»، وأوضح له خطورة هذا التنازع مما دعا الشباب المسلم الى عقد جلسة عامة في نادي جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية «فقررت هذه الجمعية أن تعلن حزنها وخوفها من مغبة هذا التنازع والتخاصم وأن تتقدم الى هيئة رشيدة من الحكمة والحياد تتوسطها لتوحيد الصفوف والتأليف بين القلوب[2]».

ونظرا لهذا النداء الموجه من اتحاد الشبيبة الاسلامية في بيروت، تنادت الزعامات الفلسطينية في محاولة منها لانهاء الخلافات والنزاعات الداخلية. وعلى ضوء ذلك أرسل أحمد حلمي باشا رسالة جوابية الى محمد جميل بيهم شكره فيها على اهتمامه البالغ بما يجري في فلسطين وحرصه على وحدة الصفوف الفلسطينية، ثم أخبره «أن المسعاة الأولى التي بذلت في سبيل وقف الحملات قد أثمرت ثمرا طيبا، فأخذ الفريقان بالشكيم وحلت بينهما هدنة، نرجو أن يعقبها وفاق دائم موطد الأركان، يساعد على توجيه القوى جميعها الى الغاية العليا غاية الكفاح لانقاذ هذه

---

(١) H. M. Sachar, Europe leaves the Middle East 1936-1954, P. 50.

(٢) كتاب اتحاد الشبيبة الاسلامية (بيروت) الى أحمد حلمي باشا (فلسطين) في أيار (مايو) ١٩٣٥، نقلا عن: ملف اتحاد الشبيبة الاسلامية ـ مجموعة جامعة بيروت العربية، غير مصنفة، **الحرية**، ٢٤ أيار (مايو) ١٩٣٥.

البقاع المقدسة[1] ».

وبالاضافة الى ذلك، فقد كان حزب الاستقلال الجمهوري اللبناني يعمل لخدمة القضية الفلسطينية، فقد سبق لأعضائه أن اتصلوا في أوروبا باللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني، كما أن الحزب اعتبر أن وعد بلفور ليس خطرا على فلسطين فحسب، وانما هو خطر على لبنان أيضا، وقد عبر عن ذلك رئيس الحزب عزيز الهاشم في رسالة الى أكرم زعيتر - أحد الزعامات الفلسطينية - أرسلها اليه بمناسبة انعقاد الاجتماع الكبير في نابلس في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٥، أخبره صعوبة المشاركة في هذا الاجتماع بسبب ممانعة السلطة الفرنسية في ذهاب وفد لبناني الى فلسطين، وأشار رئيس الحزب أيضا الى تأييده الشعب الفلسطيني « فاننا وحزب الاستقلال الجمهوري مؤيدون لعرب فلسطين كل التأييد في تظلمهم من جور الوعد المذكور، اذ أننا نعتقد أنه خطر على كياننا الوطني هنا، كما هو خطر على اخواننا هناك، لقد أعربنا عن خطتنا ومشاعرنا هذه بصراحة وجلاء في كل مظاهرة وطنية قمنا بها في الحزب أو خارجه[2] »، وبذلك يكون عزيز الهاشم أحد الأصوات المارونية المخالفة للفئات الدينية والسياسية المارونية المؤيدة للحركة الصهيونية.

والحقيقة أن موقف بعض اللبنانيين المؤيد للقضية الفلسطينية لم يقتصر على المواقف الكلامية بل ان كثيرا منهم شاركوا مشاركة عملية عن فلسطين لا سيما في ثورة عام ١٩٣٦، وكان في مقدمة هؤلاء فوزي القاوقجي ومعروف سعد[3]

---

(١) كتاب أحمد حلمي باشا الى محمد جميل بيهم؟ ١٩٣٥، من محفوظات محمد جميل بيهم الوثائقية - غير مصنفة.

(٢) رسالة عزيز الهاشم (بيروت) الى أكرم زعيتر (نابلس) في أواخر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٥، نقلا عن: عادل الصلح: حزب الاستقلال الجمهوري، ص ٦٠.

(٣) معروف سعد (؟ - ١٩٧٥) مناضل لبناني وقف ضد الانتداب الفرنسي في لبنان وضد الانتداب البريطاني في فلسطين، كما شارك في العديد من التحركات والثورات في فلسطين ولبنان، وكان أحد قادة ثورة عام ١٩٥٨ في لبنان ضد عهد الرئيس كميل شمعون. أصبح =

والمئات من المواطنين اللبنانيين، بالاضافة الى استمرار التأييد والدعم من الهيئات والشخصيات السياسية اللبنانية والعربية، فبسبب اضطراب الأوضاع في فلسطين نتيجة احداث ١٩٣٦ أرسل بشير السعداوي الطرابلسي من دمشق رسالة الى السير مايلز لامبسون (M. Lampson) في القاهرة أشار فيها الى الاضطرابات في فلسطين التي تضاعف القلق بشأنها والتي سببت للسياسيين العرب القلق، والذين يعتقدون أن وجود قيادة جيدة، يمكن أن يوقف ضرراً آخر على العرب الذين هم بحاجة لتبادل الثقة بين بريطانيا العظمى وبينهم لأن مصالح كلا الطرفين مرتبطة معا تماما. وأضاف السعداوي قائلا: « انه لهذا السبب أرغب لخدمة بريطانيا العظمى وفلسطين باقتراح تشكيل وفد ممن هم مهتمون بالأمة العربية من العراقيين والمصريين والسوريين للتوسط في أحداث فلسطين وتوقيف الاضطرابات. وكان حريصا على أن يقترح في عداد الوفد كل من محمد جميل بيهم من بيروت وعبد الحميد كرامي من طرابلس بالاضافة الى شخصيات عربية أخرى مثل شكري القوتلي وعلي علوبة وسواهما[1] ». والواقع أن بعض الشخصيات اللبنانية وان اشتركت في مثل هذا الوفد فإنها لن تعمل إلا لما فيه مصلحة الفلسطينيين، بدليل أن محمد جميل بيهم رئيس جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية وجه في ١٠ آب (أغسطس) ١٩٣٦ مذكرة الى المندوب السامي البريطاني في القدس ضمنها استياء الجمعية من

= نائبا عن مدينة صيدا في الفترة الممتدة بين ١٩٦٠ - ١٩٧٢. قتل في أواخر شباط (فبراير) ١٩٧٥ عندما كان يقود تظاهرة للصيادين الصيداويين ضد شركة بروتيين لصيد وتعليب الأسماك. وكان اغتياله شرارة للحرب اللبنانية التي ما تزال مستمرة حتى اليوم.

(١) Sir lampson to F. O. No. E 5190, of July 1936, in F. O. 371/20023/31.

أما الأسماء المقترحة لتشكيل الوفد فهم على النحو التالي:

عن دمشق: شكري القوتلي، بشير السعداوي، يوسف العبسي، مطران الكاثوليك، مطران الروم الارثوذكس.

عن حلب: د. عبد الرحمن الكيالي. عن حماه: د. توفيق الشيشكلي. طرابلس: عبد الحميد كرامي. حمص: مظهر أرسلان. بيروت: جميل بيهم. مصر: حمد الباسل، علي علوبة، أحمد خشاب. العراق: جميل مدفعي، مولود مقلز، سعيد ثابت.

المسؤولين البريطانيين ومن سياستهم ازاء الفلسطينيين، كما تضمنت المذكرة التهديد بأن المسلمين العرب سيقاطعون البضائع الانجليزية مقاطعة حازمة شاملة، وان الجمعية تأمل من بريطانيا اعطاء العرب حقهم ودفع الخطر الصهيوني عن وطنهم المقدس[1].

ومن الملاحظ أن اللبنانيين لم ينقسموا حيال مشكلاتهم الداخلية فحسب وانما انقسموا ازاء القضية الفلسطينية أيضا، ذلك أن القوى المعادية لحقوق الفلسطينيين نظرت الى قضيتهم نظرة طائفية ومن خلال الانقسامات بين اللبنانيين أنفسهم. وقد ذكر أنيس صايغ في هذا الصدد بأن الجماعات المارونية المعروفة بتعصبها وانكماشها لم تنظر الى المسألة الفلسطينية نظرة حق وعدل واخاء يربط لبنان بفلسطين، بل أن هذه المسألة أصبحت عاملا في اذكاء العصبية الطائفية بدل أن تكون سببا لتوحيد البلاد أمام الخطر الصهيوني الذي يداهمها. وأضاف قائلا: بأن الاتصالات بين المؤيدين لانشاء وطن قومي مسيحي في لبنان وبين الأوساط الصهيونية قديمة العهد ومنها الاتصالات التي جرت مع الدكتور حاييم وايزمن عام ١٩٣٥، ومنها الأبحاث التي جرت في باريس ثم انتقلت الى لبنان وأدت الى بيع الأراضي في جنوب لبنان الى الصهيونيين[2].

وبالفعل فان الانقسامات اللبنانية حول قضية فلسطين كانت حقيقة واقعة، وقد أكد ذلك مجددا نائب القنصل العام البريطاني في بيروت فورلونغ (Furlong) في مذكرة الى وزارة الخارجية البريطانية، أوضح فيها أن المسيحيين والمسلمين في لبنان ينظرون الى أي موضوع من نقاط مختلفة الرأي، وأن القضية الفلسطينية هي منتشرة جدا مع عامل الدين، وهي ميزة حقيقية ذلك أن وجهات

(١) مذكرة اتحاد الشبيبة الاسلامية (بيروت) الى المندوب السامي البريطاني (القدس) في ١٠ آب (أغسطس) ١٩٣٦، من ملف اتحاد الشبيبة الاسلامية، مجموعة جامعة بيروت العربية، غير مصنفة.

(٢) انيس صايغ: لبنان الطائفي، ص ١٦٠، ١٦١.

النظر لهاتين الطائفتين هي في الغالب متناقضة بشكل كبير. ورغم ان نائب القنصل يفسر هذه الخلافات لأسباب دينية فانه عاد ليشير بأن المسيحيين يؤيدون الصهيونية لأسباب اقتصادية فأوضح بأن المسيحيين اللبنانيين هم مهتمون اقتصاديا أكثر مما هو سياسي بقضية فلسطين، وكلهم منتفعون وبشكل كبير من التدفق اليهودي في فلسطين الذي يزيد في رفاهيتهم ويؤدي بالتالي الى مضاعفة التجارة وتدفق الفلسطينيين الزائرين الى مراكزهم... أما فيما يختص بموقف المسلمين فان وجهة نظرهم هي التي تستحق الاهتمام، فهم على الأقل مشتركون مع الفلسطينيين في الدين، غير أن العناصر الشابة منهم سريعة الحماس، حساسة وتتمتع غالباً بوطنية ملتهبة، وعندهم تيقظ مع زيادة خوف من استمرار تدفق اليهود ورأسمالهم داخل فلسطين... وفي نهاية تقرير نائب القنصل البريطاني عاد للتأكيد مجددا الى أنه بين فلسطين والعناصر المسيحية في لبنان علاقات هي في الغالب اقتصادية، وبين القيادات العربية في فلسطين واللبنانيين المسلمين علاقات قوية ليست ناشئة فحسب عن وحدة جنسهم ودينهم ولكن أيضا عن تبادلهم شعور التضامن العربي، هذا مع العلم أن الشبان المسلمين اللبنانيين هم أصحاب فكرة قوية ومنتشرة للاتحاد العربي[1].

وبناء على ما جاء في التقارير البريطانية فان القوى اللبنانية المهتمة بالقضايا الاقتصادية بينها وبين فلسطين لم يكن يهمها مصير فلسطين بقدر ما كان يهمها مصالحها، ولهذا فعندما رأت أن مصالحها الاقتصادية أصبحت نشطة مع الهجرة اليهودية الى فلسطين، فانها عمدت الى تأييد أهداف الصهيونية السياسية في فلسطين لأنه حسب زعمها ان الوجود الصهيوني في فلسطين ينمي أوضاعها المالية والاقتصادية. ولا بد من الاشارة الى أن الأوساط الصهيونية لم تكتف بالتأييد الماروني خاصة، بل انها أرادت كسب التأييد العربي والاسلامي، ولذا فقد انطلق بن غوريون في صيف عام ١٩٣٦ الى جنيف والنمسا للاجتماع ببعض الزعامات

(١) Furlong to Eden, No. E.5475, of 14 August 1936. L, in F. O. 371/20023/31.

الاسلامية هناك . وبالفعل فقد اجتمع مع الأمير شكيب أرسلان واحسان الجابري اللذين رفضا حجج بن غوريون وقالا له : انك تريد أن نوافق على أن يصبح اليهود أكثرية في فلسطين . أما فيما يختص بموسى العلمي ـ أحد زعماء فلسطين ـ فانه لم يعقد اجتماع بينه وبين بن غوريون[1] .

ومن المؤكد أن القوى الصهيونية رأت في مواقف بعض اللبنانيين دعما لمواقفها وتطلعاتها في فلسطين ، وكانت بعض زعامات القوى المارونية خير سند لتلك التطلعات ، فقد كان رئيس الجمهورية اميل اده (١٩٣٦ ـ ١٩٤١) يعمل لصالح الحركة الصهيونية وقد صرح أثناء زيارته لباريس في ٢١ حزيران (يونيه) ١٩٣٧ ، « أن خلق جمهورية صهيونية ليس من شأنه أن يكون غير سار لنا » . وفي باريس واصل مباحثاته مع الزعماء الصهيونيين وهدفه التعاون على اقامة دولتين : مسيحية في لبنان ويهودية في فلسطين يكون بينهما حلف دائم في وجه جيرانها العرب[2] . وقد أثارت تصرفات الرئيس اده استياء الأوساط الوطنية بينما أيدتها الفئات الطائفية المؤمنة بانشاء الدولتين العنصريتين وقد أكد (Christopher) و (Sachar) لقاء اده ـ وايزمان ، وأوضحا أن وايزمان رأى أن هذا الاجتماع كان لاقامة الصداقة الدائمة بين الدولة اليهودية وبين الجمهورية اللبنانية بواسطة هذا الاجتماع الأول المشترك اليهودي ـ اللبناني ، وأن الزعيم الصهيوني كان يأمل في تأسيس اتحاد يربط بين المسلم والمسيحي وبين الأمة اليهودية في شرقي البحر الأبيض المتوسط . ومن أجل ذلك فان الرئيس اميل اده أمسك بيد وايزمن وهزها قائلا : أحيي الرئيس الأول للجمهورية اليهودية[3] .

ومما يستغرب في هذا الصدد أن يعلن رئيس الجمهورية اللبنانية ـ ولو في ظل الانتداب الفرنسي ـ تأييده علنا لقيام دولة يهودية في فلسطين تكون سندا

---

(١) H. M. Sachar, OP. Cit., P. 86.

(٢) محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، جـ ٢، ص ١٠٨.

(٣) S. Christopher, Crossroades to Israel P. 204, H. M. Sachar, OP. Cit., P. 84.

للمسيحيين في لبنان ، ولكن يمكن القول أن الرئيس اميل اده لم يكن سوى ابن البيئة السياسية التي أفرزت القوى الطائفية المعادية للعرب وللعروبة بكافة أشكالها واتجاهاتها . والحقيقة أن قضية فلسطين أثرت منذ فترة مبكرة على الاوضاع السياسية في لبنان ، وأدت الى مضاعفة الانقسامات بين اللبنانيين وذلك لأسباب تتعلق بموقفهم المتناقض ما بين عروبيين مؤيدين للشعب الفلسطيني وما بين طائفيين يعملون ضده . والأمر الملاحظ أن زعامات البلدان العربية لم تكن كلها مخلصة للقضية الفلسطينية لا سيما وأن أكثرهم كانوا يخضعون بطريقة أو بأخرى للسياسة البريطانية ، وقد كشفت العديد من المحفوظات البريطانية عن تلك المواقف ومنها على سبيل المثال لا الحصر موقف المملكة العربية السعودية ، ففي ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ ، وكانت قضية فلسطين في ذروتها فاذا بحافظ وهبه وزير المملكة المفوض في لندن يرسل مذكرة الى الحكومة البريطانية أشار فيها الى أن سبب استدعائه للرياض « هو رغبة جلالته في اطلاعي على حقيقة الصعوبات التي يعالجها جلالته مع العلماء ورؤساء العشائر بسبب مشكلة فلسطين لا سيما مسألة الفتوى التي طلبها بعض من أهل فلسطين ومصر من علماء نجد . وجلالة الملك يفضل أن تكون هذه الأمور مكتومة بقدر الامكان خشية من احداث مشاكل للحكومة البريطانية بسبب اذاعتها وجلالته يحرص أتم الحرص على تقليل الصعوبات عن الصديقة بريطانيا . ولذا فانه لم يحب ان يخابرني بشأنها بالبريد أو البرق » . وكان رجال الدين في السعودية قد أصدروا فتوى اسلامية تنص على الضرر الفادح من قيام دولة يهودية في فلسطين وقد أخبروا بهذه الفتوى صراحة للملك عبد العزيز ، ومما وجهوه اليه من كلام أنه « لا تظن أن أعمال الدولة البريطانية في فلسطين سوف لا ينتج منها غير القضاء على العرب والاسلام بانشاء الدولة اليهودية ، واننا لا نخفي عليك ان من واجبنا استنهاض المسلمين . . » .

وقد رد الملك على علماء السعودية مؤكدا دفاعه وعمله من أجل فلسطين مبررا تعاونه مع انجلترا بأن هذه الدولة أهون شرا من غيرها « وتمتاز على غيرها بكثير

من المزايا منها الاناة والتباعد عن الشر والرغبة التي نراها منها في موادة العرب، ولا أزال أرى أن مصلحة بلادنا أن نكون وبريطانيا في مسالمة وتواد وصداقة». ثم طلب منهم عدم نشر الفتوى لئلا تصدم «صديقتنا» بريطانيا بلا مبرر. غير أن الملك الذي أراد عدم احراج موقفه وموقف بريطانيا بنشر الفتوى، أرسل مع وزيره المفوض في لندن مذكرة رفض فيها مشروع تقسيم فلسطين وما صدر من قرارات عن اللجنة الملكية البريطانية حول هذا الموضوع، ثم اقترح تأسيس حكومة دستورية في فلسطين وتحديد الهجرة اليهودية مع التأكيد أخيراً على صداقة بلاده لبريطانيا وحرصها على المصالح البريطانية في المنطقة[1].

ومن المؤكد أيضا أن بريطانيا لم تكن وحدها الداعمة لمشروع ايجاد دولة يهودية في فلسطين، فقد ثبت أيضاً بأن فرنسا لم تكن تمانع في تحقيق ذلك المشروع، رغم أنها رفضت في الماضي أن يتم ذلك على حساب سيطرتها على مناطق نفوذها في لبنان وسوريا وقد أكد ذلك المستر (Downie) من وزارة المستعمرات (C.O.) الى المستر (Rendel) في وزارة الخارجية (F. O) في ٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٧، مشيرا إلى أن موظفي وزارة الخارجية الفرنسية (Quai D'orsay) ناقشوا القضية الفلسطينية ومسألة الحقوق التاريخية لفرنسا في المنطقة وانتدابهم لاجزاء منها بما فيهالبنان الذي من الضروري أن يكون تحت رقابتهم بشكل علني أو مخفي

(١) Hafiz wahba to F. O. No. E.5726, of 18 Sept 1937, in F. O. 371/20815/31.
للمزيد من التفصيلات حول هذا الموضوع يمكن الاطلاع على النصوص الكاملة باللغة العربية للرسائل التالية في الملف رقم: 20815 ومن ص ٢٠ الى ٣٥، ومن ص ١٢٧ الى ١٢٩:
١ - فتوى علماء السعودية ورسالتهم الى الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود في ٢٩ آب (أغسطس) ١٩٣٧.
٢ - رد الملك عبد العزيز على رسالة العلماء في ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧.
٣ - مذكرة الملك عبد العزيز الى المستر ايدن حول موقفه من قضية فلسطين في ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧.
٤ - مذكرة الوزير المفوض حافظ وهبه الى الحكومة البريطانية في ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧.

في المستقبل. ومما قاله (Downie) في رسالته بأنه علاوة على ذلك فان بامكان الفرنسيين دائما ان يصونوا كثيرا أية دولة يهودية تسير مباشرة مع لبنان، وكذلك تجنب احتمال مقاطعة المسلمين العرب بتشجيع المسلمين الانضمام في جنوب لبنان. وفي معرض حديثه عن فلسطين والجنوب أوضحت الرسالة بأن المستر (Rendel) رأى أن الفرنسيين يرفضون جدا عمل أي نمو أساسي للسكان المسلمين في لبنان، لأن مثل هذه القدرة تسمح للمسلمين ضمان مراقبة البلد في المستقبل...[1] هذا وقد ألحق بالتقرير ملحق خاص يتضمن دراسة حول الانقسامات السياسية والدينية للسكان في لبنان وذلك منذ عام ١٩٢٠[2].

وقد أكد الدبلوماسي البريطاني لونغريغ (Longrigg) أن مجيء مفتي فلسطين أمين الحسيني الى لبنان في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٧ أدى الى احياء المشاعر الطائفية، بينما وصوله الى سوريا أدى الى احياء النشاطات الوطنية[3] مما يشير إلى استمرار تناقض الآراء اللبنانية ليس فقط في جوهر القضية الفلسطينية بل في فروعها أيضا. ولما قامت السلطات الفرنسية باعتقاله بعد وصوله الى بيروت لتسليمه الى السلطات البريطانية، عارضت بعض القوى اللبنانية القرار الفرنسي بينما القوى اللبنانية الأخرى لم تحرك ساكنا، ثم قام سامي الفاخوري - رئيس المجلس الاسلامي - بجهود من أجل اطلاق سراح المفتي، كما أقام بعض الشباب الوطني مهرجان تأييد للقضية الفلسطينية شارك فيه رياض الصلح وأمين سلام ومحمد رستم طبارة، أبدوا فيه تأييدهم لفلسطين وللمفتي وطالبوا بالافراج عنه الأمر الذي حدا بالسلطات الفرنسية الى اصدار بلاغ اعتبرت فيه أن الحاج أمين الحسيني هو ضيف على لبنان غير أنها حددت اقامته في قصر صربا قرب جونيه[4].

(١) Downie to Rendel, No. E.5864, of 6 Oct. 1937, in F. O. 371/20815/31.
(٢) اعطي الملحق الرقم التالي: E.5864/22/31.
(٣) S. H. Longrigg, Syria and Lebanon under French Mandate, P. 206.
(٤) عبد الرحمن بكداش العدو: أيام من الحياة، ص ٥٨ - ٦٠. للمزيد من التفصيلات عن =

وكان الحسيني قد اضطر اضطرارا للمجيء الى لبنان اثر ملاحقة الانجليز له نتيجة لدوره في ثورة ١٩٣٦[١] . وهذا وقد أشار نائب القنصل البريطاني في بيروت في برقية الى وزارة خارجيته في ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٨ الى مواقف اللبنانيين، فأوضح بأن المسيحيين في هذا البلد أخذوا اتجاههم من الفرنسيين وهم من غير المحتمل أن يسيروا في معاكستهم، بينما الرأي الاسلامي في كل من لبنان وسوريا هو معارض قوي للغاية لسياستنا في فلسطين وأن هذه المعارضة من غير المحتمل أن تهدأ بواسطة أي تدبير غير كاف[٢] .

هذا وبعد تطور الأوضاع السياسية والعسكرية في فلسطين اجتمعت اللجنة العربية العليا لفلسطين واللجنة المركزية لاعانة المنكوبين الفلسطينيين في اجتماع عقد في القاهرة في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٨، تقرر على اثره انتداب وفد لزيارة اميركا الشمالية والجنوبية للاجتماع بالمغتربين العرب والحصول على دعمهم المادي والاعلامي وللاتصال بالسلطات الاميركية لاطلاعها على وجهة النظر العربية حيال القضية الفلسطينية. وقد حرصت اللجنة العربية واللجنة المركزية على انتداب لبناني وفلسطيني للقيام بهذه المهمة، فاختارت محمد جميل بيهم رئيس جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية رئيسا للوفد واميل الغوري سكرتير الحزب العربي الفلسطيني عضوا فيه.

وفي ٢٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٨، أبحر الوفد من الاسكندرية الى جنوى ومنها الى الولايات المتحدة. وقد كتب الأمير شكيب أرسلان بهذه المناسبة مقالا هاما من جنيف وأرسله الى صحيفة «البيان» في نيويورك وكان

= تحركات ونشاط الحاج امين الحسيني انظر: الدراسة الوثائقية الهامة: لوكاز هيرزويز: المانيا الهتلرية والمشرق العربي، ص ٢٧٤ – ٢٨٤.

(١) انظر: S. Fisher, The Middle East, P. 442 A. Williams, Britain and France in the Middle East and North Africa, P. 27.
British consulate in Beirut to F.O.No. E.5626, of 26 Sept. 1938, in F.O. 371/21846/31.
أنظر ايضا التقرير التالي:

(٢) Havard to F. O. No. E.6951, of 19 Nov. 1938, in F. O. 371/21866/31.

تحت عنوان «فلسطينكم أيها العرب» أوضح فيه خطورة الحركة الصهيونية ومدى ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من قتل وتدمير، كما انتقد البلاد العربية لأنها لم تقم بالدعم اللازم لفلسطين لانها تخضع للضغوطات الاجنبية «وأقرب الديار الى فلسطين هي شرقي الأردن والخطر هو عليها كما هو على فلسطين لم تتحرك للدفاع عن جارتها وأختها، فكيف تريدون أن تكون حالة البلاد التي هي أبعد عن فلسطين من شرقي الاردن. وعلى كل حال نحن نشاهد مشهدا مؤلما جدا وهو خذلان العرب بعضهم لبعض واقتصارهم على اعانات مالية ضئيلة لا تغني ولا تسمن من جوع، وعلى مظاهرات في الشوارع قد ذهبت هيبتها من القلوب لعدم اقترانها بالأفعال»، وأضاف الأمير شكيب أرسلان منتقدا البلاد العربية والانجليز معا لأنه «ما دام الانجليز يعلمون بواسطة جواسيسهم من العرب أنفسهم أنه لا خوف من زحف العرب لنجدة فلسطين بالمئات والألوف من سورية والعراق وشرقي الأردن والحجاز ونجد، وما دامت انكلترة قابضة على نواصي حكومات عربية كثيرة، فلا أمل أن تعود انكلترة عن مشروعها الخبيث الذي هو تهويد فلسطين شيئا فشيئا لتكون مملكة يهودية تحت حماية انكلترة، تدفع بها في صدر العرب وتمنع بدسائسها وأموالها وحدتهم وتفسد أخلاقهم ان كان قد بقي فيها بقية صلاح». وأضاف مندّدا بالعملاء العرب بقوله «فاعلموا أن انكلترة لم تكن لتمضي هذا المضي في هذا المشروع – بالرغم مما يحيط به من الخسائر والمحاذير ومن غضب المسلمين في الأرض ومن غضب المسيحيين أنفسهم – لو لم يكن هناك لها صنائع بين العرب يروجون سياستها ويبثون أشراكها ويقطعون أوصال العرب في ما بينهم...». ثم ختم مقاله مشيرا الى مهمة الوفد العربي المالية والاعلامية فأشار الى أنه «متوجه الآن كل من السيد محمد جميل بيهم والسيد اميل الغوري من نخبة رجالات العرب الى أميركا لأجل هذا العمل المقدس[١]». وفي ١٠ تشرين

(١) الأمير شكيب أرسلان: فلسطينكم أيها العرب، نقلا عن صحيفة «**البيان**» (نيويورك) ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨.

الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨ وصل الوفد العربي الى الولايات المتحدة الاميركية، وكان في استقبالهم وفد من المغتربين العرب، وقد صرح محمد جميل بيهم بالمناسبة للصحف العربية والاجنبية بأن المسلمين واليهود والمسيحيين عاشوا بسلام في فلسطين أربعمائة عام في ظل الأتراك «واننا نحن لسنا معادين للسامية ولكن معادين للصهيونية[1]». ثم بدأ الوفد ينشط على كافة الأصعدة بين المغتربين العرب وبين الأوساط الاميركية، مما دعا الأمير عادل أرسلان الى ارسال كتاب الى صحيفة «البيان» طلب فيه دعم مهمة الوفد مشيدا بالفلسطينيين معتبرا أن ثباتهم أدى الى عدم تقسيم سوريا الطبيعية والى عدم جعل لبنان وطنا آخر للصهيونية مؤكدا انه يريد أن يعلم كل سوري «أن ثبات عرب فلسطين قد حال دون تقسيم سورية وفصل شمالها عن جنوبها ودون صيرورة لبنان وطنا آخر للصهيونية[2] ...».

وفي الوقت نفسه، وجه مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني بيانا الى المهاجرين العرب طلب فيه دعم مهمة الوفد، كما وجه بيهم والغوري بيانا مماثلا[3]. ولما كان من الضروري ابلاغ الاميركيين وجهة النظر العربية من القضية الفلسطينية فقد أرسل محمد جميل بيهم في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨ رسالة الى الرئيس الاميركي «فرانكلن روزفلت» (F. Roosvelt) عرض فيها القضية الفلسطينية مؤكدا أن فلسطين لا يمكنها أن تحل المشكلة اليهودية «ثم ان فكرة دولة يهودية

---

(١) The Newyork times, 12 Nov, 1938.
للمزيد من التفصيلات عن أخبار الوفد انظر: **البيان**، (نيويورك) ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨، **السمير** (بروكلن - نيويورك) ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨، **مرآة الغرب** (نيويورك) ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨، **البيان** (نيويورك) ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨، **السائح** (نيويورك) ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨.

(٢) من نداء الأمير عادل ارسلان الى الجالية السورية في المهجر. نقلا عن: **البيان**: ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨، العدد ٥٠٤.

(٣) انظر: **الهدى** (نيويورك) ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨، **البيان**، ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨.

تدافع عن يهود العالم في كل البلاد تعود بالضرر الجسيم على أولئك اليهود الذين يريدون أن يعيشوا بسلام كوطنيين في البلدان التي عطفت عليهم[1]».

واستمر الوفد العربي في نشاطه السياسي فاجتمع بأركان وزارة الخارجية الاميركية، كما زار بعض المدن الاميركية، وعقد عدة لقاءات صحفية واذاعية لايضاح مهمة الوفد والقضية الفلسطينية[2]. وفي الوقت الذي كان فيه الرئيس اميل اده والبطريرك الماروني وبعض رجال الدين الموارنة يعملون على توطيد علاقاتهم مع الصهيونية ويبدون تأييدهم لأهدافها، كان المطران الكاثوليكي غريغوريوس حجار - مطران عكا وحيفا والناصرة - يبدي تأييده للقضية الفلسطينية، فقد وجّه في ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨ بيانا الى الجالية العربية والى محمد جميل بيهم طالبا دعم القضية الفلسطينية. كما أن أنطونيوس بشير - رئيس أساقفة الأرثوذكس في نيويورك وسائر أميركا الشمالية - وجه نداء في ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨ دعا المغتربين العرب الى دعم القضية الفلسطينية واعانة الفلسطينيين[3].

أما بالنسبة لدور رجال الدين الموارنة وموقفهم من مهمة الوفد العربي في الولايات المتحدة الاميركية، فقد سبق لمحمد جميل بيهم أن طلب من محمد اسحق درويش - مدير النادي العربي في القدس - السعي لدى رجال الدين المسيحيين في

---

(١) من رسالة محمد جميل بيهم الى الرئيس الاميركي روزفلت في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨. من مجوعة محمد جميل بيهم الوثائقية - غير مصنفة. أنظر أيضاً: **اليوم**، ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩، **بيروت**، ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩، **صدى الأنصار**، ١٥ آذار (مارس) ١٩٤٤.

(٢) انظر: The Detroit New 23 Nov, 1938 **مرآة الغرب** (نيويورك) ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨، **السمير** (بروكلن - نيويورك) ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨، **بيروت** ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨.
News Dispatch Michigan city Indian, 7 Dec, 1938

(٣) أنظر: نص النداءين في محفوظات محمد جميل بيهم الوثائقية - غير مصنفة. أنظر أيضا: **السمير** (بروكلن - نيويورك) ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨.

لبنان وفلسطين لاصدار بيانات توجه للمهاجرين العرب لدعم القضية الفلسطينية والايعاز لمواطنيهم بالمساعدة المالية، غير أن محمد اسحق درويش أرسل رسالة الى بيهم في أميركا في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨ أوضح له فيها تحفظ واعتذار رجال الدين الكاثوليك والموارنة من تلبية الطلب، ذلك أن « .. سبب تأخري عليكم بالجواب هو اضطرارنا لمراجعة أصحاب الغبطة بطريرك الطائفة المارونية والروم الكاثوليك اللذين اعتذرا عن تلبية طلبكم بحجة أن اميركا خارجة عن منطقة نفوذهم ولا يمكنهم ارسال مثل هذا البيان الذي يحض ابناء طائفتهم على مد يد المساعدة الا بعد استئذان قداسة البابا في روما، وهذا أمر يطول شرحه». ثم أضاف قائلاً «فاختصرنا على أخذ بيان من حضرة المطران حجار وهو مرسل طيه، وسنأخذ من المطران المعوشي مطران صور للطائفة المارونية، فان نجحنا نرسله والا فمساعيكم وحسن نيتكم وما تتحلون به من المزايا والخصال الحميدة كافية لنجاح المقصد والغاية ان شاء الله[1]». ونسجل في هذا المجال الملاحظات التالية على تلك الرسالة:

أولا : من الثابت أن البطريرك الماروني أنطون عريضة أقام عدة اتصالات مع الزعماء الصهيونيين وفي مقدمتهم وايزمان، وأبدى تأييده في أكثر من مرة للحركة الصهيونية، وما تذرعه وبطريرك الروم الكاثوليك في لبنان بأنهما لا يستطيعان ارسال بيان لتأييد ودعم القضية الفلسطينية الا بعد استئذان البابا، ما هو الا مجرد ادعاء وتهرب.

ثانيا : من الثابت أيضا أن المطران المعوشي (البطريرك فيما بعد) كان أحد مبعوثي البطريرك عريضة الى فلسطين للاجتماع بالزعيم الصهيوني وايزمان، ومن أجل ذلك فقد تأكد أن محمد اسحق درويش لم يحصل منه أيضا على

(١) رسالة محمد اسحق درويش (بيروت) الى محمد جميل بيهم (نيويورك) في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨، نقلا عن: محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٣٦ - ١٩٦٥، الملف ٥، ص ٣٦.

البيان المطلوب الذي كان مفروضا أن يوجه الى المهاجرين الموارنة لدعم القضية الفلسطينية.

ثالثا : لقد وجه المطران الكاثوليكي غريغوريوس حجار من فلسطين نداء الى المهاجرين العرب في اميركا الشمالية حثهم فيه على دعم القضية الفلسطينية دون أن يقدم ذرائع ومبررات بأنه لا يستطيع توجيه البيان قبل استئذان البابا.

وقد انتهت مهمة الوفد العربي بنجاح اعلامي أكثر منه نجاح ودعم مالي، في وقت كانت القوى الصهيونية تدعم المهاجرين اليهود الى فلسطين الذين حرصوا بين أعوام ١٩٣٦ - ١٩٣٩ على تنظيم قوتهم المسلحة التي كانت سببا في احتكاك المدن العربية بالمستعمرات اليهودية[1]. والأمر الملاحظ أنه في الوقت الذي كانت القوى الصهيونية تقوى على القوى الفلسطينية في فلسطين كانت القوى اللبنانية الموالية للصهيونية تقوى بدورها على القوى الوطنية في لبنان، كما كانت تتسع محاولات شراء الأراضي في فلسطين ولبنان معاً على غرار ما حدث عندما تم شراء قرية المنارة اللبنانية؛ وقد سبق لليهود أن حصلوا على امتياز تجفيف بحيرة الحولة والمستنقعات المجاورة لها. كما أن الشركات الصهيونية أبدت استعدادها في عام ١٩٤١ لشراء شركة ترابة شكا في شمال لبنان، وقد أيد البطريرك الماروني جهود هذه الشركات غير أن بشارة الخوري وشقيقه المتمول فؤاد الخوري ورجل الأعمال درويش الحداد حالوا دون تحقيق صفقة البيع، وكانت يومذاك بداية حرب بشارة الخوري لليهود والصهيونية[2].

والجدير بالذكر أن النتائج الأولى للحرب العالمية الثانية أثرت على موقف لبنان من اليهود، فبعد هزيمة الفرنسيين الفيشيين الموالين للألمان في سوريا ولبنان ودخول

(١) M. Wurmbrand et C. Roth, le peuple juif. quatre mille ans de survivance, P. 424.

(٢) تذكارات اسكندر الرياشي: قبل وبعد ١٩١٨ - ١٩٤١، ص ٢٦٢.

الحلفاء اليها أبدى الرسميون اللبنانيون تأييدهم لحرية اليهود في البلاد، فقد زار رئيس الجمهورية ألفرد نقاش كنيس اليهود في بيروت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤١ ووعدهم باعطائهم مشاركة كاملة في مسؤوليات الحكومة[١].

وبالرغم من هذا الانفراج في موقف لبنان بعد هزيمة الألمان في المنطقة غير أن القوى العربية كانت لا تزال تعارض الجهود اليهودية، وكان المفتي أمين الحسيني في مقدمة هؤلاء المعارضين، وقد سافر الى المانيا خصيصا لمتابعة تطورات القضية الفلسطينية وللحصول على تأييد الماني وقد جرت محادثات بين المفتي وهتلر تم الاتفاق فيها على رفض انشاء الوطن القومي اليهودي[٢]. فيما كانت الحركة الصهيونية تسعى لكسب تأييد اكبر دولة في العالم الا وهي الولايات المتحدة الاميركية، وبالفعل فقد حصلت على تواقيع أعضاء من مجلس الشيوخ الاميركي ومن أعضاء مجلس النواب تهدف الى دعم انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وفي ٦ أيار (مايو) ١٩٤٢ عقد الصهيونيون مؤتمرا في نيويورك عرف باسم «مؤتمر بلتيمور» (Beltmore Congress) اتخذوا فيه مقررات طالبوا فيها بتأسيس كومنولث يهودي (Jewish Commonwealth) ورفض مقررات الكتاب الأبيض الصادر عام ١٩٣٩، وطالبوا بالسماح بالهجرة اليهودية دون قيود، وتكليف الوكالة اليهودية الاشراف على الهجرة الى فلسطين والتوطن فيها، وانشاء قوة عسكرية لها رايتها الخاصة ويكون معترف بها[٣]. والجدير بالذكر أن مرحلة ما بعد عام ١٩٤٢ شهدت تطورا سياسيا وعسكريا على صعيد القضية الفلسطينية وعلى صعيد موقف لبنان من هذه القضية التي ستتطور بعد استقلال لبنان عام ١٩٤٣.

(١) علي ابراهيم عبده وخيرية قاسمية: يهود البلاد العربية، ص ١٢١، ١٢٢ نقلا عن: J. B. Shechtman, on wings of Eagles, p. 169.

(٢) انظر: لوكاز هيرزويز، المرجع السابق، ص ٢٨٨ - ٢٨٩، ٢٩٣.

(٣) للمزيد من التفصيلات عن مؤتمر بلتيمور أنظر: Esco Foundation for palestine, vol. II, P. 1084. Ben Gurion Look back, PP. 112- 113, A. Williams, Op. Cit., P. 35; A. W., 11 May 1942; Jewish Agency, P. 227; The Middle East and North Africa pp. 60- 61.

٣ ـ الموقف اللبناني من قضية فلسطين في خضم المواقف العربية والدولية ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥

كان لبنان في الفترة الأولى لانتخاب رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣ مشغولا بأوضاعه الداخلية بسبب الصراع بين الحكومة اللبنانية والسلطات الفرنسية، غير أن ذلك لا يعني بأن لبنان الرسمي والشعبي والصحافي لم يكن مهتما بالمسألة الفلسطينية لا سيما وأنها باتت تهدد البلدان العربية عامة ولبنان خاصة، ومما يؤكد ذلك ما طرحه رئيس وزراء العراق نوري السعيد لحل المسألتين الفلسطينية واللبنانية على السواء، فقد قدم مشروعه من خلال «الكتاب الأزرق» الى الحكومة البريطانية واقترح فيه قيام وحدة عربية تشمل بلاد الشام والعراق على أن يكون للموارنة في لبنان كيان واستقلال ذاتي كما كان وضعهم في عهد الدولة العثمانية، وأن يعطى لليهود في فلسطين كيان واستقلال ذاتي أيضاً في اطار هذه الوحدة[١]، وكان حاييم وايزمان (Ch. Weismann) قد طالب في عامي ١٩٤١ - ١٩٤٢ بضرورة قيام اتحاد عربي ينضم اليه الصهيونيون في اطار تأسيس كمنولث يهودي يكون متحدا مع الاتحاد العربي[٢]. هذا مع العلم أن الملك عبد الله أكد بدوره قبوله باستقلال الموارنة في لبنان مع الاحتفاظ بحقوق المناطق السورية الأخرى، ومما قاله «وأما لبنان فلا مانع من جعل الخيار له في الوحدة أو الاتحاد مع كل هذه البلادالعربية واحتفاظه بما يريد من شكل وكيفية، على أن مسألة لبنان الكبير هي من جملة الحقوق السورية التي لا ينبغي اغفالها[٣].

وفي أوائل عام ١٩٤٤ اتخذت الحكومة اللبنانية قرارا احتجت فيه على امكانية قيام الوطن القومي اليهودي في فلسطين، واستدعى وزير الخارجية اللبنانية

(١) محمد عزة دروزة: الوحدة العربية، ص ٣٧٨. انظر أيضا نص الكتاب الازرق في: **النهار**، العدد ٣٦٩٥، ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧.

(٢) Zionist Review, 3- 4April 1941.

(٣) الآثار الكاملة للملك عبد الله، ص ٢٠٩.

وزير أميركا المفوض وأبلغه احتجاج الحكومة اللبنانية على قرار لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي المتعلق بتأييد قيام وطن قومي يهودي في فلسطين، ثم سلمه مذكرة احتجاج، وفي الوقت نفسه أرسل رئيس المجلس النيابي احتجاجا مماثلا الى الوزير المفوض[1]. وفي ٢٩ آذار (مارس) أشار الوزير البريطاني المفوض في بيروت إلى أنه في ٢٧ الجاري أبدى النواب في المجلس النيابي اللبناني معارضة للسيطرة اليهودية في فلسطين وأدان الجهد الصهيوني من أجل ذلك، وقد رحب رئيس الوزراء بهذا الرأي وذكر بأن الحكومة احتجت حديثا وبقوة ضد رأي السيناتور (Wagner's) في الكونغرس الاميركي، وأعلن أنه منذ ٢٥ عاما اعترض على فكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وأضاف الوزير البريطاني أنه يعتقد بأن هذا البيان الذي اتخذ في الأصل انما كان لتعزيز وضعه ازاء مسألة اميل اده[2] الذي تقرر فصله من المجلس النيابي. وكانت قضية فلسطين قد بدأت تأخذ حيزا هاما في السياسة اللبنانية، وقد عبر ميشال شيحا ـ صهر رئيس الجمهورية وصاحب صحيفة ـ Le Jour ـ عن تخوفه من الاطماع الصهيونية في لبنان لأن في جنوب لبنان تقع فلسطين الصاخبة التي تولد العواصف، وأنه لا بد من امعان النظر الى أن فلسطين تقع بمحاذاة لبنان من جهة الجنوب، وأن لبنان بحاجة الى جنوبه والى بقية أراضيه في بقية المناطق[3].

وفي حزيران (يونيه) ١٩٤٤ أشارت برقية مرسلة من وزارة الخارجية البريطانية الى المفوضية البريطانية في بيروت الى موضوع الساكنين والمواطنين في المستعمرات البريطانية وامكانية تنقلهم فيها، غير أنها ذكرت أن هناك اعتراضاً من اللبنانيين لهذه القاعدة على البلاد التي تحوي فلسطينيين وأنهم أرادوا استثناء فلسطين من هذا الوضع كما كانت عليه زمن الدولة العثمانية[4]. والهدف

(١) **النهار**، العدد ٢٨٥٢، ٢ آذار (مارس) ١٩٤٤.

(٢) B. L. in Beirut to F. O. No. E.2396, of 29 March 1944, in F. O. 371/40301/89.

(٣) Le Jour, 15 Jun 1944.

(٤) F. O. to British L. B. No. E.3464, of 20 June 1944, in F. O. 371/40301/89.

من ذلك عدم السماح لليهود القاطنين في مستعمرات بريطانية الانتقال منها الى فلسطين. وفي ٢٥ تموز (يوليه) ١٩٤٤ أكد المجلس النيابي استنكاره مجددا لمشروع الوطن القومي اليهودي في فلسطين وكان النائب جورج عقل قد تقدم منذ آذار (مارس) ١٩٤٤ باقتراح بهذا المعنى الى رئيس المجلس النيابي، وقد ناقشه المجلس في تموز (يوليه) وانتهى الى تبني الاقتراح بعد أن أيد رئيس الوزراء رياض الصلح قرار لجنة الاقتراحات الخاص بهذا الموضوع[1]، وقد جاء تأييده للاقتراح «لأن فلسطين قطعة من الجسم العربي وأقل خطر يهددها يهدد في الوقت نفسه لبنان[2]». والحقيقة ان الخطر الصهيوني الذي كان يهدد فلسطين كان يهدد لبنان ايضا من وجوه عديدة. فالحركة الصهيونية منذ فترة بعيدة أعلنت عن أطماعها في أراضي ومياه لبنان، وتجددت هذه الأطماع عندما قامت «لجنة مياه فلسطين» (Palestine water committee) بوضع دراسة لمياه الليطاني انتهت إلى أن مياه الليطاني لا يمكن أن تستخدم كلها في لبنان[3].

وفي الفترة الواقعة بين ٢٥ أيلول (سبتمبر) و ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤ شارك لبنان في مناقشات انشاء جامعة الدول العربية واصدار بروتوكول الاسكندرية، وقد صدر في نهاية المناقشات قرار خاص بفلسطين جاء فيه «ان فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية، وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير اضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي. كما ترى اللجنة أن التعهدات التي ارتبطت بها الدولة البريطانية والتي تقضي بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية والوصول الى استقلال فلسطين هي من حقوق العرب الثابتة». كما صدر قرار آخر خاص بفلسطين اثر التوقيع على ميثاق الجامعة يهدف الى

(١) مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني، ٢٥ تموز (يوليه) ١٩٤٤، ص ٥٦٤ ـ ٥٦٦.

(٢) انظر: **النهار**، العدد ٢٩٤٦، ١٦ تموز (يوليه) ١٩٤٤. **محمد جميل بيهم**: فلسطين اندلس الشرق، ص ١٣٧.

(٣) أسعد رزوق: اسرائيل الكبرى، ص ٥٩٠.

تولي مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب فلسطين للاشتراك في أعماله ريثما يتمتع القطر باستقلاله[1]. وفي بداية جلسات المشاورات لم يؤت كثيراً على موضوع فلسطين ولم يتطرق المجتمعون كثيرا الى هذا الموضوع، غير أن مندوب فلسطين موسى العلمي بادر الى عرض الأخطار المحدقة بفلسطين من جراء الهجرة اليهودية اليها ومن جراء انتزاع الأراضي من الشعب الفلسطيني وبمساعدة البريطانيين، ثم اتهم الملاكين اللبنانيين والسوريين صراحة بالتآمر على فلسطين والأراضي العربية فيها وقال « اسمحوا لي أن أبيّن لكم كيف تتسرب الأراضي من أيدي العرب الى أيدي اليهود:

أولاً: ثبت من تحقيق اللجان الانجليزية المختلفة أن أكثرية البيوع وقعت من قبل ملاك لبنانيين وسوريين.

ثانياً: ان المشترين اليهود للأراضي الزراعية لم يكونوا أفراداً يشترونها لأنفسهم، بل كانت شركة يهودية عالمية اسمها (Keren kayemeth) - شركة الصندوق القومي اليهودي - وهي شركة مسجلة في انجلترا. وأسس هذه الشركة أن تستملك أراضي في فلسطين وسوريا وشرقي الأردن ولبنان والعراق ومصر وتسجلها وقفا على الأمة اليهودية في العالم على ألاّ تُباع ولا تؤجر لغير اليهودي ولا تشغل ولا يعمل فيها غير يهودي. فلذلك ترون أن خطر الزوال ليس فقط علينا في فلسطين، بل إنه واقع عليكم أنتم أيضاً حينما يتم استملاك فلسطين».

ولما واصل موسى العلمي حديثه اتهم الدول العربية المجاورة لفلسطين ومنها لبنان، لأن الهجرة اليهودية تتم عبر أراضيها ذلك أنه « توجد ناحية أخرى يمكن للدول العربية أن تساعدنا فيها وذلك بالمساهمة في منع الهجرة غير المشروعة. ان

---

(١) كراس ميثاق جامعة الدول العربية، ص ٨، ١٩. أنظر أيضا: حليم أبو عزالدين: سياسة لبنان الخارجية، قواعدها، أجهزتها، وثائقها: ص ٦٩ - ٧٠.

C.O. C. vol. I, P. 11.

هذا النوع من الهجرة لم يقف حتى طيلة الحرب لا من البحر ولا من البر. فلبنان وسوريا وشرقي الأردن ومصر كلها طريق يمر منه المهاجرون، والاحصاءات السرية تدل على أنه عن طريق لبنان وحده يدخل البلاد نحو ٦٠٠٠ يهودي سنويا. ويقدر مجموع عدد المهاجرين غير الشرعيين بعشرين ألفا في السنة في هذه الأيام[1]». وازاء هذا الموقف الفلسطيني دافع سعد الله الجابري ممثل سوريا عن موقف بلاده، وأنه منذ أن تسلمت الحكومة السورية الحدود قضت على التهريب. كما أن رياض الصلح دافع عن الموقف اللبناني بقوله « لا يزال بعضهم يمرون ولكن بعدد قليل ولقد خابرنا بصورة خاصة المعتمد التركي في بلادنا لأن تركيا هي التي تسهل هذا الموضوع». وفي نهاية المناقشات بحث المجتمعون مستقبل فلسطين والمشروعات المطروحة لتقسيمها، غير أن المؤتمرين لم يستطيعوا اتخاذ تدابير عملية سوى قرارات كان حافزها الأول ارضاء الفلسطينيين الذين كشفوا بواسطة ممثلهم موسى العلمي اهمال البلدان العربية للقضية الفلسطينية. ونظرا لأن لبنان كان متهما بتسهيل تهريب اليهود الى فلسطين فقد حاول المسؤولون فيه تدارك الأمر والحد من النشاط الصهيوني الذي بدأ يمتد من فلسطين الى جنوب لبنان، فأوقف درك مرجعيون في الجنوب ستة شبان من الصهيونيين وحكموا بالسجن لمدة شهر ودفع غرامة نقدية مقدارها ٣٠٠ ليرة[2].

ومما يلاحظ بأن الموقف الشعبي والحزبي اللبناني من القضية الفلسطينية كان أكثر وضوحا وجرأة من الموقف الرسمي، ففي ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤ عقد « اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية[3] » اجتماعا بمناسبة ذكرى وعد

---

(١) مضبطة الجلسة السابعة للجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام في الاسكندرية، ٥ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٤، ص ٦٢ - ٦٣.

(٢) **النهار**، العدد ٢٩٩٨، ٢٧ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٤.

(٣) تأسس اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٤٤، وانتخب محمد جميل بيهم رئيسا له، وقد ضم عدة أحزاب ومنظمات وهي: منظمة النجادة، منظمة الكتائب، الحزب الشيوعي اللبناني، الكتلة الاسلامية، اتحاد الشبيبة الاسلامية، عصبة العمل=

بلفور أرسل على أثره مذكرة الى الدول العربية ودول الحلفاء جاء فيها أن المجتمعين « يكررون احتجاجاتهم الصارخة على أنصار الصهيونية ودعاتها ... ويقررون المضي في مكافحة هذا العدوان المخالف لروح العدل الانساني[1] .. » .
وفي ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) أرسل محمد جميل بيهم رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية مذكرة الى الرئيس الاميركي روزفلت (F. Roosvelt) لفته فيها الى روح الاعتداء الذي يتجسم في المطامع الصهيونية في فلسطين[2] . كما جرت احتجاجات ضد الصهيونية في بيروت وطرابلس، بالاضافة الى أن الطلاب العرب في الجامعة الاميركية وجهوا رسالة الى الوزير الاميركي (Woodsworth) احتجوا فيها بمناسبة ذكرى وعد بلفور على استمرار الهجرة اليهودية الى فلسطين[3] .

وعلى صعيد الأوساط الفلسطينية، فقد كان لتأسيس اتحاد الأحزاب اللبنانية صدى جيد نظرا لأهمية موقف لبنان من قضية فلسطين، ولذا أرسل توفيق صالح الحسيني - وكيل رئيس الحزب العربي الفلسطيني - رسالة الى رئيس الاتحاد عبر فيها عن شعور الفلسطينيين من قيام الاتحاد لأنه « سرنا جدا وحملنا على زيادة الثقة باخواننا العرب والمسلمين في العالمين العربي والاسلامي وعطفهم على قضيتنا واستعدادهم للدفاع عن فلسطين المقدسة، والحزب العربي الفلسطيني يشكركم واخوانكم جزيل الشكر لقيامكم بهذا العمل النبيل[4] .. » . وكانت المراسلات

= القومي، اللجنة القومية، منظمة الغساسنة، عصبة مكافحة النازية والفاشستية، المؤتمر الوطني، الاتحاد القومي، الصحافة اللبنانية، اتحاد نقابات العمال، منظمة الطلائع.

(١) مذكرة اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤، نقلا عن: وثائق اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية - غير مصنفة.

(٢) مذكرة رئيس اتحاد الاحزاب محمد جميل بيهم (بيروت) الى الرئيس الاميركي روزفلت (واشنطن) بواسطة الوزير الاميركي المفوض في بيروت في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤، نقلا عن: وثائق اتحاد الأحزاب اللبنانية.

(٣) C. O. C., vol. I, P. 61.

(٤) رسالة توفيق صالح الحسيني (القدس) الى محمد جميل بيهم (بيروت) في ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤، نقلا عن: محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ - ١٩٤٧ الملف ٦.

قد بدأت بين اتحاد الأحزاب اللبنانية وبين الأحزاب الفلسطينية لدرء الخطر الصهيوني، وقد اقترح اتحاد الأحزاب على الحزب العربي الفلسطيني انشاء مكاتب للدعاية في الخارج، وتلقى الاتحاد رد اميل الغوري - أمين السر العام للحزب - الذي جاء فيه « نحيطكم علما بأن انشاء مكاتب للدعاية في المهجر موضع نظر الحزب واهتمامه، ونحن ننتظر نتيجة أعمال اللجنة الفرعية لمؤتمر الوحدة العربية التي تجتمع الآن لبحث هذا الموضوع الهام[1] .. » .

وفي هذه الفترة كان كميل شمعون وزير لبنان المفوض في لندن يعمل من أجل القضية الفلسطينية، ففي ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٤ اجتمع مع احد أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي وتباحثا في مستقبل القضية الفلسطينية، فادعى السيناتور الاميركي أن وزارة الخارجية في واشنطن غير مستعدة لاستجابة طلب الحركة الصهيونية المتعلق بهجرة اليهود الى فلسطين. وفي ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٤ ألقى كميل شمعون محاضرة في لندن عن مشكلات الشرق الأوسط لا سيما مشكلة فلسطين حضرها معظم رؤساء مصالح الاستعلامات السرية[2] . ورغم ما ادعاه السيناتور الاميركي وما حاوله كميل شمعون من الميل في هذه الفترة نحو السياسة الاميركية، غير أنه من الثابت أن السياسة الاميركية كانت تبذل جهودا لتنفيذ قرار تحويل فلسطين الى دولة يهودية، كما أنه في ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٥ طلب ألفا أستاذ من الجامعات الاميركية من الرئيس الاميركي ممارسة تأثيره وارادته كي تبقى أبواب فلسطين مفتوحة أمام اليهود وتقديم كل التسهيلات لاعمار فلسطين وجعلها دولة حرة وديمقراطية[3] .

(١) رسالة اميل الخوري (القدس) الى محمد جميل بيهم (بيروت) في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤، نقلاً عن: محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ - ١٩٤٧، الملف ٦، ص ١٠.

(٢) كميل شمعون: مراحل الاستقلال - لبنان ودول العرب في المؤتمرات الدولية - ص ٩٠، ٩٦، ٩٧.

(٣) C. O. C., Vol. II, P. 224;
أنظر ايضا: محمد أمين الحسيني: حقائق عن قضية فلسطين، ص ١٠٠ - ١٠٢.

وفي المقابل، فان النفوذ الصهيوني في لبنان لم يكن نفوذا بسيطا، فقد ثبت أن المؤسسات الصهيونية واليهودية كانت تنعم بحرية تامة في لبنان وفي حرية الاشراف على مؤسساتها العلمية والاجتماعية التي كانت تقدم مساعدات مالية للعائلات اليهودية بطريقة سرية، وكانت هذه الجمعيات والمؤسسات تتلقى بدورها المساعدات من الدولة اللبنانية، كما كان لليهود في لبنان الفرق الكشفية والرياضية، وكانت اللغات التي تدرس في المدارس اليهودية هي العبرية والعربية والفرنسية[١].

وفي شباط (فبراير) ١٩٤٥ حدث تطور على صعيد مستقبل لبنان وفلسطين معا، فقد ذكر كميل شمعون في ٢٠ شباط (فبراير) أن ثلاث صحف لندنية نشرت معلومات أشارت الى أنها تلقتها من القاهرة، مؤداها أن رئيس الوزراء ونستون تشرشل (W. Churchill) اتفق مع شخصيات عربية على مشروع سيفصح عنه في مجلس العموم يظهر فيه خطة عامة لتنظيم الشرق الأوسط تتضمن:

١ ـ تأسيس اتحاد للبلدان العربية.

٢ ـ ضم العراق وسوريا وشرقي الأردن وقسم من فلسطين في دولة واحدة يرأسها الملك عبد الله.

٣ ـ جمع لبنان والقسم الآخر من فلسطين في دولة واحدة يهودية ـ مسيحية يمكن أن تؤلف كيانا مستقلا او جزءا من دولة الاتحاد العربي[٢].

وازاء انتشار هذه الأخبار بدأت الاتصالات تنهال على المفوضية اللبنانية في لندن للاستفسار عن صحة المشروع لا سيما فيما يختص بلبنان «ولكننا كذبنا تكذيبا ولا نزال نكذب هذه الشائعة». كما أن الصحف الصادرة في ٢١ شباط

(١) J. B. Schechtman, OP. Cit, P. 173; S. Landshut, Jewish Communities in the Moslem countries of the Middle East, P. 54.

(٢) كميل شمعون، المصدر السابق، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

(فبراير) نفت وجود خطة لتنظيم الشرق الأوسط على نحو ما ذكرت الصحف الثلاث. مع العلم أن خطة المشروع كانت قد وضعت على بساط البحث وان كان الجزء الثالث منها لا ينص على قيام دولة واحدة يهودية ـ مسيحية، بل كان المشروع يتضمن قيام دولتين واحدة يهودية في فلسطين والأخرى مسيحية في لبنان، مع اعلان اتحاد عربي يشمل بعض الدول العربية.

ومما يذكر هنا أن الدول العربية بينما كانت منهمكة بالتصريحات والشائعات المحلية والدولية والصهيونية، كانت الجهود الصهيونية مركزة للحصول على مكاسب عملية تحقق أهدافها في فلسطين، ولذا فقد طلب اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية من الملك عبد العزيز بن سعود متابعة مساعيه من أجل القضية الفلسطينية. وبالفعل فقد جرت في ٥ نيسان (ابريل) ١٩٤٥ مراسلات بين الملك السعودي وبين الرئيس الاميركي روزفلت بحثت فيها قضية فلسطين، وهي تتمة لاجتماعات عقدت بينهما، وقد أعرب روزفلت عن رأيه بأنه لن يتخذ أي قرار الا بعد استشارة اليهود والعرب معا[١] وهو الرأي الذي سبق أن صرح به عام ١٩٤٣[٢]. ويظهر أن سبب هذا الموقف الاميركي الادعاء بأن الولايات المتحدة أخذت على عاتقها مسؤولية حل المشكلة بشكل يرضى عنه مختلف الأطراف[٣].

ونظرا لأن القضية الفلسطينية أصبحت بحاجة الى قرارات جماعية عملية، فقد وجه اتحاد الأحزاب اللبنانية رسائل الى الهيئات العربية في ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٤٥ اقترح فيها عقد مؤتمر عام تشترك فيه البلاد العربية كافة للدفاع عن فلسطين، وقد رد فؤاد اباظة ـ رئيس الاتحاد العربي في القاهرة ـ على هذا الاقتراح موافقا على تنفيذه[٤]. غير أن الرسميين العرب لم يتجاوبوا مع هذا

(١) انظر: New york Times, 2 March 1945; C. O. C., Vol. II, P. 228, Paris 1945.

(٢) J. C. Hurewitz, OP. Cit, Vol. I, P. 213.

(٣) Ibid., P. 214.

(٤) انظر: رسالة فؤاد أباظة (القاهرة) الى محمد جميل بيهم (بيروت) في ٢٣ نيسان (ابريل) =

الاقتراح واكتفوا باجتماعات تقليدية عقدت في جامعة الدول العربية . وبالاضافة الى ذلك فقد توالت اهتمامات اللبنانيين بكل ما يتعلق بفلسطين لا سيا وأن مفتيها الحاج أمين الحسيني كان معتقلاً من قبل السلطة البريطانية ، مما دعا الشخصيات اللبنانية من رؤساء وزراء سابقين ونواب وأحزاب وصحافة الى توجيه مذكرة لرئيس الوزراء عبد الحميد كرامي في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٤٥ طلبوا منه العمل للافراج عن المفتي والتوسط لدى السلطات البريطانية[1] .

وقد واصلت الدبلوماسية اللبنانية محاولة إظهار موقفها المؤيد لقضية فلسطين لا سيا في لندن، حيث عقد فيها اجتماع في ٢٧ حزيران (يونيه) ضم الوزير المفوض كميل شمعون ووزير سوريا المفوض نجيب الارمنازي والسير رونالد ستورز (R. Stors) واللايدي « شالمندلاي » وأوضح شمعون موقفه في هذا الاجتماع بقوله: « ان الحكومة البريطانية قد ارتكبت الخطأ الأصلي بتوطيدها للصهيونية في فلسطين، وأقل ما يقال عن سياستها أنها لم تسع جديا لمعالجة هذا الخطأ[2] .

وفي الوقت الذي كان فيه لبنان الرسمي ينشط من أجل القضية الفلسطينية اعلاميا ومعنويا ، كان في الوقت نفسه يخدم الحركة الصهيونية عمليا ، فقد ذكرت صحيفة « الهدف » البيروتية في ١١ تموز (يوليه) ١٩٤٥ خبرا تحت عنوان « تيار الشركات الصهيونية يجرف اقتصاديات البلاد » عددت فيه أسماء بعض الشركات الصهيونية العاملة في لبنان وهي تزيد على ثماني شركات . وقد علق محمد جميل بيهم على ذلك بقوله: ان صحيفة « الهدف » فاتها ذكر شركات صهيونية أخرى تسللت الى لبنان، كما فاتها ذكر الشركات المحلية كشركة اسمنت شكا التي اشترى الصهيونيون اسهمها[3] . وفي الوقت نفسه ذكرت صحيفة « النهار » في ١٣ تموز (يوليه) ١٩٤٥ خبرا يفيد عن تواطؤ الدولة مع بعض الشركات

= ١٩٤٥ . نقلا عن: محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٤٤ - ١٩٤٧ ، الملف ٦ ، ص ١٤ .

(١) العهد، ٢٦ أيار (مايو) ١٩٤٥ .

(٢) كميل شمعون، المصدر السابق، ص ٢١٨ .

(٣) محمد جميل بيهم: فلسطين أندلس الشرق، ص ١١٦ - ١١٧ .

الصهيونية لا سيا شركة « بورش ايتد » العاملة في نطاق تعويم السفن الغارقة في البحار[1] .

وعلى الصعيد الدولي، فقد بدأت الدول الكبرى وفي مقدمتها بريطانيا تسعى لتقسيم فلسطين عمليا ، ففي ١٤ آب (أغسطس) نشرت « التايمز » (Times) مقالا عن فلسطين يبدو أنه يعبر عن رأي الحكومة البريطانية، فقد اقترحت تقسيم فلسطين الى منطقتين: يهودية وعربية على أن تتمكن فلسطين العربية من الانضمام الى الجامعة العربية في أقرب وقت ممكن[2] . وفي ١٥ آب (أغسطس) وازاء نشر مقررات مؤتمر لندن الصهيوني، أرسل اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية مذكرة الى رئيس الوزراء اللبناني طلب فيها « ان توجه حكومتكم الجليلة طلبا الى الجامعة العربية حسب الأصول لدعوة ممثلي الدول المشتركة بالجامعة لعقد اجتماع استثنائي في أقرب وقت ممكن لدرس الأحداث الحاضرة المتعلقة بفلسطين[3] »، وقدم اتحاد الاحزاب مذكرة بهذا المعنى الى جامعة الدول العربية، فما كان من أمين عام الجامعة الا أن أرسل رسالة الى كميل شمعون في لندن ليسلمها الى الأمير فيصل بن عبد العزيز . وبالفعل ففي ١٦ آب (أغسطس) ١٩٤٥ سلمه الرسالة وتباحثا في النتائج التي يمكن أن تترتب عن اجتماع الجامعة العربية، ثم دافع الأمير فيصل فجأة عن والده الملك عبد العزيز الذي اتهمه بعض العرب بالتقصير في قضية فلسطين[4] .

وفي هذه الفترة كانت الحركة الصهيونية غير عابئة بكل التوقعات، ففي الوقت الذي كان فيه العرب يلاحقون مطالبهم بالاساليب الدبلوماسية كانت الزعامات الصهيونية تجول العواصم الاجنبية بحثا عن السلاح لشرائه، وعلى سبيل المثال فقد

(١) للمزيد من التفصيلات أنظر: **النهار**، العدد ٣١٩٥، ١٣ تموز (يوليه) ١٩٤٥ .

(٢) Times, 14 Aout 1945.

(٣) مذكرة اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية الى رئيس الوزراء اللبناني في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٤٥ . نقلا عن ملف اتحاد الأحزاب اللبنانية - من مجموعة جامعة بيروت العربية - غير مصنفة .

(٤) أنظر: كميل شمعون، المصدر السابق، ص ٢٤٣ .

كانت الولايات المتحدة تريد أن تبيع بعض أنواع من الأسلحة بأسعار رخيصة، فقامت الجمعيات الصهيونية الاميركية على الفور بشرائها وتفكيكها وارسالها الى فلسطين على أنها معدات صناعية[١]. وفي الوقت نفسه كانت الهجرة اليهودية لا تزال مستمرة الى فلسطين، وبسبب ذلك فقد توقعت الصحف اللبنانية حدوث صراعات عسكرية ودموية بسبب تلك الهجرة[٢]، كما أن الحزب العربي الفلسطيني أبرق في ١٦ آب (أغسطس) ١٩٤٥ برقية الى اتحاد الأحزاب أكد فيها على مطالب الفلسطينيين بمنع الهجرة اليهودية ومنع بيع الأراضي لليهود والتأكيد على تأليف حكومة عربية وبعودة زعماء البلاد المبعدين[٣].

وبالمقابل فان اتحاد الأحزاب اللبنانية ما فتىء يدعم القضية الفلسطينية في كل المجالات، فقد أرسل رئيسه محمد جميل بيهم مذكرة باسم اتحاد الأحزاب الى الجنرال ديغول (Degaulle) في ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٤٥ احتج فيها على موقف فرنسا المؤيد للصهيونية ذلك أنه «يسوءنا ان نعلم أن حكومة باريس تقف من قضية فلسطين العربية موقفا غير حيادي، بل هو موقف تشجيع للصهيونية من شأنه أن يوسع الخلاف بين فرنسا والشعوب العربية المتحدة[٤] ..». وقد أبدى المجلس النيابي اللبناني اهتمامه بالقضية الفلسطينية، ففي جلسة ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥ أثار النائب حبيب أبو شهلا قضية فلسطين والخطر الصهيوني فأشار الى أن أخطر قضية يواجهها العالم العربي هي قضية فلسطين وأنها ليست قضية سكان فلسطين فحسب بل هي قضية البلاد العربية جميعها وبالأخص هي قضية لبنان. أما النائب هنري فرعون فاعتبر أن قضية فلسطين دخلت في طور خطير، لذلك أصبح لزاما على البلاد العربية أن تهتم بهذه القضية وأن لا تبقى مكتوفة الأيدي،

(١) Ben Gurion Look back, P. 140

(٢) Le Jour, 26 August 1945.

(٣) رسالة الحزب العربي الفلسطيني (القدس) الى اتحاد الأحزاب اللبنانية (بيروت) في ١٦ آب (أغسطس) ١٩٤٥. وثائق اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية.

(٤) مذكرة محمد جميل بيهم (بيروت) الى الجنرال ديغول (باريس) في ٢٤ آب (اغسطس) ١٩٤٥. وثائق اتحاد الأحزاب اللبنانية.

وأشار الى خطورة قيام دولة صهيونية على لبنان وأن هذا أمر لا يختلف عليه اثنان ولكن «هناك بعض لا يشاطروننا اعتقادنا ويرون ان من مصلحة هذا البلد التضامن مع الصهيونيين وهو صحيح. لقد ابتدأ هذا الخطر يمتد الينا علنا وأخذ أشكالا عديدة من التدخل، فتارة يمد يده على الحدود وطورا يمد يده الى مصانعنا وشركاتنا ومؤسساتنا، وهو اليوم موجود في قلب لبنان وفي قلب اقتصادياته. لقد تم بطريقة الاسم المستعار وهي خديعة أوجدوها، يشترون أملاكا بهذا الاسم ويؤسسون شركات ومشاريع وبنايات[١] ..». وفي جلسة ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥ أكد أيضا النائب فيليب تقلا ترابط القضية الفلسطينية بمصير لبنان وأنه يجب عدم فصلها عن القضية اللبنانية، واذا خسر الشعب الفلسطيني قضيته «خسرنا نحن بعدها قضيتنا[٢] ..».

وبرغم المواقف النيابية اللبنانية المعادية للخطر الصهيوني والمؤيدة للشعب الفلسطيني غير أن الخطر الصهيوني كان لا يزال يمتد الى لبنان نفسه عن طريق شراء الأراضي اللبنانية وعن طريق التسرب اليهودي الى أراضيه، مما دعا اتحاد الأحزاب اللبنانية للطلب من رئيس الوزراء سامي الصلح لاتخاذ موقف رسمي يحول دون بيع الأراضي اللبنانية لليهود ولكل اجنبي ويمنع هربهم الى داخل البلاد. وبالفعل فقد أصدر رئيس الوزراء التعميم رقم (٨٠) والتعميم رقم (٨٥) وطلب فيهما من المسؤولين عن العقارات وعن الأمن التنبه ومنع البيوع والقضاء على التهريب[٣].

والحقيقة أن هذه القرارات والتعميمات لم تستطع أن تمنع النشاط الصهيوني في لبنان، كما أن لبنان منفردا لم يستطع التصدي للخطر الصهيوني الذي بدأ يتضاعف على فلسطين، ولذا اقترح اتحاد الأحزاب اللبنانية على الحكومة اللبنانية عقد مؤتمر عربي في لبنان على غرار المؤتمر الصهيوني الذي عقد في لندن. غير أن الحكومة اللبنانية لم تتجاوب مع هذه الفكرة، وقد أرسل رئيس الاتحاد الى رئيس

(١) مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني، ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥، ص ٥٠٠ - ٥٠١.

(٢) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥، ص ٥٢٠.

(٣) انظر: التعميم رقم (٨٠) ورقم (٨٥) من وثائق اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية.

الوزراء رسالة أعرب فيها عن أسفه لرفض الحكومة فكرة الدعوة لمؤتمر عربي[1] .

وفي الوقت الذي كانت فيه القضية الفلسطينية هي الشغل الشاغل للبنانيين، كانت الاوضاع السائدة في فلسطين ليست على ما يرام، فقد استمرت الصراعات بين اليهود والعرب، في الوقت الذي كان فيه اليهود يقومون بدورهم ببعض الهجمات على الجيش البريطاني نفسه[2] . وزعم مناحم بيغن (M. Begin) أن البريطانيين كانوا يقفون دوما الى جانب العرب، وأن العرب كانوا منذ عدة سنين يأخذون المبادرات العسكرية والسياسية، وأن الادارة البريطانية طوال مدة الانتداب كانت هي التي تكره العرب كي يتسلموا المبادرة[3] . وبينما كانت بعض القوى اللبنانية تعمل للحد من أخطار الصهيونية في لبنان وفلسطين، فاذا ببعض كبار الرسميين في الدولة يتعاونون مع الصهيونية ويبيعون أراضيهم في جنوب لبنان، فقد نشرت صحيفة «الهدف» وثيقة خطيرة محفورة على الزنك تبين أن وزير الدفاع باع أراضي في قريةالعديسة للجماعات اليهودية . . . وهذه الوثيقة هي عقد موقع عليه من الوزير، وقد كان لنشره ضجة كبيرة «فاذا ثبت أن التوقيع صحيح كان للمسألة عواقب خطيرة[4] ».

ويلاحظ من خلال هذه الوثيقة حقيقة موقف لبنان الرسمي من القضية الفلسطينية، فبالاضافة الى استمرار تهريب اليهود من لبنان واعطاء الرخص للشركات الصهيونية، لم يتورع وزير لبناني من بيع أراضيه للصهيونيين مع العلم أنه في الوقت نفسه كان وزيراً للدفاع الوطني في حكومة الرئيس سامي الصلح.

أما وجه لبنان الدبلوماسي وموقفه من القضية الفلسطينية، فقد كان كميل

(١) انظر: مذكرة اتحاد الأحزاب الى رئيس الوزراء في ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥، ورسالة رئيس اتحاد الأحزاب اليه (بدون تاريخ) نقلا عن: ملف اتحاد الأحزاب اللبنانية، من مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية.

(٢) **النهار**، العدد ٣٢١٦ ، ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥ .

(٣) مناحم بيغن: يوميات مناحم بيغن، ص ٧٨، وصفحات متفرقة أخرى.
M. Begin, The Revolt.

(٤) **النهار**، العدد ٣٢١٨، ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥ .

شمعون أحد وجوهه البارزين، وكان يحاول قدر استطاعته أن يظهر أمام العرب واللبنانيين أنه يعمل باخلاص وجد للقضية الفلسطينية[1] . وفي الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥ حرصت جامعة الدول العربية على اتخاذ قرار رفضت فيه الهجرة اليهودية الى فلسطين، وارسال مذكرة بهذا الخصوص الى الحكومتين الاميركية والبريطانية[2] وهو بمثابة رد على الموقف الاميركي الهادف الى ادخال مئة ألف مهاجر يهودي الى فلسطين. وفي الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) عقد اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية احتفالا في بيروت بمناسبة وعد بلفور، وقد وزعت مناشير ودعوات تندد بالصهيونية وتحذر من المطامع الصهيونية التي تعدت ذلك الى حد لم يعد الخطر يقتصر على فلسطين ولا يقف عند حدود لبنان بل يشمل العالم العربي بأجمعه. كما اتخذ الحفل قرارات وجهها الى الدول العربية ودول الحلفاء مطالبا وقف الهجرة اليهودية وقفا تاما وتوزيع اليهود المشردين على بقية بلاد العالم[3] .

من جهة أخرى حرص اتحاد الأحزاب اللبنانية على دعم القضية الفلسطينية في شتى مجالاتها، ولذا فقد أرسل في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥ كتابا الى الغرف التجارية وجمعيات التجار في الدول العربية تضمن اقتراحا بعقد مؤتمر اقتصادي لمقاطعة الصهيونية اقتصاديا للحيلولة دون دخول السلع الصهيونية الى الدول العربية «ونحن نرجو اذا تنادت الغرف التجارية والصناعية وجمعيات التجار لعقد مؤتمر لدرس هذا الموضوع بصورة خاصة أن تجني البلاد ثمرات طيبة من جراء هذا التعاون لمكافحة الخطر الصهيوني الجارف[4] ». وقد كان لنشاط اتحاد

(١) انظر: كميل شمعون، المصدر السابق، ص ٢٧٦ .

(٢) مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ق ١١/ د ٢/ جـ ٥/ ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥ .

(٣) قرارات اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية الصادرة في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥ والمرسلة الى دول الحلفاء وأمين عام جامعة الدول العربية.

(٤) كتاب اتحاد الأحزاب اللبنانية (بيروت) الى الغرف التجارية العربية في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥ . من وثائق اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية.

الأحزاب اللبنانية أثر بالغ في الأوساط العربية بدليل أن جامعة الدول العربية اتخذت قرارا في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥ يهدف الى انقاذ أراضي فلسطين والى تشكيل هيئة من الخبراء لتحقيق تلك الغاية. وقد اختار مجلس الجامعة عضوين فلسطينيين هما أحمد حلمي باشا ورجائي الحسيني، كما وافق المجلس على تعيين سعيد حمادة بعد موافقة الوفد اللبناني على ترشيحه[١]. كما أن جامعة الدول العربية اتخذت قرارا بارسال وفد الى فلسطين برئاسة جميل مردم بك وعضوية تقي الدين الصلح وخير الدين الزركلي، وذلك للبحث في موضوع تشكيل لجنة فلسطينية من مختلف الأحزاب في فلسطين، وقد نجحت في مهمتها[٢].

ويلاحظ من خلال هذه الوفود أن لبنان الرسمي كان حريصا دائما على المشاركة في دعم القضية الفلسطينية ليظهر بمظهر المؤيد والعامل لها. وكانت الحكومة اللبنانية قد اتخذت أيضا قرارا في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) يقضي بمنع دخول الصحف العبرية من فلسطين الى لبنان[٣].

وفي ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) أوضح الوزير المفوض كميل شمعون بأن وزير الخارجية البريطانية «بيفن» ألقى خطابا في مجلس العموم البريطاني[٤] أشار فيه إلى «أن القضية لن تكون قضية انشاء دولة يهودية بل وطن قومي لليهود». وقد أبرق كميل شمعون من لندن إلى الحكومة اللبنانية طلب منها أن تنصح الصحف اللبنانية بألا تهاجم الخطاب مهاجمة عنيفة قبل أن يصل نصه الكامل إلى الحكومة. وأضاف شمعون محللا خطاب «بيفن» بأنه خطاب واقعي وجريء، وأنه عليه مواجهة الوعود التي قطعها حزبه العمالي لليهود بإنشاء دولة لهم في فلسطين، ثم أن الحكومة البريطانية كانت تواجه ضغط الحكومة الأميركية والكونغرس الاميركي

(١) مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ق ٩/ د ٢/ جـ ٢/ ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥.

(٢) عوني عبد الهادي: أوراق خاصة. اعداد خيرية قاسمية، هامش ص ١٣٨.

(٣) C. O. C., Vol. III, P. 604.

(٤) أنظر: C. O. C., Vol. III, PP. 566- 567, K. C. A., 1943- 1945, Vol. V, P. 7561; A. W., 13 Nov. 1945.

من الناحية السياسية والاقتصادية وذلك لفتح أبواب الهجرة اليهودية الى فلسطين.

ورأى شمعون ان فلسطين ستحرم سنين طويلة من استقلالها «لا بخطيئة أهلها بل بسبب سياسة خارجية سهلت، بل سببت دخول عنصر غريب الى هذه البلاد، بل عنصر معاد لها، فهدمت وحدتها القومية[١] ...».

والحقيقة أن بعض الصحف اللبنانية لم تستجب لاقتراحات شمعون إما بسبب تقصير الحكومة من ابلاغ الصحافة، أو بسبب عدم تقيد الصحافة بتوجيهات الدولة. وقد نددت «الديار» و«بيروت» وسواهما بتصريحات «بيفن» غير أن صحيفة (Le jour) الموالية لم تظهر مهاجمتها لتصريحاته، بل أوضحت أن بيفن لم يتوصل حتى الآن الى اطار للتفاهم على ما هو منوط بشأن فلسطين[٢]. كما أنه عقد اجتماع في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) في عاليه بين رئيسي الجمهورية في لبنان وسوريا ورئيسي الوزراء وعدد من الوزراء من البلدين، وقد ناقش المجتمعون القضية الفلسطينية على ضوء ما عرضه بيفن واتفقوا على اتخاذ موقف موحد حيال القضية واعلام ممثليهم في مجلس الجامعة العربية وبقية ممثلي الدول العربية بالقرار المشترك، كما أن رئيس الجمهورية استدعى الوزير البريطاني المفوض (T. Shone) للبحث معه في تصريحات بيفن واعلامه بالموقف اللبناني[٣].

وبالرغم من التأييد البريطاني للنشاط الصهيوني في فلسطين فان مناحم بيغن اتهم أكثر من مرة السلطات البريطانية بأنها كانت معادية لليهود، كما أن الحاخام باروخ كورف أوضح فيما بعد أن الاجراءات الضرورية للتخلص من الانجليز سيجري اتخاذها[٤].

والأمر الملاحظ أنه بينما كان الصهيونيون يهاجمون البريطانيين علانية ويتدربون في فلسطين دون خوف أو وجل، كان الفلسطينيون يتجهون سرا الى سوريا

(١) كميل شمعون، المصدر السابق، ص ٢٨٧ - ٢٨٩.

(٢) Le Jour, 15 Nov. 1945.

(٣) C. O. C., Vol. III, PP. 589, 604

(٤) New York Times, 21 May 1946.

للتدرب على السلاح ولشراء الأسلحة وتخزينها في مستودعات سرية في سوريا ولبنان وفلسطين[١] . وكانت مدينة صيدا في جنوب لبنان وبعض مناطق بيروت أمكنة تجمع للذخيرة والسلاح الفلسطيني، ولكن الحقيقة التي لا بد من ذكرها هي التفاوت الواضح بين الامكانات الصهيونية والدعم المتوفر لحركتهم، وبين الامكانيات الفلسطينية والدعم العربي الضئيل المتوفر لهم، وأنه كلما مرت الأعوام على نشاطهم في فلسطين يتبين بوضوح مدى هذا التفاوت. كما أن الأعوام المقبلة ستظهر مدى التخاذل العربي ازاء القضية الفلسطينية ومدى الاستعداد الصهيوني[٢] .

٤ - قضية فلسطين بين تيار الدولة المارونية والدولة الصهيونية وموقف لبنان من حرب فلسطين ١٩٤٦ - ١٩٤٨

استمر النشاط الصهيوني في لبنان قويا ومؤثرا في سير الأحداث الفلسطينية واللبنانية، فقد تبين أن هناك عصابات من اليهود تهرب أطفال اليهود الى فلسطين حتى يشكلوا أداة عسكرية للمستقبل[٣] . كما أن النفوذ الصهيوني كان لا يزال مؤثرا في الأوساط الحكومية والدوائر الرسمية ومنها اذاعة راديو الشرق من بيروت الموالية للصهيونية، فقد أرسل رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية رسالة الى الرئيس سامي الصلح أشار فيها الى أن راديو الشرق تعرض في اذاعته الى مقاطعة البضائع الصهيونية في لبنان وأنه علق على ذلك بأن الأوساط الاقتصادية تشجب هذه المقاطعة وتنتقدها، ورد الراديو هذا الأمر الى أسباب واهية انما القصد منها على ما بدا للسامعين جعل لبنان يقف موقفا شاذا من المقاطعة التي اتفق العالم العربي

---

(١) هاني الهندي: جيش الانقاذ، ص ١٨ .

(٢) للمزيد من التفصيلات عن القوات الصهيونية في فلسطين أنظر:
C. O. C. Vol. III, PP. 564- 565.

(٣) **النهار**، العدد ٣٢٧١، ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦ .

عليها[١] . ثم اقترح رئيس الاتحاد عرض القضية على مجلس الوزراء وتعيين رقيب من قبل الحكومة على ما تذيعه الاذاعة. وفي ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦ أثار النائب كاظم الخليل في المجلس النيابي موضوع مقاطعة البضائع الصهيونية، ووجه تساؤلا الى الحكومة عن الاجراءات التي اتخذت بهذا الصدد. ورأى أن أي تدبير لم يتخذ «وأنا أصرح علانية الآن أن هذه التدابير لم تتخذ، فالبضائع الصهيونية لا تزال تدخل الى لبنان مثل أي وقت آخر، بل أكثر من قبل، والموظفون الذين يراقبون الحدود لم يتلقوا أي أمر بمنع دخول البضائع الصهيونية[٢] ..». ثم طالب النائب الخليل بضرورة تطبيق قرارات جامعة الدول العربية. فما كان من رئيس الوزراء الا أن زعم بأن هذه القرارات تطبق كلها وأن الدوائر المختصة بدأت بتطبيق المقاطعة للبضائع الصهيونية.

ومن المؤكد أن الحكومة اللبنانية اضطرت نتيجة للضغوط السياسية النيابية والصحافية والحزبية وحفاظا على مواقعها في الداخل الى اصدار مذكرة حددت فيها موقفها من الوضع القائم على الحدود بين لبنان وفلسطين. ففي ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٤٦ أرسلت وزارة الخارجية اللبنانية مذكرة الى المفوضية البريطانية في بيروت أعلمتها فيها عن اصدار مذكرة خاصة بمنطقة الحظر (Forbidden Zone) بين لبنان وفلسطين وأكدت فيها أن الحكومة اللبنانية عازمة على محاربة كل نشاط عدائي عبر الحدود. وفي ٢٦ شباط (فبراير) أرسل الوزير البريطاني المفوض (Shone) من بيروت تقريراً الى وزارة الخارجية في لندن والى السير آلان كننغهام (Alan Cunningham) المندوب البريطاني العام في فلسطين ضمنه نسخة من المذكرة اللبنانية، وأشار فيه الى محتويات المذكرة طالبا اعلامه عن

---

(١) مذكرة محمد جميل بيهم (بيروت) الى رئيس الوزراء سامي الصلح (بيروت) في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦، من ملف اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية، مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية.

(٢) مضبطة الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني، ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦، ص ٢٨٩ .

الجواب الذي يمكن أن يعطيه بهذا الخصوص للحكومة اللبنانية[١] . وبالفعل جاء الرد في ٢٩ آذار (مارس) ١٩٤٦ من حكومة فلسطين في القدس الى المفوضية البريطانية في بيروت التي سلمته بدورها لوزارة الخارجية اللبنانية، وقد تضمن معلومات عن أوضاع الحدود بين فلسطين ولبنان مشيرا الى أنه سبق أن تم تعيين هذه الحدود بواسطة السلطات البريطانية والفرنسية في عامي ١٩٤٠ - ١٩٤١، وفي الرد تفصيلات وافية حول هذه الحدود، كما شرح عمليات استيطان الأراضي بإرادة حكومة فلسطين بما فيها اقامة ٨ بلدات على الحدود و١٠٦ بلدات تجاوزتها بمساحة ٤٠ كلم[٢] . وفي ٣٠ آذار (مارس) وصل رد آخر من حكومة فلسطين سلمه (Shone) الى وزارة الخارجية اللبنانية، واعتبر أنه الرد الأخير ومؤداه أنه ليس لحكومة فلسطين رغبة بترك أي مقدار من الذي أعطي لها، وهي قادرة على حفظ القانون والنظام في منطقة الحدود، كما أنه ينبغي استعادة نظام ١٩٤٢ الذي سبق أن جرب[٣] .

وفي الوقت الذي كانت فيه المراسلات السياسية قائمة منذ شباط (فبراير) ١٩٤٦ بين السلطات اللبنانية والمسؤولين البريطانيين، كانت في هذه الفترة قد وصلت الى بيروت لجنة التحقيق الأنجلو - اميركية (Anglo - American Commission) التي اختارها الرئيس الاميركي «ترومن» وذلك للاطلاع على الأوضاع في فلسطين ولتحديد السياسة الاميركية حيال مشكلتها[٤] . وبعد أن

---

(١) Shone to A. Cunningham, No. E.2138, of 26 Feb. 1946, in F. O. 371/52494/88.
وقد أرفق شون بالتقرير مذكرة وزارة الخارجية اللبنانية المرسلة الى المفوضية البريطانية في بيروت في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٤٦ تحت الرقم: Section Politique, No. 570

(٢) Shone to the Ministry of F. O. Beirut, No. E.3170, of 29 March 1946, in F. O. 371/52494/88.
وقد أرفق بهذا التقرير تقرير عن اتفاق الحدود اللبنانية - الفلسطينية الصادر عن السلطات البريطانية والفرنسية في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٤١ وهو مؤلف من خمس صفحات.

(٣) Shone to the Ministry of. F. O. Beirut, No. E.3220, of 30 March 1946. in F. O. 371/52494/88.

(٤) New York Times, 12, jan. 1946.

اجتمع رئيس الوزراء سامي الصلح بأعضاء اللجنة في شباط (فبراير) ١٩٤٦ تبين له أنهم يؤيدون الهجرة اليهودية الى فلسطين، فما كان منه الا أن طلب منهم أن يتعلموا شيئا قبل مغادرة لبنان وهو: أن فلسطين عربية. فأكدوا له أن فلسطين لن تكون عربية ولا يهودية[١] .

ومن جهة ثانية فقد حرص لبنان على تأليف وفد لابداء موقفه أمام لجنة التحقيق الأنجلو - أميركية التي وصلت القاهرة، فاتخذ مجلس الوزراء اللبناني في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٤٦ قرارا بتعيين سامي الخوري - وزير لبنان المفوض في مصر - ومحمد جميل بيهم - رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية - لتمثيل لبنان أمام اللجنة الخاصة بالقضية الفلسطينية. وفي ٢ آذار (مارس) قدم الوفد اللبناني مذكرته الى اللجنة ومما جاء فيها «فان لبنان يرى في قدوم لجنة التحقيق الانكليزية - الاميركية سبيلا للاعراب من جديد عن وجهة نظره لافتا الاهتمام الى أن من العدل ومن المنطق السليم أن تواجه اللجنة المحترمة بهذا التحقيق جميع زعماء العرب في فلسطين المقيمين منهم والمغتربين، كما تواجه زعماء الصهيونية كما تستطيع اداء مهمتها بروح العدالة والتجرد». وبعد أن استعرضت المذكرة تاريخ فلسطين منذ عهد العبرانيين أشارت الى الناحية الاقتصادية ففندت الادعاءات الصهيونية بأن المهاجرين اليهود كانوا سببا في تحسين الأراضي الزراعية، كما أكدت على الحق العربي القومي في فلسطين. وفي الختام أوضحت المذكرة اللبنانية بقولها «إن اللبنانيين الذين تربطهم بفلسطين الروابط الجغرافية والتاريخية وأواصر القرابة فضلا عن شعورهم الخاص نحو فلسطين يجدون أن ما يمكن أن يحيط بفلسطين من أخطار يهدد مصيرهم أيضا سواء أكان ذلك في الشؤون السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية. وقد برهن ربع القرن المنصرم للبنانيين بشكل محسوس على أن الخطر الصهيوني قد مد أصابعه الى

---

(١) مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠ - ١٩٦٠، جـ ٢، ص ١٦٨ - ١٦٩.

الأراضي اللبنانية، كما أنه حاول أن يطغى على الأسواق التجارية فيها. فنحن في لبنان اذ ندافع مع اخواننا العرب عن فلسطين العربية انما نقوم بذلك بدافع من المصلحة المشتركة وباعث من القومية الواحدة»[١].

وما ان انتهت اللجنة الانجلو - أميركية من زياراتها للقدس وبغداد والرياض ودمشق وبيروت والقاهرة، حتى قدمت تقريرا جاء لمصلحة الحركة الصهيونية وتأمينا لرغائبها مطالبا بأن تفتح أبواب فلسطين لليهود، وانشاء الوطن القومي اليهودي[٢]. غير أن مناحم بيغن اعتبر أن قرارات اللجنة جاءت لمصلحة بريطانيا لانه جاء في التقرير أن فلسطين لن تكون دولة يهودية أو دولة عربية[٣]. غير أن الدارس للتوصيات العشر للجنة يدرك انحيازها للحركة الصهيونية[٤]. ولهذا فقد جرى في لبنان وسوريا تظاهرات ضد مقررات اللجنة الانجلو - أميركية[٥].

ونشير هنا الى الموقف اللبناني غير الرسمي من القضية الفلسطينية خلال وجود لجنة التحقيق في المنطقة، فقد قدم البطريرك ألكسندروس بطريرك انطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس مذكرة الى اللجنة أعرب فيها«.. باسم جميع هؤلاء أدلي بشهادتي هذه في قضية فلسطين التي نعتبرها نحن المسيحيين - كاخواننا المسلمين - من اخطر القضايا لأنها ليست قضية طائفة من الطوائف بل هي قضية العرب على اختلاف مللهم، وهي قضية حيوية ليست لعرب فلسطين وحسب، بل

---

(١) مذكرة الوفد اللبناني المقدمة الى لجنة التحقيق الانجلو - أميركية في ٢ آذار (مارس) ١٩٤٦ في القاهرة. نقلا عن: محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٠٢ - ١٩٦٥، الملف ٧. نص المذكرة كاملا ص ١ - ١٤.

(٢) انظر: محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، جـ ٢، ص ١٢٨ - ١٢٩. أنظر أيضا: A. W. 2 March 1946; New York Times, I May 1946.

(٣) مناحم بيغن، المصدر السابق، ص ٢٢٩.

(٤) انظر تقرير اللجنة وتوصياتها في: R. John, S. Hadawi, The Plestine Diary 1945- 1948, Vol. II, PP. 54- 59.

(٥) S. H. Longrigg, OP. Cit., P. 352.

لجميع البلاد العربية[١]..»، ثم طالب باستقلال فلسطين وأن يتولى أمرها حكومة وطنية من أهلها. أما فيما يختص بالموقف الطائفي فقد أعلنه المطران أغناطيوس مبارك - المطران الماروني لا برشية بيروت - الذي أدلى بتصريح أكد فيه تأييده لانشاء وطن قومي يهودي في فلسطين. غير أن صحيفة «النهار» أرادت أن تمحو الآثار السلبية لهذا التصريح فنشرت شهادة المطران الماروني يوحنا الحاج - رئيس أساقفة دمشق - أمام لجنة التحقيق الانجلو - أميركية وقد رفض فيها انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ومما قاله «ان الطائفة المارونية الحريصة على السلام والطمأنينة في بلاد مجاورة تربطها بها روابط عديدة تؤيد عرب فلسطين مسلمين ومسيحيين في مطالبهم العادلة، فتوقف الهجرة وقفا تاما ويوقف معها بيع الأراضي ويعلن استقلال فلسطين.. وينشأ فيها حكومة وطنية ديمقراطية يمثل فيها الفلسطينيون بالنسبة العددية على اختلاف أديانهم وعناصرهم[٢]». والواقع أن صدى تصريح ومواقف المطران أغناطيوس مبارك كانت أشد صدى وتأثيرا في الأوساط اللبنانية والعربية من شهادة المطران يوحنا الحاج، وقد ذكر مصطفى خالدي[٣] بأن بيانات المطران مبارك أربكت «حتى الزمرة المارونية وأحرجتها والتي ليست في وضع بعد يسمح لها بتحدي العالم العربي علنا، فقد صدرت عنه بيانات... بأنه يؤيد جهود دولة اسرائيل الصهيونية السياسية وذلك للمزيد من

---

(١) مذكرة البطريرك الكسندروس المقدمة الى لجنة التحقيق الأنجلو - اميركية في آذار (مارس) ١٩٤٦. نقلا عن: **النهار**، العدد ٣٣٢١، ٢٠ آذار (مارس) ١٩٤٦.

(٢) من شهادة المطران الماروني يوحنا الحاج أمام لجنة التحقيق الأنجلو - أميركية في آذار (مارس) ١٩٤٦. نقلا عن: النهار، العدد ٣٣٢٣، ٢٣ آذار (مارس) ١٩٤٦.

(٣) مصطفى خالدي (١٨٩٥ - ١٩٧٧) طبيب صحي وهو أحد وجهاء لبنان وصاحب مستشفى خالدي الشهيرة في بيروت، شارك في الحياة السياسية، وكان عضوا في أكثر من جمعية اسلامية ومنها الكتلة الاسلامية. أصدر عام ١٩٥٣ كتيب (Muslim- Lebanon today) ونظرا لخطورة ما جاء فيه فقد عمدت السلطة اللبنانية الى مصادرته واحراقه، كما أحيل د. خالدي الى المحاكمة. وقبل وفاته بأشهر اتفق معه السيد توفيق حوري - مدير التخطيط والدراسات في جامعة بيروت العربية - على اعادة نشره مع ترجمة له باللغة العربية تحت عنوان «حاضر لبنان المسلم».

حماية الأقليات المسيحية في الشرق الأوسط من المسلمين[1] » .

وفي ٢٧ آذار (مارس) ١٩٤٦ نشرت صحيفة « آسية » البيروتية خبرا حول تصريحات المطران مبارك، فأشارت بأن تصريحه نشر محرفاً وغير كامل غير أن المطران نفسه لم يحدد أين التحريف بل لم ينف الموضوع مطلقا . وكانت صحيفة (Palestine Post) قد نشرت في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٤٦ تصريح المطران مبارك الذي أشار فيه الى انه حديث موجه الى أهل فلسطين والى العالم، ورأى ان لجنة التحقيق الأنجلو ـ أميركية لم تسمع صوت لبنان الحقيقي ولا الرأي العام عندما استمعت الى شهادات الشهود في بيروت . وأضاف المطران أنه « لو سمعت اللجنة صوت لبنان الحقيقي لكانت سمعت ذلك الصوت يعلن مؤازرة العمران اليهودي في فلسطين ومؤازرة الصهيونية باعتبارها شعارا للتقدم لشعوب الشرق الأوسط كلها » . وأشار « جيرالد فرانك » مراسل وكالة (O. N. A) التي نقلت نص المقابلة مع المطران، بأن المطران مبارك أوضح له بأن الموارنة غير ممثلين في الحكومة الحاضرة، وان رأيه هو رأي غبطة البطريرك الماروني انطون عريضة، وأن غبطته كثيرا ما أعلن عطفه على الصهيونية واليهودية . وزاد المطران مبارك « ان لجنة التحقيق قد سمعت فقط أشخاص انتخبتهم الحكومة وقالوا الذي طلبت منهم الحكومة أن يقولوا . وأني اتهم رئيس جمهوريتنا بأنه لم يعط رأيه الحقيقي عن الصهيونية لأنه يخاف من الجامعة العربية، وهو ـ أي رئيس الجمهورية ـ يعتقد عكس ما يقول، وقد قلت له ذلك أنا بنفسي . . »، وتابع المطران قوله « ان تقدم لبنان مربوط بتقدم فلسطين، ونحن اللبنانيون والمسيحيون نعلم ذلك وندرك أن الصهيونية تأتي بالتمدن لفلسطين وللشرق الأوسط كله، واني متحمس جدا للصهيونية لأني أحب الخير لفلسطين، واذا أحببتم أن تماشوا رغبات العرب المسلمين، فهؤلاء يرغبون في السيطرة على البلاد وفي طرد المسيحيين منها . واني اقول لكم بصراحة أنكم إذا قاومتم الصهيونية في فلسطين، فإن ذلك يعني ارجاع الشعب الى حكم الهمجية، وارجاع البلاد إلى حالة الفوضى والبرطيل، كما كانت

(١) مصطفى خالدي: حاضر لبنان المسلم، ص ٢٣ .

أيام سلاطين بني عثمان[1] » .

وفي الفترة التي طرح بها المطران مبارك آراءه،طرح ابراهيم سليم النجار ـ صاحب صحيفة اللواء وأحد المؤيدين القدامى للصهيونية ـ اقتراحا يقضي بجعل بيروت « عاصمة مسيحية » لأن لبنان « أصبحت عاصمته مركزا لكردينال مسيحي هو أمير من أمراء الكنيسة، وهو الكردينال الوحيد في الشرق كله، وعاصمة لسبعة بطاركة يعتبرون مرجعا لسبعين أسقفا مسيحيا بحيث أصبحت في الشرق علنا وجهرا عاصمة للمسيحية بعد رومة عاصمة الكثلكة في الغرب[2] » .

وفي الفترة التي كانت فيها القوى الطائفية تدعم القوى الصهيونية وتؤيد جهودها من أجل السيطرة على فلسطين، كانت الهجرة اليهودية غير الشرعية لا تزال مستمرة الى فلسطين سواء من لبنان أو من سواه من الدول، وكان لبنان قد أبدى أيضا تخوفه من الاستيطان اليهودي المحاذي لحدوده، ومن هنا أثيرت مجددا قضية الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية . وقد وردت رسالة من وزارة الحربية في لندن (The war office) الى وزارة الخارجية البريطانية في ٢ نيسان (ابريل) ١٩٤٦ حول هذه الموضوعات[3]، فأشارت بأن المجلس الحربي وصلته رسالة وزارة الخارجية البريطانية حول موضوع « منطقة الحظر » (Forbiden zone) بين لبنان وفلسطين ورد بما يلي: « ان المجلس الحربي يوافق مبدئياً على أية خطة جيدة تساعد على منع الهجرة غير الشرعية وبطيب خاطر . بالاضافة الى ذلك فانه يرفض أي اقتراح مقدم من الدول العربية يمكن أن يؤدي الى ريبة ضمن البلاد العربية وبشكل عام في سلامة نيتنا في الرغبة في الغاء مثل تلك الحركة » . وأضافت رسالة وزارة الحربية تعقيباتها حول الموقف اللبناني على النحو التالي:

١ ـ يوجد ابهام في الخطة التي ينبغي أن تكون فاعلة الا اذا كانت المناطق

(١) عمر فروخ: دفاعا عن العلم، دفاعا عن الوطن، ص ٥١ ـ ٥٢ . نقلا عن:
Palestine Post, 26 March 1946. No. 5056.

(٢) **اللواء**، العدد ١٥٠٤، ٢٩ آذار (مارس) ١٩٤٦ .

(٣) The war office to F. O. No. E.2975, of 2 April 1946, in F. O. 371/52494/88.

المحرمة ستتسع لضم الحدود السورية التي تجاور المناطق اليهودية قرب بحيرة الحولة.

٢ - غير واضح من نص رسالة الحكومة اللبنانية فيما اذا كانت المنطقة المقترحة تريد ادخالها في المنطقة اللبنانية أو على جانبي الحدود اللبنانية - الفلسطينية. واذا كان الاقتراح الأخير هو المقصود فهو ملموس في طبيعة البلد والذي يتفق في الواقع مع ما تريده الكثير من المستعمرات اليهودية في المنطقة المحرمة (منطقة الحظر) على الجانب الآخر من حدود فلسطين، التي أرادت الزام الحصول على ثمن ابعاد عدد كبير من الجماعات، بينما درجة الهجرة غير الشرعية داخل أرض فلسطين هي بدرجة كبرى أقل مما هي على البحر. ان المجلس يريد التثبت من الحلول المقترحة التي يريدها فعالة قبل الاتفاق على الأسلوب الذي يريده فحسب لمنع دخول عدد غير مهم من المهاجرين غير الشرعيين.. وأضافت رسالة وزارة الحربية بأنه مهما كان فان المجلس نظر في هذا الاقتراح الذي لا يريد اعادته بدون أقصى حد من الدراسة المستفيضة. وبناء على ذلك فقد اقترحت وزارة المستعمرات الطلب الى المفوضية العليا في فلسطين التشاور مع رئيس القومندانية (M. B. F) لفتح مفاوضات مباشرة مع الحكومة اللبنانية على هذا الاقتراح.

ويلاحظ من خلال رسالة وزارة الحربية البريطانية الى وزارة الخارجية بأن الحكومة اللبنانية كانت متخوفة وحذرة من الاستيطان اليهودي المحاذي للأراضي اللبنانية، غير أنها لم تحدد موقفا نهائيا حيال وضع الحدود اللبنانية - الفلسطينية وفيما اذا كانت تريد ضم بعض المناطق أم تريد إبقاءها على جانبي الحدود بين البلدين، غير أن هذه المسألة وسواها مما يتعلق بالخطر الصهيوني استمرت تثير الاهتمام الشعبي والنيابي والرسمي؛ ولهذا فان اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية طلب في ١٢ أيار (مايو) ١٩٤٦ أن يكون رئيسه ممثلا للبنان الشعبي في اجتماع الجامعة العربية في بلودان[1]. كما أن عددا من النواب ناقشوا في جلسة ٣١ أيار

(١) انظر: مذكرة اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية الى رئيس الوزراء سامي الصلح في: =

(مايو) ١٩٤٦ موضوع تهريب اليهود من لبنان الى فلسطين، وطلب النائب عبد الله اليافي من وزير الداخلية تطبيق القانون واعتبار تهريب الصهيونيين جريمة. أما النائب كاظم الخليل فقد حذر من بيع الأراضي الجنوبية لليهود وذكر أنه سبق له أن تقدم باقتراح اعتبر فيه أن البيع أو السمسرة خيانة وطنية يعاقب عليها القانون[1].

وأصبح موضوع تهريب اليهود وهجرتهم الى فلسطين موضع اهتمام الدول العربية لا سيما بعد قرارات لجنة التحقيق الدولية التي أقرت الهجرة اليهودية الى فلسطين، ولهذا ففي ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٤٦ أرسلت الحكومات العربية بناء على قرار مجلس جامعة الدول العربية مذكرات الى الحكومتين الانجليزية والاميركية ردا على تقرير لجنة التحقيق اعترضت فيها على تقرير اللجنة وتوصياتها[2]. وفي بيروت ونتيجة لاستمرار تأييد بريطانيا وأمريكا للأهداف الصهيونية فقد قام بعض الشبان في أوائل آب (أغسطس) بالقاء قنابل على قنصليتي الدولتين وعلى بعض المحلات الصهيونية، فما كان من وزير الداخلية صائب سلام الا أن طلب فورا تأمين الحماية على المؤسسات الأجنبية[3]. وعاد موضوع الحدود اللبنانية - الفلسطينية مجددا للبحث وبشكل جديد وهام، فقد كشفت بعض التقارير البريطانية عن بعض المواقف اللبنانية حيال هذا الموضوع، ففي ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٦، أرسل تقرير من (J. Beith) من وزارة الخارجية البريطانية الى (John Higham) في وزارة المستعمرات البريطانية

= ١٢ أيار (مايو) ١٩٤٦. ملف اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية، مجموعة جامعة بيروت العربية.

(١) مضبطة الجلسة السابعة عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٣١ أيار (مايو) ١٩٤٦، ص ٦٦٨.

(٢) أنظر نص المذكرات العربية في: ملف وثائق فلسطين، جـ ١ (٦٣٧- ١٩٤٩)، ص ٧٨٧- ٧٨٨، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى (١٩١٥- ١٩٤٦) ص ٣٩٠- ٣٩٢، أنظر أيضا: مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية. ق ٧٧/ د ٤/ جـ ٧/ ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٤٦، ق ٧٩/ د ٤/ جـ ٧/ ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٤٦.

(٣) **النهار**، العدد ٣٤١٠، ٧ آب (أغسطس) ١٩٤٦.

أوضح له فيه بأنه أرسل نسخة الى وزير الدولة عن الرسالة التي وصلته من البطريرك الماروني عن موضوع اشاعة عزم السلطات المختصة فصل قسم من فلسطين وضمه الى لبنان. ثم اقترح التوسط واخبار البطريرك أن هذه الاشاعة ليست صحيحة[١]. وأرفق بالتقرير رسالة البطريرك الماروني انطون عريضة التي أرسلها في ٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٦ الى وزير الخارجية البريطاني ارنست بيفن (E. Beven) ومما جاء فيها بأنه « أطلعنا على اشاعة حول مشروع السلطات المختصة لفصل جزء من فلسطين لالحاقه بلبنان. هذا المشروع لا يناسب اللبنانيين ولابطريركيتنا المارونية في لبنان، ونحن لا نستصوبه »[٢]. ثم أخبر وزير الخارجية بأنه يصلي من أجله كي تتحقق رغبة البطريرك.

وكان المطران الماروني اغناطيوس مبارك قد أرسل في ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٦ رسالة بهذا المعنى الى وزير الخارجية البريطانية أيضا أشار فيها الى الضجة المثارة حول موضوع عزم الحكومة البريطانية على فصل جزء من فلسطين الشمالية لالحاقه بلبنان موضحا أنه اذا كان هذا المشروع صحيحا فانه لا يوافق عليه لا لشيء الا « لأن من نتيجته زيادة عدد المسلمين في لبنان وجعل المسيحيين أقلية في هذا البلد ». وأضاف قائلا « ان سعادتكم لا تجهلون بأن لبنان كان دوما ملجـأ المسيحيين في الشرق ». ثم طالـب المطـران مبـارك أن تحافظ الحكومة البريطانية على هذه الخاصة للبنـان وابقائه ملجأ للمسيحيين حتى يمارسوا شعائرهم بكل طمأنينة. اما اذا كان سيحدث بعض التغييرات في الحدود، فستصبح الرغبة عند المسيحيين بفصل جزء من لبنان الجنوبي ـ حتى الليطاني مثلا ـ وضمه الى فلسطين، وهكذا يتضاءل عدد المسلمين في لبنان ويبرز خاصة هذا البلد المسيحي. ثم أعرب المطران عن أمله في أن تتفهم الحكومة البريطانية حقائق الأمور والأوضاع الدولية والتنبه إلى عملها[٣].

(١) J. G. S. Beith to J. Higham, No. E.10647, of 31 Oct. 1946, in F. O. 371/52494/88.
(٢) A. P. Arida to E. Beven. No. E.10647, of 2 Oct. 1946, in F. O. 371/52494/88.
(٣) I. Mobarak to E. Bevin, No. E.10647, of 12 Oct. 1946, in F. O. 371/52494/88.

وبعد أن حظي هذا الموضوع بأهمية كبرى، أثار النائب كاظم الخليل في الجلسة النيابية في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ خطورة هذا الأمر ولم يشر الى موضوع فصل جزء من فلسطين وضمه الى لبنان، بل أشار الى مشروع المطران مبارك ـ دون أن يسميه ـ موضحا أن هناك شائعات تقول بأن هناك مشروعا لسلخ قسم من جنوب لبنان وضمه الى فلسطين، وأشار الى« أن هؤلاء الخونة الذين يريدون تحقيق مآرب خاصة على أشلاء المصلحة العامة يجب علينا محاكمتهم بالخيانة بعد أن نثبتها عليهم بالادلة فنضع بذلك حدا لمثل هذه الشائعات والترهات. فالجنوب والبقاع والشمال وجبل لبنان وحدة لا تتجزأ ولا يقل أحد أبنائها تمسكا بلبنانيته عن غيره[١] ».

وفي ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ أرسلت وزارة المستعمرات رسالة الى (Beith) في وزارة الخارجية أعلمته بوصول رسـالـة البطـريـرك الماروني، وطلبت اخبار البطريرك أنه لا صحة لما قيل بأن السلطات المختصة تريد فصل جزء من فلسطين وضمه الى لبنان[٢]. وأرسلت وزارة الخارجية في الوقت نفسه رسالة الى القائم بالاعمال البريطاني في بيروت (Young) أوضحت فيها أن رسالتي البطريرك أنطون عريضة والمطران أغناطيوس مبارك قد تسلمها وزير الدولة، وأنه من الضروري اظهار الاحترام للرجلين واخبارهما بأن رسالتيهما قد وصلتا. وأضافت وزارة الخارجية « انه لمعلوماتكم الخاصة فان احدى الخطط التي تتعلق بفلسطين بحثت في الصيف الماضي وهي تتعلق بفصل الجليل وضمه الى لبنان. هذه الخطة في الوقت الحاضر ليس النظر فيها جديا، كما أنها على الأقل لا تتعلق بوضع المسيحيين اللبنانيين[٣] ». ويلاحظ من خلال هذه التقارير الخاصة بوضع الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية بأن ما استأثر باهتمام القوى الدينية المارونية حول مشروع الضم والفصل ليست النتائج السياسيـة والاقتصـاديـة والاجتماعيـة، بـل النتـائـج

(١) مضبطة الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني، ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦، ص ١٢٠.
(٢) T. Marthoson to Beith, No. E.11749, of 29 Nov. 1946, in F. O. 371/52494/88.
(٣) Furlong to . young, No. E.10647, of 29 Nov. 1946, in F. O. 371/52494/88.

الطائفية، وكان همها الوحيد وسبب معارضتها الأساسي لما أشيع، هو ألا يصبح عدد المسلمين في لبنان أكثر من عدد المسيحيين، بل على العكس فان تلك القيادات لم تر مانعا من ضم جنوب لبنان الى فلسطين كي يقل عدد المسلمين في لبنان وأملا في تحقيق الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وفي الوقت الذي كانت فيه القيادات المارونية تعالج مثل هذه الأمور، كانت القوى الصهيونية تتخذ قرارا في مؤتمر بال المنعقد في أواخر ١٩٤٦ تنتقد فيه الابطاء اللامبرر في تنفيذ توصيات لجنة التحقيق الانجلو - اميركية بادخال مئة ألف مهاجر يهودي الى فلسطين[١].

هذا وقد شهدت الفترة الأولى من عام ١٩٤٧ تطورات هامة على صعيد القضية الفلسطينية، فبعد ظهور الرأي البريطاني المؤيد لتقسيم فلسطين تقرر عقد مؤتمر في لندن - بدعوة من بريطانيا - لبحث وجهات النظر والمواقف العربية والبريطانية، وقد عقد بين ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ و١٤ شباط (فبراير) واشترك فيه لبنان وبعض الدول العربية. وكانت المفوضية البريطانية في بيروت قد أشارت في تقرير لها في ١٤ كانون الثاني (يناير) إلى أن هناك قلقاً عظيماً من نتائج مؤتمر فلسطين يمكن ادراكه في أن المؤتمر قد يكون لصالح بريطانيا وليس لصالح القادة العرب[٢]. وكان جمال الحسيني - أحد زعماء فلسطين - قد زار بيروت في ١٧ كانون الثاني (يناير) قبل سفره لحضور مؤتمر لندن[٣]. أما فيما يختص بالموقف اللبناني فقد أرسل اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية مذكرة الى ارنست بيفن (E. Bevin) وزير الخارجية البريطانية ضمنها رفضه استمرار الانتداب البريطاني على فلسطين، وعدم القبول باستمرار الهجرة اليهودية وعدم الاعتراف بكل قرار يرمي الى تقسيم فلسطين[٤]. وعند انعقاد مؤتمر لندن

(١) **البيرق**، العدد ٤٥٢٣، ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦.

(٢) B. L. in Beirut to F. O. No. E.1153, of 14 Janu. 1947, in F. O. 371/61710/88.

(٣) B. L. in Beirut to F. O. No. E.1154, of 22 Janu. 1947, in F. O. 371/ 61710/88.

(٤) مذكرة اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية (بيروت) الى ارنست بيفن (لندن) في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧. ملف اتحاد الأحزاب اللبنانية، مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية.

عرض «بيفن» على المؤتمر مشروعا لتقسيم فلسطين عرف باسم مشروع أو خطة بيفن (Beven Sheme) وهو يهدف الى انشاء دولة اتحادية على غرار سويسرا غير ان العرب رفضوا هذا المشروع[١]. ذلك لان بريطانيا كانت قد صممت على تقسيم فلسطين الى قسمين والقدس الى ثلاثة أقسام وإدخال مئة ألف مهاجر يهودي أيضا[٢]. وكان الأميركيون قد اشترطوا أيضا على بريطانيا أن توافق على دخول مئة ألف مهاجر يهودي لقاء المساعدات الاميركية لتركية واليونان[٣].

ولما كانت هناك رغبة دولية في تمييع القضية الفلسطينية وعدم الاكتراث بالمطالب العربية، فقد صدر قرار عن الأمم المتحدة بتعيين لجنة تحقيق دولية جديدة، فما كان من اتحاد الأحزاب اللبنانية الا أن أرسل في ٣ آذار (مارس) ١٩٤٧ مذكرة احتجاج الى الوزير البريطاني المفوض في بيروت أوضحت «ان هذا القرار لا مبرر له خصوصا وأن قضية فلسطين لم تعد في حاجة ماسة للدرس والتحقيق ولا نستطيع أن نرد هذا القرار الا الى رغبة حكومة جلالة الملك رغبة ملحة في الاحتفاظ بانتدابها على فلسطين، وذلك خلافا لما قطعته دول الحلفاء الظافرة على نفسها أثناء الحرب وبعدها من العهود والمواثيق لتأمين الحريات والاستقلال[٤]». وقد نقل الوزير البريطاني هذه المذكرة الى حكومته وأرسل جوابا بهذا المعنى الى رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية[٥].

أما فيما يختص بموقف لبنان الرسمي فقد شارك في دورة آذار (مارس) ١٩٤٧ العادية لمجلس جامعة الدول العربية، وكان الوفد برئاسة رياض الصلح

(١) أنظر حول هذا الموضوع: **النهار**، ١ - ٢ شباط (فبراير) ١٩٤٧. مناحم بيغن، المصدر السابق، ص ٣٠٧، R. John, S. Hadawi, Op. Cit, Vol. II, PP. 117- 123.

(٢) Le Jour, 8 Feb. 1947.

(٣) New York Times, I April. 1947.

(٤) مذكرة اتحاد الأحزاب الى الوزير البريطاني المفوض في بيروت، ٣ آذار (مارس) ١٩٤٧. ملف اتحاد الأحزاب اللبنانية، مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية.

(٥) من جواب الوزير البريطاني المفوض (بيروت) الى محمد جميل بيهم (بيروت) في ٢١ آذار (مارس) ١٩٤٧، مصنفة تحت الرقم: 34/74/47, 21 March. 1947. نقلا عن: محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩١٩- ١٩٦٥، الملف ٢، ص ٧٠.

وعضوية كميل شمعون وزير المال وهنري فرعون وزير الخارجية وسامي الخوري وزير لبنان المفوض في القاهرة. وقد عولج في هذه الدورة قضيتا فلسطين ومصر وأبدى لبنان تأييده للشعبين الفلسطيني والمصري. ولما عاد الوفد اللبناني الى لبنان أدلى وزير الخارجية ببيان اتضح منه اهتمام الجامعة العربية بقضيتي فلسطين ومصر، كما أقر المجلس النيابي اللبنانية اقتراحا بتأييد هاتين القضيتين(١). وكان وزير الخارجية قد أعلن في أول نيسان (ابريل) تأييد الحكومة والشعب اللبناني للشعب الفلسطيني والمصري في نضالها من أجل الاستقلال(٢). غير أن النشاط الصهيوني كان لا يزال نشطا في لبنان وعبره، الأمر الذي دعا اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية الى ارسال مذكرة الى رئيس الوزراء رياض الصلح في ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٤٧ احتج فيها على مجلة «السلام» اليهودية الصادرة باللغة العربية بسبب تأييدها للصهيونية. كما طلب الاتحاد من رئيس الوزراء اتخاذ التدابير اللازمة لمنع وصول نشرات الوكالة اليهودية الى لبنان بواسطة البريد اللبناني. كما طالبه بمنع بيع الأراضي الجنوبية اللبنانية للمتمولين اليهود على غرار ما حدث بالنسبة لجورج نده الذي باع أراضيه في قرية الذوق التحتاني لليهود(٣).

وعلى الصعيد الدولي، فقد ناقشت الأمم المتحدة القضية الفلسطينية وكانت قراراتها تساوي بين الفلسطينيين واليهود المهاجرين على السواء. ففي ٥ أيار (مايو) ١٩٤٧ صدر قرار بمنح الوكالة اليهودية (Jewish Agency) فرصة الادلاء بشهادتها أمام اللجنة الخاصة بالقضية الفلسطينية. وقد تبنت الجمعية العامة هذا القرار بـ ٤٤ صوتا بما فيهم الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي مقابل ٧ أصوات معارضة وامتناع ٣ دول عن التصويت هي الهند وايران وسيام، أما الدول الرافضة للقرار فهي: أفغانستان، مصر، العراق، لبنان، العربية

---

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٢٧. B. L. in Beirut to F.O. No. E.4307, of 30 April. 1947, in F. O. 371/61710/88.

(٢) C. O. C., Vol. I X- X, P. 77.

(٣) مذكرة اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية (بيروت) الى رئيس الوزراء (بيروت) في ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٤٧. ملف اتحاد الأحزاب اللبنانية، مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية.

السعودية، سوريا وتركيا(١). وفي ٧ أيار (مايو) ١٩٤٧ صدر قرار آخر منحت فيه الهيئة العربية العليا لفلسطين فرصة الادلاء بشهادتها. واستغلت الجمعية العامة تبني هذا القرار - الذي لم تعارضه سوى دولة واحدة - لتسجل في حيثيات القرار «ان قرار اللجنة الأولى بمنح الهيئة العربية العليا لفلسطين فرصة الادلاء بشهادتها يفسر نوايا الجمعية تفسيرا صحيحا(٢)». وجاء ذلك التبرير ردا على اعتراضات الفلسطينيين والعرب على منح الوكالة اليهودية فرصة الادلاء بشهادتها أمام لجنة قضية فلسطين.

وفي ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٧ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تشكيل لجنة خاصة لفلسطين عرفت باسم (Unscop) وذلك لاعداد تقرير بشأن القضية الفلسطينية والقيام بتحقيقات بين مختلف الأطراف المتنازعة(٣). ورأى الوزير البريطاني المفوض في بيروت في تقريره الشهري في ٢٠ آب - أغسطس بأن الحدث البارز لهذا الشهر هو زيارة اللجنة، وأنها بعد مجيئها الى لبنان اجتمعت أولا مع وزير الخارجية حميد فرنجية في ٢٢ تموز (يوليه) الذي تلا بيانا عن القضية العربية شدد فيه على حق العرب في فلسطين في تقرير مصيرهم، والحاجة للحفاظ على السلام في الشرق الأوسط. وأضاف التقرير أنه في اليوم التالي اجتمعت بالمندوبين العرب الذين اجابوا كتابة على المسائل المطروحة من اللجنة في اجتماعين سريين عقدا في صوفر(٤).

وبالفعل، فقد وصلت اللجنة الى فلسطين في منتصف حزيران (يونيه) وأجرت هناك اتصالات بالهيئة العربية العليا لفلسطين وبالمسؤولين البريطانيين، وقد سبق ذلك اتصالات مع ممثلي الوكالة اليهودية، وقد استمرت اللجنة في

---

(١) Resolution No. 104/S. 1/S. 75/5 May. 1947. نقلا عن: United Nations Resolutions on Palestine and the Arab- Israeli conflict 1947- 1974, P. 3. Editor. George J. Tomeh.

(٢) Resolution No. 105/S. 1/S. 76/7 May 1947, Ibid., P. 3.

(٣) انظر: A. Williams, Britain and France in the Middle- East and North Africa, P. 87.p The Middle East and North Africa, P. 410.

(٤) H. Boswall to F.O. No. E.7657, of 20 August 1947, in F. O. 371/61710/88.

فلسطين الى ما بعد منتصف تموز (يوليه) ١٩٤٧[١] . ومن ثم ففي ١٩ تموز (يوليه) وصلت الى بيروت وفي اليوم التالي اتجهت الى صوفر فاجتمعت بوفود الدول العربية المجتمعين هناك، فقدموا لها مذكرة مشتركة تضمنت وجهة النظر العربية في قضية فلسطين[٢] . كما أعلن وزير الخارجية اللبنانية عن معارضته لاقامة الدولة اليهودية لما يسبب ذلك من أخطار على العالم العربي[٣] . وكان الوزير البريطاني المفوض هوستن بوزويل (Houstoun Boswall) قد أشار في تقريره السابق إلى أن اللجنة تأمل الاعتماد كثيرا على الحكومة اللبنانية[٤] . ولوحظ أنه أثناء وجود اللجنة في المنطقة أن لبنان وبقية الدول العربية تعرضت لضغوط أميركية وأوروبية بهدف الموافقة على انشاء وطن قومي يهودي . كما أن قرارات لجنة التحقيق كانت سابقة لنتائج تحقيقاتها ولقاءاتها مع المسؤولين العرب، فقد عادت من بيروت الى جنيف بسرعة مدعية أنها أتمت دراستها للقضية الفلسطينية « وبدا لنا أن نشاطها كان شكليا محضا وأن رأيها سبق درسها . . . فضعف أملنا بها[٥] » .

وفي الوقت الذي كان فيه لبنان الرسمي يحاول التجاوب مع مطالب أكثرية اللبنانيين والمطالب الفلسطينية والعربية، كانت بعض القوى المارونية السياسية والدينية تعمل ضد القضية الفلسطينية وتطالب بانشاء وطن قومي يهودي في فلسطين ووطن قومي مسيحي في لبنان. وكان مساعدو اميل اده قد أرسلوا تلغرافا الى لجنة التحقيق الدولية قبل وصولها الى لبنان تضمن تحذيرا للجنة من الأخذ برأي الحكومة اللبنانية التي هي حكومة غير شرعية، وأنه بناء على ذلك فان لبنان ليس مضطرا بالالتزام بأي عمل يربطه مع فلسطين[٦] . وكان البطريرك الماروني انطون عريضة والمطران الماروني أغناطيوس مبارك واميل اده والنائب

---

(١) A. John, S. Hadawi, The Palestine Diary 1945- 1948, Vol. II, PP. 155- 156.

(٢) انظر النص الحرفي للمذكرة العربية في :**النهار**، العدد ٣٦٥٢، ٢٤ تموز (يوليه) ١٩٤٧،

(٣) أنظر أيضا : C. O. C., Vol. XI- XII, PP. 152- 158.
R. John, S. Hadawi, OP. Cit., Vol. II, P. 169.

(٤) H. Boswall to F. O. No. E.7657, of 20 August. 1947, in F. O. 371/61710/88.

(٥) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣، ص ٥٥ .

(٦) H. Boswall to F. O. No. E.7657, of 20 August 1947, in F. O. 371/61710/88.

يوسف كرم وبعض السياسيين الموارنة المتطرفين قد اتفقوا فيما بينهم على مطالبة لجنة التحقيق الدولية، بتبني رأيهم القائل بانشاء الدولتين اليهودية والمارونية على أن يتولى المطران مبارك تقديم مذكرة باسمه في هذا الموضوع، لا سيما وأنه سبق أن أبدى رأيه عام ١٩٤٦ للجنة التحقيق الانجلو ـ اميركية والذي أيد فيه انشاء دولة لليهود في فلسطين، كما هاجم المسلمين والعرب وقتذاك .

ففي ٥ آب (أغسطس) ١٩٤٧ أرسل المطران مبارك من أوروبا مذكرة الى رئيس لجنة التحقيق الدولية اميل سندستروم (E. Sandstrom) الموجود في جنيف، وقد تضمنت المذكرة اتجاهات طائفية بغيضة وحساً عصبياً مارونياً استعلائياً، ومما جاء فيها أنه لولا غيابه عن بيروت أثناء وجود لجنة التحقيق فيها « لأتيح لي أن أعمل على اسماع صوتي والادلاء برأيي ـ الذي هو في الواقع رأي أكثرية اللبنانيين ـ في هذه المسألة . . » واعتبر المطران مبارك أن ما أبدته الحكومة اللبنانية من تأييد للشعب الفلسطيني انما هو مخالف للحقيقة لأن هذه الحكومة لا تمثل الا نفسها « واذا اعترف هذا الشرق الأوسط ذو الأكثرية المسلمة للحكومة اللبنانية الحالية بالصفة الرسمية التي تسمح لها بأن تنطق باسم الأمة اللبنانية، فاننا نكون مستعدين لأن نجيب، بل لأن نثبت أن أسياد الساعة لا يمثلون الا أنفسهم وأن تصريحاتهم المقول أنها رسمية لم تمل الا لضرورات الساعة وللتضامن المفروض الذي يربط هذا البلد ذا الأكثرية الاسلامية بباقي البلدان الاسلامية التي تحيط به من كل جهة وتدخله قسرا في دائرة نفوذها السياسي والاقتصادي » .

وأضاف المطران مبارك في مذكرته بأن لبنان عبر العصور حتى في العهد العثماني انما كان يتهرب دائما من ضغوط الشعوب العربية المحيطة به . أما فلسطين فما أن دخلها المسلمون حتى تعرضت للاهانة الشائنة وللاضطهاد وللنهب وللخراب والتنكيل لأن « الكنس والكنائس حولت الى جوامع وقضي ـ لغرض مقصود ـ على الدور الذي كان يمثله هذا الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط » . وزاد المطران في اظهار كرهه للمسلمين والعرب بقوله انه « مما لا ريب فيه أن فلسطين كانت وطن اليهود والمسيحيين الأولين وأن أحدا منهم لم يكن من أصل عربي » . ثم أنكر عروبة فلسطين ولبنان معا، واعتبر أن ادخالهما في نطاق

العروبة هو « انكار للتاريخ وقضاء على التوازن الاجتماعي في الشرق الأدنى . . . فلبنان وفلسطين يجب أن يظلا الموطنين الدائمين للأقليات » .

أما فيما يختص باشادة المطران بدور اليهود في انعاش فلسطين وتطورها زراعيا فقد أوضح قائلا « فوجود مثل هذا الشعب المتطور العامل الى جانب لبنان لا يمكن الا أن يساهم في رفاهية الجميع . ان اليهودي يحقق المشاريع واللبناني سريع التكيف . . ويستطيع هذان الشعبان أن يفتخرا بأن لديهما في الميدان الثقافي من المثقفين والمفكرين عددا يعادل ما تحويه بلدان الشرق الأدنى مجتمعة » . واعتبر المطران أن المسلمين والعرب جهلة « فليس من العدل أن تشرع لهما القوانين أكثرية جاهلة تريد أن تفرض ارادتها » . ثم راح المطران يطالب بضرورة انشاء وطنين : مسيحي ويهودي « وأن هناك أسبابا رئيسية اجتماعية وانسانية ودينية تقضي بأن يخلق وطنان للأقليات : وطن مسيحي في لبنان ـ كما كان دائما ـ ووطن يهودي في فلسطين . وسيكون هذان الوطنان مرتبطين ببعض جغرافيا ويتساندان ويتعاونان اقتصاديا ويكونان جسرا لا بد منه بين الشرق والغرب سواء من الناحية الثقافية أو الحضارية » . واعتبر أن ذلك سيؤدي الى صيانة السلام في المنطقة والى حماية الأقليات من الاضطهادات ، وختم قائلا « ان لبنان يطالب بالحرية ليهود فلسطين كما يتمنى حريته الخاصة واستقلاله[1] » .

وازاء نشر صحيفة « الديار » البيروتية لهذه المذكرة أضربت بيروت وصيدا وطرابلس في ٢٩ ـ ٣٠ أيلول (سبتمبر) كما أصدر مفتي الجمهورية بيانا شجب فيه هذه التحركات في لبنان والتحركات الصهيونية في فلسطين[2] . كما شجبها البطريرك الكسندروس الثالث ـ بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس ـ الذي قال : « نحن نشجب من يقول أن لبنان وطن مسيحي ، فلبنان

(١) من مذكرة المطران مبارك (جنيف) الى لجنة التحقيق الدولية (جنيف) في ٥ آب (أغسطس) ١٩٤٧ . نقلا عن : **النهار**، العدد ٣٧٠٠ ، ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ .

Le Soir, 29 Sept. 1947.

(٢) L. Z. Yamak, Party Politics in the Lebanon political system. P. 151.

وطن لجميع أبنائه وسيظل لبنان على رأس الدول العربية في الدفاع عن فلسطين ، والمسيحيون هم أول من يحمي فلسطين بدمائهم وأرواحهم » . أما صحيفة « النهار » فقد هاجمت المطران مبارك لأنه عاد الى نغمة الوطن المسيحي ومما قالته : « أما أن تتحدّوا لبنان وتتحدّوا العرب كلهم بهذا الشكل ـ اما ان تطالبوا بفلسطين لأعداء المسلمين والمسيحيين ، أما أن تريدوا التعاون الاقتصادي بين الصهيونيين ومسيحيي لبنان ، اما أن تطالبوا باعطاء فلسطين للصهاينة ، فهذه أمور لن يسكت الموارنة عنها ولن يسكت اللبنانيون ولن يرضى العرب . لقد طفح الكيل يا أيها المطران[1] . . » . كما احتج بعض المسيحيين المغتربين على مذكرة المطران ، فقد أرسل أمين فرح برقية من أميركا الى محمد جميل بيهم بهذا المعنى[2] . كما نشرت صحيفة « العروبة » تاريخ العلاقات المارونية ـ الصهيونية منذ عام ١٩٣٥ لا سيما عندما اجتمع المطران مبارك بالزعيم الصهيوني حاييم وايزمان[3] .

أما فيما يتعلق بوجهة النظر البريطانية من مذكرة المطران مبارك الى لجنة التحقيق الدولية ، فقد جاء في التقرير الشهري السري للمفوضية البريطانية في بيروت في أواخر شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ أن مذكرة المطران نشرت في ٢٧ أيلول (سبتمبر) وقد دافع فيها المطران عن تأسيس دولة يهودية في فلسطين ووطن قومي مسيحي في لبنان . وأن هناك شكاً قليلاً بمنشور المذكرة التي هي برأي الوزير المفوض عملية مدبرة من الحكومة لفضح المطران مبارك أو لنزع الثقة منه ومن البطريرك الماروني . أما فيما يختص بالنواب والموارنة والمجلس النيابي فقد تحركوا بسرعة لادانة عمل المطران . وأضاف التقرير بأن مثل هذه الحركات هي خطرة وخطورتها تكمن في امكانية حصول تصادم خطر بين فئات الشعب يكون جسيما ، غير أن الحكومة نجحت تماما ودعمت اضرابا عاما في بيروت في ٢٩ أيلول (سبتمبر) الذي كان بدوره مرتبا . وهذه الاساليب « هي بعض الدليل

(١) **النهار**، العدد ٣٧٠٠ ، ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ .

(٢) أنظر : برقية أمين فرح (فلنت ـ متشيغن) الى محمد جميل بيهم (بيروت) ؟ ١٩٤٧ نقلا عن : محمد جميل بيهم : رسائل ووثائق ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧ ، الملف ٦ ، ص ٧٠ .

(٣) **العروبة**، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧ ، جـ ٨ ، ص ٢١ ـ ٢٢ .

على حكم مفلس والذي يلقى معارضة كبرى[1] ».

ولا يوجد شك في مذكرة المطران مبارك المرسلة الى لجنة التحقيق فقد اعترف نفسه بارسالها وهو المعروف عنه أنه يسعى للتقارب الماروني ـ الصهيوني منذ الثلاثينات وذلك لاقامة الدولتين المارونية واليهودية، غير أن الأمر الذي تداولته بعض الأوساط السياسية هو في كيفية تسريب مذكرة المطران الى الصحف اللبنانية وبالذات الى صحيفة « الديار » التي كان لها السبق في نشرها، وكانت الاتجاهات تسير وفق الخطوط التالية[2] :

١ ـ ذكر بأن صحيفة « الديار » حصلت على المذكرة من وزارة الخارجية اللبنانية فترجمتها ونشرتها بعد أن أعادتها لجنة الأمم المتحدة لأنها لا تقبل مذكرات الا من الحكومات والهيئات الرسمية.

٢ ـ قبل أن تقوم الحكومة اللبنانية بالايعاز لصحيفة « الديار » بنشرها أرادت مساومة المطران مبارك لاسكاته وعدم معارضته للحكم.

٣ ـ بعد رفض المطران هذه المساومة أوعزت الحكومة لصحيفة « الديار » بنشر المذكرة، وكان سبب اختيار الحكومة لهذه الصحيفة هو أن أحد أصحابها تقي الدين الصلح كان ابن عم رئيس الوزراء رياض الصلح، وكانت الاتصالات تتم بينهما بسهولة وسرية. ومما أشيع أيضا بأن « الديار » حصلت على المذكرة عن غير طريق وزارة الخارجية، غير أن الرأي الأول هو الأصوب.

هذا وقد استنكر المجلس النيابي اللبناني مذكرة المطران مبارك، وقد عقدت جلسة استثنائية في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ كان أكثر المتحدثين فيها من النواب الموارنة الذين استنكروا موقف المطران مبارك. فأشار النائب الماروني رئيف أبي اللمع باسمه وباسم النواب الموارنة الى استيائهم واستنكارهم لتلك

(١) H. Boswall to F. O. No. E.9986. of 30 Sept. 1947, in F. O. 371/61710/88.

(٢) انظر: **النهار**، العدد ٣٧٠٠، ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧.

المذكرة، وتعجب أيضا من كيفية تغيير المطران سياسته « فناصر القضية الصهيونية ودعا لانشاء وطن يهودي في فلسطين وجاهر بآراء أقل ما يقال فيها أنها تلقي بذور الشقاق بين المسلمين والمسيحيين » واعتبر أن الموارنة هم المدافعون الأول عن القضية الفلسطينية « فكفانا أن أكثرية الرسل الذين أوفدهم لبنان للدفاع عنها من الموارنة، فحميد فرنجية في لجنة التحقيق، وكميل شمعون في منظمة الأمم المتحدة، وسامي الخوري في القاهرة، وفكتور خوري في لوندرا ونصري المعلوف في أميركا الجنوبية... ولا عبرة ببعض أصوات نافرة تتعالى حينا هنا وحينا هناك[1]...»، كما استنكر النائب الماروني وديع نعيم مذكرة المطران مبارك واعتبر أنها لا تمثل الا المطران، ولهذا فان النواب الموارنة وقعوا على بيان احتجاج تلاه النائب نعيم في المجلس النيابي. وقد رفض توقيعه النائب الماروني يوسف كرم لأنه كان يؤيد مذكرة المطران مبارك، كما أن النائب الماروني أمين نخلة تهرب من التوقيع. أما النائبان المارونيان حميد فرنجية وكميل شمعون فقد كانا في هذه الفترة خارج لبنان. وبالرغم من أن النواب الموارنة استنكروا مذكرة المطران مبارك غير أن البعض اعتبر أن المطران مبارك كان يمثل التيار الشعبي الماروني والمسيحي، « فقد ترددت عباراته التي أطلقها ومطالبه على ألسنة الجماهير المسيحية في الجبل والمدن الساحلية شمالي بيروت »[2] مؤيدين مطالبته باقامة وطن قومي مسيحي في لبنان لمسيحيي الشرق.

والجدير بالذكر أن ردود الفعل اللبنانية استمرت تتفاعل تأييدا للقضية الفلسطينية، ففي ٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧ جرى اضراب منظم احتجاجا على توصيات لجنة التحقيق الدولية (Unscop)، واقفلت مدينة بيروت اقفالا تاما دون القيام بمظاهرات[3]. واعتبر الوزير البريطاني في بيروت بأن شهر

(١) للمزيد من التفصيلات انظر: مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧، ص ٨٤ ـ ٩٠، H. Boswall to F.O. No. E.9986, of 30 Sept. 1947, in F. O. 371/61710/88.

(٢) وليد فارس: التعددية في لبنان، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

(٣) H. Boswall to F. O. No. E.11425, of 30 Oct. 1947, in F. O. 371/61710/88.

تشرين الأول (أكتوبر) كان شهر القضية الفلسطينية فقد تركزت كل الأمور عليها، ففي ٩ تشرين الأول (أكتوبر) عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعا اتخذ فيه قرارا بدعم القضية الفلسطينية وتضمن دعم حقوق الفلسطينيين وتقديم المساعدات العسكرية والمالية لهم وتنفيذ المقررات السرية لاجتماع بلودان. وأضاف الوزير المفوض بأن ردود الفعل الشعبية على الدعم الاميركي والروسي لتقسيم فلسطين كانت مضادة خاصة من المسلمين، أما فيما يختص بالمسيحيين فان هذا الموضوع لم يستحق الاعتبار منهم[١].

وفي الوقت الذي كانت فيه بعض القوى الطائفية تناهض القضية الفلسطينية وتعمل من أجل ايجاد دولة طائفية في لبنان كانت بعض القوى الأخرى تعمل لنصرة القضية الفلسطينية، وقد حدث أن منعت الحكومة اللبنانية التظاهر في ذكرى وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) فما كان من أنطون سعادة الا أن أصدر بيانا أوضح فيه «ان الحكومة اللبنانية قررت.. الحؤول دون ظهور قوتكم وموقفكم الفاصل في مسألة جنوب سوريا متحملة من أجل ذلك ومن أجل ذلك فقط مسؤولية انعاش المطامع اليهودية باظهار شلل الشعب في لبنان، وبشل الحركة السورية العامة القومية الاجتماعية[٢]..». ثم أكد على دعمه للقضية الفلسطينية منتقدا قرار الحكومة بمنع التظاهر. وبالمناسبة ذاتها أصدر اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية بيانا ندد فيه بالصهيونية وبمحاولاتها السيطرة على فلسطين، ثم طلب من خطباء المساجد والكنائس القاء العظات بهذه المناسبة[٣].

وفي هذه الفترة كان لبنان على غرار بقية الدول العربية غير قادر على الحصول على السلاح والذخيرة من الدول الاجنبية، واكد تقرير للواء اسماعيل صفوت في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ - أي قبل صدور قرار التقسيم بيومين -

---

(١) H. Boswall to F. O. No. E.11425, of 30 Oct. 1947, in F. O. 371/61710/88.

(٢) بيان انطون سعادة في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧. نقلا عن: مراحل المسألة الفلسطينية ١٩٢١- ١٩٤٩، ص ٩٥- ٩٦.

(٣) نداء اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، ملف اتحاد الأحزاب اللبنانية، مجوعة جامعة بيروت العربية الوثائقية.

بأن الأمل ضئيل في حصول لبنان وسوريا على الأسلحة التي سبق أن عقدت صفقاتها في الخارج[١]، في وقت كانت هيئة الأمم المتحدة قد اتخذت قراراً في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) نص على انشاء دولتين مستقلتين في فلسطين الأولى عربية والثانية يهودية[٢]. غير أن الجنرال غلوب (Glubb) ذكر بأن اليهود كانوا يريدون الاستيلاء على جميع فلسطين وهم قبلوا بالتقسيم وأوامر الأمم المتحدة ظاهرا ولكن في الحقيقة كانوا يريدون أن يأخذوا جميع فلسطين[٣].

ويلاحظ بأن الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي وفرنسا وثلاثين دولة أخرى وافقت على قرار التقسيم، بينما امتنعت بريطانيا وتسع دول أخرى عن التصويت، كما أن لبنان والدول العربية والاسلامية وكوبا واليونان كانت ضد القرار[٤]. وكانت ردود الفعل قوية في لبنان ضد هذا القرار وقد أكد ذلك الوزير البريطاني المفوض (Boswall) في برقية مستعجلة في ٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ عندما أشار الى قيام تظاهرات طلابية في بيروت وتحطيم نوافذ الادارات الرسمية في شركة التابلاين، وأن الاضراب هو عام، كما بديء بجمع التبرع من أجل فلسطين. وأضاف بأن التدابير الملائمة كانت معدة من قبل الحكومة اللبنانية لحماية المفوضية البريطانية[٥]. واعتبرت صحيفة (Le Jour) البيروتية أن قرار تقسيم فلسطين بانشاء الدولة اليهودية من أعظم الضلالات التي أوجدتها السياسة المعاصرة. وتوقعت حدوث هزات عنيفة ازاء قرار التقسيم اذ

---

(١) عارف العارف: النكبة، جـ ١، ص ٢٢.

(٢) للمزيد من التفصيلات أنظر: Resolution No. 181/S. 181/29 Nov. 1947, Op. Cit, P. 4. C. O. C., Vol, XI- XII, pp. 163- 180. M. Wurmbrand et C. Roth, Le Peuple juif, PP. 431- 432.

عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص ٧٠٠.

(٣) الجنرال غلوب: رجل من الماضي. نقلا عن: مجلة الوطن العربي (باريس) ٨ - ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩، العدد ١٤٣. أنظر أيضا: دراسات الهيئة العربية العليا لفلسطين: المؤامرة الكبرى على تقسيم فلسطين وتدويل القدس، ص ١٧ - ١٨، قرارات الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وتدويل القدس، ص ١٤- ١٥، قرارات الأمم المتحدة، ص ١١ - ١٥.

(٤) K. C. A. 1946- 1948, Vol. VI, PP. 8967- 8974, 8977- 8980.

(٥) H. Boswall to F. O. No. E.11441, of 2 Dec. 1947, in F. O. 371/61743/88.

« لا نكون قد امتهنا العقل اذا قلنا ان هذه القضية ستعمل على زعزعة الأرض من أساسها[١] . . » .

وقد أكد الوزير البريطاني في تقرير آخر الى وزارة خارجيته بأن ردود الفعل اللبنانية مستمرة ضد قرار التقسيم، فقد اجتمع المجلس النيابي في ٥ كانون الاول (ديسمبر) واستنكر قرار التقسيم، وكان برمته مخلصا في دعم القضية الفلسطينية، وقد صادق على وضع مليون ليرة للدفاع عن فلسطين، كما أن النواب قرروا التبرع بمقدار شهر من رواتبهم، وقرر المجلس البلدي أيضا المساهمة بمبلغ مئة ألف ليرة. وأضاف بأن الاضرابات والتظاهرات قد جرت في ٥ كانون الأول (ديسمبر) وكانت كل المحال والمراكز التجارية مقفلة . . . كما وقعت انفجارات بين ٤ ـ ٦ كانون الأول (ديسمبر) في ضواحي الحي اليهودي وفي مراكز الادارة المشتركة المجاورة نسبيا لمفوضية الولايات المتحدة، غير أن الضرر كان قليلا ولم يؤد الى خسارة في الأرواح[٢] .

وبعد فترة توجه رئيس الوزراء رياض الصلح الى القاهرة للاشتراك في أعمال اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية التي عقدت اجتماعاتها في ٨ كانون الأول (ديسمبر) والتي حصرت أبحاثها في المشكلة الفلسطينية. وكان موقف لبنان في داخل اللجنة امداد فلسطين بالمال والرجال والعتاد لتبقى دولة عربية مستقلة[٣] . وفي ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ قدمت اللجنة العسكرية تقريرها الثالث الذي أوضحت فيه الوضع في فلسطين وبينت ضرورة تسليح ودعم الفلسطينيين. وعلى ضوء هذا التقرير اتخذ رؤساء الحكومات العربية عددا من القرارات لدعم

(١) Le Jour, 5 Dec. 1947.

(٢) H. Boswall to F. O. No.E. 11816., of 9 Dec. 1947, in F. O. 371/61743/88.
أنظر أيضا : مضبطة الجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني، ٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، ص ٣١٨ـ ٣٢٦ .

(٣) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٨١ . أنظر أيضا : **النهار**، العدد ٣٧٥٤، ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ .
K. C. A. 1946- 1948, Vol. VI, P. 9244.

الموقف الفلسطيني[١] . وفي ٩ كانون الأول (ديسمبر) صرح رياض الصلح لوكالة الصحافة الفرنسية بتصريح أشار فيه إلى أن قيام دولة يهودية تشكل خطراً على لبنان، ذلك « ان لبنان مهدد مباشرة أكثر من سواه من البلدان العربية لأن مطامع الصهيونية ستتجه نحو الشمال »، ثم أضاف أنه بالرغم من قلة عدد الجيش اللبناني فان لبنان مصمم على الاشتراك في أعمال انقاذ فلسطين ذلك « أن جنودنا ينتظرون على حدود فلسطين الشمالية الأوامر بالزحف والتقدم[٢] » . ورأت صحيفة « العمل » الكتائبية أن العرب محقون في مطالبهم، وتخوفت في الوقت نفسه من اختلاف العرب بسبب موضوع تأليف حكومة عربية في فلسطين وكان رأيها أن لا يتعرض العرب لهذا الموضوع، ذلك أن مجرد البحث بقضية حكومة عربية وطنية في الوقت الذي يعالج الصهيونيون مشكلة انشاء حكومة يهودية على القسم الذي منحتهم اياه منظمة الأمم المتحدة، يجعل الفكر يتجه الى أن الدول العربية تنهج هي أيضا من ناحيتها النهج نفسه أي أنها تعالج قضية انشاء حكومة عربية . . . فيغلب على الظن وجود قبول ضمني بالتقسيم[٣] » .

وفي الوقت الذي كانت فيه الدول العربية تعمل للحيلولة دون التقسيم فاذا بشرقي الأردن يشذ عن ذلك ويؤيد قرار التقسيم على لسان أبو الهدى رئيس الوزراء الأردني، وقد أكد ذلك كل من الجنرال كلايتون والجنرال غلوب[٤] . ومنذ أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ بدأ لبنان يتلقى بقلق أنباء الصدامات

(١) أنظر: صالح صائب الجبوري : محنة فلسطين، ص ١١٤ ـ ١١٨، عارف العارف، المرجع السابق، جـ ١، ص ٣٦، ٥٥، محمد فايز القصري : حرب فلسطين ١٩٤٨، جـ ١، ص ٩٥ـ ٩٨ .
R. John, S. Hadawi, Op. Cit., Vol. II, PP. 285- 287.

(٢) **النهار**، العدد ٣٧٥٥، ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ .

(٣) بيار الجميل : لبنان واقع ومرتجى، ص ١٣٥ـ ١٣٦ . نقلا عن: **العمل**، ٩ كانون الأول (دينسمبر) ١٩٤٧ .

(٤) J. B. Glubb; Soldier with the Arabs, PP. 63-66. أنيس صايغ: الهاشميون وقضية فلسطين، ص ٢٣١، عارف العارف، المرجع السابق، جـ ١، ص ٦٦، محمد فايز القصري، جـ ١، المرجع السابق، ص ١٤٦ ـ ١٤٧ .

بين العرب واليهود بسبب حدة الصدامات فقد بلغ عدد القتلى العرب (١٠٥٠) قتيلا بينما بلغ عدد القتلى اليهود (٧٥٠) وعدد القتلى الانجليز (١٠٣). ورغم كثرة القتلى العرب فان منظمة «الهاجانا» الصهيونية أصدرت بيانا ادعت فيه ان الطائفة اليهودية تريد السلام وهي لم تنتقم سوى للضحايا اليهود الذين قتلهم العرب، مع العلم أن الجرائم التي ارتكبت ليس من شأنها الا تعقيد الحال[١].

وكان للاضطرابات في فلسطين انعكاسات على الوضع في لبنان نظرا لدعم اليهود اللبنانيين للصهيونيين في فلسطين. وقد أكد الوزير البريطاني المفوض في بيروت (Houston Boswall) في برقية مرسلة الى وزارة خارجيته في ٨ كانون الثاني (يناير) بأن البوليس اللبناني اكتشف في بعض الأماكن الصغرى أسلحة متنوعة (قنابل ومتفجرات...) كانت مخبأة في حديقة في الحي اليهودي في بيروت، وان اثنين أو ثلاثة أوقفوا لقيامهم بهذا العمل، كما اتخذت في الوقت نفسه تدابير لحماية الحي غير أن واحدا من اليهود طعن في ٨ الجاري[٢]. وذكرت صحيفة «النهار» أن السلطات اللبنانية لاحقت بعض الأشخاص اليهود وصادرت منهم أسلحة وقنابل ورصاص وذخيرة متنوعة، ثم حكمت عليهم مددا مختلفة[٣]. واعتبرت صحيفة (L'Orient) أنه لا يجوز معاملة اليهود على هذا النحو فدافعت عنهم ودعت لأن يعيشوا بسلام وطمأنينة[٤].

وفي الوقت الذي اعتبر فيه ميشال شيحا في صحيفته (Le Jour) بأن اقامة دولة يهودية في فلسطين ستؤدي الى حرب دينية، أبدت بعض القوى الاسلامية استعدادها للدفاع عن فلسطين مشترطة توفر السلاح والتدريب والمال، ففي ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ وصلت رسالة من دمشق من الأمير محمد سعيد الحسيني الجزائري - حفيد الأمير عبد القادر ورئيس جبهة «مجاهدو افريقيا» - إلى

(١) **النهار**، العدد ٣٧٧٢، ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، أنظر أيضا: عارف العارف، المرجع السابق، جـ ١، ص ٨٧، ١٠٣، ١٣١.

(٢) **A. W.** 1 Janu. 1948.

(٣) H. Boswall to F. O., No. E. 395, of 8 Janu. 1948, in F. O. 371/68493/88.

(٤) **النهار**، العدد ٣٧٨٠، ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨.

L'orient, 13 Janv. 1948.

محمد جميل بيهم أبدى فيها استعداده للدفاع عن فلسطين، «وقد كان سروري عظيما حينما علمت ان الجمعيات الاسلامية بطرفكم مستعدة بالمساهمة في الجهاد وبتقديمها السلاح للمجاهدين ولا سيما للمغاربة... وقد تألفت فرقة باسم فرقة الأمير عبد القادر يبلغ عدد المتطوعين فيها ما يزيد عن الخمسة آلاف مقاتل وكلهم ممن تمرنوا على القتال[١]...».

ومن الأهمية بمكان القول انه بينما كان الفلسطينيون والعرب يتلقون رصاص العدو الصهيوني، كان «الانكماشيون» من اللبنانيين في لبنان والمهجر يدعون للصهيونيين ويساعدونهم ويؤيدون قيام دولة اسرائيل لأنهم على حد قول أنيس صايغ كانوا يأملون ان يخفف قيام دولة اسرائيل من ضغط المسلمين على المسيحيين في لبنان، بحيث تصبح قضية الوطن القومي المسيحي في لبنان مسألة سهلة التحقيق[٢]. هذا مع العلم أن لبنان اضطر اضطراراً للمشاركة في السياسة العربية ضد اسرائيل لأن الكثير من المسيحيين كانوا يعارضون هذا الصراع واشتراك لبنان فيه[٣]. بينما اتهم مصطفى خالدي القوى المارونية، وبالذات منظمة الكتائب بأنها تتعاطف مع الصهيونية ضد مسلمي لبنان وسوريا «وان هذا الخطر يجب أن يكون انذاراً لنا كي ننظم انفسنا للمقاومة[٤]...».

وأنه نظرا لخطورة الأحداث على الساحة الفلسطينية وانعكاسها على الساحة اللبنانية، فقد أبلغت الحكومة اللبنانية الطلاب اليهود في الجامعة الاميركية ضرورة مغادرة البلاد وكان عددهم ١٦ طالبا. وقد جاء ذلك في برقية للوزير البريطاني المفوض الى وزارة الخارجية في ١٥ كانون الثاني (يناير) الذي أوضح أيضا بأن رئيس الوزراء اللبناني أبلغ موظفي المفوضية البريطانية بأن الطلاب اليهود الفلسطينيين في الجامعة الاميركية يتأثرون أيضا بهذا

(١) رسالة الأمير محمد سعيد الجزائري (دمشق) الى محمد جميل بيهم (بيروت) في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ نقلاً عن: محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٣٦ - ١٩٦٥، الملف ٥، ص ١١٠.

(٢) أنيس صايغ: لبنان الطائفي، ص ١٦١.

(٣) **M. E. J.** Vol, 12, No. 2 (Spring 1958) P. 168.

(٤) مصطفى خالدي: حاضر لبنان المسلم، ص ٢٥.

القرار؛ وأن جميع الطلبة اليهود غير الفلسطينيين في الجامعة الاميركية مثل الطلبة اليهود (من غير نظر الى جنسيتهم سمح للذين يدرسون في الجامعة اليسوعية بالبقاء) غير أن رئيس الوزراء قال للموظفين البريطانيين، ان شعور الطلاب العرب في الجامعة ضد اليهود هو قوي وأنه في مصلحة الطلاب اليهود مغادرة الجامعة. وأضاف الوزير البريطاني أن ثلاثة طلاب من الذين طلب اليهم مغادرة البلاد قاموا بتقديم أنفسهم الى القسم القنصلي «وأنا لا اقترح القيام بأي مسعى مع اللبنانيين مطلقا. ومن الواضح انهم ليسوا مستعدين للعودة عن قرارهم، وانه اذا حدث شيء للطلاب اليهود فان الحكومة اللبنانية ستلقي التبعة على مفوضية جلالته مع بعض التبرير». وأضاف (Boswall) أن زميلي الوزير المفوض الاميركي وأنا لم نفاجأ بأن يطرد جميع الطلاب اليهود من الجامعتين.. باستثناء هؤلاء الذين من الدول العربية - وذلك نظرا لتطور الموقف في فلسطين[١].

والحقيقة ان لبنان الرسمي حاول أن يترجم تأييده للقضية الفلسطينية بمواقف عملية غير متأثر كثيرا بالاتجاهات الطائفية المعادية للقضية الفلسطينية، فبدأ بمساعدة جيش الانقاذ وأمده بعدد من المدافع الفرنسية والاميركية، وأكد القائد فوزي القاوقجي بأنه «كان لهذه المدافع اثر كبير في مختلف المعارك التي خاضها جيش الانقاذ[٢]». كما اشترك عدد كبير من اللبنانيين في الاستعداد للدفاع عن فلسطين وحتى ٨ شباط (فبراير) ١٩٤٨ كان عدد اللبنانيين الذين تدربوا في معسكر «قطنا» بسوريا ما يقارب (٣٠٥) من اللبنانيين من أصل (٤٩٧٦) من السوريين والفلسطينيين والمصريين واليوغوسلاف[٣]. بل أكثر من ذلك فقد أكد الوزير البريطاني المفوض في برقية سرية الى وزير خارجيته في ٢٠ شباط (فبراير) بأن الحكومة اللبنانية منحت رخصة للصناعي المحلي محمد فرحات لاقامة

(١) H. Boswall to F. O., No. E 715, of 15 Janu. 1948, in F. O. 371/68493/88.; H. Boswall to F. O., No. E 884, of 20 Janu. 1948, in F. O. 371/68493/88.

(٢) فوزي القاوقجي: فلسطين في مذكرات القاوقجي، جـ ٢، ص ١٤٦.

(٣) تقرير اللجنة العسكرية الى أمانة جامعة الدول العربية في ٨ شباط (فبراير) ١٩٤٨، رقم ١١٨ - ١٢٧. نقلا عن: عارف العارف، المرجع السابق، جـ ١، ص ١٠٢. أنظر أيضا: صالح صائب الجبوري، المرجع السابق، ص ١١٩- ١٢٠.

صناعة لتصنيع الأسلحة الصغرى والذخيرة في لبنان، وان فرحات أسس الشركة واشترى مكانا لها وأن رأسمالها يبلغ ١٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية. وعدد الوزير البريطاني امكانيات المصنع وعدد المسدسات والذخيرة التي يمكن أن يصنعها، وأن بيعها سيكون للقوات المسلحة اللبنانية والسورية ومن المحتمل لمشترين آخرين في هذا الجزء من العالم. وأضاف التقرير بأن فرحات تخابر في مدة وافية مع وزير الدفاع السوري، ولفت انتباه وزير الخارجية في لندن اذا كان هناك امكانية لمساعدة بريطانية في هذا المشروع فيما يختص بالاجهزة والارشادات التقنية ومجيء ممثلين بريطانيين الى بيروت لمناقشة المشروع أو أن يذهب فرحات الى المملكة المتحدة[١]... وقد جاء الرد من وزارة الخارجية البريطانية في ٢٥ شباط (فبراير) الى المفوضية البريطانية في بيروت بأنه يستحيل في الوقت الحاضر السماح بالتصدير الى لبنان فيما يختص بالماكينات الصناعية الحربية أو تسهيل تزويده بالتقنيين البريطانيين[٢].

وفي أوائل آذار (مارس) ١٩٤٨، وفي ظل الصراع العربي - الاسرائيلي، اقترح ميشال شيحا - صهر رئيس الجمهورية - مهادنة الصهيونية وبمعنى آخر اجراء اتصالات عربية - صهيونية لحل المشكلة القائمة «فليس بدعة أن يتم هذا الاتصال بواشنطن بل يجب أن يتم فيها وان تسهله الحكومة الاميركية[٣]..» غير أن الاتصالات السياسية في هذه الفترة كانت في حالة من الارتباك لا سيما بعد تزايد أعمال العنف ومهاجمة الصهيونيين للقوات البريطانية والعربية على السواء، ونتيجة لذلك فقد بدأت الهجرة الفلسطينية تتزايد الى لبنان وسوريا ومصر مما دعا الهيئة العربية العليا لفلسطين الى معارضة هذه الهجرة والطلب الى الحكومات العربية اعادة الفلسطينيين الى بلادهم للقيام بواجبهم[٤]. ولكن الدول العربية لم تتجاوب مع طلب الهيئة.

(١) H. Boswall to F. O., No. E 2480, of 20 Feb. 1948, in F. O. 371/68493/88.

(٢) L. Pyman to H. Boswall, No. E 2817, of 25 Feb. 1948, in F. O. 371/68493/88.

(٣) Le Jour, 3 Mars 1948.

(٤) محمد أمين الحسيني: حقائق عن قضية فلسطين، ص ٦٨- ٧٠.

ومن الملاحظ في هذه الفترة أن المصادر الغربية بدأت تخيف العرب من الأطماع السوفياتي في المنطقة وفلسطين بالذات كي تعطي مبررا لبقاء النفوذ الغربي في المنطقة، فقد ادعت الولايات المتحدة الاميركية أنها متخوفة من احتمال التدخل السوفياتي في المنطقة، ولذا فقد طرح مشروع وصاية بريطانية - أميركية - فرنسية على منطقة الشرق الأوسط للحيلولة دون تنفيذ المخططات السوفياتية[١]. وكانت بعض الصحف اللبنانية قد اعتبرت أن هناك خلافات بين روسيا وأميركا حول مستقبل فلسطين، ففي حين ألحت سوريا على وجوب تقسيم فلسطين كانت أميركا تتردد حيال هذا الموضوع[٢]، بينما راحت صحيفة (L'orient) تؤكد ان المطلوب في هذه الفترة عدم تقسيم فلسطين، وايجاد دولة واحدة عربية يهودية يتساوى فيها جميع السكان في الحقوق والواجبات[٣].

وفي منتصف آذار (مارس) ١٩٤٨ اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لبحث المشكلة الفلسطينية وبحث مسألة الهدنة في فلسطين، وذكر الوزير البريطاني المفوض في تقرير نهاية آذار (مارس) بأنه صدرت تعليمات الى المبعوثين العرب مؤداها بأن العرب يعارضون التقسيم في فلسطين، وأنهم مستعدون للتعاون على ارساء الأمن في فلسطين وكذلك على طرد الهاجانا وتوقيف الهجرة من الخارج الى الداخل[٤]. والحقيقة أن هذه القرارات العربية لم تكن فعالة أو قادرة على توحيد الموقف العربي، وقد ذكر الرئيس بشارة الخوري بأن الدول العربية كانت مفككة الكلمة والكيان كثيرة الاجتماعات والقرارات قليلة الأعمال، الأمر الذي دعا الشعوب العربية للتظاهر والاحتجاج على سياسة المؤتمرات والمشاورات وتلكؤ الحكومات العربية[٥]، بينما كانت الحركة الصهيونية تنفذ مخططاتها السياسية والعسكرية وتقوم بشن الهجمات على القرى والمدن العربية سواء في المناطق

---

(١) للمزيد من التفصيلات أنظر: **New York Times**, 20 Janu. 1948, 9, 25 March 1948.

(٢) **الحياة**، العدد ٥٦٣، ١٠ آذار (مارس) ١٩٤٨.

(٣) **L'orient**, 23 Mars 1948.

(٤) H. Boswall to F. O. No. E.5420, 30 March 1948, in F. O. 371/68489/88.

(٥) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ١٠١.

المخصصة للدولة العربية أو في منطقة القدس الجديدة أو في القرى المخصصة لمنطقة التدويل[١].

ونتيجة للسياسة العربية الارتجالية قام حوالي (٥٠٠) تلميذ من الجامعة الاميركية و (٥٠٠) مسلم - على حد قول الوزير البريطاني المفوض في ٢٤ نيسان (ابريل) - بالتظاهر احتجاجا على سياسة الحكومات العربية. وعلى الفور تدخلت القوة العسكرية. وبعد القاء الخطب أمام سراي الحكومة في المدينة قامت قطاعات من المتظاهرين بالتحرك لتحطيم النوافذ، ثم خربوا المحتويات الموجودة في المحلات اليهودية ومحلات الكتب، كما أضرمت فيها النيران وأتلفت السندات المالية[٢]. ونتيجة لتدهور الوضع العربي وتفاقم الموقف العسكري في فلسطين وبالذات في منطقة القدس أصدرت الأمم المتحدة في ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٤٨ قرارا يقضي بحفظ النظام والأمن في مدينة القدس واتخاذ الاجراءات الملائمة لحماية المدينة وسكانها[٣]. غير أن القوات الصهيونية لم تكترث بالقرار بل واصلت هجماتها ضد العرب وطردهم من حيفا ويافا وطبريا وصفد[٤]. وفي هذه الفترة الحرجة صرح رئيس الوزراء رياض الصلح بأن القوات العربية انقذت القدس ويافا والناصرة وعكا من اليهود، غير أنه وجه اللوم للفلسطينيين لعدم تنظيم أنفسهم، ثم ختم كلامه بالقول العاطفي المعهود لدى القيادات العربية «سترون أننا لا نهزل. انتظروا قليلا وقليلا جدا[٥]».

وبمناسبة انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين اشار ونستون تشرشل

---

(١) D. Ben Gurion, **Rebirth and destiny of Israel**, PP. 291- 296. **K. C. A.**, 1946- 1948, Vol. VI, PP. 9240- 9241.

(٢) H. Boswall to F. O. No. E.5155, of 24 April 1948, in F. O. 371/68493/88.

(٣) Resolution No. 185/S. 2/29 April 1948, **Op. Cit.**, P. 14.

(٤) D. Ben Gurion, **Op. Cit**, P. 291.

(٥) **الحياة**، العدد ٦٠٨، ٤ أيار (مايو) ١٩٤٨.

(W. Churchill) الى المشكلة العربية - اليهودية، وبعد أن اعتبر أن أعمال الارهابيين اليهود وقتلهم الموظفين البريطانيين والجنود ليست الا مظهرا من مظاهر نكران الجميل، رأى أن الحكومة البريطانية أحست بلذعة جرائم القتل في فلسطين وبالمهانة من بلاد الشرق الأوسط حتى من حلفاء بريطانيا، فكان من الطبيعي أن تقرر أخيرا في عام ١٩٤٨ غسل أيديها من مشكلة فلسطين وأن تترك اليهود وحدهم يجدون طريقة خلاصهم. وعن الحرب العربية - اليهودية فقد اعتبرها أنها وقعت بصورة مسرحية وأنها بددت ثقة البلاد العربية في نفسها بعد أن أطبقت على فلسطين آملة في نصر سريع[١]. أما الجنرال غلوب (Glubb) فقد أوضح بأن اليهود استغلوا نفوذهم في الولايات المتحدة الاميركية التي راحت تتدخل في الشرق الأوسط وتضغط على بريطانيا للانسحاب من فلسطين، كما أن العرب واليهود طلبوا انسحاب بريطانيا. فالعرب الفلسطينيون مع الأسف لم يكونوا يقدرون الحالةالعالمية، ولو أنهم تفهموا لوجب عليهم أن يطلبوا بقاء الجيش البريطاني[٢].

ومهما يكن من أمر الموقف الاميركي والبريطاني فان الدول العربية لم تكن على استعداد لمواجهة القوات الصهيونية، بل ان الملك عبد الله كان قد اجتمع قبل ثلاثة أيام فقط من حرب فلسطين مع غولدا مايرسون (G. Meyerson) (غولدا ماير) - مديرة المكتب السياسي في الوكالة اليهودية - ومع عزرا دانين (Ezra Danin)[٣] وأخبرهما في عمان عن أسفه لأنه مضطر لمحاربة اليهود شكلياً ما دام جيشه لن يكون وحده في الميدان، ولكنه طمأنهما بأن الحرب ستكون شكلية تبعا لاتفاق بيفن - أبو الهدى. مع العلم أن اليهود ظلوا على قناعة حتى ١٢ أيار (مايو) بأن

(١) مذكرات ونستون تشرشل، جـ ١، ص ٦٢٩.
(٢) الجنرال غلوب: رجل من الماضي. مجلة الوطن العربي (باريس) العدد ١٤٣، ٨ - ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩.
(٣) R. John, S. Hadawi, Op. Cit., Vol. II, P. 377.

الملك عبد الله لن يحاربهم، ولم يبدلوا فكرتهم الا بعد اجتماعه الأخير بغولدا ماير، وعند ذاك أوعز مسؤولو الوكالة اليهودية الى رجال الهاجانا بالاستعداد لمقاتلة الأردنيين[١].

وبسبب قرب انتهاء الانتداب البريطاني وقرار بريطانيا الانسحاب ابتدأت الحرب العربية - الاسرائيلية، وزحف الجيش اللبناني مع الجيوش العربية الأخرى بقيادة قائد الجيش فؤاد شهاب. ولما ابتدأ القتال تبين للعرب عقم استعداداتهم العسكرية وعدم جدية مخططاتهم. وبالرغم من أن الملك عبد الله لم يقاتل عمليا، فقد اتهم الجيوش العربية بالتخاذل ومنها القوات اللبنانية التي برأيه «لم تبد أية فعالية سوى الدفاع مع ضياع قرى لبنانية من أصل لبنان»[٢]. بينما كان هو قبل عدة أيام يصرح «بأن معركة فلسطين لا تستغرق سوى عشرة أيام[٣]».

ونظرا للأوضاع العسكرية فقد عقد المجلس النيابي جلسة سرية بناء على رغبة رياض الصلح الذي ألقى بيانا تحدث فيه عن القرارات النهائية التي اتخذتها جامعة الدول العربية. غير أن الأمر الذي أحدث مزيدا من الارتباك في الأوساط اللبنانية والعربية هو اعلان بن غوريون قيام دولة اسرائيل في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨[٤]. وبمناسبة ولادة دولة اسرائيل ذكر بن غوريون «بأن هذه اللحظة تعتبر حاسمة في تاريخنا، واذا تراخينا في هذه اللحظة فقد يكون علينا الانتظار أجيالا

(١) أنيس صايغ: الهاشميون وقضية فلسطين، ص ٢٣٣- ٢٣٤. نقلا عن:
H. Levin, Jerusalem Embattled, P. 102
(٢) الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين، ص ٢٦٠. أنظر أيضا: خليل أبو رجيلي: المطامع الاسرائيلية في الأراضي اللبنانية. نقلا عن: **شؤون فلسطينية**، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٢، ص ٨٧، رقم ١٤.
(٣) **النهار**، العدد ٣٨٨١، ١١ أيار (مايو) ١٩٤٨.
(٤) أنظر: نص الاعلان في: C. O. C., Vol, XIII, PP. 84- 86، **الحياة**، العدد ٦١٨، ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، **النهار**، العدد ٣٨٨٦، ١٦ أيار، (مايو) ١٩٤٨، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المجموعة الثانية ١٩٤٧- ١٩٥٠، ص ١٣١- ١٣٤، عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ٧٠٨- ٧١٠.

أخرى[١] » . أما فيما يختص بمناحم بيغن (M. Begin) فقد ذكر أنه توجه ليلة ١٥ أيار (مايو) الى محطة الاذاعة السرية التابعة لمنظمة « الارغون » (Irgun Zvai leumi) (I. Z. L) وألقى خطابا الى الشعب اليهودي قال فيه « لقد قامت دولة اسرائيل بالدم والنار، بالاكرام والتضحيات، ولم تكن لتقوم بغير ذلك . . . ان المعركة مستمرة، والسواعد اليهودية هي التي ستحدد حدود دولتنا . . . وكل محاولة لتجزئة اسرائيل ليست جريمة فحسب، بل هي كفر وخيانة[٢] . . » .

وفي الوقت الذي كانت فيه القوى الصهيونية تتخذ أهم المبادرات العملية وهي اعلان قيام دولة اسرائيل، فاذا برياض الصلح وحميد فرنجية وناظم عكاري يتجهون الى دمشق لا لشيء الا لتنسيق المواقف مع المسؤولين السوريين، كما يظهر بأن الاجتماعات لم تكف الزعامات اللبنانية والعربية بدليل أن النائب سامي الصلح حرص بدوره أيضا على الاجتماع بالوزير المفوض السوفياتي « سولود » لاقناعه بعدم الاعتراف بدولةاسرائيل[٣] . مع العلم أنه ما أن قامت اسرائيل حتى بادرت الدول الكبرى الى الاعتراف بها وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية[٤] .أما فيما يختص بلبنان فقد أعلنت الحكومة اللبنانية حالة الطوارىء للحفاظ على الأوضاع الداخلية وللدفاع الوطني وأصبحت المسؤولية بيد السلطات العسكرية، كما صدر قرار من وزير الداخلية يجيز له دعوة (٨٠٠) من الاحتياطي من الدرك والجيش، كما ألغيت اجازات كل رجال الشرطة والدرك والجيش[٥] .

والأمر اللافت للنظر أنه بينما كانت الحرب العربية ـ الاسرائيلية دائرة

---

(١) D. Ben Gurion Look back, P. 10

(٢) يوميات مناحم بيغن (The Revolt)، ص ٣٥٢ .

(٣) مذكرات سامي الصلح، ١٨٩٠ ـ ١٩٦٠، جـ ٢، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١ .

(٤) M. Wurmbrand et C. Roth., Le Peuple juif, P. 437.

(٥) H. Boswall to F. O. No. E 6302, of 15 May 1948, in F. O. 371/68493/88.

واللبنانيون والعرب منهمكون بظروفها وأوضاعها، فاذا بالرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح والنواب الموالين يتفقون على تجديد رئاسة بشارة الخوري ست سنوات أخرى، مما دعا كميل شمعون وكمال جنبلاط الى الاحتجاج على هذا التجديد، وبادر شمعون في ١٩ أيار (مايو) الى تقديم استقالته من وزارة الداخلية . وفي ٢٢ أيار (مايو) ١٩٤٨ اجتمع المجلس النيابي وأقر تعديل الدستور وجدد للرئيس بشارة الخوري، وكان في سوريا قد أعيد أيضا انتخاب الرئيس شكري القوتلي منذ نيسان (ابريل) ١٩٤٨[١] .

وفي ٣١ أيار (مايو) ناقش المجلس النيابي اللبناني تطورات القضية الفلسطينية فاستهل النائب عبد الله اليافي قوله بأنه كان يتمنى أن يكون رئيس الوزراء حاضراً غير أنه علم أنه سيتوجه الى عمان لحضور الاجتماع الذي سيعقد لدرس قرار مجلس الأمن . وذكر ملاحظاته على هذا القرار الذي اعتبر الصهيونيين في فلسطين فريقا على غرار الحكومات العربية، كما أن القرار اعتبر أن الصهيونيين يشكلون سلطة فعلية في فلسطين . وأشار الى أن اعتراف لبنان والدول العربية بهذا القرار يعني اعترافهم بالعصابات الصهيونية على حد قول النائب اليافي . ورد وزير الخارجية على النائب اليافي معربا عن تجاوب الحكومة مع الآراء التي طرحها، مشيرا الى أن الحكومة لم تقبل في الماضي ولن تقبل في المستقبل « ولا شيء يضطرنا لقبول دولة يهودية »، وأضاف مهددا خلافا للحقيقة بأن الدول العربية عندما يحين الوقت لن تعجز عن تحطيم الدولة اليهودية وهي في المهد مهما كانت قوتها بالرغم من كل الدول التي اعترفت بها[٢] .

وفي ٦ حزيران (يونيه) حاولت الحكومة اللبنانية أن تعيد معنوياتها المنهارة

---

(١) يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، جـ ٢، ص ١١٠٨ـ ١١١١، أنظر أيضا : G. Haddade, Revolutions and Military Rule in the Middle East, Vol. II, P. 401.

(٢) مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٣١ أيار (مايو) ١٩٤٨، ص ٨٥٦ـ ٨٥٧ .

اثر المعارك التي هزم فيها الجيش اللبناني، ولذا فقد تجمع الفوج اللبناني مع مدرعاته في مفرق طريق بليدة - عيترون - المالكية للهجوم على المالكية من الشمال[1] . وقد تعاون مع الجيش اللبناني عدد من المتطوعين اللبنانيين والمسلمين اليوغوسلاف وأفواج سورية وعراقية وجيش الانقاذ، وانتهت المعركة بانتصار هذه القوى في معركة المالكية الثانية[2] ، وذلك بحضور فوزي القاوقجي وفؤاد شهاب ومجيد أرسلان .

وكان لبنان في هذه الفترة من شهر أيار (مايو) ١٩٤٨ قد شغل بموضوع الهجرة اليهودية المتزايدة الى فلسطين عبر مرافىء عديدة وبينها المرفأ اللبناني الذي اتخذ كمحطة من محطات التوقف، وكانت الحكومة اللبنانية قد أمرت بتفتيش السفن المارة في موانئها . وبالفعل فعند وصول احدى السفن الى مرفأ بيروت في ١٩ أيار (مايو) صعد رجال الأمن وفتشوا فيها، فإذا بهم يوقفون ٦٩ شخصاً، بينهم ٤٠ أميركياً و٢٤ فلسطينياً ويضعونهم في المعتقل. وتبين أيضا أن على السفينة ثلاثة من اليهود يحملون جوازات سفر كندية، وقد استعلم القنصل العام البريطاني عن الموضوع فأوضح له المدير العام لوزارة الخارجية أن هؤلاء أوقفوا أيضا لمنعهم من الاشتراك مع المقاتلين اليهود[3] .

والحقيقة أن وزارة الخارجية اللبنانية أصدرت بلاغا أشارت فيه الى اعتقال ٦٩ شابا صهيونيا كانوا على متن الباخرة (Marinecarp)، وأنهم اعتقلوا لأنهم يشكلون خطرا على الجيوش العربية بسبب قدرتهم على حمل السلاح، وقد عثرت

---

(١) أنظر خريطة الهجوم الأول للجيوش العربية في حرب فلسطين وحملة الجيش اللبناني باتجاه المالكية في:
H. M. Sachar, Op. Cit., P. 338.

(٢) أنظر: فوزي القاوقجي، المرجع السابق، جـ ٢، ص ٢٠٥- ٢٠٩، عارف العارف، المرجع السابق، جـ ٤، ص ٨٣٥- ٨٣٨، هاني الهندي، المرجع السابق، ص ٨٦، ١٠٣- ١٠٤، العميد محمد فائز القصري، المرجع السابق، جـ ١، ص ١٨٤ .

(٣) Boswall to F.O. No. E.6645, of 20 May 1948, in F. O. 371/68493/88.

معهم السلطات اللبنانية على بعض الأسلحة وآلات الراديو فصادرتها على الفور[1] .

وفي ٢٦ أيار (مايو) ١٩٤٨ احتجت صحيفة «الديلي ميرور» النيويوركية على اعتقال الصهيونيين لأنهم أميركيين ومما أوردته «.. الآن بعد ان جرى ما جرى بلغت بلبنان الوقاحة أنه أبلغ نظارة الخارجية استعداده لاخلاء سبيل الـ ٤١ أميركيا شرط أن يعودوا الى أميركا[2] » ثم هاجمت الصحيفة أسلوب الحكومة اللبنانية وطالبت الحكومة الاميركية باستخدام القوة. وقد أشار الوزير البريطاني (Boswall) في تقرير له في ٢٦ أيار (مايو) الى أن وزير الخارجية اللبنانية أخبره عن رغبته في اطلاق الكنديين وكذلك مواطني الولايات المتحدة في تسوية قريبة وذلك لاعادتهم الى وطنهم مباشرة وعلى نفقة حكوماتهم. وأضاف الوزير البريطاني بأن زميله الوزير الاميركي هو متعب بسبب كيفية ترتيب أجرة نقل كل المسافرين، وأنه كان على الوزير البريطاني أن يعلم ما اذا كانت الحكومة الكندية ستسمح للكنديين اليهود بالعودة. وأضاف قائلا بأن الرجال اعتقلوا بناء على قانون حالةالطوارىء الذي صدر حديثا، وأن وزير الخارجية اللبنانية أوضح له أن الاهتمام الوحيد للحكومة اللبنانية هو منع تعزيز القوة العسكرية التي تسمح بقيام اسرائيل. ثم انه تبين لعضو المفوضية الاميركية الذي زار المعتقلين في بعلبك بأنهم كلهم - بما فيهم الكنديين - في صحة جيدة وقوية وأنهم أبدوا شكرهم للمعاملة الملائمة[3] .

وبالرغم من الموقف اللبناني الرسمي الذي بدا مؤيدا للقضية الفلسطينية فقد اتهم محمد فيصل عبد المنعم الحكم اللبناني وبالذات رئيس الوزراء رياض الصلح بأن موقفه كان غريبا لأنه كان أول الداعين لاستئناف القتال بعد انتهاء مدة الهدنة الأولى، وأنه لولا إلحاحه على استئناف القتال لما استأنفت الدول العربية الحرب

---

(١) **النهار**، العدد ٣٨٩١، ٢٢ أيار (مايو) ١٩٤٨ .

(٢) **النهار**، العدد ٣٩٠٣، ٥ حزيران (يونيه) ١٩٤٨ .

(٣) Boswall to F. O. No. E.7050, of 26 May 1948, in F. O. 371/68493/88.

بعد انتهاء مدة الهدنة بل لقبلت تمديدها[1]. غير أنه من الاهمية بمكان القول بأن رياض الصلح نفسه لم يعد يطالب باستئناف القتال لا سيما بعد النتائج الأولى للحرب وبعد اجتماعه بالوسيط الدولي الكونت برنادوت، والذي أكد له أنه بامكان اليهود أن يعيشوا بسلام مع العرب الفلسطينيين وأعطى له مثالا على ذلك تعايش الطوائف اللبنانية في لبنان[2]. وفي الوقت الذي كان فيه رياض الصلح يصرح بأن المسلمين والمسيحيين يعيشون بطمأنينة ومحبة في لبنان وأن بامكان اليهود أن يعيشوا كذلك مع العرب، فاذا بالمطران اغناطيوس مبارك يدلي بتصريح في باريس اعتبر فيه أن لبنان بلد كاثوليكي ويحاول المسلمون استعباده، كما يحاولون استعباد جميع المواطنين الذين يسكنون معهم في بلد واحد كاليهود في فلسطين وأضاف أنه «يجب ان يكون لليهود وطن قومي كي يتمكنوا من العيش الهادىء والا فان اية ولاية غير اسلامية لا تستطيع أن تعيش بحرية وتمارس معتقداتها الدينية تحت سيطرة اسلامية بحتة[3]».

والحقيقة أنه بالرغم من أن سياسة لبنان الرسمية حاولت أن تكون متوازنة حيال الاتجاهات السياسية اللبنانية، غير أن الحكومة لم تستطع أن تسير وفق هذه السياسة المتوازنة في معالجة قضية فلسطين، ولهذا فانها قدمت للقائد فوزي القاوقجي كمية من العتاد العسكري رغم عدم وفرته لدى الجيش اللبناني[4]. وقد حاول القاوقجي اعادة تكوين وتقوية جيش الانقاذ بعد تزايد الحديث عن امكانية تجدد القتال. ولكن الرئيس بشارة الخوري علم من الامير عبد الاله الوصي على

(١) محمد فيصل عبد المنعم: أسرار ١٩٤٨، ص ٤١٧.
(٢) **النهار**، العدد ٣٩١٦، ٢٠ حزيران (يونيه) ١٩٤٨.
(٣) مصطفى خالدي، عمر فروخ: التبشير والاستعمار في البلاد العربية، ص ٢١، نقلا عن: صحيفة **بيروت المساء**، ٢١ حزيران (يونيه) ١٩٤٨. عن خبر ورد في المجلة الفرنسية (Paris-Soir).
(٤) فوزي القاوقجي، المرجع السابق، جـ ٢، ص ٢١٨- ٢٢٠.

عرش العراق بأن الجيوش الأردنية متلكئة عن القتال وأنها تتأخر عن عمد لنجدة الجيوش العربية[1]. واعترف الجنرال «غلوب» أن الملك عبد الله لم يكن يريد القتال مطلقا، ولقد حاول بكل طاقته أن يتجنب الحرب لكن العوامل الخارجة عن ارادة حكومته «اضطرتنا أن نحارب لا سيما قرارات الحكومات العربية الأخرى التي أقرت الهجوم[2]..» غير أن الأمر اللافت للنظر هو موضوع ارسال قوات تركية للبنان والدول العربية، وقد أشار الى هذا الموضوع الوزير البريطاني المفوض في أنقرة (D. Kelly) في ١٢ حزيران (يونيه) في برقية الى وزارة الخارجية في لندن، ومما أشار اليه بأنه استخبر عن الأمر من المدير العام لوزارة الخارجية غير أنه تهرب مباشرة من الرد بأن «كل» البلاد العربية «ألحت» بأنها تفضل جيوشا من تركيا[3].

ومن جهة ثانية وبعد اقرار العرب واليهود للهدنة الثانية وصل الى لبنان في تموز (يوليه) ١٩٤٨ رالف بونش (R. Ponche) - مساعد الكونت برنادوت - فقابل أمين عام جامعة الدول العربية وسلمه دعوة الوسيط الدولي للاجتماع بالاسرائيليين في رودوس. غير أن رأي وزارة الخارجية البريطانية في هذه الفترة كان أنه رغم موافقة الدول العربية على وقف اطلاق النار فانها ترى الضعف في هذه الفكرة[4]. ورغم ذلك فقد استمرت المحاولات السياسية ووصل برنادوت الى بيروت في ٢٤ تموز (يوليه)، وفي اليوم التالي عقد لقاء ثنائي بين الرئيس بشارة الخوري والوسيط الدولي لم يحضره سوى رالف بونش الذي تولى الترجمة، وقد أظهر الرئيس اللبناني موقف لبنان والعرب من الهدنة والمفاوضة وقيام دولة اسرائيل، فأشار الى ان العرب قبلوا الهدنة على مضض وأنهم لن يقبلوا بوجود

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ١٠٦.
(٢) J. B. Glubb, A. Soldier with the Arabs P. 133.
(٣) D. Kelly to F. O. No. E.7959, of 12 June 1948, in F. O. 371/68493/88.
(٤) F. O. to Washington, No. E.9660, of 20 July 1948, in F. O. 371/68493/88.

دولةاسرائيل في المنطقة . ومما ذكره أيضا للوسيط الدولي حول مشكلة فلسطين بأنها « ليست مسألة اسلامية بل مسألة عربية . . . فالرئيس مسيحي مؤمن ويمارس واجبات دينه وهو متشدد بقضية فلسطين للأسباب التي بينها » . وعن خطورة انشاء اسرائيل قال رئيس الجمهورية « فالرئيس كلبناني يحتج على مسألة الجليل بصورة خاصة للخطر الذي يؤلفه جوار صهيون للبنان، خصوصا وان الرجل البعيد النظر قد يرى في ذلك أفكارا مبطنة هي ايجاد دولة صهيونية على الشاطىء تتصل بدولة مسيحية ودولة علوية، وان مجرد التفكير بذلك يزيد الطين بلة ويسيء الى المسلمين ويسيء الى نصارى لبنان الذين يعتبرون الوئام والاتفاق مع اخوانهم المسلمين ضرورة لازمة لايجاد الطمأنينة في الشرق العربي[1] » .

ومن ثم فقد قابل برنادوت كلاً من رئيس الوزراء رياض الصلح ووزير الخارجية حميد فرنجية فأوضحا له موقف لبنان من قضية فلسطين، وكانت مقترحاتها منسجمة مع مقترحات وآراء رئيس الجمهورية . وبالرغم من موقف الحكومة والرئاسة المعارض لانشاء دولة اسرائيلية في فلسطين، غير أن حركة المعارضة اللبنانية اعتبرت أن السلطات اللبنانية مسؤولة مع بقية الدول العربية عن انشاء دولة اسرائيل، ففي ٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ تقدمت الحكومة الجديدة برئاسة رياض الصلح ببيان الى المجلس النيابي لنيل الثقة، وقد بسطت فيه جهودها في سبيل فلسطين، فما كان من كميل شمعون الا أن انتقد الحكومة بسبب مسؤوليتها عن كارثة فلسطين، وتساءل عما فعلته من أجل فلسطين « . . . فهذه البلاد بأسرها، سلوها ان كانت راضية عن أعمالكم وان كانت موافقة على سياستكم . . . فالحكومة تعرف أكثر من غيرها أية هوة سحيقة تفصل بين الشعب وبينها في هذه القضية، وتعرف ما يقوله فيها كل فرد من اللبنانيين » . ثم أضاف قائلا « حاربنا بالقول حتى آخر رمق وسلمنا بالفعل من أول نظرة . . . اني أتهم

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣، ص ٥١٦- ٥١٩.

رئيس الحكومة اللبنانية بضعف الذاكرة وأتهمه بالاستهتار بالمسؤولية واتهمه بعدم الجد في قضية خطيرة حيوية، وأتهمه بكل أنواع المغالطة في سبيل تبرير أخطائه وتبرير الأخطاء التي اشترك فيها للبقاء في الحكم » . ومما قاله شمعون ساخرا « . . . أدهشني ذكرى جهاد الثلاثين سنة في سبيل فلسطين مع أنك لو اكتفيت بذكر الأسابيع الماضية المعدودة لحق لك الفخر بأنك خدمت فلسطين اليهودية في ساعات قصيرة أكثر مما خدمت فلسطين العربية في عمر طويل . . . » ثم راح شمعون يسخر من رياض الصلح أيضا قائلاً : أدهشني أنك تذكر البكاء على ما ضاع مع أنك تحفظ روايات العرب وتحفظ أيضا رواية أبي عبد الله لما أضاع غرناطة فبكاها فقالت أمه له :

ابك مثل النساء ملكا مضاعا

لم تحافظ عليه مثل الرجال

وازاء هذا الانتقاد اللاذع رد الصلح على شمعون بكلمة ارتجلها وقال غاضبا « . . . ان لبنان رفض قبول الهدنة قبل سوريا والعراق . أنالست مثلك . أنا أحمل مسؤولية كبرى ومركزي يوجب علي ألا أبوح بكل ما حدث . وغدا سيعلن في دمشق وبغداد والقاهرة أن لبنان كان أول من رفض الهدنة . لقد جاهدت وضحيت مدة ثلاثين عاما، بينما كنت أنت تتسكع على أبواب الانتداب » . ثم انتقد الصلح شمعون نقدا لاذعا بقوله : « اما أن تتبع سياسة صيف وشتاء على سطح واحد، صباحا عند المطران مبارك ومساء عند مفتي فلسطين فهذا ما لا نقرّك عليه ولا يمكن أن نقبل به، واني احتكم بذلك الى الرأي العام وهذا ما أقوله[1] » .

ويذكر منح الصلح في هذا الصدد بأن كلام رياض الصلح كان ضعيف الصدى في هذا الوقت لأن الناس كانت تعتبر كميل شمعون من الباكين الصادقين على

(١) مضبطة الجلسة الاولى لمجلس النواب اللبناني، ٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨، ص ٨٧٣- ٨٨٠. أنظر أيضا : **النهار**، العدد ٣٩٥٣، ٤ آب (أغسطس) ١٩٤٨، بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ١٣٠- ١٣١.

الحظ العربي العاثر مع الصهيونية، ولم يكن الناس يعتبرونه من المتباكين[1]. وبمناسبة عودة الحديث عن المطران مبارك وعلاقة شمعون به، فقد أرسل القنصل البريطاني في حيفا (Marriott) تقريرا الى وزارة خارجيته في ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٤٨ أشار فيه الى ان المطران مبارك عاد الى لبنان آتيا من أوروبا بعد رحلة قصيرة، وأنه في الفترة التي قضاها في روما اجتمع بالبابا ومع أنه لم يعرف ماذا جرى في الاجتماع غير أنه يعتقد بأن قداسته مستصوب الطرح السياسي للمطران مبارك، وأن المونسنيور مبارك أخبره عن موضوع ارسال مذكرته الى الأمم المتحدة التي فيها ادانات للوضع القائم في لبنان واتهامات الحكومة بالفلتان داخل السلطة وتزوير الانتخابات واللجوء للعنف. كما أن المطران أفهمه بأن مذكرته حوت فكرة («الرأي العام» – Opinion Public) اللبناني الذي يعارض استخدام القوة المسلحة ضد الدولة الاسرائيلية[2].

ورغم تردي الأوضاع العربية ورغم انتصارات الحركة الصهيونية على الدول العربية فانها بدأت بتصفية بعض المعارضين حتى لوجهة النظر الصهيونية، ففي ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨ قتل الكونت برنادوت ومرافقه الكولونيل اندريه سيرو (A. P. Serot) على يد منظمة شتيرن الصهيونية في أحد شوارع القدس[3]. وظن الرئيس اللبناني بشارة الخوري أنه يمكن استغلال هذا الحادث واستثماره لمصلحة العرب. وعندما تم اللقاء بينه وبين القائم بأعمال المفوضية البريطانية «سألت زائري عما تكون نتيجة هذا العمل الاجرامي، فحار في جوابه وأظهر أسفه للحادث، ولم يشر الى ذيوله. فقلت في نفسي: انه لن تكون ذيول وأن الريح لم توات العرب ولكن دماء بريئة هدرت[4]». وبالفعل فمن الملاحظ أن التقرير

(١) منح الصلح: المارونية السياسية، ص ٤٥.
(٢) Marriott to F. O. No. E 11237, of 25 August 1948, in F. O. 371/68494/88.
(٣) A. W., 17 Sept. 1948.
(٤) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ١٤٣.

الشهري للقائم بالاعمال (Evans) عن شهر أيلول (سبتمبر) لم يعلن رأيه أو الموقف المستجد بسبب مقتل الكونت برنادوت سوى ما ذكرته الصحف اللبنانية حول الموضوع[1]. غير أنه ذكر في ٢٣ أيلول (سبتمبر) بأن مقتل الكونت برنادوت، هذا الحدث المفجع، أعطى الصحافة فرصة كبرى للهجوم ثانية ضد الاعمال اليهودية الارهابية. وفي الوقت نفسه كان الأمل في أن تعيد أميركا النظر في سياستها المؤيدة لليهود. وأضاف بأن بعض الصحف ألقت تبعة مقتل برنادوت على بريطانيا وأميركا وفرنسا وروسيا وليس على اليهود، وأن مثل هذه الحادثة لم تكن لتحدث لولا أن بعض القوى الكبرى أعطت معونتها لدولة اسرائيل وذلك منذ وعد بلفور[2].

ونظرا للتطورات السياسية في المنطقة وبسبب الهجمات العسكرية الاسرائيلية على بعض المناطق العربية وبينها قطاع غزة حيث يتواجد الجيش المصري، فقد دعا لبنان الى عقد اجتماع في بلدة شتورا في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨ ضم كلاً من جميل مردم ومجيد أرسلان وفؤاد شهاب وفوزي القاوقجي وحسني الزعيم والمقدم ناصر رئيس ركن في الجيش المصري والعقيد محمود الهندي عضو اللجنة العسكرية. وقد خصص الاجتماع لبحث الوسائل التي تساعد الجيش المصري، لكن تبين انه كان شكليا أو بمعنى آخر لرفع العتب، على حد قول فوزي القاوقجي الذي سمع هذه العبارة من جميل مردم رئيس الوزراء السوري[3]. غير أنه في الوقت الذي كان فيه لبنان وبعض الدول العربية يبحث في مصير القوات المصرية في غزة، كانت في الوقت نفسه تقوم الطائرات الصهيونية بشن غاراتها على جنوب لبنان وبالتحديد على مدينة صور، وقد ذكر القائم بالاعمال (Evans) في ٢٢ تشرين الأول (اكتوبر) بأنه ألقيت قنبلة ليلة ٢١ –

(١) أنظر: Evans to F. O. No. E.13454, of 30 Sept. 1948, in F. O. 371/68489/88.
(٢) Evans to F. O. No. E. 12904, of 23 Sept. 1948, in F. O. 371/68494/88.
(٣) فوزي القاوقجي، المصدر السابق، جـ ٢، ص ٢٦٠.

٢٢ الجاري على المدينة وان سلاح الطيران اليهودي يقوم للمرة الأولى بعمل ضد لبنان وأن وزير الخارجية اللبنانية أخبره عن ذلك الهجوم الذي يمكن أن يواجه بمثله، وفي اتصال من خلال الموقف اللبناني لمؤتمر اليونسكو (Unesco) قال وزير الخارجية بأنه لديه الآن اعلام رسمي من اللجنة التنفيذية بأنها اذا دعت مراقبي اسرائيل لحضور المؤتمر فانه ليس بامكانها الحصول على مساعدة في لبنان[١].

والحقيقة أن لبنان لم يستطع رد الاعتداءات الاسرائيلية بل كل ما فعله هو مراجعة لجنة الهدنة. وبينما كانت القرى اللبنانية تتعرض للقصف وتحتل من قبل الاسرائيليين كانت بعض القوى اللبنانية ترحب بهذا الاحتلال لأسباب سياسية وطائفية لأن ذلك يدعم مواقفها الداخلية حسب الاعتقاد الطائفي، واعتبر البعض أن الاتصالات التي قامت بين بعض اللبنانيين والاسرائيليين ليست سوى اتصالات وثيقة بين الدولتين الصهيونية والمارونية[٢]. ورأى منح الصلح أن الهزيمة العربية عام ١٩٤٨ ساعدت على اعطاء المارونية السياسية عربيا ودوليا قدرة على الحركة لم تكن لها في السابق. وقد سئل رياض الصلح مرة عن سر تجرؤ رئيس الجمهورية عليه في الفترة الأخيرة فقال: ان نكبة فلسطين قد قصمت ظهري وستضعف أي رئيس حكومة في مواجهة أي رئيس للجمهورية[٣]. وأكد هذا الواقع الرئيس تقي الدين الصلح حينما سأل مرة ابن عمه رياض الصلح عن سر استقواء رئيس الجمهورية عليه وسر الخلافات بينهما فقال رياض الصلح بأسى «ما إن حلت النكبة بالعرب عام ١٩٤٨، وما ان انتصر الصهيونيون على العرب في فلسطين حتى بدأ بشارة الخوري يستقوي عليّ. ان نكبة فلسطين قصمت ظهري وان هزيمة العرب هي قبل كل شيء هزيمتي في لبنان[٤]».

وظلت القضية الفلسطينية الشغل الشاغل للبنانيين سواء المؤيدين لهذه القضية

---

(١) Evans to F. O., No. E.13713, of 22 Oct. 1948, in F. O. 371/68494/88.

(٢) مصطفى خالدي: حاضر لبنان المسلم، ص ٢٤.

(٣) منح الصلح، المرجع السابق، ص ٣٥، ٣٩.

(٤) مقابلة شخصية مع الرئيس تقي الدين الصلح في ٩ آذار (مارس) ١٩٧٩.

أو العاملين ضدها، ويتضح ذلك جليا من خلال مواقف الصحافة اللبنانية وقد أشار (Evans) في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) الى ردود الفعل الصحافية واتجاهاتها في لبنان، فأوضح أن بعضها يرى أن الأمم المتحدة لا تنظر مطلقا بما يلائم القضية العربية وأن العرب لم يعد لهم أي أمل في قرارات الأمم المتحدة المستقبلية، وان العرب كانوا يتصورون بأن عنصر الوقت كان ملائما لهم مع أنه بالعكس كان ملائما لليهود. وأضاف (Evans) بأن بعض الصحف بدأت منذ أول تشرين الثاني (نوفمبر) تهتم بالحليف القوي مع مصالح الشرق الأوسط باستثناء الصحف المؤيدة لفرنسا مثل: الأوريان لوجور، البيرق، العمل، والمؤيدة لروسيا مثل التلغراف، وان كل الصحف الوطنية العربية هي الآن تدافع من أجل اتفاقية علنية تماما مع بريطانيا[١].

وفي هذه الفترة لوحظ مدى تدهور الموقف العربي، كما لوحظ مدى معاناة لبنان من اللاجئين الفلسطينيين الذين استمروا في الزحف نحوه، مما دعا الرئيس بشارة الخوري للاعتراف بسوء أوضاعهم والاجتماع بعميد الجامعة الاميركية السابق بيار دودج (P. Dodge) المكلف بدرس اسعاف اللاجئين وأطلعه على سوء مصير هؤلاء اللاجئين[٢]. ونظرا لتفاقم وضع اللاجئين في البلدان العربية عمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) الى اتخاذ قرار يهدف الى انشاء صندوق خاص للاجئين[٣]. وكان هذا القرار بمثابة تغطية دولية عما ارتكبه المجتمع الدولي بحق الشعب الفلسطيني وتخفيفا عن الحكومات العربية التي واجهت بعد حرب فلسطين النقمة الشعبية العامة. وذكرت مصادر الهيئة العربية

---

(١) Evans to F. O. No. E.14830, of II Nov. 1948, in F. O. 371/68494/88.
للمزيد من التفصيلات حول تطورات موقف لبنان في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨
أنظر: H. Boswall to F. O. No. E.16176, of 30 Nov. 1948, in F. O. 371/68489/88.

(٢) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ١٧٣. أنظر أيضا عن أوضاع اللاجئين في البلدان العربية: محمد نمر الخطيب: أحداث النكبة أو نكبة فلسطين، ص ١٨٩- ١٩٠.

(٣) Revolution No. 212/S. 3/S. 163/19 Nov. 1948, Op. Cit., P. 17.

العليا لفلسطين أن كارثة فلسطين لم تحل بأهلها حينما كان زمام القضية في أيديهم، ولكن حلت الكارثة ونجحت المؤامرة حينما حرم الفلسطينيون من المال والسلاح، وحينما نقلت القضية من الميدان الشعبي الى الصعيد الرسمي العربي الذي كان قائما بين سنتي ١٩٤٧ - ١٩٤٨. واتهمت المصادر ذاتها الجيوش العربية بأنها كانت السبب في ضياع فلسطين، ذلك لأن هذه الجيوش عندما دخلت فلسطين عام ١٩٤٨ كان الفلسطينيون يشكلون ٧٦٪ من سكان البلاد ويملكون ٩٣٪ من أراضيها[١].

وذكر خالد العظم - أحد رؤساء الوزارات السوريين السابقين - أسباب فشل العرب في حرب ١٩٤٨ على النحو التالي:

١ - تفرق كلمة رؤساء العرب وملوكهم وانقسامهم الى معسكرين: هاشمي ويضم العراق والأردن، وسعودي ويضم السعودية ومصر وسوريا ولبنان.

٢ - تسلط النفوذ البريطاني على ملوك العرب ورؤسائهم بدون استثناء.

٣ - فقدان السلاح والذخيرة في جميع الجيوش العربية[٢].

بينما أوضح الجنرال غلوب (Glubb) بأن اليهود كانوا يملكون أسلحة متنوعة وكان عدد مقاتليهم نحو ستين ألفا من المسلحين، بينما كان الجيش الأردني لا يزيد عن أربعة آلاف جندي وأنه كان لا يملك سوى ستة مدافع، وأن العرب كانوا غير متفقين وغير مدربين. وأضاف أيضا بأن اليهود هم يهود أوروبا أصلا وأنهم كانوا مدربين بسبب عملهم في جيوش الدول الغربية أثناء الحرب، بينما الفلسطينيون كانوا فلاحين[٣].

---

(١) أنظر: صفحات مشرقة من النضال الفلسطيني الرائع، ص ١٣، أربعون عاما من الجهاد، ص ١٠- ١١، ١٥. من دراسات الهيئة العربية العليا لفلسطين.

(٢) للمزيد من التفصيلات أنظر: مذكرات خالد العظم، جـ ١، ص ١١١، ٣٨٣- ٣٨٤.

(٣) الجنرال غلوب: رجل من الماضي، نقلا عن: مجلة **الوطن العربي** (باريس) العدد ١٤٣، ٨- ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩.

٥ - موقف لبنان من المفاوضات العربية - الاسرائيلية وموقفه من توطين الفلسطينيين (١٩٤٩ - ١٩٥٠)

ابتدأ عام ١٩٤٩ في ظل العديد من التغييرات السياسية والعسكرية والديموغرافية في فلسطين والمنطقة العربية، ولم تكن هذه التغييرات في مصلحة الدول العربية بل كانت في مصلحة القوى الصهيونية، ورغم المسؤولية البريطانية في مصير فلسطين فقد استمر العرب في الاتجاه نحوها سياسيا وعسكريا، ففي الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ أرسل الوزير البريطاني المفوض في بيروت (H. Boswall) الى وزارة الخارجية في لندن تقريرا اتخذ طابع «الأهمية والسرية» أفاد فيه اذا كان هناك امكانية لامداد الجيش اللبناني بالاسلحة البريطانية، وقد أشار إلى أنه من الممكن أن لا يحصل مشكلة بسبب هذا الموضوع لانه ليس لنا معاهدة مع لبنان بخصوص تزويد الجيش اللبناني بالاسلحة «وأخشى أن لا تكون هناك طريقة لتغيير الوضع، وعلاوة على ذلك فان الجيش اللبناني على أي مستوى ليس عنده الكفاءة للقيام بعمليات جدية».

أما فيما يختص بالموقف العربي واليهودي فقد أشار (Boswall) في تقريره إلى ان حالة الجامعة العربية هي بالطبع مختلفة تماما، ولكني أشاطر السير جون تروتبك (Sir John Troutbeck's) شكوكه حول امدادات الأسلحة التي هي أساسية والتي قد تكون على المدى الطويل كافية. أما وضع اليهود الحالي المتعجرف فيبدو أن لا شيء يوقفهم الا تدخل بريطانيا لاجبارهم على تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ولمساعدة القوات الاردنية والعراقية اذا هوجمت في المناطق التابعة للعرب[١]. وفي ظل هذه الظروف أرسل الملك عبد الله في الأول من كانون الثاني (يناير) رسالة الى القائد عبد الله التل - الذي سبق أن اجتمع بموشي دايان - طلب منه التفاوض مع الجانب الاسرائيلي تذليلا لكل صعوبة قد

---

(١) H. Boswall to F. O. No. E.42, of I Janu. 1949, in F. O. 371/75330/31.

تظهر فيما بعد عند التفاوض الرسمي . وفي ٥ كانون الثاني (يناير) فوض بن غوريون رئيس الوزارة الاسرائيلية وموسى شرتوك وزير خارجيته كلاً من روبين شيلوح وموشى دايان للتفاوض مع الملك عبد الله . وبالفعل فقد ابتدأت المفاوضات وتعددت اللقاءات بين المسؤولين الأردنيين والاسرائيليين حتى أن الملك عبد الله تولى بنفسه فيما بعد رئاسة الوفد الأردني، بينما الدكتور « ايتان » وكيل وزارة الخارجية تولى رئاسة الوفد الاسرائيلي[١] .

وكان الوزير البريطاني (Boswall) قد أشار في تقريره السابق من أنه « يجب أن أبوح مرة ثانية بأن هناك رغبة جامحة بالنسبة لسلام منفرد بين اليهود والملك عبد الله، وأن هزيمة الجامعة العربية والجيش العراقي ستكون بالتأكيد عائقاً صعباً من كل ناحية، ولكن اضافة الى ذلك فان الملك عبد الله ليكون لامعا كخائن لوطنه بين العرب بشكل عام، فان ذلك ليس أخطر شيء بالنسبة لنا، ولكن أيضا بالنسبة للعرب الذين يؤيدونه والمعتدلين في كل مكان[٢] . وفي هذه الفترة وبينما كانت المفاوضات الاردنية ـ الاسرائيلية دائرة كانت القوات الاسرائيلية تواصل اعتداءاتها على الحدود اللبنانية لا سيما في مناطق برعشيت وعيترون . وبسبب هذه الاعتداءات وضعت وزارةالخارجية اللبنانية مذكرة احتجاج سلمتها الى مندوب الوسيط الدولي في بيروت، غير أن الاعتداءات الاسرائيلية استمرت واتسع نطاقها بحيث أن القوات الاسرائيلية قامت بخطف عدد من الأشخاص وعدد من المواشي[٣] .

ومما يلاحظ أن الحكم في لبنان كان على غرار الحكم في أكثر البلدان العربية، اذ

---

(١) ملف وثائق فلسطين (٦٣٧ـ ١٩٤٩) جـ ١، ص ٩٨١ـ ٩٨٣ . أنظر أيضا عن المباحثات الأردنيةـ الاسرائيلية في المصدر نفسه، جـ ١، ص ١٠١٧، ١٠١٩، ١٠٢١، ١٠٢٣، ١٠٢٥، ١٠٣١ . أنظر أيضا: J. B. Glubb, A Soldier with the Arabs, PP. 340- 341, 258.

(٢) H. Boswall to F. O. No. E.42, of 1 Janu. 1949, in F. O. 371/75330/31.

(٣) **النهار**، العدد ٤٠٨٢، ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ .

أنه كان مرتبطا بالسياسة البريطانية رغم أن بريطانيا لم تقدم لهذه الحكومات سوى الدعم السياسي لابقائها والحفاظ على وجود الحكم التابعة له، ولهذا كان رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح على اتصال ومشاورات دائمة مع الوزير البريطاني في بيروت، وقد أكد (Boswall) في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ في تلغراف الى وزارة خارجيته بأن رئيس الوزراء اللبناني اتصل به صباحا وبقي معه ما يزيد على الساعة وأن معظم الحديث كان عن فلسطين، وأن رياض الصلح كان كرئيس الجمهورية متأثراً جدا في الوقت الحاضر من تفكك الحكومات العربية، وعبر عن أمله المستعجل بأن حكومة جلالته لن تألو في بذل أقصى جهدها للسياسة العربية التي هي في حالتها الحاضرة ليست أقل أهمية بالنسبة لبريطانيا كما هي مهمة بالنسبة للعرب أنفسهم . وأضاف بأن تدخل حكومة صاحب الجلالة بالنسبة للاعتداءات الاسرائيلية على الحدود المصرية وارسال فرق الى شرقي الاردن كان لها أثر عام وتقدير عميق . وأشار الوزير البريطاني بما ملخصه أن رئيس الوزراء اللبناني ينصح بالتدخل البريطاني وأن ترسل بريطانيا ممثل لها بحيث يكون عنده قوة اقناع لتوحيد العرب نظرا للأخطار المحدقة بهم حاليا، فأجابه الوزير المفوض: تأكد بأن جميع ممثلي بريطانيا هم في عمل مستمر[١] .

ومما ذكره رئيس الوزراء للوزير البريطاني بعض الأمور الخطيرة وهي أن الفرنسيين يشعرون انه من المحتمل استخدام وجودهم بالمشاركة مع الموارنة وذلك لعودتهم السياسية الى الشرق الأوسط، كما تخوف رئيس الوزراء من تدخل أميركي في الشرق الأوسط، ولذا فعلى حكومة صاحب الجلالة أن تأخذ المبادرة للقيام بتسوية لأن جميع الدول العربية وحتى سوريا نفسها في حالة يائسة وبحاجة الى نصيحة في الوضع الحاضر حتى يتبعوها . وأضاف الوزير البريطاني المفوض بأن رئيس الوزراء اللبناني أبدى لومه مرة ثانية بسبب النقص الكامل في التعاون في

---

(١) H. Boswall to F. O. No. E.715, of 14 Janu. 1949, in F. O. 371/75330/31.

السياسة العربية وأنه في وضع متأثر جدا في هذه اللحظة لأن عليه ضغطا قويا من رئيس الجمهورية ووزير الخارجية لأن وزير الخارجية له اتصالات مع اليهود ويدل على ذلك الاتصال الذي حصل يوم ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨[١]. والحقيقة أن هذه العوامل التي أشار اليها رئيس الوزراء سواء على الصعيد اللبناني أو العربي أو الدولي، كما أن الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة على الحدود اللبنانية كانت من بين عوامل الضغط على لبنان للسير وفق مخطط الهدنة الدائمة مع الكيان الصهيوني. وكانت الحكومة الاسرائيلية قد أبدت موافقتها على ايفاد مندوبين الى رودوس لاجراء مفاوضات مع لبنان، وقد أعلن في لندن أن لبنان قبل الاشتراك في المفاوضات، كما أن راديو لندن أذاع أن اسرائيل أرسلت مفاوضين للتفاوض مع لبنان في قضية الأراضي اللبنانية التي يحتلها اليهود[٢].

وبالرغم من أن لبنان كان يشجع الدول العربية على توقيع اتفاق للهدنة وبالرغم من أنه كان يفاوض اسرائيل سرا غير أن المسؤولين اللبنانيين رفضوا الافصاح عن ذلك، مع أن الصورة الفوتوغرافية التي نشرتها صحيفة «النهار» في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ـ نقلا عن مصادر الأمم المتحدة ـ أكدت صحة خبر المفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية وأكدت اجتماع الضباط اللبنانيين والاسرائيليين في سيارة «جيب» اسرائيلية عليها شعار الهاجانا[٣]. ونتيجة لنشر «النهار» هذه الأخبار والصورة فقد استاءت السلطات اللبنانية وقررت مقاضاة الصحيفة «لمخالفتنا قانون المراقبة بنشرنا الصورة قبل عرضها على المراقب العسكري، اذ في لبنان مراقب عسكري على ما يقال». وأضافت المصادر الحكومية أن الصورة مزورة وأن الجيب غنمه الجيش اللبناني من اليهود، وأنه ليس من ضباط يهود في الصورة، وأن العلم الأبيض ليس عنوان المسالمة بل هو شعار احدى فرق الجيش

---

(١) H. Boswall to F. O. No. E.715, of 14 Janu. 1949, in F. O. 371/75330/31.

(٢) **النهار**، العدد ٤٠٩١، ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩.

(٣) **النهار**، العدد ٤٠٩٥، ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩.

اللبناني، غير أن الحكومة لم تجرؤ على التأكيد أن لا مفاوضات مع اسرائيل.

هذا وقد عادت صحيفة «النهار» لتؤكد في اليوم الثاني بأن الصورة الفوتوغرافية حقيقية فنشرتها ثانية مؤكدة أنها وردت اليها من أرشيف الأمم المتحدة تحت الرقم: أ. م. ١٦٢٦٣. ثم أوردت النهار خبر صحيفة «نيويورك هيرالد تريبيون» العدد ٢٠٥١٦ ونشرته بالزنكوغراف مع ترجمته التي تقول: «ان المفاوضات بين اسرائيل ولبنان بدأها الاستاذ رياض الصلح عندما كان في باريس على رأس الوفد اللبناني الى الأمم المتحدة. فقد اجتمع آنذاك الى السيد الياس ساسون خبير الشؤون العربية في وزارة الخارجية الاسرائيلية أكثر من مرة[١]». وقد أكد القائد صالح صائب الجبوري أن حسني الزعيم أخبره أنه منذ ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ بدأ لبنان مفاوضات مع الصهيونيين في الناقورة من أجل عقد الهدنة بينهما[٢]. والجدير بالذكر أنه سبق للوزير البريطاني المفوض في بيروت أن أكد بأن رئيس الوزراء اللبناني شجع بعض الحكومات العربية على اتفاق الهدنة وأبدى استعداده لتقديم أية خدمة في هذا الصدد. ومما قاله الوزير البريطاني أن رئيس الوزراء أخبره أنه أرسل إلى الحكومة المصرية رسالة أشار فيها اذا كان هناك من عمل مجد يمكن لبنان القيام به للمساعدة في محادثات رودوس، وقد تسلم اجابة شكر من الحكومة المصرية لأن العرض اللبناني كان العرض الوحيد من هذا النوع الذي وصل الى القاهرة من الدول العربية. ولم يكن هناك امكانية القيام بأي عمل في الوقت الحاضر لأن جميع المحادثات عسكرية، وقد أرسل برقيات الى نوري السعيد وتمنى عليه أن يبذل جهده دعما لوجهة نظر مصر والأردن والتوصل الى سياسة عربية مشتركة[٣].

وفي ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ عقد المجلس النيابي اللبناني جلسة

---

(١) **النهار**، العدد ٤٠٩٦، ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩.

(٢) صالح صائب الجبوري: محنة فلسطين، ص ٣٨٣.

(٣) H. Boswall to F. O. No. E.7715, of 14 Janu. 1949, in F. O. 371/75330/31.

استثنائية تحدث فيها رئيس الوزراء رياض الصلح عن مهمته في باريس من أجل فلسطين دون أن يشير الى لقاءاته مع الزعيم الصهيوني « الياهو ساسون » بينما أشار الى مساهمة لبنان في الدفاع عن فلسطين « ولعلكم تتبعتم سير النضال الذي دار بين الوفود العربية ومناصري الصهيونيين والنتيجة التي انتهى اليها، وهي نتيجة ان لم أرض بتسميتها فوزاً، فانني أستطيع أن أصفها بأنها نجاح سلبي ». واعتبر أن جهوده وجهود العرب أدت الى تأليف لجنة التوفيق الثلاثية، وأن لبنان استقبل ما يزيد على مائة وعشرين ألفا من اللاجئين الفلسطينيين أنفق عليهم ما يزيد على عشرة بالمائة من ميزانيته.

ثم ناقش النواب بيان رئيس الوزراء، فتحدث سامي الصلح منتقدا الحكومة ومنددا بمواقف رئيسها ومؤكدا « أن جميع تصريحاتكم ووعودكم عادت علينا بالخيبة والفشل، لا بفشل الشعب اللبناني الأبي، بل بفشل الحكومات ومنها أنتم الذين تسلمتم مقدراته وكنتم المسؤولين الوحيدين عن النتائج وليس الشعب ». وأضاف قائلا: « ان الطلقات النارية والمسدسات والبنادق على اختلاف أنواعها بدلا من أن تطلق في الفضاء ابتهاجا باستقبالكم وتأييدكم، لو أنها صوبت الى صدور الأعداء وأطلقت في أرض فلسطين لكانت كفيلة بتحقيق آمال الأمة... أراكم الآن تفاوضون وتستنجدون بالدول الأجنبية لأجل جلاء القوات الصهيونية عن أراضي لبنان... والحقيقة أنكم لم تحاربوا الا في التصريحات والبيانات والانتقال من بلد الى بلد وحضور الاجتماعات والمؤتمرات ». هذا وقد انتقد النائب كمال جنبلاط بيان رئيس الحكومة وفنده بندا بندا ثم ختم قوله معتبرا أن سياسة رياض الصلح هي التي أدت الى قيام الوطن القومي الصهيوني في فلسطين، ليس هذا فحسب بل « لتحضير جميع المقومات والمسببات لقيام الوطن القومي المسيحي في لبنان ». ثم قدم جنبلاط اقتراحا باسمه وباسم النواب سليمان العلي، نصوح الفاضل، وسامي الصلح بضرورة محاكمة رياض الصلح.

ولما تحدث النائب بهيج تقي الدين ندد بمواقف كمال جنبلاط وكتلة المعارضة

التي ينتمي اليها ورفض اقتراحه محاكمة رئيس الوزراء، كما دافع عن الجيش اللبناني. كذلك دافع عن الحكومة ورئيسها كل من وزير الخارجية والنائب حبيب أبو شهلا. أما النائب رئيف أبي اللمع فقد اعتبر أن رياض الصلح قام بخدمة القضية الفلسطينية « ولكنه عز علينا أن يكون رياض الصلح ابن الجهاد وربيب المعتقلات سار في طريق حرب خاسرة.. لم يكن لها من نتيجة سوى ضياع كل فلسطين وتشريد سبعمائة ألف عربي. يمين الله لو وقفت قبل الهدنة الأولى وقفة من وقفاتك الجريئة ورفست الكرسي برجلك ونزلت الى ساحة الجهاد الشعبي وصارحت العرب بكلمة الحق لهزت عروشا وأسقطت وزارات[1] ». ثم حجب الثقة عن وزارة رياض الصلح للأسباب التي ذكرها. ثم تحدث عدد من النواب مثل عادل عسيران ونصوح الفاضل وعبد الله اليافي وسواهم، وكان هناك شبه اجماع على تقصير لبنان حيال فلسطين.

هذا وقد شغل لبنان بموضوع الهدنة والمفاوضات المنوي اجراؤها مع الاسرائيليين، وكانت الدعوة للمشاركة في محادثات رودوس قد وصلت للحكومة اللبنانية منذ ٣١ كانون الثاني (يناير). وعلى حد قول الوزير البريطاني المفوض في بيروت (Boswall) فان هذه الدعوة سببت ارتباكا للحكومة اللبنانية، ولذا فقد ناقشت الأمر في اجتماع ضم رئيسي الوزراء اللبناني والسوري في ٥ شباط (فبراير) ١٩٤٩، وكان قرارهما انتظار نتائج المحادثات الاسرائيلية ـ المصرية قبل تبليغ موقفهما، وقد أعلم بذلك (Stavropoulo) نائب الوسيط الدولي الذي كان في بيروت. وأضاف الوزير البريطاني في تقريره في شباط (فبراير) أنه بعد التوقيع على الهدنة الاسرائيلية ـ المصرية تأتي مشكلة المفاوضات الاسرائيلية ـ اللبنانية التي فتحت بواسطة الجنرال (Rilley) الذي سبق له أن

(١) أنظر: مضبطة الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني، ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، ص ١٧ـ ٤٣.

وصل بيروت في ٢٤ كانون الثاني (يناير)[1].

وكانت لجنة التوفيق الدولية قد زارت بيروت بين ٢٢ و ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٤٩ فاجتمعت برئيس الجمهورية الذي عبر للجنة عن موقف لبنان من القضية الفلسطينية وهو أن تدويل القدس والبت في مشكلة اللاجئين من شأنها التخفيف من حدة الأزمة[2]. وأشار الوزير البريطاني المفوض إلى أن وزير الخارجية اللبنانية شدّد مع اللجنة على مسألتين وهما: تدويل القدس وعودة اللاجئين الى ديارهم[3]. وأرسل لبنان بموقفه هذا الى الدول العربية ومنها الى وزير لبنان المفوض في العراق فجاء الرد الى الخارجية اللبنانية «ان خارجية العراق استغربت قبولكم بدولية القدس مهما كانت البواعث وتقول أنها أبلغت لجنة التوفيق والحكومات اصرارها على عروبة المدينة قديمها وجديدها وضواحيها[4]». وفي ٢٤ شباط (فبراير) ورد نبأ رسمي بأن المصريين والاسرائيليين وقعوا في رودوس على اتفاق هدنة دائمة بدلا من وقف القتال «ان للنبأ أهمية كبرى وشأنه العاجل في تشجيع الدول العربية الأخرى على الاقتداء بمصر»، على حد قول الرئيس بشارة الخوري. وفي هذا الصدد ذكر (Boswall) أنه في نهاية شباط (فبراير) علم أن المباحثات ستبدأ بين ممثلي لبنان واسرائيل في الناقورة المتاخمة للبنان وفلسطين في أول آذار (مارس).

وبالفعل ففي الأول من آذار (مارس) ابتدأت المفاوضات الاسرائيلية - اللبنانية في ظل استمرار التعديات الاسرائيلية على القرى الجنوبية. وبالمناسبة فقد نشرت صحيفة «النهار» مقالا افتتاحيا حول مفاوضات الناقورة تحت عنوان «أما وقد....» تعرض للمراقبة العسكرية وشطب منه أسماء العسكريين الذين اشتركوا في الوفد اللبناني باستثناء المدنيين الذين وردت أسماؤهم وهم: محمد علي حمادة - مستشار - ومنح راسي - مترجم -[5] كما ذكر بشارة الخوري اسما

(١) Boswall to F. O. No. E.3717, of 28 Feb. 1949, in F. O. 371/75318/88.

(٢) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣، ص ١٩٦.

(٣) Boswall to F. O. No. E.3717, of 28 Feb. 1949, in F. O. 371/75318/88

(٤) عوني عبد الهادي: أوراق خاصة، ص ١٦٣.

(٥) **النهار**، العدد ٤١٣٠، ٢ آذار (مارس) ١٩٤٩.

مدنيا ثالثا اشترك في المفاوضات هو أنيس صالح - مستشار حقوقي -[1] أما الممثلون العسكريون اللبنانيون فقد كان في مقدمتهم المقدم توفيق سالم بينما مثل اسرائيل الكولونيل مردخاي ماكليف (Mordecai Macleff)[2] هذا مع العلم أن الوفد اللبناني ضم أيضا النقيب جوزف حرب.

ويلاحظ في هذه الفترة أن تحركا لبنانيا طائفيا بدأ ينشط على الساحة السياسية العربية، ذلك أن كميل شمعون والكتلة الوطنية والمطران أغناطيوس مبارك بدأوا ينشطون محليا وعربيا ودوليا لجعل مدينة القدس «متصرفية مسيحية» لها استقلالها الذاتي بحيث يؤلف المسيحيون فيها ٨٠٪ وذلك بحجة خلاصها من براثن الصهيونية، وقد أظهر الملك عبد الله موافقته على المشروع[3]. وفي صدد الممارسات والأساليب الطائفية اللبنانية ذكر أنطون سعادة في آذار (مارس) ١٩٤٩ عن العلاقة الصهيونية - الطائفية متعجبا من «أعمال العقلية الانعزالية في لبنان المؤسسة في تفكير الدولة الدينية. فهناك ترحيب هائل بغفلته بقيام الدولة اليهودية الى جانب الدولة المسيحية التي لا تزال تراود أفكار الفئة الرجعية الانعزالية وتتردد في احلامها». أما فيما يختص بالعلاقة الكتائبية - الصهيونية فقد رأى سعادة أن الكتائب تعمل بكل قواها على جمع القوى الطائفية حول فكرة الدولة الدينية القائمة على أساس التفاهم مع اسرائيل وضم لبنان الى أملاكها ومن ثم تربية الموارنة في أحضان اسرائيل لانقاذهم من المسلمين «الذين لا يمكن العيش معهم[4]» على حد قول الكتائب.

وفي الوقت الذي كانت تسير فيه المساعي الطائفية جنبا الى جنب مع المساعي الصهيونية، وفي الوقت الذي كانت لا تزال النشرات الصهيونية توزع لدى بعض الفئات اللبنانية، انتهت المفاوضات اللبنانية - الاسرائيلية في ٢٣ آذار (مارس)

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٢٠٢.

(٢) **K. C. A., 1948- 1950, Vol. VIII, P. 10100.**

(٣) **النهار**، العدد ٤١٣٠، ٢ آذار (مارس) ١٩٤٩.

(٤) أنطون سعادة: مراحل المسألة الفلسطينية ١٩٢١- ١٩٤٩، ص ١١٢.

١٩٤٩ وتم التوقيع على اتفاقية الهدنة[1]. وفي ٣ نيسان (ابريل) وقعت الاتفاقية الاسرائيلية - الاردنية. وفي ٢٠ تموز (يوليه) وقعت الاتفاقية الاسرائيلية - السورية. وكانت أولى نتائج اتفاقات الهدنة الاسرائيلية - العربية هي الاعتراف باسرائيل كواقع قائم بذاته واسترخاء الجيوش العربية وحل جيش الانقاذ بأمر من الجامعة العربية ذاتها[2].

والجدير بالذكر أن من نتائج هذه الاتفاقيات استياء الشعوب العربية ومجموعات من الضباط العسكريين، كما عمت التظاهرات بعض المناطق العربية، وتظاهر الفلسطينيون اثر الاتفاقية الاسرائيلية - الاردنية في نابلس وطولكرم وجنين واشتبكوا مع دوريات الجيش في جنين وقذفوا دار الحكومة في نابلس[3]. ومن الملاحظ أيضا أنه منذ أن وقع لبنان اتفاقية الهدنة خرج من معسكر المجابهة معتمدا لدرء الخطر الاسرائيلي على الضمانات الدولية لا على القوة الذاتية[4].

وفي خضم هذه التطورات ادعى المسؤولون الاسرائيليون بدورهم انه بتوقيع الدول العربية على اتفاقيات الهدنة لم يعد لها الحق في الادعاء بوجود حالة حرب، وكانوا يهدفون من وراء ذلك ارغام الدول العربية على سلام دائم على أساس الأمر الواقع[5]، لا سيما وأن القوى الدولية الكبرى سعت للاعتراف باسرائيل كعضو

---

(١) Boswall to F. O. No. E 5443, of 30 March 1949, in F. O. 371/75318/88.
أنظر أيضا: عوني عبد الهادي، المصدر السابق، ص ١٦٦، A. W. 23 March 1949, K. C. A., 1948- 1950, Vol. VII, P. 10100
أما نص اتفاقية الهدنة الاسرائيلية - اللبنانية فيمكن الاطلاع عليه في: **النهار**، العدد ٤١٤٨، ٢٤ آذار (مارس) ١٩٤٩، ملف وثائق فلسطين (٦٣٧- ١٩٤٩) جـ ١، ص ١٠٣٣- ١٠٣٧، اتفاقيات الهدنة العربية - الاسرائيلية، شباط (فبراير) - تموز (يوليه) ١٩٤٩، ص ٣٧ - ٤٦ رقم 5/1296، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ١٩٤٧- ١٩٥٠، ص ٥١٨- ٥٣٠.

(٢) أنظر: مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ق ٢٥٨/ د ١١/ جـ ٦/ ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩، هاني الهندي: جيش الانقاذ، ص ١١١.

(٣) J. B. Glubb, Op. Cit., PP. 241- 242.

(٤) أنظر: المقدم الهيثم الأيوبي: الرد الحاسم في جنوبي لبنان. نقلا عن: **شؤون فلسطينية**، آذار (مارس) ١٩٧٥، ص ٥- ٦، رقم ٤٣.

(٥) عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص ٧١٧.

في الأمم المتحدة، ولذا ففي ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٤٩ أبرقت وزارة الخارجية اللبنانية الى مفوضياتها في الخارج تعلمهم ان شارل مالك مندوب لبنان في الأمم المتحدة يقول «ان قبول اسرائيل في الأمم المتحدة هو أكيد الآن، وإن لدينا آخر فرصة للضغط على اسرائيل بشأن القدس واللاجئين، وان هنالك استعدادا لدى بعض الوفود وخاصة اللاتينية منها أن تجعل دخول اسرائيل مشروطا بقبولها مشروع تدويل القدس وربما أيضا قبولها ارجاع اللاجئين». ورأى مالك أن على الدول العربية أن تتفق على طلب تدويل القدس «لكي تكسب مساعدة الدول التي تهمها هذه المسألة فننال منها التأييد بعودة اللاجئين فاذا لم نمش على هذه الخطة الواقعية افلتت منا القضية[1]».

وفي ١١ أيار (مايو) ١٩٤٩ قبلت اسرائيل كعضو في الأمم المتحدة بتوصية من مجلس الأمن ورفع علمها بين العلمين اللبناني والعراقي، وقررت جمعية الأمم «ان اسرائيل دولة محبة للسلام راضية بالالتزامات الواردة في الميثاق قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة في ذلك[2]». وفي هذا الصدد ذكر تقرير صادر من المفوضية البريطانية في بيروت في أيار (مايو) ١٩٤٩ الى وزارة الخارجية البريطانية بأن شارل مالك كان واحدا من قادة معارضة قبول اسرائيل في الأمم المتحدة، غير أن الرأي العام اللبناني رأى في قرار الهيئة العامة بأن نتيجته كانت منتظرة ولما أعلن القرار وصل مع فقدان الشعور نسبيا، وأضاف بأن معظم اللبنانيين أدركوا أن نجاح الاسرائيليين ناتج عن تفرق العرب في كل قضية منفردة أخرى[3]..

ومن الأهمية بمكان أن نذكر أيضا بأن الدول العربية قبل حرب ١٩٤٨ كانت ضد تدويل القدس، وبالذات ضد القرار (١٠٧) الصادر عام ١٩٤٧، غير أنها قبلت مجددا قرار خضوعها لنظام دولي أملا منهم بعدم خضوعها

---

(١) برقية وزارة الخارجية اللبنانية الى مفوضيتي لبنان في القاهرة وبغداد، في ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٤٩. من وثائق أرشيف صحيفة «النهار»، غير مصنفة.

(٢) Resolution, No. 273/ S. 3/ S. 207/ II May 1949, Op. Cit., P. 18.

(٣) Boswall to F. O. No. E.7778, of 30 May 1949, in F. O. 371/75318/88.

لاسرائيل . ومن الأهمية أن نذكر أيضا أنه بينما كان لبنان يطالب بتدويل القدس في نيسان (ابريل) ١٩٤٩ ، فاذا به في تشرين الأول (أكتوبر) من العام نفسه يناقض تعليماته الأولى تبعا لتطور الظروف الدولية ويرفض مشروع تدويل القدس ، وهذا ما أكدته برقية وزير الخارجية فيليب تقلا الى الوزير اللبناني المفوض في القاهرة[1] .

والجدير بالذكر أنه بعد قبول اسرائيل كعضو في الأمم المتحدة انتعشت بعض الفئات اللبنانية المؤيدة للوجود الصهيوني في المنطقة ، وبعد يومين فقط من قبولها عضوا في المنظمة الدولية أرسلت وثيقة في ١٣ أيار (مايو) من منفذية عكا التابعة للقوميين السوريين تثبت تعامل منظمة الكتائب والمطران أغناطيوس مبارك مع اسرائيل لقلب نظام الحكم في لبنان وانشاء الوطن القومي المسيحي . فقد أرسل محمد جميل يونس – منفذ عام عكا القومي – رسالة الى أنطون سعادة أشار فيها الى « أن منظمة الفالانج اللبنانية والمطران أغناطيوس مبارك على اتصال ومفاوضة مع اسرائيل لقلب الحكم وانشاء الوطن المسيحي واضطهاد الفئات (الطوائف) الاخرى . وقد اطلعت من مواطنين على كتب توصية من المطران مبارك لاسرائيل وسأحاول الحصول على نسخ منها[2] » .

وفي الوقت الذي كانت فيه بعض القوى الطائفية تسعى لاقامة دولة طائفية في لبنان تتعاون مع الدولة العنصرية اليهودية ، فاذا بالنائب عبد الله اليافي يثير في ١١ أيار (مايو) ١٩٤٩ قضية فلسطين وقضية اللاجئين ، وموقف مؤتمر لوزان من هذه القضايا ، فتحدث عن أساليب الصهيونيين في لوزان ومحاولة تأثيرهم على العرب وعن عدم الوصول الى حل لعودة اللاجئين الى فلسطين . ثم سأل الحكومة سؤالا يتعلق باللاجئين الموجودين في لبنان بقوله : « ما هو موقفكم من اللاجئين فيما لو فشلت محادثات لوزان ، وماذا ستصنعون بهم وأنتم تعلمون كما نعلم أن المساعدات الدولية التي منحت لهم سوف تنتهي بعد شهرين ؟ .. انني أيها السادة

(١) برقية فيليب تقلا وزير الخارجية اللبنانية (بيروت) الى الوزير اللبناني المفوض (القاهرة) في ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩ . من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » ، غير مصنفة .

(٢) رسالة محمد جميل يونس (عكا) الى أنطون سعادة (بيروت) في ٣ أيار (مايو) ١٩٤٩ . نقلا عن : قضية الحزب القومي ، ص ١٧٣– ١٧٤ ، وثيقة رقم ١٧٣ .

أخشى أن تؤدي محادثات لوزان ومطاولاتها الى ارغام الدول العربية على القبول بالحل الذي تفرضه عليهم الصهيونية ، فنجد فجأة أنفسنا أمام ألوف من اللاجئين الذين لا مؤازر لهم ولا وطن يقبل بهم . . » هذا وقد أجاب وزير التربية الوطنية على النائب عبد الله اليافي ولم يجب على سؤاله رئيس الوزراء ، ومما قاله الوزير ان لبنان ذهب الى لوزان وحرص على أن تكون قضية اللاجئين أولى الاعمال ، وأنه تبين أن المؤتمر يتابع أعماله بصعوبة وبطء كلي وان الصهيونيين يحاولون جهدهم اعطاء هذه الاجتماعات صورة عقد صلح ، وأن وفد لبنان يلعب دورا تعود أن يلعبه دائما « اما النتيجة فلا أعرفها ولكني سأعمل جهدي لأن تكون النتيجة لصالحنا . أما أن أجيبك يا زميلي عما سوف تعمله الدول العربية مجتمعة بقضية اللاجئين فهذا ليس بامكاني . . . أما اذا بقي الحال على ما هو عليه فأرجوك أن لا تسألني عن السياسة العربية لأني لا أعلم شيئا عنها[1] » .

ونظرا لارتباط القضية الفلسطينية بالقضية العربية عامة والوضع اللبناني خاصة فقد شهد لبنان في حزيران (يونيه) ١٩٤٩ تطورات سياسية وعسكرية قام بها الحزب القومي السوري ضد الدولة ، ودعا أنطون سعادة القوميين للانتفاضة القومية لتسلم الحكم وهاجم الحكومة لاعتقالها ٥٠٠ قومي اجتماعي . بينما بدأت الدولة محاكمة القوميين المعتقلين ووجه النائب العام الاستئنافي يوسف شربل في ١٩ حزيران (يونيه) مذكرة الى رئيس الحكومة وزير العدلية رياض الصلح عرض فيها تاريخ وتحركات الحزب منذ عام ١٩٣١ ، متهما اياه بالتعامل مع اسرائيل ومحاولة استلام الحكم ، ومناوءة سوريا ورئيسها الجديد الزعيم حسني الزعيم[2] .

هذا وقد ذكر الوزير البريطاني المفوض (Boswall) في برقية الى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٢ حزيران (يونيه) ، أنه بناء على ما جاء في الصحف

(١) مضبطة الجلسة الحاديةعشرة لمجلس النواب اللبناني ، ٣١ أيار (مايو) ١٩٤٩ ، ص ٥٧٠– ٥٧٢ .

(٢) **النهار**، العدد ٤٢٢٥ ، ٢٢ حزيران (يونيه) ١٩٤٩ ، أنظر أيضا : قضية الحزب القومي ، ص ٧٢– ٩٤ ، ٩٥– ١٠٤ .

فان الشهود الفلسطينيين ادعوا بأن انطون سعادة كان قد تقارب مع اسرائيليين بارزين ممن انتظر منهم تسليمه السلاح والمال لتنفيذ انقلاب عسكري في لبنان، وأن يقوم في الوقت نفسه بمناهضة حسني الزعيم في سوريا، وان انطون سعادة أرسل معلومات عسكرية الى اسرائيل[١] . ومن الأهمية بمكان القول أن الوزير البريطاني نفسه أقر في تقريره في نهاية شهر حزيران (يونيه) بأن رئيس الوزراء اللبناني أوضح له بأن حسني الزعيم هو وراء مؤامرة أنطون سعادة[٢] . وبذلك يمكن الكشف عن حقيقة وهي أن اتهامات الدولة اللبنانية العلنية للحزب القومي بالتعامل مع اسرائيل ما هي الا لتأليب الرأي العام اللبناني والعربي ضده وتأليب حسني الزعيم ضده أيضا لا سيما وأن أنطون سعادة فرّ في هذا الوقت الى سوريا هربا من اعتقال السلطات اللبنانية له. كما أن اتهام الحزب القومي بالتعامل مع اسرائيل ما هو من جهة أخرى الا لتغطية اتصالات الكتائب والمطران مبارك بالمسؤولين الاسرائيليين. وقد نفى أنطون سعادة من دمشق التهمة الموجهة له ولحزبه بمحاولة قلب نظام الحكم أو التعاون مع اليهود، بل اتهم رئيس الحكومة وجميع الرجعيين والنفعيين بالتعامل مع اليهود ضد مصلحة لبنان ومصلحة الأمة السورية[٣] . والحقيقة أن الحكم في لبنان استطاع المداورة على حسني الزعيم واقنعه بصوابية مزاعمه ضد أنطون سعادة، فما كان منه الا أن قام بتسليم زعيم القوميين الى السلطة اللبنانية التي اتخذت قرارا سريعا باعدامه في ٩ تموز (يوليه) ١٩٤٩ رميا بالرصاص[٤] .

والجدير بالذكر أنه ما أن انتهت الدولة من زعيم القوميين السوريين حتى شعر

---

(١) H. Boswall to F. O. No. E.7649, of 22 June 1949, in F. O. 371/75320/88.

(٢) H. Boswall to F. O. No. E.9483, of 30 June 1949, in F. O. 371/75318/88, Baiely to the Commonwealth Governments No. E 8852, of 25 July 1949, in F. O. 371/75320/88.

(٣) أنطون سعادة، المصدر السابق، ص ١٥٢- ١٥٣، **النهار**، العدد ٤٢٢٦، ٢٣ حزيران (يونيه) ١٩٤٩.

(٤) **النهار**، الاعداد ٤٢٣٩- ٤٢٤٠، ٨- ٩ تموز (يوليه) ١٩٤٩. أنظر أيضا: G. Haddade, **Revolutions and military rule in the middle East**, Vol. II, PP. 398- 399, A. W., 8 July 1949.

المسؤولون فيها بخطر منظمة الكتائب والمطران أغناطيوس مبارك وبعض الفئات الطائفية المتطرفة المتعاونة معها، ورأت الدولة ان اتهامات الحزب القومي لمنظمة الكتائب والمطران مبارك لم تكن مجرد اتهامات بل هي حقيقة ثابتة، ولذا فان التخوف انتقل من الدوائر السياسية المحلية الى الدوائر الدولية، وقد عبر عن هذا التخوف وزير لبنان المفوض في واشنطن وهيئة الأمم المتحدة شارل مالك الذي أرسل تقريرا في ٥ آب (أغسطس) ١٩٤٩ - أي بعد اعدام أنطون سعادة بحوالي الشهر - حذر فيه من خطر «اتفاق خفي بين اسرائيل وبين بعض اللبنانيين القصيري النظر فيحدثوا انقلابا مواليا لاسرائيل لا يعتبر هذا الانقلاب تعديا من اسرائيل بل مجرد حركة داخلية عندئذ لا مجال لتحرك الغرب[١]».

من جهة أخرى استمر لبنان في هذه الفترة مشغولا ليس فقط بأوضاعه الداخلية بل بالقضية الفلسطينية ومتفرعاتها وآثارها على لبنان، وكان الوزير البريطاني المفوض في بيروت قد أشار في برقية سرية في ٨ تموز (يوليه) ١٩٤٩ الى أن فؤاد عمون مدير عام وزارة الخارجية اللبنانية كان معه على غداء منفرد اليوم، وقال له بثقة بأنه كان له نظرة في لوزان (Lausanne) وكان ظهر - احتمالا بواسطة الممثل الاردني - في لوزان نص تقرير محال للتوفيق بين الاسرائيليين والحكومة الاردنية والذي لاقى تأييدا من الملك عبد الله شرط تسوية الحدود القائمة على خطوط الحالة الراهنة (Status quo) الحالية في حال عدم الاتفاق مع الدول العربية الاخرى. وأضاف فؤاد عمون للوزير البريطاني أن هذه المعلومات ليس لممثلي الدول العربية الأخرى أي علم بها، والتي لم تكن بدون تأثير على الاسرائيليين الذين امتلكوا حتى الآن علامات العرض الملائم لهم سلميا كالشروط الاقتصادية مثلا في بلادهم المتأخرة، وأنهم عرفوا الآن كيف يتبعون أي طريق لموقفهم المتصلب، وأضاف الوزير البريطاني أن فؤاد عمون قال له: مع أن مسألة الحدود لم تكن في السابق مفتوحة غير أنه أشير اليها بطريقة غير رسمية، وأن سوريا والاردن طلبا كلاهما الجليل الغربي. كيف ومتى لبنان كان يتحزب

---

(١) تقرير شارل مالك (واشنطن) الى وزير الخارجية حميد فرنجية (بيروت) في ٥ آب (أغسطس) ١٩٤٩ نقلا عن: شارل مالك والقضية الفلسطينية، ص ١١٩.

لاطراف تريد مساعدة الطلب الأردني بناء للشروط الحالية التي تؤدي لمخاطرة موجودة كليا وبشكل مبتور من أبعد ما وراء العالم على جهة البر السوري . وأخيرا طلب الوزير المفوض من وزارة خارجيته « عدم البوح بفحوى هذا التلغراف لأية حكومة أجنبية[١] » .

وفي ظل الاوضاع اللبنانية والعربية المتردية طرح موضوع توطين الفلسطينيين في لبنان والدول العربية ولما يمض على نزوحهم من بلادهم سوى سنة واحدة وبضعة شهور ، ويبدو ان جمع المعلومات عن مخيمات اللاجئين في لبنان مرتبط الى حد كبير بمشروع التوطين ، فقد بدأ مدير المجلس الثقافي البريطاني (R. W. Highwood) في بيروت بزيارة المخيمات الفلسطينية لفترات متعددة ، ثم قدم تقريرا مفصلاً عن اوضاع هذه المخيمات الى المفوضية البريطانية في بيروت اشار فيه الى زياراته لمخيمات صور وعنجر وصيدا وطرابلس (بما فيه مخيمات برج الشمالي والبص والرشيدية . .) . ولم يكتف بعرض الأوضاع الثقافية بل أشار في تقريره الى الشعور السياسي الفلسطيني ووضع المدارس الكاثوليكية ودورها ودور الكاهن الماروني في مخيمات صور . وأشار الى أنه لاحظ بين اللاجئين شعور المعاداة للانجليز والاميركيين وانتشار الأفكار الشيوعية لا سيما بين الشبان ، أما الدعاية ضد الشيوعية فهي متقاعسة[٢] .

وفي أوائل أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩ ، أذاع راديو الأمم المتحدة ان تريغفي لي الأمين العام للأمم المتحدة اخبر غوردون كلاب - رئيس اللجنة الاقتصادية الدولية للشرق الأوسط - أنه يعتقد ان الجمعية العامة ستوافق على انشاء صندوق دولي خاص لتوطين اللاجئين الفلسطينيين اذا ما اقترحت اللجنة الاقتصادية مثل هذا في تقريرها المنتظر الى الجمعية العامة[٣] . غير أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان عبروا اكثر من مرة عن رفضهم لمشروع توطينهم في لبنان والبلدان العربية

(١) H. Boswall to F. O. No. E.8367, of 8 July 1949, in F. O. 371/75350/31.

(٢) Chancery to F. O. No. E.9339, of 21 July 1949, in F. O. 371/75328/88.
أما تقرير (Highwood) فهو مرفق بتقرير المفوضية البريطانية المرسل الى وزارة الخارجية البريطانية .

(٣) **الحياة**، العدد ١٠١٧ ، ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩ .

وطالبوا بالعودة الى ديارهم . ففي أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩ عقد « مؤتمر اللاجئين الفلسطينيين في لبنان » بمناسبة فشل مؤتمر لوزان وبمناسبة وصول لجنة التحقيق الاقتصادية الى بيروت ، وقد أكد المجتمعون « رغبة النازحين الاجماعية في العودة الى بلادهم وديارهم ويعلنون تمسكهم التام بحقهم هذا » ، كما انهم « سيقاومون بكل الوسائل التي تقع عليها ايديهم اي مشروع يهدف الى اسكانهم خارج ديارهم »[١] . وقد قاموا بتنظيم تظاهرة ضد لجنة التحقيق غير ان الشرطة فرقتهم بسهولة . وكانت اللجنة بحثت مع الحكومة اللبنانية وضع اللاجئين والعلاقات اللبنانية - الاسرائيلية ، وقد ذكر الوزير البريطاني في بيروت بان اللبنانيين كانوا حساسين من الرأي الذي طرح حول تحويل بعض مياه نهر الليطاني داخل اسرائيل[٢] .

وفي هذه الفترة من تشرين الاول (اكتوبر) عقدت اجتماعات بين المسؤولين في وزارة الخارجية اللبنانية وبين بعثة غوردون كلاب (Mission Clapp) فأبدى لبنان استعداده لمساعدة الفلسطينيين وتشغيلهم في لبنان في المشروعات اللبنانية ، غير انه لا يوافق على توطينهم في لبنان ، لذلك فقد أصدرت وزارة الخارجية اللبنانية بيانا مسهبا حول هذا الموضوع اكدت فيه انه « لا يسع لبنان قبول اللاجئين في أراضيه للاقامة الدائمة » ، كما طالب البيان بعودة اللاجئين الى القسم العربي من فلسطين واشترط » ألا يلحق عمل اللاجئين في لبنان ضررا باليد العاملة اللبنانية »[٣] . وفي الوقت نفسه اكد ناطق رسمي حكومي لبناني سبب رفض لبنان توطين الفلسطينيين في لبنان وقد عزاها لأسباب طائفية واقتصادية إذ « إن الكيان اللبناني يقوم على اسس دقيقة اهمها التوازن الطائفي ، فاذا اضيف اليه عدد من اللاجئين مهما كان ضئيلا اختل ذلك التوازن اختلالا قد يثير مشاكل لا حد لها » . اما عن السبب الاقتصادي فقد رأى الناطق الرسمي « ان لبنان بلد صغير يضيق بابنائه ويسافر كل سنة منهم بضعة آلاف شاب الى المهاجر الافريقية والاميركية ، فكيف يستطيع اذن ان يستوعب اخواننا اللاجئين وهو يضيق بأبنائه ؟ » . وبسبب ذلك اعتذرت

(١) **الحياة**، العدد ١٠٢٥ ، ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩ .

(٢) Boswall to F. O. No. E.13102, of 30 Sept. 1949, in F. O. 371/75318/88.

(٣) **الحياة**، العدد ١٠٥٦ ، ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩ .

الحكومة اللبنانية عن قبول توطين اللاجئين « خصوصاً وان اقطارا عربية أخرى تستطيع أن تستوعبهم بسهولة »[1].

وبالرغم من موقف لبنان والدول العربية الرافض لتوطين الفلسطينيين غير أن بعثة « غوردون كلاب » قدمت تقريرا في ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ الى لجنة التوفيق لرفعه للأمم المتحدة للموافقة عليه . وقد كانت توصيات هذه اللجنة السبب في تشكيل وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم في الشرق الأدنى بقرار صادر عن الجمعية العامة في ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩[2] . وكان هذا القرار البداية الأولى لمشروعات التوطين، كذلك مهد تقرير البعثة السبيل لقيام مشروعات الاسكان والتوطين واستغلال المياه العربية ومشروع جونستون لتوحيد مياه وادي نهر الاردن وروافده[3] . والأمر الملاحظ أيضا انه رغم اصدار وزارة الخارجية اللبنانية بيانا برفض توطين الفلسطينيين في لبنان، فان شارل مالك مندوب لبنان في الأمم المتحدة ناقض ذلك البيان فلم يجد مانعا من حدوث التوطين بقوله « اما الذين يختارون عدم العودة الى أوطانهم أو الذين يقررون - بعد عودتهم لسبب أو لآخر - الهجرة مرة أخرى فيجب اعادة توطينهم بسلام في أماكن أخرى، ويجب ان تعاد اليهم أموالهم المجمدة، كما يجب أن يعطى أولئك الذين يرغبون في ترك ممتلكاتهم في فلسطين تعويضا مناسبا »[4] .

وفي الوقت الذي عانى فيه لبنان من خطورة التوطين، كان في الوقت نفسه قد تم الربط في لبنان بين بعض الأحداث السياسية والعسكرية وبين الوجود الفلسطيني ومنها على سبيل المثال محاولة اغتيال رئيس الوزراء رياض الصلح في ٩ آذار (مارس) ١٩٥٠ . فبالرغم من ان المعتقل كان قومياً سورياً وارتكب محاولته ثأراً لاعدام انطون سعادة، غير أن النائب ابراهيم عازار ألقى كلمة في المجلس النيابي في ١٣ آذار

(١) **الحياة**، العدد ١٠٥٦، ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩ .

(٢) Resolution No. 302/ S. 4/ S. 273/ 8 Dec. 1949, Op. Cit., P. 18.

(٣) لجنة التوفيق الدولية - مهمتها الحقيقية تصفية قضية فلسطين - ص ١١- ١٢، لجنة التوفيق الدولية، ص ١٦- ١٨ - من دراسات الهيئة العربية العليا لفلسطين. أنظر أيضا : اميل الغوري : المعذبون في أرض العرب، ص ١١٨ .

(٤) فوزي أبو دياب : لبنان والأمم المتحدة، ص ١٠٦- ١٠٧ . نقلا عن السجلات الرسمية للجمعية العامة (الدورة ٤) عام ١٩٤٩، ص ٢٤٥- ٣٠٠ . C. O. C., Vol. XXI. PP.42- 43.

(مارس) ١٩٥٠ اتهم فيها الفلسطينيين بارتكاب الحادث، ومما قاله موجها كلامه الى رئيس الوزراء : « . . . نرجوكم أن تبعدوا المشبوهين وخصوصا من دوائر الأمن العام . ان في البلاد عربا أتوا من الخارج وقد نكبوا في أموالهم وبلادهم فضعفت نفوسهم ووجدوا دعاة السوء طريقهم اليهم فقادوهم في سبيل الفساد حتى الثورة، فهؤلاء بقدر ما رحب لبنان بهم بقدر ما يجب التشديد على الفاسدين منهم، احصوا اللاجئين وحققوا هوية كل فرد وأبعدوا من لبنان غير المرغوب فيهم، فان لم تقوموا بعمل حازم عرضتم البلاد للتهلكة » . وتابع النائب عازار قائلا « لا ترددوا في سن القوانين، وأني أدعو جميع العناصر لأن تقف في صف واحد في هذا السبيل . فالعدو ينتظر فرصة لينشب أظفاره فينا والتاريخ سيحكم علينا أو لنا »[1] .

ويلاحظ على كلمة النائب ابراهيم عازار ما يلي :

١ - انه كان من أوائل المطالبين بابعاد الفلسطينيين عن لبنان .

٢ - اتهامه دوائر الأمن العام اللبناني بالتغاضي عن ممارسات الفلسطينيين .

٣ - مطالبته اللبنانيين بالوقوف صفا واحدا ازاء قضية الفلسطينيين، معتبرا أن ممارساتهم تؤدي الى اضعاف لبنان مما يسمح لاسرائيل بأن تنشب أظفارها في اللبنانيين « والتاريخ سيحكم علينا أو لنا » .

وبالرغم من أن لبنان الرسمي كان يؤمن بآراء النائب عازار غير أن الحكومة اللبنانية ما كانت لتجرؤ على الاقدام على أي عمل من شأنه اثارة اللبنانيين المؤيدين للقضية الفلسطينية باستثناء ما سبق أن حصل أثناء حركة القوميين السوريين فاعتقل يومها عدد من الفلسطينيين المشاركين في تلك الحركة العسكرية . والحقيقة أن الفلسطينيين في لبنان شعروا بأن هناك تلاعب في توزيع اعاشتهم التي يعتمدون عليها في حياتهم اليومية، فأرسلوا عريضة الى المجلس اللبناني احتجوا فيها على هذا التلاعب . وقد طلب النائب سامي الصلح من الحكومة في الجلسة النيابية في ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٠ التحقيق في هذا الموضوع فأجابه رئيس الوزراء بأن الفلسطينيين من أعز الضيوف علينا، وأن الحكومة بذلت جهودا وأموالا كثيرة في سبيلهم، وأن هيئة الأمم لا تقدم لهم المساعدات الكافية،

(١) **النهار**، العدد ٤٤٥١، ١٤ آذار (مارس) ١٩٥٠ .

بينما الحكومة اللبنانية تدفع مبالغ كثيرة لتعليم أبناء الفلسطينيين، وأما أن تطلب الحكومة من هيئة الأمم تكليف الحكومة اللبنانية أو غيرها بتوزيع الاعاشة فان هذا الأمر غير موافق[1]. ومما يجب ذكره أن لبنان والدول العربية لم تقدم من الناحية الملموسة أي عمل من شأنه المساعدة على حل القضية الفلسطينية، وكل ما قدم للشعب الفلسطيني بعض الخدمات الجانبية لتسكين خواطرهم وانفعالاتهم.

٦ ـ الموقف السياسي اللبناني من القضية الفلسطينية (١٩٥١ ـ ١٩٥٢)

أثبتت الاحداث والتطورات السياسيةأن الدول العربية لم تستفد من التجارب التي مرت بها، فقد استمرت في خلافاتها وفي التباين في آرائها، وابتدأ عام ١٩٥١ على غرار غيره من الأعوام، ذلك أن المشكلات استمرت داخل اطار جامعة الدول العربية لا سيما عندما طرح مجددا مشروع الوحدة العربية الشاملة، وكان لبنان أول دولة رفضت مشروع الوحدة الذي طرح في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١[2]. وفيما يختص بموقف لبنان من القضية الفلسطينية، ففي شباط (فبراير) ١٩٥١ اجتمع «دي كورفوازيه» ـ رئيس وكالة غوث اللاجئين في لبنان ـ مع جورج حيمري ـ أحد المسؤولين اللبنانيين في وزارة الخارجية اللبنانية ـ وتباحثا بوضع اللاجئين الفلسطينيين وامكانية تشغيلهم في المشروعات الخاصة في مناطق البقاع وعكار والجنوب[3]. غير أنه لما تقدم عدد من فلسطينيي غزة والضفة الغربية بطلبات لاستقدامهم الى لبنان للعمل فيه، رفضت اللجنة المركزية لشؤون اللاجئين في لبنان استقدام لاجئين جدد «لأن اللاجئين الموجودين حاليا يكفون للعمل في المشاريع التي تنوي الحكومة تنفيذها[4]».

ومما يذكر أن اسرائيل ربطت بين أطماعها في لبنان وسوريا وبين المشروعات الانمائية فيها، فقد أفاد تقرير سياسي عن أطماع اسرائيل في منطقة الشرق

(١) مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني، ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٠، ص ٩ـ ١٠.

(٢) للمزيد من التفصيلات أنظر: بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣، ص ٣٥٠، أنظر أيضا: **C. O. C., Vol. XXIII,P. 64.**

(٣) **النهار**، العدد ٤٧١٣، ١٠ شباط (فبراير) ١٩٥١.

(٤) **النهار**، العدد ٤٧٣٣، ٦ آذار (مارس) ١٩٥١.

الأوسط أوردته صحيفة «الرواد» جاء فيه أن اسرائيل تسعى للحصول على أراضي في سوريا ولبنان مثل مناطق بانياس في سوريا ومرجعيون في جنوب لبنان ومن ثم الانحدار الى ساحل البحر حتى مدينة صور. وهذه الخطوة التي سعت اليها اسرائيل في سبيل التوسع هي جزء من الاتفاقيات التي عقدها الزعماء الصهيونيون مع الولايات المتحدة الاميركية على أن يجري تنفيذها في ظروف مواتية. كما ربط اليهود بين أطماعهم في لبنان وبين تحقيق مشروع الليطاني. ورأت «الرواد» أن اسرائيل ترغب في جعل منطقة الليطاني المركز الثاني لنشاطها العسكري بانشاء عدة مصانع حربية مع تحصين المناطق الجبلية الواقعة على ضفاف النهر[1].

والحقيقة أن المطامع الصهيونية دعت الصحف اللبنانية للتخوف على مصير الليطاني، فذكر ميشال شيحا أنه «يحق لنا أن نتخوف من تنفيذ التصميمات الكهربائية التي تشرف عليها جميعا الدول الكبرى وتدعمها أيضا والتي تهدف الى افادة اسرائيل وجيرانها... فلا يغب عن كل لبناني أن البنك الدولي لسنتين مضتا قد رفض اعطاءنا قرضا صغيرا مبلغه خمسة أو ستة ملايين دولار بهدف التجهيز الزراعي، غير أنه كان في الوقت نفسه يمنح برضاه اسرائيل عشرين ضعفا[2]..». وكان الوزير اللبناني المفوض شارل مالك قد ذكر في تقرير سابق له أن حكومة الولايات المتحدة قدمت لاسرائيل في شباط (فبراير) ١٩٤٩ مائة مليون دولار بواسطة بنك التصدير والتوريد الاميركي[3]. هذا وقد أكد صالح صائب الجبوري، ـ رئيس أركان الجيش العراقي ـ في تقرير سري للغاية أرسله الى وزير الدفاع العراقي أوضح فيه المطامع الاسرائيلية في جنوب لبنان بقوله: «أنه لمن دواعي الاسف أن يذكر في هذا المجال أن هذه المنطقة مكونة بالقسم الأكبر من مسلمي لبنان ـ وهي منطقة جبل عامل ـ وان هذا الاعتبار الديني قد يكون

(١) **الرواد**، العدد ٢٤٦٧، ١٥ شباط (فبراير) ١٩٥١.

(٢) **Le Jour, 17 Mars. 1951.**

(٣) تقرير شارل مالك (واشنطن) الى وزير الخارجية حميد فرنجية (بيروت) في ٢٥ آب (اغسطس) ١٩٥٠. نقلا عن: شارل مالك والقضية الفلسطينية، ص ١٥٦.

أحد البواعث على طمع اسرائيل بالاستيلاء عليها وتجاهل الدول الاجنبية بما يحيق بها من خطر[1] . . »، وأكد أحد المعاصرين لهذه الفترة بأن منطقة جبل عامل هي من أخطر مناطق لبنان المهددة بالاجتياح من قبل اسرائيل لأنه اذا لم تتوفر لابنائه الحياة المستقرة وتشحذ عزائمهم للذود عنه، فستجدد فيه مآسي حيفا وعكا ولن يكون مصيره خيرا من مصيرها[2] .

وفي خضم هذه التطورات السياسية والعسكرية اغتيل رياض الصلح في عمان في ١٦ تموز (يوليه) ١٩٥١ وهو في طريق عودته الى بيروت على يد بعض القوميين السوريين، واتهم بهذا العمل كل من محمد أمين الصلاح ـ فلسطيني ـ وميشال (ميخائيل) الديك ـ لبناني[3]، وبعد أربعة أيام على اغتيال رياض الصلح، اغتيل الملك عبد الله على يد مجموعة من الفلسطينيين في ٢٠ تموز (يوليه) ١٩٥١، وذكرت الصحف أن قاتل الملك عبد الله هو مصطفى شكري عشو الذي كان ينتمي الى جيش الجهاد المقدس، كما ذكر بأن هناك أربعة فلسطينيين مسؤولين عن اغتياله وهم: د. موسى الحسيني، عبد القادر فرحات، زكريا عكة وعبد عكة. وقد أجريت محاكمة سريعة لهم وصدرت الأحكام باعدام الأربعة[4] . والواقع أن حادثتي اغتيال رياض الصلح والملك عبد

---

(١) من تقرير صالح صائب الجبوري الى وزير الدفاع العراقي ـ سري للغاية ـ شخصي رقم ٥٧/ و ٢٥ حزيران (يونيه) ١٩٥١ نقلا عن: صالح صائب الجبوري: محنة فلسطين، ص ٣٩٩ـ ٤٠٠.

(٢) . . عيتاني: مذكرات بيروتي، ص ٢٤.

(٣) للمزيد من التفصيلات عن الحادثة أنظر: **النهار**، العدد ٤٨٢٢، ١٧ تموز (يوليه) ١٩٥١، **الحياة**، الاعداد ١٥٩٣، ١٥٩٥، ١٨، ٢٠ تموز (يوليه) ١٩٥١. أنظر أيضا: G. M. Haddade, Op. Cit., P. 399, E. Rabbath, Op. Cit., P. 533; K. C. A., 1950- 1952, Vol. VIII, p. 11590.

(٤) للمزيد من التفصيلات أنظر: C. O. C., Vol. XXIV, PP. 210- 211, A. W. 20 July 1951. **المصور**، العدد ١٥٩٣، ٢٧ تموز (يوليه) ١٩٥١، المصور، العدد ١٦٠٤، ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٥١، عوني عبد الهادي: أوراق خاصة، ص ١٦٨، الآثار الكاملة للملك عبد الله، ص ٢٦٤ـ ٢٦٥.

الله أثرا كثيرا على الأوضاع المحلية والعربية والدولية، وكانت أولى نتائجهما ولادة مشروع أميركي لتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط، ويشمل فيما يشمل الدول العربية واسرائيل معا بالاضافة الى تركيا. كما أنه في أواخر عام ١٩٥١ بدأت السلطات اللبنانية تضيق على الفلسطينيين، فأصدر اميل لحود وزير الشؤون الاجتماعية قانونا طلب فيه من اللاجئين التوقف عن العمل بحجة أنهم يعملون بدون اجازات وأنهم ينافسون اليد العاملة اللبنانية[1] . فما كان من حزب الهيئة الوطنية الذي كان يرأسه الدكتور محمد خالد الا أن أصدر بيانا في ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١ شجب فيه ممارسات الوزير ضد الفلسطينيين ومما ذكره البيان « . . . ولكن أن يعتبر اللاجئين الفلسطينيين أجانب، وأن يلاحق الذين يعملون منهم في لبنان، وأن يحيلهم على المحاكم ليطردوا خارج الحدود، فهذا ما لا نقره عليه ونجادله فيه على الرغم من تذرعه بالقانون وحرصه على تطبيقه[2] ».

وبعد ظهور موقف السلطة اللبنانية من اللاجئين الفلسطينيين بدأ الفلسطينيون يقارنون بين موقف لبنان منهم وبين موقفه من الصهيونية واليهود. ونتيجة لذلك بدأت الثقة تفقد بين الفلسطينيين وبين السلطة اللبنانية، مع التأكيد بأن اللبنانيين أنفسهم انقسموا أيضا حيال هذا الموضوع، ففئة أيدت الفلسطينيين بينما فئة أخرى أيدت السلطة. وكان الفلسطيني ينظر الى كل نشاط سياسي لبناني من خلال تأييد أو معاداة هذا النشاط لقضيته، ولذلك فقد حاول بعض الفلسطينيين المشاركة في عدد من القضايا اللبنانية والعربية في عام ١٩٥٢، لأن الاقتلاع والتشرد عن فلسطين فرض تغييرات في الوتيرة التقليدية للتحرك الاجتماعي الفلسطيني، فبعد أن كان التحرك الفلسطيني محدودا في فلسطين بسبب التقاليد

---

(١) أنظر: C. O. C., Vol. XXV, P. 63.

(٢) من بيان الهيئة الوطنية الى الشعب اللبناني عن تشغيل اللاجئين الفلسطينيين في ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١. من مجموعة وثائق أرشيف صحيفة «النهار» غير مصنفة. أنظر أيضا: كراس: اللاجئون الفلسطينيون في الجمهورية اللبنانية، بيروت ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١، ص ٢ـ ٨، بيان الهيئة العربية العليا لفلسطين بشأن وجود اللاجئين في لبنان، ص ٣ـ ٤.

السائدة، أصبح في لبنان قادرا أكثر على احداث بعض التحركات الاجتماعية الضرورية[١] .

والحقيقة أن القضية الفلسطينية أصبحت في هذه الفترة تشغل اللبنانيين لا سيما النواب منهم، وأصبح النائب الماروني اميل البستاني المدافع الأول عن الفلسطينيين وحقوقهم والمهاجم الأول لليهود وللصهيونية، بحيث اتهم أنه يهتم بالقضية الفلسطينية على حساب لبنان والمشكلات اللبنانية . وبالفعل ففي الجلسة النيابية التي عقدت في ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٥٢ أثار مشكلة التعديات الاسرائيلية ضد القرى اللبنانية وبالذات قرية رميش الجنوبية، وأشار الى أنه « كلما نثير قضية اللاجئين يعتبرنا البعض بأننا نغالي بالكلام، ويقولون بأنه يجب علينا الاهتمام بقضايا اللبنانيين » وذكر أن هذه القضية هي قضية لبنانية . فما هو موقف الحكومة، وهل ستكتفي بالاجتماع لدى لجنة الهدنة . . . وما هو موقفها تجاه التعدي على اللبنانيين واملاكهم، وما هو موقفها من اليهود الذين يسكنون في لبنان ويسرحون ويمرحون على هواهم دون أن تهتم الحكومة بذلك؟ . وأضاف « أنا لا أريد اثارة القضية من الوجهة العنصرية، انما أريد أن أعلم ما هو موقف الحكومة من اسرائيل، هذا البلد الذي يعتدي علينا كل يوم رغم لجنة الهدنة وهيئة الأمم المتحدة لكي تكف عن تعديها علينا . ان في بلادنا يهودا يجب الاقتصاص منهم، لذلك أريد أن أسمع تصريحا صريحا من الحكومة ومن وزير الدفاع بهذا الخصوص » . وقد تحدث وزير الدفاع عن التعديات الاسرائيلية في الجنوب وأجاب على تساؤلات النائب البستاني، فأوضح أن الحادث حصل مع بعض الرعاة، ودافع عن الاسرائيليين لأنهم « لا يتعدون خارج حدودهم » وأنحى باللائمة على الرعاة الذين يتوغلون في الأراضي الفلسطينية، مما اضطر الجيش الاسرائيلي لارتكاب عدوانه « ولحد الآن لا أعلم بأن الصهيونيين ولا في حادثة واحدة توغلوا داخل الحدود اللبنانية بقصد التعدي » . ولذلك فقد أراد الوزير لفت نظر النواب « الى ان التعدي يحصل من الرعاة اللبنانيين، وهذا ما يؤسفني ان اقوله[٢] » .

---

(١) سمير أيوب، المرجع السابق، ص ٢٨٠- ٢٨١ .
(٢) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٥٢، ص ١٧٥٠ .

وبالاضافة الى وزير الدفاع فقد دافع النائب يعقوب الصراف عن اليهود المقيمين في لبنان، ذلك أن لبنان هو بلد القوميات والعنصريات وأن جميعها تنصهر في بوتقة واحدة هي اللبنانية، ومن أجل هذا فانه « لا أرى مبررا لقول زميلي السيد اميل البستاني أن على الحكومة أن تقتص من اليهود الموجودين عندنا فهم لبنانيون مثلنا » كما أن النائب حميد فرنجية أسف من كلام اميل البستاني . فما كان من النائب البستاني الا أن أكد بأن اليهود هم بأكثريتهم عون للصهيونية وضد البلاد التي سكنوها . وكان من نتيجة ذلك انقسام الصحافة اللبنانية بين مؤيد للبستاني وبين معارض له، وكانت صحيفة (L'orient) في عداد الصحف التي هاجمته، بينما أيدته صحف أخرى وفي مقدمتها صحيفة « اليوم » التي ذكرت بأن اميل البستاني لم يطالب باضطهاد اليهود ولا بالتنكيل بهم وانما بوضع حد للتعديات المجرمة المستمرة والعمل على حماية لبنان من عملاء اسرائيل[١] . كما أن صحيفة « الهدف » عالجت الموضوع نفسه واعتبرت أن القسم الاكبر من يهود لبنان والبلدان العربية - ان لم نقل كلهم - أصبحوا بعد قيام اسرائيل في خدمة اسرائيل[٢] .

والجدير بالذكر ان الشيء الخطير الذي لم يسبق أن أثاره أي نائب هو موضوع الوجود اليهودي في الجيش اللبناني، وكان النائب اميل البستاني قد أخذ على عاتقه التصدي للأمور الصعبة والخطيرة . ففي ٢٧ آذار (مارس) ١٩٥٢ أثار في جلسة نيابية هذا الموضوع موضحا « أنه قد بلغني وتأكدت من ذلك أن قائد المدفعية في الجيش اللبناني هو يهودي من أصل روسي، وأن قائد اللجنة الطبية العسكرية هو يهودي من اليونان، وأن هنالك كتبة تمر عليهم رسائل الجيوش هم من الاسرائيليين » . ثم طلب من الحكومة أن تبادر حالا وتستغني عن خدمات هؤلاء الاسرائيليين وتستبدلهم بلبنانيين . فما كان من وزير الدفاع الا أن أشار الى أن النائب حسين العويني سبق أن أثار هذا الموضوع في جلسة سرية في ابان حرب

---

(١) أنظر: **اليوم**، العدد ١٢٧٣، ٢ آذار (مارس) ١٩٥٢، **Le Soir, 2 Mars 1952, No. 1599.**
(٢) **الهدف**، العدد ١٨٤٨، ٢ آذار (مارس) ١٩٥٢، أنظر أيضا: **الديار**، العدد ٢٦٩٣، ٣ آذار (مارس) ١٩٥٢ .

فلسطين، وأوضح أن وزارة الدفاع مقيدة بقوانين وان القيادة مسؤولة عن تصرفات الضباط وقوات الجيش اللبناني، ولو كانت هناك شبهة على أي موظف ضربت بيد من حديد عليه «ولو كنا عثرنا على جاسوس في الجيش لقمنا بواجبنا، وقد اتهم احد الضباط اللبنانيين بالجاسوسية فقامت القيادة بواجبها حق القيام». وقد اعترض النائب شارل حلو على اثارة هذا الموضوع وطلب التثبت من صحة ما قاله النائب البستاني أو منعه من الكلام، وأنه يحتج على ما قاله البستاني واعتبره أنه يعمل ضد لبنان. فما كان من رئيس المجلس أحمد الأسعد الا أن رجا شارل حلو أن لا يغضب «لأن المجلس يعتبر الجيش اللبناني مفخرة جيوش الشرق الأوسط من حيث قيادته وقواده وأن المجلس والحكومة يثقون كل الثقة بالجيش»[1].

وفي جلسة ٣ نيسان (ابريل) ١٩٥٢ تلي السؤال المقدم من النائب اميل البستاني حول وجود بعض الضباط اليهود في الجيش اللبناني وطلب من الحكومة الاجابة عليه. والحقيقة ان الحكومة لم تجب على هذا السؤال لا خطيا ولا شفهيا لأنه لم يعثر في محاضر مجلس النواب على أي جواب بهذا الصدد. وبالتأكيد فإن الاجابة على سؤال اميل البستاني اذا ما تمت فإنها لن تختلف عن اجاباتها السابقة أو اجابات النواب الموالين لها، وهو أن لا يفرق بين لبناني وآخر على أساس دينه ومذهبه بل يمكن التمييز على أساس مدى ولائه للبنان. ولهذا فان النائب اميل البستاني أثار الموضوع مجددا في جلسة ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٥٢ في سؤال وجهه الى الحكومة لأنها لم تجب على سؤاله السابق، وتمنى على الحكومة لو أنها أبعدت اليهود عن الجيش اللبناني. وأثناء شرحه وتفصيله للموضوع قاطعه مرارا رئيس المجلس النيابي ووزير المالية مما دعاه للقول «ان هناك محاولة ترمي لعدم تمكني من شرح استجوابي». وأضاف أنه يقال بأن اليهود الموجودين في الجيش اللبناني يحملون الجنسية اللبنانية، ورأى أن حل التذكرة اللبنانية ليست كافية لجعل

(١) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ٢٧ آذار (مارس) ١٩٥٢، ص ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

حاملها لبنانيا[1].

ولم تكن مواقف النائب اميل البستاني من وضع اليهود في لبنان مواقف مبالغ فيها، فقد ثبت تآمر اليهود على لبنان ومساعدتهم لاسرائيل، وعلم أن جمعية «المكابي» اليهودية تشرف على تدريب الشباب اليهودي في لبنان تدريبا عسكريا وتساعدهم بعد ذلك على الهرب الى اسرائيل. واعترفت سيدة يهودية بهذه الحقيقة عندما ذكرت أن جمعية «المكابي» استدعت وحيدها للتدريب العسكري الذي يجري في أحد الأماكن الجبلية اللبنانية، كما ذكرت أن وحيدها سيغادر لبنان الى اسرائيل للالتحاق بالجيش الاسرائيلي[2]. وفي هذا الصدد لا بد من القول بأن الفكر الصهيوني يؤمن بأن اليهودي يجب أن يكون ولاؤه لاسرائيل وليس للدولة التي يحيا فيها، وأكد ذلك بن غوريون عندما طالب يهود العالم بأن ينظروا لأنفسهم كيهود وليس كيهود أميركيين أو فرنسيين أو انجليز[3]... كما أن بن غوريون آمن بأن العلاقة بين اسرائيل واليهود في العالم هي علاقة حياة أو موت[4]. وبذلك لم يكن اميل البستاني مخطئا عندما طالب باقصاء الضباط اليهود من الجيش اللبناني.

وفي الوقت الذي كانت فيه الدولة اللبنانية تدافع عن اليهود وتهتم بأوضاعهم، كانت في الوقت نفسه تهمل شؤون اللاجئين الفلسطينيين، وقد أكد هذه الحقيقة النائب رشاد عازار في الجلسة النيابية التي عقدت في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٥٢ عندما أشار الى العوز والبؤس والمرض الذي يلم بالفلسطينيين فقد «كنا نشاهد في بعض المجتمعات حالات تقشعر لها الأبدان، وزرت بنفسي مخيم المية ومية فرأيت أمورا لا يحلم بها الانسان. هناك مخيم خصص للمصدورين، ١٠٤ من المصدورين يئنون تحت خيم ندية في قلب البلدة. كيف يجيز الضمير وكيف تجيز الحكومة واللجنة الموكلة بشؤون اللاجئين ذلك»، وأضاف انه لا يريد الآن محاسبة الحكومة على ما تتلقاه من ملايين الدولارات «انما هناك أمر انساني لا يجوز للحكومة أن

(١) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٥٢، ص ٢٠٩٤-٢٠٩٥.

(٢) **كل شيء**، العدد ٢٨٦، ١٩ نيسان (ابريل) ١٩٥٢.

(٣) New York Times, 18 May 1961.

(٤) D. Ben Gurion., Rebirth and destiny, P. 489.

تتوانى عنه وأعني به أمر الصحة العامة .. اننا لا نقبل أن يبقى المرضى تحت ظل خيمة مهترئة[١] » .

وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة تعاني من المناقشات المستمرة في المجلس النيابي حول القضية الفلسطينية والوجود الفلسطيني في لبنان، كانت في الوقت نفسه تواجه الحكومة اتهامات ضدها بين الحين والآخر، واذا بصحيفة « الصباح » تنشر خبرا في ١٣ أيار (مايو) ١٩٥٢ مفاده أن شائعات سرت في بيروت تشير الى أن هناك عبئا على حكومة الرئيس سامي الصلح، وهذا العبء ينحصر في التمهيد لاجراء صلح منفرد مع اليهود خلال الأشهر المقبلة. وأضافت الصحيفة أن البعض رأى أن الدليل القائم على صحة هذه الشائعات التصريح الذي ردده تريغفي لي (Trygve Lie) خلال جولته الأخيرة في العواصم العربية واسرائيل، وفحوى هذا التصريح بأن على العرب أن يعملوا على انهاء حالة الحرب القائمة بينهم وبين اسرائيل في الأشهر القريبة وفي مدة لا تتجاوز شهر تشرين الأول (أكتوبر) القادم[٢] .

والحقيقة أن الأوضاع العربية المتردية ونتائج حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وذيولها على الساحة العربية والدولية أدت الى بعض التغييرات الجذرية في المنطقة العربية لا سيما في مصر، فقد قامت مجموعة من الضباط المصريين في ٢٣ تموز (يوليه) ١٩٥٢ بثورة أطاحت بالملكية[٣] . وكان من حوافز هذه الثورة أيضا تزايد الفساد في مصر وتزايد الأطماع الصهيونية. ذلك لأن الفكر الصهيوني يؤمن باستمرار التوسع، وأكد الزعيم الصهيوني « آريه التمان » أن مصر والعراق هما ضمن دولة اسرائيل الكبرى. كما أن بن غوريون اعتبر أن اسرائيل الكبرى هي التي تمتد من الشمال الى الجنوب من قمم جبال لبنان وحرمون الى البحر الأحمر[٤] ... وفي

---

(١) مضبطة الجلسة الثامنة لمجلس النواب اللبناني، ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٥٢، ص ٢١٣٩ .

(٢) **الصباح**، العدد ٣١، ١٣ أيار (مايو) ١٩٥٢، أنظر أيضا: **Le Jour, 28 Nov. 1952.**

(٣) **A. Williams., Britain and France in the Middle East and North Africa, P. 116.**

(٤) **D. Ben Gurion, Rebirth and destiny, PP. 442, 466.**

أنظر أيضا: المطامع اليهودية الخطيرة الدينية والسياسية والاقتصادية في فلسطين والأقطار العربية، ص ١٧ . من دراسات الهيئة العربية العليا لفلسطين، بيروت، ٩ آب (أغسطس) ١٩٦١ .

هذا الصدد لا يمكن الفصل مطلقا بين موقف لبنان من القضية الفلسطينية وبين تطوراته الداخلية وسياسته العربية والدولية، وقد أثبتت الأحداث بأن قضية فلسطين لعبت دورا بارزا في تكوين الاتجاهات السياسية اللبنانية وفي تحديد مسارها .

الفصل السادس

أثر الاتجاهات الدولية والعربية والمحلية في مجرى السياسة اللبنانية

(١٩٥٠ - ١٩٥٢)

١ - أثر السياسة الدولية على الوضع اللبناني (١٩٥٠ - ١٩٥٢) .
٢ - أثر العلاقات اللبنانية - العربية على الوضع اللبناني (١٩٥٠ - ١٩٥٢) .
٣ - دور المعارضة في لبنان وأثر التطورات المحلية والمصرية في تنازل رئيس الجمهورية عن الحكم (١٩٥٠ - ١٩٥٢) .
أ - تردي الاوضاع السياسية والاقتصادية وحادثة اغتيال رياض الصلح (١٩٥٠ - ١٩٥١) .
ب - أثر التحركات الشعبية والمعارضة السياسية وثورة تموز (يوليو) في مصر في تغيير الحكم القائم ١٩٥٢ .

١ ـ اثر السياسة الدولية على الوضع اللبناني (١٩٥٠ ـ ١٩٥٢)

لعبت السياسة البريطانية والدولية دورا بارزا في الاتجاهات السياسية اللبنانية لا سيما بعد أن أصبح للسياسة الأميركية حيّز هام في الوضع اللبناني، وبدأت بعض الأوساط السياسية تنتقد رئيس الوزراء رياض الصلح بسبب ما ذكر عن امكانية ابرام معاهدة لبنانية ـ اميركية. وأشار النائب عبد الله اليافي الى هذا الموضوع في جلسة ٢ آذار (مارس) ١٩٥٠، موضحا ان الحكومة الاميركية ضغطت واشترطت على الحكومة اللبنانية بانها لن تعقد معها معاهدة ما لم ينفصل لبنان تماما عن سوريا. وان الصحف السورية والمصرية أشارت الى هذه الشروط. ثم طالب الادلاء ببيان حول العلاقة مع سوريا وأميركا. ورد وزير الخارجية فأكد على قيام معاهدة لبنانية ـ أميركية، ولكن لم تنته المفاوضات بشأنها بعد. وهي مشروع قديم يعود الى عام ١٩٤٥، وفي كل مرة تدخل عليه تعديلات. ولكن الوزير نفى ان يكون هناك شروط عسكرية او اقتصادية، كما نفى ان يكون هناك ضغوطات اميركية حول علاقة لبنان بسوريا. ورأى النائب أديب الفرزلي انه من الواجب ان لا تنفرد الحكومة بدرس المعاهدة، بل عليها ان تعرضها على ممثلي الشعب. ورد على كلام وزير الخارجية القائل أن المعاهدة هي ثقافية واقتصادية وتجارة وملاحة، فقال بان ذلك ليس مؤكدا لأن التجارب علمت اللبنانيين ان هذه الأمور الثقافية والاقتصادية تكون أهدافها سياسية[1].

(١) مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٢ آذار (مارس) ١٩٥٠، ص ٤١٧، ٤١٨.

وفي هذه الفترة بدأت تظهر ملامح جديدة من التعاون الأميركي - البريطاني - الفرنسي الهادف للسيطرة على لبنان ومنطقة الشرق الاوسط، ففي ٢٥ أيار (مايو) ١٩٥٠ أصدرت الدول الثلاث تصريحا عبّر عن اتجاهاتها العسكرية والسياسية في المنطقة، ومما جاء فيه ان حكومات الدول الثلاث قررت بان الدول العربية واسرائيل في حاجة الى الاحتفاظ بمستوى معين من القوات المسلحة لضمان أمنها الداخلي وللاضطلاع بالدور الملقى على عاتقها في الدفاع عن المنطقة جمعاء. وأضاف البيان ان حكومات الدول الثلاث تؤكد معارضتها لسباق التسلح بين الدول العربية واسرائيل. وتعلن الحكومات الثلاث انها تلقت من جميع الدول المنتفعة من ارسال أسلحة اليها ضمانة بان الدول المشترية لا تعتزم القيام بأي عمل عدواني ازاء أية دولة أخرى، مع تأكيد الحكومات الثلاث عزمها على توطيد أركان السلام والاستقرار في المنطقة ومعارضتها التوسل بالقوة او التهديد او الالتجاء الى القوة بين دول المنطقة. « ولن تنثني الحكومات الثلاث، اذ هي علمت ان احدى هذه الدول تستعد على الحدود أو خطوط الهدنة لدولة أخرى، عن اتخاذ الاجراءات سواء في نطاق هيئة الأمم المتحدة او خارجه طبقا لالتزاماتها باعتبارها اعضاء في هيئة الأمم المتحدة لتمنع هذا الاعتداء[1] ». وكان الهدف من هذا التصريح الثلاثي (Tripartite Declaration) الحفاظ على دولة اسرائيل اكثر مما هو لمصلحة الدول العربية التي يبقى بعضها على الأقل لديه النية لمحاربة اسرائيل. كما أشار التصريح إلى أن على عاتق دول المنطقة الدفاع عن أمنها، والمقصود هنا الدفاع ضد الاتحاد السوفياتي. ومعنى ذلك ان هذا البيان كان بمثابة صراع بين الكتلتين الغربية والشرقية وبداية الحرب الباردة في منطقة الشرق الاوسط وبالتالي التمسك بالحالة الراهنة (Statu quo) للدولة الاسرائيلية المعرضة للتهديدات العربية[2].

(١) التصريح الثلاثي الصادر في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٥٠ عن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. نقلا عن: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، ١٩٤٧- ١٩٥٠، ص ٥٨٦.

(٢) E. Rabbath, La Formation Historique du Liban Politique et de Constitutionnel, PP. 533- 534.

وقد أصدر مجلس جامعة الدول العربية قرارا في ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٥٠ ردا على التصريح الثلاثي، أكد فيه بان الدول العربية أحرص من سواها على توطيد السلام والاستقرار في الشرق الاوسط، واذا كانت الدول العربية تهتم دائما باستكمال تسليحها فانما يرجع ذلك الى شعورها العميق بمسؤوليتها في حفظ الأمن الداخلي في بلادها والقيام بواجب حفظ الأمن الدولي في هذه المنطقة وأعرب القرار عن نيات العرب السلمية وتكذيب ما دأبت اسرائيل على اشاعته من ان الدول العربية تطلب السلاح لأغراض عدوانية، وهي تعرب من جديد عن نياتها السلمية، على انه يهم الدول العربية ان تسجل التأكيدات التي تلقتها بان الدول الثلاث لم تقصد من تصريحها محاباة اسرائيل او الضغط على الدول العربية لتدخل في مفاوضات مع اسرائيل او المساس بالتسوية النهائية للقضية الفلسطينية او المحافظة على الوضع الراهن، بل قصدت اظهار معارضتها االالتجاء الى القوة او الاعتداء على خطوط الهدنة. وجاء في قرار مجلس الجامعة أيضا بان الدول العربية ترى أن أفضل الطرق لصيانة السلام والاستقرار في الشرق الاوسط هو في حل القضايا على أساس الحق والعدالة، كما يهم الدول العربية أن تسجل التأكيدات التي تلقتها بأن تصريح الدول الثلاث وطريقة تقديمه وما نص عليه بشأن تلقي التعهدات من الدول المشترية للأسلحة لا تعني مطلقا تقسيم هذه المنطقة الى مناطق نفوذ او الاعتداء بأية صورة من الصور على استقلال الدول العربية وسيادتها. « ولا يسع الدول العربية في الختام الا أن تؤكد مرة أخرى أنها مع بالغ حرصها على السلام لا يمكن ان تقر أي عمل من شأنه المساس بسيادتها واستقلالها[1] ». وفي الوقت نفسه أصدر مجلس جامعة الدول العربية بيانا تفسيريا حول قراره أكد فيه ما جاء في القرار حول نية العرب بالسلام مع ضرورة حل المشاكل العالقة على أساس الحق والعدل، وعدم القبول بالوضع الراهن في فلسطين كحل نهائي. وفيما يختص بتسلح الدول العربية فهذا أمر يعود الى صميم اختصاصها وحدها، مع تأكيدها على أنها لن تقوم بعمل عدواني « ضد الغير » كما أن

(١) قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٣٢٧/ د ١٢/ جـ ٧ في ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٥٠. نقلا عن: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ١٩٤٧- ١٩٥٠، صفحة ٥٨٧- ٥٨٨.

حكومات الدول العربية لا تستطيع « أن تسلم لدولة أخرى او لعدد من الدول ان تعمل خارج نطاق الأمم المتحدة بحق البوليس الدولي في هذه المنطقة[1] » .

ويبدو أن لبنان كان الدولة العربية الأكثر خضوعا للنفوذ الغربي والأكثر خشية من تهويل التصريح الثلاثي، وقد ظهر ذلك واضحا ليس على صعيد قضايا المنطقة وانما على صعيد بعض القضايا الدولية الأخرى التي أثبت لبنان من خلالها الالتحاق بالمشروع الغربي، فبعد عدة أيام من قرار وبيان مجلس جامعة الدول العربية، نشبت الحرب الكورية في ٢٥ حزيران (يونيه) ١٩٥٠ ، وقد أيدت الولايات المتحدة ودول المعسكر الرأسمالي كوريا الجنوبية في صراعها مع كوريا الشمالية التي لقيت تأييدا من الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية ودول المعسكر الشيوعي . فما كان من مجلس الأمن الدولي الا أن عقد في اليوم نفسه اجتماعا طارئا أصدر فيه قرارا بضغط من الولايات المتحدة يقضي بشجب هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية مع العلم ان كوريا الجنوبية كانت السباقة في كثير من الأحيان في هجماتها الحربية . أما لبنان فقد أدلى بصوته مؤيدا كوريا الجنوبية، كما قدم مساعدة مالية لها قدرت بخمسين ألف دولار تعبيراً عن تأييده وتضامنه . وأبرقت الحكومة اللبنانية الى هيئة الأمم المتحدة تؤيد قرارها معربة عن أملها بتنفيذ القرار[2] . وكان الموقف اللبناني في الأزمة الكورية منسجما مع علاقاته الدولية الغربية ومع مواقف بعض الدول العربية كالسعودية والعراق، ومتناقضا مع مواقف دول عربية أخرى مثل مصر وسوريا . وظهرت سياسة لبنان الخارجية واضحة من خلال مواقف الوزير المفوض في واشنطن شارل مالك الذي وقف باستمرار الى جانب المعسكر الغربي الرأسمالي ضد المعسكر الشرقي الاشتراكي[3] . وبمناسبة الأزمة الكورية أصدر الحزب الشيوعي بيانا في تشرين الاول (اكتوبر)

(١) بيان مجلس جامعة الدول العربية في ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٥٠ . نقلا عن: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ١٩٤٧- ١٩٥٠، ص ٥٩٢- ٥٩٣ .

(٢) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣، ص ٣١٩ .

(٣) من حديث شارل مالك للمراسلين الأجانب في الأمم المتحدة في أيار (مايو) ١٩٥٠ . من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » غير مصنفة .

١٩٥٠ هاجم فيه موقف الحكومة اللبنانية من الأزمة، موضحاً أن على الدولة ان تعمل على تأسيس جامعة وطنية بدلا من أن ترسل خمسين ألف دولار لوحوش المعتدين الأميركيين على الشعب الكوري المدافع عن استقلاله ووحدة بلاده[1] .

ومما يلاحظ أن لبنان الرسمي بدأ يتحول منذ فترة من النفوذ البريطاني الى النفوذ الأميركي، كما أن السياسة الأميركية بدورها بدأت تمتد الى منطقة الشرق الأوسط . ففي أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ نشرت بعض الصحف البيروتية ان الافادة من مشروع النقطة الرابعة (Point Four) الأميركي رهن بانضمام لبنان الى المعسكر الغربي، وان وزارة الخارجية اللبنانية لا تزال معنية بدرس وجوه الافادة من مشروع الرئيس الأميركي المعروف باسم مشروع ترومان (Truman project) .وذكرت بعض الأوساط السياسية ان لبنان رغب في اعلان موقفه من هذا المشروع . وصرّح أحد المسؤولين في وزارة الخارجية اللبنانية ان موافقة لبنان على الاستفادة من المشروع تعني الموافقة على الانضمام للمعسكر الغربي . ولكن الأوساط الرسمية ادعت بان الابحاث الجارية تهدف الى التوفيق بين صدق السيادة الوطنية وتغذية النواحي الفنية في لبنان بالخبراء والأموال التي يضعها مشروع ترومان تحت تصرف البلدان المتأخرة اقتصاديا[2] . والحقيقة هي ان الولايات المتحدة الاميركية بدأت تمد نفوذها الى منطقة الشرق الاوسط بواسطة الأساليب الاقتصادية وذلك لمواجهة امتداد النفوذ الشيوعي في المنطقة التي تئن أصلا من التقهقر الاقتصادي والاجتماعي والعسكري أيضا . ولذا فقد رأت الولايات المتحدة ان خير وسيلة لترسيخ نفوذها هي في المساعدات الاقتصادية المشروطة .

وبدأت ملامح النفوذ الأميركي تظهر في المنطقة لا سيا بالنسبة الى سياسة لبنان الخارجية، ففي ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ اتخذ مجلس الوزراء اللبناني

(١) بيان اللجنة المنطقية للحزب الشيوعي اللبناني في بيروت تحت عنوان: « بيان إلى جميع الطلاب في بيروت والى الشعب البيروتي »، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٠ . من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » .

(٢) **النهار**، العدد ٤٦٩٩، ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ .

قرارا اعتبر فيه ان الصين الشعبية دولة معتدية على كوريا الجنوبية لأنها دعمت كوريا الشمالية. وكان للموقف الأميركي والبريطاني أثر واضح على اتخاذ مجلس الوزراء هذا القرار، كما تم الاتفاق على ارسال برقية الى شارل مالك الوزير المفوض ومندوب لبنان في الأمم المتحدة لتأييد المطلب الأميركي بادانة الصين الشعبية أثناء عرض الأزمة الكورية على هيئة الأمم[1]. والواقع ان لبنان أصرّ على الوقوف الى جانب السياسة الأميركية ضد السياسة الشيوعية لا سيما فيما يختص بالأزمة الكورية، ولم يتخذ موقفا حياديا بالرغم من ان الدول العربية قررت في اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في أواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ رفضها تأييد أي قرار يعتبر فيه الصين الشعبية دولة معتدية. وأوضح بشارة الخوري انه رغم الموقف العربي «ستظل التعليمات التي أرسلت الى وزيرنا المفوض شارك مالك على حالها فيقترع ضد الصين الشيوعية». وبالفعل، ففي أوائل شباط (فبراير) ١٩٥١ أقرت الجمعية العامة اقتراع مجلس الأمن القاضي باعتبار الصين الشعبية دولة معتدية، وقد امتنع ممثلو الدول العربية عن الاقتراع باستثناء لبنان والعراق.

ويلاحظ أن علاقات لبنان بالدول الغربية أصبحت مميزة لا سيما بعد تزايد الصراع الدولي على منطقة الشرق الأوسط. وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا قد طلبتا من الحكومتين اللبنانية والسورية ان تفاوضا في عقد معاهدة مشتركةعسكرية لأن الدول الغربية مهتمة اهتماما بالغا بوضع الشرق الاوسط، لأنها منطقة هامة في الدفاع ضد الهجوم الروسي وعليه فان حكومتي أميركا وانجلترا تأخذان على عاتقهما الدفاع عن دولها. وبالفعل ففي ٥ شباط (فبراير) ١٩٥١ وصل الى بيروت الجنرال «بريان روبرتسون» (Sir B. Robertson) ـ القائد العام البريطاني للقوى المرابطة في الشرق الأدنى ـ واجتمع برئيس الجمهورية بشارة الخوري ووزير الخارجية ووزير الدفاع[2]. ثم تباحث مع رئيس الجمهورية حول الوضع في الشرط الأوسط، كما طرح الجنرال «روبرتسون» احتمال وقوع حرب عالمية ثالثة، وان اوروبا الغربية ستكون هي المعرضة للهجوم الروسي، ولذلك فان

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٣٤٨.

(٢) A. W., 5 Feb. 1951.

اوروبا ترى ضرورة الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط بسبب أهميتها الاستراتيجية. وقد أنيطت مهمة الدفاع عن هذه المنطقة للقوات البريطانية التي تملك قواعد في مصر وأفريقيا الشمالية. ثم أعرب الجنرال عن اهتمامه لمعرفة وجهة نظر لبنان في هذا الموضوع، فأوضح بشارة الخوري له بأن لبنان يسير وفق السياسة الغربية اذ «ان لبنان يميل بحكم مبادئه الدينية والفلسفية والاجتماعية الى معسكر الدول الغربية، وقد أظهر هذا الميل باقتراعه على المشروع الأميركي بوصم الصين معتدية على كورية». ثم أبدى رئيس الجمهورية تجاوباً مع القائد البريطاني لا سيما فيما يختص بمسألة الدفاع عن الشرق الاوسط ومسألة تقديم تسهيلات للجيوش الحليفة وانشاء قواعد بحرية وجوية لها، غير أنه تحفظ حيال بعض القضايا ومنها:

أولا ـ التخوف من اشتراك اسرائيل بالدفاع عن الشرق الاوسط مما يسهل دخول قواتها الى اراضي الدول العربية.

ثانيا ـ التخوف من ان يكون وجود القوات الحليفة سببا لتغيير الوضع السياسي في لبنان والبلدان العربية.

ثالثا ـ التخوف على استقلال لبنان في حال دخول القوات الحليفة وصعوبة خروجها منه بعد ذلك.

ولكن الجنرال «روبرتسون» طمأن رئيس الجمهورية من هذه التخوفات، غير انه لم ينف اشتراك اسرائيل في الحلف المقترح، ولكنه أفهمه بأن القوات الاسرائيلية لن تدخل أية أراض عربية، كما أن الدول الحليفة ليس لها اطماع لا في لبنان ولا في الدول العربية[1].

وفي منتصف شباط (فبراير) ١٩٥١ اجتمع الوزير الأميركي المفوض في لبنان «بنكرتون» برئيس الجمهورية[2]، وأخبره ان الولايات المتحدة قررت

(١) للمزيد من التفصيلات حول هذا اللقاء أنظر: بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٣٥١ ـ ٣٥٣.

(٢) للمزيد من التفصيلات حول هذه المحادثات أنظر:
بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٣٥٧ ـ ٣٥٩،
C. O. C. Vol. XXIII, PP.52- 53.

الدفاع عن الشرق الأوسط، وانها ستضع خطة لتأمين هذا الدفاع بمساعدات عسكرية واقتصادية وتقنية، كما أخبره بانه سيحضر مؤتمر الدبلوماسيين الأميركيين الذي سيعقد في استانبول في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٥١. وبالفعل ففي أول آذار (مارس) عاد الوزير الأميركي المفوض من استانبول يرافقه «جونس» معاون وكيل وزارة الخارجية الأميركية، فاجتمعا مع فؤاد عمون امين عام وزارة الخارجية وتناقشوا فيما آلت اليه أبحاث المؤتمر بخصوص منطقة الشرق الأوسط والتعاون العسكري مع البلدان العربية، وامكانية حماية أميركا للبنان من أي اعتداء. وأخبر الدبلوماسيان الأميركيان فؤاد عمون بأن المؤتمر انتهى الى ان لبنان لا يدخل في اطار الوحدة بين سوريا والعراق او في مشروع الهلال الخصيب، انما سياسة اميركا قائمة على احترام رغبات الشعوب، فاذا شاءت بعض الدول الاتحاد فيما بينها فأميركا لا ترى في ذلك حرجا، على انه من المفهوم ان لبنان لا يدخل في نطاق هذين المشروعين. وفي ٢٤ آذار (مارس) ١٩٥١ اجتمع جورج ماك غي (G. Mac ghee) وكيل وزارة الخارجية الأميركية، وبنكرتون، الوزير الاميركي المفوض في بيروت، الى رئيس الجمهورية ودارت المناقشة بينهم حول أوضاع منطقة الشرق الأوسط وسياسة لبنان. وقد شكر «ماك غي» رئيس الجمهورية على سياسة لبنان الخارجية لا سيما فيما يختص بوقوفه ضد الصين الشعبية، كما لم ينس الدبلوماسي الأميركي الاطراء على شارل مالك «كسياسي وفيلسوف ومحاضر». فأوضح رئيس الجمهورية سياسة لبنان الخارجية الموالية: لأميركا وللغرب عامة، وتجلت سياسته في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ولكن الرئيس اعترف له ان لبنان منفردا عن الدول العربية لا يفيد الغرب، فلا بد من استمالة كافة الدول العربية، ولكن مساعدة اميركا للصهيونية حال دون تعاون العرب معها، بالاضافة الى عدم حل مسألة اللاجئين الفلسطينيين والتعويض عليهم ومسألة تدويل القدس، كما ان وجود انجلترا في مصر والعراق وشرقي الاردن ادى الى التنافر بين العرب وبينها مما دعا الى وقوف مصر ضد الغرب. أما الأردن والعراق فالحكومتان فيهما تؤيدان الغرب ولكن الشعب فيهما ضده، وأنهى بشارة الخوري مدعيا ان حكومة لبنان وشعبه أيضا يميلان نحو الغرب. مع العلم أن أكثر من نصف الشعب اللبناني كان ضد الدول الغربية بسبب مساهمتها الأساسية في

ايجاد اسرائيل وبسبب سيطرة اوروبا فترة طويلة على البلدان العربية لا سيما فرنسا وانجلترا. بل كانت لا تزال سيطرتها قائمة في بعض الدول العربية، بينما كانت الولايات المتحدة قد بدأت سيطرتها المقنعة على المنطقة. وبالرغم من ذلك فان لبنان لم يظهر شكوى من التصريح الثلاثي السابق او من نوع الجيش الذي يمكن ان يتواجد في المنطقة العربية ـ الاسرائيلية[1].

وفي هذه الفترة تبين بان النفوذ الغربي الاقتصادي في لبنان لم يكن أقل من النفوذ السياسي، وقد أشار صراحة الى هذا الموضوع النائب كمال جنبلاط في المجلس النيابي في ٦ شباط (فبراير) ١٩٥١، عندما تحدث عن احتكار الشركات الأجنبية للاقتصاد اللبناني «التي أصبحت دولة ضمن دولة» ومن بين هذه الشركات الشركة الفرنسية المعروفة باسم البنك السوري وشركة «السيرياك» التي تضم ٤٢ شركة فرنسية وشركتا المرفأ والترامواي وسواهما، كما تحدث جنبلاط عن احتكارات شركتي التابلاين والآي. بي. سي البترولية، ثم طالب جنبلاط باشتراك الدولة باستثمار هذه الشركات الأجنبية وايجاد مشروع تعويض للعمال العاطلين عن العمل لأنه يجب أن نؤمن لهم حقهم بالخبز «واذ ذاك نمنعهم من أن يصبحوا شيوعيين[2]». وبعد تأليف حكومة جديدة برئاسة عبد الله اليافي في ٧ حزيران (يونيه) ١٩٥١، أصدر الحزب الشيوعي اللبناني بيانا[3] أشار فيه الى أن الأميركيين «استأجروا» حكومة جديدة في لبنان تعاونوا على صنعها وتركيبها مع شريكهم الفرنسي «ورئيس خدمهم بشارة الخوري وطغمته السوداء ووضعوا فيها نفرا من أحقر عملائهم وأعوانهم على رأسهم عبد الله اليافي وشارل حلو واميل لحود واحمد الأسعد»، ولذلك تمثلت في هذه الحكومة مصالح

---

(١) J. C. Hurewitz, Lebanese Democracy its International Setting (Politics in Lebanon), P. 230.

(٢) مضبطة الجلسة الثامنة لمجلس النواب اللبناني، ٦ شباط (فبراير) ١٩٥١، ص ٤٥٥.

(٣) بيان صادر عن الحزب الشيوعي اللبناني في بيروت تحت عنوان «الى الاتحاد في جبهة وطنية شعبية لاحباط مشاريع المستعمرين الأميركيين والفرنسيين والانكليز الرامية الى جعل لبنان مستعمرة أميركية وقاعدة استعمارية حربية» في حزيران (يونيه) ١٩٥١. من وثائق أرشيف صحيفة «النهار».

واشنطن الاستعمارية أحسن تمثيل ومصالح شركائها الاحتكارية وفي مقدمتها التابلاين، كما تمثلت في الحكومة الجديدة مصالح الدوائر الاستعمارية الفرنسية وسائر القوى العاملة لحساب الاستعمار الأميركي او المتعاونة معه من الفاتيكان واليسوعيين الى البنك السوري، ومن كبار المستوردين ورجال المال الى المحتكرين والاقطاعيين والمتكتلين حول زمرة بشارة الخوري وسليم الخوري وشيحا وفرعون. وأضاف البيان الشيوعي بأن حكومة اليافي أخذت على عاتقها تحقيق مشروع النقطة الرابعة من برنامج « ترومان » الذي وقعه بشارة الخوري مع الأميركيين في مطلع هذا الشهر، وسلمهم بموجبه حق التصرف التام بخيرات لبنان وموارده، بعد أن تخلى لهم منذ مدة عن مشروع الليطاني.

وفي ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١ تأزم الوضع في منطقة الشرق الأوسط بعد اعلان النحاس باشا رئيس وزراء مصر الغاء المعاهدة المصرية - البريطانية وتحرج الموقف البريطاني، الأمر الذي دعا بريطانيا للبحث في مشروع الدفاع المشترك عن الشرق لعله يحل العقدة الناشئة عن وجود الجنود البريطانيين في منطقة ناة السويس[1]. وكانت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا وتركيا هد دعت مصر لأن تكون عضوا أساسيا في مشروع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط[2]. وأكد هذه الحقيقة الوزير اللبناني المفوض في واشنطن شارل مالك وذلك منذ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١ وقبل اعلان النحاس باشا قرار الغاء المعاهدة المصرية - البريطانية. فقد وردت برقية من شارل مالك الى وزارة الخارجية اللبنانية أشار فيها عن زيارة الجنرال الأميركي « برادلي » لأنقرة، وذلك لتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط الذي يشمل عمليا تركيا والدول العربية واسرائيل. وأضاف شارل مالك بان « برادلي » سيزور مصر لاشراكها بهذا التنظيم « يفاوضون مصر وحدها لأنها العقدة التي حلت سار العرب وراءها أوتوماتيكيا » والمرجح ان العقدة ستحل بدفاع دولي مشترك للقتال، وترتكز سياسة أميركا دفاعيا عن تركيا فمصر فيما يتعلق بأهل المنطقة، وسياسيا على عدم التحيز بين

(١) C. O. C., Vol. XXIIC, PP. 197- 202; A. W., 10 Nov. 1951.

(٢) K. C. A., 1950- 1952, Vol. VIII, P.11773.

العرب وبين اسرائيل، واقتصاديا على المساعدات القادمة، وتعلق عليها أهمية وجود جو ودّي تجاهها ومحاربة الشيوعية من الداخل. أما عن العلاقة الأميركية - الاسرائيلية فقد أوضح شارل مالك بأن أميركا عازمة حاليا على ضبط اسرائيل من الاعتداء لمدة خمس سنوات على الأقل، ريثما يقوى العرب ويتحول شعورهم نحو الغرب[1].

ونظرا لأن المسألة المصرية تؤثر على لبنان والدول العربية جمعاء فقد كانت الشغل الشاغل للسياسة اللبنانية والعربية والدولية، ولذا فقد ألحق شارل مالك ببرقيته الأولى برقية ثانية مستعجلة أشار فيها الى أثر خطاب النحاس باشا الذي فاجأ الجميع في واشنطن ولكن « سيمضي الغربيون في خططهم برغم من الخطاب. ويوم الاربعاء يعلن ذلك « اتشسون » ويسلم سفير اميركا في القاهرة مذكرة للحكومة المصرية بهذه الخطط التي وصفتها ببرقيتي السابقة ». وأشار مالك إلى أن أميركا تعتبر ان ليس من حق مصر القيام باجراء افرادي لالغاء اتفاقات دولية، « هذا الأمر يعد أدق وأخطر من مشكلة ايران ». أما النشاط الدبلوماسي في بيروت فقد ظهر حينما استقبل وزير الخارجية الوزراء المفوضين للولايات المتحدة الأميركية وانجلترا وفرنسا وتركيا الذين قدموا له مذكرة تتضمن قرار حكوماتهم الهادف الى الدفاع عن جميع دول الشرق الأدنى في حال قيام حرب عالمية، وذلك بعد الاتفاق مع الدول العربية وفي مقدمتها مصر، لأن حكومات هذه الدول ترغب ان تكون مصر من ضمن دول اتفاق الدفاع المشترك. ولكن الحكومة المصرية أبلغت الدول العربية في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١ رفضها لمضمون المذكرة الرباعية لأنها لم تستشر بها قبل وضعها، كما طلبت مصر من حكومة لبنان ان لا تجيب على تلك المذكرة المشار اليها الا بعد التشاور معها.

والحقيقة ان مشروع الدفاع المشترك احدث قلقا في لبنان والدول العربية التي

(١) برقية شارل مالك (واشنطن) الى شارل حلو وزير الخارجية (بيروت) في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١. نقلا عن: بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤١٨.

رفضت مضمون المشروع[1] . وعلى أثر ذلك أرسل شارل مالك برقية الى وزارة الخارجية اللبنانية أوضح فيها ان رفض حكومة القاهرة للمقترحات التي قدمتها لها دول الغرب وتركيا عن مشروع اتفاق الدفاع المشترك قد أحدث تأثيرا في العاصمة الأميركية . فردت الحكومة اللبنانية على شارل مالك موضحة مقترحاتها حيال المسألة المصرية وموقفها من اقتراح الدول الغربية . ورأت الحكومة ان الرجوع الى الملك فاروق والملك عبد العزيز آل سعود فيه افادة لمثل هذا الموضوع، كما أن لبنان يرى وجوب استبعاد اسرائيل عن مشروع الدفاع المشترك[2] . وفي هذه الفترة قامت في بيروت وبعض المناطق تظاهرات طلابية تأييدا للقضية المصرية جوبهت من قبل السلطات الأمنية بالقمع والرصاص . واحتجت بعض القوى السياسية على موقف الحكومة اللبنانية، وأرسل أمين سر حزب النداء القومي محمد شقير برقية احتجاج باسم رئيس الحزب عادل الصلح الى رئيس المجلس النيابي أعرب فيها أن موقف السلطات من المظاهرة الطلابية يعتبر اعتداء على حرية اللبنانيين، ومظهرا من مظاهر العقوق نحو مصر، وان الحزب يحتج على هذا الاعتداء الاثيم وعلى الموقف العدائي من مصر[3] . وبالرغم من ان الحكومة اللبنانية والمجلس النيابي سبق لهما أن أيدا قضية مصر، غير أن ضرب الحكومة للتظاهرة الطلابية أثار علامات الاستفهام مع أن التظاهرة كانت سلمية . وقد أثار هذه التساؤلات والاعتراضات النواب: مجيد ارسلان وصائب سلام وعبد الله الحاج واميل البستاني وألبير الحاج . وقد رد رئيس الوزراء على هذه التساؤلات بأن ما وقع لا يقصد منه الاساءة الى مصر او الى الطلاب، انما كان قد وصل الى علم

(١) E. Rabbath, Op. Cit., P. 534.

(٢) برقية شارل حلو وزير الخارجية (بيروت) الى الوزير المفوض شارل مالك (واشنطن) في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥١ . نقلا عن: بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٢٢ .

(٣) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١، ص ٥٧٦ .

الحكومة ان التظاهرة ستجوب على المفوضيات الأجنبية احتجاجا على موقف بريطانيا من مصر، وانه سيندس بين المتظاهرين بعض عناصر الشغب، فطلبت الحكومة من الطلاب العدول عن التظاهر ولكنهم أصروا على خطتهم . وما وقع من حوادث انما بسبب رشق الطلاب لقوى الأمن بالحجارة، واصابة عشرات من رجال الشرطة، وان النار لم تطلق الا إرهاباً حتى تمكنت قوى الأمن من انقاذ المفوض ميشال ملكي من بين أيدي الطلاب . وأضاف رئيس الوزراء بان كل ما نتج عن الحادث اصابة طالب وبعض الرضوض والكدمات التي أصيب بها الطلاب، وانه لم يقع قتلى ولله الحمد[1] . ويلاحظ من خلال موقف الطلاب من الحكومة معرفتهم بسياساتها التي تسير وفق الاتجاهات الغربية في المنطقة، كما أثبتت هذه الحوادث بان الحكومة كانت أداة قمعية ضد القوى الشعبية المطالبة باستقلالية القرار السياسي اللبناني والعربي .

ونظرا لأهمية وتطور المسألة المصرية وأثرها على البلدان العربية والمنطقة برمتها، اتصل الحاج حسين العويني بالرئيس بشارة الخوري في ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١ وأبلغه رغبة الملك عبد العزيز في معرفة رأي لبنان في المسألة المصرية . وفي اليوم التالي أرسل رئيس الجمهورية رسالة الى الملك السعودي أكد فيها على ضرورة مطالب مصر القومية، وأنه يجب التفريق بين المطالب القومية المصرية وبين الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط . ثم تساءل الرئيس بشارة الخوري بالقول: « أليس من الأفضل ان يصير التعامل مع الند الى الند في ترتيب الدفاع المشترك بالاتفاق مع دول الغرب بعد أن تؤخذ الضمانات اللازمة للاستقلال وان تحل مشاكل العرب بطريقة مرضية وخصوصا مشكلة فلسطين بدلا من ان يكون احتلال عسكري لا تعرف نتائجه أثناء الحرب وبعدها[2] . . » . ويلاحظ من خلال

(١) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١، ص ٥٧٩، ٥٨٢، ٥٨٣ .

(٢) رسالة رئيس الجمهورية بشارة الخوري (بيروت) الى الملك عبد العزيز آل سعود (الرياض) في =

موقف رئيس الجمهورية أنه كان يرى السير وفق المخطط الغربي ومشروع الدفاع المشترك وعدم المعاندة بدلا من أن تحتل الدول الغربية المنطقة العربية. ولوحظ في رد الملك السعودي على رسالة الرئيس اللبناني في ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١ انه كان يفضل بدوره ان تسير مصر وفق سياسة المهادنة ومما قاله: «كان بودنا لو توصلت الى غايتها بطريق أكثر سهولة، ولكن الظروف والحوادث تطورت بهذه الصورة». أما عن الدفاع المشترك عن الشرق الاوسط وعلاقته الوثيقة بقضية مصر فقد رأى ان الدعوة لم توجه بعد الى الدول العربية ولذلك يحسن انتظار نتائج الحوادث الى ان تأخذ اتجاهها الطبيعي بدون شك[١].

وفي هذه الفترة أذاعت الدول الأربع: الولايات المتحدة الأميركية، بريطانيا، فرنسا، تركيا، بلاغا تضمن أسفها لموقف مصر، وعزمها على المضي في تنظيم الدفاع عن الشرق الاوسط، ووجه هذا البلاغ الى الدول العربية واسرائيل معا. وعلى أثر هذا البلاغ استدعى رئيس الجمهورية الوزير البريطاني المفوض في بيروت والتقى به وتباحثا حول الهدف من اصدار هذا البلاغ. وأوضح رئيس الجمهورية موقف لبنان من التطورات الجارية رافضا هذا الأسلوب في التعامل مع الدول العربية، واعتبر الرئيس ان موقفه كان سببا في اثارة الدول الغربية ضده وفي تمويلها وتأييدها حركة المعارضة الداخلية ضد حكمه ومما قاله: «أتوقع ان موقفي الجازم المكرر من مشروع الدفاع المشترك سيفصل بيني وبين دبلوماسية الغرب وسيوغر عليّ الصدور... وستشتد المعارضة.. وقد نفاجأ باحداث ترتدي ثوبا بلديا، ولكنه في الواقع ستار للانتقام مني على سياستي في رد الفعل

= ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١. نقلا عن: بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٢٢-٤٢٣.

(١) رسالة الملك عبد العزيز (الرياض) الى الرئيس بشارة الخوري (بيروت) في ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١. نقلا عن: بشارةالخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٢٤.

المذكور[١]». وأراد الرئيس بهذا التحليل للاحداث ان يمهد للحديث عن احداث عام ١٩٥٢ التي أدت الى تنازله عن الحكم.

وتبعا لأهمية الوضع وخطورته وعدم وضوح الرؤيا فيما يختص بمستقبل لبنان، فقد دعا رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء كافة القوى السياسية الفاعلة في لبنان للتداول في الأمور الراهنة. وفي ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١ اجتمعت هذه القوى وأصدرت بلاغا عاما دون ان يتضمن موقفا صريحا من الدفاع المشترك ومن بلاغ الدول الأربع. وعلى أثر ذلك اجتمع الوزير البريطاني المفوض برئيس الجمهورية في الاول من تشرين الثاني (نوفمبر) ناقلا اليه وجهة نظر حكومته مؤكداً بان الدفاع المشترك لا علاقة له بمطالب مصر القومية وانه لا يمس استقلال الدول العربية، كما لا يرغمها على التعاون مع اسرائيل. وفي ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) اجتمع رئيس الجمهورية بمبعوث الملك طلال ملك الاردن، توفيق ابو الهدى رئيس الوزراء الاردني الذي سلمه رسالة من الملك تضمنت موقف الاردن من المسألة المصرية ومن مسألة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط. وأبدى المبعوث الأردني استعداد الأردن القبول بالدفاع المشترك عن الشرق الأوسط. ورأى أن مواقف الدول العربية الأخرى سيكون الموافقة أيضاً على هذا المشروع وفي مقدمتها سوريا والمملكة العربية السعودية والعراق، بينما سترفض مصر المشروع لا سيما اذا بقي محمد صلاح الدين وزيرا للخارجية المصرية.

وفي ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ أثير موضوع الدفاع المشترك في المجلس النيابي اللبناني، فتحدث النائب سليمان العلي منتقدا الحكومة لأنها لم تطلع المجلس على هذا المشروع بل ان النواب قرأوه في الصحف. وسأل الحكومة فيما اذا كانت المذكرة المرسلة الى لبنان مكتوبة بلهجة التحدي التي نشرتها الصحف أم لا؟ وأبدى النائب العلي شكوكه في وعود الدول الاربع الكبرى، لأن الأيام

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٢٦.

أثبتت ان هذه الدول لم تصدق مع العرب ولبنان يوما ، كما أن بلاغ الدول الاربع جاء في محنة مصر وفي فترة استتباب دولة اسرائيل . واضاف انه اذا كان طلب الدخول في مشروع الدفاع المشترك مفروضا على لبنان فانه من الأفضل ان يرد من حيث أتى . ولو فرض ان هذه الدول تريد احتلال لبنان « فنحن هنا وليس عارا علينا ان نغلب على أمرنا من الدول الأربع ، انما العار الأكبر هو ان نسجل في هذا المجلس على أنفسنا صك استعباد هو هذا العار ، اما أن نؤخذ بالقوة او ان نحتل فهذا ليس بعار » . واعتبر النائب بهيج تقي الدين ان الموضوع الذي أثاره النائب العلي من أخطر الموضوعات ، وان على المجلس عدم اثارته ضنا بالمصلحة العامة ، الأمر الذي دعا رئيس الوزراء الى الثناء على كلام بهيج تقي الدين لأنه لا يمكن للحكومة ان تناقش مثل هذه المسائل في جلسة عامة . وأضاف بأن الحكومة رغم ذلك فقد اجتمعت برؤساء الجمهورية السابقين والوزراء والنواب السابقين ووزراء الدفاع وأطلعتهم على كل ما لديها من معلومات واقتراحات . وان لبنان لا يزال يتقيد بميثاق جامعة الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية ، وهو لن يحيد عن التعاون العربي قيد شعرة وانه « لن يكون لنا سوى سجل عدلي واحد سيكون هذا السجل عدليا عربيا ناصعا لا غبار عليه[1] » .

وفي ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ حدث تطور جديد فيما يختص بالعلاقات الأميركية - اللبنانية ، فقد تبلغت الحكومة اللبنانية مذكرة اميركية طلبت فيها الحكومة الأميركية عدم رفض مشروع الدفاع المشترك ريثما تسعى الى حل القضية المصرية . وحددت الحكومة الأميركية انه في حال رفض المشروع فان ذلك سيؤدي الى كارثة على الدول العربية . وفي هذا الوقت كان وزراء خارجية الدول العربية مجتمعين في باريس بمناسبة انعقاد اجتماعات هيئة الأمم المتحدة

(١) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١، ص ٧٠٢-٧٠٤.

وللبحث في مشروع الدفاع المشترك أيضا . ولكن تبين ان الوزراء العرب لم يتوصلوا الى نتيجة مشتركة بل كانت مواقفهم متباينة بين التأييد والرفض ولم يتوصلوا الى نتيجة موحدة لا سيما بعد وصول الأنباء عن انقلاب رابع في سوريا برئاسة العقيد سلو الذي تسلم رئاسة الدولة ، بينما تولى أديب الشيشكلي رئاسة أركان الجيش .

وفي ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ عقدت جلسة نيابية تحدث فيها النائب اميل البستاني باسهاب عن مشروع الدفاع المشترك ، موضحا بان المذكرات التي وصلت الى لبنان هي مخالفة للأصول الدبلوماسية باعتبار لبنان دولة مستقلة ذات سيادة ، ولهذا فعلى لبنان رفض المذكرات الغربية الثلاث التي وصلته رفضا باتا . واعتبر ان اعداء لبنان هم : اسرائيل والغرب والشرق ، وأكد بأن الغربيين يريدون اقامة جهاز الدفاع المشترك بحجة ان الدفاع عن منطقة الشرق الاوسط هو بمثابة الخط الأول في الدفاع عن الغرب ضد الخطر الشيوعي . وأشار الى أن حياد لبنان وهم وخرافة ما دام دولة ضعيفة عسكريا ويعاني شتى الأمراض الاجتماعية « وهكذا نجد أنفسنا بين شدقي كل من المعسكرين الشرقي والغربي » واذا ما اختار لبنان احد المعسكرين فما ذلك الا من قبيل اختيار أهون الشرين . ثم عرض النائب البستاني مشاكل الدول العر بية سواء مع روسيا او مع الغرب ومواقفهم من قضايا فلسطين ومصر والعراق والأردن وشمالي أفريقيا فأكد بان الغرب والشرق على السواء هم أعداء للقضايا العربية . ورأى أيضا انه لا بد من اقامة نظام دفاع مشترك عربي فحسب ، اذ انه بعد تنظيم العرب وتصميمهم يستطيعون ان يكوّنوا نظاما اقليميا عربيا يقوم على أساس الدفاع المشترك بين الدول العربية فحسب باعتبارها منظمة اقليمية وبذلك يتحقق مبدأ الدفاع المشترك « ولكن بجيوشنا لا بجيوشهم وبدون ان نناصب روسيا العداء[1] .. » .

(١) مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١، ص =

ومن الأهمية بمكان القول إن الولايات المتحدة الأميركية لم تكتف بمشاريعها العسكرية في منطقة الشرق الأوسط، بل أرادت تكريس نفوذها والتغلغل في المنطقة عبر المشروعات الاقتصادية، وهذا ما يعرف باسم السيطرة الاقتصادية او «الاستعمار المقنع» وكان لبنان على غرار بعض الدول العربية قد تلقى عرضا أميركيا لإعمار لبنان وتقديم الخبراء اليه وتدريب الفنيين اللبنانيين، وهو ما عرف باسم مشروع النقطة الرابعة (Point four). وقد تقدمت الحكومة اللبنانية من المجلس النيابي بمشروع قانون بمرسوم جمهوري يتعلق بالتعاون الاقتصادي والفني بين لبنان والولايات المتحدة. وقد ناقش النواب هذا المشروع في جلسة ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ (١)، وتبين من خلال المناقشة اختلاف في الاتجاهات السياسية ما بين مؤيد للمشروع وما بين معارض له. فقد اعتبر النائب نقولا سالم بان المساعدة الأميركية للبنان هي مساعدة نزيهة وفنية لاستثمار امكانياته ولذا فانه يؤيد هذا المشروع، كما أيّد النائب فؤاد الخوري المشروع لأنه يقع على عاتق الولايات المتحدة ان تقدم للبنان الخدمات وتدريب الفنيين وتنمية الصناعات الوطنية، أما من الناحية السياسية فقد اعتبر النائب الخوري ان هدف اميركا هو محاربة الشيوعية وعدم انتشارها ووسيلتها في ذلك القضاء على الفقر والجهل والبطالة، والغاية الأميركية لا تتنافى مع غاية لبنان، وما يشجع لبنان على الوقوف بالمشروع ان معظم الحكومات العربية قد وافقت عليه مثل مصر والسعودية والعراق والاردن، ولذا فإنه لا يجوز أن يتبادر الى الأذهان وجود أي تشابه أو أي ارتباط بين هذا المشروع وبين مشروع الدفاع المشترك. ولوحظ بان النائب جان سكاف كان من المتحمسين للمشروع الأميركي لأنه لا يمس بالاستقلال والسيادة ولأن لبنان بحاجة الى الخبرات الأميركية «والى المساعدات الشريفة على مختلف

= ٨٦٧- ٨٧١.

(١) مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١، ص ٨٧٥ - ٩٠٤.

ألوانها» واذا قيل بان للمشروع أهدافاً سياسية للوقوف ضد الشيوعية فان ذلك لا يضير لبنان.

أما النائب أنور الخطيب فقد أبدى معارضته للمشروع الأميركي لأنه يجب عدم التغني بالحد من البطالة نتيجة هذا المشروع، وانتقد كلام رئيس الوزراء من ان مصر أقرت هذا المشروع لأنه اذا كان المقياس الدول العربية فيمكن القول انه اذا كانت مصر أقرته فان سوريا قد رفضته. وأعرب عن خشيته من ان يكون المشروع سببا لتطويق لبنان وتحري داخليته والتمتع بالامتيازات «ونخشى ان يكون الموظفون الذين سترسلهم حكومة الولايات المتحدة عملاء لها لتسهيل جعل لبنان سوقا لصناعاتها التي تغص بها أسواقنا حتى جرتنا أو كادت الى الافلاس».

أما النائب غسان التويني فأوضح بان المشروع الأميركي ليس هدفه استقدام فنيين وحسب، بل هو اتفاق اقتصادي لبلوغ أهداف سياسية، وانه ينبغي دراسته دراسة مفصلة، وأكد في تحليل موسع أن غاية «النقطة الرابعة» سياسية وليست اقتصادية، ورأى النائب رشاد عازار ما رآه النائب تويني من أن المشروع الأميركي له صبغة سياسية لأن مشروع الرئيس الأميركي ترومن مؤلف من خمس نقاط كالتسلح وتحصين المواقع الاستراتيجية وانشاء النقط الدفاعية التي منها نشأ مشروع الدفاع المشترك. ثم أبدى النائب عازار تخوفه من المشروع وطرح عدة أسئلة على الحكومة بصدده. واعتبر النائب اميل لحود بأن ما ذكره النائب تويني عن المشروع شاملا وكافيا ورد على رئيس الوزراء لقوله: «ان جامعة الدول العربية أشارت بقبول المشروع» وقال له أنه ليس من الواجب الاعتماد على ما تذكره الجامعة وأمين سرها، وأعطى النائب لحود مثلا على ذلك بانه ابان حرب فلسطين سئل امين سر الجامعة بماذا نحارب اليهود؟ فقال: بالحجارة. وأكد بأن السياسة الأميركية موجهة منذ أمد بأيدي الساسة اليهود، وان الأميركيين يريدون ان يستعمروا البلاد بواسطة فنيي النقطة الرابعة. ورأى النائب حبيب مطران ان المشروع ليس سوى وسيلة استعمارية، وقد سبق ان كانت قضية السويس وقضية

ايران مشاريع اقتصادية ثم تحولت عن أهدافها، ولذلك طلب رد المشروع ورفضه. وهنا سأل النائب سهيل شهاب الحكومة فيما اذا كانت هناك ضمانات للحيلولة دون الاتيان بخبراء يهود وحدوث مخابرات معهم. فأجاب رئيس الوزراء بان هذا شرط أساسي. أما النائب كميل شمعون فقد كانت مناقشته للمشروع هادئة نابعة من توجهاته المستقبلية نحو منصب رئاسة الجمهورية، فأوضح بأن الأموال اللازمة لتنفيذ المشروعات المطروحة تفوق (٣٠٠) مليون دولار، وان مشروع الليطاني وحده يكلف (٦٠) مليون دولار. وأضاف انه في حال اقرار المجلس النيابي لهذا المشروع فان على الحكومة ان تحتاط لأمر هام وهي درس النفقات التي سوف تصرف حتى تأتي بالفائدة التي تتوخاها الحكومة.

والجدير بالذكر ان الحكومة اللبنانية رغم معرفتها بتباين الآراء حول مشروع «النقطة الرابعة» غير أنها كانت عازمة على اقراره والموافقة عليه. ولما وافق المجلس النيابي بالأكثرية النيابية على المشروع تبين بأن أكثرية النواب خضعوا للابتزاز الرسمي وللضغوط الأميركية بشكل مباشر أو غير مباشر. ولكن اقراره لم يمنع بعض النواب من الاستمرار في معارضته، فقد تحدث النائب حسين العبد الله في جلسة ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ فانتقد تقرير الخبراء الأميركيين لأنه تضمن امكانية استفادة اسرائيل من مشروع الليطاني، غير ان وزير الاشغال نفى ما ذكره النائب العبد الله لأن الحكومة حريصة على عدم استفادة اسرائيل نقطة واحدة من مياه الليطاني[1]. ومهما يكن من أمر فانه يمكن القول ان النفوذ الأميركي بدأ يؤثر على النفوذ البريطاني في لبنان، وبدأ يتنامى في الميادين السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية أيضا.

---

(١) مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢، ص ١٥٧١، ١٥٧٢.

٢ ـ أثر العلاقات اللبنانية ـ العربية على الوضع اللبناني (١٩٥٠ ـ ١٩٥٢)

تعتبر العلاقات اللبنانية ـ العربية من جملة العوامل التي لعبت دورا بارزا وهاما في الاتجاهات السياسية في لبنان، بالاضافة الى ان دور الدول العربية السياسي أثر على الأوضاع اللبنانية، ففي ١٣ شباط (فبراير) ١٩٥٠ أشار النائب حميد فرنجية في جلسة نيابية الى أنه لا يمكن للبنان ان يكون حياديا أمام بعض المشكلات العربية، **فهناك قضية الضمان الجماعي واتحاد سوريا والعراق وأيضاً قضية فلسطين.** أما فيما يختص بعلاقة لبنان بسوريا فانه كلما كان في سوريا حكومات قوية تستند الى الشعب وفيها رجال دأبها خير الجميع قبل اهتمامها بالشارع فان استقلال لبنان يؤيد ويقدس، ولكن اذا قامت في سوريا حكومات ضعيفة يهمها مصلحتها الانتخابية فان الوضع يتغير. وأوضح فرنجية بأنه عندما يتحدث عن مخاطر الاتحاد **«لا أفكر دقيقة واحدة بأخواننا العراقيين»، ثم أعاد بالذاكرة إلى مطالبة السوريين** بالأقضية اللبنانية الأربعة مشيرا الى أن لبنان لم يكن يعاني من المشاكل السورية يوم كان المرحوم سعد الله الجابري في الحكم. ثم أيد النائب فرنجية الضمان الجماعي لكنه أسف أن يأتي كرد فعل لمشروع اتحاد سوريا والعراق، وانه لو فكر العرب بالضمان الجماعي قبل حرب فلسطين «لما رأينا الجيش المصري يطوق ولا ينجد» ثم طالب المطالبين بالوحدة التوقف عن هذه المطالب لأن الوحدة الايطالية والوحدة الألمانية تمت بعد أكثر من ألف سنة من العمل. وبالرغم من ان حميد فرنجية كان يعارض في السابق انشاء مفوضية لبنانية في دمشق، ولكنه طالب في هذه الفترة انشاء مثل هذه المفوضية لتبقى العلاقة بين البلدين بمنأى عن الخضّات السياسية، وفي حال حدوث أية مشكلة فان معالجتها تتم في اطار المفوضية وليس بين رؤساء الجمهوريتين كما يجري عادة، وأكّد أخيرا ان ليس لطلبه أية نيّة أو مغزى للتباعد

السياسي[١] . ومن الملاحظ أنه في الوقت الذي كان فيه لبنان يعارض مشروعات الوحدة مع الدول العربية كان النائب الماروني كميل شمعون يسعى الى احراج الدولة منسجما مع سياسته في تقويض أركان العهد ، فقد سافر الى بغداد وعمان عاملا للاتحاد السوري العراقي ، كما توسع نطاق هذا النشاط الى حزب الكتلة الوطنية ذات الطابع الماروني ، فأجرى المسؤولون فيه عدة مشاورات مع الملك عبد الله بشأن الاتحاد . بل أكثر من ذلك فان البطريرك الماروني انطون عريضة رحّب بالعلاقات المارونية مع الملك عبد الله الذي يعمل من أجل اقامة دولة مسيحية ضمن اطار سوريا الكبرى ، لأن الموارنـة يعتبرونـه « الصـديـق الأول في الشرق لبكركي هذا المعقل المسيحي الخالد لأهالي جبل لبنان الذين يهللون ويريدون الاحتفاظ بصداقة جلالته دوما[٢] » في وقـت كـانـت لا تـزال فيـه العلاقـات السورية - اللبنانية متوترة .

وفي ١٧ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥٠ هـاجـم رئيس السـن في المجلس النيابي سوريا واعتبر القطيعة بين البلدين أمنية لبنان ونعمة سماوية ، وذلك لاستكمال استقلال لبنان وتخلصا من التعنت المستمر والتظاهرات العدائية والأطماع المستمرة ، ولأن لبنان قبل القطيعة الاقتصادية « كان محسوبا مزرعة لجيرانه جاز لهم استغلالها واستحلوها طالبين منا اما الوحدة الاقتصادية المطلقة واما الانفصال » ، فصانـت الحكومة كرامة البلاد وأثبتت الأيام بعد ذلك بان الانفصال جاء خيرا وبركة من الناحيتين المادية والمعنوية ، ولا عبرة لسعي بعض التجار اللبنانيين الذين فاتهم بان كرامة الوطن هي أسمى وأعز من منافع خـاصـة يتهـافتـون عليهـا[٣] . غير ان الأزمات استمرت بين لبنان وسوريا ، ففي ٢٤ كانون الثاني (ينـايـر) ١٩٥١

(١) مضبطة الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني ، ١٣ شباط (فبراير) ١٩٥٠ ، ص ٣١٦- ٣١٨ .
(٢) **الصحافي التائه** ، العدد ٦٣ ، ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٥٠ .
(٣) مضبطة الجلسة الاولى لمجلس النواب اللبناني ، ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٠ ، ص ٣ ، ٤ .

طرح رئيس الوزراء السوري مشروع الوحدة بين الدول العربية طالبا ان تكون الوحدة كونفدرالية . فما كان من اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية الا أن أصدرت قرارا بتشكيل لجنة عربية لبحث الموضوع ، فانتهت اللجنة في تقريرها الى ان لبنان يرفض تغيير وضعه الدستوري . وكان رياض الصلح رئيس الوزراء قد صرّح بايمانه بالاخوة بين الدول العربية ورفضه لاقتراح مشروع الوحدة معتمدا على ما جاء في بروتوكول الاسكندرية ، وأضاف بان موقف لبنان لا يهدف الى مصلحة لبنان فحسب وانما لمصلحة بقية الدول العربية[١] . غير أن النائب كمال جنبلاط طالب في ٦ شباط (فبراير) ١٩٥١ في المجلس النيابي بضرورة تنظيم علاقة لبنان مع سورية ، بل لا بد من تنظيمها على أساس الوحدة الصحيحة لأن الذي جمعه الله لا يفرقه انسان ، ويمكن الوصول لاتفاق مبدئي يؤمن للبنان مصالحه ولسوريا مصالحها[٢] .

وقد استهلت حكومة عبد الله اليافي التي تألفت في ٧ حـزيـران (يـونيـه) ١٩٥١ حكمها بخلافات حادة مع سوريا لا سيما بعد قرار الحكومة ترحيل العمال السوريين من لبنان الى سوريا . واستغلت قوى المعارضة هذه الخلافات ، وبدأت صحف « النداء » و « الهدف » و « الديار » بمهاجمة الحكومة فأوضحت بأن سياسة لبنان لم تعد عربية ، ومما أضعف موقف الحكم أن رياض الصلح ومجيد أرسلان وصبري حماده وبهيج تقي الدين بدأوا يقفون موقفا سلبيا من العهد . وذكر خالد العظم رئيس الوزراء السوري أنه اجتمع بعبـد الله اليـافي في بحمـدون وتبـاحثـا حول الشؤون العالقة بين البلدين ، ثم اجتمعا برئيس الجمهورية بشارة الخوري الذي أبدى معارضته لبعض الشؤون الاقتصادية العالقة بين البلدين . وخلال الاجتماع سأل بشارة الخوري خالد العظم اذا ما كانت سوريا توافق على تبادل

(٢) بشارة الخوري ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٣٥٠ . C. O. C., Vol. XXIII. P. 64.
(٣) مضبطة الجلسة الثامنة لمجلس النواب اللبناني ، ٦ شباط (فبراير) ١٩٥١ ، ص ٤٥٢ .

التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، فأجابه العظم بأن ذلك يفسر فورا بالعدول نهائيا عن الوحدة الاقتصادية او الوحدة الجمركية. فنفى رئيس الجمهورية ان يكون قصده ذلك، بل لأن وجود ممثلين في البلدين يسهل تبادل الرأي والمذاكرة، فقال له العظم: اذا كانت هذه هي الغاية فحسب، فبيروت ليست بعيدة عن دمشق، أما اذا كنتم تريدون بذلك اثبات استقلال لبنان وان تعامله مع سوريا هو مماثل لتعامله مع سائر الدول الأجنبية فذلك شيء آخر. فأجاب بشارة الخوري: ان العرف الدولي يقضي بايجاد تمثيل سياسي بين البلاد ذات العلاقات المشتركة. وتبين ان خالد العظم رفض الفكرة ورأى ان لا ضرورة لها، بينما كان رئيس الوزراء اللبناني عبد الله اليافي صامتا ومكتفيا بالاستماع الى هذا الحوار. ولكن عندما عرض رئيس الجمهورية اقتراحه بتبادل التمثيل الدبلوماسي على مجلس الوزراء اللبناني، أجمع الوزراء على أن لبنان لا يرتاح الى ايجاد مثل هذا التمثيل بين البلدين[1].

وفي حزيران (يونيه) ١٩٥١، أصدر الحزب الشيوعي اللبناني بيانا اتهم فيه الحكومة اللبنانية بان هدفها عزل لبنان عن سوريا والبلاد العربية وطمس وجهه وثقافته العربية والارتماء في أذرع الاستعمار الأنكلو - أميركي والانضمام الى محور تركيا - اسرائيل، ومن الواضح ان وجود شارل حلو عميل الفاتيكان وربيب اليسوعيين والفرنسيين وخادم بنك شيحا وصديق الكتائب في وزارة الخارجية يؤكد عزم الحكومة الجديدة على السير في هذا الاتجاه الاستعماري تمهيدا لضم لبنان الى محور تركيا - اسرائيل. واتهم الحزب الشيوعي بأن الحكومة اللبنانية الجديدة عمدت في اليوم الثاني لتأليفها الى خطف ألف عامل سوري من بيروت وزجتهم قسرا تحت ضرب السياط وحملتهم الى الحدود السورية. وأضاف بيان الحزب بان عبد الله اليافي محامي البنك السوري والشركات الأجنبية الذي

(١) مذكرات خالد العظم، جـ ٢، ص ٧٥- ٧٦.

خدم الفرنسيين الى جانب اده في عهد الانتداب وعمل بنشاط على تغذية النعرات الطائفية وقمع الحركة الوطنية بأسفل الوسائل، يريد اليوم ان يمثل نفس الدور، دور البوليس الفاشستي المأجور، الى جانب بشارة الخوري وحبيب أبو شهلا في ظل السيطرة الأميركية.

هذا، ولم يترك البيان الشيوعي أياً من السياسيين الا وانتقده ومما قاله: ان موقف رياض الصلح وشركائه من شمعون الى جنبلاط الى مجيد ارسلان وبقية الزمرة هو تضليل للشعب، هو مناورة مفضوحة يقصدون منها اسكات الشعب وصرفه عن النضال بحجة ان معارضتهم وحدها تكفي ولا حاجة الى تجنيد قوى الجماهير في المدن والقرى لمقاومة سياسة الحرب والنهب والغلاء[1]. وفي ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٥١ عالج بعض النواب في المجلس النيابي قضية طرد العمال السوريين من لبنان، ومما ذكره النائب بهيج تقي الدين أنه يشكر رئيس الوزراء عبد الله اليافي لأنه أوضح في مؤتمر صحافي ان اخراج العمال السوريين لم تكن عملية مدبرة كما شاء البعض في لبنان وسوريا ان يصورها. وانتقد احدى الصحف السورية لأنها طالبت الشعب اللبناني أن يؤدب حكومته على عملها الوضيع الحقير. ثم أضاف النائب تقي الدين: ان لبنان بغنى عمن يعطيه دروسا من الخارج وان نواب لبنان هم الذين يحاسبون الحكومة عندما يتوجب ذلك وليس الغريب الذي يريد ان يعكر الجو في لبنان ويتدخل بأمور داخلية بحتة حتى ولو كان هذا القريب الشقيقة العزيزة سوريا. غير أن رئيس الوزراء تمنى على النائب تقي الدين ان لا يسترسل كثيرا في هذا الموضوع. أما النائب اميل البستاني فقد وقف ضد الحكومة اللبنانية لأنها طردت العمال السوريين، الذين كانوا في حالة يرثى لها في ساحة

(١) بيان صادر عن الحزب الشيوعي اللبناني في بيروت تحت عنوان «الى الاتحاد في جبهة وطنية شعبية لاحباط مشاريع المستعمرين الأميركيين والفرنسيين والانكليز الرامية الى جعل لبنان مستعمرة أميركية وقاعدة استعمارية حربية» حزيران (يونيه) ١٩٥١. من وثائق أرشيف صحيفة «النهار».

« الحريقة » في دمشق . وطلب من الحكومة ان تتصور لو ان هذا الحادث جرى من قبل سوريا ضد لبنانيين، فماذا كان يفعل لبنان . ثم أكد بان لبنان أخطأ عندما طرد العمال السوريين[1] .

وفي ١٩ حزيران (يونيه) ١٩٥١ ناقش النائب صائب سلام في المجلس النيابي العلاقات السورية - اللبنانية، ومما ذكره ان اللبنانيين من تجار وصناعيين وزراعيين يشكون من القطيعة الواقعة بين لبنان وسوريا ، وان الحالة الاقتصادية الناجمة عن هذه القطيعة بحاجة ماسة الى معالجة سريعة وبجو من الوئام والالفة . ثم طالب النائب سلام بالوحدة الاقتصادية بين البلدين وانه ليس صحيحا من يقول بأن هذه الوحدة تؤدي الى انتقاص من سيادة لبنان لأنه « ليس بيننا من يريد ان يفرط بحقوق بلده أو أن ينتقص من سيادته » ، ورأى أن العمل للوحدة الاقتصادية ينبغي فيه ابعاد النيات السيئة عنه، والتي نشطت في الشهرين الأخيرين نشاطا ملحوظا والتي لو ترك لها الحبل على الغارب لتمكنت من قطع العلاقات بين دمشق وحلب وطرابلس وبيروت[2] . من جهة ثانية فقد عاود الحزب الشيوعي اللبناني الى مهاجمة الحكومة الجديدة بسبب سياستها مع سوريا ومع أميركا ، فأصدر في أول تموز (يوليه) ١٩٥١ بيانا طالب فيه باسقاط الحكومة وبالنضال ضد خطة انضمام لبنان للمشاريع الاستعمارية او لمحور تركيا - اسرائيل . وانتقد البيان مجددا القطيعة بين سوريا ولبنان وطرد العمال السوريين واطلاق الرصاص على المتظاهرين . ثم طالب البيان بالتعاون مع المعسكر الاشتراكي لدحر القوى الاقطاعية والبورجوازية دون فرق في ذلك بين رجال الحكومة بشارة الخوري وعبد الله اليافي وشارل حلو واميل لحود وفيليب تقلا وأحمد الأسعد وباقي زمرتهم، وبين من يسمون أنفسهم معارضين كرياض الصلح وكمال جنبلاط وكميل شمعون

---

(١) مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني، ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٥١، ص ١٨ ، ١٩ .

(٢) صدى لبنان (النهار) العدد ٣٢٠٤ ، ٢٠ حزيران (يونيه) ١٩٥١ .

واميل اده وباقي زمرتهم« فهم متساوون في الخيانة ومعارضتهم ليست الا للتزاحم على الكراسي والتسابق في خدمة أسيادهم المستعمرين[1] » . وقد استمرت الخلافات السورية - اللبنانية بسبب تباين الآراء حول القضايا الاقليمية والعربية والدولية ، ففي هذه الفترة رفضت سوريا مشروع الدفاع المشترك ، بينما لبنان سار في ركاب السياسة الأميركية ووافق على مشروع « النقطة الرابعة » الذي اعتبر وجها من وجوه مشروع الدفاع المشترك ، ولهذا فان سوريا حاولت مضايقة لبنان عبر بعض التنظيمات الوحدوية المعادية للحكم اللبناني وفي مقدمتها الحزب السوري القومي الذي بدأت سوريا بدعمه ، كما منحته ترخيصا رسميا بمزاولة نشاطه الحزبي في سوريا واصدار صحيفة ناطقة باسمه، بينما كانت الحكومة اللبنانية قد أصدرت قرارا بحله وملاحقة أعضائه . وبالمناسبة فقد وجه النواب: قبولي الذوق وسليمان عرب وعلي بزي سؤالا مشتركا الى الحكومة حول موقفها من الموقف السوري وما يمكن ان تفعله حيال دعم سوريا للحزب، واين وصل التحقيق بصدد حادث اغتيال رياض الصلح، فأجاب رئيس الوزراء بان الحكومة لا تزال تطالب سوريا والاردن باسترداد المحكومين والمطلوبين من القوميين، كما أن الحكومة طالبت الحكومات العربية على أثر اغتيال رياض الصلح الحد من نشاط الحزب السوري القومي[2] . ولكن الحكومة لم يكن جوابها واضحا حول موقفها من سوريا التي تؤيد القوميين وتسمح لهم بمزاولة نشاطهم ضد لبنان.

ولما تألفت حكومة جديدة برئاسة سامي الصلح في ١١ شباط (فبراير) ١٩٥٢ كان عليه ان يواجه العديد من القضايا وفي مقدمتها العلاقات الثنائية بين سوريا ولبنان، وقد بحث هذا الموضوع في المجلس النيابي في ٢٦ شباط (فبراير)

---

(١) بيان اللجنة المنطقية للحزب الشيوعي اللبناني في بيروت تحت عنوان « فلتسقط حكومة سافكي دماء العمال والشعب » أوائل تموز (يوليه) ١٩٥١ . من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » .

(٢) مضبطة الجلسة الثامنة عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١ ، ص ١١٧٩- ١١٨١ .

فاعتبر النائب بهيج تقي الدين بان الاتفاقية التي عقدت مع سوريا في عهد حكومة عبد الله اليافي لا تحفظ حقوق لبنان، بينما اعتبرها النائب جورج زوين ضربة للبنان « فالجماعة في سوريا تعودوا ان يستبدوا ولا يهمهم صالح لبنان » . أما النائب عبد الله الحاج فانه لم يضع اللوم على سوريا والمسؤولين السوريين لأن من حقهم ان يدافعوا عن مصالحهم وعلى اللبنانيين ان يقتدوا بالسوريين ويأخذوا أمثولة منهم . وأشار الى نقطة هامة طالما عانى منها لبنان وهي في قوله ان سبب ما يعاني منه لبنان في ان المفاوض اللبناني يكون دائما الأضعف في كل الاتفاقيات ومع كل الدول لأن هذا البلد التعيس غير موحد الكلمة في قضاياه الأساسية، كما أن اللبنانيين اعتادوا ان يغطوا اخطاءهم بالتهجم على الغير « عوضا من ان ننظر في عيوبنا ومفاسدنا ونصرح بها » . وتحدث في الموضوع نفسه النواب: الياس طرابلسي وجوزف شادر وعلي بزي، كما طالب النائب الماروني اميل البستاني بضرورة تحقيق الوحدة الاقتصادية بين سوريا ولبنان . وتساءل لماذا يخاف بعض الناس من هذه الوحدة؟ ورأى ان هذه الوحدة ليست بدعة جديدة انما وصل ما كان قد انقطع « ولقد قام نفر في هذا البلد يقول عندما حلّت القطيعة أنها نعمة من السماء . . . انما نحن في لبنان بعد ان مرت علينا هذه الشهور وجدنا ان القطيعة لم تكن أبدا في مصلحة لبنان» . أما رئيس الوزراء السابق عبد الله اليافي فقد تحدث باعتباره مسؤولا عن توقيع الاتفاقية التي جاءت حكومة سامي الصلح لاقرارها، مذكرا بان لبنان لم يوقع الاتفاقية بسبب الضغط والضعف، وانما لأن الأمور وصلت حدا خطيرا بين لبنان وسوريا وأدّت الى نتائج سياسية أبعد مما كان يتصور البعض، وأوجدت جوا منفصلا ليس في مصلحة البلدين على الاطلاق، وكان لا بد من المفاوضة لاعادة الجو الأخوي بين البلدين « واعتقد ان من مصلحة لبنان اليوم ان يضع حدا للقضية التي أعلم حق العلم ان كل يوم يمر عليها يجعل استدراكه بسنة كاملة[1] » . والجدير بالذكر أن اقرار النواب لهذه الاتفاقية الثنائية لم ترض بعض

(١) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٥٢، ص ١٧٩٧- =

اللبنانيين، كما ان رئيس الجمهورية نفسه قبل بها على مضض لأنه سبق ان ادعى ان القطيعة بين لبنان وسوريا أدت الى تحسين الأوضاع الاقتصادية في لبنان، مع العلم ان بعض النواب ورئيس الوزراء عبد الله اليافي أكدوا مدى الأضرار الناجمة عن تلك القطيعة .

وفي ٢٢ نيسان (ابريل) ١٩٥٢ ناقش النائب جورج زوين في المجلس النيابي أثر الاتفاقية الثنائية على الوضع الاقتصادي في لبنان، فاعتبر ان المجاعة التي تلمسها البلاد سببها الاتفاقية مع سوريا « وكانت ضحكا على دقوننا بل كانت « خازوق مصوبن » ولم يكن نصيبنا من الشقيقات الأخرى ليختلف عنه مع سوريا » ؛ وطلب من الحكومة أن تتحرر من الاتفاقية وان تطلق حرية الاستيراد لأن السوريين « يحاولون حمل لبنان على الزحف على بطنه » وخاطب رئيس الوزراء طالبا منه ان يكون لبنانيا قبل كل شيء « اذ لا يمكن للبنان ان يبقى مزرعة لسوريا[1] » . وبالاضافة إلى قضية العلاقات السورية ـ اللبنانية ومشروعات الوحدة بين بعض البلدان العربية وتخوف لبنان منها، كانت القضية الفلسطينية في مقدمة القضايا التي أثّرت بشكل مباشر وبارز على التيارات والاتجاهات السياسية في لبنان لا سيما وان هذه الفترة شهدت اتهامات خطيرة ضد الحكم اللبناني، فقد اتهم النائب الماروني اميل البستاني العهد بانه يعمل ضد القضية الفلسطينية، وان الجيش اللبناني نفسه يضم ضباطاً وعناصر من اليهود، وطالب الدولة بإبعاد هؤلاء عن الجيش نظراً لخطورتهم ولعدم ولائهم للبنان[2] . وفي أيار (مايو) ١٩٥٢ هاجم كميل شمعون

= ١٨٠٩ .

(١) مضبطة الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني، ٢٢ نيسان (ابريل) ١٩٥٢، ص ٢١١٠، ٢١١١ .

(٢) للمزيد من التفصيلات أنظر: الفصل الخامس أو مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ٢٧ آذار (مارس) ١٩٥٢، ص ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، المضبطة السادسة، ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٥٢، ص ٢٠٩٤، ٢٠٩٥ .

سياسة شارل مالك الوزير اللبناني المفوض في واشنطن لأنه صرّح ان على لبنان ان يبقى حياديا في قضية تونس بسبب الوجود الاسلامي - المسيحي على أرضه، ورأى شمعون أن ذلك يسيء الى علاقة لبنان بالدول العربية «ولكن ممثل لبنان يأبى الا أن يعرفنا الى العالم بأسره على أننا مسيحيون ومحمديون، والمسيحيون يتفهمون قضايا الغرب والمحمديون قضايا الشرق، وهذا غلط لأننا جميعاً نعرف قضايا الشرق والغرب وأخشى أن لا يكون السيد شارل مالك عارفا بما يجري في الشرق والغرب[1]». ومن خلال ذلك كان على الحكم اللبناني ان يواجه العديد من المشكلات التي برزت بسبب سياسته الارتجالية او المرتبطة بالقوى الدولية الأوروبية والأميركية، بالاضافة الى ان المشكلات العربية أدّت الى تدهور أوضاعه بشكل ملحوظ، وكان على الحكم أيضا ان يواجه قضايا ومشكلات داخلية لم تكن أقل خطورة من المشكلات الدولية والعربية.

٣ - دور المعارضة في لبنان وأثر التطورات المحلية والمصرية في تنازل رئيس الجمهورية عن الحكم (١٩٥٠ - ١٩٥٢):

أ - تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية وحادثة اغتيال رياض الصلح ١٩٥٠ - ١٩٥١

لم يحاول الحكم الاستقلالي في لبنان ان يلبي مطالب القوى الشعبية وقوى المعارضة السياسية في اصلاح الأوضاع الداخلية سواء على الصعيد السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي. واعترف رئيس الجمهورية بشارة الخوري بانتشار الفساد والوساطات التي تعكر على الحاكم وتفقده أعلى مميزاته. مما يشير الى ان

(١) مضبطة الجلسة الخامسة عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٢٩ أيار (مايو) ١٩٥٢، ص ٢٤٢٥-٢٤٢٦.

رئيس الجمهورية نفسه خضع بارادته للتدخلات والوساطات في مختلف أجهزة الدولة وذلك لارضاء معارضيه أو مؤيديه على السواء. كما أن الوزراء أنفسهم اتهموا رئيس الجمهورية بانه المسؤول عما يدور في الدولة من فساد، بينما دافع هو عن نفسه بالقول، انه في حين ان الرئاسة تكون على غير علم بهذا الفساد بينما الوزير المختص كان يقول: لا شأن لي بهذا، فهو من المراجع العليا ولا حيلة لنا أمام ارادتها[1]. وأوضحت صحيفة «الحياة» بان حل مشكلة الاصلاح والمشكلة الادارية في الدولة سهل لا يحتاج الى فلسفة وتسويف، فالمصيبة معروفة والمصلحة معروفة وأسباب العيب معروفة ومواضع الضعف أيضاً، ولكن المراجع المختصة ترفض الاقدام على حل العقدة ما لم تضمن رضى الجميع من معارضين وموالين. وتساءلت الصحيفة كيف يمكن الجمع بين العصبيات الطائفية والحزبية حتى على مديرية او محافظة، وكيف نجمع الشتاء والصيف على سطح واحد؟[2]. وفي مقال آخر كشف كامل مروة في صحيفته «الحياة» عن مسؤولية وفساد الحكم النيابي في لبنان بقوله: ان الحياة النيابية الفوضوية - كحياتنا - لا يمكن ان تتقدم خطوة الى الأمام ولو حلوا المجلس عشرين مرة في السنة، فالقضية قضية مبادىء وأنظمة ولا يزول الاشكال بمجرد استبدال زيد بعمرو[3].

وفي ٨ شباط (فبراير) ١٩٥٠ عالج المجلس النيابي قضية الاستياء من الممارسات الحكومية[4]، وكانت قد وصلت عريضة الى المجلس موقعة باسم «رابطة الحقوقيين الديمقراطيين في لبنان»، اعتبرت ان السلطة اللبنانية هي سلطة قمعية تمارس التعذيب الجسدي أثناء التحقيق مع الموقوفين وتطلق الرصاص على المواكب الشعبية مما يتناقض مع الديمقراطية وحقوق الانسان وكرامته. وأعطت

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣، ص ٢٨٣، ٢٨٤.
(٢) **الحياة**، العدد ١١٢٧، ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠.
(٣) **الحياة**، العدد ١١٢٩، ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠.
(٤) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، ٨ شباط (فبراير) ١٩٥٠، ص ٢٨٨.

لرابطة في احتجاجها أمثلة بالأسماء حول من عذب جسديا وحول قتل عدد من المواطنين في بيروت وطرابلس وزحلة ومناطق أخرى، وطالبت الحكومة بالكف عن هذه الأساليب ومعاقبة مرتكبيها. ولما رد رئيس الوزراء اتهم موقعي العريضة بانهم من الشيوعيين، وان المظاهرات الشعبية تستغل من قبل الشيوعيين الذين يقومون مرة او مرتين في الأسبوع بمظاهرات منتهزين فرصة خروج الناس من دور السينما على غرار ما حدث في ساحة الدباس في بيروت حيث اطلقوا النيران على رجال الأمن فاضطر هؤلاء الى الرد، وهكذا جرى في طرابلس وبيروت لا سيما بعد محاكمة مصطفى العريس أحد زعماء الشيوعيين. وسأل النائب عادل عسيران فيما اذا كانت سياسة الحكومة اللبنانية هي في مقاومة الشيوعية او انها مع الحياد او مع الغرب لأن ما تقوم به سياسة واضحة ضد الشيوعية. فرد رئيس الوزراء بان هناك فرقا كبيرا بين قضية ساحة الدباس وبين قضية الشرق والغرب، وان لبنان على الحياد ولكنه سيقاوم كل حزب هدّام سواء أكان من الشرق أم من الغرب. أما النائب كمال جنبلاط فأوضح بانه ليس شيوعيا ولكن الدساتير في العالم تكفل حرية التظاهر وهي احدى الأساليب السياسية التي تستعملها الأحزاب لنشر مبادئها، وان الشيوعيين لم يخرجوا عن هذه القاعدة. ورأى جنبلاط ان الأحزاب المحلية تعمل منذ عام ١٩٤٣ بواسطة سياساتها الى تقوية الشيوعية في البلاد، ذلك لأن الشيوعية لا تحارب بالأساليب السلبية بل ان على الحكومة ان تعتمد الاصلاح «يجب ان نحارب الشيوعية اذا أردنا ذلك باصلاح الحال وباعطاء العمال والفلاحين حقوقهم كاملة دون زيادة او نقصان... والا فالشيوعية ستنمو وستنمو معها الأحزاب الانقلابية في لبنان وستدخل هذه اليه عن جميع طرق الشرق». أما رئيس الوزراء رياض الصلح فقد طلب من كمال جنبلاط عدم اعطاء الدروس في كيفية محاربة العناصر الهدامة لأن الدولة تقوم بنشاطات في شتى المجالات الانمائية، كما ان الحزب الشيوعي ليس معترفا به. وأيد هذا القول النائب أديب الفرزلي الذي أشار الى ان الشيوعية في سوريا ولبنان تعمل ضمن خلايا لنشر الفوضى والقلق،

ولذا فان خير وسيلة تتبعها الحكومة مع الشيوعيين هي قمع تحركاتهم، بل لا بد من قتل كل لبناني يعمل ضد لبنان لرميه باحضان غير لبنانية.

وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة اللبنانية تعاني من العديد من القضايا المحلية، كان «السلطان سليم» - شقيق رئيس الجمهورية - يحاول اضعاف الحكومة ورئيسها رياض الصلح، ولذا كانت هناك خلافات مستحكمة بين الرجلين لأسباب شخصية واهية[1]. وبلغ الخلاف بينهما حد الاستفزاز والتحدي المسلح، فقد جاء من الشمال فريق من الشبان المسلحين أنصار النائب نده عيسى الخوري، فاستقروا في «دولة فرن الشباك» حيث يقيم سليم الخوري[2]، وذلك لدعمه في حال حصول أي حادث ولممارسة ضغوطه عسكريا على رئيس الوزراء وسواه من السياسيين. وهذا العمل يعطي فكرة واضحة عن ممارسات «السلطان سليم» وقبول شقيقه رئيس الجمهورية بمثل هذه الممارسات التي أدت الى نفور المواطنين وبعض السياسيين من الحكم العائلي والقبلي. وذكر الرئيس تقي الدين الصلح ان رياض الصلح كان على خلافات أيضاً مع رئيس الجمهورية نفسه لأن شعبية رياض الصلح كانت تزعجه، واذا نشرت الصحف اللبنانية خبرا مؤيدا لرياض الصلح فان بشارة الخوري يغضب ويتألم على غرار ما فعلت مرة مجلة «الصياد» التي نشرت صورة لرياض وتحتها عبارة «موقظ النيام» الأمر الذي أغاظ رئيس الجمهورية، مما دعا تقي الدين الصلح عندما أصبح مديرا عاما لوزارة الأنباء الى حل المشكلة النفسية التي يعاني منها بشارة الخوري وذلك على «الطريقة المصرية الملكية»، إذ أن الصحف المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ كانت تنشر يوميا في صدر صفحاتها أخبارا وصوراً عن نشاطات الملك فاروق او النحاس باشا، فاتبع الاسلوب نفسه لارضاء بشارة الخوري[3]. وهذه الحادثة تشير الى مدى تقهقر

(١) أنظر: **الصحافي التائه**، العدد ٥٠، ١٥ شباط (فبراير) ١٩٥٠.
(٢) سامي الصلح: احتكم الى التاريخ، ص ٩٦.
(٣) مقابلة شخصية مع الرئيس تقي الدين الصلح في ٩ آذار (مارس) ١٩٧٩.

التفكير السياسي السليم عند قادة الرأي والسياسة في لبنان، كما تشير الى مدى انتشار النزعة الفردية لدى رئيس الجمهورية.

وفي هذه الفترة من عام ١٩٥٠ اتخذت حركة المعارضة ضد الحكم طابعا مميزا انتقامياً؛ فقد عزم الحزب السوري القومي الانتقام من رياض الصلح وبشارة الخوري بسبب مسؤوليتهما عن اعدام زعيم الحزب انطون سعادة، وأكدت بعض التحريات الرسمية بان القوميين أعدوا خطة لاغتيال الصلح والخوري. وبالفعل ففي ٩ آذار (مارس) ١٩٥٠ أطلق أحد القوميين النار على رياض الصلح[١]، في منطقة رأس بيروت في غربي العاصمة، وقد تم اعتقال الجاني توفيق رافع حمدان، وهو درزي من منطقة عين عنوب[٢]، وكان يرافقه ثلاثة أشخاص فرّ أحدهم بينما قتل اثنان وأصيب المعتقل بجراح[٣]. وعلى أثر الحادثة استنكرت بعض القوى السياسية والدينية محاولة الاغتيال وحوّلت الدعوى الى المجلس العدلي وبوشر التحقيق، وبعد ذلك حكمت المحكمة العسكرية في أيار (مايو) ١٩٥٠ على توفيق حمدان بالاعدام، غير أن رياض الصلح طلب له العفو والابقاء على حياته وبذلك لم يتم اعدام الرجل[٤]. وبالتأكيد فان الدولة كانت غير قادرة عمليا القيام بأية حركة اعدام جديدة ضد القوميين نظرا لتردي أوضاعها الداخلية بعد اعدام انطون سعادة وسواه من القوميين. وفي ١٣ آذار (مارس) ١٩٥٠ ناقش النواب في المجلس النيابي حادث الاغتيال، فهاجم حبيب ابو شهلا القوميين لأنهم على حد قوله من العناصر الهدّامة وممن يعملون على تعديل حدود لبنان وكيانه. أما النائب ابراهيم عازار فقد اعتبر القوميين فئة مجرمة تستعين بالأجنبي لهدم كيان لبنان، وربط بين حادث الاغتيال والوجود الفلسطيني في لبنان، واتهم القوميين بأنهم

---

(١) C. O. C. Vol. XXI, P. 88; A. W., 9 March 1950.

(٢) عين عنوب منطقة جبلية تقع شرقي جنوب بيروت وغالبية سكانها من الدروز.

(٣) K. C. A., 1948- 1950, Vol. VII, P. 10608.

(٤) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٢٨٥- ٢٨٦، ٣٠٤.

جذبوا اليهم الفلسطينيين الذين قاموا بكل شيء حتى بالثورة المسلحة، وأضاف قائلا: «افهموا هؤلاء الناس ان لبنان بقدر ما فتح صدره لاخوانه الفلسطينيين... بقدر ما يتشدد على من يتفيأ بأرزه ويعيش تحت سمائه عندما تطغى على هذا الفريق روح المغامرة». أما كمال جنبلاط فقد سخر من رئيس الوزراء وربط بين حادث الاغتيال وبين ضرورة الاصلاح في البلد، فرد رئيس الوزراء بأن لبنان بغنى عن جنبلاط، وان ما ذكره جنبلاط في حديثه هو مدعاة للجريمة وتشويق اليها «وأرجوك ان لا تعطف على عائلتي بعد موتي فلي من الرجولة ما يدفعني الى اقتحام كل صعب...»[١].

وبالاضافة الى هذه القضية كانت هناك العديد من المشكلات الطائفية والسياسية والاقتصادية، فالبطريرك الماروني انطون عريضة اعتبر انه لولا الموارنة لما كان للبنان هذا الوجه المسيحي الذي يجعله منفصلا ومستقلا عن باقي البلدان المجاورة له، وان زعامة بكركي ستبقى دوما الأساس لاستقلال لبنان، كما اعتبر نفسه ليس زعيما دينيا للموارنة فحسب ولكن زعيما سياسيا لهم وللبنان أيضا[٢]. وكانت هذه التصريحات سببا في تعميق الانقسامات السياسية والطائفية بين اللبنانيين لا سيما وان البطريرك الماروني كان يتحدث وكأنه المسؤول السياسي عن سياسة لبنان، بالاضافة الى ان تصريحه يناقض آراء غالبية اللبنانيين مما كان يثير ردود فعل سياسية وطائفية مماثلة في وقت كانت تعاني فيه الدولة من العديد من الأزمات والاضرابات العمالية ومن حركة المعارضة. وكان حزب «النداء القومي» ينتقد التوجهات الطائفية في لبنان وطالب باستمرار باصلاح الوضع السياسي، وقد حدث مرة ان أقام حفلا على شرف السياسي العراقي صالح جبر،

---

(١) للمزيد من التفصيلات أنظر: مضبطة الجلسة الرابعة عشرة لمجلس النواب اللبناني، ١٣ آذار (مارس) ١٩٥٠، ص ٤٦٢- ٤٧٥.

(٢) **الصحافي التائه**، العدد ٦٣، ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٥٠.

ودعي اليه عدد من السياسيين اللبنانيين والعرب . وفي هذا الحفل ألقى عمر لزعني[1] المشهور بانتقاداته اللاذعة المؤثرة قصيدة بعنوان « جددلو »[2] اشارة الى تجديد المجلس النيابي ست سنوات أخرى للرئيس بشارة الخوري . وقد تألم الرئيس بعد سماع القصيدة لعلمه ان شعر الزعني سرعان ما ينتشر بين المواطنين ليرددونه في أوساطهم . ولذا فقد اعتقلت السلطات عمر الزعني وحكم عليه بالسجن ستة شهور، بينما لم تتخذ السلطات أي اجراء بحق أعضاء حزب « النداء القومي » . وبعد ردود الفعل الشعبية اضطرت الدولة لاطلاق سراحه .

والحقيقة ان لبنان استمر يعاني من التطورات المحلية السياسية والطائفية على السواء، ففي ٥ أيار (مايو) ١٩٥٠ وقعت معارك طائفية دموية بين قريتين في البقاع الاولى مسيحية مارونية وهي العاقورة والأخرى اسلامية شيعية وهي اليمونة . وقد استخدمت في المعارك مدافع سريعة الطلقات وبنادق حربية حديثة الصنع . وكانت نتيجة هذه المعارك (١١) قتيلا و (٣٠) جريحا . وعلى أثر

---

(١) عمر الزعني (١٨٩٨- ١٩٦١)، وهو أحد اللبنانيين القلائل الذين لعبوا دورا هاما على صعيد اليقظة السياسية باسلوب الكلمة والشعر الشعبي . للمزيد من التفصيلات عن حياته وشعره السياسي والاجتماعي انظر: محمود نعمان: عمر الزعني شاعر الشعب بيروت ١٩٧٩، وجيه فانوس: عمر الزعني وشعره (رسالة دبلوم دراسات عليا في الجامعة اللبنانية) فاروق الجمال: حكاية شعب، بيروت ١٩٧٩ ، الزعني الصغير : عمر الزعني موليير الشرق، بيروت ١٩٨٠ .

(٢) جاء في هذه القصيدة:

جدد له ولا تفزع — خليه قاعد ومربع
بيضل أسلم من غيره — وأضمن للعهد وأنفع
هو بأمنيته ظفر — ومدامته شبعت سفر
والمحروس نال الوطر — واخوانه شبعوا بطر
ميرة وكوتا عالآخر — وفرغت كل العنابر
وانقطع القطع النادر — والتابلاين مد قساطر
ما عاد ممكن حدا يبلع

المعارك أخذ صبري حماده رئيس المجلس النيابي دور المهدىء بين المتخاصمين، أما بيار الجميل فقد اعتبر ان هذه الحوادث الدامية تؤدي الى تقسيم العائلة اللبنانية[1] . وكانت هذه المعارك امتدادا لمعارك وتوترات جرت في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩ وتشرين الاول (اكتوبر) من العام نفسه[2] . وبسبب الاتجاهات الطائفية عاد الحديث في حزيران (يونيه) ١٩٥٠ في الأوساط الاسلامية الى ضرورة اجراء احصاء سكاني جديد لمعرفة عدد سكان لبنان، فقابلته الأوساط والصحف المسيحية بالرفض مشترطة في حال اجرائه احصاء المغتربين اللبنانيين وغالبيتهم من المسيحيين . وأهمية هذا الموضوع في ان المسلمين يريدون من خلال الاحصاء اثبات أكثريتهم في البلاد، وان من حقهم تولي مختلف المناصب على غرار سواهم من الطوائف المسيحية لا سيما الطائفة المارونية . وفي هذه الفترة عالجت صحيفة « الصحافي التائه » هذا الموضوع . ورغم ان هذه الصحيفة كانت تؤيد رياض الصلح والمسلمين في بعض المسائل، غير أنها وقفت ضدهم في مسألة اجراء الاحصاء السكاني ونشرت خبرا مفاده ان رئاسة الجمهورية ستبقى في لبنان للمسيحيين . وتساءلت الصحيفة : لماذا ترتجف الأعضاء وتثور الأعصاب عندنا نحن أهالي جبل لبنان المسيحيين عندما يأتي ذكر وجوب قيام احصاء جديد يطالب ويهدد به من وقت لآخر صبري حماده وسامي الصلح او احد الزعماء المسلمين؟ وأضافت الصحيفة : لماذا الخوف الذي نظهره في صحفنا فنجعل طلاب الاحصاء يزدادون تشبثا بطلبهم ويطمعون ويعتبرون ان احصاء جديدا قد يعطيهم أكثرية فلا يبقى لنا في بلدنا المكانة التي لنا الآن؟ واعتبرت الصحيفة بانه اذا كان المسلمون اكثرية فان المسيحيين اكثرية ايضا ولا بد من احصاء مهاجريهم ايضا،

---

(١) C. O. C., Vol. XXI, P. 90.

(٢) للمزيد من التفصيلات يمكن الاطلاع على التقارير التالية:

Boswall to F. O. No. E. 13102, of 30 Sept. 1949, in F. O. 371/75318/88.

Boswall to F. O. No. E. 14025, of 30 Oct. 1949, in F. O. 371/ 75318/88.

وانه في حال حدوث الاحصاء فان المسيحيين وان خسروا بعض المناصب، غير أنهم لن يخسروا منصب رئاسة الجمهورية «اذ انه الوجه الخاص الذي يجعل للبنان كيانا واستقلالاً وانفصالا عن باقي البلدان، نجد صورته وظاهرته وحقيقته في الرئيس المسيحي». بل أكثر من ذلك فقد أشارت الصحيفة الى واقع الأمر في لبنان بقولها: «فانما لبنان أية أكثرية كانت له معروف ومسجل في الأندية العالمية بمثابة قاعدة للمسيحية في الشرق كانت أكثريته مسلمة او مسيحية... فانما اذا كانت الأكثرية مسلمة فرئاسة الشيخ بشارة الخوري اذا ارادها لطول العمر تكون له ساعتئذ[1]».

واستمرت قضية الاحصاء تتفاعل في الأوساط اللبنانية لا سيما بعد تعديل قانون الانتخاب الطائفي في ٨ آب (أغسطس) ١٩٥٠، فقد ارتفع عدد النواب من (٥٥) نائبا الى (٧٧) نائبا على أساس قاعدة ١٩٤٣ أي كل ٥ مقاعد للمسلمين يقابلهم ٦ مقاعد للمسيحيين[2]. وكان المجلس النيابي قد عقد جلسة نيابية في ٨ آب (أغسطس) لبحث القانون الجديد المقترح[3]، وتليت في الجلسة العرائض الطائفية المعارضة للمشروع، وبينها عريضة المطران ايليا الصليبي - مطران الروم الأرثوذكس لابرشية بيروت وتوابعها - وفيها احتجاج على القانون الانتخابي لأنه لا يعطي الطائفة الأرثوذكسية حقوقها على حد قول المطران. وطالب باعطاء طائفته مقعدين في بيروت بدلا من واحد حتى تتحقق الوحدة الوطنية تحقيقا صحيحا. وفي الجلسة ذاتها تليت عريضة مصطفى سلطاني - دون ان يذكر من هو - فاحتج فيها أيضا على مشروع تعديل قانون الانتخاب وعدد النواب لأن الطائفة السنية خسرت مركزا في بيروت واعطي لطرابلس، ولهذا فانه

---

(١) **الصحافي التائه**، العدد ٧٨، ١٤ حزيران (يونيه) ١٩٥٠.

(٢) A. W., 8 August 1950.

أنظر أيضا: C. O. C., Vol. XXII., PP. 208- 210.

(٣) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ٨ آب (أغسطس) ١٩٥٠، ص ٩٤٥- ٩٦١.

«لا يسعني بوصفي من أبناء بيروت الا أن أحتج على هذا الغبن الفاحش الذي منيت به بيروت». وجاء في العريضة أن هذه التسوية بل «المؤامرة المكشوفة المبينة نسجلها على الحكومة وعلى اللجنة النيابية ونرجو أن يستدركها مجلسكم الموقر.. فتعطى بيروت حقها مع الاحتفاظ بحق طرابلس». وناقش النائب كمال جنبلاط هذا الموضوع فأشار الى الأخطاء الواردة في قانون الانتخاب نفسه والى كيفية دفع الرشوات في الانتخابات، وكيف ان النائب المرشح يدفع مبلغ خمسة عشر ألف ليرة كلفة نقل المقترعين في وقت لا يستطيع اعادة هذا المبلغ في مدة نيابته خلال الأربع سنوات مما يشير الى أن النائب الناجح لن يقوم بواجباته كما يجب. أما النائب اميل لحود فاعتبر ان الروم الأرثوذكس ليسوا مغبونين ولا يحق لهم بمركزين في بيروت في وقت تحرم المناطق الأرثوذكسية الأخرى من أي نائب، كما اعتبر بان المطالب المارونية ليست محقة أيضا رغم أنه نائب ماروني وأشار الى أنه يريد من كل قلبه ان يكون مارونيا متعصبا كل التعصب وان آخذ للموارنة مطالبهم ولكن لا توجد طريقة لنيل ٢٥ مقعدا بدلا من ٢٣ مقعدا الا على حساب الطوائف المسيحية الأخرى. أما النائب وديع نعيم فقد خالف آراء النائب لحود واعتبر ان الطائفة المارونية لم تنل حقوقها. فرد رئيس الوزراء مؤكدا بان الأوطان لا تبنى على الطائفية بل على الوطنية الصحيحة وانه من العار على اللبنانيين الانتساب الى الأديان والمذاهب قبل الانتساب الى وطن عزيز.

وقد استمرت بعض القوى المارونية في معارضتها للقانون الجديد رغم موافقة النواب عليه، وتزعم اميل اده مع البطريرك الماروني انطون عريضة مؤتمراً مسيحياً عقد في الديمان في ١٠ آب (أغسطس) ١٩٥٠ ضم عددا من البطاركة والمطارنة وبعض السياسيين الموارنة، فأعربوا في المؤتمر عن رفضهم لما جاء في تعديل قانون الانتخاب لأنهم أرادوا زيادة ملموسة في عدد النواب الموارنة خاصة والمسيحيين عامة عن عدد النواب المسلمين وضرورة احصاء المغتربين واعتبارهم لبنانيين. غير ان الكاردينال «اغاجانيان» بطريرك الأرمن الكاثوليك أيد تعديل قانون

الانتخاب لا لشيء الا لأنه نص على مقعد نيابي لطائفته، كما أن النائب هنري فرعون أيّد القانون الجديد لأنه نص على مقعد نيابي للكاثوليك في بيروت. وفي ١٢ آب (أغسطس) ١٩٥٠ قدم وفد من المطارنة مذكرة الى رئيس الجمهورية باسم المجتمعين في الديمان أهم ما جاء فيها اصرارهم على قيد المغتربين اللبنانيين في لوائح الشطب الانتخابية، غير أن رئيس الجمهورية أفهمهم صعوبة تحقيق ذلك، لأن المسلمين سيعارضون هذه الخطوة على غرار ما حدث أثناء أزمة المرسومين (٤٩) و (٥٠) في عام ١٩٤٣. مع العلم ان رئيس الجمهورية سبق ان تجاوب منذ عام ١٩٤٦ مع مطالب بيار الجميل رئيس الكتائب واميل عضيمي رئيس نادي المهاجرين فقد طلبا يومذاك الاهتمام الجدي بقضية المغتربين وتجنيسهم. ورأت صحيفة «البيرق» ان رئيس الجمهورية تتبع هذه المساعي بأقصى ما تستحق من عناية واهتمام وانه اعتبر تجنيس (١٥٩) ألف مغترب قضية مفروغ منها[1]. وكانت الكتائب منذ سنوات عديدة تطالب بانشاء وزارة للمغتربين والاهتمام بهم، وتجلى هذا الاهتمام بعقد أول مؤتمر للمغتربين في لبنان[2]. ويلاحظ بان مواقف رئيس الجمهورية كانت تخضع باستمرار للتأثيرات المستجدة، ولهذا فنّد وجهة نظره في هذه الفترة والقائلة بعدم قانونية تسجيل المغتربين في سجلات النفوس ولوائح الشطب وعدم ممارستهم الانتخاب وهم غائبون وذلك على النحو التالي[3]:

أولاً - ان الغالبية الساحقة من المغتربين خصوصا في الولايات المتحدة قد اعتنق الجنسية الأميركية، فلم يبق لهم حق بان يكونوا ناخبين او منتخبين في لبنان ولا ان يحسبوا في معدل التمثيل الطائفي.

---

(١) **البيرق**، العدد ٤٥١٢، ٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦.

(٢) أنظر: **العمل**، العدد ١٦٧، ٢٧ تموز (يوليه) ١٩٤٥، **العمل**، العدد ١٨٠، ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥.

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٣٢٤- ٣٢٥.

ثانياً - ان القانون اللبناني راعى مصلحة هؤلاء المغتربين بان عدّهم لبنانيين حال رجوعهم نهائيا الى لبنان، وأجاز منحهم تذكرة هوية لبنانية وخوّلهم ممارسة حقوقهم الانتخابية جميعها.

ثالثاً - ان المغتربين الذين حافظوا على جنسيتهم اللبنانية او اختاروا هذه الجنسية بحكم معاهدة لوزان يعتبرون مقيدين في السجلات الخاصة بهم رقم (ب) وليس من مانع قانوني يحول دون نقلهم الى سجلات (أ) اي سجلات المقيمين.

رابعاً - أن حق هؤلاء في الانتخاب لا يمكن ممارسته الا بحضورهم فعلاً عملية الانتخابات في مناطقهم.

خامساً - بقي حق المغتربين اللبنانيين في ان يحسبوا في المعدل الانتخابي، وقد عمل لهذا الحساب الرئيس أيوب ثابت يوم وزّع المقاعد النيابية على الطوائف عام ١٩٤٣، فاحتجت الطوائف الاسلامية على عمله وطالبت بالاحصاء العام فحلت سلطة الانتداب الخلاف بتوزيع المقاعد النيابية بنسبة ٦ للمسيحيين و ٥ للمسلمين، وعلى هذا القرار سارت الحكومة في الزيادة الجديدة الحاضرة. وختم بشارة الخوري بقوله: انه يجب ان يتبع هذا المبدأ حتى يتم الاستقرار اللبناني ويترسخ الميثاق. والنتيجة انه يمكن قيد المغتربين في سجل المقيمين وابقاء الحالة على ما هي عليه في نسبة التمثيل الطائفي.

ومهما يكن من أمر، فقد ثبت أن أكثر المغتربين المتأثرين بالفكر الطائفي كانوا ممن يعملون ضد الفكرة الوطنية اللبنانية وضد الفكرة العربية القومية، بل ان بعض سفراء لبنان في الخارج كانوا يمثلون طوائفهم أكثر مما يمثلون دولتهم، وكان شارل مالك الوزير المفوض اللبناني في واشنطن خير مثال للفكر الطائفي المعادي للعروبة، ولذا فقد انتقدت مواقفه مجموعة من الصحف اللبنانية بسبب

تصريحاته وخطبه ولا سيما خطابه في « المؤتمر العالمي للثقافة المسيحية » في تورنتو في كندا حيث تحدث عن أثر جميع الحضارات بما فيها الحضارة اليهودية دون ان يشير مطلقا الى الحضارة العربية . ولذا فقد انتقدته صحيفة « اليوم » واعتبرته « شارل ابو الكلام »[1]، كما انتقدته صحيفة « الهدف » في مقال لـزهير عسيران تحت عنوان « شارل مالك »[2]، ونشرت صحيفـة الشرق مقـالاً بتـوقيـع نـون تحت عنوان « الوزير الفيلسوف شارل مالك ، أجهل أم تعصب أم صهينة ؟ » جـاء فيه ان مواقف شارل مالك ومحاضراته وخطبه أثبتت ان سياسته في واد وسياسة الدولة التي يمثلها في واد آخر . وجاء في المقال ان سياسة شارل مالك اميركية أولا ثم لبنانية بينما سياسة دولته لبنانية أولا فتوازنية ثانيا ، والمعروف ان تعاليم السياسة الأميركية مغموسة في مستنقعات التضليل الصهيوني ، بينما شارل مالك متأثر الى حد كبير بهذه الدعاية الصهيونية ، وان شارل مالك في خطابه في المؤتمر العالمي للثقافة المسيحية قد تناقض مع سياسة لبنان الداخلية والخارجية على السواء ، وبكلمة أوضح فقد أثبت شارل مالك أنه صائر بين ان يكون وزيرا مفوضا لدولة اسمها الدولة اللبنانية أو فيلسوفا اميركيا يبشر بسياسة معينة خارجة عن نطاق العلم والفلسفة .[3] ولهذا سمته « الشرق » بالفيلسوف المتأمرك . وتحت عنوان « شارل مالك وأعداء العروبة » أرسل يوسف عزاريا مقالا من كندا الى صحيفة « النهار » لم تنشره في حينه[4] . وانتقد فيه شارل مالك لأنه تحدث عن الحضارات العالمية ولم

---

(١) **اليوم**، الأعداد ٢٢٦٨ ، ٢٢٧١ ، ٢٢٧٦ ، ٢٤ آب (أغسطس)، ٢٩ آب (أغسطس)، ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٠ .

(٢) **الهدف**، العدد ١٣٩٩ ، ١٤٠٤ ، ١٩ آب (أغسطس)، ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٥٠ .

(٣) **الشرق**، ١٤٧٦ ، ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٥٠ . أنظر ايضا حملة الصحف على سياسة شارل مالك . **الحياة**، العدد ١٣٢٧ ، ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٠ ، **بيروت المساء** ، العدد ٢٠٨ ، ٢٩ آب (اغسطس) ١٩٥٠ ، **الديار**، العدد ٢٥٠٨ ، ١٢ تموز (يوليه) ١٩٥٠ ، أنظر أيضا : **Le Jour, No. 5210, 1 Juillet 1951.**

(٤) دافعت صحيفة النهار عن سياسة شارل مالك وربما يعود ذلك الى العلاقات الشخصية التي تربطه بغسان تويني أنظر: **النهار**، العدد ٤٥٣٩ ، ٢٤ حزيران (يونيه) ١٩٥٠ .

يشر الى الحضارة العربية، ومما قاله: «لقد وقفنا في ذلك الحفل مذهولين لا ندري هل نحن ننصت إلى خطيب عربي يمثل دولة عربية راقية أو ثعبان صهيوني يحاول مسخ الحقائق وتشويه نصاعة التاريخ. فلو كان الخطيب وايزمان نفسه لما فعل اكثر مما فعله الاستاذ شارل مالك الذي لم يَضُرْه ان يذكر الحضارة العبرية ويتناسى الحضارة العربية». وأشار يوسف عزاريا ان ما ذكره مالك ليس من باب الفلسفة والفلاسفة بل لان الجمعية التي كان مالك خطيبها معروفة بميولها الصهيونية وباتهامها للمسلمين والكاثوليك بأنهم رجعيون، وهذه الجمعية هي التي جاهرت بأحقية اليهود في فلسطين وبطلان حق العرب في الدفاع عن أراضيهم[1]. والحقيقة أن ما يتوجب ذكره في هذا الصدد احد امرين:

أولا - اما ان تكون الحكومة اللبنانية مقتنعة باتجاهات شارل مالك السياسية والفكرية وبذلك تكون الحكومة تنهج في سياستها منهجين وسياستين.

ثانيا - واما ان تكون الحكومة غير مقتنعة باتجاهاته، ولكن نظرا لضعفها وتردي أوضاعها فان وزيرها المفوض كان يتصرف وفق ميوله الخاصة. ولكن يمكن القول بان دعم السياسة الأميركية لسياسة شارل مالك جعل الحكومة اللبنانية غير قادرة على التصرف إلآوفق المنظور الاميركي ووفق اتجاهات مالك الاميركية.

وقد أشارت البيانات الشيوعية في بيروت الى خضوع الحكم اللبناني للقوى الاستعمارية الاميركية والبريطانية والفرنسية[2]. كما اتهمت البيانات «زعماء الكتائب الرجعيين الخونة» بانهم ممن يعملون في خدمة الاميركيين وليس خلافهم

---

(١) يوسف عزاريا: شارل مالك واعداء العروبة، آب (غسطس) ١٩٥٠. من وثائق ارشيف صحيفة «النهار».

(٢) انظر: بيان اللجنة المنطقية للحزب الشيوعي اللبناني، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٠ من وثائق ارشيف صحيفة «النهار».

مع الكتلة الادية الا انعكاسا للتناقضات الاميركية - الانكليزية، فالكتلة الادية اصبحت عميلة للاستعمار البريطاني وصداقة رئيسها كسروان الخازن وبعض زعمائها للملك عبد الله دليل على ذلك. واعتبر البيان ان بيار الجميل وجوزف شادر وموريس الجميل هم وكلاء الشركات الاميركية الاستثمارية، وان هؤلاء ينفذون التفرقة الطائفية بالتعاون مع هنري فرعون وبشارة الخوري واحمد الاسعد وصبري حماده وسليم الخوري ورياض الصلح. واضاف البيان بان هؤلاء وبواسطة صحيفة «العمل» الكتائبية لا يتكلمون شيئا ضد حكومة اسرائيل بسبب خضوع حكومة بن غوريون وشرتوك لاميركا التي يخضع لها ايضا بيار الجميل وجوزف شادر والياس ربابي[1].

وبالفعل فقد كان بعض القوى السياسية المحلية وكلاء للشركات الاجنبية او مساهمين فيها، وكانت هذه القوى تعمل ضد القوى الشعبية والكادحة، ففي ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠ اكدت المناقشات في المجلس النيابي صحة وجهة النظر القائلة بان الدولة اللبنانية تساعد القوى والمؤسسات الاحتكارية ضد الفئات الشعبية وقد سبق ان تقدمت بعض الشخصيات اللبنانية والاجنبية للحصول على امتياز لتأسيس شركة لصيد الاسماك في المياه الاقليمية وغير الاقليمية على طول الشاطىء اللبناني مما يؤثر على أوضاع صيادي الاسماك[2].

---

(١) بيان اللجنة المنطقية للحزب الشيوعي اللبناني في بيروت تحت عنوان «زعماء الكتائب الرجعيون الخونة في خدمة الاستعمار الاميركي» في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٠، من وثائق ارشيف صحيفة «النهار».

(٢) لا بد من الاشارة الى ان احدى شرارات الحرب الأهلية في لبنان ١٩٧٥ - ١٩٧٦ كان سببها موافقة الحكومة اللبنانية على مشروع احتكاري لصيد الاسماك على الشاطىء اللبناني بواسطة شركة «بروتيين» التي كان كميل شمعون أحد اصحابها. وكان النائب السابق معروف سعد على رأس مظاهرة لصيادي الاسماك في مدينة صيدا يوم اغتيل في شباط (فبراير) ١٩٧٥، وطالب المتظاهرون يومذاك بالغاء امتياز الشركة. وبعد هذه الحادثة كرت سبحة الشرارات منها مجزرة ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٥.

وكان صيادو الاسماك البالغ عددهم ثلاثون الفا قد وجهوا عريضة احتجاج الى المجلس النيابي ضد ذلك المشروع نظرا لما يسببه من سلبيات على سبل ارتزاقهم. وبالرغم من ذلك فان رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بالوكالة ووزير الاشغال العامة وقعوا على مرسوم جمهوري يقضي باعطاء الامتياز للشركة الاحتكارية على ان يناقش مشروعه في المجلس النيابي، وقد ايد المشروع النواب: اميل لحود، ابراهيم حيدر، واديب الفرزلي، بينما عارضه النائب حبيب ابو شهلا لان صيد الاسماك مهنة يمارسها الفقراء منذ مئات السنين وانشاء الشركة يؤثر على أوضاعهم، كما ان كميل شمعون عارض انشاء الشركة لان امتيازها لمدة (٧٥) عاما ولوجود اكثر من شخص اجنبي فيها، وأبدى شكوكه باحد المساهمين في الشركة المدعو جوزف غونزالس شاس الذي اتهمه بان وراءه بعض اليهود وبينهم اليهودي ابراهام. وأشار إلى أنه لا يجوز ترك المصلحة العامة وعدم الاهتمام باحتجاجات الصيادين على المشروع. كما عارض المشروع النواب: حميد فرنجية، عادل عسيران وعبد الله اليافي الذي قال ساخرا بأن صيادي السمك هم من الطبقات الفقيرة المسماة هدامة وان الحكومة تسعى لمكافحتها بينما البطالة متفشية، وليس صحيحا بأن الشركة ستحتاج إلى كل صيادي الاسماء لأن الآلات تحل محل الكثيرين منهم، وهي لن تحتاج الى اكثر من مائة عامل. وقد سبق ان خدعتنا شركة التابلاين عندما استغنت عن آلاف العمال بسبب استخدامها للآلات[1].

والجدير بالذكر انه يمكن الربط بين الممارسات الحكومية ضد الشعب وبين ظاهرة انتشار السلاح بين مختلف الفئات الشعبية وهي أضحت مشكلة شائكة من المشاكل التي عانى منها لبنان الاستقلال، حيث اثيرت المشكلة في المجلس النيابي في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٠[2]. وفي ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٠

---

(١) للمزيد من التفصيلات انظر: مضبطة الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني، ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠، ص ٨٧- ٨٨.

(٢) انظر: مضبطة الجلسة الاولى لمجلس النواب اللبناني، ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٠، ص ٤.

اثيرت المشكلة مجددا فاشار النائب يوسف فضول الى خطورة انتشار السلاح وتسلح المواطنين وانتشار تجارة السلاح واستعماله بين الاحزاب والطوائف، واكد بان الكمية الموجودة عند الشعب تضاهي كمية السلاح الموجودة لدى الحكومة ولدى الجيش اللبناني. ثم طالب بتطبيق القانون وجمع السلاح، واقترح لذلك طريقتين، فاما ان تشتري الحكومة هذا السلاح، او ان تفرض ضريبة على القرى والدساكر الموجود فيها، وبعد مدة معينة يحددها القانون تستطيع الحكومة ان تطبق اقصى العقوبات بحق من يقتني او يتاجر او يستعمل السلاح[1]. ولما كان هذا الاقتراح يتناقض مع مصالح العديد من الوزراء والنواب ورجال العهد فان الحكومة اهملته ولم تقر اي اقتراح لجمع السلاح، لان البعض اعتبر ان اقتناء السلاح يشكل عامل ضغط على المسؤولين او على المناوئين، واكد بشارة الخوري انه ما ان ابعد رياض الصلح عن الحكومة حتى انعكست الخلافات بينهما على وحدة الشعب اللبناني، ولما جاء عيد المولد النبوي في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ حتى لعلع الرصاص من قبل انصار رياض الصلح احتجاجا واستياء على عملية ابعاده من الحكم. ولما جاء عيد الميلاد في ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ حتى لعلع الرصاص ايضا تحديا من المسيحيين المتواجدين قرب كاتدرائية مار جرجس المارونية ردا على تحديات المسلمين في احتفالات عيد المولد النبوي.

وتؤكد هذه الحوادث عدة امور منها على سبيل المثال:

أولا - انتشار السلاح بين مختلف المواطنين على اساس طائفي وحزبي تحسبا لأي طارىء مما يشير الى انعدام الثقة بين الطوائف والدولة وبين المواطنين أنفسهم، وإلى استمرار الحس الطائفي عند كل حدث ديني أو سياسي.

(١) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠، ص ٢٣٧.

ثانيا - حماية وتشجيع كبار المسؤولين الرسميين للفئات الموالية لها على اقتناء السلاح لاستخدامه كاداة ضغط عند الحاجة.

ثالثا - تدل هذه الحوادث على اهمال الدولة في ملاحقة المسلحين وعدم جمع السلاح منهم، مما القى على عاتقها المسؤولية الكاملة في تفاعل المشكلات بين اللبنانيين وتردي الاوضاع لا سيما على الصعيد السياسي والامني.

وكانت الفئات الشعبية تعبر عن استيائها من الممارسات الحكومية بمختلف الوسائل مطالبة الدولة انصافها وتحقيق العدالة الاجتماعية قبل ان تفكر بجمع السلاح او الحد من انتشاره. وفي ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ كتب غسان تويني مقالا افتتاحيا في صحيفة «النهار» تحت عنوان «بدنا ناكل جوعانين» صدره بقول لصحيفة «بيروت المساء» بان لبنان في حالة غزو والغزو داخلي «إذ تسطو هذه العصابة على كل شيء، تستبيح كل شيء. تظاهرة امس هي اول اسفين يدكه الشعب في صرح هذه العصابة الاثيمة» واعتبر هجوم صحيفة «بيروت المساء» على المسؤولين من اعنف ما شنته الصحف على مساوىء الحكم. ثم اتهم غسان تويني المسؤولين بعدم اهتمامهم باوضاع الشعب وعدم احساسهم بما يعانيه من جوع وفقر «ان دولة لا يقوم حكامها بواجبهم تجاه الشعب ولا يؤدون الامانة ولا يحكمون بالعدل، ان هكذا دولة انما هي غاب وليست دولة. ان على الدولة ان تكون دولة او لا تبقى[1]».

وعلى أثر نشر هذا المقال اعتقل غسان تويني وسجن، وفي اليوم التالي نشرت «النهار» في صدر صفحتها الاولى مقالا استهزائيا بالدولة تحت عنوان «ما بدنا ناكل مش جوعانين»[2]. ونظراً لتردي الاوضاع المحلية، وبسبب قرب الانتخابات

(١) **النهار**، العدد ٤٧٠٠، ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١.
(٢) **النهار**، العدد ٤٧٠١، ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١.

النيابية استقالت حكومة رياض الصلح في ١٣ شباط (فبراير) ١٩٥١، وتألفت على اثرها حكومة ثلاثية برئاسة الحاج حسين العويني وعضوية بولس فياض وادوار نون[1].

وفي هذه الفترة اثيرت في وجه الدولة مسألة الانتخابات النيابية، فاوضح النائب كميل شمعون في المجلس النيابي في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥١ بان الحكومة الجديدة لا هم لها الآن سوى تسخير جهاز الدولة ومواردها ونفوذها للتدخل في الانتخابات تدخلا عنيفا مفضوحا واتهم كل اجهزة الدولة بالفساد. ومما قاله متهماً رئيس الجمهورية وأوساطه: «أليس معروفا وذائعا ثابتا ان المقربين من قصر الرئاسة يتدخلون في الشؤون الانتخابية للدعاية وللترشيح وللإقصاء ويتصلون مباشرة - ومن تحت أنف الوزراء المسؤولين - بالموظفين والمحافظين والقائمقامين وبقوى الأمن في كل درجاتها حتى الانفار. وأي نفوذ يستغله هؤلاء المقربون في تصرفاتهم هذه الا نفوذ رئيس السلطة الاجرائية»؟ واعتبر شمعون أن الوزارة الجديدة لن تستطيع تأمين حرية الانتخابات وضمان حيادها. أما النائب كمال جنبلاط فقد اشار من خلال تجربته كوزير سابق، بأن الحكومة ليست الا ستاراً وآلة مسيرة كان الحكم يتخطاها في سبيل اعطاء الأوامر ولتنفيذ المشاريع. واشار الى الفوضى السائدة في الدولة حيث أن الضباط الصغار لا يأتمرون بأمر الضباط الكبار لأن المحسوبية تفشت كالسرطان في الدولة وجهازها، ثم اعطى مثالا على نية الحكم بالتدخل في الانتخابات ومنها ان قرية تعد (١٢٠٠) ناخب تقريبا عين من سكانها في الشهور الأربعة الأخيرة (١٢٠) موظفا ارضاء وتقربا[2]. بينما اقسم رئيس الوزراء حسين العويني بشرفه بأن الحكومة ستعمل بكل قوتها من أجل انتخابات حرة وشريفة[3].

(١) C. O. C., Vol. XXIII, P. 94, A. W. 13 Feb. 1951.

(٢) مضبطة الجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني، ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥١، ص ٥٠٨-٥١١.

(٣) C. O. C., Vol. XXIII, P. 94.

وفي اوائل آذار (مارس) ١٩٥١ ظهر اتجاه في بيروت يرمي الى تعديل نظام الانتخاب وتصحيحه لان الصعوبات التي اعترضت تشكيل القوائم ابرزت عيوب هذا النظام ومساوئه، فالطوائف بدأت تتذمر لان مرشحين غرباء يفرضون عليها. ولذا فقد بدأت بعض المساعي بين الطائفة الاسلامية والطوائف المسيحية لا سيما الارثوذكسية للقيام بمسعى مشترك، وعقد اجتماع اثيرت فيه هذه القضية وشدد بعض الحاضرين على وجوب ايجاد وسيلة تساعد على افهام زعماء القوائم الانتخابية من هم الذين تؤيد طائفتهم ترشيحهم ومن هم الذين تتنكر لهم[1]. وهذه التحركات الانتخابية تشير الى عدم ملاءمة القانون الانتخابي للشعب، وتشير ايضا الى تأصل الفكر الطائفي بين اللبنانيين، لان المرشح للنيابة لا يعتبر بنظرهم مرشحا لجميع اللبنانيين، بل هو مرشح لطائفته وللمنطقة التي توجد فيها هذه الطائفة. وفي الوقت نفسه اصدر «الشباب البيروتي المثقف» بيانا دعا فيه الى ادخال عناصر جديدة الى المجلس النيابي «وضرورة تغيير الدم الفاسد لشفاء المريض، والمريض هو بلادنا» وطالب البيان عبد الله اليافي وسواه التعاون مع الشباب الواعي لارتقاء سلم المسؤولية والدفاع عن مصالح الامة[2]. وفي منتصف نيسان (ابريل) ١٩٥١ وزعت المعارضة بواسطة طائرات خاصة منشورات طلبت فيها من القضاة ورجال الادارة وقوى الامن عدم الانصياع لاوامر الدولة اذا طلبت منهم المشاركة في تزوير الانتخابات. كما اصدر اركان المعارضة: ريمون اده، كميل شمعون، وكمال جنبلاط بيانا آخر طالبوا فيه بضرورة العمل على حرية الانتخابات النيابية

(١) **النهار**، العدد ٤٧٣٢، ٤ آذار (مارس) ١٩٥١. وهنا لا بد من المقارنة بين هذه المطالب في عام ١٩٥١، وبين ما جرى بعد نجاح المرشح الارثوذكسي نجاح واكيم في منطقة بيروت عام ١٩٧٢، فقد قامت تظاهرات ارثوذكسية الى مقر البطريركية الارثوذكسية احتجت فيها على فوز المرشح واكيم ضد منافسه المرشح الارثوذكسي نسيم مجدلاني، بحجة أن واكيم لا يمثل الارثوذكس لانهم لم يصوتوا له، بل يمثل المسلمين الذين ساعدوه وصوتوا له لمجرد كونه مسيحيا ناصريا.

(٢) **النهار**، العدد ٤٧٣٢، ٤ آذار (مارس) ١٩٥١.

ومنع التزوير[1]. وبعد إعلان نتائج انتخابات منطقة الشوف فاز خمسة مرشحين من المعارضة من أصل تسعة وهم: كمال جنبلاط، كميل شمعون، اميل بستاني، أنور الخطيب، غسان تويني[2]. ومن خلال هذه النتائج نفى الرئيس بشارة الخوري الاتهامات وأكد حياد الدولة في الانتخابات، والدليل على ذلك ان نتائج الانتخابات أثبتت هذا الحياد خاصة وان بعض المعارضين نجحوا في الانتخابات[3]. مع العلم ان الدولة لم تكن قادرة في هذه الفترة على اسقاط بعض المعارضين نظراً لزعامتهم التقليدية والشعبية التي توارثوها أو اكتسبوها عبر سنوات طويلة وبين هؤلاء مثلاً كميل شمعون وكمال جنبلاط ورشيد كرامي وسليمان العلي وسواهم. وفي ٢٢ نيسان (ابريل) ١٩٥١ فاز مرشح الكتلة الوطنية بيار اده على بيار الجميل رئيس حزب الكتائب رغم دعم رئيس الجمهورية له، ذلك لأن كمال جنبلاط طلب من القوميين السوريين دعم بيار اده لأن أفكاره «ذات طابع قومي تقدمي، بعيد عن كل نعرة طائفية متأخرة أراد حزب معروف أن يبثها في تلك المنطقة».

وفي أيار (مايو) ١٩٥١ وبعد الانتهاء من عمليات الانتخابات سعى رئيس الجمهورية الى سماع رأي المعارضة التي انتدبت كلاً من كمال جنبلاط وكميل شمعون، فأوضحا للرئيس بأن أشخاص رئيس الوزارة والوزراء لا تهمهم ولكن لديهم برنامجا وانهم سيحددون موقفهم من الوزارة، بنسبة ما تطبق أو لا تطبق من برنامجهم المذكور[4]. ولم تقتصر المعارضة على قوى «الجبهة الاشتراكية الوطنية»

(١) **النهار**، العدد ٤٧٦٦، ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٥١.

(٢) **النهار**، العدد ٤٧٦٩، ١٤ نيسان (ابريل) ١٩٥١.

(٣) للمزيد من التفصيلات حول نتائج الانتخابات النيابيةانظر: بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣، ص ٣٦٣- ٣٦٥، يوسف سالم: ٥٠ سنة مع الناس، ص ٢٦٩ - ٣٠٣.

(٤) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٣٧٨، اما النص الحرفي للبرنامج الاصلاحي للجبهة الاشتراكية الوطنية فيمكن الاطلاع عليه في: **النهار**، الملحق عدد ٤٧٩٩، ٢٢ أيار =

بل تعدتها الى القوى التقليدية، فأوضح رئيس الجمهورية بأنه عندما علم رياض الصلح بأن رئاسة الوزراء ستكون لسواه بدأ يحرض الأمير مجيد أرسلان وصبري حماده وأقنعهما بالانسحاب من كتلة رئيس الجمهورية، مما أضعف الكتلة الدستورية ورئيسها في وقت كانت فيه بحاجة الى التكتل للوقوف في وجه المعارضة. وبعد تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة عبدالله اليافي في ٧ حزيران (يونيه) ١٩٥١ اعتبر الحزب الشيوعي اللبناني ان هذه الحكومة ليست هي سوى بنت الانتخابات المزوّرة التي جرت باشراف الدولارات الأميركية، ووليدة المجلس الممسوخ ذي الأكثرية الأميركية التي انبثق عنها، ولذلك تمثّلت في هذه الحكومة مصالح واشنطن الاستعمارية وشركاتها الاحتكارية أحسن تمثيل[1]. أما غسان تويني فبالرغم من انه أصبح نائباً غير انه استمر يكتب في صحيفته «النهار» منددأ بأساليب الحكم، وبعد تعطيل الرقابة الحكومية لصحيفته بدأت تظهر آراؤه وآراء صحيفته من خلال صحيفة «صدى لبنان»[2]. وكان أول مقال

= (مايو) ١٩٥١ وقد وقع على البرنامج: كمال جنبلاط وانور الخطيب عن الحزب التقدمي الاشتراكي - بيار اده وعبد الله الحاج عن الكتلة الوطنية. وعن المستقلين: كميل شمعون، اميل بستاني، غسان تويني، ديكران توسباط.

(١) بيان صادر عن الحزب الشيوعي اللبناني في بيروت تحت عنوان «الى الاتحاد في جبهة وطنية شعبية لاحباط مشاريع المستعمرين الاميركيين والفرنسيين والانكليز الرامية الى جعل لبنان مستعمرة اميركية وقاعدة استعمارية حربية». حزيران (يونيه) ١٩٥١. من وثائق ارشيف صحيفة «النهار».

(٢) **صدى لبنان**، كان صاحبها ورئيس تحريرها جوزف عارج سعادة. وقد لاحظت من خلال دراستها من ٨ حزيران (يونيه) الى ٢٥ حزيران (يونيه) ١٩٥١ بانها صورة طبق الاصل عن «النهار» ولكن تحت اسم «صدى لبنان» اذ ان الأفكار والاخراج وحتى نوعية الورق هي ذاتها التي كانت تعتمدها «النهار». ثم لاحظت ان اعداد «صدى لبنان» من ٨ حزيران (يونيه) الى ٢٥ حزيران (يونيه) هي من ضمن المجموعة المجلدة لصحيفة النهار في مجلد عام ١٩٥١. وبعد أن عادت **النهار**، الى الصدور في ٢٦ حزيران (يونيه) ١٩٥١، قال غسان تويني في افتتاحية صحيفته «... وبعد شاءت الظروف ان تستمر النهار أثناء فترة تعطيلها من خلال =

في ٨ آذار (يونيه) ١٩٥١ تحت عنوان «أزمة الحكم... المتأزمة» أوضح فيه أن الشعب يريد أولاً نظاماً انتخابياً جديداً يمكنه أن ينيب عنه من يمثله فعلاً ولا يجعل مجلس نوابه مجلس عشائر وممولي العشائر، ويريد الشعب أن يعيش في مناخ الحرية، فلا يساق الصحفيون الى السجن اذا تنفسوا على غير ما يتنفس الحاكمون، والشعب يريد أن يحكم بغير الخوف والتهويل، وأن لا يتكبر الحكام ولا يتجبروا ولا يتعسفوا ولا يستبيحوا المحرمات ولا يدنّسوا المقدسات، بل يطلقوا للشعب حرياته ويتركوه يمارس حقوقه. وأضاف تويني أنه من الضروري أن توفر حكومة اليافي الضمانات الكافية لتطهير جهاز الحكم، أما إذا لم تأتِ من الإصلاح الحقيقي بغير الصلاة والابتهال وسحر البيان وارتضت الحكم جاهاً وعزاً ومجداً يشاد على الفساد وفوق آلام الشعب، فإنها لن تتمتع بثقة الأمة وان ظفرت بثقة أكثرية النواب «لن تتمكن من الاستمرار طويلاً في حكم متأزم قد يؤدي ازدياد تأزّمه بالبقية الباقية من الدولة[1]». وإزاء هذا المقال والهجوم المستمر، أصدرت الحكومة مذكرة بطلب بحق النائب غسان تويني وحوّلتها إلى رئاسة المجلس النيابي[2].

والملاحظ أن أزمة الحكم في لبنان لم تكن مقتصرة على النواحي السياسية أو الاجتماعية فحسب، وإنما استمرت الطائفية مظهراً سلبياً من مظاهر دولة الاستقلال، ولهذا كتب «كامل مروة» في صحيفته «الحياة» بأن «سرطان هذه الدولة اللبنانية منها وفيها: الطائفية السياسية. الخطوة الأولى نحو إنشاء الدولة:

= الزميلة صدى لبنان. فكانت صدى لبنان تنضد بأحرف النهار وتستخدم عمال النهار وتحرر باقلام النهار، واذ نشكر اليوم صدى لبنان لحملها النهار الى قرائها يطيب لنا ان نعرب عن يقيننا باننا ما كنا في كل ما كتبنا ونشرنا الا صدى لبنان، صدى لما يريده هذا الشعب ولما يؤمن به الذين يريدون له مجدا حقيقيا».

(١) **صدى لبنان** (النهار) العدد ٣١٩٥، ٨ حزيران (يوليه) ١٩٥١.

(٢) **صدى لبنان** (النهار) العدد ٣١٩٦، ١٠ حزيران (يوليه) ١٩٥١.

الغاء الطائفية»، ومما قاله: ان تسوية ١٩٤٣ كانت تسوية طائفية قبل كل شيء ولكنها تختلف عن تسوية ١٩٢٠ في ان الجنرال غورو استهدف من تسويته تثبيت الطائفية في الدولة وجهازها، بينما أراد قادة ١٩٤٣ من تسويتهم دفن الطائفية في الدولة، ولكن غلبت المطامع الشخصية عند الحكم على المصلحة الوطنية، ووجدوا أن الرجوع الى الطائفية هو أضمن وسيلة للبقاء في الحكم. وأكّد بأن دولة ١٩٤٣ لم تكن دولة وطنية بل كانت شخصية، وكم ذابت المصالح الوطنية وحتى الطائفية في سبيل أشخاص ومناصب، والخبر اليقين مثلاً في حديث الوحدة الاقتصادية مع سوريا منذ عام ١٩٤٣ الى اليوم عند السادة رياض الصلح والمرحوم عبدالحميد كرامي وصبري حماده وأحمد الأسعد وسواهم[1]. واعتبر صاحب «مذكرات عيتاني»[2] بأن عدم المساواة بين اللبنانيين هي من أسباب الخلافات الطائفية القائمة، كما ان إيمان الماروني بأن لبنان وطن قومي ماروني تزيد من حدة هذه الخلافات، وطلب من الموارنة الإقلاع عن سياسة الوطن الماروني المسيحي وان عليهم أن يؤمنوا بأن لبنان للجميع. غير أنه لم ينكر ما للزعماء المسلمين من مسؤولية حيال وضع المسلمين، فاعتبر أن الزعامات الإسلامية المتنصرة سياسياً كثيراً ما كانت تخدع المسلمين، فهم في الظاهر مسلمون وفي العقيدة والمبدأ متنصرون، والتنصر السياسي أخطر شأناً وأكثر تهدماً من التنصر المذهبي[3].

(١) **الحياة**، العدد ١٥٩٢، ١٥ تموز (يوليه) ١٩٥١.

(٢) .. عيتاني (١٩١٠ -) صاحب مذكرات بيروتي الذي صدر للمرة الأولى عام ١٩٥١، ولكن نظرا لما احتواه الكتاب تراجعت الدولة عن السماح بنشره ولوحق مؤلف الكتاب وصودرت النسخ التي وجدت. ونظرا لأهمية الكتاب قامت جامعة بيروت العربية باعادة اصداره عام ١٩٧٧. أما السيد عيتاني فقد كانت لي الفرصة بالتعرف عليه وقابلته مرارا للحديث عن بعض الشؤون التاريخية المتعلقة بلبنان.

(٣) ... عيتاني: مذكرات بيروتي، ص ٢٨، ٥٦، ٦٢، ٧٣.

ويبدو أن تطوراً جديداً طرأ على الساحة اللبنانية بعد الخلافات السياسية بين بشارة الخوري ورياض الصلح الذي اعتبر أن رئيس الجمهورية مسؤول عن تمزيق الصف الإسلامي للتحكم به ومسؤول عن الفوضى السائدة في لبنان، ولذا فإن رياض الصلح سعى لدعم بعض القوى الإسلامية لتغيير الأوضاع السياسية في لبنان ولتشكيل ضغط سياسي وعسكري على الدولة. وقد حدث ان زار سعد الدين باشا شاتيلا ـ أحد وجهاء بيروت ـ مصر في صيف عام ١٩٥١، وقابل هناك النحاس باشا وزعماء الاخوان المسلمين. وبعد عودته من مصر أعلن الباشا شاتيلا عن تكوين جمعية الشبّان المسلمين. وأثناء استقباله للزائرين أوضح لهم دور التنظيم الجديد في لبنان بالاتفاق مع رياض الصلح، ومما قاله: انهم جهّزوا للمنتمين الى الجمعية في بيروت نحو خمسماية بدلة خاصة مثل المنظمات شبه العسكرية «وبعد رجوع رياض بك من عمان سنطلب منه الشروع في تجهيز خمسماية بزة ثانية» مما يشير بأن رياض الصلح كان يبارك هذه الخطوة، وقد عقد العزم على تغيير سياسته إزاء الأوضاع السائدة في لبنان لأن سعد الدين باشا شاتيلا أوضح للحاضرين ان رياض الصلح اعتزم القيام بتبديل عام لحالة الحكم في لبنان خاصة وان مسؤولية الفوضى في البلاد ودوائر الدولة إنما تقع على رئيس الجمهورية[1].

وذكر بشارة الخوري بصدد معارضة رياض الصلح ان أسباب معارضته ليست إلا بسبب بعده عن رئاسة الوزارة، وان الزعيم فؤاد شهاب قائد الجيش اللبناني أسرّ إليه في ١٢ تموز (يوليه) ان رياض شكا إليه كيف أن رئيس الجمهورية أبعده عن رئاسة الوزارة «وان صدره قد ضاق وعيل صبره وانه اضطر للمعارضة»، كما أوضح له بأن الملك عبد الله دعاه لزيارته في عمان وانه عقد النية للسفر الى الأردن. فقال رئيس الجمهورية للزعيم شهاب «ان رياضاً عزيز عليّ،

(١) مذكرات فيليب نقاش: مشاهد تاريخية من الحياة العامة اللبنانية ١٩٠٨ـ ١٩٧٣، ص ٢٠٠، ٢٠٥ـ ٢٠٦.

ومعارضته في نظري عرض لا يؤثر في الجوهر، أما بعده عن الحكم فأمر قد اتفقنا عليه يوم استقالته الأخيرة وبرضاه أيضاً قد تم الاتفاق على تولية اثنين أو ثلاثة من المؤهلين في السنين، فلا تكون رئاسة الوزارة احتكاراً له، وبهذا لا تنفر منه قلوب الأكفاء وأنصارهم في طائفته. وكذلك اتفقنا أيضاً على أن يعود رياض الى الحكم، وأنهي برفقته المدة الباقية لي، فنثبت وضع البلاد على أساس الميثاق قبل أن أغادر الرئاسة[1]». وتابع رئيس الجمهورية مبدياً رأيه في زيارة رياض الصلح للأردن متخوفاً من أن يكون هدفها سياسياً باعلانه مثلاً قبوله للوحدة السورية الكبرى والتخلي عن مبادىء الميثاق الوطني، ومما قاله رئيس الجمهورية «وأما زيارته الى عمان فلا بأس بها ترويحاً عن نفسه وتفريجاً لكربته، وأنا أنزهه عن أن يكون لها هدف سياسي لاحراج موقفي والتأثير فيّ. وليثق بأن ما وعدته به ينفذ بحذافيره.... ان امام رياض مجالاً واسعاً للعمل في رئاسة الوزارة التي سيدعى إليها، فلا يسمح لفقدان الصبر وضيق الصدر بأن يؤثرا في تعقله وبعد نظره[2]».

أما سامي الصلح فقد خشي على ابن عمه منذ مدة، فما كان منه إلا أن توجه الى دمشق بصحبة سامي زنتوت واجتمعا هناك بأديب الشيشكلي ليحمل القوميين على الاقلاع عن تكرار محاولة اغتيال رياض الصلح، فوعده الشيشكلي خيراً ونصحه أن يقلل رياض من التجول وعدم السفر خارج البلاد ريثما يتمكن الرئيس السوري من تدارك أية محاولة أخرى. غير أن رياض الصلح لم يبال بالأمر فسافر في هذه الاثناء الى الأردن[3]. وكان وصوله إليها في ١٣ تموز (يوليه) ١٩٥١ وفي ١٦ منه اغتيل[4]، على يد ثلاثة أشخاص بينهم ميخائيل الديك ـ لبناني.

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣، ص ٣٩٠ـ ٣٩١.
(٢) بشارة الخوري، المصدر نفسه، جـ ٣، ص ٣٩٢.
(٣) سامي الصلح: احتكم الى التاريخ، ص ٩٦.
(٤) رياض الصلح: (١٨٩١ـ ١٩٥١)، وهو من المناضلين العرب الأوائل، حكم بالاعدام في عهد =

ومحمد أديب الصلاح ـ فلسطيني أردني ـ وسائق السيارة اسبيرو وديع حداد ـ فلسطيني أردني لبناني الأصل ـ وكان رياض الصلح وقتذاك متوجهاً في طريقه الى مطار عمان للعودة الى بيروت، وقد اتهم يومذاك بحادثة الاغتيال أعضاء من الحزب القومي السوري[1]. وذكرت المعلومات في حينه بأن مطلقي النيران هم فلسطينيان ولبناني وان الدورية الأردنية المرافقة له أطلقت النيران عليهم فقتلت أحد المهاجمين وانتحر الثاني بينما فرّ الثالث. وفي بيروت أعلن الحداد الرسمي. ولما سمع اللبنانيون بهذا النبأ قام رجال الأحياء والمناطق باقفال المتاجر ودور السينما وبدأت المظاهرات تعمّ مختلف المناطق، وقد شوهدت سيارات للإسعاف نتيجة حوادث العنف من المتظاهرين الذين كانوا يقفلون المحلات بالقوة، كما قلبوا حافلات الترامواي التي لم تتوقف عن السير، وقد قتل شاب نتيجة هذه الأعمال في حي اليسوعية في شرقي بيروت يدعى خليل اسكندر شكري، كما جرح آخرون الأمر الذي أدى الى انزال الجيش لتولي الأمن في البلاد[2].

ولما وصل النعش الى بيروت في ١٧ تموز (يوليه) حرص رئيس الجمهورية على تقدم موكب التشييع، فنصحه بعض المقربين بعدم الاقدام على هذه الخطوة

= جمال باشا عام ١٩١٦، ولكن خفض الحكم بسبب صغر سنه، في عام ١٩١٩ انتخب عضوا عن صيدا للمؤتمر السوري العام، وبعد ذلك شارك في العديد من المؤتمرات العربية من اجل لبنان وفلسطين وسوريا، وناضل ضد الانتداب الفرنسي الى ان اصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٤٣ يوم نال لبنان استقلاله..

(١) أنظر: G.M. Haddade; Op. Cit ; Vol. II. P. 399, A. W., 16 July 1951. **النهار**، ١٧ تموز (يوليه) ١٩٥١، العدد ٤٨٢٢.

(٢) للمزيد من التفصيلات أنظر: **النهار**، العدد ٤٨٢٢، ١٧ تموز (يوليه) ١٩٥١، **الحياة**، العدد ١٥٩٣، ١٨ تموز (يوليه) ١٩٥١، **الحياة**، العدد ١٥٩٥، ٢٠ تموز (يوليه) ١٩٥١ وسواهما من الصحف اللبنانية والعربية والدولية. أنظر أيضا:

C. O. C., Vol. XXIV, P. 216.

K. C. A., Vol. VIII, 1950- 1952, P. 11590.

نظراً لموقف أنصار رياض الصلح من رئيس الجمهورية وبسبب الخلافات السابقة بينهما، غير أن رئيس الجمهورية أصرّ على المشاركة في الموكب، وحدث ما كان متوقعاً، فقد بدأ بعض المشيعين بمهاجمة رئيس الجمهورية والاندفاع نحوه، فقام بعض الجنود و« خرطشوا » أسلحتهم، كما أحاط به صبري حماده وفؤاد شهاب. وعندما أراد رئيس الجمهورية التقدم لتأبين رياض الصلح نظرت اليه بنات رياض نظرة المسؤول عن قتل والدهن « ... وعلى مقربة مني بناته يهمهمن، ويلتفتن إليّ شزراً وعيونهن تقدح شرراً كأنني أنا الجاني». وبعد انتهاء مراسم التشييع ودفن رياض الصلح في باحة مسجد الامام الأوزاعي خرج المشيعون، وحاولت بنات رياض الصلح التقدم نحو رئيس الجمهورية، فإذا بأحد آل الصلح يدفعهن الى سيارتهن لمنعهن من السلام على الرئيس.

وقد بدأت الحكومة بعض التحقيقات الشكلية في الحادث، فأوفدت لجنة الى الأردن وأخرى الى سوريا، ولكنها لم تتوصل الى أية نتيجة بسبب عمق الحادث وأهميته وتدخل الأجهزة الدولية فيه. وقد عادت اللجنتان دون أن تحققا أية نتيجة، ولوحظ يومذاك بأن الأوساط الرسمية اللبنانية والأردنية والسورية تخوفت من التعمق في التحقيق كما رفضت استكماله، ولهذا فقد طويت صفحته. وقد ذكرت صحيفة « الحياة » يومذاك بأن الدولة كانت تعرف ان ميخائيل الديك من القوميين السوريين المطرودين من لبنان، وانه سبق له أن اجتمع في آب (أغسطس) ١٩٥٠ في دمشق مع عصام المحايري ومظهر شوقي، وقد قرروا يومذاك الانتقام لانطون سعادة بقتل بعض الشخصيات اللبنانية ومنها رياض الصلح، وقد استطاع ميخائيل الديك دخول لبنان قبل شهرين من حادث اغتيال الصلح، ومع هذا فإن دوائر الأمن العام لم تمنعه من الدخول آنذاك[1]. وفي ٢٥ تموز (يوليه) عقد المجلس النيابي جلسة استثنائية كانت بمجملها جلسة تأبينية

(١) **الحياة**، العدد ١٥٩٥، ٢٠ تموز (يوليه) ١٩٥١.

لرياض الصلح[1] . وفي اليوم التالي بحث موضوع الاغتيال أيضاً وتقدم نائب البقاع ناظم القادري باقتراح يهدف الى تأليف لجنة برلمانية لتتولى التحقيق في حادث الاغتيال والاتصال بالحكومتين الأردنية والسورية . ثم ألقى وزير الخارجية بياناً أوضح فيه المساعي المبذولة مع الأردن وسوريا[2] . وعلّق النائب قبولي الذوق بـأن هذا البيان لا يتضمن شيئاً سوى ان الحكومة قد اتصلت بالحكومة الأردنية ، فالبيان خال من المعلومات . فمن هم الذين دبّروا المؤامرة ؟ واذا كانت الحكومة قد توصلت لمعرفة شيء فالرجاء الإدلاء بمعلوماتها .

وردّ رئيس الوزراء على هذه التساؤلات بأنه يفهم ما يدور في خلد النواب ، ولكنه أوضح أنه من المتعذر بحث مثل هذه الموضوعات إلاّ في جلسة سرية ، أما المعلومات التي لا تضر بالتحقيق فإن بوسع الحكومة الإدلاء بها ولكن المعلومات التي يريدها الزملاء فأستمحيكم عذراً الآن ان لا أدلي بها اذ في ذلك سلامة التحقيق . وفيما يختص بالعلاقة مع سوريا فقد تمنى رئيس الوزراء أرجاء البحث بها نظراً للموقف الدقيق . وأشار النائب حميد فرنجية بأنه يؤيد ما ذهب اليه رئيس الوزراء ، ولكن يجب أن لا يكتفى بالاتصالات السياسية ، اذ أن مصاب لبنان مصاب وطني وان على جميع الدول العربية وسوريا أن تتفهم حقيقة ذلك ، وان ما يقال ضمن حدودهم هو استفزاز لشعور اللبنانيين ، وانه « اذا وجد من يتبجح بتدبيره مؤامرة قتل رياض الصلح فيجب أن يطاله القانون[3] » .

وكان الملك عبد الله قـد أدلى ببيـان في ١٩ تموز (يـوليـه) بصـدد حـادث الاغتيال ، وكان بياناً عاماً تميّز بالعبارات الدينية باستثناء كلمات قليلة ندد فيها

(١) أنظر مضبطة الجلسة الثامنة لمجلس النواب اللبناني، ٢٥ تموز (يوليه) ١٩٥١ ، ص ٢٢٨- ٢٣٩ .

(٢) أنظر نص البيان في مضبطة الجلسة التاسعة لمجلس النواب اللبناني، ٢٦ تموز (يوليه) ١٩٥١ ، ص ٢٤٨ . أنظر أيضا: **الحياة**، العدد ١٦٠٢ ، ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٥١ .

(٣) مضبطة الجلسة التاسعة لمجلس النواب اللبناني، ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٥١ ، ص ٢٤٩ .

بالجريمة ، كما هدد ورفض أسلوب المنظمات[1] . وكانت صحيفة « الحياة » قد أوضحت بأن الملك عبد الله أرسل الدعوة إثر الدعوة لرياض الصلح، غير ان الأخير كان يؤجلها باستمرار منذ عدة شهور . وبعد اجراء الانتخابات النيابية في لبنان جدد الملك دعوته للصلح فاعتذر مجدداً ، الى أن قرر القيام بالزيارة في ٢٧ رمضان موعد ليلة القدر ، ولكنه اعتذر أيضاً الى أن قرر السفر ثاني أيام عيد الفطر[2] . ومن الأهمية بمكان القول ان الصحف اللبنانية والسورية والعربية استطاعت أن تلقي أضواء على حادث الاغتيال أكثر مما أدلت به الحكومة اللبنانية حتى هذه الفترة نظراً لأن سير التحقيق بدأ يوضح بعض الخفايا الدولية والعربية والمحلية ، ولهذا فقد تخوفت الحكومة من التسرع بالادلاء بمعلوماتها ، وأجّلتها الى فترة أخرى وبالذات الى منتصف شهر آب (أغسطس) ١٩٥١ .

وبعد فترة سئل محمد شقير - مرافق رياض الصلح الى عمان - عن سر وسبب رحلة رياض الصلح الى عمان، وما هي أسباب اصرار الملك عبد الله عليها مرات عديدة رغم خلافهما الى ما قبل شهور قليلة ، فلزم شقير الصمت ثم قال « لقد ألقيت هذا السؤال نفسه على رياض الصلح في عمان، وكان لا يزال في ثياب النوم يلبس طاقيته ويطالع كتاباً فرنسياً ، فوضع الكتاب جانباً ... وقال: هل تقسم أنك لن تبوح بكلمة مما سأخبرك عنه حتى بالتلميح أو الهمس » ؟ فأقسم محمد شقير وأخبره رياض الصلح عن سبب مجيئه الى عمان غير ان شقير لم يخبر مراسل صحيفة « المصور » المصرية، وكل الذي قاله « لقد أقسمت على هذا المصحف بأن لا أذيع هذا السر ... ولكني أستطيع أن أقول شيئاً واحداً وهو أن الزعيم الجليل قد عالج مع الملك قضية عربية هامة تهدف الى مصلحة العرب ... وقد سمعت الملك يقول له: لقد اختلفنا كثيراً في الماضي ولكني لم أكرهك قط لأني

(١) **الحياة**، العدد ١٥٩٥ ، ٢٠ تموز (يوليه) ١٩٥١ .

(٢) **الحياة**، العدد ١٥٩٣ ، ١٨ تموز (يوليه) ١٩٥١ .

أعلم أنك لا تعمل الا من أجل المصلحة العامة[١] ». غير ان محمد شقير ذكر في أوساطه في الفترة الأخيرة ان الملك عبد الله طلب من رياض الصلح التوسط لإقامة الاتحاد بين الأردن والعراق لا سيما بعد أن وجد الملك نفسه قد أصبح كبيراً في السن وان أحداً من ورثته لم يكن صالحاً للحكم، فخشي من ضياع عرشه، غير ان بريطانيا لم تكن موافقة في هذه الفترة على مثل هذا الاتحاد. وهناك رأي آخر أكّد ظنون الرئيس بشارة الخوري من أن رياض الصلح سافر إلى عمان لهدف سياسي، وهو بحث مشروع سوريا الكبرى مع الملك عبد الله، غير أن الصلح رفض عرض الملك الذي استغل فرصة سوء تفاهمه مع رئيس الجمهورية. ولكن من المرجح ان الصلح وعد الملك بالسعي لدى زعماء العراق لإقامة الاتحاد مع الأردن.

كما سئل المفوض العسكري اللبناني عبد العزيز عرب ـ مرافق الصلح الى عمان ـ عن معلوماته عن الحادث فأوضح خلافـاً لبعض المعلومات التي نشرت بانه لم يكن أمام موكب رياض الصلح لا حراسة ولا شرطة «ولم يكن معنا من رجال الأمن الأردني سوى ضابط واحد هو بكري بك...»، وأضاف أنه بعد أن أطلق الجناة رصاصهم على رياض الصلح لاحقهم هو بسيارة أخرى حيث وصلوا الى منطقة رملية، فهرب اثنان منهم وبقي واحد يحمل قنبلة صار يهدد بها المفوض عرب الذي تقدم نحوه وهدده ثم سرعان ما تعاركا. وفي هذا الوقت وصلت عناصر عسكرية أردنية واذا بأحدهم يطلب من المفوض عرب أن يطلق الرصاص على الجاني، فأطلق النيران وأرداه قتيلاً. وبعد ذلك ذهب المفوض عرب الى القصر الملكي وأخبر الملك عبد الله بـالحادث، فـامتعـض وبـدأ يصرخ ويطالـب المسؤولين الأردنيين، ولكنهم كانوا كلهم في المطار لتوديع سمير باشا الرفاعي

(١) **المصور**، العدد ١٣٩٨، ٢٧ تموز (يوليه) ١٩٥١، ص ١٠. أنظر أيضا: **النهار**، العدد ٤٨٢٢، ١٧ تموز (يوليه) ١٩٥١.

ورياض الصلح الذي كان من المقرر سفرهما الى بيروت. أما الدكتور نسيب البربير ـ مرافق الصلح الطبي ـ فقد رفض التحدث عن الموضوع لأنه على حد قوله كان ممنوعاً من الكلام بسبب اصابته، ولكنه كتب على ورقة، رداً على سؤال، انه لم يكن هناك شرطة ولا حرس سوى الضابط بكري بك[١]. ويرى د. أدمون رباط في هذا الصدد ان رياض الصلح كان ضحية انتقام (P.P.S) أي الحزب القومي السوري[٢].

والحقيقة ان اغتيال رياض الصلح كان له أثر واضح على الأوضاع اللبنانية والعربية على السواء، فبعد اغتياله اختـل التـوازن الداخلي في لبنـان، وأخـذت السياسة العامة الداخلية تتردى في منزلقات كثيرة[٣]. كما أنه ما ان مر أربعة أيام على اغتياله حتى اغتيل ايضا الملك عبد الله في ٢٠ تموز (يوليه) ١٩٥١[٤]. وكان لحادث الاغتيال هذا أثر كبير في الأوساط اللبنانية، فقد بدأ اللبنانيون يربطون بين اغتيال رياض الصلح واغتيال الملك عبد الله، ففي حين اتهم القوميون السوريون باغتيال الأول بسبب مشاركته في اتخاذ قرار اعدام زعيمهم انطون سعادة عام ١٩٤٩، فقد اغتيل الملك عبد الله على يد بعض الفلسطينيين لاتهامه بالتآمر على فلسطين. وذكرت بعض الصحف ان قاتل الملك عبد الله هو مصطفى شكري عشو الذي كان ينتمي الى جيش الجهاد المقدس[٥]. كما ذكر بأن هناك أربعة أشخاص يعتبرون مسؤولين عن اغتياله وهم الدكتور موسى الحسيني، عبد

(١) **المصور**، العدد ١٥٩٣، ٢٧ تموز (يوليه) ١٩٥١، ص ١١.

(٢) E, Rabbath; Op. Cit; P. 533 وأحرف (P. P. S) هي اختصار لاسم الحزب القومي السوري (Patri Populaire Syrien) ويختصر ايضا بالانجليزية على النحو التالي (S. S. N. P.).

(٣) مذكرات فيليب النقاش، المرجع السابق، ص ١١٥.

(٤) A. W., 20 July 1951.

(٥) **المصور**، العدد ١٥٩٣، ٢٧ تموز (يوليه) ١٩٥١، ص ٨. أنظر أيضا: **الحياة**، العدد ١٥٩٧، ٢١ تموز (يوليه) ١٩٥١، **الحياة**، العدد ١٥٩٨، ٢٢ تموز (يوليه) ١٩٥١، **الحياة**، العدد ١٦٠٩، ٤ آب (أغسطس) ١٩٥١.

القادر فرحات، زكريا عكة وعبد عكة، وقد أعدم الأربعة. وقد سئلت زوجة د. الحسيني الألمانية « هلستر » عن موقف زوجها من اليهود فأكدت أنه كان على عداء دائم معهم، وأنه سبق لزوجها أن أخبرها اشتراكه فعلاً بالموضوع ولكن على سبيل الارهاب لا الاغتيال[1].

ومن الملاحظ ان اغتيال رياض الصلح والملك عبد الله قد أثر على الأوضاع السياسية في لبنان والمنطقة، وكان لاغتيالها آثار ومظاهر وملابسات دولية وعربية ومحلية، ولهذا فقد اضطر رئيس الجمهورية الى اجراء اتصالات محلية وعربية ودولية لتلافي ما يمكن حدوثه في لبنان، فاجتمع مع بعض القيادات السياسية، ثم عقد لقاء مع الوزير البريطاني المفوض الجديد « شابمان اندروس »، وقد طلب منه الرئيس « ان ينبّه حكومته بضرورة عدم الاقدام على تغيير الوضع الراهن جغرافيا وسياسيا في الشرق العربي، لأن مثل هذا العمل يخلق مشاكل لا يعرف مداها. فوعد بالايجاب وقال لي: ان من مصلحة الانكليز المحافظة على استقلال لبنان[2] ». وزيادة في حرص الرئيس بشارة الخوري على ابقاء الوضع الراهن في لبنان بعد اغتيال رياض الصلح والملك عبد الله، فقد بدأ بمراسلة الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بواسطة رئيس الوزراء السابق الحاج حسين العويني المقرّب من الملك، وذلك للتشاور حول التطورات المستجدة، واعتبر رئيس الجمهورية ان اول أثر لاغتيال رياض الصلح « هو تجرؤ الارهاب الفلسطيني على اغتيال الملك عبد الله » كما اعتبر ان اغتيال الملك عبد الله يحدث مشكلة داخلية في الأردن على وراثة العرش، ويؤثر على نفوذ الانجليز في الاردن وايران و مصر. أما فيما يختص بلبنان فان العوامل الخارجية قد يكون لها مفعولها في سياسته الداخلية. وأضاف الرئيس قائلا عن مشروع سوريا الكبرى « فان

(١) **المصور**، العدد ١٦٠٤، ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٥١، ص ١٣.

(٢) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣، ص ٣٩٩.

كانت فكرة سوريا الكبرى قد استبعدت نوعا ما بعد مصرع الملك عبد الله، ففكرة الهلال الخصيب قد يكون لها نصيب أوفر ان تتحقق في مثل هذه الظروف رضاء أو عنوة. والضرورة تقضي ان تتعاون المملكة العربية السعودية ومصر ولبنان على تركيز الحالة في الشرق، خصوصا وان العالم يرتقب أحداثا خطيرة للغاية. والعلّة الكبرى أن علائق مصر ساءت مع الانكليز لدرجة تشغل البال ». ثم طلب ضرورة الاتصال بالانجليز والدول الغربية « لابقاء القديم على قدمه في هذا الشرق العربي[1] ».

والحقيقة ان رسالة رئيس الجمهورية الى الملك السعودي تعبر عن حقيقة التخوفات اللبنانية الرسمية من تغيير في الوضع السياسي اللبناني او في المنطقة، ومما يؤكد أيضا بأن رئيس الجمهورية كان على اطلاع على بعض المشروعات المطروحة ومنها مشروع الهلال الخصيب الذي رآه انه قد يتحقق « رضاء أو عنوة ». وقد أجاب الملك عبد العزيز على تلك الرسالة برسالة جوابية بواسطة الحاج حسين العويني أيضا ومما قاله « ... نعتقد بوجوب ترقب الأحوال عن كثب الى ان تحدث بعض البوادر التي تنير الأهداف، وحينئذ يتسنى لنا وجهة العمل ولا نخطوا خطوات فاشلة ». وأشار الى أن ابنه الأمير فيصل سيسافر الى لندن وسيبحث مع الانجليز هذه الموضوعات اذا سمحت له الظروف. غير أن الملك عبد العزيز ألحق برسالته هذه، برقية أكّد فيها لرئيس الجمهورية بأنه بدأ باتخاذ التدابير اللازمة، وانه اجتمع بممثل بريطانيا لدى الملك « وصارحناه بعدم موافقتنا على اتخاذ أي تدبير يخل بالوضع الحاضر، وأفهمناه ان من مصلحته المحافظة على الأوضاع الحاضرة في البلاد العربية ... أيضا أحضرنا الأميركاني وأفهمناه كل ذلك، وزيادة حذرناهم من النتائج وطلبنا ان يبحث مع حلفائهم

(١) بشارة الخوري، المصدر نفسه، جـ ٣، ص ٣٩٩- ٤٠٠.

وينصحوهم أيضا للسعي بالتفاهم مع مصر[1] » . وأضاف الملك في برقيته بأنه خابر الملك فاروق وأفهمه بالأخطار المحدقة ، ولكنه عبّر عن شكه في قدرة ملك مصر على العمل وذلك بسبب تطرف رجال حكومته .

وفي ٢٩ تموز (يوليه) ١٩٥١ سلّم الحاج حسين العويني برقية جديدة من الملك عبد العزيز الى الرئيس بشارة الخوري تضمنت النشاط الدائر في سوريا والعراق حول مستقبل الأردن بعد اغتيال الملك عبد الله . وان مندوب السعودية في دمشق علم ان العراق يريد ضمّ الأردن اليه ، بينما اعتبر خالد العظم - رئيس الوزراء السوري السابق - ان سوريا أولى أن تضمه اليها ، وان سوريا تريد أخذ رأي السعودية ومصر بهذا الموضوع . غير ان الملك أشار في برقيته الى رفضه تحقيق ذلك « فنحن أمرنا معتمدنا باجابته بأننا لا نوافق على أي تغيير يكون في الوضع الحاضر ، وان أي محاولة في هذا الصدد تسبب هزّات قوية ، العرب في غنى عنها » . وفي ٧ آب (أغسطس) ١٩٥١ طلب الرئيس بشارة الخوري من الحاج حسين العويني ارسال برقية الى الملك عبد العزيز عبّر فيها عن تأييده لكل ما جاء في برقيته . وفي هذه الفترة كان رئيس الجمهورية متخوفا من الحكم السوري ومن أديب الشيشكلي ومن تكليف الرئيس السوري هاشم الأتاسي لحسن الحكيم تشكيل الوزارة السورية لأن رئيس الوزراء الجديد ذو ميول هاشمية . كما لفت الرئيس بشارة الخوري نظر الملك عبد العزيز بأن أحد عملاء الانجليز في بيروت أخبره بأن انجلترا تؤيد ضم شرقي الأردن للعراق كخطوة أولى وضم سوريا اليه كخطوة ثانية . ونظرا لأهمية الموضوع فقد عاد الملك السعودي وأجاب في ١٤ آب (أغسطس) برقيا مؤيدا وجهة نظر الرئيس اللبناني لأنها « هي وجهة نظر المملكة العربية السعودية تماما » . ثم طمأنه عن سياسة الشيشكلي الذي يزور السعودية وانه متفق على ان الأمور ستسير على ما يرام « وقد أعطيناه ما كنا اتفقنا عليه معهم من

(١) بشارة الخوري ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٤٠٢ - ٤٠٣ .

سابق ، وهو رصيد القرض وقدره أربعة ملايين دولار[1] » .

وبعد هذه الاتصالات اللبنانية الرسمية مع الأطراف العربية والدولية لوحظ ان قضية رياض الصلح لا تزال موضع اهتمام القوى السياسية في لبنان بسبب استمرار غموضها . ففي ٧ آب (أغسطس) ١٩٥١ أوضح النائب مجيد ارسلان في جلسة نيابية بأن الحكومة استمهلته الجواب عن سؤال له حول التحقيق في حادث رياض الصلح ، فاذا به يفاجأ بأن وزير العدل يصرّح في صحيفة « النهار » بأن لجنة التحقيق عادت من عمان ووضعت تقريرا يتضمن أعمالها هناك ، وان هذه التحقيقات ونتائجها اثبتت ان لا علاقة للحزب السوري القومي الاجتماعي في دمشق بحادث الاغتيال . فرد وزير العدلية بأن لا صحة لما ورد في الصحيفة المذكورة ، وانه لم يدل بمثل هذا التصريح ، وكل ما ذكره ان الحكومة مهتمة بالقضية وان التقرير لم يرفع اليها . بينما علق رئيس الوزراء بأن الحكومة تلقت التقرير ولكنها لم تدرسه بعد ، وانها ستدلي بمعلوماتها حول الموضوع في أقرب فرصة . كما طلب النائب علي بزي من الحكومة ان تحقق سياسيا في القضية لأن رياض الصلح لم يقتل الا كما صرحت به بعض صحف الحزب القومي ، وان تعنى بهذا الأمر ليس لخطورة هذه الحادثة فحسب « بل لأن هذا الحزب قد أثبت انه ليس حزبا سياسيا ، بل هو حزب اجرامي قبل كل شيء[2] » .

وبعد حوالي الشهر من اغتيال رياض الصلح ألقى رئيس الوزراء عبد الله اليافي ببيان رسمي حول الموضوع في جلسة ١٦ آب (أغسطس) ١٩٥١ اتهم فيه مداورة القوميين السوريين بتدبير الحادث . وبرّر التأخر في الادلاء ببيان الحكومة

(١) أنظر : الرسائل والبرقيات المتبادلة بين الملك عبد العزيز والرئيس بشارة الخوري في : بشارة الخوري ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٤٨ - ٤٩ .

(٢) مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب اللبناني ، ٧ آب (أغسطس) ١٩٥١ ، ص ٣٥٧ ، ٣٥٨ .

بأمرين أولهما: المحافظة على سرية التحقيق وسلامته، وثانيهما: وقوع الجريمة خارج لبنان وما يستتبع ذلك من اتصالات سياسية وقضائية مع الحكومات المجاورة لا سيما مع الاردن. وبعد أن شرح تسلسل الاتصالات اللبنانية ـ الأردنية وكيفية ارسال بعثة التحقيق اللبنانية ذكر أسماء ستة عشر معتقلا مشبوها في الأردن لمتابعة التحقيق معهم وهم بين لبناني واردني وفلسطيني. كما أشار الى الجناة الثلاثة: مخايل الديك، محمد أديب الصلاحي، وسبيرو وديع تربطهم علاقة وطيدة وان الديك والصلاحي ينتسبان الى الحزب السوري القومي. وبعد أن تحدث عن الاتصالات اللبنانية ـ السورية بصدد حادث الاغتيال وصل الى الاستنتاجات التالية:

أولا ـ ان التحقيق أثبت حتى الآن ان فريقا من الذين اشتركوا في الجناية هم ممن لهم صلات بالحزب السوري القومي وغيرهم ممن لا تزال التحقيقات جارية معهم.

ثانيا ـ ان هذا الفريق كان على صلات مع فريق آخر موجود في سوريا.

ثالثا ـ لم يكشف التحقيق الجاري في لبنان حتى الآن ان هناك علاقة بين من يجري التحقيق معهم في لبنان وبين الجناة او المشتركين في الجناية بالخارج.

رابعا ـ تود الحكومة ـ وهي تعلن بان هنالك رغبة ملموسة في البلدان المجاورة الشقيقة لتوضيح كل ظروف الجناية ووضع اليد على جميع الجناة ـ ان تحذر الرأي العام اللبناني وقادته وعلى الأخص رجال الصحافة من الاسترسال في توجيه التهم جزافا الى بعض الدوائر المسؤولة في الأقطار الشقيقة المجاورة، لأن ذلك يسيء الى العلاقات الودية كما يسيء الى مجرى التحقيق نفسه.

ولوحظ من خلال هذه الاستنتاجات وما سبق أن ذكره رئيس الوزراء في بيانه

من ان التحقيقات أثبتت المسؤولية الفردية للجناة وليست الجماعية، ولوحظ ان رئيس الوزراء لم يشأ اتهام الحزب القومي مباشرة ولم يشأ تحميله المسؤولية كحزب عن حادث الاغتيال. وقد علّق النائب مجيد ارسلان على بيان رئيس الوزراء بأنه لم يكن البيان الذي تمناه، وانه يشكر الحكومة الأردنية ويطلب مواصلة التحقيق في القضية، «أما في سوريا فأنا لست متفائلا بل متشائما من نتيجة هذه القضية في الوقت الحاضر وربما تغيرت عقلية السوريين في المستقبل». ثم أشار بصراحة الى استمرار نشاط الحزب القومي في القرى الشوفية وان «هناك تهديدات عرف أنها توجه الى بعض الأشخاص وتطال أكبر رأس في الدولة وأنها توجه كل يوم». وطلب من الحكومة عدم التقاعس مع النشاط القومي «حتى لا تجبرنا على القيام بما لا نريده وحتى لا تعم الاضطرابات الشوف فقد نبهناها ولا لوم علينا» ولما أجاب رئيس الوزراء ان الحكومة على استعداد للضرب بقوة ذلك النشاط اذا ما علمت به، أوضح النائب أرسلان مجددا أنه ورد اليه كتاب منذ ثلاثة أيام يتعلق بمقتل رياض الصلح وبالاستعداد لاغتيال كثيرين حتى رئيس الدولة، وأنه أرسل الكتاب لرئيس الجمهورية[1]. ولما استمر النواب في جلسات لاحقة يطالبون بالكشف عن سر اغتيال رياض الصلح اعترف رئيس الوزراء بان للحادث طابعاً دولياً، وطلب من النواب وضع حد لبحث هذا الموضوع واعفائه من الادلاء بأية تفصيلات حول هذه القضية «لما في الأمر من ملابسات دولية أظن أنها لاتخفى عليكم»[2]. وأكد الدكتور زكي النقاش بان اغتيال رياض الصلح هو مؤامرة انجليزية نظرا لخلافه مع السياسة البريطانية في لبنان والمنطقة، وقد استطاع الانجليز التلاعب بمشاعر بعض القوميين السوريين الذين شعروا بأن رياض الصلح مسؤول عن اعدام

(١) مضبطة الجلسه الرابعةعشرة لمجلس النواب اللبناني، ١٦ آب (أغسطس) ١٩٥١، ص ٤٦١-٤٦٥. أنظر أيضا: **الحياة**، العدد ١٦١٩، ١٧ آب (أغسطس) ١٩٥١.

(٢) مضبطة الجلسة الخامسة لمجلس النواب اللبناني، ٣٠ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥١، ص ٦٥٩.

زعيمهم انطون سعادة، رغم ان المسؤولية الأولى لقرار الاعدام انما تلقى على عاتق رئيس الجمهورية[1] .

والجدير بالذكر ان لبنان استمر متخوفا من التطورات المستجدة، لا سيما من محاولة ادماجه في وحدة مع العراق وسوريا والاردن، وقد سبق أن أعرب عن هذه المخاوف رئيس الجمهورية نفسه عندما تسلم رئاسة الوزارة السورية حسن الحكيم لأنه ذو ميول هاشمية على حد قوله، ولأن الانجليز يرغبون في مثل هذه الوحدة. وكانت صحيفة «الحياة» قد دعت في ٥ آب (أغسطس) الى تحقيق الوحدة العربية بين الأردن والعراق وسوريا، أي قبل يومين من ارسال الشيخ بشارة الخوري رسالته الى الملك عبد العزيز بن سعود والتي أعرب فيها عن مخاوفه من تلك الوحدة التي ستكون المرحلة الاولى بينما يكون ضم لبنان اليها المرحلة الثانية. وقد نشرت صحيفة «الحياة» عدة مقالات حول الوحدة ومنها مقال لساطع الحصري. كما أشارت الى ان القضية العربية قضية أمة لا قضية دويلات مرتجلة، وانه لولا أوروبا لكانت مصر وسوريا دولة واحدة منذ قرن. وقد نشرت بهذه المناسبة وثيقة - رسالة هاشم الأتاسي رئيس المؤتمر السوري العام عام ١٩٢٠ الى الملك حسين بن علي في ٩ آذار (مارس) ١٩٢٠ أبلغه فيها قرار المؤتمر بتنصيب فيصل ملكا على سوريا واستقلال القطر السوري وانهاء الاحتلال العسكري الأجنبي[2] .

والجدير بالذكر ان من النتائج الهامة لاغتيال رياض الصلح ان لبنان وبشارة الخوري بالذات خسرا دعامة هامة من دعائم الحكم، ومنذ اغتياله بدأ لبنان يشهد تحولات سياسية مؤثرة على كيان الحكم، وتسربت الخلافات الى اللبنانيين أنفسهم واعتبر رئيس الجمهورية أنه طرف في هذه الخلافات لا سيما عندما جرت

---

(١) مقابلة شخصية مع الدكتور زكي النقاش في ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧.
(٢) **الحياة**، العدد ١٦١٠، ٥ آب (أغسطس) ١٩٥١.

الانتخابات الفرعية في صيدا لانتخاب خلف لرياض الصلح، ففاز المرشح صلاح البزري ضد منافسه تقي الدين الصلح، مما دعا آل الصلح ومؤيديهم الى اتهام رئيس الجمهورية بانه السبب في اسقاط تقي الدين الصلح. وبالرغم من ان بشارة الخوري نفى هذا الاتهام غير ان تقي الدين أكّد التدخل الرسمي المعادي له[1] . وبعداعلان النتيجة بوقت قصير ألقيت قنبلة على غرفة «السلطان سليم» شقيق رئيس الجمهورية، فاتّهم آل الصلح بأنهم وراء هذا الحادث، مع العلم ان الحادث كان مدبرا من قبل أجهزة الدولة كي يتلهى الناس عن نتائج الانتخابات الفرعية ذلك ان سليم الخوري لم يكن في منزله ساعة القاء القنبلة. وبالرغم من ذلك فقد سيّر سليم الخوري ليل ٢٤ - ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٥١ مجموعة من المتظاهرين الى مقر رئاسة الجمهورية الصيفي في عاليه استنكارا لمحاولة الاغتيال، وراحوا يطلقون العيارات النارية تحديا واستفزازا. واستاء رئيس الوزراء من حالة الفوضى وأساليب الحكم وأنصاره، فأراد تقديم استقالته، ولكن رئيس الجمهورية تخوّف ان تستغل المعارضة هذه الاستقالة فتمنى على رئيس الوزراء التراجع عن فكرة الاستقالة، واتفقا في المجلس الوزاري على ملاحقة مطلقي النار وحاملي السلاح. ومما يلاحظ أن رئيس الجمهورية أثبت مرة أخرى بأنه طرف في الأحداث وليس حكما، فقد أظهر انفعالاته وعواطفه السياسية والدينية بقوله: سبق أن أطلق الرصاص أثناء تظاهرات عيد الفطر في طرابلس أمام سرايا الحكومة وأمام بيت عبد الحميد كرامي فلم يحرّك رئيس الوزراء ساكنا... ومثله سكت رشيد كرامي وزير العدل. فعلام الحرص المفاجىء على القانون وقد أهمل قبل أيام؟ وأشار رئيس الجمهورية الى موضوع مهم، حول مستقبله ومستقبل البلاد، فأوضح بانه استنتج من مواقف رئيس الوزراء والمعارضة من ان هناك خطة مدبرة لتصوير رئيس الجمهورية أمام الناس أنه المسؤول الاول والأخير عن

---

(١) مقابلة شخصية مع الرئيس تقي الدين الصلح في ٩ آذار (مارس) ١٩٧٩.

كل ما يجري في البلاد » وظهر لي ان التدخل الأجنبي أخذ يفعل فعله بطرق خفية جداً[1] » .

ومن الأهمية بمكان القول بان سبب استياء الرئيس عبد الله اليافي من رئيس الجمهورية هو الاضطراب والفوضى التي كان يسببها شقيق رئيس الجمهورية ويتغاضى الرئيس عنها ، ولأن سليم الخوري كان يتصرف في أجهزة الدولة وكأنها « مزرعة » لآل الخوري . ولكن سليم الخوري اعتبر ان وقوفه في وجه رؤساء الوزراء ومنهم عبد الله اليافي وقبله رياض الصلح انما هي خطة لاقامة التوازن الاسلامي - المسيحي[2] . ومن أسباب استياء اليافي انه ثبت له من ان رئيس الجمهورية تدخل فعلا في الانتخابات الفرعية لانجاح صلاح البزري « لئلا يوجد رياض صلح آخر » . وفي هذه الفترة استمر عادل الصلح رئيس حزب النداء القومي في مهاجمة رئيس الجمهورية بسبب تلك الانتخابات الأمر الذي دعا رئيس الجمهورية لمصارحة صالح جبر رئيس وزراء العراق السابق في هذه المعارضة التي بدأت تضايقه . وكان نائبا الشوف كمال جنبلاط وكميل شمعون قد وجّها سؤالا الى الحكومة حول حادث ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٥١ ،اتهما فيه الدولة بالتواطؤ مع سليم الخوري ومع مطلقي النيران الذين كانوا يحملون الأسلحة الحربية علنا يطوفون فيها مختلف المناطق اللبنانية الى ان وصلوا الى مقر رئاسة الجمهورية ، واتهما رجال الأمن والدولة بمشاركة المتظاهرين في اطلاق النيران أثناء استقبالهم . واعتبر جنبلاط وشمعون أن هذه التظاهرات مدبرة وان البلديات تحملت نفقات نقل المتظاهرين المرتزقة ، وان سبب تقديم رئيس الوزراء استقالته هو عدم تنفيذ أوامره . واعتبر ان ما جرى يشكل أخطارا عرفها الحكم الفوضوي في لبنان وهو مظهر من مظاهر الفساد والنفوذ والطغيان . ثم ألا ترى الحكومة أن أبرز وجوه

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣ ص ٤١١- ٤١٢ .

(٢) سامي الصلح: احتكم الى التاريخ، ص ٩٧ .

أزمة الحكم عامة وأخطرها هو ان سليم الخوري انما هو شقيق رئيس الجمهورية يتزعم باسمه كتلة الموالين في المجلس النيابي وانه يستمد سلطانه ونفوذه في الادارة من صلة القربى ، وأضاف جنبلاط وشمعون في سؤالهما بأن ثمة فرقاً صارخا وتمييزا اعتباطيا واضحا بين التدابير التي اتخذتها السلطات في حادث سابق وقع في منطقة الباروك حيث قتل أنصار سليم الخوري العديد من الأبرياء ، وبين التدابير المتخذة في حادث انفجار فرن الشباك المصطنع . تلك التدابير التي كانت أولى بوادرها ان يتسلم التحقيق محقق يمت الى سليم الخوري بصلة الحزبية والمصاهرة . وحرصا من رئيس الوزراء على مداراة وضع رئيس الجمهورية الذي بات حرجا ، فقد رد على السؤال المقدم من النائبين جنبلاط وشمعون بشيء من عدم القناعة الذاتية ، فوعد بملاحقة مطلقي النيران وحاملي الأسلحة وانزال العقوبات بالموظفين المتقاعسين[1] .

ب ب - أثر التحركات الشعبية والمعارضة السياسية وثورة تموز (يوليو) في مصر في تغيير الحكم عام ١٩٥٢

بدأ رئيس الجمهورية يشعر بتدهور الأوضاع الداخلية وتردي الأوضاع السياسية في لبنان ، فاتهم رئيس الوزراء بأنه المسؤول عن اثارة المعارضة ضد الرئاسة الأولى ، كما اتهم بعض الوزراء بأنهم يعملون ضده ، مع العلم ان سلطات رئيس الجمهورية كانت بالفعل سلطات غير مقيدة بقانون او دستور ، وكانت رئاسة الجمهورية قد أصبحت المركز الأساسي لتوجيه الدولة بأسرها . وأصبح رئيس الوزراء يشعر أنه ليس الا أحد الوزراء كبيرهم اذا صحّ القول ، لكنه لا يزيد عن ان يكون واحدهم . وعندما يكون رئيس الوزراء غير ذلك فانما يكون

(١) للمزيد من التفصيلات أنظر: مضبطة الجلسة الثامنة عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١، ص ١١٧٢- ١١٧٥ .

بقوة الشارع الوطني المسلم او الارادة العربية العامة في المنطقة[١] . وفي مطلع كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ ازدادت الأوضاع السياسية والاقتصادية سوءا، وواجهت البلاد موجة متزايدة من الاضرابات والأزمات المعقدة مثل اضراب المحامين الذي استمر ثلاثة شهور، والاضراب الشعبي ضد شركة الكهرباء واضراب موظفي سكة الحديد والاضراب الذي دعا اليه حزب الهيئة الوطنية وحزب الاتحاد اللبناني (الكتائب). ونوقشت هذه الأوضاع في الجلسة النيابية في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢، فطالب النائب عبد الله الحاج بالغاء امتيازات الشركات او تعديلها أو تأميمها وانتقد كتلة نواب بيروت التي من بينها رئيس الوزراء لأنها في بيانها لم تذكر مطالب الشعب حول شركة الكهرباء الا بتحفظ زائد. فرد النائب صائب سلام مهاجما عبد الله الحاج لأنه أشبع النواب تبجحا بل جاء يوبخ نواب بيروت. ان نواب بيروت ليسوا بحاجة لمن يثيرهم في سبيل مصلحة بلدهم وانه ليس كافيا اثارة الشعب للخروج على القانون ولنا ملء الثقة بالحكومة انها ستعمل بهمة ونشاط لتحقيق تلك المطالب. ثم تحدث عن احتكارات الشركات واستغلالها للشعب النواب: ميشال ضومط، وبهيج تقي الدين وحسين العبد الله. أما النائب كميل شمعون فقد طالب بالسيطرة على الشركات تمهيدا لتأميمها، وقد وافقه على هذا الاقتراح النائب كمال جنبلاط[٢] .

والواقع انه في الوقت الذي كانت فيه الدولة اللبنانية تغض الطرف وتشجع

(١) منح الصلح: المارونية السياسية، ص ٣٩ . هذا ولا بد من الاشارة الى خطأ وقع فيه منح الصلح في كتابه السابق الذكر ص ٣٨، فقد أورد بان رئيس الجمهورية لم يصبح قائدا أعلى للجيش الا عام ١٩٤٩ في عهد حكومة عبد الله اليافي ويوم كان رشيد بيضون وزيرا للدفاع. مع العلم ان الرئيس عبد الله اليافي لم يكن عام ١٩٤٩ رئيسا للوزراء، بل أول مرة تولى فيها الحكم في عهد الرئيس بشارة الخوري انما كان في ٧ حزيران (يونيه) ١٩٥١ واستمر في الحكم الى ٩ شباط (فبراير) ١٩٥٢ .

(٢) مضبطة الجلسة الخامسة لمجلس النواب اللبناني، ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢، ص ١٣٧٢- ١٤٠١ .

احتكار الشركات الأجنبية وتتساهل معها في دفع الضرائب، كانت في الوقت نفسه تبخل على الجيش اللبناني ببضعة مئات الألوف من الليرات كان بحاجة اليها لدعمه وتقويته، حتى أنه يلاحظ من بيان وزير الدفاع في المجلس النيابي في ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ انه كان يستجدي من النواب استجداء حتى يوافقوا على زيادة نفقات الجيش اللبناني وادراجها في الميزانية العامة[١] . بينما كانت الوزارات والدوائر الحكومية تغص بالموظفين دون مبرر أو داع قانوني حتى ان وزارة الخارجية تحولت الى اقطاعية لبعض الموظفين على حد قول النائب حبيب أبو شهلا[٢] . وكانت هذه المشكلات الداخلية بمثابة مؤشرات سلبية في جهاز الحكم ومن الدواعي التقليدية لتغيير الوزارات اللبنانية، وبالفعل فقد كانت هذه المؤشرات سببا في استقالة الرئيس عبد الله اليافي في ٩ شباط (فبراير) ١٩٥٢ وتكليف سامي الصلح بتأليف الوزارة الجديدة الذي استطاع أن يؤلفها في خلال يومين وبدأ يمارس صلاحياته ابتداء من ١١ شباط (فبراير)[٣] . ولكن هذه الحكومة لم تستطع بدورها معالجة الأزمات الداخلية ومعالجة تذمر الناس ونوابهم من سوء الادارة وانتشار النفوذ، كما أن المنازعات سرعان ما بدأت بين رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية الذي بدأ بالبحث فورا عن وسيلة للتخلص من رئيس وزرائه[٤] .

وفي ١٩ شباط (فبراير) ١٩٥٢ ناقش النواب بيان الوزارة الجديدة فاعتبر النائب اميل البستاني ان المجلس النيابي يتآمر في الخفاء ضد لبنان والعرب، أما النائب كمال جنبلاط - عضو الجبهة الاشتراكية - فقد طالب الحكومة بتخليص

(١) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢، ص ١٤١٥- ١٤١٧ .

(٢) مضبطة الجلسة الثامنة لمجلس النواب اللبناني، ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢، ص ١٤٧٥ .

(٣) K. C. A., 1950-1952, Vol. VIII, P. 12112.

(٤) مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠- ١٩٦٠، جـ ٢، ص ٢١٦ .

لبنان من الطائفية ورأى أن المنطقة العربية تشهد تيارين متطرفين: تيار ديني، وتيار ثوري، أما التيار الديني فهذا «ما لا نرغب برؤيته» أما الحركات الثورية المتطرفة فستخلع القائمين على الحكم وجميع الذين يتولون المقاليد الاجتماعية. واعتبر ان التيار الطائفي بدأ ينمو ويقوى في لبنان، فمنذ عهد الاستقلال فان التيار الطائفي الاسلامي يقوى ويتغذى يوما بعد يوم، والتيار الطائفي المسيحي ينمو باطراد، وهكذا التيار الدرزي والشيعي. ورأى جنبلاط ان اصلاح الأوضاع في لبنان كفيل بالقضاء على هذه الاتجاهات الطائفية. وأعطى مثالا بان دركيا لبنانيا ذهب الى احدى المناطق وأعلن بصراحة أنه جاء ليخلص المسيحيين من نير الدروز، فاذا كانت هذه دعاية رجال الدرك وفي هذا السبيل فعلى لبنان السلام[١].

والأمر الملاحظ ان العلاقات بدأت تسوء بين رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية بسبب المحاولات التي قام بها رئيس الوزراء للقضاء على نفوذ «السلطان سليم» والحد من سيطرة النافذين ومحاولته تحسين علاقات لبنان بسوريا. حتى أن رئيس الجمهورية والنائب هنري فرعون وخليل الخوري، نجل رئيس الجمهورية، ندموا على الموافقة على تكليف سامي الصلح برئاسة الوزراء لأنهم كانوا يريدون ان يتولى صائب سلام رئاسة الوزارة. واعترف رئيس الجمهورية بهذا الأمر، ومما قاله: «كان بودي أن أكلف صائب سلام تأليف الوزارة للافادة من جدارته ومواهبه التي خبرتها يوم شغل وزارة الداخلية سنة ١٩٤٦، لكنني أيقنت في الاستشارات التي قمت بها أن أكثر النواب يقترحون تكليف سامي الصلح[٢]». ولكن رئيس الجمهورية بالاتفاق مع هنري فرعون واحمد الأسعد وصبري حماده ومجيد ارسلان بدأوا بوضع العراقيل في وجه رئيس الحكومة،

---

(١) مضبطة الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني، ١٩ شباط (فبراير) ١٩٥٢، ص ١٦٧٥-١٦٨٥.

(٢) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٤٣.

الأمر الذي أدى الى توتر الأجواء بين بشارة الخوري وسامي الصلح، مما دعا سامي الصلح الى اتهام رئيس الجمهورية بالتواطؤ والعمل ضد الحكومة وقال له: يا فخامة الرئيس انك غير صادق، ولست تعمل بوحي ضميرك، وانت الآن تقرر مصيرك بنفسك، ولن يمكنك بعد ذهابي ان تشكل أية حكومة[١]. كما أن كمال جنبلاط كتب في صحيفته «الأنباء» مقالا تحت عنوان «جاء بهم الأجنبي فليذهب بهم الشعب» هاجم فيه رئيس الجمهورية وأساليب الحكم السائدة، وقد نشرت في حينه ثماني صحف مقال كمال جنبلاط، فعطلت مع «الأنباء» لمدة ثلاثة شهور. وأشار النائب عبد الله الحاج في جلسة ٢٧ آذار (مارس) ١٩٥٢ الى ان فساد الحكم وانهيار هيبته جعلت كل مواطن يخشى زوال الفكرة الديمقراطية في لبنان وقيام الفوضى والسلطة الغوغائية على أنقاضها وقيام شيوعية فوضوية او ديكتاتورية الشارع[٢].

وفي أول أيار (مايو) ١٩٥٢ القى النائب رشيد بيضون بيانا في المجلس النيابي باسم نواب كتلة بيروت[٣]. تضمن ما يعاني منه لبنان من سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية ووعد بان كتلة بيروت ستقوم بالواجب المفروض عليها وتتوسل بالوسائل الدستورية لوضع حدّ لهذه الحالة المؤلمة[٤]. وفي ٨ أيار (مايو) ١٩٥٢ أثار النائب هنري فرعون موضوعا هاما حول الوضع الراهن فأشار الى الاستياء العام من سوء الحالة ورأى أن «في البلاد ثورة نفسية يخشى معها ان يخرج

---

(١) مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠-١٩٦٠، جـ ٢، ص ٢١٧، سامي الصلح: احتكم الى التاريخ، ص ٩٧-٩٨. أنظر أيضا: C. O. C., Vol. XXV, P. 64

(٢) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ٢٧ آذار (مارس) ١٩٥٢، ص ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

(٣) تألفت كتلة بيروت من: صائب سلام، عبد الله اليافي، رشيد بيضون، هنري فرعون، شارل حلو، حبيب ابو شهلا، أمين بيهم، رامز سركيس، جوزف شادر.

(٤) مضبطة الجلسة التاسعة لمجلس النواب اللبناني، أول أيار (مايو) ١٩٥٢، ص ٢١٨٧.

الناس عن نطاق التروي والاصطبار » . وأوضح النائب بهيج تقي الدين بان الثورة يجب ان تبدأ من النواب أنفسهم بمحاربة النافذين والنفوذ . أما النائب رشاد عازار فقد اعتبر ان الحكومة ليست هي المسؤولة وانما المسؤولية تقع على الحاكم الأول ، وتوقع في حال استمرار الفساد والفوضى ان تسلك بعض العناصر ما سلكته بعض العناصر في مصر من تدمير واضرام النيران في اجل أحيائها . وتحدث عدد من النواب عن الفساد المتفشي في الدولة وكان بينهم سعدي المنلا وقبلان عيسى الخوري واميل البستاني ، أما النائب جان سكاف فقد حذر بان الوضع اللبناني سيؤدي الى حكم استبدادي او انهيار يضيع لبنان تحت أنقاضه . واعتبر أيضا بان الاضرابات المتتابعة والاشتباكات المسلحة الدامية لا سيا في البقاع وانتشار الاستياء والسخط والنقمة ليست سوى قرائن وتباشير وانذارات صارخة باسوداد أفق المستقبل . كما اعتبر النائب علي بزي بان « ناقوس الخطر يدق »[1] . وفي ٢٧ أيار (مايو) ١٩٥٢ وجّه كمال جنبلاط سؤالا الى الحكومة جاء فيه اتهامات لرئيس الجمهورية ولعائلته وللمقربين منه موضحا بان بعض الذين لم يخونوا ولم يجبنوا او يتلوثوا - كما تلوث وخان وجبن بعض رجال هذا العهد - يأتون اليه ويقولون له « يضطهدوننا لأننا على غير سياستهم » ثم وجّه اتهاماته الى سليم الخوري ونديم وخليل الخوري وقال « إني أطالب الحكومة بحماية الشعب من هؤلاء المجرمين ، وأطلب منها ان تعاقب هؤلاء المجرمين ، واذا كانت لا تقوى على ذلك فنحن نعاقبهم » .وبسبب موقف كمال جنبلاط وبيار اده وعبد الله الحاج المعارضين للحكم وقف مجيد ارسلان وقال : « اسكتوا والا بكسر راسكم ، نؤدبكم داخل المجلس وخارجه » . ثم خاطب عبد الله الحاج قائلاً : « اخرج برّا حتى كسر راسك » ، فرد عبد الله الحاج « ما بتقدر تكسر شي لاقيني حتى نشوف . يا عطوفة الرئيس اذا كنت لا تقدر ان تحافظ على النظام فاننا ننسحب من الجلسة لأننا لسنا من

(١) مضبطة الجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني ، ٨ أيار (مايو) ١٩٥٢ ، ص ٢٢١٩- ٢٢٥٧ .

المشاغبين[1] »هذا وقد استمرت الاضرابات الشعبية ضد احتكار الشركات فتخوّف النائب رشاد عازار مجددا وشبّه هذه الأحداث باحداث مصر وحذّر الحكومة من مواجهة الأحزاب والنزول الى الشارع . ورأى غسان تويني ان الحل الوحيد هو التأميم ووضع حد لسيطرة السياسيين على قضايا لبنان « وعلى قضية خبزنا ومعيشتنا وبقائنا[2] » .

ومن الأهمية بمكان القول انه من خلال توتر الأوضاع الداخلية في لبنان وتردي أحواله السياسية والاقتصادية والاجتماعية يتبين مدى ما وصل اليه الحكم اللبناني ، ولذا حاول رئيس الجمهورية امتصاص نقمة المعارضة باجراء بعض الاصلاحات الادارية في جهاز الدولة ، ولكن المعارضة استمرت في معارضتها للحكم الأمر الذي دعا بشارة الخوري الى اتهام قادة المعارضة بالاتصال بالمفوضيات الأجنبية للتشاور والتباحث ولتشجيع المفوضين الأجانب للتدخل في الشؤون اللبنانية . ورأى رئيس الجمهورية ان بعض هؤلاء الوزراء المفوضين قد أيدوا المعارضة وشجعوها في معارضتها . ونظرا لهذه الأوضاع المتردية دعا رئيس الجمهورية في أيار (مايو) ١٩٥٢ قائد الجيش الجنرال فؤاد شهاب[3] ، لمقابلته

(١) مضبطة الجلسة الرابعة عشرة لمجلس النواب اللبناني ، ٢٧ أيار (مايو) ١٩٥٢ ، ص ٢٣٨٤- ٢٣٨٥ .

(٢) مضبطة الجلسة السادسة عشرة لمجلس النواب اللبناني ، ٣١ أيار (مايو) ١٩٥٢ ، ص ٢٤٧١ ، ٢٤٧٩ .

(٣) فؤاد شهاب (١٩٠٣- ١٩٧٣) هو ابن الامير عبد الله بن حسن شهاب ، درس علومه الثانوية في مدرسة الفرير بجونية ، والتحق بالجيش الفرنسي في الثامنة عشرة من عمره حتى تخرج من مدرسة أركان الحرب العليا بباريس . وفي عام ١٩٤٤ رقي الى رتبة كولونيل وأصبح بذلك أول قائد للجيش اللبناني . في ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ تولى زمام الأمر في لبنان بعد تنازل رئيس الجمهورية عن الحكم ، ثم أصبح رئيسا للجمهورية في الفترة الممتدة بين ١٩٥٨- ١٩٦٤ ، ورفض التجديد له مرة ثانية ، كما رفض ترشيح نفسه للرئاسة عام ١٩٧٠ .

وأبدى له استياءه من المعارضة مبررا وقوع التجاوزات والفوضى بسبب بعض المسؤولين الذين كانوا يقومون بها دون معرفته أو علمه . وأبدى بشارة الخوري للمرة الأولى رغبته في الاستقالة من الحكم على ان يتولى فؤاد شهاب سدة الرئاسة وقال له : « ان لبنان أصبحت صورته قاتمة سوداء في عيون الأجانب، وعليه فانا الذي أرى الحكم واسطة لا غاية أوثر الانحجاب عن المسرح السياسي ولا يزال لي من واسع السلطة ما يؤمن ايصال محدثي الى الرئاسة[1] » غير ان قائد الجيش رفض هذا العرض وطلب من الرئيس البقاء في الحكم، كما وعده بالاتصال بالمعارضة ليثنيها عن معارضتها .

والجدير بالذكر ان جميع الاتصالات التي أجريت مع المعارضة لم تسفر عن نتيجة، بل استمرت في معارضتها، وأصدر « حزب الشعب » بيانا هاجم فيه السلطة بسبب تحول العهد من عهد الاستقلال الى الاستغلال، كما ندد الحزب في بيان آخر في القضاء على حرية الصحافة[2] . ولوحظ من خلال النشاط السياسي الدؤوب لحركة المعارضة اللبنانية من ان هدفها الأساسي هو عزل رئيس الجمهورية عن الحكم وذلك للتخلص من النافذين الموالين له . واستغلت كل المناسبات لهذا الغرض حتى في ذكرى اغتيال رياض الصلح في ١٦ تموز (يوليه) ١٩٥٢ أشار الخطباء في كلماتهم الى الغمز واللمز من قناة رئيس الجمهورية . مما يشير بأن آل الصلح وبعض الأوساط السياسية كانوا يعتبرون أن رئيس بشارة الخوري كان احد المسؤولين، بطريقة أو أخرى، عن اغتيال رياض الصلح لا سيما وانه كان مشجعا رئيسيا في اصدار قرار اعدام انطون سعادة . ومما ساعد على دفع حركة المعارضة وتطورها بشكل ملحوظ هي أحداث مصر وثورتها في ٢٣ تموز

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٥١ .
(٢) أنظر: **الدستور**، العدد الاول، ٤ تموز (يوليه) ١٩٥٢، **البيرق**، العدد ٥٩٧٥، ١٥ تموز (يوليه) ١٩٥٢ .

(يوليه) ١٩٥٢ . وكانت الأزمة المصرية قد احتدمت منذ أن توترت الأوضاع بين الملك فاروق وبين وزارة النحاس باشا وذلك منذ أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ . وبعد ان كرّت سبحة الوزارات المصرية وكانت آخرها وزارة نجيب الهلالي قامت ثورة ٢٣ تموز (يوليه) بقيادة مجموعة من الضباط المصريين وفي مقدمتهم جمال عبد الناصر وانور السادات، ووضع اللواء محمد نجيب في واجهة القيادة العسكرية وقائدا أعلى للقوات المسلحة[1] . وعلى أثر ذلك تشكلت حكومة مستقلة برئاسة علي ماهر . وبعد ثلاثة أيام أرغم الملك على التنازل عن العرش لابنه الأمير احمد فؤاد البالغ من العمر (١٧) شهرا فنودي به ملكا وأقيمت عليه وصاية، بينما سافر الملك متوجها الى ايطاليا[2] .

والحقيقة ان التغيرات المصرية أدت الى تشجيع المعارضة في لبنان على مضاعفة تحركها . وكانت الثورة المصرية كالقدوة المثلى والمشجع الأكبر للروح التحررية، فجرت في لبنان اتصالات بين رجال السياسة وزعماء الأحزاب هدفها التخلص من العهد القائم[3] . غير أن رئيس الجمهوريةعاد فاتهم المعارضة باتصالاتها المستمرة بالسفارتين الأميركية والبريطانية اللتين كانتا ترحب برجال المعارضة وتتجاوب معهم بل وتشاركهم التذمر وتقوي معارضتهم، كما اتهم حكومة أديب الشيشكلي بالاتصال ببعض التجار اللبنانيين الذين يؤثرون في مسألة اقفال المتاجر . اما فيما يختص بالموقف اللبناني والأميركي من الثورة المصرية وأثرها على لبنان والمنطقة فقد أرسل شارل مالك برقية مفصلة الى وزارة الخارجية اللبنانية بعد نجاح الثورة المصرية وطرد الملك فاروق، شرح فيها تصوره وتصور الأوساط الأميركية حيال مستقبل الثورة وأثرها في الشرق الاوسط . ومما جاء في التقرير انه يخشى ان يكون

(١) أنظر: A. Williams, Britain and France in the Middle East and North Africa, P. 116.
(٢) للمزيد من التفصيلات أنظر: C. O. C., Vol. XXVI, PP. 153- 173.
(٣) جوزف مغيزل: لبنان والقضية العربية، ص ٤٣، أنظر أيضا: C. O. C., Vol. XXVI, P. 182.

هذا الانقلاب حلقة أولى لسلسلة انقلابات في مصر، كما خشي أن يكون اللواء محمد نجيب اداة ظاهرة لقوى مستترة تتمثل بالاخوان المسلمين والشيوعيين. وأشار مالك أيضا الى خشية الاميركيين من اثر هذه الثورة على بقية مناطق الشرق الادنى في قوله: « المسؤولون هنا قلقون من رد فعل تيار الانقلابات في ايران ومصر على بقية بلاد الشرق الأدنى ». أما فيما يختص بموقف واشنطن من الاوضاع اللبنانية فقد نصح شارل مالك رئيس الجمهورية بضرورة معاملة اللبنانيين معاملة حسنة للمحافظة على الاستقرار في البلاد ومما قاله: « يثني على لبنان لسيادة الاستقرار فيه وعلى فضل فخامة الرئيس بذلك، ومع ذلك يعتقد بضرورة القيام بكل ما يمكن لتثبيت هذا الاستقرار على اسس قوية واستدراك تذمر مختلف طبقات الشعب[١] ».

والجدير بالذكر ان الازمة اللبنانية لم تعد في هذه الفترة ازمة « استدراك تذمر مختلف طبقات الشعب »، فقد تبين ان الوقت قد مضى وان التصميم على ازاحة بشارة الخوري عن الحكم لا يزال سيد الموقف السياسي لا سيما وان الفوضى والرشوة والفساد كانت لا تزال منتشرة في الدولة، كما ان الاحتجاجات الصارخة لم تكن تلقى اذنا صاغية[٢]. رغم ان السلطة اللبنانية حاولت القيام باصلاحات سريعة لامتصاص النقمة العامة، وقامت صحف الموالاة تدعم هذه الاتجاهات اعلاميا كقولها بان الحكام في لبنان يقومون بانقلاب يحقق الاصلاح. وارادت صحف الموالاة بهذا القول التشبه بالانقلاب او الثورة المصرية ولكن بدون انقلاب او ثورة حقيقية. وعلقت « النهار » على ذلك بان اللبنانيين توقعوا تحقيق الاصلاح والتحقيق في الفضائح التي تزكم الانوف ولكن شيئا من هذا لم يحدث. كما سخرت

(١) برقية شارل مالك (واشنطن) الى وزارة الخارجية اللبنانية (بيروت) رقم ٥٠٩، في ٢٦ تموز (يوليه) ١٩٥٢.

(٢) فيليب حتي: لبنان في التاريخ، ص ٦١٧.

« النهار » من اساليب السلطة بقولها: دولة مفلسة تستقرض للانشاء وتنفق القروض على الانصار والمحاسيب، واشارت كيف ان الدولة استدانت خمسة ملايين ليرة للهاتف فصرفت المبالغ في غير محلها[١].

ويلاحظ بان قوى المعارضة بدأت تنظم تحركها اكثر من ذي قبل، فأنشأت « الجبهة الشعبية » التي تكونت من بعض الاحزاب والمنظمات وبينها الهيئة الوطنية برئاسة الدكتور سليم ادريس[٢]. وقابلت الجبهة الشعبية رئيس الجمهورية وقدمت له مطالبها بتحقيق الاصلاحات الجذرية في الادارة وأجهزة الحكم، وعرضت في مذكرتها اوضاع الدولة والفوضى والفساد السائد فيها وكثرة الفضائح والصفقات المريبة واضمحلال الحياة الاقتصادية وتفاقم خطر البطالة والهجرة واستفحال الغلاء. وطالبت الجبهة الشعبية ان يسند الحكم الى حكومة شعبية قوية مؤلفة من شخصيات جديدة نزيهة لم يسبق لها ان مارست الحكم تكون جريئة في تحقيق الاصلاح المنشود وترضى عنها هذه الجبهة، على ان تكون مزودة بجميع الصلاحيات المطلقة اللازمة بما في ذلك حل المجلس النيابي عند اللزوم. كما طالبت بتطهير دوائر الدولة من الفساد والرشوة واستغلال النفوذ والغاء قانون الطوارىء وقانون المطبوعات وتعديل قانون الانتخابات. وحددت الجبهة الشعبية فترة أسبوعين لتحقيق مطالب الشعب « ولا نخال فخامتكم الا راغبين في الاصغاء الى صوته وعاملين على اجابته منعا لحدوث ما لا تحمد عقباه. ان صوت الشعب من صوت الله[٣] ». ونظرا لعدم تجاوب رئيس الجمهورية مع مطالب الجبهة الشعبية فقد أصدرت الجبهة بيانا أوضحت فيه ملابسات اللقاء مع الرئيس ورفضه للمطالب المقدمة معتبرا ان تحقيق مثل هذه الاصلاحات هي من اختصاص

(١) **النهار**، العدد ٥٠٩٩، ٧ آب (اغسطس) ١٩٥٢.

(٢) **C. O. C. Vol. XXVI, P. 182.**

(٣) مذكرة مرفوعة من الجبهة الشعبية الى رئيس الجمهورية في أواخر تموز (يوليه) ١٩٥٢. من وثائق أرشيف صحيفة « النهار »

المجلس النيابي . ولكن الجبهة اعتبرت ان هذا « يعني ترك أمر الاصلاح والتطهير الى ذات المدرسة القديمة والى ذات الروح التي أوصلت لبنان الى هذه الحالة ، والمؤمن لا يلدغ من حجر مرتين » ،ورأت الجبهة انها لا تؤمن بالاصلاح على الوجه الذي ذكره رئيس الجمهورية ولذا فانها تعلن للرأي العام اللبناني ان الحالة باقية على ما هي عليه ، وان النضال مستمر حتى تعلو كلمة لبنان فوق كل كلمة وتتحقق في الدولة آمال الأمة وأمانيها[1] .

وقد اتهم رئيس الجمهورية رئيس وزرائه سامي الصلح بانه اجتمع سرا مع أركان الهيئة الوطنية والكتائب اللبنانية ، وانه شجعهم على تقديم « المذكرة الاصلاحية » عوضا من ان يثنيهم عن تقديمها . وادعى بشارة الخوري بان مطالب الجبهة الشعبية انحصرت باستقالة الوزارة القائمة وتشكيل وزارة جديدة تؤلف بالاتفاق مع الجبهة على ان يرأسها سامي الصلح[2] ، مع العلم ان المذكرة لم تنص صراحة على اسم رئيس الوزارة فقد رأت الجبهة ان تكون « مؤلفة من شخصيات جديدة نزيهة لم يسبق لها ان مارست الحكم . . . » . ومن جملة الأمور التي انتقد فيها رئيس الجمهورية رئيس وزرائه بان « رئيس وزراء الجمهورية اللبنانية » كان يتسلق جدار حديقة نقولا بسترس ليجتمع بالمعارضة هناك ليخبرها بأبحاث مجلس الوزراء .

هذا وقد لعبت الجبهة الاشتراكية الوطنية دورا بارزا على صعيد معارضة الحكم ، واعتبر كمال جنبلاط أحد أبرز أعضائها بان الثغرة في درع الدفاع عن الحاكم الاول في البلاد قد انفتحت ، وما لبث المواطنون والاحزاب ان تدفقت فيها خاصة بعد أن أصر الرئيس بشارة الخوري على عدم تشكيل حكومة اصلاحية من

---

(١) بيان الجبهة الشعبية الى الشعب اللبناني في أواخر تموز (يوليه) ١٩٥٢ . من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » .

(٢) بشارة الخوري : حقائق لبنانية ، جـ ٣ ، ص ٤٥٨- ٤٥٩ .

عناصر المعارضة ومن المحايدين ترضى عنها الجبهة الاشتراكية الوطنية[1] . كما قام غسان تويني عضو الجبهة بدور مهم في مواجهة الحكم من خلال صحيفته « النهار » فانتقد السلطة على أسلوبها في التعسف والبطش وتوقيف ثماني صحف عن الصدور ومما قاله : « نحن في نضال مع أسلوب حكم ، مع قيمين على الحكم ، وقد بتنا على يقين في نضالنا هذا بان الأيدي التي أفسدت لا يمكنها ان تصلح ما أفسدت ولو صلحت النيات ، وان السواعد التي تعودت على الهدم لا يمكنها ان تبني مهما كانت الرغبة في البناء ملحاحة[2] » . واعتبرغسان تويني أيضا أنه من الضروري ان يفهم القضاة والقضاء ان الاضطهاد والتخويف في كم أفواه الأحرار لن يؤدي الا الى خسارة السلطة . وطالب رئيس الوزراء بالاستقالة لعله يعوّض عن سيئاته في الحكم لأن سامي الصلح لم يربح من الحكم كثيرا ، ولكنه يمكن ان يعوّض اليوم اذا عرف كيف يخرج من الحكم عما خسره وهو في الحكم . سيربح سامي الصلح لأنه سيكون أحد رئيسي حكومة حفظا للدستور وللحكم البرلماني هيبته وحرمته[3] .

وفي أوائل آب (أغسطس) ١٩٥٢ أصدرت الجبهة الاشتراكية الوطنية بيانا أيدت فيه نقابة الصحافة في نضالها ضد السلطة ، واعتبرت الأحكام الصادرة ضد صحف : الحرية ، النهار ، الطريق ، صدى لبنان ، الدستور ، والصرخة هي أحكام باطلة ومخالفة للدستور . ودافع البيان عن القوميين السوريين وعن الشيوعيين لأن قانون ١٤ آذار (مارس) وبلاغ وزارة الداخلية القاضي بمنع التحدث عن الحزب القومي الاجتماعي والحزب الشيوعي لا يمكن ان يشمل منع التحدث عن العقيدتين القومية الاجتماعية والشيوعية ، فمنع التحدث عن العقائد يعتبر مخالفة صريحة للمادة (١٣) من الدستور التي تكفل حرية المعتقد وحرية الجهر بالرأي لجميع

---

(١) كمال جنبلاط : حقيقة الثورة اللبنانية ، ص ٢٤ .

(٢) **النهار**، العدد ٥٠٩٩ ، ٧ آب (أغسطس) ١٩٥٢ .

(٣) **النهار**، العدد ٥١٠٣ ، ١٠ آب (أغسطس) ١٩٥٢ .

المواطنين[١] . ونظرا لازدياد التوتر السياسي في الداخل قررت المعارضة اقامة مهرجان في بلدة دير القمر[٢] . وقد أجازت الحكومة اقامة المهرجان لأنها أرادت معرفة رأي المعارضة من الحكم، ولكن رئيس الوزراء سامي الصلح اشترط على أركان المعارضة أن يحصروا مواضيع خطاباتهم في تعديل الدستور وتعديل قانون الانتخاب وقانون من أين لك هذا والاصلاح القضائي والاصلاح الاداري « واشترطت عليهم عدم التعرض الى شخص رئيس الجمهورية بموجب تعهد كتبته لهم بخط يدي أيضا » . ووافق أركان المعارضة وكان بينهم كميل شمعون وكمال جنبلاط واميل البستاني وأنور الخطيب وأبناء اده[٣] . وفي ١٧ آب (أغسطس) ١٩٥٢ أقيم مهرجان المعارضة الذي حضره ما يقارب خمسين ألف شخص، وكان في مقدمة الحضور كمال جنبلاط وكميل شمعون وحميد فرنجية[٤] . وعمد النائب

(١) بيان الجبهة الاشتراكية الوطنية ، نقلا عن : **النهار**، العدد ٥٠٩٩ ، ٧ آب (أغسطس) ١٩٥٢ .

(٢) دير القمر بلدة النائب المعارض كميل شمعون وهي تقع في منطقة جبل لبنان .

(٣) مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠ - ١٩٦٠ ، جـ ٢ ، ص ٢٢٠ ، سامي الصلح : احتكم الى التاريخ ، ص ٩٨ .

(٤) **C. O. C., Vol. XXVI, P. 182.**

للمزيد من التفصيلات عن مهرجان دير القمر ١٧ آب (أغسطس) ١٩٥٢ أنظر : **التلغراف**، الأعداد ٢٢٤٢ - ٢٢٤٣ ، ١٨ - ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢ ، **النهار**، العدد ٥١١٠ ، ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢ ، **العمل**، العدد ١٩٤٣ ، ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢ ، **صوت الاحرار**، العدد ٧١٨٦ ، ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢ ؛ **النداء**، العدد ٧٨١ ، ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢ ، **بيروت**، العدد ٤٣٢٤ ، ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢ ، **الديار**، العدد ٢٧٨٣ ، ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢ ، **الشرق**، العدد ٤١٤٨ ، ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢ ، **الهدف**، العدد ١٩٦٨ ، ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢ ، **النضال**، العدد ٢٩٧٢ ، ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢ ، **الطيار**، الاعداد ٧٤٠ - ٧٤١ ، ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢ . **أنظر أيضا مقال:**

C'était un beau Dimanche, L'Orient, No. 7721. 19 Aout 1952, Le Soir, No. 1740, 18 Aout 1952

اميل البستاني الى توزيع المنشورات بواسطة الطائرات التابعة لشركته ضمنها حملة شخصية على رئيس الجمهورية لاحراج موقف رئيس الحكومة[١] . كما عمد الى اذاعة تعهد المعارضة لسامي الصلح موحيا بأن رئيس الوزراء متضامن مع المعارضة ضد رئيس الجمهورية . ومما يلاحظ بان رئيس الوزراء نفسه اتجه الى دير القمر بحجة الاطلاع على سير الأمور ومراقبة الخطباء، فتبين ان خطبهم كانت شديدة اللهجة وتحمل تجريحا صريحا وقاسيا ضد رئيس الجمهورية، مما أدى الى فتح أبواب الأزمة بينه وبين رئيس الوزراء ثم أصبح رئيس الجمهورية يعتقد « انني المسؤول الاول عن اقامة ذلك المهرجان . لقد حملني مسؤولية الاتهامات والشتائم التي تعرض لها من خطباء المعارضة . لقد قال لاصدقائه لعل الحكومة قد تآمرت مع المعارضة على شخصي[٢] » .

ولقد كان مهرجان دير القمر نقطة تحول حاسمة أعطت المعارضة دفعا جديدا لتحقيق أهدافها، ولكن يبدو ان المعارضة نفسها كانت منقسمة فيما بينها حول بعض الأمور غير المتعلقة بالمهرجان والحكم، فقد حدث ان دخل غسان تويني لحضور المهرجان وسط ترحيب وتهليل القوميين السوريين ووسط شعارات قومية مرفوعة . فما كان من تقي الدين الصلح وعلي بزي وقبولي الذوق وآخرين من حزب النداء القومي الا أن انسحبوا احتجاجا، وما كان من كمال جنبلاط وريمون اده الا ان زارا تقي الدين الصلح لتسوية الأمر، وبحث في هذا الاجتماع اقتراح بفصل غسان تويني من الجبهة الاشتراكية الوطنية[٣] . وكان السبب الحقيقي لانسحاب أعضاء حزب النداء القومي انه لا يجوز اشراك القوميين السوريين في المهرجان لأنهم كانوا من بين المسؤولين عن اغتيال رياض الصلح . أما فيما يختص

(١) سامي الصلح : احتكم الى التاريخ، ص ٩٨ .

(٢) مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠- ١٩٦٠، جـ ٢، ص ٢٢١ .

(٣) للمزيد من التفصيلات أنظر : **رقيب الأحوال**، العدد ٢٧٢٢ ، ٢٣ آب (أغسطس) ١٩٥٢ ؛ **الشرق**، العدد ٤١٥٣ ، ٢٠٦٣ ، ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٥٢ ، **الهدف**، العدد ١٩٧٣ ، ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٥٢ .

بذيول مهرجان دير القمر فقد اجتمع مجلس الوزراء لبحث موضوع ملاحقة الخطباء، وأكد بشارة الخوري بأن سامي الصلح والوزراء قرروا ملاحقة المشتركين في المهرجان والعمل لرفع الحصانة عن النواب المشاركين فيه. غير أن بعض المعلومات التي نشرت أفادت أن سامي الصلح رفض اتخاذ تدابير بحق الخطباء، وازاء ذلك أوعزت السلطات العليا للموالين باقامة مهرجان، وقد تبنى الاقتراح رئيس المجلس النيابي ووزير الدفاع[1]. كما أن نواب الكتلة الدستورية التي يرأسها رئيس الجمهورية عقدوا اجتماعا في منزل سليم الخوري شقيق رئيس الجمهورية حضره رئيس المجلس احمد الأسعد ووزير الدفاع مجيد ارسلان، وفي هذا الاجتماع وضعت الترتيبات لاقامة مهرجان موال ومؤيد لرئيس الجمهورية كرد على مهرجان دير القمر.

وفي هذه الفترة وزعت حركة المعارضة بيانا عنيفا ضد رئيس الجمهورية، عرضت فيه المفاسد والطغيان مؤكدة على ضرورة احداث انقلاب يطيح بالحكم الفاسد، ومما جاء في البيان أنه لا غرو اذا لم يعد اللبنانيون اليوم يفكرون بغير الانقلاب، ويهيئون له العدة والعديد مخرجا للأزمة وتحقيقا للاصلاح بعد ان فشلت مساعيهم في التنبيه والتحذير والارشاد، وكأن المسؤول الحقيقي عن الحال يدفع بالناس دفعا في طريق الثورة والانقلاب نتيجة تعاميه المستمر عن أبسط قواعد الحكم الديمقراطي الشعبي[2]. والحقيقة ان هذا البيان أضاف تأكيدا جديدا على ان المعارضة لن تقبل بغير اقصاء رئيس الجمهورية عن الحكم، لا سيما وانها أشارت الى استعدادها العسكري لتحقيق مبتغاها بقولها ان اللبنانيين يهيئون

---

(١) **النهار**، العدد ٥١١٠، ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢. أنظر أيضاً: **A. W., 21 August** 1952.

(٢) نداء المعارضة الى الشعب اللبناني في ١٧ آب (أغسطس) ١٩٥٢. من وثائق أرشيف صحيفة «النهار».

للانقلاب العدة والعديد. كما أن البيان أشار أكثر من مرة الى اعتماد الثورة والانقلاب. وفي الوقت نفسه طالب نواب بيروت المعارضون «باصلاحات عميقة الجذور واسعة النطاق في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والادارية والسياسية وبصورة أولية في الناحية الأخلاقية...[1]»، كما أرسلت جمعية الشبان المسلمين مذكرة الى رئيس الجمهورية في ١٩ آب (أغسطس) طالبته فيها القضاء على الفساد والطغيان، وأرسلت الجمعية كتابا بهذا الخصوص الى كمال جنبلاط تعلمه فيه تأييدها لجهوده ضد الفساد متمنية تحقيق الهدف السامي وانتصار الحق على الباطل[2].

ونتيجة لتردي الأوضاع الداخلية بشكل مثير لافت للنظر فقد حاول رئيس الجمهورية متأخراً اقرار بعض الاصلاحات في ادارات الدولة، فعقد مجلس الوزراء اجتماعا استثنائيا في ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢ أقر فيه «البرنامج الاصلاحي» الذي تضمن تعديل قانون الانتخابات واعادة تنظيم مجلس القضاء الأعلى وتحقيق اللامركزية وتنظيم النشر والصحافة وتنظيم الأحزاب السياسية ووضع مشاريع انمائية واقتصادية وصحية وتوزيع الأراضي الأميرية على الفلاحين[3]. غير ان البرنامج الاصلاحي الذي طرحه رئيس الجمهورية لم يغير من نظر المعارضة الى الأمور المطروحة والى مطالبها السابقة، بل اعتبرت ان مشروع الاصلاح مجرد عملية إلهاء الغاية منه اسكات المعارضة، كما أن عددا من النواب الموالين للسلطة صرحوا بأنهم لا يوافقون على منح الحكومة صلاحيات استثنائية

---

(١) مذكرة نواب بيروت الى رئيس الجمهورية في ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢. نقلا عن: **النهار**، العدد ٥١١١، ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٥٢.

(٢) كتاب جمعية الشبان المسلمين الى كمال جنبلاط في أواخر آب (أغسطس) ١٩٥٢. نقلا عن: **النهار**، العدد ٥١١٨، ٢٨ آب (أغسطس) ١٩٥٢.

(٣) أنظر نص البرنامج الاصلاحي في: بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٦١- ٤٦٣.

طوال ستة شهور كما طلبت الحكومة في بيانها[1] . وكان سامي الصلح يريد مثل هذه الصلاحيات من المجلس النيابي للقيام ببعض الاصلاحات ولاقصاء الموظفين المرتشين، ولكن سامي الصلح لم يقم بأية محاولة للحصول على الثقة من المجلس النيابي[2] . وكانت صحيفة «البناء» الدمشقية قد غمزت من قناة «السلطان سليم» لأنه في الوقت الذي دار الحديث فيه عن البرنامج الاصلاحي كان لا يزال السلطان سليم يتدخل في شؤون الدولة لتعيين او ترفيع بعض الموظفين ممن لا يستحقون الترفيع[3] .

ومن الملاحظ في هذه الفترة الحرجة ان سامي الصلح توجه الى دمشق واجتمع في ٢٣ آب (أغسطس) بالعقيد أديب الشيشكلي الذي لم يكن راضيا عن سياسة بشارة الخوري ويريد الاطاحة به على حد ما طالب به الانجليز. ولكن سامي الصلح لم يصرّح بأي تصريح في دمشق سوى قوله بان الأبحاث دارت عن العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وبينما كان سامي الصلح في دمشق كان نواب طرابلس يذيعون بيانا يعلنون فيه استياءهم من الفوضى والفساد كما طالبوا بتعديل الدستور ووضع حد لتشابك الصلاحيات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وتحديد المسؤوليات وتعديل قانون الانتخابات وان يؤخذ بنظام اللامركزية[4] . وفي أوائل أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ دار حديث بين مجيد أرسلان وزير الدفاع الوطني وبين وكالة انباء الشرق الاوسط حول الأوضاع اللبنانية الراهنة دافع فيه عن رئيس الجمهورية ونفى امكانية اشتراكه في وزارة جديدة، كما نفى امكانية تدخل الجيش، ونفى مسؤولية رئيس الجمهورية عن الفساد وحملها

(١) **البناء**، العدد الاول، ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٥٢ .

(٢) **K. C. A., 1952- 1954, Vol. IX, P. 12462.**

(٣) **البناء**، العدد الاول، ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٥٢ .

(٤) **البناء**، العدد ٢، ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٥٢ .

للوزراء، ورأى ان رئيس الجمهورية هو الرجل الوحيد في لبنان المؤهل لمنصب رئاسة الجمهورية، لأنه رجل عظيم ووطني مجاهد. وأبدى موافقته على اخراج سليم الخوري شقيق رئيس الجمهورية وخليل الخوري ابن الرئيس من لبنان اذا فكر أحد بذلك. وأضاف بأنه هو شخصيا لم يشأ ان يطأطىء رأسه للشيخ سليم، بل كان دائما يقاومه «ولا يجب ان ننسى ان الرئيس ليس مسؤولا عن مداخلات أشقائه وابنه واقاربه، وانما تقع المسؤولية علينا نحن الوزراء الذين كنا نسايرهم وندعم نفوذهم ونحقق مطالبهم ونؤمن لهم المنافع» ولم ينس وزير الدفاع مسؤولية كل من رياض الصلح وعبد الله اليافي في هذا الصدد، ومما قاله أن المرحوم رياض الصلح الذي حارب الشيخ سليم بعد خروجه من الحكم هو الذي أوجد الشيخ سليم في البداية. «أقول ذلك مخلصا للحقيقة، وأنا أشد الأوفياء لرياض الصلح ودمه في رقبتي». والاستاذ عبد الله اليافي مسؤول أيضا وجميع الذين جاؤوا الى الحكم فعلوا مثلما يفعل الرئيس سامي الصلح الآن، غير ان سامي الصلح هو أجرأ من سواه[1] . ويلاحظ من خلال هذا التصريح الشعور السائد بتفكك الوزارة لا سيما بعد استقالة ثلاثة وزراء بين ٢٧ آب (أغسطس) الى ٩ أيلول (سبتمبر) وهم: مجيد أرسلان، أحمد الحسيني وحسين العبد الله[2] . وبدأ رئيس الجمهورية يتهم «أيدي المتدخلين» بانهم السبب في هذه الاستقالات[3] . بينما اتهم رئيس الوزراء بان رئيس الجمهورية هو السبب في استقالة الوزراء، وذلك ليسهل التخلص منه، ولكن الصلح عمد فورا الى تعيين النائب عبد الله الحاج عندما استقال احمد الحسيني والى تعيين علي بزي عندما استقال حسين العبد الله والى تعيين فضل الله تلحوق عندما استقال الامير مجيد ارسلان. ولكن رئيس الجمهورية رفض توقيع

(١) **النهار**، العدد ٥١٢٤، ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، **البناء**، العدد ٩، ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ .

(٢) **C. O. C., Vol. XXVI, P. 183.**

(٣) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٦٣ .

مراسيم تعيين الوزراء الجدد، فاشتد الخلاف بين الشخصين مما أدى الى انقطاع اللقاءات بينهما «حتى لا أراه ولا يراني[1]».

وهذا الواقع المرير يعطي فكرة واضحة عن مدى التناقضات بين الرئاستين الاولى والثالثة ومدى التباين بين أبناء النظام السياسي الواحد، ومما يشير ايضا الى ان الدولة اللبنانية كانت برأسين تنفيذيين على رأس سلطة واحدة هي السلطة التنفيذية. وكان هذا الواقع من الأسباب التي حدت بالرئيس عبد الله اليافي الى مقابلة رئيس الجمهورية وتقديم مذكرة له شكا فيها من تشابك الصلاحيات بين الرئاسة الاولى ورئاسة الوزراء، كما طلب منه ان يقدم مشروعا لتعديل الدستور «للحد من السلطات الأساسية التي يتمتع بها رئيس الجمهورية». وبعد تصعيد الموقف السياسي وتطور حركة المعارضة ودمجها في حركة واحدة، وبعد الخلافات المستحكمة بين سامي الصلح وبشارة الخوري، أوضح الصلح ردا على سؤال بانه ليس لديه قنبلة ذرية واحدة لالقائها انما لديه قنابل «ولكني ما زلت أرى أن بالامكان العمل لاصلاح الحال دون تفجير القنابل الذرية التي ظهر مفعولها في هيروشيما وناكازاكي[2]»، وهو يقصد بها امكانية افشاء بعض الأسرار والادلاء بتصريحات تفجر الموقف تفجيرا تاما لا عودة عنه. وبالفعل بعد أيام قليلة عقدت الجلسة النيابية الأولى للدورة الاستثنائية في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ ونشطت المعارضة في الوقت نفسه فدعت لاضراب عام في البلاد. وفي اجتماع المجلس النيابي ألقى وزير المالية اميل لحود بيانا باسم الحكومة على ان يلقي رئيس الوزراء بيانا آخر حول الأوضاع في البلاد[3]. ولما تلا الوزير لحود البيان أشار فيه الى الصعوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهت الحكومة معتبرا أن

(١) مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠- ١٩٦٠، جـ ٢، ص ٢٢٢.

(٢) **البناء**، العدد ٩، ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢.

(٣) C. O. C., Vol. XXVI, P. 183; A. W., 9 Sept. 1952.

بعض العوامل التي رافقت عهود جميع الحكومات في هذا البلد تجعل تحقيق المشاريع فيه ضربا من المستحيل، وأعاد ذلك الى تبدل الوزارات باستمرار التي لا يمكنها متابعة المشاريع والأعمال نظرا لهذا التبدل. ثم عدّد الوزير لحود ما يشكو منه اللبنانيون من مساوىء الحكم والفوضى والفساد ورأى أن الحكومة الحاضرة ليست المسؤولة عن هذه الأمور[1].

وفي الجلسة النيابية ذاتها ألقى رئيس الوزراء سامي الصلح بيانا هو الأول من نوعه في تاريخ الانتداب والاستقلال معا، وهو يعتبر البيان - الأزمة الذي أطاح بعهد الرئيس بشارة الخوري نظرا لاتهام رئيس الوزراء المباشر لرئيس الجمهورية بالفساد والافساد. ولم يدر مسبقا بهذا البيان سوى النائب غسان تويني والصحافي نور الدين المدور. ومما جاء في بيانه، أنه مما لا شك فيه ان ثمة نقمة وتذمرا وشكوى عامة من حالة الفساد والفوضى والطغيان، وهي حالة شاذة تعانيها أجهزة الدولة منذ أمد بعيد، وهي نتيجة الاستهتار بالقوانين والتجاوز على هيبة النظام وتسخير مرافق الدولة ومصالحها لحساب الأفراد الذين يعملون من وراء الستار غير مقيمين حرمة للقيم الدستورية. ثم تحدث سامي الصلح عن تشابك الصلاحيات بين الرئاستين وتجزؤ الحكم بين السراي والقصر. وعن محاربة رئيس الجمهورية وأنصاره لرئيس الوزراء قال: «أردنا تطبيق القانون فحاربونا، حاربونا لأننا أردنا أن نطبق القانون القاضي بمنع المقامرة، والقمار هو احد موارده السرية، حاربونا لأننا شرعنا في مكافحة التهريب الى اسرائيل لأن هذه المكافحة تقطع عليهم الرزق الحرام... حاربونا لأننا أردنا ان نضع قانون «من اين لك هذا» ونحقق في مصادر ثرواتهم وهم الذين لم يكونوا قبل هذا العهد ليملكوا شروى نقير.. انهم يريدون ان يكون رئيس الوزارة آلة طيعة بأيديهم لتنفيذ مآربهم».

(١) أنظر النص الكامل لبيان اميل لحود في: مضبطة الجلسة الاولى لمجلس النواب اللبناني، ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، ص ٢٤٩٧- ٢٥٠٥.

وأشار الصلح الى ما جناه رئيس الجمهورية من كثرة المال والقصور، وكيف ساهم وأنصاره في تجويع الشعب وارهاقه. وأخيرا طالب باقالة رئيس الجمهورية في معرض التساؤل: كيف تريدون ان يتحقق اصلاح ونجاح اذا لم تستأصل شأفة العلة القاتلة وتقتلع جذورها[1]؟. وبعد أن أنهى رئيس الوزراء خطابه همّ بالخروج من المجلس النيابي فإذا بالنائب هنري فرعون يقول له: «الى أين أنت ذاهب انتظر كي أرد على خطابك انت نذل وجبان ان لم تستمع الى ردي عليك...[2]». أما الوزير اميل لحود الذي سبق أن اعترف في بيانه بانتشار المفاسد، فإذا به يشير الى أنه ليس للوزراء أي علم ببيان رئيس الحكومة «أما قوله بإن الوزراء كانوا يساقون إلى عملهم سوقا وانهم لم تكن لهم حرية العمل، فنحن نشهد الندوة والضمير بأن ما قاله محض افتراء، ونحن نربأ بحضرة رئيس الوزراء ان يقول بعد سبعة أشهر من الحكم انه كان مسيّرا. كان يجب عليه وتقضي عليه مروءته بالابتعاد عن الحكم منذ الدقيقة الاولى، أما وقد تمادى وشهد على نفسه بأنه ناقض الدستور وناقض ضميره فنحن براء منه...[3]».

والحقيقة ان رئيس الوزراء سامي الصلح كان متفقا مع أركان المعارضة على هذا البيان، بدليل اطلاع النائب المعارض غسان تويني على نصه، كما أن الوزراء لم

---

(١) أنظر النص الكامل لبيان الرئيس سامي الصلح في: مضبطة الجلسة الاولى لمجلس النواب اللبناني، ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، ص ٢٥٠٥- ٢٥٠٩، مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠- ١٩٦٠، جـ ٢، ص ٢٢٤- ٢٢٧، **النهار**، العدد ٥١٢٨، ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، **البناء**، العدد ١٣، ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢. وبقية الصحف اللبنانية.

(٢) هذه الحادثة تتشابه في بعض مظاهرها مع البيان - الأزمة الذي ألقاه رئيس الوزراء رشيد الصلح في ايار (مايو) ١٩٧٥ في المجلس النيابي، حينما اتهم فيه حزب الكتائب وبعض الأطراف المحلية والعربية بالتآمر وايجاد القلاقل، مما دعا النائب الكتائبي امين الجميل لأن يشتمه ويشد بأذياله ويطلب منه البقاء في المجلس النيابي للرد عليه. وكان هذا البيان أيضا بمثابة تفجير للأزمة ومساعدا لها.

(٣) مضبطة الجلسة الاولى لمجلس النواب اللبناني، ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، ص ٢٥١٠.

يكونوا على دراية بما يحويه لأن أكثرهم من الموالين لرئيس الجمهورية[1]. وخلافا لما كان متوقعا فان رئيس الوزراء لم يستقل اثر الجلسة الصاخبة والبيان الذي ألقاه، غير ان رئيس الجمهورية بادر على الفور الى اصدار مرسومين نص أحدهما على اقالة سامي الصلح[2] وعلى قبول استقالة الوزراء جميعهم، ونص الثاني على تأليف حكومة ثلاثية من كبار موظفي الدولة قوامها: ناظم عكاري رئيسا وباسيل طراد وموسى مبارك وزيرين، ولم يكن أي من الثلاثة من رجال السياسة[3]. ولكن لم تبق هذه الوزارة سوى ستة أيام فحسب من ٩ أيلول (سبتمبر) الى ١٤ منه. هذا وقد علّقت صحيفة «البناء» الدمشقية على الأزمة اللبنانية انطلاقا من فهمها لسياسة لبنان، فأشارت الى كيفية تأليف الوزارات، اذ يتحكم القصر الجمهوري بتأليفها واقالتها، وأعطت أمثلة على ذلك مثل حكومة عبد الله اليافي التي عانت الكثير من تصرفات رئيس الجمهورية. كما أن حكومة سامي الصلح عانت الكثير من «حكومات ما وراء الستار» ومن آل الخوري الذين بدأوا يتنازعون حول المصالح الفردية الأمر الذي سمح لسامي الصلح بجمع المعلومات حول هذا الموضوع[4].

ومهما يكن من أمر فان تشكيل الحكومة الجديدة لم ترض قوى المعارضة، ولذا فقد اجتمعت الجبهة الاشتراكية الوطنية[5] ووجهت بياناً الى رئيس الجمهورية أبلغته فيه أن اضرابا شاملا سيعلن في بيروت ابتداء من يوم الاثنين في ١٥ ايلول

---

(١) أنظر: **البناء**، العدد ١٣، ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢.

(٢) صدر نص المرسوم بلفظ «يعتبر مستقيلا» وهو يعتبر من الناحيةالعملية اقالة.

(٣) C. O. C., Vol. XXVI, P. 183, K. C. A., 1952- 1954, Vol. IX, P. 12462.

(٤) **البناء**، العدد ١٣، ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢. وفي هذا العدد بحث عن الازمة اللبنانية عولج بشيء من الدقة والموضوعية والتوسع.

(٥) ضمت الجبهة الاشتراكية الوطنية في هذه الفترة: الحزب التقدمي الاشتراكي، حزب النداء القومي، الهيئة الوطنية، الكتلة الوطنية، الكتائب اللبنانية والرئيس عبد الله اليافي.

(سبتمبر) . وصدرت عدة بيانات الى اللبنانيين دعتهم للاضراب العام، وبينها بيان موقع من الكتلة الوطنية (ريمون اده وعبد الله الحاج) والحزب التقدمي الاشتراكي (كمال جنبلاط وأنور الخطيب) وحزب النداء القومي (قبولي الذوق وعلي بزي) وعن المستقلين (كميل شمعون، غسان تويني، ديكران توسباط وعادل عسيران) . واتهم البيان رئيس الجمهورية والقائمين على شؤون الحكم بانهم أوصلوا لبنان الى الحضيض، ولقد توافرت الأدلة لا سيما ما جاهر به رئيس الحكومة في البرلمان من ان الذين يستثمرون بؤس اللبناني ويثرون من افقاره لن يتزحزحوا ما لم يرغموا ارغاما . ودعا البيان الى الاضراب الشامل لأنه المظهر الأول « لغضبتك على ما هو كائن والنذير الأول بما سيكون . . .[1] » . وذكر فيشر (Fisher) في هذا الصدد ان جميع القوى اللبنانية تحالفت ضد الرئيس بشارة الخوري واتحدت فيما بينها بما فيها الفئات الدينية المارونية والسنية والشيعية والدرزية وبقية الفئات[2] . ونظرا لفشل رئيس الجمهورية في تشكيله لحكومة ناظم عكاري، فقد أراد امتصاص نقمة المعارضة عن طريق تكليف شخصية سنية مقبولة في أوساط المعارضة، فكلّف في ١٢ أيلول (سبتمبر) نائب بيروت صائب سلام[3] . ولكن صائب سلام فشل في تشكيل الحكومة بسبب اضطراب الأوضاع ورفض رئيس الجمهورية الأسبق ألفرد نقاش الاشتراك فيها ما لم يشترك فيها شارل مالك وزير لبنان المفوض في واشنطن. ولما أجريت الاتصالات مع شارل مالك اشترط على صائب سلام تسلم وزارة الخارجية، فقبل صائب سلام هذا الشرط، ولكن تعدد المراسلات بين رئيس الوزراء المكلف وبين شارل مالك ساهم أيضا في تأخير تشكيل الوزارة .

---

(١) بيان الكتلة الوطنية والحزب التقدمي الاشتراكي وحزب النداء القومي والمستقلون في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢ . من وثائق أرشيف صحيفة «النهار» .

(٢) W. B. Fisher, Lebanon, Physical and Social Geography, in the Middle East and North Africa, P. 491.

(٣) C. O.C., Vol. XXVI, P. 184.

وفي ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ عمد رئيس الجمهورية الى اقالة الرئيس ناظم عكاري على أن يشكل صائب سلام الوزارة بدلاً منه ومن الوزيرين باسيل طراد وموسى مبارك[1] . وذلك لاستباق الاضراب العام الشامل المقرر يوم ١٥ أيلول (سبتمبر) . وفي يوم الاثنين ١٥ أيلول (سبتمبر) اجتمع مجلس الوزراء وأصدر بلاغا تضمن أسباب تشكيل الوزارة الجديدة واعتبرها البلاغ حكومة مؤقتة، كما طلب من اللبنانيين عدم القيام بالاضطرابات أثناء الاضراب العام. وفي الوقت نفسه حرصت القوى الموالية لرئيس الجمهورية العمل ضد المعارضة لافشال الاضراب، فعمدت الى توزيع مناشير مزورة دعت فيها الى فك الاضراب، وقام النائب المتمول هنري فرعون بدفع خمسين ليرة لكل حانوت عن كل يوم يفتتح فيه[2] . ولما ابتدأ الاضراب تبين أنه شمل مختلف القطاعات الاقتصادية والشركات والمصارف والمؤسسات وأضربت مدن بيروت وطرابلس وصيدا وزحلة وبعلبك[3] . والجدير بالذكر ان الرئيس بشارة الخوري لم يتهم المعارضة فحسب حول هذا الاضراب، وانما اتهم أيضا أديب الشيشكلي بأنه أرسل من دمشق الأموال ووزعها في لبنان بدون حساب لزعزعة الوضع اللبناني، كما اتهم الرئيس صائب سلام بأنه أهمل اكمال وزارته وانه « راح يتصل بالمعارضين محافظة على شعبيته، وصار يبرهن لي أن الاضراب لا يستهدفه شخصياً »، ولكن رئيس الجمهورية أكد بأنه اتصل به رسل من المعارضين أكثر من مرة في يومي الاضراب « وطلبوا الي ابعاد صائب سلام عن الحكم فينتهي كل شيء، وكان جوابي لهم قد عينته رئيساً للوزارة على الرغم من معارضتكم وسيظل رئيساً لها وفقاً للدستور[4] » .

---

(١) أنظر: **البناء**، الاعداد ١٧ - ١٨، ١٥ - ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢. أنظر أيضاً:
E. Rabbath, Op. Cit., P. 535, A. W. 14 Sept. 1952.

(٢) **البناء**، العدد ١٧، ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ .

(٣) C. O. C. Vol. XXVI, P. 185

(٤) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٧٠ . حول فشل صائب سلام في تشكيل =

والحقيقة أن نجاح الاضراب الشامل أربك الدولة وجعلها في وضع سيّء، فقام رئيس الجمهورية بمحاولات حثيثة لارضاء المعارضة باقالة بعض صغار الموظفين، فجاء عنوان صحيفة «النهار» ينتقد هذا الأسلوب ومما جاء فيه: ردا على مطالبة الشعب بذهاب المفسدين، يلقون بعض الرؤوس الصغيرة لعل الشعب يسكت عن المطالبة بالرؤوس الكبيرة[1]. وكانت الحكومة قد أصدرت بلاغا تضمن ابعاد بعض الموظفين من مراكزهم وبين هؤلاء المقدم نسيب سليم من قوى الدرك وفوزي ساروفيم من مديرية الأشغال العامة، والقاضي بطرس نجيم وسامي شقير مدير الطيران المدني. ولكن حدث تطور مفاجىء في ١٧ أيلول (سبتمبر) باختفاء يوسف دوغان - نقيب بائعي الخضار - فاتهمت المعارضة السلطة بأنها وراء خطفه لأن النقابات لعبت دورا بارزا في حركة المعارضة وفي الاضراب العام. وذكر عبد الرحمن بكداش العدو - نقيب بائعي اللحوم - بأن كمال جنبلاط حضر بنفسه الى سوق الخضار وعرض عليه وعلى بقية النقابيين تنفيذ الاضراب العام الشامل تخلصا من عهد بشارة الخوري، وقد أبدى النقابيون بعض الرفض في البدء، غير أن اختفاء زميلهم يوسف دوغان ساهم جدا في تغيير آرائهم وفي مشاركتهم في الاضراب العام[2]. ومن المرجح ان المعارضة ساهمت في اخفاء يوسف دوغان لحث بقية النقابات اعلان الاضراب العام، في وقت نفى فيه بشارة الخوري التهمة الموجهة الى الدولة حول مسؤوليتها عن حادث الخطف.

ونظرا لتطور الأزمة فقد شهدت بيروت تطورات خطيرة، وأوردت الصحف

= الوزارة. أنظر: **النهار**، العدد ٥١٣٢، ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢.

(١) **النهار**، العدد ٥١٣٣، ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢.

(٢) عبد الرحمن بكداش العدو: ايام من الحياة، ص ١٩٣- ١٩٧.

في ١٦ أيلول (سبتمبر) خبرا مفاده انه كشف عن تدبير مؤامرة لاغتيال الرئيس سامي الصلح لدى دخوله الى الجامع العمري الكبير، ولكنه بعد أن تنبه وعلم بالمؤامرة بدّل سير طريقه[1]. وفي ١٧ أيلول (سبتمبر) بدأت ساعة الحسم السياسي بتكثيف الاتصالات الحزبية والسياسية، فاجتمع صائب سلام مع هنري فرعون واللواء فؤاد شهاب والزعيم العسكري نور الدين الرفاعي[2] والعقيد سالم وناظم عكاري، وعقدوا اجتماعا سياسيا - عسكريا - رفضوا في نهايته الادلاء بأي معلومات. ثم عقدت لقاءات أخرى ضمت صائب سلام واحمد الأسعد وعبد الله اليافي ورشيد كرامي وسعدي المنلا، واتفق الجميع على ابلاغ رئيس الجمهورية قرار المعارضة الهادف الى ضرورة تنحيته عن الحكم وضرورة تحييد الجيش عن الصراع السياسي القائم بين المعارضة والسلطة. وبالفعل فقد توجه صائب سلام وفؤاد شهاب الى عاليه لاطلاع رئيس الجمهورية على قرار تنحيته عن الحكم، فما كان من الرئيس الا أن حاول استمالة فؤاد شهاب فانفرد به وقال: «اني عالم تمام العلم ان صائب سلام آت ليطلب الي التخلي عن الرئاسة، ولكني لن أنزل عند طلبه، وقد ينسحب دون ان أبلغه اقالته من الوزارة، وعلى كل ورغبة مني بالمحافظة على الدستور وبان لا تخلو الحكومة دقيقة واحدة من رئيس شرعي، فقد صممت أن أقيل الآن صائبا من رئاسة الوزارة وان أعيّنك خلفا له مع وزيرين هما ناظم عكاري وباسيل طراد[3]» وكان رئيس الجمهورية يهدف من وراء ذلك أن يحصل على دعم الجيش الذي يرأسه اللواء فؤاد شهاب، مع العلم أن قائد الجيش

(١) **البناء**،، العدد ١٩، ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، **النهار**، العدد ٥١٣٤، ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢.

(٢) نور الدين الرفاعي: تولى رئاسة حكومة عسكرية لثلاثة ايام فقط في صيف ١٩٧٥ ابان الازمة اللبنانية.

(٣) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣، ص ٤٧٣.

رفض الفكرة التي طرحها رئيس الجمهورية، لأنه كان أحد المطالبين باستقالته[1].
ولوحظ بأن رئيس الجمهورية كتب مرسومين الاول قضى باقالة صائب سلام وقضى الثاني بتعيين فؤاد شهاب رئيسا للوزراء. وأبقى الرئيس المرسومان في جيبه بانتظار تطور الأوضاع الداخلية. ثم عاد رئيس الجمهورية للاجتماع بصائب سلام وقال له: «اني أعلم ان في جيبك كتابا تطلب فيه اليّ التخلي عن الرئاسة، فاعلم اني لست مستعدا للنزول عند طلبك، وليس بمقدورك ان تنفذه، ولذلك لا تتعب نفسك بتقديم هذا الكتاب، بل ابقه في جيبك، ثم عليك - وقد ضاقت أمامك سبل الحكم بعد ساعات من توليه في حين أنك رجل قوي - ان تقدم لي استقالتك تاركا المسؤولية لسواك وأنا أتدبر الأمر[2]» وأضاف بشارة الخوري بأن النواب الموالين المجتمعين في القصر الجمهوري حملوا على صائب سلام حملة عنيفة، فاضطر عندئذ الى تقديم استقالته[3] دون أن يسلم رئيس الجمهورية كتاب المعارضة.

وفي هذه الفترة بدأت بعض القوى الموالية لرئيس الجمهورية تدافع عنه، وبين هؤلاء صبري حماده الذي شجب الاضراب وحركة المعارضة في تصريح أدلى به لصحيفة «نداء الوطن» ثم كرر تصريحه ثانية أمام عدد من الصحافيين موضحا بأن الاضراب يقصد منه الشغب وحرق البلاد «وأنا من القائلين بأن فخامة رئيس الجمهورية هو أصلح رجل لهذا المنصب، ومن الواجب الوطني ان نلتف حوله في هذه الأزمة[4]». وعلّقت «النهار» على هذا التصريح بالقول: الرئيس الثاني الموعود

---

(١) K. C. A., 1952-1954, Vol. IX, P. 12462

(٢) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٧٤.

(٣) انظر نص استقالة الرئيس صائب سلام في: **النهار**، العدد ٥١٣٦، ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢.

(٤) **النهار**، العدد ٥١٣٥، ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢.

يدافع عن الرئيس الاول. اشارة الى امكانية تولي حماده رئاسة المجلس النيابي بدلا من أحمد الأسعد الذي أشيع بأن رئاسة الوزارة عرضت عليه فرفضها. وبالاضافة الى ذلك فقد لجأت حركة الموالاة الى أسلوب الفتن الطائفية على غرار الأساليب الفرنسية في عهد الانتداب، وذلك لمواجهة تحديات المعارضة واحداث شرخ بين صفوفها، فبدأ القصر الجمهوري ومقر «السلطان سليم» الخوري في فرن الشباك نشر الاشاعات ومنها «ان حركة المعارضة ليست حركة انقاذ، بل هي حركة اسلامية لتنحية الرئيس الماروني» ولكن المعارضة المكونة من قوى سياسية اسلامية ومسيحية أصدرت بيانا نفت فيه مثل هذه التهم، باستثناء حزب الكتائب الذي يبدو انه انسحب من جبهة المعارضة. ولكن هذه الاشاعات المغرضة لم تمنع حركة المعارضة من الاستمرار بمطالبها باستقالة رئيس الجمهورية، كما أصدر حزب الشعب بيانا أكد فيه على استمرار الاضراب الشامل حتى يتم النصر[1]. وفي المقابل فان حزب الكتائب طلب عدم الاستمرار في الاضراب،وسعى لدى الكثير من السياسيين لوقف الاضراب ولكنه لم يوفق في تحقيق ذلك[2].

وفي الوقت نفسه كان اللواء فؤاد شهاب لا يزال في ١٧ أيلول (سبتمبر) يتصل بالمعارضة باسم رئيس الجمهورية عارضا على قادتها الاشتراك في أية حكومة جديدة، ولكنها رفضت مثل هذا العرض. وفي العاشرة مساء من اليوم نفسه وصل الرئيس الحاج حسين العويني الى مقر الرئاسة في عاليه، فعرض الرئيس عليه تشكيل الوزارة الجديدة فرفض مبررا رفضه بتردي الأوضاع في البلاد، كما ان وجهاء الطائفة السنية اتفقوا فيما بينهم على عدم التعاون معه في حال تشكيله الحكومة الجديدة. ولهذا فان رئيس الجمهورية هاجم وانتقد الزعامات السنية مدعيا «ان أكثر من مرشح سني لرئاسة الوزارة وقف ينتظر اشارة مني ليقدم

---

(١) **التلغراف**، العدد ٢٢٦٨، ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢.

(٢) **البناء**، الأعداد ١٩، ٢٠، ١٧- ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢.

عليها بكل جرأة ورضى[١]»، غير أنه من المؤكد وخلافا لما ذكره بشارة الخوري فان أية شخصية سنية او من أية طائفة أخرى اسلامية او مسيحية لم تكن على استعداد لأن «تحرق» نفسها سياسيا وشعبيا في ظل الفوضى القائمة وفي ظل الصراعات العنيفة وانعدام المسؤوليات، خاصة وان الظروف التي كان يمر فيها بشارة الخوري عام ١٩٥٢ كانت شبيهة بالظروف التي مر فيها اميل اده عام ١٩٤٣ من حيث موقف الشعب والمعارضة ومن حيث رفض الجميع التعاون معه. وأكد كمال جنبلاط في هذا الصدد ان الزعامات السنية مثل عبد الله اليافي وحسين العويني وصائب سلام وسعدي المنلا وسواهم من ممثلي المسلمين قد وقّعوا على عريضة يرفضون فيها قبول أي مركز مسؤول في العهد القائم[٢].

ويلاحظ أنه نظرا لفشل جميع محاولات رئيس الجمهورية مع المعارضة، ونظرا لفشله في انزال الجيش بسبب رفض قائده فؤاد شهاب قرر الاستقالة واعتزال الحكم وذلك في الساعة الثالثة من فجر ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢. ونفذ مرسوم اقالة صائب سلام ومرسوم تعيين فؤاد شهاب رئيسا للوزراء مع وزيرين هما ناظم عكاري وباسيل طراد. ثم قرأ على النواب المجتمعين في قصره في عاليه كتاب استقالته، واقترب من اللواء فؤاد شهاب وسلّمه نسخة من الدستور اللبناني وقال له «احتفظ به وحافظ عليه» مؤكدا بذلك على ضرورة اعتماد النظام الطائفي واعتماد النظام السياسي الذي كان سببا من أسباب ازاحته عن الحكم. وعلى الفور قال فؤاد شهاب للرئيس: «قد تعتقد فخامتك انني لم أقم بواجبي كاملا في مثل هذه الظروف، لكنني فضّلت الصراحة وانا شديد الأسف لهذه النتيجة». وعلى ضوء ذلك فقد وجّه فؤاد شهاب بيانا الى الشعب اللبناني شرح فيه قانونية تكليفه رئاسة الوزراء وطلب من الشعب الاخلاد للسكينة التامة والى استمرار التآخي

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٧٦.
(٢) كمال جنبلاط: حقيقة الثورةاللبنانية، ص ٢٥.

والاتحاد فيما بينهم والى عدم القيام بأية تظاهرة من أي نوع كانت مما قد يترتب عليها من اخلال بالأمن وتمزيق في أوصال هذا الوطن الذي نقدسه جميعا[١]. وبعد انتشار خبر استقالة رئيس الجمهورية في صباح ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ اجتمعت أحزاب الجبهة الاشتراكية الوطنية وأنصارها، وأصدرت بيانا هنأت فيه اللبنانيين لفوزهم في تحقيق مطلبهم في استقالة رئيس الجمهورية، ثم طالب البيان انهاء الاضراب لأن الهدف منه قد تحقق. ولما كانت الدعوة الى الاضراب مشروطة باستقالة رئيس الجمهورية السابق وقد تمّ الشرط المستهدف من الاضراب «فاننا بفخر واعتزاز بكم نعلن نهاية الاضراب[٢]». ومما يلفت النظر في بيان المعارضة العبارة الأخيرة التي وردت فيه وهي «فبالفرح والبهجة اذهبوا الى أعمالكم كأن شيئا لم يكن». وهذه العبارة تؤكد «النظرة الفوقية» لزعامات المعارضة، وتؤكد نظرتهم الى أن الشعب هو من الرعايا وليس من المواطنين، وانه مسيّر وفقا للارادة السياسية العليا وليس مشاركا وفاعلا في الأحداث السياسية، مع العلم أنه لولا الارادة الشعبية الثابتة والتي استغلت من قبل الزعامات لما تنحى رئيس الجمهورية عن الحكم.

والجدير بالذكر ان موقف قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب من الأزمة اللبنانية كان بنظر المعارضة له الأثر البارز والايجابي في حل الأزمة، ولذا فقد حرص الدكتور محمد خالد رئيس الهيئة الوطنية على ارسال برقية لتهنئته على موقفه أثناء المحنة، حيّت فيه الهيئة «النبل والرجولة والاخلاص وتقدر موقفكم الوطني المشرف الذي كان له أكبر فضل في هذه النتيجة الباهرة[٣]» كما لوحظ بان

(١) **البناء**، العدد ٢١، ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢.
أنظر أيضا:
C. O. C., Vol. XXVI. P. 185.
(٢) بيان الجبهة الاشتراكية الوطنية وحلفاؤها في ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢. من وثائق ارشيف صحيفة «النهار».
(٣) برقية رئيس الهيئة الوطنية د. محمد خالد الى قائد الجيش فؤاد شهاب في ١٩ أيلول (سبتمبر) =

الرئيس صائب سلام تأثر الى حد بعيد بأساليب الثورة المصرية ، فبعد استقالة رئيس الجمهورية طلب سلام ترحيل بشارة الخوري الى خارج البلاد في أول طائرة مسافرة ، متأثرا بذلك بقرار الثورة المصرية بطرد الملك فاروق الى خارج مصر .
ومن جهة ثانية يبدو أن آل الخوري كانوا لا يزالون يشعرون بألم وضيق من موقف الرئيس سامي الصلح لأنه كان أحد المسؤولين عن تفجير الأزمة ، وهذا ما دعا الشيخ سامي الخوري وزير لبنان المفوض في القاهرة ، الى مهاجمة سامي الصلح في تصريح أدلى به الى صحيفة « النداء » المصرية ، اتهم فيه الصلح بأنه ساعد على الرشوة والفساد في ادارات البلاد ووصفه « بأنه ثعلب ماكر يحاول ان يحوّل عنه دفة الاتهام باستغلال النفوذ » ، وعلّقت صحيفة « النداء » البيروتية على هذا التصريح بقولها : يظهر أن الشيخ سامي الخوري لم يكن يعتقد ان ثورة الشعب اللبناني ستنتهي الى ما آلت اليه ، واعتقد ان الحماية ، حمايته مستمرة الى الأزل[1] .

هذا ولا بد من تدوين مشاعر الرئيس بشارة الخوري حيال الأزمة السياسية التي مرّ بها ، فبرر ما ساد البلاد من فوضى وفساد بأن المسؤولية لا تقع عليه وانما على الادارة وعلى الموالاة والمعارضة معا ، وانه لم يكن يستطيع ان يراقب كل شيء في الدولة .وبعد تسع سنين وجد نفسه أمام هذا الوضع : « معارضة ضارية ظالمة لا تعرف التحليل والتحريم يشجعها الأجنبي وموالاة متواكلة نائمة على الثقة وفي كثير من أفرادها نهم ومطامع وأحقاد » ، وأضاف الرئيس قائلا : « وبعد أن أقتطع كل ما اقتطع من نفوذ واسع وجاه عريض في مناطق عدّة أحق بي بعضهم البلاد مزرعة ما كانت يوما لي ملكا ولا موردا . وزعموا اني أثريت على حساب الخزانة واني تملكت الأراضي الواسعة في كاليفورنيا والأرصدة الضخمة في مصارف أوروبة وأميركة . والله يعلم وهم يعلمون ما كان عليه شحيح دخلي ونضيض

= ١٩٥٢ . من وثائق ارشيف « صحيفة النهار » .

(١) **النداء**، العدد ٨١٦ ، ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ .

وفري . ونعتّ بالطاغية مع ما عرفه الناس عني من دعة ووداعة ، أنا الذي أخشى الله واليوم الأخير[1] » .

من جهة ثانية وبعد أن انتهى الصراع بين المعارضة ورئيس الجمهورية السابق ، بدأ الصراع السياسي بين حلفاء الأمس ، وكان محور الصراع حول شخصية رئيس الجمهورية الجديد ، وانحصرت المنافسة بين حميد فرنجية وكميل شمعون ، ولكن مطالب الفئات الشعبية كانت مخالفة لممارسات السياسيين ، وقد صدرت عدة بيانات موقعة من « ابن الشعب » طالب أحدها بتغيير جذري في الحكم ، ووجه البيان كلامه الى نواب المعارضة الذين تعاهدوا على انقاذ البلاد من الطغيان والفساد « وطرد الكهان الظالمين من الهيكل وتنظيفه من المراوغين والمنافقين الذين احتلوا بالتزوير ساحته ليحل مكانهم أناس يشهد لهم ماضيهم بنظافة اليد وحسن السمعة والسيرة » ، وأضاف البيان ان اسقاط السلطان سليم ما هو الا تمهيد لاخراج « فروخ السلاطين » التي تؤلف الأكثرية . وفي نقد لاذع للمعارضة التي تخلت عن الشعب قال البيان « واذا بالشعب يفاجأ بأنكم انتم يا نواب المعارضة تشتركون في مفاوضات مع « الأكثرية » من أجل انتخاب رئيس جديد لهذه الدولة[2] » ، وأخيراً طالب البيان بحل المجلس النيابي واجراء انتخابات نيابية يصير على ضوئها انتخاب رئيس جديد للبلاد . والحقيقة فان القوى السياسية لم يعد يهمها آراء « ابن الشعب » ومن يمثل بقدر ما كان يهمها الوصول الى أهدافها السياسية ، بل ان القوى المعارضة والموالية سرعان ما شكلت مزيجا سياسيا جديدا وفق ترتيبات جديدة اقتضتها الظروف المستجدة . ولهذا فان انتخابات رئيس جديد للجمهورية أدّت الى قيام تحالفات بعضها مؤيد لحميد فرنجية وبعضها الآخر مؤيد لكميل شمعون . غير أن شمعون عرف كيف يستفيد من ارتباطاته الأجنبية ، وأكّد ذلك النائب

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٨٥ ، ٤٨٧ .

(٢) بيان ابن الشعب، أواخر أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ ، من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » .

والوزير السابق يوسف سالم فذكر بأن أول ما فعله شمعون هو استنجاده بأصدقائه الانجليز الذين وثق بهم منذ أن كان وزيرا مفوضا في لندن، كما استعان بالرئيس السوري أديب الشيشكلي الذي كان له نفوذ بين أوساط بعض النواب، حتى أن أصدقاء المرشح حميد فرنجية أمثال حبيب أبو شهلا وشارل حلو وهنري فرعون وموسى دو فريج الذين كانوا دعامته الكبرى وقادة معركته قد تخلوا عنه لا حباً بكميل شمعون «بل تحت الضغط السافر الذي مارسه عليهم السفير البريطاني عبر ميشال شيحا» أما سامي الصلح فقد خضع بدوره للنفوذ البريطاني - على حد قول يوسف سالم - وأيد ترشيح شمعون ضد فرنجية. ولما أرسل آل الصلح موفدهم محمد شقير الى نسيبهم لاقناعه بالعدول عن تأييد شمعون قال سامي الصلح: «لا تحك معي، روح احكي مع الشيشكلي وشمان أندروس - الوزير البريطاني المفوض -» وقيل يومذاك بأن الرئيس السوري أديب الشيشكلي لم يركب مركب شمعون الا بطلب من الانجليز[1]. وبمعنى آخر فان الانجليز الذين سبق لهم أن ولوا بشارة الخوري الحكم هم الذين ساعدوا المعارضة على اقالته وهم أنفسهم الذين أوصلوا كميل شمعون الى رئاسة الجمهورية بالاتفاق مع الأميركيين عام ١٩٥٢.

وفي ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ وبعد انهاء التسويات السياسية على المستوى الدولي والعربي والمحلي انتخب كميل شمعون رئيسا للجمهورية، وقد ألقى خطابا في المجلس النيابي أعلن فيه عزمه على صيانة حرية الفكر والقضاء على الفساد والفوضى والنعرات والأحقاد، وأكد على ارادة لبنان في تعاون جدي مع الدول العربية لا سيما سوريا. ولوحظ بأنه انتقد الميثاق الوطني وطلب من اللبنانيين تجاوزه بقوله: «ان هذا الوطن الذي دعم كيانه في سنة ١٩٤٣ بالميثاق الوطني - المعقود بين فئات من المواطنين فرقتها السياسية وحدها باسم الطائفية - يريد ان يسمو

(١) يوسف سالم: ٥٠ سنة مع الناس، ص ٣٥٥- ٣٥٦.

بأبنائه فوق العهود والمواثيق، فما هم بعد فئات متعددة تتفق او تفترق بل شعب واحد يتساوى أفراده في الحقوق ووالواجبات ويتساوون في الغيرة على لبنان وكيانه[1]».

من ناحية أخرى فقد استهل شمعون عهده بالتعاون مع الرئيس عبد الله اليافي فكلفه مهمة تشكيل أول حكومة في عهده[2]، ولكن الجبهة الاشتراكية الوطنية اتخذت موقفا سلبيا من الرئيس المكلف واشترطت عليه ادخال بعض الأشخاص كوزراء في الحكومة الجديدة، الأمر الذي دعا الى توتر الأجواء السياسية، ودعا أنصار اليافي الى توزيع البيانات والمنشورات ضد الجبهة الاشتراكية، ووزعت قصاصات مرة باسم «الشباب الوطني» ومرة أخرى باسم «الشباب البيروتي» ومما جاء فيها «ان اللبنانيين قد تحرروا من ضغط فئة حاولت أن تفرض عليهم ارادتها لن يقبلوا بحال ان يخضعوا لضغط فئة أخرى، ولم يثوروا ليستبدلوا طغيانا بآخر. ان هذا الموقف الذي تقفه الجبهة الاشتراكية من تأليف الحكومات يقابله البيروتيون باستنكار شديد وباستياء بالغ ويحذرون من مغبة الأمر[3]»، كما وزع «الشباب البيروتي» قصاصات تأييد للرئيس اليافي منتقدا موقف الجبهة الاشتراكية ومما جاء فيها: الأحياء البيروتية تحتج وتستنكر موقف وتعنت الجبهة الاشتراكية من الرئيس اليافي. تعلن تعلقها الكامل فيه وتأييدها المطلق له وتطالب بوضع حدّ سريع للطغيان الجديد[4]».

(١) مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني، ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، ص ٢٥١٧ - ٢٥٢٠. أنظر أيضاً: **البناء**، العدد ٢٤، ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢.
K. C. A., 1952-1954, Vol. IX, P. 12462, C. O. C., Vol. XXVI, PP. 185-186.

(٢) A. W., 23 Sept. 1952.

(٣) بيان الشباب الوطني في أواخر ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢. من وثائق أرشيف صحيفة «النهار».

(٤) قصاصة باسم الشباب البيروتي في أواخر ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢. من وثائق أرشيف صحيفة «النهار».

وكان الحزب التقدمي الاشتراكي بقيادة كمال جنبلاط قد رفض أيضا الاشتراك في حكومة اليافي ما لم تنفذ بعض شروط الحزب الهادفة الى تنفيذ الاصلاحات المطلوبة، وكذلك اشراك الجبهة الاشتراكية في الحكم وادخال عناصر جديدة وقوية الى الوزارة وتصفيةجميع العناصر التي كانت السبب في فساد المؤسسات الرسمية[1] . كما أن النائب غسان تويني عرض عدة عوامل أساسية اجتماعية وسياسية واقتصادية دعته لمعارضة تكليف عبد الله اليافي لرئاسة الوزراء[2] . وبما أن التسويات السياسية كانت باستمرار سيدة الموقف السياسي في لبنان، فقد تألفت حكومة جديدة برئاسة خالد شهاب[3] في أوائل تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥٢ . وفي ٩ تشرين الاول (اكتوبر) ألقى رئيس الوزراء الجديد بيان حكومته الذي أكد فيه على اصلاح الأوضاع الداخلية والتأكيد على التعاون العربي في اطار جامعة الدول العربية والتعاون مع سوريا التي ترتبط مع لبنان بعلاقات تاريخية وثقافية وروحية . كما أشار الى أن النواب ينتظرون من الحكومة مباشرة البحث مع الحكومة السورية في اقامة العلاقات الاقتصادية بين البلدين على أسس جديدة تدر عليهما الخير وتوثق الصداقة الأخوية القائمة بينهما، والتي كان من مظاهرها الاولى زيارة العقيد أديب الشيشكلي باسم فوزي سلو رئيس الدولة السورية للبنان وما تجلى فيها من بوادر الصفاء وروح التعاون . وبعد انتهاء تلاوة البيان الوزاري أوضح النائب كمال جنبلاط بان مؤتمر دير القمر عقد لوضع حد للطغيان والفساد في لبنان وان اركان المؤتمر تحدثوا باسم الدرزي والسني والشيعي والمسيحي وباسم كل لبناني وطلبوا من بشارة الخوري التنازل عند ارادة الشعب .

(١) K. C. A., 1952. 1954, Vol. IX. P. 12462.

(٢) C. O. C., Vol. XXVI, PP. 186- 187.

(٣) خالد شهاب: تولى رئاسة المجلس النيابي في عهد الانتداب الفرنسي، كما تولى رئاسة الوزراء في عهد الرئيس اميل اده، وكان وزير لبنان المفوض في الأردن في أواخر عهد بشارة الخوري .

والمطلوب اليوم القضاء على الاقطاعيين وممتهني السياسة والغاء الطائفية وتنفيذ مشروع «من أين لك هذا» كما أنه «يجب ان نفتش عن مصادر الثروات كلها وان نعطي القضاء حق التحقيق بكافة الوسائل كما يجري في مصر»، وطالب النائب رشيد كرامي بعدم الاكتفاء بالاتفاق مع سوريا بل الى اعلان الوحدة الاقتصادية بين البلدين لما فيه من مصالح لهما[1] .

ومما يلاحظ أن الحكومة الجديدة بدأت عهدها بشيء من الضعف ومواجهة التحديات السياسية لا سيما وان أكثر الوزراء فيها ليسوا من السياسيين، ثم انها لم تأت للحكم الا نتيجة للتسويات والمساومات بعد معارضة تكليف عبد الله اليافي، فكان على العهد الجديد ان يبدأ أولى خطواته بحكومة لا تشكل تحديا لأية جبهة من الجبهات السياسية . أما فيما يختص برئيس الجمهورية فقد واجه منذ البداية العديد من المشكلات المتراكمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ومما يلفت النظر «كتاب مفتوح لفخامة الرئيس الجديد الاول» من كميل خلاّط احد البارزين في طرابلس، وقد طالب فيه بتحقيق امنيات اللبنانيين في الاصلاح والتطهير وتوطيد العلاقات الأخوية مع الدول العربية . وبعد أن طالب بانصاف مدينة طرابلس التي لم تستفد من عهد الاستقلال سوى بالوعود الخلابة، طالب أيضا بالعمل على «قطع دابر التهريب لاسرائيل من الأراضي اللبنانية لا سيما التهريب من مرفأ طرابلس[2]»، وهذا دليل جديدأكد على مدى اتساع عمليات التهريب من لبنان الى اسرائيل سواء في عهد الرئيس بشارة الخوري او بداية عهد الرئيس كميل شمعون . وفي الوقت نفسه قدم حزب الجبهة الشعبية مذكرة الى الحكومة وضع

(١) مضبطة الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني، ٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٢، ص ٢٥٣١-٢٥٦٢ .

(٢) كتاب كميل خلاط الى رئيس الجمهورية كميل شمعون في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٢، من وثائق أرشيف صحيفة «النهار» .

فيها ملاحظاته على قانون الانتخابات الجديد، فطالب بعدم تقييد حق المرأة في الانتخاب والغاء الطائفية من القانون الجديد والعمل على انشاء جهاز اداري صالح وتطبيق قانون من أين لك هذا[١].

ونتيجة لهذا البحث الوثائقي أمكن التوصل الى عدد من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا - ان التيارات السياسية في لبنان ليست في حقيقتها سوى وليدة للاتجاهات الطائفية التي سادت في العهد العثماني بعد تزايد البعثات التبشيرية، واستمرت هذه الاتجاهات في عهد الانتداب الفرنسي وفي عهد الاستقلال أيضا. وكانت الاتجاهات الطائفية بل والمذهبية لدى المارونية السياسية الأكثر بروزاً والتي ارادت التحكم بمقدرات البلاد منذ عام ١٩١٨، وظهرت هذه الاتجاهات أيضا عندما بدأت بمناوءة الأمير فيصل بن الشريف حسين وحاربت فكرة وحدة البلاد السورية. وأكد امين الريحاني - أحد المفكرين المسيحيين - بان رجال الدين المسيحيين هم الذين شاركوا الفرنسيين في الدسائس ضد العرب مشيرا «ان دسائس المسيحيين على العرب كانت مصادرها تلك المقامات العالية المحترمة مقامات الورع والتقوى[٢]»، وكانت بعض القوى المارونية والاسرائيلية قد أبرقت من لبنان برقيات عدة الى مؤتمر الصلح في فرساي أكدت فيها رفضها للوحدة السورية وجعل فيصل ملكا على البلاد السورية بما فيها لبنان[٣]. وفي عام ١٩٢٢ أكد سليمان كنعان - العضو الماروني في مجلس

---

(١) مذكرة حزب الجبهة الشعبيةالى رئيس الوزراء خالد شهاب في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢. من وثائق أرشيف صحيفة «النهار».

(٢) أمين الريحاني: ملوك العرب، جـ ٢، ص ٣٣٢، ٣٣٣.

(٣) Conference de la paix à le sécretaire de la délégation de L'Empire Britanique, No.E. 2594, of 24 Mars 1920, in F. O. 371/5034/44.

ادارة جبل لبنان السابق - في كتاب الى اللورد كرزون (Curzon) وزير خارجية بريطانيا، ان على بريطانيا ان تساعد اللبنانيين بل وتسيطر على لبنان بدلا من فرنسا لا لشيء الا ليصبح لبنان «وطنا لكل المسيحيين بسوريا والشرق ويكونوا هؤلاء قوة لانكلترا ومن صالحهم أن يكونوا تحت ظلها ويستميتوا تحت لوائها[١]». وبعد أن تكرس الطابع المسيحي للبنان بعدد من القرارات والممارسات الفرنسية كان تكريس منصب رئاسة الجمهورية والمناصب المهمة في الدولة للمسيحيين بل وللموارنة تحديدا. وتأكدت هذه التوجهات الفرنسية - الطائفية من خلال محاولة رئيس المجلس النيابي محمد الجسر ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية عام ١٩٣٢، وبالرغم من ان الجسر كان مواليا للفرنسيين غير أن المفوض الفرنسي «بونسو» (Ponsot) رفض هذا الترشيح وارسل رسالة الى وزارة الخارجية الفرنسية في ١١ نيسان (ابريل) ١٩٣٢، أوضح فيها بان نجاح محمد الجسر في انتخابات رئاسة الجمهورية «سيضع فرنسا في واجهة سياسية صعبة جدا لأن نفوذنا في المشرق يرتكز أساسا على المسيحيين اللبنانيين أعواننا التقليديين»، وفي ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٣٢ ردت وزارة الخارجية الفرنسية على المفوض «بونسو» وطلبت منه وضع كل ثقل فرنسا من اجل انتخاب رئيس مسيحي للبنان لأن وصول الشيخ الجسر الى الرئاسة سيؤلب المسيحيين ضدنا[٢]. وانتهت المراسلات الى ضرورة ابعاد المرشح المسلم عن رئاسة الجمهورية. ونظرا لهذا التمايز الطائفي والسياسي والاجتماعي قام المسلمون بتقديم مطالبهم المستمرة من

---

(١) S. Kanaan to Lord Curzon No. E. 1888, of 17 Feb. 1922, in F. O. 371/7846/89.

(٢) مسعود ضاهر: لماذا رفضت فرنسا وصول مسلم الى رئاسة الجمهورية "[illegible]"، **السفير**، العدد ١٧٧١، ٢٥ آذار (مارس) ١٩٧٩، جـ ٢.

أجل انصافهم واحصاء عدد سكان لبنان الذي أجري بالفعل وأظهر بان المسلمين يشكلون أكثر من نصف سكان الجمهورية، وبالرغم من ذلك فقد استمرت السياسة الطائفية لا سيا في عهد الرئيس اميل اده (١٩٣٦ - ١٩٤١).

ثانيا - ظن اللبنانيون أن استقلال لبنان عام ١٩٤٣ سيؤدي الى استقلال حقيقي عن فرنسا والدول الأجنبية، ولكن في حقيقة الأمر فان فرنسا استمرت سيطرتها العسكرية في لبنان، كما أن السياسة الاستقلالية أصبحت تسير في ركاب السياسة البريطانية وقد تجلى ذلك منذ انتخاب الرئيس بشارة الخوري رئيسا للجمهورية اللبنانية. ومنذ هذه الفترة أصبح لبنان ساحة للصراع الفرنسي - البريطاني سواء في الانتخابات النيابية او في انتخابات رئاسة الجمهورية. وأكد كاترو (Catroux) هذا الصراع في حديثه عن ملابسات انتخابات ١٩٤٣ فأشار بان سبيرز (Spears) الوزير البريطاني المفوض في لبنان وسوريا قد تدخل تدخلا فاضحا في الانتخابات، وان التنافس بين الفرنسيين والانجليز قد رافقه تناحر الأحزاب والطوائف والأشخاص، ومما لا شك فيه بأن سبيرز استعمل كل دهائه في المعركة الانتخابية، فكانت النتيجة هزيمة أصدقاء فرنسا في الجنوب والشمال والبقاع وتناقص عدد الموالين لها في بيروت وجبل لبنان وهما المنطقتان اللتان كانتا الحصن الحصين للنفوذ الفرنسي[1]. كما أن حادثة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ التي أسفرت عن اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وبعض الوزراء لمحاولتهم تعديل الدستور اللبناني قد أدت الى تزايد حدة الصراع الفرنسي - البريطاني، وكادت الأمور بين الجانبين تصل الى حد التهديد العسكري.

---

(١) G. Catroux, Dans la Bataille de la Méditerranée, P. 402.

ولما وجدت فرنسا ان وضعها السياسي بدأ بالتدهور عمدت الى اثارة بعض اللبنانيين بواسطة النعرات الطائفية، وتكاد تكون حادثة تشرين الثاني (نوفمبر) هي الحادثة الوحيدة في تاريخ لبنان الاستقلالي التي أدت الى توحيد الصفوف الاسلامية والمسيحية وتوحيد موقف المفتي محمد توفيق خالد والمطران الماروني اغناطيوس مبارك[1]. ولكن اعتبر توحيد الصفوف في تلك الفترة توحيدا مؤقتا وهامشيا بدليل انه ما أن بدأت بوادر المفاوضات لجلاء القوات الأجنبية عن لبنان حتى بادرت بعض القوى الدينية والسياسية المارونية الى اظهار تخوفها المصطنع وطالبت بابقاء الفرنسيين في لبنان، ودعا البطريرك الماروني انطون عريضة الى عقد مؤتمر لجميع رؤساء الطوائف المسيحية للبحث في موضوع حماية المسيحيين في لبنان وللنظر في دور فرنسا في حماية مسيحيي الشرق[2].

ثالثا - لقد أثبتت الأحداث اللبنانية أن الاستقلال اللبناني لم يؤد الى دمج اللبنانيين في بوتقة وطنية واحدة، انما كان الاستقلال مرحلة أخرى من مراحل النزاع السياسي والطائفي، وقد أثبتت أزمة المرسومين (٤٩) و (٥٠) في عام ١٩٤٣ عمق الانقسامات اللبنانية وحرص القوى الطائفية على ان يكون لها السيطرة السياسية، ولهذا تصدت لها القوى الاسلامية والوطنية. ثم ان الميثاق الوطني لم يكن منذ عام ١٩٤٣ سوى تسوية للتوفيق بين الاتجاهات الوحدوية الاسلامية الوطنية وبين الاتجاهات الانفصالية المسيحية والطائفية، وهو يعني الابتعاد عن اية وحدة عربية مقابل عدم لجوء المسيحيين الى الحماية الاجنبية[3]. ولكن يمكن القول

---

(١) Spears to F. O. No. E. 497, of 13 Nov. 1943, in F. O. 371/62193/89.

(٢) Shone to F. O. No. E.3488, of 28 May 1945, in F. O. 371/45355/88.

(٣) M. E. J., Vol. 21, No. 4 Aut. 1967, P. 490.

انظر ايضا: باسم الجسر: الميثاق الوطني، ص ١٤٤- ١٤٧، ١٥٤- ١٥٥.

ايضا، ان الوثائق المحلية والاجنبية اكدت بان الميثاق الوطني لم يكن يعني تكريس طائفية الرئاسات الثلاث الى الابد. وبالرغم من ذلك فان الميثاق خرج طائفيا بصيغته وتكرست هذه الصيغة لا سيما بعد اغتيال احد ركني الميثاق رياض الصلح عام ١٩٥١. ومهما يكن من امر فان اخطر ما في الميثاق هو ان المسلمين لم يخسروا تطلعاتهم الوحدوية فحسب، وانما خسروا ايضا القيادة السياسية بتنازلهم عن منصب رئاسة الجمهورية والقيادات الهامة في ادارة الدولة والجيش والامن العام، وبذلك حصل الموارنة على اهم تنازلات اسلامية شهدها لبنان الكبير منذ ولادته.

والواقع، أن الاتجاهات الطائفية استمرت في هدم الكيان اللبناني، والغريب في الامر ان القوى الطائفية ذاتها والمستفيدة من هذا الكيان هي التي ساعدت على هدم لبنان الطائفي بواسطة اساليبها القائمة على الاحتكار والاستغلال والتمايز والتمسك بالامتيازات، وكانت حكومات الاستقلال تشجع على هذه الاتجاهات دون ان تعمل على الغائها مطلقا.

وقد اكد على ذلك رئيس الوزراء رياض الصلح عام ١٩٤٤ في المجلس النيابي عندما قال: «لا يمكننا ان نلغي الطائفية ما لم يعتقد هذا المجلس فردا فردا ان كل طائفة وكل فرد قد نال حقه[1]». وبالرغم من ان القوى المارونية قد امسكت القيادة السياسية والعسكرية بايديها فقد استمرت تتذرع بالتخوف من المسلمين والعرب، وكان الخوف المسيحي قد اصبح ورقة رابحة بيد هذه القوى تستخدمها حيال اي مشروع مطروح، ولهذا فان البطريرك الماروني انطون عريضة ارسل عام ١٩٤٦ الخوري انطون عقل الى الولايات المتحدة الاميركية للاتصال بالمهاجرين المسيحيين ولتقديم مذكرة الى هيئة الامم المتحدة تطالب بانقاذ المسيحيين

(١) مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب، ٢٧ آذار (مارس) ١٩٤٤، ص ٣٤٤.

من السيطرة الاسلامية والعربية وللمطالبة بجعل لبنان وطن قومي مسيحي لنصارى الشرق[1].

رابعاً ـ كانت السياسة اللبنانية المحلية قد ادت الى تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد انتشرت الفوضى والرشوة والمحسوبية وتزوير الانتخابات النيابية على غرار ما حدث عام ١٩٤٧، كما استأثر رئيس الجمهورية بالسلطات وتقييد الحكومات دون معرفة السبب الحقيقي، واصبح شقيق رئيس الجمهورية سليم الخوري يلقب باسم «السلطان سليم» كما ان مقر اقامته اصبحت تعرف باسم «دولة فرن الشباك» نظرا لتفرده وتدخله في شؤون الوزارات وادارات الدولة. ولهذا فقد قامت بعض القوى بمحاولات لقلب نظام الحكم على غرار ما فعل الامير نهاد ارسلان والمطران اغناطيوس مبارك[2]. وعلى غرار ما قام به الحزب السوري القومي الاجتماعي بزعامة انطون سعادة الذي فشلت محاولاته، وادت الى اعدامه في فجر ٩ تموز (يوليه) ١٩٤٩. كما قامت القوى الشيوعية بانتفاضات وتظاهرات ضد السلطة مندّدة بالمسؤولين وبممارساتهم، وبمعنى آخر فان القوى اليمينية واليسارية والوسط والقوى الوطنية والدينية كلها لم تكن منسجمة او مؤيدة للسياسة اللبنانية الرسمية، وكانت كل قوة من هذه القوى تنظر الى سياسة الدولة من خلال عقائدها السياسية وافكارها واتجاهاتها.

خامساً ـ اظهرت التطورات السياسية في لبنان والمنطقة العربية بان سياسة لبنان كان عائقا هاما في وجه التعاون العربي، ولهذا فان العلاقات بين لبنان وسوريا كانت تتردى باستمرار بسبب موقف لبنان من الوحدة العربية.

(١) انظر نص المذكرة في كتيب: لبنان وطن قومي للنصارى في الشرق الادنى.

(٢) Boswall to F. O. No. E 3952, of 28 Feb. 1948, in F. O. 371/68489/88.

ولما اثير موضوع الاتحاد العربي وانشاء جامعة للدول العربية منذ عام ١٩٤٣ كان الموقف السوري موقفا معارضا لموقف لبنان واشار سعد الله الجابري رئيس الوزراء السوري في مصر اثناء مشاورات الوحدة بان الاكثرية الساحقة من سكان لبنان المسيحيين والمسلمين يرغبون الانضمام الى سوريا بلا قيد او شرط، واشترط الجابري انه في حال رفض لبنان لموضوع الوحدة فعلى لبنان ان يرد الى سوريا الاجزاء التي سبق ان انتزعت عام ١٩٢٠[1]. ولكن رياض الصلح رئيس الوزراء اللبناني رفض مشروع الوحدة الذي طرحته سوريا، وكان الصلح منسجما مع الميثاق الوطني ومع وعوده للقوى الانفصالية. وفي فترات متفاوتة طرح الملك عبد الله مشروع سوريا الكبرى لتوحيد سوريا ولبنان والاردن وفلسطين تحت رايته ولا مانع لديه من انشاء متصرفية مارونية كما كانت في عهد الدولة العثمانية ودويلة يهودية في فلسطين تكونان مستقلتان ولكن ضمن اطار سوريا الكبرى. وكان موقف لبنان الرفض التام لهذا المشروع الذي اعتبره البعض انه من تخطيط الصهيونية. ولكن لوحظ بان بعض الاوساط الطائفية مثل الرئيس اميل اده بدأت تنشط وتتعاون مع الملك عبد الله لتحقيق مشروع سوريا الكبرى طالما انه كان يهدف الى انشاء وطن قومي ماروني ووطن قومي يهودي. واشار الوزير البريطاني (Boswall) من ان لبنان وسوريا اعتبرا اعلان الملك عبد الله تدخلاً في شؤونها الداخلية وتهجماً على الحكم فيهما وهو نقض لميثاق جامعة الدول العربية وللقانون الدولي ايضا[2]. ونظرا للموقف الرسمي اللبناني وانقسام الرأي العربي وبسبب تباين الآراء الدولية فان مشروع سوريا لم يخرج الى

(١) مضبطة مشاورات الوحدة العربية ١٩٤٣ - ١٩٤٤، ص ٢٨- ٢٩.
(٢) Boswall to F. O. No. E. 8742, of 31 August 1947, in F. O. 371/ 61710/ 88.

حيز التنفيذ لا سيما وان الملك عبد الله قد اغتيل عام ١٩٥١.

سادسا - أما فيما يختص بموقف لبنان من قضية فلسطين فانه يعتبر اتجاها سياسيا على غاية من الاهمية، فمنذ عهد الانتداب انقسم اللبنانيون على انفسهم حيال القضية الفلسطينية، فقد وقفت القوى الاسلامية والوطنية المسيحية الى جانب الشعب الفلسطيني في محنته، بينما وقفت القوى الطائفية الى جانب الحركة الصهيونية آملة تحقيق الوطن القومي اليهودي وتحقيق الوطن القومي المسيحي. وبعد ان اصبح اميل اده رئيسا للجمهورية اللبنانية (١٩٣٦ - ١٩٤١) اجتمع في باريس برئيس الوزراء الفرنسي ليون بلوم (L. Blum) اليهودي وتباحثا في العلاقات اللبنانية - الصهيونية، وكان من ذيول هذه المباحثات تسهيل بيع أراضٍ في جنوب لبنان لبعض الشخصيات اليهودية، كما ان اميل اده اجتمع ايضا عام ١٩٣٦ بالزعيم الصهيوني حاييم وايزمان (Ch. Weizmann) لتنسيق المواقف بينهما. بالاضافة الى ان البطريرك الماروني سبق ان ارسل الى فلسطين عام ١٩٣٥ كل من المطران المعوشي والمطران عقل فاجتمعا هناك بالزعيم الصهيوني وايزمان[1]، بينما كانت بعض القوى السياسية والحزبية تعمل الى جانب الشعب الفلسطيني وفي مقدمة هؤلاء «اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية» الذي نشأ عام ١٩٤٤.

والامر اللافت للنظر ان القوى الطائفية استمرت تنظر الى قضية فلسطين نظرة دينية وطائفية تصب في المشروع الصهيوني، ولهذا فقد قدم المطران اغناطيوس مبارك مذكرة الى لجنة التحقيق الدولية عام ١٩٤٧ بالتعاون مع الرئيس اميل اده والنائب يوسف كرم وسواهما، وقد جاء في المذكرة

(١) رسالة المحامي وديع البستاني (حيفا) الى بطرس البستاني (لبنان) ٧ أيار (مايو) ١٩٣٥، من محفوظات محمد جميل بيهم الوثائقية.

انه لا بد من انشاء وطنين في المنطقة وطن مسيحي ووطن يهودي وان هناك اسبابا رئيسية اجتماعية وانسانية ودينية تقضي بان يخلق وطنان للاقليات: وطن مسيحي في لبنان - كما كان دائما - ووطن يهودي في فلسطين وسيكون هذان الوطنان مرتبطين ببعض جغرافيا ويتساندان ويتعاونان اقتصاديا ويكونان جسرا لا بد منه بين الشرق والغرب[1] ». وفي الوقت الذي كانت فيه بعض القوى المارونية تسعى لانشاء وطن قومي مسيحي في لبنان ووطن قومي يهودي في فلسطين، كانت بعض القوى المارونية ترفض هذا الطرح المتعصب وكان في مقدمة هؤلاء رئيس الجمهورية بشارة الخوري وبعض النواب مثال حميد فرنجية ورئيف ابي اللمع. وقد اكد رئيس الجمهورية في تموز (يوليه) ١٩٤٨ لرالف بانش (R. Ponch)، مساعد الكونت برنادوت، بان لبنان يرفض اقامة دولة صهيونية بجواره لان الرجل البعيد النظر يرى في ذلك افكارا مبطنة هي ايجاد دولة صهيونية على الشاطىء تتصل بدولة مسيحية ودولة علوية،، وان مجرد التفكير بذلك يزيد الطين بلة ويسيء الى المسلمين ويسيء الى نصارى لبنان[2]. ويمكن القول ان موقف لبنان من قضية فلسطين لم يكن منسجما او موحدا سواء على الصعيد الرسمي او النيابي او الشعبي او الحزبي، لان التناقضات المحلية انعكست على موقف اللبنانيين من قضية فلسطين ومن مختلف القضايا العربية والدولية.

سابعا - أكدت التطورات اللبنانية ما بين ١٩٤٣ - ١٩٥٢ بان المؤثرات المحلية والطائفية لم تكن وحدها الفاعلة في الاتجاهات السياسية في لبنان، بل ان السياسات الدولية والعربية والمحلية ايضا كان لها اثر واضح وبارز

---

(١) **النهار**، العدد ٣٧٠٠، ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧.

(٢) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣، ص ٥١٦- ٥١٩.

في تردي الاوضاع السياسية وفي تنازل رئيس الجمهورية عن الحكم، فمنذ عام ١٩٥٠ ألمح الرئيس عبد الله اليافي الى ضغوطات الحكومة الاميركية على الحكومة اللبنانية وبانها لن تعقد معها معاهدة ما لم ينفصل لبنان عن سوريا تماما[1]. ثم بدت ملامح التدخل الاجنبي في لبنان والعالم العربي باصدار الدول الثلاث: اميركا-بريطانيا - فرنسا التصريح الثلاثي في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٥٠ الهادف الى توطيد السلام بالقوة بين العرب واسرائيل والذي يرمي اساسا الى حماية اسرائيل وليس حماية الدول العربية. ومما لوحظ على سياسة لبنان سيره في ركاب السياسة الغربية وموافقته على مشروع النقطة الرابعة (Point Four) الاميركي، وتأييده كوريا الجنوبية في حربها ضد كوريا الشمالية المدعومة من الاتحاد السوفياتي. واعتبر حادث اغتيال رياض الصلح في ١٦ تموز (يوليه) ١٩٥١ في عمان مظهرا من مظاهر الصراع الدولي في المنطقة. ولهذا قال رئيس الجمهورية للوزير البريطاني المفوض شبمان اندروز بمناسبة اغتيال الصلح ان من مصلحة الانجليز المحافظة على استقلال لبنان[2]. كما ذكر في رسالة للملك عبد العزيز آل سعود بضرورة الاتصال بالانجليز والدول الغربية لابقاء القديم على قدمه في هذا الشرق العربي. كما ان رئيس الوزراء عبد الله اليافي اعتذر من اعضاء المجلس النيابي عن عدم الادلاء بتفصيلات حول قضية الاغتيال « لما في الامر من ملابسات دولية اظن انها لا تخفى عليكم[3] ». ونظرا لموقف رئيس الجمهورية من بعض القضايا

---

(١) مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٢ آذار (مارس) ١٩٥٠، ص ٤١٧- ٤١٨.

(٢) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٣٩٩.

(٣) مضبطة الجلسة الخامسة لمجلس النواب اللبناني، ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١ ص ٦٥٩.

الدولية وفي مقدمتها مشروع تنظيم الدفاع عن الشرق الاوسط اوضح قائلاً «أتوقع ان موقفي الجازم المكرر من مشروع الدفاع المشترك سيفصل بيني وبين دبلوماسية الغرب وسيوغر عليّ الصدور.... وستشتد المعارضة... وقد نفاجأ باحداث ترتدي ثوبا بلديا، ولكنه في الواقع ستار للانتقام مني على سياستي في رد الدفاع المذكور[1]».

وفي الوقت نفسه قامت جبهات داخلية معارضة لرئيس الجمهورية بسبب الفساد المتفشي في الدولة، وفي مقدمة هذه الجبهات: الجبهة الاشتراكية الوطنية والجبهة الشعبية وكتلة نواب بيروت والهيئة الوطنية، وكان يتزعم هذه الجبهات كمال جنبلاط، وكميل شمعون واميل البستاني وغسان تويني وانور الخطيب ومحمد خالد وصائب سلام وسواهم. وفي هذه الفترة اشار رئيس الجمهورية الى موضوع هام حول مستقبله ومستقبل البلاد، فاوضح بان هناك خطة مدبرة لتصوير رئيس الجمهورية امام الناس من انه المسؤول الاول والاخير عن كل ما يجري في البلاد «وظهر لي ان التدخل الاجنبي اخذ يفعل فعله بطرق خفية جدا[2]»، بينما كانت المعارضة تتهم بشارة الخوري بانه وعائلته وانصاره كانوا من اسباب الفساد والافساد. وأكد النائب هنري فرعون في أيار (مايو) ١٩٥٢ بان الحالة في لبنان سيئة وان في البلاد ثورة نفسية يخشى معها ان يخرج الناس عن نطاق التروي والاصطبار. وتوقع النائب رشاد عازار انه في حال استمرار الفوضى ان تسلك بعض العناصر في لبنان ما سلكته بعض العناصر في مصر من تدمير واضرام النيران في احيائها. اما النائب جان سكاف فقد اعتبر بان الاضرابات المتتابعة والاشتباكات المسلحة وانتشار السخط ليست سوى انذارات صارخة باسوداد افق المستقبل، واعتبر النائب علي بزي بان ناقوس الخطر بدأ يدق[3]. وبعد قيام الثورة

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٢٦.
(٢) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣ ص ٤١١- ٤١٢.
(٣) مضبطة الجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني، ٥ أيار (مايو) ١٩٥٢، ص ٢٢١٩- ٢٢٥٧.

المصرية في ٢٣ تموز (يوليه) ١٩٥٢ ازدادت حدة المعارضة في لبنان وتفهمت دول الغرب اهمية هذ الثورة واثرها على لبنان ومنطقة الشرق الاوسط، ولهذا طلب شارل مالك وزير لبنان المفوض في واشنطن في رسالته الى رئيس الجمهورية ان يعمل لبنان على استقرار الوضع فيه وضرورة القيام باستدراك تذمر مختلف طبقات الشعب[1].

وبالحقيقة فان التطورات المحلية والعربية والدولية كانت قد لعبت الدور البارز في الموقف السائد في لبنان، وكان بيان رئيس الوزراء سامي الصلح في ٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢ مفجرا للاوضاع بحيث كان الاول من نوعه في تاريخ لبنان الحديث، فاتهم مباشرة رئيس الجمهورية وانصاره بتخريب البلاد ونشر الفوضى فيه واستئثاره بالسلطة، بل انه اشار في بيانه إلى أن رئيس الجمهورية بدأ يحاربه لانه اراد وضع حد للتهريب الى اسرائيل. وعلى اثر ذلك حاول رئيس الجمهورية انقاذ الموقف بتشكيل وزارة جديدة برئاسة ناظم عكاري ومن ثم برئاسة صائب سلام او اللواء فؤاد شهاب او الحاج حسين العويني، غير ان جميع جهوده فشلت. ونظرا لهذا الواقع فقد قدم الشيخ بشارة الخوري استقالته في فجر ١٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢، واتهم يومذاك المعارضة بالاتصال بالقوى الاجنبية. وكان من نتائج هذه الاستقالة انتصار السياسة البريطانية التي يبدو انها ارادت تغيير بشارة الخوري الذي كان مواليا لها في الاساس، فانتخب كميل شمعون كرئيس جديد للجمهورية وهو المعروف بميوله وتأييده لبريطانيا. وقد اكد النائب والوزير السابق يوسف سالم بانه كان لبريطانيا وللزعيم السوري اديب الشيشكلي الموالي لبريطانيا الاثر الواضح في نجاح كميل شمعون في انتخابات رئاسة الجمهورية[2].

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٨٥.
(٢) يوسف سالم: ٥٠ سنة مع الناس، ص ٣٥٥- ٣٥٦.

وأخيرا لا بد ان نسجل هنا تحليل الدبلوماسي البريطاني ستيفن لونغريغ (S. Longrigg)[1] حول الاتجاهات السياسية والطائفية والحزبية في لبنان، فاوضح انه بغض النظر عن كثرة التغييرات الوزارية والصراعات التافهة التي تكمن وراءها، فانه لا بد من الاعتراف بأن الاستقرار في لبنان والذي يمثل اهم حاجات البلاد هو مستحيل في المستقبل القريب، وذلك بفضل العوامل المتأصلة في الوسط المحلي، ومن ابرز هذه العوامل عدم الانسجام في الجسم السياسي على كافة مستوياته، ثم الانقسام بين الاديان والطوائف الى جانب الولاءات الاقليمية، مع غياب مبدأ احترام القانون، والنفور الشعبي من الحكومات وقيودها. وأضاف «لونغريغ» انه بالاضافة الى تلك العوامل فان خبرة الطبقة الحاكمة كانت محدودة، كما ان الاحزاب السياسية كثيرة التقلب وضعيفة الاصول، وهناك سيطرة المطامح الشخصية واختراق السياسات الحزبية لصفوف الضباط على نطاق واسع، ازاء ذلك فان مسؤولية حكم لبنان كانت مهمة شاقة للغاية، واثبتت سنوات الاستقلال بانها لم تكن مؤشرا لفترة من الهدوء او الاستقرار او لحل المعضلات.

---

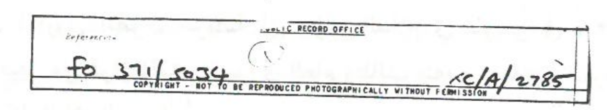
(١) S. H. Longrigg, Syria and Lebanon under French Mandate PP. 360- 361.

انظر ايضاً: ترجمة بيار عقل للكتاب تحت عنوان: تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، بيروت ١٩٧٨.

ملاحق

الملحق رقم (١)

مذكرة رئيس وزراء الحكومة الفيصلية رضا الركابي الى الحكومة البريطانية في ١٨ آذار (مارس) ١٩٢٠ اكد فيها على مطالب الامير فيصل بالمحافظة على استقلال البلاد السورية ووحدة اراضيها والافادة من مساعدة انجلترا شرط عدم المساس بالاستقلال[١] .



S.F.Mr le Premier Ministre
LONDON .

Damas, le 15/3/1920
No 27.F.

158

92

Excellence,

J'ai l'honneur de vous rappeler que dans la note envoyée à Votre Excellence le 10/3/20 je vous ai assuré de la confiance que nous avons toujours eue dans votre grande Nation et de l'intérêt que nous avons à reserrer les liens existant entre nous.

Je l'avais terminée en disant que les relations qui se nouent entre nous sous de si bons augures ne pourraient que contribuer au développement et au progrès de nos deux Pays.

Dans une note précédente à celle-ci, j'ai eu l'avantage d'exposer à votre Excellence le programme.politique de notre Gouvernement et de l'entretenir de notre désir de sauvegarder les intérêts de tous nos Alliés et particulièrement ceux de votre peuple.

En conséquence, je puis dès maintenant, assurer Votre Excellence que pour prévenir tout malentendu à ce sujet, ainsi que pour faciliter la tâche de la Conférence de la Paix, le Gouvernement syrien est prêt à entrer immédiatement en conversation avec votre Gouvernement sur les bases suivantes:

(I) Le maintien de l'indépendance intérieure et extérieure de la Syrie et de son unité territoriale.

(2) La sauvegarde des intérêts de l'Angleterre.

(3) Utilisation de l'aide de l'Angleterre dans les limites que permet notre indépendance.

Mon Gouvernement est assuré que, grâce aux principes humanitaires de votre grande Nation, et grâce à notre bonne volonté et notre désir de sauvegarder la Paix en Orient, il ne lui sera pas difficile de maintenir l'alliance, de conserver l'amitié existant entre nous, et d'arriver enfin à conclure une entente pouvant satisfaire les deux partis.

Veuillez agréer, Excellence, l'assurance de ma haute considération.

Le Président du Cabinet,

El-Rikaby

---

(١) نقلاً عن: Col. Meinertzhagen to Prime Minister, No. E 2917, of 18 March 1920, in F.O. 371/5034/44.

الملحق رقم (٢)

برقية المطران الماروني انطوان عريضة الى مؤتمر السلام في باريس في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٢٠ احتج فيها على قرار المؤتمر السوري العام وطالب بتقديم المساعدة الفرنسية من أجل لبنان الكبير وكل البلاد السورية[١].



34

21
~~1664~~
2594
28 MAR 1920

TELEGRAMME

24 Mars 1920

Congrès de la Paix, PARIS.

TRIPOLI SYRIE 664 - 88 - 15 - 18 h.

L'Emir Faysal défiant vos décisions, vos intentions, allant contre les désirs des Syriens, se fait couronner roi de toute la Syrie par quelques partisans. Protestons vivement contre cet acte illégal au nom des 8.000 Maronites du Diocèse de Tripoli, Latakieh, Hama, Homs, refusant absolument l'autorité chérifienne, la connaissant inférieure, incapable de nous gouverner. Confirmons précédentes requêtes: demandons autonomie du grand Liban avec assistance France ainsi que pour toute la Syrie. Requêtes suivent.

(s) Archevêque Maronite du Sandiak,
Tripoli, Latakieh, Hama, Homs, Antoine Arida.

(١) نقلاً عن: Conférence de la paix à la sécretaire de la délégation de l'Empire Britanique. No; E 2594, of 24 Mars, 1920, in F.O. 371/5034/44.

الملحق رقم (٣)

مذكرة سليمان كنعان عضو مجلس ادارة لبنان الى وزير الخارجية البريطانية اللورد كيرزن في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٢٢ طلب فيها احتلال انجلترا للبنان لاقامة وطن مسيحي فيه لمسيحي الشرق[١]

221

لجانب وزارة خارجية انكلترا العظمى

ياصاحب السعادة

مقدمه سليمان كنعان مسيحي عضو مجلس ادارة لبنان يعرض

في شهر تموز ١٩٢٠ ابعدتني الحكومة الافرنسية الى كورسكا بحجة انني اتفقت مع الامير فيصل على مقاومة الانتداب الافرنسي بلبنان

في شهر ايلول ١٩٢١ تمكنت من الوصول الى جنيف حيث رفعت لعصبة الامم شكوى بان لبنان غير راض تحت الانتداب وثم توجهت الى روما حيث رفعت هذه الشكوى لحكومتها ومنها توجهت الى الولايات المتحدة ورفعت شكوى لحكومتها ولحكومات الدول المتعاقدة في واشنطون والآن حضرت الى لندرا ولكوني اجهل اللغة الانكليزية ولا اريد ان يطلع احداً على ما اعرضه ارفع عريضتي هذه باللغة العربية

ان بقاء لبنان مستقلاً المتوقف عليه مصلحته ومصلحة لانكلترا العظمى المتبادلة وهذا امر يستدعي اهتمامكم حتى يكون الحكم فيه مبنياً على درس دقيق منزه عن كل تأثير خارجي

ان صالح بلادي المتفق مع صالح دولتكم يجعلني ان اتكلم بصراحة تامة فاقول

الاضرار التي تلحق لبنان بسبب تدخل فرنسا فيه

(١) يفقد استقلاله السياسي والاقتصادي وبسبب ذلك يهاجر جميع ابنائه

(٢) يرغم سكانه على دفع الضرائب ويقضون تحت الخدمة العسكرية الافرنسية حتى يكونون آلة لاستعمار سوريا

(٣) ان وطنه يبقى مهدداً دائماً بالهدم بحيث تقع مع فرنسا مشاكل دولية

(٤) ان فرنسا لا معاهدة سياسية مع المسلمين العرب ولا معاهدة تجارية ايضاً فمن محال ان يكون لبنان راضياً مع سوريا مركزاً طبيعياً له وهذا ضد صالح اللبنانيين والمسيحيين بالخصوص

8

(١) نقلاً عن: S. Kanaan to Lord Curzon, No. E 1888, of 17 Feb. 1922, in F.O. 371/7846/89.

(٢)

الاضرار التي تكون ضد مصلحة انكلترا

7

(١) ان انكلترا بتخليها عن لبنان تسلم بيدها لفرنسا حصن جبلي ومركز حربي لها واقع بوسط البلاد العربية هو مفتاح سوريا والشرق

(٢) ان فرنسا لا يمكنها ان تستقر بسوريا وتبقى فيها اذا كان لبنان خارجًا عن يدها

(٣) اذا استلمت فرنسا لبنان تجعله مركزًا حربيًا وبسببه تستولي على كل سوريا وتستعبد سكانها لان الشعب السوري ضعيف وجبان وتعود على الذل

(٤) ان وجود فرنسا بلبنان يجعلها بعدًا ما ان تأخذ من جهة الكثرة المسلمين بتلك البلاد وتجعل فيهم روحًا جديدة تكون سببا بالمستقبل لتغيير وجه الشرق وحالته كما كان يقصد نابليون الاول

المنافع التي يجديها لبنان لانكلترا

(١) ان موقع لبنان الجبلي ومركزه الجغرافي وكونه مأهولاً بالمسيحيين كل ذلك يجعله يهدد محاولة كل ثورة يراد عملها في البلاد المجاورة له

(٢) ان سكان لبنان الكثيرين مسيحيون ودروز واذا حصل على استقلاله التام يتجدد شبابه ويرجع نشاطه السابق اليه ويصبح بعد حين وطنًا لكل المسيحيين بسوريا والشرق ويكونوا هؤلاء قوة لانكلترا لان مصالحهم ان يكونوا تحت ظلها ويدافعوا ويستميتوا تحت لوائها

(٣) كل ثورة تريد تحصل في البلاد العربية فيمكن لانكلترا بكل وقت ان تستعين بلبنان وبيوم واحد يمكنها ان تجند منه خمسين الف مقاتل من اشجع رجال العالم بدون ان تتكلف بصعوبة نقلهم كما هي الحالة في مستعمراتها وبوقت ذاته يكون سكان لبنان باجمعهم جنود للدفاع ضد اي كان يريد التعدي على الملجأ الذي يقصده بيد انكلترا

(٤) ان جعل لبنان مملكة مستقلة بالشرق مقصوده من انكلترا ليس يكلف اقل فايدة [illegible] مملكة الحماية [illegible] لانكلترا [illegible]

(٥) ان اهتمام انكلترا بلبنان يجدي منه فايدة توازي اهتمامها في فلسطين والعراق [illegible] سكان

6

فلسطين والعراق مسلمون معرضون للكراهة جميعًا اما سكان لبنان من صالحهم دائمًا وابدًا التمسك بظل حماية انكلترا

ان فرنسا اليوم هي التي خسرت بيدها صداقة اللبنانيين المسيحية القديمة لانها لم تكتفِ بنكث عهدها لهم بل تصرفت ان تسلب الاستقلال الذي كان باتيانهم وان تخضعهم لاستعمارها وتعرضهم للاخطار وتلقي عليهم الضرائب وتتداخل بكل امورهم بما يعود لخيرها ومنفعتها فقط

ان هذه الفرصة هي التي تمكن انكلترا من ان تجعل اللبنانيين بيدها وتحت ظلها كما كانت ترغب قبلاً وهو لا يكلفها اليوم الا كلمة تنشيط فقط

اذا كانت الاحوال السياسية لا تمكن انكلترا اليوم من ان تعطف بوجه فرنسا وحمل مساعدة اللبنانيين كما وقفت [illegible] من سنة ١٨٦٠ ولحمل معاكسة استقلال اللبنانيين فانه يوجد وجه قانوني لمساعدتنا بقضيتنا امام المحكمة الدولية لان لبنان يطلب حقًا واضحًا لا يمكن للدول ان تنكره علينا

ان المسألة اللبنانية صريحة ولدينا حجج كثيرة باننا مستقلين غير خاضعين لحكم الانتداب واصرح حجة بيدنا دستور لبنان المعطى من الدول الكبرى المؤرخ سنة ١٨٦١ والمؤيد بقرارات مؤتمر استنبول سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٩٢ وسنة ١٩١٢

ان لبنان لم يشترك بهذه الحرب مطلقًا حتى ان المانيا والنمسا وتركيا اعتبروا استقلاله ولم يتعرضوا له

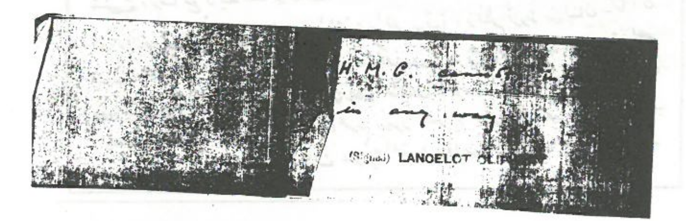
ان الاتفاقات الجديدة [illegible] لم تتعرض لالغاء دستور لبنان ولم تضعه تحت الانتداب

ان لبنان يريد اليوم ان يحصل على استقلاله التام ويتخلص من تدخل فرنسا منفردة بامره وبذلك يكون بالمستقبل خادمًا لسيف انكلترا العالية [illegible] وتقرير الراحة بالشرق

ارجوكم يا حضرة الوزير ان لا تعطفوا بالكم [illegible] بيت المسألة اللبنانية [illegible]

[illegible] خادمكم
سليمان كنعان

[illegible] لوندرا اوتيل سسل


H.M.G.
(توقيع) (Signed) LANCELOT OLIP...

الملحق رقم (٤)

مذكرة القوى الاسلامية طلاب الوحدة السورية المرفوعة الى الجنرال ويغان عام ١٩٢٣ تضمنت المطالبة بالانفصال عن لبنان والالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية[1].

نحن الموقعين امضاآتهم بذيله المفوضين من الوف من الطائفة الاسلامية في بيروت مركز الولاية نتقدم الى المفوضية العليا برفع مطالب الاهالي وهي رغائب الاكثرية الساحقة وتلك الرغائب تنحصر موجزة في طلب الانسلاخ عن متصرفية جبل لبنان والالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية مستندين بهذا الطلب على الحقائق التالية :

اولاً :- ان الحاق الولاية البيروتية او قسماً منها وهما لواء بيروت ولواء طرابلس في الساحل مع بقية البلدان المنضمة من الداخل بمتصرفية جبل لبنان تم بدون رضا من الاهالي وبغير استفتاء وفي ذلك كل المخالفة للاذاعة التلغرافية المرسلة في اول تشرين الثاني ١٩١٨ من ناظري خارجية فرنسا وانكلترا الصريحة بان البلاد والمقاطعات التي انسلخت عن الدولة العثمانية هي مستقلة وللاهالي الحرية التامة في تقرير مصيرهم وتأسيس حكوماتهم الوطنية مع احترام رغائب الشعوب وعدم اكراههم، وان الحلفاء بعيدون عن ان يرغموا سكان تلك البلاد على قبول نظام معين من الانظمة وان هذا هو غرض الحلفاء الاسمى الذي خاضوا لاجله غمار الحرب العالمية الأليمة.

فاهالي البلدان المذكورة مع الاسف لم يكن لهم ادنى نصيب من هذه الحرية ولا روعيت رغبتهم بالحاقهم بجبل لبنان ولا يخفى ان الحاق مقاطعة باخرى، او ولاية بمتصرفية (كما حصل) ولكل منها ميز خصوصي، وعادات وتقاليد، وتشكيلات قضائية، ومالية وغيرها، لا يمكن ان يتم بمعالفة شخصية، ومنافع ذاتية — كوظائف تنال ومرتبات تقبض —.

ان ما تبقى من ولاية بيروت والبلدان الملحقة، اهم موقعاً، واعظم ثروة من لبنان - كما ان الوحدة السورية اجزل خيراً، واعم نفعاً، واكثر عدداً — وجبل لبنان جزء من سورية لا يصح فصله من المجموع ومع ذلك فما رفض الالتحاق بالوحدة السورية ما رأينا من حاول ارغامه للالتحاق، بل وجد اللبنانيون عموم البلاد السورية وقوفاً عند حد رعاية رغبة الشعب اللبناني بما يريده لنفسه، ولو حاولت سورية المتحدة ارغامهم على الالتحاق بها لما كان ينظر

---

(١) من مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية.

الى ذلك الارغام بنفور، وان لا شيء من رعاية الحرية فيه ؟

اذاً ما بال اللبنانيين يحاولون ويضجون ويسعون بمختلف الوسائط لارغام اهل البلدان المذكورة على الالتحاق بالجبل وليس فيه من الخير ما في الوحدة — بل بالعكس فيه كل ضرر — لان واردات الخزينة من متصرفية جبل لبنان بالنسبة الى واردات الولاية والبلاد التي صيرت لبنان كبيراً — بنسبة عشرين المائة تقريباً — فهل من العدل ان تصرف اموال تلك البلدان على موظفي متصرفية جبل لبنان تحت اسم (دولة) ! ! ؟

ثانياً :- اذا قيل ان جبل لبنان له حدود طبيعية — هي البلاد التي الحقت به رغماً — وان الولاية او الدولة العثمانية سلبت منه بلاده، وتجاوزت على حدوده، وهم اليوم يستردونه، فهذا القول يرده ويرفضه التاريخ — اذ اثبت ثقاة المؤرخين كابي الفرج، وابي القاسم عبدالله مؤلف كتاب المسالك والممالك، وابن حوقل، وابي الفداء، والقزويني، والمسعودي واكثرهم من الجيل الثالث اي قبل تشكل الدولة العثمانية بثلاثماية عام ونيف)، وابن سباط، والامير حيدر ابن احمد الشهابي، وآخرهم العلامة كرنيليوس فانديك وجميعهم متفقون على ان حدود جبل لبنان تبتدي من الشمال من مكان فوق طرابلس الشام يدعى (فم الميزاب) وتنتهي حدوده جنوباً في وادي نهر الشقيف المكان المسمى (بالجرمق)، وشرقاً عند معلقة زحلة، وغرباً نهر بيروت وفي اثناء

— ثم ان الجبل قبل الدولة العثمانية حكم بحدوده المعروفة من التنوخيين ثم انتقل منهم الى المعنيين — ولما فتح السلطان سليم سورية انعم على حاكم الجبل الامير فخرالدين المعني الاول فينيه والياً على ايالة صيدا مع سلسلة جبل لبنان — ثم حكم الامير بشير الشهابي باسم من ولاة صيدا، وعكا وجميع اولئك الحكام انما كانوا يحكمون جبل لبنان فقط — وقاعدة حكمهم، ومقام حكامهم كان « دير القمر » والامير بشير هو الذي رفع كرسي حكمه الى « بيت الدين ».

وما سمعنا ولا روى لنا التاريخ ان احداً من حكام الجبل لا قبل الدولة العثمانية، ولا بعدها استقل في حكم الجبل والسواحل، ولم يكن في زمن من الازمان مستقلاً بالمعنى الذي يتخيله بعض المتهوسين من ابنائه، بل كان مقاطعة من المقاطعات التي يحكمها احد الولاة مثل « احمد باشا الجزار، وظاهر العمر، وبعده عبدالله باشا ونحوهم »، وكل اولئك الولاة كان لهم صلة بحاكم الجبل، وسيطرة عليه — ولم يظهر لجبل لبنان نوع من الامتيازات، او حكومة معروفة الا بعد حوادث سنة ١٨٦٠ تلك الحوادث المعروفة التي دفعت الدول العظمى للتدخل في شأنه فطلبت من الباب العالي ان يقر على امتيازات جبل لبنان بحدوده المعروفة قديماً، والزمت الدولة ان تعترف به في ذلك الحين.

الا اكرام اهل متصرفية جبل لبنان ليكونوا حكاماً في دولة ترفع اموالها البلدان الملحقة — ويستعطفون طلبهم الالتحاق بالوحدة السورية — وهل من العدل ان لا يكون للداخلية منفذاً بحرياً ؟ وهل يعقل ان تبقى الداخلية بلا سواحل. والسواحل بلا ارتباط مع الداخلية — مع ان لواء بيروت كان لسنة ١٩٠٢ تابعاً لولاية سورية مع الالوية الاربعة، طرابلس، لاذقية، عكاء، نابلس وبعد ان تشكلت ولاية بيروت لم تنفكا عن الارتباط مع ولاية سورية بكل المرافق العامة، والمنافع الزمنية — وهل يتصور العاقل والمنصف من رجال دولة فرنسا رجال العالم المتمدن ان تحمل ما تبقى من ولاية بيروت والبلدان الملحقة تلك الاضرار في الاقتصاديات والضرائب، وكثرة النفقات، وتقبل بتلك التجزئة، والفصل وكل فرد من اهلها على رأى من وحدة بلاده مع الداخلية حدوداً، ولغة، واخلاقاً، واقتصاداً وكل المصالح، والمنافع الحيوية وقد ايد هذا العلامة «جاك برون» حيث قال: «ان الساحل والداخل المرتبطان بالوحدة الجغرافية ووحدة الحدود سينتجان وحدة بالمصالح الى ان تنشأ روحاً عامة تضم ابناء البلاد للسعي نحو هدف واحد من الرقي، اساسه المصلحة العامة»،

ان لبنان الكبير الذي تكبر بالحاق البلدان المذكورة يتحمل اليوم نفقات ووظائف دولة، وتلك الوظائف تزيد عن حاجة جميع البلاد السورية المتحدة، حتى وتفيض عن سورية الجغرافية التي تربو نفوسها عن مليونين ونصف من النفوس مع مساحتها التي تضرب — من جبال طوروس شمالاً، الى الفرات والبادية شرقاً، والعريش جنوباً — اذ لا ارتياب البعيد ان ناظراً واحداً لمالية تلك البلاد او مديراً محاسباً يكفي لها وهكذا القول في مجلس النواب يكفيه لسوريا المتحدة مجلساً نيابياً واحداً وهكذا باقي الادارات، والمديريات، والنظارات المتفرقة فيكفي لكل منها مديراً واحداً — ولكن اين الاقتصاد من احداث تلك الوظائف الكبيرة، ومرتباتها الكثيرة في دولة لبنان الذي كان يكفيه متصرفاً وزيراً واحداً — ومصاريفاته جميعها البالغة خمسة وثمانين الف ليرة عثمانية يستغرقها، وتصرف في تشكيلات اليوم على قضاء واحد، او ادارة واحدة — وهكذا القول في الولاية وموظفيها، اذ كانت وارداتها العمومية مع جباية الف ليرة عثمانية — ومصاريفاتها لا تتجاوز نصف هذا المقدار — والولاية كانت متشكلة من خمسة ألوية كما مر — لواء نابلس، وعكا، وطرابلس،

على انه لو سلمنا اليوم ان العدل سوف يقضي على لبنان فيساويه مع اهل بلاد سورية المتحدة من حيث الضرائب وغيرها، وفرضنا انه قد تساوى فعلاً ولكنه بقي مصراً على رفض الوحدة — فلا مناص، ولا محيص لاهالي البلدان الملحقة من طلب الانفصال عن لبنان، والالتحاق بالوحدة السورية، للاعتبارات المذكورة جميعها —.

اخيراً:— ان الاكثرية الساحقة من اهالي البلدان التي الحقت الى لبنان بدون رضائهم واتت عليهم بالخسارة من حيث اقتصادياتهم، واثقلت عواتقهم الضرائب — ما برحوا في كل سانحة يعترضون على ذلك الالحاق، ويذكرون شاكرين المفوضية العليا صدور امرها يوم مباشرة الاحصاء بقبول اعتراض البيروتيين على تذاكر النفوس، وقطع ما يشهد عليهم بانهم لبنانيون — طالبين اليوم بكمال الاخلاص من عدالة الجمهورية الفرنساوية الفخيمة — حامية حرية الشعوب — اجابة طلبنا الانفصال عن لبنان والالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية — ويقدمون معنا في الختام فائق احترامهم.

صيدا　طرابلس　بيروت　صور

الملحق رقم (٥)

مذكرة جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية الى الرئيس شارل دباس في ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣ تضمنت تحقيق المطالب الاسلامية[1] .

جمعية
اتحاد الشبيبة الاسلامية
بيروت

ASSOCIATION
DE
LA JEUNESSE MUSULMANE
BEYROUTH

بيروت في ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٣

Beyrouth, Le

حضرة صاحب الفخامة الأستاذ شارل دباس المعظم
رئيس الجمهورية اللبنانية الجليلة

المعروض لفخامتكم أن جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية عقدت اجتماعاً عاماً بحثت فيه الإحصاء الأخير وما كان ينتظر أن ينشأ عنه من مراعاة حقوق الطوائف وفقاً لنسبة عدد نفوس كل منها. فقرّرت تأليف لجنة من أعضائها لدرس هذه القضية ورفع مطالبها إلى أولي الأمر. وان هذه اللجنة الموقعة إمضاءاتها بذيله تتشرف بالفات نظر فخامتكم إلى ما يلي :

أولاً ـ لما باشرت حكومتكم الجليلة بإجراء الإحصاء الأخير استبشر المسلمون بهذا العمل وعقدوا عليه الآمال وأقبلوا عليه على اختلاف مذاهبهم اعتقاداً منهم بأن هذا الاحصاء وما ينتظر عنه من إثبات تكافؤهم بالعدد مع سائر الطوائف غير المسلمة الكريمة

---

(١) ملف اتحاد الشبيبة الاسلامية ـ جامعة بيروت العربية ، غير مصنّفة.

يساعدهم على نيل حقوقهم كاملة في الجمهورية اللبنانية الجليلة سواء كان ذاك في مناصب الحكومة أو في مخصصاتها المالية للمعارف والأعمال الخيرية وسواها . ورغم أنه قد ثبت بالاحصاء أن عدد نفوس الطوائف المسلمة بلغ ٣٨٦,٤٥٩ من مجموع كل الطوائف البالغ ٧٩٢,٢٩٦ وهو يوازي نصف سكان الجمهورية اللبنانية. وظهر جلياً صواب ما كان يشكوه المسلمون من عدم تناسب كل من عدد نفوسهم والتكاليف المفروضة عليهم مع الحقوق التي نالوها في هذه الجمهورية ، فإنهم لم يروا حتى الآن أي برهان على أن الحكومة الجليلة نظرت بعين الاعتبار حتى بعد الاحصاء الأخير إلى حقوقهم المهضومة .

ثانياً ـ إن الطوائف الاسلامية فضلاً عن وفرة عددها في هذه الجمهورية الموقرة أنجبت كغيرها أفراداً أذكياء مثقفين، ولذلك فهي ترى من الإنصاف أن تكون مساوية لغيرها تمام المساواة في الحقوق إسوة بالمساواة في الواجبات . وغير خافٍ على فخامتكم أن الطوائف المسلمة تؤدي إلى خزينة الحكومة من الرسوم والضرائب ما يزيد كثيراً على مجموع ما تدفعه كل الطوائف الباقية .

ثالثاً ـ إن حكومة فخامتكم مقبلة على إعلان انتخابات جديدة. ومن المعلوم أن قوانين الانتخابات الحاضرة مبنية على الإحصاء السابق على ما كان فيه من إضافات ومخالفات غير قانونية فإذا كانت قوانين الانتخابات الآتية ستبقى قائمة على أساس الاحصاء السابق ، فالمسلمون على اختلاف طوائفهم يرون هذا العمل إجحافاً بحقوقهم لا يرضون به . لذلك كانت ثقتنا بفخامتكم تطمئننا أن تعديل قانون الانتخابات الآتية سيبنى على ما يلي :

١ ـ مراعاة الاحصاء الأخير .
٢ ـ المحافظة على حقوق الطوائف الاسلامية باعتبارها نصف سكان البلاد .
٣ ـ العناية في المحافظة على عدد ممثلي الطوائف الاسلامية في المجلس حين تقسيم الدوائر الانتخابية .
٤ ـ المحافظة على كسورات الأنصبة الانتخابية فلا تذهب هدراً ، بل يضاف كسور كل دائرة إلى أقرب دائرة إليها .

هذا ، ولما كانت حكومة فخامتكم بمقام الحارس الأمين على دستور البلاد . وأن هذا الدستور نص على توزيع الحقوق على الطوائف بنسبة عدد أفراد كل منها . فإن اللجنة

تلفت أنظاركم العالية إلى ما عرضناه من الإجحاف الواقع على الطوائف المسلمة. وان نظرة واحدة تلقونها إلى ما يشغله المسلمون في الوظائف ولا سيما العليا منها سواء كان ذلك في العدلية أو النافعة أو الصحية أو المالية وغيرها من إدارات الدولة. ونظرة أخرى إلى مجموع الرواتب التي يتقاضاها الموظفون المسلمون، وكذا المنح المدرسية والخيرية التي تعطى للمسلمين، تؤكد لفخامتكم صواب ظلمهم من الحالة الحاضرة ووجوب إنصافهم ورفع كل حيف عنهم. فاللجنة ترجو فخامتكم وأنتم على أهبة تعديل الدستور وعلى باب حدث جديد أن تنظروا بعين الاهتمام إلى هذه المطاليب الحقة وهي معتقدة بأنكم فاعلون لما اشتهر عن فخامتكم من حب الانصاف وأنكم للجميع سواء.

وتفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول فائق الاحترام

الدكتور فائق عبوشي — رشيد بيضون — الدكتور حسين رشيد سري الدين

الدكتور خالد الصغير — الدكتور عادل الشيخ — المحامي راشد البيلاني

محمد علي النابلسي — الدكتور زكريا العالية

رئيس جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية

محمد جميل بيهم

الملحق رقم (٦)

رسالة الياس فرحات من البرازيل الى محمد جميل بيهم في ٢٥ حزيران (يونيه) ١٩٣٣. طالب فيها السعي للوحدة السورية والغاء المادة التي تحدد ديانة رئيس الجمهورية اللبنانية[١].

لاپا - ٢٥ حزيران سنة ١٩٣٣

حضرة الوجيه الفاضل السيد جميل بيهم المحترم

تحية تقدير وإعجاب

وبعد فَلي الشرف أن أبعث إليك في البريد الذي يحمل كتابي هذا بنسخة من «ديوان فرحات» راجياً من كرم أخلاقكم قبولها مع غض النظر.

ولي السرور أن أوجّه إليكم سؤالاً كثيراً ما ساءلت به نفسي، السؤال هو: لماذا لا يؤلف الأحرار اللبنانيون حزباً سياسياً رسمياً يهتم بالوحدة السورية، بل تكون المادة الأساسية فيه السعي إلى الوحدة السورية؟

الطوائف الاسلامية في لبنان تؤلف نصف قُطّانه أو تكاد. هؤلاء هم بالطبع من الراغبين في هذه الوحدة، والمسيحيون الاحرار كثيرون وهم دون شك ينضمون إلى هذا الحزب متى رأوا أن المسلمين مخلصون في الأمر الذي يسعون إليه على أن الدليل الأول على إخلاص الأكثرية في تلك البلاد المحبوبة المنكوبة لا يكون إلاّ في إلغاء المادة التي تعين رئيس الجمهورية. إن هذه المادة وحدها سيئة تمحو حسنات واصغي الدستور كلها، وليسمح لي جناب الوجيه الأديب أن أكون صريحاً: إن هذه المادة عار على مسلمي البلاد

---

(١) محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩٠٨ - ١٩٣٥، الملف ٤، ص ١٩٣.

السورية الذين يدعون الرغبة في المسير إلى الأمام، وهي فضلاً عن هذا، الحجر الذي يلقمه الانفصاليون لكل من يفتح فمه في ذكر الوحدة السورية، وهي حجة الانفصاليين الكبرى.

إن اللامركزية ضرورية لكل مقاطعات البلاد حتى يأمن الخائفون على حقوقهم.
الخلاصة أنا لا أفهم معنى رضى مسلمي لبنان أو سكوتهم عن الحالة التي وضعتهم فيها السياسة، وقد رأوا بأعينهم أن فرنسا كغيرها من دول العالم ترهب جانب القوة وطلاب الوحدة في لبنان - إذا اتحدوا - قوة لا يستهان بها. هذا سؤالي أقدمه بكل إخلاص وأشكر لكم جوابكم.

الداعي
الياس فرحات

Elias Farhat. Paraná – Lapa – Brasil.

الملحق رقم (٧)

بيان رسمي حول المساعدات الحكومية المقدمة للمدارس العاملة في لبنان، وقد القاه صبحي حيدر - مدير المعارف - في المجلس النيابي في ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٣٤ بناء على طلب النائب خير الدين الاحدب، وقد تبين ان مجمل المساعدات تعطى لرؤساء الطوائف المسيحية[1].

البطريرك الماروني	٢٥٠٠ ليرة	المطران أبو عسلي ابرشية بعلبك الكاثوليكية	٥٠٠ ليرة
بطريرك السريان الكاثوليك	٢٥٠ ليرة	مطران صيدا الكاثوليك	٩٠٠ ليرة
اربريان مطران الارمن الكاثوليك	١٠٠ ليرة	مطران بيروت الكاثوليك	٥٥٠ ليرة
المطران عواد ابرشية قبرص المارونية	٨٥٠ ليرة		
المطران مبارك ابرشية بيروت المارونية	٢٠٠٠ ليرة	مطران زحلة الكاثوليك	١٣٠٠ ليرة
المطران مراد ابرشية بعلبك المارونية	٨٥٠ ليرة	المطران غوريان مطران الارمن الارثوذكس	٦٥٠ ليرة
المطران انطون عبد ابرشية طرابلس المارونية	٢٠٠ ليرة	مونسنيور حبيقة	١٠٠ ليرة
ابرشية صور المارونية	١٧٥ ليرة	المقاصد الخيرية الاسلامية	٤٠٠ ليرة

(١) مضبطة المجلس النيابي اللبناني، الجلسة العاشرة، ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٣٤، ص ١٣٧.

المطران البستاني ابرشية صيدا المارونية	١٥٥٠ ليرة	الاخت فيلمون رئيسة مدرسة سيدة لبنان	١٥٠٠ ليرة
ابرشية دمشق المارونية	١٥٠ ليرة	المدارس الخيرية الارثوذكسية	٦٠٠ ليرة
ابرشية طرابلس الارثوذكسية	٦٥٠ ليرة	المقاصد الخيرية الاسلامية في طرابلس	٣٠٠ ليرة
ابرشية طرابلس المارونية	٢٠٠ ليرة	الاب مرتينوس طربيه	١٧٥ ليرة
ابرشية زحلة الارثوذكسية	٧٥٠ ليرة	راهبات الارمن الكاثوليك	١٥٠ ليرة
المطران ابو رجيلي ابرشية مرجعيون الارثوذكسية	٦٥٠ ليرة	مدرسة زهرة الاحسان	٤٠٠ ليرة
ابرشية لبنان الارثوذكسية	١٠٠٠ ليرة	المدارس الدرزية	٢٠٠ ليرة
مطران صور الكاثوليك	٣٠٠ ليرة	المدارس الشيعية	٤٥٠ ليرة
مطران طرابلس الكاثوليك	١٥٠ ليرة	مدرسة الصراط في عاليه	١٠٠ ليرة
		ابرشية مرجعيون الكاثوليك	٣٠٠ ليرة

الملحق رقم (٨)

مذكرة الكتلة الاسلامية الى رئيس الجمهورية ألفرد نقاش عام ١٩٤٣ احتجاجا على نبأ رغبة البطريرك الماروني في اقالة رئيس الحكومة سامي الصلح[١] .

فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الافخم

تتشرف الكتلة الاسلامية بعرض ما يأتي :

شاع في الاوساط الاسلامية ان رسالة وجهت اخيرا من المقام البطريركي الماروني الى فخامتكم يبسط فيها رغبته في اقالة الوزارة الحاضرة لان اعمال رئيسها تتنافى على اعتقاده مع مصلحة الطائفة المارونية المحترمة، وسمى خلفا لدولة الرئيس سواه ممن يتمتع بثقته من المسلمين .

وقد قابلت هذه الاوساط على تعدد طوائفها النبأ بألم واستغراب لان دولة اعترفت الدول باستقلالها السياسي، وفيها من المسلمين ما يناهز نصف سكانها جديرة بان تكون مستقلة عن نفوذ الافراد والجماعات الشخصي، ومنزهة بسياستها العامة عن ان تكون متركزة على قاعدة تعزيز طائفة على الطوائف الأخرى .

ونحن نجلّ غبطة البطريرك عن أن يفرض ارادته فرضا على الحكومة التي هي للجميع على السواء . ومع ذلك فانه لا يسعنا ازاء التأكيد لنا بصحة الخبر الا ان ننقل اليكم ما كان له من الاثر المؤلم في النفوس، منتهزين هذه الفرصة لنلفت انظار فخامتكم الى المذكرة المرفوعة اليكم من كتلتنا بتاريخ ٣٠ تموز سنة ١٩٤٢ على

---

(١) ملف الكتلة الاسلامية ـ مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية ـ غير مصنفة .

رجاء اهتمامكم لانصاف المسلمين في وطن لا سبيل للاستقرار فيه الا بالانصاف وتوزيع المغانم على الجميع بالسواء.

وتفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول جزيل الاحترام.

رئيس الكتلة الاسلامية
محمد جميل بيهم

أمين السر
حسين أبو ظهر

الملحق رقم (٩)

مذكرة اللجنة التنفيذية للمؤتمر الاسلامي احتجاجاً على المرسومين الطائفيين (٤٩) و(٥٠) قدمت للمندوب السامي الفرنسي جان هللو في ٦ تموز (يوليه) ١٩٤٣[١].

مذكرة اللجنة التنفيذية للمؤتمر الاسلامي

الى مسيو هللو سفير فرنسا المندوب العام

يا فخامة السفير:

ان اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مؤتمر الطوائف المحمدية الذي عقد في بيروت بتاريخ ٢١ حزيران سنة ١٩٤٣ احتجاجاً على الاجحاف اللاحق بحقوق المسلمين من جراء صدور المرسومين الاشتراعيين رقم ٤٩ و ٥٠ من قبل الحكومة اللبنانية المنطقين، الاول بتحوير القواعد الاساسية في الانظمة الانتخابية، والثاني بتوزيع المقاعد النيابية على الطوائف والمناطق، ان اللجنة تقدم هذه المذكرة التي تتناول في موضوعها بحث الاوضاع الحاضرة وما رافقها من تطورات اوجبت بعض الملاحظات القانونية التي بعثت الطوائف المحمدية عنها بموجب المقررات التي اتخذت بتاريخ ٢١ حزيران سنة ١٩٤٣ ورفع صورة عنها الى فخامتكم على امل ان تتفهموا بروح الصداقة والاخلاص المشهورة عنكم، الاماني التي اعربت عنها الطوائف المحمدية بلسان صاحب السماحة مفتي الجمهورية اللبنانية «الشيخ محمد توفيق خالد».

اننا على يقين تام ان فخامتكم بعد ان تطلعوا على هذه المذكرة ستجدون ان الطوائف المحمدية كانت على حق في مطاليبها، لا سيما وانها لم تطلب الا احترام القوانين والانظمة المرعية الاجراء وتوزيع الحقوق والمنافع توزيعا عادلا بين جميع اللبنانيين على السواء، الامر الذي ورد صراحة في تصريح فخامة الجنرال كاترو يوم اعلان استقلال لبنان بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤١.

وهذه المذكرة ستقتصر على بحث الامور التالية:

اولا — تجاوز الحكومة الحاضرة صلاحية التشريع الممنوحة لها بموجب قرار فخامة الجنرال كاترو المندوب العام يومئذ والمؤرخ في ١٨ آذار سنة ١٩٤٣ تحت رقم ١٣٠ ف.م.

ثانياً — عدم مراعاة الانظمة المتعلقة بالمهاجرين، ومخالفة احكام القوانين المرعية الاجراء وعلى الاخص معاهدة لوزان.

* * *

١ — في تجاوز الحكومة الحاضرة صلاحية التشريع الممنوحة لها بموجب القرار ١٣٠ ف.م. تاريخ ١٨ آذار سنة ١٩٤٣.

بتاريخ ١٨ آذار سنة ١٩٤٣ عينت الحكومة الحاضرة بموجب القرار رقم ١٣٠، وقد حددت صلاحيتها في القرار نفسه بما يلي:

«بصفة موقتة والى ان يكون مجلس النواب قد انتخب رئيس
«الجمهورية اللبنانية ضمن الشروط المحددة بالمواد ٤٩ و٧٤ و٧٥ من الدستور
«يتولى الدكتور ايوب ثابت سلطات رئيس الدولة رئيس الحكومة
«للجمهورية اللبنانية».

وقد ورد في المادة الثالثة من القرار المذكور رقم ١٣٠، تحديد صريح للصلاحية جاء فيه ما يلي:

«يعطى رئيس الدولة رئيس الحكومة الصلاحية لتخذ مراسيم لها
«قوة القانون في مجلس الوزراء، ضمن التحفظات الواردة في اعلان
«استقلال لبنان في بيروت بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤١».

قبلت الحكومة الحاضرة ان تتولى الحكم وتجري الانتخابات ضمن هذه الصلاحيات المعطاة لها مع العلم بالتحفظات التي وردت في هذا القرار وقد ورد ايضاً في القرار رقم ١٢٩ ف.م. تاريخ ١٨ آذار سنة ١٩٤٣ ما يلي:

«ابدلت بالاحكام التالية المادة الرابعة والعشرون من الدستور اللبناني»

المادة ٢٤ — يتألف مجلس النواب من اعضاء منتخبين حدد عددهم وكيفية انتخابهم بالقرار عدد ٢ ل.ر. تاريخ ٣ كانون الثاني سنة ١٩٣٤ المحور بالقرار عدد ٩٥ ل.ر. تاريخ ٤ ايار سنة ١٩٣٤، وبالقرار ٢٧٩ ل.ر. تاريخ ٣ كانون اول سنة ١٩٣٤، والقرار رقم ١١٩ ل.ر. تاريخ ٢٩ تموز سنة ١٩٣٧، والقرار رقم ١٣٥ ل.ر. تاريخ ٧ تشرين اول سنة ١٩٣٧.

وتبقى احكام هذه القرارات نافذة الى ان يضع المجلس قانوناً جديداً للانتخابات.

فيظهر جلياً من النصوص الواردة ضمن قرارات التعيين وتحديد الصلاحيات، انه لا يحق للحكومة الحالية تعديل قوانين الانتخاب المرعية الاجراء، بل عليها اجراء الانتخابات طبقاً لاحكامها فقط، لا سيما وقد اعطي حق تعديل هذه القوانين للمجلس النيابي وحده.

وبما ان قانون الانتخاب المرعي الاجراء حسب آخر تعديلاته قد عين عدد النواب المنتخبين (٤٢) باثنين واربعين نائباً فقط موزعين على الطوائف والمناطق:

وبما ان حضرة المندوب العام بقراره رقم ١٢٩، قد حصر كل تعديل سواء في العدد او في التوزيع الطائفي بالمجلس النيابي المقبل وحده،

وبما ان الحكومة الحاضرة بادخالها تعديلات في العدد والتوزيع تكون قد تجاوزت الصلاحيات المعطاة لها خصوصاً وان هذا التعديل قد الحق اجحافاً وغدراً فعلياً بحقوق الطوائف المحمدية

لذلك، يكون المرسومان الاشتراعيان الصادران بتاريخ ١٧ حزيران سنة ١٩٤٣ تحت رقم ٤٩ و٥٠ غير شرعيين.

٢ — في عدم مراعاة الانظمة المتعلقة بالمهاجرين ومخالفة احكام القوانين المرعية الاجراء وعلى الاخص معاهدة لوزان.

بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٤٩ تاريخ ١٧ حزيران سنة ١٩٤٣ ادخلت الحكومة الحاضرة تعديلا اساسياً على القرار رقم ٢ الصادر عن المفوضية العليا بتاريخ ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٤، بحيث ورد في المرسوم الاشتراعي رقم ٤٩ ما نصه:

المادة ٤ — الغيت المادة الرابعة من القرار رقم ٢ تاريخ ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٤ وابدلت منها الاحكام التالية:

«يتألف عدد الاهالي من المواطنين المقيدين في سجلات الاحوال
«الشخصية بتاريخ ٣١ كانون الاول سنة ١٩٤٢، يضاف اليهم الاشخاص
«الذين هم غير مقيدين في هذه السجلات واصلهم من لبنان ومع اقامتهم
«في الخارج قد اختاروا الجنسية اللبنانية».

قد بينا في مقدمة هذه المذكرة ان الحكومة لم تكن تملك حق الغاء او تعديل اي قرار من قرارات المفوضية العليا او المندوب العام، باعتبار ان كل تعديل يعود مبدئيا الى المجلس النيابي المقبل بحسب نص القرارات التي بموجبها تعينت الحكومة الحاضرة وقبلت المهمة على هذا الاساس الواضح.

---

(١) نقلاً عن: ملف الكتلة الاسلامية مجموعة جامعة بيروت العربية، غير مصنفة.

فبموجب هذا التعديل تمكنت الحكومة الحاضرة من ادخال ١٥٩ الفاً مائة وتسعة وخمسين الفاً من المهاجرين، وقد زعمت في بيانها الصادرين بتاريخ ٢٢ ـ ٢٣ حزيران سنة ١٩٤٣ انها اجرت قيدهم في سجلات اللبنانيين المقيمين على الرغم مما في هذا التسجيل من تعارض مع النصوص القانونية المرعية الاجراء، لا سيما وانهم لا يزالون خارج البلاد.

وان المادة ٣٤ الرابعة والثلاثين من معاهدة لوزان لا تمنحهم حق التسجيل الا عند عودتهم الى البلاد واقامتهم الفعلية فيها واستكمالهم سائر الشروط اللاحقة المنصوص عنها صراحة في تلك المادة، فضلاً عن بقية الشروط المنصوص عنها في الانظمة الانتخابية.

وبما ان التعديل الذي اقدمت على ارتكابه الحكومة الحاضرة لا يتعارض فقط مع صراحة قانون الجنسية المرعي الاجراء والنصوص الواردة في احكام معاهدة لوزان، بل هو مخالف ايضاً لمطالعة حضرة المستشار القضائي للمفوضية العليا المسيو مازاس المؤرخة في ٢٦ ايار سنة ١٩٢٨ المبلغة الى الحكومة اللبنانية تحت رقم ٤٣٦٩ والتي يلفت فيها نظر الحكومة اللبنانية الى تفهيم المهاجرين الاضرار والعقبات القانونية التي قد تنتج عن التسجيل الاداري عند الحصول على الحقوق العامة كالحقوق المدنية والحقوق الانتخابية عند وقوع اعتراض على تسجيلهم

ولما كان الاعتراض على تسجيل المهاجرين قد وقع فعلاً.

ولما كان لادخال عدد ١٥٩ الفاً من المهاجرين على عدد سكان المقيمين الاصليين وحذف عدد ٨١٦٩٤ من المهاجرين الذين كانوا قد سجلوا في سجلات الاحصاء سنة ١٩٣٢ وادخلوا في المعدل الانتخابي الذي جرت على اساسه الانتخابات النيابية السابقة، فهذه الحالة يكون عمل الحكومة الحاضرة غير قانوني وتجاوزاً في التشريع، وكان يتوجب عليها قبل اجراء قيد المهاجرين هؤلاء، وادخالهم في مرتبة واحدة مع الوطنيين المقيمين من حيث الحقوق الانتخابية، ان تتثبت من استكمالهم الشرائط التي نصت عليها الانظمة والقوانين والاتفاقات الدولية وانطباق حالاتهم عليها

ولما كانت هذه الطريقة التي سلكتها الحكومة اللبنانية قد فتحت سبيلاً لسوء الاستعمال، وحملت هؤلاء المهاجرين جنسيتين مختلفتين في آن واحد، كما هو الواقع على الرغم من ان هذا الامر مخالف لمعاهدة لوزان ولقوانين الجنسية الدولية، وللمبادىء العامة التي اقرتها جامعة الامم نفسها

ولما كان ادخال المهاجرين في عداد المواطنين دفعة واحدة وبصورة ادارية وكيفية، بدون اجراء اي تحقيق عن هويتهم الاهلية او الطارئة كما توجبه احكام قوانين الجنسية المرعية الاجراء، ثم ضم الزيادة الحاصلة الى عدد الوطنيين المقيمين حتى ٣١ كانون اول سنة ١٩٤٢ هو الامر الذي تذرعت به الحكومة لزيادتها عدد المقاعد النيابية من ٤٢ الى ٥٤.

وبما ان هذه الزيادة في المقاعد النيابية لم تكن لتستند على القواعد القانونية والانظمة المعمول بها، اضف الى هذا فكرة الاجحاف بحقوق الطوائف المحمدية ذلك الاجحاف والغبن المناقض لتصريح ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤١ والذي اعلن فيه: «ان الحكومة اللبنانية تضمن المساواة في الحقوق المدنية والسياسية بين سائر تبعتها دون اي تمييز».

ولما كانت الحكومة اللبنانية بسلوكها هذا السبيل قد خالفت قاعدة التوازن والمساواة التي تعهدت بها لجميع الطوائف على السواء، بموجب المراسلات الرسمية المتبادلة مع الحكومة الفرنسية بشخص فخامة الجنرال كاترو.

لذلك، كان العمل الذي اقدمت عليه الحكومة الحاضرة بادخالها تعديلاً على عدد المقاعد النيابية، وتوزيعها على الاساس الباطل الذي اتخذته امر مخالفاً لاحكام القوانين والانظمة المرعية الاجراء تعمدت فيه انزال الاجحاف بحقوق الطوائف المحمدية.

يا فخامة المندوب العام:

ان هذه السبل تحول دون ادخال جميع العناصر التي يتألف منها هذا الوطن في المجموعة اللبنانية، وتقف حجر عثرة في سبيل نظام عام يكفل سلامة الاستقلال وانماءه بطريقة التعاون الوثيق بين مختلف ابناء هذه البلاد.

ان استقلال بلادنا واستقرارها السياسي والاجتماعي الذي يرغب فيه رغبة صادقة جميع اللبنانيين المخلصين سليمي النية، لا يمكن الوصول اليها بطرق تخالف العدل والحق. ولبنان لن يعرف الاستقرار الاجتماعي والسياسي الا اذا اشترك جميع ابنائه في خدمته بروح واحدة من الاخلاص وفي ظل نظام مؤسس على المساواة والعدل:

فعليه ـ وبالاستناد الى كل ما تقدم بيانه نرغب اليكم.

اولا ـ اتخاذ التدابير المؤدية الى الغاء [illegible] ومن الا[illegible] ٤٩ و٥٠ والصادرين بتاريخ ١٧ حزيران سنة ١٩٤٣ [illegible] الطمأنينة والثقة الى النفوس.

ثانياً ـ تأمين اجراء احصاء عام يشمل جميع المقيمين في اراضي الجمهورية اللبنانية ومن ضمنهم المكتومون والاكراد والبدو، ما عدا الحاصلين على جنسية اجنبية، باعتبار ان الغاية الاساسية من الاحصاء انما هي تسجيل جميع المقيمين وفي جملتهم الذين لم يتمكنوا من قيد نفوسهم بالطرق العادية في اثناء المهلة التي تقع بين الاحصاء السابق والاحصاء المقبل

ثالثاً ـ اتخاذ هذا الاحصاء العام اساساً لتوزيع المقاعد النيابية على الطوائف والمناطق اللبنانية

رابعاً ـ تعيين «معدل انتخابي» يكون اساساً توزع بموجبه المقاعد النيابية وذلك قبل اجراء عملية الاحصاء حتى يأتي هذا التوزيع بعيداً عن الشبهات.

خامساً ـ تأجيل البت بقضية المهاجرين التي وقع عليها الاعتراض القانوني، هذا الاعتراض الذي اشار اليه حضرة المستشار القضائي المسيو مازاس كما هو مبين فيما تقدم، وترك امرها الى المجلس النيابي المقبل.

سادساً ـ ضمانة سلامة الاحصاء والانتخابات من أي تدخل، بايجاد حكومة حيادية بعيدة عن الحزبية، ذلك ان الحكومة القائمة قد فقدت ثقة جميع المواطنين اللبنانيين تقريباً.

وتفضلوا يا فخامة السفير بقبول فائق الاحترام.

بيروت في ٦ تموز سنة ١٩٤٣

رئيس المؤتمر رئيس اللجنة التنفيذية	امينا السر
مفتي الجمهورية اللبنانية	المحامي حسني ابو ظهر : صائب سلام
محمد توفيق خالد	

الملحق رقم (١٠)

احدى نشرات الدعاية الانتخابية المعادية لاميل ادة قبل انتخابات ايلول (سبتمبر) ١٩٤٣ اتهم فيها بعداوته للعروبة، مطالبة الشعب بانتخاب مرشحي الكتلة الدستورية[1].

اميل اده عدو الثقافة العربية

عندما وضع الدستور اللبناني للمرة الاولى وطرح موضوع اللغة الرسمية للبحث كان اميل اده يتشبث بقتل اللغة العربية

عندما ألف اميل اده الوزارة سنة ١٩٢٩ كان اول اعماله الغاء المجمع العلمي العربي.

ثم الغى المدارس الرسمية، وخفض شأن اللغة العربية في دور الحكومة وخصوصاً في القضاء، ولم يكن يخطب ويتكلم ويوقع الا باللغة الاجنبية، بل كان يحتقر كل من يخاطبه باللغة العربية التي هي بنظره لغة العرب المنحطين

ان اميل اده عدو اللغة والثقافة العربية وعدو القومية وعدو لبنان فحذار حذار ايها الناخب الكريم من انتخابه وانتخاب عصابته الشريرة.

فقاطعوا هؤلاء الخونة والمتعصبين وانتخبوا رسل الوطنية وحماة الكرامة والدستور مرشحي الكتلة الدستورية في جبل لبنان

(١) نقلاً عن: محفوظات الجامعة الأميركية في بيروت مكتبة يافث.

الملحق رقم (١١)

برقية سرية من الوزير البريطاني المفوض سبيرز الى وزارة خارجيته في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ حول جهود الفرنسيين لدعم جماعة اميل اده واثارة الفتن الطائفية بين المسلمين والمسيحيين[١] .


PUBLIC RECORD OFFICE
Reference:- FO 371/35193 XC/ri/ 2584
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on].

[Cypher]. WAR CABINET DISTRIBUTION

FROM BEIRUT TO FOREIGN OFFICE

Sir E. Spears D. 12.04 a.m. 28th November,1943.B.S.T.
No. 776
27th November, 1943. R. 12.05 p.m. 28th November,1943.G.M.T.

Repeated to Minister of State Resident Cairo,
Resident Minister Algiers.

/////

IMPORTANT

My telegram No. 774 paragraph 6. E 7445 26/4.

Lebanese Minister of the Interior told a member of my staff to-day that he had received reports - which he was endeavouring to check - that two French cars had been sent to Jbeil loaded with arms for Edde's associates in that district. From many sources he knew that the French were making even more frantic efforts than before to stir up trouble between Moslems and Christians. The method was to employ a few Moslems in [grp.omitted] pay to make provocative anti-Christian utterances and then to focus the attention of Christians (no more than Maronites) on these "Portens". It was having some success owing to the vigorous co-operation of the Maronites - Bustani. (Minister of the Interior is himself a Maronite).

2. Political Officer in Bakaa reports on November 26th a bomb was thrown at a Maronite church near Zahle by a Druse ostensibly demonstrating against the "French influence". Such methods are quite out of keeping with the Druse mentality and with the fact that the Druse of Lebanon were co-operating with the Christians in defence of the [grp.undec] legitimate government during the crisis. There has been canvassing in Zahle - always a centre of reactionary Maronite influence for demonstrations against Catroux's settlement, significantly on the grounds that the British are working for Arab union.

---

(١) نقلاً عن: Spears to F.O.No. E 7474, of 27 NOV. 1943, in F.O. 371/35193/89.

الملحق رقم (١٢)

تقرير من المفوضية البريطانية في بيروت الى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٤٤ اوضحت فيه موقف المملكة العربية السعودية المعارض لمشروع الاتحاد العربي انسجاماً مع الموقف اللبناني[١] .

PUBLIC
Reference:- FO 371/40301 9/ 2592
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

THIS DOCUMENT IS THE PROPERTY OF HIS BRITANNIC MAJESTY'S GOVERNMENT

SYRIA AND LEBANON. May 4, 1944.

SECRET. SECTION 1.

[E 2723/23/89] Copy No. 8

Extract from Weekly Political Summary No. 108, Syria and the Lebanon, 26th April, 1944.—(Received in Foreign Office 4th May.)

1. *General.*

THE Lebanese Mission has returned from Saudi Arabia. The question of Arab unity was discussed, and it appears that Ibn Saud's discouragement of any political Pan-Arab conference before the end of the war has fortified the Lebanese Christians, including the President, in their aversion to the idea of federation. It is considered unlikely, therefore, that the Lebanese Prime Minister will press for a conference at present. The attitude of the Syrian Government towards an early conference, though Pan-Arab feeling is stronger in Syria, will no doubt be influenced by the Syrian President, who is strongly attached to Ibn Saud.

Messages have been received by both Syrian and Lebanese Governments from the Imam Yahya of Yemen acknowledging the independence of their respective States.

* * * * * *

3. *Syria—Damascus.*

At the reopening of Parliament on the 22nd April there was a good attendance of Deputies, and all the Ministers, with the exception of the Minister of Finance who is attending the Financial Conference in Cairo, were present. The President is still confined to bed, but has been able to study a number of draft laws which are soon to be submitted to the Chamber.

After the conclusion of the formal business, a proposal signed by fifty Deputies was read expressing their wish that the Chamber should present a Spitfire to the R.A.F. The proposal was adopted.

In reply to questions, the Prime Minister stated that he agreed that the educational system was faulty, but claimed that, since it had been in force for a quarter of a century, its modification would require both thought and time. With regard to the internees, he said that the efforts of the President in this respect had been successful, that many had been released, and that the Government were now endeavouring to arrange for the release of the remainder. The French, he said, had submitted two schemes regarding the cession of the Army. In each of them some points were not acceptable and some required study, but the most recent conversations had been encouraging. The illness of the President had, however, caused a temporary hold-up in negotiations. The Prime Minister repudiated the idea that the Government was taking over only the shadow and not the substance of the attributions of sovereignty as some of the Deputies had suggested, and added that Syrian sovereignty would be complete, more complete in fact than that in "certain neighbouring countries." He summed up by saying that all the other attributions, with the exception of the Sûreté Générale, had now been taken over.

It is probable that the Syrians will press their claim for control also of the *Séquestre des Biens Ennemis.* The French have been opposed to the transfer of this service on the grounds that the Syrians, who are not at war, can have no concern with the properties involved.

The Syrian Government have decided to send diplomatic Missions to Egypt, Iraq, Saudi Arabia, Algiers, Great Britain and the United States and to establish Consulates-General in Amman, Jerusalem, Bombay and Rio de Janeiro.

* * * * * *

11. *The Lebanon.*

In the by-elections the two Government candidates for Mount Lebanon, Farid el-Khazen and Khalil Abu Jaoudeh, were returned with large majorities, but Nadra Issa Khoury, the candidate for North Lebanon, who had been supported previously by the Government, withdrew his candidature at the last minute on the advice of the Prime Minister, leaving Joseph Karam, who had strong local

[53—47]

---

(١) نقلاً عن: British Legation to F.O. No. E 2723, of 26 April, 1944 in F.O. 371/40301/89.

الملحق رقم (١٣)

برقية من الوزير البريطاني المفوض في بيروت شون الى وزارة خارجيته في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٤٥ أوضح فيها عن دعوة البطريرك الماروني لمؤتمر لجميع بطاركة الطوائف المسيحية للمطالبة ببقاء الحماية الفرنسية لمسيحي لبنان والشرق وموضحاً ايضاً خضوع الاكليروس الكاثوليكي للنفوذ الفرنسي (١).

E 3488

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on].

[CYPHER] WAR CABINET DISTRIBUTION.

FROM BEIRUT TO FOREIGN OFFICE.

Mr. Shone. D. 6.50 p.m. GMT 28th May, 1945.
No. 425A
28th May, 1945. R. 9.25 p.m. DBST 28th May, 1945.

Repeated to M.E.Min.,
Paris,
Washington,
Jerusalem,
Jedda,
Bagdad.

... ...

The Maronite Patriarch has convened conference of all Christian religious leaders "to discuss the present situation". It is believed that he intends to recommend the publication of joint announcement to the effect that since the Lebanon requires the protection of a Christian power and in view of the traditional role of France as protector of the Christian Levant, the Lebanon Christians request protection "within the frame work of the complete independence of the Lebanon".

2. The participation of Greek Orthodox in such a conference is reported to be unlikely and that of the Greek Catholics and Armenians doubtful. The conference may therefore in the event be confined to Maronite and Latin religious leaders.

3. Lebanon Moslems are however somewhat exercised at the prospect and it has been suggested by some of their leaders that if the conference takes place the Mufti of the Lebanon should call a Moslem conference at which it will be resolved that since Lebanon independence and rights and interests of the Moslem communities could not be assured under French protection if such a state were envisaged, the Moslems would demand union with Syria.

4. Since the Catholic clergy are the class of Lebanon most under French influence it is generally believed that the idea of the Christian conference was inspired by the French. The Lebanon Government are fully alive to the danger inherent in this kind of sectarianism and will certainly do what they can to discourage the holding of any such conference.

I

---

(١) نقلاً عن: Shone to F.O. No. E 3784, of 26 May 1945, in F.O. 371/45355/88.

3488

-2-

I report the matter now in case some resolution of what would be an unrepresentative Christian conference were to be quoted by the French as evidence that their continued presence in the Lebanon would be generally welcome to the inhabitants.

Foreign Office please repeat to Washington, Jerusalem and Jedda as my telegrams Nos. 92, 82 and 44 respectively.

[Repeated to Washington and Jedda under Foreign Office Nos. 5590 and 251 respectively].

Copies sent to Telegraph Section Colonial Office for repetition.

Copy sent to Major Howell.

O.T.P.

الملحق رقم (١٤)

برقية سرية من المفوضية البريطانية في بيروت الى وزارة الخارجية البريطانية في اول ايلول (سبتمبر) ١٩٤٥ تضمنت حول ما اشيع من ان الحكومتين السورية واللبنانية طلبتا التدخل السوفياتي ضد الوجود الفرنسي والبريطاني في دولتي المشرق(١)

British Legation,
BEIRUT.
1st September 1945.

TOP SECRET &
PERSONAL.

In your Top Secret and Personal letter E.5483/8/G of the 16th August you asked whether we could throw any light on Mr. Molotov's statement that Syria had asked for Soviet intervention.

All we can trace in this connection from our files is a statement made by the Syrian Minister for Foreign Affairs to foreign diplomatic representatives at Damascus on the 20th May, to the effect that the Syrian and Lebanese Governments had agreed at Shtaura, the day before, to telegraph personally to Churchill, Stalin and Truman asking for their special joint intervention. We have no record of whether any such appeal was addressed to Stalin; but if, as seems probable, it was, no particular significance need be attached to it, as in any case it would have been an appeal for joint intervention.

As regards the attitude of the Levant States to Russian participation in their affairs, I think the occasion you have in mind may be the meeting of the G.O.C. with the Lebanese Prime Minister on 22nd May, in the course of which the Lebanese Minister for Foreign Affairs said, aside, that he would leave it to us whether or not the Lebanese should offer a treaty to the Russians as well as to the other powers; personally he would prefer not to. (See my telegram No. 383 of the same date). I cannot trace or recollect any remark in the opposite sense; as a rule the Levant States are very "Bolshy-bogey-minded."

C.W.Baxter Esq., C.M.G.,
FOREIGN OFFICE,
London, S.W.1.

(١) نقلاً عن: Shone to Baxter, No. E 6530 of I Sept. 1945 in F.O. 371/45582/88.

الملحق رقم (١٥)

برقية من وزارة الخارجية البريطانية الى المفوضية البريطانية في بيروت في ٣١ تموز (يوليه) ١٩٤٦ تنفي تقريراً سابقاً للمفوضية اشار الى اتصالات الرئيس اميل اده مع السياسيين البريطانيين لتنفيذ مشروع سوريا الكبرى الهادف الى انشاء وطن قومي مسيحي ووطن قومي يهودي(١).

E 7125/5046/34

[CYPHER]

DEPARTMENTAL No: 2

FROM FOREIGN OFFICE TO BEIRUT

No: 577

31st July 1946

D. 1.40.p.m.1st August 1946

Repeated to Paris No: 1520 Saving

Your telegram No: 93 to Paris [of 24th July: Mr. Edde.]

The Lebanese Minister made an informal enquiry on the same subject recently, saying that Edde was rumoured to have met me in Paris and to have been encouraged by His Majesty's Government in some plan for setting up a Greater Syria as a large National Home for the Jews, while setting up a smaller Lebanon as a National Home for Christians.

2. The Minister was told that Edde did not see me in Paris and that the remainder of the story was also complete nonsense.

(١) نقلاً عن: Bevin to Shone, No. E 7125 of 31 July 1946, in F. O. 371/45582/88.

الملحق رقم (١٦)

كتاب الاستقالة المقدم من نواب الشيعة: عادل عسيران، رشيد بيضون، كاظم الخليل في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦ احتجاجا على تعيين وزير شيعي واحد هو صبري حماده مقابل تعيين وزيرين درزيين هما مجيد ارسلان وكمال جنبلاط [١] .

حضرة رئيس مجلس النواب الافخم

لقد حاولنا منذ بدء حياة هذا المجلس ان نحول مجرى السياسة من الاتجاه الذي سرت عليه الى اتجاه افضل يكون بمصلحة الوطن واتبعنا مختلف الوسائل والطرق والاساليب الشخصية والبرلمانية لانقاذ ما يمكن انقاذه علّنا نتمكن من النهوض بهذا الوطن الى المستوى اللائق بابنائه بعد ان تحقق هذا العهد الاستقلالي فكنا نمنى بالفشل وظلت العقبات العديدة تحول دون تحقيق اهدافنا ودون فوز رغبات الامة .

ان هذا الاسلوب الذي اتبع في تشكيل الحكومة الحاضرة لا يختلف عن الاساليب والاهداف التي اتبعت في تشكيل الحكومات السابقة وكل ذلك لا يترك مجالا في مستقبل اصلح .

فاحتجاجا على هذه السياسة والاساليب المتبعة نقدم استقالتنا من المجلس الكريم لنعود الى الشعب فنرى رأيه بما يجب ان تسير عليه البلاد مع قبول فائق الاحترام .

في ١٦ كانون الاول سنة ١٩٤٦

كاظم الخليل　　رشيد يوسف بيضون　　عادل عسيران

---

(١) مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦، ص٢٠٩ ـ ٢١٠ .

الملحق رقم (١٧)

تقرير سري من المفوضية البريطانية في بيروت الى وزارة الخارجية البريطانية في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ حول موقف اللبنانيين من الفرنسيين والجامعة العربية والانقسام بين المسيحيين الحذرين من الوحدة وبين المسلمين المؤيدين لها ، وحول مشروع الملك عبد الله الذي يمكن ان يفجر العلاقات بينه وبين البلاد العربية [١] .

SECRET

SYRIA AND LEBANON
January 28, 1947
Section 1

E 909/909/88

Copy No. 8

LEBANON: WEEKLY SUMMARY No. 1

Week ending 7th January, 1947

Received 28th January, 1947

[Extract]

Political

The official celebrations of the evacuation of foreign troops from the Lebanon took place from 1st–3rd January. The President unveiled an inscription at the Dog River—the site of many historical monuments dating from the earliest times—commemorating the completion of the withdrawal of foreign forces on 31st December, 1946. Among those present were the Syrian Prime Minister and members of his Cabinet, a representative of the Syrian President, the Iraqi Minister for Social Affairs, the Secretary-General of the Iraqi Ministry for Foreign Affairs, and members of the Diplomatic Corps.

The question of communications between His Majesty's Government and the Secretary-General of the Arab League continues to be the subject of hostile comment in certain sections of the Lebanese press. The Lebanese Minister for Foreign Affairs stated to His Majesty's Chargé d'Affaires that he was considering addressing a note to the Arab League on the subject, but eventually he agreed not to do so; later, in conversation with the Oriental Secretary, he became greatly excited at what he maintained was the policy of His Majesty's Government, namely, that the Arab League should speak for all Arab countries—the Lebanese would never agree to this, he said. A possible approach to the Lebanese Government is under consideration with a view to their either publishing the text of His Majesty's Legation's note on the subject, or issuing a communiqué to correct the misleading impression given by the communiqué issued by the former Minister for Foreign Affairs (see Combined Weekly Political Summary No. 242, General). This controversy is indicative of a deep-rooted divergence of opinion in the Lebanon, both among the public and in the Cabinet itself. On the one hand, there are those, for the most part Christians, including many former pro-French elements, who, for the want of a better term, might be called the "Lebanese Nationalists," and who are highly suspicious of the Arab League and of its pan-Arab or, at worst, Islamic tendencies, and are determined to avoid commitments transcending those of the Cairo Protocol. On the other hand, the "Arab Nationalists" welcome the maximum co-operation with the League compatible with the exigencies of local Lebanese politics. The adherents of this group are for the most part Moslems, but Christians are also found amongst their numbers, including such personalities as the President and the present Speaker, Habib Abi Chahla. It is significant that at a recent reception organised by the Najjadé, Riad es Solh stated that "his friend" Henri Pharaon was in agreement with him on the "Arab character" of the Lebanon. The Minister for Foreign Affairs, who followed the Prime Minister at the microphone, said that he fully concurred, but added that he must record his insistence on the full independence of the Lebanon, her membership of United Nations Organisation, and participation in the Arab League on the basis of complete national sovereignty. In the course of conversation about Greater Syria with a member of the legation staff, the Lebanese Minister for Foreign Affairs remarked that if King Abdullah persisted in his scheme for a Greater Syria the Arab League might find itself obliged to expel Transjordan; this would be deplorable and could not fail to have repercussions on the relations of His Majesty's Government with other Arab States.

Economic

Agricultural workers throughout the Lebanon have been on nominal strike for two days as a protest against municipal taxes on agricultural products (*octroi*). The Régie des Tabacs employees are also threatening to strike again as a result of the refusal of the Government to agree to

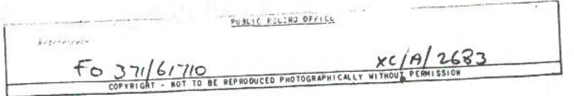
85 187

---

(١) نقلاً عن: Shone to F.O.No. E 909, of 7 Jan 1947, in F.O. 371/61710/88.

الملحق رقم (١٨)

تقرير سري من المفوضية البريطانية في بيروت الى وزارة الخارجية البريطانية في ٤ شباط (فبراير) ١٩٤٧ تضمن قلق المسيحيين في لبنان من مشروع سوريا الكبرى والحشود الاردنية على الحدود السورية للضغط على المسيحيين[١].



THIS DOCUMENT IS THE PROPERTY OF HIS BRITANNIC MAJESTY'S GOVERNMENT

SECRET

SYRIA AND LEBANON
February 27, 1947
Section 1

Copy No. 8

E 1700/909/88

LEBANON: WEEKLY SUMMARY No. 5

Week ending 4th February, 1947

[*Extract*]

Political

The Greater Syria controversy has again flared up. On 1st February the Minister for Foreign Affairs informed the chargé d'affaires that the Christians were perturbed by continuous reports of British backing for the movement, and suggested that His Majesty's Government should either issue a further communiqué or authorise him to make a statement in the Lebanese Chamber. He then submitted the draft of the relevant part of his speech, which was referred to the Foreign Office for approval. Press reports that Transjordan forces were massing on the Syrian frontier led to a *démenti* by the Transjordan Legation. There is no doubt that a new turn has been given to the question as the result of a tendency on the part of certain Christian elements, perhaps under French influence, to modify their previous attitude of opposition to the scheme. It is significant that *L'Orient* changed overnight its attitude from outright opposition to conditional acquiescence.

2. During the Maronite Patriarch's visit to Beirut he was entertained by the President of the Republic, the French Minister and also the Transjordan Minister. His Beatitude called on M. Eddé (much to the annoyance of the President) and also visited the Phalangist centre.

3. On 30th January the President communicated to the Arab diplomatic representatives in Beirut for reference to their Governments a suggestion by the Syrian President (in which he concurred) that an appeal should be made to The King over the question of Palestine.

4. On 31st January Mr. Evans was received by the President and took the opportunity of speaking to him unofficially on the Egyptian question.

5. Attempts by the French Minister to induce the Lebanese to agree to the appointment of a French national as Papal Nuncio are not meeting with success. The Minister for Foreign Affairs has informed Count du Chayla that such an appointment would not be in the interests either of the Vatican or the French themselves, as a Frenchman would in present circumstances be unable to avoid causing suspicion in Syria.

6. At the meeting of the Chamber on 29th January the purchase of the H.B.T. Railway was, despite the opposition of MM. Naccache, Frangieh and Lahoud, approved by a large majority. At the sitting on the following day the budget of the Ministry of Health and Social Services was debated and approved. This included provision for the replacement of existing health clinics by a number of mobile ambulances.

7. The anniversary of the Prophet's birthday on 3rd January was celebrated with considerable ceremony. The President attended a reception at the mosque and exchanged speeches with the Mufti.

Economic

8. In pursuance of their policy of direct action to lower the prices of essential articles, the Government have by decree reduced the prices of petrol, kerosene, gas oil and fuel oil, as from 1st February. The prices of cement and matches were also reduced.

9. While passing through Beirut on his way to his new post as United States Ambassador at Bagdad, Mr. Wadsworth held a number of conversations with Ministers, as a result of which the proposed aviation agreement with the United States and a measure relating to the projected trans-Arabian pipe-line were submitted to a joint session of the Parliamentary Commissions of Justice and Foreign Affairs. The former was approved, but consideration of the latter was postponed for further examination.

10. The press has announced the beginning of negotiations between the Lebanon and Turkey for the conclusion of a civil air agreement.

11. The Lebanese authorities are still unaware of the amount of foreign exchange

(١) نقلاً عن: Shone to F.O. No. EI 700, of 4 Feb. 1947, in F.O. 371/61710/88.

الملحق رقم (١٩)

رسالة شكر من محمد امين الحسيني - رئيس المجلس الاسلامي الاعلى - الى محمد جميل بيهم - رئيس اتحاد الشبيبة الاسلامية - في عام ١٩٢٩ شكره فيها على جهوده من أجل فلسطين[١].



القدس الشريف

حضرة الكريم الفضال محمد جميل بك بيهم المحترم •
جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية
بيروت
==========================

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ؛ اما بعد فقد حظينا بكتابكم الكريم المؤرخ في ١٥ جمادى الثانية ٣٤٨ الحاوى صور البرقيات المرسلة من جمعيتكم الموقرة الى المندوب السامي في القدس ؛ وجمعية الامم في جنيف ؛ ووزارة المستعمرات والخارجية والبرلمان الانكليزى تتضمن الاحتجاج بشأن قضية البراق الشريف •

اننا باسم اخوانكم عرب فلسطين نشكر لحضرتكم ولجمعية اتحاد الشبان المسلمين في بيروت ولجميع اخواننا العاملين معكم ؛ هذه المؤازرة والعطف والمعونة في حفظ اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ؛ حياكم الله واكثر من امثالكم العاملين وحفظكم ذخرا للوطن والدين •

وجزاكم احسن الجزاء •

والسلام عليكم •

رئيس المجلس الاسلامي الاعلى

(١) نقلاً عن: محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق ١٩١١ - ١٩٦٥، الملف ٣، ص ٣٦.

الملحق رقم (٢٠)

رسالة البطريرك الماروني انطون عريضة الى احدى الجمعيات اليهودية في الارجنتين، في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٣٤، أعرب فيها عن محبته للأمة اليهودية مؤيداً إياها لما يؤول الى راحتها وتحقيق آمالها[1].

PATRIARCHATUS ANTIOCHENUS MARONITARUM



جمع
٨٥

حضرة عمدة الجمعيات الاسرائيلية اليهودية في الارجنتين وجميع اعضائها المحترمين

بارك ان تلقينا شواهد شعوركم الممتاز نحونا ترجمكم اللطيف المعرب عمّا تكنه قلوبكم الطيبة من عبارات الشكر والامتنان لما اظهرنا نحو الامة اليهودية الكريمة من العطف في آن الاضطهاد الذي لم يكن له مبرر والرسم الذي صورته قريحتكم الوقادة عربون الولاء والمحبة سيحفظ في الكرسي البطريركي للذكر المؤبد.

اما نحن فقد رأينا انه من الواجب الانساني والمحبة الاخوية والعلائق التاريخية والدينية التي تربطنا بكم ان نرفع صوتنا عالياً بالاحتجاج على ما ينالكم من الاضطهاد والمكروه ونظهر لكم عطفنا ورغبتنا فيما يؤول لخيركم وراحتكم كما اننا مستعدون ان نؤازركم مع ضعفنا في كل ما يؤول لخيركم ونجاحكم سالكين بذلك على خطة الانجيل المقدس وطريقة سلفائنا البطاركة ونود من كل قلبنا ان تزداد علائق الوداد بيننا وبينكم سائلين المولى المتعال ان يحقق الآمال ويحسن توفيقكم مدى الاجيال.

صدر عن كرسينا في بكركي في ١٠ نيسان ١٩٣٤

انطون بطرس عريضة
بطريرك انطاكية
وسائر المشرق

(١) نقلاً عن: مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية غير مصنفة.

الملحق رقم (٢١)

مذكرة القنصل البريطاني في بيروت فرلونغ الى وزارة الخارجية البريطانية في ١٤ آب (اغسطس) ١٩٣٦ افاد فيها عن مدى التناقض في موقف المسلمين والمسيحيين في لبنان من قضية فلسطين[1].

236

No. 81
(c.1/1936)
GWF/WSH.

British Consulate General,
Beirut. 86
August, 14th, 1936.

E 5475
31 AUG 1936

CONFIDENTIAL.

Sir,

With reference to your telegram No. 10 of the 6th August, I have the honour to transmit to you herewith a brief appreciation of the repercussions on the Lebanon of the present situation in Palestine. In forwarding it, I wish to record the great assistance I have derived in its compilation from the local knowledge of Mr. R. de C. Baldwin, British Vice Consul at this post.

2. I am sending a copy of this despatch and enclosure to His Majesty's Consul at Aleppo and to the Acting Consul at Damascus.

I have the honour to be,
with the highest respect,
Sir,
Your most obedient,
humble servant.

G.W. Furlonge
Acting Consul General.

His Majesty's Principal Secretary of State for Foreign Affairs,
Foreign Office,
London. S.W.1.

(١) نقلاً عـــن: Furlong to Eden, No. E 5475 of 14 August; 1936, in F.O. 371/20023/31.

I. Attitude of Public Opinion.

1. In the Lebanon it is usually safe to assume that the Christian and the Moslem sections of the population will regard any subject from different points of view. Of the Palestinian question, which is so largely bound up with religion, this is particularly true, and the viewpoints of these two communities on it must be considered separately.

2. The Lebanese Christians, who form rather more than half the total population, are concerned commercially rather than politically with Palestine. They have on the whole benefited largely from the Jewish influx into Palestine, for prosperity there has brought them increased trade and a flow of Palestinian visitors to their hill stations. Many of the more influential were moreover the absentee landlords of large tracts of land in Palestine, acquired during Turkish times, and have disposed of them at high prices to Jews. Nevertheless, many of them, perhaps stirred by reports from Palestinian Christians, had begun to reflect on the consequences of an eventual Jewish hegemony in Palestine, and to wonder if perhaps Jewish immigration had not gone far enough. The troubles of the last few months, with their resulting restriction of trade and curtailing of profits, have profoundly disturbed them. They feel that, in failing to restore calm, His Majesty's Government have been guilty of a lack of

/statesmanship

الملحق رقم (٢٢)

رسالة المحامي وديع البستاني من حيفا الى بطرس البستاني في لبنان في ٧ أيار (مايو) ١٩٣٧ اكد فيها لقاء المطران المعوشي والمطران عقل لحاييم وايزمان مشيرا الى استياء الفلسطينيين من مواقف البطريرك الماروني والمطران مبارك[١].

W. F. BOUSTANY, B.A.
ADVOCATE
KHAYAT BUILDING
HAIFA, P.O.B. 847
TELEPHONE. 499

المحامي
وديع البستاني ب.ع.
عمارة الخياط
حيفا — فلسطين
صندوق البريد: ٣٤٧
التلفون: ٤٩٩

Ref. No. Haifa, حيفا ١٩٣٧/٥/٧

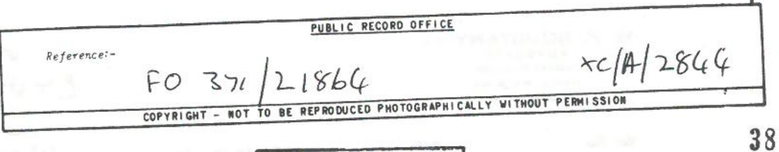
عزيزي ابن العم بطرس

كتبت اليك الامس طالبا خلاصة عن سيرة " احمد فارس الشدياق " واليوم وقعت بيدي نسخة من النشرة وفيها المطلوب . وهذا مني اليك بصيرة شخصية بالمرة . فلسطين في هذه الايام والشهور متبلبلة عصبية المزاج . وقد كان لموقف البطريرك الماروني وموقف مطران بيروت من اليهود ومن عرب فلسطين اثر فظيع في النفوس . والذي يلوح لي ان تكريم احمد فارس الذي ولد مسيحيا ومات مسلما حركة مباركة يحتاج اليها لبنان . واما في فلسطين فالموقف قد ينقلب الى مجال لاعادة الكرة على البطريرك والمطران . وهذا مما قد يحول الى غير الغرض المقصود وانا هنا كبستاني تناولت مسالة البطريرك والمطران بحكمة فائقة مع ان جريدة فلسطين كانت بمقال افتتاحي تصريحا لا تلميحا ارادت استفزازي لاجهر بموقف عرب فلسطين باسمي وبشخصيتي . وقبلها اللجنة العربية العليا . وانا على تفاهم تام مع ابن العم المطران اوغسطين في هذه المعضلة السياسية وكذلك ابناء العم الاسكندران واسعد ويذكرون زيارتي المخصوصة لبيروت وبيت الدين منذ سنتين على اثر ايفاد البطريرك المطران عقل ثم المطران المعوشي لزيارة الدكتور وازمن . فالذي اراه ان تستعمل حكمتك وتحمل اللجنة التي انت كاتبها على انتداب غيري للتاليف لجنة تكريم بفلسطين او الاكتفاء بدعوة من تشاء من أدباء فلسطين لتنفيذها ولا ريب ان موقف الفلسطيني خطيبا في لبنان غيره في فلسطين والاحوال ما نشهد . ولعلك مشفق من ان يظن انني أغضب طلباً جاء من طريق ابن العم اعلى لك استعدادي للاشتراك في حفلة لبنان اذا دعيت اليها . والختام خالص التحية والسلام

(١) مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية ـ غير مصنفة.

الملحق رقم (٢٣)

برقية القائم بالأعمال البريطاني في بيروت الى وزارة خارجيته في ٢٦ أيلـول (سبتمبر) ١٩٣٨ أوضح فيها بأن المسيحيين في لبنان يسيرون وفق السياسـة الفرنسيـة بينما المسلمـون معـادون للسياسة البريطانية في فلسطين[١] .



38

E 5626 / G
27 SEP

165

NO DISTRIBUTION.

Decypher. Acting British Consul General, (Beirut).
26th September, 1938.

D. 6.30 p.m. 26th September, 1938.

R. 6.30 p.m. 26th September, 1938.

No. 18.

0:0:0:0:0

IMMEDIATE.

Your telegram No. 15.

Christians in this country take their colour from French and are unlikely to run counter to them. Moslem opinion in both Lebanon and Syria is however so strongly opposed to our policy in Palestine that it is unlikely to be appeased by any measure short of definite abandonment of partition and severe restriction on Jewish immigration into Palestine over a period of years. While therefore suggested proclamation would be welcomed it would in my opinion be insufficient to sway public opinion in our favour especially in Syria. This might be important, as I have reason to believe that in case of war involving Italy, French contemplate concentrating military forces in Lebanon, Lattakia and Jebel Druse, thus leaving Syria proper without effective control.

(١) نقلاً عن: British Consulate to F.O. No. E 5626, of 26 Sept. 1938, in F.O. 371/21864/31.

الملحق رقم (٢٤)

قرار مجلس النواب اللبناني الصادر بالأكثرية في ٢٥ تموز (يوليه) ١٩٤٤ باستنكار تأسيس وطن قومي يهودي في فلسطين تبعا للاخطار التي تهدد لبنان[١] .

ان مجلس النواب اللبناني يستنكر كل فكرة ترمي الى تأسيس وطن قومي للصهيونية في القطر العربي الفلسطيني العريق، لأن لبنان يعتبر نفسه مهددا مباشرة بالخطر الصهيوني ويرجو المجلس من الحكومة ابلاغ قراره الى سفراء الدول الحليفة العظمى لكي تتفضل بنقله الى الحكومات الاميركية والبريطانية والفرنسية . ويعتبر المجلس ان مبادىء وثيقة الاطلنطيك تتعارض مع فكرة تحويل اية بقعة من الاقطار العربية الى وطن قومي للصهيونية . ويأمل مجلس النواب من الدول الحليفة ان تكون عونا للعرب في قضيتهم العادلة وتراعي عواطف البلاد العربية الحليفة .

(١) مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني، ٢٥ تموز (يوليه) ١٩٤٤، ص ٥٦٤، ٥٦٦ .

الملحق رقم (٢٥)

مذكرة «اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية» في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤ بمناسبة وعد بلفور الى الدول العربية ودول الحلفاء [1].

ان الجماهير اللبنانية المؤلفة من العلماء والاطباء والمحامين والصحفيين والمهندسين والتجار والطلاب والزراع واصحاب الصناعات والعمال وسائر المهن والسيدات، المحتشدين في قاعة سينما روكسي وفي ساحة الشهداء في بيروت في اليوم الثاني من تشرين الثاني ١٩٤٤ بمناسبة ذكرى وعد بلفور يحتجون بشدة على الصهيونية المعتدية ومطامعها في فلسطين وسائر البلاد العربية.

١ - ويكررون احتجاجاتهم الصارخة على انصار الصهيونية ودعاتها اولئك الذين يحاولون ارواء اطماعهم الشخصية والحزبية على حساب البلاد المقدسة، وهم بذلك يعملون على اقامة ملك مغتصب للصهيونيين كيما يكون رقبة جسر لغزو البلاد العربية واستثمارها.

٢ - يقررون المضي في مكافحة هذا العدوان المخالف لروح العدل الانساني والمناقض لحق الشعوب الطبيعي في تقرير مصيرها ذلك الحق الذي تسيل من اجله دماء الملايين من البشر في اعظم حرب عرفها التاريخ وقدمت الشعوب في سبيله اغلى ما تملك من مال وبنين.

٣ - ويعهدون الى اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية، المؤلف من كافة

---

(١) ملف اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية، مجموعة جامعة بيروت العربية، غير مصنفة.

الاحزاب والهيئات والمنظمات اللبنانية، ان ينوب عنهم برفع احتجاجهم ومطالبهم والاعراب عن ارادتهم الى سائر الدول العربية والدول الحليفة لانقاذ فلسطين من براثن الصهيونية ودفع خطرها المداهم عن كافة الاقطار العربية.

رئيس الاتحاد

محمد جميل بيهم

الملحق رقم (٢٦)

دعوة الجبهة العربية بيافا اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية في ٣٠ آب (اغسطس) ١٩٤٥ لحضور المؤتمر العربي القومي للبحث في حق فلسطين بتأسيس دولة عربية فيها[1].

الجبهة العربية بيافا
ص . ب ٤٥٥

التاريخ ، ٢/٩/٤٥
الرقـم

سـيدي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فان الجبهة العربية بيافا تتشرف بدعوتكم الى المؤتمر العربي القومي العـام . الذي قررت الجبهة عقده في مدينة يافا ، في الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة الموافق ٢١/٩/٤٥ للمطالبة بحق فلسطين الطبيعي ، بتأسيس دولة عربية ذات سيادة فيها . عملا ببروتوكول الاسكندرية والمحاضر الملحقة به الصادر عن جامعة الدول العربية بتاريخ ٧ اكتوبر سنة ١٩٤٣ واستئنافاً للنشاط السياسي بمناسبة انتهاء الحرب وردا على المؤتمر الصهيوني ومطالبته باقامة دولة يهودية في فلسطين .

لقد انتهت الحرب العالميـة الثانية بين الامم القوية المتحاربة ليشن الصهيونيون حرب الهجوم المركزة ، حرب الفناء أو البقاء لنا . ونحن في فلسطين اقوياء بايماننا ولكننا سنكون اقوى من ذلك ، واصلب عوداً ، واثبت عند الشدائد اذا لقينا التـأييد الرسمي والشعبي من اخواننا في الاقطار العربية ، فلا نقف وحدنا امام المطامع الصهيونية ، وقوتها المالية المدججة باسلحة المال والدعاية .

لقد تطورت الصهيونية ، فاصبحت تطالب باقامة دولة يهودية في فلسطين سيحققها لها الاستعمار الغربي اذا تخلى اخواننا عنا ، فلم يؤيدونا ، ولم يشدوا ازرنا في المطالبة بحقنا الطبيعي المقدس ، بالحرية والاستقلال والســيادة .

هذا ، ولنا وطيد الامل ، بان تلبو دعوتنا ، وتؤيدو مطلبنا فتشددوا العزائم ، وتقووا الهمم وتصلو الرحم .

وتفضلو بقبول فائق التجلة والاحترام

سكرتير الجبهة العربيـــة بيافـا

(١) نقلاً عن : محمد جميل بيهم : رسائل ووثائق ١٩٤٤ - ١٩٤٧ ، الملف ٦ ، ص ٢٩ .

الملحق رقم (٢٧)

رسالة جمعية اصدقاء فلسطين العربية الى رئيس اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية في ١٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٥ حول موقف فرنسا المعادي للقضية الفلسطينية والمؤيد للصهيونية[1] .

جمعية اصدقاء فلسطين العربية
ASSOCIATION DES AMIS DE LA PALESTINE ARABE
2, CITÉ DU CARDINAL LEMOINE - PARIS
Tél. Odéon 14-80

Paris, le 19
١٠ ايلول ٩٤٥

حضرة رئيس اتحاد الاحزاب اللبنانية المحترم

بعد التحية :

[illegible]

تقبلوا تحياتنا ... وفقكم الله للقيام بواجبكم

رئيس الجمعية
عبد الجبار جوده

[illegible]

(١) نقلاً عن : محمد جميل بيهم : رسائل ووثائق ١٩٤٤ - ١٩٤٧ - الملحق ٦ ، ص ٣٥ .

الملحق رقم (٢٨)

رسالة مدير الغرفة التجارية بيافا إلى رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥ لفت نظره إلى خطورة مشروع خط باصات حيفا - بيروت بسبب احتمال سيطرة الصهيونية عليه[١].

The National Chamber of Commerce
JAFFA & DISTRICT (PALESTINE)

Telegraphic Address,
NATIONAL CHAMBER COMMERCE

Telephone 292 - P.O.B. 338

الغرفة التجارية الوطنية
يافا وقضاها (فلسطين)
تلغرافيا : غرفة التجارة الوطنية
تلفون ٢٩٢ — صندوق البريد ٣٣٨

يافا في ٢٩ ايلول ١٩٤٥م Jaffa

حضرة الوطني الفاضل صاحب العزة جميل بك بيهم المحترم
بيروت - لبنان .

خط باصات حيفا - بيروت .

تحية واحتراما ؛

اعلنت حكومة فلسطين عن عزمها على الشروع بتسيير خط باصات منظم بين حيفا وبيروت نرفق لكم صورة من ذلك الاعلان المنشور في جريدة فلسطين الغراء يوم ٢٥ اب المنصرم .

ان تسيير خط باصات منظم بين القطرين الشقيقين اللبناني والفلسطيني لمما يزيد في توثيق الروابط الاقتصادية والاجتماعية بالاضافة الى الروابط الاخوية بين البلدين بمقدار رفع شأن العروبة ولا ريب ان المواصلات وعلى الاخص الجيدة هي شريان الحياة الاقتصادية لكل قطر او مجموعة من الاقطار .

لكن المهم في الموضوع ان هناك محاولات جدية وقوية من قبل الشركات الصهيونية بتأييد من بعض المأجورين من العرب الذين باعوا ضمائرهم ومصلحة اوطانهم بدراهم معدودات لاخذ امتياز ذلك الخط وفي هذا الطامة الكبرى اذ يتسلط الصهيونيون على سبل الاتصال بين القطرين الشقيقين ويحققون طمعها ويضعون حدا لمجال عرب فلسطين الحيوي وهو الاتصال باخوانهم في الاقطار المجاورة .

لقد اهتمت الغرفة اهتماما بالغا بهذا الموضوع الجوهري وكتبت للسكرتير العام لحكومة فلسطين وللدوائر الرسمية الاخرى المختصة مطالبة بالمحافظة على حقوق العرب . نرفق لكم نسخة من كتاب الغرفة المشار اليه . وهي دائمة على السعي لما فيه مصلحة العرب .

---

(١) نقلاً عن : محمد جميل بيهم : رسائل ووثائق ١٩٤٤ - ١٩٤٧ الملف ٦ ، ص ٣٧.

الملحق رقم (٢٩)

مذكرة وزارة الحربية البريطانية الى وزارة الخارجية البريطانية في نيسان (ابريل) ١٩٤٦ ردا على مطالب الحكومة اللبنانية بتعيين الحدود بين لبنان وفلسطين مؤكدة بأن المجلس الحربي وافق مبدئياً على أية خطة تمنع الهجرة اليهودية غير الشرعية عبر الحدود[١] .

PUBLIC RECORD OFFICE

Reference:-

FO 371 / 52494 XC/A/2650

Tel. No.—Whitehall 9400.

Any further communication on this subject should be addressed to :—
The Under-Secretary of State,
The War Office,
London, S.W.1.
and the following number quoted.



THE WAR OFFICE,
LONDON, S.W.1.

0144/8003 (M.O.4) April, 1946.

Sir,

I am commanded by the Army Council to acknowledge receipt of your letter No. E 2138/2138/88 dated 16th March, 1946 on the subject of a forbidden zone between the Lebanon and Palestine and in reply to state as follows for the information of Mr Secretary Bevin.

2. The Council agrees in principle that any scheme which will assist in preventing illegal immigration should be welcomed; moreover to reject any such proposal by an Arab State might lead to doubt among the Arab States in general as to our sincerity in wishing to suppress such traffic. They have, however, the following comments to make on the Lebanese proposal

(a) It is doubtful whether the scheme would be effective unless the 'forbidden zone' were extended to include the Syrian frontier which abuts on to the Jewish area near Lake Hule.

(b) It is not clear from the text of the Lebanese Government's letter whether the proposed zone would be entirely in Lebanese territory or astride the Lebanese - Palestine frontier. If the latter is intended, it is felt that the nature of the country, combined with the fact that there would be many Jewish settlements in the forbidden zone on the Palestine side of the frontier, would make enforcement possible only at the cost of the deployment of a considerable number of troops.

The Under Secretary of State,
Foreign Office,
S.W.1.

/As the degree.....

---

(١) نقلاً عن : The War Office to F.O. No: E 2975, of 2 April, 1946, in F.O. 371/52494/88.

- 2 -

As the degree of illegal immigration by land into Palestine is considerably less than that by sea, the Council would wish to be convinced that the proposed measures would be effective, before agreeing to a course which would only prevent the entry of a negligible number of illegal immigrants at the cost of a further commitment in troops.

3. It is considered, however, that this proposal should not be turned down without further detailed consideration. It is therefore suggested that the Colonial Office should be invited to request the High Commissioner for Palestine, in consultation with the Commander in Chief M.E.F., to open direct negotiations with the Lebanese Government on this proposal.

4. A copy of this letter is being sent to the Colonial Office.

I am,

Sir,

Your obedient Servant,

[signature]

الملحق رقم (٣٠)

رسالة البطريرك الماروني انطوان عريضة الى وزير الخارجية البريطانية ارنست بيفن في ٢ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٦ وتضمنت رفضه مشروع ضم جزء من فلسطين الى لبنان[1].

PATRIARCHATUS MARONITARUM
ANTIOCHIÆ TOTIUSQUE ORIENTIS

— IN LIBANO — Néo-Kannobin-Dimane, le 2 Octobre 1946

N.4/641/46

A son Excellence
Monsieur Ernest Beven
Ministre des Affaires Etrangères
Britanniques--Londres

Excellence,

Nous avons appris par rumeur que l'Autorité compétente fait le projet de détacher une partie de la Palestine pour l'attacher au Liban.

Ce projet ne convient pas aux Libanais et nous autre, Patriarche maronite du Liban, nous ne l'approuvons pas.

Nous prions Votre Excellence de vouloir bien appuyer notre désir.

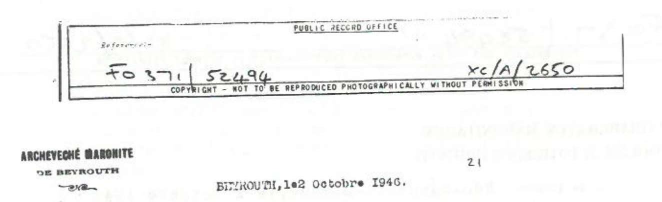
Veuillez bien agréer, Excellence, l'hommage de notre très haute considération.

Le Patriarche d'Antioche
et de tout l'Orient
Antoine Pierre Arida

(١) نقلاً عن: A.P.Arida to E. Bevin, No. E 10647, of 2 OCT. 1946, in F.O. 371/52494/88.

الملحق رقم (٣١)

رسالة المطران الماروني اغناطيوس مبارك الى وزير الخارجية البريطانية ارنست بيفن في ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٦ مشيراً الى ما أشيع حول ضم جزء من فلسطين الى لبنان رافضاً هذا الاقتراح لان هذا الضم يؤدي الى زيادة عدد المسلمين عن المسيحيين ولا مانع لديه من ضم جنوب لبنان المسلم الى فلسطين[1].



ARCHEVECHÉ MARONITE
DE BEYROUTH
N°

21

BEYROUTH, le2 Octobre 1946.

EXCELLENCE,

Le bruit court avec persistance, à Beyrouth, que le Gouvernement de Sa MAJESTE BRITANNIQUE aurait l'intention de détacher une partie de la Palestine-Nord, pour la rattacher au Liban . Si ce projet est vrai, ce que nous n'espérons pas, il aurait pour résultat d'augmenter le nombre des musulmans au Liban, et de faire des chrétiens une minorité dans ce Pays.

Or, Votre Excellence n'ignore pas que le Liban a toujouré été le foyer des Chrétiens en Orient , et nous espérons que le Gouvernement de SA MAJESTE aura à coeur de lui conserver ce caractère; afin que les Chrétiens puissent y avoir un refuge et pratiquer leur religion en toute sécurité.

Si l'on doit faire quelque changement de frontière, il serait à désirer pour nous Chrétiens, que l'on détache plutôt une partie du Liban-Sud - jusqu'au Litani, par exemple - pour la réunir à la Palestine, et diminuer ainsi le nombre des musulmans au Liban,

A Son Excellence
M. BEVIN
Ministre des Affaires Etrangères
de SA MAJESTE BRITANNIQUE
LONDON

(١) نقلاً عن: I. Mobarak To E. Bevin, No. E 10647 of 12 OCT. 1946, in F.O. 371/52494/88.

afin de lui rendre son vrai caractère de Pays Chrétien.

Dans le ferme espoir que le Gouvernement de SA MAJESTE si compréhensif des réalités et des situations mondiales, prêtera à cette affaire toute l'attention qu'elle mérite , je prie VOTRE EXCELLENCE de vouloir bien agréer l'expression de ma très haute considération

Ignace MOBARAK
Archevêque Maronite
de Beyrouth

الملحق رقم (٣٢)

مذكرة اتحاد الاحزاب اللبنانية لوزير الخارجية البريطانية ارنست بيفن في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ تضمنت رفض الاتحاد استمرار الانتداب البريطاني وتقسيم فلسطين والهجرة اليهودية[1] .

اتحاد الاحزاب اللبنانية
لمكافحة الصهيونية

بيروت
تلفون ٢٧/٩٤

يتألف من :
اتحاد الشبيبة الاسلامية
اتحاد نقابات العمال
الاتحاد القومي
الحزب الشيوعي اللبناني
الصحافة اللبنانية
عصبة العمل القومي
عصبة مكافحة النازية والفاشستية
الكتائب اللبنانية
الكتلة الاسلامية
اللجنة القومية
المؤتمر الوطني
منظمة الفتاسة
منظمة النجادة
اخصائيين في قضية فلسطين

Beirut, 30/1/1947

Mr. BEAVIN, Minister for Foreign Affairs
in H.M.G. in his capacity of Chairman
of the London Conference on Palestine.
London (England)

Your Excellency,

The Lebanese all-Party union for the
Resistance of Zionism in Palestine, in a full dress
meeting has passed unanimously the following reso-
lutions concerning the position of the union in
regards to the London Conference on Palestine :

First:- to refuse the following :-
a- The continuation of the British Mandate on
Palestine.
b- The maintenance British Troops in Palestine
c- The continuation of Zionist immigration
into Palestine.

Second: The Lebanese all-Party union protests
against the resuscitation of Racial Ideology
embodied in the Zionist aspirations of the
jews. This ideology leads, as its predeces-
sors, to Nazism and fascism which brought
forth desaster and destruction to civiliza-
tion and humanity.

Third:- The Union deems it incombant upon itself
to call the attention of the negociators
to the fact that it will be difficult, from
now on to persuade the Arab peoples that
peaceful negociations will be of any avail.

Fourth: The Union is aware of the feeling of Arab
masses that all conferences and enquiry
commissions are but attempts to gain time and
to stand in the way of any possibility
for the arabs to benefit by international
circumstances.

Fifth : The Lebanese all-Party Union feels it its
duty to warn that the non recognition of
the points above mentioned will lead to the
disturbance of peace in the Arab East.

Jamil Beyhum
chairman,

---

(١) ملف اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية بمجموعة جامعة بيروت العربية غير مصنفة .

الملحق رقم (٣٣)

بيـان النـواب الموارنـة الذيـن اعلنـوه في المجلس النيـابي في ٢٩ ايلـول (ستمبر) ١٩٤٧ احتجاجا على مذكرة المطران اغناطيوس مبارك[1] .

بيان من النواب المارونيين في المجلس النيابي اللبناني

لقد طالعنا بمرارة وألم مذكرة المطران اغناطيوس مبارك المؤرخة في ٥ آب سنة ١٩٤٧ والموجهة الى لجنة التحقيق الدولية التي اوفدتها منظمة الامم المتحدة لدرس قضية فلسطين لما حوتـه تلـك المذكـرة مـن الافتراءات وعـوامـل الدس والتفرقة .

لذلك نعلن نحن نواب الطائفة المارونية في المجلس النيابي اللبناني :

أولاً – اننا نستنكر هذه المذكـرة استنكـاراً شـديـداً ونشجبهـا كما سبق واستنكرنا بيانات المطران مبارك السياسية الأخيرة .

ثانيا – ليس للمطران مبارك حق التكلم باسم الطائفة المارونية ولا باسم سائر الطوائف المسيحية لا سيما في الشؤون السياسية .

ثالثا – ان لبنان بشخص فخامة رئيس الجمهورية ، وباجماع آراء الحكومات والمجالس النيابية اللبنانية ، وبتأييد الرأي العام المحمدي والمسيحي قد حدد موقفه النهائي من قضية فلسطين ، فهو يرفض تقسيم فلسطين واقامة دولة يهودية فيها ، ويصر على المطالبة باستقلالها استقلالا تاما كدولة عربية ، وايقاف الهجرة اليهودية في الحال ، ويرفض رفضا باتا كل ادعاء للصهيونية فيها ، وها هي وفوده الرسمية باكثريتها المارونية

---

(١) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني ، ٢٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٧ ، ص ٨٤ – ٨٥ .

رابعاً ـ تجوب العالم للدفاع عن هذه القضية المقدسة.

ان لبنان ليس لطائفة دون اخرى، بل هو لجميع اللبنانيين على السواء، يعيشون فيه دون تمييز بين مذهب وآخر، او اكثرية واقلية، ويحرصون على اخائهم وتضامنهم، كما يحرصون على استقلالهم، ويحافظون على ميثاق القاهرة ويغارون على تضامنهم مع جميع الدول العربية الشقيقة.

خامسا ـ ان مذكرة المطران مبارك لا تعبر الا عن رأيه ورأى زمرة من الدساسين النفعيين الذين كانوا وما زالوا حربا على الاستقلال وعلى التضامن بين مختلف الطوائف والذين لا يمكنهم ان يحققوا مآربهم الا بالدس على هذا العهد ورجاله.

فاظهارا للحقيقة ورغبة في وضع حد لهذا التهجم الطائش واعلانا لموقفنا الصريح من اخواننا في لبنان وفي هذا الشرق العربي ارسلنا هذا البيان في ٢٧ أيلول سنة ١٩٤٧.

الدكتور شهيد الخوري ودیع انطون نعيم جورج زوين

يوسف ضو الدكتور يوسف حتي الدكتور رئيف ابي اللمع

خليل ابو جودة. ابراهيم عازار فريد الخازن يوسف شمعون

الملحق رقم (٣٤)

برقية من الوزير البريطاني في بيروت بوزويل الى وزارة خارجيته في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ اشار فيها الى قرار لبنان طرد الطلاب اليهود من الجامعة الاميركية مؤكداً بان لبنان لن يغيّر موقفه ونصح بعدم تدخّل بريطانيا في هذا الأمر[1].

3

Cypher/OTP DEPARTMENTAL. E 715
17 JAN 1948

FROM BEIRUT TO FOREIGN OFFICE.

Mr. Houstoun Boswall.
No. 38. D. 4.08 p.m. 15th January, 1948.

15th January, 1948. R. 10.50 a.m. 16th January, 1948.
Repeated to Jerusalem and Saving to Cairo, Bagdad, B.M.E.O., Damascus, Amman, Jedda.

Addressed to Foreign Office telegram No. 38 of January 15th, repeated to Jerusalem and Saving to Cairo, Bagdad, British Middle East Office, Damascus, Amman, Jedda.

Chancery letter 7/19/48 to Eastern Department, Palestine.

Palestinian Jewish students at American University Beirut have been ordered by the local authorities to leave the country by January 19th, I am informed that they number 16.

2. Lebanese Prime Minister, in reply to an enquiry has informed a member of my staff that (a) only Palestinian students of Jewish fath at A.U.B. are affected by the order.

(b) Non Palestinian Jewish students in A.U.B. as well as Jewish students (irrespective of nationality) studying in the French University are being allowed to stay. Prime Minister explained that anti-Jewish feeling amongst Arab students in A.U.B. was high (this is a fact) and that it was in the interests of the Palestinian Jewish students themselves to go.

3. Three students under orders to leave here reported to Consular section of this Legation. I do not (repeat not) propose to take further action with the Lebanese at all. It is extremely unlikely that they would agree to go back on their decision moreover if they did so and if subsequently something untoward happened to the Jewish students Lebanese authorities would endeavour to threw the responsibility on His Majesty's Legation and with some justification.

4. My United States colleague and I will not be surprised if sooner or later as the situation in Palestine may develop all Jewish students (except possibly those from Arab countries) are expelled from both universities.

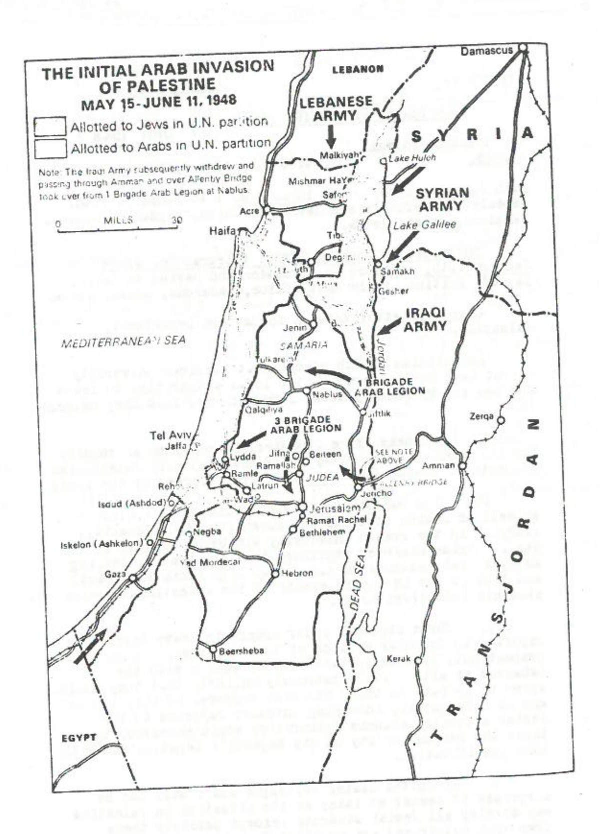
[Copy sent to Middle East Secretariat].

---

(١) نقلاً عن: H. Boswall to F.O. No. E 715 of 15 Jan. 1948 in F.O. 371/68493/88.

الملحق رقم (٣٥)

خريطة الهجوم الأول للجيوش العربية في حرب فلسطين بين ١٠ أيار (مايو) و١١ حزيران (يونيه) ١٩٤٨ وتظهر فيها حملة الجيش اللبناني باتجاه المالكية[1].



---

(١) نقلاً عن : Howard Sachar, Europe Leaves The Middle East 1939-1945 P.338.

الملحق رقم (٣٦)

تقرير سري من الوزير البريطاني المفوّض بوزويل إلى وزارة خارجيته في حزيران (يونيه) ١٩٤٨ تضمن الموقف العسكري في فلسطين ودعم الجيش اللبناني للقوات السورية في المالكية والتزام بريطانيا منع تصدير السلاح إلى الدول العربية[1].

A. POLITICAL 10301

On June 1st the principle of a cease-fire in
Palestine was accepted by the Arab League meeting at Amman
and by the Jews, and although this cease-fire did not become
effective until June 11th, interest in the progress of
operations in Palestine waned from the beginning of the month.
On June 5th Count Bernadotte visited Bairut with members of
his staff to discuss the implementation of the cease-fire
with the Lebanese President. On June 6th the Lebanese Army,
with the support of units of the Syrian Army and of volunteers
under the command of Fawzi Quwaqji made a notable advance in
the Malikiya area which restored the positions lost in May
as reported in Summary No. 5. On June 10th some further
advances were made in the same area. Fawzi Quwaqji was awarded
the Medal of the Cedar (Commander Grade) for his part in these
operations.

2. From June 11th to the end of the month various breaches
of the cease fire were reported by the Lebanese Authorities but
serious clashes were avoided and the general truce remained in
force. On June 28th the Lebanese Government received copies
of Count Bernadotte' proposals for a settlement in Palestine
but in spite of much speculation in the Press and among the
general public no details of these proposals were available
before the end of June. The imposition of an embargo on the
export of arms to the Arab States by His Majesty's Government
at the beginning of the month was accepted philosophically by
the Lebanese who, not being in treaty relations with Great
Britain, were not directly affected. The evacuation of Haifa
at the end of the month was however very badly received by
the Lebanese, on whom it created a deplorable impression; the
Press was bitter and the public generally felt that, since
the evacuation of Haifa made the Port available to the Jews
and thus improved their military position, His Majesty's
Government's action was a breach of the truce.

3. The cease-fire in Palestine enabled more attention to
be paid to internal affairs than had been possible in
May. On June 5th Pierre Gemayel the leader of the Phalangist
Party held a meeting with Camille Chamoun who, as reported in
Summary No. 5, recently resigned his post as Minister of the
Interior. After the meeting a statement was issued to the
Press calling on all opponents of the Government to form an
"Opposition" whose objects were the overthrow of the
Government, the dissolution of the Chamber and administrative
reform. This declaration was followed by various meetings
between Opposition personalities, notably Henri Pharaon,
Abdul Hamed Karameh (leader of the National Liberation Party)

---

(١) نقلاً عن : Boswall to F.O. No. E 10301 of 30 JUNE, 1948 in F.O. 371/68489/88.

الملحق رقم (٣٧)

برقية سرية من الوزير البريطاني المفوض في بيروت الى وزارة خارجيته في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ اشار فيها الى أن رئيس الوزراء رياض الصلح أخبره عن استيائه من التفكك العربي طالباً منه ان تبذل الحكومة البريطانية اقصى جهدها للسياسة العربية الحاضرة[1] .

E E715
10

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on]

Cypher/OTP POLITICAL (SECRET) DISTRIBUTION

FROM BEIRUT TO FOREIGN OFFICE

Mr. Houstoun Boswall
No. 29
January 14th, 1949.

D. 5.48 p.m. January 14th, 1949.
R. 6.44 p.m. January 14th, 1949.

Repeated to Damascus, Bagdad, Cairo, Amman, British Middle East Office Cairo, and Saving to Jedda, Washington, New York (United Kingdom Delegation) and Angora.

IMPORTANT
TOP SECRET

Addressed to Foreign Office telegram No. 29 of January 14th, repeated for information to Damascus, Bagdad, Cairo, Amman, British Middle East Office Cairo and Saving to Jedda, Washington, New York (United Kingdom Delegation) and Angora.

Palestine.

The Lebanese Prime Minister called this morning and remained with me for over an hour during which, we talked mostly about Palestine. Like the President of the Republic, he is much distressed at the present disunity of the Arab Governments and expressed his urgent hope that His Majesty's Government would lose no opportunity of restoring harmony to Arab policy which in the present situation was, he suggested, no less essential to them than to the Arabs themselves. His Majesty's Government's intervention in the Jewish aggression on Egyptian territory and in sending troops to Transjordan had produced a very wholesome effect, and was deeply appreciated. But he went on to plead that the Arab Governments should be kept as fully informed as possible and in advance of British intentions as there was occasionally a feeling that they were regarded as an inferior people (which he himself was quite prepared to admit by comparison with the British) and not fit to be trusted. Nevertheless, if we could concert our policy with them, they could be useful to us. I told him that there was no cause for anxiety [?grp. omitted] prevailing relations but that I felt perhaps one important factor which might deter His Majesty's Government from sharing their full confidence with the Arabs with regard to [grp. undec.] negotiations etc. might be the singular lack of security in these countries where so much leaked out. He agreed, but said that without guidance they were all in the air. He went on rather vaguely to suggest that you should send persuasive personality to visit the capitals with a view to restoring Arab unity in the present dangerous situation. I said that it was precisely to that end that His Majesty's representatives in the Arab States were always working.

2. Turning to the Conciliation Commission His Excellency told me in strict confidence that the Lebanese

/Minister at Angora

(١) نقلاً عن: Boswall to F.O. No. E 715 of 14 Jan. 1949 in F.O. 371/75330/31.

الملحق رقم (٣٨)

برقية سرية من وزارة الخارجية اللبنانية الى مفوضياتها في القاهرة وبغداد في ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٤٩ تعلمها برأي شارل مالك بضرورة تدويل القدس[1] .

الجمهورية اللبنانية
وزارة الخارجية واللبنانيين المغتربين ١٨/٤/٤٩ سرّي
الديوان القاهرة ١٨٦
قسم الرموز بغداد ١٨٧

أبرق مالك يقول إن قبول إسرائيل في الأمم المتحدة هو أكيد الآن وأن لدينا آخر فرصة للضغط على إسرائيل بشأن القدس واللاجئين وأن هنالك استعداداً لدى بعض الوفود وخاصة اللاتينية منها أن تجعل دخول إسرائيل مشروطاً بقبولها مشروع تدويل القدس وربما أيضاً قبولها إرجاع اللاجئين. قف. يرى أنه يجب على الدول العربية أن تتفق على طلب تدويل القدس لكي تكسب مساعدة الدول التي تهمها هذه المسألة فتنال منها التأييد بعودة اللاجئين فإذا لم تمشِ على هذه الخطة الواقعية أفلتت منا القضية. قف. اطلعوا الحكومة ومصر والسعودية على هذا الرأي الذي تكون لدى مالك في هذه الساعة الحاسمة وأفيدوا لنطلعه.

الخارجية

(١) وثائق أرشيف صحفية « النهار » البيروتية، غير مصنّفة.

الملحق رقم (٣٩)

برقية سرية من وزير الخارجية اللبنانية فيليب تقلا الى المفوضية اللبنانية في القاهرة في ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٩ تضمنت رفض لبنان وبعض الدول العربية مشروع تدويل القدس ما لم يدخل عليه تعديلات[1].

الجمهورية اللبنانية
وزارة الخارجية واللبنانيين المغتربين

سري

الديوان ١٩٤٩/١٠/٢١
قسم الرموز ١٩٤٩/١٠/٢١

القاهرة ٢٠٥

أرسلنا اليوم التعليمات التالية الى واشنطن . قف . في اجتماع اللجنة السياسية اليوم تم الاتفاق على التعليمات التالية . قف .

توصي الدول العربية مجمعة على رفض مشروع التدويل المقدم من لجنة التوفيق على شكله الحاضر .

ثانيا : تجتمع وفود سوريا ولبنان والسعودية ومصر واليمن وتضع التعديلات التي تجعل من المشروع تدويلا صحيحا وترسل فورا اقتراحاتها الى القاهرة لمناقشتها في الجامعة .

ثالثا : في حالة عرض مفاجىء لتعديلات على مشروع لجنة التوفيق نرجو رفض

(١) وثائق أرشيف صحيفة « النهار » البيروتية ، غير مصنفة .

كل تعديل لا يتفق مع ما تجمعون على اقتراحه علينا . قف .

هذا مع العلم اننا متفقون على ان العراق والمملكة الاردنية باقيان معارضين التدويل .

فيليب تقلا

الملحق رقم (٤٠)

برقية سرية من الوزير البريطاني المفوض بوزويل الى وزارة خارجيته في ٧ تموز (يوليه) ١٩٤٩ تضمنت ما ذكره له فؤاد عمون مدير عام وزارة الخارجية اللبنانية من رغبة الاردن المصالحة مع الاسرائيليين والتي لقيت تأييداً من الملك عبد الله[1] .

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on]

Cypher/OTP DEPARTMENTAL DISTRIBUTION

FROM BEIRUT TO FOREIGN OFFICE

Mr. Houstoun-Boswall (Beirut)
No. 430
7th July, 1949

D. 9.12 a.m. 8th July, 1949
R. 11.05 a.m. 8th July, 1949

Repeated to Damascus
Amman
B.M.E.O. (Cairo)

E 8367

SECRET

Addressed to Foreign Office telegram No. 430 of 7th July repeated for information to Damascus, Amman and B.M.E.O. (Cairo).

Arab-Jewish relations.

Fouad Ammoun (Lebanese Director-General for Foreign Affairs) who lunched alone with me today told me in confidence that he had seen at Lausanne or been shown (presumably by a Jordanian representative) at Lausanne text of a report referring to an understanding between Israelis and Jordanian Government which had the approval of King Abdullah, providing for a frontier settlement on the lines of the present status quo in the event of no agreement being reached with other Arab States. This he said was not known to other Arab representatives but it had not been without its affect on the Israelis who up till then had shown signs of becoming more conciliatory as the economic conditions in their country deteriorated; now that they knew what they would get anyway their attitude had stiffened.

2. He said that although the question of frontiers had not been formerly opened it had been touched on unofficially. Syria and Jordan both wanted Western Galilee. If and when the Lebanon had to take sides she would support Jordan's claim as under the present conditions it would be undesirable to risk being entirely cut off from the outer world on land-ward side by Syria.

3. Please do not disclose substance of this telegram to any foreign government.

[Copy sent to Middle East Secretariat]

Addddd

JUL 11 1949

(١) نقلاً عن : Boswall to F.O. No. E 8367 of 8 July 1949 in F.O. 371/75350/31.

الملحق رقم (٤١)

برقية القائم بالاعمال البريطاني في بيروت بيلي الى وزارة الخارجية البريطانية وبقية المفوضيات البريطانية في دول الكومنولث في ٢٥ تموز (يوليه) ١٩٤٩ حول انتفاضة القوميين السوريين ضد الدولة اللبنانية واشتباكاتهم مع الكتائب واعدام انطون سعادة واتهام رياض الصلح لحسني الزعيم بأنه هو الذي مول وسلّح الحزب القومي السوري[1] .

OUTWARD SAVING TELEGRAM FROM
COMMONWEALTH RELATIONS OFFICE

E (BY AIR MAI

E.A. & U.N.DEPT. 8852/1017/88 88 From (Beir..)
F3010/5

TO: CANADA (GOVT.) D.II
AUSTRALIA "
NEW ZEALAND "
SOUTH AFRICA "
INDIA "
PAKISTAN "
CEYLON "

(Dated 25th July, 1949)

H.No.194 SAVING SECRET

My telegram H.No.173 Saving of 12th July.

SYRIA

The Lebanese Government recently arrested 68 members of the Parti Populaire Syrien or Syrian Nationalist Party, and charged them with attempting to overthrow the established regime and seize power by force of arms. Of those arrested, twelve were condemned to death, three acquitted, and the remainder received sentences ranging from three years to life imprisonment. The leader of the party, Antoun Sa'ad, was executed on the 8th July after a secret trial by a military tribunal.

2. The Parti Populaire Syrien was, in spite of its name, a Lebanese party, although it had ramifications in Syria. Its programme was one of pan-Syrianism which would have involved the inclusion of the Lebanon in Syria. At the beginning of June it was involved in a number of skirmishes with members of the Phalangist Party, an extremist pro-French Christian Youth party, and in attacks on gendarmerie posts in Southern Lebanon. It was these attacks which formed the occasion for the arrests.

3. The Lebanese Prime Minister has suggested in an interview with United Kingdom Minister that Marshal Zaim had financed and armed the Parti Populaire Syrien, but realising that this course might drive the Lebanese Government into the arms of the Hashemites,.......

(١) نقلاً عـــــن : Bally to the Commonwealth Governments, 25 July 1949 in F.O. 371/75320/88.

الملحق رقم (٤٢)

السؤال الموجه من النائب كميل شمعون الى الحكومة اللبنانية حول موقفها من مشروع الضمان الجماعي المشترك ومشروع الاتحاد السوري - العراقي وذلك في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ [1].

حضرة رئيس مجلس النواب المحترم

أرجو توجيه السؤال التالي الى الحكومة للاجابة عليه وفقا للنظام.

نشرت الصحف اللبنانية والعربية والاجنبية في الاسبوعين الاخيرين برقيات واردة من مختلف المصادر العربية والاجنبية وبالاخص الاميركية تشير الى مساع تقوم بها بعض دول الشرق الاوسط لدى السلطات الاميركية قصد الحيلولة دون مشروع اتحاد العراق وسوريا، او مشروع ربط العلاقات بينهما ربطا اوثق من روابط دول الجامعة العربية بموجب ميثاقها العام، وهو المشروع الذي اثير في دورة الجامعة الاخيرة التي عرض فيها ايضا مشروع الضمان الجماعي وردده الصحف من قبل ومن بعد.

وذكرت بعض المصادر ان الدول التي قامت بهذه المساعي هي خمس من دول الشرق الاوسط منها اربع دول عربية والخامسة دولة اسرائيل، كما بينت اسباب معارضة كل دولة من هذه الدول للمشروع، وهذه الاسباب تنحصر فيما يتعلق بدولة اسرائيل، في ان هذه الدولة تعتبر المشروع المشار اليه موجها ضدها مهددا لكيانها، وراميا في الدرجة الاولى الى الانتقام لهزيمة الدول العربية على يدي اسرائيل في معركتي السياسة والحرب في سنة ١٩٤٨.

---

(١) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩، ص ٩٥ - ٩٦.

ثم فهم من الانباء الشائعة التي رافقت انعقاد جامعة الدول العربية وتلته، ان موقف الحكومة اللبنانية من المشروع السوري العراقي، او من الفكرة التي ترمي اليه موقف تعدى حدود الاستيضاح والتحفظ والاشتراط الذي يؤمن المصلحة اللبنانية الخاصة الى مجال العرقلة والمخاصمة علنا او ضمنا.

والواقع ان المصلحة اللبنانية وان تجرد الشعب اللبناني في ميدان التعاون العربي عن كل غاية خاصة وعن كل ميل يقضيان على لبنان بان يتجنب التحيز الى اي من الفريقين المتنافسين بين دول الجامعة العربية، وبان يلزم الحياد التام من خلافات تبعثها المصالح الاقليمية او المحلية او الخاصة، وبان لا يزج نفسه في خصومة لا هي في مصلحة الدول العربية عامة ولا هي من شأنه خاصة.

لذلك اسأل الحكومة:

١ - هل ترى الحكومة ان مشروع الضمان الجماعي قريب التحقيق ومتى تظن انه يوضع موضع التنفيذ على باب التقريب.

٢ - على ضوء حوادث فلسطين في عام ١٩٤٨ يوم اعلنت الدول العربية اتفاقا على انقاذ فلسطين بقوة السلاح ما الذي يبشر الحكومة بان ميثاق الضمان الجماعي يكفل التعاون المخلص بين الدول العربية وجيوشها تعاونا اجدى من تعاونها في معركة فلسطين.

٣ - في حالة ابرام مشروع الضمان الجماعي، هل ترى الحكومة مانعا دون توثيق العلاقة بين اي قطرين عربيين توثيقا يتجاوز ميثاق الجامعة العام الحالي.

٤ - هل للحكومة علم بمساع قامت بها لدى الحكومة الاميركية، او لدى اية حكومة اخرى بشأن العلاقات العراقية - السورية دولة او دول من الشرق الأوسط.

٥ - في حالة الايجاب، مَنْ هي هذه الدول؟

٦ - إذا كان بينها أكثر من دولة عربية واحدة هل جرى المسعى بالاشتراك ام افراديا بناء على اتفاق سابق - ام افراديا مستقلا بدون مشاورة سابقة؟

٧ ـ اذا كانت دولة او دول عربية قامت بمسعى من هذا القبيل، واذا كانت دولة اسرائيل من ناحيتها قامت بمسعى يهدف الى الغرض ذاته، كيف تفسر الحكومة اتفاق المصالح ووجهات النظر بين اسرائيل واية دولة عربية في معارضة قضية تتعلق بدولتين عربيتين اتفقتا او قد تتفق عليها وجهة نظرهما ومصلحتهما.

٨ ـ واذا لم يكن لشائعة المساعي لدى الدول الاجنبية اساس من الصحة، فلماذا لم تنشر الحكومة بلاغا توضح فيه الامر للرأي العام سيما وانها عودته نشر البلاغات التكذيبية أو التأكيدية او التفسيرية في مواضيع تقل عن هذا خطورة.

بيروت في ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤٩

نائب جبل لبنان
الامضاء
كميل شمعون

الملحق رقم (٤٣)

جواب الحكومة اللبنانية على سؤال النائب كميل شمعون حول مشروع الضمان الجماعي ومشروع الاتحاد السوري ـ العراقي، وذلك في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩[1].

حضرة رئيس مجلس النواب المحترم
بواسطة رئاسة مجلس الوزراء

ردا على سؤال حضرة الاستاذ كميل شمعون ـ نائب جبل لبنان ـ تتشرف الحكومة بان تحيط مجلس النواب علما بما يأتي:

١ ـ حددت الحكومة اللبنانية موقفها من الاقتراح المصري الرامي الى ايجاد ضمان جماعي بين الدول اعضاء الجامعة في البلاغ المذاع بتاريخ ٢٥ تشرين الاول سنة ١٩٤٩ وفي البيان الذي القاه وزير الخارجية في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ ١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٤٩.

٢ ـ تأمل الحكومة ان تنجح المباحثات الجارية فتؤدي الى وضع ميثاق للضمان الجماعي يكفل تعاونا مخلصا ومجديا بين الدول العربية.

٣ ـ في علاقات الدول العربية بين بعضها لم تبحث في دورة الجامعة غير مشألة الضمان الجماعي.

٤ ـ لا ترى الحكومة اللبنانية ان عليها ان تجيب عن حكومة او حكومات عربية او غير عربية بالنسبة لمواقف قد تكون اتخذتها في اي موضوع سياسي.

٥ ـ في كل ما له علاقة بتوثيق التعاون والروابط بين دولتين او اكثر من الدول

(١) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩، ص ٩٦.

العربية فان الحكومة اللبنانية تتقيد بنص المادتين الثامنة والتاسعة من ميثاق القاهرة.

وتفضلوا يا حضرة الرئيس بقبول الاحترام الفائق
بيروت في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٩
وزير الخارجية والمغتربين
الامضاء: فيليب تقلا
عطوفة رئيس مجلس النواب المحترم
بيروت في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٩
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء: رياض الصلح

الملحق رقم (٤٤)

بيان الحزب الشيوعي اللبناني في تموز (يوليه) ١٩٥١ ضد رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وضد رياض الصلح وكميل شمعون وكمال جنبلاط وشارل حلو، ودعا للنضال من اجل التخلص من رجال الحكم[١].

فلتسقط حكومة سافكي دماء العمال والشعب

حكومة بشاره الخوري وعبدالله اليافي، عميلة الاستعمار الاميركي الفرنسي الانكليزي!

عاش الاتحاد الوطني في النضال ضد مؤامرات المستعمرين الاميركيين والفرنسيين والانكليز وضد مشاريعهم الحربية!

عاش التضامن مع سوريا العربية الشقيقة في النضال ضد اخطار الاحتلال والحرب، ضد محور تركيا اسرائيل وكتلة المتوسط العدوانية الاستعمارية، ضد القطيعة والغلاء والاحتكار، في سبيل السلم والاستقلال والديموقراطية والخبز!

ايها العمال والفلاحون، ايها الوطنيون المخلصون، يا ابناء الشعب.

نهار الاحد الواقع في اول تموز سارت في شوارع العاصمة مظاهرة ضخمة ضمت الالوف من العمال والفلاحين والشباب والنساء تحت شعار النضال ضد مشاريع المستعمرين الاميركيين والفرنسيين والانكليز الحربية التي تهدد بلادنا، وضد اعطائهم مطارات ومرافئ وقواعد عسكرية، وضد انضمام لبنان العربي لمحور تركيا اسرائيل الحربي نواة كتلة البحر المتوسط الاستعمارية العدوانية في سبيل السلم العالمي والتضامن مع معسكر السلم والديموقراطية والاشتراكية وطليعته الاتحاد السوفياتي، وفي سبيل تضامن لبنان العربي مع سوريا العربية ضد القطيعة بين سوريا ولبنان، وفي سبيل تأميم الشركات الاجنبية وجعلها ملكا للشعب وتأمين المياه للاحياء والقرى المحرومة، ومكافحة الغلاء والبطالة والاحتكار، ومن اجل التضامن مع الشعب الكوري الباسل المدافع عن وحدته واستقلال بلاده، والمطالبة بوقف العدوان الاميركي الوحشي المتواصل منذ سنة ضده.

وما كان من حكومة الخوري اليافي، حكومة الخيانة والحرب والغلاء، عميلة الاستعمار الاميركي الفرنسي، وهي التي تقطع المياه عن افواه الاهالي لتحولها لشركة الكوكا كولا الاجنبية الاستعمارية، وتعمل لزيادة القطيعة بين سوريا ولبنان، وكان باكورة اعمالها طرد العمال السوريين من لبنان — ما كان من هذه الحكومة الخائنة الا ان امرت شرطتها باطلاق الرصاص على المتظاهرين، فمزق الرصاص اجسادهم وسقط قتيلان وعدد من الجرحى من الرجال والنساء، وضربت شرطة بشاره الخوري وعبدالله اليافي ورجال الامن العام رقماً قياسياً في البربرية والوحشية، فاخذوا يدوسون القتلى والجرحى بارجلهم. ان الدماء التي سالت فصبغت شوارع بيروت هي شهادة دامغة، لا يمكن ان تمحوها الايام على خيانة بشاره الخوري وعبدالله اليافي وتقلا والحلو والحود وباقي الزمرة السوداء الحاكمة وعلى مدى عدائهم للشعب وجعله نهباً لهم ولاسيادهم المستعمرين الاميركيين والفرنسيين وشركائهم الاستثمارية، وتآمرهم معهم لتسليمهم البلاد تسليما كلياً.

ولكي تبرر حكومة الخوري اليافي خيانتها وعملها الاجرامي ووحشيتها وفاشيستيتها، ولكي تتهرب من سخط الشعب وغضبه، كللت جريمتها هذه باصدار بلاغ تذكر فيه ان المتظاهرين هم الذين بدأوا باطلاق النار. ولكن هذا البلاغ الكاذب لم يخدع احداً، وانما زاد سخط الشعب وحقده ضد هذه الحكومة الخائنة وضد اسيادها المستعمرين الاميركيين والفرنسيين وشركائهم الانكليز.

ان الشعب اللبناني بعماله وفلاحيه ونسائه وطلابه ومثقفيه وجميع جماهيره الكادحة، يدرك اكثر فاكثر ان خلاصه والطريق التي توصله لمطاليبه وحقوقه وحرياته هي في اتحاد ابنائه وتضامنهم والسير في جبهة وطنية ديموقراطية لتشديد النضال ضد المستعمرين الاميركيين والانكليز والفرنسيين ومشاريعهم الحربية المجرمة كمحور تركيا اسرائيل وكتلة البحر المتوسط الاستعمارية العدوانية، وضد اعطائهم مطارات ومرافئ وقواعد عسكرية، واعادة الاحتلال الى بلادنا، وفي تضامن لبنان العربي مع سوريا العربية لالغاء القطيعة بينهما، والنضال في سبيل السلم العالمي والتضامن مع معسكر السلم والديموقراطية والاشتراكية وطليعته الاتحاد السوفياتي، وضد الطغمة الاقطاعية البورجوازية الحاكمة الخائنة دون فرق في ذلك بين رجال الحكومة بشاره الخوري وعبدالله اليافي وشارل الحلو والحود وتقلا واحمد الاسعد وباقي زمرتهم، وبين من يسمون انفسهم معارضين كرياض الصلح وجنبلاط وشمعون واده وباقي زمرتهم. فهم متساوون في الخيانة، ومعارضتهم ليست الا للتزاحم على الكراسي، والتسابق في خدمة اسيادهم المستعمرين واخضاع البلاد لمشاريعهم الحربية الاستعمارية وجعلها ميدانا للحرب التي يهيأونها ضد الاتحاد السوفياتي جار العرب وصديقهم الاكبر، بقصد السيطرة على العالم واستعباد الشعوب واستثمارها.

عاش الاتحاد الوطني في النضال ضد الاحتلال والحرب، ضد مشاريع المستعمرين الاميركيين والفرنسيين والانكليز العدوانية، ضد القطيعة المجرمة وضد الغلاء والاحتكار والبطالة!

الى النضال ضد عزل لبنان عن سوريا وعن سائر البلاد العربية، وضد جره في ذيل كتلة تركيا اسرائيل وضد ضمه الى كتلة المتوسط العدوانية الحربية!

الى الاتحاد والنضال ضد حكومة الخيانة والارهاب الفاشستي، عميلة الاستعمار الاميركي الفرنسي، لطردها من الحكم وانقاذ البلاد من اخطارها!

عاش تحالف العمال والفلاحين في النضال في سبيل السلم والاستقلال الوطني والديموقراطية والخبز!

اوائل تموز سنة ١٩٥١

اللجنة المنطقية
الحزب الشيوعي اللبناني في بيروت

---

(١) نقلاً عن: وثائق أرشيف صحيفة «النهار» البيروتية غير مصنفة.

الملحق رقم (٤٥)

السؤال المقدم من النائب اميل البستاني الى رئاسة الحكومة اللبنانية في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٥٢ حول وجود بعض الضباط اليهود في الجيش اللبناني[1] .

عطوفة رئيس المجلس النيابي المحترم

أرجو تقديم سؤالي هذا الى رئاسة الحكومة الموقرة

لقد بلغني ان ضابط المدفعية في الجيش اللبناني هو يهودي من اصل روسي .

وان الطبيب الاول في اللجنة الفاحصة للجيش اللبناني هو ايضا يهودي .

وان هناك بعض الكتبة الذين يطلعون على مراسلات الجيش اللبناني هم ايضا يهود .

وبالنظر للحالة القائمة بيننا وبين اسرائيل واليهودية العالمية ، الا ترى الحكومة انه من الضروري اقصاء هؤلاء عن جميع وظائف الجيش اللبناني واستبدالهم بلبنانيين لا غبار عليهم ولا شبهة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام . بيروت في ٢٧ آذار ١٩٥٢ .

اميل البستاني

نائب الشوف

---

(١) مضبطة الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني، ٣ نيسان (ابريل) ١٩٥٢ ، ص ٢٠٣٠ .

الملحق رقم (٤٦)

السؤال الثاني المقدم من النائب اميل البستاني في ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٥٢ حول موضوع الضباط اليهود في الجيش اللبناني طالبا تحويل سؤاله الى استجواب للحكومة[1] .

عطوفة رئيس المجلس النيابي اللبناني المحترم

سيدي

تحية وسلاما ، وبعد فاني ارغب في استجواب الحكومة حول الموضوع الاتي حسب الاصول :

في السابع والعشرين من آذار سنة ١٩٥٢ تقدمت بسؤال خطي عن الضباط وسواهم من اليهود الذين يعملون في الجيش اللبناني . وكنت قد تحدثت ايضا بشأن هؤلاء مع رئيس الحكومة قبل تقديم سؤالي الخطي ، كما اثرت ذلك في المجلس منبها الحكومة الى ضرورة اتخاذ الاجراءات السريعة لاصلاح الوضع .

وحيث اني اعتبر ان جيشنا اللبناني العزيز الباسل يجب ان تعيره الحكومة الاهتمام الكافي فيكون منزها عن كل انتقاد او شائبة في داخل البلاد وخارجها .

وحيث ان الحكومة اللبنانية لم تجب حتى هذا اليوم على اسئلتي المتكررة في هذا الصدد ولم تعمد الى اتخاذ التدابير اللازمة لاصلاح الوضع .

---

(١) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٥٢ ص ٢٠٩٣ .

لذلك يحق لي ان اعتبر بقاء هؤلاء اليهود في الجيش اللبناني العزيز هو من سياسة الحكومة، واني والحالة هذه ارغب في استجواب الحكومة حول هذه السياسة في اول جلسة يعقدها المجلس النيابي اللبناني حسب الاصول.

المخلص

اميل البستاني

نائب الشوف

الملحق رقم (٤٧)

مذكرة الجبهة الشعبية المعارضة المرفوعة الى رئيس الجمهورية في أواخر تموز (يوليه) ١٩٥٢ مطالبة بالاصلاح الشامل وتطهير الدولة من الفساد والرشوة[1].

مذكرة مرفوعة
لرئاسة الجمهورية اللبنانية
من
الجبهة الشعبية

حضرة الرئيس الاول .

بعد ان عمت الفوضى وانتشر الفساد في مختلف اجهزة الدولة والادارات العامة من حكومية وبلدية وكثرت الفضائح والصفقات المريبة، واخضع العدل لشهوات المتنفذين، واضمحلت او كادت تضمحل الحياة الاقتصادية والثروة العمومية، وتفاقم خطر البطالة والهجرة، واستفحل الغلاء، وارتفعت الضرائب غير المباشرة وبذرت اموال الخزينة، وضيق الخناق على الحريات العامة، واصبحت الدوائر ملجأ للمحاسيب والانصار، وصار الحياة النيابية آلة تحركها الاهواء والشهوات، وتلاشت التربية والاخلاق العامة، وانحط المستوى الثقافي والادبي في لبنان، لا يسع الهيئات الشعبية الموقعة لهذه المذكرة، والمعبرة من شعور الرأي العام الا ان تنتفض وتهب، حاملة لواء المطالبة بالاصلاح الصريح، عاملة على تحقيقه بما يرضي وجه الله والوطن.

ونظرا لاستحالة حدوث هذا الاصلاح في وسط هذه الفوضى التي تتخبط بها الاوساط الرسمية المسؤولة والبرلمانية، ترى الجبهة الشعبية البعيدة عن كل احتراف سياسي والتي تمثل الارادة الوطنية الصادقة واماني الجماهير المقدسة، ان يسند الحكم الى حكومة شعبية قوية مؤلفة من شخصيات جديدة نزيهة لم يسبق لها ان مارست الحكم وتكون جريئة في تحقيق الاصلاح المنشود وترضى عنها هذه الجبهة، على ان تكون مزودة بجميع الصلاحيات المطلقة اللازمة، بما في ذلك حل المجلس عند اللزوم.

اما هذا الاصلاح فيقوم في خطوطه الكبرى على تطهير دوائر الدولة من الفساد والرشوة واستغلال النفوذ، وكل ما يمت اليهما بصلة، وعلى تنفيذ برنامج اصلاحي شامل لجميع ميادين النشاط الوطني من سياسية وادارية وقضائية ومالية واقتصادية واجتماعية وثقافية والتي من شأنها ان تمهد هيبة الحكم وتنشر لواء العدل والمساواة بين الطوائف والمناطق والافراد وتوطد الامن والاستقرار وتؤمن الحريات العامة على اوسع مدى، وتطبق القوانين والانظمة العامة على الجميع دون تمييز ولا استثناء، وتزيل هذه الغموم المسيطرة على الطبقات الكادحة فترفع من مستوى معيشتها، وتلغي هذه القوانين الجائرة المعطلة لحريات الافراد، كقانون الطوارىء، وقانون المطبوعات وذيوله، والمشوهة لارادة الامة كقانون الانتخاب الذي يجب ان يبنى على اساس الدائرة الصغرى، لتتمكن البلاد من ان تعيش في جو طبيعي هادىء حر.

وبينما نحن نتقدم من فخامتكم بهذه المطالب المعبرة عن شعور اللبنانيين كافة، نسمح لانفسنا بأن نكون صريحين، فالشعب لم يعد يحتمل هذه الحالة التي يتألم بسببها، وينتظر ساعة الخلاص منها بفارغ الصبر.

ويأمل احقاق مطالبه في غضون الاسبوعين المقبلين، ولا نخال فخامتكم الا راغبين في الاصغاء الى صوته وعاملين على اجابته، منعا لحدوث ما لا تحمد عقباه، ان صوت الشعب من صوت الله.

عاش لبنان

الامضاء: عن الهيئة الوطنية	الامضاء: عن الكتائب اللبنانية	الامضاء: عن المؤتمر الوطني
الدكتور محمد خالد	بيار الجميل	الدكتور سليم ادريس

(١) نقلاً عن: وثائق أرشيف صحيفة «النهار» البيروتية غير مصنفة.

الملحق رقم (٤٨)

دعوة القوى السياسية المعارضة للحكم للإضراب الشامل في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢ لاسقاط رئيس الجمهورية[١] .

ايها اللبناني

ان القائمين على شؤون الحكم قد انتهوا بوطنك الى حالة اخذت تنال من كيانه بعد ما نالت من مرافقه ومصالحه وحطت بكرامته الى الحضيض لن نسوق اليك الادلة ، فعندك منها الف دليل . لقد توافرت وتضافرت. وحسبك اقربها الى الاذهان ما جاهر به رئيس الحكومة تحت قبة البرلمان : فضائح ومخاز يعترف بها المسؤولون انفسهم .

واجبك ان تنقذ نفسك بنفسك ، لان عبء المجموع ينهض به الشعب مجتمعاً . فان لم نحرر انفسنا لن يحررنا احد .

ان الذين يستثمرون بؤسك ، ويثرون من افقارك ، وينعمون في مأساتك ،لن يرعووا ولن يتزحزحوا ما لم ترغمهم ارغاماً .

سبيلك ان تجهر بارادتك وان تفرضها فرضاً .

الاضراب العام الشامل هو المظهر الاول لغضبتك على ما هو كائن والنذير الاول بما سيكون .

انه اولى مراحل الجهاد !

الى الاضراب يوم الاثنين ، وهذا يوم له ما بعده !

وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون .

عن الكتلة الوطنية	عن الحزب التقدمي الاشتراكي	عن حزب النداء القومي
ريمون اده	**كمال جنبلاط**	**قبولي الذوق**
عبدالله الحاج	**انور الخطيب**	**علي بزي**

المستقلون : **كميل شمعون غسان تويني ديكران توسباط عادل عسيران**

(١) نقلاً عن : وثائق أرشيف صحيفة « النهار » البيروتية غير مصنفة.

الملحق رقم (٤٩)

بيان باسم « ابن الشعب » موجه الى السياسيين بعد استقالة رئيس الجمهورية في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢ منتقداً المساومات السياسية الجديدة مطالباً بحل المجلس النيابي واجراء انتخابات نيابية جديدة[١] .

مركز النهار للوثائق والمعلومات

باسم الشعب اللبناني

كلمة الى نواب المعارضة واركانها

يوم تعاهدتم على انقاذ البلد من الطغيان والاستبداد كان رائدكم طرد الكهان الضالين من الهيكل وتنظيفه من المراوغين والمنافقين الذين احتلوا بالتزوير ساحته ، ليحل مكانهم اناس يشهد لهم ماضيهم بنظافة اليد وحسن السمعة والسيرة .

ومشى الشعب في ركابهم فاسقط السلطان الاول المستبد عن عرشه تمهيداً لاخراج فروخ السلاطين التي تؤلف « الاكثرية » من الهيكل المسكين .

واذا بالشعب يفاجأ بانكم ، انتم يا نواب المعارضة تشتركون في مفاوضات مع « الاكثرية » من اجل انتخاب رئيس جديد لهذه الدولة .

ان الشعب يطالبكم باكمال الرسالة ، ومتابعة السير على الطريق الصالح السوي .

ان الشعب اللبناني ، الذي يتطلع الى هذا الفجر من الاصلاح ليرغب من صميمه ان يبدأ العهد الجديد بعمل صالح لخير الامة والبلاد ولا يكون ذلك الا بانهاء عهد « الاكثرية » الفاسد المزعوم .

لهذه الاسباب

وباسم الشعب اللبناني

١) نطالب بحل المجلس النيابي

٢) باجراء انتخابات نيابية ضمن المهلة الدستورية وعلى هذا الاساس يصير انتخاب رئيس البلاد الجديد

ابن الشعب

(١) نقلاً عن : وثائق أرشيف صحيفة « النهار » البيروتية غير مصنفة.

الملحق رقم (٥٠)

المفوضون الفرنسيون والبريطانيون في لبنان في عهد الانتداب والاستقلال

أولا ـ المفوضون السامون في عهد الانتداب الفرنسي ١٩١٨ ـ ١٩٤٦:

١ ـ فرنسوا جورج بيكو ١٩١٨.
٢ ـ الجنرال هنري غورو ١٩١٩ ـ ١٩٢٣.
٣ ـ الجنرال مكسيم ويغان ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤.
٤ ـ الجنرال موريس ساراي ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥.
٥ ـ هنري دي جوفنيل ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦.
٦ ـ هنري بونسو ١٩٢٦ ـ ١٩٣٣.
٧ ـ الكونت داميان دي مارتل ١٩٣٣ ـ ١٩٣٨.
٨ ـ غبريال بيو ١٩٣٨ ـ ١٩٤٠.
٩ ـ الجنرال هنري دانتز ١٩٤٠ ـ ١٩٤١.
١٠ الجنرال جورج كاترو ١٩٤١ ـ ١٩٤٣.
١١ ـ جان هللو ١٩٤٣.
١٢ ـ الجنرال بينيه ١٩٤٣ ـ ١٩٤٦.

ثانيا ـ الوزراء البريطانيون المفوضون في لبنان في عهد الاستقلال ١٩٤١ ـ ١٩٥٢:

١ ـ الجنرال ادوارد سبيرز ١٩٤١ ـ ١٩٤٤.

٢ ـ ترنس شون ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧.
٣ ـ هوستون بوزويل ١٩٤٧ ـ ١٩٥١.
٤ ـ شبهان اندروز ١٩٥١ ـ ١٩٥٢.

الملحق رقم (٥١)

رؤساء الجمهورية اللبنانية ورؤساء الوزارة ورؤساء المجالس النيابية في عهد الانتداب والاستقلال.

أولا - رؤساء الجمهورية اللبنانية ١٩٢٦ - ١٩٥٢:

١ - شارل دباس (ارثوذكسي) ١٩٢٦ - ١٩٣٤.
٢ - حبيب باشا السعد (ماروني) ١٩٣٤ - ١٩٣٦.
٣ - اميل اده (ماروني) ١٩٣٦ - ١٩٤١.
٤ - ألفرد نقاش (ماروني) ١٩٤١ - ١٩٤٣.
٥ - ايوب ثابت (بروتستانتي) ١٩٤٣ لفترة مؤقتة.
٦ - بترو طراد (ارثوذكسي) ١٩٤٣ لفترة مؤقتة.
٧ - بشارة الخوري (ماروني) ١٩٤٣ - ١٩٥٢.

ثانيا - رؤساء الوزارة اللبنانية ١٩٢٦ - ١٩٥٢:

١ - اوغست اديب (ماروني) ١٩٢٦ - ١٩٢٧.
٢ - بشارة الخوري (ماروني) ١٩٢٧ - ١٩٢٨.
٣ - حبيب باشا السعد (ماروني) ١٩٢٨ - ١٩٢٩.
٤ - بشارة الخوري (ماروني) ١٩٢٩.
٥ - اميل اده (ماروني) ١٩٢٩ - ١٩٣٠.
٦ - اوغست اديب (ماروني) ١٩٣٠ - ١٩٣٢.
٧ - عبد الله بيهم (سني) امين سر الدولة ١٩٣٤ - ١٩٣٦.

٨ - خير الدين الاحدب (سني) ١٩٣٧ - ١٩٣٨ (٥ مرات متوالية).
٩ - خالد شهاب (سني) ١٩٣٨.
١٠ - عبد الله اليافي (سني) ١٩٣٨ - ١٩٣٩.
١١ - عبد الله بيهم (سني) امين سر الدولة ١٩٣٩ - ١٩٤١.
١٢ - احمد الداعوق (سني) ١٩٤١ - ١٩٤٢.
١٣ - سامي الصلح (سني) ١٩٤٢ - ١٩٤٣.
١٤ - ايوب ثابت (بروتستانتي) ١٩٤٣ رئيس جمهورية ورئيس وزراء.
١٥ - عبد الله بيهم (سني) ١٩٤٣ امين سر الدولة.
١٦ - رياض الصلح (سني) ١٩٤٣ - ١٩٤٥.
١٧ - عبد الحميد كرامي (سني) ١٩٤٥.
١٨ - سامي الصلح (سني) ١٩٤٥ - ١٩٤٦.
١٩ - سعدي المنلا (سني) ١٩٤٦.
٢٠ - رياض الصلح (سني) ١٩٤٦ - ١٩٥١ (٤ مرات متوالية).
٢١ - حسين العويني (سني) ١٩٥١.
٢٢ - عبد الله اليافي (سني) ١٩٥١ - ١٩٥٢.
٢٣ - سامي الصلح (سني) ١٩٥٢.
٢٤ - ناظم عكاري (سني) ١٩٥٢ (لمدة ستة ايام فقط).
٢٥ - صائب سلام (سني) ١٩٥٢ (لمدة خمسة ايام فقط).
٢٦ - فؤاد شهاب (ماروني) ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ (ليوم واحد فقط).

ثالثا - رؤساء المجالس النيابية والادارية والشيوخ ١٩٢٠ - ١٩٥٢:

١ - داوود عمون (ماروني) ١٩٢٠ - ١٩٢٢.
٢ - حبيب باشا السعد (ماروني) ١٩٢٢.
٣ - نعوم لبكي (ماروني) ١٩٢٣.

مصادر البحث

٤ - اميل اده (ماروني) ١٩٢٤ .
٥ - موسى نمور (ماروني) ١٩٢٥ .
٦ - الشيخ محمد الجسر (سني) ١٩٢٦ .
٧ - موسى نمور (ماروني) ١٩٢٧ .
٨ - محمد الجسر (سني) ١٩٢٧ - ١٩٣٢ .
(وقف الحياة النيابية حتى ١٩٣٤).
٩ - شارل دباس (ارثوذكسي) ١٩٣٤
١٠ - بترو طراد (ارثوذكسي) ١٩٣٥ .
١١ - خالد شهاب (سني) ١٩٣٥ - ١٩٣٧ .
١٢ - بترو طراد (ارثوذكسي) ١٩٣٧ (وقف الحياة النيابية ١٩٣٩ - ١٩٤٣).
١٣ - صبري حماده (شيعي) ١٩٤٣ - ١٩٤٦ .
١٤ - حبيب ابو شهلا (ارثوذكسي) ١٩٤٦ .
١٥ - صبري حماده (شيعي) ١٩٤٧ - ١٩٥١ .
١٦ - احمد الاسعد (شيعي) ١٩٥١ - ١٩٥٢ .

أولا ـ وثائق ومخطوطات غير منشورة:

١ ـ وثائق وتقارير ومراسلات وزارة الخارجية البريطانية (.F. O) ١٩٢٠ ـ ١٩٤٩ الموجودة في لندن في (Public Record office) وهي مصنفة في اربع مجموعات كبرى تحت الرقم العام (F. O. 371) على النحو التالي[1] :

أ ـ المراسلات بين القنصليات البريطانيـة في القـاهـرة وبيروت ودمشـق ومؤتمر السلام في باريس والقنصليات البريطانية الاخرى في الدولة العثمانية وبينها من جهة ثانية وبين وزارة الخارجية البريطانية في لندن

١ ـ لا بد من الاشارة الى أن تصنيفات (.P. R. O) لبعض الدول العربية لم تظهر منفصلة عن الدولة العثمانية إلاّ في عام ١٩٢١ . أما منطقة سوريا ولبنان فقد ظلت تظهر في تصنيف (Syria 89) إلى أواخر عام ١٩٤٣ ، ولم يظهر اسم لبنان في التصنيف منفصلاً إلاّ في عام ١٩٤٤ . أما فلسطين وشرقي الاردن فقد بُدىء بتصنيفها معاً كمنطقة واحدة ابتداء من عام ١٩٢١ . هذا ولم ندرج أرقام التقارير والوثائق البريطانية ـ على غرار ما فصلنا في الوثائق العربية ـ لأن عدد الوثائق البريطانية التي اعتمدنـا عليها هي كثيرة وهي تحتاج الى عدد كبير من الصفحات . وعلى كل فإن رقم كل ملف ووثيقة مدرج في هوامش صفحات الدراسة .

١٩٢٠ مصنفة تحت الرقم:

F. O. 371/Turkey 44.

ب ـ المراسلات بين القنصليات البريطانية في بيروت ودمشق وحلب وبين وزارة الخارجية البريطانية في لندن ١٩٢١ ـ ١٩٤٣ مصنفة تحت الرقم: F. O. 371/Syria 89.

جـ ـ المراسلات بين السفارة البريطانية في بيروت وبين وزارة الخارجية البريطانية في لندن وبين سفاراتها في باريس وموسكو وواشنطن ١٩٤٤ ـ ١٩٤٩ وهي مصنفة تحت الرقم: F. O. 371/Lebanon 88.

د ـ المراسلات بين السفارة البريطانية في القدس وعمان وبين وزارة الخارجية البريطانية في لندن ١٩٢١ ـ ١٩٤٩ وهي مصنفة تحت الرقم: F. O. 371/Palestine and Transjordan 31.

٢ ـ وثائق وبيانات اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧:

- مذكرة اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤ بمناسبة وعد بلفور الى الدول العربية ودول الحلفاء.
- مذكرة في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤ الى الرئيس الاميركي روزفلت تلفته الى مطامع الصهيونية في فلسطين.
- مذكرة في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٤٥ الى وزير اميركا المفوض في سوريا ولبنان «ودسورث» احتجاجا على تصريح الرئيس روزفلت المؤيد للصهيونية.
- مذكرة في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٤٥ الى امين سر جامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام طالبت بمضاعفة الاهتمام بالقضية الفلسطينية قبل الاشتراك بمؤتمر سان فرنسيسكو.

- برقية الحزب العربي الفلسطيني في ١٦ آب (اغسطس) ١٩٤٥ الى اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية تؤكد فيها على مطالب الفلسطينيين بمنع الهجرة اليهودية وبيع الاراضي لليهود وتأليف حكومة عربية.
- رسالة احمد حلمي باشا ـ رئيس مجلس الادارة لصندوق الامة العربي واحد وجهاء فلسطين ـ إلى محمد جميل بيهم رئيس اتحاد الاحزاب في ١٥ آب (اغسطس) ١٩٤٥ طلب فيها العمل للحيلولة دون بيع الملاّك اللبنانيين والعرب املاكهم في فلسطين لليهود.
- مذكرة اتحاد الاحزاب اللبنانية في ٢٤ آب (اغسطس) ١٩٤٥ إلى الجنرال ديغول رئيس الحكومة الفرنسية المؤقتة تحتج فيها على موقف فرنسا المؤيد للصهيونية.
- التعميمان الرسميان رقم (٨٠) و(٨٥) الصادران عن رئيس الوزراء سامي الصلح في ايلول (سبتمبر) ١٩٤٥ الهادفان الى منع بيع الاراضي للاجانب وملاحقة السماسرة والوسطاء، وبملاحقة الداخلين الى لبنان بطرق غير شرعية.
- رسالة رئيس الوزراء رقم ٨٧٨ موجهة الى محمد جميل بيهم رئيس اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية في ٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٥ يعلمه فيها اصدار التعميمين رقم (٨٠) و (٨٥) بناء على مباحثات سابقة بينهما.
- قرارات اتحاد الاحزاب في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥ احتجاجا على وعد بلفور وهي القرارات المرسلة الى دول الحلفاء.
- قرارات اتحاد الاحزاب في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥ وهي القرارات المرسلة الى جامعة الدول العربية لمطالبتها بالعمل لوقف الهجرة اليهودية ومنع بيع الاراضي لليهود.
- كتاب اتحاد الاحزاب في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥ الى الغرف

التجارية وجمعيات التجار في العالم العربي يتضمن اقتراحا بعقد مؤتمر اقتصادي لمقاطعة الصهيونية اقتصاديا.

- قرار مجلس الوزراء في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٤٦ بتعيين محمد جميل بيهم - رئيس اتحاد الاحزاب اللبنانية - ووزير لبنان المفوض في القاهرة مندوبين امام لجنة التحقيق الانجلو - اميركية.

٣ - وثائق ومخطوطات الجامعة الاميركية في بيروت - مكتبة «يافت» (Nami Jafet):

- مخطوطة: مذكرات سليم علي سلام، مصنفة تحت الرقم: Mic- A, 389 وهي مذكرات تلقي الضوء على احداث هامة وقعت في العهد العثماني في لبنان منذ عام ١٩٠٨، وتعود اهميتها ايضا الى ان كاتبها كان احد زعماء بيروت البارزين ونائبا عنها في مجلس المبعوثان.
- مخطوط: علي سيف الدين القنطار: على هامش الثورة ١٩٢٥ - ١٩٢٧ - مذكرات تاريخية - مصنفة تحت الرقم Mic- A, 411 (وهي مذكرات تلقي الضوء على الثورة الدرزية عام ١٩٢٥ - ١٩٢٧ وتمدنا بمعلومات هامة وجديدة).
- مخطوط: مذكرات هلال بك عز الدين الحلبي ١٩٢٥ - ١٩٢٧، مصنفة تحت الرقم: Mic - A, 411 (وهي مذكرات عن الثورة الدرزية وعلاقتها بجنوب لبنان وبالامير عبد الله والامير ابن سعود وتعود اهميتها الى ان هلال بك كان احد زعماء الدروز البارزين في تلك الفترة).
- بيان «أميل اده عدو الثقافة العربية» ١٩٤٣.
- البلاغ رقم (١) من وزير الدفاع الوطني الامير مجيد ارسلان في ازمة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣.
- الاعلان البريطاني المؤيد للحكومة اللبنانية في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣.

- النشرة رقم (٤) باسم الكتائب والنجادة في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣.

٤ - مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية - غير مصنفة:

أ- **ملف اتحاد الشبيبة الاسلامية**: وقد اخترنا منه:

- بيان «الى اخوتنا المسلمين: الدروز والشيعيين والسنيين» يطالبهم بالاشتراك في عملية احصاء السكان، كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢.
- رسالة الى رئيس الجمهورية شارل دباس حول عدم المساواة بين الطوائف في توزيع إعانات المدارس الخاصة، تموز (يوليه) ١٩٣٢.
- رسالة إلى المفوض السامي الفرنسي هنري بونسو (H. Ponsot) للحفاظ على حقوق الطوائف الاسلامية (بالفرنسية) ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٣.
- بيان حول الدعوة لمظاهرات الابتهاج بمناسبة مشروع المعاهدة الفرنسية - اللبنانية وقد نبه اتحاد الشبيبة الشعب الى عدم التظاهر. ٢٧ حزيران (يونيه) ١٩٣٦.
- بيان الى جميع اللبنانيين يطالب بوقف المناقشات الطائفية، ٦ آب (اغسطس) ١٩٣٦.
- رسالة احتجاجية الى المندوب السامي البريطاني في القدس على السياسة البريطانية وتأييدا للشعب الفلسطيني، ٨ آب (اغسطس) ١٩٣٦ (بالعربية والانجليزية).
- رسالة الى رئيس الجمهورية اميل اده احتجاجا على عدم المساواة بين الطوائف في توزيع الاعانات المدرسية، ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٦.

ب- **ملف اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية**: وقد اخترنا منه:

- قصاصات ودعوات ضد الصهيونية بمناسبة ذكرى وعد بلفور، ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤.

- رسالة الى الوزير المفوض للولايات المتحدة « ودسورث » في سوريا ولبنان بمناسبة ذكرى وعد بلفور، ٢٢ آذار (مارس) ١٩٤٥ (مكرر في المجموعة للاولى لوثائق اتحاد الاحزاب).
- رسالة الى امين سر جامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام، ٢٨ آذار (مارس) ١٩٤٥ (مكرر في المجموعة الأولى).
- مذكرة الى وزير الخارجية اللبنانية حول استعداد اتحاد الاحزاب للمساهمة في المساعدة بمناسبة اجتماع الجامعة العربية في القدس، ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٤٥.
- مذكرة الى رئيس الوزراء اللبناني مطالبة دعوة لبنان دول الجامعة لعقد مؤتمر استثنائي بمناسبة انعقاد المؤتمر الصهيوني بلندن، ١٥ آب (أغسطس) ١٩٤٥.
- مذكرة الى رئيس الوزراء اللبناني مطالبة بدعوة مؤتمر عربي عام دعا اليه اتحاد الأحزاب ٢٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٥.
- مسودة رسالة الى رئيس الوزراء اللبناني يشكو فيها رئيس الأحزاب عدم مساعدة الدولة للاتحاد في طبع نشراته وكتبه بخلاف بقية الدول العربية، ايلول (سبتمبر) ١٩٤٥.
- قصاصات دعوة لحضور مهرجان اتحاد الاحزاب بمناسبة ذكرى وعد بلفور ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥.
- بيان دعوة للاضراب العام في لبنان بمناسبة ذكرى وعد بلفور، ٢٧ تشرين الاول (نوفمبر) ١٩٤٥.
- مسودة مذكرة الى رئيس الوزراء اللبناني احتجاجا على تعليقات راديو الشرق في بيروت المؤيد للصهيونية ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦.
- محضر جلسة تضمن البحث فيه ضرورة تمثيل اتحاد الاحزاب باللجنة الحكومية التي ستدرس موقف لبنان من القضية الفلسطينية، ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦.

- مذكرة الى رئيس الوزراء اللبناني حول ضرورة اختيار رئيس الاتحاد لتمثيل لبنان الشعبي في مؤتمر بلودان لا سيما وانه سبق ان مثل لبنان رسميا امام لجنة التحقيق الانجلو - اميركية. ١٢ أيار (مايو) ١٩٤٦.
- مذكرة الى وزير الخارجية البريطانية « بيفن » (Bevin) حول مؤتمر لندن اكد فيها الاتحاد رفضه استمرار الانتداب البريطاني في فلسطين، ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ (بالعربية والانجليزية).
- مذكرة الى الوزير المفوض لبريطانيا في سوريا ولبنان احتجاجا على موقف بريطانيا من قضية فلسطين والقرار الصادر من الجمعية العمومية للامم المتحدة بتكوين لجنة تحقيق جديدة بدعم من المندوب البريطاني، ٣ آذار (مارس) ١٩٤٧.
- مذكرة الى رئيس الوزراء اللبناني احتجاجا على استمرار صدور مجلة « السلام » اليهودية في بيروت، والطلب اليه وقف نشرات الوكالة اليهودية التي تصل الى اللبنانيين مجانا بواسطة البريد، ومنع بيع الأراضي لليهود. ١٧ **نيسان (ابريل) ١٩٤٧.**
- نداء اتحاد الاحزاب الى اللبنانيين بمناسبة ذكرى وعد بلفور ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧.

جـ - ملف الكتلة الاسلامية، وقد اخترنا منه:

- رسالة الوزير المفوض البريطاني في سوريا ولبنان « سبيرز » الى علي سليم سلام بشأن مذكرة الكتلة الاسلامية، ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢.
- مذكرة مرفوعة الى رئيس الجمهورية الفرد نقاش احتجاجا على تدخل البطريرك الماروني لطلبه اقالة رئيس الوزراء سامي الصلح ١٩٤٣.
- مذكرة اللجنة التنفيذية للمؤتمر الاسلامي الى موسيو « هللو »

(Helleu) المفوض العام الفرنسي احتجاجا على المرسومين الاشتراعيين (٤٩) و (٥٠) المجحفين بحقوق المسلمين، ٦ تموز (يوليه) ١٩٤٣ .

- المذكرة المرفوعة الى رئيس الجمهورية بشارة الخوري والمراجع الدولية بخصوص ازمة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ .

٥ ـ مضابط ومحاضر جامعة الدول العربية ـ القاهرة:

- مضابط ومحاضر جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام ـ الاسكندرية ١٩٤٤ .
- محاضر مشاورات الوحدة العربية ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤ .
- محاضر اللجنة الفرعية السياسية لوضع ميثاق جامعة الدول العربية ١٩٤٥ .
- مضابط ومحاضر جلسات مجلس جامعة الدول العربية ١٩٥٠ .
- مجموعات قرارات مجلس جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ (بعض القرارات غير المنشورة).

٦ ـ مضابط ومحاضر مجلس النواب اللبناني: (١٩٣٤ ـ ١٩٣٩، ١٩٤٣ ـ ١٩٥٢)

٧ ـ مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية:

مجموعة من البيانات والمراسلات والتقارير المتبادلة بين محمد جميل بيهم وبين الاحزاب والزعامات والفعاليات والهيئات المحلية والعربية والدولية بين اعوام ١٩٠٢ ـ ١٩٦٥ وهي مصنفة في ٧ مجلدات على النحو التالي:

- محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق، الملف ١، عام ١٩٢٠ ـ ١٩٦٥ .
- محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق، الملف ٢، عام ١٩١٩ ـ ١٩٦٥ .
- محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق، الملف ٣، عام ١٩١١ ـ ١٩٦٥ .
- محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق، الملف ٤، عام ١٩٠٨ ـ ١٩٣٥ .
- محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق، الملف ٥، عام ١٩٣٦ ـ ١٩٦٥ .
- محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق، الملف ٦، عام ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧ .

- محمد جميل بيهم: رسائل ووثائق، الملف ٧، عام ١٩٠٢ ـ ١٩٦٥ .

٨ ـ وثائق من محفوظات محمد جميل بيهم ـ غير مصنفة:

- بيان تأييد لفرنسا تحت عنوان «لا حياة لنا الا بفرنسا» عام ١٩٢٠ .
- مذكرة وجهاء بيروت وصيدا وصور وطرابلس الى الجنرال «ويغان» (Weygand) عام ١٩٢٣ مطالبين بتحقيق الوحدة السورية.
- رسالة البطريرك الماروني انطون عريضة الى عمدة الجمعيات الاثنتي عشرية اليهودية في الارجنتين عام ١٩٣٤ اكد فيها على العلاقات التاريخية المارونية ـ اليهودية.
- كتاب احمد حلمي باشا من فلسطين الى محمد جميل بيهم في بيروت ١٩٣٥ ردا على كتاب بيهم حول ضرورة حل النزاعات بين الزعماء الفلسطينيين.
- رسالة المحامي وديع البستاني من حيفا الى بطرس البستاني في بيروت عام ١٩٣٧، أكد فيها مدى استياء الفلسطينيين من جراء تأييد البطريرك الماروني والمطران الماروني اغناطيوس مبارك للحركة الصهيونية، واكد فيها على اجتماعات المطرانين عقل والمعوشي مع الزعيم الصهيوني حاييم وايزمن.
- رسالة محمد جميل بيهم الى الرئيس الاميركي روزفلت في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨، والرد الاميركي عليها في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٨، وقد عولجت فيها القضية الفلسطينية.
- بيان المطران غريغوريوس حجار ـ مطران عكا وحيفا والناصرة ـ إلى الجالية العربية في اميركا الشمالية في ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٨، طلب فيها تقديم الدعم للقضية الفلسطينية.

٩ ـ أرشيف صحيفة «النهار» بيروت ـ غير مصنفة:

- برقية رقم ١٨٦ ـ ١٨٧ (سري) من وزارة الخارجية اللبنانية في ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٤٩ الى مفوضيتي لبنان في القاهرة وبغداد حول موضوع تدويل القدس وعودة الفلسطينيين الى ديارهم.

- برقية رقم ٢٠٥ (سري) من وزير الخارجية فيليب تقلا في ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٩ الى مفوضية لبنان في القاهرة حول موضوع تدويل القدس.
- بيان من الحزب الشيوعي السوري والحزب الشيوعي اللبناني في آذار (مارس) ١٩٥٠ تحت عنوان «فلتسقط مؤامرة الانفصال الاستعمارية الحربية المجرمة».
- ملخص الحديث الذي القاه وزير لبنان المفوض في واشنطن شارل مالك في رابطة المراسلين الاجانب في الامم المتحدة في أيار (مايو) ١٩٥٠، ودار حول موقف لبنان من اسرائيل والقضية الفلسطينية والعلاقات اللبنانية السورية ومصير الشيوعية في الشرق الادنى (النص مرسل الى غسان تويني بالانجليزية).
- بيان اللجنة المنطقية للحزب الشيوعي اللبناني في بيروت في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٠ تحت عنوان «بيان الى جميع الطلاب في بيروت والى الشعب البيروتي».
- بيان اللجنة المنطقية للحزب الشيوعي اللبناني في بيروت في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٠. تحت عنوان «زعماء الكتائب الرجعيون الخونة في خدمة الاستعمار الاميركي».
- بيان الحزب الشيوعي اللبناني في اواخر حزيران (يونيه) ١٩٥١ تحت عنوان «الى الاتحاد في جبهة وطنية شعبية لاحباط مشاريع المستعمرين الاميركيين والفرنسيين والانجليز الرامية الى جعل لبنان مستعمرة اميركية وقاعدة استعمارية حربية».
- بيان اللجنة المنطقية للحزب الشيوعي اللبناني في بيروت في اوائل تموز (يوليه) ١٩٥١ تحت عنوان «فلتسقط حكومة سافكي دماء العمال والشعب».

- بيان صادر عن حزب الهيئة الوطنية في ٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١ تحت عنوان «بيان الهيئة الوطنية الى الشعب اللبناني عن تشغيل اللاجئين الفلسطينيين».
- كراس «اللاجئون الفلسطينيون في الجمهورية اللبنانية» بيروت، ٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١، الهيئة العربية العليا لفلسطين.
- بيان للرأي العام اللبناني موجه من الجبهة الشعبية في أواخر تموز (يوليه) ١٩٥٢، المكونة من الهيئة الوطنية، الكتائب اللبنانية، المؤتمر الوطني اللبناني.
- مذكرة مرفوعة من الجبهة الشعبية في اواخر تموز (يوليه) ١٩٥٢ الى رئيس الجمهورية اللبنانية حول المطالب الاصلاحية.
- نداء المعارضة الى الشعب اللبناني في ١٧ آب (اغسطس) ١٩٥٢.
- بيان صادر عن الكتلة الوطنية والحزب التقدمي الاشتراكي وحزب النداء القومي والمستقلين في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢، دعا الى الاضراب العام الشامل لاسقاط رئيس الجمهورية.
- بيان الجبهة الاشتراكية الوطنية وحلفائها بعد استقالة رئيس الجمهورية في ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، يطلب الى اللبنانيين العودة الى اعمالهم.
- نص برقية تهنئة من الهيئة الوطنية الى اللواء فؤاد شهاب في ١٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢ تهنئه فيها على مواقفه الوطنية ابان الازمة.
- بيان باسم «ابن الشعب» في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢ تحت عنوان «باسم الشعب اللبناني كلمة الى نواب المعارضة واركانها» طالب فيه بحل المجلس النيابي وانتخاب مجلس جديد، ليجري انتخاب رئيس جديد للجمهورية.
- قصاصة باسم «الشباب البيروتي» في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٢ تأييدا للرئيس عبد الله اليافي المكلف بتشكيل اول وزارة في عهد كميل شمعون.
- بيان «الشباب الوطني» ضد الجبهة الاشتراكية في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٢، ينتقد فيه اصرار الجبهة على فرض اشخاص الوزارة الجديدة.

- كتاب مفتوح من كميل خلاط ـ احد وجهاء طرابلس ـ الى الرئيس كميل شمعون في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٢ طالبه فيه بتحقيق بعض الاصلاحات.
- مذكرة حزب الجبهة الشعبية الى الحكومة اللبنانية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ تعرض فيها بعض المطالب الاصلاحية.

١٠ ـ بيانات ودراسات الهيئة العربية العليا لفلسطين:

- اللاجئون الفلسطينيون في الجمهورية اللبنانية ـ بيروت، ٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١ (مكرر في مجموعة ارشيف صحيفة النهار).
- اربعون عاماً من الجهاد ـ بيروت، ايلول (سبتمبر) ١٩٥٩.
- صفحات مشرقة من النضال الفلسطيني الرائع ـ بيروت، ٢٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٩.
- تصريح بلفور المشؤوم ـ بيروت، ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩.
- بيان من الهيئة العربية العليا لفلسطين بشأن وجود اللاجئين في لبنان ـ بيروت، ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩.
- قرارات الامم المتحدة بتقسيم فلسطين وتدويل القدس ـ بيروت، ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩.
- لجنة التوفيق ـ مهمتها الحقيقية تصفية قضية فلسطين ـ بيروت ـ آذار (مارس) ١٩٦٠.
- وعد بلفور ـ المؤامرة البريطانية اليهودية لتهويد فلسطين وتمزيق الامة العربية ـ بيروت، ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠.
- المؤامرة الكبرى على تقسيم فلسطين وتدويل القدس ـ قرارات الامم المتحدة الصادرة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠.
- المطامع اليهودية الخطيرة الدينية والسياسية والاقتصادية في فلسطين والاقطار العربية، ٢ آب (اغسطس) ١٩٦١.

- لجنة التوفيق الدولية ـ بيروت، ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٦١.

١١ـ مقالات غير منشورة:

الأب بطرس ضو: موارنة الغد على ضوء تاريخهم. محاضرة مقفلة ألقيت في كنيسة مار عبدا الفوقا ـ بعبدا (لبنان) في عيد مار مارون في ٨ شباط (فبراير) ١٩٧٧.

- يوسف عزاريا: شارل مالك واعداء العروبة، آب (اغسطس) ١٩٥٠.

ثانيا ـ وثائق منشورة:

١ ـ انطون بطرس عريضة البطريرك الماروني الانطاكي وسائر المشرق: لبنان وطن قومي للنصارى في الشرق الادنى. مذكرة مقدمة من البطريرك الماروني الى هيئة الامم المتحدة في عام ١٩٤٦.

٢ ـ اغناطيوس مبارك المطران الماروني لابرشية بيروت: مذكرة مقدمة الى لجنة التحقيق الدولية في ٥ آب (اغسطس) ١٩٤٧ طالب فيها بانشاء وطن قومي مسيحي في لبنان ووطن قومي يهودي في فلسطين.

٣ ـ اتفاقيات الهدنة العربية ـ الاسرائيلية، شباط (فبراير) ـ تموز (يوليه) ١٩٤٩ ـ نصوص الامم المتحدة وملحقاتها ـ منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ١٩٦٨.

٤ ـ بيار زيادة: مجموعة وثائق دبلوماسية وسياسية (لبنان ١٩٤١ ـ ١٩٤٣) بيروت ١٩٦٩.

٥ ـ بيار زيادة: التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق، بيروت ١٩٦٩.

٦ ـ جمال باشا: ايضاحات عن المسائل السياسية التي جرى تدقيقها بديوان الحرب العرفي المتشكل بعاليه ـ نشر هذه الايضاحات من قبل القائد العام للجيش الرابع ـ در عليه ـ مطبعة الطنين ١٣٣٤ (يضم مجموعة من الوثائق).

٧ - عبد العزيز سليمان نوار: وثائق اساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ - ١٩٢٠، جامعة بيروت العربية، ١٩٧٤.

٨ - مناقشات مجلس الامن في قضية سوريا ولبنان: المحضر الرسمي الكامل لجلسات مجلس الامن التي عقدت في تشرش هاوس - لندن في ١٤، ١٥، ١٦ شباط (فبراير) ١٩٤٦. وبحثت فيها مذكرة وفدي سوريا ولبنان الى مجلس الامن بشأن جلاء الجيوش الفرنسية والانجليزية عن البلدين.

٩ - ميثاق جامعة الدول العربية (بدون تاريخ).

١٠ - ملف وثائق فلسطين: مجموعة وثائق واوراق خاصة بالقضية الفلسطينية، جـ ١ (٦٣٧ - ١٩٤٩)، جـ ٢ (١٩٥٠ - ١٩٦٩)، القاهرة، ١٩٦٩.

١١ - وجيه علم الدين: العهود المتعلقة بالوطن العربي، بيروت، ١٩٦٥.

١٢ - الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الاولى (١٩١٥ - ١٩٤٦) جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٥٧.

١٣ - الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الثانية (١٩٤٧ - ١٩٥٠)، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٧٤.

١٤ - وزارة الانباء في لبنان: قضية الحزب القومي، بيروت، ١٩٤٩. (يضم مجموعة من الوثائق).

١٥ - United Nations Resolutions on Palestine and the Arab - Israel Conflict 1947-1974. Editor: George J. Tomeh. Beiruth, Abu Dhabi, 1975.

ثالثا - تقارير منشورة:

١ - اميل حبوش: اساليب السياسة الفرنسية (تقرير اعده اميل حبوش عن سياسة فرنسا في سوريا ولبنان، وقد ارسل الى الحكومة الانجليزية والى لجنة التحرر الفرنسية في لندن في عام ١٩٤١.

٢ - شارل مالك: شارل مالك والقضية الفلسطينية (تقريران دبلوماسيان من شارل مالك وزير لبنان المفوض في الولايات المتحدة الى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية في عامي ١٩٤٩ - ١٩٥٠) بيروت ١٩٧٣.

رابعاً - مذكرات منشورة:

١ - بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ١، جـ ٢، جـ ٣ درعون حريصا ١٩٦٠ - ١٩٦١.

٢ - مذكرات خالد العظم، جـ ١، جـ ٢، بيروت ١٩٧٣.

٣ - سامي الصلح: مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠ - ١٩٦٠ أربعة أجزاء، بيروت ١٩٦٠.

٤ - سامي الصلح: احتكم الى التاريخ، بيروت ١٩٧٠. سجل الوقائع وجمعها سليم واكيم.

٥ - شارل ديغول: مذكرات الجنرال ديغول (Memoire de guerre) جـ ١، جـ ٢، تعريب وتعليق خيري حماد، بيروت، ١٩٦٤.

٦ - الملك عبد الله: الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين، بيروت، ١٩٧٣.

٧ - فوزي القاوقجي: فلسطين في مذكرات القاوقجي، جـ ٢، اعداد: د. خيرية قاسمية، بيروت، ١٩٧٥.

٨ - كميل شمعون: مراحل الاستقلال - لبنان ودول العرب في المؤتمرات الدولية، بيروت، ١٩٤٩.

٩ - مناحم بيغن: يوميات مناحم بيغن (The Revolt) تعريب معين احمد محمود، بيروت ١٩٧٨.

١٠ - ونستون تشرشل: مذكرات السير ونستون تشرشل، جـ ٢، ترجمة العميد محمد شلبي، القاهرة، ١٩٧٠.

خامسا ـ رسائل علمية منشورة (ماجستير ودكتوراه):

١ ـ حسان حلاق: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، (ماجستير من جامعة بيروت العربية) ١٩٧٨.

٢ ـ د. خيرية قاسمية: النشاط الصهيوني وصداه في المشرق العربي ١٩٠٨ ـ ١٩١٨ (دكتوراه من جامعة القاهرة) مركز الابحاث، بيروت ١٩٧٣.

٣ ـ سمير ايوب: البناء الطبقي للفلسطينيين في لبنان (ماجستير من جامعة بيروت العربية) ١٩٧٨.

٤ ـ منير تقي الدين: ولادة استقلال، (ماجستير من الجامعة الاميركية في بيروت) بيروت، ١٩٥٣.

سادسا: مقالات علمية منشورة:

١ ـ خليل ابو رجيلي: المطامع الاسرائيلية في الاراضي اللبنانية، مجلة «شؤون فلسطينية» (بيروت) تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٢، العدد ١٤.

٢ ـ الامير شكيب ارسلان: فلسطينكم ايها العرب، صحيفة «البيان» (نيويورك) ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨.

٣ ـ الجنرال غلوب: رجل من الماضي، مجلة «الوطن العربي» (باريس) ٨ ـ ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩، العدد ١٤٣.

٤ ـ د. مسعود ضاهر: لماذا رفضت فرنسا وصول مسلم لرئاسة الجمهورية، صحيفة «السفير» (بيروت) ٢٥ آذار (مارس) ١٩٧٩، العدد ١٧٧١، جـ ١، ٢٧ آذار (مارس) ١٩٧٩، العدد ١٧٧٣، جـ ٢.

٥ ـ د. وليم حداد: افتتاحيات الصحف العربية وحرب فلسطين، مجلة «شؤون فلسطينية» (بيروت) أيار (مايو) ١٩٧٢، العدد ٩.

٦ ـ W. B. Fisher; Lebanon, Physical and Social Georgraphy: the Middle East and North Africa 1977-1978, 24 th, London, 1977.

سابعا: المصادر والمراجع العربية والمعربة:

١ ـ اسعد رزوق: اسرائيل الكبرى ـ دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني،

بيروت، ١٩٦٨.

٢ ـ البرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩، تعريب: كريم عزقول. بيروت، ١٩٦٨.

٣ ـ انطون سعادة: مراحل المسألة الفلسطينية ١٩٢١ ـ ١٩٤٩، بيروت، ١٩٧٧.

٤ ـ انيس صايغ: لبنان الطائفي، بيروت ١٩٥٥.

٥ ـ انيس صايغ: الهاشميون وقضية فلسطين،صيدا ـ بيروت، ١٩٦٦.

٦ ـ أسعد داغر: مذكراتي على هامش القضية العربية، القاهرة، ١٩٥٩.

٧ ـ اميل الغوري: المعذبون في أرض العرب، بيروت، ١٩٦٠.

٨ ـ أنيس النصولي: عشت وشاهدت، بيروت، ١٩٥١.

٩ ـ اسكندر الرياشي: تذكارات اسكندر الرياشي قبل وبعد ١٩١٨ ـ ١٩٤١، بيروت، ١٩٥٣.

١٠ ـ اسكندر الرياشي: رؤساء لبنان كما عرفتهم، بيروت، ١٩٦١.

١١ ـ أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى ـ تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن ـ المجلد الثالث، مصر (بدون تاريخ).

١٢ ـ أمين الريحاني: ملوك العرب، جـ ٢، بيروت، ١٩٥١.

١٣ ـ أحمد طربين: الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨، دمشق ١٩٧٠.

١٤ ـ بيار الجميل: لبنان واقع ومرتجى، بيروت، ١٩٧٠.

١٥ ـ باسم الجسر: ميثاق ١٩٤٣. لماذا كان؟ وهل سقط؟ بيروت، ١٩٧٨.

١٦ ـ تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ١٩٣٦ ـ ١٩٤٠، جـ ١، بيروت، ١٩٧٩.

١٧ ـ جبران تويني: في وضح النهار ـ مقالات مختارة ـ بيروت، ١٩٣٩.

١٧ ـ جورج حنا: من الاحتلال الى الاستقلال، بيروت، ١٩٤٦.

١٨ ـ جورج حنا: العقدة اللبنانية، بيروت، ١٩٥٧.

١٩ ـ جوزف مغيزل: لبنان والقضية العربية، بيروت، ١٩٥٩ .

٢٠ ـ جورج انطونيوس: يقظة العرب ـ تاريخ حركة العرب القومية ـ تعريب: ناصر الدين الاسد واحسان عباس، بيروت، ١٩٦٦ .

٢١ ـ السير جون هوب سمبسون: فلسطين ـ تقرير عن الهجرة ومشاريع الاسكان والعمران ـ القدس، ١٩٣٠ .

٢٢ ـ حليم سعيد ابو عز الدين: سياسة لبنان الخارجية قواعدها، اجهزتها، وثائقها، بيروت، ١٩٦٦ .

٢٣ ـ حسن الحكيم: مذكراتي ـ صفحات من تاريخ سوريا الحديث ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨ ـ القسم الاول، بيروت ١٩٦٥ .

٢٤ ـ حنا ابي راشد: جبل الدروز، مصر، ١٩٢٥ .

٢٥ ـ الدستور اللبناني مع تعديلاته ١٩٦٢ ـ مطبعة صادر ـ بيروت .

٢٦ ـ زين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، بيروت، ١٩٧١ .

٢٧ ـ ساطع الحصري: يوم ميسلون ـ صفحة من تاريخ العرب الحديث ـ بيروت، ١٩٤٨ .

٢٨ ـ اللايدي سبيرز: قصة الاستقلال في سوريا ولبنان، تعريب: منير البعلبكي، بيروت، ١٩٤٧ .

٢٩ ـ شاهين مكاريوس: تاريخ الاسرائيليين، مصر، ١٩٠٤ .

٣٠ ـ الفريق صالح صائب الجبوري: محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية، بيروت، ١٩٧٠ .

٣١ ـ طوني مفرج: حرب الردة، بيروت، ١٩٧٩ .

٣٢ ـ علي ابراهيم عبده، خيرية قاسمية: يهود البلاد العربية، بيروت، ١٩٧١ .

٣٢ ـ عمر فروخ: دفاعا عن العلم، دفاعا عن الوطن، بيروت، ١٩٧٧ .

٣٣ ـ عوني عبد الهادي: اوراق خاصة، اعداد د. خيرية قاسمية، بيروت، ١٩٧٤ .

٣٤ ـ عارف العارف: النكبة ـ نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود ١٩٤٧ ـ ١٩٥٥، ٤ أجزاء، صيدا ـ بيروت، ١٩٥٦ ـ ١٩٥٩ .

٣٥ ـ عبد الوهاب الكيالي: المطامع الصهيونية التوسعية، بيروت، ١٩٦٦ .

٣٦ ـ عادل الصلح: حزب الاستقلال الجمهوري ـ من المقاومة الوطنية ايام الانتداب الفرنسي ـ بيروت، ١٩٧٠ .

٣٧ ـ عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، بيروت، ١٩٧٥ .

٣٨ ـ عبد الرحمن بكداش العدو: أيام من الحياة، بيروت ١٩٦٣ .

٣٩ ـ عزيز بك: سوريا ولبنان في الحرب العالمية الاولى، جـ ٣، تعريب: ياسين الجابي. بيروت (بدون تاريخ).

٤٠ ـ عبد الرحمن الشهبندر: مذكرات الدكتور عبد الرحمن الشهبندر ١٩٢٢ ـ ١٩٢٥، بيروت، ١٩٦٧ .

٤١ ـ .... عيتاني: مذكرات بيروتي، بيروت، ١٩٧٧ .

٤٢ ـ فايز صايغ: مشروع همرشولد وقضية اللاجئين، بيروت، ١٩٥٩ .

٤٣ ـ فوزي ابو دياب: لبنان والامم المتحدة، بيروت، ١٩٧١ .

٤٤ ـ فيليب نقاش: مشاهد تاريخية من الحياة العامة اللبنانية ١٩٠٨ ـ ١٩٧٣، بيروت (بدون تاريخ).

٤٥ ـ فيليب حتي: لبنان في التاريخ ـ منذ اقدم العصور التاريخية الى عصرنا الحاضر ـ تعريب: انيس فريحة، مراجعة: نقولا زيادة، بيروت ـ نيويورك، ١٩٥٩ .

٤٦ ـ كمال جنبلاط: حقيقة الثورة اللبنانية، بيروت، ١٩٥٩ .

٤٧ ـ كمال يوسف الحاج: الطائفية البناءة أو فلسفة الميثاق الوطني، بيروت، ١٩٦١ .

٤٨ ـ لحد خاطر: لبنان والفاتيكان ـ العلاقات المتبادلة بينها من صدر النصرانية حتى اليوم ـ المخلصية (لبنان) ١٩٦٦ .

٤٩ ـ لطف الله نصر البكاسيني الماروني اللبناني: نبذة من وقائع الحرب الكونية، هذبه ونقحه: القس مبارك ثابت الديراني اللبناني، بيروت، ١٩٢٢ .

٥٠ ـ لوكاز هيرزويو: المانيا الهتلرية والمشرق العربي، تعريب: د. احمد عبد الرحيم مصطفى، مصر ١٩٦٨ .

٥١ ـ محمد جميل بيهم: فلسطين اندلس الشرق ١٩١٧ ـ ١٩٤٥، بيروت، ١٩٤٦ .

٥٢ ـ محمد جميل بيهم: واشنطن تعبد الطرق لموسكو في بلاد العرب والمسلمين، بيروت، ١٩٥٤ .

٥٣ ـ محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، جـ ٢، بيروت، ١٩٥٠ .

٥٤ ـ محمد جميل بيهم: سورية ولبنان ١٩١٨ ـ ١٩٢٢، بيروت ١٩٦٨ .

٥٥ ـ محمد جميل بيهم: لبنان بين مشرّق ومغرّب ١٩٢٠ ـ ١٩٦٩، بيروت، ١٩٦٩ .

٥٦ ـ محمد جميل بيهم: النزعات السياسية بلبنان ـ عهد الانتداب والاحتلال ١٩١٨ ـ ١٩٤٥، بيروت، ١٩٧٧ .

٥٧ ـ المفتي محمد امين الحسيني: حقائق عن قضية فلسطين، القاهرة، ١٩٥٧ .

٥٨ ـ مصطفى خالدي: حاضر لبنان المسلم، بيروت، ١٩٧٧ .

٥٩ ـ محمد عزة دروزة: الوحدة العربية، بيروت، ١٩٥٧ .

٦٠ ـ محمد فيصل عبد المنعم: اسرار ١٩٤٨، القاهرة، ١٩٦٨ .

٦١ ـ العميد محمد فايز القصري: الصراع السياسي بين الصهيونية والعرب ـ حرب فلسطين ١٩٤٨ ـ جـ ١، مصر، ١٩٦١ .

٦٢ ـ محمد نمر الخطيب: احداث النكبة او نكبة فلسطين، بيروت، ١٩٦٧ .

٦٣ ـ محمد علي الطاهر: ظلام السجن ـ مذكرات ومفكرات سجين هارب ـ القاهرة، ١٩٥١ .

٦٤ ـ مصطفى خالدي، عمر فروخ: التبشير والاستعمار في البلاد العربية ـ

عرض لجهود المبشرين التي ترمي الى اخضاع الشرق للاستعمار الغربي ـ بيروت، ١٩٥٣ .

٦٥ ـ منح الصلح: المارونية السياسية ـ سيرة ذاتية ـ بيروت، ١٩٧٨

٦٦ ـ نعيم زيلع: الرئيس اده يتكلم، بيروت (بدون تاريخ) .

٦٧ ـ هاني الهندي: جيش الانقاذ، بيروت، ١٩٧٤ .

٦٨ ـ وليد فارس: التعددية في لبنان، الكسليك ـ لبنان، ١٩٧٩ .

٦٩ ـ يوميات هرتزل: اعداد انيس صايغ، تعريب: هيلدا صايغ، بيروت ١٩٧٣ .

٧٠ ـ يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، جـ ٢، بيروت (بدون تاريخ)

٧١ ـ النائب يوسف سالم: ٥٠ سنة مع الناس، بيروت، ١٩٧٥ .

٧٢ ـ يوسف السودا: في سبيل الاستقلال، ـ في وادي النيل ـ جـ ١، ١٩٠٦ ـ ١٩٢٢، بيروت، ١٩٦٧ .

٧٦ ـ يوسف الحكم: بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، بيروت، ١٩٦٤ .

ثامنا ـ المصادر الاجنبية:

1 – AZOURY, Najib; Le Reveil de la Nation Arabe dans l'Asie Turque, Paris, 1905.

2 – ABOUCHDID, Eugenie, E.; Thirty Years of Lebanon and Syria 1917-1947, Beirut, 1948.

3 – BRUNEAU, André; Traditions et Politique de la France au Levant, Paris, 1931.

4 – BINDER, Leonard; (ed.) Politics in Lebanon, New York, London, Sydney 1966.

5 – BENGURION, D; Rebirth and Destiny of Israel, New York, 1954.

6 – BENGURION, D; Looks Back; in talks with Moshe Pearlman, Simon and Schuster, New York, 1965.

7 – CATROUX; Général G; Dans la Bataille de la Méditerranée, Egypte – Levant – Afrique du Nord 1940 – 1944, Paris, 1949.

8 – CHRISTOPHER, S; Cross Roads to Israel, London 1965.
9 – DJEMAL Pasha; Memories of a Turkish Statesman 1913-1919, New York 1922-New York 1973.
10 – DAHDAH, Najib; l'Evolution Historique du Liban , Mexico, 1964.
11 – ESCO Foundation for Palestine. A Study of Jewish, Arab and British Policies, 2 vols., New Haven 1947 – 1949.
12 – FISHER, Sydney N.; The Middle East, A History, London, 1960.
13 – GANEM, K; Les Sultans Ottoman, Vol. 2, Paris, 1901-1902.
14 – GLUBB, John B.; A Soldier with the Arabs, London 1957.
15 – GLUBB, John B.; Syria, Lebanon, Jordan, 1967.
16 – Haut Commissariat de la Republique Française en Syrie et au Liban, La Syrie et le Liban en 1922, Paris 1922.
17 – HOURANI; Albert; Syria and Lebanon, Oxford University Press, F.E. 1946, London, S.E. 1954.
18 – HUREWITZ, Jacob. C.; Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record 1914-1956, 2 vols, Princeton 1956.
19 – HOWARD, Harry; The King-Crane Commission, Beirut, 1963.
20 – Haddad, George M.; Revolutions and Military Rule in the Middle East, Vol. II, The Arab States, New York, 1970.
21 – ISMAIL, Adel; Le Liban, Histoire d'Un Peuple, Beyrouth, 1965.
22 – The Jewish Agency for Palestine, Book of Documents..., New York, 1947.
23 – KHAIRALLAH Khairallah; La Syrie, Paris, 1912.
24 – KHAIRALLAH Khairallah; La Question du Liban, Paris, 1915.
25 – KISCH, L.T. Colonel F.H.; Palestine Diary, London 1938.
26 – LONGRIGG, Stepehn H.; Syria and Lebanon Under French Mondate, London, 1958.
27 – LANDSHUT, S.; Jewish Communities in the Muslem Countries of Middle East, London, 1950.
28 – O'ZOUX, Raymond; Les Etats du Levant sous Mandat Français, Paris, 1931.
29 – OLIPHANT, Lawrence; The Land of Gilead, with Excursions in

the Lebanon, London, 1880.
30 – PICHON, Jean; Le Partage du Proche – Orient, Paris, 1936.
31 – RABBATH, Edmond; La Formation Historique du Liban Politique et Constitutionnel, Beyrouth 1973.
32 – RA'ANAN, H.F. Frischwasser; The Frontiers of a Nation, a Re-examination of the forces which created the Palestine Mandate and Determined its Territorial Shape, London, 1955.
33 – JOHN, Robert and Hadawl, S; The Palestine Diary, 1945 – 1948, Vol. II, Beirut 1970.
34 – SAMNE, Georges; La Syrie, Paris, 1920.
35 – STEIN, Leonard; The Balfour declaration, London, 1961.
36 – STEVENS, Richard P.; (ed.) Zionism and Palestine Before The Mandate, Beirut, 1972.
37 – SACHAR, Howard M.; Europe Leaves the Middle East 1936 – 1954, London 1974.
38 – SPEARS, Major-General Sir Edward; Fulfilment of a Mission Syria and Lebanon 1941 – 1944, Great Britain 1977.
39 – SCHECHTMAN, J.B.; on Wings of Eagles, New York, 1960.
40 – TOUMA, Toufic; Paysans et Institutions Feodales chez les Druses et les Maronites du Liban du XVIIe Siecle a 1914, T. II, Beyrouth 1971-1972.
41 – M. Wurmbrand, M. et Cecil Roth; Le Peuple Juif, Quatre Mille ans de Survivance, Traduction de Raymond Albeck, Paris, 1967.
42 – WILLIAMS,, Ann; Britain and France in the Middle East and North Africa, New York – London, 1968.

تاسعاً ـ الصحف والدوريات العربية:

١ ـ الأحد (بيروت) ١٩٥٢.
٢ ـ الاستقلال العربي (دمشق) ١٩١٩.
٣ ـ الف باء (بيروت) ١٩٢٨، ١٩٢٩.
٤ ـ الاحرار (بيروت) ١٩٢٧، ١٩٣٣.
٥ ـ اوراق لبنانية (بيروت) ١٩٥٦.

٦ - الاخبار (بيروت) ١٩٥١ .

٧ - البرق (بيروت) ١٩٣١ .

٨ - البيرق (بيروت) ١٩٤٣، ١٩٤٦، ١٩٥٢ .

٩ - بيروت (بيروت) ١٩٣٣، ١٩٣٦، ١٩٣٩، ١٩٥٢ .

١٠ - بيروت المساء (بيروت) ١٩٥٠ .

١١ - البلاغ (بيروت) ١٩٢٩ .

١٢ - البشير (بيروت) ١٩٤٣ .

١٣ - البلاد (طرطوس) ١٩٣٦ .

١٤ - البيان (نيويورك) ١٩٣٨ .

١٥ - البناء (دمشق) ١٩٥٢ .

١٦ - التلغراف (بيروت) ١٩٤٦، ١٩٥٢ .

١٧ - ثمرات الفنون (بيروت) ١٩٠٧ - ١٩٠٨ .

١٨ - الجهاد (بيروت) ١٩٣٦ .

١٩ - الحرية (بيروت) ١٩٣٥ .

٢٠ - الحياة (بيروت) ١٩٤٨ - ١٩٥١ .

٢١ - الديار (بيروت) ١٩٤٦، ١٩٥١، ١٩٥٢ .

٢٢ - الدستور (بيروت) ١٩٥٢ .

٢٣ - رقيب الاحوال (بيروت) ١٩٥٢ .

٢٤ - الرواد (بيروت) ١٩٥٣ .

٢٥ - سورية الجديدة (دمشق) ١٩١٩ .

٢٦ - السمير (بروكلن - نيويورك) ١٩٣٨ .

٢٧ - السائح (نيويورك) ١٩٣٨ .

٢٨ - شؤون فلسطينية (بيروت) ١٩٧٢ - ١٩٧٥ .

٢٩ - الشرق (بيروت) ١٩٥٠، ١٩٥٢ .

٣٠ - الصحافي التائه (زحلة - بيروت) ١٩٣٣، ١٩٥٠ .

٣١ - صوت الاحرار (بيروت) ١٩٥٢ .

٣٢ - صدى الانصار (بيروت) ١٩٤٤

٣٣ - الصباح (بيروت) ١٩٥٢ .

٣٤ - الطيار (بيروت) ١٩٥٢ .

٣٥ - العهد (بيروت) ١٩٤٥

٣٦ - العهد الجديد (بيروت) ١٩٢٨، ١٩٢٩ .

٣٧ - العمل (بيروت) ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٥٢ .

٣٨ - العروبة (بيروت) ١٩٤٧ .

٣٩ - علامة الاستفهام (بيروت) ١٩٤٣ .

٤٠ - كل شيء (بيروت) ١٩٥٣ .

٤١ - الكنانة (دمشق) ١٩١٩ .

٤٢ - لسان العرب (القدس) ١٩٢٢ .

٤٣ - لسان الحال (بيروت) ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٦ .

٤٤ - اللواء (بيروت) ١٩٤٦ .

٤٥ - المقطم (القاهرة) ١٨٩٧ .

٤٦ - مرآة الغرب (نيويورك) ١٩٣٨ .

٤٧ - المنار (مصر) ١٨٩٨، ١٩١٠ .

٤٨ - المصور (القاهرة) ١٩٥١ .

٤٩ - النهار (بيروت) ١٩٤٣ - ١٩٥٢ .

٥٠ - النضال (بيروت) ١٩٥٢ .

٥١ - النداء (بيروت) ١٩٥٢ .

٥٢ - الهدى (نيويورك) ١٩٣٨

٥٣ - الهدف (بيروت) ١٩٥٠، ١٩٥٢ .

٥٤ - الوطن العربي (باريس) ١٩٧٩ .

٥٥ ـ اليوم (بيروت) ١٩٣٩، ١٩٥٠ .

عاشرا ـ الصحف والدوريات والتقارير والنشرات الاجنبية:

1 — Arab World, Political and Diplomatic History 1900-1967, a Chronological Study, Vol. 2 1942-1952, by Menahem Mansoor (Washington 1972).

2 — Cahiers de l'Orient Contemporain, 1945-1952, Vols. I-XXVI (26 Vols) centre d'Études de l'orient Contemporain de l'institut d'Etudes Islamiques de l'Université de Paris. Paris.

3 — **The Detroit News** (Detroit) 1938.

4 — **Le Jour,** (Beirut) 1944-1952 .

5 — **KEESING'S Contemporary Archives, 1940-1954,** Vols. IV-IX, (6 Vols.) Weekly, Diary of World-Events (London).

6 — **The Middle East and North Africa,** Vol. 12, (1962), Vol. 16, (1967), Vol. 21. (Washington)

7 — **The MIDDLE East and North Africa,** (London 1977, 24th Edition).

8 — **The New York Times** (New York,) 1919, 1938. 1943, 1945, 1961.

9 — **News-Dispatch Michigan,** (City Indian) 1938.

10 — **L'Orient** (Beirut) 1948, 1952.

11 — **Palestine** (London) 1917, 1918.

12 — **Le Soir** (Beirut) 1947, 1952.

13 — **Times** (London) 1945.

حادي عشر ـ مقابلات شخصية:

١ - الرئيس تقي الدين الصلح، بيروت، في ٩ آذار (مارس) ١٩٧٩ .

٢ - السفير حليم ابو عز الدين، بيروت في ١٣ آذار (مارس) ١٩٨١ .

٣ - الدكتور زكي النقاش، بيروت في ٢٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٧ .

٤ - المؤرخ والسياسي محمد جميل بيهم، بيروت في ٢٨ تموز (يوليه) ١٩٧٧ .

٥ - السفير محمد علي حماده، بيروت، ٢٨ آب (اغسطس) ١٩٨ .

٦ - مقابلات اخرى وردت في هوامش الرسالة .

تمت بحمد الله .

فهرس الموضوعات

الصفحة

التيارات السياسية في لبنان

١٩٤٣ - ١٩٥٢

يمثل هذا الكتاب دراسة للتيارات السياسية المعاصرة في لبنان ١٩٤٣ - ١٩٥٢، بكافة اتجاهاتها الطائفية والسياسية والحزبية والاجتماعية والاقتصادية.

ويمدنا بمعلومات هامة عن موقف السياسة اللبنانية من السياسة العربية والأجنبية، وعن العلاقات اللبنانية ـ العربية ـ الدولية. ويبحث الكتاب في موقف لبنان من القضية الفلسطينية ومن مشروع انشاء جامعة الدول العربية ومشروعات سوريا الكبرى والهلال الخصيب والوحدة العربية، كما يبحث في موقف لبنان من السياسة الدولية ومن مشروعات الدفاع المشترك والأحلاف الغربية والنقطة الرابعة، ومن السياسة الأميركية والسوفياتية والبريطانية والفرنسية في لبنان والمشرق العربي. ويعالج الكتاب صيغة «الميثاق الوطني» ١٩٤٣ الذي بُني لبنان المعاصر على أسسه. وأهمية هذه الدراسة انها الأولى التي تبحث في الفترة ١٩٤٣ - ١٩٥٢ مشكلات لبنان المعاصر، معتمدة على مختلف الوثائق والمستندات اللبنانية والعربية والأجنبية.

لقد أوضحت الدراسة مدى التناقض بين الفئات والطوائف والأحزاب اللبنانية. وتناقضها واضح حتى في تحديد «هوية لبنان»، فبعض اللبنانيين يؤكد عروبة لبنان، بينما بعضهم ينكرها، وبعضهم يرى أن اسرائيل هي حليفة طبيعية له، بينما الآخرون يعتبرونها ألد أعدائهم.

وعلى هذا فإن التيارات السياسية الطائفية طالما هي تتحكم بمصير لبنان، فإن الاستقرار السياسي الذي يمثل أهم حاجات البلاد، هو مستحيل في المستقبل القريب، بسبب عدم الانسجام بين الطوائف اللبنانية المتناقضة الاتجاهات، وبسبب سيطرة المصالح الطائفية لمعظم الزعامات اللبنانية. ولقد أثبتت سنوات الاستقلال بأنها لم تكن مؤشراً لفترة من الهدوء والاستقرار والتوافق، بقدر ما أثبتت بأنها كانت فترة لمزيد من الصراع الطائفي والحزبي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي.

